

موسوعة

المراقعة الإدارية والثبنا

فى قضاء مجلس الدولة

الكتاب الخامس

الأحكام الإدارية وطرق الطعن فيها
فى قضاء مجلس الدولة

المستشار

حمادى بنى كاشىة

نائب رئيس مجلس الدولة

الناشر / منشأة المعارف بالاسكندرية

جلال حذى وشركاه





موسوعة

المرافعات الإدارية والإثبات

في قضاء مجلس الدولة

الكتاب الخامس

الأحكام الإدارية

وطرق الطعن فيها

في قضاء مجلس الدولة

المستشار

حمدي ياسين عكاشة

نائب رئيس مجلس الدولة

الناشر // منتديات الدكتور جلال حزي وشركاه
الناشر // منتديات الدكتور جلال حزي وشركاه

الناشر : منشأة المعارف ، جلال حزي وشركاه

٤٤ شارع سعد زغلول - محطة الرمل - الإسكندرية - ت/ف ٤٨٧٣٣٠٣/٤٨٥٣٠٥٥ الإسكندرية

Email : monchaa@maktoob.com

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف : غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء الكتاب أو تخزينه في أي نظام لحزن المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أية وسيلة سواء أكانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية ، أو استنساخاً ، أو تسجيلاً أو غيرها إلا بإذن كتابي من الناشر.

اسم الكتاب : موسوعة المرافعات الادارية والاثبات جـ ٥

المؤلف : المستشار/ هدى ياسين عكاشة

رقم الإيداع : ٢٣٨١٧/ ٢٠٠٩

الترقيم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٠٣-١٧٩١-٥

التجهيزات الفنية :

كتابة كمبيوتر: المؤلف

طباعة : مطبعة الاخوة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

- إلى "كل مظلوم" لجأ إلى مجلس الدولة قبلة المستضعفين ومفزع المظلومين ، فأنصفه بحكم قضائي.
 - إلى "رجال مجلس الدولة" الذين ينهضون برسالتهم لاعادة الحقوق إلى اصحابها بأحكامهم للقضائية.
 - إلى "المحامين" حين يحملون لواء الحق والحقيقة، انتصارا للمظلوم، وردا للظالم.
 - إلى "الإدارة الرشيدة" حين تحترم أحكام القضاء، وتنهض إلى تنفيذها دون حيف أو ظلم أو لدد في الخصومة.
- أهدي إلى هؤلاء هذا المؤلف،

المستشار

حمدي ياسين عكاشة

نائب رئيس مجلس الدولة

مقدمة

تعتبر الأحكام القضائية إعلاناً لفكر القاضي في استعماله لسلطته القضائية أياً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم مدنية أم جنائية أم إدارية، وأياً كان مضمونه، وإصدار الأحكام في الموضوع يعد الخاتمة الطبيعية لكل خصومة، إذ الغرض من رفع الخصومة إلى القضاء والسير فيها وإثباتها هو الوصول إلى حكم يتفق مع حقيقة مراكز الخصوم فيها ويبين حقوق كل منهم فيضع حداً للفراع بينهم.

والأحكام القضائية بوجه عام تتصل بكل من القانون العام والقانون الخاص، فهي تتصل بالقانون العام لصدورها عن إحدى السلطات العامة بمقتضى قواعد القانون العام وباسم الدولة أو باسم الشعب، وهي تتصل بالقانون الخاص لكونها حاسمة للمنازعات بين الخصوم وينصب أثرها على حقوقهم وأموالهم.

وإذا كانت الأحكام القضائية بوجه عام قد نالت حظها من التناول الفقهي في مؤلفات المرافعات المدنية والتجارية، فإن الأحكام الإدارية الصادرة عن محاكم مجلس الدولة لم تتل بعد ما تستحقه من التناول في ضوء ما تتمتع به من خصوصية تتصل بروابط القانون العام إذ أنها ولئن كانت من الوجهة الشكلية تصدر عن إحدى السلطات العامة بمقتضى قواعد القانون العام شأنها شأن كافة الأحكام القضائية فإن موضوعها ينطوي على خليط بين قواعد القانون العام والقانون الخاص لاتصالها بما يصدر عن السلطة التنفيذية من قرارات إدارية وارتباطها بمبدأ المشروعية ومبدأ سيادة القانون وهو ما يجعلها كأحكام قضائية متصلة اتصالاً مباشراً بحقوق وحرريات الأفراد التي كفلها الدستور والقانون متضمنة إخضاع الحاكم والمحكوم لمبادئ الشرعية وسيادة القانون، ومن ثم كانت دراستها وتناولها بالشرح والتحليل وعرض ما استقر في شأنها من مبادئ قانونية من الأمور الجوهرية وهو ما حداً بي إلى خوض غمار الموضوع ومحاولة طرح فكر قضاء مجلس الدولة في مجال الأحكام الإدارية الصادرة عنه ومجال الطعن عليها.

لذلك فقد قسمت هذا المؤلف ، ضمن موسوعة المرافعات الإدارية والإثبات ، إلى جزئين، يتعلق أولهما بموضوع " الأحكام الإدارية " ، ويتعلق ثانيهما بموضوع " الطعن في الأحكام الإدارية " .

ويقع الجزء الأول في ثمانية أبواب أولها يتصل بمقومات الحكم في الدعوى الإدارية من حيث المداولة واصدار الحكم وشكله وتسببيه وحالات إغفال الفصل في بعض الطلبات، وضياح الحكم والتنازل عنه، وثانيهما في تصحيح الأحكام وتفسيرها، وثالثهما في بطلان الأحكام من حيث الحالات التي تبطل فيها الأحكام، والحالات التي لا تتطوى على بطلان، والآثار المترتبة على البطلان، ورابعهما في حجية الأحكام وقوة الأمر المقضى من حيث شروط الحجية ونطاقها وأثرها، وفي الباب الخامس نخوض غمار موضوع دقيق وهام هو موضوع "تنفيذ الأحكام" فنعرض لمقومات تنفيذ الأحكام الإدارية، فنبين القوة التنفيذية للأحكام الإدارية سواء في الأحكام الصادرة في دعوى الإلغاء (بالرفض أو بالإلغاء) أو في الأحكام الصادرة في دعاوى القضاء الكامل، ثم نعرض للصيغة التنفيذية للحكم، ونسرد السبائىء القانونية فى شأن كيفية تنفيذ القرارات الإدارية وكيفية تنفيذ أحكام الإلغاء الصادرة بـ إلغاء القرارات الفردية والصادرة بإلغاء اللوائح التنظيمية وتلك الصادرة بإلغاء القرارات الإيجابية أو السلبية وأثر الحكم بالإلغاء على القرارات التبعية والمتماثلة، وكيفية تنفيذ الأحكام الصادرة بالإلغاء لعيب شكلي وتلك الصادرة لعيب موضوعي، وخاصة قرارات التعيين والترقية وإنهاء الخدمة والآثار المترتبة على تنفيذ الأحكام الإدارية سواء بالنسبة لأعمال الوظيفة قبل التنفيذ وبعده أو لمدة الخدمة أو الحقوق والفروق والمزايا المالية ثم نختم هذا الباب بعرض جزاءات الامتناع عن تنفيذ الأحكام الإدارية.

وفى الباب السادس نعرض لموضوع آخر لا يقل خطورة وأهمية عن سابقة وهو موضوع "اشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية" فنميز بين منازعات التنفيذ الوقتية ومنازعات التنفيذ الموضوعية، كما نميز بين اشكالات التنفيذ ووقف التنفيذ أمام محكمة الطعن مبينين طبيعة مرحلة الأثر الواقف للطعن فى ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ومرحلة الخلط بين نظامى اشكالات التنفيذ ووقف تنفيذ الأحكام، ثم نعرض للاختصاص بالاشكالات وشروط قبولها والأثر المترتب عليها، وفى ضوء ظاهرة اشكالات التنفيذ فى أحكام مجلس الدولة أمام محاكم غير مختصة وتبين قصد تعطيل نفاذ الأحكام نعرض لموضوع إساءة استعمال الحق فى الاشكالات فى التنفيذ وموقف المشرع والقضاء منة والتطبيقات القضائية فى هذا المجال ووضع الاشكال المقابل او الاشكال فى نظام مجلس الدولة. ثم نختم

الجزء الأول بفصلين أحدهما عن مصروفات الدعوى والآخر عن رسوم الدعوى.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فيتعلق بالطعن في الأحكام الإدارية فنعرض له في بابين أولهما نخصصه للطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وفيه نبين مكانة المحكمة الإدارية العليا وطبيعتها واجراءات الطعن وميعاده ونطاقه وسلطة المحكمة تجاه الطعن، وفي الباب الثاني نعرض لطرق الطعن الأخرى فنبين حدود ونطاق الطعن الاستثنائي أمام محكمة القضاء الإداري، ثم نعرض لطعون هيئة مفوضي الدولة ولطريق التماس إعادة النظر كطريق طعن غير عادي وتحديد الأحكام القابلة للتماس إعادة النظر والمحكمة التي يرفع أمامها الطعن، وميعاده واجراءاته وأسبابه، ثم نبين طعن الخارج عن الخصومة والمراحل التي مر بها هذا الموضوع أمام المحكمة الإدارية العليا وما استقر عليه في ظل الحكم الصادر عن دائرة توحيد المبادئ، وأخيرا نعرض لدعوى البطلان الأصلية.

ولقد جاء عرض موضوع "الأحكام الإدارية وطرق الطعن عليها" محاولة لجمع اتجاهات الفقه في شأن "نظرية الأحكام" بشكل عام وبمراعاة خصوصية الأحكام الإدارية وتتبع المبادئ القانونية التي استقرت في قضاء محكمتي القضاء الإداري والإدارية العليا في هذا الشأن، ولقد حاولت قدر الطاقة أن أجمع شتاتها في هذا المؤلف، إلا أن الكمال لله سبحانه وتعالى وحده، وحسبي أن أتذكر قول العماد الأصفهاني إذ قال:

" اني رأيت انه لا يكتب انسان كتابا في يومه الا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أنظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر". وبعد أرجو أن يكون هذا العمل اضافة هامة الى مكتبة المشتغلين بالقانون ، والله اسأل أن يرشدنا الى الصواب ويهدينا الى الصراط المستقيم .

المستشار

حمدي ياسين عكاشة

نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الأول

الأحكام الإدارية

(إصدار الأحكام - تصحيح الأحكام وتفسيرها - أحوال بطلان الأحكام - حجية الأحكام وقوة الأمر المقضي - تنفيذ الأحكام الإدارية - إشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية - مصروفات الدعوى ورسومها)

الجزء الأول

الأحكام الإدارية

"الحكم" في الدعوى يطلق على كل اعلان لفكر القاضى فى استعماله لسلطته القضائية، وذلك لىا كانت المحكمة التى أصدرت الحكم، وأيا كان مضمونه، وهو مختلف عما يكون استعمالا لسلطة القاضى الولائية والتى يطلق عليها عادة اصطلاح "الأمر"^(١).

والحكم بمعناه الخاص^(٢)، هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا فى خصومة رفعت إليها وفق قواعد المرافعات، سواء أكان صادرا فى موضوع الخصومة أو فى شق منة أو فى مسألة متفرعة منة.

والحكم فى الدعوى الإدارية- شأنه شأن الأحكام فى الدعوى المدنية وغيرها- هو الخاتمة الطبيعية للخصومة الإدارية، فالغرض من رفع الخصومة إلى القضاء الإدارى والسير فيها هو الوصول إلى حكم يتفق مع حقيقة مراكز الخصوم فيها ليضع حدا للنزاع ببيان وجه الحق فى طلبات الخصوم وحقوقهم أو مدى مشروعية القرار محل الطعن.

والحكم فى الدعوى الإدارية قد لا يحسم المنازعة المطروحة أمام القاضى الإدارى بين الخصوم، وإنما قد ينهى الخصومة وحدها بقبول الدفوع الشكلية أو بالحكم لسقوط الخصومة أو بانقضائها بالتقادم، كما قد يحسم أمر المنازعة الموضوعية، وقد يتفرد الحكم وقد يتعدد.

والأحكام فى الدعوى تتصل بكل من القانون العام والقانون الخاص فهى تتصل بالقانون العام لأنها تصدر عن إحدى السلطات العامة بمقتضى قواعد القانون العام، وباسم الدولة أو باسم الشعب، فضلا عن اتصال موضوع المنازعة فى مجال الدعوى الإدارية بروابط القانون العام والمنازعات الإدارية بوجه عام،

(١) انظر : الدكتور الفحي والى - قنون للقضاء المدنى - طبعة ١٩٨١ - نقابة لمحامين - ص ٦٨٥ وملبدها.

(٢) انظر : الدكتور أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية - الطبعة الرابعة عشر - منشأة المعارف بالإسكندرية - ص ٦٨٧ وملبدها .

كما تتصل بروابط القانون الخاص بحساباتها تحسم المنازعات بين الخصوم، وينصب أثرها على حقوقهم وأموالهم.

ولقد استقر قضاء مجلس الدولة المصري منذ نشأته عام ١٩٤٦ وحتى الآن على التأكيد على أنه ولئن كانت روابط القانون العام لها ذاتيتها الخاصة التي تميزها عن روابط القانون الخاص إلا أنه في مجال الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة قد أخضعها للمبادئ والمستقرة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وأرسى العديد من المبادئ التي ساهمت في تحديد مقومات الحكم في الدعوى الإدارية سواء في شكل المدولة وإصدار الأحكام أو في شكل الحكم أو ما يخص تسببيه وأمر تصحيح الأحكام وتفسيرها وأحوال بطلان الأحكام وكذلك الإسهام في بيان حجية الأحكام وقوة الأمر المقضي، وما يخص تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عنه باعتبارها واجبة النفاذ حتى لو طعن عليها ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف التنفيذ، كما كان له قضاء متميز في مجال إشكالات التنفيذ واختصاصه بها وتكييفه لحالات الإشكال المقابل أو الإشكال العكسي وكذا حسمه لأمر إساءة استخدام حق الاستشكال في تنفيذ أحكام مجلس الدولة أمام قضاء غير مختص، وأرسى العديد من المبادئ القانونية الهامة في مجال المصروفات في الدعوى ورسومها.

ولذلك وتحقيقاً للفائدة العملية المرجوة من هذا المؤلف سنعرض للمشكلات العملية في أحكام مجلس الدولة في ثمانية أبواب على النحو التالي:

الباب الأول : مقومات الحكم في الدعوى

الباب الثاني : تصحيح الأحكام وتفسيرها

الباب الثالث : بطلان الأحكام

الباب الرابع : حجية الأحكام وقوة الأمر المقضي

الباب الخامس : تنفيذ الأحكام.

الباب السادس : إشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية

الباب السابع : مصروفات الدعوى

الباب الثامن : رسوم الدعوى

وسنعرض لكل باب منها على حدة متضمناً المشكلات العملية التي أثرت في شأن الأحكام وما أقره قضاء مجلس الدولة بخصوصها من مبادئ قانونية هامة.

الباب الأول
مقومات الحكم
في الدعوى

الباب الأول

مقومات الحكم في الدعوى

الحكم في الدعوى الإدارية يتمتع بوجه عام بمقومات الحكم التي نظمها أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي لا تتعارض مع الأحكام الواردة بشأنها في قانون مجلس الدولة.

واصطلاح الحكم في القانون المصري يطلق بصفة عامة على كل إعلان لفكر القاضي في استعماله لسلطته القضائية.

وتنقسم الأحكام من حيث قوتها اصطلاحاً إلى أحكام قطعية وأحكام غير قطعية. الحكم القطعي هو الذي يفصل في الطلبات الموضوعية أو في جزء منها أو في مسألة أثبتت أثناء الخصومة، سواء كانت موضوعية مثل مسألة تكليف العقد، أو إجرائية مثل مسألة اختصاص المحكمة

أو بطلان عمل من الأعمال الإجرائية. وتتميز الأحكام للقطعية بأنها بصورها تستنفد المحكمة ولايتها بشأن ما فصلت فيه. أما الحكم غير القطعي فهو الحكم الذي يصدر في دعوى وقتية، أو الحكم الذي يتعلق بسير الخصومة أو تحقيقها، ويتميز الحكم غير القطعي بأن المحكمة لا تستنفد ولايتها بإصداره^(١).

ويختلف مضمون الحكم بحسب ما يثار في الدعوى من مسائل، وعلى المحكمة أن تتبع في بحثها للمسائل المعروضة عليها وفي فصلها فيها بالحكم الذي تصدره الترتيب التالي:

- (أ) بحث المسائل التي تؤدي إلى منعها من نظر الموضوع كبطلان صحيفة الدعوى وعدم ولاية المحكمة أو عدم اختصاصها، وانعدام الصفة لدى الخصوم أو سبق الفصل في الدعوى.
- (ب) بحث الموضوع متضمناً بحث المشاكل المتعلقة بالوقائع وبالقانون وبالترتيب الذي تراه ملائماً للدعوى وأكثر تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد في الخصومة.

(١) انظر في ذلك: الدكتور افندي والي - المرجع السابق - ص ٦٨٥ .

مبدأ وحدة الحكم في الدعوى:

يهيمن على الحكم في الدعوى مبدأ أساسياً هو وجوب تركيز الفصل في الدعوى في حكم واحد.

ومعنى هذا المبدأ ألا يصدر في الدعوى سوى حكم واحد يكون منهيًا للخصومة. فلا تصدر أحكام متعددة في أجزاء مختلفة من القضية. وبهذا يمكن تفادي تقطيع أوصال القضية وبعثرة جهد المحكمة في حلول جزئية لمشاكلها. على أن تطبيق هذا المبدأ على إطلاقه قد يؤدي إلى تأخير منح حماية قضائية يحتاجها صاحب الحق في الدعوى، ولهذا من المسلم وجود بعض الاستثناءات على هذا المبدأ. ووفقاً لهذه الاستثناءات يصدر الحكم في جزء من القضية مع استمرار الخصومة لتحقيق أجزاء منها لم يكتمل تحقيقها. غير أن القانون بعد أن أقر بضرورة هذه الاستثناءات رأى أن يقصر ضرر خروجها على المبدأ العام على درجة التقاضي التي صدرت فيها.

فعاد وقرر أن مثل هذه الأحكام، وإن أمكن صدورها قبل الحكم في الموضوع المنهي للخصومة، فإنها - كقاعدة - لا تقبل الطعن إلا عند الطعن في هذا الحكم (مادة ٢١٢) (١).

ولبيان مقومات الحكم في الدعوى الإدارية نعرض للمبادئ التي تقررت في هذا الموضوع في الفصول التالية:

الفصل الأول : المداولة وإصدار الحكم.

الفصل الثاني : شكل الحكم.

الفصل الثالث : تسبيب الحكم.

الفصل الرابع : إغفال الفصل في بعض الطلبات.

الفصل الخامس : ضياع الحكم.

الفصل السادس : التنزل عن الحكم.

(١) راجع في ذلك : الدكتور أفتحي والي - المرجع السابق - ص ٦٨٨ .

الفصل الأول

المدافلة وإصدار الحكم

الفصل الأول

المداولة وإصدار الحكم

نعرض للمداولة وإصدار الحكم في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة

في المداولة وإصدار الحكم

في نهاية مطاف سير الدعوى أمام القضاء يتم قفل باب المرافعة، وبعدها يبدأ القضاء في المداولة لإصدار الحكم، ونعرض لذلك في مطلبين:

المطلب الأول

المقصود بالمداولة

يقصد بالمداولة التفكير من جانب القاضي الفرد أو تبادل الرأي فيما بين القضاة إذا تعددوا.

وقد تتم المداولة في الجلسة، فيشاور أعضاء المحكمة همساً فيما بينهم ويصدرون الحكم، ويمكن أن ينسحب القضاء إلى غرفة المشورة ويتبادلون فيها الرأي بعض الوقت ثم يعوبون إلى الجلسة لإصدار الحكم. وأخيراً، وهو الغالب، قد تقدر المحكمة أن التفكير في الحكم يحتاج بعض الوقت فلا تصدر الحكم في نفس اليوم، وإنما تؤجل النطق بالحكم إلى يوم لاحق تحده.

وعندئذ تتم المداولة في أي يوم قبل النطق بالحكم.

المطلب الثاني

شروط سلامة المداولة^(١)

يشترط لسلامة المداولة قانوناً ما يلي:

(١) أن تجرى سرّاً، فلا يجوز أن يحضرها مفوض الدولة أو كاتب الجلسة،

(١) انظر في تفصيل ذلك : دافقي والي - المرجع السابق - ص ٦٩١ ومبعتها .

أو أي شخص ولو لم يكن طرفاً في الخصومة. فإذا حضرها أحد غير القضاة الذين سمعوا المرافعات، كان الحكم باطلاً (مادة ١٦٧).

(٢) ألا تسمع المحكمة أي خصم أو وكيله دون حضور الطرف الآخر، أو أن تقبل أوراقاً أو مذكرات أو مستندات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها. فإن فعلت، كان الحكم باطلاً لإخلاله بحق الدفاع. وقد حرصت المادة ١٦٨ مرافعات على النص على هذا الحكم بالنسبة لفترة المداولة ضماناً لعدم التأثير في القضاة أثناء المداولة من أحد الخصوم. وهو ليس إلا تطبيقاً لمبدأ المواجهة ووجوب صيانة حق الدفاع.

(٣) أن يكون القضاة المشتركون في المداولة قد حضروا جميع جلسات القضية، وإلا كان الحكم باطلاً. ولهذا فإنه إذا قام مانع لدى أحدهم يحول دون حضور إحدى الجلسات، أياً كان هذا المانع، فإنه يجب فتح باب المرافعة في القضية من جديد. على أنه إذا صدر حكم قبل الفصل في الموضوع، فإنه يكفي لصحة الحكم في الموضوع أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة بشأنه قد حضروا الجلسات التالية على النطق بالحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع، أي جلسات المناقشة بالنسبة للموضوع.

(٤) أن يشترك في المداولة جميع القضاة الذين سمعوا المرافعات (مادة ١٦٧) وإلا كان الحكم باطلاً. وهذه القاعدة منطقية وذلك حتى يشترك في إصدار الحكم في القضية من اشترك في نظرها. ويجب احترام هذه القاعدة، ولو لم تكن هناك مرافعات شفوية في القضية. وتطبيقاً لهذه القاعدة، إذا حدث مانع لدى أحد القضاة الذين سمعوا المرافعات يحول دون الاشتراك في المداولة فيجب إعادة فتح باب المرافعة لتتم من جديد أمام القاضي الذي حل محل من قام لديه المانع. على أنه لا يجب إعادة المرافعة بأكملها، بل يكفي لصحة الحكم تحديد الخصوم لطلباتهم أمام الهيئة بعد اشتراك القاضي.

وإذا كان القاضي فرداً فلا مشكلة، أما إذا تعدد القضاة فإنهم يصدرون الحكم - بعد المداولة - بأغلبية الآراء. ولأن عدد القضاة وتراً، فإن الأغلبية تتكون - عادة -

بسهولة. فإذا كان هناك أكثر من اتجاهين، ولم ينل أي اتجاه الأغلبية المطلقة فإن رأى المحكمة يتكون وفقا للمادة ١٦٩ مرافعات، فإذا كان هناك أكثر من اتجاهين، وجب أخذ الرأي مرة أخرى، فإن لم تتكون أغلبية رغم هذا وجب على الفريق الأقل عددا أن ينضم إلى أحد الفريقين الآخرين. وسواء صدر الحكم بالإجماع أو بالأغلبية، فلا يذكر هذا في الحكم، وإنما ينسب الحكم إلى هيئة المحكمة. ولهذا النظام ميزة توفير الضمانة لكل قاض لإبداء رأيه بحرية وبغير تأثير، إذا الحكم ينسب إلى المحكمة دون أن يستطيع أحد، سواء من الحكومة أو من الخصوم معرفة رأى كل قاض على حدة.

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية

في المداولة وإصدار الحكم

فيما يلي نعرض لأهم المبادئ القانونية في " المداولة وإصدار الحكم " والتي قررتها المحكمة الإدارية العليا^(١):

المبدأ رقم (١) - إن اشتراك أحد القضاة في المداولة وإصدار الحكم دون اشتراكه في سماع المرافعة من شأنه بطلان الحكم - لا يمنع من ذلك حضور هذا القاضي الجلسة التي مد فيها أجل النطق بالحكم إلى جلسة أخرى - الدفع ببطلان الحكم في هذه الحالة من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

الحكم

إن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نص في مادته الثالثة على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وأن تطبق أحكام قانون الرافعات المرافعات فيما لم يرد فيه نص إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة لقسم القضاء - ولما يصدر بعد القانون الأخير الذي أشار إليه القانون الأول .

ومن حيث أن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن

(١) راجع المزيد من المبادئ - الباب الرابع - بطلان الأحكام .

يشارك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً.
ومن حيث إن المادة ٢٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها أخيراً بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ نصت على أنه يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شاب عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم.

ومن حيث إن من المبادئ الأساسية في فقه المرافعات استلزام أن يكون القضاة الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعاً في سماع المرافعة المادة ٣٣٩ مرافعات آنفة الذكر" فإن حدث في الفترة بعد قفل باب المرافعة وقبل النطق بالحكم أن تغير أحد القضاة من الذين حصلت أمامهم المرافعة لأي سبب مثل الوفاة أو النقل - ويلحق به الندب - أو بالإحالة إلى المعاش أو بالرد أو الامتناع ، وجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة وإلا صدر الحكم من قاض غير الذي سمع المرافعة ، ويكون باطلاً لعيب يتعلق بالجانب الشخصي من الصلاحية الخاصة بالقاضي .

ومن حيث إن السيد المستشار لم يسمع المرافعة في الدعوى ، أما حضوره بعد ذلك في الجلسة التي مد فيها أجل النطق بالحكم إلى جلسة أخرى فلا يجدي شيئاً ، لأن باب المرافعة كان موصداً في تلك الجلسة ولم تقرر الهيئة التي كان حاضراً فيها فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة ، ومن ثم يكون الحكم باطلاً والدفع ببطلانه على أساس سليم ، وبما أن هذا الدفع يتعلق بالنظام العام كما يبين من المادة ٢٦ من قانون المرافعات التي تنص على أنه يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الإجراءات بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام ، وما دامت طبيعته كذلك فإنه لا يزول بالتنازل عنه وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ومن ثم ترى هذه المحكمة لزماً عليها أن تقضى ببطلان ذلك الحكم.

(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٤ / ٦ / ٧ - س ٩ ص ١٢٠٤)
المبدأ رقم (٢) - لا محل للتعي ببطلان الحكم بمقولة أن أحد مستشاري المحكمة اشترك في إصدار الحكم دون أن يسمع المرافعة متى كان المستشار المشار إليه قد حضر في إحدى الجلسات بالإضافة إلى الهيئة التي سمعت المرافعة دون أن يشارك في إصدار الحكم.

الحكم

إن النعي ببطلان الحكم لمخالفته لقواعد قانون المرافعات لأن أحد مستشاري المحكمة لم يسمع المرافعة في الدعوى ومع ذلك اشترك في إصدار الحكم مريد بأن الهيئة التي أصدرته ووقعت عليه مشكلة من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقررت حجز القضية للحكم لجلسة ١٩٦١/٢/٩ وفي هذه الجلسة الأخيرة حضر المستشار بالإضافة إلى الهيئة السابقة حيث تقرر مد أجل الحكم أسبوعين و بجلسة ١٩٦١/٢/٢٣ صدر الحكم المطعون فيه دون أن يشترك في إصداره المستشار الأخير ، ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على أساس سليم من الواقع ويتعين القضاء برفضه .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٤ / ٦ / ٢١ - س ٩ ص ١٣٠٠)
المبدأ رقم (٣) - وجوب إيداع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه عند النطق به لسبب واضح هو أن يتم تداول القضية في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معا ابتداءً على أن أسباب الحكم يجب ان تكون متفقا عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به.

الحكم

ومن حيث إن الثابت في الدعوى المائلة أن الحكم المدفوع ببطلانه أرجئ النطق به إلى جلسة مقبله ثم نطق به من الهيئة التي سمعت المرافعة وأودعت مسودته في ذات الجلسة التي تم فيها هذا النطق وكان موقعا حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ سائلة الذكر واذ كان ما استهدفه المشرع أساسا من هذه الفقرة هو أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه عند النطق به لسبب واضح هو أن يتم تداول القضية في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معا ابتداءً على أن أسباب الحكم يجب أن تكون متفقا عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع هؤلاء القضاة هو الدليل على أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه وترتيباً على ذلك فإذا كانت مسودة الحكم في الدعوى المائلة قد وادعت في ذات الجلسة التي أرجئ النطق بالحكم فيها - وهو أمر لا يجادل فيه احد وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة لهذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه انه بنى على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور

فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة لما هو مسلم به قانونا من أن المقصود بالحكم هو منطوقه والأسباب المرتبطة به والتي بني عليها ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة بلا ريب من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا فمن ثم فليس مرادا ولا مقصودا من المشرع والحالة هذه ان يكون مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقه مستقلة أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان بعد اذ ثبت من الوقائع أن المحكمة أعملت حكم المادة ٣٤٦ سالفه الذكر بما يتفق والإجراءات المقررة ومحقة ما رمى إليه المشرع من تدارس الرئيس والأعضاء لمنطوق الحكم والأسباب معا مما يتعين معه الحكم برفض الدفع .

(الطعن رقم ٥٨١ - لسنة ١٢ اق - جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٥ - س ٢٠ ص ٤٤٠)
المبدأ رقم (٤) - لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرء - و إلا كان الحكم باطلا مؤدى ذلك أنه إذا تغير أحد أعضاء الدائرة التي استمعت إلى المرافعة وجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة.

الحكم

مفاد المادة ١٦٧ من قانون المرافعات أن قضاة المرافعة الذين استمعوا إليها هم بذاتهم قضاة المداولة والحكم بطريق الحتم واللزوم - الحكم هو خلاصة مداولة القضاة بعد سماعهم المرافعة - إذا تغير أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة وجب بالضرورة إعادة فتح المرافعة وإعادة الإجراءات تمكيناً للهيئة المعدلة من سماع المرافعة وتمكيناً للخصوم من الترافع أمام هيئة المحكمة بتشكيلها المعدل ومعرفة التعديل الطارئ على التشكيل للقضاة الذين سيصدرون الحكم - مخالفة القاعدة - بطلان الحكم .

(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٨٤ - س ٢٩ ص ٨٨٩ - والطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣ / ٥ / ١٩٨٦ - س ٣١ ص ٩٤)
المبدأ رقم (٥) - عدم جواز المشاركة في المداولة لغير القضاة الذين سمعوا المرافعة - يترتب على مخالفة ذلك البطلان .

الحكم

لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا أدى

ذلك إلى بطلان الحكم لصدوره من قاضي غير الذي سمع المرافعة هذا البطلان ينصرف إلى عيب في الحكم يتعلق بالنظام العام ولا يزول بالتنازل عنه والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.

(الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٣ - س ٣١ ص ٢٩٨)
المبدأ رقم (٦) - صدور الحكم في جلسة سرية يؤدي إلى بطلانه بطلاناً يتعلق بالنظام العام.

الحكم

إن الطعن يقوم على عدة أسباب منها أن الحكم المطعون فيه صدر في جلسة سرية بالمخالفة لأحكام المادتين ١٦٩ من الدستور و ١٧٤ من قانون المرافعات ، الأمر الذي يستتبع بطلان الحكم .

ولما كان الثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية للحكم أنه صدر بجلسته السرية المنعقدة في ٢٥ من مارس ١٩٧٢ ولم تزيل هذه النسخة بما يفيد أنه نطق به في جلسة علنية ، كذلك فقد ورد بمحضر الجلسة المذكورة أن الجلسة كانت سرية ، وأن المحكمة قد أرجأت النطق بالحكم في الجلسة السابقة إلى هذه الجلسة وإذ تقضى المادة ١٦٩ من الدستور بأن النطق بالحكم يكون في جلسة علنية ، كما تقضى المادة ١٧٤ من قانون المرافعات بأن ينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه ويكون النطق به علنية وإلا كان باطلاً والبطلان في هذه الحالة من النظام العام لتعلقه بذات الوظيفة القضائية لمرافعة القضاء وما تقتضيه حسن إدارتها .

متى كان ذلك وكان ثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية للحكم ومحضر الجلسة أن الحكم صدر في جلسة سرية فإنه يكون باطلاً ويكون نعى الطاعن عليه من هذا الوجه في محله .

(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥ / ٥ / ٢٤ - س ٢٠ ص ٤٢٥)
- ومجموعة الخمس عشرة سنة - ج ٢ - ص ١١٣٤)

المبدأ رقم (٧) - إن الأصل في الأحكام صدورها والنطق بها في جلسة علنية - إغفال الإشارة في الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره على خلاف ذلك - حضور الطاعن وإقراره أن الحكم صدر في جلسة علنية ينفي بطلان الحكم.

الحكم

ومن حيث إنه عما ذهب إليه تقرير هيئة مفوضي الدولة من أن الحكم المطعون فيه قد صدر باطلاً على سند من القول أنه لم يثبت صدوره في جلسة علنية وذلك حسبما استظهرت من عدم ذكر ذلك في ديباجة هذا الحكم أو في محضر جلسة النطق به ، فإنه إلى جانب أن ما ذهبت إليه هيئة مفوضي الدولة في هذا الشأن هو محض استنتاج لم يقم عليه الدليل القاطع فإن الأصل في الأحكام صدورها والنطق بها بجلسة علنية ما لم يثبت غير ذلك . يضاف إلى ذلك أن الطاعن نفسه قد قرر في مذكرة دفاعه المقدمة إلى هذه المحكمة بجلسة ١٩٨٥/١٢/١١ أن الحكم المطعون فيه قد صدر في جلسة علنية ونطق به كذلك حيث تلي منطوقه من هيئة المحكمة التي أصدرته في جلسة النطق به ، ومن ثم فإن إغفال الإشارة في الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره على خلاف ذلك ، ولا من شأنه تغيير الحقيقة الواقعة التي قررها الطاعن نفسه وهو صدور الحكم وتلاوته في جلسة علنية ، وترتيباً على ذلك فإنه يغدو لا وجه لما نعتة هيئة مفوضي الدولة من بطلان على الحكم المطعون فيه لانتفاء السبب المؤدى إليه حسبما سلف البيان .

(الطعن رقم ٢٨٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٢ - س ٣١ ص ١٥٧٤)
المبدأ رقم (٨) - صدور الحكم من أربعة قضاة خلافاً لما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون مجلس الدولة من أن تصدر الأحكام من المحاكم الإدارية بدوائر ثلاثية مبطل للحكم وهو بطلان متعلق بالتنظيم العام.

الحكم

إن قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة منه على أن تصدر الأحكام من المحاكم الإدارية من دائرة ثلاثية أي أنه عين كيفية تشكيل المحكمة الإدارية على وجه التحديد وعليه فإن حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك طبقاً للمبادئ العامة في الإجراءات القضائية لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع ، إذ قد يكون لهذا العضو الرابع أثر في اتجاه الرأي في مصير الدعوى فضلاً عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم ، وبإعلان في هذه الحالة

متعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٤ - س ١٠ ص ٤٠)
المبدأ رقم (٩) - بطلان الحكم الصادر من أربعة قضاة - حضور عضو زائد
على العدد المقرر الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة
واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم .

الحكم

ثابت من ديباجة نسخة الحكم الأصلية أنه قد صدر من أربعة قضاة. ويبين من
الإطلاع على محضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وحجزت للحكم أن هؤلاء
القضاة الأربعة هم من سمعوا المرافعة في الدعوى ، وبالرجوع إلى مسودة الحكم
المشتملة على أسبابه ومنطوقه يتضح أنهم جميعاً قد وقعوا على المسودة وعلى
المنطوق . وإذ نص قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في الفقرة الأخيرة
من المادة الخامسة منه على أن تصدر الأحكام من المحاكم الإدارية من دائرة
ثلاثية وبذلك عين على وجه التحديد كيفية تشكيل المحكمة الإدارية . فإن حضور
عضو زائد على العدد المقرر الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه
المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك طبقاً للمبادئ
العامّة في الإجراءات القضائية ، لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع إذ قد
يكون لهذا العضو الرابع أثر في اتجاه الرأي في مصير الدعوى ، وهو بطلان
يتعلق بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ٣ / ١ / ١٩٦٥ - س ١٠ ص ٣٣٤)
المبدأ رقم (١٠) - إذا كان رئيس محكمة القضاء الإداري السابق الذي رأس
بعضاً فقط من جلسات هذه الدعوى دون بعضها الآخر لم يوقع الحكم المطعون
فيه ، ولم يشترك بالفعل في مداولاته أو في إصداره ، فلا يمكن أن ينال ذلك من
صحة شكل الحكم المطعون فيه وقد ثبت أن السادة المستشارين الذين تداولوا
فيه ، ووقعوه وأصدروه هم الذين استمعوا إلى المرافعة في هذه الدعوى . ولا
وجه للقول ببطلانه استناداً إلى مجرد خطأ ملاي وقع في محضر جلسة المرافعة
المطبوع مقدماً .

الحكم

إن الخطأ المادي في محضر جلسة المرافعة المطبوع مقدماً والثابت فيه

حضور رئيس المحكمة السابق بعض جلسات الدعوى لا يؤدي إلى بطلان الحكم الصادر فيها من الهيئة الجديدة التي سمعت المرافعة وحضرت المداولة ووقعت الحكم. وكذلك الأمر عند الإشارة بصورة الحكم المطبوعة إلى تشكيل المحكمة تشكيلاً رباعياً طالما أن مسودة الحكم ثابت منها صدوره من دائرة ثلاثية .

(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٧ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٦٤ - مجموعة العشر سنوات ص ٥٦٣ - والمكتب الفني س ٩ ص ٨٥٦ - وأيضاً الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٧٩ - (١٥س) ج ٢ ص ١١٤٨) المبدأ رقم (١١) - الخطأ المادي لا يؤثر على صحة الحكم طالما صدر فعلاً عن دائرة مشكلة تشكيلاً ثلاثياً .

الحكم

ومن حيث أنه عن نعي هيئة مفوضي الدولة على الحكم المطعون فيه بأنه صدر من دائرة مشكلة تشكيلاً رباعياً على خلاف ما تقضى به المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فإنه مردود ذلك أنه ولئن كانت صورة الحكم المطبوعة قد ورد بها عن تشكيل المحكمة ما يبدو للقارئ أنه تشكيل رباعي ولم يكن تحت نظر الهيئة الطاعنة المسودة الأصلية للحكم بتشكيلها الثلاثي وهو الأمر الذي يبين أن ما وقع في صور الحكم المطبوعة محض خطأ مادي لا يؤثر في حقيقته على الحكم الذي صدر عن دائرة مشكلة تشكيلاً ثلاثياً ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس من القانون متعين الرفض .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٧٩ - س ٢٥ ص ١٩) المبدأ رقم (١٢) - وجوب أن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بذات التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً. إذا حدث لأحد القضاة مانع من حضور هذه الجلسة أوجب المشرع أن يكون قد وقع مسودة الحكم ، وأن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بذات التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً .

الحكم

أوجب المشرع لقيام الحكم القضائي قانوناً أن يصدر الحكم فيه من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قانوناً ووقعت مسودة الحكم المشتملة على أسبابه - وجود مانع لمن وقع مسودة الحكم من

حضور جلسة النطق بالحكم - وجوب أن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بذات التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً .

وحيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أفرد الفصل الأول من الباب التاسع الخاص بالأحكام تحت عنوان (إصدار الأحكام) حيث نصت المادة (١٦٦) على أن " تكون المداولة سرية بين القضاة مجتمعين " وتتص المادة (١٦٧) على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " ، وتتص المادة (١٧٠) على أنه " يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم " ، وتتص المادة (١٧٤) على أنه " ينطق بالحكم بتلاوة منطوقه ، أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه ، ويكون النطق به علنية وإلا كان الحكم باطلاً " ، وتتص المادة (١٧٨) معدلة بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٣ على أنه " يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ، ومكانه وما إذا كان صادراً في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة ، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ، وأسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم ، وحضورهم وغيابهم كما يجب أن يشمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهرية ورأى النيابة العامة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه .

والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم كذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إنه يبين من استقراء الأحكام الواردة في تلك النصوص أن المشرع قد أوجب لقيام الحكم القضائي قانوناً أن يصدر الحكم فيه من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قانوناً ووقعت مسودة الحكم المشتملة على أسبابه باعتبارها ، بمراعاة ما تقدم ، تمثل القاضي الطبيعي للخصوم الذين مثلوا أمامها وتقدموا بدفاعهم ودفعهم لديها لتتزل القول الفصل في النزاع القائم ، وبالنظر إلى أن الحكم يمثل خلاصة ما أسفرت عنه المداولة

قانوناً حتى لحظة النطق به ، وضماناً لأداء أمانة القضاء كما شاء لها الشارع أن تكون فقد أوجب القانون أن يتضمن الحكم رسداً وتسجيلاً لسير الخصومة وارتسام الإجراءات الجوهرية فيها وبياناً لقضائها حتى الغطق بالحكم حتى يكون الحكم بياناً بما قدم فى سبيل الوصول إلى كلمة القانون فى النزاع وعنواناً للحقيقة فيما فصل فيه ورتب القانون على الإخلال فى بيان أسباب الحكم الواقعية أو النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم بطلان الحكم .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن القواعد التى سنها الشرع فيما يتعلق بتشكيل المحكمة من عدد معين من القضاء وفقاً لدرجة أهمية المنازعة ، وبإجراءات نظر الدعوى أمامها ، وبالمداولة وإصدار الحكم فيها ، وبالنطق به ، هذه القواعد جميعاً ، تعد من النظام العام بحيث يترتب على الإخلال بأي منها بطلان الحكم ، ومن ثم يتعين على محكمة الطعن أن تتصدى لبحثها ولو لم يثرها الخصوم .

ومن حيث إنه يجب ، طبقاً للأحكام المذكورة ، أن ينطق بالحكم فى جلسة علنية ، وأن الأصل أنه يجب أن يحضر جلسة النطق بالحكم القضاة الذين اشتركوا فى المداولة بحسبانهم الذين أصدروه ، وأنه إذا كان المشرع قد قدر أن يحدث لأحدهم مانع من حضور هذه الجلسة فأوجب أن يكون قد وقع مسودة الحكم ، فإنه يجب أن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بذات التشكيل العددي للمحكمة التى أصدرته وفى جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً .

ومن حيث إنه بتطبيق تلك الأصول فى خصوصية الطعن المائل فإنه يبين من الاطلاع على الصورة الأصلية للحكم المطعون فيه والتى تم تسليم الصورة التنفيذية بموجبه إلى المحكوم لصالحه أنه قد ورد بصدد الحكم أنه صدر من دائرة منازعات الأفراد والهيئات بمحكمة القضاء الإداري المشكلة برئاسة السيد المستشار / مصطفى كمال إبراهيم نائب رئيس مجلس الدولة رئيساً وعضوية السيد المستشارين على فؤاد الخادم ومحمود مجدى أبو النعاس ، وهى الدائرة التى نظر أعضاؤها الدعوى واشتركوا فى المداولة ووقعوا مسودة الحكم ، إلا أنه قد أثبت بنهاية الحكم عبارة تفيد أنه بالجلسة المحددة للنطق به حصل مانع للسيد المستشار / مصطفى كمال إبراهيم ، فحل محله السيد المستشار / على فؤاد

الخادم ، ومفاد ذلك أن الهيئة التي نطقت بالحكم كانت مشكلة من اثنين فقط من المستشارين وليس من ثلاثة مستشارين حسبما يقضى به القانون بالنسبة لتشكيل دوائر محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث إن النطق بالحكم المطعون فيه ، وقد تم على النحو المذكور ، قد ترتب عليه بطلانه وخالف قاعدة متعلقة بالنظام العام ، لذلك يتعين الحكم بإلغائه مع إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى مع إبقاء الفصل في مصروفاتها ، وإلزام محافظة الجيزة بمصروفات الطعنين .
(الطعن رقم ١٢٩٠، والطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٠ - س ٢٧ ص ٤٩٣)

المبدأ رقم (١٣) - المادتان ١٧٦ و ١٧٠ مرافعات - النظام القضائي المصري يحظر على غير القضاء الذين سمعوا المرافعة أن يشتركوا في المداولة - سماع المرافعة شرط للاشتراك في المداولة - أساس ذلك : القضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين تتوافر لهم بحكم اللزوم ولاية الفصل في المنازعة على أساس ما سمعوه أثناء المرافعة - المادة ١٧٠ مرافعات أجازت أن يشترك في الهيئة عند تلاوة الحكم أعضاء آخرون غير الذين سمعوا المرافعة إذ قام لدى هؤلاء متاع من حضور جلسة تلاوة الحكم.
الحكم

إن توقيع الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة مسودة الحكم يعصمه من البطلان ، ولا ينال من ذلك أن يشترك في الهيئة التي نطقت بالحكم أعضاء آخرون غير الذين حضروا المداولة ووقعوا على مسودة الحكم حتى ولو كان الذين حضروا جلسة تلاوة الحكم لا ولاية لهم في إصداره ذلك أن تلاوة الحكم بعد التوقيع على مسودته من هيئة مختصة لا يعدو أن يكون عملاً إجرائياً بحثاً يقصد به إعلان الحكم لترتيب آثاره ، ولا ينال من صحة الحكم أن يكون قد اشترك في الهيئة التي قامت بتلاوة الحكم اثنان من المستشارين العاملين بمجلس الدولة بدلا من عضوين من الشخصيات العامة الذين ثبت أنهما اشتركا في المداولة ووقعوا على مسودة الحكم.

(الطعن رقم ٢٩/٣٣٤٠ ق و ٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٤ - س ٣٠ ص ١٢٧)

المبدأ رقم (١٤) - إن عبارة القضاة الذين أصدروا الحكم الواردة بالفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنصرف إلى القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم - اتطوأت الحكم على خطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه فأغفل اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم يشترك في المداولة ولم يفصل في الدعوى بعد خطأ مادياً يجوز تصحيحه بناء على ما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكملًا لكون ذلك من الأوراق - إذا خلا محضر جلسة النطق بالحكم من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته ترتب على ذلك بطلان الحكم.

الحكم

من حيث أن المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " . وتنص المادة ١٧٠ مرافعات على أنه " يجب أن يحضر القضاة للذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم " . وتنص المادة ١٧٨ مرافعات على أنه " يجب أن يبين في الحكم للمحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه . . . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته " .

ومن حيث أن الثابت من الإطلاع على نسخة الحكم الأصلية المودعة ملف الدعوى أنه ورد بديباجة الحكم صدره من هيئة مشكلة برئاسة المستشار عصام الدين السيد علام وعضوية المستشارين فؤاد عبد العزيز رجب والدكتور أحمد محمود جمعه . ثم وردت بذيل الحكم عبارة مفادها أن المستشار أحمد محمود جمعه حضر بدلاً عنه عند النطق بالحكم المستشار فؤاد عبد العزيز رجب . ومفاد بديباجة الحكم - كما وردت بنسخة الحكم الأصلية - أن المستشارين الذين أصدروا للحكم هم الأساتذة عصام الدين السيد علام وفؤاد عبد العزيز رجب والدكتور أحمد محمود جمعه ، ولما كانت عبارة القضاة الذين أصدر الحكم التي وردت بالفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ مرافعات إنما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم . وكان الثابت من مطالعة مسودة الحكم - المودعة ملف الدعوى - وورقة الجلسة أن

القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة لا القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة ووقعوا المسودة هم الأساتذة عصام الدين السيد علام وفاروق فهمى حنفى وأحمد محمود جمعه و لم يكن من بينهم المستشار فؤاد عبد العزيز رجب ، فمن ثم يبين أن الحكم المطعون فيه انطوى على خطأ فى بيان أسماء القضاة الذين أصدروه فأغفل اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم يشترك فى المداولة ولم يفصل فى الدعوى ، وأنه ولئن جاز تصحيح مثل هذا الخطأ المادي بناء على ما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة الطعن بالحكم الذى يعتبره مكملًا له - دون سوى ذلك من الأوراق - إلا أنه بالرجوع إلى محضر جلسة الطعن بالحكم تبين أنه خلا من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته . يضاف إلى ما تقدم أن مؤدى العبارة المنيل بها الحكم من أن المستشار أحمد محمود جمعه ، أنه لم يحضر تلاوة الحكم إلا اثنان من أعضاء المحكمة التى أصدرته . وكل ذلك يؤدى إلى بطلان الحكم المطعون فيه طبقاً لحكم المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المشار إليها . الأمر الذى يستوجب إلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية للفصل فيها مجدداً بهيئة أخرى.

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١ - س ٣٢ ص ١٦٥)
المبدأ رقم (١٥) - (١) يجب لقيام الحكم القضائي قاتونا أن يصدر من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون - سماعها المرافعة وإتمام المداولة قاتونا - وتوقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه - الحكم هو خلاصة ما أسفرت عنه المداولة قاتونا حتى لحظة النطق بالحكم - تضمن الحكم تسجيلاً لسير الخصومة وإرتسام الإجراءات الجوهرية فيها وبيان قضائها حتى النطق بالحكم ليكون كلمة القانون وعذواته الحقيقة فيما فصل فيه - وجوب حصول المداولة فى الأحكام سرا بين أعضاء المحكمة مجتمعة فى منطوق الحكم وأسبابه موقعة من رئيس المحكمة والقضاة عند النطق بالحكم - لإضفاء الاطمئنان على نفوس المتقاضين بأن الحكم صدر بعد تمحيص أوجه التداعي ومناقشة أدلة الخصوم.
(٢) المحكمة العسكرية لطلبة كلية الشرطة - ما لا يبطل الحكم الصادر منها - توقيع ممثل الادعاء على إحدى صور الحكم .

(٣) متى ثبت أن المحكمة قد عقدت جلساتها طبقاً للإجراءات المقررة قاتونا فلا وجه للنعي على الحكم بالبطلان على سند من القول بأن ممثل الادعاء وقع على

نسخة الحكم - أساس ذلك : أن ممثل الادعاء لم يشترك في المداولة - التوقيع على مسودة الحكم الأصلية هو الدليل على الاشتراك في المداولة - تطبيق .

الحكم

ومن حيث إن المسلم به أن الحكم هو القرار الصادر من محكمة مشكلة شكلاً قانونياً في منازعة مطروحة عليها بخصومة رفعت إليها وفقاً للقانون وأنه في مقام تحديد الإجراءات والقواعد المنظمة لدور القضاة إزاء الفصل في المنازعة فقد نص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ٣ من قانون الإصدار على أن "تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم للقضائي" وإذ تنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات على أن "تكون المداولة سرية بين القضاة مجتمعين" وتنص المادة ١٦٧ على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً" وتنص المادة ١٧٠ على أنه "يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم".

وإذ يبين من استقراء الأحكام الواردة في تلك النصوص أن المشرع قد أوجب لقيام الحكم القضائي قانوناً أن يصدر من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قانوناً ووقعت مسودة الحكم المشتملة على أسبابه باعتبارها - بمراعاة ما تقدم - تمثل القاضي الطبيعي للخصوم الذين مثلوا أمامها وتقدموا بدفاعهم لديها لتتزل القول الفصل في النزاع القائم وبالنظر إلى أن الحكم يمثل خلاصة ما أسفرت عنه المداولة قانوناً حتى لحظة النطق به وضمناً لأداء أمانة القضاء كما شاء لها الشارع أن تكون فقد أوجب أن يتضمن الحكم رصدًا وتسجيلاً لسير الخصومة وارتسام الإجراءات الجوهرية فيها وبياناً لقضائها حتى النطق بالحكم حتى يكون الحكم بياناً بما قدم في سبيل الوصول إلى كلمة القانون في النزاع وعنواناً للحقيقة فيما فصل فيه، كما أوجب المشرع أن تحصل المداولة في الأحكام وأسبابه بعد انتهاء المرافعة وقبل النطق به وذلك ضمناً لحرية آرائهم وأوجب ألا يشترك في المداولة غير أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة، كما أوجب لكل ذلك إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة ومن القضاة عند النطق بالحكم حتى يضمن الاطمئنان على نفوس

المتقاضين بأن الحكم صدر بعد تمحيص أوجه النزاع ومناقشة أدلة الخصوم وإيداع مسودة الحكم بتوافره على ما سلف بيانه يعد دليلاً على تحقق الضمانة المشار إليها وأن القضاة الذين وقعوا المسودة هم الذين تداولوا في أسبابه واتفقوا عليها واستقرت عقيدتهم على أساس ما فيها .

ولما كانت هيئة قضايا الدولة قد أودعت بجلسة ١٩٩٢/٧/٥ مسودة الحكم الصادر من المحكمة العسكرية لطلبة كلية الشرطة بفصل الطاعن مبيناً بصدره صورة تشكيل هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم وتضمنت أسبابه وتوقيعهم عليها كقضاة للمحكمة في الحكم الذين تداولوا فيه ومن ثم تكون مسودة الحكم قد توافرت على كافة الضمانات التي أوجبها القانون في الأحكام ولا يغير من ذلك توقيع ممثل الادعاء على نسخة من الحكم فهو لا ينهض دليلاً على اشتراكه في المداولة الذي لا يدل عليه سوى التوقيع على مسودة الحكم الأصلية.

(الطعن رقم ٢٣١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/١٥)

المبدأ رقم (١٦) - مفوض الدولة لا يشارك في المداولة التي تسبق إصدار الحكم أو في إعداد مسودته أو التوقيع عليها - أثر ذلك على حضوره جلسة النطق بالحكم.

الحكم

الأصل أن مفوض الدولة لا يشارك في المداولة التي تسبق إصدار الحكم أو في إعداد مسودته أو التوقيع عليها ، ومن ثم فإن حضوره جلسة النطق بالحكم بالرغم من مشاركته في أعمال الانتخابات موضوع النزاع ليس من شأنه إبطال الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٣٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٧/ ٢/٢٣ - س ٤٢ ص ٥٩٩)
المبدأ رقم (١٧) - المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدار الحكم في النزاع فلا يجوز لها العدول عما قضت به أو التعديل فيه أو الإضافة إليه - تصحيح الأحكام استثناء من ذلك.

الحكم

إن المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدار الحكم في النزاع فلا يجوز لها العدول عما قضت به أو التعديل فيه أو الإضافة إليه - استثناء من هذه القاعدة يجوز للمحكمة أن تصحح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية وذلك بقرار

تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم - القرار الصادر بالتصحيح يكون قابلا للطعن عليه بطرق الطعن الجائزة في الحكم - أما القرار الصادر برفض طلب التصحيح فإنه لا يجوز الطعن عليه مستقلا عن الطعن على الحكم - مرجع هذه التفرقة هو الأصل العام الذي يقرر أن يكون تصحيح الأحكام بطرقه المقررة في القانون بدعوى مبتدأ وإلا انتهكت قوة الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح طريقا للمساس بحجيتها - مقتضى ذلك ولازمه أن القرار الصادر بالتصحيح صار خاضعا للطعن عليه للتعرف على ما إذا كانت المحكمة عند أعمال سلطتها في التصحيح لم تتجاوز تصحيح الأخطاء المادية البحتة كتابية أو حسابية - القرار الصادر برفض طلب التصحيح لم يتضمن مساسا بما قضى به الحكم وكان على صاحب الشأن اللجوء إلى طريق الطعن على الحكم المطلوب تصحيح ما ورد به من أخطاء مدعيا تصحيحها من المحكمة المختصة بنظر الطعن.

(الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٣٠ - س ٤٣ ص ٥٧٣)
المبدأ رقم (١٨) - مرحلة المداولة وإصدار الحكم تكون فيها الدعوى بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ولا يجوز لها طبقا لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات والتي تسرى في شأن الدعاوى التي تقدم إلى المحكمة الدستورية العليا إعمالا للمادة ٢٨ من قانونها أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه أو تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلا .

الحكم

من المقرر أن المحكمة بما لها من هيمنة على الدعوى هي التي تعطيلها وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، متقصية في سبيل ذلك طلبات المدعى فيها مستظهرة حقيقة مراميها وأبعادها. ومتى انعقدت الخصومة أمام المحكمة واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصومة بها ولم يبقى أهل اتصال بالدعوى إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح الدعوى في هذه المرحلة - مرحلة المداولة وإصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ولا يجوز لها طبقا لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات والتي تسرى في شأن الدعاوى التي تقدم إلى المحكمة الدستورية العليا

إعمالاً للمادة ٢٨ من قانونها أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه أو تقبل أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلاً .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١ لسنة ٢٠ ق دستورية - جلسة ١٩٩٩/٨/١ - س ٩ الجزء ١ ص ١١٨٧)

المبدأ رقم (١٩) - (١) لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضاً المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سبباً ومنطوقاً في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة.

(٢) إذا وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلاً لا أثر له قانوناً - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها دون حاجة إلى طلب من الخصوم.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٦٧ من قانون المرافعات والتي تطبق أحكامه أمام قضاء مجلس الدولة على أنه (لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً)، وتنص المادة ١٧٠ من ذات القانون على أنه (يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم).

ومفاد ذلك ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أنه لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضاً المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سبباً ومنطوقاً في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة، ومن ثم فإن وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلاً لا أثر له قانوناً - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها دون حاجة إلى طلب من الخصوم.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٠٠٦/٦/١٧)
المبدأ رقم (٢٠) - عدم جواز توقيع مسودة الحكم إلا ممن سبق له الاشتراك في المداولة وسمع المرافعة وغلا كان الحكم باطلاً.

الحكم

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه مفاد نص المادتين ١٦٧ و ١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنه لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضاً المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سبباً ومنطوقاً في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع، وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة، ومن ثم فإن وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلاً لا أثر له قانوناً - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها ولو لم يطلبه الخصوم.

(الطعن رقم ٤٥٦٧ لسنة ٤٤ - جلسة ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٦)

الفصل الثاني

شكل الحكم

الفصل الثاني

شكل الحكم

نعرض لشكل الحكم في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة في شكل الحكم

الحكم كما أن له جوهر ومضمون له شكل، والحكم كغيره من الأعمال الإجرائية عمل شكلي، وتتجلى الشكلية في الحكم في النطق به وكتابته ونعرض لكل منهما في مطلب مستقل:

المطلب الأول

النطق بالحكم

النطق بالحكم هو قراءته بصوت مسموع في الجلسة. والقراءة قد تنصب على منطوق الحكم وحده وهو الغالب، وقد تنصب على أسباب الحكم ومنطوقه. والحكم لا يوجد قانونا إلا بالنطق به حتى ولو كانت مسودته مكتوبة وتوقيعاته كاملة، إذ ما دام الحكم لم ينطق به فلاي من القضاة الذين اشتركوا في المداولة العدول عن رأيه.

القواعد الحاكمة للنطق بالحكم:

يخضع النطق بالحكم للقواعد الآتية (١):

(١) يجب النطق بالحكم في جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلا (مادة ١٧٤

(١) انظر في ذلك : الدكتور فتحي والي - المرجع السابق - ص ٦٩٤ وما بعدها .
وأیضا : الدكتور أحمد أبو ألوف - المرافعات المدنية والتجارية - الطبعة الرابعة العشرة - منشأة المعارف - الإسكندرية - ص ٧١٩ وما بعدها .

مرافعات) ذلك ولو كانت القضية قد نظرت في جلسة أو جلسات سرية. ويجب أن يشار في الحكم إلى صدوره علنا.

(٢) يجب أن يحضر النطق بالحكم جميع القضاة الذين اشتركوا في المداولة وكون رأيهم الحكم، وإلا كان الحكم باطلا. فحضورهم يعنى الإصرار على الرأي الذي أبدى وعدم العدول عنه، كما أن هذا الحضور يؤكد للجميع أن الحكم الذي ينطق به هو الذي يعبر عن فكر المحكمة. فإذا قام مانع قهري يمنع أحد القضاة من الحضور، فيجب التفرقة بين مجرد المانع المادي، كالمرض أو السفر، فهذا المانع لا يحول دون النطق بالحكم بشرط أن يكون هذا القاضي قد قام بالتوقيع على مسودة الحكم الذي انتهى إليه الرأي عند المداولة (مادة ١٧٠)، وبين المانع الذي يرجع إلى فقد القاضي لصفته، كوفاته أو عزله أو نقله أو استقالته، فهذا يمنع من النطق بالحكم ولو وقع القاضي على مسودته، إذ يعتبر الحكم، لو نطق به، صادراً ممن ليس له ولاية إصداره. ويجب عندئذ فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات في القضية من جديد أمام الهيئة الجديدة.

(٣) للمحكمة أن تنطق بالحكم في الجلسة عقب انتهاء المرافعات، ولها أن احتاجت إلى بعض الوقت لتكوين رأيها أن تؤجل النطق بالحكم إلى جلسة أخرى تحددها (مادة ١٧١). والأصل أن على المحكمة أن تنطق بالحكم في هذه الجلسة، فليس لها تأجيله مرة أخرى إلا لأسباب تقتضيه. وعليها بيان هذه الأسباب مع بيان تاريخ الجلسة الجديدة في كل من ورقة الجلسة ومحضرها (مادة ١٧٢). وللمحكمة، وفقاً لنفس المادة، تأجيل النطق بالحكم مرة ثالثة وأخيرة. وذلك أيضاً بشرط بيان الأسباب وفقاً لما تقدم. على أنه يلاحظ أن سلطة التأجيل هي من إطلاقات المحكمة، فلا يعاب حكمها إذا رفضت طلباً للخصم به. كما يلاحظ أن ما تنص عليه المادة ١٧٢ مرافعات هي مجرد قواعد تنظيمية فلا يترتب على مخالفتها بحد أجل النطق بالحكم أكثر من ثلاث مرات أي بطلان أو سقوط. ومن ناحية أخرى، فإن للمحكمة بعد تأجيل النطق بالحكم أكثر من مرة أن تعيد فتح باب المرافعة من جديد، وفقاً لما تراه من الأسباب.

المطلب الثاني

كتابة الحكم

الحكم يجب أن يكون مكتوباً، فالقانون لا يعترف بحكم غير مكتوب، ولذلك تعتبر الكتابة عنصراً شكلياً في الحكم.

والكتابة يجب أن تكون باللغة العربية، ويوجب القانون أن يكتب الحكم في شكلين أولهما "مسودة الحكم" وتكتب قبل النطق بالحكم وثانيهما "النسخة الأصلية للحكم" وتكتب بعد النطق بالحكم^(١)، ونعرض لكل من "لغة كتابة الحكم القضائي" ثم "مسودة الحكم" ثم "النسخة الأصلية للحكم" في فرع مستقل:

الفرع الأول

لغة كتابة الأحكام القضائية

إذا كان من المتعين كتابة الأحكام القضائية باللغة العربية وإلا كان الحكم باطلاً، إلا أن هذا الفرع إنما يهتم بعرض أمر أسلوب كتابة الحكم القضائي وخاصة الحكم الإداري .

أقسام لغة الأحكام القضائية:

وتتسم لغة الأحكام القضائية الإدارية بوصفها فرعاً من فروع لغة القانون بأنها لغة مكتوبة (سواء بخط اليد أو بالحاسب الآلي - على ما سيرد بيانه)، ويقسم بعض الفقه الكتابة - بحسب أسلوبها ومجالاتها - إلى ثلاثة أقسام :

١- الكتابة الإجرائية العملية ، وتسمى وظيفية، وتتعلق بالمعاملات والمتطلبات الإدارية وتيسير الأعمال بالمصارف والشركات والدواوين الحكومية وغيرها ، ولذا فهي كتابة رسمية ذات قواعد محددة وتقاليد متعارف عليها، منها: أنها كتابة مباشرة، وصريحة، ألفاظها محددة قاطعة، وأسلوبها علمي يخلو من الإيحاء، وعباراتها لا تحتمل التأويل، وهدفها قضاء المصالح وإنجاز الأعمال.

(١) انظر : الدكتور الفتي والي - المرجع السابق - ص ٦٩٦ وما بعدها - وأيضاً الدكتور أحمد أبو أنوفا - المرجع السابق - ص ٧٢٦ وما بعدها .

٢- الكتابة الابتكارية، وتسمى إبداعية، وهي تعبر عن رؤية شخصية بما تحتويه من انفعالات، وما تكشف عنه من حساسية خاصة تجاه التجارب الإنسانية، وتتسم بالابتكارية في اللغة والأفكار والاعتماد على الأساليب الأدبية الإنشائية وتعدد الصور الجمالية والكلمات ذات الإحياءات والدلالات المتعددة.

٣- الكتابة الوظيفية الإبداعية، وفيها يتم الجمع بين سمات الكتابة الوظيفية وسمات الكتابة الإبداعية، أي بين الإجراءات العملية المحددة والفنية^(١).

هيكل الحكم القضائي:

يتخذ الحكم القضائي بناءً هيكلياً يحرص القاضي فيه على تحقيق أكبر قدر من التناسب بين أجزاء الحكم، فينبغي أولاً تحقيق التناسق بين أجزاء الحكم من حيث الحجم، وهي عملية منطقية لا تحكمها مقاييس هندسية جامدة ، فإذا تساوت المقدمات حجماً، فإن الوقائع تختلف من قضية إلى أخرى ، والأسباب تطول أو تقصر بقدر ما انطوت عليه أسانيد الخصوم من حجج وما تقدموا به من طلبات وما اقتضاه هذا وذاك من حوار وتحليل، أما المنطوق فالإيجاز ينبغي أن يكون هو الأصل فيه^(٢).

ولغة كتابة الأحكام القضائية الإدارية- باعتبارها عنواناً للحقيقة - لا يجب أن تصدر عن إنسان "شديد الانفعال"، بل تصدر عن قاض هادئ مترن هدفه الأول الوصول لأعلى درجة من اليقين ، فلغته تقريرية محايدة ، تخضع لمنطق المقدمات والنتائج ، ويتعين أن يغلب عليها سمات الكتابة الإجرائية الوظيفية ذات البعد الإبداعي ، وهذه الكتابة كانت تتسم في بواكير الأحكام بغلبة النزعة الأدبية والبيانية ثم تطورت إلى الكتابة الوظيفية التي يغلب عليها استخدام الأسلوب العلمي المباشر كما يتعين أن ينزع الأسلوب إلى الاستقرار والسكون، وأن تهدف الجمل والفقرات والحيثيات إلى تقرير الحقيقة ببساطة ووضوح وسهولة ، ووجوب التركيز والإيجاز غير المخل كلما كانت ظروف الدعوى لا تستأهل السرد الطويل ، ويتعين أن يكون سرد الوقائع بالقدر المناسب لتخوم النزاع

^١ - محمد رجب فضل الله : عمليات الكتابة الوظيفية وتطبيقاتها ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠ : ٧٣.

^٢ - عبد الوهاب عشموي : أفكار حول فن صياغة الأحكام القضائية ، مجلة القضاة ، السنة التاسعة عشرة، العدد الأول ، يناير - يونيو ١٩٨٦ ، ص ٤٢.

والتركيز في تفصيلها على ما يرتبط بمقطع النزاع ، والبادي أن ثمة اتجاه بدأ يسطع في بعض أحكام المحكمة الإدارية العليا يميل إلى عدم سرد واقعات الدعوى اكتفاء بسبق ورودها في حكم أول درجة، بعلّة مفادها تفادي التكرار والرغبة في الاختصار، وهو ما دعا أن يكون ذلك منهجاً لكثير من تقارير هيئة مفوضي الدولة وكذلك بعض محاكم القضاء الإداري والمحاكم التأديبية ، لاسيما في الدعاوى ذات الشق المستعجل بمحاكم القضاء الإداري ، فتذهب تلك الأحكام لدى نظر الموضوع إلى القول بأنه "وحيث إن الحكم في الشق العاجل قد أحاط بواقعات الدعوى تفصيلاً، ومن ثم فإن المحكمة تحيل إليه في شأن هذه الوقائع تفادياً للتكرار" ، أو أن الحكم بنذب الخبير قد أحاط بالوقائع فيتم الإحالة إليه ، وهذا المسلك يرسخ النظرة إلى الحكم على أنه "عمل إجرائي"، وهو أمر جد خطير إذ من شأنه أن يصبح الحكم "مجرد ورقة" قاصرة عن البيان، وغير واضحة الدلالة إلا في ضوء أوراق أخرى، فيتوزع صاحب الشأن بين الأوراق مما قد يؤثر على اطمئنانه إلى الحكم الذي لن يهمة منه حينئذ سوى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في المنطوق، ومن ثم، يفقد الحكم مكانته كبيان قضائي متكامل تتساند أجزائه مع بعضها البعض ويقوم بنيانه على التواصل والتكامل.

الفرع الثاني

مسودة الحكم

مسودة الحكم تكتب بعد انتهاء المداولة وقبل النطق بالحكم وتشتمل على منطوق الحكم وأسبابه وتوقيع رئيس الدائرة وجميع أعضائها الذين أصدروا الحكم.

ويكتفي في التوقيعات ورودها في نهاية المسودة دون اشتراط لتعدد التوقيعات بتعدد أوراق المسودة، ولا يشترط أن تصدر باسم الشعب فنلك مقصور على نسخة الحكم الأصلية.

ويجب أن تودع مسودة الحكم في ملف الدعوى عند النطق بالحكم، فبهذا وحده يتأكد أن القضاة قد تداولوا وتدبروا أسباب الحكم المؤدية إلى منطوقه قبل النطق به.

وليس لأي من الخصوم أو غيرهم الحصول على صورة من المسودة، إلا أنه

لأي من الخصوم الاطلاع عليها وفقاً لحكم المادة ١٧٧ مرافعات إلى حين كتابة نسخة الحكم الأصلية.

الفرع الثالث

نسخة الحكم الأصلية

نسخة الحكم الأصلية هي أصل ورقة الحكم. وهي ليست نسخة وإن سميت كذلك، ويحررها كاتب الجلسة ويوقع عليها رئيس الدائرة وتحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصور المختلفة بما فيها "الصورة التنفيذية".

البيانات الواجب توافرها في نسخة الحكم الأصلية^(١):
أوجب قانون المرافعات في المادة (١٧٨) منه المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أن تتضمن ورقة الحكم البيانات التالية:

١- صدور الحكم باسم الشعب: (مادة ٧٢ من الدستور المصري الحالي الصادر سنة ١٩٧١) فالشعب هو مصدر السلطات ومنها السلطة القضائية. فإذا لم يشتمل الحكم على هذا البيان أو ورد معيباً فلا يبطل الحكم، إذ لا شك، أن الحكم مادام قد صدر من محكمة مشككة وفقاً للقانون قد صدر باسم الشعب.

٢- بيان المحكمة التي أصدرت الحكم: والمقصود ببيان اسم المحكمة للتأكد من أن الحكم قد صدر من محكمة مختصة، ولا يهم بيان المكان الذي تقع به المحكمة بعد بيان المحكمة فلا يترتب عليه بطلان الحكم.

٣- تاريخ الحكم: والمقصود بتاريخ النطق به. وذلك لمعرفة بدء ميعاد الطعن في الأحكام. ولتحديد الوقت الذي تسرى فيه حجية الأمر المقضي. على أنه يلاحظ أن وجود خطأ مادي في هذا التاريخ، أو إغفال الحكم له لا يؤدي إلى بطلان الحكم إذا كان التاريخ قد ثبت في محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم. ذلك أن الأصل في ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محضر الجلسة.

(١) راجع: الدكتور فتحي والي - المرجع السابق - ص ٦٩٧ وما بعدها - والدكتور أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص ٧٢٧.

- ٤- أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته: وذلك للتأكد من أن الحكم قد صدر من قضاة صالحين لإصداره، وأن القضاة الذين سمعوا المرافعات هم الذين تداولوا لإصداره وحضروا النطق به. وتتص المادة ٣/١٧٨ صراحة على البطلان جزاء لعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم. على أن هذا البطلان مقصوراً على الخطأ في أسماء القضاة الذين فصلوا في الدعوى دون الذين حضروا النطق به. ويكفي ذكر أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وذلك في صدر الحكم دون حاجة لإعادتها مرة أخرى في خاتمته.
- ٥- اسم مفوض الدولة الذي حضر جلسة النطق بالحكم: ولا يشترط أن يكون هو ذاته مفوض الدولة الذي أبدى الرأي في الدعوى وإنما يكفي أن يكون ممثلاً لهيئة مفوضي الدولة، وكذلك الإشارة إلى إيداع تقرير مفوض الدولة في الدعوى ونتيجته ما لم يكن الحكم فصلاً في طلبات وقف التنفيذ أو استمرار صرف الراتب.
- ٦- أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيابهم: ويترب على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم بطلان الحكم.
- ٧- عرض مجمل وقائع الدعوى، فيكفي أن يذكر في الحكم بإيجاز ما يكون ذكره من الوقائع ضرورياً للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها.
- ٨- طلبات الخصوم، وخلاصة موجزة لدفعاتهم ودفاعهم الجوهري.
- ٩- أسباب الحكم ومنطوقه كما وردا في مسودة الحكم، ويجب على المحكمة أن تفصل في كل ما يقدم لها من طلبات، وألا تقضى بأكثر مما يطلبه الخصوم.
- ١٠- توقيع رئيس الجلسة وكاتبها، فإذا لم يوقع الرئيس على الحكم كان الحكم باطلاً، وعلى العكس لا يترتب البطلان على عدم توقيع كاتب الجلسة، إذ الحكم كعمل إجرائي ليس عمل الكاتب.
- وبعد كتابة نسخة الحكم الأصلية، يجب حفظها في ملف القضية وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من إيداع المسودة بالنسبة للقضايا المستعجلة وسبعة أيام في

القضايا الأخرى. ولا يترتب على عدم احترام هذا الميعاد بطلان الحكم، ولكن يكون المتسبب في مخالفته سواء كان رئيس الجلسة أو كاتبها ملزماً بالتعويض إذا سبب هذا التأخير ضرراً للخصم (مادة ١٧٩).

وعلى خلاف مسودة الحكم، فإن نسخته الأصلية يمكن أن تعطى منها صور. وصور الأحكام نواعان^(١):

(أ) صورة بسيطة: وهذه تعطى لمن يطلبها ولو لم يكن طرفاً في الخصومة، وذلك بعد دفع الرسم المقرر.

(ب) صورة تنفيذية يجرى بموجبها تنفيذ الحكم: وهى تعطى فقط للخصم الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم إذا كان الحكم سنداً تنفيذياً (المواد ١٨٠ وما بعدها).

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية

في شكل الحكم

نعرض فيما يلي لأهم المبادئ القانونية في "شكل الحكم" التي قررتها المحكمة الإدارية العليا وذلك في ثلاث مطالب:

- المطلب الأول - المشكلات العملية في بيانات الحكم.
- المطلب الثاني - المشكلات العملية في مسودة الحكم.
- المطلب الثالث - كتابة مسودة الحكم بالكمبيوتر.
- المطلب الرابع - المشكلات العملية في نسخة الحكم الأصلية.

ونعرض فيما يلي لكل مطلب على حدة .

(١) انظر : الدكتور أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص ٧٣١ وما بعدها .

المطلب الأول

المشكلات العملية

في بيانات الحكم

المبدأ رقم (٢١) - الحكم قضائي (ومنه قرار اللجنة القضائية) يجب أن يشتمل على البيانات الواجب اشتغال الأحكام عليها بما في ذلك أسماء الخصوم وصفاتهم - إلا أن النقص أو الخطأ في ذلك لا يبطل الحكم إلا إذا كان جسيماً، بأن كان من شأنه تجهيل الخصوم وعدم إمكان تعيينهم .

الحكم

لئن كان قرار اللجنة القضائية بمثابة حكم قضائي، فيجب اشتغاله على البيانات الواجب اشتغال الأحكام عليها بما في ذلك أسماء الخصوم وصفاتهم، إلا أن النقص أو الخطأ في ذلك يجب - لكي يبطل الحكم طبقاً للمادة ٣٤٩ مرافعات - أن يكون جسيماً، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان من شأنه تجهيل الخصوم وعدم إمكان تعيينهم، حرصاً من المشرع على الإبقاء على العمل القضائي وعدم إبطال إلا للضرورة الملجئة، وهي لا تقوم إلا إذا كان النقص جسيماً لا يمكن تداركه. فإذا ثبت أن قرار اللجنة القضائية وإن لم ينص في ديباجته بالذات على اسم المتظلم، إلا أنه يحمل في الوقت ذاته البيان بأنه صدر في تظلم معين قيد برقم معين باسم شخص معين وآخرين، ومن الممكن بهذا البيان تعيين هؤلاء الآخرين الذين يعينهم الحكم ويشملهم. وذلك بالرجوع إلى عريضة التظلم ذاتها، وهي تتضمن اسم المتظلم من بين الذين قدموها، فليس ثمة - والحالة هذه - نقص جسيم من شأنه أن يبطل قرار اللجنة.

(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٠ - س ٣ ص ١١٩٨)

المبدأ رقم (٢٢) - عدم ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة في الحكم المطعون فيه - البطلان لا يكون إلا إذا كان الخطأ قد وقع على بيان جوهري بأن كان الخصم مجهولاً تجهيلاً تاماً.

الحكم

ومن حيث إنه بالنسبة لطلب بطلان الحكم لعدم ذكر اسم الخصم المنضم

للحكومة في الحكم المطعون فيه يحضه أن البطالان لا يكون إلا إذا كان الخطأ قد وقع على بيان جوهري بأن كان الخصم مجهولاً تجهيلاً تاماً ، والأمر على خلاف ذلك في الدعوى الحالية إذ ورد في صدر الحكم أن المطعون ضده قد تدخل في الدعوى خصماً ثالثاً منضمّاً إلى الحكومة، ومن ناحية أخرى فالدعوى تقوم على أساس الطعن على القرار الإداري الصادر بترقية المتدخل إلى الدرجة الأولى في وزارة الصحة وهو بيان لا يمكن أن يجهل بالمتدخل المذكور وفوق هذا وذاك فإن الدعوى الإدارية على خلاف الدعوى المدنية تقوم على مخاصمة شخص أو أشخاص معينين.

(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٢ - سنة ٦ ص ٩٠٠)
المبدأ رقم (٢٣) - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو الخطأ الجسيم الذي يترتب تجهيل البيان.

الحكم

إن الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو الخطأ الجسيم الذي يترتب تجهيل البيان ، أما صدور الحكم باسم المدعى رغم وفاته ورغم تصحيح شكل الدعوى بتدخل أرملتيه فإنهما قد أصبحتا المدعيتين قضاء المنطوق عليهما بالمصروفات يجعل الحكم صحيحاً لأنه لا يوجد خطأ جسيم من شأنه تجهيل الخصوم.

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٢ - سنة ٢٩ ص ٤٣)
المبدأ رقم (٢٤) - (١) رتب المشرع البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم المقصود بالنقص أو الخطأ الجسيم أن يكون من شأن التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصية أو تغير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى.

(٢) لا محل لأن ينكر الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم ما دام أن أحدهم وهو الذي أقام المنازعة كان يمثلهم في الخصومة.

الحكم

إن المشرع أوجب أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم بهدف التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوى تعريفاً نافياً

للجهالة أو اللبس وقد رتب المشرع البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم المقصود بالنقص أو الخطأ الجسيم أن يكون من شأن التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصية أو تغير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى ، ومؤدى ذلك أنه لا محل لأن يذكر الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم ما دام أن أحدهم وهو الذي أقام المنازعة كان يمثلهم في الخصومة.

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ - سنة ٣١ ص ٢١١ - والطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٧ - س ص ٢١٠) المبدأ رقم (٢٥) - إصلاح زراعي - اللجان القضائية - مالا يبطل قرارها - إغفال صفات أعضائها والجهات المنتدبين منها - عدم ذكر أسماء ورثة المعارض ضدهم لا يبطل القرار الصادر من اللجنة - الأخطاء المادية يمكن تصحيحها ولا يؤثر ذلك على سلامة القرار.

الحكم

لم يستلزم المشرع ذكر صفات أعضاء اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي وبيان الجهات المنتدبين منها ، ومن ثم فإن إغفال ذلك لا يؤدي لبطلان قرار اللجنة ، إذ يكفي ذكر اسم من توفى من الخصوم ، وعدم ذكر أسماء ورثة المعارض ضدهم لا يبطل القرار الصادر من اللجنة لأن ذلك لا يؤدي إلى التشكيك في أسماء الخصوم - لا يبطل القرار أيضاً وجود أخطاء في بعض عبارته أو تاريخ الجلسة المحددة للنطق به - أساس ذلك: أن الأخطاء المادية يمكن تصحيحها ولا يؤثر ذلك على سلامة القرار.

(الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩ - س ٤٠ ص ٣٩١) المبدأ رقم (٢٦) - دعوى - الحكم فيها - الطعن على الحكم - وجوب مراعاة ما يطرأ على الخصوم من تغير في الصفة - يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحاً أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة حتى يوجه الطعن إلى من يصح اختصاصه قانوناً - تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن (وكذلك بطلان الحكم) - أساس ذلك .

الحكم

الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل

منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلان نوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاما كافيا - لا يتحقق هذا الغرض إذا وجه الطعن إلى خصم توفي أو زالت صفته - تيسيرا على الطاعن في توجيه الطعن فإنه إذا مات المحكوم له أثناء ميعاد الطعن جاز لخصمه إعلان الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن لمورثهم / متى تم إعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة - يجب توجيه الطعن إلى أصحاب الصفة في الميعاد الذي حدده القانون وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٥ / ٧ / ٤ - س ٤٠ ص ٢٠٩١)

المطلب الثاني

المشكلات العملية

في مسودة الحكم

المبدأ رقم (٢٧) - توقيع مسودة الحكم من عضو واحد من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم دون العضو الآخر والرئيس يترتب عليه بطلان الحكم.

الحكم

إن توقيع مسودة الحكم من عضو واحد من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم دون العضو الآخر والرئيس يترتب عليه بطلان الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتقضى فيه من جديد دائرة أخرى.

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩ - م (١٥) ج ٢ ص ١١٤١)

المبدأ رقم (٢٨) - لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا - توقيع مسودة الحكم المشتملة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثية أو من عضو رابع يبطل الحكم.

الحكم

توقيع مسودة الحكم المشتملة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثية أو إذا وقع عضو رابع من المحكمة مسودة الحكم ذلك أنه لا يجوز أن يشترك في

المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا.
(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٦ - والطعن رقم ٢١٩ لسنة
٢١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٧ - والطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق جلسة
١٩٨٤/٣/٢٧ - س ٢٩ ص ٨٨٩)

المبدأ رقم (٢٩) - توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة
الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذين من حق المتقاضى أن يرددهم
والبطلان في حالة عدم توقيع مسودة الحكم من أعضاء الدائرة التي أصدرته
هو بطلان متعلق بالنظام العام.

الحكم

إن مسودة الحكم المستملة على منظوفة إذا وقعت من اثنين من أعضاء الدائرة
الثلاثية التي أصدرته فإن الحكم يكون باطلا في هذه الحالة لا يقبل التصحيح ذلك
أن الحكم بهذه الصورة يكون قد أهدر إحدى الضمانات الجوهرية ، ذلك أن توقيع
الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا
فيه والذين من حق المتقاضى أن يرددهم والبطلان في حالة عدم توقيع مسودة
الحكم من أعضاء الدائرة التي أصدرته هو بطلان متعلق بالنظام العام.

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١ - سنة ٣١ ص ٢٨٠)

المبدأ رقم (٣٠) - عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به يترتب عليه بطلان
الحكم - إيداع ملف الدعوى المحكوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر
صدر من ذات المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة وإجراء
التعديل اللازم على الصورة مؤداه أنه عند النطق بالحكم المطعون فيه لم تكن
المسودة الخطية الخاصة به مودعة ملف الدعوى واستعيض عن هذا الإيداع
بتصوير مسودة حكم آخر إلغاء الحكم المطعون فيه.

الحكم

انه طبقا لنص المادة ١٧ من قانون المرافعات فإن عدم إيداع مسودة الحكم
عند النطق به يترتب عليه بطلان الحكم مثال ذلك إيداع ملف الدعوى المحكوم
فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات المحكمة في ذات
الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة وإجراء التعديل اللازم على الصورة مؤداه
أنه عند النطق بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخطية الخاصة به مودعة

ملف الدعوى واستعاض عن هذا الإيداع بتصوير مسودة حكم آخر إلغاء الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٥ - سنة ٢٩ ص ٧٧٨)
المبدأ رقم (٣١) - ثبت أن مسودة الحكم المطعون فيه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة قد تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا مطعن عليه - إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه الموقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً، هذا التوقيع يدل على أن أعضاء المحكمة قد طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبت في المسودة.

الحكم

إن المشرع أوجب إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه الموقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً، هذا التوقيع يدل على أن أعضاء المحكمة قد طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبت في المسودة ، وورقة الجلسة تعتبر مكملة للمسودة متى تضمنت منطوقاً إذا وقع جميع القضاة الذين أصدروا الحكم هذه الورقة كان الحكم سليماً لا مطعن عليه فمتى ثبت أن مسودة الحكم المطعون فيه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة قد تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا مطعن عليه.

(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ - ص ٣٢ ص ٥٤٣)
المبدأ رقم (٣٢) - (١) إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلاً.
(٢) يتم تداول القضاة في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معاً بناءً على أن أسباب الحكم يجب أن يكون متفقاً عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع القضاة هو الدليل على إنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت إليه.

(٣) مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم الحكم بالبطلان.

الحكم

نص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلاً.

المشرع استهدف أساساً من هذا النص أن يتم تداول القضية في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معاً بناءً على أن أسباب الحكم يجب أن يكون متفقاً عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع القضاة هو الدليل على إنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت إليه - يترتب على ذلك أنه إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أُرجئ النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بني على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة ومن ثم تكون التوقيعات المنونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معاً - مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان.

(القضية رقم ٨١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٨ - س ٢٠ ص ٤٤٠)
المبدأ رقم (٣٢) - توقيع القضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه يجب أن تكون باللغة العربية - التوقيع بغير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان وهو بطلان يتعلق بالنظام العام.

الحكم

إن توقيع القضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه يجب أن تكون باللغة العربية التوقيع بغير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان وهو بطلان يتعلق بالنظام العام.

(الطعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ - س ٣٣ ص ١١٨٧)
المبدأ رقم (٣٤) - يجوز أن يشترك في الهيئة عند تلاوة الحكم أعضاء آخرون

غير الذين سمعوا المرافعة إذا قلم لدى هؤلاء مانع من حضور جلسة تلاوة الحكم شرط ذلك أن يوقع العضو المتغيب مسودة الحكم كدليل على اشتراكه في المداولة.

الحكم

إن المشرع أجاز أن يشترك في الهيئة عند تلاوة الحكم أعضاء آخرون غير الذين سمعوا المرافعة إذا قام لدى هؤلاء مانع من حضور جلسة تلاوة الحكم شرط ذلك أن يوقع العضو المتغيب مسودة الحكم كدليل على اشتراكه في المداولة، فتلاوة الحكم بعد التوقيع على مسودته من هيئة مختصة لا يعدو أن يكون عملاً إجرائياً يقصد به إعلان الحكم لترتيب آثاره.

(الطعن رقم ٣٣٤٠ لسنة ٢٩، والطعن رقم ٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة

١٩٨٥/٥/٤ - س ٣٠ ص ١٠٢٧)

المبدأ رقم (٣٥) - تتحى رئيس المحكمة عن نظر الدعوى وصدر الحكم واشتمال بديجته على اسمه لا بطلان - ما ورد بديجاجة الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً.

الحكم

إذا تتحى رئيس المحكمة عن نظر الدعوى وصدر الحكم واشتملت بديجته على اسمه لا بطلان حيث أنه ثابت بالاطلاع على محاضر جلسات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة المذكور قد وقع محاضر سائر الجلسات عدا الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والثابت من محضر هذه الجلسة أنها عقدت برئاسة رئيس المحكمة الذي حل محله ووقع على صورة الحكم بوصفه رئيساً للمحكمة وكذلك على المسودة ومن ثم فإن ما ورد بديجاجة الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً.

(الطعن رقم ٣٤١٣، ٣٥٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢١ - س ١٣٣

ص ١٥٤٠)

المبدأ رقم (٣٦) - إغفال الإشارة في الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره على خلاف ذلك.

الحكم

الأصل في الأحكام صدورها والنطق بها في جلسة علنية - إغفال الإشارة في

الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره على خلاف ذلك - حضور الطاعن وإقراره أن الحكم صدر في جلسة علنية ينفي بطلان الحكم.

(الطعن رقم ٢٨٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٦)

المبدأ رقم (٣٧) - (١) وجوب إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلاً.

(٢) تسبب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمة لن تستبين معالمها.

(٣) يجب أن يكون صدور الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به ولا يدل على ذلك سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه.

(٤) التوقيع يدل على أن أعضاء المحكمة طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروا على الوضع الذي أثبتت به في المسودة.

(٥) ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منظومة فإذا وقع جميع القضاة الذين أصدروا الحكم هذه الورقة كان الحكم سليماً لا مطعن عليه.

(٦) مثال: متى ثبت من مسودة الحكم المطعون فيه أنه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا مطعن عليه.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه يجب في جميع الأحوال أن توقع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلاً.

ومن حيث إنه إذا كان إيجاب تسبب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمة لم تستبين معالمها وأن يكون الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا وأقروا على الوضع الذي أثبتت به في المسودة، ولقد استقر قضاء هذه المحكمة

على أن ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقة، ومن ثم إذا ما وقع هذه الورقة جميع القضاة الذين أصدروا الحكم، كان الحكم سليماً لا مطعن عليه.

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه أنه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة قد تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا مطعن عليه ويكون طلب هيئة مفوضي الدولة الحكم ببطلانه لا يستند إلى أساس سليم من القانون.

(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨)

المبدأ رقم (٣٨) - ضرورة صدور الأحكام موقعة من الرئيس والأعضاء - وجوب توقيع الأحكام وقت صدورها بمعنى توقيع مسودات الأحكام من الرئيس والأعضاء - نسخ الأحكام الأصلية يرجع في شأنها إلى قانون المرافعات الذي يقضى بأن يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية - يجب إتباع ذلك بصدد نسخ الأحكام الأصلية الصادرة من المحاكم التأديبية.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة تنص في صدد الإجراءات أمام المحاكم التأديبية على أنه "لا يجوز تأجيل النطق بالحكم أكثر من مرة، وتصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس الأعضاء" وتنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٥ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصري على أن: "تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء الذين أصدروها".

ومن حيث أن النصين سالفى الذكر يقضيان بضرورة صدور الأحكام موقعة من الرئيس والأعضاء الذين أصدروها. وإذا كانت الأحكام تصدر في صورة مسودات أولاً ثم تحرر بعد ذلك بمده نسخ الأحكام الأصلية، لذا فإن النصين سالفى الذكر يعنيان وجوب توقيع الأحكام وقت صدورها بمعنى توقيع مسودات الأحكام من الرئيس والأعضاء. أما نسخ الأحكام الأصلية فيرجع في شأنها إلى الإجراءات التي ينص عليها قانون المرافعات إعمالاً للمادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة. فإذا كان قانون المرافعات يقضى بأن يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة

الحكم الأصلية فإن هذا هو ما يجب اتباعه بصدد نسخ الأحكام الأصلية الصادرة من المحاكم التأديبية وتفسير المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة على هذا النحو يتسق مع ما يتبع مع كافة الأحكام مدنية وجنائية، (م ١٧٥ و ١٧٩ من قانون المرافعات و م ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية) وليس ثمة ما يدعو للخروج على هذا الاتساق بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية.

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٣ ق ورقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٦)
المبدأ رقم (٣٩) - مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم الحكم بالبطلان.

الحكم

إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي تم النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليها من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بنى على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور عزل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة - نتيجة ذلك: تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه سالف البيان شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معاً وأن مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان .

(الطعن رقم ٣٣٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/١٤ - س ٣٧ ص ١٠٣٩)
المبدأ رقم (٤٠) - يجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم - مخالفة ذلك - بطلان الحكم - أساس ذلك: توقيع المسودة هو الدليل على أن القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم - توقيع المسودة من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم.

الحكم

المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - يجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم - مخالفة ذلك - بطلان الحكم - أساس ذلك: توقيع المسودة هو الدليل على أن القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم - توقيع المسودة من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم -

البطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لاتطوئه على إهدار الضمانات الجوهرية لذوى الشأن من المتقاضين - البطلان في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام وتتحرأ المحكمة بحكم وظيفتها وتقضى به من تلقاء نفسها دون حاجة إلى إيداء الدفع به .

(الطعن رقم ٣٣٨٩ لسنة ٣٤ق - جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩٢)
المبدأ رقم (٤١) - (١) وجوب اشتغال الحكم على المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته.

(٢) وجود خطأ مادي في محضر الجلسة في أسماء القضاة الذين حضروا المرافعة ووقعوا المسودة وأصدروا الحكم، العبرة في هذا الشأن هي بنسخة الحكم ذاته ولا يكفي إثباته في محضر الجلسة - ولا ينال من ذلك ما دونه خطأ كاتب الجلسة في محضرها من أسماء لبعض المستشارين غير الذين اشتركوا في الحكم مرده إلى أنه دائماً ما يكون عدد المستشارين الجالسين على المنصة لنظر القضايا المتداولة في الجلسة ما يجاوز العدد اللازم للفصل في كل قضية على حده.

الحكم

وجود خطأ مادي في محضر الجلسة في أسماء القضاة الذين حضروا المرافعة ووقعوا المسودة وأصدروا الحكم، العبرة في هذا الشأن هي بنسخة الحكم ذاته ولا يكفي إثباته في محضر الجلسة إذ أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات توجب أن يبين في حكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته. ومتى كان الثابت من الاطلاع على نسخة الحكم الطعين بأنه صدر برئاسة المستشار..... وعضوية المستشارين..... و..... نواب رئيس مجلس الدولة وكان ذلك بيانا بأسماء هؤلاء المستشارين بحسبانهم الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته إعمالاً لنص المادة ١٧٨ مرافعات وكانوا هم أنفسهم الذين وقعوا على مسودة الحكم وورقة الجلسة والتي تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مكملّة لمسودة الحكم وما تضمنه منطوقه فإن النعي على الحكم بالبطلان يكون منهار الأساس ولا ينال من ذلك ما دونه خطأ كاتب الجلسة في محضرها من

أسماء لبعض المستشارين غير الذين اشتركوا في الحكم مرده إلى أنه دائماً ما يكون عدد المستشارين الجالسين على المنصة لنظر القضايا المتداولة في الجلسة ما يجاوز العدد اللازم للفصل في كل قضية على حده ولم يرق بالأوراق أي دليل على أن المستشارين الذين أشير إلى اسميهما كانا دون سواهما بالإضافة إلى رئيس المحكمة الجالسين وحدهم على المنصة دون غيرهم.

(حكمهما في الطعن رقم ٤١٧٣ و ٤١٧٦ لسنة ٣٩ ق.ع - جلسة

(١٩٩٤/١١/١٣

المبدأ رقم (٤٢) - دعوى - الحكم في الدعوى - مسودة الحكم - التوقيعات المدونة على ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه.

الحكم

من المقرر أن التوقيعات المدونة على ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه. وإذا تضمنت ورقة الجلسة منطوق الحكم ووقع على هذه الورقة جميع القضاة الذين أصدروا الحكم كان الحكم سليماً.

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١٨ - س ٤٦ ص ١٠٧٥)

المبدأ رقم (٤٣) - فقد نسخة الحكم الأصلية أو عدم توقيعها من رئيس المحكمة يجعل الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً ينحدر به إلى درجة الانعدام.

الحكم

ومن حيث إنه فقد نسخة الحكم الأصلية أو عدم توقيعها من رئيس المحكمة يجعل الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً ينحدر به إلى درجة الانعدام.

ومن حيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد نظم في المادة ٥٥٤ وما بعدها الإجراءات التي تتبع في حالة فقد الأوراق أو الأحكام ، وتنص المادة ٥٥٧ من ذات القانون على أنه إذا كانت القضية منظورة أمام محكمة النقض ولم يتيسر الحصول على صورة من الحكم تقضى بإعادة المحاكمة متى كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن قد استوفيت.

وتنص المادة ٥٥٩ على أنه إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها وكان الحكم موجوداً والقضية منظورة أمام محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلاً لذلك.

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن أصل الحكم مع أوراق التحقيق تجيز لمحكمة

الطعن إما إعادة المحاكمة أو إعادة الإجراءات كلها متى رأت المحكمة محلاً لذلك.

ومن حيث إنه مما تقدم أن القدر المتيقن منه عند ضياع أوراق الحكم المطعون فيه يتعين إلغاء هذا الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ومن حيث إنه من المقرر أن الدعوى التأديبية تقام بإيداع أوراقها ومنها تقرير الاتهام ومذكرة التحقيق وأوراقه قلم كتاب المحكمة التأديبية وعليه ذلك فإن فقد هذه الأوراق أو بعضها مع فقد أصل الحكم ومسودته وأوراق الحكم المطعون فيه فإنه لا يكون هناك ثمة دعوى تأديبية يمكن إعادة إجراءاتها مرة أخرى فضلاً عن أن طول الأمر بين صدور الحكم المطعون فيه وإقامة الطعن عليه من ناحية وبين نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ناحية أخرى من شأن ذلك أن يكون هناك تغيرات واقعية أو قانونية طرأت على موقف المحالين إلى المحكمة التأديبية ومنهم الطاعنون على نحو قد يغير من قواعد اختصاص المحكمة التأديبية المطعون على الحكم الصادر منها ، فضلاً عن إلغاء الحكم المطعون فيه فقط من شأنه أن يجعل الطاعنين في موقف المحالين إلى المحكمة التأديبية من جديد مع ما تحمله الإحالة من مساس بمراكزهم القانونية على نحو لا يدلهم فيه ، وعليه فإن هذه المحكمة ترى أنه إزاء هذه الحالة غير المسبوقة إنه يتعين فضلاً عن إلغاء الحكم المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار إلغاء إحالة الطاعن إلى المحكمة التأديبية على أن تستعيد النيابة الإدارية سلطتها إزاء ما لديها من أوراق ومستندات أن وجدت في إعادة تحريك الدعوى التأديبية مرة أخرى وطلب مجزاة المتهمين إدارياً أو حفظ التحقيق وفقاً لما يتكشف لها من واقع جديد لما يتوفر لديها من أوراق أو أدلة أو مستندات تستطيع التصرف في التحقيق من خلالها.

(الطعن رقم ٥١٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٩/١١/٢٠٠٥)

المبدأ رقم (٤٤) - يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتمة على أسباب موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً بمسودة الحكم المشتمة على منطوقة إذا وقعت من اثنين من أعضاء الدائرة الثلاثية التي أصدرته، فإن الحكم يكون باطلاً - والبطلان - في هذه الحالة - لا يقبل التصحيح.

الحكم

وتنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون

رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أن يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتمة على أسباب موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً.

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا استقر على أن مسودة الحكم المشتمة على منطوقة إذا وقعت من اثنين من أعضاء الدائرة الثلاثية التي أصدرته، فإن الحكم يكون باطلاً - وبطلان - في هذه الحالة - لا يقبل التصحيح - ذلك أن الحكم بهذه الصورة يكون قد أهدر إحدى الضمانات الجوهرية، ذلك أن توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه، والذي من حق المتقاضي أن يرددهم، وبطلان في حالة عدم توقيع مسودة الحكم من أعضاء الدائرة التي أصدرته هو بطلان متعلق بالنظام العام.

(انظر رقم ١٤٥٠٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٠٠٦/٦/١٣)

المبدأ رقم (٤٥) - لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضاً المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سبباً ومنطوقاً في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٦٧ من قانون المرافعات والتي تطبق أحكامه أمام قضاء مجلس الدولة على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " ، وتنص المادة ١٧٠ من ذات القانون على أنه يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم.

ومفاد ذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضاً المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سبباً ومنطوقاً في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة، ومن ثم فإن وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلاً لا أثر له قانوناً - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها دون حاجة إلى طلب من الخصوم.

(الطعن رقم ١٢٠٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٠٠٦/٦/١٧)

المبدأ رقم (٤٦) - توقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة يجعل الحكم باطلاً لا أثر له قانوناً - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها ولو لم يطلبه الخصوم.

الحكم

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه مفاد نص المادتين ١٦٧ و ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنه لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضاً المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سبباً ومنطوقاً في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع، وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة، ومن ثم فإن وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلاً لا أثر له قانوناً - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها ولو لم يطلبه الخصوم.
(الطعن رقم ٤٥٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٦)

المطلب الثالث

كتابة مسودة الحكم بالكمبيوتر

ثار الجدل حول كتابة مسودة الحكم بخط اليد ومدى مشروعية كتابتها بواسطة جهاز الحاسب الآلي (الكمبيوتر) ؟
ونعرض لهذا الموضوع في ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول

المبادئ المستقرة قبل حكم

دائرة توحيد المبادئ

بطلان الأحكام المكتوب مسودتها بالحاسب الآلي:

المبدأ رقم (٤٧) - (١) استقرار القضاء على كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي - علة هذا النهج ما نص عليه القانون بأن تكون المداولة سرية، وألا

يشارك فيها غير القضاة الذين سمعوا المرافعة، ورتب المشرع على مخالفة ذلك بطلان الحكم، وفي الاستعانة بالآلة أو الجهاز الناسخ لكتابة المسودة فيه إفشاء لسر المداولة، ذلك أن الكتابة إنما تتم قبل صدور الحكم، ومن ثم لزم أن يكتب مسودة الحكم أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة طبقاً لما أسفرت عنه تلك المداولة والتي يجب أن يظل أمرها طي الكتمان.

(٢) كتابة المسودة بالآلة أو الجهاز الناسخ لا تحمل الدليل على أن القاضي هو الذي كتب تلك المسودة إذ قد يكون قد قام بها غيره وهو ما يبطل الحكم، هذا فضلاً عن أن كتابة المسودة بخط يد القاضي يعصم الحكم من التزوير، حيث يسهل اكتشافه إذا تم، وذلك لاختلاف خط اليد من إنسان لآخر، أما إذا تمت كتابة المسودة بالآلة الناسخة فقد يتم تغيير أجزاء منها بالآلات الحديثة وقد يستحيل اكتشاف ذلك - العلة الراجعة في حتمية كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي أو أحد القضاة الذين أصدروه هو عدم إفشاء سر المداولة.

(٣) ما جرت عليه المحاكم من كتابة مسودات بعض الأحكام المتماثلة من حيث طلبات الخصوم والسند القانوني بالآلة الناسخة يوجب أن تكون كتابة العناصر المميزة للدعوى بخط يد القاضي، ذلك أن الأجزاء المشتركة والتي تكتب بالآلة الناسخة لا تتعلق بدعوى بعينها ومن ثم فلا تؤدي إلى إفشاء سر المداولة في الدعوى.

الحكم

ولئن خلا قانون المرافعات وكذلك قانون مجلس الدولة من نص صريح يحتم على القاضي كتابة مسودة الحكم بيده إلا أن القضاء قد استقر على ذلك دون الاستعانة بآخرين أو بأجهزة أو آلات ناسخة - علة هذا النهج ما نص عليه القانون بأن تكون المداولة سرية، وألا يشارك فيها غير القضاة الذين سمعوا المرافعة، ورتب المشرع على مخالفة ذلك بطلان الحكم، وفي الاستعانة بالآلة أو الجهاز الناسخ لكتابة المسودة فيه إفشاء لسر المداولة، ذلك أن الكتابة إنما تتم قبل صدور الحكم، ومن ثم لزم أن يكتب مسودة الحكم أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة طبقاً لما أسفرت عنه تلك المداولة والتي يجب أن يظل أمرها طي الكتمان، كما أن كتابة المسودة بالآلة أو الجهاز الناسخ لا تحمل الدليل على أن القاضي هو الذي كتب تلك المسودة إذ قد يكون قد قام بها غيره وهو ما يبطل الحكم، هذا

فضلاً عن أن كتابة المسودة بخط يد القاضي يعصم الحكم من التزوير، حيث يسهل اكتشافه إذا تم، وذلك لاختلاف خط اليد من إنسان لآخر، أما إذا تمت كتابة المسودة بالآلة الناسخة فقد يتم تغيير أجزاء منها بالآلات الحديثة وقد يستحيل اكتشاف ذلك - العلة الراجعة في حتمية كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي أو أحد القضاة الذين أصدروه هو عدم إفشاء سر المداولة، والاطمئنان بأن القاضي هو الذي كتب المسودة بنفسه - ولئن جرت المحاكم على كتابة مسودات بعض الأحكام المتماثلة من حيث طلبات الخصوم والسند القانوني، بالآلة الناسخة إلا أنه يتعين أن تكون كتابة العناصر المميزة للدعوى بخط يد القاضي، ذلك أن الأجزاء المشتركة والتي تكتب بالآلة الناسخة لا تتعلق بدعوى بعينها ومن ثم فلا تؤدي إلى إفشاء سر المداولة في الدعوى.

(الطعن رقم ٣٨٢٣ لسنة ٤٥ ق - الدائرة الرابعة - جلسة ٢٠٠٣/٢/١١
مكتب فني س ٤٨ ص ٤٢٤ - وقد جاء هذا الحكم مسaire لفتوى الجمعية
العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلسة ١٠/٣/١٩٩٩ ، كما أصدرت بعض
الأحكام التي انتهجت ذات الاتجاه ، وقد تأكدت فتوى الجمعية المشار إليها بفتواها
الصادرة بجلسة ٧/٦/٢٠٠٦ ملف ٥٤٩/٦/٨٦)

الفرع الثاني

موقف الجمعية العمومية

لقسمي الفتوى والتشريع:

الحكم القضائي كغيره من الأعمال الإجرائية هو عمل شكلي، وتتمثل الشكلية في النطق به وكتابته، لذلك استلزم المشرع أن يكتب الحكم في مسودة ونسخة أصلية، إذ أن المسودة تكتب قبل النطق بالحكم ويوقع عليها القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة، وتودع عند النطق بالحكم، وإلا كان الحكم باطلاً كما تحفظ المسودة بملف الدعوى، ولا تعطى منها نسخة لأحد، وإنما يجوز للخصوم الإطلاع عليها أثناء تسليمها للمحضر للتنفيذ بمقتضاها وإعادتها بعد الانتهاء من التنفيذ في الأحوال التي تحددها المحكمة. جرى العرف القضائي في مجلس الدولة على أن تكتب مسودة الحكم بخط يد القاضي، وبالقلم الرصاص ،

وعندما طالب بعض المستشارين باستخدام الحاسب الآلي في كتابة مسودة الحكم القضائي، أفتت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٠/٣/١٩٩٩ بعدم جواز ذلك ، ثم أكدت تلك الفتوى بفتوى أخرى تمسكت فيها برأيها السابق صدرت بجلسة ٢٠٠٦/٦/٧ (ملف رقم ٥٤٩/٦/٨٦).

وجاء في فتواها أن كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي أوفى في الحفاظ على سرية المداولة، وفي توفير فرصة أكبر للقاضي للتأمل الهادئ في الموضوع الذي يعالجه ، والتفكير العميق فيما يسطره ، ومعاودة النظر مرة بعد أخرى فيما ينتهي إليه.

وقد أسهم التقرير الذي تبناه الأستاذ المستشار الدكتور المرحوم فاروق عبد البر في تأكيد الاستمرار على ذات نهج الإفتاء الأول ، ومن ثم نعرض لمضمون الرأي ثم لمضمون الفتوى.

مضمون الرأي القانوني الذي تأسست عليه الفتوى:

جاء موجز ما سطره التقرير المشار إليه على النحو التالي:

(للكتابة - باعتبارها مهارة لغوية - أهمية بالغة في العمل القضائي، ويؤكد ذلك قول أحد قضاة مجلس الدولة شارحا كيفية عمل القاضي الإداري ذلك أن هناك طريقتين لقيام القاضي بعمله ، إما أن توزع القضية على القاضي فيقوم بدراستها وغالبا بكتابة مسودة الحكم فيها كذلك ، ثم يعرضها على زملائه للمداولة فيها ، فإذا وافقوه على ما انتهى إليه وقعوا مسودة الحكم ، وإما أن يتداول القاضي مع زملائه في القضية بداءة ثم يقوم بتحرير مسودة الحكم وفقا لما انتهت إليه المداولة . والطريقة الأولى هي الغالبة في العمل بحكم كثرة القضايا وانشغال كل قاضٍ بقضاياها، وبحكم أن هذه الطريقة أكثر فاعلية؛ إذ المفترض أن من قام بكتابة مسودة حكمه يكون قد درس وقائعها جيدا وكون رأيا فيها بعد الدراسة القانونية لكافة جوانبها ، ثم يقوم بعرض ما توصل إليه من نتائج على زملائه في الدائرة ، وبحكم أنه أكثر الأعضاء إلماما ودراية بوقائع القضية وبالحكم القانوني فيها باعتبار أنه سبق أن درس تفاصيلها، فإن رأيه في الغالب هو الذي يسود عند النقاش . وفي الطريقة الثانية يتداول القاضي بداءة في القضية مع زملائه قبل كتابة مسودة الحكم ، ويكونون جميعا رأيا فيها ثم يقوم هو بكتابة المسودة . لكن انتهاء المداولة على هذا النحو لا يحول دون أن يغير رأيه في

الدعوى عندما يكتب مسودة الحكم ؛ إذ إنه أثناء كتابتها يمكن أن يعيد النظر فيما سبق أن انتهت إليه المداولة بعد أن يبحث الموضوع بشكل أكثر إحاطة بوقائع الدعوى وبالنصوص القانونية التي تحكمها ، وفي هذه الحالة يمكن أن يطلب من زملائه إعادة المداولة من جديد بعد كتابة المسودة ، وقد ينتهي الجميع إلى الرأي الجديد الذي عن له أثناء تحرير مسودة الحكم. إذن فكتابة مسودة الحكم تكون في غاية الأهمية لأنها هي في الواقع التي تحدد مسار القضية^٢.

ويؤكد المعاني التي شاد عليها رأيه بقوله:

"إن كتابة مسودة الحكم بيد القاضي وفي هدوء تعطيه فرصة أكبر للتأمل الهادئ في الموضوع الذي يعالجه، والتفكير العميق فيما يسطره ، ومعاودة النظر مرة بعد أخرى فيما ينتهي إليه.. إننا كثيرا ما نبدأ في كتابة مسودة الحكم وفي ذهننا منطوق معين له، ومع الاستطراد في الكتابة يمكن أن ينتهي بنا الأمر إلى منطوق آخر تماما. لماذا هذا؟ لأن حركة اليد في الكتابة تتوحد في ذات الوقت مع حركة التفكير التي مصدرها العقل، ومع اقتران الحركتين معا يملئ العقل على اليد ما تكتبه على مهل ، وفي تأمل وهدوء، الأمر الذي قد يقود إلى نتيجة مخالفة لما روي في البداية ، وعلى ذلك فاحتشاد القاضي لكتابة مسودة حكمه بخط يده ، وتوحد عقله ويده عند الكتابة، واستغراقه في الكتابة دون انشغاله بأمور أخرى قد تشتت فكره أثناء الكتابة، كل ذلك يؤدي - في الغالب - إلى حكم سليم، قائم على تحصيل جيد للوقائع ، وعلى تفكير وتمحيص معمقين للأحكام القانونية التي تحكم هذه الوقائع، وعلى صياغة سليمة لمدونات حكمه"^٣.

فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع:

المبدأ رقم (٤٨) - (١) استلزم المشرع أن يكتب الحكم في مسودة ونسخة أصلية وغاز في الأحكام المتعلقة بكل منهما فالمسودة تكتب قبل النطق بالحكم وتشتمل على منطوقه وأسبابه ويوقع عليها القضاة الذين سمعوا المرافعة

^٢ - المستشار الدكتور فاروق عبد البر: تقرير مقدم إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في شأن مدى جواز كتابة مسودة الحكم باستخدام جهاز الكمبيوتر ، ملف رقم ١٤٣٦/١/١٣ ، جلسة ١٧/٥/٢٠٠٠ ص ١٨.

^٣ - المستشار الدكتور فاروق عبد البر: تقرير مقدم إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، مرجع سابق ، ص ١٩.

واشتركوا في المداولة وتودع عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً وتُحفظ بملف الدعوى ولا تُعطى منها صور لأحد وإنما يجوز للخصوم الإطلاع عليها كما يجوز استثناء تسليمها للمحضر للتنفيذ بمقتضاها وإعادتها بعد الانتهاء من التنفيذ في الأحوال التي تأمر المحكمة فيها بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلانه.

(٢) نسخة الحكم الأصلية تُكتب بعد النطق بالحكم ويوقعها رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم وكاتبها وتُعطى منها صوراً بسيطة لمن يطلبها وصورة تنفيذية للمحكوم له .

(٣) المغايرة بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية لم تقتصر على ما قرره المشرع على نحو ما سلف بياته وإنما هناك مغايرة أخرى أنشأها العرف القضائي تمثلت فيما استقر عليه العمل منذ إنشاء القضاء الأهلي من كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي أو أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة وأصدروا الحكم وذلك ضماناً لسرية المداولة في حين أن نسخة الحكم الأصلية لا يُشترط فيها ذلك ويكتفي بالنسبة لها بتوقيع رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم وكاتبها وصار ذلك من المسلمات التي لا خلاف عليها.

(٤) يتعين كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي - كتابة القاضي لمسودة الحكم بخط اليد أوفى في الحفاظ على سرية المداولة وفي توفير فرصة أكبر للقاضي للتأمل الهادئ في الموضوع الذي يعالجه والتفكير العميق فيما يسطره ومعاودة النظر مرة بعد أخرى فيما ينتهي إليه.

الفتوى

استظهرت الجمعية العمومية أن قانون مجلس الدولة أحال فيما لم يرد بشأنه نص في الإجراءات أمام محاكم مجلس الدولة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية وأن المشرع في قانون المرافعات أوجب أن تتم المداولة بين جميع قضاة الدائرة الذين سمعوا المرافعة لأن المقصود من المداولة هو المشاورة والمناقشة لتجلي غولمض الأمور في القضية المطروحة وتحصل المداولة سراً ضماناً لحرية رأى القضاة ومعنى سرية المداولة ألا يشترك فيها غير قضاة الدائرة فيما بينهم دون سماعها من جانب غيرهم .

وأنه لما كان الحكم كغيره من الأعمال الإجرائية هو عمل شكلي وتتمثل

الشكائية في النطق به وكتابته فقد استلزم المشرع أن يكتب الحكم في مسودة ونسخة أصلية وغاير في الأحكام المتعلقة بكل منهما فالمسودة تُكتب قبل النطق بالحكم وتشتمل على منطوقه وأسبابه ويوقع عليها القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة وتودع عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً وتُحفظ بملف الدعوى ولا تُعطى منها صور لأحد وإنما يجوز للخصوم الإطلاع عليها كما يجوز استثناء تسليمها للمحضر للتنفيذ بمقتضاها وإعادتها بعد الانتهاء من التنفيذ في الأحوال التي تأمر المحكمة فيها بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلانه في حين أن نسخة الحكم الأصلية تُكتب بعد النطق بالحكم ويوقعها رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم وكتابتها وتُعطى منها صوراً بسيطة لمن يطلبها وصورة تنفيذية للمحكوم له .

ولاحظت الجمعية العمومية أن المغايرة بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية لم تقتصر على ما قرره المشرع على نحو ما سلف بيانه وأن ثمة مغايرة أخرى أنشأها العرف القضائي تمثلت فيما استقر عليه العمل منذ إنشاء القضاء الأهلي من كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي أو أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة وأصدروا الحكم وذلك ضماناً لسرية المداولة في حين أن نسخة الحكم الأصلية لا يُشترط فيها ذلك ويكتفي بالنسبة لها بتوقيع رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم وكتابتها وصار ذلك من المسلمات التي لا خلاف عليها. وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بجلستها المنعقدة في ١٩٨٣/٦/٥ في الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٨ القضائية ببطلان الحكم المطعون فيه تطبيقاً للمادة (١٧٥) من قانون المرافعات تأسيساً على أن المسودة الخطية الخاصة بالحكم المطعون فيه لم تكن مودعة ملف الدعوى عند النطق به وإنما استعاض عنها بتصوير مسودة حكم آخر وأجرى التعديل اللازم على تلك الصورة. كما ذهبت دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٨ في الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ القضائية إلى أن قانون مجلس الدولة قطع في المادة (٤٣) منه بوجوب صدور أحكام المحاكم التأديبية مقترنه بأسبابها الموقعة من قضائتها عند النطق بها شأن سواها من محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة وذلك تأكيداً لمقتضى المادة (٣) من قانون إصداره بتطبيق حكم المادة (١٧٥) من قانون المرافعات بما رمت إليه هذه المادة من كفالة إتمام المداولة والاستقرار على الحكم وتحرير

أسبابه والتوقيع عليها قبل إصداره كضمانة أساسية لأطراف النزاع حتى يقر في روعهم أن الحكم صدر وتم النطق به بعد دراسة متأنية ومدولة قانونية تمخضت عن أسباب مسطورة في مسودة ممهورة عند النطق به .

وعلى هدى ما تقدم فإنه يتعين كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي . ولا ريب في أن كتابة القاضي لمسودة الحكم بخط اليد أوفى في الحفاظ على سرية المداولة وفي توفير فرصة أكبر للقاضي للتأمل الهادي في الموضوع الذي يعالجه والتفكير العميق فيما يسطره ومعاودة النظر مرة بعد أخرى فيما ينتهي إليه .

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - للفتوى رقم ٣١٧ سنة ٥٣ - جلسة

١٠/٣/١٩٩٩ - تاريخ الفتوى ٢٨/٤/١٩٩٩ - رقم الملف ٥٤٩/٦/٨٦ - وراجع

ليضاً تأكيدها لفتواها بجلسته ٢٠٠٦/٦/٧ (ملف رقم ٥٤٩/٦/٨٦).

الفرع الثالث

حكم دائرة توحيد المبادئ

في كتابة الأحكام بالكمبيوتر

تعرضت المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - لتقرير مبدأ إمكانية كتابة مسودة الحكم بواسطة جهاز الكمبيوتر ، بجلستها المعقودة في العاشر من يناير سنة ٢٠٠٩ بمناسبة أحد الطعون المقامة أمام المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الرابعة - دائرة فحص الطعون) طعنأ على أحد الأحكام الصادرة من المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم وملحقاتها بعد أن أودعت هيئة مفوضي الدولة للمحكمة الإدارية العليا تقريراً بالرأي القانوني في الطعن ارتأت فيه إلغاء الحكم المطعون فيه استناداً إلى أن (مسودة الحكم المطعون فيه كتبت كاملة بواسطة جهاز الكمبيوتر ، ولم يكتب القاضي منها أي شيء بيده سوى التوقيعات) مما يشوب الحكم بالبطلان.

ولقد قررت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا - الدائرة الرابعة - بجلسته ٢٠٠٨/٣/١٢ إحالة الطعن إلى الدائرة المنصوص عليها بالمادة (٥٤) مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ابتغاء العدول عن مبدأ سابق أقرته ذات الدائرة في حكمها الصادر بجلسته ٢٠٠٣/٢/١ (الطعن رقم ٣٨٢٣

لسنة ٤٥ ق) السالف الإشارة إليه ، وأحكامها في طعون أخرى كانت قد ألغت فيها الأحكام المطعون فيها لكتابتها باستخدام جهاز الكمبيوتر ، وأن سبب الإحالة ما لاحظته الدائرة من أن عدداً يفوق الحصر من شباب قضاة محاكم مجلس الدولة يستخدمون جهاز الكمبيوتر بأنفسهم في كتابة مسودات أحكامهم تمثيلاً مع ضرورات التقدم في المجالات المختلفة ، ورأت الدائرة أن الأمر بات يستدعي العدول عن المبدأ الذي درجت عليه الدائرة الرابعة عليا وسايرت فيه فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستي ١٠/٣/١٩٩٩ و ٧/٦/٢٠٠٦ — ملف رقم ٥٤٩/٦/٨٦ التي انتهت إلى عدم جواز كتابة مسودات الأحكام باستخدام جهاز الكمبيوتر .

وقد رأت الدائرة الرابعة أن عدول دائرة توحيد المبادئ عن المبدأ السابق من شأنه أن يحقق فائدة جليلة في سرعة انجاز الأحكام ، ويتمشى مع التطور الطبيعي والتقدم العلمي .

وقد أعدت هيئة مفوضي الدولة تقريراً بالرأي القانوني انتهت فيه إلى أن " الأصل هو كتابة مسودة الحكم بخط اليد ، ويجوز كتابة القاضي بنفسه دون غيره هذه المسودة باستخدام آلات الطباعة أو التصوير طالما تم التوقيع على كافة صفحات المسودة من القضاة الذين تمت بينهم المداولة على نحو يحفظ سريتها ويصون قدسيتها) .

ولقد حكمت المحكمة الإدارية العليا (دائرة توحيد المبادئ) بجلسة ١٠/١/٢٠٠٩ " بجواز كتابة مسودة الأحكام القضائية بواسطة جهاز الكمبيوتر إذا تمت بمعرفة أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته متى تضمنت البيانات الأساسية ومنطوق الحكم بخط اليد" .

وبذلك فقد أرسى دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي:

جواز كتابة مسودة الحكم بواسطة جهاز الكمبيوتر:

ونظراً لأهمية هذا المبدأ نعرض له مفصلاً :

المبدأ رقم (٤٩) — (١) بجواز كتابة مسودة الأحكام القضائية بواسطة جهاز الكمبيوتر إذا تمت كتابة المسودة بمعرفة أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته متى تضمنت البيانات الأساسية ومنطوق الحكم بخط اليد .

(٢) وجوب أن تكون المداولة في الأحكام القضائية سراً بين قضاة الدائرة وأن

تشتمل مسودة الحكم على منطوقه وأسبابه وتوقع من جميع القضاة الذين استمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة .

(٣) مسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة من أوراق المرافعات ، تكتب عقب انتهاء المداولة وقبل النطق بالحكم ، تمهيداً لتحضير نسخة الحكم الأصلية التي يوقع عليها رئيس الدائرة وكاتبها وتكون وحدها دون مسودة الحكم هي المرجع في أخذ الصور الرسمية والتنفيذية وعند الطعن عليه من ذوى الشأن، باعتبار أن نسخة الحكم الأصلية هي التي يحاج بها ولا تقبل المجادلة في بياناتها إلا عن طريق الطعن عليها بالتروير.

(٤) المشرع لم يشأ مطلقاً تحديد ماهية مسودة الحكم أو تنظيم وسيلة كتابتها وإنما أورد لفظ المسودة في نصوص قوانين المرافعات والإجراءات بصورة عامة وتطلب فحسب أن تشمل مسودة الحكم على منطوقه وأسبابه وتوقيع القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة ، ولم يشأ أن يرتب أي بطلان على الوسيلة التي تكتب بها مسودة الحكم ولم ينص صراحة أو ضمناً على كتابة مسودة بخط يد القاضي أو القضاة الذين أصدروا الحكم .

(٥) لا يجب الوقوف على المعنى الحرفي للفظ " كتابة " وتجريده من مضمونه وغايته إذ يجب أن تفهم هذه الكلمة في إطار الهدف منها فليس المقصود بكتابة مسودة الحكم بيد القاضي أن يكون ذلك باستعمال أي من الأقلام أو الأحبار فحسب ، بل يكون القاضي كاتباً لمسودة الحكم إذا توصل إلى ذلك باستخدام الكمبيوتر أو الآلة الكتابية طالما أنه قام بذلك بنفسه، ولا يعهد به إلى آخرين من غير القضاة الذين اشتركوا معه في المداولة .

(٦) إذا أجاد القاضي استخدام جهاز الكمبيوتر بنفسه في كتابة مسودة الحكم عندئذ يكون الحكم نابعاً من شخص القاضي ومكتوباً بيده لا بيد غيره ، ذلك أن كتابة القاضي مسودة الحكم بجهاز الكمبيوتر لا تتم إلا بضغط من أنامله وأصابعه على الحروف مستكماً الكلمة توصلاً إلى الجملة التي يصوغ بها وقائع وأسباب ومنطوق الحكم ، كما يصح أن يكون جهاز الكمبيوتر مجهزاً بتلقي صوت القاضي نفسه ويقوم الكمبيوتر بنقل الصوت على الورق كتابة ، فهو إذن وسيلة للكتابة لا تختلف عن وسيلة الكتابة باستعمال القلم بأنواعه المختلفة.

(٧) ليس من عيب في استخدام جهاز الكمبيوتر في كتابة مسودة الأحكام بل هناك محاسن كثير إذ تسهل قراءة المسودة ولا تختلط عبارتها أو تضرب كما يسهل على القاضي تسجيل أفكاره وترتيبها و تنسيقها وسرد الوقائع على نحو أفضل ، وإن إلزام القاضي بكتابة مسودة الحكم بخط اليد وباستخدام القلم وحده مع حظر استخدام الكمبيوتر في الكتابة بعد أن اتصل العديد من القضاة بالثورة المعلوماتية والتقنية العلمية حتى غدا استعمال جهاز الكمبيوتر جزء من منظومة عمله القضائي ، مما يجب أن يترك للقاضي حرية التعبير عن أفكاره في كتابة مسودة الأحكام بالوسيلة التي تحقق له اليسر والسهولة . والعبرة تكمن في المحافظة على سرية الأحكام قبل النطق بها علانية وعدم إفشائها أو مشاركة غير القضاة في كتابتها .

(٨) استخدام القاضي لجهاز الكمبيوتر في كتابة مسودة الحكم لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة من وسائل الكتابة لترجمة ما استقر في وجدانه ، فالقلم والكمبيوتر كلاهما وسيلة للتعبير ولن تتغير طبيعة المسودة وسيرتها أنها كتبت بخط اليد أم على الآلة الكاتبة أو على الحاسب الآلي لأن السرية ليس لها علاقة بوسيلة الكتابة، وإنما تتوقف على إفشاء سر المداولة من أحد القضاة الذين حضروا المداولة ووقعوا على المسودة وأنه في حالة استخدام القاضي لجهاز الحاسب الآلي في كتابة المسودة حيث توجد برامج للسرية تمنع غيره من الاتصال أو الإطلاع أو استرجاع ما سطره بمسودة الحكم مادام هو الذي يستخدمه بنفسه ويستحيل على غيره أن يطلع على ما لونه على حاسبه بدون استخدام كلمة السر التي لا يعلمها غير القاضي .

(٩) كتابة مسودة الحكم بجهاز الحاسب الآلي المزود ببرامج السرية، تحول دون اتصال الغير أو الإطلاع أو الاسترجاع لما لونه القاضي بمسودة الحكم مما يجعل كتابة المسودة بجهاز الكمبيوتر أمر لا غبار عليه.

(١٠) يكتفى بالتوقيعات الممهورة بها مسودة الحكم وورودها في نهاية المسودة دون اشتراط تعددها بتعدد أوراق وصفحات المسودة ، فليس يلتزم أن تتعدد توقيعات القضاة بتعدد صفحات المسودة .

(١١) إلا أن المحكمة ترى مع ذلك أنه يلزم على القاضي أن يكتب البيانات الأساسية للحكم وهي رقم الدعوى وتاريخ إيداع العريضة وأسماء الخصوم،

وكذلك منطوق الحكم بخط يده دون استخدام جهاز الكمبيوتر .

الحكم

ومن حيث إن المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه " تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص " .

وينص قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة ١٦٦ على أن " تكون المداولة في الأحكام سراً بين القضاة مجتمعين " .

كما تنص المادة ١٦٧ بأنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة ، وإلا كان الحكم باطلاً " . وتنص المادة ١٧٥ على أنه " يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً.... " وتنص المادة ١٧٦ على أنه " يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة " . وتنص المادة ١٧٧ بأن " تحفظ مسودة الحكم المشتملة على منطوقه وأسبابه بالملف ولا تعطى منها صور ، ولكن يجوز للخصوم الإطلاع عليها إلى حين إتمام نسخة الحكم الأصلية " .

وتنص المادة ١٧٩ بأن " يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية وتحفظ في ملف الدعوى ... " وتنص المادة ٢٨٦ بأن " يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضاراً أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير إعلانه ، وفي هذه الحالة يسلم الكاتب للمسودة لمعاون التنفيذ وعلى معاون التنفيذ أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ " .

ومن حيث إنه يتبين من استقراء هذه النصوص أنه يتعين الرجوع في الإجراءات أمام محاكم مجلس الدولة ، فيما لم ينص عليه قانون مجلس الدولة إلى أحكام قانون المرافعات .

ومن حيث إن قانون المرافعات أوجب أن تكون المداولة في الأحكام القضائية سراً بين قضاة الدائرة وأن تشتمل مسودة الحكم على منطوقه وأسبابه وتوقع من جميع القضاة الذين استمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة .

ومن حيث إن مسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة من أوراق المرافعات ، تكتب عقب انتهاء المداولة وقبل النطق بالحكم ، تمهيداً لتحرير نسخة الحكم

الأصلية التي يوقع عليها رئيس الدائرة وكاتبها وتكون هي وحدها نون مسودة الحكم هي المرجع في أخذ الصور الرسمية والتنفيذية - وعند الطعن عليه من نوى الشأن باعتبار أن نسخة الحكم الأصلية هي التي يحاج بها ولا تقبل المجادلة في بياناتها إلا عن طريق الطعن عليها بالتزوير .

وقد تبين من مطالعة قوانين المرافعات والإجراءات الجنائية أن المشرع لم يشأ مطلقاً تحديد ماهية مسودة الحكم أو تنظيم وسيلة كتابتها - وإنما أورد لفظ المسودة في نصوص قوانين المرافعات والإجراءات بصورة عامة وأن المشرع تطلب فحسب أن تشمل مسودة الحكم على منطوقه وأسبابه وتوقيع القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة ، ولم يشأ المشرع أن يرتب أي بطلان على الوسيلة التي تكتب بها مسودة الحكم ولم ينص صراحة أو ضمناً على كتابة مسودة بخط يد القاضي أو القضاة الذين أصدروا الحكم .

ومن حيث أنه ولئن كان العمل قد جرى على أن تكتب مسودة الحكم بخط يد أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة فإنه لا يجب الوقوف على المعنى الحرفي للفظ " كتابة " وتجريده من مضمونه وغايته إذ يجب أن تفهم هذه الكلمة في إطار الهدف منها فليس المقصود بكتابة مسودة الحكم يد القاضي أن يكون ذلك باستعمال أي من الأقلام أو الأحبار فحسب ، بل يكون القاضي كاتباً لمسودة الحكم إذا توصل إلى ذلك باستخدام الكمبيوتر أو آلة الكاتبة طالما أنه قام بذلك بنفسه، ولا يعهد به إلى آخرين من غير القضاة الذين اشتركوا معه في المداولة . فإذا أجاد القاضي استخدام جهاز الكمبيوتر بنفسه في كتابة مسودة الحكم عندئذ يكون الحكم نابعاً من شخص القاضي ومكتوباً بيده لا بيد غيره ، ذلك أن كتابة القاضي مسودة الحكم بجهاز الكمبيوتر لا تتم إلا بضغط من أنامله وأصابعه على الحروف مستكماً الكلمة توصلاً إلى الجملة التي يصوغ بها وقائع وأسباب ومنطوق الحكم ، كما يصح أن يكون جهاز الكمبيوتر مجهزاً بتلقي صوت القاضي نفسه ويقوم الكمبيوتر بنقل الصوت على الورق كتابة ، فهو إذن وسيلة للكتابة لا تختلف عن وسيلة الكتابة باستعمال القلم بأنواعه المختلفة.

وقد غدا استخدام جهاز الكمبيوتر في يد القضاة وخاصة الشباب منهم وسيلة فعالة لانجاز العديد من الأحكام ، وليس من عيب في استخدام جهاز الكمبيوتر في كتابة مسودة الأحكام بل هناك محاسن كثير إذ تسهل قراءة المسودة ولا تختلط

عبارتها أو تضطرب كما يسهل على القاضي تسجيل أفكاره وترتيبها و تنسيقها وسرد الوقائع على نحو أفضل ، وإن إلزام القاضي بكتابة مسودة الحكم بخط اليد وباستخدام القلم وحده مع حظر استخدام الكمبيوتر في الكتابة بعد أن اتصل العديد من القضاة بالثورة المعلوماتية والتقنية العلمية حتى غدا استعمال جهاز الكمبيوتر جزء من منظومة عمله القضائي ، مما يجب أن يترك للقاضي حرية التعبير عن أفكاره في كتابة مسودة الأحكام بالوسيلة التي تحقق له اليسر والسهولة . والعبرة تكمن في المحافظة على سرية الأحكام قبل النطق بها علانية وعدم إفشائها أو مشاركة غير القضاة في كتابتها .

ومن حيث إن مركز المعلومات القضائي بوزارة العدل وكذلك مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء قد أعد كلا منهما دراسة فنية انتهت إلى أن استخدام الحاسب الآلي في كتابة مسودة الأحكام لا يؤثر على سرية المداولة وأنه يؤدي إلى سهولة التحرير والمراجعة والتعديل قبل طباعة المسودة بجانب توفير أكبر فرصة للقاضي للتأمل الهادئ في الموضوع الذي يعالجه وأن استخدام القاضي لجهاز الكمبيوتر في كتابة مسودة الحكم لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة من وسائل الكتابة لترجمة ما استقر في وجدانه ، فالقلم والكمبيوتر كلاهما وسيلة للتعبير ولن تتغير طبيعة المسودة وسيرتها أنها كتبت بخط اليد أم على الآلة الكاتبة أو على الحاسب الآلي لأن السرية ليس لها علاقة بوسيلة الكتابة، وإنما تتوقف على إفشاء سر المداولة من أحد القضاة الذين حضروا المداولة ووقعوا على المسودة وأنه في حالة استخدام القاضي لجهاز الحاسب الآلي في كتابة المسودة حيث توجد برامج للسرية تمنع غيره من الاتصال أو الإطلاع أو استرجاع ما سطره بمسودة الحكم مادام هو الذي يستخدمه بنفسه ويستحيل على غيره أن يطلع على ما دونه على حاسبه بدون استخدام كلمة السر التي لا يعلمها غير القاضي .

فإذا كان الأمر كذلك وكانت الجهات الفنية قد أكدت - على نحو ما تقدم - أن كتابة مسودة الحكم بجهاز الحاسب الآلي المزود ببرامج السرية ، تحول دون اتصال الغير أو الإطلاع أو الاسترجاع لما دونه القاضي بمسودة الحكم . مما يجعل كتابة المسودة بجهاز الكمبيوتر أمر لا غبار عليه.

كذلك فإنه يكفي بالتوقيعات الممهورة بها مسودة الحكم وورودها في نهاية

المسودة دون اشتراط تعددها بتعدد أوراق وصفحات المسودة وهو الأمر الذي استقر عليه الفقه والقضاء العادي و كذلك القضاء الإداري فليس بـ لازم أن تتعدد توقيعات القضاة بتعدد صفحات المسودة .

إلا أن المحكمة ترى مع ذلك أنه يلزم على القاضي أن يكتب البيانات الأساسية للحكم وهي رقم الدعوى وتاريخ إيداع العريضة وأسماء الخصوم ، وكذلك منطوق الحكم بخط يده دون استخدام جهاز الكمبيوتر .
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة :-

بجواز كتابة مسودة الأحكام القضائية بواسطة جهاز الكمبيوتر إذا تمت كتابة المسودة بمعرفة أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته متى تضمنت البيانات الأساسية ومنطوق الحكم بخط اليد .

(حكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ١٨٠٠٦ لسنة ٥٣ القضائية عليا - جلسة ٢٠٠٩/١/١٠)

تعقيب :

نرى أن هذا المبدأ إنما يمثل نقلة نوعية واعية تكشف عن معاشية المبادئ القانونية للواقع المتطور ، وإن كانت لا تزال محاولة خجولة للحاق بعصر تكنولوجيا المعلومات في مجال العمل القضائي وتطوره.

ويبقى لنا تحفظ خاص حول العبارة الأخيرة من الحكم التي أنقلته بحق وابتعدت به عن حقيقة مغزاه وغاياته وهي العبارة التي قررت فيها دائرة توحيد المبادئ أنه " إلا أن المحكمة ترى مع ذلك أنه يلزم على القاضي أن يكتب البيانات الأساسية للحكم وهي رقم الدعوى وتاريخ إيداع العريضة وأسماء الخصوم، وكذلك منطوق الحكم بخط يده دون استخدام جهاز الكمبيوتر " ، ذلك أنه وفقاً لحكم المادة (٦٣) من قانون المرافعات تتحدد البيانات الأساسية للحكم في البيانات الآتية :

- ١ - اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه.
- ٢ - اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن موطنه معلوماً فأخر موطن كان له

٣ - تاريخ تقديم الصحيفة.

٤ - المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى.

٥ - بيان موطن مختار للمدعى في البلدة التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها

٦ - وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسانيدھا

وعلى ذلك فإذا أجاز الحكم كتابة أهم البيانات الأساسية بواسطة جهاز الكمبيوتر وهي (وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسانيدھا) ، فإن غير ذلك من البيانات الأساسية يكون أولى بالكتابة بواسطة جهاز الكمبيوتر ، فضلاً عن أن هذه العبارة الأخيرة (إلا أن المحكمة ترى مع ذلك أنه ...) لا تتسجم مع مجمل حيثيات الحكم التي حددت ضوابط الكتابة للمسودة بالكمبيوتر وهي كافية ، في ضوء رقابة محكمة الطعن على صحة تلك البيانات سواء كتبت بخط يد القاضي أو بواسطة جهاز الكمبيوتر ، فالحكم ذاته يؤكد في أكثر من موضع أن " كتابة القاضي مسودة الحكم بجهاز الكمبيوتر لا تتم إلا بضغط من أنامله وأصابعه على الحروف مستكماً الكلمة توصلًا إلى الجملة التي يصوغ بها وقائع وأسباب ومنطوق الحكم " كما يؤكد أن " استخدام القاضي لجهاز الكمبيوتر في كتابة مسودة الحكم لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة من وسائل الكتابة لترجمة ما استقر في وجدانه ، فالقلم والكمبيوتر كلاهما وسيلة للتعبير ولن تتغير طبيعة المسودة وسيرتها أنها كتبت بخط اليد أم على الآلة الكاتبة أو على الحاسب الآلي لأن السرية ليس لها علاقة بوسيلة الكتابة " وهو ما يصدق على كتابة القاضي لجميع بيانات الحكم ووقائعه وأسبابه ومنطوقه ، حيث إن العبرة - كما جاء بأسباب الحكم - تكمن في "السحافطة على سرية الأحكام قبل النطق بها علانية وعدم إفشائها أو مشاركة غير القضاة في كتابتها" ، وليست بيانات أسماء الخصوم المكتوبة بخط اليد وبيانات تاريخ الإيداع بأكثر أهمية من أسباب الحكم ومنطوقه. ولعل الأمل معقود على تفسير محكمة الطعن لتلك العبارة ووضعها في موضعها الصحيح ، إذ لا يتصور أن يكتنف الحكم بالبطلان لكتابة الأسماء الصحيحة للخصوم أو كتابة تاريخ الإيداع للصحيفة بجهاز الكمبيوتر ، بل إن كتابة الأسماء أو تاريخ الإيداع بخط اليد متى اكتنفها خطأ مادي تتولى المحكمة تصحيحه ولا يرقى عند حصوله إلى مرتبة البطلان ، وقد يكون لهذا المبدأ جولة

أخرى أمام دائرة توحيد المبادئ إذا ما انتهجت محكمة الطعن التفسير الضيق لهذه العبارة التي لم تستقم مع أسباب الحكم وغاياته.

المطلب الرابع

المشكلات العملية

في نسخة الحكم الأصلية

وفي مجال "النسخة الأصلية للحكم" أرست المحكمة الإدارية العليا المبادئ التالية:

المبدأ رقم (٥٠) - (١) العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى لتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن على الحكم من ذوي الشأن.

(٢) يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية المشتملة على الوقائع والأسباب والمنطوق - إذا قام مائع قانوني أو مادي من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة - أساس ذلك: - عدم الإغراق في الشكلية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها في التشريع المصري هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقاً للقانون.

الحكم

ومن حيث أنه ولئن كان قد سبق لهذه المحكمة القضاء بأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن، إلا أنه، في خصوصية المنازعة الماثلة، فإن الثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه، المودعة ملف الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري، أنه قد وقع النسخة الأصلية للحكم السيد الأستاذ المستشار..... رئيس المحكمة كما وقعها كاتب الجلسة. فإذا كان ذلك فإن هذه النسخة تكون قد استوفت أوضاعها الشكلية، باعتبارها عملاً توثيقاً للحكم الذي أصدرته المحكمة، بالنطق

به بالجلسة العلنية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٨٥ و إيداع مسودته المشتملة على أسبابه، الموقع عليها من الدائرة الثلاثية التي أصدرته عند النطق به. ولا يغير من هذا النظر أن السيد الأستاذ المستشار..... الذي اشترك في المدولة ووقع المسودة ورأس جلسة النطق بالحكم، لم يقم هو، أو أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم، بالتوقيع على نسخة الحكم الأصلية. ذلك أنه ولئن كانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أن "يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية المشتملة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق وتحفظ في ملف الدعوى..."، إلا أنه إذا قام المانع القانوني أو المادي من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية، فليس ثمة ما يحول قانوناً دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم، أو رئيس المحكمة، تفادياً للمغالاة في التزام الشكلية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها، في التشريع المصري، هي وظيفة توثيقية المقصود بها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقاً للقانون. فالحكم يصدر ويوجد بالفعل بالنطق به وإيداع مسودته المشتملة على أسبابه. ويجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذه بموجب مسودته عملاً بحكم المادة ٢٨٦ من قانون المرافعات، فضلاً عن أن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم وليس من تاريخ تحرير نسخته الأصلية.

ومن حيث أنه ولئن كانت نسخته الأصلية قد سقطت منها حيثية وردت في مسودة الحكم وتجرى عبارتها بما يأتي "ومن حيث أن الجهة الإدارية قد أضافت للمبلغ المطالب به مبلغ ١٠٦٤ جنيها حصة الحكومة والموظف في المعاش، ومبلغ ٩٢٦ جنيها مصاريف إدارية وقد استقر القضاء الإداري على استبعاد هذه المبالغ من جملة المبالغ التي يطالب بها ومن ثم يكون جملة المستحق على المدعى الأول مبلغ ٧٠٣ ملجم و ١٤٧٢٤ جنيها". إلا أن ذلك لا يعد من قبيل التناقض بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية، ولا يعدو أن يكون الخطأ مادياً مما يجوز تصحيحه.

(الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٣ - من ٣١ ص ١٩٤)
المبدأ رقم (٥١) - بطلان الحكم غير الموقع نسخته الأصلية من رئيس المحكمة.

الحكم

إن عدم توقيع رئيس المحكمة لنسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الاتعدام.

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢١ - م ١٥ من ج ٢ ص ١١٤٠)

المبدأ رقم (٥٢) - نسخ الأحكام الأصلية يرجع في شأنها إلى ققون المرافعات فيوقع رئيس الجلسة وكتبتها هذه النسخة وليس ثمة ما يدعو للخروج على هذا الاتساق بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية.

الحكم

إن مقتضى المادتان ٢٨ من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ٤٣ من قانون مجلس الدولة أن تصدر الأحكام مسببه ويوقعها للرئيس والأعضاء، النصين سالفى الذكر يعنيان توقيع مسودات الحكم من الرئيس والأعضاء وقت صدورهما نسخ الأحكام الأصلية يرجع في شأنها إلى ققون المرافعات يوقع رئيس الجلسة وكتبتها هذه النسخة وليس ثمة ما يدعو للخروج على هذا الاتساق بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية.

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٣ ق والطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة

١٩٨٩/١٢/١٦ - م ٣٥ ص ٤٧٨)

المبدأ رقم (٥٣) - عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الاتعدام.

الحكم

إن عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الاتعدام ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمحكمة الطعن بعد أن تبين لها بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيعها أن تتصدي لنظر موضوع الدعوى لما يمثل ذلك من إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته ويجعل محكمة الطعن الحكم يبطلان الحكم المطعون فيه وإعادته للمحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد .

(الطعن رقم ٣١٥٩ لسنة ٣٨ ق - الجلسة ١٩٩٦/٤/٢٣ - م ٤١ ص ١٠٨٩)

المبدأ رقم (٥٤) - التوقيع على نسخة الحكم الأصلية المحررة بمعرفة كاتب الجلسة والمشتملة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق من رئيس الجلسة وكاتبها - يترتب على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم.

الحكم

استلزم المشرع في المادة ١٧٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التوقيع على نسخة الحكم الأصلية المحررة بمعرفة كاتب الجلسة والمشتملة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق من رئيس الجلسة وكاتبها اذ يحتفظ بها في ملف الدعوى ويستخرج منها الصورة التنفيذية وتعد هي المرجع عند الطعن عليه من نوى الشأن - يترتب على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧ - س ٤٦ ص ٨٩٥)
وقد استقر قضاء محكمة النقض في هذا الشأن على أن العبرة في الأحكام بالنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة أما مسودة الحكم فلا تعدو أو تكون ورقة لتحضيره.

(الطعن رقم ٤٠٩٦ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٤ / ٤ / ١٠)

المبدأ رقم (٥٥) - عدم توقيع نسخة الحكم الأصلية من رئيس المحكمة يجعل الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام .

الحكم

ومن حيث إنه فقد نسخة الحكم الأصلية أو عدم توقيعها من رئيس المحكمة يجعل الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام.

(الطعن رقم ٥١٤٢ لسنة ٤٣ - جلسة ٢٠٠٥/١/ ٢٩)

الفصل الثالث

تسبيب الحكم

الفصل الثالث

تسبيب الحكم

نعرض لتسبيب الأحكام في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة

في تسبيب الأحكام

من القواعد الأساسية التي تحرص عليها التشريعات المختلفة قاعدة وجوب بيان الأسباب التي استند إليها الحكم، ولذلك نصت المادة (١٧٦) من قانون المرافعات على أنه "يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة".

ويهدف تسبيب الحكم إلى دفع القضاة إلى التفكير والتروي قبل إصدار الحكم، وإلى تقديم البرهان إلى الخصوم على عدالة الحكم وإلى إمكانية مراقبة الأحكام من محاكم الطعن^(١).

ولكن ما هي القواعد الأساسية الحاكمة لتسبيب الحكم؟
نعرض للأحكام العامة في تسبيب الأحكام في أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول

ورود الأسباب في ورقة الحكم

يجب أن ترد الأسباب في ورقة الحكم لأن القاعدة أن العمل القانوني يجب أن يحمل بنفسه دليل صحته فإن الأسباب يجب أن ترد في ذات ورقة الحكم، فلا

(١) انظر: د. فتحي وإلى - المرجع السابق - ص ٧٠٦ وما بعدها - وأيضا: الدكتور / أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص ٧٢٣.

يجوز أن يشير الحكم إلى أسباب واردة في أحكام أخرى.
على أن العمل يجرى على جواز مثل هذه الإحالة إذا كان الحكم صادراً في نفس القضية بين نفس الخصوم. ولهذا من المقرر أنه يمكن للمحكمة الإدارية العليا أن تؤيد حكم محكمة القضاء الادلوي "لأسبابه" دون إضافة أو أن تحيل إلى بعض أسبابه.
ويمكن للحكم أن يحيل في أسبابه إلى ما يعتبر مكملاً له من أوراق التحقيق أو أوراق الخبرة كتقرير الخبير بما يتضمنه من أسباب فيصبح التقرير في هذه الحالة جزءاً متمماً للحكم.

المطلب الثاني

عدم قيام الأسباب على علم القاضي

يجب أن يستند الحكم إلى أدلة الإثبات المقدمة من الخصوم في الدعوى فلا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه، كما لا يجوز له أن يستند إلى أدلة إثبات مقدمة من الخصوم في قضية أخرى، ويكون الأمر كذلك ولو كانت القضية منظورة أمامه هي الأخرى وكانت بين الخصوم أنفسهم. فمثل هذه الأدلة لا يصح الاستناد إليها إلا إذا ضمت لملف القضية التي يصدر فيها الحكم وأصبحت من عناصر الإثبات فيها بحيث يمكن أن يمتد إليها دفاعهم.

المطلب الثالث

كفاية الأسباب

يجب أن تكون الأسباب كافية ولا يكفي أن يتضمن الحكم أسباباً، بل يجب أن تكون هذه الأسباب كافية لحمله، وإلا كانت معيبة بالقصور. ولتحقيق كفاية الأسباب، يتعين توافر ما يلي:

(١) أن تبين المحكمة الوقائع التي يستند إليها الحكم والأدلة التي أقيمتها بثبوتها. فلا يكفي أن تقرر ثبوت وجود القاعدة أو عدم وجودها دون أن تبين كيف ثبت لها ذلك. ولنا في سبيل هذا أن تشير إلى مستندات مقدمة إليها من الخصوم مبينة في مذكراتهم دون حاجة لذكر نصوصها في الحكم.

(٢) أن تكون الأدلة التي تستند إليها المحكمة مما يجوز الاستناد إليه قانونا، بل يجب أن يكون استدلال المحكمة بها مؤديا للنتيجة التي استخلصتها منها، و إلا كان الحكم مشوبا بالفساد في الاستدلال.

(٣) أن تبين المحكمة القاعدة القانونية التي تطبقها على وقائع القضية. على أنه يلاحظ أن الفرض هو علم القاضي بالقانون ولهذا ليس على المحكمة أن تبين كيفية ثبوت القواعد القانونية التي تطبقها. كما أنه يكفي بيان القاعدة القانونية دون الحاجة للإشارة إلى النص التشريعي الذي يتضمن القاعدة.

(٤) ترد الأسباب بعبارات واضحة ومحددة. فتبين المحكمة بوضوح الوقائع و الأدلة التي كونت منها المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها بحيث تستطيع المحكمة الإدارية العليا كمحكمة طعن أن تراقب ثبوت الوقائع ودليل هذا الثبوت للتحقق من أنه من الأدلة التي يصح قانونا بناء الحكم عليها ومن أن ما أثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه، وأن تراقب تكييف الوقائع وسلامة تطبيق القانون عليها. ولهذا لا يكفي أن ترفض المحكمة طلبا لأنه "على غير أساس" أو لغير ذلك من العبارات المبهمة العامة التي تعجز معها المحكمة الطعن عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة النزاع.

(٥) أن تورد المحكمة أسبابا تبرر رأيها بالنسبة لكل ادعاء من الادعاءات التي أبديت أمامها، وذلك سواء أبديت من الخصوم أو من مفوض الدولة، وسواء تعلق الأمر بطلب أو بدفع وأي كان نوع الطلب أو الدفع. ويكفي أن تورد المحكمة سببا واحدا للرد على أكثر من ادعاء ما دام هذا السبب كافيا لدحضها، أو سببا واحدا لإقامة أكثر من قرار ما دام كافيا لحملها. ولا تلتزم المحكمة بتعقب جميع الأقوال والمستندات والحجج التي قدمها الخصوم ومناقشتها جميعا. وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لحمله.

ولذلك يجب التفرقة بين الدفاع المنتج والدفاع غير المنتج، فإذا تعلق الأمر بدفاع منتج جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فعلى المحكمة بحثه و الرد عليه وإلا شاب الحكم قصور في التسبيب.

لما إذا كان الدفاع غير منتج أي غير جوهري فلا يعاب الحكم بالقصور في التسبب لعدم الرد عليه.

المطلب الرابع

عدم تناقض الأسباب

ألا تكون الأسباب متناقضة فيما بينها أو مع المنطوق، فيجب ألا يوجد تناقض بين أسباب الحكم. ويوجد هذا التناقض إذا أدى التناقض إلى "ما تتلحق به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقة".

ومن ناحية أخرى، يجب ألا تكون الأسباب - متناقضة مع المنطوق أي غير مؤدية قانوناً إلى القرار الذي يتضمنه الحكم. على أنه يجب القول بوجود تناقض بين أسباب الحكم ومنطوقة للنظر إلى ما استند إليه الحكم، وليس إلى العبارات التي قد ترد في الحكم أثناء سرد دفاع الخصوم، ولو حدث السرد على نحو يوحى باقتناع المحكمة به.

ويمكن أن تكون أسباب الحكم صريحة أو ضمنية، وينظر إلى أسباب الحكم التي بني عليها كوحدة واحدة، ولا يعيب الحكم أن ترد فيه أسباب معينة ما دامت زائدة وما كان الحكم في حاجة إليها لحمل قضائه.

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية

في تسبب الأحكام

وفيما يلي نعرض لأهم المبادئ القانونية في "تسبب الأحكام" التي قررتها المحكمة الإدارية العليا :

المبدأ رقم (٥٦) - اقتصر الحكم في تسببه على أنه يبين من ظاهر الأوراق أن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار نقله إنما يستند إلى ما يبرره فإن هذا ينطوي على قصور مغل ينحدر إلى درجة عدم التسبب وخلو الحكم من الأسباب مما يعيبه ويبطله.

الحكم

إن إقتصار الحكم في تسببيه على أنه يبين من ظاهر الأوراق أن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار نقله إلى وزارة التربية والتعليم إنما يستند إلى ما يبرره فإن هذا ينطوي على قصور مخل ينحدر إلى درجة عدم التسيب وخلو الحكم من الأسباب أو قصورها أو تناقضها وتهاثرها مما يعيبه ويبطله خصوصاً بعد إنشاء المحكمة الإدارية العليا.

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠ - سنة ١ ص ٢٩٤)
المبدأ رقم (٥٧) - إقتصار الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون إبداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهت إليها في المنطوق يعد قصوراً يبطل الحكم.

الحكم

إن إقتصار الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون إبداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهت إليها في المنطوق يعد قصوراً. بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التي انتهت إليها سليمة في ذاتها.

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١ - س ٢ ص ١١٢)
المبدأ رقم (٥٨) - التناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه يجعل الحكم باطلاً.

الحكم

إن التناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه يجعله باطلاً لمخالفته للقانون ويتعين إلغاؤه.

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣ - س ٣ ص ٧٠)
المبدأ رقم (٥٩) - انتزاع أسباب الحكم من أصول تخالف الثابت بالأوراق يبطل الحكم.

الحكم

إن قيام الحكم على أسباب منتزعة من أصول تخالف الثابت بالأوراق يوجب إلغاؤه.

(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٩ - س ٢ ص ٣٦٣)
المبدأ رقم (٦٠) - يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم من جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها

تفصيلاً للواحدة تلو الأخرى.

الحكم

إن الترتيب الوارد بالمادة ٣٤٠ من قانون المرافعات ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان. يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم من جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندها تفصيلاً للواحدة تلو الأخرى. يكفي أن يورد الحكم مضمون أقوال الشهود ومتى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان قضاءه لا غبار عليه).

(المحكمة الإدارية العليا - القضية رقم ٨/١٦٠٥ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٤)
ويلاحظ أن المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات القديم تقابلها في القانون الحالي المادة ١٢٨.

المبدأ رقم (٦١) - الأحكام غير القطعية الصادرة باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات لا يلزم تسببها لأن النطق بها يفصح بذاته عن سبب إصدارها.

الحكم

لا شك في أن القرار الصادر بنذب الخبير لا يخرج عن كونه حكماً توافرت له مقومات الأحكام إذا أصدرته محكمة القضاء الإداري بما لها من سلطة قضائية في خصومة مطروحة عليها متضمناً اتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات ، ولئن كان هذا القرار قد صدر غير مسبب إلا أن ذلك ليس من شأنه أن ينزع صفة الحكم أو يشوبه بالبطلان إذ من المسلم أن الأحكام غير القطعية الصادرة باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات لا يلزم تسببها لأن النطق بها يفصح بذاته عن سبب إصدارها.

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٦)

المبدأ رقم (٦٢) - فالعبرة بمنطوق الحكم. أما أسبابه فالمقصود منها - في الأصل - بيان الحجج التي أقيمت للقاضي بما قضى به وجعلته يسلك في فهم الدعوى السبيل الذي لرتاح إليه. فهي تشمل الحجج القانونية والأدلة الواقعية التي بني عليها الحكم - الحكم الذي يأمر في منطوقة بإجراء إثبات معين يعد حكماً تمهيدياً فقط ولو ناقش في أسبابه العقد المبرم بين طرفي الخصوم وحدد طبيعته.

الحكم

إذا أريد تكييف الحكم ما وجب أولاً فهم القضاء الوارد به ويكون استخلاص هذا الفهم بالرجوع إلى منطوق الحكم لأن القاضي في المنطوق يعبر عما حكم به بألفاظ صريحة واضحة فالعبرة بمنطوق الحكم. أما أسبابه فالمقصود منها - في الأصل - بيان الحجج التي أقيمت للقاضي بما قضى به وجعلته يسلك في فهم الدعوى السبيل الذي لوائح إليه. فهي تشمل الحجج القانونية والأدلة الواقعية التي بني عليها الحكم. والحكم الذي يأمر في منطوقه بإجراء إثبات معين يعد حكماً تمهيدياً فقط ولو ناقش في أسبابه العقد المبرم بين طرفي الخصوم وحدد طبيعته.

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

وفي وجوب تعبير منطوق الحكم عن أسبابه وعن الغرض المنشود من إقامة الدعوى المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٣) - الغرض المنشود من إقامة أي دعوى هو الوصول إلى استصدار حكم يقر الحق المرفوعة به في نصابه ويضع حداً للنزاع المتعلق بموضوعها - يجب ، كقاعدة قانونية ملزمة ، أن يكون نص منطوق الحكم محققاً لهذا الغرض فإذا كان موضوع النزاع شيئاً معيناً وجب أن يتضمن النص تمكين المحكوم له من وضع يده على هذا الشيء مع وصفه وتحديد تحديداً وافياً نافياً للجهالة.

الحكم

إن كل الغرض المنشود من إقامة أي دعوى هو الوصول إلى استصدار حكم يقر الحق المرفوعة به في نصابه ويضع حداً للنزاع المتعلق بموضوعها ولذلك وجب ، كقاعدة قانونية ملزمة ، أن يكون نص منطوق الحكم محققاً لهذا الغرض فإذا كان موضوع النزاع شيئاً معيناً وجب أن يتضمن النص تمكين المحكوم له من وضع يده على هذا الشيء مع وصفه وتحديد تحديداً وافياً نافياً للجهالة وإذا كان موضوع النزاع شيئاً من المثليات يتعين بالنوع وجب أن يتضمن النص بيان نوعه ومقداره والقيمة التي يلتزم المحكوم عليه بأدائها عند عدم الوفاء عنها وإذا كان موضوع النزاع مبلغاً من النقود وجب أن يتضمن النص تعيين مقداره.

(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٨)

المبدأ رقم (٦٤) - إيجاب تسبيب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمّة لم تستبين معالمها وإن يكون الحكم دائماً نتيجة

أسباب معينه محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به.

الحكم

ومن حيث انه يبين من الرجوع للأوراق أن مسودة حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه المشتملة على أسبابه ومنطوقه موقعة من عضو واحد من أعضاء دائرة الترقّيات والتعيينات التي أصدرت الحكم ولم يوقع عليها رئيس الدائرة والعضو الآخر .

ومن حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به وقت إصدار الحكم المطعون فيه والواجب التطبيق بمقتضى قانون مجلس الدولة قد نصت على انه " يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا .

ومن حيث انه إذا كان إيجاب تسبیب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمه لم تستتب معالمها وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينه محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ولا يغنى عن هذا الإجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحدة متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وعلى ذلك فإن توقيع احد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقى الأعضاء كما هي الحال في الحكم المطعون فيه لا يقوم دليلا على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

ومن حيث إن المادة ١٧٥ المشار إليها قد رتبّت على ما تقدم اعتبار الحكم باطلا ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه لثبوت بطلانه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري لتقضى فيها من جديد دائرة أخرى .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩ - س ٢٢ ص ٩٤)
المبدأ رقم (٦٥) - تعرض الحكم لجميع الحجج والأسانيد التي أوردتها الخصوم غير لازم لسلامته - يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية

التي استند إليها الخصوم في ثنایا أسباب الحكم.

الحكم

من حیث انه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والذي ينعی على الحكم المطعون فيه أنه شابه القصور في التسبیب ولم يتعرض للحجج والأسانید التي أوردها الطاعن بمذكراته وإغفاله الرد عليها فمردود عليه بما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من أنه يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثنایا أسباب الحكم الذي تكفلت بالرد عليها كما يكفي أيضا لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالا ثم يفندھا تفصيلا الواحدة تلو الأخرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع وأسانید الطاعن على الوجه المبين بعريضة افتتاح الدعوى واستعراض ما عقيبت به جهة الإدارة على الدعوى وقام بتطبيق النصوص المتعلقة بالنزاع على الوقائع المطروحة أمام المحكمة وخلص إلى النتيجة التي انتهى إليها فلا يكون ثمة قصور في التسبیب يؤدي إلى طلبه بطلان الحكم.

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١١ - س ٢٣ ص ٩١)
المبدأ رقم (٦٦) - يكون كل حكم مستوفيا في ذاته أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في تسبیب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كانت أسباب حكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع.

الحكم

إن الأصل طبقا للمواد ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨ من قانون المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا في ذاته أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في تسبیب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كانت أسباب حكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع مخالفة ذلك يترتب عليه بطلان الحكم وكذلك الحال حتى ولو أحال الحكم إلى أسباب حكم آخر صادر في ذات الجلسة التي صدر فيها للحكم الأول.

(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١ - س ١٥ ج ٢ ص ١١٤٠ - والطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ - س ٢٦ ص ٧٤٩ - والطعن رقم ٥١٧، ٥١٨ جلسة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٣ - س ٢٧ ص ٦٨٢ - والطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١ - س ٢٩ ص ٨٢١ - والطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٦ - س ٣٠ ص ٢٤٢)

المبدأ رقم (٦٧) - القصور في التسبب من أسباب بطلان الحكم.
الحكم

إن من أسباب بطلان الحكم قصوره في التسبب وعدم عنايته في بحث ما تثيره الدعوى من مسائل وما لقراره نوى الشأن من أوجه دفاع وعدم تعرضه لها بما يفيد نظره إليها أو تفنيده وهو ما يبطله من أكثر من وجه.

(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥ - س ٢٦ ص ٨٤٦)

المبدأ رقم (٦٨) - إذا رأت المحكمة ألا تضم إحدى الدعويين إلى الأخرى وأثرت أن تنظرهما معا وتصدر في كل منهما حكماً قائماً بذاته فلا تثريب عليها أن تستكمل أسباب حكمها في إحدى الدعويين بما أوردته في حكمها في الأولى من أسباب فالحكم في الدعوى الأولى يعتبر متماً للحكم في الثانية.

الحكم

إذا رأت المحكمة ألا تضم إحدى الدعويين إلى الأخرى وأثرت أن تنظرهما معا وتصدر في كل منهما حكماً قائماً بذاته فلا تثريب عليها في ذلك.
وعلى هذا فلا تثريب على المحكمة أن تستكمل أسباب حكمها في إحدى الدعويين بما أوردته في حكمها في الأولى من أسباب فالحكم في الدعوى الأولى يعتبر متماً للحكم في الثانية وليس في هذا إخلال بحق الطاعة في الدفاع في أي من الدعويين.

(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٢٨ - س ٢٦ ص ١١٩٥)

المبدأ رقم (٦٩) - إيجاب تسبب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمة لم تستين معالمها وأن يكون الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسوئته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة.

الحكم

من حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص بأنه يجب في جميع الأحوال أن توقع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلاً .

ومن حيث أنه إذا كان إيجاب تسبب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا

يحكموا على أساس فكرة مبهمة لم تستتب معالمها وأن يكون الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدوده مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة بين النطق به وذلك لا يدل على سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب و تناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ، ولقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه ، ومن ثم إذا ما وقع هذه الورقة جميع القضاة الذين أصدروا الحكم ، كان الحكم سليماً لا مطعن عليه . ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه أنه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة قد تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا يطعن عليه ويكون طلب هيئة مفوضي الدولة الحكم بطلانه لا يستند إلى أساس سليم من القانون .

(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ - س ٣٢ ص ٥٤٣)
المبدأ رقم (٧٠) - تسبب الحكم - عدم رد المحكمة على ما ورد بحافظة مستندات الطاعن أو الإشارة إليها وعدم الرد على دفاعه بطريق مباشر أو غير مباشر يشكل إخلالاً بحق الدفاع بما يؤثر على الحكم ويؤدي إلى بطلانه.

الحكم

عدم رد المحكمة على ما ورد بحافظة المستندات المقدمة من الطاعن أو الإشارة إليها وكذلك عدم الرد على دفاعه بطريق مباشر أو غير مباشر يشكل إخلالاً بحق من الحقوق الجوهرية وهو حق الدفاع بما يؤثر على الحكم ويؤدي إلى بطلانه.

(الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ - س ٣٣ ص ٧٩٢)
المبدأ رقم (٧١) - أسباب الحكم يجب أن تكون مكتوبة على نحو واضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة متضمناً الأسانيد الواقعية والقانونية التي تثبت عليها المحكمة عقيدتها وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية.

الحكم

يجب أن تكون أسباب الحكم مكتوبة على نحو واضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة متضمناً الأسانيد الواقعية والقانونية التي تثبت عليها المحكمة عقيدتها

وتحقيقها لأوجه الدفاع الجهرية وما انتهت إليه بشأن وجه من الأوجه سواء بالرفض أو بالقبول وذلك حتى يتسنى للمحكمة الإدارية العليا إعمال رقابتها بما يكفل تحقيق سلامة النظام القانوني.

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٤ - من ٣٤ ص ٦٣٧)
المبدأ رقم (٧٢) - لا يتصور إلزام المشرع للمحاكم التأديبية بتسبيب أحكامها ثم تتحلل مجالس التأديب من هذا الالتزام.

الحكم

يتعين على مجالس التأديب وهي تفصل في خصومة تأديبية أن تراعى الإجراءات والضمانات التأديبية ومن أبرز تلك الضمانات تحقيق دفاع المتهم وإصدار القرار مسبباً على نحو يكفل مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر الطعن وحققها في الرقابة على تلك القرارات سواء من حيث صحة تحصيئها للواقع أو سلامة تطبيقها للقانون ومن حيث صحة ما توصلت إليه من إدانة أو براءة أو التماس بين ما وقعته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع الثابتة قبل المتهم - لا يتصور إلزام المشرع للمحاكم التأديبية بتسبيب أحكامها ثم تتحلل مجالس التأديب من هذا الالتزام.

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٩ / ٤ / ٢٢ - من ٣٤ ص ٨٧٦)
المبدأ رقم (٧٣) - (١) يقصد بالتسبيب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي تبينه المحكمة بوضوح كاف يؤدي إلى منطوق الحكم منطقياً وعقلاً - لا يكفي في هذا الشأن لاعتبار الحكم مسبباً ترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح وقاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من حائث الواقع وتحصيل فهم نصوص القانون الذي بنت عليه المنطوق.

(٢) ضرورة صدور الأحكام القضائية مسببة على نحو يرتبط معه منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من حيث الوقائع والقانون بحيث يتمكن أطراف الخصومة من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني الذي أقام عليه القاضي حكمه وفصله في النزاع عنى توجه الذي ورد بمنطوق حكمه

الحكم

ومر حيث انه من المبادئ العامة الأساسية للنظام العام القضائي ضرورة صدور الأحكام القضائية مسببة على نحو يرتبط معه منطوق الحكم بالأسباب

المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من حيث الواقع والقانون بحيث يتمكن أطراف الخصومة من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني نسي أقام عليه القاضي حكمه وفصله في النزاع على الوجه الذي أوردته بمنطوق حكمه وبالتالي يكون لكل منهم مباشرة حقه في الطعن في الحكم وإيداء دفاعه بشأن ما أوردته من منطوق وما قام عليه من أسباب أمام محكمة الطعن على نحو تتمكن معه محاكم الطعن من مباشرة ولايتها القضائية في مراجعة الأحكام المطعون فيها أمامها.. ووزنها بميزان القانون والحق والعدل بما هو ثابت فيها من منطوق وأسباب محددة وواضحة وهذا المبدأ الأساسي للنظام العام القضائي هو الذي قضى بأن تنص المادة (٤٣) من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن أحكام المحاكم التأديبية يجب أن تكون مسببة والمقصود بالتسبيب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي تبينه المحكمة بوضوح كافٍ يؤدي إلى منطوق الحكم منطقاً وعقلاً ولا يكفي في هذا الشأن لاعتبار الحكم مسبباً ترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح وقاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من حادثات الواقع وتحصيل فهم نصوص القانون الذي بنت عليه المنطوق.

ومن حيث أنه لا يبين من أسباب الحكم سالف الذكر بالتحديد وجه الرأي الذي تبنته المحكمة وجعلته أساساً لقضائها بعدم قبول الدعوى التأديبية قبل المطعون ضده مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور الشديد في التسبيب، كما يعيبه عدم قيام أي ارتباط بين أسبابه ومنطوقه مما يجعله مشوباً بالبطلان الذي يتعين معه أن تقضى المحكمة بإلغاء هذا الحكم والأمر بإعادة الدعوى التأديبية إلى المحكمة التي أصدرته لإعادة نظرها والفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى.

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٧ - س ٣٤ ص ١١٣٨)
المبدأ رقم (٧٤) - التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية يؤدي إلى بطلان الحكم وأساس ذلك أن المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي ارتضاها من أصدر حكماً في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية في أسبابها ومنطوقها مناقضة تماماً للمسودة فإن الحكم يكون باطلاً إذ لم يعد ظاهراً أيهما هو الذي حكمت به المحكمة.

الحكم

إن التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية يؤدي إلى بطلان الحكم وأساس ذلك أن المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي يرتضاها من أصدر حكماً في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية في أسبابها ومنطوقها مناقضة تعاماً للمسودة فإن الحكم يكون باطلاً إذ لم يعد ظاهراً ليهما هو الذي حكمت به المحكمة. ويتعين على محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه وإعادته إلى المحكمة التي أصدرته لتقضى في الدعوى من جديد.

(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ - والطعن رقم ٩٨٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١ - م ١٥ من ج ٢ ص ١١٣٨ - والطعن رقم ٩٥١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٩ - س ٣٣ ص ١٧٤٠)
المبدأ رقم (٧٥) - الدعوى التأديبية - الحكم فيها - القصور في التسبب وأثره .

الحكم

إذا انتهى الحكم في الدعوى التأديبية إلى إدانة الطاعن دون أن يتتبع لوجه الحقيقة الصورة المتكاملة لوقائع الموضوع حتى يستظهر منها مدى توافر مقومات قيام مخالفة تأديبية في حق الطاعن من عدمه فإنه يكون قد قصر في استقصاء الوقائع استقصاءً تمحيصاً وتبصراً - يعتبر تقصيراً من شأنه أن يرتب إضفاء وصف المخالفة التأديبية على وقائع لا تشكل مخالفة - يعتبر خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم ويوجب إلغائه .

(الطعن رقم ١٥١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٧ - س ٣٥ ص ١١١١)
المبدأ رقم (٧٦) - تسبب الأحكام في الدعوى التأديبية - المراد بالتسبب المعتبر هو تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها الحكم والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو القانون - لكي يتحقق الغرض من التسبب يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بأن يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة متضمناً أركان المخالفة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً.

الحكم

المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية - الدعوى التأديبية - يجب أن تصدر الأحكام

مسببة - المراد بالتسبب للمعتبر هو تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها الحكم والمنتجة له سواء عن حيث للواقع أو القانون لكي يتحقق الغرض من التسبب يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بأن يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة متضمنا لركان المخالفة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا - أساس ذلك: تمكين محكمة الطعن من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم - لا يكفي أن يشير الحكم إلى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على إدانة المتهم - أساس ذلك: أنه يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها وإذا كان باطلا .

(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٩١ - س ٣٦ ص ٦٦٩)
المبدأ رقم (٧٧) - إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجئ النطق بالحكم فيها وكان المنطوق المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليها من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بني على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة - تكون التوقيعات المدونة على المنطوق شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا - مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان.

الحكم

ومن حيث إنه فيما يتعلق بدعوى بطلان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٠ قضائية فإن الطاعن يستند في دعواه إلى أن مسودة الحكم أودعت منطوية على أسباب فقط وبدون منطوق أو دون المنطوق على رول الجلسة المرافقة للمسودة وأن المنطوق قد تضمن رفض الطعن بينما كانت الأسباب تدور حول عدم قيام مصلحة للطاعن في طعنه.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على أنه إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجئ النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بني على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور

فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه سالف البيان شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا وأن مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم هذا الحكم بالبطلان.

ومن حيث أنه باستقراء أسباب الحكم في الدعوى رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٠ قضائية يبين أن الحكم قضى بأن "مصلحة الطاعن ولئن بدت قائمة إلا أن لقميته وقد استقرت بذى قبل تالية للمرقين بالقرار المطعون فيه فتكون دعواه على غير سند من القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الطعن" وقد ورد المنطوق منفصلا عن مسودة الحكم ويقضى بالحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وقد تم التوقيع على المسودة وعلى رول الجلسة التي دون عليها المنطوق من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم وليس ثمة تناقض بين ما ورد من أسباب بالحكم وبين منطوقه إذ أن كلاهما تضمن رفض الطعن ولا وجه لما يدعيه الطاعن من أن أسباب الحكم تدور حول عدم قيام مصلحة الطاعن إذ أن هذه الأسباب أوضحت كما سبق للقول أنه وإن بدا واضحا قيام مصلحة للطاعن في طعنه إلا أن المحكمة تقضى برفض طعنه وهو ما يتفق ويتطابق مع منطوق الحكم الذي ورد منفصلا عن الأسباب ومن ثم لا يكون ثمة وجه للطعن بدعوى للبطلان الأصلية على الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ في الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٠ ق ويكون الطعن عليه بدعوى البطلان على غير أساس سليم من القانون خليقا بالرفض.

(الطعن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/١٤)

المبدأ رقم (٧٨) - تسبيب الأحكام - عدم ذكر هذه الأسباب يتضمن تعويقا للمحكمة الإدارية العليا من أن تعمل رقابتها على أحكام محكم أول درجة على نحو ميسر وسليم من واقع ما تحدده المحاكم التي تصدر الحكم من أسباب واضحة وصريحة وكافية المادة ٦٩ من الدستور وأحكام قوانين تنظيم مجلس الدولة وقانون المرافعات والإثبات .

الحكم

إغفال ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خير وبيان لاسيدها في شأن ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج إلى تحقيق الخبير أو تحقيق فيها ذاتها دون

إجراء أية تحقيقات تمثل خروجاً على أصول النظام العام القضائي لما شابه من نقص وقصور جسيم في تسبيب الحكم وغموض شديد في سند عدول المحكمة عن التحقيق بواسطة أهل الخبرة ويمثل ذلك إهداراً لحق الدفاع حرماناً للخصوم من تقديم ما لديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التحقق من وقائع الدعوى وتحقيقتها مادام أن وقائع الدعوى قد عدلت المحكمة عن تحقيقها بمعرفة الخبراء وارتأت أن تتولى البحث والتحقيق والتيقن منها بذاتها - عدم ذكر هذه الأسباب يتضمن تعويقاً للمحكمة الإدارية العليا من أن تعمل رقابتها على أحكام محاكم أول درجة على نحو ميسر وسليم من واقع ما تحدده المحاكم التي تصدر الحكم من أسباب واضحة وصريحة وكافية تستند إليه فيما قضت به في منطوق حكمها .

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧ - س ٣٨ ص ٣٧٥)
المبدأ رقم (٧٩) - من أسس البطلان ما يتعلق بتسبيب الأحكام - يتعين على المحكمة بيان الوقائع الصحيحة للموضوع من واقع عريضة الدعوى وطلبات الخصوم والأدلة الواقعية والقانونية التي بنت عليها حكمها باعتبار أن تسبيب الحكم شرط من شروط صحته .

الحكم

لئن كان القصور في التسبيب يؤدي إلى إلغاء الحكم المطعون فيه إلا أنه إذا قامت المحكمة بتغيير واقعات الدعوى وطلبات الخصوم تغييراً جنياً منيت الصلة عن الطلبات والواقعات المرفوعة بها الدعوى فإن ذلك يؤدي إلى بطلان الحكم باعتبار أن الغرض المنشود من إقامة أي دعوى هو الوصول إلى استصدار حكم يقر الحق المرفوعة به ويضع حداً للنزاع المتعلق بموضوعها - مؤدى ذلك: وجوب أن يكون نص منطوق الحكم وأسبابه محققاً لهذا الغرض فإذا كان موضوع النزاع شيئاً معيناً وجب أن يتضمن الحكم ما يمكن للمحكوم له من تنفيذه - إذا صدر الحكم خارجاً عن نطاق الخصومة من جميع أركانها فإن ما قضى به على خلاف واقعات الدعوى وحقيقة الطلبات يجعله كأنه صدر خالياً من الأسباب وهو ما يؤدي إلى بطلانه .

(الطعن رقم ١٩٧ - لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/١٠ - س ٤٠ ص ٥٣٩)
المبدأ رقم (٨٠) - تسبيب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته إذاً يجب أن

يصدر الحكم مشتملا على أسبابه التي بني عليها وإلا كان باطلا كذلك للقصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم .

الحكم

الحكمة التي اقتضت تسبيب الأحكام واضحة وهي حمل القاضي على العناية بحكمه لتوخي العدالة في قضائه كما أنها تحمل إقناع الخصوم بعدالة الأحكام حتى تنزل من النفوس منزلة الاحترام وفوق كل هذا فهي لازمة لتمكين محكمة الطعن من إجراء الرقابة على الحكم - الأحكام التأديبية يجب أن تكون الأسباب فيها مكتوبة على النحو الذي يوضح وضوحا كافيا ونافيا للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية إلي بنيت عليها عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقا لا وجه للدفاع الجوهرية للمتهم وما انتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو بالقبول وذلك ليتسنى للمحكمة الإدارية العليا أعمال رقابتها القانونية على تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام القضائي لمحاكم مجلس الدولة وضمانا لأداء المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن سير المرافق العامة والاحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين المقدمين لتلك المحاكم وعلى رأسها حق الدفاع عن براءتهم مما نسب إليهم .

(الطعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٩٦/٧/٢٧ - من ٤١ ص ١٥١٣)
المبدأ رقم (٨١) - تسبيب الأحكام وفقاً لحكم المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يعتبر شرطاً من شروط صحتها ، ولذا فله يجب أن يصدر الحكم مشتملا على الأسباب التي بني عليها وإلا كان باطلا ، وكذلك فإن القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم .

الحكم

تسبيب الأحكام يعنى بيان الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي بنت عليها المحكمة حكمها - والحكمة التي اقتضت تسبيب الأحكام واضحة وهي حمل القاضي على العناية بحكمه وتوخي العدالة في قضائه كما أنها تحمل على إقناع الخصوم بعدالة الأحكام حتى تنزل من النفوس منزلة الاحترام ، وفوق كل هذا فإنها لازمة لتمكين محكمة الطعن من إجراء الرقابة على الحكم - تحقيقا لهذه الأمور فإن الأحكام التأديبية يجب أن تكون الأسباب فيها مكتوبة على النحو الذي يوضح وضوحا نافيا للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها عقيدتها

سواء بالادانة أو بالبراءة وتحقيقا لوجه الدفاع الجوهرية للمتهم وما انتهت إليه بشأن كل منها سواء بالرفض أو القبول وذلك ليتسنى للمحكمة الإدارية العليا أعمال رقابتها القانونية على تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام القضائي لمحاكم مجلس الدولة وضمانا لأداء هذه المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن المرافق العامة والاحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين المتقدمين لتلك المحاكم وعلى رأسها حق الدفاع عن براءتهم مما نسب إليهم - بعد قصورا في تسبیب الأحكام القول بان المخالفة المنسوبة للمتهم ثابتة من التحقيقات أو أقوال الشهود أو اعتراف المتهم إذا لم يورد الحكم مضمون ما ورد بالتحقيقات من أدلة على ارتكاب المخالفة وإن يناقش المبررات وأوجه الدفاع التي ساقها المتهم تبريرا لأقواله ، إذ يعتبر الحكم عندئذ صادرا مشوبا بعيب القصور في التسبیب والإخلال بحق الدفاع مما يؤثر فيه ويؤدي إلى بطلانه.

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٤ - س ٤٢ ص ١٠٥٣)
المبدأ رقم (٨٢) - وجوب صدور الأحكام القضائية مسببة - المقصود بالتسبیب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القاتون ووجه الرأي الذي تبنته المحكمة بوضوح كافى يؤدي إلى منطوق الحكم عقلا وحكما .
الحكم

لا يكفى في هذا الشأن لاعتبار الحكم مسببا ترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح وقاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من حادئات الوقائع وتحصل فهم نصوص القانون الذي بنت عليه المنطوق - الأسباب تكون ناقصة مشوبة بالقصور الشديد الذي ينحدر بالحكم إلى درجة البطلان في حالة إهدار الدفع أو الدفع الموضوعي الجوهرى الذي يتغير بمقتضاه وجه الحكم فى الدعوى أو الدفاع القانوني الذي يتعلق بالنظام العام للتقاضي لما في هذا الإهدار من تجهيل للأسانيد الواقعية والقانونية للحكم وإهدار حق الدفاع الذي كفله الدستور للخصوم .

(الطعن رقم ٢٤٣٨ والطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠ / ٥ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٨٨٧)

المبدأ رقم (٨٣) - خضوع محاكمة موظفي المحاكم والنيابات أمام مجالس

التأديب للقواعد المطبقة في المحاكمات التأديبية ومن هذه القواعد وجوب
تسبيب الحكم أو القرار التأديبي .

الحكم

مؤدى نصوص المواد (١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨) من قانون المرافعات المدنية
والتجارية أن المشرع قد أوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها
ورتب جزاء البطلان على صدور الحكم غير مشتمل على الأسباب التي لقم
عليها قضاءه وإن تتضمن أسباب الحكم الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي
استندت إليها المحكمة في إصدار حكمها حتى يتضح وجه استدلاله بها ولكي
تتمكن محكمة الطعن من مراقبة تطبيقه تطبيقا صحيحا دون أن يكفى في هذا
الشان سرد الوقائع دون واضح لما وقر في ضمير المحكمة ووجداتها بثبوته في
حق المخالف فإن لم يتحقق ذلك في الحكم أو القرار التأديبي فإنه يكون مشوبا
بعيب يبطله .

(الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٥ - من ٤٦ ص ٢٤١٥)

الفصل الرابع
إغفال الفصل
في بعض الطلبات

الفصل الرابع

إغفال الفصل

في بعض الطلبات

نعرض لموضوع إغفال الفصل في بعض الطلبات في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة في إغفال الفصل

في بعض الطلبات

الأصل أن المحكمة بإصدارها للحكم تستنفد ولايتها، إلا أنه إذا صدر الحكم مغفلاً الفصل في أحد الطلبات في الدعوى، فإن للمحكمة لا تستنفد ولايتها في الفصل في هذا الطلب.

لذلك يجوز لصاحب الشأن أن يعود مرة أخرى إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم أيا كانت درجتها ولو كانت المحكمة الإدارية العليا ويطلب منها النظر فيما أغفلت الفصل فيه وذلك بتكليف الخصم بالحضور أمامها وفقا لحكم المادة ١٩٣ مرافعات وليس بالإجراءات العادية لرفع الدعوى.

ووفقا للمادة ١٩٣ لا يجوز الرجوع للمحكمة إلا إذا أغفلت الفصل في "بعض الطلبات الموضوعية". والمقصود بذلك الطلب الذي يتضمن دعوى موضوعية. فلا ينطبق النص إذا تعلق الأمر بأي طلب يتعلق بإجراءات الخصومة التي قدمت لتأييد الطلب الموضوعي، أو بأي دفع أو دفاع ولو تعلق بالموضوع. وينطبق النص ذاته سواء كان الطلب الذي أغفل طلبا أصليا أم طلبا احتياطيا أو طلبا تابعا.

ويقصد بإغفال الفصل في الطلب "عدم البت فيه أو في أي عنصر من عناصر الدعوى يخصه".

ويجب أن ينصب الإغفال على الطلبات الختامية المقدمة للمحكمة والتي يطلب

للخصم من المحكمة الفصل فيها وبمراعاة حق المحكمة وهيمنتها على تكييف الطلبات في الدعوى.

ومن جهة أخرى لا يتحقق الإغفال إذا كانت المحكمة قضت في الطلب حتى ولو كان قضاءً ضمناً.

واستثناءً مما تقدم قد لا تبت المحكمة في طلب موضوعي مقدم لها، ومع ذلك لا يجوز العودة إلى نفس المحكمة وفقاً للمادة ١٩٣. ويكون ذلك:

(أ) إذا لم تفصل المحكمة في الطلب الخص بمصاريف الحكومة، ولم تقدرها.

(ب) إذا قدم طلب أصلي وطلب احتياطي فقبلت المحكمة الطلب الاحتياطي، إذ هو لا يعرض عليها إلا بفرض رفض الطلب الأصلي^(١).

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية في إغفال الفصل

في بعض الطلبات

فيما يلي نعرض لبعض المبادئ القانونية التي قررتتها المحكمة الإدارية العليا في "إغفال الفصل في بعض الطلبات":

المبدأ رقم (٨٤) - الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه لا يتطرق إلى حالة فصل المحكمة في النزاع على أساس دون آخر.
الحكم

إن الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه لا يتطرق إلى حالة فصل المحكمة في النزاع على أساس دون آخر، مثال ذلك فصل محكمة القضاء الإداري في النزاع على أساس أنه من دعاوى التسويات وفقاً لتكييفها للدعوى فلا يجوز تقديم طلب إليها للفصل في طلب المدعى بإلغاء القرار المطعون فيه لأن المحكمة قد كيفت هذا الطلب على أنه تسوية وإنما يمكن الطعن عليه بطريق الطعن المقرر.

(محكمة القضاء الإداري - للدعوى رقم ١٣٥٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٤)

(ص ٢١٥)

(١) الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧١٤ وما بعدها.

المبدأ رقم (٨٥) - الحكم بإجالية الطلب الاحتياطي دون الطلب الأصلي يعنى رفضا ضمنيا للطلب الأصلي ولا يعتبر إغفالا للفصل فيه.

الحكم

الحكم بإجابة الطلب الاحتياطي دون الطلب الأصلي يعنى رفضا ضمنيا للطلب الأصلي يجوز الطعن فيه طبقا للمادة ٣٧٧ مرافعات وعدم اعتباره إغفالا لهذا الطلب مما تحكمه المادة ٣٦٨ مرافعات.

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦ - م.ع.س ج ١ ص ٥٧٢)
المبدأ رقم (٨٦) - مناط الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بالتطبيق لحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات أن تكون المحكمة قد أغفلت الحكم في الطلب إغفالا كليا - يخرج من ذلك إغفال الفصل في دفع للطلب إذ يعد هذا العمل رفضا له.

الحكم

انه طبقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" والمفهوم من صريح هذا النص أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت الفصل في طلب موضوعي إغفالا كليا يجعل الطلب باقيا معلقا أمامها لم يكن فيه قضاء ضمنيا مما يمكن معه الرجوع إلى نفس المحكمة بطلب عادي لنظرة والفصل فيه استدراكا لما فاتها لأن حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت من الطلبات ولا تمتد إلى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمنا ولا يبيح العودة إلى ذات المحكمة سوى إغفال الفصل في طلب موضوعي فيخرج من ذلك إغفال الفصل في الدفع في دفع للطلب إذ يعتبر إغفاله رفضا له لا يمنع الحكم الذي فصل في الطلبات الموضوعية من أن يحوز حجية الأمر المقضي التي تحول دون إمكان الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم. أما إذا كانت أسباب الحكم أو منطوقه قد قضى أيهما برفض الطلب صراحة أو ضمنا فان وسيلة تصحيح الحكم في هذه الحالة إنما يكون بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن المقررة العادية أو غير العادية أن كان قابلا لذلك.

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٩ - س ١٢ ص ٦٧٤)

المبدأ رقم (٨٧) - إغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية يجيز لصاحب الشأن إعلان خصمه للحضور أمام المحكمة لتنظر هذا الطلب والحكم فيه.

الحكم

إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها لتنظر هذا الطلب والحكم فيه. (الطعن رقم ١٩٩٧ و ١٩٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ - س ٣٣ ص ٢٢) المبدأ رقم (٨٨) - لصاحب الشأن إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية أن يعلن خصمه بصحيفة الحضور أمامها لتنظر هذا الطلب والحكم فيه - المقصود بالإعلان هو إعادة اتصال علم الخصم باستمرار طرح الخصومة عن الطلب أمام المحكمة الأولى.

الحكم

المادة ١٩٣ من قانون المرافعات أجازت لصاحب الشأن إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية أن يعلن خصمه بصحيفة الحضور أمامها لتنظر هذا الطلب والحكم فيه المقصود بالإعلان هو إعادة اتصال علم الخصم باستمرار طرح الخصومة عن الطلب أمام المحكمة الأولى إذا جرى الطعن في الحكم المطعون فيه لإلغائه فيما قضى به فيما لم تقم الدعوى به الدعوى أصلاً ووجهت الجهة المطعون ضدها بالخصومة أمام محكمة الطعن فإن الحكم الذي يصدر في الطعن بالإلغاء يمكن أن يشتمل على تقرير إحالة الدعوى إلى محكمة الطعن الأولى للنظر فيما هو مطروح فيها أصلاً من نزاع لم تقض فيه بعد حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في مواجهة المطعون ضدها يعتبر بمثابة إعلان لهذه الجهة للحضور أمام المحكمة التأديبية (محكمة الطعن الأول) للنظر في طلب الطاعن.

(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٦ - س ٣٥ ص ٦٨٨)

المبدأ رقم (٨٩) - إغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة الحضور أمامها لتنظر هذا الطلب والحكم فيه.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٩٣ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا أغفلت

المحكمة في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه.

ومن حيث أن طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض عن الأضرار التي أصابته من جراء اعتقاله هو من الطلبات الموضوعية، وقد أغفلت محكمة القضاء الإداري الحكم فيه، فانه كان يتعين على الطاعن، عملاً لحكم المادة ١٩٣ من قانون المرافعات المشار إليها أن يتقدم إلى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بصحيفته لنظر هذا الطلب والحكم فيه مما يتعين معه اعتبار تقرير الطعن المائل بمثابة هذه الصحيفة، ومن ثم فتتضمن المحكمة بعدم اختصاصها بنظره وتأمراً بإحالة إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص لنظر طلب التعويض والحكم فيه مع إبقاء الفصل في المصروفات عملاً لأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٣١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٥)

المبدأ رقم (٩٠) - السبيل إلى الفصل في الطلب الذي أغفلته المحكمة هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره والحكم فيه - لا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في ذلك الطلب - أساس ذلك: أن الطعن لا يقبل إلا في الطلبات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه صراحة أو ضمناً .

الحكم

المادة (١٩٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه - مؤدى ذلك: أن السبيل إلى الفصل في الطلب الذي أغفلته المحكمة هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره والحكم فيه - لا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في ذلك الطلب - أساس ذلك: أن الطعن لا يقبل إلا في الطلبات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه صراحة أو ضمناً .

(الطعن رقم ٣٣٦٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٤/٥/١٧ - س ٣٩ ص ١٣٧٧)
المبدأ رقم (٩١) - مناط إغفال المحكمة الفصل في أحد الطلبات المعروضة عليها أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو خطأ الفصل في طلب موضوعي إغفالاً كلياً يجعله باقياً معلقاً أمامها، أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم أنها

قضت صراحة أو ضمنا في شأن ذلك الطلب فلا يعتبر ذلك منها إغفالا في حكم القلتون.

الحكم

النص في المادة (١٩٣) من قانون المرافعات على أنه "إذا أغفلت المحكمة للحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والفصل فيه" يدل على أن مناط إغفال المحكمة الفصل في أحد الطلبات المعروضة عليها أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو خطأ الفصل في طلب موضوعي إغفالا كليا يجعله باقيا مطلقا أمامها، أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم أنها قضت صراحة أو ضمنا في شأن ذلك الطلب فلا يعتبر ذلك منها إغفالا في حكم القانون.

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٤ لسنة ٢٢ - جلسة ٢٠٠٣/٢/١٦ -

س ١٠ جزء ١ ص ١٣٠٩)

الفصل الخامس

ضياع الحكم

الفصل الخامس

ضياع الحكم

نعرض لهذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة في ضياع الحكم

ضياع الحكم الذي هو عنوان الحقيقة ليس بمضيع للحقيقة، وليس فيه ما يسقط قضاء الحكم أو ينفي واقعة صدوره، إذ ليس في فقدان الحكم ما يمس الحقوق الناشئة عن الحكم أو حقوق الطعن عليه من نوى الشأن، أو حجب ولاية محكمة الطعن عن رقابته طالما كان في الإمكان التعرف على الوقائع التي بني عليها الحكم بأدلتها من واقع ملف الدعوى.

وضياع الحكم يثير أمر ضياع الصورة التنفيذية أو فقدانها وطلب صورة تنفيذية ثانية ولذلك نصت المادة ١٨٣ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى، وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر.

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية

في ضياع الحكم

فيما يلي نعرض لنموذج من المبادئ القانونية في "ضياع الحكم وطلب الصورة التنفيذية الثانية" والتي قررتها المحكمة الإدارية العليا وذلك في مطلبين:

المطلب الأول

أثر ضياع الحكم

المبدأ رقم (٩٢) - ضياع الحكم المطعون فيه ليس فيه في حد ذاته ما يسقط قضاءه أو ينفي واقعة صدوره على ما صدر عليه - ليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذي شأن في الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن في التعقيب القضائي ما دامت الوقائع التي صدر عنها الحكم لا تملك سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن - قضاء المحكمة في استظهار سلطة التعقيب على ما يطعن أمامها من الأحكام.

الحكم

إن ضياع الحكم المطعون فيه ليس في حد ذاته ما يسقط قضاؤه أو ينفي واقعة صدوره على مثل ما صدر عليه ومن ثم فليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذي شأن في الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن في التعقيب القضائي ما دامت الوقائع التي بني عليها الحكم ماثلة بملفاتها ولورقاتها وما دامت المحكمة التي صدرت عنها الحكم لا تملك سلطة قطعية في فهم الواقع أو موضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن على مثل ما يجري عليه قضاء هذه المحكمة في استظهار سلطتها في التعقيب على ما يطعن عليه أمامها من الأحكام. ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قدم إلى المحكمة التأسيسية بتقرير اتهام حاصلة أنه في يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٨ بإدارة الأشغال العسكرية لم يؤد عمله بدقة بأن قصر في إثبات البيانات الحقيقية عن حالة عهدة أمين المخزن ووقع على محاضر الجرد على بياض دون أن يثبت العجز الذي اكتشفته اللجنة مما سهل إثبات بيانات غير حقيقية عن حالة العهدة بهذه المحاضر وقد صدر الحكم للطعن بجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ قاضيا بخضم ثلاثة أيام من مرتبه لما ثبت في حقه في هذا الشأن - والثابت أيضا في هذا الصدد بالرجوع إلى تحقيقات النيابة الإدارية في القضية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٠ المودعة ملف الدعوى أن المدعى أقر صراحة لدى سؤاله في التحقيق بأنه وقع على بياض على الاستمارات المعدة لإثبات العجز رغم ما تكشف للجنة الجرد التي كان يرأسها من العجز في بعض الأصناف، وفي هذا المسلك في حد ذاته - والذي أجمعت

عليه أقوال من تناولهم التحقيق ما يستتبعه مسؤوليته الإدارية ويستوجب مؤاخذته التأديبية ولا يقله من المؤاخذه أن يكون قد أثبت بعضا من الأصناف الفاقدة في كشف مستقل إذ كان لزاما عليه أن يثبت العجز جميعا في الاستثمارات المعدة لهذا الغرض وأن ينأى بتوقيعه من أن يكون محض توقيع على بياض يفسح معه الباب إلى التلاعب والإخلال بحجية الورقة الرسمية وما أعدت خصيصا لإثباته ومن ثم فإن الحكم الطعن والصادر بإدالته بخضم ثلاثة أيام من مرتبه لهذا السبب يكون قد انبنى على صحيح سببه مستندا من أصول ثابتة لها دلالتها من عيون الأوراق لم تتسم بما يعيبه أو يداخل قضاءه غلو.

ومن حيث إنه لما تقدم فإن الطعن يغدو على غير أساس خليق بالرفض مع إلزام الطاعن مصروفاته.

(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٧ ص ٢٢ ص ٦٩)
المبدأ رقم (٩٣) - فقد نسخة الحكم الأصلية أو عدم توقيعها من رئيس المحكمة يجعل الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام - القدر المتيقن منه عند ضياع أوراق الحكم المطعون فيه يتعين إلغاء هذا الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته.

الحكم

ومن حيث إن فقد نسخة الحكم الأصلية أو عدم توقيعها من رئيس المحكمة يجعل الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام .
ومن حيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد نظم في المادة ٥٥٤ وما بعدها الإجراءات التي تتبع في حالة فقد الأوراق أو الأحكام.
وتنص المادة ٥٥٧ من ذات القانون على أنه إذا كانت القضية منظورة أمام محكمة النقض ولم يتيسر للحصول على صورة من الحكم نقضى بإعادة المحاكمة متى كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن قد استوفيت.
وتنص المادة ٥٥٩ على أنه إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها وكان الحكم موجودا والقضية منظورة أمام محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلا لذلك.

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن أصل الحكم مع أوراق التحقيق تجيز لمحكمة الطعن إما إعادة المحاكمة أو إعادة الإجراءات كلها متى رأت المحكمة محلا لذلك.

ومن حيث أنه مما تقدم أن القدر المتيقن منه عند ضياع أوراق الحكم المطعون فيه يتعين إلغاء هذا الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ومن حيث أنه من المقرر أن الدعوى التأديبية تقام بإيداع أوراقها ومنها تقرير الاتهام ومذكرة التحقيق وأوراقه قلم كتاب المحكمة التأديبية وعلى ذلك فإن فقد هذه الأوراق أو بعضها مع فقد أصل الحكم ومسودته وأوراق الحكم المطعون فيه فإنه لا يكون هناك ثمة دعوى تأديبية يمكن إعادة إجراءاتها مرة أخرى فضلا عن أن طول الأمر بين صدور الحكم المطعون فيه وإقامة الطعن عليه من ناحية وبين نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ناحية أخرى من شأن ذلك أن يكون هناك تغيرات واقعية أو قانونية طرأت على موقف المحالين إلى المحكمة التأديبية ومنهم الطاعنون على نحو قد يغير من قواعد اختصاص المحكمة التأديبية المطعون على الحكم الصادر منها ، فضلا عن إلغاء الحكم المطعون فيه فقط من شأنه أن يجعل الطاعنين في موقف المحالين إلى المحكمة التأديبية من جديد مع ما تحمله الإحالة من مساس بمراكزهم القانونية على نحو لا يُلهم فيه ، وعليه فإن هذه المحكمة ترى أنه إزاء هذه الحالة غير المسبوقة إنه يتعين فضلا عن إلغاء الحكم المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار إلغاء إحالة الطاعن إلى المحكمة التأديبية على أن تستعيد النيابة الإدارية سلطتها إزاء ما لديها من أوراق ومستندات أن وجدت في إعادة تحريك الدعوى التأديبية مرة أخرى وطلب مجزأة المتهمين إداريا أو حفظ التحقيق وفقا لما يتكشف لها من واقع جديد لما يتوفر لديها من أوراق أو أدلة أو مستندات تستطيع التصرف في التحقيق من خلالها.

(الطعن رقم ٥١٤٢ لسنة ٤٣ - جلسة ٢٩ / ١ / ٢٠٠٥)

المطلب الثاني

طلب الصورة التنفيذية الثانية

وفي مجال طلب الصورة التنفيذية الثانية وحالاته وإجراءاته قررت المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٩٤) - صورة تنفيذية - طلب صورة تنفيذية ثنية - (حالاته - إجراءاته) مفاد النص المادة ١٨٣ من قانون المرافعات أنه لا يجوز إعطاء

صورة تنفيذية ثانية إلا بناء على حكم يصدر من المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته ويتعين على المحكمة أن تتحقق أولاً من ضياع الصورة التنفيذية الأولى - تطبيق. عدم ضياع الصورة التنفيذية للحكم يعد أن ثبت أنها في حيازة إحدى الجهات بعد أن قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذاته - خرج الواقعة عن نطاق الفقد والضياع الذي يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت على تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص. وقد نصت المادة ١٨٣ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة الثانية عند ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر. ومفاد ذلك لا يجوز إعطاء صورة تنفيذية ثانية إلا بناء على حكم يصدر من المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته. ويتعين على المحكمة أن تتحقق أولاً من ضياع الصورة التنفيذية الأولى. فمؤدى نص المادة ١٨٣ المشار إليها أن صورة التنفيذ الثانية من الحكم لا تعطى المحكوم له إلا عند ضياع الصورة التنفيذية الأولى - استثناء من الأصل العام - وهو أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا مرة واحدة تفادياً لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي واحد. ومؤدى ضياع الصورة التنفيذية الأولى هو فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها. (نقض ١٩٧٧/٢/١٣ الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق).

ومن حيث إن الثابت مما تقدم عدم ضياع الصورة التنفيذية من الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق ذلك أن هذه الصورة في حيازة محافظة بورسعيد التي قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذلك وهو ما يخرج الواقعة من نطاق الفقد أو الضياع الذي يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية في حكم ١٨٣ من قانون المرافعات. ومن ثم يتعين الحكم برفض طلب المدعى تسليمه صورة تنفيذية ثانية من الحكم الصادر في الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق مع إلزامه بالمصروفات.

(الطعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ - س ٢٧ ص ٧٤٢)

المبدأ رقم (٩٥) - الأصل العام أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا مرة واحدة تفلياً لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي واحد - واستثناء فإن ضياع الصورة التنفيذية الأولى ، أي فقد صاحبها لها وهم استطاعته العثور عليها يجوز إعطاء صورة تنفيذية ثانية من الحكم بشرط صدور حكم من المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته بتسليم صورة تنفيذية ثانية بعد أن تتحقق من ضياع الأولى .

الحكم

المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - المادة ١٨٣ من قانون المرافعات - الأصل العام أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا مرة واحدة تفلياً لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي واحد - استثناء من ذلك - ضياع الصورة التنفيذية الأولى ، أي فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها يجوز - آنذاك - إعطاء صورة تنفيذية ثانية من الحكم - شرط ذلك - صدور حكم من المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته بتسليم صورة تنفيذية ثانية بعد أن تتحقق من ضياع الأولى .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣ / ٢ / ٢٠٠١ - من ٤٦ ص ٨٤١)
المبدأ رقم (٩٦) - حقيقة المراد من وضع الصيغة التنفيذية هي أن يكون ذلك شاهداً على أن من بيده صورة الحكم التنفيذية هو صاحب الحق في إجراء التنفيذ - يحظر تسليم صورة الحكم المزيلة بالصيغة التنفيذية إلا للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه على أن يكون الحكم جائزاً تنفيذه - الصيغة التنفيذية لا تعطى إلا مرة واحدة حتى لا يتكرر تنفيذه الحكم - اختصاص قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة التي أصدرت الحكم بالنظر فيما يقدمه طالب صورة الحكم التنفيذية من عريضة بشكواه إذا ما امتنع قلم الكتاب عن إعطائها له.

الحكم

المادتان (١٨١ ، ١٨٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
حظر المشرع تسليم صورة الحكم المزيلة بالصيغة التنفيذية إلا للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه ، وهي لا تسلم إلا إذا كان جائزاً تنفيذه ، كما لا تعطى له إلا مرة واحدة - حتى لا يتكرر تنفيذه الحكم - حقيقة المراد من

وضع الصيغة التنفيذية هي أن يكون ذلك شاهداً على أن من بيده صورة الحكم التنفيذية هو صاحب الحق في إجراء التنفيذ - ناط قانون المرافعات في المادة ١٨٢ منه بقاضي الأمور الوقتية بالمحكمة التي أصدرت الحكم النظر فيما يقدمه طالب صورة الحكم للتنفيذ من عريضة بشكواه إذا ما امتنع قلم الكتاب عن إعطائها له ، ومن ثم فإن قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة التي أصدرت الحكم يكون وحده دون غيره المختص بما يثور من منازعات في هذا الشأن - يترتب على ذلك - لا يجوز لطالب التنفيذ اللجوء إلى القضاء الإداري في هذه الحالة بدعوى أن امتناع قلم الكتاب عن تسليمه الصورة التنفيذية يشكل قراراً إدارياً يجوز المطالبة بإلغائه أمام القضاء الإداري لأحد الأسباب الموجبة للإلغاء ذلك أن المشرع وقد أفرد نص خاص هذا الاختصاص لقاضي الأمور الوقتية بالمحكمة التي أصدرت الحكم يكون قيد من النص العام الذي يجعل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري صاحب الولاية العامة والقاضي الطبيعي بنظر الطعون في القرارات الإدارية وسائر المنازعات الإدارية .

(الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٤٥ق - جلسة ٩ / ٣ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ١٢٧)

الفصل السادس

التنازل عن الحكم

الفصل السادس

التنازل عن الحكم

نعرض للتنازل عن الحكم في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة

في التنازل عن الحكم

من السلم به كأصل قانوني أن لكل من طرفي الخصومة النزول عن حكم قضائي صادر لصالحه والتسليم لخصمه بغير ما قضى به أو قبول إعادة طرح النزاع من جديد على القضاء، ذلك أن حجية الشيء المحكوم به في هذا المجال لا تتعلق بالنظام العام وليس للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها فقد تأبى نمة المحكوم له الاستفادة منحكم صدر لصالحه على خلاف القانون.

وقد نصت المادة ١٤٥ من قانون المرافعات على أن "النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به".

وفي هذا الصدد فقد قضت محكمة النقض بأن التنازل عن الطعن يجب أن يكون صريحاً واضحاً فهو لا يؤخذ بالظن ولا يقبل التأويل ، ورفع النزاع إلى القضاء من جديد مع قيام الطعن لا يعتبر تنازلاً عنه .

(النقض المدني -الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ ق -جلسة ١٩٦٣/٢/٦ س ١٤ ص ٢١٨)
كما أكدت على أنه ولئن كانت حجية الأمر للمقضي قد أصبحت متعلقة بالنظام العام وفقاً لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات ، إلا أنه مازال للمحكوم له الحق في النزول عن الحكم الصادر لصالحه ، وقد نصت المادة ١٤٥ من قانون المرافعات على أن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به . كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون الإثبات تعليقاً على نص المادة ١٠١ منه أنه يجوز للخصم أن يتنازل عن الحكم الصادر لمصلحته إذا تنازل عن الحق الثابت

بهذا الحكم و انتهى بهذا التنازل النزاع الذي تناوله الحكم ..

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٤ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١١٤٦)
وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم يتضمن نصاً خاصاً بالتنازل عن الأحكام ، ومن ثم وجب الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون المرافعات (المادة ١٤٥ من قانون المرافعات) التي تقضى بأن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به ، ومقتضى ذلك أن تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه لتقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يتمتع على المتنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقرر ما لم يكن من الأحكام المنشئة للحقوق .

(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٨١ س ٢٦ ص ٨١٨)
كما قضت محكمة النقض في ذلك بأن النص في المادة ١٤٥ من قانون المرافعات على أن ، النزول عن الحكم يستتبع بقوة القانون النزول عن الحق الثابت به ، يدل على أنه يترتب على نزول المستأنف ضده عن الحكم المستأنف أن يصبح الحكم المطعون فيه غير قائم فتقضي الخصومة في الاستئناف بقوة القانون بما يمنع المتنازل عن أن يحدد السير في هذه الخصومة له أن يعود المطالبة بالحق الثابت بالحكم الذي تنازل عنه ولو بدعوى جديدة فإن فعل كل خصمه أن يدفع — بعدم جواز تجديد المطالبة بالحق الذي تم التنازل عنه — وهو دفع متعلق بالنظام العام تقضى به للمحكمة من تلقاء نفسها
(نقض مدني — الطعن رقم ٦١١ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٣ / ٣ / ١٩٩٧ س ٤٨ ص ٤١٨)

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية

في التنازل عن الحكم

فيما يلي نعرض لأهم المبادئ القانونية في "التنازل عن الحكم" والتي قررتها المحكمة الإدارية العليا ونسبها بأحد فتاوى مجلس الدولة في هذا الشأن:

المبدأ رقم (٩٧) - حجية الشيء المحكوم فيه - عدم تعلقها بالنظام العام - نزول الموظف عن حكم بتسوية حالته طبقاً لقوانين وقرارات معينه - أثره - زوال ما للحكم من حجية وامتناع الاحتجاج به كسند تنفيذي - إلغاء القوانين والقرارات المشار إليها منذ صدورهما بقانون المعادلات - تسوية حالته تكون وفقاً لقانون المعادلات - فقدانه للمزايا التي كانت قد ترتبت له بمقتضى الحكم المتنازل عنه.

الفنوى

إن من المسلم به كأصل قانوني أن لكل من طرفي الخصومة النزول عن حكم قضائي صدر لصالحه وقبول إعادة طرح النزاع من جديد على القضاء، وذلك لأن حجية الشيء المحكوم به لا تتعلق بالنظام العام، ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها، بل لأبد للمحكوم له من التمسك بها، لاحتمال أن تأبى نمته الاستفادة من حكم صدر لصالحه على خلاف القانون.

فإذا كان القرار الصادر من اللجنة القضائية قد قضى بأحقية الموظف في أن تسوى حالته وفقاً لقوانين وقرارات معينة، فإنه لم ينشئ له حقاً كان غير موجود من قبل، لأن الحكم المحكوم به يستمد من القوانين واللوائح التي قضى القرار بأحقية في أن يعامل وفقاً لها، فالقرار كاشف لحكم القانون، ولا ينشئ بذاته حقاً لم يكن موجوداً من قبل، ومن ثم فإذا نزل الموظف عن القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية، فإنما ينزل في الواقع عن حجيته قبل الإدارة في أن يعامل وفقاً لقوانين معينه، ولا ينصب هذا التنازل على الحق المقرر له بمقتضى القانون ذاته.

ولما كان ذلك، وكانت قرارات مجلس الوزراء والقوانين التي قضى القرار الصادر من اللجنة القضائية بتسوية حالة الموظف المذكور وفقاً لها قد ألغيت منذ صدورهما بمقتضى قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الذي نص في مادته التاسعة على سريان أحكامه على الدعاوى المنظورة أمام اللجان القضائية أو أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، فإن مؤدى ذلك أن حالة الموظف المذكور بعد أن تنازل عن حجية الحكم الصادر له من اللجنة القضائية - أصبحت خاضعة لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ التي سويت حالته على مقتضاها، وبذلك يمتنع عليه الاحتجاج بالحكم كسند تنفيذي تلزم الوزارة بتنفيذه جبراً، كما

يفقد الموظف المذكور الحق في المطالبة بالحقوق الناشئة عن القواعد التي قضى قرار اللجنة بأحقية في أن تسوى حالته وفقا لهذه القواعد بعد نسخها بقانون المعادلات، ولا يكون له أن تسوى حالته طبقا للقانون الأخير.

(الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - الفتوى رقم ٢٦١ - جلسة

(١٩٥٥/٧/٣

المبدأ رقم (٩٨) - إقرار من صدر الحكم لصالحه، أمام المحكمة الإدارية العليا، عند نظرها الطعن فيه بتنازله عنه أثره بالنسبة إلى الحكم وإلى الحق الثابت به - المادة ٣٠٨ مراقلت.

الحكم

إذا حضر المطعون ضده شخصيا أمام هذه المحكمة وقرر أنه يتنازل عن الحكم المطعون فيه الصادر لصالحه من المحكمة الإدارية بعد إذ قامت الجهة الإدارية بتنفيذه مع تحمله جميع المصروفات سواء مصروفات الدعوى أو مصروفات الطعن فإن هذا الإقرار الصادر منه على الوجه المتقدم يعتبر نزولا ممن يملكه عن الحكم محل الطعن الراهن الأمر الذي يستتبع لزوما النزول عن الحق الثابت به طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ومن ثم نزوله عن الخصومة التي صدر فيها الحكم المذكور ولا يكون ثمة نزاع بين طرفيها لاقتفاده مقومات وجوده وتغذو مهمة المحكمة مقصورة على إثبات ذلك دون التصدي للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع.

(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٢

المبدأ رقم (٩٩) - تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه - التنازل عن الحكم يستتبع بالضرورة التنازل عن الحق الثابت به - أثره - زوال الخصومة وقصر مهمة الحكم على إثبات ذلك - من سلطة المحكمة وهي في مركز الموثق ألا تعد بالإقرار العرفي بالتنازل إذا لم تظمن إلى شخصية من وقع وبالنسبة أن تصدى للفصل في أصل النزاع لتنازل عليه حكم القانون.

الحكم

لئن كان الإقرار بالتنازل عن الحكم الصادر ممن يملكه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت بالتطبيق لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات بحيث نزول للخصومة التي صدر فيها الحكم وتغذو مهمة المحكمة في هذه الحالة

مقصورة على إثبات ذلك إلا أنه إزاء خلو الأوراق من دليل تطمئن المحكمة معه إلى شخصيته من واقع إقراره التنازل العرفيين عن الحكم المطعون فيه المقدمين من إدارة قضايا الحكومة على النحو السابق بيانه والمنسوبين إلى المدعى الذي تخلف عن الحضور في جميع مراحل الطعن على الرغم من إعلانه إعلاناً صحيحاً يكون للمحكمة وهي في مركز الموثق حسبما تطلب إليها إدارة قضايا الحكومة ألا تعدد بهذين الإقرارين العرفيين بإثبات التنازل وبانتهاء الخصومة وأن تمضي متصدية للفصل في أصل النزاع لكي تنزل عليه حكم القانون.

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٣ - س ١٣ ص ٢٠٩)
المبدأ رقم (١٠٠) - جواز تنازل المحكوم له عن الحكم الصادر لصالحه في دعوى تسوية - أساس ذلك أن الوضع الذي يحظره القانون ويمكن العدول عنه في أي حالة كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذي يتعلق بدعوى الإلغاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام.

الحكم

وإذا كانت الدعوى المتنازل عن الحكم الصادر فيها من دعاوى التسويات فمن ثم وأياً كان الرأي القانوني في أحقية المدعى فإن مثل هذا التنازل جائز قانوناً - ذلك أن الوضع الذي يحظره القانون ويمكن العدول عنه في أي حالة كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذي يتعلق بدعوى الإلغاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام الذي على أساسه تبنى الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية كما وأنه يبدو من أقوال المدعى نفسه أن الجهة الإدارية أخذت في اعتبارها هذا التنازل وعاملته على أساسه فلا يجوز له بعد ذلك التصل منه على أي وجه من الوجوه ما دام قد صدر صحيحاً حسبما سلف البيان.

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٨)

المبدأ رقم (١٠١) - التنازل عن الحكم - موازنة المدعى بين المركز الذي يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه إذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوي عليه من تعرضه لاحتمال إحالته إلى المعاش إعمالاً للسلطة التقديرية المقررة لجهة الإدارة وبين المزايا التي يفيد منها في حالة بقاءه في وظيفته المدنية فأثر عدم الدخول في مجال السلطة التقديرية للإدارة حتى يضمن استمراره في الخدمة فإن تنازل المدعى عن الحكم لا يكون قد صدر تحت إكراه مفسد للرضا مما

يبحث الرهبة بغير حق أي بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة -
التنازل الذي يحظره القانون ويمكن العدول عنه في أي حالة كانت عليها
الدعوى هو ذلك التنازل الذي يتعلق بدعوى الإلغاء لتعلق الأمر فيها بالنظام
العام.

الحكم

إذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذي يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه إذا
ما قضى برفض الطعن بما ينطوي عليه من تعرضه لاحتمال إحالته إلى المحاش
إعمالا للسلطة التقديرية المقررة لجهة الإدارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة
١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة وبين المزايا
التي يفيد منها في حالة بقاءه في وظيفته المدنية فأثر عدم الدخول في مجال
السلطة التقديرية للإدارة حتى يضمن استمراره في الخدمة فإن تنازل المدعى عن
الحكم لا يكون قد صدر تحت إكراه مفيد للرضا مما يبعث الرهبة بغير حق أي
بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة.

وإذا كان الدعوى المتنازل عن الحكم الصادر فيها من دعاوى التسويات فمن
ثم وأيا كان الرأي القانوني في أحقية المدعى - فإن مثل هذا التنازل جائز قانونا
- ذلك أن الوضع الذي يحظره القانون ويمكن العدول عنه في أي حالة كانت
عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذي يتعلق بدعوى الإلغاء لتعلق الأمر فيها
بالنظام العام الذي على أساسه تبنى الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية كما
ولاه يبدو من أقوال المدعى نفسه أن الجهة الإدارية أخذت في اعتبارها هذا
التنازل وعاملته على أساسه فلا يجوز له بعد ذلك الاتصال منه على أي وجه من
الوجوه ما دام قد صدر صحيحا حسبما سلف للبيان .

إن محصل ما ينهيه المدعى من إكراه شاب رضاه عند تقديمه التنازل عن
الحكم المطعون فيه أنه كان واقعا تحت ضغط أقوى للشأن بالوزارة لحمله على
تقديمه وإلا تعرض لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة
باحتمالاته التي قد تنمخض عن وضع أسوأ له فلم يكن أمامه إلا أن يختار اخف
الضررين وإن ما اتبعته الوزارة معه يبلغ حد الوسائل غير المشروعة التي بعثت
في نفسه بغير حق الرهبة الجدية التي ضغطت على إرادته فأفسدت رضاه .
ومن حيث إن ما نسبته المدعى إلى الإدارة من مصلك لتخذ حياله بمناسبة

بحث حالات من صدرت لهم أحكام بالإمماج فى هيئة الشرطة ومنهم المدعى بما قد يترتب عليه من إحالته إلى المعاش بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة ولو صح وقوعه بالصورة التى يدعيها - لما كان إكراها مفسدا للرضاء لانتفاء ركن عدم المشروعية سواء فى الوسائل او فى الغاية اذ يجب لكى يكون ثمة إكراه مفسد للرضا ان تبعث الرهبة بغير حق اى بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة بينما هذا المسلك المزعوم سواء من جانب المسئول بمكتب وزير الداخلية أو ما أبداه مستشار الدولة فى مذكرته من رأى فى شأن مدى إمكانية تنفيذ الأحكام الصادرة بالإمماج فى هيئة الشرطة - لا تعدو ان تكون بياناً بما قد يترتب على إمماجه فى هيئة الشرطة برتبة لواء تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من احتمال إحالته إلى المعاش نتيجة أعمال الجهة الإدارية سلطتها التقديرية التى خولها لها المشرع فى هذا الشأن ومن ثم فان هذا المسلك فى حد ذاته لو صح من جانب الإدارة يكون مشروعاً فى وسيلته وغايته ما دام يكشف عن حكم القانون الواجب التطبيق فاذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذى يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه إذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوى عليه من تعرضه لاحتمال إحالته الى المعاش إعمالاً للسلطة التقديرية المقررة لجهة الإدارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ - وبين المزايا التى يفيد منها فى حالة بقاءه فى وظيفته المدنية فائز عدم الدخول فى مجال السلطة التقديرية للغدارة حتى يضمن استمراره فى الخدمة والانتفاع بالمزايا المقررة لوظيفته فان التنازل لا يكون قد صدر من المدعى تحت إكراه يفسده ويجعل الرضا فيه منعدماً وإنما صدر عن إرادة صحيحة قدرت فاخترت التنازل عن الحكم وهو ما رأى فيه انه يحقق له مزايا أفضل من الاستمرار فى النزاع .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٥ - س ٢٠ ص ٤٠١)
المبدأ رقم (١٠٢) - الأصل أن التنازل الذى ينتج أثره هو ذلك الذى يصدر ممن يملكه قانوناً - التنازل المقدم إلى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري من مندوب الجهة الإدارية بأنه لن يطعن فى الحكم مثار وهو لا يملك هذا التنازل قانوناً ولم يثبت أنه قد فوض فيه فان هذا التنازل والأمر كذلك لا يعتد به فى مواجهة الجهة الإدارية.

الحكم

إنه عن الإقرار الذي حرره مندوب المصنع رقم ٣٦ الحربي في ١٦ من مارس ١٩٧١ بأنه لن يطعن في الحكم مثار الطعن المائل فقد أوضح هذا المندوب وهو الأستاذ..... بالمصنع المذكور أنه تقدم بهذا الإقرار إلى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بهدف إكمال سحب المستندات التي كانت مودعة في الدعوى لصرف مكافأة نهاية الخدمة إلى المدعى بعد أن تبين أنه ليس مفوضا بالتنازل وأنه لم يصدر أي تنازل من الهيئة أو المصنع عن الطعن في الحكم المشار إليه وأن إدارة قضايا الحكومة هي التي تبشر الدعوى وتهيمن عليها. ومن حيث أن الأصل أن التنازل الذي ينتج أثره هو الذي يصدر ممن يملكه قانونا، ولما لم يثبت أنه قد فوض فيه من رئيس مجلس إدارة الهيئة الطاعنة أو عن مدير عام المصنع الحربي وهما صاحبا الشأن اللذان أقاما الطعن وأصررا عليه، فإن هذا التنازل والأمر كذلك لا يعتد به في مواجهة الطاعنين ولا يحتج به قبلهما.

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٧/٢٣)

المبدأ رقم (١٠٣) - عدم تضمن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصا خاصا بالتنازل عن الأحكام ، وجوب الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون المرافعات- المادة (١٤٥) من قانون المرافعات تقضي بأن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به - مقتضى ذلك أن تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يمتنع عن التنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت من به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها ما لم يكن من الأحكام المنشئة للحقوق.

الحكم

ومن حيث أن السيد /..... المطعون ضدها قد قررت في جلسة المحكمة المنعقدة بتاريخ ١٥ من مارس أنها تتنازل عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٤ من يولييه سنة ١٩٧٩ في الدعوى رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٢ ق المقامة منها والمطعون فيه، وبذات الجلسة قرر الحاضر عن الهيئة الطاعنة بقبول الهيئة الالتزام بالمصرفات وطلب ترك الخصومة في الطعن وإثبات ذلك بمحضر الجلسة.

والحكم المتنازل عنه هو الصادر لصالح المطعون ضدها والذي قضى "بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطى المدعية في الترقية إلى إحدى رتائف مستوى الإدارة العليا ذات الرابط الثابت (٢٣٠٠ جنيها سنوياً) مع ما ترتب على ذلك من آثار وألزمت الجهة الإدارية المصروفات".

ومن حيث إن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لم يرد فيه نص خاص بالتنازل عن الأحكام.

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد إصدار قانون مجلس الدولة قد نصت على أن "تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بلا إجراءات الخاصة بالقسم القضائي" لذلك يتعين تطبيق أحكام قانون المرافعات الخاصة بالتنازل عن الأحكام.

ومن حيث أن المادة ١٤٥ من قانون المرافعات قد نصت على أن "النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به" ومن مقتضى ذلك أن تنازل الخصم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يتمتع على المتنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها ما لم يكن من الأحكام المنشئة للحقوق.

ومن حيث أنه لما كانت المدعية (المطعون ضدها) قد تنازلت عن الحكم المطعون به وقبل الحاضر عن الهيئة للطاعة تحمل الهيئة بالمصروفات فيتعين -والحالة هذه- الحكم باعتبار الخصومة منتهية في الطعن مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات.

(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ - س ٢٦ ص ٨١٨)
المبدأ رقم (١٠٤) - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به.

الحكم

المادة ١٤٥ مرافعات - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به، قيام الحكم والحق الثابت به إلى أن يتم هذا التنازل باختیار الصادر لصالحه الحكم وفي الوقت الذي يختاره. المادة ١١٦ مرافعات - الدفع بعدم جواز نظر

الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - المادة ١٠١ من قانون الإثبات - لا تكون للأحكام حجيتها إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً - المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بحجية الأمر المقضي وتقضى به لتعلقه بالنظام العام دون توقف على طلب الخصوم أو تنازلهم الاختياري عن الحكم - إعمال الحجية يستتبع حتماً عدم قبول الدعوى ابتداء وعدم قيامها منذ رفعها وما ترتب عليها من إجراءات وأحكام .

(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩٠ - س ٣٥ ص ٧٧٤)
المبدأ رقم (١٠٥) - النزول عن الحكم يؤدي إلى النزول عن الحق الثابت به ومن ثم زوال الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.

الحكم

النزول عن الحكم وفقاً لحكم المادة (١٤٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية يؤدي إلى النزول عن الحق الثابت به - أثر ذلك: زوال الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - لا يكون ثمة نزاع بين طرفي الخصومة في مرحلة الطعن - تقتصر مهمة المحكمة على إثبات ذلك دون التصدي للفصل في موضوع النزاع .

(الطعن رقم ٣٢٠٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٩١ - س ٣٦ ص ٦٩٢)
والمقرر في قضاء محكمة النقض كذلك (أن النزول عن الحكم يستتبع بقوة القانون النزول عن الحق الثابت به سواء نص على ذلك في ورقة التنازل أم لم ينص وأنه يترتب على النزول عن الحكم انقضاء الخصومة التي صدر فيها وامتناع المطالبة بالحق الثابت فيه ، وأن مقتضى هذا التنازل أن يصبح الحكم المطعون فيه غير قائم ومن ثم يصبح الطعن المرفوع غير مقبول.

(محكمة النقض - مدني - الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢ / ١١ / ٢٠٠١)
المبدأ رقم (١٠٦) - إقرار المطعون ضده بالتنازل عن الحكم المطعون فيه الصالح له يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت به فتزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتغدو مهمة المحكمة في هذه الحالة مقصورة على إثبات ذلك التنازل.

الحكم

ومن حيث إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إقرار المطعون ضده

بالتنازل عن الحكم المطعون فيه الصادر لصالحه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت به بالتطبيق لنص المادة ١٤٥ من قانون المرافعات، بحيث تزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتغدو مهمة المحكمة في هذه الحالة مقصورة على إثبات ذلك التنازل.

وهذا على ما تقدم - فإنه لما كان الثابت من مطالعة المستند المودع بحافظة المستندات المقدمة من هيئة قضايا الدولة بجلسة ٢٤/٩/٢٠٠٥ أن المطعون ضده قد حرر بتاريخ ١٠/٤/٢٠٠١ إقراراً بالتنازل عن الحكم المطعون فيه بالطعن المائل والصادر لصالحه، والثابت من مطالعة الإقرار أنه اتخذت بشأنه إجراءات إثبات تاريخه أمام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق برقم ١٦٣٣ بتاريخ ١١/٤/٢٠٠١ - ومتى كان الأمر كذلك فإن المحكمة تقضي بانتهاء الخصومة مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات بحسبان أن التنازل تم بعد صدور الحكم الطعن.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٠٦٩٨ لسنة ٤٨ ق والطعن رقم ٧٨٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٥)

الباب الثاني

تصحيح الأحكام وتفسيرها

الباب الثاني

تصحيح الأحكام وتفسيرها

قد يحتوى الحكم على أخطاء مادية مرجعها نقص في التحقيق أو معلومات خاطئة أو غير ذلك، كما قد يحتوى الحكم على بعض الغموض الذي يستدعى توضيحه ، ومن هنا تثار مسألة تصحيح الأحكام وتفسيرها. ولذلك نعرض لتصحيح الأحكام وتفسيرها في فصلين:

الفصل الأول - تصحيح الأحكام

الفصل الثاني - تفسير الأحكام

الفصل الأول

تصحيح الأحكام

الفصل الأول

تصحيح الأحكام

نبين موضوع تصحيح الأحكام في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة

في تصحيح الأحكام

الأصل أن الحكم إذا شابه "خطأ" بالطريق الطبيعي لعلاجه هو الطعن فيه بطريق الطعن المقرر، إلا أن المشرع وجد أن ثمة أخطاء لا يتطلب علاجها ولوج طريق الطعن بإجراءاته الطويلة ونفقاته، فاكتمى بالرجوع إلى ذات القاضي الذي أصدر الحكم لتصحيحه.

ومذه الأخطاء هي الأخطاء المادية البحتة والتي يتبع في شأنها نظام تصحيح الأحكام.

ويقصد بتصحيح الأحكام أن تتولى المحكمة تصحيح ما قد يقع في منطق الحكم من أخطاء مادية بحتة أو كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة، ويتم هذا التصحيح أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم ولو تغير الاختصاص بعد صدور الحكم وقبل طلب التصحيح. ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة (م ١٩١ مرافعات).

ولقد نصت المادة (١٩١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن " تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة و يجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية و يوقعه هو ورئيس الجلسة .

ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .

ولقد جاءت الفقرة الأولى من هذه المادة لتقابل المادة " ٣٥٤ " من القانون الملغى ، أما الفقرة الثانية منه فتطابق المادة " ٣٦٥ " منه ، كما تعدل حكم المادة ٣٦٤ من القانون الملغى بما نص عليه في المادة ١٩١ مرافعات المشار إليها من أن للمحكمة أن تصحح ما يقع في حكمها من أخطاء سواء وقع في المنطوق أو الأسباب وقد كان ذلك قاصرا في ظل القانون الملغى على منطوق الحكم .

ولقد اتجهت المحكمة الإدارية العليا إلى أنه إذا لم يكن الخطأ المادي مؤثرا فلا يلتفت إليه ^(١) ، وأنه إذا لم يكن الخطأ واقعا في منطوق الحكم أو في أسبابه الجوهرية المكتملة له فلا يجوز تصحيحه ^(٢).

والمقصود بالخطأ المادي الخطأ أو النقص في التعبير، وليس الخطأ في التفكير. أي أن القاضي في التعبير عن تقديره قد استخدم أسماء أو أرقاما غير تلك التي كان يجب أن يستخدمها للتعبير عما في ذهنه من أفكار. ولهذا لا يجوز الالتجاء إلى التصحيح بشأن خطأ في تقدير القاضي أو في تكوين هذا التقدير. ويستوي أن يقع الخطأ المادي في منطوق الحكم أو في جزء آخر من الحكم مكمل للمنطوق. على أن هذا الخطأ يجب أن يكون واضحا من بيانات الحكم نفسه أو من مقارنة منطوق الحكم ببياناته الأخرى. أو بمحضر الجلسة.

وتتولى المحكمة التصحيح سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم. ولا يجب في الطلب أي شكل خاص ولا يعلن إلى الخصم الآخر أو يكلف هذا الخصم بالحضور. ويقدم طلب التصحيح إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تصحيحه ، أيا كانت هذه المحكمة - على أنه لا يجب أن ينظر الطلب نفس القضاة الذين أصدروا الحكم. ويقدم الطلب من أي من الخصمين سواء الخصم الذي صدر الحكم لصالحه أو الذي حكم ضده إذ يتصور أن يكون الخطأ ضد مصلحة أي منهما. ولم يحدد القانون ميعادا للتصحيح، فيمكن

(١) المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٨ ق - القضية رقم ٦٢ - جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٧٢ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٨ ق - القضية رقم ٧٦ - جلسة ١٦ / ٧ / ١٩٧٣ .

تقديم الطلب ما دام الحكم قائما لم يبلغ. وتنتظر المحكمة طلب التصحيح في غرفه المشورة بغير مرافعة أي دون سماع دفاع أي من الخصوم^(١).

وتقتصر سلطة المحكمة على تصحيح الأخطاء المادية فقط وبالرجوع إلى بيانات الحكم أو إلى محضر الجلسة، ولا تملك تصحيحه على نحو مخالف أو أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها أو تغيير منطوقه فإن جاوزت سلطتها جاز الطعن في قرار التصحيح بطرق الطعن المتاحة بالنسبة للحكم محل التصحيح، ويبدأ ميعاد الطعن من تاريخ صدور قرار التصحيح. أما قرار المحكمة برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الذي رفض تصحيحه وبمراعاة ميعاد هذا الطعن.

وإذا صدر القرار بالتصحيح قام كاتب المحكمة بإجراء التصحيح على نسخة الحكم الأصلية، ويقوم رئيس الجلسة وكاتبها بالتوقيع عليه وفقا لحكم المادة (١٩١) مرافعات.

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية

في تصحيح الأحكام

فيما يلي نعرض لأهم المبادئ القانونية في "تصحيح الأحكام" والتي قررتها محكمتي القضاء الإداري والإدارية العليا:

المبدأ رقم (١٠٧) - (١) يجوز للمحكمة حتى بعد توقيع النسخة الأصلية إصلاح ما وقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية وكتابية أو حسابية وتفسير ما وقع فيه من غموض وإبهام.

(٢) يجوز توقيع النسخة الأصلية وتصحيح الأسباب أو تكميلتها بما يقويها ويزيدها وضوحا وجلاء أو ما يرفع تناقضها بشرط عدم المساس بجوهر الحكم ذاته.

الحكم

انه وإن كان الأصل أن المحكمة تستنفد سلطتها إزاء ما قضت به بمجرد

(١) راجع في ذلك : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧١٩ وما بعدها .

صدور الحكم فلا تملك الرجوع فيه أو تعديله، وإنما وسيلة ذلك الطعن في الحكم بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً للطعن في الأحكام، إلا أنه يجوز للمحكمة حتى بعد توقيع النسخة الأصلية إصلاح ما وقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية وكتابية أو حسابية وتفسير ما وقع فيه من غموض وإيهام " (م ٣٦٤، ٣٦٤ مرافعات) كما أنه من المقرر فقها وقضاء أنه يجوز توقيع النسخة الأصلية وتصحيح الأسباب أو تكملتها بما يقويها ويزيدما وضوحاً وجلاءً أو ما يرفع تناقضها بشرط عدم المساس بجوهر الحكم ذاته.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة

١٩٥١/١٢/٥ - ١١١/٥٠/٦)

المبدأ رقم (١٠٨) - يشترط لتصحيح الحكم أن يكون الخطأ الواقع في منطوق الحكم من الأخطاء المادية البهتة كتابية أو حسابية .

الحكم

يشترط طبقاً للمادة ٣٦٤ من قانون المرافعات أن يكون الخطأ الواقع في منطوق الحكم من الأخطاء المادية البهتة كتابية أو حسابية حتى يمكن تصحيحه وإذا تبين من الاطلاع على منطوق الحكم وأسبابه أن واقعه نقل المدعى إلى وزارة المعارف قد أسست على ما ذكرته الحكومة في مذكرتها المودعة ملف الدعوى فمن ثم فلا يندرج طلب المدعى في منطوق عبارة الأخطاء المادية المنصوص عليها في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٦٢٥ لسنة ٦ (١٩٥٤/٣/٢٥)

(١٠٨٥/٥٥٧/٨)

المبدأ رقم (١٠٩) - جواز تصحيح الخطأ المادي الظاهر بالوضوح - مثال.

الحكم

خطأ وارد في ديباجة الحكم - ورود اسم وزارة المواصلات بالحكم باعتبار أنها هي المدعية في حين أن الدعوى رفعت من وزارة الزراعة - هو خطأ مادي كتابي ظاهر بالوضوح - جواز تصحيح مثل هذا الخطأ - أسس ذلك.

(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢ - ص ٤ ص ١٦٧)

المبدأ رقم (١١٠) - تستنفذ المحكمة ولايتها بالنسبة إلى النزاع بإصدار قضائها فيه فلا يجوز لها التحول عما قضت به كما لا يجوز لها تعديل ذلك

القضاء أو إحداث إضافة إليه غير أنه يجوز لها استثناء مما تقدم أن تصح ما يقع فيه من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٣٦٤ مرافعات شروط أعمال هذا الاستثناء - أن يكون لهذا الخطأ المادي أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح نريعة للرجوع عن الحكم والمساس بحججته.

الحكم

وإذ يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه ومسودته أن المحكمة للظروف التي استظهرتها رأت أن توقع على المخالفين أدنى العقوبات فذكرت في أسباب حكمها . " ومن حيث أنه لم يترتب على المخالفات المسندة إلى المخالفين أضرار بالخزانة العامة الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة النزول بالعقوبات إلى حدّها الأدنى المقرر لمن كان في درجتهم . وكانت المحكمة قد أوردت في صدر الحكم أسماء المخالفين والدرجة المالية التي يشغلها كل منهم ومن ضمنهم الطاعن فقد ذكر أمام أسمهم العبارة الآتية : " للمهندس من الدرجة الثالثة طبقاً للقانون ٤٦/١٩٦٤ بمجلس مدينة طنطا " ثم حكمت المحكمة بمجازة الطاعن بالإندار ، وبعد ذلك أصدرت قراراً بتصحيح الخطأ المادي في منطوق الحكم بأن تستبدل بكلمة " الإندار " كلمة " اللوم " .

فإنه يتضح من ذلك أن المحكمة قد أفصحت في أسباب حكمها قبل التصحيح بعبارات صريحة قاطعة عن أنها قصدت مجازاة الطاعن بأدنى العقوبات المقررة لمن كان في درجته ، لما كانت أدنى العقوبات المقررة هي عقوبة اللوم طبقاً لنص المادة ٦١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين بالدولة فإن ما أثبتته المحكمة في منطوق الحكم عن مجازاة الطاعن بالإندار ، لا يعدو في ضوء الظروف المتقدمة أن يكون من قبيل الأخطاء الكتابية المحضة التي تملك المحكمة تصحيحها بقرار منها طبقاً لنص المادة ٣٦٤ مرافعات دون أن يعتبر هذا العمل من جانبها بمثابة تعديل أو تغيير في الحكم الذي أصدرته .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦٧ - جلسة ١٩٦٧/١/٢٨ -

ص ١٢ ص ٥٧٨)

المبدأ رقم (١١١) - صدور الحكم من محكمة مشكلة برئاسة وكيل مجلس

الدولة - تضمنه أن المحكمة مشكلة برئاسة وكيل النيابة الإدارية - خطأ مادي لا يؤدي إلى بطلان الحكم.

الحكم

إن الثابت من الاطلاع على الحكم أن المحكمة كانت مشكلة برئاسة السيد الأستاذ وكيل مجلس الدولة فإذا ذكر أمام اسمه كلمة وكيل النيابة الإدارية فإن هذا لا يعدو أن يكون خطأ مادياً وقع عند نقل الحكم المطعون فيه من المسودة ولا يمكن أن ينال ذلك من صحة شكل الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ١١٨٥، ١٢٠٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

المبدأ رقم (١١٢) - حدود سلطة رئيس المحكمة في تصحيح الخطأ الذي شاب الحكم يقف عند حد الأخطاء المادية الظاهرة الخطأ في الحكم بتوقيع جزاء الوقف عن العمل على ترك الخدمة ليس من الأخطاء المادية التي يجوز لرئيس المحكمة تصحيحها.

الحكم

إن الحكم المطعون فيه قد قضى بمجازاته بالوقف عن العمل بغير مرتب لمدة ستة أشهر بالرغم مما هو ثابت بالأوراق من أنه كان قد أحيل إلى المعاش منذ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ومن ثم فإنه يتعين تعديل الحكم المطعون فيه بمجازاة هذا المخالف بإحدى العقوبات التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة ولا اعتداد بما أجراه رئيس المحكمة بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٠ من تصحيح للجزاء الذي قضت به المحكمة بالنسبة إلى هذا المخالف إذ أن الخطأ الذي شاب الحكم ليس من قبيل الأخطاء المادية التي يجوز للمحكمة تصحيحها طبقاً لما تنص به المادة ١٩١ من قانون المرافعات استثناء من الأصل المقرر وهو أنه بصور الحكم يخرج النزاع المحكوم فيه من ولاية القاضي فلا يملك سحب الحكم الذي أصدره ولا إحداث أي إضافة إليه أو تغيير فيه ومن ثم فإن التصحيح الذي أجراه رئيس المحكمة يعتبر اعتداء على الحكم وبالتالي إجراء عديم الأثر.

(الطعن رقم ٢٤١ والطعن رقم ٢٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٦ - س

١٨ ص ١٣٩)

المبدأ رقم (١١٣) - تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية بقرار من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم

— المحكمة الإدارية وإن كانت تستند ولايتها بإصدار حكمها إلا أنها تملك تصحيح ما وقع في المنطوق وفي الأسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية — لا يعتبر الحكم المصحح معدلاً للحكم الذي يصححه بل متمماً له — إذا جاوزت المحكمة ولايتها في التصحيح إلى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفاً للقانون — مثال: تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد إلى الحكم بأحقية المدعى في طلباته لا يعد تصحيحاً لخطأ مادي بل يعد تغييراً للمنطوق بما يناقضه — الطعن في قرار التصحيح أمام المحكمة الإدارية العليا لصدوره بالمخالفة لحكم المادة ١٩١ من قانون المرافعات من شأنه أن ينقل موضوع النزاع برمته لتقضى فيه على موجب الوجه الصحيح.

الحكم

إن المادة (١٩١) من قانون المرافعات تقضى بأن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه رئيس المحكمة وجرى قضاء محكمة النقض تفسيراً لهذا النص على أن الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعوى مبتدئة وإلا انتهكت قوة الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح تلك للمساس بحجيتها واستثناء من هذا الأصل أجاز القانون تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة أما ما عدا هذه الأخطاء المادية المحضة التي تكون قد أثرت على الحكم فيكون سبيل إصلاحها بالطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب كما جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كانت المحكمة الإدارية تستند ولايتها بإصدار حكمها إلا أنها تملك تصحيح ما وقع في المنطوق أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب نوى الشأن ولا يعتبر الحكم المصحح معدلاً للحكم الذي يصححه بل متمماً له فإذا جاوزت المحكمة حدود ولايتها في التصحيح إلى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفاً للقانون.

ومن حيث أن تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد إلى الحكم بأحقية المدعى في طلباته لا يعد تصحيحاً لخطأ مادي لحق منطوق الحكم بل يعد تغييراً للمنطوق بما يناقضه مما يعد مساساً بحجية الشيء المحكوم فيه ومخالفاً للقانون متعيناً لإلغاء غير أنه من ناحية أخرى فإن الطعن في قرار التصحيح لصدوره بالمخالفة لحكم المادة (١٩١) سائلة الذكر من شأنه أن ينقل الموضوع برمته إلى المحكمة العليا ويعيد طرحه عليها بأسانيد القانونية وأدلتها الواقعية ويكون لها بما لها من ولاية فحص النزاع أن تقضى فيه على موجب الوجه الصحيح.

(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٤ - س ٢١ ص ١١٨)
المبدأ رقم (١١٤) - ورود اسم أحد السادة أعضاء الدائرة الذي لم يسمع المرافعة في صورة الحكم الأصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في إصدار الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة تشكيل الهيئة طالما أن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع المبدئي من هيئة مفوضي الدولة ببطلان تشكيل الهيئة التي أصدرت الحكم استناداً إلى أن السيد المستشار المساعد اشترك في إصدار الحكم مع أنه لم يسمع المرافعة بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ التي تقرر فيها حجز الدعوى للحكم فإنه يبين من مطالعة مسودة الحكم المطعون فيه أن السيد المستشار المساعد لم يوقع على هذه المسودة وإن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم وإذا كانت صورة الحكم الأصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة قد ورد بها اسم المستشار المساعد... باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في إصدار الحكم فإن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة تشكيل الهيئة ولا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه بالتالي من هذه الناحية.

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١)

وفي مجال الخطأ في الحكم الذي لا يصححه إلا الطعن على الحكم :

المبدأ رقم (١١٥) - لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه -

اختصاص وكيل وزارة الصحة بصفته مديراً لمديرية الصحة بمحافظة الإسكندرية دون اختصاص محافظ الإسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقاً لقانون الحكم المحلى وصدر الحكم ضد مديرية الصحة يجوز لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة ولا أهليته لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره.

الحكم

اختصاص وكيل وزارة الصحة بصفته مديراً لمديرية الصحة بمحافظة الإسكندرية دون اختصاص محافظ الإسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقاً لقانون الحكم المحلى - صدور الحكم ضد مديرية الصحة - يجوز لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة ولا أهليته لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزمها بإلغاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن في الحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره - أساس ذلك : المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية و التجارية : لا يجوز الطعن فى الأحكام إلا من المحكوم عليه .

(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ - س ٢٩ ص ١٢٨٣)
المبدأ رقم (١١٦) - تصحيح الأخطاء المادية في الاسم.

الحكم

اختلاف الاسم بين شهادة الميلاد وبين الشهادة الابتدائية - خطأ مادي واجب التصحيح طالما لم تجدد الجهة الإدارية أن المطعون ضده هو ذات الشخص صاحب المستدين.

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٠ - س ٣٠ ص ٤٠)
المبدأ رقم (١١٧) - البطلان في حالة عدم توقيع مسودة الحكم من أعضاء الدائرة التي أصدرته هو بطلان متعلق بالنظام العام لا يقبل التصحيح.

الحكم

قرارات مجالس التأديب هي في حقيقتها قرارات قضائية أشبه ما تكون

بالأحكام ويسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية -
إغفال قرار مجلس التأديب أحد البيانات الجوهرية التي يتطلبها قانون المرافعات
المدنية والتجارية يترتب عليه بطلان القرار

مسودة الحكم المشتملة على منطوقه إذا وقعت من اثنين من أعضاء الدائرة
الثلاثية التي أصدرته فإن الحكم يكون باطلاً - أساس ذلك : - نص المادة " ١٧٦
من قانون المرافعات المدنية والتجارية - البطلان في هذه الحالة لا يقبل
التصحيح - أساس ذلك : - أن الحكم بهذه الصورة يكون قد أهدر أحد الضمانات
الجوهرية - توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاء الذين سمعوا
المرافعة وتداولوا فيه والذين من حق المتقاضى أن يرددهم - البطلان في حالة
عدم توقيع مسودة الحكم من أعضاء الدائرة التي أصدرته هو بطلان متعلق
بالنظام العام - أثر ذلك : - تنصدي له المحكمة بحكم وظيفتها وتقضى به من
تلقاء نفسها دون حاجة إلى الدفع به .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١ - س ٣١ ص ١٠١٠)
المبدأ رقم (١١٨) - التماس إعادة النظر هو طريق طعن عادي قصد به
تصحيح ما اعتور الحكم من عيوب - اختلافه عن تصحيح المحكمة للأخطاء
المادية.

الحكم

التماس إعادة النظر هو طريق طعن عادي قصد به المشرع إتاحة الفرصة
أمام المحكمة التي أصدرت الحكم لتدرك ما أعتور الحكم وتصحيحه أن كان
لذلك محل وفي حدود الحالة التي انبنى عليها الالتماس .

(الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٠ - س ٣١ ص ١٧١٩)
المبدأ رقم (١١٩) - انطواء الحكم المطعون فيه على خطأ في بيان أسماء
القضاة الذين أصدروه بإغفال اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم يشترك في المداولة
ولم يفصل في الدعوى - إنه ولئن جاز تصحيح مثل هذا الخطأ الملادي بناء
على ما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة الطعن بالحكم الذي يعتبره مكملًا له
دون سوى ذلك من الأوراق ، إلا أنه بالرجوع إلى محضر جلسة الطعن بالحكم
تبين أنه خلا من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته - أثر
ذلك.

الحكم

من حيث إن المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً". وتنص المادة ١٧٠ مرافعات على أنه " يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم ". وتنص المادة ١٧٨ مرافعات على أنه " يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه . . . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته " .

ومن حيث أن الثابت من الإطلاع على نسخة الحكم الأصلية المودعة ملف الدعوى أنه ورد بديباجة الحكم صدوره من هيئة مشكلة برئاسة المستشار عصام الدين السيد علام وعضوية المستشارين فؤاد عبد العزيز رجب والدكتور أحمد محمود جمعه . ثم وردت بذيل الحكم عبارة مفادها أن المستشار أحمد محمود جمعه حضر بدلاً عنه عند النطق بالحكم المستشار فؤاد عبد العزيز رجب . ومفاد بديباجة الحكم - كما وردت بنسخة الحكم الأصلية - أن المستشارين الذين أصدروا الحكم هم الأساتذة عصام الدين السيد علام وفؤاد عبد العزيز رجب والدكتور أحمد محمود جمعه ، ولما كانت عبارة القضاة الذين أصدر الحكم التي وردت بالفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ مرافعات إنما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم . وكان الثابت من مطالعة مسودة الحكم - المودعة ملف الدعوى - وورقة الجلسة أن القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة لا القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة ووقعوا المسودة هم الأساتذة عصام الدين السيد علام وفاروق فهمي حنفي وأحمد محمود جمعه ولم يكن من بينهم "المستشار فؤاد عبد العزيز رجب ، فمن ثم يبين أن الحكم المطعون فيه انطوى على خطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه فأغفل اسم أحدهم ونكر اسم آخر لم يشترك في المداولة ولم يفصل في الدعوى ، وأنه ولئن جاز تصحيح مثل هذا الخطأ المادي بناء على ما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة الطعن بالحكم الذي يعتبره مكملًا له - دون سوى ذلك من الأوراق - إلا أنه بالرجوع إلى محضر جلسة الطعن بالحكم تبين أنه خلا من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته .

يضاف إلى ما تقدم أن مؤدى العبارة المنيل بها بالحكم من أن المستشار أحمد محمود جمعه ، أنه لم يحضر تلاوة الحكم إلا اثنان من أعضاء المحكمة التي أصدرته . وكل ذلك يؤدي إلى بطلان الحكم المطعون فيه طبقاً لحكم المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المشار إليها . الأمر الذي يستوجب إلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية للفصل فيها مجدداً بهيئة أخرى .

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١ - س ٣٢ ص ١٦٥)
المبدأ رقم (١٢٠) - حالة تصحيح محكمة الطعن للحكم المطعون فيه - محكمة أول درجة عاقبت المخالف بأخف العقوبات بما أسسته خطأ التنبيه - ما أجرته المحكمة الإدارية العليا بمجازاته بأقل الجزاءات المقررة قانوناً وهي الإنذار هو تصحيح قانوني لما حكمت به محكمة أول درجة.

الحكم

اختلاف الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية - طبيعة النظام الإداري تنعكس على النظام التأديبي - النظام الإداري لا يحدد الجريمة التأديبية على النحو المستقر والمتميز في الجريمة الجنائية - أساس ذلك : تعدد وتنوع واجبات الوظائف وتعدد أساليب العاملين ومخالفة للواجبات وتحقيق المرونة للسلطة الرئاسية أو المحكمة التأديبية لتقدير صورة ومساحة المخالفة وتقدير الجزاء المناسب - لا يجوز للسلطة الرئاسية أو القضائية أن تضيف على إجراء وصف الجزاء ما لم يكن موصوفاً صراحة بأنه عقوبة تأديبية بنص القانون - مجازاة الطاعن بعقوبة التنبيه التي لم ترد بنص القانون - حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم ومجازاته بعقوبة الإنذار المنصوص عليها قانوناً - لا تعارض بين قضاء المحكمة وقاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه - أساس ذلك : أن محكمة أول درجة عاقبت المخالف بأخف العقوبات بما أسسته خطأ التنبيه - ما أجرته المحكمة الإدارية العليا هو تصحيح قانوني لما حكمت به محكمة أول درجة بمجازاته بأقل الجزاءات المقررة قانوناً وهي الإنذار .

(الطعن رقم ٣١٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٢ - س ٣٤ ص ٣٢)
المبدأ رقم (١٢١) - الخطأ الملاي في الحكم يجوز تصحيحه بطلب إلى المحكمة التي أصدرت الحكم، بل ويجوز تصحيحه دون أي طلب - يجوز الطعن في قرار التصحيح إذا تجاوزت حقها النصوص عليه في المادة ١٩١ من قانون

المرافعات بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح - القرار الصادر من المحكمة برفض تصحيح الخطأ لا يجوز الطعن فيه على الاستقلال.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٩١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراقبة ويجري كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة. ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها النصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح. أما القرار الصادر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال. ومن ثم فإنه يتعين تصحيح الخطأ المادي الذي وقع في الحكم على النحو المبين آنفاً وذلك بإثبات الرقم الصحيح لكل من القرارين المطعون فيهما حسبما وردا في الجريدة الرسمية وهو ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة لقرار الترقية لوظائف الأمانة العامة للحكم المحلي وهو الذي قضى بإلغائه فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية إلى درجة وكيل وزارة و ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة لقرار الترقية لوظائف قيادات الحكم المحلي والذي قضى برفض الدعوى بطلب إلغائه.

(الطعن رقم ٢٩٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٨)

المبدأ رقم (١٢٢) - القاعدة أن المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدار الحكم في النزاع فلا يجوز لها بطلان الحول عنه أو التعديل فيه أو الإضافة إليه واستثناء من القاعدة المتقدمة يجوز للمحكمة أن تصحح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية بخطإ إعمال هذا الاستثناء أن يكون الخطأ الذي وقع في الحكم خطأ مادياً بأن يكون في الحكم أساس يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة ويبرر بالتالي مخالفته من خطأ مادي إذا ما قورن بهذا الواقع الصحيح في نظر المحكمة ويبرر بالتالي ما خلفه من خطأ مادي إذا ما قورن بهذا الواقع الصحيح الثابت في الحكم ولا يجوز أن يتخذ التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم بما يمس حجته. مثال لطلب لا يعد تصحيحاً لخطأ مادي لحق منطوق الحكم وأسبابه بل يعتبر تعديلاً فيهما بما يمس حجية الشيء المحكوم به - الحكم برفض طلب التصحيح.

الحكم

ومؤدى هذا أن الحكم سواء في منطوقه أو في أسبابه قطع فى تحديد المبلغ المحكوم به عن بيئة تامة من عدم تطابق جملة المبلغ المطلوب فى الدعوى مع المفردات التفصيلية له ضمن الكشف المقدم فيها من جانب الجهة الإدارية المدعية، وإذ كانت هذه الجهة دعمت طلبها بتصحيح ذلك الحكم بكشف تضمن أن المبلغ الوارد بمقدار (١٦٨) جنيهاً فى الكشف السابق صحته (٤٦٨) جنيهاً مما يعنى وقوع خطأ مادي ، فإن هذا الخطأ المادي أصاب المستند المقدم من جانبها مما يلقي باللائمة عليها ، ولا يمثل خطأ مادياً فى الحكم الذى حدد المبلغ المحكوم به بعد إجراء الجمع الصحيح لمفرداته حسب الثابت بذلك المستند المقدم منها ، حيث لا التزام عليه بمقارنة المفردات التي بينتها دعماً لدعواها ، واستخراج قيمة حقيقة الروبل وإجراء مراجعة حسابية دقيقة لصالحها بغية إقرار المبلغ المطلوب من جانبها ومقداره (٨٨٢) جنيهاً ، خاصة أن خصمها لم يجادلها فى حقيقة المفردات بما يجر إلى تقصى مناحيها ، وعى هذا فإن تغيير المبلغ المحكوم به ومقداره (٥٨٢) جنيهاً إلى (٨٨٢) جنيهاً حسبما ترمى إليه الجهة الإدارية من طلبها ، لا يعد تصحيحاً لخطأ مادي لحق منطوق الحكم وأسبابه ، بل يعتبر تعيلاً فيهما بما يمس حجية الشيء المحكوم به ، ومن ثم فإنه يتعين للحكم برفض هذا الطلب .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٨ قـ جملة ١٧/٣/١٩٩٠)

المبدأ رقم (١٢٣) - يجوز للمحكمة أن تصحح ما وقع فى حكمها من أخطاء مالية أو كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم - القرار الصادر بالتصحيح يكون قابلاً للطعن عليه بطرق الطعن الجائزة فى الحكم - أما القرار الصادر برفض طلب التصحيح فإنه لا يجوز الطعن عليه مستقلاً عن الطعن على الحكم .

الحكم

إن المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدار الحكم فى النزاع فلا يجوز لها العدول عما قضت به أو التعديل فيه أو الإضافة إليه - استثناء من هذه القاعدة يجوز للمحكمة وفقاً لحكم المادة رقم ١٩١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن تصحح ما وقع فى حكمها من أخطاء مالية أو كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من

تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، والقرار الصادر بالتصحيح يكون قابلاً للطعن عليه بطرق الطعن الجائزة في الحكم ، أما القرار الصادر برفض طلب التصحيح فإنه لا يجوز الطعن عليه مستقلاً عن الطعن على الحكم .

ومرجع هذه التفرقة هو الأصل العام الذي يقرر أن يكون تصحيح الأحكام بطرقه المقررة في القانون بدعوى مبتدأ وإلا انهارت قوة الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح طريقاً للمساس بحجبتها ، ومقتضى ذلك ولازمه أن القرار الصادر بالتصحيح صار خاضعاً للطعن عليه للتعرف على ما إذا كانت المحكمة عند أعمال سلطتها في التصحيح لم تتجاوز تصحيح الأخطاء المادية البحتة كتابية أو حسابية ، وأن القرار الصادر برفض طلب التصحيح لم يتضمن مساساً بما قضى به الحكم وكان على صاحب الشأن اللجوء إلى طريق الطعن على الحكم المطلوب تصحيح ما ورد به من أخطاء مدعياً تصحيحها من المحكمة المختصة بنظر الطعن .

(الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٣٠ - س ٤٣ ص ٥٧٣)
المبدأ رقم (١٢٤) - الخطأ المادي في رقم القضية - جواز تصحيحه.

الحكم

ورود خطأ مادي في رقم القضية بحكم المحكمة الإدارية العليا لا يصم الحكم بالبطلان طالما لا يؤثر بحال على حكمها .

(الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٤٧ القضائية- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٠ - س ٥٠ ص ٢٠١)
المبدأ رقم (١٢٥) - تصحيح الأحكام - لا يجوز اتخاذ التصحيح ذريعة للرجوع على الحكم بما يمس حجته .

الحكم

المادة (٣) من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - المادة (١١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدار الحكم في النزاع فلا يجوز لها بعدئذ العدول عنه أو التعديل فيه أو الإضافة إليه - استثناء هذه القاعدة يجوز للمحكمة تصحيح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية - مناط أعمال هذا الاستثناء - أن يكون الخطأ الذي وقع في الحكم مادياً سواء كان كتابياً أو حسابياً - مناط أعمال هذا الاستثناء يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة ويبرر بالتالي ما خلفه من خطأ إذا

قورن بهذا الواقع الصحيح الثابت في الحكم - مقتضى ذلك - لا يتخذ التصحيح
ذريعة للرجوع على الحكم بما يمس حجبه .

(الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/١/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٥٥٩)

الفصل الثاني

تفسير الأحكام

الفصل الثاني

تفسير الأحكام

نعرض لتفسير الأحكام في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة

في تفسير الأحكام

يقصد بتفسير الأحكام أن يكون بها غموض يستدعي أن يرجع الخصوم في شأنه إلى المحكمة لجلاء غموضه.

وتنص المادة (١٩٢ مرافعات) على أنه:

"يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إيهام. ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير من كل الوجوه متمما للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية".

وتتطابق هذه المادة مع المادتين (٣٦٦) و (٣٦٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الملغى .

ولا يجوز للمحكمة أن تتجاوز ولايتها في التفسير إلى التعديل وإلا كان حكمها مخالفا للقانون^(١).

وليس المقصود بتفسير الحكم البحث عن إرادة القاضي الذي أصدره، كما هو الحال عند تفسير عقد من العقود. ذلك أن الحكم ليس تصرفا قانونيا وإنما هو عمل تقديري. ولهذا فإن تفسير الحكم لا يكون بالبحث عن إرادة القاضي وإنما بتحديد ما يتضمنه الحكم من تقدير، وهذا لا يمكن أن يبحث عنه إلا في العناصر

(١) المحكمة الإدارية العليا - السنة ١ - رقم ٥ - جلسة ١١/٥/١٩٥٥ .

الموضوعية التي تكون الحكم ذاته منفصلا عن إرادة القاضي الذي أصدره ^(١). ويحدث التفسير بقرار من المحكمة التي أصدرت الحكم، ولا يشترط أن يقوم بالتفسير ذات القضاة الذين أصدروا الحكم. إذ لا يتعلق الأمر بالبحث عن إرادتهم وإنما يتعلق الأمر بالتفسير الموضوعي.

ويصدر قرار التفسير بناء على طلب يقدم من أي من الخصوم سواء من صدر الحكم لصالحه أو من صدر ضده، دون تقيد بميعاد وذلك بالإجراءات العادية لرفع الدعوى.

ولا يقبل الطلب وفقا لحكم المادة (١٩٢) مرافعات إلا إذا تعلق بتفسير "المنطوق" إلا أنه يجب ألا يؤخذ الأمر على نحو شكلي، فالمنطوق قد يوجد في الواقع أو في الأسباب بحيث يكون هذه جزءاً لا يتجزأ من المنطوق.

وإذا كان قضاء المحكمة واضحاً لا إيهام فيه أو غموض فلا يقبل طلب التفسير لما في ذلك من مساس بحجية الحكم.

ولا تطبق المحكمة، وهي تقوم بالتفسير، قواعد تفسير التصرف القانوني ولا القواعد المقررة لتفسير التشريع، وإنما هي تفسر الحكم تفسيراً منطقياً بالنظر إلى أسباب الحكم وعناصره الأخرى وبافتراض أن المحكمة لا يمكن أن تكون قد خالفت القانون في حكمها المطلوب تفسيره. فإن لم تكف عناصر الحكم لتفسيره، فيمكن الالتجاء إلى عناصر أخرى في القضية كطلبات الخصوم والأوراق المقدمة في الخصومة.

وفي جميع الأحوال، يجب على المحكمة أن تعمل على الكشف عن التقدير الذي يتضمنه الحكم فلا تتخذ التفسير وسيلة لتعديل حكمها أو الحذف منه أو الإضافة إليه ^(٢).

ويعتبر الحكم الذي يصدر بالتفسير مكملًا للحكم الذي فسر، ويخضع الحكم الصادر بالتفسير لذات طرق الطعن المقررة في الحكم محل التفسير، ويبدأ ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم التفسيري وفقاً للقواعد العامة المقررة في الطعن.

(١) انظر في ذلك : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٢٠ وما بعدها .

(٢) انظر : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٢٢ .

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية

في تفسير الأحكام

وفيما يلي نعرض لأهم المبادئ القانونية في "تفسير الأحكام" التي قررتها محكمتي القضاء الإداري والإدارية العليا:

المبدأ رقم (١٢٦) - تفسير الأحكام يكون في حالة غموض المنطوق غموضاً من شأنه أن يغلق سبيل تفهم المعنى المراد - إذا كان منطوق الحكم الصادر في القضية صريحاً واضحاً فإنه لا يحتاج إلى إيضاح أو تفسير من الهيئة التي أصدرته.

الحكم

إن تفسير الأحكام يكون في حالة غموض المنطوق غموضاً من شأنه أن يغلق سبيل تفهم المعنى المراد فيلجأ الخصم إلى المحكمة التي أصدرته لتجسوا بحكم جديد ما وقعت فيه من غموض لا يؤدي إلى الغرض المقصود أما إذا كان منطوق الحكم الصادر في القضية صريحاً واضحاً فإنه لا يحتاج إلى إيضاح أو تفسير من الهيئة التي أصدرته فإذا ما أخطأت الإدارة في تنفيذها واتبعت قواعد أخرى غير التي رسمت لها فإن قرارها في هذا الشأن يكون عرضة للتجريح من المحكوم له والطعن عليه أمام الجهة المختصة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٧٤٠ لسنة ٧ ق - ١٩٥٤/٤/٥ -

١١١٢/٥٩٦/٨)

المبدأ رقم (١٢٧) - دعوى التفسير إنما ترد على منطوق الحكم المطلوب تفسيره إذا شاب هذا المنطوق غموض.

الحكم

إن دعوى التفسير إنما ترد على منطوق الحكم المطلوب تفسيره إذا شاب هذا المنطوق غموض إعمالاً للحكم الوارد بالمادة ٣٦٧ من قانون المرافعات.

فإذا كان يبين من مطالعة أسباب الحكم المطلوب تفسيره أن المحكمة ألغت ترقية بعض من شملهم القرار المطعون فيه من المدرسين لعدم توافر شرط من

الشروط القانونية لترقية كل منهم إلى وظيفة أستاذ مساعد ورفضت المحكمة ماعدا ذلك من طلبات، فانه بهذه المثابة يكون الإلغاء المعنى بمنطوق الحكم المطلوب تفسيره إلغاء مجردا، ومن ثم فلا حجية لأي من أسباب الحكم إلا ما اتصل بالمنطوق وقام على حمله، وهو عدم توافر شرط الترقية في كل من ألغيت ترقياتهم، وأما ما عدا هذا السبب من أسباب فإنها باطلة لا حجة لها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٩٤٧ لسنة ١٤ ق - ١٩٦١/٥/٤ -

٢٢٧/١٦٥/١٥)

المبدأ رقم (١٢٨) - دعوى التفسير - حدودها ألا تتجاوز التفسير إلى تعديل الحكم فيما قضى به.

الحكم

يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره إن كان ثمة وجه قانوني لهذا التفسير ، دون مجاوزة ذلك إلى تعديل فيما قضى به .

(الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢ القضائية - جلسة ١٩٥٨/١/٤ - س ٣ ص ٤٥٧)
المبدأ رقم (١٢٩) - (١) للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسيراً ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام ، وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى - الحكم الصادر بالتفسير ليس حكماً مستقلاً وإنما يعتبر من كل الوجوه متمماً للحكم الذي يفسره - طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه ، وهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به أو قوته دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب. مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء منه مكمل له ، كما لا يكون إلا حيث يقع في هذا المنطوق غموض أو إبهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو إبهم.

(٢) يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام ، أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص و لو كان قضاؤه خاطئاً ، أو إذا رُمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أياً كان وجه الفصل في هذه الطلبات.

الحكم

إن المشرع أجاز في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ونص في المادة ٣٦٧ من القانون المشار إليه على الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متمماً للحكم الذي يفسره ، أى ليس حكماً مستقلاً . ومفاد هذا أن طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه ، وهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به أو قوته دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطباً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء منه مكمل له ، كما لا يكون إلا حيث يقع في هذا المنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ، ابتغاء للوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكماً جديداً ، وبذا يلزم أن يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة ، لا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، وإلا كان فى ذلك إخلال بقوة الشيء المقضي به . وفى هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام ، أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص و لو كان قضاؤه خاطئاً ، أو إذا رمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أيا كان وجه الفصل فى هذه الطلبات . ومن ثم إذا ثبت أن الحكم المطلوب تفسيره قد انتهى إلى القضاء صراحة فى منطوقه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والأسباب أن المحكمة لم تستجب إلى طلبات المدعى الأصلية التي يعيد تكرارها تحت ستار دعوى التفسير، وهي منحه الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة جنيهاً شهرياً من بدء تعيينه بوصفه حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية بالتطبيق لقواعد الإنصاف الصادرة فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . وإنما قضت باستحقاقه تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقاً لقاعدة التصالح التي تضمنها هذا القرار والأرقام التي حددها ، وذلك نظراً إلى أن الاعتماد المالي

لتنفيذ قواعد الإنصاف بالنسبة إلى أمثال المدعى من حملة مؤهله لم يصدر ، وما فتح إنما هو اعتماد مالي لإنصاف خدم المساجد كطائفة ، لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية ، بل بغض النظر عن هذه المؤهلات باعتبار وظائفهم ذات مرتبة ثابتة لا يحتاج شغلها إلى مؤهل - إذ ثبت ما تقدم فإن دعوى التفسير التي يستهدف بها المدعى في حقيقة الأمر إعادة طرح المنازعة من جديد فيما سبق أن فصلت فيه المحكمة من الطلبات بما لا غموض ولا إيهام تكون في غير محلها ، ويتعين القضاء برفضها وإلزامها بمصروفاتها .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤ ق - جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٥٨ - من ٣ ص ٦٥٥)
المبدأ رقم (١٣٠) - المحكمة التي أصدرت الحكم تحديداً في هذا الخصوص . وعلى هذا الوجه تكون المحكمة المختصة هي التي أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات ؛ للحكمة التشريعية الظاهرة لذلك ، وهي أن المحكمة التي أصدرت الحكم هي الأقدر على فهم مقصوده وتحديد وإزالة ما قد يثور من غموض.

الحكم

إذا كان مثار المنازعة هو ما إذا كان من مقتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري باعتبار المدعين أسبق في أقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك أن يوضع في كشف أقدمية الدرجة المذكورة قبلهم أم أن مقتضاه غير ذلك ، فإن المنازعة على هذا الوجه هي في حقيقتها خلاف بين المدعين والإدارة في فهم الحكم وتأويل مقتضاه ، والمنازعة بهذه المثابة ليست دعوى مبتدأة وإنما هي دعوى في فهم الحكم وتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت إليه من نتيجة ، مربوطاً ذلك بالأسباب التي قام عليها قضاؤها ، ولهذا الخلف في الفهم ما قد يبرره على حسب الظاهر ؛ لأن الأسباب في ذاتها لم تتضمن تحديد الترتيب في الأقدمية بين نوى الشان ، وإن كانت النتيجة التي انتهت إلى إلغاء ترك المدعين في الترقية في دورهما مما يقتضى من المحكمة التي أصدرت الحكم تحديداً في هذا الخصوص . وعلى هذا الوجه تكون المحكمة المختصة هي التي أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات ؛ للحكمة التشريعية الظاهرة لذلك ، وهي أن المحكمة التي أصدرت الحكم هي الأقدر على فهم مقصوده و تحديد وإزالة ما قد يثور من غموض ، وهي هنا محكمة القضاء الإداري . ولا يغير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين في الكادر

الكتابي وأصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الإدارية دون محكمة القضاء الإداري ؛ لأن محل أعمال حكم القانون الجديد لو أن الدعوى أقيمت ابتداء بعد هذا القانون أو كانت مقامة قبل نفاذه و لما يفصل فيها من محكمة القضاء الإداري ، أما إذا كلن قد فصل فيها من محكمة القضاء الإداري وكانت المنازعة مقصورة على تفسير الحكم فغنى عن القول أنها هي التي تختص بهذا التفسير بالتطبيق للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣ القضائية — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ — س ٤ ص ٧٦٩)
المبدأ رقم (١٣١) — استنفاد المحكمة لولايتها بإصدار الحكم لا يسلب حقها في تفسيره أو تصحيح أخطائه المادية، إلا أن تجاوزها حدود التفسير والتصحيح إلى التعديل مخالف للقانون.

الحكم

إن استنفاد المحكمة لولايتها بإصدار الحكم لا يسلب حقها في تفسيره أو تصحيح أخطائه المادية ، إلا أن تجاوزها حدود التفسير والتصحيح إلى التعديل مخالف للقانون — سريان ذلك على قرارات اللجان القضائية.

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ١ ق — جلسة ٥/١١/١٩٥٥ — والطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٤)

المبدأ رقم (١٣٢) — حكم — تفسيره — لا يكون إلا بالنسبة لقضائه الوارد في منطوقه دون أسبابه إلا ما كلن منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكمل له وذلك إذا وقع بالمنطوق غموض أو إبهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم.

الحكم

من المقرر أن تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة لقضائه الوارد في منطوقه دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكمل له

ومناط ذلك أن يقع بالمنطوق غموض أو إبهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد.

(المحكمة الإدارية العليا — السنة ٩ ق — القضية رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق — جلسة

(١٩٦٤/٤/١٩)

المبدأ رقم (١٣٣) — حكم تفسيري — اعتباره متمما للحكم الذي يفسره من

جميع الوجوه لا حكماً جديداً - أثر ذلك - اقتصار نطاق التفسير على إيضاح ما أبهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على الخصوم فهمه رغم وضوحه - عدم مجاوزة حدود التفسير إلى التعديل.

الحكم

يعتبر حكم التفسير متمماً للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه لا حكماً جديداً ونطاق التفسير اقتصاره على إيضاح ما أبهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على الخصوم فهمه رغم وضوحه - عدم مجاوزة حدود التفسير إلى التعديل - لا محل لطلب التفسير إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم ولو كان خاطئاً أو إذا رمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٩ ق - الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق - جلسة

(١٩٦٤/٤/١٩)

المبدأ رقم (١٣٤) - الحكم الصادر بالتفسير يعتبر متمماً للحكم الذي يفسره وليس حكماً مستقلاً ، وطلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطاً ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء منه مكملاً له - لا يكون التفسير إلا حيث يقع في المنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد .

الحكم

التفسير لا يطلب إلا بالنسبة للقضاء الوارد في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ارتباطاً مكوناً لجزء منه أو مكملاً له وذلك عند الغموض الذي يقتضى استجلاء عدم مجاوزة حدود إلى التعديل.

إن المشرع أجاز في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إيهام . وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى ، ونص في المادة ٣٧٧ منه على أن الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متمماً لحكم الذي يفسره أي ليس حكماً مستقلاً ، ومفاد ذلك أن طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه وهو الذي يحوز حجية الشيء

المقضي به أو قوته دون أسبابه إلا ما كان من هذا الأسباب مرتبطاً ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء منه مكملاً له . ولا يكون التفسير إلا حيث يقع في المنطوق غموض أو إيهام يقتضي الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٥ س ٣ ص ٦٥٥ - الطعن

رقم ٨٩٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٩ - س ٩ ص ٩٩٤)

المبدأ رقم (١٣٥) - يجب أن يقتصر نطاق التفسير على إيضاح ما أبهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على الخصوم فهمه رغم وضوحه لا محل لطلب التفسير إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم ولو كان خاطئاً أو إذا رمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية.

الحكم

اعتبار الحكم التفسيري متمماً للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه لا حكماً جديداً يجب أن يقتصر نطاق التفسير على إيضاح ما أبهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على الخصوم فهمه رغم وضوحه لا محل لطلب التفسير إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم ولو كان خاطئاً أو إذا رمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية ، أياً كان وجه الفصل في هذه الطلبات ، ويجب ألا يتخذ التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم المطلوب تفسيره.

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢١ - والطعن رقم ٢٠ لسنة ٨

ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٦ - وأيضاً الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ القضائية - جلسة

١٩٦٤/٤/١٩ - س ٩ ص ٩٩٤)

المبدأ رقم (١٣٦) - يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة لذلك إلى تعديل فيما قضى به.

الحكم

لا يمكن للمحكمة العليا أعمال ولايتها في صدد دعوى تفسيرية أقامها المحكوم

لصالحه عن حكم سبق صدوره منها ؛ إذ القاعدة التي جرت عليها في تفسيرها لأحكامها أنه يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة لذلك إلى تعديل فيما قضى به ، ولأن القرينة القانونية المستمدة من قوة الشيء المقضي فيه والتي نصت عليها المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تلحق الحكم المطلوب تفسيره واحترام هذه القرينة يمتنع معه إعمال هذه الولاية الآن .

(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٦ القضائية - جلسة ١٩٦١/١/٢١ - س ٦ ص ٦٣٥)
المبدأ رقم (١٣٧) - يلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً - غموض الأسباب لا يجيز التفسير ما لم تكن الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق - التفسير يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل حسب تقدير المحكمة لا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه.

الحكم

لا يجوز اتخاذ تفسير الحكم نريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه أو على العموم تعديله يلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً غموض الأسباب لا يجيز التفسير ما لم تكن الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق والتفسير يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل حسب تقدير المحكمة لا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه والتفسير لا يكون له محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام ، ولا تستغل عباراته على الفهم ولا تبعث على الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم .

(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٥ م - ١٥-ج ٢ ص ١٠٧٨ -
والطعن رقم ٢٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ م - ١٥-ج ٢ ص ١٠٧٩ -
س ١٦ ص ٣٣٥)

المبدأ رقم (١٣٨) - فلا يجوز أن يتخذ التفسير نريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه العموم لتعديله - وغموض المنطوق أو إبهامه مسألة تقديرية للمحكمة ولكن يحكمها معنى عام هو استغراق عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية . فلا يهم أن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه

أخطأ في فهم المحصل من الوقائع تلك أن المجال مجال تفسير و ليس مجال طعن في الحكم.

الحكم

من الأصول المسلمة أن سلطان المحكمة ينحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكمها فيها . ومن ثم فإن الرجوع إليها لتفسير هذا الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه العموم لتعديله كما لا يجوز التوسع فيما رسمته المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات سالفه الذكر من حدود لجواز التفسير : فيلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق غامضاً أو مبهماً . وغموض المنطوق أو إبهامه مسألة تقديرية للمحكمة ولكن يحكمها معنى عام هو استغلاق عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية . فلا يهم أن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع تلك أن المجال مجال تفسير وليس مجال طعن في الحكم ، كما يلزم لجواز التفسير أن يقع الغموض أو الإيهام في عبارات منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا كانت الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق كما لو أحال المنطوق في جزء من قضائه الى ما بينته الأسباب في خصوص هذا الجزء

(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٧ القضائية - جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ - م ١١ ص ٩٩)
المبدأ رقم (١٣٩) - دعوى التفسير هي التي يطلب الخصم الذي أقامها تفسير ما وقع في منطوق حكم سابق من غموض أو إيهام ، ومقتضى ذلك ألا تعتبر الدعوى دعوى تفسير إذا لم يطلب الخصم ذلك.

الحكم

دعوى التفسير هي التي يطلب الخصم الذي أقامها تفسير ما وقع في منطوق حكم سابق من غموض أو إيهام ، ومقتضى ذلك ألا تعتبر الدعوى دعوى تفسير إذا لم يطلب الخصم ذلك ، وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تقضى في الدعوى باعتبارها دعوى مستقلة بذاتها لا متممة لدعوى سابقة خرج النزاع فيها عن ولايتها.

(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢ - م ١٥ ج ٢ ص ١٠٧٧ -

س ١٢ ص ٨٥٣)

المبدأ رقم (١٤٠) - التفسير لا يطلب إلا بالنسبة للقضاء الوارد في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ارتباطا مكونا لجزء منه أو مكمل له، وذلك عند الغموض الذي يقتضى استجلاء - عدم مجاوزة حدود التفسير إلى التعديل.

الحكم

إن المشرع أجاز في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إيهام، وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى، ونص في المادة ٣٦٧ من القانون المشار إليه على أن الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متمما للحكم الذي يفسره، أي ليس حكما مستقلا. ومفاد هذا أن طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه، وهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به أو قوته دون أسبابه ألا ما كان من هذه الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه مكمل له، كما لا يكون إلا حيث يقع في هذا المنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم، ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه، حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد. ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا، وبذا يلزم أن يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة، لا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص، أو زيادة، أو تعديل وإلا كان في ذلك إخلال بقوة الشيء المقضي به. وفي هذا النطاق، يتحدد الموضوع طلب التفسير، فلا يكون له محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام، أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه خاطئا، أو إذا رُمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أيا كان وجه الفصل في هذه الطلبات.

(الطعن ١٤٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٥ - س ٣ ص ٦٥٥)

المبدأ رقم (١٤١) - لا يجوز اتخاذ دعوى التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم.

الحكم

يلزم لقبول دعوى التفسير أن يكون بمنطوق الحكم لبس أو غموض يصعب

معه الوقوف على ما قصده منه المحكمة - لا يجوز أن يكون المقصود من دعوى التفسير تعديل الحكم - اتخاذ دعوى التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم - غير جائز.

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٦)

المبدأ رقم (١٤٢) - تفسير الحكم يكون بالنسبة لقضائه الوارد في منطوقه دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً مكوناً لجزء منه مكملاً له - مناط التفسير: أن يقع بالمنطوق غموض أو إبهام يقتضي الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد.

الحكم

تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة لقضائه الوارد في منطوقه دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً مكوناً لجزء منه مكملاً له - مناطه - أن يقع بالمنطوق غموض أو إبهام يقتضي الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد.

(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٩)

المبدأ رقم (١٤٣) - لا يجوز تجاوز التفسير إلى تعديل الحكم.

الحكم

يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره إن كان ثمة وجه قانوني لهذا التفسير، دون مجاوزة ذلك إلى تعديل فيما قضى به.

(الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٤)

المبدأ رقم (١٤٤) - يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة ذلك إلى تعديل فيما قضى به.

الحكم

لا يمكن للمحكمة العليا إعمال ولايتها في صدد دعوى تفسيرية أقامها المحكوم لصالحه عن حكم سبق صدوره منها، إذ القاعدة التي جرت عليها في تفسيرها لأحكامها أنه يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم

المطلوب تفسيره دون مجاوزة ذلك إلى تعديل فيما قضى به ولأن القرينة القانونية المستمدة من قوة الشيء المقضي به والتي نصت عليها المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تلحق بالحكم المطلوب تفسيره واحترام هذه القرينة يمتنع معه إعمال هذه الولاية الآن.

(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٩)

المبدأ رقم (١٤٥) - ونطاق يقتصر على إيضاح ما أبهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على الخصم فهمه رغم وضوحه.

الحكم

اعتبار الحكم التفسيري متمما للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا ، ونطاق يقتصر على إيضاح ما أبهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على الخصم فهمه رغم وضوحه ، عدم مجاوزة حدود التفسير إلى التعديل - لا محل لطلب التفسير: إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق لا غموض فيه ولا إيهام إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم ولو كان خاطئا، أو إذا رُمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية.

(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢١)

المبدأ رقم (١٤٦) - استناد المحكمة لولايتها بإصدار الحكم لا يسلب حقها في تفسيره أو تصحيح أخطائه المادية.

الحكم

إن استناد المحكمة لولايتها بإصدار الحكم لا يسلب حقها في تفسيره أو تصحيح أخطائه المادية، تجاوزها حدود التفسير والتصحيح إلى التعديل مخالف للقانون - سريان ذلك على قرارات اللجان القضائية.

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

المبدأ رقم (١٤٧) - لا يجوز اتخاذ تفسير الحكم نريعة خطأ أو استكمال نقص وقع فيه أو على العموم لتعديله - يلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضا أو مبهما - غموض الأسباب لا يجيز التفسير ما لم تكن الأسباب قد كونت جزءا من المنطوق.

الحكم

من الأصول المسلمة أن سلطات المحكمة تنحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت

حكمها فيها. ومن ثم فإن الرجوع إليها لتفسير هذا الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير نريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه العموم لتعديله كما لا يجوز التوسع فيما رسمته المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات سالفه الذكر من حدود لجواز التفسير: فيلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً وغموض المنطوق أو إبهامه مسألة تقديرية للمحكمة ولكن بحكمها معنى عام هو استغلاق عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية. فلا يهم إن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع ذلك أن المجال مجال تفسير وليس مجال طعن في الحكم كما يلزم لجواز التفسير أن يقع الغموض أو الإبهام في عبارات منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا كانت الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق كما لو أحوال المنطوق في جزء من قضائه إلى ما بينته الأسباب في خصوص هذا الجزء.

(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٥)

المبدأ رقم (١٤٨) - من الأصول المسلمة أن سلطان المحكمة ينحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكمها فيها ، فالرجوع إليها لتفسير الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير نريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم - يلزم أن يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقرير المحكمة لا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه.

الحكم

من الأصول المسلمة أن سلطان المحكمة ينحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكمها فيها ، فالرجوع إليها لتفسير الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير نريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم، وعلى وجه العموم لتعديله ، كما لا يجوز التوسع فيما رسمته المادة ٣٦٦ مرافعات من حدود لجواز التفسير ، فلا يجوز إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه ، أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً مكوناً لجزء منه مكملاً له ، كما لا يكون إلا حيث يقع في المنطوق غموض أو إبهام يقتضى الإيضاح والتفسير

لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد -
منه - حتى يتمنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد ، ولهذا يلزم أن يقف التفسير
عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقرير المحكمة - لا ما القبس على نوى
الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم
المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، وإلا كان في ذلك إخلال بقوة الشيء المقضي
به ، وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل إذا تعلق
بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا أبهام ، ولا تستغل
عبارته على الفهم ولا تبحث على الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٤٤٠ - جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧١ - س ١٦ ص ٣٣٥ -
وفي ذات المعنى : الطعن رقم ٣٨٦٤ لسنة ٤٠ القضائية - جلسة ١٩٩٧/١/٢١ -
س ٤٢ ص ٤٧١)

المبدأ رقم (١٤٩) - دعوى طلب التفسير التي تقام وفقا لحكم المادة ١٩٢ من
قانون المرافعات لا يجوز أن تتخذ سبيلا إلى مناقشة ما فصل فيه الحكم أو
تعديل ما قضى به ولو كان قضاؤه في ذلك خاطئا.

الحكم

دعوى طلب التفسير التي تقام وفقا لحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات لا
يجوز أن تتخذ سبيلا إلى مناقشة ما فصل فيه الحكم أو تعديل ما قضى به ولو
كان قضاؤه في ذلك خاطئا أيا كان وجه ذلك الخطأ وأساسه احتراماً لحجية
الشيء المقضي به.

(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤)

المبدأ رقم (١٥٠) - منازعة المدعى في سلامة القرارات المنفذة للحكم محله
دعوى جديدة في هذا الخصوص وليس دعوى تفسير .

الحكم

طلب تفسير الحكم أو إضافة عبارة " الفروق المالية " - عدم قبوله - أساس
ذلك - فصل الحكم في كل الطلبات الموضوعية التي اشتملت عليها دعوى
المدعى دون غموض أو إيهام - مدى الإلغاء وأثره يتحدد بما بينته المحكمة في
أسباب الحكم وهو لا يستتبع اعتبار المدعى مرقى بالحكم ذاته - القرار الذي
يصدر من الإدارة تنفيذاً له هو الذي ينشئ المراكز وترتيب الأولويات بين

العاملين - وتحديد وضع المدعى وما يترتب على ذلك من تعديل في مرتبه وما يستحق له من فروق مالية - كل هذه من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم - ليس من شأن الحكم أن يستطرد إليها - منازعة المدعى في سلامة القرارات المنفذة للحكم محله دعوى جديدة في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٨٤ - س ٢٩ ص ٨٤٢)
المبدأ رقم (١٥١) - مناط تفسير الحكم أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً - وتفسير غموض المنطوق مسألة تقديرية للمحكمة يحكمها معنى علم هو استغراق عبارات المنطوق في ذاتها كما لو كانت العبارات تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم وإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية فلا يهم إن كان المنطوق قد جاتبه الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع.

الحكم

مفاد المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنه ينحصر سلطان المحكمة عن الدعوى متى فصلت فيها والرجوع إلى المحكمة لتفسير الحكم يجب إلا يخل بهذا المبدأ ولا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم ولتعديل الحكم وقد بين المشرع حدود التفسير فاشتراط أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً وتفسير غموض المنطوق مسألة تقديرية للمحكمة يحكمها معنى عام هو استغراق عبارات المنطوق في ذاتها كما لو كانت العبارات تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم وإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية فلا يهم إن كان المنطوق قد جاتبه الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع وأساس ذلك أن هناك فرق بين مجال التفسير ومجال الطعن في الحكم.

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٥)

المبدأ رقم (١٥٢) - طلب تفسير الحكم لا يجيز التعرض من جديد لوقف تنفيذ الحكم المطلوب تفسيره أو تعديله أو إلغاؤه.

الحكم

لا يجوز للمحكمة وهي تنظر طلب تفسير الحكم أن تتعرض من جديد لوقف تنفيذ الحكم المطلوب تفسيره أو تعديله أو إلغاؤه.

(الطعن رقم ٢٧٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٦)

المبدأ رقم (١٥٣) - غموض الحكم أو إيهامه هو مسألة تقديرية للمحكمة وإن كان يحكمها أصل عام هو استغراق عباراته في ذاتها على الفهم.

الحكم

المادة ١٩٢ من قانون المرافعات مناط الأخذ بها أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً من غموض أو إيهام ، إذا كان الحكم واضح لا يشوبه غموض أو إيهام فلا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء- حتى لا يكون التفسير نريعة لتعديله بالرجوع عنه إما بالإضافة إليه مما يعتبر ماساً بحجيته ، غموض الحكم أو إيهامه هو مسألة تقديرية للمحكمة وإن كان يحكمها أصل عام هو استغراق عباراته في ذاتها على الفهم - المادة ١٩٣ من قانون المرافعات مناط الأخذ بها أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو خطأ للفصل في طلب موضوعي وإغفال كليهما يجعل الطلب باقياً معلقاً أمامها لم يقض فيه قضاء ضمناً.

(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)

المبدأ رقم (١٥٤) - حجية الأمر المقضي تثبت للمنطوق دون أسباب الحكم إلا أن الأسباب تكون لها هذه الحجية أيضاً إذا ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب - مثال لتفسير الحكم مرتبطاً بأسبابه.

الحكم

ومن حيث إن المقرر أن الأصل أن حجية الأمر المقضي به تثبت لمنطوق الحكم دون أسبابه إلا أن الأسباب تكون لها هذه الحجية أيضاً إذا ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب.

ومن حيث إن البادي من أسباب الحكم محل طلب التفسير، السابق بيانها، أن هذه الأسباب ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمنطوق الحكم بحيث لا يقوم هذا المنطوق بغيرها ومن ثم فإن هذه الأسباب تحوز ذات حجية الأمر المقضي به التي يحوزها المنطوق، وعلى هذا المقتضى، فإن منطوق الحكم، مرتبطاً بأسبابه، إنما يستهدف إلزام الجامعة بالمضي في اتخاذ إجراءات تعيين المدعى في الوظيفة المذكورة، وذلك بعرض ما تم من إجراءات على مجلس الجامعة لاتخاذ القرار في شأن بتعيينه بتلك الوظيفة بعد أن بينت الأسباب أن أعداء مكتب الأمن على تعيين المذكور لا يجد له سنداً من القانون ومن ثم فلا يصح أن يتخذ سبباً

لعدم تعيين المدعى فيها، بعد أن استوفى كافة شرائط هذا التعيين. وهو ما تؤدي إليه تلك الأسباب حتماً، وإذا ارتبطت تلك الأسباب بمنطوق الحكم ارتباطاً وثيقاً لا يقوم هذا المنطوق بدونها، فإنه يتعين تفسير هذا المنطوق حسبما نكر والقضاء به.

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٧ - س ٣٣ ص ٦٥٢)
المبدأ رقم (١٥٥) - وجوب أن تكون أسباب الحكم مكتوبة على نحو موضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة.

الحكم

يجب أن تكون أسباب الحكم مكتوبة على نحو موضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة متضمنة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية وما انتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول -أساس ذلك: حتى يتسنى للمحكمة الإدارية العليا أعمال رقابتها بما يكفل تحقيق سلامة النظام العام القضائي.

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

المبدأ رقم (١٥٦) - (١) طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه فهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء منه مكملاً له.

(٢) الحكم الصادر بالتفسير يعتبر متمماً للحكم الذي يفسره ولا يعد حكماً جديداً.
(٣) يلزم أن يقف حكم التفسير عند حد إيضاح ما أبهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة دون المساس بما قضى به الحكم محل التفسير بنقص أو زيادة أو تعديل وإلا كان ذلك إخلالاً بقوة الشيء المقضي به.

الحكم

إن طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه فهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء منه مكملاً له ، لا يكون طلب تفسير الحكم إلا حيث يلحق بهذا المنطوق أو يشوبه غموض أو إيهام ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد ،

الحكم الصادر بالتفسير يعتبر متما للحكم الذي يفسره ولا يعد حكما جديدا ، ويلزم أن يقف حكم التفسير عند حد إيضاح ما أبهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة دون المساس بما قضى به الحكم محل التفسير بنقص أو زيادة أو تعديل وإلا كان ذلك إخلال بقوة الشيء المقضي به ، ومن ثم يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطنوب تفسيره إن كان ثمة وجه في الواقع والقانون لذلك دون التجاوز إلى تعديل ما قضى به.

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠ - س ٣٥ ص ٥٩٢)
المبدأ رقم (١٥٧) - تفسير الحكم يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا على ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه.

الحكم

تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد بمنطوقه أو أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له ، التفسير بهذه المثابة يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا على ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه.

(الطعن رقم ٣٤٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩ - س ٣٧ ص ٩٢٠)
المبدأ رقم (١٥٨) - الرجوع إلى المحكمة لتفسير الحكم ينبغي أن ينحصر فيما قضى به الحكم في منطوقه وأسبابه المرتبطة به.

الحكم

ينحصر سلطان المحكمة عن الدعوى إذا أصدرت حكما فيها ، والرجوع إلى المحكمة لتفسير الحكم ينبغي أن ينحصر فيما قضى به الحكم في منطوقه وأسبابه المرتبطة به - يشترط أن يقع في المنطق غموض يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة .

(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٥ /٦/١٧ - س ٤٠ ص ١٩٤٣)
المبدأ رقم (١٥٩) - (١) لا يجوز أن يتخذ التفسير تريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم ، وعلى وجه العموم لتعديله.

(٢) يلزم أن يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس

بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل وإلا كان فى ذلك إخلال
بقوة الشيء المقضى به

الحكم

من الأصول المسلمة أن سلطات المحكمة تقتصر عن الدعوى إذا ما أصدرت
حكمها فيها ومن ثم فإن الرجوع إليها لتفسير هذا الحكم ينبغى ألا يخل بهذا
الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه
الحكم ، وعلى وجه العموم لتعديله ، كما لا يجوز التوسع فيما رسمته المادة ١٩٢
من قانون المرافعات من حدود لجواز التفسير . ويلزم لجواز التفسير أن يكون
منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً ، وغموض المنطوق أو إبهامه مسألة تقديرية
للمحكمة ولكن يحكمها معنى عام هو استغلق عباراته فى ذاتها على الفهم كما لو
كانت عبارات المنطوق فى ذاتها تبعث الحيرة فى كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت
عبارات المنطوق فى ذاتها صريحة واضحة جلية فلا يهم إن كان المنطوق قد
جانب الصواب فى تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ فى فهم المحصل من
الوقائع ذلك أن المجال مجال تفسير وليس مجال طعن فى الحكم - يلزم أيضاً
لجواز التفسير أن يقع الغموض أو الإبهام فى عبارات منطوق الحكم لا فى أسبابه
إلا إذا كانت الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق كما لو أحال المنطوق فى
جزء من قضائه إلى ما تبنيه الأسباب فى خصوص هذا الجزء، ولهذا يلزم أن
يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس
على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس بما قضى به
الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل وإلا كان فى ذلك إخلال بقوة الشيء
المقضى به ، فى هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل إذا
تعلق بأسبابه منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام ولا تستغلق
عباراته على الفهم ولا يبعث على الحيرة فى كيفية تنفيذ الحكم - تطبيق .

ومن حيث إنه لما سبق وكان الثابت من قراري اللجنة القضائية للإصلاح
الزراعى فى الاعتراضين قد قضيا برفع الاستيلاء عن مساحة والذي تم
الاستيلاء عليها بتاريخ.... ، وأنها سواء فى منطوقهما أو الأسباب المرتبطة
بهما جاءا فى عبارات واضحة لا غموض ولا إبهام فيها حيث إن عبارتهما
صريحة وجليّة الدلالة ولم تتضمن عبارات تستغلق على الفهم أو تبعث على

الحيرة في كيفية التنفيذ والذي تم فعلاً بموجب المحضرين المؤرخينحسبما جاء بصحيفة طلب التفسير ، أي أن القرارين الصادرين من اللجنة القضائية موضوع طلب التفسير المطعون علي القرار الصادر بشأنهما لم يثرا سواء في منطوقهما أو الأسباب المؤدية إليهما لبساً أو غموضاً حال دون تنفيذهما ، سواء من حيث المساحة محل النزاع أو سند إلغاء الاستيلاء عليها ، الأمر الذي لا يكون هناك موجباً لطلب التفسير طبقاً لحكم المادة (١٩٢) من قانون المرافعات والسالف الإشارة إليها ، ويعدو هذا الطلب في حقيقته طلب تحديد الإجراء الواجب اتخاذه بعد الإقراج عن الأرض محل الاعتراضين ، وهو أمر يخرج عن نطاق التفسير الذي حددته المادة (١٩٢) من قانون المرافعات ، الأمر الذي كان يتعين معه على اللجنة القضائية المطعون على قرارها أن تقضي بعدم قبول طلب التفسير ، ومن ثم فإنها وقد أصدرت قرارها المطعون عليه بالتفسير مع عدم توافر شروط قبول طلب التفسير طبقاً لحكم المادة (١٩٢) من قانون المرافعات فإنه يكون مخالفاً للقانون جديراً بالإلغاء والقضاء مجدداً بعدم قبول طلب التفسير . (الطعن رقم ٣٨٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٩٧/١/ ٢١ - س ٤٢ ص ٤٧١)

المبدأ رقم (١٦٠) - لا يكون لطلب التفسير محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام أو إذا استهدف تعديل ما قضي به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه خاطئاً أو إذا قصد إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أياً كان وجه الفصل في هذه الطلبات.

الحكم

المادة رقم ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ :
إن طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه وأسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً أو مكون لجزء منه مكمل له كما لا يكون إلا حيث يلحق بهذا المنطوق أو يشويه غموض أو إبهام يقتضي الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى ينتهي تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا للقصد - يعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه لا حكماً جديداً لذلك يلزم أن يقف عند حد إيضاح ما أبهم أو غمض بالفعل حسب تقدير المحكمة لا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وكل ذلك دون المساس بما قضي به الحكم

محل التفسير - التزاما بهذه القواعد وفي نطاقها يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام أو إذا استهدف تعديل ما قضي به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه خاطئاً أو إذا قصد إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أياً كان وجه الفصل في هذه الطلبات - أثر ذلك : أنه يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضي به الحكم المطلوب تفسيره إن كان ثمة وجه في الواقع والقانون لذلك دون التجاوز إلى تعديل ما قضي به .

(الطعن رقم ٢٧١٨ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٩٨ / ٥ / ٩ - س ٤٣ ص ١٢١٣)
المبدأ رقم (١٦١) - وتفسير الحكم لا يكون إلا إذا شاب المنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم - لا تملك المحكمة عند تفسير حكمها تعديل قضاائها أو الرجوع عنه أو الإضافة إليه حتى لو كان قضاؤها خاطئاً .

الحكم

طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضاائه الوارد في منطوقه دون الأسباب ما لم تكن هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكونة لجزء منه مكمل له ، وتفسير الحكم لا يكون إلا إذا شاب المنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً للحكم الذي يفسره لا حكماً جديداً ، ولا تملك المحكمة عند تفسير حكمها تعديل قضاائها أو الرجوع عنه أو الإضافة إليه حتى لو كان قضاؤها خاطئاً .

(الطعن رقم ٣٧٦٤ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٠٠١ / ٢ / ٤ - س ٤٦ ص ٧٨١)
المبدأ رقم (١٦٢) - طلب تفسير - عبارة وما يترتب على ذلك من آثار - تنفيذ الحكم - الآثار المالية المترتبة على تنفيذ حكم الإلغاء .

الحكم

المرتبات وما في حكمها لا تستحق تلقائياً بمجرد صدور حكم الإلغاء ، إذ أن الأصل أن الأجر مقابل العمل ، فإذا لم يباشر المطعون ضده عملاً فإن ما يستحقه تنفيذاً لحكم الإلغاء ليس هو المرتب أو الأجر وإنما يستحق تعويضاً يدخل في عناصر تقديره قيمة المرتبات التي حرم منها وملحقاتها وما حصل عليه مقابل

عمل أثناء هذه الفترة كل ذلك وفقاً للقواعد العامة في التعويض .
(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١٨ - س ٤٦ ص ١٠٦٥)
المبدأ رقم (١٦٣) - تفسير الحكم يقتصر على ما يلحق بمنطوقه من غموض
أو إبهام دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطاً ارتباطاً جوهرياً ومكوناً
لجزء مكمل له - ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متماً للحكم الذي يفسره من
جميع الوجوه وليس حكماً جديداً ولذا فهو يقف عند حد إيضاح ما أبهم أو
غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا على ما التبس على ذوي الشأن فهمه
على الرغم من وضوحه.

الحكم

طب تفسير الحكم وفقاً لحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات لا يكون إلا
بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه وهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به
دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطاً ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء
مكمل له، كما لا يكون إلا حيث يلحق بهذا المنطوق من غموض أو إبهام يقتضي
الإيضاح والتفسير بهدف استجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم حتى يتسنى
تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متماً للحكم
الذي يفسره من جميع الوجوه وليس حكماً جديداً ولذا فهو يقف عند حد إيضاح ما
أبهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا على ما التبس على ذوي الشأن
فهمه على الرغم من وضوحه.... تجاوز حدود ذلك يعد طلباً جديداً ينطوي على
مخالفة واضحة تؤدي إلى تعديل ما قضى به الحكم المراد تفسيره.

(محكمة القضاء الإداري - الدائرة الأولى - الدعوى رقم ٢٧٣٧ لسنة ٦٠ ق
- جلسة ٢٠٠٧ / ١ / ١٦)

مبدأ حديث محكمة القضاء الإداري في تفسير الأحكام:

نعرض فيما يلي لأحد أحكام محكمة القضاء الإداري (دائرة المنازعات
الاقتصادية والاستثمار - الدائرة السابعة) الصادر بجلسته ٢٣ من مايو سنة
٢٠٠٩ ، الذي جمع العديد من المبادئ القانونية الهامة في مجال قواعد وضوابط
دعوى التفسير.

المبدأ رقم (١٦٤) - (١) قرار التفسير يصدر بناء على طلب يقدم من أي من
الخصوم سواء من صدر الحكم لصالحه أو من صدر ضده، دون تقيد بميعاد

وذلك بالإجراءات العادية لرفع الدعوى.

(٢) التفسير يحدث بقرار من المحكمة التي أصدرت الحكم، ولا يشترط أن يقوم بالتفسير ذات القضاة الذين أصدروا الحكم، إذ لا يتعلق الأمر بالبحث عن إرادتهم وإنما يتعلق الأمر بالتفسير الموضوعي.

(٣) طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه فهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء مكمل له.

(٤) تفسير الحكم لا يكون إلا حيث يلحق بهذا المنطوق أو ما يلحق به من غموض أو إبهام يقتضي الإيضاح والتفسير بهدف استجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد.

(٥) ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه وليس حكماً جديداً ولذا فهو يقف عند حد إيضاح ما أبهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا على ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، فإذا كان قضاء المحكمة واضحاً لا إبهام فيه أو غموض فلا يقبل طلب التفسير لما في ذلك من مساس بحجية الحكم .

(٦) سلطات المحكمة تنحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكمها فيها ومن ثم فإن الرجوع إليها لتفسير هذا الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير تريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم ، وعلى وجه العموم لتعديله ، كما لا يجوز التوسع فيما رسمته المادة ١٩٢ من قانون المرافعات من حدود لمواز التفسير.

(٧) المقصود بتفسير الحكم ليس البحث عن إرادة القاضي الذي أصدره، كما هو الحال عند تفسير عقد من العقود ، فالحكم ليس تصرفاً قانونياً وإنما هو عمل تقديري ، لذلك لا تطبق المحكمة، وهي تقوم بالتفسير، قواعد تفسير التصرف القانوني ولا القواعد المقررة لتفسير التشريع، وإنما هي تفسر الحكم تفسيراً منطقياً بالنظر إلى أسباب الحكم وعناصره الأخرى وبافتراض أن المحكمة لا يمكن أن تكون قد خالفت القانون في حكمها المطلوب تفسيره ، ولهذا فإن تفسير الحكم لا يكون بالبحث عن إرادة القاضي وإنما بتحديد ما يتضمنه الحكم من تقدير، وهو ما لا يمكن البحث عنه إلا في العناصر

الموضوعية التي تكون الحكم ذاته منفصلا عن إرادة القاضي الذي أصدره ،
وفي جميع الأحوال، يجب على المحكمة أن تعمل على الكشف عن التقدير الذي
يتضمنه الحكم فلا تتخذ التفسير وسيلة لتعديل حكمها أو الحذف منه أو الإضافة
إليه .

(٨) غموض المنطوق أو إبهامه إنما هي مسألة تفسيرية للمحكمة يحكمها معنى
علم هو استغراق عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق
في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في
ذاتها صريحة واضحة جلية فلا يهم إن كان المنطوق قد جانب للصواب في
تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع ذلك أن
المجال مجال تفسير وليس مجال طعن في الحكم .

(٩) يلزم لجواز التفسير أن يقع الغموض أو الإبهام في عبارات منطوق الحكم
لا في أسبابه إلا إذا كانت الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق كما لو أحال
المنطوق في جزء من قضائه إلى ما تبينه الأسباب في خصوص هذا الجزء،
ولهذا يلزم أن يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقرير
المحكمة لا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون
المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل وإلا كان في ذلك
إخلال بقوة الشيء المقضي به ، وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير
فلا يكون له محل إذا تعلق بأسبابه منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض
فيه ولا إبهام ولا تستغل عباراته على الفهم ولا يبعث على الحيرة في كيفية
تنفيذه.

الحكم

وحيث إنه من المقرر أن التفسير يحدث بقرار من المحكمة التي أصدرت
الحكم، ولا يشترط أن يقوم بالتفسير ذات القضاة الذين أصدروا الحكم ، إذ لا
يتعلق الأمر بالبحث عن إرادتهم وإنما يتعلق الأمر بالتفسير الموضوعي ، كما
أن قرار التفسير يصدر بناء على طلب يقدم من أي من الخصوم سواء من صدر
الحكم لصالحه أو من صدر ضده، دون تعيد بميعاد وذلك بالإجراءات العادية
لرفع الدعوى.

ومن حيث إنه عن الموضوع فإن المادة (١٩٢) من قانون المرافعات تنص

على أنه " يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إيهام ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية " .

وحيث إن الاستفادة من ذلك أن طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه فهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء مكمل له ، كما لا يكون إلا حيث يلحق بهذا المنطوق أو ما يلحق به من غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير بهدف استجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه وليس حكماً جديداً ولذا فهو يقف عند حد إيضاح ما أبهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا على ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، فإذا كان قضاء المحكمة واضحاً لا إيهام فيه أو غموض فلا يقبل طلب التفسير لما في ذلك من مساس بحجية الحكم .

وحيث إنه من الأصول المسلمة أن سلطات المحكمة تنحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكمها فيها ومن ثم فإن الرجوع إليها لتفسير هذا الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم ، وعلى وجه العموم لتعديله ، كما لا يجوز التوسع فيما رسمته المادة ١٩٢ من قانون المرافعات من حدود لجواز التفسير ، ذلك أن المقصود بتفسير الحكم ليس البحث عن إرادة القاضي الذي أصدره، كما هو الحال عند تفسير عقد من العقود ، فالحكم ليس تصرفاً قانونياً وإنما هو عمل تقديري ، لذلك لا تطبق للمحكمة، وهي تقوم بالتفسير، قواعد تفسير التصرف القانوني ولا القواعد المقررة لتفسير التشريع، وإنما هي تفسر الحكم تفسيراً منطقياً بالنظر إلى أسباب الحكم وعناصره الأخرى وبافتراض أن للمحكمة لا يمكن أن تكون قد خالفت القانون في حكمها المطلوب تفسيره ، ولهذا فإن تفسير الحكم لا يكون بالبحث عن إرادة القاضي وإنما بتحديد ما يتضمنه الحكم من

تقدير، وهو ما لا يمكن البحث عنه إلا في العناصر الموضوعية التي تكون الحكم ذاته منفصلاً عن إرادة القاضي الذي أصدره ، وفي جميع الأحوال، يجب على المحكمة أن تعمل على الكشف عن التقدير الذي يتضمنه الحكم فلا تتخذ التفسير وسيلة لتعديل حكمها أو الحذف منه أو الإضافة إليه .

ومن حيث إنه متى كان لازماً لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً ، فإن غموض المنطوق أو إبهامه إنما هي مسألة تقديرية للمحكمة يحكمها معنى عام هو استغلق عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية فلا يهم إن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع ذلك أن المجال مجال تفسير وليس مجال طعن في الحكم ، كما يلزم أيضاً لجواز التفسير أن يقع الغموض أو الإبهام في عبارات منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا كانت الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق كما لو أجال المنطوق في جزء من قضائه إلى ما تبينه الأسباب في خصوص هذا الجزء، ولهذا يلزم أن يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقرير المحكمة لا ما التبس على نوى اللسان فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل وإلا كان في ذلك إخلال بقوة الشيء المقضي به ، وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل إذا تعلق بأسبابه منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام ولا تستغل عباراته على الفهم ولا يبعث على الحيرة في كيفية تنفيذه.

وحيث إنه وترتيباً على ما تقدم ، فإنه وباستقراء مدونات الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٤٠٩٥ لسنة ٦١ القضائية بجلسة ٢٠٠٩/١٢/٢٠ محل طلب التفسير، وصولاً لتقصي مدى وجود اللبس أو الغموض المدعى به والداعي إلى طلب التفسير، يبين أن طلبات المدعي في الدعوى الصادرة بها الحكم قد تحددت على مرحلتين بصحيفة دعواه ثم بمنكرتي دفاعه المقدمة لولاها بجلسة ٢٠٠٨/٤/١٢ وثانيتهما خلال الأجل المضروب لتقديم مذكرات خلال فترة حجز الدعوى للحكم ، فوردت طلباته في المرحلة الأولى بصحيفة دعواه بطلب (الحكم أولاً بقبول الدعوى شكلاً . ثانياً في الشق المستعجل بوقف تنفيذ القرار محل

المنازعة حتى يفصل نهائياً في طلب إلغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار .
ثالثاً وفي الموضوع بإلغاء القرار محل المنازعة مع ما يترتب على ذلك من
آثار . رابعاً إلزام المدعى عليه للمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة...) ، ووردت
طلباته في المرحلة الثانية بجلسة ٢٠٠٨/٤/١٢ أثناء تداول الدعوى بجلسات
المحكمة وأكدها بذاكرة أخرى خلال فترة حجز الدعوى للحكم بطلب (الحكم
بقبول الدعوى شكلاً ، ووقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالامتناع عن إصدار
التخصيص النهائي لقطعة الأرض موضوع التداعي لإتمام المشروع السياحي
عليها وما يترتب على ذلك من آثار تمهيداً لإلغائه وما يترتب على ذلك من
آثار) وقد وردت الطلبات التي حددتها المحكمة في حيثياتها بأن حقيقة ما يهدف
إليه المدعي وفقاً للتكييف القانوني الصحيح لطلباته هو (الحكم بوقف تنفيذ ثم
إلغاء القرار المطعون فيه السلبي بالامتناع عن إصدار قرار تخصيص نهائي
للمشروع السياحي بالعين السخنة المخصص مبدئياً للشركة والبالغ مساحتها ستون
ألف متر مربع مع ما يترتب على ذلك من آثار) (وهي بعينها ذات طلبات
المدعي بمذكرتي دفاعه المقدمتين بجلسة المرافعة المنعقدة في ٢٠٠٨/٤/١٢
والمؤكددة بتلك المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم) ، وبالتالي كان واضحاً
بما لا يدع أي مجال لأي لبس أو غموض أن القرار المطعون عليه الذي استهدفه
المدعي بذاكرة دفاعه بجلسة ٢٠٠٨/٤/١٢ هو القرار الصادر بالامتناع عن
إصدار التخصيص النهائي لقطعة الأرض موضوع التداعي لإتمام المشروع
السياحي عليها وما يترتب على ذلك من آثار ، كما كان واضحاً بما لا محل معه
للحيرة في تنفيذ الحكم أن تكليف المحكمة للقرار المطعون فيه لم يتجاوز طلبات
المدعي بالذاكرة المشار إليها قيد أملة ، كما كان واضحاً وساطعاً سطوع
الشمس أن منطوق الحكم قد انصب على وقف تنفيذ القرار المطعون فيه الذي
حدده المدعي وأقامت المحكمة قضاءها على أساسه بالحيثيات والمنطوق ، بما لا
مجال معه للالتفاف على تنفيذ الحكم بدعوى غموضه أو إيهامه.

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان منطوق الحكم واضحاً لا لبس فيه ولا
غموض وكانت الهيئة المدعى عليها قد اتخذت من التفسير وسيلة لتعديل الحكم
ولعرقلة تنفيذه حال كون الحكم المطلوب تفسيره على نحو ما سلف البيان لا
تستغل عباراته في ذاتها على الفهم ولا تبحث على الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم

فعبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية وقد انتفى الغموض والإبهام في عبارات منطوق الحكم وفي أسبابه التي كونت جزءاً من المنطوق ، وليس للمحكمة أن توضح ما هو كامل الوضوح ، ولا ما التبس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه لما في ذلك من مساس وإخلال بقوة الشيء المقضي به، وهو ما يضحى معه طلب التفسير قائماً على غير سند من القانون خليفاً بالرفض ، بما يتعين معه القضاء برفض الدعوى.

(حكم محكمة القضاء الإداري – دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار –

الدائرة السابعة – الدعوى رقم ٣٠٢٧٣ لسنة ٦٣ القضائية – جلسة

٢٣/٥/٢٠٠٩ – لم ينشر بعد)

الباب الثالث

بطلان الأحكام

الباب الثالث

بطلان الأحكام

نعرض لموضوع بطلان الأحكام في فصلين:

الفصل الأول: الأحكام العامة في بطلان الأحكام.

الفصل الثاني: التطبيقات القضائية في بطلان الأحكام.

الفصل الأول
الأحكام العامة
في بطلان الأحكام

الفصل الأول

الأحكام العامة

في بطلان الأحكام

الأصل أن الأحكام عنوان الحقيقة يكون لها مقومات الأحكام وخصائصها وتحوز قوة الشيء المقضي به وتكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية.

إلا أن الأحكام يمكن أن تكون محلا للطعن عليها بطرق الطعن المقررة والتي سيرد بيانها في الكتاب الثاني من هذا المؤلف، ومن بين الأحوال التي يكون الحكم بها محلا للطعن حالة أن يشوب الحكم بطلان فيه أو في الإجراءات من شأنها التأثير في الحكم فتبطله.

ونظرا لاتصال موضوع بطلان الأحكام من حيث استعراض المبادئ التي تحكمه باكتمال مقومات الحكم وشروطه فإن الحالات التي يبطل فيها الحكم وتلك التي لا يترتب عليها البطلان تكون أجدر بالعرض والمناقشة ضمن موضوع "الحكم في الدعوى" مع الإشارة إليها عند عرض موضوع "الطعن في الأحكام".

ولقد نصت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة على أنه:

"يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية:

١- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله.

٢- إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.

٣- إذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع.

ولئن كان من المسلم أن الحكم إذا صدر ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابه من بطلان فيه أو بطلان في الإجراءات فإنه يستتبع ذلك كأصل عام إعادة

الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجدداً بعد استيفاء الإجراء الباطل على وجهه الصحيح، إلا أنه إذا كانت المحكمة من ذلك هي إعطاء محكمة أول درجة الفرصة لإعادة نظر النزاع وحسمه بحكم جديد في الدعوى بعد تصحيح الإجراء الباطل كضمانة لصالح الطاعن الذي طلب إلغاء الحكم حتى لا يفوت عليه الطعن في الإجراءات المتعلقة بإصداره درجة من درجات التقاضي، إلا أنه إذا ما استبان من الأوراق أنها استوفت عناصرها وتهيأت للفصل فيها أمام محكمة الطعن بما يمكنها من حسم النزاع في الموضوع فإن إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها وهي مهياة سوف يتمخض عنه إطالة لأمد التقاضي وتعويق لحسم المنازعات بما لا يتفق مع مقتضيات العدالة التي توجب الحسم العاجل والناجز للمنازعات ومن ثم فقد تصدت محكمة الطعن في هذه الحالة لموضوع النزاع ولزالت عنه وجه البطلان متى كانت الدعوى قد تهيأت للفصل فيها^(١).

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٩١/١١/٣

الفصل الثاني
التطبيقات القضائية
في بطلان الأحكام

الفصل الثاني

التطبيقات القضائية

في بطلان الأحكام

وفيما يلي نعرض للمبادئ القانونية التي تقررت في شأن "بطلان الأحكام" ونقسمها إلى ثلاثة مباحث نعرض في أولها حالات بطلان الأحكام، وفي ثانيها حالات لا تبطل فيها الأحكام، وفي ثالثها آثار بطلان الأحكام.

المبحث الأول

حالات بطلان الأحكام

وتتقسم حالات بطلان الأحكام إلى حالات متعددة نفصلها بحسب ما استقر في قضاء مجلس الدولة من مبادئ قانونية، ونخص كل حالة بمطلب مستقل:

المطلب الأول

إغفال الإعلان بالجلسة

المبدأ رقم (١٦٥) - (١) إغفال إخطار الخصم بتاريخ الجلسة يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بعد ذلك، وسبيل التمسك بهذا البطلان هو طرق الطعن المقررة قانوناً، فدعوى البطلان الأصلية لا تجوز إلا في حالة انعدام الحكم.

(٢) إغفال إخطار الخصوم في الدعوى رقم ١٠٦٢ لسنة ٧ القضائية في مرحلة تالية لإقامتها، بالجلسات التي حددت لنظرها لا يترتب عليه اعتبار الحكم الصادر فيها معدوماً أو متجرداً من الأركان الأساسية للأحكام فلا يجوز الطعن فيه بالبطلان بدعوى أصلية إنما كان السبيل إلى الطعن فيه هو الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وقد استتق هذا الطريق فأصبح الحكم غير قابل للإلغاء بأي طريق من الطرق ويكون الطعن فيه بدعوى البطلان غير جائز القبول.

الحكم

إن المادة ٢٩ (١) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ نصت على أن تبلغ سكرتارية المحكمة تاريخ الجلسة إلى نوى الشأن ويكون ميعاد الحضور خلال ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة نقصه إلى ثلاثة أيام، وحكمة هذا النص واضحة وهي تمكين نوى الشأن بعد إتمام تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة من الحضور بأنفسهم أو بوكالتهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات لاستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجرائتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن ويترتب على إغفاله عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه، الأمر الذي يترتب عليه البطلان وفقا لحكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات التي تنص على أن يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه بطلانه شكلا وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة المشار إليه.

فإذا كان الثابت من الأوراق أنه بعد أن أقيم للدعوى رقم ١٠٦٢ لسنة ٧ القضائية بإجراءات صحيحة وبعد أن قطعت بعض مراحل تحضيرها في مواجهته أغفلت سكرتارية المحكمة إخطاره بتاريخ الجلسة التي حددت لنظرها مما ترتب عليه صدور الحكم فيها دون أن يتمكن من الإدلاء بما لديه من إيضاحات استكمالا لدفاعه، ولما كان هذا الإغفال يستتبع بطلان الحكم المذكور إلا أن سبيل التمسك ببطلان الحكم هو الطعن عليها بطرق الطعن المقررة قانونا لا رفع الدعوى مبتدأه بالبطلان - وذلك أن القانون إذ نظم طرقا معينة للطعن في الأحكام إنما قصد قصر للنظم منها على تلك الطرق دون غيرها احتراما للأحكام وتقديرا لحجيتها ولوضع حد لتجدد الخصومات والمنازعات - ويترتب على ذلك أنه إذا استغلقت طرق الطعن هذه أو إذا كان الحكم غير قابل لأن يطعن فيه بأي طريق منها فإنه يكون بمنجاة من أي إلغاء أو سحب.

وإنه وإن كان البعض قد اتجه إلى التفرقة بين الأحكام الباطلة التي تعتبر موجودة ومنتجة لكل آثارها ما لم يقض ببطلانها بإحدى الطرق المقررة لذلك قانونا وبين الأحكام المعدومة وهي التي تجردت من الأركان الأساسية للأحكام وتعتبر غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانونا وأجازوا الطعن في هذا النوع

الأخير بالبطلان بدعوى أصلية أو بدفع في دعوى قائمة ، فإنه لاشك في أن إغفال إخطار الخصوم في الدعوى رقم ١٠٦٢ لسنة ٧ القضائية في مرحلة تالية لإقامتها، بالجلسات التي حددت لنظرها لا يترتب عليه اعتبار الحكم الصادر فيها معدوماً أو متجرداً من الأركان الأساسية للأحكام فلا يجوز الطعن فيه بالبطلان بدعوى أصلية إنما كان السبيل إلى الطعن فيه هو الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وقد استغل هذا الطريق فأصبح الحكم غير قابل للإلغاء بأي طريق من الطرق ويكون الطعن فيه بدعوى البطلان غير جائز القبول.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٦٢٢ لسنة ١١ - جلسة

١٩٦١/١/٨ - ٩٨/٧٨/١٥)

المبدأ رقم (١٦٦) - نص المادة ٢٩ (١) من قانون مجلس الدولة على إعلان الخصوم للجلسة المحددة لنظر الدعوى - المحكمة من الإعلان تمكين الخصوم من الحضور لإبداء دفاعهم - ثبوت أن الإعلان حدد جلسة تالية لتلك التي نظرت فيها الدعوى وصدر فيها الحكم - وقوع عيب في الإجراءات مبطل الحكم.

الحكم

إن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة نصت على أن تبلغ سكرتارية المحكمة تاريخ الجلسة إلى نوى الشأن، ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل، ويجوز في حالة الضرورة نقصه إلى ثلاثة أيام". وحكمة هذا النص واضحة، وهي تمكين نوى الشأن ، بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة على النحو الذي فصلته المواد من ٢٠ إلى ٢٨ من القانون المشار إليه ، من الأشخاص بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما قد يعين من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن، ويترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه، الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً، ومن ثم إذا ثبت أن سكرتارية محكمة القضاء الإداري أرسلت إلى المستأنف عليه لخطاراً لابلاغه بأن القضية قد عيّن لنظرها جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦، بينما حقيقة

هذه الجلسة هي ٣٠ من إبريل سنة ١٩٥٦ التي صدر فيها الحكم وبذلك فات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بمحضرها، فإن هذا يكون عيباً شكلياً في الإجراءات يبطلها ويؤثر في الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة مما يتعين معه تقرير هذا البطلان، وإذا استبان أمام المحكمة الإدارية العليا أن الدعوى صالحة للفصل في موضوعها فإنها تتناوله بقضائها.

(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣ - س ٣ ص ١٢٦)

المبدأ رقم (١٦٧) - (١) إعلان المتهم وإخطاره إجراء جوهري، رسم المشرع طريق التحقق من إتمامه على الوجه الكامل فأوجب أن تكون الإخطارات والإعلانات بخطاب موصى عليه مع علم الوصول للاستيثاق من إتمام هذه الإجراءات ومن استلام صاحب الشأن للإخطار أو الإعلان الموجه إليه وترتب على إغفال الإعلان أو عدم الإخطار وقوع عيب شكلي في الإجراءات للأضرار التي تصيب الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه، الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.

(٢) يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم - ويؤول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبر صحيحاً، أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك، فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام.

الحكم

إن الحكمة التي تغياها الشارع بإيراده نصوص المواد ٢٣ و ٢٩ و ٣٠ في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية مفادها توفير الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علماً باعتباره صاحب الشأن في الدعوى التأديبية بإعلانه بقرار الإحالة للمتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما قد يعن له من بيانات أوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهريّة لذوى الشأن.

ويستفاد كذلك من الأحكام التي تضمنها هذا القانون أن إعلان المتهم وإخطاره على الوجه السالف بيانه إجراء جوهري ، رسم المشرع طريق التحقق من إتمامه على الوجه الكامل فأوجب أن تكون الإخطارات والإعلانات بخطاب موصى عليه مع علم الوصول للاستيثاق من إتمام هذه الإجراءات ومن استلام صاحب الشأن للإخطار أو الإعلان الموجه إليه وترتب على إغفال الإعلان أو عدم الإخطار وقوع عيب شكلي في الإجراءات للأضرار التي تصيب الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه ، الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً وذلك ترتيباً على أن الإجراء يكون باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . ويزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبر صحيحاً ، أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك ، فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام ، وذلك طبقاً لنص المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تطبق أحكامه أمام القضاء الإداري فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به كما تقتضي بذلك المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن للطاعن لم يعلن بقرار الإحالة وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، وبذلك فات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بمحضرها ، فإن هذا يكون عيباً شكلياً في الإجراءات يبطلها ويؤثر في الحكم مما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، مما يتعين معه تقرير هذا للبطلان وإعادة الدعوى للمحكمة التأديبية لتجرى شئونها فيها

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٦ق - جلسة ١ / ١ / ١٩٦٢ - من ٧ ص ٢١٣)
المبدأ رقم (١٦٨) - الإخطار شرط لصحة المحاكمة وإغفاله أو وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه - الإخطار ضرورياً وشرطاً لصحة المحاكمة فإن إغفاله أو وقوعه غير صحيح لما يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه.

الحكم

إذا كان الثابت أن المتهم الطاعن لم يخطر بجلسات المحاكمة وقد تمت محاكمته وصدر الحكم عليه دون أى إخطار له بذلك وفق القانون ، ولما كان هذا الإخطار ضرورياً وشرطاً لصحة المحاكمة فإن إغفاله أو وقوعه غير صحيح لما يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه .

إن الإخطار ضرورياً وشرطاً لصحة المحاكمة فإن إغفاله أو وقوعه غير صحيح لما يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه ، فإذا كان مكان وجوده معروفاً للجهة الإدارية ، وطلب من المحكمة التأجيل لإعلانه بالطريق الدبلوماسي في اليمن وكانت الدعوى تؤجل لهذا السبب فإن الإعلان للنيابة في هذه الحالة إنما هو إعلان غير صحيح .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٣ / ١ / ٥ - س ٨ ص ٣٩٥)

المبدأ رقم (١٦٩) - إغفال إعلان المتهم والسير في إجراءات المحاكمة دون مراعاة أحكام القانون يترتب عليه بطلان هذه الإجراءات وبطلان الحكم المترتب عليها.

الحكم

إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد أوجب في المادة ٢٣ منه إعلان صاحب الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع أوراق الدعوى التأديبية كما نص في المادة ٢٩ منه على أن " للموظف أن يحضر جلسات المحكمة بنفسه أو أن يوكل عنه محامياً مقيداً أمام محاكم الاستئناف وأن يبدى دفاعه كتابةً أو شفهاً - والمحكمة أن تقرر حضور المتهم بنفسه وفي جميع الأحوال إذا لم يحضر المتهم بعد إخطاره تجوز محاكمته والحكم عليه غيابياً " وهذه الأحكام تهدف إلى توفير الضمانات الأساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه ومن درء الاتهام عنه وذلك بإعلانه بقرار الإحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بدفاعه وتقديم ما يؤيد هذا الدفاع من بيانات وأوراق وليتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولا شك في أن السير في إجراءات المحاكمة دون إعلان المتهم من شأنه أن يلحق به أشد الضرر ويفوت عليه حقه في الدفاع عن نفسه .

ومن حيث إنه لذلك فإن إغفال إعلان المتهم والسير في إجراءات المحاكمة دون مراعاة أحكام القانون المتعلقة بهذا الاجراء الجوهرى - يترتب عليه بطلان هذه الإجراءات وبطلان الحكم لإبنتائه على هذه الإجراءات الباطلة - وذلك تأسيسا على أن الاجراء يكون باطلاً اذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهرى يترتب عليه ضرر للخصم وفقاً لم تقضى به المادة ٢٥ من قانون المرافعات .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣ لسنة ٨ ق- جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩ - س ١٠ ص ١٤٨٣)

المبدأ رقم (١٧٠) - السير في إجراءات المحاكمة دون إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً من شأنه أن يلحق به أضرار ويغفوت عليه حق الدفاع عن نفسه - أثر ذلك بطلان الحكم .

الحكم

ين القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد أوجب في المادة ٢٣ منه إعلان صاحب الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة كما أجاز في المادة ٢٩ منه للموظف أن يحضر جلسات المحاكمة بنفسه أو أن يوكل عنه محامياً وأن يبدى دفاعه كتابه أو شفها - وهذه الأحكام تهدف إلى توفير الضمانات الأساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام الموجه إليه وذلك بإيجاب إعلانه بقرار الإحالة للمتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بدفاعه وتقديم ما يؤيد هذا الدفاع من بيانات وأوراق ولينتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها - ولا شك أن السير في إجراءات المحاكمة دون إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً من شأنه أن يلحق به أضرار ويغفوت عليه حق الدفاع عن نفسه .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧ / ١٢ / ٩ - س ١٣ ص ٢٥١)
المبدأ رقم (١٧١) - البطلان جزاء إغفال الإعلان.

الحكم

إغفال إعلان المخالف بقرار الاتهام وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية ثم صدور الحكم فيها رغم ذلك يترتب عليه بطلان الحكم الصادر فيها.
(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٥١٢ لسنة ١٩ ق- جلسة ١٩٧٥/٢/٨)

المبدأ رقم (١٧٢) - إخطار العامل المخالف بالجلسة المحددة لتنظر الدعوى التأديبية اجراء جوهري يترتب على إغفاله وقوع عيب شكلي في إجراءات المحكمة تؤدي إلى بطلان الحكم .

الحكم

إخطار العامل المنسوب إليه مخالفة تأديبية بالجلسة المحددة لتنظر الدعوى التأديبية ليتمكن من ابداء دفاعه هو اجراء جوهري يترتب على إغفاله وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة تؤدي إلى بطلان الحكم .

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٢٠ ق- الطعن رقم ٤١١ لسنة ١٩ ق - جلسة

(١٩٧٥/٢/٢٢)

المبدأ رقم (١٧٣) - إغفال إعلان المدعى بتاريخ الجلسة المحددة لتنظر الدعوى يترتب عليه بطلان الحكم.

الحكم

إن المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة نصت على أن يبلغ قلم الكتاب تاريخ الجلسة إلى نوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة نقصه إلى ثلاثة أيام، وحكمة هذا النص واضحة، وهي تمكين نوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيزتها للمرافعة على النحو الذي فصلته المواد من ٢٢ إلى ٣١ من القانون المشار إليه وهي للشخص بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما قد يعين من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن ويترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا.

وحيث إنه لما كان الثابت أن الدعوى قد أحيلت إلى محكمة القضاء الإداري بعد تحضيرها بهيئة مفوضي الدولة وعين لنظرها جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ ولم يحضر المدعى ولا يوجد في الأوراق ما يفيد إخطاره بتاريخ هذه الجلسة وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٨ وفيها قررت المحكمة مد أجل الحكم لجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة

٢٥ من مارس ١٩٦٨ وقد قدم محامى المدعى طلبا تاريخه ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٨ إلى المحكمة قال فيه أنه لم يعلن بالجلسات التي نظرت فيها الدعوى وأنه علم مصادفة أنها حجزت للحكم وطلب فتح باب المرافعة ليتسنى له إيداء أوجه دفاعه المختلفة و قد قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة لنفس اليوم " ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨ " ونودي على الخصوم فلم يحضر أحد فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨ وفيها قررت مد أجل الحكم لجلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨ وفى ٦ من مايو سنة ١٩٦٨ قدم المدعى طلبا لفتح باب المرافعة سنة ١٩٦٨ أصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه وبذلك فات على المدعى الحضور بالجلسات المذكورة كما هو ثابت بمحاضرها فإن هذا يكون عيبا شكليا في الإجراءات يبطلها ويؤثر في الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٥٠ ق - جلسة ٢ / ٦ / ١٩٧٤ - س ١٩ ص ٣٩٩)
المبدأ رقم (١٧٤) - يترتب على إغفال الإعلان وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلى فى إجراءات المحاكمة ، يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه.

الحكم

إنه يبين من استقراء أحكام المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه - انها تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية ، للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته - باعتباره من نوى الشأن فى الدعوى التأديبية - بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته التأديبية المتضمن بيانا بالمخالفات المنسوبة اليه ، وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحصانة جوهرية لنوى الشأن . وتأكيذا لأهمية اعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، عنى المشرع بتحديد وسيلة التحقيق من اتمام هذا الاجراء فى المادة ٢٣ من

الباب الثالث من القانون المذكور ، قد نص على أنه يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ثم عاد المشرع وردد هذا المعنى فى المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعلانات والاختارات المنصوص عليها فى الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وذلك كله للاستيثاق من تمام الاعلان والاختار بما مفاده أن المشرع قد اعتبر هذا الاجراء جوهرى ، ومن ثم فانه يترتب على اغفال هذا الاجراء وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة ، يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه ، وقد التزم قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالأحكام المتقدمة ذكرها ولم يخرج عليها اذ ردد فى المادتين ٣٤ ، ٣٧ من ذات القواعد التى نصت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان وأضاف فى المادة ٣٤ منه أن يتم اعلان أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم - ممن تسرى فى شأنهم أحكام هذا القانون - بتسليمه الى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة مستشهدا فى ذلك بحكم الفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولما كان الامر كذلك وكان مفاد الوقائع على النحو آنف البيان ، أن الدعوى مثار الطعن الماتل كان نظرها مؤجلا الى جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٢ بناء على طلب الطاعن لتقديم مذكرة بدفاعه وفى هذا اليوم لم تتعقد المحكمة التأديبية وتقرر تأجيل نظر الدعوى إدارياً الى جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ مع إعلان نوى الشأن ، وقد أرسل الإخطار الخاص بالطاعن على للوحدة رقم فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٢ فى الوقت الذى كان فيه مجندا بمستشفى الجراحة الميداني الوحدة رقم فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧١ ، وقد أفادت قيادته بأنها تتسلم أى أخطار من المحكمة التأديبية لوزارة الصحة ولم يسلم إليه أية إفاده عن هذا الإخطار الأمر الذى يؤكد أن الطاعن لم يخطر بتاريخ الجلسة المشار إليها ، ولقد كان من شأنه ذلك أن الطاعن لم يمثل أمام المحكمة التأديبية بجلستها المعقودة فى ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ التى أجلت إليها الدعوى إدارياً وصدر للحكم فى الدعوى دون إتاحة الفرصة لإبداء دفاعه فى الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم المطعون . فيه قد شاب عيب فى الإجراءات تترتب عليه الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع عن نفسه ، على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ١٩٩ اق - جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٥ - من ٢٠ ص ٢٢٤)

المبدأ رقم (١٧٥) - إغفال قلم كتاب المحكمة الإخطار بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الدعوى إلى ذوى الشأن يترتب عليه وقوع عيب شكلي في الإجراءات، والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه.

الحكم

إغفال قلم كتاب المحكمة الإخطار بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الدعوى إلى ذوى الشأن يترتب عليه وقوع عيب شكلي في الإجراءات، والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه - أساس ذلك: اتصال هذا الأمر بحق الدفاع وارتباطه بمصلحة جوهرية لذوى الشأن.

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق أنه بعد ان اودعت المدعية عريضة الدعوى قلم كتاب محكمة القضاء الادارى يوم ٦ من يناير سنة ١٩٦٨ تلقت اخطارا من هيئة مفوضى الدولة بالكتاب المؤرخ فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ للحضور امام المفوضين يوم ٢ من ابريل سنة ١٩٦٨ لتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وانه عقب تحضيرها وايداع تقرير الهيئة بالراى القانونى فيها ، حددت المحكمة لنظرها جلسة ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٨ الا ان قلم كتاب المحكمة لم يخطر المدعية بتاريخ هذه الجلسة التى يبين من الاطلاع على محضرها ان المدعية لم تحضرها ،وان المحكمة قررت فيها ارجاء اصدار الحكم الى جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - والذى صدر الحكم المطعون فيه اثناء سريانه - قد قضى فى المادة ٣٢ منه بان يبلغ قلم كتاب المحكمة بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الدعوى الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل ويجوز فى حالة الضرورة نقصه الى ثلاثة ايام ، وحكمة هذا النص - الذى رددته قوانين مجلس الدولة المتعاقبة - واضحة ، وهى تمكين ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة من الحضور بانفسهم او بوكالتهم امام المحكمة للدلاء بها لديهم من ايضاحات ، وتقديم ما يعين من بيانات واوراق الاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة

جوهرية لذوى الشأن ، ويترتب على اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلي فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه - ولما كان ذلك وكان الثابت فى المنازعة الماثلة - على ما سلف البيان - ان المدعية لم تحضر بالجلسة التى حددتها المحكمة لنظر الدعوى لعدم اخطارها بها ، مما ترتب عليه صدور الحكم فيها دون ان تتمكن المدعية من ابداء دفاعها ، فان الحكم المطعون فيه يكون والامر كذلك قد صدر مشوباً بالبطلان ومن ثم يتعين الحكم بالغائه ، وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم - التى اصبحت مختصة بنظرها طبقاً لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - للفصل فيها مع الزام الجهة الادارية مصروفات الطعن وابقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(المحكمة الادارية العليا- الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ١٦ القضائية- جلسة ١٩٧٨/٤/١ - من ٢٣ ص ١٠٤)

المبدأ رقم (١٧٦) - عدم مراعاة مدة الإخطار يؤدى إلى وقوع عيب شكلي فى الإجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً إلا أن سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانوناً لا رفع دعوى مبتدأة بالبطلان - الحكم الباطل والحكم المعدوم.

الحكم

المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه تقضى بأن يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل وكان الواضح أن الإخطار تم لأقل من ثمانية أيام ، إلا أنه يلاحظ أن عدم مراعاة هذه المدة وإن كان يؤدى - إلى وقوع عيب شكلي فى الإجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً إلا أن سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانوناً لا رفع دعوى مبتدأة بالبطلان.

ومن حيث إنه عند تحديد وسيلة التمسك لهذا البطلان فمن الجدير بالذكر أنه وإن كان من المقرر فقها وقضاء أنه لا بطلان فى الحكم سواء بدعوى مبتدأة أو بطريق الدفع فى دعوى قائمة إلا أن هذا ينصرف إلى الحكم الذى وإن كان يعتوره البطلان إلا أنه موجود ومنتج لكل آثاره ما لم يقض ببطلانه بإحدى

الطرق المقررة لذلك قانوناً- أما الحكم المعدوم وهو الذى تجرد من الأركان الأساسية للحكم والتي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية وان يصدر بمالها من سلطة قضائية ، أي في خصومة وأن يكون مكتوباً ، فهذا الحكم يعتبر غير موجود وغير منتج لأي أثر قانوني ولا يلزم الطعن فيه للتمسك بانعدامه وإنما يكفي إنكاره عند التمسك بما اشتمل عليه من قضاء كما يجوز الطعن فيه بالبطلان بدعوى أصلية أو بدفع في دعوى قائمة.

ومن حيث انه على هدى ذلك وإذ كان الثابت من الأوراق أن الدعوى الفرعية وإن كانت الجهة الإدارية لم تتبع في شأن إقامتها الطريق القانوني السليم إلا أن الجلي في الأمر أن الطاعن ووكيله علما بها من المذكرة التي تسلم صورتها الوكيل أمام مفوض الدولة بجلسة التحضير المنعقدة في ١٦ مايو سنة ١٩٦٧ وقام بالرد عليها مما يغدو من المتعذر معه اعتبار الحكم الصادر فيها منعماً فاقداً طبيعته كحكم بل يعتبر- في الحقيقة- قد شابه وجهه من أوجه البطلان مما يجوز معه الطعن فيه أمام هذه المحكمة تطبيقاً للمادة ٢/١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر التي تقضى بجواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري " اذ وقع بطلان في الحكم او بطلان في الإجراءات أثر في الحكم" وعلى ذلك واذا كان الثابت أيضاً أن الطاعن قد علم في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بهذا الحكم عند إعلانه بقائمة الرسوم الصادرة في شأنه وقد استغلق امامه طريق الطعن لفوات مواعيده المقررة ومن ثم فلا يجوز له بعد ذلك رفع دعوى بطلان أصلية لأن الحكم أصبح بمنجى من الإلغاء .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما اثاره الطاعن بشأن عدم إخطاره بأي من جلستي المرافعة في الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ٢١ القضائية إلى أن صدر الحكم فيها بجلسة ٢٧ من إبريل سنة ١٩٦٩ فالثابت من الاطلاع على دفتر صادر محكمة القضاء الإداري (الأرشييف) في الفترة من ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ حتى ٢٨ من ديسمبر ٦٨ أن سكرتاريه محكمة القضاء الإداري أرسلت إلى وكيل الطاعن (الأستاذ المحامي) إخطاراً في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ برقم ٣١٧٣ لإبلاغه بتاريخ جلسة الاول من ديسمبر سنة ١٩٦٨ (وهي تاريخ أول جلسة في المرافعة) ... وانه وإن كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار

إليه تقضى بأن يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل وكان الواضح أن الإخطار تم لأقل من ثمانية أيام ، إلا أنه يلاحظ أن عدم مراعاة هذه المدة وإن كان يؤدي - إلى وقوع عيب شكلي في الإجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً إلا أن سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانوناً لا رفع دعوى مبتدأة بالبطلان إذ أن ولوج هذه الوسيلة الاستثنائية يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته كحكم يفقدانه أحد أركانه الأساسية على ما تقدم بيانه ، وهو الأمر غير المتحقق .

ومن حيث أنه تأسيساً على كل ما سلف وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ٢١ القضائية بطريق دعوى البطلان الأصلية فإنه يكون قد صانف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم برفض الطعن والزام الطاعن للمصروفات .

(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٢ق - جلسة ٦ / ٧ / ١٩٨٠ - س ٢٥ ص ١١٣)
المبدأ رقم (١٧٧) - إبلاغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن بميعاد حضور ثمانية أيام على الأقل يجوز في حالة الضرورة تقصيره إلى ثلاثة أيام هو إجراء جوهري - إغفال هذا الإجراء أو إهدار مواعيده إذا لم يكن تدارك الإغفال أو تصحيحه أو إفساح المواعيد وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.

الحكم

نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره إلى ثلاثة أيام - إغفال هذا الإجراء أو إهدار مواعيده إذا لم يكن تدارك الإغفال أو تصحيحه أو إفساح المواعيد وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.

(الطعن رقم ٨٥٦ و ١٠٦ لسنة ١٩ق - جلسة ١/٣/١٩٨٠ - س ٢٦ ص ٢٧٦)

المبدأ رقم (١٧٨) - إبلاغ قلم كتاب المحكمة بتاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن في ميعاد حضور ثمانية أيام على الأقل هو إجراء جوهري يؤدي تخلفه إلى عدم تحقيق الغاية التي أرادها القانون من العمل الإجرائي وهي دعوة أصحاب الشأن للإدلاء بجميع أوجه دفاعهم وحججهم أمام قاضيهم - بطلان في الإجراءات وبطلان الحكم.

الحكم

المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل - خلو النص على توقيع جزاء معين في حالة تخلف هذا الإجراء الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات - إجراءات الدعوى قد شابها عيب جوهري أدى إلى عدم تحقيق الغاية التي أرادها القانون من العمل الإجرائي وهي دعوة أصحاب الشأن للإدلاء بجميع أوجه دفاعهم وحججهم أمام قاضيهم - بطلان في الإجراءات - بطلان الحكم - لا ينال من هذا النظر تقديم أصحاب الشأن حافظة مستندات وأكثر من مذكرة بتأييد موقفهم من الدعوى أمام هيئة مفوضي الدولة أثناء تحضير الدعوى وتبليغها للمرافعة ونقل إحالتها إلى المرافعة أمام المحكمة .

(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢١ق - جلسة ٨ / ١١ / ١٩٨٠ - س ٢٦ ص ١٥)
المبدأ رقم (١٧٩) - يعتبر الإعلان إجراء جوهريا في الدعوى وتكمن أهميته في تمكين ذوى الشأن من المثل أمام المحكمة لإبداء دفاعهم - يترتب على إغفال الإعلان وقوع عيب شكلي في الإجراءات - إغفال الإعلان والسير في إجراءات الدعوى دون مراعاته يترتب عليه بطلان الإجراءات وبطلان الحكم لقيامه على إجراءات باطلة.

الحكم

انه وإن افترض أن الطاعنة قد أعلنت بصحيفة الدعوى على نحو ما تقدم، إلا أن الثابت أنها لم تعلن بأي جلسة من الجلسات المحددة لنظر الدعوى. ومن حيث أن الإعلان يعد إجراء جوهريا في الدعوى، وتكمن أهميته في تمكين ذوى الشأن من المثل أمام المحكمة لإبداء دفاعهم، وتقديم ما قد يعن لهم من بيانات ومستندات لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها، ومتابعة

سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لدوى الشأن، ويترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع الإغفال في حقه، ومن ثم فإن إغفال الإعلان والسير في إجراءات الدعوى دون مراعاة أحكام القانون المتعلقة بهذا الإجراء الجوهري، يترتب عليه بطلان هذه الإجراءات وبطلان الحكم لقيامه على هذه الإجراءات وبطلان الحكم لقيامه على هذه الإجراءات الباطلة.

وبناء على ما تقدم، ولما كان الثابت أن الطاعنة الأولى لم تعلن بأي جلسة من الجلسات المحددة لنظر الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبالتالي لم تتمكن من إبداء دفاعها، وهو الغرض الذي يبيغيه المشرع من هذا الإعلان وعلى ذلك فإنه يكون قد وقع عيب جوهري في الإجراءات أدى إلى بطلان الحكم لقيامه على هذه الإجراءات الباطلة.

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن، قائما على أساس سليم من القانون، مما يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها.

(الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٧/٣)

المبدأ رقم (١٨٠) - إخطار نوى الشأن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى إجراء أساسيا وضمانة جوهرية للخصوم ليتمكنوا من الحضور بأنفسهم أو بوكلاء عنهم لإبداء ما يعن لهم من أوجه الدفاع وتقديم ما يكون لديهم من مستندات ومن ثم يترتب على إغفاله بطلان في الإجراءات يبطل الحكم الذي استند إليها.

الحكم

يعتبر إخطار نوى الشأن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى إجراء أساسيا وضمانة جوهرية للخصوم ليتمكنوا من الحضور بأنفسهم أو بوكلاء عنهم لإبداء ما يعن لهم من أوجه الدفاع وتقديم ما يكون لديهم من مستندات ومن ثم يترتب على إغفاله بطلان في الإجراءات يبطل الحكم الذي استند إليها - إثبات الإخطار بورقة رسمية بناء على أمر من المحكمة لا يحضه سوى إتباع إجراءات الطعن بالتزوير في بيانات محضر الجلسة والحصول على حكم بذلك - أساس ذلك: أنه متى تحقق الإخطار ببيانات ثابتة بأوراق وسجلات رسمية بمعرفة موظفين

عموميين مختصين بإثباتها بحكم وظائفهم فلا يكفي إنكارها مجرد الادعاء بما يخالفها.

(الطعن رقم ٤٤٥ و ٦٠٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٨)
المبدأ رقم (١٨١) - يترتب على عدم إعلان الدعوى على العنوان الصحيح عدم صحة الإعلان - وبالتالي بطلان الحكم الصادر بناء عليه - بطلان عريضة ليس مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها - لأن المنازعة الإدارية منعقدة بإيداع عريضتها سكرتارية المحكمة.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٣ من قانون المرافعات تنص على أن تسلم صورة إعلان عريضة الدعوى على الوجه الآتي:

.. (٩) ما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة إرسالها إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية....".

ومن حيث أن جامعة أسيوط المطعون ضدها تعلم مكان دراسة الطاعن، كما أن الثابت من الأوراق أن مكتب البعثات بواشنطن كان يعلم بمحل إقامته بدليل أنه صرف له مبالغ مالية هناك حسبما يبين من كتاب الإدارة العامة للبعثات المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٥ وبالتالي كان يجب على الجامعة أن تعلنه بعريضة الدعوى رقم ٦١٠ لسنة ٣٤ ق بمطالبتة بنفقات البعثة بعد أن فصل من الجامعة، على محل إقامته بأمريكا.

ومن حيث أن المادة ٢٠ من قانون المرافعات نصت على أن يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد... و... و... و ١٣.

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا جرى على أنه يترتب على عدم إعلان الدعوى على العنوان الصحيح عدم صحة الإعلان، وبالتالي بطلان الحكم الصادر بناء عليه، ومن ثم فإن الحكم للمطعون فيه يكون باطلاً لأنه صدر بناء على إعلان باطل للدعوى المقامة ضده...، ولا يقدح في ذلك كون الجامعة قد أعلنت والد الطاعن على عنوانه بالإسكندرية باعتبار أنه هو الآخر مختصم في الدعوى، إذ أنه فضلا عن استقلال الشخصية القانونية لكل من الطاعن ووالده فإن

الثابت أيضا من الأوراق أن والد الطاعن توفي أثناء نظر الدعوى في ١٩٨١/٥/٢٤ ومع ذلك صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/١/٣ ضد والد الطاعن رغم وفاته.

ومن حيث إنه ينبغي على ما تقدم أن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لأنه حرر بناء على إعلان العريضة غير الصحيح والثابت في ملف الدعوى أن الطاعن لم يحضر نفسه أو بنائب عنه أي جلسة من جلسات نظر الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم فإنه يكون جديرا بالإلغاء.

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أن بطلان عريضة الدعوى ليس مبطلا لإقامة الدعوى ذاتها لأن المنازعة الإدارية منعقدة بإيداع عريضتها سكرتارية المحكمة ومن ثم فإنه يصح إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري دائرة العقود والتعويضات للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى.

(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٧)

المبدأ رقم (١٨٢) - إغفال الإخطار بميعاد الجلسة غايته تمكين نوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة من الشخص أو بوكلائهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما قد يعن من بيانات وأوراق الاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن - يترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية على القضاء الإداري - نتيجة ذلك: لا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض - المحكمة الإدارية العليا تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابته عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - يجب أن يقف هذا الاستثناء عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم وتمثل إهدار للعدالة - حكمة نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة هي تمكين نوى الشأن بعد تمام

تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة على النحو الذي فصلته المواد من ٢٢ إلى ٣١ من القانون المشار إليه والشخص بأنفسهم أو بوكالتهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما قد يعن من بيانات وأوراق الاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن - يترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً .

(الطعن رقم ٣٣٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٠٣٩)
المبدأ رقم (١٨٣) - (١) مسئولية القاضي الإداري عن الإشراف على أداء العاملين في قلم كتاب المحكمة لواجبهم في الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكالتهم من المثل أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتمه ويخوله لهم مباشرة حقهم في الدفاع عن مصالحهم وعن الشرعية وسيادة القانون في ذات الوقت .

(٢) كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين أصلاً من أصول التقاضى - أثر ذلك: يترتب على إغفال هذا الأصل العام وإهداره إذا لم يتسن تدارك الإغفال أو تصحيحه وقوع عيب شكلي جوهري في الإجراءات يخالف النظام العام القضائي بإهداره حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان كفله الدستور وهو حق الدفاع - نتيجة ذلك: يكون الحكم الصادر في مثل هذا النزاع معيباً ولا أثر له وينتحم الحكم من محكمة الطعن بالتعادمه وببطلان أي أثر له .

الحكم

المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم تحدد الوسيلة التي يبلغ بها قلم الكتاب نوى الشأن بميعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى - يتعين وصول هذا الإبلاغ إلى نوى الشأن وأن يقوم الدليل من الأوراق على وصول العلم بتاريخ الجلسة إليهم وذلك حتى تتعد الخصومة صحيحة بإجراءات إخطار صحيحة تتحقق من بلوغها غايتها للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى - القاضي الإداري مسئول عن الإشراف على أداء العاملين في قلم كتاب المحكمة لواجبهم

فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكالاتهم من المثل أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتمه وخوله لهم مباشرة حقهم فى الدفاع عن مصالحهم وعن الشرعية وسيادة القانون فى ذات الوقت - كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين أصلاً من أصول التقاضى - أثر ذلك: يترتب على إغفال هذا الأصل العام وإهداره إذا لم يتسن تدارك الإغفال أو تصحيحه وقوع عيب شكلى جوهري فى الإجراءات يخالف النظام العام للقضائى بإهداره حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان كفله الدستور وهو حق الدفاع - نتيجة ذلك: يكون الحكم الصادر فى مثل هذا النزاع معيباً ولا أثر له ويتحتم الحكم من محكمة الطعن بانهدامه وببطلان أى أثر له .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩ - س ٣٧ ص ١٢٠١)
المبدأ رقم (١٨٤) - مناط المشرع بمعلونى القضاء وبمجلس الدولة تحت إشراف المحكمة المختصة إخطار الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام أى محكمة من محاكم مجلس الدولة -القاضى الإدارى ذاته مسئولاً عن الإشراف على أداء العاملين من معلونى القضاء لقلم كتاب المحكمة لواجباتهم فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً- اعتباره أصلاً علماً للتقاضى سواء أمام القضاء العادى أو قضاء مجلس الدولة أو أمام أية جهة قضائية أخرى -لا خصومة بلا طرفين يباشر كل منهما حق الدفاع كاملاً فى مواجهة خصمه فى ساحة العدالة وتحت إشراف القاضى الطبيعى للمنازعة إذا لم يتسن هذا الحق يصبح هذا إهدار لحق من حقوق الدفاع مما يؤدى إلى وقوع عيب شكلى فى الإجراءات يهدر حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان - يكون للخصم الذى وقع هذا الإهدار فى حقه حق طلب إهدار الحكم لصدوره فى منازعة لم تتعقد قاتونا حيث تخلف أحد طرفيها.

الحكم

ومن حيث إن المادة (٣٠) من قانون مجلس الدولة المشار إليه تنص على أنه "ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى نوى الشأن.."
ومن حيث أنه مراعاة لطبيعة المنازعة الإدارية التى تخص بنظرها محاكم

مجلس الدولة، وبصفة خاصة المنازعات الخاصة بطلبات إلغاء القرارات الإدارية التي تتصل وترتبط وسيلة وغاية بالمشروعية وسيادة القانون التي يقوم عليها نظام الدولة وفق نص المادة (٦٤) من الدستور. فقد مناط المشرع بمعاوني القضاء بمجلس الدولة ذاته تحت إشراف المحكمة المختصة إخطار الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام أي محكمة من محاكم مجلس الدولة، وذلك يجعل القاضي الإداري ذاته مسئولاً عن الإشراف على أداء العاملين من معاوني القضاء لقلم كتاب المحكمة لواجباتهم في الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكين الخصوم بأنفسهم أو بوكلائهم من المثول أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات والمرافعة فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما تحتّمه وتخوله لهم من مباشرة حقهم في الدفاع عن مصالحهم وعن الشرعية وسيادة القانون في ذات الوقت ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن بل وبحسن سير العدالة ذاتها وفقاً لما تقتضيه طبيعة الخصومة القضائية في المنازعات الإدارية. ومن أجل ذلك فقد حرص الدستور على النص في المادة (٦٠) منه على كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين ويمثل ذلك أصلاً عاماً من أصول النظام العام للتقاضي سواء أمام القضاء العادي أو قضاء مجلس الدولة أو أمام أية جهة قضائية أخرى فلا خصومة بلا طرفين يباشر كل منهما حق الدفاع كاملاً في مواجهة خصمه في ساحة العدالة وتحت إشراف القاضي الطبيعي للمنازعة. ومن ثم يترتب على أعمال هذا الأصل العام والأساس الجوهري من النظام العام للتقاضي وأسس تحقيق العدالة انعقاد الخصومة، ويترتب على ذلك أنه إذا لم يتسن هذا الحق يصبح هذا إهدار لحق من حقوق الدفاع ومن ثم وقوع عيب شكلي جوهري وجسيم في الإجراءات يهدر حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان كفله له الدستور وهو حق الدفاع الذي حرم من مباشرته أمام القضاء ويترتب على ذلك حتماً أن يكون للخصم الذي وقع هذا الإهدار في حقه طلب إهدار الحكم لصدوره في منازعة لم تتعد قانوناً حيث تخلف أحد طرفيها عن تقديم دفاعه فيها مما يعيبها ويترتب على ذلك أن يكون الحكم الصادر في مثل هذا النزاع معيباً ولا أثر له ويتحتم الحكم من محكمة الطعن بطلانه.

(الطعن رقم ٤١٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٢٤)

المبدأ رقم (١٨٥) - المحكمة من إلزام قلم الكتاب بإبلاغ تاريخ الجلسة إلى نوى الشأن هي تمكينهم من المثول بأنفسهم أو بوكالتهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما قد يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن - إغفال ذلك - وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.

الحكم

ومن حيث المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة تنص في فقرتها الثانية على أن يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى نوى الشأن.

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على أن المحكمة من إلزام قلم الكتاب بإبلاغ تاريخ الجلسة إلى نوى الشأن هي تمكينهم من التضرر بأنفسهم أو بوكالتهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما قد يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن، ويترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الطاعن لم يخطر هو أو وكيله بتواريخ الجلسات التي حددت لنظر دعواه أمام محكمة القضاء الإداري كما لم يخطر بقرار المحكمة الصادر بجلسة ١٩٨٧/٣/١١ بالتأجيل لجلسة ١٩٨٧/٤/١٥ ليقيم سند الوكالة وقد تم الدعوى للحكم بهذه الجلسة الأخيرة دون أن تتحقق المحكمة من تمام إخطار المدعى بقرارها السابق وبتواريخ الجلسات الأمر الذي يترتب عليه وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح المدعى بما يؤثر في الحكم الصادر في الدعوى ويترتب عليه بطلانه شكلاً ومن ثم يكون الطعن المائل قائماً على سبب صحيح من القانون بما يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري - دائرة التسويات - لنظرها والفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى مع إبقاء الفصل في المصروفات.

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/٧)

وقد أكدت محكمة النقض ارتباط مبدأ علانية الجلسات بالنظام العام وأثر تخلفه على الأحكام :

المبدأ رقم (١٨٦) - علانية الجلسات تعد من الإجراءات المتعلقة بنظم التقاضي الأساسية المتصلة بالنظام العام التي يترتب عليها بطلان الأحكام الصادرة بالمخالفة لأحكامها.

الحكم

علانية الجلسات تعد من الإجراءات المتعلقة بنظم التقاضي الأساسية المتصلة بالنظام العام التي يترتب عليها بطلان الأحكام الصادرة بالمخالفة لأحكامها .
النص في المواد ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٧١/١ من قانون المرافعات يدل على أن الأصل في الجلسات أن تكون علنية وأن تجرى المرافعة فيها علناً وكيفية قيام المحكمة بالنداء على خصوم الدعوى علناً ، مدعين ومدعى عليهم ، وإثبات حضورهم من عدمه والاستماع لأقوالهم ودفعهم ومقتضيات دفاعهم وتعقبه بعد انتهاء المرافعة بالنطق بالحكم فيها في ذات الجلسة أو تأجيل إصداره إلى جلسة أخرى قريبة تحددها حسب ظروف وملابسات السير في الدعوى ، وبالنظر للأهمية البالغة لهذه القاعدة الأصلية — علانية الجلسات — لما فيها من ضمان حقوق الدفاع المقدسة لم يكتف المشرع بالنص عليها في المادة ١٠١ من قانون المرافعات المشار إليها بل ضمنها دساتير الدولة المتعاقبة وآخرها المادة ١٦٩ من دستور جمهورية مصر العربية في سنة ١٩٧١ لتكون بعيدة عن إمكان العبث بها ومن ثم فإنها تعد من الإجراءات المتعلقة بنظم التقاضي الأساسية المتصلة بالنظام العام التي يترتب عليها بطلان الأحكام الصادرة بالمخالفة لأحكامها .

(نقض مدني - الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٦٣ القضائية - جلسة ١٩٩٧/١١/٢٠ - س ٤٨ ص ١٢٧٣)

المبدأ رقم (١٨٧) - يترتب على اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلي في الإجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه الامر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه .

الحكم

المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة .

استهدف المشرع من نص المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة تمكين نوى الشأن من الحضور بانفسهم او بوكلائهم امام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما يعن لهم من اوراق او بيانات لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع باعتباره مرتبطا لمصلحة جوهرية لنوى الشأن - يترتب علي اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلي في الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه الامر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه .

(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٩٦/٤/٢١ - س ٤١ ص ١٠٦٣)
المبدأ رقم (١٨٨) - صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها لا يتحقق إلا إذا كان الخصوم قد أخطروا إخطاراً صحيحاً بكافة المستندات وتمكنوا من الحضور.

الحكم

المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون - أسبابه - وفاة أحد الخصوم - فقد أهلية الخصومة - زوال صفة من كان مباشر الخصومة عنه من النائبين - أثر الانقطاع - بطلان جميع الإجراءات اللاحقة للانقطاع ومنها الحكم الصادر في الدعوى ما لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل الانقطاع - لا يجوز لغير الخصوم التمسك بالبطلان - صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها لا يتحقق إلا إذا كان الخصوم قد أخطروا إخطاراً صحيحاً بكافة المستندات وتمكنوا من الحضور - الدعوى الإدارية لا تعتبر مهياً للفصل في موضوعها قبل قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها.
(الطعن رقم ٨٣١٢ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤ - س ٤٦ ص ١٥١٥)
المبدأ رقم (١٨٩) - قضاء المحكمة دون استكمال ما أغفل الخبير من عدم إخطاره الخصوم بإيداع تقريره ودون إعلانه لهم بالجلسة المحددة لنظره وتخلفهم عن حضورها يترتب عليه بطلان الحكم.

الحكم

ومن حيث إنه لما كانت المادة (١٣٥) من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه، للمحكمة عند الاقتضاء أن تحكم بنوب خبير واحد أو ثلاثة، ويجب أن تذكر في حكمها، أ.....، ب.....، هـ- -

وفي حالة دفع الأمانة لا تشطب الدعوى قبل إخبار الخصوم بإيداع الخبير تقريره طبقاً للإجراءات المبينة في المادة ١٥١ "وقد نصت المادة (١٥١) المشار إليها على أن 'يودع الخبير تقريره ومحاضر أعماله قلم الكتاب ويودع كذلك جميع الأوراق التي سلمت إليه.....وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الإيداع في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل"، ويبين من هذين النصين أن المشرع ضماناً منه لحق الدفاع وحرصاً على حق الخصوم في الإطلاع ومناقشة كل دليل يقدم في الدعوى في مجال إثباتها نفياً أو إيجاباً، لم يكتف بالزام الخبير بأن يخطر الخصوم بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة وإنما جعل ذلك الإخبار واجباً على المحكمة يتعين عليها القيام به والتأكد من حدوثه الأمر الذي مؤداه أن حكمها يكون باطلاً إن هي أغفلت الإجراء وقضت في موضوع الدعوى دون إتمامه، بل أن المشرع حظر على المحكمة شطب الدعوى قبل إخبار الخصوم بإيداع التقرير، لذلك فمن المقرر في قضاء محكمة النقض المصرية أن قضاء المحكمة دون استكمال ما أغفل الخبير من عدم إخطاره الخصوم بإيداع تقريره ودون إعلانه لهم بالجلسة المحددة لنظره وتخليفهم عن حضورها يترتب عليه بطلان الحكم، وقضت أيضاً بأن اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يطلب أحد الخصوم السير فيها خلال ستين يوماً من تاريخ شطبها مشروط بأن يكن قرار شطب الدعوى تم وفق أحكام القانون وإلا كان باطلاً يتيح لأي من الخصوم تعجيل السير فيها دون تقيد بمياد الستين يوماً المنصوص عليها في المادة ٨٢ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١٣٧٧٩ لسنة ٤٨ ق- جلسة ٢٠٠٦/١١/١٤)

المطلب الثاني

عدم إيداع تقرير مفوض الدولة

المبدأ رقم (١٩٠) - تحضير الدعوى وتجهيزها للفصل فيها منوطاً بهيئة مفوضي الدولة ، تلتزم الهيئة بإيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع وإيداع الرأي في ذلك مسبباً ، كل ذلك قبل تعيين جلسة لنظر الدعوى - أثر عدم إيداع التقرير : بطلان الحكم .

الحكم

إن استبعاد فكرة الحكم الغيابي وجواز المعارضة فيه من النظام القضائي بمجلس الدولة هو النتيجة المنطقية التي تتحاذى مع نظام إجراءات التقاضى أمامه وتترتب عليه ، إذ يقوم هذا النظام أساساً على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد محدد منضبطة ، يستطيع ذوو الشأن فيها أن يقدموا مذكراتهم كتابية مع مستنداتهم ، كما جعل تحضير الدعوى وتهيئتها للفصل فيها منوطاً بهيئة مفوضى الدولة ، وألزمها بإيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع وإيداع الرأى فى ذلك مسيباً ، كل ذلك قبل تعيين جلسة لنظر الدعوى ، وفيها يصدر الحكم علناً ، وليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية ، لأن المرافعات التحريرية فى المواعيد القانونية هى الأساس كما سلف القول، وإنما لرئيس المحكمة أن يطلب إليهم أو إلى المفوض ما يراه لازماً من إيضاحات .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٥٨ / ٦ / ٧ - س ٣ ص ١٣٧٣)
المبدأ رقم (١٩١) - تحضير الدعوى وتهيئتها للفصل منوطاً بهيئة مفوضى الدولة التي ألزمها القانون بإيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع - يترتب على عدم تقديم التقرير بطلان الحكم .

الحكم

إن الأصل فى المنازعات الإدارية هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة أما أحكام قانون المرافعات فلا تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة فإذا ما تعارضت هذه الأحكام نصاً أو روحاً مع أحكام هذا القانون سواء فى الإجراءات أو فى أصول النظام القضائي فإنها لا تطبق وأن النظام القضائي فى تنظيم مجلس الدولة لا يسمح بالمعارضة فى الأحكام الصادرة منه بهيئة قضاء إدارى إذ أن نظام إجراءات التقاضى أمامه يقوم على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد منضبطة يستطيع ذوو الشأن أن يقدموا مذكراتهم كتابية مع مستنداتهم كما جعل تحضير الدعوى وتهيئتها للفصل منوطاً بهيئة مفوضى الدولة التي ألزمها بإيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع . وعلى هدى ما تقدم من نصوص وقضاء سابق لهذه المحكمة ينبغى التتويه بأن النظام القضائي لمجلس

الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الإجرائي الذي تجرى عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ، ومن ثم لا يجوز إعمال الأثر الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الإدارية لأن هذا الأثر كما يقول فقهاء قانون المرافعات مقرر كجزاء على الخصم الذي يهمل في متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها بيد أن النظام القضائي الإداري يعتبر في المقام الأول بتحضير الدعوى وتهيتها للفصل فيها بإجراءات ألزم القانون هيئة مفوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء .

(الطعن رقم ٢٥٠١ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٦٤ - س ٩ ص ٨٨١)

وفى مجال المقارنة بين (مفوض الدولة) و (قاضي التحضير) :

أرست المحكمة الإدارية هذا المبدأ الهام ، وهو ذو صلة بالإجراءات التي يتولاها مفوض الدولة والتي يترتب على تخلفها بطلان الأحكام .
لذلك نعرض لهذا المبدأ فيما يلي :

المبدأ رقم (١٩٢) - لا يعتبر مفوض الدولة بالنسبة إلى المحكمة بمثابة قاضي التحضير - المقارنة بين إختصاصات قاضي التحضير حسبما أوردها قانون المرافعات في المادة ١١١ منه ، وإختصاصات هيئة مفوضى الدولة طبقاً لما بينته المادة ٣٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

الحكم

هيئة مفوضى الدولة لا تقوم مقام المحكمة في إختصاصها وممارسة ولايتها ولا يعتبر مفوض الدولة بالنسبة إليها بمثابة قاضي التحضير ويكفى لتوكيد هذا النظر عقد مقارنة بين إختصاصات قاضي التحضير حسبما أوردها قانون المرافعات في المادة ١١١ منه وإختصاصات هيئة مفوضى الدولة طبقاً لما بينته المادة ٣٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ويستفاد من تلك المقارنة أنه إذا كان لقاضي التحضير ولمفوض الدولة بعض الإختصاصات التحضيرية المشتركة إلا أن قاضي التحضير يتميز عن المفوض باختصاصات أرحب بولاية الحكم وأشمل في كثير من طلبات الدعوى ودفعها شأنه في ذلك شأن المحكمة ذاتها "الفصل في طلبات شطب الدعوى ، وتعيين الخبراء ، وتوجيه اليمين الحاسمة والحكم على مقتضى حلفها أو النكول عنها والفصل في الدفع

الخاصة بعدم الاختصاص أو ببطالان صحيفة الدعوى أو بعدم قبول الدعوى ، لو بانقضاء الحق فى إقامة الدعوى ، أو بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة إلخ . ويترتب على ما سلف أنه إذا كان قانون للمرافعات قد أوجب على الخصوم أن يقدموا لقاضى التحضير جميع الدفوع والطلبات المعارضة وطلبات إدخال الغير فى الدعوى فلأن قاضى التحضير فى مباشرة سلطاته والاختصاصات التى وكلها إليه القانون فى مقام المحكمة الكاملة وتعتبر قرارات وأحكامه التى يصدرها كأنها صادرة عن المحكمة بهيئتها الكاملة وهذا ما لا يمكن أن يصدق على هيئة مفوضى الدولة فى القضاء الإدارى وإذا فجماع القول فى مهمة القاضى الإدارى أنه يقوم فى الآن ذاته بولاية قاضى التحضير والمحكمة بهيئتها الكاملة ، إذ طبيعة الدعوى الادارية تقتضيه أن يقوم بدور ايجابى فى تسير الدعوى وتوجيهها ولا يترك أمرها للخصوم . ومن حيث أن الأصل فى الطلب الاضافى المبدى خلال خصومه الالغاء أن يقدم أمام المحكمة ذاتها فى فترة نظر الدعوى الادارية لا فى فترة تحضيرها أمام مفوضى الدولة والمحكمة الادارية هى صاحبة السلطات فى أن تأذن أو لا تأذن بتقديم هذا الطلب ، فإذا كانت لدعوى الالغاء بالذات طبيعة خاصة من حيث مراعاة ميعادها وإيداع عريضتها قلم كتاب المحكمة المختصة فإنه لا يغنى عن ذلك تقديمها شفاهة أو بمذكرة أمام مفوضى الدولة بعيداً عن هيمنة المحكمة ورقابتها ، يظهر ذلك أن الطلبات الاضافية الواردة على طعون الالغاء ينبغى أن تكون مرتبطة بالطلبات الأصلية إرتباطاً تقره المحكمة الادارية ذاتها فتأذن أو لا تأذن بتقديمها طبقاً لإقتناعها والمفوض لا يقوم فى هذا الشأن مقام المحكمة المذكورة إذ ليس له من السلطات والاختصاصات غير ما خوله إياها القانون و قانون تنظيم مجلس الدولة فى مادته الثلاثين لم يخوله الإذن فى تقديم الطلبات المعارضة .

(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٧ق - جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٦٥ - س ١٠ ص ١٧٥٨)
المبدأ رقم (١٩٣) - (١) دور هيئة مفوضى الدولة قبل طرح الدعوى على المحكمة - يتحدد فى تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة وإيداع تقرير مسبب فيها بالرأى القانوني فإذا قامت بما نيط بها واتصلت للدعوى بالمحكمة أصبحت المحكمة هى المهيمنة على الدعوى وهى وحدها صاحبة الشأن ولها أن تطلب من المفوض ما تراه لازماً من إيضاحات وأن تبشر ما ترى ضرورة إجرائه من

تحقيقات بنفسها أو تتدب لها أحد أعضائها أو أحد المفوضين.

(٢) ليس ثمة إلزام على المحكمة وقد أصبحت الدعوى في حوزتها وهي المهيمنة عليها أن تلجأ إلى هيئة مفوضي الدولة لتهيئ لها الدعوى للحكم فيها بإعادة تحضيرها أو باستكمال أوجه النقص أو القصور الذي قد شاب تقريرها .

(٣) لا تثريب على المحكمة أن هي تصدت لموضوع الدعوى وفصنت فيه ، بما لا يسوغ معه القول بأن تقرير هيئة مفوضي الدولة اقتصر على طلب الفصل في الادعاء الذي أثاره المدعى عليه بالتزوير لأنه ليس ثمة ما يلزم المحكمة - على ما سلف بياته- بالرجوع إلى هيئة مفوضي الدولة لاستكمال ما شاب تقريرها من نقص أو قصور.

الحكم

إن النعى على حكم المطعون فيه بأنه صدر دون أن يبدى هيئة مفوضي الدولة رأيها في موضوع الدعوى ، فهو غير سديد ذلك أن قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه ، ناط بالهيئة المذكورة في المادتين ٣٠ ، ٣١ منه تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وإيداع تقرير فيها يحدد المفوض فيه وقائعها والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع و يبدى رأيه مسببا، ثم تعرض الهيئة ملف الأوراق خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيداع التقرير المشار إليه على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى ، وأجاز القانون للمحكمة في المادتين ٣٣ ، ٣٤ أن تطلب إلى نوى الشأن أو إلى المفوض ما تراه لازما من إيضاحات وأن تباشر بنفسها أو بمن ترى انتدابه من أعضائها أو من المفوضين ما ترى ضرورة إجرائه من تحقيقات. ومقتضى هذا أن دور هيئة مفوضي الدولة قبل طرح الدعوى على المحكمة - يتحدد في تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وإيداع تقرير مسبب فيها بالرأي القانوني فإذا قامت بما نيط بها واتصلت الدعوى بالمحكمة أصبحت المحكمة هي المهيمنة على الدعوى وهي وحدها صاحبة الشأن ولها أن تطلب من المفوض ما تراه لازما من إيضاحات وأن تباشر ما ترى ضرورة إجرائه من تحقيقات بنفسها أو تتدب لها أحد أعضائها أو أحد المفوضين.

وبهذه المثابة فليس ثمة إلزام على المحكمة وقد أصبحت الدعوى في حوزتها وهي المهيمنة عليها أن تلجأ إلى هيئة مفوضي الدولة لتهيئ لها الدعوى للحكم

فيها بإعادة تحضيرها أو باستكمال أوجه النقص أو القصور الذي قد شاب تقريرها ، ذلك أن الدور الإلزامي الذي حدده القانون لهذه الهيئة ينتهي بتهينة الدعوى للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسببا فيها ، أما الاستعانة بها أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة فأمر جوازى متروك تقديره للمحكمة .

ومن حيث إنه لما كان الأمر كذلك وكانت هيئة مفوضى الدولة قد قامت بتحضير الدعوى الماثلة وهيأتها للمرافعة وأعدت تقريرا مسببا بما ارتأته فى شأنها ، وكانت الدعوى صالحة للفصل فى موضوعها بعد أن أبدى طرفا المنازعة دفاعهما كاملا معززا بما قدماء من مستندات ، فإنه لا تثريب على المحكمة أن هى تصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه ، بما لا يسوغ معه القول بأن تقرير هيئة مفوضى الدولة اقتصر على طلب الفصل فى الادعاء الذى أثاره المدعى عليه بالتروير لأنه ليس ثمة ما يلزم المحكمة - على ما سلف بيانه - بالرجوع إلى هيئة مفوضى الدولة لاستكمال ما شاب تقريرها من نقص أو قصور . وبناء عليه فليس صحيحا فى القانون ما ذهب إليه تقرير الطعن من أنه كان يتعين على المحكمة أن تعيد الدعوى للتحضير لتقول هيئة مفوضى الدولة تقريرها فى موضوع الدعوى .

(للطعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٤٠١ - جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٧٣ - س ١٩ ص ٢٠)
المبدأ رقم (١٩٤) - إن هيئة مفوضى الدولة تعتبر أمينة على المنازعة الإدارية وعاملا أساسيا فى تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفى إبداء الرأي القانوني المحايد فيها، والدعوى الإدارية لا تتصل المحكمة المختصة بنظرها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسببا فيها -الفصل فى الدعوى قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهيئتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها - بطلان الحكم.

الحكم

إن هيئة مفوضى الدولة تعتبر أمينة على المنازعة الإدارية وعاملا أساسيا فى تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفى إبداء الرأي القانوني المحايد فيها سواء فى المذكرات التى تقدمها أو فى الإيضاحات التى قد تطلب فى الجلسة العلنية، وقد تضمنت المواد ٢٩، ٣٠، ٣١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ويقابلها المواد ٢٦، ٢٧، ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر

به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢" النص على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإرسال ملف الأوراق إلى هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة، وتتولى الهيئة المذكورة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة ثم بعد أتمام تهيئة الدعوى يودع المفوض تقريراً يحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً، ثم تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيداع التقرير المشار إليه بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى.

ومن حيث أنه أخذاً في الاعتبار تسلسل الإجراءات على النحو الذي أشارت إليه المواد سالفه الذكر فإنه يتفرع عن ذلك كله أن الدعوى الإدارية لا تصل إلى المحكمة المختصة بنظرها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها، ومن ثم فإن الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى.

ومن حيث أنه متى ثبت على الوجه الذي سلف بيانه أن المحكمة تصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه بحكمها المطعون فيه قبل أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتهيئته للمرافعة وتقديم تقرير فيه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابته بطلان جوهري ويتعين لذلك القضاء بتعديله وإلغائه فيما تضمنه من القضاء في الشق الموضوعي من الدعوى، وإعادة القضية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري بعد أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها في الموضوع، مع إلزام المدعى عليهما مصروفات الطعن.

(الطعن رقم ٥٧٥، ٥٨١ لسنة ١٦ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١ - س ٢٠ ص ٨١) المبدأ رقم (١٩٥) - الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذي صدر في الدعوى وعلى ذلك فإن الفصل في طلب وقف التنفيذ بعدم قبوله قبل أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتهيئة الدعوى للمرافعة وتقديم تقريرها فيها يترتب عليه بطلان الحكم.

الحكم

ومن حيث إن هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمينة على المنازعة الإدارية وعاملاً

أساسيا في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي إيداء الرأي القانوني المحايد فيها إذ مناط قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالهيئة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة على أن يودع المفوض فيها تقريراً يحدد وقائع الدعوى والمسائل التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً، ويتفرع عن ذلك أن الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها، وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها ومن ثم فإن الإخلال بهذا الإجراء الجوهري - على ما ذهب إليه قضاء هذه المحكمة - يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الطعين صدر في الدعوى قبل أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتهيئتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها ومن ثم فقد شابه بطلان جوهري على وجه يقتضي القضاء بإلغائه وإعادة الدعوى للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري بعد أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها فيها مع إلزام الجهة الإدارية بمصروفات الطعن.

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦ - س ٢٥ ص ٤٩)
المبدأ رقم (١٩٦) - الحكم الصادر في دعوى الإلغاء لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضة الدولة - بينما الأمر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه أو رفض هذا الطلب فإن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار أو رفض طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته يغدو غير ذي موضوع بصدور الحكم في الدعوى الأصلية - وبالتالي فإن إجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضي الدولة والمنصوص عليها قانوناً لا تتصرف إلى طلب وقف التنفيذ الذي يلزمها .

الحكم

الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها - الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى - لا سبيل إلى الخلط بين الحكم الصادر في دعوى الإلغاء والذي لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضة الدولة وبين الأمر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه أو

رفض هذا الطلب - الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار أو رفض طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته يغدو غير ذي موضوع بصدور الحكم في الدعوى الأصلية - إجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضي الدولة و المنصوص عليها قانوناً لا تنصرف إلى طلب وقف التنفيذ الذي يلزمها - اطراد صحيح لأحكام محكمة القضاء الإداري في الفصل في طلب وقف التنفيذ دون استلزام إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٨١ - س ٢٦ ص ١٥)
المبدأ رقم (١٩٧) - دعوى إثبات الحالة دعوى مستقلة قائمة بذاتها لا غنى عن وجوب تحضيرها وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضي الدولة وإلا كان الحكم باطلاً - لا سبيل إلى الخلط بينها وبين طلب وقف تنفيذ القرار الإداري الذي لا يتمخض أبداً دعوى مستقلة بذاتها .

الحكم

دعوى إثبات الحالة دعوى مستقلة قائمة بذاتها لا غنى عن وجوب تحضيرها وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضي الدولة ، لا سبيل إلى الخلط بينها وبين طلب وقف تنفيذ القرار الإداري ذلك أنه لئن جمعت بينهما ظروف الاستعجال التي لا محيص عن وجوب توافرها في كليهما إلا أن طلب وقف التنفيذ لا يتمخض أبداً دعوى مستقلة قائمة بذاتها أساس ذلك تطبيق : صدور حكم في دعوى إثبات الحالة قبل أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتهيئتها للمرافعة و تقديم تقريرها فيها - الحكم قد شابه بطلان جوهري .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٨١ - س ٢٦ ص ٦٨١)
المبدأ رقم (١٩٨) - قرار إداري - طلب وقف التنفيذ - الاستعجال - هيئة مفوضي الدولة - تحضير الدعوى - عدم التقيد بإجراءات تحضير الدعوى - وجوب تقديم هيئة مفوضي الدولة لتقريرها بالرأي القانوني في الدعوى - هذا الأصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه - للمحكمة قبل أن تتصدى لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائياً وذلك حتى لا يحمل قضاؤها في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني برفضها .

الحكم

الأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وإيداء رأيها القانوني مسبقا فيها ويترتب على الإخلال بهذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى - هذا الأصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه - إرجاء الفصل في هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوي على إغفال لطبيعته وتقويت لأغراضه وإهدار لطابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه - للمحكمة قبل أن تتصدى لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا وذلك حتى لا يحمل قضاؤها في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني برفضها - ومتى كان الفصل في هذه الدفوع ضروريا ولازما قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ وهي بلا شك تتسم مثله بطبيعة خاصة قوامها الاستعجال مما يستوجب معه النأي بها عن التقيد بإجراءات تحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة عن طريق هيئة مفوضي الدولة .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٢ - س ٢٧ ص ٩٥)
المبدأ رقم (١٩٩) - لا بطلان للحكم المطعون فيه إذا اقتصر تقرير هيئة مفوضي الدولة أمامها على رأيها بإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة دون إيداء رأيها في الموضوع.

الحكم

ليس ثمة إلزام في القانون على المحكمة أن تعيد الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لتستكمل ما أغلقته في تحضيرها للدعوى لو التقرير الذي لودعته بالرأي القانوني فيها - لا سند فيما ذهب إليه الطاعنون من بطلان الحكم المطعون فيه لاقتصار تقرير هيئة مفوضي الدولة أمامها على رأيها بإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة دون إيداء رأيها في الموضوع.

(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٨٢ / ١ / ٢٤ - س ٢٧ ص ٢٦٢)
المبدأ رقم (٢٠٠) - الطلبات المستعجلة وما يتصل بها من دفوع من شأنها أن تؤثر في شقي الدعوى تنأى بطبيعتها عن أن تكون خاضعة للأحكام الخاصة

بتحضير الدعاوى - قضاء المحكمة وهي بصدد بحثها موضوع طلب وقف تنفيذ القرار الإداري ، بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها دون أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضير الدعوى - صدور الحكم صحيحاً غير مشوباً بالبطلان .

الحكم

هيئة مفوضي الدولة ليست محجوبة عن المنازعة الإدارية في شقها المستعجل أو بمنأى عن نظرها فهي تدخل في تشكيل المحكمة وتشترك معها في سماع الملاحظات والمرافعات وتطلع على المذكرات المقدمة فيها - ويحق للمفوض بحكم طبيعة النظام الذي يحكم الدعوى الإدارية أن يتقدم برأيه فيما يثار من دفع سواء كانت مؤثرة في الدعوى الموضوعية أو غير مؤثرة فيها سواء طلبت منه المحكمة ذلك أو لم تطلب - ولا يجوز لأية جهة كانت أن تمنعه من إيداء رأيه سواء شفاهة بإثباته في محضر الجلسة أو بتقديم تقرير بالرأي في المسائل المثارة ، كل ذلك في الحدود التي لا تتعارض مع طبيعة الدعوى المستعجلة وضرورة الفصل فيها بلا تأخير - أساس ذلك - قضاء الحكم وهو في صدد بحثه موضوع طلب وقف تنفيذ قرار إداري ، بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها دون أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضير الدعوى - صدوره صحيحاً غير مشوباً بالبطلان .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢ / ٢ / ٦ - س ٢٧ ص ٣٠٤)
المبدأ رقم (٢٠١) - عدم استلزام إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة لطلب وقف التنفيذ - لا بطلان إذا تم الفصل في طلب وقف التنفيذ دون اتباع إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة .

الحكم

الأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم الهيئة بتحضيرها وإيداء رأيها القانوني مسبباً فيها - يترتب على الإخلال بهذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى - هذا الأصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه - إرجاء الفصل في الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوي على إغفال لطبيعته وإهدار لطابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه - أثر ذلك - الفصل في طلب وقف التنفيذ لا يستلزم

إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة.

(الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٥ - س ٣٠ ص ٦٠٦)
المبدأ رقم (٢٠٢) - يلزم قبل أن تتصدي محكمة القضاء الإداري لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل فيما يثار أمامها من دفعات تتعلق باختصاصها بنظر الدعوى أو بقبولها - لا بطلان على إغفال تقديم هيئة مفوضي الدولة تقريرها في الدعوى طالما تعلق الأمر بطلب وقف التنفيذ .

الحكم

الأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعدم قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وإيداء الرأي القانوني بشأنها - إغفال هذا الإجراء الجوهري يترتب بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى - هذا الأصل لا ينطبق على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه إدراكاً لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر في شأنه إذ يلزم قبل أن تتصدي محكمة القضاء الإداري لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل فيما يثار أمامها من دفعات تتعلق باختصاصها بنظر الدعوى أو بقبولها حتى لا يقضى في طلب وقف التنفيذ حال كون المنازعة برمتها خارجة عن اختصاصها أو كانت غير مقبولة شكلاً .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٥ - س ٣١ ص ٢٥٩)
المبدأ رقم (٢٠٣) - لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعدم قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها والإخلال بهذا الإجراء يترتب عليه بطلان الحكم الصادر في الدعوى - يستثنى من ذلك الطلب العاجل بوقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه لما يتسم به من طابع الاستعجال.

الحكم

لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعدم قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - الإخلال بهذا الإجراء - أثره : بطلان الحكم الصادر في الدعوى - يستثنى من ذلك الطلب العاجل بوقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه - أساس ذلك : - طابع الاستعجال الذي يتسم به هذا الطلب.

على المحكمة قبل التصدي لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم القبول - أساس

ذلك : - حتى لا يحمل قضاء المحكمة في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني بالاختصاص والقبول .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٢١ / ١٩٨٥ - س ٣١ ص ٦٨٥)
المبدأ رقم (٢٠٤) - لم يوجب المشرع على هيئة مفوضي الدولة اتخاذ إجراءات أو شكليات معينة لتحضير الدعوى كعقد جلسات أو الإطلاع على أوراق أو ملفات أو مستندات وإنما ترك الأمر لاختيارها تبعاً لما تراه لازماً حسب ظروف كل قضية - الدفع ببطلان الحكم بحجة أن هيئة مفوضي الدولة أعدت تقريرها بالرأي القانوني دون أن تعقد جلسات تحضير الدعوى لا أساس له من القانون طالما جاء التقرير وافياً بالغرض المنشود محققاً للغاية المتوخاة على نحو ينتفي معه أي أساس للدفع ببطلان الحكم .

الحكم

الدفع ببطلان الحكم بحجة أن هيئة مفوضي الدولة أعدت تقريرها بالرأي القانوني دون أن تعقد جلسات تحضير الدعوى - لا أساس له من القانون - لم يوجب المشرع على هيئة مفوضي الدولة اتخاذ إجراءات أو شكليات معينة كعقد جلسات أو الإطلاع على أوراق أو ملفات أو مستندات وإنما ترك الأمر لاختيارها تبعاً لما تراه لازماً حسب ظروف كل قضية .

المادة "٢٧" من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة عهد المشرع إلى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة - للمفوض في سبيل ذلك أن يتصل بالجهات الإدارية ويأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن وقائع لزوم تحقيقها أو بكلفهم بتقديم مذكرات أو مستندات على أن يودع تقريراً مسبباً بالرأي القانوني يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع - لم يوجب المشرع على هيئة مفوضي الدولة اتخاذ إجراءات أو شكليات معينة كعقد جلسات أو الإطلاع على أوراق أو ملفات أو مستندات وإنما ترك الأمر لاختيارها تبعاً لما تراه لازماً حسب ظروف كل قضية - الدفع ببطلان الحكم بحجة أن هيئة مفوضي الدولة أعدت تقريرها بالرأي القانوني دون أن تعقد جلسات تحضير الدعوى - لا أساس له من القانون طالما جاء التقرير وافياً بالغرض المنشود محققاً للغاية المتوخاة على نحو ينتفي معه أي أساس للدفع ببطلان الحكم .

(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٥ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ١٢٠٨)

المبدأ رقم (٢٠٥) - الحكم الصادر في الدعوى الإدارية دون أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها المسبب بالرأي القانوني في موضوع الدعوى طبقاً لأحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يكون مشوباً بالبطلان ويتعين إلغاؤه.

الحكم

إن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، إذ لا يسوغ الحكم في الدعاوى الإدارية إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم الرأي القانوني فيها، وأن الإخلال بهذا الإجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر فيها.

ومن حيث إن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً لأحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تختص هيئة مفوضي الدولة بتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني فيها مسبباً، وأن الدعوى لا تتصل المحكمة المختصة بنظرها إلا بعد استيفاء هذه المراحل التي تضطلع بها هيئة مفوضي الدولة، وأن عملها على هذا النحو جزء لازم وضروري للفصل في الدعوى الإدارية. ومن ثم فيعتبر إجراء جوهرى يترتب البطلان على مخالفته. وإذا صدر الحكم للمطعون فيه دون أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها المسبب بالرأي القانوني في موضوع الطعن، فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يتعين معه القضاء بإلغاؤه وبإعادة الطعن إلى دائرة أخرى من الدوائر الاستئنافية بمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة للفصل في موضوعه مع إبقاء الفصل في المصروفات.

(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

المبدأ رقم (٢٠٦) - التقرير المقدم فى الشق العاجل من الدعوى لا يغنى عن التقرير الواجب إعداده فى موضوعها - صدور الحكم فى موضوع الدعوى اكتفاء بالتقرير المعد فى الشق العاجل يصح بالبطلان لصدوره دون مراعاة إجراء جوهرى من إجراءات الدعوى.

الحكم

إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة قبل نظر موضوع الدعوى هو إجراء جوهرى من النظام العام - التقرير المقدم فى الشق العاجل من الدعوى لا يغنى

عن التقرير الواجب إعداده في موضوعها - أساس ذلك: أن التقرير المعد في الشق العاجل يستند إلى ظاهر الأوراق دون تعمق البحث والإحاطة بكامل العناصر الموضوعية والقانونية - صدور الحكم في موضوع الدعوى اكتفاء بالتقرير المعد في الشق العاجل يصمه بالبطلان لصدوره دون مراعاة إجراء جوهري من إجراءات الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١ - س ٣٦ ص ٢٢٣)
المبدأ رقم (٢٠٧) - الدعاوى والطعون الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها - الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى بطلان الحكم وإلغاء الآثار المترتبة عليه.

الحكم

الدعاوى والطعون الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها - الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى بطلان الحكم وإلغاء الآثار المترتبة عليه - رفض المحكمة التماس إعادة النظر دون تحضيره أو إيداع تقرير فيه بمعرفة هيئة مفوضي الدولة - بطلان الحكم - لا ينال مما سبق أن المحكمة ضمت الطعن بالالتماس إلى الإشكال الخاص بوقف التنفيذ ليصدر فيها حكم واحد - أساس ذلك: أن ضم الالتماس إلى أية دعوى أخرى لا يفقده ذاتيته كطعن من الطعون الإدارية يتعين البت فيه على استقلال .

بطلان الحكم يستتبع كأصل عام إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه مجدداً بعد استيفاء الإجراء الباطل - إذا إستأن للمحكمة الإدارية العليا أن الدعوى استوفت عناصرها وتبيأت للفصل فيها بما يمكنها من حسم النزاع أن تفصل فيها لتحسم ما تصاعد لها من منازعات طال أمدها وظهر وجه الحق والحقيقة القانونية أمامها - أساس ذلك: تلافى إطالة أمد التقاضي وتعويق حسم المنازعات بما لا يتفق ومقتضيات العدالة .

(الطعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٩١/١١/٣ - س ٣٧ ص ١٤٣)
المبدأ رقم (٢٠٨) - هيئة مفوضي الدولة - أثر عدم تحضير الدعوى - بطلان الحكم - المادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الحكم

هيئة مفوضي الدولة هي الأمانة على المنازعة الإدارية ، فتقوم بتحضيرها وتهيتها للمرافعة وإيداء الرأي القانوني المحايد فيها ، ويجب على المفوض أن يودع تقريراً يحدد وقائع الدعوى والمسائل التي يثيرها النزاع وأن يبدى رأيه مسبقاً ، ولا يسوغ الحكم في الدعوى إلا بعدم قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيتها للمرافعة وتقديم تقرير مسبب بالرأي القانوني فيها ، ومن ثم فإن الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى بطلان الحكم ، ويستثنى من ذلك نظر المحكمة للشق العاجل من الدعوى ، ومناط هذا الاستثناء ألا تتجاوز المحكمة طلب وقف التنفيذ إلى الفصل في موضوع الدعوى - مثال ذلك: أن تقضى المحكمة وهي بصدد بحث الشق العاجل بسقوط القرار المطعون فيه .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٣ - س ٤٠ ص ١٣١)
المبدأ رقم (٢٠٩) - متى اتصلت هيئة مفوضي الدولة بالدعوى واعدت تقريراً بالرأي القانوني فيها فإنه ليس بالضرورة أن يكون التقرير قد تعرض لموضوع الدعوى مادامت هيئة مفوضي الدولة انتهت إلى رأى سواء يتعلق بالاختصاص أو بالشكل - لا يترتب على عدم إيداء هيئة مفوضي الدولة رأيها في موضوع الدعوى أي إخلال بإجراء جوهري يوجب بطلان الحكم.

الحكم

عدم قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضير الدعوى الإدارية وتهيتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني فيها يعد إخلالاً بإجراء جوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى - متى اتصلت هيئة مفوضي الدولة بالدعوى واعدت تقريراً بالرأي القانوني فيها فإنه ليس بالضرورة أن يكون التقرير قد تعرض لموضوع الدعوى مادامت هيئة مفوضي الدولة انتهت إلى رأى سواء يتعلق بالاختصاص أو بالشكل - ذلك يعد إعمالاً صحيحاً لما نص عليه قانون مجلس الدولة - اثر ذلك - لا يترتب على عدم إيداء هيئة مفوضي الدولة رأيها في موضوع الدعوى أي إخلال بإجراء جوهري يوجب بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٩٦ / ١٢/٢٩ - س ٤٢ ص ٣٤٣)
المبدأ رقم (٢١٠) - يتعين على المحكمة المختصة بنظر الطعن في القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب أو مجلس التأديب الأعلى أن تفصل في الشق

العاجل والشق الموضوعي معاً بعد إحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير فيها بشقيها - يترتب البطلان على إغفال هذا الإجراء الجوهري .

الحكم

المادة ١٨٤ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المستبدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١ .
حدد المشرع في قانون تنظيم الجامعات طريق الطعن على القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب عليه أمام مجلس التأديب الأعلى بطلب كتابي يقدم من الطالب إلى رئيس الجامعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار مجلس التأديب الأعلى خلال خمسة عشر يوماً ، لم يجر المشرع الحكم بوقف تنفيذ قرارات مجلس تأديب الطلاب أو مجلس التأديب الأعلى قبل الفصل في الموضوع - اثر ذلك - يتعين على المحكمة المختصة بنظر الطعن في القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب أو مجلس التأديب الأعلى أن تفصل في الشق العاجل والشق الموضوعي معاً بعد أحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير فيها بشقيها .

(الطعن رقم ١١٥٩٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/٢٠ - س ٤٦ ص ٣٥١)
المبدأ رقم (٢١١) - الدعوى الإدارية لا تعتبر مهياً للفصل في موضوعها قبل قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها .

الحكم

بطلان جميع الإجراءات اللاحقة للانقطاع ومنها الحكم الصادر في الدعوى ما لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل الانقطاع - لا يجوز لغير الخصوم التمسك بالبطلان - صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها لا يتحقق إلا إذا كان الخصوم قد أخطروا إخطاراً صحيحاً بكافة المستندات وتمكنوا من الحضور ، الدعوى الإدارية لا تعتبر مهياً للفصل في موضوعها قبل قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها .

(الطعن رقم ٨٣١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤ - س ٤٦ الجزء ٢ ص ١٥١٥)
المبدأ رقم (٢١٢) - إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة قبل نظر موضوع الدعوى هو إجراء جوهري تفرضه طبيعة المنازعات الإدارية التي تختص بها

محاكم مجلس الدولة ويعد من الأسس التنظيمية الرئيسية التي تقوم عليها قواعد إجراءات نظر الدعوى المذكورة والفصل فيها وهي أمور كلها من النظام العام للقضاء الإداري - ويترتب على القضاء في موضوع النزاع دون إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة بطلان الحكم لإهداره حق الدفاع لطرفي الخصومة فضلاً لمخالفته للنظام العام القضائي.

الحكم

المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إن إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة قبل نظر موضوع الدعوى هو إجراء جوهري من النظام العام لأن من شأن إيداع هذا التقرير أن تتاح فرصة لطرفي الخصومة القضائية أن يعقبا على ما ورد به من وقائع ومن رأي بما من شأنه أن تستجلي المحكمة بصورة أدق مختلف عناصر المنازعة من جانبيها المادي والقانوني الأمر الذي يجعل من إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة أمراً تفرضه طبيعة المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة ويعد من الأسس التنظيمية الرئيسية التي تقوم عليها قواعد إجراءات نظر الدعوى المذكورة والفصل فيها وهي أمور كلها من النظام العام للقضاء الإداري فضلاً عن أن الالتزام بها غاية توفير ضمانات جوهريّة لصالح طرفي المنازعة القضائية أمام القضاء الإداري لتحقيق مرحلة تحضيرها وتهيتها للفصل فيها بعد إيداع التقرير في ذلك النزاع المتعلق بالواقعة والقانون - يعقب عليها كل من الطرفين أمام المحكمة التي تختص بالفصل في النزاع قبل صدور حكمها ، ويترتب على القضاء في موضوع النزاع دون إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة بطلان الحكم لإهداره حق الدفاع لطرفي الخصومة فضلاً لمخالفته للنظام العام القضائي.

(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٦ / ٦ / ٢٠٠٢)

المبدأ رقم (٢١٣) - الدعاوى والطعون الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم الهيئة بتحضيرها وتهيتها للمرافعة وتقديم تقريراً مسبباً برأيها القانوني، ومن ثم فإن الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى بطلان الحكم وإلغاء الآثار المترتبة عليه.

الحكم

ومن حيث إنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن هيئة مفوضي

الدولة - بحسبانها أمينة على الدعوى الإدارية - وعاملا أساسيا في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة ، إنما تشكل مرحلة هامة من مراحل التقاضي ، إذ ناط قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالهيئة مهمة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة، على أن يودع المفوض ، بعد استيفاء مستنداتها ، تقريراً يحدد وقائع الدعوى والمسائل التي يثيرها النزاع ويبيدي رأيه مسببا فيها، ويتفرع عن ذلك أن الدعاوى والطعون الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم الهيئة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقريراً مسببا برأيها القانوني، ومن ثم فإن الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى بطلان الحكم وإلغاء الآثار المترتبة عليه.

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه الصادر بإلغاء الحكم الملتمس فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه - لم تلتفت المحكمة بشأنه إلى عدم تحضير الدعوى التي صدر فيها أو تهيئتها للمرافعة، أو إبداء الرأي القانوني فيها بمعرفة هيئة مفوضي الدولة وبناء على ذلك تكون المحكمة قد قضت في الدعوى مغفلة بذلك مرحلة جوهريّة من مراحل الفصل فيها، ومن ثم يكون الحكم قد صدر باطلاً، وتقضي المحكمة لذلك بإلغائه، مع إحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة لتفصل فيه بهيئة أخرى بعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأبقت الفصل في المصروفات.

(الطعن رقم ٣٠٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٨ / ١١ / ٢٠٠٥)

المبدأ رقم (٢١٤) - (١) قانون مجلس الدولة ناط بهيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وإيداع تقرير فيها يحدد وقائعها والمسائل التي يثيرها النزاع وإبداء رأيها القانوني مسببا فيها وإلا كان الحكم باطلاً .

(٢) لا يجوز الإحالة إلى الأسباب الواردة في تقرير هيئة مفوضي الدولة كأسباب للحكم المطعون فيه باعتبار أن هذا التقرير يعد في مسائل قانونية بحتة، وأن هذه المسائل من صميم ولاية المحكمة - لا يجوز في هذا المجال قياس تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى أو المنازعة على تقرير الخبير المنتدب فيها للتوصل إلى القول بجواز الإحالة على الأسباب الواردة بتقرير هيئة مفوضي الدولة واعتبارها أسبابا للحكم، حيث ثمة فروق جوهريّة في الحالتين .

(٣) يشترط في المنازعة الإدارية أن يتم تحضيرها وإيداع تقرير بالرأي

القانوني فيها من قبل هيئة مفوضي الدولة وإلا كان الحكم الصادر فيها باطلا، فإنه يمكن للمحكمة الفصل في المنازعة دون حاجة إلى ندب خبير فيها - بالإضافة إلى أن عمل الخبير ومضمون ما ورد بتقريره يشكل عنصرا من عناصر الإثبات في المنازعة، أما تقرير هيئة مفوضي الدولة فهو يعرض لكافة وقائع المنازعة، والمسائل والأساتيد والنصوص القانونية الحاكمة لها ويقوم بإعمالها وتطبيقها توصلا إلى الرأي القانوني فيها شأنه في هذا شأن الحكم القضائي.

الحكم

يتعين أن تصدر الأحكام القضائية مسببة بأن تحدد الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي اعتنقته المحكمة بوضوح كاف يؤدي إلى منطوق الحكم منطقيا وعقلا، بحيث يرتبط منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من حيث الواقع والقانون، وحتى يتمكن أطراف المنازعة من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني الذي أقامت عليه المحكمة حكمها، وذلك إذا ما ارتأى أي طرف الطعن على الحكم وإيداء دفاعه بشأن ما أورده من منطوق ونهض عليه من أسباب وذلك أمام محكمة الطعن على نحو ما يمكن هذه المحكمة من ممارسة ولايتها القضائية في مراجعة الأحكام المطعون فيها أمامها ووزنها بميزان الحق والعدل بما هو مدون فيها من منطوق وأسباب واضحة ومحددة .

قانون الإثبات نظم أعمال الخبرة باعتبارها طريقا من طرق الإثبات ونوعا من المعاينة الفنية التي تتم بواسطة أشخاص تتوافر فيهم الكفاءة من الجوانب الفنية والمهنية التي لا يستطيع قضاة الحكم الإلمام بها، وأجاز للمحكمة أن تستعين بأي من هؤلاء الخبراء في الحالات التي يتوقف فيها الفصل في النزاع على معرفة بعض النواحي الفنية التي لا يستطيع القاضي التوصل إليها من تلقاء نفسه. قانون مجلس الدولة ناط بهيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة وإيداع تقرير فيها يحدد وقائعها والمسائل التي يثيرها للنزاع وإيداع رأيها القانوني مسببا فيها وإلا كان الحكم باطلا - لا يجوز الإحالة إلى الأسباب الواردة في تقرير هيئة مفوضي الدولة كأسباب للحكم المطعون فيه باعتبار أن هذا التقرير يعد في مسائل قانونية بحتة، وأن هذه المسائل من صميم ولاية المحكمة - لا

يجوز في هذا المجال قياس تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى أو المنازعة على تقرير الخبير المنتدب فيها للتوصل إلى القول بجواز الإحالة على الأسباب الواردة بتقرير هيئة مفوضي الدولة واعتبارها أسبابا للحكم، حيث ثمة فروق جوهرية في الحالتين، فبينما يشترط في المنازعة الإدارية أن يتم تحضيرها وإيداع تقرير بالرأي القانوني فيها من قبل هيئة مفوضي الدولة وإلا كان الحكم الصادر فيها باطلا، فإنه يمكن للمحكمة الفصل في المنازعة دون حاجة إلى ندب خبير فيها - بالإضافة إلى أن عمل الخبير ومضمون ما ورد بتقريره يشكل عنصرا من عناصر الإثبات في المنازعة، أما تقرير هيئة مفوضي الدولة فهو يعرض لكافة وقائع المنازعة، والمسائل والأسانيد والنصوص القانونية الحاكمة لها ويقوم بإعمالها وتطبيقها توصلا إلى الرأي القانوني فيها شأنه في هذا شأن الحكم القضائي، بل أن تقرير هيئة مفوضي الدولة قد يقترح ندب خبير في الدعوى، وقد يستند في تحصيل وقائعها وفي إيداع الرأي القانوني فيها إلى ما أبداه الخبير المنتدب فيها من نتائج ومرئيات تتصل بجوانبها الفنية.

(الطعن رقم ٧٤٧١ لسنة ٤٥ - جلسة ١٠ / ٦ / ٢٠٠٦)

المبدأ رقم (٢١٥) - لا بطلان على عدم إعادة إخطار الخصوم بإيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى مادامت المحكمة لم تقطع صلتها بها بعد إحالتها لهيئة مفوضي الدولة واستمرت في نظرها بالجلسات لحين إيداع التقرير - مناط الحكم بالبطلان من عدمه هو تحقق الغاية من الإجراء أو الشكل أو عدم تحققها ولا ينظر إلى أهمية الشكل في ذاته بل ينظر إليه بقدر ما إذا كانت الغاية التي أرادها المشرع منه قد تحققت أم تخلفت.

الحكم

ليس هناك ما يلزم محكمة القضاء الإداري بإعادة إخطار الخصوم بإيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى مادامت المحكمة لم تقطع صلتها بها بعد إحالتها لهيئة مفوضي الدولة واستمرت في نظرها بالجلسات لحين إيداع التقرير. إن مناط الحكم بالبطلان من عدمه هو تحقق الغاية من الإجراء أو الشكل أو عدم تحققها فإذا تحققت الغاية لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه، أساس ذلك، أنه لا ينظر إلى أهمية الشكل في ذاته بل ينظر إليه بقدر ما إذا كانت الغاية التي أرادها المشرع منه قد تحققت أم تخلفت.

(الطعن رقم ٤٠٣٩ لسنة ٣٧ - جلسة ٢٠٠٧/٣/٣ - س ٥٢ الجزء ١ ص ٤٢٣)

المبدأ رقم (٢١٦) - قرار محكمة القضاء الإداري بإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها لا يعد بحسب طبيعته القانونية من الأحكام المنهية للخصومة التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

لا يجوز اتباع طرق الطعن إلا في الأحوال التي نص عليها المشرع ، جواز أو عدم جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر يتصل بالنظام العام مما يتعين معه التصدي له حتى ولو لم يتعرض له أي من نوي الشأن ، ومن بين الطعون التي تختص بنظرها المحكمة الإدارية العليا الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري، ويقصد بها الأحكام المنهية للخصومة، وكذلك الأحكام الصادرة في طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية - القرارات التي تصدر أثناء سير الخصومة دون أن تنهيا كلها سواء تعلقت بالإجراءات أو بمسألة متعلقة بالإثبات فإنها لا تقبل الطعن الفوري، بل يمكن الطعن فيها فقط مع الحكم المنهي للخصومة أو بعده، فإذا ما تم الطعن فيها استقلالا قبل صدور الحكم المنهي للخصومة أو دون الطعن فيه وجب على محكمة الطعن أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز هذا الطعن - قرار محكمة القضاء الإداري بإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها لا يعد بحسب طبيعته القانونية من الأحكام المنهية للخصومة التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.

(الطعن رقم ٥٠٧٢ لسنة ٥٢ - جلسة ٢٤/٣/٢٠٠٧ - س ٥٢ الجزء ١ ص ٥٢٧)

المطلب الثالث

عدم إيداع مسودة الحكم^(١)

المبدأ رقم (٢١٧) - عدم إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة مبينا بها تاريخ إيداعها يؤدي إلى بطلان الحكم.

الحكم

إن بطلان الحكم المنصوص عليه في المادة ٣٤٦ مرافعات قد رتبها القانون

(١) راجع المزيد من المبادئ في (مقومات الحكم في الدعوى - شكل الحكم - مسودة الحكم) .

على عدم إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة مبينا بها تاريخ إيداعها، وعله ذلك كما جاء في المذكرة الإيضاحية هو افتراض أن القضاة قد نطقوا بالحكم قبل أن يتداولوا في أسبابه ويتفقوا عليها وتستقر عقيدتهم على أساس فيها وأن حكمهم إذن يكون قد خلا من هذه الضمانة التي يحرص عليها الشارع.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ٥ ق - ١٩٥١/١٢/٥ -

١١١/٥٠/٦)

المبدأ رقم (٢١٨) - بطلان الحكم لعدم إيداع مسودته المشتملة على أسبابه عقب تلاوته لا يكون بدعوى أصلية وإنما يكون بطريق الطعن في الحكم بالطرق المقررة قانونا للطعن في الأحكام.

الحكم

لا شبهة في أن بطلان الحكم لعدم إيداع مسودته المشتملة على أسبابه عقب تلاوته لا يكون بدعوى أصلية وإنما يكون بطريق الطعن في الحكم بالطرق المقررة قانونا للطعن في الأحكام، وهذا هو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الجديد إذ قالت "وغنى عن البيان أن التمسك بهذا البطلان يكون بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض بحسب القواعد والإجراءات المقررة لذلك"، ويترتب على هذا أنه إذا استغلقت طرق الطعن هذه أو كان غير قابل لأن يطعن فيه بأي طريق منها كما هو الشأن في أحكام محكمة النقض أو أحكام محكمة القضاء الإداري، كان الحكم بمنجاة من أي إلغاء أو سحب، وهذه النتيجة من النتائج المترتبة على طبيعة تلك الأحكام بحكم كونها لا تقبل التعقيب.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ٤ ق - ١٩٥١/١٢/٥ -

١١١/٥٠/٦)

المبدأ رقم (٢١٩) - (١) يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا .

(٢) توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء كما هي الحال في الحكم المطعون فيه لا يقوم دليلا على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

الحكم

ومن حيث إنه يبين من الرجوع للأوراق أن مسودة حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه المشتملة على أسبابه ومنطوقه موقعة من عضو واحد من أعضاء دائرة الترقّيات والتعيينات التي أصدرت الحكم ولم يوقع عليها رئيس الدائرة والعضو الآخر .

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به وقت إصدار الحكم المطعون فيه والواجب التطبيق بمقتضى قانون مجلس الدولة قد نصت على أنه " يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا .

ومن حيث أنه إذا كان إيجاب تسبيب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمّة لم تستتب معالمها وإن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها واقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ولا يغنى عن هذا الإجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحدة متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وعلى ذلك فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقى الأعضاء كما هي الحال في الحكم المطعون فيه لا يقوم دليلا على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

ومن حيث أن المادة ١٧٥ المشار إليها قد رتبت على ما تقدم اعتبار الحكم باطلا ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه لثبوت بطلانه وإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري لتقضى فيها من جديد دائرة أخرى .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩ - س ٢٢ ص ٩٤)
المبدأ رقم (٢٢٠) - يجب لقيام الحكم القضائي قانونا أن يصدر من الهيئة المشكلة وفقا لأحكام القانون بعد سماعها المرافعة وإتمام المداولة قانونا وتوقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه - الحكم هو خلاصة ما أسفرت

عنه المداولة قانوناً حتى لحظة النطق بالحكم يتضمن تسجيلاً لسير الخصومة وارتسام الإجراءات الجوهرية فيها وبيان قضائها حتى النطق بالحكم ليكون كلمة القاتون وعنوان الحقيقة فيما فصل فيه - وجوب حصول المداولة في الأحكام سراً بين أعضاء المحكمة مجتمعة في منطوق الحكم وأسبابه بعد انتهاء المرافعة وقبل النطق به - وجوب إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة والقضاة عند النطق بالحكم لإضفاء الاطمئنان على نفوس المتقاضين بأن الحكم صدر بعد تمحيص أوجه التداعي ومناقشة أدلة الخصوم.

الحكم

ومن حيث إن المسلم به أن الحكم هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً في منازعة مطروحة عليها بخصومة رفعت إليها وفقاً للقانون وأنه في مقام تحديد الإجراءات والقواعد المنظمة لدور القضاء إزاء الفصل في المنازعة فقد نص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ٣ من قانون الإصدار على أن "تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي" وإذ تنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات على أن "تكون المداولة سرية بين القضاة مجتمعين" وتنص المادة ١٦٧ على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً" وتنص المادة ١٧٠ على أنه "يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم".

وإذ يبين من استقراء الأحكام الواردة في تلك النصوص أن المشرع قد أوجب لقيام الحكم القضائي قانوناً أن يصدر من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قانوناً ووقعت مسودة الحكم المشتملة على أسبابه باعتبارها - بمراعاة ما تقدم - تمثل القاضي الطبيعي الخصوم الذين مثلوا أمامها وتقدموا بدفاعهم لديها لتتزل القول الفصل في النزاع القائم وبالنظر إلى أن الحكم يمثل خلاصة ما أسفرت عنه المداولة قانوناً حتى لحظة النطق به وضمناً لأداء أمانة القضاء كما شاء لها الشارع أن تكون فقد أوجب أن يتضمن الحكم رصدًا وتسجيلاً لسير الخصومة وارتسام الإجراءات الجوهرية فيها وبياناً لقضائها حتى

النطق بالحكم حتى يكون الحكم بياناً بما قدم في سبيل الوصول إلى كلمة القانون في النزاع وعتواناً للحقيقة فيما فصل فيه، كما أوجب المشرع أن تحصل المداولة في الأحكام سرا بين أعضاء المحكمة مجتمعين في منطوق الحكم وأسبابه بعد انتهاء المرافعة وتبيل النطق به وذلك ضماناً لحرية آرائهم وأوجب ألا يشترك في المداولة غير أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة، كما أوجب لكل ذلك إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة ومن للقضاة عند النطق بالحكم حتى يضيفي الاطمئنان على نفوس المتقاضين بأن الحكم صدر بعد تمحيص أوجه النزاع ومناقشة أدلة الخصوم وإيداع مسودة الحكم متوافرة على ما سلف بيانه يعد دليلاً على تحقيق الضمانة المشار إليها وأن القضاة الذين وقعوا المسودة هم الذين تداولوا في أسبابه واتفقوا عليها واستقرت عقيدتهم على أساس ما فيها، ولما كانت هيئة قضايها الدولة قد أودعت بجلسة ١٩٩٢/٧/٥ مسودة الحكم الصادر من المحكمة العسكرية لطلبة كلية الشرطة بفصل الطاعن مبينا بصدوره بصورة تشكيل هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم وتضمنت أسبابه توقيعهم عليها كقضاة المحكمة الذين تداولوا فيه ومن ثم تكون مسودة الحكم قد توافرت على كافة الضمانات التي أوجبها القانون في الأحكام ولا يغير من ذلك توقيع ممثل الادعاء على نسخة من الحكم فهو لا ينهض دليلاً على اشتراكه في المداولة الذي لا يدل عليه سوى التوقيع على مسودة الحكم الأصلية.

(الطعن رقم ٢٣١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٥/٨/١٩٩٣)

المبدأ رقم (٢٢١) - إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عند النطق به وإلا كان الحكم باطلاً - مجرد ورود المنطوق الموقع على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان.

الحكم

نص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عند النطق به وإلا كان الحكم باطلاً، المشرع استهدف أساساً من هذا النص أن يتم تداول القضاء في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معاً بناءً على أن أسباب الحكم يجب أن

يكون متفقاً عليها بين القضاء وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع القضاة هو الدليل على أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه - يترتب على ذلك أنه إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجى النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة الموقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بني على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا - مجرد ورود المنطوق الموقع على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان بعد إذ ثبت من الوقائع أن المحكمة أعملت حكم المادة ٣٤٦ سالفه الذكر بما يتفق والإجراءات المقررة ومحققه ما رمى إليه المشرع من تدارس الرئيس والأعضاء لمنطوق الحكم والأسباب معا مما يتعين معه الحكم برفض الدفع .

(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٨ - من ٢٠ ص ٤٤٠)
المبدأ رقم (٢٢٢) - عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به يترتب عليه بطلان الحكم - مثال.

الحكم

إنه طبقاً لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات فإن عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به يترتب عليه بطلان الحكم مثال ذلك إيداع ملف الدعوى المحكوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة وإجراء التعديل اللازم على الصورة مؤداه أنه عند النطق بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخطية الخاصة به مودعة ملف الدعوى واستعيض عن هذا الإيداع بتصوير مسودة حكم آخر إلغاء الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٥ من ٢٨ ص ٧٧٨)
المبدأ رقم (٢٢٣) - خلو مسودة الحكم من الأسباب والإحالة في شأن الأسباب إلى حكم آخر صادر في ذات الجلسة يؤدي إلى بطلان الحكم - حكم خلو المسودة كحكم عدم إيداعها .

الحكم

المادة ١٧٦ من قانون المرافعات تقضى بأنه يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة - كما أن المادة ١٧٨ من ذات القانون تقضى بأن القصور في أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم - خلو مسودة الحكم في أية أسباب اكتفاء بالإحالة إلى الأسباب المدونة في أحد الأحكام الأخرى الصادرة في ذات الجلسة التي صدر فيها الحكم - بطلان الحكم في هذه الحالة - وجوب إعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل فيها مجدداً .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ق - جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٨١ - س ٢٦ ص ٧٤٩)
المبدأ رقم (٢٢٤) - ميعاد إيداع مسودة الحكم التأديبي - أثر عدم إيداع المسودة في الميعاد .

الحكم

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - تأديب - مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بإحدى الجامعات - قراره بمجازاة أحد أعضاء هيئة التدريس بالعزل مع احتفاظه بالمعاش أو المكافأة لما ثبت في حقه - النعى على قرار مجلس التأديب بعدم إيداع حيثيات القرار لحظة النطق به وإيداعه خلال السبعة أيام التالية لصدوره لسنة ١٩٧٢ يرتب البطلان على عدم إيداع أسباب قرار مجلس التأديب خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره - قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي تحيل إليه المادة ١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات في مقام بيان قواعد المحاكمة التأديبية وإجراءاتها لم يتضمن ثمة ما يلزم المحاكم التأديبية بإيداع مسودة الحكم أو التوقيع على نسخته الأصلية خلال أمد معين - بالرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية بإعتبار أن المحاكم الجنائية والمحاكمة التأديبية تتبعان من أصل واحد وتستهدفان تطبيق شريعة العقاب كل في مجاله يبين أن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يحرر الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ولا يجوز تأخير توقيع الحكم على الثمانية أيام المقررة إلا لأسباب قهرية إلا أنها لم تقض ببطلان الحكم إلا إذا مضى ثلاثين يوماً دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادراً بالبراءة .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٨٢ - س ٢٧ ص ٣٣٨)

المبدأ رقم (٢٢٥) - يبطل الحكم إذا لم تشتمل مسودة الحكم على الأسباب التي بنى عليها واقتصرت على الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر في دعوى أخرى.

الحكم

عدم اشتغال مسودة الحكم على الأسباب التي بنى عليها واقتصار المسودة على الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر في دعوى أخرى - بطلان الحكم - أساس ذلك : الأصل المسلم في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفياً في ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في سببه على ما جاء في ورقة أخرى و إلا عد باطلاً .

(الطعن رقم ٥١٧ والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٨٢ -
س ٢٧ ص ٦٨٢)

المبدأ رقم (٢٢٦) - عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به - بطلان الحكم - إيداع ملف الدعوى المحكوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة وإجراء التعديل اللازم على الصورة يؤدي إلى البطلان - أساس ذلك :

الحكم

المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ويرجع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد به نص - قانون مجلس الدولة لم يتضمن قواعد الإجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة - المادة ١٧٥ مرافعات - عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به - بطلان الحكم - مثال : إيداع ملف الدعوى المحكوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة وإجراء التعديل اللازم على الصورة - بطلان - أساس ذلك : عند النطق بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخطية الخاصة به مودعة ملف الدعوى واستعيض عن هذا الإيداع بتصوير مسودة حكم آخر .

(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٨ق - جلسة ٥ / ٦ / ١٩٨٣ - س ٢٨ ص ٧٧٨)
المبدأ رقم (٢٢٧) - وجوب إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلاً - ورقة الجلسة تعتبر

مكاملة لمسودة الحكم متى تضمنت منظوقة ، إذا وقع جميع القضاة الذين أصدروا الحكم هذه الورقة كان الحكم سليماً لا مطعن عليه.

الحكم

أوجب المشرع إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلا - تسبب الأحكام يقصد به حمل القضاة على أن يحكموا لا على أساس فكرة مبهمه لم تستبين معالمها - يجب أن يكون صدور الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به - لا يدل على ذلك سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه - أساس ذلك: أن هذا التوقيع يدل على أن أعضاء المحكمة طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروا على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ، ورقة الجلسة تعتبر مكاملة لمسودة الحكم متى تضمنت منظوقة ، إذا وقع جميع القضاة الذين أصدروا الحكم هذه الورقة كان الحكم سليماً لا مطعن عليه - مثال: متى ثبت من مسودة الحكم المطعون فيه أنه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا مطعن عليه.

(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ - س ٣٢ ص ٥٤٣)
المبدأ رقم (٢٢٨) - وجوب إيداع مسودة الحكم عند النطق به - مخالفة ذلك - بطلان الحكم .

الحكم

المادتان ٣ ، ٤٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادتان ٢٠ ، ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إعمال قانون الإجراءات الجنائية في مجال التأديب يجد حده في أمرين.

أولهما: وجود نص صريح في قانون مجلس الدولة يحيل إلى قانون الإجراءات الجنائية - مثال ذلك: نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الذي يجيز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية طبقاً للأحوال المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

ثانيها: الأحكام التي ترد في قانون الإجراءات الجنائية متفقة مع المنازعة التأديبية - مثال ذلك: القضاء الدعوى التأديبية ب وفاة المحال فيها إلى المحاكمة التأديبية أسوة بالدعوى الجنائية أخذاً بفكرة شخصية العقوبة - مؤدى ذلك: أنه إذا أوجب المشرع إيداع مسودة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية مشتملة على أسبابه موقعة عند النطق به وإلا كان الحكم باطلاً طبقاً للمادة (٤٣) من قانون مجلس الدولة والمادتين ٢٠ و ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فلا وجه لأعمال المادة (٣١٢) من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز تراخي إيداع أسباب الحكم عند النطق به بما لا يزيد على ثلاثين يوماً من يوم النطق به .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ٢٣)

المبدأ رقم (٢٢٩) - جامعة - أعضاء هيئة التدريس - تأديب - قرارات مجلس التأديب - وجوب إيداع مسوداتها المشتملة على أسبابها عند النطق بها - مخالفة ذلك - بطلان القرار .

الحكم

المادة (١٠٩) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢. أخضع المشرع مساعلة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أمام مجلس التأديب للقواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة - المقصود بالمساعلة هو المحاكمة - أثر ذلك: خضوع مساعلة أعضاء هيئة التدريس لقواعد المحاكمة التأديبية الواردة بقانون مجلس الدولة سواء كانت هذه القواعد موضوعية أو إجرائية - مؤدى ذلك: أن قرارات مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يجب إيداع مسوداتها المشتملة على أسبابها والموافقة من مصدرها عند النطق بها وإلا كانت باطلة - أساس ذلك: نص المادة (٤٣) من قانون مجلس الدولة دون المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ٢٣)

المبدأ رقم (٢٣٠) - توقيع المسودة هو الدليل على أن القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم - توقيع المسودة من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم - البطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على إهدار الضمانات الجوهرية لنوى الشأن من المتقاضين ولتعلقه بالنظام العام.

الحكم

المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - يجب أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم - مخالفة ذلك - بطلان الحكم - أساس ذلك: توقيع المسودة هو الدليل على أن القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم - توقيع المسودة من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم - البطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على إهدار الضمانات الجوهرية لذوى الشأن من المتقاضين - البطلان في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام وتتحرأ المحكمة بحكم وظيفتها وتقضى به من تلقاء نفسها دون حاجة إلى إيداء الدفع به .

(الطعن رقم ٣٣٨٩ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩٢ / ٣ / ٢١ - س ٣٧ ص ١١١٤)
المبدأ رقم (٢٣١) - دعوى - الحكم في الدعوى - مسودة الحكم - يكون الحكم سليماً متى تضمنت ورقة الجلسة منطوق الحكم وتوقيع جميع القضاة الذين أصدروا الحكم على هذه الورقة.

الحكم

للتوقيعات المدونة على ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه . إذا تضمنت ورقة الجلسة منطوق الحكم ووقع على هذه الورقة جميع القضاة الذين أصدروا الحكم كان الحكم سليماً .

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٠٠١ / ٣ / ١٨ - س ٤٦ ص ١٠٧٥)
المبدأ رقم (٢٣٢) - لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضاً المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سبباً ومنطوقاً في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع، وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة، ومن ثم فإن وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلاً.

الحكم

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه مفاد نص المادتين ١٦٧ و ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنه لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضاً المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سبباً

ومنطوقاً في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع، وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة، ومن ثم فإن وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلاً لا أثر له قانوناً - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها ولو لم يطلبه الخصوم. (الطعن رقم ٤٥٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٦ - والطعن رقم ١٢٠٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٧ / ٦ / ٢٠٠٦)

المطلب الرابع

صدور الحكم في جلسة سرية

المبدأ رقم (٢٣٣) - صدور الحكم في جلسة سرية يؤدي إلى بطلانه - تعلق البطلان بالنظام العام - النطق بالحكم يكون في جلسة علنية (المادة ١٦٩ من الدستور) ، وينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه، ويكون النطق به علانية وإلا كان باطلاً (المادة ١٧٤ من قانون المرافعات) ، والبطلان في هذه الحالة من النظام العام لتعلقه بذات الوظيفة القضائية لمرفق القضاء وما تقتضيه لحسن إدارتها.

الحكم

إن الطعن يقوم على عدة أسباب منها أن الحكم المطعون فيه صدر في جلسة سرية بالمخالفة لأحكام المادتين ١٦٩ من الدستور و ١٧٤ من قانون المرافعات، الأمر الذي يستتبع بطلان الحكم.

ولما كان الثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية للحكم أنه صدر بالجلسة السرية المنعقدة في ٢٥ من مارس ١٩٧٢ ولم تنيل هذه النسخة بما يفيد أنه نطق به في جلسة علنية، كذلك فقد ورد بمحضر الجلسة المنظورة أن الجلسة كانت سرية وأن المحكمة كانت قد أرجأت للنطق بالحكم من جلسة سابقة إلى هذه الجلسة وإذ تقضى المادة ١٦٩ من الدستور بأن النطق بالحكم يكون في جلسة علنية، كما تقضى المادة ١٧٤ من قانون المرافعات بأن ينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه، ويكون النطق به علانية وإلا كان باطلاً والبطلان في هذه الحالة من النظام العام لتعلقه بذات الوظيفة القضائية

لمرفق القضاء وما تقتضيه لحسن إدارتها.

متى كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية للحكم ومحضر الجلسة أن الحكم صدر في جلسة سرية فانه يكون باطلا ويكون نعى الطاعن عليه من هذا الوجه في محله.

(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ - س ٢٠ ص ٤٢٥)
المبدأ رقم (٢٣٤) - جلسات المحاكم وما في حكمها من المجالس التي أوكل إليها القانون مهمة الفصل في مسائل معينة يجب أن تكون علنية إلا إذا رأت هيئة المحكمة جعلها سرية مراعاة لمقتضيات النظام العام أو الآداب العامة أو نص القانون على ذلك - في جميع الأحوال يجب أن يصدر الحكم في جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلا- البطلان في هذه الحالة يعتبر من النظام العام تتصدى له المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه أحد الخصوم.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٦٩ من الدستور قد نصت على أن "جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية". وتتص المادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "يجب أن تكون الجلسة علنية، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب، أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها" وتتص المادة ١/٣٠٣ من ذات القانون على أن "يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ويجب إثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه رئيس المحكمة". وتتص المادة ١٧٤ من قانون المرافعات على أن "ينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقة، أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه، ويكون النطق به علنية وإلا كان الحكم باطلا". كما أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد نظم في الفصل السادس من الباب الخامس منه تأديب العاملين بالمحاكم إذا ما وقع من أي منهم إخلال بواجبات وظيفته أو أتى ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها في الأعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الهيئة التي ينتمي إليها، وحدد كيفية تشكيل مجالس التأديب بالمحاكم المختلفة، ونص في المادة ١٦٨ على أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس

المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة". ونص في المادة ١٦٩ على أن تتضمن ورقة الاتهام التي تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة إلى المتهم وبياناً موجزاً بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة، ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة أو أن يوكل عنه محامياً، وتجرى المحاكمة في جلسة سرية.

ومن حيث أنه يبين من عرض النصوص السابقة أن جلسات المحاكم وما في حكمها من المجالس التي أوكل إليها القانون مهمة الفصل في مسائل معينة، يجب كقاعدة عامة أن تكون علنية، إلا إذا رأت هيئة المحكمة جعلها سرية مراعاة لمقتضيات النظام العام أو الآداب أو نص القانون على ذلك، وفي جميع الأحوال يجب أن يصدر الحكم في جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً، والبطلان في هذه الحالة من النظام العام، وتتصدى له محكمة الطعن من تلقاء نفسها، ولو لم يطلبه أحد الخصوم، وذلك لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الطعن أمامها يفتح الباب لتزني الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبيدها.

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم، وكان الثابت من مطابقة النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه صدر في جلسة غير علنية، ولم يرد بالحكم أو هامشه ما يدل على أنه قد تم النطق به في جلسة علنية، فانه بذلك يكون باطلاً، الأمر الذي يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه، مع ما يترتب على ذلك من آثار.

ومن حيث أن إلغاء الحكم المطعون فيه في هذه الحالة لم يرقم على سبب معين خاص بالطاعن وإنما قام على البطلان الذي اعتور هذا الحكم، أي أن الإلغاء قد قام على عيب أصاب ذاتية الحكم المطعون فيه، الأمر الذي يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه برمته، حتى يعود الأمر إلى مجلس التأديب للفصل فيه بإجراءات سليمة تتفق وأحكام القانون.

(الطعن رقم ٣٢٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٨ - س ٣٦ ص ٢٦٠)
المبدأ رقم (٢٣٥) - وجوب صدور الحكم من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون التي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قانوناً ووقعت مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً.

الحكم

أوجب المشرع لقيام الحكم القضائي قانوناً أن يصدر الحكم فيه من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قانوناً ووقعت مسودة الحكم المشتملة على أسبابه ، ووجود مانع لدى أحد القضاة الذين وقعوا مسودة الحكم من حضور جلسة النطق بالحكم يوجب أن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بذات التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً.

(الطعن رقم ١٢٩٠، ١٤٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٠ - س ٢٧ ص ٤٩٣)
المبدأ رقم (٢٣٦) - وجوب صدور الحكم في جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً
- إغفال الإشارة في الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره على خلاف ذلك.

الحكم

الأصل في الأحكام صدورها والنطق بها في جلسة علنية - إغفال الإشارة في الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره على خلاف ذلك - حضور الطاعن وإقراره إن الحكم صدر في جلسة علنية ينفي بطلان الحكم.
(الطعن رقم ٢٨٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٢ - س ٣١ ص ١٥٧٤)
المبدأ رقم (٢٣٧) - صدور قرارات مجلس التأديب في جلسة غير علنية لا يبطلها - أساس ذلك : أن القاعدة الواردة بالدستور بشأن وجوب النطق بالحكم في جلسة علنية تقتصر على الأحكام التي تصدر من المحاكم بالمعنى الضيق.

الحكم

صدور قرارات مجلس التأديب في جلسة غير علنية لا يبطلها - أساس ذلك : أن القاعدة الواردة بالدستور بشأن وجوب النطق بالحكم في جلسة علنية تقتصر على الأحكام التي تصدر من المحاكم بالمعنى الضيق الذي يقتصر على السلطة القضائية دون سواها .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٩٥/٦/٢٤ - س ٤٠ ص ٢٠٣٥)
المبدأ رقم (٢٣٨) - وجوب صدور الحكم في جلسة علنية ولو كانت المحاكمة تجري في جلسات سرية.

الحكم

وجوب صدور الحكم في جلسة علنية ولو كانت المحاكمة تجري في جلسات سرية - المادة رقم ١٦٩ من الدستور والمادة رقم ١٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة ١٧٤ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمادة رقم ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

قانون السلطة القضائية لم يتضمن ما يقضي بأن يكون النطق بالحكم في مجالس تأديب العاملين بالمحاكم في جلسة غير علنية وإنما اقتصر فقط على النص بأن تجري المحاكمة في جلسة سرية - اثر ذلك : انه يتعين إصدار الأحكام (القرارات) من مجالس تأديب العاملين بالمحاكم في جلسة علنية أي الالتزام بعلانية النطق بقرارات مجالس التأديب .

(الطعن رقم ٤٩٢٢ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٩٨/٥/٣ - س ٤٣ ص ١١٩٩)
المبدأ رقم (٢٣٩) - عجز الطاعن عن إثبات صحة ما يدعيه من أن المحكمة لم تنطق بالحكم المطعون فيه وإنما تم الإعلان عنه بمعرفة أمين سر المحكمة التأديبية العليا - وصدور الحكم بجلسة علنية والنطق به من جانب الهيئة التي أصدرته - لا بطلان .

الحكم

إن الأحكام القضائية النهائية التي استقرت بها المراكز القانونية تكون عنواناً للحقيقة فيما تضمنته من وقائع وحجة فيما فصلت فيه ومن ثم يمتنع المجادلة فيما أثبتته من وقائع وما اكتسبته من حجية ما لم يثبت عكس ذلك - مثال ولما كان الثابت من الإطلاع على النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه صدر بجلسة علنية ونطق به من جانب الهيئة التي أصدرته وأن الطاعن عجز عن إثبات صحة ما يدعيه من أن المحكمة لم تنطق بالحكم المطعون فيه وإنما تم الإعلان بمعرفة أمين سر المحكمة التأديبية العليا ، إذ جاءت شواهد التزوير بعبارات عامة ومرسلة لاستدلالها من أوراق الطعن أو مستنداته وأن طلبه الاستشهاد بمستشاري المحكمة التي أصدرت أو سكرتير الدائرة إنما هو أمر مرفوض قانوناً لتناقضه مع الحجية والاحترام الواجبين للأحكام القضائية وقد سبقها على كل شهادة في هذا المجال .

(الطعن رقم ٤٧٩٦ لسنة ٤١ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩ - س ٤٦ ص ١٥٧٣)

المبدأ رقم (٢٤٠) - وجوب صدور قرارات مجلس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات بجلسة علنية وإلا كان القرار باطلا .

الحكم

تأديب - تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات - إجراءات مجلس التأديب - وجوب صدور قرارات مجلس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات بجلسة علنية وإلا كان القرار باطلا .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٠ / ٦ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٠٩١)
وجدير بالذكر أن محكمة النقض قد أكدت على أن " قرارات لجان الطعن الضريبي لا يشترط صدورها في جلسة علنية بل يمكن أن تصدر في جلسة سرية " .
(محكمة النقض - الطعن رقم ٣٤٦١ لسنة ٦١ق - جلسة ٦ / ٨ / ٢٠٠١)
كما أكدت في شأن صدور أحكام مسائل الأحوال الشخصية "أن النص في المادة الخامسة من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية على أن "للمحكمة أن تقرر نظر المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية- مراعاة لاعتبارات النظام العام أو الآداب - في غرفة المشورة وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة متى كانت ممثلة في الدعوى، وتنطبق الأحكام والقرارات في جلسة علنية "مؤداه أن تقرير نظر دعاوى الأحوال الشخصية في غرفة المشورة من عدمه أصبح جوازا للمحكمة خاضعا لسلطانها التقديرية في ظل النص المذكور.

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٧٢ق - جلسة ٨ / ١٠ / ٢٠٠٥)

المطلب الخامس

خلو الحكم من الأسباب

أو القصور أو التناقض في الأسباب مع المنطوق

المبدأ رقم (٢٤١) - طرق الطعن في الأحكام منحصرة في دائرة محدودة ولها آجالا محددة وإجراءات معينة، فلا سبيل إلى سحب أحكام القضاء أو إصلاحها مهما كانت معيبة إلا بالتظلم منها بطريق الطعن المناسب لهما من أسباب البطلان خلو الحكم من الأسباب أو القصور أو التناقض في الأسباب مع المنطوق.

الحكم

حصر الشارع طرق الطعن في الأحكام في دائرة محدودة ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة، فلا سبيل إلى سحب أحكام القضاء أو إصلاحها مهما كانت معيبة إلا بالتظلم منها بطريق الطعن المناسب لها فإن كان الطعن في الحكم بإحدى هذه الطرق غير جائز أو غير مجد أو كان قد استغلق، فلا سبيل للتخلص منه، ولو كان باطلاً لعب شكلي فيه متعلق بإصداره أو تسببيه أو تحريره أو البيانات الواجب ذكرها فيه أو كان مبنياً على إجراء باطل لم يسقط الحق في طلب إبطاله لا سبيل لذلك بدعوى بطلان أصلية أي بدعوى مبتدأه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ٤ ق - جلسة

١٩٥١/١٢/٥ - ١١١/٥٠/٦)

المبدأ رقم (٢٤٢) - التفرقة بين الأحكام الباطلة والأحكام المعدومة، الحكم غير المسبب أو الذي لم تكتب أسبابه في الميعاد هو حكم موجود وإنما معيب بعب يبطله ولا سبيل للطعن عليه إلا بإحدى الطرق المقررة للطعن في الأحكام، ولا يجوز الطعن عليه بدعوى البطلان الأصلية.

الحكم

لئن فرق بعضهم بين الأحكام الباطلة وهي التي يعتبرها القانون موجودة ومنتجة كل آثارها ما لم يقض ببطلانها بإحدى طرق الطعن المقررة لذلك قانوناً وبين الأحكام المعدومة وهي التي تعتبر غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوناً كالحكم الذي لم يدون أصلاً بالكتابة أو الصادر من غير قاض أو صدر ضد شخص لا وجود له قانوناً فأجازوا الطعن في هذا النوع الأخير بالبطلان بدعوى أصلية أو بدفع في دعوى قائمة، فلا شك في أن الحكم غير المسبب أصلاً أو الذي لم تودع أسبابه في الميعاد ليس حكماً معدوماً وإنما هو حكم موجود وإن كان معيباً يبطله، فلا يجوز الطعن فيه إذن بالبطلان بدعوى أصلية أو بدفع في دعوى قائمة وإنما لا سبيل إلى ذلك إلا بالطعن فيه بإحدى الطرق المقررة للطعن في الأحكام عادية كانت أو غير عادية، فإن استغلق أو كان الحكم غير قابل لمثل هذا الطعن فقد أصبح بمنجاة من أي سحب أو إلغاء وكان الطعن فيه بدعوى البطلان غير جائز القبول.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ٤ ق - جلسة

١٩٥١/١٢/٥ - ١١١/٥٠/٦)

المبدأ رقم (٢٤٣) - خلو الحكم من الأسباب أو قصورها أو تناقضها وتهاتها - مبطل للحكم.

الحكم

إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ قرار إداري دون أن يستظهر أياً من الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ، واقتصر في تسببيه على أنه "يبين من ظاهر الأوراق أن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار نقله إلى وزارة التربية والتعليم إنما يستند إلى ما يبرره". فإن هذا ينطوي على قصور مغل ينحدر إلى درجة عدم التسبب. وخلو الحكم من الأسباب، أو قصورها، أو تناقضها وتهاتها، مما يعيبه ويطله، خصوصاً بعد إنشاء المحكمة الإدارية العليا حتى تتمكن من رقابتها لأحكام القضاء الإداري.

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥ - س ١ ص ٢٩٤)

المبدأ رقم (٢٤٤) - (١) خلو الحكم من الأسباب يبطله ولو جاءت نتيجة المنطوق سليمة.

(٢) اقتصار الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون إبداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهى إليها في المنطوق يعتبر قصوراً يؤدي إلى بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التي انتهى إليها المنطوق سليمة في ذاتها.

الحكم

اقتصار الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون إبداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهى إليها في المنطوق - قصور - بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التي انتهى إليها المنطوق سليمة في ذاتها.

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١/١٢/١٩٥٦)

المبدأ رقم (٢٤٥) - تناقض أسباب الحكم مع منطوقه من شأنها أن تؤدي إلى بطلان الحكم.

الحكم

متى ثبت أن منطوق الحكم لا يتفق في نتيجته مع الأسباب، إذ قضى بتسوية حالة المدعى بالتطبيق للقواعد التي قررها قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، مع أنه ذكر في الأسباب أنه لا يفيد من تلك القواعد، فإن أسباب الحكم المذكور تكون قد تناقضت مع منطوقه، ومن ثم يكون قد بني على مخالفة

القانون، ويتعين القضاء بإلغائه.

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

المبدأ رقم (٢٤٦) - المحكمة ليست بملزمة بتعقب دفاع المذكور في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد أبرزت إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمناً الأسانيد التي قام عليها دفاعه - أثر ذلك : سلامة الحكم المطعون فيه من أي قصور مخل يمكن أن يكون سبباً لإبطاله .

الحكم

إذا كان الحكم المطعون فيه بني اقتناعه على الأسباب التي استخلصها من أصول ثابتة في الأوراق وساقها لدحض دفاع المتهم مفصلاً إياها على نحو كاف لتبرير مذهبه في الرأي الذي انتهى إليه ، فإن الطعن عليه ببطلانه لقصور في التسبيب ، مردود ، ذلك أن المحكمة التأديبية ليست بملزمة بأن تتعقب دفاع المذكور في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد أبرزت إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمناً الأسانيد التي قام عليها دفاعه ، بما يتعين معه رفض هذا الوجه أيضاً لسلامة الحكم المطعون فيه من أي قصور مخل يمكن أن يكون سبباً لإبطاله .

(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣ / ١ / ٢٦ - ص ٨ ص ٦٢١)
المبدأ رقم (٢٤٧) - يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب يستقيم معها ، ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى ، كما لا يعيب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود في تحقيق تضمنت القضية أوراقه ، وعدم إيراد نصوص أقوالهم وعبارتها . وحسب الحكم السليد أو يورد مضمون هذه الأقوال.

الحكم

لا يقبل من الطاعن وجه الطعن القائم على أن المحكمة التأديبية لم تذكر في أسباب حكمها ولا في وقائع الدعوى شيئاً عن دفاعه ودفعه ليخلص من ذلك إلى أن الحكم باطل لمخالفته لنص المادة "٣٤٩" من قانون المرافعات وأنه قد شابه قصور في التسبيب ، إذ أن هذا الوجه مردود بما جرت عليه ضوابط تسبيب الأحكام من أن الترتيب الوارد بالمادة التي يستند إليها هذا الطعن ، ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية

والحجج القانونية التي إستند إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها . كما أنه يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب يستقيم معها ، ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى ، كما لا يعيب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود في تحقيق تضمنت القضية أوراقه ، وعدم إيراد نصوص أقوالهم وعبارتها . وحسب الحكم السديد أو يورد مضمون هذه الأقوال ومتى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان قضاؤه لا غبار عليه .

إن المحكمة التأديبية لها مطلق الحرية في أن تستخلص قضاءها من واقع ما في ملف الدعوى من مستندات و عناصر وقرائن أحوال بشرط أن تتقيد بقواعد الإثبات و تأخذها عن القانون أخذاً صحيحاً . كما أنها مقيدة أيضاً عند استخلاصها الوقائع الصحيحة ، بتقديرها بتدبيراً يتمشى مع المنطق السليم . ومتى توافر ذلك يستوي أن تختار المحكمة الاعتماد على شهادة شاهد دون آخر أو تعتمد على قرينة دون أخرى من نفس قوتها .

(الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٨ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٤ - س ٩ ص ٤٧٧)
المبدأ رقم (٢٤٨) - حكم نذب خبير - صدره غير مسبب ليس من شأنه أن ينزع صفة الحكم عنه أو يشوبه بالبطلان - الأحكام غير القطعية باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات لا يلزم تسببها لأن النطق بها يفصح بذاته عن سبب إصدارها .

الحكم

لاشك في أن القرار الصادر بنذب الخبير لا يخرج عن كونه حكماً توافرت له مقومات الأحكام إذ أصدرته محكمة القضاء الإداري بما لها من سلطة قضائية في خصومة مطروحة عليها متضمنة اتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات ، ولئن كان هذا الحكم قد صدر غير مسبب إلا أن ذلك ليس من شأنه أن ينزع صفة الحكم أو يشوبه بالبطلان إذ من المسلم أن الأحكام غير القطعية باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات لا يلزم تسببها لأن النطق بها يفصح بذاته عن سبب إصدارها .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ١١ق - جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٦٦ - س ١٢ ص ٢٢٩)
المبدأ رقم (٢٤٩) - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى إدانة المطعون ضده في المخالفات التي أسندت إليه بتقرير الاتهام فإن الحكم إذا ما

قضى ببراءة المذكور قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله - أساس ذلك ما أثبتته الحكم المطعون ضده يتناقض مع النتيجة التي انتهى إليها.

الحكم

إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد انتهى بحق إلى إدانة المطعون ضده في المخالفات التي أسندت إليه بتقرير الاتهام، إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله عندما قضى ببراءة المذكور، إذ أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من إدانة المطعون ضده يتناقض مع النتيجة التي انتهى إليها، فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية وقد استخلصت إدانة المطعون ضده أن توقع عليه الجزاء الذي يتناسب علا وقانوننا مع ما ثبت في حقه، وغنى عن القول أن مرض زوجة المطعون ضده على النحو أثبتته أو عدم سبق توقيع جزاءات عليه طوال مدة خدمته، إن صح أن يكون ذلك سببا لتخفيف العقوبة فإنه لا يسوغ الاستناد إليه للحكم ببراءة المخالف من الذنوب الإدارية التي ثبتت في حقه.

(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)

المبدأ رقم (٢٥٠) - يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانيا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها كما يكفي أيضا لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى ومن ثم فلا يكون ثمة قصور في التسبيب يؤدي إلى طلب بطلان الحكم .

الحكم

من حيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والذي ينعي على الحكم المطعون فيه أنه شابه القصور في التسبيب ولم يتعرض للحجج والأسانيد التي أوردها الطاعن بمذكراته وإغفاله الرد عليها فمردود عليه بما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من أنه يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانيا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها كما يكفي أيضا لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع وأسانيد

الطاعن على الوجه المبين بعريضة افتتاح الدعوى واستعرض ما عقت به جهة الإدارة على الدعوى وقام بتطبيق النصوص المتعلقة بالنزاع على الوقائع المطروحة أمام المحكمة وخلص إلى النتيجة التي انتهى إليها فلا يكون ثمة قصور في التسبيب يؤدي إلى طلب بطلان الحكم .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ١٨ق - جلسة ١١ / ٣ / ١٩٧٨ - س ٢٣ ص ٩١)
المبدأ رقم (٢٥١) - وقوع الحكم في تناقض ظاهر وجسيم بين الحثيات والمنطوق يعيبه قانونا ويستوجب القضاء بإلغائه.

الحكم

ومن حيث إنه فضلا عما سبق فإن الحكم المطعون فيه قد ذهب في ختام حثياته إلى أن المحكمة لا تأخذ الطاعن مأخذا فيه رافة ولا شفقة وتقدر عقابه بالفصل من الخدمة ورغم ذلك فقد ورد منطوق الحكم ناصا على معاقبة المتهم (الطاعن) بالوقف عن العمل لمدة ستة شهور مع صرف نصف أجره ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد سقط في تناقض ظاهر وجسيم بين الحثيات والمنطوق مما يعيبه قانونا ويستوجب القضاء بإلغائه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه ما يستوجب القضاء بإلغائه.
ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات إلا أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية بصريح نص المادة ٩٠ من قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٩)

المبدأ رقم (٢٥٢) - القصور الشديد في التسبيب - بطلان الحكم إذا لم تكن أسباب الحكم مكتوبة على نحو يوضح وضوحا كافيا ونافيا للجهالة متضمنا الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية.

الحكم

يجب أن تكون أسباب الحكم مكتوبة على نحو يوضح وضوحا كافيا ونافيا للجهالة متضمنا الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية وما انتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول - أساس ذلك : حتى يتسنى للمحكمة الإدارية

العليا أعمال رقابتها بما يكفل تحقيق سلامة النظام العام القضائي .
(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٤ / ٣ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ٦٣٧)
المبدأ رقم (٢٥٣) - تسبيب قرارات مجالس التأديب - أحوال القصور في
التسبيب.

الحكم

يتعين على مجالس التأديب وهي تفصل في خصومة تأديبية أن تراعى
الإجراءات والضمانات التأديبية - من أبرز تلك الضمانات تحقيق دفاع المتهم
وإصدار القرار مسببا على نحو يكفل مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر
الطعن وحققها في الرقابة على تلك القرارات سواء من حيث صحة تحصيلها
للاوقاع أو سلامة تطبيقها للقانون ومن حيث صحة ما توصلت إليه من إدانة أو
براءة أو التناسب بين ما وقعته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع الثابتة قبل المتهم
- لا يتصور إلزام المشرع للمحاكم التأديبية بتسبيب أحكامها ثم تتحلل مجالس
التأديب من هذا الالتزام.

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ٨٧٦)
المبدأ رقم (٢٥٤) - لا يكفي في هذا الشأن لاعتبار الحكم مسببا ترديد نصوص
القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح و قاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته
من أحداث الوقائع وتحصيل فهم نصوص القانون الذي بنت عليه المنطوق .

الحكم

من المبادئ الأساسية للنظام العام القضائي ضرورة صدور الأحكام القضائية
مسببة على نحو يرتبط معه منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التي تحمل
هذا المنطوق وتبرره من حيث الواقع والقانون بحيث يتمكن أطراف الخصومة
من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني الذي أقام عليه القاضي حكمه وفصله
في النزاع على الوجه الذي ورد بمنطوق حكمه وبالتالي يكون لكل منهم مباشرة
حقه في الطعن في الحكم وإيداء دفاعه بشأن ما أورده من منطوق وما قام عليه
من أسباب أمام محكمة الطعن على نحو يمكن المحكمة من مباشرة ولايتها
القضائية في مراجعة الأحكام المطعون فيها أمامها ووزنها بميزان القانون والحق
والعدل بما هو ثابت فيها من منطوق وأسباب محددة وواضحة - يقصد بالتسبيب
أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجهة الرأي الذي تتبته المحكمة بوضوح

كاف يؤدي إلى منطوق الحكم منطقاً وعقلاً - لا يكفي في هذا الشأن لاعتبار الحكم مسبباً ترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح وقاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من حادثات الواقع وتحصيل فهم نصوص القانون الذي بنت عليه المنطوق .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ١١٣٨)
المبدأ رقم (٢٥٥) - الدعوى التأديبية - الحكم فيها - القصور في التسبب وأثره - انتهاء الحكم في الدعوى التأديبية إلى إدانة الطاعن دون تتبع الصورة المتكاملة لوقائع الموضوع حتى يستظهر منها مدى توافر مقومات قيام مخالفة تأديبية في حق الطاعن من عدمه يعتبر قصوراً في استقصاء الوقائع استقصاءً تمحيصاً وتبصراً .

الحكم

إذا انتهى الحكم في الدعوى التأديبية إلى إدانة الطاعن دون أن يتتبع لوجه الحقيقة الصورة المتكاملة لوقائع الموضوع حتى يستظهر منها مدى توافر مقومات قيام مخالفة تأديبية في حق الطاعن من عدمه فإنه يكون قد قصر في استقصاء الوقائع استقصاءً تمحيصاً وتبصراً - يعتبر نقصيراً من شأنه أن يرتب إضفاء وصف المخالفة التأديبية على وقائع لا تشكل مخالفة - يعتبر خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم ويوجب إلغائه .

(الطعن رقم ١٥١٦ لسنة ٣٤٤ ق - جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩٠ - س ٣٥ ص ١١١١)
المبدأ رقم (٢٥٦) - الدعوى التأديبية - الحكم فيها - تسبب الأحكام - المراد بالتسبب المعبر - متى يعتبر الحكم متضمناً قصوراً في التسبب؟

الحكم

يجب أن تصدر الأحكام مسببة ، والمراد بالتسبب المعبر هو تحرير الأسانيد والحجج المبنى عليها الحكم والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو القانون لكي يتحقق الغرض من التسبب يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بأن يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة متضمناً أركان المخالفة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ وإلا كان قاصراً ، وأساس ذلك هو تمكين محكمة الطعن من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم -

لا يكفي أن يشير الحكم إلى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على إدانة المتهم - أساس ذلك: أنه يجب أن يشمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإذا كان باطلا .

(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٢ - س ٣٦ ص ٦٦٩)
المبدأ رقم (٢٥٧) - تسبيب الأحكام - خلو الحكم من الأسباب - إغفال ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير وبيان أسانيدها في شأن ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج إلى تحقيق الخبير تمثل خروجاً على أصول النظام العام القضائي لما شابه من نقص وقصور جسيم في تسبيب الحكم وغموض شديد في سند عدول المحكمة عن التحقيق بواسطة أهل الخبرة ويمثل ذلك إهداراً لحق الدفاع.

الحكم

إغفال ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير وبيان أسانيدها في شأن ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج إلى تحقيق الخبير أو تحقيق فيها ذاتها دون إجراء أية تحقيقات تمثل خروجاً على أصول النظام العام القضائي لما شابه من نقص وقصور جسيم في تسبيب الحكم وغموض شديد في سند عدول المحكمة عن التحقيق بواسطة أهل الخبرة ويمثل ذلك إهداراً لحق الدفاع حرماناً للخصوم من تقديم ما لديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التحقق من وقائع الدعوى وتحققها مادام أن وقائع الدعوى قد عدلت المحكمة عن تحقيقها بمعرفة الخبراء وارتأت أن تتولى البحث والتحقق والتيقن منها بذاتها - عدم ذكر هذه الأسباب يتضمن تعويقاً للمحكمة الإدارية العليا من أن تعمل رقابتها على أحكام محاكم أول درجة على نحو ميسر وسليم من واقع ما تحدده المحاكم التي تصدر الحكم من أسباب واضحة وصريحة وكافية تستند إليه فيما قضت به في منطوق حكمها .

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧ - س ٣٨ ص ٣٧٥)
المبدأ رقم (٢٥٨) - الحكم في الدعوى - من أسس البطلان ما يتعلق بتسبيب الأحكام (بطلان) - القصور في التسبيب يؤدي إلى إلغاء الحكم المطعون فيه .

الحكم

يتعين على المحكمة بيان الوقائع الصحيحة للموضوع من واقع عريضة

الدعوى وطلبات الخصوم والأدلة الواقعية والقانونية التي بنت عليها حكمها باعتبار أن تسبیب الحكم شرط من شروط صحته - لأن كان القصور في التسبیب يؤدي إلى إلغاء الحكم المطعون فيه إلا أنه إذا قامت المحكمة بتغيير واقعات الدعوى وطلبات الخصوم تغييراً جنزياً منبت الصلة عن الطلبات والواقعات المرفوعة بها الدعوى فإن ذلك يؤدي إلى بطلان الحكم باعتبار أن الغرض المنشود من إقامة أى دعوى هو الوصول إلى استصدار حكم يقر الحق المرفوعة به ويضع حداً للنزاع المتعلق بموضوعها - مؤدى ذلك: وجوب أن يكون نص منطوق الحكم وأسبابه محققاً لهذا الغرض فإذا كان موضوع النزاع شيئاً معيناً وجب أن يتضمن الحكم ما يمكن المحكوم له من تنفيذه - إذا صدر الحكم خارجاً عن نطاق الخصومة من جميع أركانها فإن ما قضى به على خلاف واقعات الدعوى وحقيقة الطلبات يجعله كأنه صدر خالياً من الأسباب وهو ما يؤدي إلى بطلانه .

(الطعن رقم ٤١٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٩٤ - من ٤٠ ص ٥٣٩)
المبدأ رقم (٢٥٩) - تسبیب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته لذا يجب أن يصدر الحكم مشتملاً على أسباب التي بني عليها وإلا كان باطلاً كذلك القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم.

الحكم

إن تسبیب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته لذا يجب أن يصدر الحكم مشتملاً على أسباب التي بني عليها وإلا كان باطلاً كذلك القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم ، الحكمة التي اقتضت تسبیب الأحكام واضحة وهي حمل القاضي على العناية بحكمه لتوخي العدالة في قضائه كما أنها تحمل إقناع الخصوم بعدالة الأحكام حتى تنزل من النفوس منزلة الاحترام وفوق كل هذا فهي لازمة لتمكين محكمة الطعن من إجراء الرقابة على الحكم - الأحكام التأديبية يجب أن تكون الأسباب فيها مكتوبة على النحو الذي يوضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية إلى بنيت عليها عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقاً لا وجه الدفاع الجوهرية للمتهم وما انتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو بالقبول وذلك ليتسنى للمحكمة الإدارية العليا أعمال رقابتها القانونية على تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام القضائي لمحاكم

مجلس الدولة وضمانا لأداء المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن سير المرافق العامة والاحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين المتقدمين لتلك المحاكم وعلى رأسها حق الدفاع عن براءتهم مما نسب إليهم .
(الطعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٩٦/٧/٢٧ - س ٤١ ص ١٥١٣)
المبدأ رقم (٢٦٠) - من شروط صحة الأحكام تسببها - القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم .

الحكم

تسبب الأحكام يعنى بيان الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي بنت عليها المحكمة حكمها ، والحكمة التي اقتضت تسبب الأحكام واضحة وهي حمل القاضي على العناية بحكمه وتوخي العدالة في قضائه كما أنها تحمل على اقتناع الخصوم بعدالة الأحكام حتى تنزل من النفوس منزلة الاحترام ، وفوق كل هذا فإنها لازمة لتمكين محكمة الطعن من إجراء الرقابة على الحكم ، وتحقيقا لهذه الأمور فإن الأحكام التأديبية يجب أن تكون الأسباب فيها مكتوبة على النحو الذي يوضح وضوحا نافيا للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها عقيدتها سواء بالا دانه أو بالبراءة وتحقيقا لا وجه الدفاع الجوهرية للمتهم وما انتهت إليه بشأن كل منها سواء بالرفض أو القبول وذلك ليتسنى للمحكمة الإدارية العليا أعمال رقابتها القانونية على تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام القضائي لمحاكم مجلس الدولة وضمانا لأداء هذه المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن المرافق العامة والاحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين المتقدمين لتلك المحاكم وعلى رأسها حق الدفاع عن براءتهم مما نسب إليهم - يعد قصورا في تسبب الأحكام القول بان المخالفة المنسوبة للمتهم ثابتة من التحقيقات أو أقوال الشهود أو اعتراف المتهم إذا لم يورد الحكم مضمون ما ورد بالتحقيقات من أدلة على ارتكاب المخالفة وإن يناقش المبررات وأوجه الدفاع التي ساقها المتهم تبريرا لأقواله ، إذ يعتبر الحكم عندئذ صادرا مشوبا بعيب القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع مما يؤثر فيه ويؤدي غالى بطلانه.

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٤ - س ٤٢ ص ١٠٥٣)
المبدأ رقم (٢٦١) - وجوب صدور الأحكام القضائية مسببة - المقصود

بالتسبب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي تبنته المحكمة بوضوح كافى يؤدى إلى منطوق الحكم عقلا وحكما .

الحكم

لا يكفى فى هذا الشأن لاعتبار الحكم مسببا ترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح وقاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من حادثات الوقائع وتحصل فهم نصوص القانون الذي بنت عليه المنطوق - الأسباب تكون ناقصة مشوبة بالقصور الشديد الذى ينحدر بالحكم إلى درجة البطلان فى حالة إهدار الدفع أو الدفع الموضوعي الجوهرى الذى يتغير بمقتضاه وجه الحكم فى الدعوى أو الدفاع القانوني الذى يتعلق بالنظام العام للتقاضي لما فى هذا الإهدار من تجهيل للأسانيد الواقعية والقانونية للحكم وإهدار حق الدفاع الذى كفله الدستور للخصوم .

(الطعن رقم ٢٤٣٨ والطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٠ / ٥ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٨٨٧)

المبدأ رقم (٢٦٢) - وجوب تسبب الحكم أو القرار التأديبي شروط التسبب.

الحكم

تخضع محاكمة موظفي المحاكم والنيابات أمام مجالس التأديب للقواعد المطبقة في المحاكمات التأديبية ومن هذه القواعد وجوب تسبب الحكم أو القرار التأديبي ومؤدى نصوص المواد (١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن المشرع قد أوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها ورتب جزاء البطلان على صدور الحكم غير مشتمل على الأسباب التي أقام عليها قضاءه وإن تتضمن أسباب الحكم الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استندت إليها المحكمة فى إصدار حكمها حتى يتضح وجه استدلاله بها ولكي تتمكن محكمة الطعن من مراقبة تطبيقه تطبيقا صحيحا دون أن يكفى فى هذا الشأن سرد الوقائع دون واضح لما وقر فى ضمير المحكمة ووجدانها بثبوته فى حق المخالف فإن لم يتحقق ذلك فى الحكم أو القرار التأديبي فإنه يكون مشوبا بعيب يبطله .

(الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٤٣ق - جلسة ٥ / ٧ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٤١٥)

وقد أكدت محكمة النقض تلك المبادئ ، ومن قضائها فى هذا الشأن المبدأ

التالى:

المبدأ رقم (٢٦٣) - خلو الحكم من تحديد لأسباب قناعة المحكمة بما تضمنه تقرير الخبير من وجود تعديلات جوهرية بالمبنى وبيان مظاهر ذلك التعديل، وما إذا كان وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي من عدمه، يجعله مشوباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.

الحكم

إذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتيها بدفاعه المبين بوجه النعي، ودلل على ذلك بما ورد في الكشف الرسمي المؤرخ ١١/٣/١٩٩٩ الصادر من مصلحة الضرائب العقارية من أن عين النزاع أنشئت دكاناً سنة ١٩٧٨ ثم حولت إلى حجرة سنة ١٩٨٣، وبما أورده الخبير المنتدب في تقريره من أن تلك الحجرة أعيدت إلى حالتها الأولى كدكان سنة ١٩٩١، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفاع استناداً إلى أن التعديل الذي لحق بعين النزاع، بتحويلها من حجرة إلى دكان سنة ١٩٩١، وهو تعديل جوهري، دون أن يفصح عن مظاهر ذلك التعديل التي استقى منها جوهريته، وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي عول على تقرير الخبير فيما انتهى إليه من اعتبار ذلك التعديل جوهرياً بالرغم من خلو ذلك التقرير من بيان مظاهر ذلك التعديل، وما إذا كان وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي من عدمه، وبالرغم من منازعة الطاعن في هذا الشأن، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٣٩٠٤ لسنة ٧٦ ق- جلسة ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٧)

المطلب السادس

التناقض بين مسودة الحكم

ونسخته الأصلية

المبدأ رقم (٢٦٤) - التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية يؤدي إلى بطلان الحكم في هذه الحالة، وأساس ذلك أن المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب

هي التي ارتضاها من أصدر حكماً في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية أسبابها ومنطوقها مناقضة تماماً للمسودة فإن الحكم يكون باطلاً إذا لم يعد ظاهراً أيهما هو الذي حكمت به المحكمة - يتعين على محكمة الطعن الحكم ببطالان الحكم المطعون فيه وإعادته إلى المحكمة التي أصدرته لتقضى في الدعوى من جديد.

الحكم

ومن حيث إن هذا التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية مبطل له إذ أن المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي ارتضاها من أصدر حكماً في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية أسبابها ومنطوقها مناقضة تماماً للمسودة فإن الحكم يكون باطلاً إذ لم يعد ظاهراً أيهما هو الذي حكمت به المحكمة خاصة بعد أن اختلف المستشارون المشكلة منهم هيئة المحكمة حسبما وردت أسماؤهم في نسخة الحكم الأصلية عن الذين وقعوا مسودته.

ومن حيث إن بطالان الحكم يستتبع إعادة الطعن رقمي ٧٣، ٧٤ لسنة ٥ ق إلى محكمة القضاء الإداري الدائرة الاستئنافية لتقضى فيهما بحكم جديد.

(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

المبدأ رقم (٢٦٥) - التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية مبطل له إذ أن المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي ارتضاها من أصدر حكماً في الدعوى .

الحكم

ومن حيث أنه بالرجوع إلى مسودة حكم محكمة القضاء الإداري تبين أنها ذكرت أسباباً للحكم تخالف الأسباب الثابتة بنسخته الأصلية ، فقد جاء بمسودة الحكم أنه من حيث وإذ كانت القواعد التي تنظم استخدام الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون بصفة غير منتظمة على اعتماد مؤقت في الميزانية قد خلت من تنظيم خاص لإعانة غلاء المعيشة من حيث ضمها إلى المرتب أو الأجر ولما كان الشارع قد استهدف حسبما سلف البيان أن تلغى القواعد والقرارات التي تنظم إعانة غلاء المعيشة بالنسبة إلى العاملين في الدولة كافة سواء من مخاطبهم أحكام

نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او من تنظم وظائفهم قوانين او كادرات خاصة فمن ثم كان طبيعياً ان يمتد هذا الإلغاء إلى أولئك المواطنين والمستخدمين والعمال المؤقتين ومقتضى ذلك ولازمة سقوط قرار مجلس .

ومن حيث إن هذا التناقض فى المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية مبطل له إذ أن المسودة هى التى تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هى التى ارتضاها من اصدر حكما فى الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية أسبابها ومنطوقها مناقضة تماماً للمسودة فإن الحكم يكون باطلا إذ لم يعد ظاهراً أيهما هو الذى حكمت به المحكمة خاصة بعد أن اختلف المستشارون المشكلة منهم هيئة المحكمة حسبما وردت أسماؤهم فى نسخة الحكم الأصلية هم الذين وقعوا مسودته .

ومن حيث إن بطلان الحكم يستتبع المادة الطعنين رقمى ٧٣ ، ٧٤ لسنة ٥ ق إلى محكمة القضاء الإداري الدائرة الاستئنافية لتقضى فيهما بحكم جديد .
(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ١٩٩٠ ق - جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٠ - س ٢٣ ص ١٦١)
المبدأ رقم (٢٦٦) - العبرة فى الحكم بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب و يوقع عليها القاضي وتحفظ فى ملف الدعوى لتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية - عدم الإغراق فى الشكلية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها فى التشريع المصري هى وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم فى محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقاً للقانون .

الحكم

إن العبرة فى الحكم بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ فى ملف الدعوى لتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن على الحكم من نوى الشأن ، يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية المشتملة على الوقائع والأسباب والمنطوق إذا قام مانع قانوني أو مادي من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التى أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة - أساس ذلك : عدم الإغراق فى الشكلية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع

عليها في التشريع المصري هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣ / ٥ / ١٩٨٦ - س ٣١ ص ١٦٩٥)
المبدأ رقم (٢٦٧) - الحكم في الدعوى - بطلان الأحكام - مالا يبطلها -
تتخى رئيس المحكمة عن نظر الدعوى وصدور صورة للحكم برئاسة رئيس
المحكمة المنتخى على خلاف الواقع ، لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر
في صحة الحكم ولا يؤدي إلى بطلانه - مظاهر ذلك.

الحكم

إن تتخى رئيس المحكمة عن نظر الدعوى ونظرها برئاسة أقدم الأعضاء
وتوقيعه على محاضر الجلسات ومسودة الحكم ونسخته الأصلية بصفته رئيساً
للمحكمة ثم صدور صورة للحكم برئاسة رئيس المحكمة المنتخى على خلاف
الواقع ، لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة الحكم ولا يؤدي إلى
بطلانه.

(الطعن رقم ٣٤١٣ والطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٨٨)

- س ٣٣ ص ١٥٤٠)

المبدأ رقم (٢٦٨) - يبطل الحكم إذا وقع تناقض في أسبابه التي وردت في
مسودته وتلك التي جاءت في نسخته الأصلية - أساس ذلك: أن المسودة هي
التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من أسباب إنما هي التي ارتضاها
من أصدر الحكم في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية مناقضة للمسودة يكون
الحكم باطلاً إذ لم يعد ظاهراً أيهما هو الذي حكمت به المحكمة.

الحكم

ومن حيث إنه يبين من استعراض ما تقدم أنه وقع تناقض في أسباب الحكم
التي وردت في مسودته وتلك التي جاءت في نسخته الأصلية وهذا التناقض
مبطل للحكم وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة إذ أن المسودة هي التي تمت
المداولة على أساسها وما ورد فيها من أسباب وإنما هي التي ارتضاها من أصدر
حكماً في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية في أسبابها مناقضة تماماً لهذه
المسودة فإن الحكم يكون باطلاً إذ لم يعد ظاهراً أيهما هو الذي حكمت به
المحكمة ومن ثم يتعين الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه إلا أنه وإن كانت

الدعوى مهياة للفصل في موضوعها فان هذه المحكمة تتصدى للفصل فيها طبقا للقانون.

(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٩ - س ٣٣ ص ١٧٤٠)
المبدأ رقم (٢٦٩) - العبرة بالنسخة الأصلية للحكم - يمتنع المجادلة فيما أثبتته النسخة الأصلية للحكم من وقائع وما اكتسبته من حجية ما لم يثبت عكس ذلك .

الحكم

إن الأحكام القضائية النهائية التي استقرت بها المراكز القانونية تكون عنوانا للحقيقة فيما تضمنته من وقائع وحجة فيما فصلت فيه ومن ثم يمتنع المجادلة فيما أثبتته من وقائع وما اكتسبته من حجية ما لم يثبت عكس ذلك - مثال ولما كان الثابت من الإطلاع على النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه صدر بجلسة علنية ونطق به من جانب الهيئة التي أصدرته وأن الطاعن عجز عن إثبات صحة ما يدعيه من أن المحكمة لم تنطق بالحكم المطعون فيه وإنما تم الإعلان بمعرفة أمين سر المحكمة التأديبية العليا ، إذ جاءت شواهد التزوير بعبارات عامة ومرسلة لاستدلالها من أوراق الطعن أو مستنداته وأن طلبه الاستشهاد بمستشاري المحكمة التي أصدرت أو سكرتير الدائرة إنما هو أمر مرفوض قانونا لتناقضه مع الحجية والاحترام الواجبين للأحكام القضائية وقد سبقها علي كل شهادة في هذا المجال .

(الطعن رقم ٤٧٩٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٢٩ - س ٤٦ ص ١٥٧٣)
المبدأ رقم (٢٧٠) - توقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة يجعل الحكم باطلاً ، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام.

الحكم

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضا المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سببا ومنطوقا في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع، وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة، ومن ثم فإن وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلا لا أثر له قانونا ، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها ولو لم يطلبه الخصوم.

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠٠٦ / ٦ / ٢٤)

المطلب السابع

الإحالة في تسبيب حكم إلى حكم آخر

المبدأ رقم (٢٧١) - الأصل في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا في ذاته أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في تسبيب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كانت أسباب الحكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع - مخالفة ذلك يترتب عليه بطلان الحكم.

الحكم

إن المادة الثالثة من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بتطبيق أحكام الإجراءات المنصوص عليها فيه وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي في مجلس الدولة ويتضح من أحكام المواد ٣٣ و ٤٣ و ٤٨ من قانون مجلس الدولة أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن من قواعد الإجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة سوى القاعدة التي توجب صدور الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء وتوجب أيضا صدور الأحكام في جلسة علنية وتقضى المادة ١٧٦ من قانون المرافعات بأنه يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة وتقضى المادة ١٧٧ بأن تحفظ مسودة الحكم المشتملة على منطوقة وأسبابه بالملف وتقضى المادة ١٧٨ بأنه يجب أن يبين الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة وأسماء القضاة والذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية - إن كان وأسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيابهم وما قدموه من طلبات أو دفوع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقة والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ويتضح من الأحكام المتقدمة أن المشرع في قانون المرافعات أوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها ورتب البطلان جزء على صدور الحكم غير مشتمل على الأسباب التي أقيم عليها. كما

أوجب القانون حفظ مسودة الحكم الخطية المشتملة على منطوقة وأسبابه بملف الدعوى أو الطعن ويوجب المشرع أيضا أن تتضمن أسباب الحكم الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استندت إليها المحكمة في إصدار حكمها في النزاع ورتب المشرع جزاء البطلان على القصور في أسباب الحكم الواقعية والقانونية. وعلى ذلك لا يجوز أن تحيل المحكمة إلى أسباب وردت في حكم آخر صادر عنها أو صادر من محكمة أخرى في نزاع آخر دون أن يبين ماهية هذه الأسباب تفصيلا وإجمالا لأن الإحالة إلى الأسباب التي يتضمنها حكم آخر دون بيان هذه الأسباب في الحكم المتضمن الإحالة من شأنه أن يجعل الحكم المتضمن الإحالة خاليا من الأسباب أو مبنيا على أسباب يشوبها القصور ويشترط القانون إن يكون ملف الدعوى أو الطعن محتويا على مسودة الحكم الصادر من المحكمة والمشتملة هي بذاتها على منطوق الحكم وأسبابه التي بني عليها دون ما إحالة إلى حكم صادر في دعوى أو طعن آخر لا يكون بعض أوراق النزاع الذي صدر فيه الحكم ، المتضمن الإحالة إذ الأصل المسلم به في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا في ذاته أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في تسبيب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كانت أسباب حكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع الآخر. وقد كان الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم الخطية المطعون فيه لم تشتمل على الأسباب الواقعية والقانونية التي بني عليها وتضمنت إحالة إلى أسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٠ ق فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد اشتمل في مسودته على الأسباب التي بني عليها ومن ثم يكون باطلا طبقا لحكم المادة ١٧٦ وما بعدها من قانون المرافعات ويتعين الحكم ببطلانه والأمر بإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري لتصدر حكمها في النزاع مستوفيا أسبابه في المسودة الخطية وباقي شرائطه القانونية مع إبقاء الفصل في المصروفات للحكم الذي تنتهي به الخصومة طبقا لحكم للمادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

ومن حيث إنه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه ببطلان الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجدد مع إبقاء الفصل في المصروفات إلى أن يفصل في موضوع الدعوى. (الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١ - وفي نفس المعنى الطعن رقم ٤٥٣، ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١)

المبدأ رقم (٢٧٢) - عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها الحكم أو القصور فيها يترتب عليه بطلان الحكم - لا يجوز للمحكمة أن تحيل إلى أسباب وردت في حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة أخرى - مؤدى الإحالة هذه أن يكون الحكم قد صدر خاليا من الأسباب أو بني على أسباب يشوبها القصور - أثر ذلك: بطلان الحكم.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٣ من قانون إصدار مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بتطبيق قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص.

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن الإجراءات الخاصة بالأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة عدا القاعدة التي توجب صدور الأحكام من المحاكم التأديبية مسببة... وكانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات توجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره.. وأن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى.. وثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقة. كما قضت هذه المادة بأن القصور في أسباب الحكم و.... يترتب عليه بطلان الحكم.

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المشرع أوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها ورتب جزاء البطلان على صدور الحكم غير المشتمل على الأسباب التي أقيم عليها. وعلى ذلك لا يجوز أن تحيل المحكمة إلى أسباب وردت في حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة أخرى لأن الإحالة إلى أسباب يتضمنها حكم آخر دون أن تبين ماهية هذه الأسباب تفصيلا أو إجمالا مؤداه أن الحكم قد صدر خاليا من الأسباب أو مبينا على أسباب يشوبها القصور.

ومن حيث إنه متى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم المطعون فيه لم تشتمل على الأسباب التي بني عليها بل تضمنت الحالة لأسباب الحكم الصادر في الدعوى ٩٩٥ لسنة ٣١ القضائية، فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا لصدوره بالمخالفة لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات، مما يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجددا مع بقاء الفصل في المصروفات.

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١ - وبذات المعنى الطعون

أرقام ٢٥٣ و ٤٥٥ و ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١)

المبدأ رقم (٢٧٣) - يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة - القصور في أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم - خلو مسودة الحكم من أية أسباب اكتفاء بالإحالة إلى الأسباب المدونة في أحد الأحكام الأخرى الصادرة في ذات الجلسة التي صدر فيها الحكم - بطلان الحكم في هذه الحالة ووجوب إعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل فيها مجدداً.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات توجب إيداع مسودة الحكم مشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً. كما تقضى المادة ١٧٦ بأنه يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة كما تقضى المادة ١٧٨ بأن القصور في أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم وفي خصوص هذا الطعن فإن الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم الأصلية لا تتضمن أية أسباب حيث خلت منها تماماً وأحالت المسودة في أسباب الحكم الموضوعية إلى الأسباب المدونة في الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٠ ق بالجلسة ذاتها التي صدر فيها الحكم وبني عليها وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت ببطلان الأحكام التي طعن فيها أمامها وكانت خالية من الأسباب التي بنيت عليها.

ومن حيث إنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلانه فإن الدعوى التي أقامها المدعى تكون وكأنه لم يصدر فيها حكم أصلاً وبالتالي فإنه يتعين إعادتها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها.

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

المبدأ رقم (٢٧٤) - عدم اشتغال مسودة الحكم على الأسباب التي بني عليها واقتصار المسودة على الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر في دعوى أخرى - بطلان الحكم - أساس ذلك: الأصل المسلم في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفياً في ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في سببه على ما جاء في ورقة أخرى وإلا عد باطلاً.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٢ تقضى بتطبيق الإجراءات المنصوص عليها فيه وينطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي في مجلس الدولة وتنص المادة ٣٣ من القانون المذكور على أن يصدر الحكم في جلسة علنية كما تنص المادة ٤٣ على أن تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء ومن هذا يتضح أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن من قواعد الإجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة سوى القاعدتان اللتان توجبان صدور الأحكام في جلسة علنية وأن تكون مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء، ومن ثم يتعين الرجوع إلى باقي القواعد الإجرائية التي تضمنها قانون المرافعات في مجال الأحكام وتقضى المادة ١٧٥ من هذا القانون الأخير بأنه يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا وتقضى المادة ٧٦ بأنه يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة وتقضى المادة ١٧٧ بأن تحفظ مسودة الحكم المشتملة على منطوقة وأسبابه بالملف وأخيرا تقضى المادة ١٧٨ بأنه يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه.. وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته.. وأسماء الخصوم.. وما قدموه من طلبات أو دفاع أو دفوع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى.. ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقة والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ويتضح من هذه النصوص أن المشرع أوجب فيما اقتضت به المحكمة وجعلته اتجاها وسندا لحكمها تسبب الأحكام ورتب البطلان جزاءا على صدور حكم غير مشتمل على الأسباب، كما أوجب حفظ مسودة الحكم المشتملة على منطوقة وأسبابه بملف الدعوى أو الطعن ثم أوجب أيضا أن تتضمن أسباب الحكم الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استندت عليها إليها المحكمة في إصدار حكمها ورتب المشرع جزاء البطلان على كل قصور في أسباب الحكم الواقعية وهذه النظرة من جانب المشرع في إضفاء كل تلك الضمانات على الحكم قصد بها ولا شك الحيدة في القضاء وضمان تقدير ادعاءات الخصوم ومنهم ما أحاط بها من مسائل

قانونية فضلا عن إضفاء الاطمئنان في نفوس المتقاضين، وعلى ذلك لا يجوز للمحكمة عند تسبب حكمها أن تحيل إلى أسباب ورتت في حكم آخر صادر عنها أو صادر من محكمة أخرى في نزاع آخر دون أن تبين ماهية هذه الأسباب تفصيلا أو إجمالاً متى كان النزاع الآخر جزء من أوراق ملف الدعوى أو الطعن التي صدر بها الحكم المتضمن تلك الإحالة إذ يشترط القانون ، كما تقدم ، أن يكون ملف الدعوى أو الطعن محتويا على مسودة الحكم المشتعلة هي بذاتها على جميع الأسباب التي بني عليها، ذلك أن الأصل المسلم به في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا في ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في تسببه على ما جاء في ورقة أخرى وإلا عد باطلاً.

(الطعن رقم ٥١٧، ٥١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٢ - س ٢٧ ص ٦٨٢) المبدأ رقم (٢٧٥) - الحكم في الدعوى - وجوب اشتغال مسودته على أسبابه، خلوها من هذه الأسباب اكتفاء بالإحالة إلى حكم آخر يبطل الحكم - والبطان في هذه الحالة متعلق بالنظام العام.

الحكم

ومن حيث إنه على هذا الوجه - يكون الحكم المطعون فيه معدوم الأساس القانوني لقضائه إذ أن المحكمة التي أصدرته لا تكون "بما فعلت، وقد ضمنّت أسبابه المسودة الواجب اشتغالها عليها قانوناً، والتي أودعتها ملف الدعوى عند النطق بالحكم، إذ لم تتضمن هذه المسودة على ما سلف بيانه - الأسباب التي يحمل عليها ما قضت به، وهو حكم قائم بذاته يجب أن تتضمن مسودته أسبابه وتودع موقعة عليها من الهيئة التي أصدرته ملف الدعوى، عند النطق به، ولا يجدي المحكمة الإحالة فيها، التي تفيدها الجملة التي استعاضت بها عن ذلك، وهي موجهة إلى كاتب الجلسة إلى أسباب آخر لم تورد في أسبابها بياناً لها أو لمجملها، وهو صادر في دعوى أخرى، ليست بين الخصوم أنفسهم، لعدم جواز ذلك لمخالفته لقواعد الفصل في الدعوى وأحكام إصدار الأحكام فيها على ما ورتت في قانون المرافعات، وبوجه خاص في المادتين ١٧٥ و ١٧٦ منه التي تنص أولاهما على أنه "يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً..." وثانيهما على أنه "يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت

عليها وإلا كانت باطلة" وكلتاها واجبة التطبيق بالنسبة إلى الأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة باعتبارها من إجراءات إصدار أحكامها، عملاً بالمادة ٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة التي تقضى بأن تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي (محاكم مجلس الدولة) وهما يعدان من القواعد العامة. وبطلان الحكم لهذا الوجه هو من النظام العام، ولهذه المحكمة أن تقضى به من لقاء ذاتها.

(الطعن رقم ٥٦، ١٢١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)

المبدأ رقم (٢٧٦) - المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ويرجع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد به نص - قانون مجلس الدولة لم يتضمن قواعد الإجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة - المادة ١٧٥ مرافعات - عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به - بطلان الحكم - مثال: إيداع ملف الدعوى المحكوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة وإجراء التعديل اللازم على الصورة - بطلان - أساس ذلك: عند النطق بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخطية الخاصة به مودعة ملف الدعوى واستعيض عن هذا الإيداع بتصوير مسودة حكم آخر.

الحكم

من حيث إن المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تطبيق الإجراءات المنصوص عليها فيه، وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي. وتنص المادة ٣٣ على أن يصدر الحكم في الدعوى في جلسة علنية كما تنص المادة ٤٣ في الفصل الثالث الواردة تحت بند (ثانيا) الإجراءات أمام المحاكم التأديبية على أن تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء وأخيراً تنص المادة ٤٨ الواردة في الفصل الثالث تحت بند (ثالثاً) الخاصة بالإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا على أنه مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا على أنه مع مراعاة ما هو

منصوص عليه بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا يعمل أمامها بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث أولاً من الباب الأول من هذا القانون. والمستفاد من هذه النصوص أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن قواعد الإجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة كما تضمنه قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨.

ومن حيث إنه تأسيساً على ذلك فإنه يتعين الرجوع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية وقد نص في المادة ١٦٦ على أن تكون المداولة في الأحكام سرا بين القضاة مجتمعين ونص في المادة ١٦٧ على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً". ونص في المادة ١٧٦ على أنه " يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة ومعنى هذه النصوص أن المشرع أوجب أن تحصل المداولة أي المشاورة في الأحكام سرا بين أعضاء المحكمة مجتمعين في منطوق الحكم وأسبابه بعد انتهاء المرافعة وقبل النطق به وذلك ضماناً لحرية آرائهم، وأوجب ألا يشترك في المداولة غير أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة، وأوجب كذلك إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة ومن انقضاء ذلك عند النطق بالحكم حتى أضيء الاطمئنان إلى نفوس المتقاضين بأن الحكم صدر بعد تمحيص أوجه النزاع ومناقشة أدلة الخصوم - فإذا لم تودع مسودة الحكم لدى النطق به كان معنى هذا أن القضاة قد نطقوا به قبل أن يتداولوا في أسبابه ويتفقوا عليها وتستقر عقيدتهم على أساس فيها وحكمهم إذن يكون قد خلا من هذه الضمانة التي يحرص عليها المشرع ولذا رتب البطلان الحكم جزءاً لهذه المخالفة.

ومن حيث إن الثابت من الاطلاع على مفردات المنازعة المائلة أن الحكم المطعون فيه رقم ٦٠١ لسنة ٢ القضائية الصادر من محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بجلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١ عبارة عن صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات المحكمة في ذات الجلسة المذكورة في دعوى لم تكن مضمومة وأجرى على هذه الصورة التعديل اللازم ومؤدى هذا أنه عند النطق بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخاصة به مودعة ملف الدعوى ذاتها وأستعيض عن هذا الإيداع بتصوير مسودة حكم آخر ومن ثم يكون الحكم باطلاً

تطبيقاً للمادة ١٧٥ من قانون المرافعات مما يتعين بالتالي القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة لتصدر حكماً في النزاع مستوفياً أسبابه في المسودة الخطية مع باقي شرائطه القانونية. (الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٥ - س ٢٨ ص ٧٧٨ - وبذات المعنى الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٢ والطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٩)

المبدأ رقم (٢٧٧) - يتعين أن تصدر الأحكام القضائية مسببة بأن تحدد الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي اعتقته المحكمة بوضوح كاف يؤدي إلى منطوق الحكم منطقاً وعقلاً، بحيث يرتبط منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من حيث الواقع والقانون، وحتى يتمكن أطراف المنازعة من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني الذي أقامت عليه المحكمة حكمها - لا يجوز الإحالة إلى الأسباب الواردة في تقرير هيئة مفوضي الدولة كأسباب للحكم المطعون فيه باعتبار أن هذا التقرير يعد في مسائل قانونية بحتة، وأن هذه المسائل من صميم ولاية المحكمة.

الحكم

يتعين أن تصدر الأحكام القضائية مسببة بأن تحدد الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي اعتقته المحكمة بوضوح كاف يؤدي إلى منطوق الحكم منطقاً وعقلاً، بحيث يرتبط منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من حيث الواقع والقانون، وحتى يتمكن أطراف المنازعة من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني الذي أقامت عليه المحكمة حكمها، وذلك إذا ما ارتأى أي طرف الطعن على الحكم وإيداء دفاعه بشأن ما أورده من منطوق ونهض عليه من أسباب وذلك أمام محكمة الطعن على نحو ما يمكن هذه المحكمة من ممارسة ولايتها القضائية في مراجعة الأحكام المطعون فيها أمامها ووزنها بميزان الحق والعدل بما هو مدون فيها من منطوق وأسباب واضحة ومحددة - قانون الإثبات نظم أعمال الخبرة باعتبارها طريقاً من طرق الإثبات ونوعاً من المعاينة الفنية التي تتم بواسطة أشخاص تتوافر فيهم الكفاءة من الجوانب الفنية والمهنية التي لا يستطيع قضاة الحكم الإلمام بها، وأجاز للمحكمة أن تستعين بأي من هؤلاء الخبراء في الحالات التي يتوقف فيها الفصل في النزاع

على معرفة بعض النواحي الفنية التي لا يستطيع القاضي التوصل إليها من تلقاء نفسه - قانون مجلس الدولة ناط بهيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة وإيداع تقرير فيها يحدد وقائعها والمسائل التي يثيرها النزاع وإيداع رأيها القانوني مسببا فيها وإلا كان الحكم باطلا - لا يجوز الإحالة إلى الأسباب الواردة في تقرير هيئة مفوضي الدولة كأسباب للحكم المطعون فيه باعتبار أن هذا التقرير يعد في مسائل قانونية بحتة، وأن هذه المسائل من صميم ولاية المحكمة - لا يجوز في هذا المجال قياس تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى أو المنازعة على تقرير الخبير المنتدب فيها للتوصل إلى القول بجواز الإحالة على الأسباب الواردة بتقرير هيئة مفوضي الدولة واعتبارها أسبابا للحكم، حيث ثمة فروق جوهرية في الحالتين، فبينما يشترط في المنازعة الإدارية أن يتم تحضيرها وإيداع تقرير بالرأي القانوني فيها من قبل هيئة مفوضي الدولة وإلا كان الحكم الصادر فيها باطلا، فإنه يمكن للمحكمة الفصل في المنازعة دون حاجة إلى ندب خبير فيها - بالإضافة إلى أن عمل الخبير ومضمون ما ورد بتقريره يشكل عنصرا من عناصر الإثبات في المنازعة، أما تقرير هيئة مفوضي الدولة فهو يعرض لكافة وقائع المنازعة، وللمسائل والأسانيد والنصوص القانونية الحاكمة لها ويقوم بإعمالها وتطبيقها توصلا إلى الرأي القانوني فيها شأنه في هذا شأن الحكم القضائي، بل إن تقرير هيئة مفوضي الدولة قد يقترح ندب خبير في الدعوى، وقد يستند في تحصين وقائعها وفي إيداع الرأي القانوني فيها إلى ما أبداه الخبير المنتدب فيها من نتائج ومرئيات تتصل بجوانبها الفنية.

(الطعن رقم ٧٤٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠٦/١٦/١٠)

المطلب الثامن

عدم توقيع رئيس المحكمة

على نسخة الحكم الأصلية

المبدأ رقم (٢٧٨) - عدم توقيع رئيس المحكمة لنسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً ينحدر به إلى درجة الانعدام ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمحكمة الطعن بعد أن تبين لها بطلان

الحكم المطعون فيه لعدم توقيعه أن تتصدى لنظر موضوع الدعوى لما يمثله ذلك من إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته - يجب على محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه وإعادته إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد - أساس ذلك.

الحكم

ومن حيث إنه من المسلم فقها وقضاء إن العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من نوى الشأن وأنه لكي يكون للحكم وجود قانوني ويكون حجة بما اشتمل عليه من منطوق وأسباب معا يجب أن يكون موقعا عليه من القاضي الذي أصدره وإلا كان عبارة عن ورقة تحمل بيانات لا قيمة لها قانونا ومن ثم فإن بطلان الحكم لهذا السبب يعتبر بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام وبالتالي لا يسوغ لمحكمة الطعن التصدي لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمامها وينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته.

ومن حيث إنه في ضوء ما تقدم تكون محكمة القضاء الإداري "الهيئة الاستئنافية الثانية" إذ تصدت لنظر موضوع الدعوى على الرغم من قضائها ببطلان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والمؤسسات والهيئات العامة في الدعوى رقم ٥٨٦ لسنة ١٢ ق بعد إذ ثبت لها عدم التوقيع على النسخة الأصلية للحكم من رئيس المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله ويكون حكمها على غير أساس سليم من القانون ويتعين من ثم القضاء بإلغائه وبإعادة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة لنظرها من جديد.

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢١ - س ٢٣ ص ١٤٥)

المبدأ رقم (٢٧٩) - التوقيع على النسخ الأصلية لأحكام المحاكم التأديبية خلال الميعاد - أثر عدم التوقيع - النعي على قرار مجلس التأديب بعدم إيداع حيثيات القرار لحظة النطق به وإيداعه خلال السبعة أيام التالية لصدوره بما يرتب البطلان على عدم إيداع أسباب قرار مجلس التأديب خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره - أثر هذا النعي .

الحكم

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي تحيل إليه

المادة ١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات في مقام بيان قواعد المحاكمة التأديبية وإجراءاتها لم يتضمن ثمة ما يلزم المحاكم التأديبية بإيداع مسودة الحكم أو التوقيع على نسخته الأصلية خلال أمد معين ، وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن المحاكم الجنائية والمحاكمة التأديبية تتبعان من أصل واحد و تستهدفان تطبيق شريعة العقاب كل في مجاله يبين أن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يحزر الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ولا يجوز تأخير توقيع الحكم على الثمانية أيام المقررة إلا لأسباب قهرية ، إلا أنها لم تقض ببطالان الحكم إلا إذا مضى ثلاثين يوماً دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادراً بالبراءة .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٨٢ - س ٢٧ ص ٣٣٨)
المبدأ رقم (٢٨٠) - (١) إذا قام مانع قانوني أو مادي من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة .

(٢) وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها في التشريع المصري هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقاً للقانون .

الحكم

وحيث إنه من المقرر أنه إذا قام مانع قانوني أو مادي من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة - وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها في التشريع المصري هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقاً للقانون .

العبارة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحزرها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى لتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن على الحكم من ذوى الشأن - يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية المشتملة على الوقائع والأسباب والمنطوق إذا قام مانع قانوني أو مادي من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد

أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة - أساس ذلك : - عدم الإغراق في الشكلية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها في التشريع المصري هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦ / ٥ / ٣ - س ٣١ ص ١٦٩٥)

المبدأ رقم (٢٨١) - صدور صورة للحكم برئاسة رئيس المحكمة المنتهى على خلاف الواقع - لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة الحكم ولا يؤدي إلى بطلانه .

الحكم

الحكم في الدعوى - بطلان الأحكام - مالا يبطلها - تنحى رئيس المحكمة عن نظر الدعوى - نظرها برئاسة أقدم الأعضاء وتوقيعه على محاضر الجلسات ومسودة الحكم ونسخته الأصلية بصفته رئيساً للمحكمة - صدور صورة للحكم برئاسة رئيس المحكمة المنتهى على خلاف الواقع - لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة الحكم ولا يؤدي إلى بطلانه .

(الطعن رقم ٣٤١٢ والطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢١ - س ٣٣ ص ١٥٤٠)

المبدأ رقم (٢٨٢) - دعوى البطلان الأصلية - شروطها - لا بطلان على عدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة.

الحكم

تختص المحكمة الإدارية العليا بطلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شاب عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - يعد ذلك استثناء يقف عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم وتمثل إدارياً للمدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتتلفى عنه صفه الأحكام القضائية - مثال ذلك : أن يصدر الحكم من تشكيل غير مكتمل - إذا كان ما يأخذه الطاعن على الحكم لا يعتبر عيباً جسيماً يصم الحكم بالبطلان فإن الطعن يكون بغير سند ويتعين رفضه .

لم يقرر المشرع البطلان لعدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة - عدم بيان المصلحة في التمسك ببطلان محضر الجلسة أثره - الالتفات عن الدفع بالبطلان .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣ / ٥ / ٢٢ - س ٣٨ ص ١٢٤٥)

المبدأ رقم (٢٨٣) - عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام - عدم جواز تصدي محكمة الطعن لنظر موضوع الدعوى ووجوب إعادة الحكم إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد .

الحكم

إن عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمحكمة الطعن بعد أن تبين لها بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيعه أن تتصدي لنظر موضوع الدعوى لما يمثله ذلك من إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته ويجعل محكمة الطعن ملزمة بالحكم ببطلان الحكم المطعون فيه وإعادته للمحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد .

(الطعن رقم ٣١٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٩٦ - س ٤١ ص ١٠٨٩)
المبدأ رقم (٢٨٤) - التوقيع على نسخة الحكم الأصلية من رئيس الجلسة - عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم - المادة ١٧٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحكم

استلزم المشرع التوقيع على نسخة الحكم الأصلية المحررة بمعرفة كاتب الجلسة والمشتملة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق من رئيس الجلسة وكاتبها إذ يحتفظ بها في ملف الدعوى ويستخرج منها الصورة التنفيذية وتعد هي المرجع عند الطعن عليه من نوى الشأن - يترتب على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٧/٢/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٨٩٥)

المطلب التاسع

عدم توقيع أعضاء المحكمة

المبدأ رقم (٢٨٥) - توقيع مسودة الحكم المشتملة على منظومة من عضوين في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلانا يتعلق بالنظام العام.

الحكم

إن الثابت أن مسودة الحكم المشتملة على منطوقة لم توقع إلا من اثنين من أعضاء الدائرة بمحكمة القضاء الإداري للثلاثية ومن ثم فإن الحكم يكون قد صدر باطلا طبقا لنص المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والبطلان في هذه الحالة بطلان لا يقبل التصحيح لانتطوائه على إهدار لضمانات جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين إذ توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذين من حق المتقاضى أن يعرفهم، وبهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام تتحراه المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها دون الحاجة إلى الدفع به.

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٦ - س ١٢ ص ٧٩)
المبدأ رقم (٢٨٦) - توقيع مسودة الحكم من عضو واحد من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم دون العضو الآخر والرئيس - بطلان الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتقضى فيها من جديد دائرة أخرى.

الحكم

ومن حيث إنه يبين من الرجوع للأوراق أن مسودة حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه المشتملة على أسبابه ومنطوقة موقعة من عضو واحد من أعضاء دائرة الترقّيات والتعيينات التي أصدرت الحكم ولم يوقع عليها رئيس الدائرة والعضو الآخر.

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به وقت إصدار الحكم للمطعون فيه والواجب للتطبيق بمقتضى قانون مجلس الدولة قد نصت على أنه يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا..".

ومن حيث إنه إذا كان إيجاب تسبیب الأحكام يقصد به حمل القضاء على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمّة لم تستنب معالمتها وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل للنطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها

وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ولا يغنى عن هذا الإجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وعلى ذلك فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء كما هي الحال في الحكم المطعون فيه لا يقوم دليلاً على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة.

ومن حيث إن المادة ١٧٥ المشار إليها قد رتبّت على ما تقدم اعتبار الحكم باطلاً ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه لثبوت بطلانه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري لتقضى فيها من جديد دائرة أخرى.

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩ - س ٢٢ ص ٩٤)

المبدأ رقم (٢٨٧) - توقيع عضوين من أعضاء المحكمة الثلاث على مسودة الحكم المطعون فيه المشتملة على أسبابه ومنطوقه معا - بطلان الحكم.

الحكم

إن المادة الثالثة من مواد إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي كما تنص المادة ٤٣ من هذا القانون على أنه "و تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء" وقد تناولت هذا الحكم الأخير أيضاً المادة ١٧٥ من قانون المرافعات بقولها "على أنه يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً.." وتقضى المادة ٤ من قانون مجلس الدولة في فقرتها الثانية بأن صدور الأحكام من محكمة القضاء الإداري من دوائر تشكل كل منها من ثلاث مستشارين.. ويتضح من هذه الفقرة الأخيرة أن المشرع عين كيفية تشكيل محكمة القضاء الإداري على وجه التحديد بما لا يجوز معه الخروج على هذا التشكيل زيادة أو نقصاناً لأي سبب من الأسباب ، وقد تطلبت المادة ٤٣ سالف الذكر أن يوقع رئيس المحكمة والقضاة الذين تشكل منهم المحكمة مسودة الحكم وعلى ذلك فإن وقعت مسودة الحكم ومنطوقه بعدد يزيد أو ينقص عن العدد الذي عينه القانون كان الحكم الذي يصدر في هذا الشأن باطلاً لما في ذلك من

اعتداء على حقوق الدفاع التي هي من المبادئ الأساسية في النظام القضائي أيا كان نوعه سواء كان الحكم الذي يصدر في هذا الشأن باطلا لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع التي هي من المبادئ الأساسية في النظام القضائي أيا كان نوعه سواء كان هذا الإخلال بحق الدفاع بالنسبة إلى المدعى أو المدعى عليه حسب الأحوال إذ قد يكون لهذا العضو الزائد أو العضو الناقص أثر في اتجاه الرأي في مصير الدعوى. وغنى البيان أن البطلان الذي يتقرر في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام فتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون حاجة إلى دفع يبدى من نوى الشأن.

ومن حيث إنه تبعا لما تقدم وإذا كان الثابت من الاطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه المشتملة على أسبابه ومنطوقه معا أنها تحمل توقيع عضوين فقط من أعضاء المحكمة الثلاث وإزاء ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد شاب البطلان بما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وببطلان الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري (دائرة التسويات) للفصل فيها مجددا بهيئة أخرى مع إبقاء الفصل في المصروفات.

(الطعن رقم ٣١٨١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠ - من ٢٧ ص ٦٥٤)
المبدأ رقم (٢٨٨) - مسودة الحكم المشتملة على منطوقه إذا وقعت من اثنين من أعضاء الدائرة الثلاثية التي أصدرته فإن الحكم يكون باطلاً - البطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح.

الحكم

قرارات مجالس التأديب هي في حقيقتها قرارات قضائية أشبه ما تكون بالأحكام ويسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - إغفال قرار مجلس التأديب أحد البيانات الجوهرية التي يتطلبها قانون المرافعات المدنية و التجارية يترتب عليه بطلان القرار

إن مسودة الحكم المشتملة على منطوقه إذا وقعت من اثنين من أعضاء الدائرة الثلاثية التي أصدرته فإن الحكم يكون باطلاً - أساس ذلك : - نص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات المدنية و التجارية - البطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح - أساس ذلك : - أن الحكم بهذه الصورة يكون قد أهدر أحد الضمانات الجوهرية - توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاء الذين سمعوا

المرافعة و تداولوا فيه و الذين من حق المتقاضى أن يرددهم - البطلان فى حالة عدم توقيع مسودة الحكم من أعضاء الدائرة التي أصدرته هو بطلان متعلق بالنظام العام - أثر ذلك : - تتصدى له المحكمة بحكم وظيفتها و تقضى به من تلقاء نفسها دون حاجة إلى الدفع به .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١ - س ٣١ ص ١٠١٠)
المبدأ رقم (٢٨٩) - عدم توقيع رئيس المحكمة والأعضاء على مسودة الحكم عند النطق به يترتب عليه بطلانه.

الحكم

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه أنها موقعة من رئيس المحكمة وأحد أعضائها فقط وإن منطوق الحكم الثابت برول الجلسة موقع من رئيس الجلسة وحده.

ومن حيث إن المادة ٢/٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن مقر محكمة القضاء الإدارى مدينة القاهرة ويرأسها نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دائرة تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين.....
ومن حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا.

ومن حيث إن مؤدى التصيين المتقدمين أن دوائر محكمة القضاء الإدارى تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين وأن مسودة الأحكام المشتملة على أسبابها يتعين أن تكون موقعة من رئيس الدائرة وأعضائها عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا.

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

المبدأ رقم (٢٩٠) - لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا - مؤدى ذلك أنه إذا تغير أحد أعضاء الدائرة التى استمعت إلى المرافعة وجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة .

الحكم

العبارة فى الحكم بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب و يوقع عليها القاضي

و تحفظ فى ملف الدعوى لتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن
فى الحكم من نوى الشأى يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية
المشتملة على الوقائع والأسباب والمنطوق إذا قام مانع قانونى أو ماذى من توقيع
رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد
أعضاء الدائرة التى أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة - أساس ذلك : - عدم
الإغراق فى الشكلىة ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع
عليها فى التشريع المصرى هى وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم فى محرر
يشتمل على كافة أركان العمل القضائى ويشهد على وجوده وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٣ - س ٣١ ص ١٦٩٥)
المبدأ رقم (٢٩١) - توقيع أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم على مسودته
المشتملة على أسبابه يثبت أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على
الوضع الذى أثبتت به فى المسودة - ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم
متى تضمنت منظوقه.

الحكم

من حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص بأنه يجب فى جميع
الأحوال أن توقع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند
النطق بالحكم و إلا كان باطلاً.

ومن حيث أنه إذا كان إيجاب تسبب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا
يحكموا على أساس فكرة مبهمة لم تستبين معالمها وأن يكون الحكم دائماً نتيجة
أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل
النطق به وذلك لا يدل على سوى توقيع أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم على
مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا
فيها وأقروها على الوضع الذى أثبتت به فى المسودة ، ولقد إستقر قضاء هذه
المحكمة على أن ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منظوقه ،
ومن ثم إذا ما وقع هذه الورقة جميع القضاة الذين أصدروا الحكم ، كان الحكم
سليماً لا مطعن عليه .

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه أنه قد وقعها
اثنان من المستشارين الذين اشتركوا فى إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة قد

تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا يطعن عليه ويكون طلب هيئة مفوضي الدولة الحكم ببطلانه لا يستند إلى أساس سليم من القانون .

(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ - س ٣٢ ص ٥٤٣)
المبدأ رقم (٢٩٢) - أسباب بطلان الأحكام - التوقيع بغير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان وهو بطلان يتعلق بالنظام العام - (حكمه حكم عدم التوقيع).

الحكم

المادة (٢) من الدستور والمادة (١) من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن وجوب استعمال اللغة العربية.. اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد وهي التي يجب أن تكتب بها المحررات التي يكون للعاملين بالحكومة والهيئات العامة حق الاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح - من هذه المحررات الأحكام القضائية فهي محررات رسمية يطلع عليها العاملون بالحكومة والهيئات العامة ويلتزمون بتنفيذها - يتعين تحرير الأحكام القضائية باللغة العربية - توقيع القضاة الذين أصدروا هذه الأحكام على مسوداتها المشتملة على أسبابها يجب أن يكون باللغة العربية - التوقيع بغير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان - يتعلق هذا البطلان بالنظام العام فتحراه المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة إلى الدفع به .

(الطعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ - س ٣٣ ص ١١٨٧)
المبدأ رقم (٢٩٣) - توقيع مسودات الأحكام من الرئيس والأعضاء وقت صدورها ويوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية.

الحكم

المادتان ٢٨ من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ٤٣ من قانون مجلس الدولة - تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء، النصاب سالف الذكر يعينان توقيع مسودات الأحكام من الرئيس والأعضاء وقت صدورها - نسخ الأحكام الأصلية يرجع في شأنها إلى قانون المرافعات - يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية .

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٦ - س ٣٥ ص ٤٧٨)
المبدأ رقم (٢٩٤) - توقيع رئيس وعضوى مجلس التأديب على مسودة القرار

— متى ثبت أن وكيل النيابة لم يحضر أيا من جلسات المحاكمة فإنها تعتبر عقدت بتشكيل مغاير للتشكيل المنصوص عليه قانون — بطلان انعقاد هذه الجلسات وما اتخذ فيها من إجراءات وما صدر عنها من قرارات بما في ذلك قرار مجلس التأديب.

الحكم

المادة ١٦٧ من قانون السلطة القضائية - يشكل مجلس التأديب في المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة المحضرين - توقيع رئيس وعضوى مجلس التأديب على مسودة القرار - متى ثبت أن وكيل النيابة لم يحضر أيا من جلسات المحاكمة فإنها تعتبر عقدت بتشكيل مغاير للتشكيل المنصوص عليه قانون - بطلان انعقاد هذه الجلسات وما اتخذ فيها من إجراءات وما صدر عنها من قرارات بما في ذلك قرار مجلس التأديب - أساس ذلك: ما بني على أساس منهار ينهار بانهدام أساسه .

(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٤ - س ٣٥ ص ١٤٤٥)
المبدأ رقم (٢٩٥) - توقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب على ذلك بطلان الحكم - البطلان في هذه الحالة متعلقا بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون الحاجة إلى الدفع به.

الحكم

ومن حيث إن القرار الصادر من مجلس التأديب يعد من حيث طبيعته أقرب إلى الأحكام منه إلى القرارات الإدارية، ولهذا سمح بالطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يتعين على مجلس التأديب مراعاة الضمانات والإجراءات التي يستلزم القانون إتباعها في إصدار الأحكام القضائية.

ومن حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا.

ومن حيث إنه لما كانت الحكمة من هذا النص هي توفير الضمانة للمتقاضين، لأن التوقيع هو الدليل على أن القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى

هم الذين أصدروا الحكم، وعلى ذلك فإن توقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم، والبطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على إهدار ضمانات جوهرية لنوى الشأن من المتقاضين، إذ أن توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيها والذين من حق المتقاضى أن يعرفهم وبهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام، تتحراه المحكمة بحكم وظيفتها وتقضى به من تلقاء نفسها، دون حاجة إلى الدفع به.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن مجلس التأديب الذي أصدر القرار المطعون فيه شكل من السيد الأستاذ.... رئيس المحكمة وعضوية كل من السيد الأستاذ.... وكيل النيابة والسيد.... كبير المحضرين، ومن ثم يتعين عليهم ليكون القرار سليما أن يوقعوا جميعا على مسودته المشتملة على أسبابه.

ومن حيث إنه يبين من مطالعة القرار المطعون فيه أنه موقع من الأستاذ رئيس المحكمة فقط دون العضوين الآخرين، ومن ثم فإن هذا القرار يكون قد وقع باطلا، مما يتعين معه الحكم بإلغائه.

(الطعن رقم ٣٣٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٢١ - س ٣٧ ص ١١١٤)
المبدأ رقم (٢٩٦) - توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه ومنطوقة دون باقي أعضاء الدائرة بمحكمة القضاء الإداري الثلاثية كما خلت ورقة الجلسة من منطوق الحكم وتوقيع أعضاء الدائرة يترتب على ذلك بطلان الحكم - البطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على إهدار ضمانات جوهرية لنوى الشأن.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه "يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا....".

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة جرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على

أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة وعلى ذلك فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء لا يقوم دليلاً على أن المداولة استقرت على اعتماد الحكم كما ثبتت في المسودة وقد رتب المادة ١٧٥ سالفه البيان البطلان على عدم توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المسودة المشتملة على أسبابه.

ومن حيث إن الثابت أن مسودة الحكم المطعون فيه -المشتملة على أسبابه ومنطوقة لم توقع إلا من اثنين من أعضاء الدائرة بمحكمة القضاء الإداري الثلاثية كما خلت ورقة الجلسة من منطوق وتوقيع أعضاء الدائرة عليه ومن ثم فإن الحكم يكون قد صدر باطلاً طبقاً لنص المادة ١٧٥ المشار إليها والبطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانتطوائه على إهدار لضمانة جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين إذ أن توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذي من حق المتقاضى أن يعرفهم وبهذه المثابة يكون البطلان متعلقاً بالنظام العام تتحراه المحكمة وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة إلى الدفع به ومتى كان ما تقدم يكون متعيناً القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه لبطلانه.

(الطعن رقم ٢٧١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٦/٢٧)

المبدأ رقم (٢٩٧) - دعوى البطلان الأصلية - شروطها - لا بطلان على عدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة.

الحكم

تختص المحكمة الإدارية العليا بطلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - يعد ذلك استثناء يقف عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم وتمثل إهداراً للعدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتتفنى عنه صفة الأحكام القضائية - مثال ذلك : أن يصدر الحكم من تشكيل غير مكتمل - إذا كان ما يأخذه الطاعن على الحكم لا يعتبر عيباً جسيماً يصم الحكم بالبطلان فإن الطعن يكون بغير سند ويتعين رفضه .

لم يقرر المشرع البطلان لعدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة - عدم بيان المصلحة في التمسك ببطلان محضر الجلسة أثره - الالتفات عن الدفع بالبطلان .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٢ - س ٣٨ ص ١٢٤٥)

المبدأ رقم (٢٩٨) - المحكمة العسكرية لطلبة كلية الشرطة - مالا يبطل الحكم الصادر منها - توقيع ممثل الادعاء على إحدى صور الحكم .

الحكم

متى ثبت أن المحكمة قد عقدت جلساتها طبقا للإجراءات المقررة قانونا فلا وجه للنعي على الحكم بالبطلان على سند من القول بأن ممثل الادعاء وقع على نسخة الحكم - أساس ذلك : أن ممثل الادعاء لم يشترك في المداولة - التوقيع على مسودة الحكم الأصلية هو الدليل على الاشتراك في المداولة .

(الطعن رقم ٢٣١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/١٥ - س ٣٨ ص ١٦١٧)
المبدأ رقم (٢٩٩) - بطلان قرار مجلس التأديب لعدم توقيع مسودته إلا من عضو واحد - شرط التصدي من جانب المحكمة الإدارية العليا للحكم الباطل أن يكون الحكم المطعون فيه صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا قانونيا كاملا .

الحكم

إذا تبين بطلان قرار مجلس التأديب لعدم توقيع مسودته إلا من عضو واحد فإنه يتعين إعادة الدعوى إلى مجلس التأديب للحكم فيها بهيئة أخرى - لا وجه للقول بأن للمحكمة الإدارية العليا أن تتصدي للموضوع - أساس ذلك : أن ذلك ينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجات التقاضي - شرط التصدي من جانب المحكمة الإدارية العليا أن يكون الحكم المطعون فيه صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا قانونيا كاملا .

(الطعن رقم ٢٩٠٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٤/١/١٥ - س ٣٩ ص ٦٤٣)
المبدأ رقم (٣٠٠) - عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام - عدم جواز تصدي محكمة الطعن لنظر موضوع الدعوى ووجوب إعادة الحكم إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد .

الحكم

إن عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمحكمة الطعن بعد أن تبين لها بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيعها أن تتصدي لنظر موضوع الدعوى لما يمثله ذلك من إخلال جسيم

بإجراءات التقاضي وتفويت لدرجة من درجاته ويجعل محكمة الطعن ملزمة بالحكم ببطالان الحكم المطعون فيه وإعادته للمحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد .

(الطعن رقم ٣١٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٩٦ - س ٤١ ص ١٠٨٩)
المبدأ رقم (٣٠١) - التوقيع على نسخة الحكم الأصلية من رئيس الجلسة -
عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم - المادة
١٧٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحكم

استلزم المشرع التوقيع على نسخة الحكم الأصلية المحررة بمعرفة كاتب الجلسة والمشتملة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق من رئيس الجلسة وكاتبها إذ يحتفظ بها في ملف الدعوى ويستخرج منها الصورة التنفيذية وتعد هي المرجع عند الطعن عليه من نوى الشأن - يترتب على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٧ / ٢ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٨٩٥)
المبدأ رقم (٣٠٢) - الحكم في الدعوى - مسودة الحكم - التوقيعات المدونة
على ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه.

الحكم

التوقيعات المدونة على ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه . إذا تضمنت ورقة الجلسة منطوق الحكم ووقع على هذه الورقة جميع القضاة الذين أصدروا الحكم كان الحكم سليماً .

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٠٧٥)

المطلب العاشر

توقيع القضاة

بغير اللغة العربية على الحكم

المبدأ رقم (٣٠٣) - اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد وهي التي يجب أن تكتب بها المحررات التي يكون للعاملين بالحكومة والهيئات العامة حق الاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح - من هذه المحررات الأحكام القضائية فهي

محركات رسمية يطلع عليها العاملون بالحكومة والهيئات العامة ويلتزمون بتنفيذها - يتعين تحريرها باللغة العربية - توقيع القضاة الذين أصدروا هذه الأحكام على مسودتها المشتملة على أسبابها يجب أن يكون باللغة العربية - التوقيع بغير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان - تعلق هذا البطلان بالنظام العام فتتجراه المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة إلى الدفع به.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الطعن يفتح الباب أمامها لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن.

ومن حيث إن المادة (٢) من الدستور تنص على أن (الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية) وتنص المادة (١) من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن وجوب استعمال اللغة العربية على أنه (يجب أن يحرر باللغة العربية) ما يأتي:

(١)....(٢) السجلات والدفاتر والمحاضر وغيرها من المحركات التي يكون لمندوبي الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح.

ومن حيث إن مفاد ما تقدم أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد وهي التي يجب أن تكتب بها المحركات التي يكون للعاملين بالحكومة والهيئات العامة حق الاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح ومن هذه المحركات بطبيعة الحال الأحكام القضائية إذ أنها محركات رسمية يطلع عليها العاملون بالحكومة والهيئات العامة ويلتزمون بتنفيذ ما جاء بها، وإذا كان يتعين قانونا أن تحرر الأحكام القضائية باللغة العربية فإن توقيع القضاة الذين أصدروا هذه الأحكام على مسودتها المشتملة على أسبابها يجب أن يكون أيضا باللغة العربية ومن ثم فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه بغير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان وهو يتعلق بالنظام العام وتتجراه المحكمة بحكم

وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها دون الحاجة إلى الدفع به.
ومن حيث إن الثابت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد وقع على مسودته المشتملة على أسبابه بغير اللغة العربية لذلك فإن هذا الحكم يكون باطلاً ويتعين الحكم بإلغائه لمخالفته القانون.
(الطعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ - س ٣٣ ص ١١٨٧)

المطلب الحادي عشر

زيادة من اشتركوا في إصدار

الحكم عن العدد المقرر

المبدأ رقم (٣٠٤) - تشكيل المحكمة التي تصدر الحكم - زيادة عدد من اشتركوا في إصدار الحكم عن العدد المقرر قانوناً - أثره هو بطلان الحكم لتعلق ذلك البطلان بالنظام العام.

الحكم

إن قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأخيرة من المادة "الخامسة" منه على أن تصدر الأحكام من المحاكم الإدارية من دائرة ثلاثية أي أنه عين كيفية تشكيل المحكمة الإدارية على وجه التحديد وعليه فإن حضور عضو زيادة عن العدد الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك طبقاً للمبادئ العامة في الإجراءات القضائية لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا العضو الرابع أثر في اتجاه الذين أصدروا الحكم والبطلان في هذه الحالة متعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٥ - س ١٠ ص ٤٠ - وفي ذات المعنى - حكمها في الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٣ - س ١٠ ص ٣٣٤)

المبدأ رقم (٣٠٥) - تصدر الأحكام من المحاكم الإدارية من دائرة ثلاثية - حضور عضو زائد على العدد المقرر الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه للمرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم.

الحكم

ثابت من ديباجة نسخة الحكم الأصلية أنه قد صدر من أربعة قضاة. ويبين من الإطلاع على محضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وحجزت للحكم أن هؤلاء القضاة الأربعة هم من سمعوا المرافعة في الدعوى ، وبالرجوع إلى مسودة الحكم المشتملة على أسبابه ومنطوقه يتضح أنهم جميعاً قد وقعوا على المسودة وعلى المنطوق . وإذ نص قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة منه على أن تصدر الأحكام من المحاكم الإدارية من دائرة ثلاثية وبذلك عين على وجه التحديد كيفية تشكيل المحكمة الإدارية . فإن حضور عضو زائد على العدد المقرر الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك طبقاً للمبادئ العامة في الإجراءات القضائية، لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا العضو الرابع أثر في اتجاه الرأي في مصير الدعوى ، وهي بطلان يتعلق بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٧ق - جلسة ٣ / ١ / ١٩٦٥ - س ١٠ ص ٣٣٤)
المبدأ رقم (٣٠٦) - اشتراك عضو الجهاز المركزي للمحاسبات في تشكيل المحكمة وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام .

الحكم

ان الثابت من الأوراق ان النيابة الادارية احوالت المخالفين الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة لمحاكمتهم عن المخالفات الادارية المسندة اليهم بتقرير الاتهام وقد عين لنظر الدعوى أمام المحكمة التأديبية جلسة ١٩ من اكتوبر سنه ١٩٧١ وقد تداولت القضية بالجلسات وبجلسة ٢٥ من مايو سنه ١٩٧٢ صدر الحكم المطعون فيه من المحكمة التأديبية المذكورة مشكلة برئاسة السيد المستشار المساعد محمد عبد المجيد الشانلي وعضوية كل من السيدين سليمان محمد توفيق المستشار المساعد ومحمد قاسم أبو مندور عضو الجهاز المركزي للمحاسبات الذين اشتركوا في التوقيع على منطوق الحكم ومسودته .

ومن حيث إن المادة (١٨) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية (وهو القانون الذي صدر في ظله الحكم

المطعون فيه) تضمنت النص على أن تختص بمحاكمة الموظفين من الدرجة الثامنة فما دونها عن المخالفات المالية والإدارية محاكم تاديبية تشكل من " مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة رئيساً ونائب من مجلس الدولة وموظف من " الدرجة الثانية " على الأقل من ديوان المحاسبة أو ديوان الموظفين : عضوين ... (ومفهوم هذا النص أن يكون العضو الثالث في المحكمة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إذا كانت المخالفات محل الاتهام مخالفات إدارية.

ومن حيث إنه لما كان ذلك ما تقدم وكانت المخالفات المسندة إلى المخالفين في الدعوى التأديبية المطعون في حكمها سواء طبقاً لوصف النيابة الإدارية أو بحسب طبيعتها القانونية كلها مخالفات إدارية ومسلكية فمن ثم فإن اشتراك عضو الجهاز المركزي للمحاسبات في تشكيل المحكمة وسماحه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام - وذلك طبقاً للمبادئ العامة في إجراءات التقاضي لما في ذلك من إهدار لضمانات جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين ويتعين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ١٨ق - جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٧٥ - س ٢٠ ص ٤٦٣)
المبدأ رقم (٣٠٧) - ورود تشكيل المحكمة في صورة الحكم المطبوعة رباعياً، بينما الحكم الصادر فعلاً قد صدر عن دائرة مشكلة تشكيلاً ثلاثياً - لا بطلان.

الحكم

ومن حيث أنه عن نعي هيئة مفوضي الدولة على الحكم المطعون فيه بأنه صدر من دائرة مشكلة تشكيلاً رباعياً على خلاف ما تقضى به المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فإنه مرئود ذلك أنه ولئن كانت صورة الحكم المطبوعة قد ورد بها عن تشكيل المحكمة ما يبدو للقارئ أنه تشكيل رباعي ولم يكن تحت نظر الهيئة الطاعنة المسودة الأصلية للحكم بتشكيلها الثلاثي وهو الأمر الذي يبين أن ما وقع في صور الحكم المطبوعة محض خطأ مادي لا يؤثر في حقيقته على الحكم الذي صدر عن دائرة مشكلة تشكيلاً ثلاثياً ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس من القانون متعين الرفض .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٧٩ - س ٢٥ ص ١٩)

المبدأ رقم (٣٠٨) - تشكيل الدائرة التي أصدرت الحكم بثلاثة أعضاء - توقيع رابع من أعضاء المحكمة على مسودة الحكم - بطلان الحكم طبقاً لنص المادة ١٦٧ مرافعات التي تقضى بأنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة - هذا الاشتراك يمثل اعتداء على حقوق الدفاع.

الحكم

ومن حيث إن ما أثاره الطاعن من وقوع بطلان في الحكم المطعون فيه تأسيساً على أن مسودة الحكم موقعة من أربعة من أعضاء المحكمة وأن المحكمة تشكيلها ثلاثي وكان يتعين أن يكون التوقيع على المسودة من هؤلاء الثلاثة فالثابت من الأوراق أن تشكيل الدائرة التي أصدرت الحكم حسبما ورد بمسودته كانت ثلاثية التشكيل وأن أعضاء الدائرة الثلاثية هم الذين وقعوا على منطوق الحكم المدون على ورقة جلسة المحكمة كما تكشف للمحكمة من مقارنة التوقيعات المدونة بها كل من ورقة الجلسة ومسودة الحكم أن ثمة إضافة بجوار توقيع أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم على مسودة الحكم ولم تستطع المحكمة الجزم بما إذا كانت هذه الإضافة تمثل توقيعاً رابعاً أو تزييداً في توقيع أحد الأعضاء ومع ذلك فإنه يفرض أنها تمثل توقيعاً رابعاً بما ينبئ عن اشتراك أربعة أعضاء في المداولة فإن الحكم يكون وفقاً لنص المادة ١٦٧ مرافعات التي تقضى بأنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً وذلك باعتبار أن هذا الاشتراك يمثل اعتداء على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا العضو الرابع أثر في اتجاه الرأي وفي مصير الدعوى فضلاً عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم. وهذا للبطلان لا يستتبع بالضرورة إعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى طالما أنه قد هيئ للمدعى أمام المحكمة التأديبية فرصة إيداء دفاعه كاملاً وأن الدعوى بذلك صالحة للفصل فيها بما يتعين معه لهذه المحكمة تناولها بقضائياتها.

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧ - س ٢٥ ص ١٠٥)

المطلب الثاني عشر

الاشتراك في المداولة وإصدار الحكم

دون سماع المرافعة

المبدأ رقم (٣٠٩) - اشتراك أحد القضاة في المداولة وإصدار الحكم دون

إشراكه في سماع المرافعة -أثره بطلان الحكم- لا يمنع من ذلك حضور القاضي الجلسة التي مد فيها أجل الحكم ما-دلم باب المرافعة لم يفتح في هذه الجلسة -الدفع ببطلان الحكم في هذه الحالة من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

الحكم

إن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نص في مادته الثالثة على أن تطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي -ولم يصدر بعد القانون الأخير الذي أشار إليه القانون الأول.

ومن حيث أن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المدالبة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً. ومن حيث أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها أخيراً بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ نصت على أنه يكون الإجراء، باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم. ومن حيث أن المبادئ الأساسية في فقه المرافعات استلزم أن يكون القضاة الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعاً في سماع المرافعة (مادة ٢٣٩ مرافعات أنفة الذكر) فإن حدث في الفترة بعد قفل باب المرافعة وقبل النطق بالحكم أن تغير أحد القضاة من الذين حصلت أمامهم المرافعة لأي سبب مثل الوفاة أو النقل -ويلحق به التنب- أو الإحالة إلى المعاش أو الرد أو الامتناع وجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة وإلا صدر الحكم من قاض غير الذي سمع المرافعة ويكون باطلاً لعيب يتعلق بالجانب الشخصي من الصلاحية الخاصة في القاضي.

ومن حيث إن السيد المستشار.... لم يسمع المرافعة في الدعوى أما حضوره بعد ذلك في الجلسة التي مد فيها أجل النطق بالحكم إلى جلسة أخرى فلا يجدي شيئاً لأن باب المرافعة كان موصداً في تلك الجلسة ولم تقرر الهيئة التي كان حاضراً فيها باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة، ومن ثم يكون الحكم باطلاً والدفع ببطلانه على أساس سليم، وبما إن هذا الدفع يتعلق بالنظام العام كما يبين من المادة ٢٦ من قانون المرافعات التي تنص على أنه يزول

البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام وما دامت طبيعته كذلك فإنه لا يزول بالتنازل عنه والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ومن ثم ترى هذه المحكمة لزاماً عليها أن تقضى ببطلان ذلك الحكم.

(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧ - س ٩ ص ١٢٠٤)
المبدأ رقم (٣١٠) - اشتراك أحد المستشارين في إصدار الحكم دون سماع المرافعة في الدعوى يوجب القضاء ببطلان الحكم.

الحكم

إذا اشترك أحد المستشارين في إصدار الحكم وهو لم يسمع المرافعة في الدعوى فمن ثم فإنه طبقاً للمبادئ العامة للإجراءات القضائية يقع الحكم باطلاً ويتعين لذلك القضاء ببطلانه.

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧)
المبدأ رقم (٣١١) - شرط قيام الحكم القضائي قتلونا أن يصدر الحكم فيه من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قتلونا ووقعت مسودة الحكم المشتملة على أسبابه ، وجود مانع لمن وقع مسودة الحكم من حضور جلسة النطق بالحكم يوجب أن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بدأت التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً.

الحكم

وحيث إن المسلم به أن الحكم هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً في منازعة مطروحة عليها بخصوصية رفعت إليها وفقاً للقانون وأنه في مقام تحديد الإجراءات والقواعد المنظمة لدور للقضاة إزاء الفصل في المنازعة فقد نص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ٣ من قانون الإصدار على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي" ، ونصت المادة ٤ من قانون مجلس الدولة للوردة في الفصل الأول من الباب الأول تحت عنوان الترتيب والتشكيل على أن

يكون مقر المحكمة الإدارية العليا في القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون لها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين.

ويكون مقر محكمة القضاء الإداري مدينة القاهرة ويرأسها نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ويحدد اختصاص كل منها من ثلاثة مستشارين ويحدد اختصاص كل دائرة من دوائر المحكمة القضاء الإداري بقرار من رئيس مجلس الدولة.

وحيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أفرد الفصل الأول من الباب التاسع الخاص بالأحكام تحت عنوان "إصدار الأحكام" حيث نصت المادة ١٦٦ على أن "تكون المداولة سرية بين القضاء مجتمعين" وتتص المادة ١٦٧ على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير للقضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا" وتتص المادة ١٧٠ على أنه "يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم" وتتص المادة ١٧٤ على أنه "ينطق بالحكم بتلاوة منطوقة، أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم باطلا" وتتص المادة ١٧٨ معجلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على أنه "يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره، ومكانه وما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية أن كان، وأسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم، وحضورهم وغيابهم".

كما يجب أن يشمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى، ثم طلبات الخصوم، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعتهم الجوهرية ورأي النيابة العامة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقة.

والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم كذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم.

وحيث إنه يبين من استقراء الأحكام الواردة في تلك النصوص أن المشرع قد أوجب لقيام الحكم القضائي قانونا أن يصدر الحكم فيه من الهيئة المشكلة وفقا

لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قانونا ووقعت مسودة الحكم المشتملة على أسبابه باعتبارها -بمراعاة ما تقدم- تمثل القاضي الطبيعي للخصوم الذين مثلوا أمامها وتقدموا بدفاعهم لديها لتتزل القول الفصل في النزاع القائم وبالنظر إلى أن الحكم يمثل خلاصة ما أسفرت عنه المداولة قانونا حتى لحظة النطق به وضمائنا لأداء أمانة للقضاء كما شاء لها الشارع أن تكون فقد أوجب أن يتضمن الحكم رسدا وتسجيلا لسير الخصومة وارتسام الإجراءات الجوهرية فيها وبيانا لقضائنها حتى النطق بالحكم حتى يكون الحكم بيانا بما قدم في سبيل الوصول إلى كلمة القانون في النزاع وعنوانا للحقيقة فيما فصل فيه ورتب القانون على الإخلال في بيان أسباب الحكم الواقعية أو النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم بطلان الحكم.

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن القواعد التي سنها المشرع فيما يتعلق بتشكيل المحكمة من عدد معين من القضاة وفقا لدرجة أهمية المنازعة، وبإجراءات نظر الدعوى أمامها، وبالمداولة وإصدار الحكم فيها، وبالنطق به - هذه القواعد جميعا- تعد من النظام العام بحيث يترتب على الإخلال بأي منها بطلان الحكم، ومن ثم يتعين على محكمة الطعن أن تتصدى لبحثها ولو لم يثرها للخصوم.

ومن حيث إنه يجب ، طبقا للأحكام المذكورة ، أن ينطق بالحكم في جلسة علنية، وإن الأصل أنه يجب أن يحضر جلسة النطق بالحكم القضاة الذين اشتركوا في المداولة بحسبانهم الذين أصدروه، وأنه إذا كان المشرع قد قدر أن يحدث لأحدهم مانع من حضور هذه الجلسة فأوجب أن يكون قد وقع مسودة الحكم فإنه يجب أن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بدأت التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلا.

ومن حيث أنه بتطبيق تلك الأصول في خصوصية الطعن المائل فإنه يبين من الاطلاع على الصورة الأصلية للحكم المطعون فيه والتي تم تسليم الصورة للتنفيذ، بموجبها إلى المحكوم لصالحه أنه قد ورد بصدر الحكم أنه صدر من دائرة منازعات الأفراد والهيئات بمحكمة القضاء الإداري المشكلة برئاسة السيد المستشار /.... نائب رئيس مجلس الدولة رئيسا وعضوية السيد المستشارين

/.....، وهي الدائرة التي نظر أعضاؤها واشتركوا في المداولة ووقعوا مسودة الحكم إلا أنه قد أثبت بنهاية الحكم عبارة تفيد أنه بالجلسة المحددة للنطق به حصل مانع للسيد المستشار /.....، فحل محله السيد المستشار /..... ومفاد ذلك أن الهيئة التي نطقت بالحكم كانت مشكلة من اثنين فقط من المستشارين وليس من ثلاثة حسبما يقضى به للقانون بالنسبة لتشكيل دوائر محكمة القضاء الإداري. ومن حيث إن النطق بالحكم المطعون فيه سرق قد تم على النحو المذكور قد ترتب عليه بطلانه أو خالف قاعدة متعلقة بالنظام العام، لذلك يتعين للحكم بإلغائه مع إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري، فيها مجدداً من هيئة أخرى مع إبقاء الفصل في مصروفاتها، وإلزام محافظة الجيزة بمصروفات الطعنين.

(الطعن رقم ١٢٩٠، ١٤٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٠)

المبدأ رقم (٣١٢) - مفاد نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات أن قضاة المرافعة الذين استمعوا إليها هم بذاتهم قضاة المداولة والحكم بطريق الحكم والالزوم - الحكم هو خلاصة مداولة القضاة بعد سماعهم المرافعة - إذا تغير أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة وجب بالضرورة إعادة فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات تمكيناً للهيئة المعدلة من سماع المرافعة وتمكيناً للخصوم من الترافع أمام هيئة المحكمة بتشكيلها المعدل ومعرفة التعديل الطارئ على تشكيل القضاة الذين سيصدرون الحكم - مخالفة هذه القاعدة - بطلان الحكم.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٣ من مواد إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أحالت إلى أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون. وقد نصت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً" ومفاد ذلك إن قضاة المرافعة الذين استمعوا إليها هم بذاتهم قضاة المداولة والحكم بطريق الحكم والالزوم. بحسبان إن الحكم هو خلاصة مداولة القضاة بعد سماعهم المرافعة، بحيث أن تغير أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة يوجب بالضرورة إعادة فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات تمكيناً للهيئة المعدلة من سماع المرافعة وتمكيناً للخصوم من الترافع أمامها، وتلك قاعدة أصولية في قانون المرافعات وفقهه يترتب على مخالفتها بطلان الحكم الذي ساهم في إصداره عضو لم يسمع

المرافعة ولا ترافع الخصوم أمام الهيئة بحضوره والمقصود بالمرافعة هو أن يتاح للخصوم مكنة الحضور أمام المحكمة بشكليها المعدل، ومكنه معرفة التعديل الطارئ على تشكيل المحكمة بعد إن كان قد أغلق باب المرافعة بحجز الدعوى للحكم، وذلك مصداقا لحكم المادة ١٠٢ مرافعات التي توجب الاستماع إلى أقوال الخصوم حال المرافعة.

ومن حيث إن الثابت من محضر جلسات المحكمة المطعون في حكمها، أنه قد حدث تغيير في تشكيل هيئة المحكمة في جلسة النطق بالحكم، وأعيدت الدعوى للمرافعة لهذا السبب، ونودي على الخصم فلم يحضر أحد، فصدر الحكم في آخر الجلسة دون أن يتاح للخصوم مكنة المثل للمرافعة أمامها بتشكيلها الجديد ودون أن يتاح للخصوم معرفة قضائهم الذين سيصدرون الحكم في دعواهم. والحاصل أن الدعوى كانت حجزت للنطق بالحكم في الجلسة السابقة في ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ وأغلق باب المرافعة فيها من هذا التاريخ ولم تعد ثمة مكنة للترافع بعده بحيث أن عدم حضور الخصوم يوم النطق بالحكم لم يكن تغيبا منهم عن إحدى جلسات المرافعة ولا كانت إعادة الدعوى للمرافعة في يوم الحكم مما يفيد في الواقع والقانون إتاحة فرصة جديدة لهم للترافع أمام الهيئة بتشكيلها المعدل.

ومن حيث إنه من كل ذلك يثبت للمحكمة بطلان الحكم المطعون فيه امتثالا لصريح حكم المادة ١٦٧ من قانون المرافعات الأمر الذي يوجب إعادة الدعوى إلى المحكمة التي أقيمت أمامها الدعوى أصلا لتقضى فيها قضاء صحيحا بإجراءات تتعلق باختصاص المحكمة في كل من الطلبات المقدمة لها وتتعلق بمدى توافر شروط قبول الدعوى شكلا، وتتعلق بتحقيق صفة المدعى الأول وانقطاع الخصومة بالنسبة له.

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية بالإسكندرية لإعادة الفصل فيها.

(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ - س ٢٩ ٨٨٩)
المبدأ رقم (٣١٣) - سماع المرافعة شرط للاشتراك في المداولة - توقيع الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة مسودة الحكم بعصمه من البطلان.

الحكم

المادتان ١٧٦ و ١٧٠ مرافعات - النظام القضائي المصري يحظر على غير القضاة الذين سمعوا المرافعة أن يشتركوا في المداولة - سماع المرافعة شرط للاشتراك في المداولة - أساس ذلك : للقضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين تتوافر لهم بحكم اللزوم ولاية الفصل في المنازعة على أساس ما سمعوه أثناء المرافعة - المادة ١٧٠ مرافعات أجازت أن يشترك في الهيئة عند تلاوة الحكم أعضاء آخرون غير الذين سمعوا المرافعة إذا قام لدى هؤلاء ملغ من حضور جلسة تلاوة الحكم - شرط ذلك : أن يوقع العضو المنتخب مسودة الحكم دليل اشتراكه في المداولة - الأثر المترتب على ذلك : توقيع الهيئة التي سمعت المرافعة و اشتركت في المداولة مسودة الحكم يعصمه من البطلان - لا ينال من ذلك أن يشترك في الهيئة التي نطقت بالحكم أعضاء آخرون غير الذين حضروا المداولة و وقعوا على مسودة الحكم حتى و لو كان الذين حضروا جلسة تلاوة الحكم لا ولاية لهم في إصداره - أساس ذلك : تلاوة الحكم بعد التوقيع على مسودته من هيئة مختصة لا يعدو أن يكون عملاً إجرائياً بحثاً يقصد به إعلان الحكم لترتيب آثاره - لا ينال من صحة الحكم أن يكون قد اشترك في الهيئة التي قامت بتلاوة الحكم اثنان من المستشارين العاملين بمجلس الدولة بدلاً من عضوين من الشخصيات العامة اللذين ثبت أنهما اشتركا في المداولة ووقعوا على مسودة الحكم .

(الطعن رقم ٣٣٤٠ لسنة ٢٩ق - جلسة ٤ / ٥ / ١٩٨٥ - من ٣٠ ص ١٠٢٧)
المبدأ رقم (٣١٤) - يجب فتح باب المرافعة في حالة تغير أحد القضاة في الفترة بعد قفل باب المرافعة وقبل النطق بالحكم - إغفاله يؤدي إلى بطلان الحكم.

الحكم

مفاد المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة والمادتان ٢٠ و ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنه يجب أن يكون القضاة الذين حكموا في الدعوى قد اشتركوا جميعاً في سماع المرافعة وإذا تغير أحد القضاة في الفترة بعد قفل باب المرافعة وقبل النطق بالحكم لأي سبب من الأسباب كالوفاة أو النقل أو الإحالة إلى المعاش أو الرد

وجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة وإغفال ذلك يؤدي إلى بطلان الحكم لصدوره من قاضي غير الذي سمع المرافعة وهذا البطلان ينصرف إلى عيب في الحكم يتعلق بالجانب الشخصي من الصلاحية الخاصة بالقاضي والبطلان في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام لا يزول بالتنازل عنه والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.

(طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٣)

المبدأ رقم (٣١٥) - لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سمع المرافعة واشترك في المداولة - مخالفة هذه القاعدة يترتب عليها البطلان لأنها من النظم العام - وتقضى محكمة الطعن بهذا البطلان من تلقاء نفسها.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة تنص على أن "تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي" وتنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً" وتنص المادة رقم ١٧٠ مرافعات على أنه "يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم" ومفاد ذلك أنه لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضا المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سببا ومنطوقا في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة، ومن ثم فإن وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلا لا أثر له قانونا، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضى به محكمة الطعن متى لها دون حاجة إلى طلب من الخصوم، وإذا كان الثابت من أوراق جلسات الدعوى رقم ٣٣٢٠ لسنة ٤٢ ق أمام محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) ومحضرها أن مسودة الحكم الصادر فيها موقعة من الأستاذ المستشار.... في حين أن الثابت من محضر جلسة ١٩٨٨/٤/١٢ التي تمت فيها المرافعة وحجزت فيها الدعوى للحكم بجلية ١٩٨٨/٥/٢٤ أن سيادته لم يكن حاضرا تلك الجلسة ولم يسمع المرافعة

ومن ثم فإن اشتراكه في المداولة وتوقيع مسودة الحكم وحضوره جلسة النطق به يترتب عليه إبطال الحكم الصادر فيها ويتعين لذلك الحكم بإلغائه.

(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١)

المبدأ رقم (٣١٦) - من المبادئ الأساسية في الإجراءات القضائية استلزام أن يكون القضاة الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعاً في سماع المرافعة وإذا اشترك أحد القضاة في إصدار الحكم وهو لم يسمع المرافعة في الدعوى فإن الحكم يقع باطلاً وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها لتعلق هذا البطلان بالنظام العام.

الحكم

ومن حيث أنه قبل التصدي لموضوع المنازعة المعروضة فإن هذه المحكمة ترى لزماً عليها للتصدي لمدى صحة تشكيل الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن لاحظت المحكمة أن هذا التشكيل قد اعتوره بطلان يتعلق بالنظام العام وبيان ذلك أن الهيئة التي نظرت الدعوى واستمعت إلى إيضاحات نوى الشأن فيها كانت مشكلة من السيد المستشار.... رئيساً والسيد المستشار للمساعد.... عضواً والسيد المستشار للمساعد.... عضواً والسيد المستشار للمساعد.... عضواً وقد قررت هذه الهيئة بجلسته ١٩٨٦/١٠/٢٧ حجز الدعوى لإصدار الحكم فيها بجلسته ١٩٨٦/١١/٢٥ وبالجلسة التالية صدر الحكم من الهيئة المشكلة كالآتي: السيد المستشار.... رئيساً والسيد المستشار للمساعد.... عضواً والسيد المستشار للمساعد.... عضواً وبذلك ضمت الهيئة التي أصدرت الحكم السيد المستشار للمساعد....

ومن حيث أن المادة الثالثة من موارء إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه "تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي" ونصت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً".

ومن حيث أنه من المبادئ الأساسية في الإجراءات القضائية استلزام أن يكون للقضاة الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعاً في سماع المرافعة فإذا

اشترك أحد القضاة في إصدار الحكم وهو لم يسمع المرافعة في الدعوى فانه طبقا لهذه المبادئ الأساسية - هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - يقع الحكم باطلا والمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها لتعلق هذا البطلان بالنظام العام.

وعلى هذا المقتضى ولما كان الثابت أن أحد السادة القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم المطعون فيه لم يسمع المرافعة في الدعوى فان هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان ويتعين لذلك القضاء ببطلانه مع إعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية لتحكم فيها مجدداً بهيئة أخرى حتى لا تفوت درجة من درجات التقاضي. (الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٠)

المبدأ رقم (٣١٧) - لا بطلان للحكم طالما قد سمع القضاة المرافعة واشتركوا في المداولة ووقعوا مسودة الحكم.

الحكم

المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - ليس من شأن نقل احد مستشاري المحكمة بحسب أوضاع مجلس الدولة ونظام العمل فيه أن يفقده صفته أو يزيل عنه ولاية القضاء ولا يترتب عليه بطلان الحكم طالما قد سمع المرافعة واشترك في المداولة ووقع مسودة الحكم - يقتصر الأثر على حلول غيره من أعضاء المحكمة جلسة النطق بالحكم والإشارة إلى ذلك بأصل الحكم . (الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٩١ - س ٣٦ ص ١١٠٨)

المطلب الثالث عشر

عدم صلاحية أحد الأعضاء

المبدأ رقم (٣١٨) - قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد بالمفوض يجعله غير صالح في الحالة الأولى ممنوعاً من مباشرة مهمته في الدعوى في الحالة الثانية وجوز رده.

الحكم

بطلان الحكم الذي يصدر من المحكمة الإدارية دون تمثيل هيئة المفوضين في الجلسة العلنية لا بد من حضور من يمثلها بالجلسة وإلا وقع بطلان في الحكم،

وأنه إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما في المادتين ٣١٣ و ٣١٥ من قانون المرافعات كان غير صالح في الحالة الأولى ممنوعاً من مباشرة مهمته في الدعوى وجاز رده إن لم ينتج عنها في الحالة الثانية .

من المهام الأساسية التي قام عليها نظام مفوضي الدولة طبقاً للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - كما أفصحت عن ذلك مذكرته الإيضاحية - تجريد المنازعات الإدارية من الخصومات الفردية باعتبار أن الإدارة خصم شريف لا يبنى إلا معاملة الناس جميعاً طبقاً للقانون على حد سواء، ومعاونة القضاء الإداري معاونة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصاً يضيء ما أظلم من جوانبها، ويجلو ما غمض من وقائعها، برأي تتمثل فيه الحيادة لصالح القانون وحده. وعلى الأساس ذاته جعل من اختصاصها وحدها، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب نوى الشأن، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية، وبهذه المثابة فإن هيئة المفوضين تعتبر أمانة على المنازعة الإدارية، وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة، وفي إيداء المراءى القانوني المحايد فيها، سواء في المذكرات التي تقدمها أو في الإيضاحات التي تطلب إليها في الجلسة العلنية. ويتفرع عن ذلك كله، أنه لا بد من حضور من يمثلها بالجلسة وإلا وقع بطلان في الحكم، وأنه إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما في المادتين ٣١٣ و ٣١٥ من قانون المرافعات كان غير صالح في الحالة الأولى ممنوعاً من مباشرة مهمته في الدعوى وجاز رده إن لم ينتج عنها في الحالة الثانية، وذلك قياساً على حالة رد عضو النيابة إذا كان طرفاً منضماً في الدعوى طبقاً للمادة ٣٢٣ من قانون المرافعات، تحقيقاً للحيادة التامة بحكم وظيفته في الدعوى حسبما سلف إيضاحه، وأنه إذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته في الدعوى، ومع ذلك استمر في مباشرتها، أو حيث يجب عليه التتحى عنها وندب غيره لأداء مهمته فيها، كان ذلك منطوياً على بطلان في الإجراءات يؤثر في الحكم فيعييه ويبيطله. فإذا كان الثابت أن المدعى هو نفسه المفوض لدى المحكمة التي تنظر الدعوى فقد قام للتعارض بين مهمته لدى المحكمة المذكورة من تمثيل الحيادة لصالح القانون وحده، وبين صالحه الشخصي بصفته خصماً في

الدعوى المذكورة، فكان يتعين امتناعه عن مباشرة مهمة المفوض فى الدعوى وندب غيره لذتلك ولتمثيل للهيئة بالجلسة، أما وأنه لم يفعل فىكون هذا الإجراء الجوهري قد أغفل، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويبطله.

يعتبر باطلاً الحكم الذى يصدر من المحكمة الإدارية دون تمثيل هيئة المفوضين فى الجلسة العلنية .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة اق - جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٥٥ - س ١ ص ٣١٢)
المبدأ رقم (٣١٩) - عدم صلاحية من تولي التحقيق أو اشترك فى إجراء من إجراءاته للجلوس عند الحكم فى التهمة التى تناولها - وحكمة ذلك هى ضمان حيده القاضي الذى يجلس من المتهم من مجلس الحكم بينه و بين سلطة الاتهام.

الحكم

إنه ولئن كانت لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات قد خلت من النص على وجوب إجراء تحقيق ابتدائي مع الطالب المتهم بالغش أو الشروع فيه قبل إحالته إلى لجنة التأديب ، إلا أن عميد الكلية ، وقد أشر بإحالة الطالب إلى لجنة تحقيق ، يكون قد علق الإحالة إلى لجنة التأديب على النتيجة التى يسفر عنها التحقيق الذى أمر به ، ورتب للطالب بذلك حقاً فى هذا الشأن بتمكينه من إيداء دفاعه فى هذه المرحلة التمهيدية ، الأمر الذى قد يتيح له إظهار براءته بما يجنبه المحاكمة التأديبية .

وإذا كانت اللائحة المتقدم ذكرها قد سكنت عن النص على القيام بتحقيق قبل المحاكمة ، فإنها لم تمنع مثل هذا الإجراء الذى تقتضيه العدالة كمبدأ عام فى كل محاكمة جنائية أو تأديبية دون حاجة إلى نص خاص عليه . ومتى تم إجراء هذا التحقيق بالفعل ، فلا سبيل إلى إنكار قيامه أو إهدار أثره بمقولة إنه غير لازم أو كان فى الوسع الاستغناء عنه والاكتفاء بما تبشره لجنة التأديب من تحقيق ، إذ أنه يصبح فى هذه الحالة جزءاً متمماً لإجراءات المحاكمة التأديبية ، ولجنة مطلق السلطة بعد ذلك فى تقديره حسبما يترأى لها لدى إصدار قرارها. وينتج من وجود هذا التحقيق جميع الآثار القانونية المترتبة عليه لزوماً ، ومن هذه الآثار عدم صلاحية من تولاه أو اشترك فى إجراء من إجراءاته للجلوس عند الحكم فى التهمة التى تناولها ، ما دام لم يكن مأموراً به من لجنة التأديب ذاتها

ومنوطاً بعضو مندوب منها ، بل تم كإجراء سابق في مرحلة مستقلة من هيئة تمثل سلطة الاتهام وتملك إيداء الرأي بتأييد هذا الاتهام أو نفيه ، وقد أفصحت عن رأيها فعلاً عندما قررت إحالة الطالب إلى المحاكمة لاقتناعها بثبوت تهمة الغش عليه . وسواء أعرب المحقق عن رأيه أو سكت عنه فإن الأصل أن من يقوم في الدعوى الجنائية أو التأديبية بعمل من أعمال التحقيق يتمتع عليه الاشتراك في نظر الدعوى أو الحكم فيها ما لم يوجد نص صريح لأسباب خاصة يقضى بغير ذلك كما هو الشأن في لجنة التأديب والتظلمات الخاصة برجال القضاء وبأعضاء مجلس الدولة ، وهذا أصل من أصول المحاكمات . وحكمة ذلك هي ضمان حيده القاضي الذي يجلس من المتهم من مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، حتى يطمئن هذا الأخير إلى عدالة قاضيه وتجرده عن الميل أو التأثير ، وحتى لا تساور القاضي أو عضو الهيئة التأديبية - وقت إصدار حكمه أو قراره فتفسده - عقيدة سبق أن كونها عن التهمة موضوع المحاكمة وهو يباشر ولاية التحقيق ، أو يتولى سلطة الإتهام ، أو يشترك في إصدار قرار الإحالة أو في نظر الدعوى في مرحلة سابقة . فثمة قاعدة مستقرة في الضمير تملئها العدالة المتلى ولا تحتاج إلى نص يقررها ، وهي أن من يجلس مجلس القضاء يجب ألا يكون قد كتب أو استمع أو تكلم ، حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن أن يستشف منه رأيه في المتهم بما يكشف لهذا الأخير مصيره مقدماً بين يديه فيزعزع ثقته فيه أو يقضى على اطمئنائه إليه . ومتى قام وجه عدم الصلاحية لنظر الدعوى امتنع على القاضي الاشتراك في الحكم ، وإلا لحق عمله البطلان . وقد رددت هذا المبدأ المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ نصت على أنه يتمتع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كان قد قام فيها بعمل مأمور الضبط القضائي ، أو بوظيفة النيابة العامة ، أو المدافع عن الخصوم ، أو أدى فيها شهادة أو باشر عملاً من أعمال أهل الخبرة . وأنه يتمتع عليه كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . كما بينت المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التي يكون القضاء فيها غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ، ورتبت المادة ٣١٤ من القانون المشار إليه جزاء البطلان على عمل القاضي أو قضائه في هذه الأحوال ولو تم باتفاق الخصوم . كذلك نصت المادة ٨٧ من

القانون رقم ٢٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه في حالة وجود سبب من أسباب التنحي المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة إلى رئيس مجلس التأديب أو أحد عضويه يجب عليه التنحي عن نظر الدعوى التأديبية. ولما كانت هذه الأحكام هي بمثابة القانون العام في هذا الشأن ، فإنها تنطبق من طريق القياس الصحيح على النظام التأديبي لطلاب الجامعات وإن خلت لائحة نظامهم الدراسي والتأديبي من نص خاص بالتنحي . ومن ثم تبطل محاكمة الطالب تأديبياً لعب جوهري في الشكل إذا ما اشترك فيها عضو سبق أن باشر عملاً من أعمال التحقيق في التهمة موضوع المحاكمة لا بتكليف من لجنة التأديب ، بل بوصفه سلطة تحقيق اتهام قبل إحالة الطالب إلى المحاكمة ، وقام بفحص الأدلة لتكوين عقيدته ، ثم قرر الإحالة بعد اقتناعه بثبوت التهمة ، وإن التمس له عذراً قد يشفع في تخفيف وزر جريمته.

(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٢٢ق - جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٥٦ - س ١ ص ٦١٣)
المبدأ رقم (٣٢٠) - عدم صلاحية أعضاء المحكمة والتي من شأن تحقق أحدها بطلان الحكم.

الحكم

إن الباب التاسع من قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاص برد القضاة عن الحكم ، يسرى على القضاة الإداري ، بالتطبيق للمادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها فيه وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي ، وبالتطبيق للمادة ٣٣ من القانون سالف الذكر التي نصت على أن تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض وتسرى في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الإداري القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية القواعد المقررة لرد القضاة .

إن أسباب الرد المذكورة في الباب التاسع من قانون المرافعات نوعان : النوع الأول هو أسباب عدم صلاحية تجعل القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى غير صالح للحكم فيها ولو لم يرده أحد من خصومها ، وهي المنصوص عليها في

المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية و التجارية . والمعنى الجامع لهذه الأسباب هو كونها مما تضعف له النفس فى الأعم الأغلب وكونها معلومة للقاضى ويبعد أن يجهلها ؛ ولذا نص فى المادة ٣١٤ على أن عمل القاضى أو قضاءه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلاً بحيث يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة . وزيادة فى الإصطيان والتحوط لسمعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها سحب الحكم وإعادة نظر الطعن ، وهذا إستثناء من الأصل العام الذى يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى من الطعن بحسبانها خاتمة المطاف . ومثل هذه الوسيلة تجب إتاحتها للخصم إذا وقع البطلان فى حكم للمحكمة الإدارية العليا لوحدة العلة التى تقوم على حكمة جوهرية هى توفير ضمانات أساسية لتنظيم المتقاضين وصون سمعة القضاء . لما للنوع الثانى من الأسباب فلا تمنع القاضى من سماع الدعوى ولا تجعله غير صالح لنظرها ، وإنما تجوز للخصم أن يطلب رده قبل تقديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط حقه فيه " م ٣١٨ " . هذا ويتبع فى الرد فى جميع الأحوال - سواء لهذه الأسباب أو لتلك - الإجراءات المنصوص عليها فى القانون .

نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ مرافعات على أن لا يقبل " طلب رد جميع مستشارى محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم فى طلب الرد أو فى موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد " ، وهذا الحكم يسرى فى جميع الأحوال أياً كان سبب الرد ولو كان لما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ذلك أن المادة ٣٣٦ هى ترديد لنص المادة ٣٢٨ مكرراً من قانون المرافعات القديم التى كانت أضيفت بدورها بالمادة ٤٠ من قانون إنشاء محكمة النقض ، والحكمة التشريعية التى دعت إلى ذلك هى الضرورة الملجئة لتفادى وضع شاذ فى نظام التدرج القضائى حتى لا يفصل فى طلب رد مستشارين من مرتبة أعلى فى هذا التدرج " أو فى الدعوى عند قبول طلب الرد " هيئة هى بمثابة محكمة مخصصة يتضمن تشكيلها مستشارين هم فى التدرج المذكور أدنى مرتبة من مستشارى محكمة النقض ، ومن أجل هذه الضرورة أبيع المحظور ، والضرورات تبيح المحظورات . وهذه الحكمة غير تلك التى تقوم عليها المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى

شأن إستقلال القضاء التى تجيز لوزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة النقض أن يندب للإشتغال مؤقتاً بمحكمة النقض أحد مستشارى محاكم الإستئناف بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها ، إذ حكمة ذلك هى حاجة العمل لظروف طارئة ، وتبقى محكمة النقض مع هذا الندب حافظة أساساً لتشكيلها، ولا يترتب عليه أن توضح فى الوضع الشاذ الذى دعا إلى تقرير الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛ يقطع فى ذلك المادة ٢٧ من المرسوم بقانون المشار إليه هى بدورها ترديد للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بإستقلال القضاء ، فلو كان قصد الشارع أن تستعمل هذه الرخصة وجوباً فى حالة رد مستشارى محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم فى طلب الرد أو فى موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد ، أو بعبارة أخرى لو كان قصده أن إستعمال تلك الرخصة يجب أن يغنى عن الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لكان ألغى هذه الفقرة من المادة ٣٢٨ مكرراً من القانون القديم ، ولما ردها بعد ذلك فى قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الصادر بعد قانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، بل إن إصرار الشارع على بقاء تلك الفقرة فى قانون المرافعات الجديد لا يترك مجالاً لأى شك فى أنه لا يجوز إستعمال رخصة الندب فى مقام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وذلك لإختلاف الحكمة التشريعية التى يقوم عليها كل من النصين .

إن المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات تطبق فى شأن مستشارى المحكمة الإدارية العليا الذين نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن تسرى فى شأن ردهم القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض .

إنه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص فى المادة ١٥ منه على أن حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضى الدولة إما من تلقاء نفسه وإما بناء على طلب ذوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك . وأوجب ألا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذى يحجب ذوى الشأن عن الإتصال بالمحكمة مباشرة والذى لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك ، إلا أن هذا المنع لا ينصرف طبقاً لما

نصت عليه المادة المشار إليها إلا إلى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها إذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فلا مندوحة من إتاحة هذا الحق للخصم بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته .

يبين من الإطلاع على المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ من القانون المدنى وما ورد فى صنددها بالمشكرة الإيضاحية أن القرابة بما فى ذلك المصاهرة إما أن تكون من جهة الأب أو من جهة الأم أو من جهة الزوج . وإذا كان أقارب أحد الزوجين يعتبرون فى نفس القرابة و الدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر فإن أخت الزوجة - وهى من الحواشى - تعتبر فى نفس قرابة أخت الزوج ودرجته ، وينبنى على ذلك أن زوجها يعد فى نفس قرابة زوج أخت هذا الأخير ودرجته .

إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حددت على سبيل الحصر فى فقراتها الخمس الأحوال التى تجعل للقاضى ممنوعاً من سماع الدعوى غير صالح لنظرها . فنصت فى فقرتها الأولى على أنه " أولاً > إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة " . وظاهر من ذلك أن عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى طبقاً لهذه الفقرة تستلزم شرطين : " أولهما " رابطة القرابة أو المصاهرة إلى الدرجة المحددة . " وثانيهما " أن يكون القريب أو الصهر لغاية هذه الدرجة خصماً فى الدعوى . والخصم بهذا المعنى هو صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة فى رفعها إن كان مدعياً وفى دفعها إن كان مدعى عليه . وبعبارة أخرى هو الأصل فىها مدعياً كان أو مدعى عليه . أما النائب عن هذا الأصل ، كالموصى على القاصر والقيم على المحجوز عليه و كالوزراء بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالدولة ، فهؤلاء لا يعتبرون أخصاماً بذواتهم فى تلك الدعاوى لأنهم ليسوا نوى مصلحة شخصية و مباشرة فيها فتمنع درجة قرابتهم أو مصاهرتهم للقاضى من نظرها وتجعله غير صالح للحكم فيها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإنما هم نائبون فقط عن الخصوم فيها ، وهذه النيابة قد تزول ويحل محلهم غيرهم فيها ، ذلك لأن الحكم الصادر فى الدعوى لا ينصرف أثره إلا إلى الأصلاء دون النائبين عنهم . أما نيابة القاضى عن أحد الخصوم أو قرابة

القاضي أو مصاهرته لغاية الدرجة الرابعة للنائبين عن الخصوم في الدعوى التي تجعل القاضي غير صالح لنظرها ممنوعاً من سماعها فقد حددتها الفقرة الثالثة من تلك المادة في الحالات التي ذكرتها على سبيل الحصر وهي : " إذا كان القاضي وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخصومية أو وصياً عليه أو قيماً أو مظنونة وراثته له ، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى " ، ونيابة الوزراء بالنسبة إلى الدعاوى المتعلقة بالدولة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ليست من بين تلك الحالات سائلة الذكر الواردة على سبيل الحصر ، وهي حالات لا يمكن التوسع فيها ، لأنه يترتب عليها بطلان الحكم ، ومن المسلم أنه لا بطلان إلا بنص .

إذا كان الثابت أن الوزير لم يكن خصماً أصيلاً في الدعوى وإنما إختصم كنائب عن الدولة بوصفه وزيراً لإحدى الوزارات ، فالخصومة والحالة هذه إنما إنعقدت بين المدعى وبين الدولة ، لا بين المدعى والوزير بصفته الشخصية ، إذ لم يطلب الحكم عليه بأى إلزام أو شئ بهذه الصفة الأخيرة . كما أن الخصومة إنصبت على طلب إلغاء قرار إدارى صدر في شأن تسيير مرفق عام من مرافق الدولة يقوم الوزير على إدارته بوصفه وزيراً ، فموضوع الدعوى هو إختصام القرار الإدارى في ذاته ووزنه بميزان القانون فيلغى القرار إذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيمه ، وهي عدم الإختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويكون حصيناً من الإلغاء إذا لم ينطوى على عيب أو أكثر من تلك العيوب . والخصومة عينية بالنسبة إلى القرار ، بمعنى أن الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكافة طبقاً للمادة التاسعة من القانون الأول و المادة ١٧ من القانون الثانى ، حتى ولو نسب إلى الوزير في الدعوى إساءة استعمال السلطة بمقولة إنه كان مدفوعاً في تصرفه مع المدعى بعوامل و أغراض شخصية ، لأن الطعن في القرار الإدارى بعيب إساءة استعمال السلطة لا يقرب الخصومة في شأنه إلى خصومة شخصية

بين الطاعن والوزير ، ما دام لم يطلب الحكم عليه بإلزام أو شئ بهذه الصفة .
إن الفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية " التي استظهرت حالة وجود مصلحة للقريب أو الصهر في الدعوى ولو لم يكن خصماً فيها " لا تجعل القاضي ممنوعاً من سماعها غير صالح لنظرها إلا : " إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً أو وصياً أو قياً عليه مصلحة في الدعوى القائمة " . فيجب لكي تكون القرابة أو المصاهرة في هذه الحالة مانعة للقاضي من سماع الدعوى تجعله غير صالح لنظرها أن تكون على عمود النسب أي قرابة أو مصاهرة مباشرة ، دون قرابة أو مصاهرة الحواشي . والقرابة المباشرة هي الصلة ما بين الفروع والأصول طبقاً للمادة ٣٥ من القانون المدني . ولكي تكون المصاهرة مباشرة يجب أن يكون أقارب أحد الزوجين معتبرين في نفس هذه القرابة بالنسبة إلى الزوج الآخر ، وذلك طبقاً للمادة ٣٦ من القانون المذكور . وعلى ذلك فالأقارب والأصهار على عمود النسب هم بالنسبة إلى القاضي ولده ووالده " أباً و أما " وولد وزوجه وزوج ولده ووالد وزوجه وزوج والده وإن علوا أو نزلوا ؛ ومن ثم فليس للمدعى في خصوص هذه الدعوى أن يتحدى بأن الوزير المختص في دعوى الإلغاء له مصلحة شخصية فيها بحسبان أن الطعن في القرارين يعيب إساءة استعمال السلطة قد يعرضه لمساءلته شخصياً عن التعويض مستقبلاً في دعوى أخرى - ليس له أن يتحدى بذلك طالما أن علاقة المصاهرة بين القاضي وبين الوزير المختص في دعوى الإلغاء ليست من قبيل المصاهرة المباشرة .
(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ق - جلسة ٩ / ٣ / ١٩٥٧ - من ٢ ص ٦٣١)
المبدأ رقم (٣٢١) - كاتب الجلسة من أعوان القضاء لكنه ليس من هيئة القضاة الذين يمتنع عليهم نظر الدعوى إن قام بهم سبب من أسباب عدم الصلاحية - أساس ذلك :

الحكم

لئن كان كاتب الجلسة من أعوان القضاء إلا أنه ليس من هيئة القضاة ، سواء الجالس منهم أو الواقف الذين يمتنع عليهم نظر الدعوى إن قام بهم سبب من أسباب عدم الصلاحية ، أو يجوز ردهم إن قام بهم سبب من أسباب الرد المنصوص على هذه الأسباب وتلك في الباب المعقود لذلك في قانون المرافعات

وإنما تقتصر مهمة كاتب الجلسة على المعاونة في العمل الكتابي وبهذه المثابة لا يتمتع عليه قانوناً الحضور ككاتب جلسة ، كما يجوز رده إذا كانت مصلحة شخصية في الدعوى لو أنها قامت بالقاضي جالساً أو واقفاً لأصبح معزولاً عن أن يحكم فيها أو جاز رده عنها بحسب الأحوال ، ومن ثم لا يبطل الحكم لو قام بكاتب الجلسة مثل هذا السبب ، وإن كان من المندوب إليه استبدال غيره به ، دفعا لكل مظنة بخصوص العمل الكتابي .

(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢ق - جلسة ١٢ / ٧ / ١٩٥٧ - س ٣ ص ٢٢١)
المبدأ رقم (٣٢٢) - اشتراك أحد مستشاري محكمة القضاء الإداري في نظر الدعوى مع سبق إفتائه في موضوعها عندما كان مستشارا بالقسم الاستشاري مبطل للحكم.

الحكم

إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الواجبة التطبيق بمقتضى المادة ٧٤ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه "يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية.. (خامساً) إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله" كما تنص المادة ٣٤١ على ما يأتي: "عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا...". وإذا كان الأمر كذلك فإن اشتراك أحد مستشاري محكمة القضاء الإداري في نظر الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، بالرغم من سبق إفتائه في هذا الشأن وقت أن كان مستشارا في القسم الاستشاري للفتوى والتشريع لذلك يصبح معه الحكم باطلا.

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٦٠)

المبدأ رقم (٣٢٣) - عدم صلاحية من يبدى رأيه في الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها وذلك ضماناً لحيدة القاضي أو عضو مجلس القاديب الذي يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام .

الحكم

إن الأصل في المحاكمات الجنائية والتأديبية أن من يبدى رأيه يتمتع عليه الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها وذلك ضماناً لحيدة القاضي أو عضو

مجلس التأديب الذي يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام - حتى يطمئن إلى عدالة قاضيه وتجريده من التأثير بعقيدة سبق كونها عن المتهم موضوع المحاكمة - وقد رددت هذا الأصل المادتان ٢٤٧ ، ٢٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية - كما بينت المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التي يكون فيها القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم ومن بين هذه الأحوال سبق الإفتاء أو الكتابة في الدعوى أى إيداء الرأي فيها - وربت المادة ٤١٤ منه جزاء البطلان على عمل القاضي أو قضائه في الأحوال المتقدمة وهاتان المادتان تقابلان المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - وقد أحال قانون هيئة الشرطة إلى قانون المرافعات بنصه في المادة ٦٤ منه على أنه " في حالة وجود سبب من أسباب التتحي المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة إلى أحد أعضاء المجلس يجب عليه التتحي عن نظر الدعوى التأديبية و للضابط المحال إلى المحاكمة طلب تتحيته ... " ولئن كان هذا النص قد ورد في شأن مجلس تأديب ضباط الشرطة - إلا أنه و قد ورد أصلاً عاماً من أصول المحاكمات ينطبق أيضاً على أعضاء مجلس التأديب الاستئنافي - كما ينطبق على أعضاء مجلس التأديب الأعلى الذين رددت المادة ٧٥ من القانون هذا الأصل في شأنهم .

لا مقتنع في القول بأن قرار الإحالة إلى الاحتياط إجراء مؤقت شبيه بالوقف عن العمل أو عمل ولائي ليس من شأنه أن يؤثر على صلاحية من اشترك في إصداره لعضوية مجلس التأديب الذي يتولى محاكمة الضباط عن ذات المسلك الذي كان من بين أسباب إحالته إلى الاحتياط - ذلك أن قرار الإحالة إلى الاحتياط من شأنه تتحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها واعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وإيقاؤه مدة لا تزيد على سنتين مترتباً بإعادته إلى الخدمة يحال بعدها إلى المعاش بقرار من المجلس الأعلى للشرطة ما لم يقرر هذا المجلس قبل نهايتها إعادته إلى الخدمة العاملة - والقرار الذي يؤدي إلى مثل هذه النتائج الخطيرة يتعين وفقاً لما تقضى به المادة ٨٣ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ - أن تثبت ضرورته لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام ، وإذا قام قرار إحالة الطاعن إلى الاحتياط إلى الأسباب السابق الإشارة إليها

، فإن ذلك ينطوي على إفصاح المجلس الأعلى للشرطة الذي عرض عليه الأمر عن اقتناعه بصحة تلك الأسباب وبثبوت ما نسب إلى الطاعن من مخالفات - وبأن في هذه المخالفات سلوكاً مخالفاً بكرامة الوظيفة ومنافياً للروح النظامية .
(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ١١١ ق - جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٦٨ - س ١٤ ص ٤٧)
المبدأ رقم (٣٢٤) - ثبوت عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لنظر الدعوى يترتب عليه بطلان الحكم - يتعين عند إلغاء الحكم إعادة القضية لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد - يشترط لتصدي المحكمة الإدارية العليا للموضوع أن يكون الحكم صادراً من هيئة مشكلة تشكيلاً صحيحاً.

الحكم

متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلاً ومخالفاً للنظام العام ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم وإعادة القضية لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد ولا ترى المحكمة الأخذ بما ذهب إليه السيد المفوض في تقريره من أن المحكمة الإدارية العليا تتصدي في هذه الحالة لنظر موضوع الدعوى ذلك لأن الحكم المطعون فيه وقد شابه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا بالتصدي لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا وينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصدي أن يكون الحكم صادراً من هيئة مشكلة تشكيلاً صحيحاً لم يرق بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذي يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى من دوائر وحكمة القضاء الإداري.

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٧٠ - س ١٥ ص ٣٣١)
المبدأ رقم (٣٢٥) - إذا كانت المخالفات المسندة إلى المخالفين سواء طبقاً لوصف النيابة الإدارية أو بحسب طبيعتها القانونية مخالفات إدارية ومسلكية فمن ثم فإن اشتراك عضو الجهاز المركزي للمحاسبات في تشكيل المحكمة ومسامحة المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم - البطلان يتعلق بالنظام العام.

الحكم

مفهوم نص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية أن يكون العضو الثالث في المحكمة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إذا كانت المخالفات محل الاتهام مخالفات إدارية ، مقتضى ذلك أنه إذا كانت المخالفات المسندة إلى المخالفين سواء طبقاً لوصف النيابة الإدارية أو بحسب طبيعتها القانونية مخالفات إدارية ومسلكية فمن ثم فإن اشتراك عضو الجهاز المركزي للمحاسبات في تشكيل المحكمة وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم - البطلان يتعلق بالنظام العام وذلك طبقاً للمبادئ العامة في إجراءات التقاضي لما في ذلك من إهدار لضمانات جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين.

(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

المبدأ رقم (٣٢٦) - قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد القضاة يصم عمله أو قضاؤه بالبطلان.

الحكم

يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها و لو لم يرده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية : إذا كان قريباً أو صهرأ لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة - أو إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى - أو إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصياً عليه أو قيمياً أو مظنونة ورائته له ، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصي أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها و كان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى - أو إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قيمياً عليه مصلحة في الدعوى القائمة - أو إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها و لو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها - إذا ما قام بأحد القضاة سبب من أسباب عدم الصلاحية سالفة الذكر فإن ذلك يصم عمله أو قضاؤه بالبطلان .

ومن حيث إن للبادئ بجلاء من إستعراض طلبات المدعى أنه إنما تستهدف

الطعن في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ١٤ ق بدعوى البطلان الأصلية استناداً إلى حكم المادة ١٤٧ من قانون المرافعات و ذلك بمقولة أنه قد شابه عيب جسيم تمثل في اشتراك السيد الأستاذ المستشار أحمد على حسن العتيق في إصداره رغم زوال ولاية القضاء عنه بنقله رئيساً لإدارة الفتوى لوزارة الإسكان اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٧٢ أى في تاريخ سابق على صدوره الأمر الذي يوجب فتح باب المرافعة في الطعن لتستكمل المحكمة تشكيلها وفقاً للقانون .

ومن حيث إنه يجب التنبيه بادئ ذي بدء إلى أن الأصل في المنازعة الإدارية هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تطبق القواعد والإجراءات التي شرعها قانون مجلس الدولة ولا تطبق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة المشار إليه والقدر الذي لا يتعارض أساساً مع طبيعة المنازعة الإدارية ولا يتنافر مع خصائصها .

ومن حيث أن أحكام الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن عدم صلاحية القضاء وردهم وتنحيهم تسرى على القضاء الإداري إذ فضلاً على أن المادة ٥٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الواجب التطبيق قد نصت على أن تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض وتسرى في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف ، وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاء - فضلاً على ذلك فإن الأحكام المتقدمة تقرر في واقع الأمر أصلاً عاماً يتصل بأسس النظام القضائي غايته كفالة الطمأنينة للمتقاضين وصون سمعة القضاء ومن ثم كان من الطبيعي سريان هذا الأصل على القضاء الإداري تحقيقاً لذات الغاية الجوهرية من جهة ولإتحاد العلة من جهة أخرى .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات قد نصت على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية : [١] إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة . [٢] إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في

الدعوى و مع زوجته [٣] إذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصياً عليه أو قيماً أو مظنونة وراثته له ، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها و كان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى [٤] إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قيماً عليه مصلحة في الدعوى القائمة [٥] إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها - كما أن المادة ١٤٧ من ذات القانون قد نصت على أن " يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى " والمستفاد بجلاء من النصين المتقدمين أنه إذا ما قام بأحد القضاة سبب من أسباب عدم الصلاحية سالفة الذكر فإن ذلك يصم عمله أو قضاؤه بالبطلان ولو كان ذلك باتفاق الخصوم ، وزيادة في الإصطيان والتحوط لسمعة للقضاء فإنه إذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب إليها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى من الطعن بحسبانها خاتمة المطاف ومن ثم فلا يسوغ للتوسع فيه أو القياس عليه .

ومن حيث أنه لئن كانت أحكام المحكمة الإدارية العليا هي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الإداري ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن - شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض - وإذا كان الشارع قد أجاز للخصم أن يطلب إلى محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فإن مثل هذه الوسيلة ينبغي إتاحتها للخصم إذا ما وقع البطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب وذلك لوحدة العلة التي تقوم حسبما سلف البيان على حكمة جوهرية هي توفير

ضمانة أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء .

ومن حيث أنه متى كان الأمر ما تقدم وكان المدعى لا يستند في دعواه المائلة إلى سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سالفه البيان فإن دعواه تكون غير مقبولة. هذا و جدير بالذكر أن الثابت في الأوراق على خلاف ما ذهب المدعى أن السيد الأستاذ المستشار أحمد على حسن العتيق قد نذب رئيساً لإدارة الفتوى لوزارة الإسكان والتشييد بالقرار رقم ٢٥ الصادر من السيد رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٧٢ وذلك استناداً إلى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي كان سارياً آنذاك والنذب على هذا الوجه وبحسب أوضاع مجلس الدولة ونظام العمل فيه ليس في شأنه أن يفقد السيد الأستاذ المستشار أحمد على حسن العتيق ولاية القضاء أو يزايلها عنه بالمعنى المفهوم في القانون بما يجعله غير صالح لنظر الطعن محل الحكم المطعون فيه ممنوعاً من سماعه طالما أن الثابت أنه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم ، وأن ندبه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العدول عن رأيه الذي انتهى إليه في المداولة إن رأى وجهاً لذلك حتى لحظة النطق بالحكم إذ أنه " لا يرفع عنه صفة القاضي من ناحية ولا يقطع صلته كلية بالمحكمة الإدارية العليا من ناحية أخرى . ولا وجه في الوقت ذاته لما أثاره المدعى خاصاً بالسيد المستشار يحيى توفيق الجارحي ذلك أن هذا الأخير لم يشترك في إصدار الحكم الطعين وإنما اقتصر دوره على مجرد الحلول محل السيد المستشار أحمد على حسن العتيق في جلسة النطق بهذا الحكم .

(الطعن رقم ٤ لسنة ١٩٩٠ - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٥ - س ٢١ ص ١٠)
المبدأ رقم (٣٢٧) - عدم صلاحية عضو هيئة محكمة القضاء الإداري لنظر الدعوى إذا كان قد سبق أن أبدى رأيه كمفوض لدى المحكمة في دعوى سابقة أقامها نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفي الطعنين المقامين من المدعى والوزارة في الحكم الصادر في هذه الدعوى السابقة متى كانت ثلاثة من طلبات المدعى في الدعوى الحالية هي ذات طلباته في الدعوى السابقة وكانت باقي طلباته في الدعوى الحالية ترتبط بالطلبات التي فصل فيها ارتباطاً إدارياً مع توافر أسباب عدم صلاحية أحد أعضائها لنظر الدعوى يكون باطلاً ومخالفاً للنظام العام.

الحكم

عدم صلاحية عضو هيئة محكمة القضاء الإداري لنظر الدعوى إذا كان قد سبق أن أبدى رأيه كمفوض لدى المحكمة في دعوى سابقة أقامها نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفي الطعنين المقامين من المدعى والوزارة في الحكم الصادر في هذه الدعوى السابقة متى كانت ثلاثة من طلبات المدعى في الدعوى الحالية هي ذات طلباته في الدعوى السابقة وكانت باقي طلباته في الدعوى الحالية ترتبط بالطلبات التي فصل فيها ارتباطا إداريا مع توافر أسباب عدم صلاحية أحد أعضائها لنظر الدعوى يكون باطلا ومخالفا للنظام العام - النظر في الطلبات الجديدة في الدعوى يثير المنازعة بأكملها ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية برمتها لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد- أساس ذلك أن شرط تصدى المحكمة الإدارية العليا أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا لم يقم بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى.

إن الثابت من الأوراق أن السيد المستشار /..... كان عضوا في هيئة المحكمة التي نظرت الدعوى الحالية وأصدرت الحكم المطعون فيه بينما كان قد أبدى رأيه في الدعوى رقم ٨٩٥ لسنة ١٤ لسنة ١٤ القضائية المقامة من نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفي الطعنين رقمي ١٤٦١ لسنة ٨ و ١٢٣٤ لسنة ٨ القضائية المقامين من المدعى والوزارة المدعى عليها في الحكم الصادر في هذه الدعوى وذلك عندما كان مفوضا لدى المحكمة بأن أعد فيها ثلاثة تقارير مودعة في ملف الدعوى متضمنة رأيه في الدعوى والطعنيتين المشار إليهما.

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في أحوال معينة من بينها: خامسا: إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها. وتنص المادة ١٤٧ على أن يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم اتفاق الخصوم وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى.

ومن حيث أنه متى ثبت على الوجه الذي سلف بيانه أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ومخالفا للنظام العام، وإذا كان الطعن يثير النظر في الطلبات الجديدة في هذه الدعوى المنازعة بأكملها على ما سبق بيانه، فإنه يتعين لذلك عدم تجزئة الدعوى والقضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية برمتها لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد، ولا سند للقول بأن المحكمة الإدارية العليا تتصدى في هذه الحالة لنظر موضوع الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الحكم المطعون فيه وقد شابه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يمتنع على المحكمة الإدارية العليا التصدي لنظر الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة وينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصدي أن يكون حكما صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا لم يحم بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذي يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات.

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٦ - س ٢١ ص ٩٠)
المبدأ رقم (٣٢٨) - مدى بطلان الحكم لأن رئيس الهيئة التي أصدرته كان رئيساً لهيئة مفوضي الدولة أثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتبنيها للمرافعة - عدم وجود ما يفيد أن رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى - أثره : عدم قيام ما يفقد رئيس الهيئة الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها .

الحكم

إنه عن السبب الأول من سببي الطعن والخاص ببطلان الحكم لأن رئيس الهيئة التي أصدرته كان رئيساً لهيئة مفوضي الدولة أثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتبنيها للمرافعة، فالملاحظ في هذا الصدد أنه ولئن كان رئيس هيئة مفوضي الدولة - هو دون غيره من أعضاء الهيئة - الذي يختص بالطعن في الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة متى شاب الحكم حالة أو أكثر من الحالات التي

تجيز الطعن، أو في حالات الطعن الوجوب، إلا أن تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وإعداد التقرير فيها يقوم به السادة مفوضو الدولة طبقاً للمادة "٢٧" من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ " والتي تقابلها المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ " التي تضمنت النص على أنه " ويودع المفوض - بعد تهيئة الدعوى - تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً، ويجوز لدوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم " .

فإذا كان ذلك ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة - أبان تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة - لم يشارك في مرحلة تحضيرها أو إعداد التقرير، كما أن الشكايات التي قدمها الطاعن يتعجل فيها وضع التقرير في الدعوى رغم أنها كلها كانت بعد تحضير الدعوى وحجزها للتقرير - حسبما يبين من تلك الشكايات - فإنه لا يوجد ما يفيد أن السيد رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى، ومن ثم فإنه لا يقوم بالسيد رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - بوصف أنه كان رئيس هيئة مفوضي الدولة أبان تحضير الدعوى - ما يفقد الصلاحية لنظر الدعوى و الاشتراك في إصدار الحكم فيها .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٩١ق - جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٧٦ - س ٢١ ص ٢٢٨)
المبدأ رقم (٣٢٩) - كون أحد السادة المستشارين عضواً بهيئة محكمة القضاء الإداري التي أصدرت الحكم رغم سبق إبدائه رأياً في القضية إبان عملة كمفوض أمام المحكمة بطلان الحكم وإعادة القضية إلى المحكمة لنظرها من جديد - أساس ذلك .

الحكم

إن الثابت من الأوراق أن السيد المستشار /.... كان عضواً في هيئة محكمة القضاء الإداري التي نظرت الدعوى الماثلة وأصدرت الحكم المطعون فيه رغم أنه سبق أن أبدى رأيه فيها عندما كان مفوضاً لدى هذه المحكمة وذلك بأن أعد فيها التقرير الأصلي بالرأي القانوني الموقع من سيادته والمودع بملف الدعوى بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣

لسنة ١٩٦٨ تقضى بأنه يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في أحوال معينه من بينها ما قرره في الفقرة (٥) منها التي تنص على أنه وإذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء -أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها- وتنص المادة ١٤٧ من هذا القانون على أن يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم. وإذا وقع هذا البطلان في حكم من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى.

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم وإذا ثبت على الوجه الذي سلف بيانه أن أحد أعضاء هذه المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد. ولا وجه للقول بأن المحكمة الإدارية العليا تتصدى في هذه الحالة لنظر الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الحكم المطعون فيه وقد شابه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصدي لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة وينطوي على أخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصدي أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا لم يرق بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذي يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري.

(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥ - س ٢٢ ص ٨٣)
المبدأ رقم (٣٣٠) - أسباب عدم صلاحية القضاة - أسباب رد القضاة - التسوية بين أعضاء المحاكم الذين يقضون في الدعوى ومفوض الدولة الذي يقوم بتحضيرها وإبداء الرأي القانوني فيها من حيث بطلان الحكم إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى التي صدر فيها - أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر

بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها على النصاب الذي صدر به أحكامها.

الحكم

ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى بأن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم إذا كان له مصلحة في الدعوى القائمة (المادة ١٤٦) ويقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في تلك الحال ولو تم باتفاق الخصوم وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى (المادة ١٤٧) ويبين القانون في المادة ١٤٨ الأسباب التي تجيز طلب رد القاضي وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفاع إلا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٣ على أن تتبع القواعد والإجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة إذا كانت طرفاً منضماً لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين ١٤٦ و ١٤٨ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيق أصول تلك الأحكام من قانون المرافعات على ما تصدره محكمة القضاء الإداري لتعلقها بأسس النظام القضائي وما تقتضيه من اطمئنان الخصوم إلى حيده القاضي ومن نأى به عن مظنة الشبهة وزاد هذا القضاء في الاحتياط فسوى بين أعضاء تلك المحاكم الذين يقضون في الدعوى ومفوض الدولة الذي يقوم بتحضيرها وإيداء الرأي القانوني فيها وقضى ببطلان الحكم إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى التي صدر فيها .

ومن حيث إن أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها إلا أن انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بان صدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية وإذا كانت أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها على النصاب الذي صدر به أحكامها كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذي يقوم بمفوض الدولة ولدى المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام وإذا يبين من الاطلاع على أوراق الحكم أن السيد المستشار ... (س) لم يشارك

بشيء في نظر الطعنين ولا في إصدار الحكم فيها ولا المداولة فيه ، كما لم يثبت اشتراك السيد المستشار ... (ص) في الحكم ، وهو لم يشترك في تقدير كفاية الطاعن وما ساقه المدعى من دلائل لا تفيد في إثبات شيء من هذا الاشتراك ، وهي تتفق وما يجرى عليه العمل في توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من السادة المستشارين ، فلا يكون ثمة أحد ممن أصدروا الحكم المطعون فيه قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الطعنين المشار إليهما ، ولا يلحق بالحكم البطلان مما قام من عدم الصلاحية بالمفوض الذي أعد التقريرين بالرأي القانوني في الطعنين ، ولا مما قام من ذلك بالمفوض الذي حضر جلسات المحكمة عند الفصل فيها ، ذلك أن أحداً من المفوضين لا يقوم بهذا الفصل ولا يقضى بشيء منه ، وإذا كان ما أخذه الطاعن على قضاء الحكم قد اقتصر على اجتهاد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه وليس في عدم رد الحكم على بعض من وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية ما يعتبر عيباً جسيماً يصم الحكم بالبطلان الأصلي ولا يكون ما يجيز التعرض للحكم المطعون فيه ويكون الطعن لا سند له من القانون ويتعين رفضه .

(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٧٩ - من ٢٤ ص ١٢٢)
المبدأ رقم (٣٣١) - اشتراك مفوض الدولة في إصدار حكم المحكمة الإدارية
مثار الطعن ثم تمثيله هيئة مفوضي الدولة أمام محكمة القضاء الإداري التي
طعن أمامها في حكم المحكمة الإدارية من شأنه أن يعيب الحكم عيب الإخلال
بإجراء جوهري - بطلان الحكم.

الحكم

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المستشار المساعد..... كان عضواً
بالمحكمة الإدارية بالمنصورة التي أصدرت حكمها في الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ٢
ق بجلسة ١٩٧٥/٥/١٩ ثم قام سيادته بتمثيل هيئة مفوضي الدولة أمام محكمة
القضاء الإداري بالمنصورة بهيئة استئنافية عند نظر الطعن الحكم الذي اشترك
في إصداره.

ومن حيث أن مفوضي الدولة هي من القسم القضائي وفقاً لما نصت عليه
المادة ٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد بنيت المادة ٢٧ من هذا القانون لاختصاصات هيئة مفوضي

الدولة في تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة ونصت المادة ٥٣ من ذات القانون على أن "تسرى في شأن مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض... وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاة" ولما كانت المادة ٣ من مواد إصدار قانون مجلس الدولة سالف الذكر تقضى بأن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي. ومن ثم فإنه يتعين تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما يتعلق بعدم صلاحية القضاة وردهم وتجهيتهم.

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن "يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية:..... ٥ - إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها".

ومن حيث إن هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمينة على المنازعات الإدارية وعاملا أساسيا في تحضيرها وتجهيتها للمرافعة وفي إبداء الرأي القانوني المحايد فيها سواء في المذكرات التي تقدمها أو في الإيضاحات التي تطلب إليها في الجلسة العلنية ويتفرع عن ذلك كله أنه لا بد من حضور من يمثلها بالجلسة وإلا وقع البطلان في الحكم وأنه إذا قام بالمفوضين سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما في المواد ١٤٦ وما بعدها من قانون المرافعات صار غير صالح في الحالة الأولى ممنوعا عن مباشرة مهمته في الدعوى وجاز رده إن لم ينتج عنها في الحالة الثانية وذلك قياسا على حالة رد عضو النيابة إذ كان طرفا منضما في الدعوى طبقا للمادة ١٦٣ من قانون المرافعات تحقيقا للحيدة التامة بحكم وظيفته في الدعوى حسبما سلف إيضاحه وأنه إذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته في الدعوى ومع ذلك استمر في مباشرتها أو حيث يجب عليها للتحي وندب غيره لأداء مهمته فيها كان ذلك منطويا على بطلان في الإجراءات يؤثر في الحكم فيعييه ويبطله. (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥٠ لسنة ١ ق بجلسة ١٧/١٢/١٩٥٥).

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم فان قيام السيد المستشار المساعد... بالاشتراك في إصدار حكم المحكمة الإدارية مثار هذا الطعن ثم تمثيله هيئة مفوضي الدولة بمحكمة القضاء الإداري التي طعن أمامها في حكم المحكمة الإدارية سالف الذكر من شأنه أن يعيب هذا الحكم - وهو الحكم المطعون فيه بالطعن الحالي - بعيب الإخلال بإجراء جوهرى، ومن ثم يكون قد صدر معيبا بعيب يبطله ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه وبإعادة القضية إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بهيئة استئنافية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإبقاء الفصل في المصروفات.

(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)

المبدأ رقم (٣٣٢) - لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم يمثل إهدارا للعدالة بفقد الحكم وظيفته وتقوم على أساسه دعوى البطلان الأصلية - الطعن في حكم المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية لاشتراك أعضاء دائرة فحص الطعون في نظر الطعن أمام الدائرة الخامسة بالمحكمة الإدارية العليا - الحكم بعدم جواز قبول الدعوى .

الحكم

المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - القرار الذي تصدره دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لا ينفذ بل ينقله تلقائياً برمته من الدائرة الثلاثية إلى الدائرة الخامسة لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الأولى أمام الدائرة الثلاثية - إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي - الآثار المترتبة على ذلك : القرار الصادر من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة الموضوعية الخامسة لا يمنع من اشتراك في إصداره من المستشارين من الاشتراك في تشكيل الدائرة الخامسة بالمحكمة الإدارية العليا - عبارة من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة تشمل كل أعضاء هذه الدائرة بما فيها رئيسها .

(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦ - س ٢٨ ص ٣٣١)

المبدأ رقم (٣٣٣) - أحوال عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى و المنع من

سماعها والجزاء الذي رتبته القانون المادتان ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - المقصود بعمل الخبرة المحظور.

الحكم

أحوال عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى والمنع من سماعها و الجزاء الذي رتبته القانون - المقصود بعمل الخبرة المحظور بمقتضى نص المادة ١٤٦ هو العمل الذي تولاه القاضي في غيبة من الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها ، وحكمة ذلك حتى لا يتأثر قضاؤه في الدعوى بما كان له من رأى سابق في موضوع النزاع قبل أن يطرح أمامه للفصل فيه ، ولا ينصرف هذا الحظر إلى الأعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة التي لها أن تتولاها أصلاً بنفسها أو عن طريق نواب أحد أعضائها واستثناء باللجوء لأهل الخبرة إذا كانت هذه الأعمال من المسائل الفنية التي يصعب على المحكمة ذاتها أن تتولاها بنفسها - أساس ذلك : المادتان ١٣١ و ١٣٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

(الطعن رقم ٣٣٢٣ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٢/٣/ ١٩٨٣ - س ٢٨ ص ٦١١)
المبدأ رقم (٣٣٤) - بطلان أحكام مجلس التأديب إذا ما قام بأحد الأعضاء الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات.

الحكم

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالمنازعات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة الوظيفية المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ لا يتناول ما تعلق منها بالطعن في أحكام مجلس التأديب المختص بمحاكمة أعضائه وتوقيع عقوبة مما يجوز توقيعها على عضو منهم - أساس ذلك : لا تعتبر قرارات إدارية بل هي أحكام تصدر من هيئة قضائية ولم يجرى الشارع الطعن فيها بأي وجه من الوجوه. يجوز استثناء طلب إلغاء أحكام مجلس التأديب إذا ما قام بأحد الأعضاء الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات - الطعن في هذه الحالة يكون أمام الهيئة التي أصدرت الحكم .

(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٧/٥/ ١٩٨٤ - س ٢٩ ص ١١٦٠)
المبدأ رقم (٣٣٥) - عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب لما يخضع له القضاة

من قواعد قررتها القوانين في شأن عدم صلاحية القاضي وتنحيته ورده -
لصاحب الشأن الحق في أن يطلب تنحية رئيس مجلس التأديب أو أحد
أعضائه إذا قامت لديه الأسباب الجدية المبررة لذلك تحقيقا للضمانات العامة
للمحاكمة - رفض مجلس التأديب طلب تنحية أحد أعضائه رغم توافر أسانيد
الطلب ومبرراته يؤدي إلى بطلان المحاكمة .

الحكم

إن مجالس التأديب وإن كانت قد اعتبرت بمثابة محاكم تأديبية إلا أنها في
واقع الأمر ليست كذلك ، إذ أن أعضاء مجالس التأديب ليسوا قضاة ، ومؤدى
ذلك هو عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب لما يخضع له القضاة من قواعد
قررتها القوانين في شأن عدم صلاحية القاضي وتنحيته ورده ، ولا يخل ذلك
بحق صاحب الشأن في أن يطلب تنحية رئيس مجلس التأديب أو أحد أعضائه
إذا قامت لديه الأسباب الجدية المبررة لذلك تحقيقا للضمانات العامة للمحاكمة ،
فإذا رفض مجلس التأديب طلب تنحية أحد أعضائه رغم توافر أسانيد الطلب
ومبرراته فإن ذلك يؤدي إلى بطلان المحاكمة ، وأساس ذلك أن الرفض ينطوي
على إهدار للضمانات التي خولها المشرع لصاحب الشأن في الدفاع عن نفسه .
أما إذا انتهى مجلس التأديب إلى رفض طلب التنحية بناء على أسباب صحيحة
فله أن يستمر في إجراء المحاكمة دون أن يحتج عليه بأنه لم يلتزم بالقواعد
والإجراءات المقررة في هذا المقام بشأن القضاة ، إذ ليس من مقتضى سريان
القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون
مجلس الدولة بالنسبة للمساءلة أمام مجلس التأديب أن تطبق إجراءات رد القضاة
المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وأساس ذلك أن تلك
الإجراءات لا تتلاءم مع طبيعة مجالس التأديب وتشكيلها ، فنظام رد القضاة
وتنحيتهم سواء من حيث قواعده وإجراءاته هو أمر لا يتأتى قيامه وإعماله إلا من
خلال تنظيم قضائي متكامل وهو ما لا ينطبق على مجالس التأديب ، وأثر ذلك
هو استحالة الأخذ بنظام رد القضاة وتنحيتهم على الوجه المبين بقانون المرافعات
المدنية والتجارية أو قانون السلطة القضائية في مجال المحاكمة أمام مجلس
التأديب حيث تبقى المحاكمة أمام هذه المجالس خاضعة للمبادئ العامة التي تحقق
ضمانات المحاكمة .

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٧ / ١٩٨٥ - س ٣١ ص ٥٢١)

المبدأ رقم (٣٣٦) - يعتبر القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد إذا كان قد سبق له تولى عمل الخبرة فيها.

الحكم

مفاد المادتان ١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن القاضي يعتبر غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم إذا كان قد سبق له تولى عمل الخبرة فيها - المقصود بعمل الخبرة المحظور على للقاضي في مفهوم المادة ١٤٦ هو العمل الذي تولاه القاضي في غيبة من الدعوى التي ينظرها ويشترك في الحكم فيها خشية أن يتأثر قضاؤه في الدعوى بما كان له من رأى سابق في موضوع الدعوى قبل أن يطرح أمامه للفصل فيه ولا ينصرف هذا الحظر إلى الأعمال التي تتولاها المحكمة بنفسها أو بواسطة ندب أحد أعضائها للقيام بها مثل الانتقال لمعاينة الشيء المتنازع عليه طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات في المواد المدنية والتجارية.

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

المبدأ رقم (٣٣٧) - صلاحية القاضي لنظر الدعوى - تقديم طلب رد مستشار بالمحكمة الإدارية العليا إلى جهة قضائية أخرى ينفي أي أثر لطلب الرد ولا يمنع المحكمة المذكورة من الاستمرار في الخصومة - دعوى المخاصمة لا تنتج أثرها بالنسبة لصلاحية القاضي لنظر الدعوى التي رفعت دعوى المخاصمة في سياقها إلا من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة .

الحكم

المادة " ٥٣ " من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمادة " ١٦٤ " من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ينعقد الاختصاص في طلب رد أحد مستشاري المحكمة الإدارية العليا لدائرة أخرى بالمحكمة غير تلك التي يكون المستشار المطلوب رده عضواً فيها ، ويعتبر الرد إجراءً يعترض سير الخصومة ، ويؤدي الرد إلى وقف نظر الدعوى حالاً وقد ينتهي مآلاً إلى تحية المحكمة أو بعض أعضائها عند نظر الدعوى ، ولكي يتحقق هذا الأثر فلا بد من تقديم الرد إلى الجهة التي حددها للمشرع داخل نطاق المحكمة المختصة ، وقد أوجب المشرع على كاتب المحكمة رفع تقرير الرد إلى رئيس المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة ، ويقصد بكاتب المحكمة ورئيسها في هذا الصدد

كاتب ورئيس المحكمة الإدارية العليا ومؤدى ذلك أن تقديم طلب رد مستشار بالمحكمة الإدارية العليا إلى جهة قضائية أخرى ينفي أي أثر لطلب الرد ولا يمنع المحكمة المذكورة من الاستمرار في الخصومة ، وأساس ذلك أن المحكمة لم يتصل علمها بطلب الرد عن طريق أجهزتها على النحو المقرر قانونا .

المادة " ٤٩٨ " من قانون المرافعات المدنية والتجارية. دعوى المخاصمة لا تنتج أثرها بالنسبة لصلاحيه القاضي لنظر الدعوى التي رفعت دعوى المخاصمة في سياقها إلا من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة - لا وجه للقول بأن مجرد رفع دعوى المخاصمة ولو أمام محكمة غير مختصة يجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى ويتعين عليه التحي عنها، وأساس ذلك أن المخاصمة والرد والتحي إجراءات حدد المشرع شروط ونطاق وأثار كل منها بما لا مجال معه للخلط بينها .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٧ - س ٣٢ ص ١٢٥٥)
المبدأ رقم (٣٣٨) - عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى في أحوال الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة فيها ، أو سبق نظرها وهو قاضى أو خبير أو محكم - علة ذلك : ١ - علة عدم الصلاحية في حالة الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى هي أن الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل إلى جانب الخصم الذي حصل الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة لمصلحته ، وكذا إظهار لرأى القاضي . ٢ - علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها وهو قاضى أو خبير أو محكم هي الخشية من أن يلزم رأيه الذي يشف عنه عمله المتقدم و يأنف من التحرر منه فيتأثر قضاؤه.

الحكم

المادة " ١٤٦ " من قانون المرافعات المدنية والتجارية. علة عدم الصلاحية في الأحوال المنصوص عليها في البند " ٥ " من المادة " ١٤٦ " المشار إليها هي أن الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل إلى جانب الخصم الذي حصل الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة لمصلحته كما أن فيه إظهار لرأى القاضي وقد يأنف من التحرر منه - منع القاضي من نظر الدعوى التي أدلى فيها بشهادته يتماشى مع مبدأ أن القاضي لا يجوز له أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية - علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى إلى سبق له

نظرها وهو قاضى أو خبير أو محكم هي الخشية من أن يلزم رأيه الذي يشف عنه عمله المتقدم و يأنف من التحرر منه فيتأثر قضاؤه .

(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٣٢ق - جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ١٤٢٧)
المبدأ رقم (٣٣٩) - صدور حكم من قاض غير صالح لنظر الدعوى لتحقيق حالة من حالات عدم الصلاحية المقررة قانوناً - أثره: البطلان.

الحكم

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المادتان ١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية. خلا قانون مجلس الدولة من تنظيم الطعن بالبطلان فى أحكام المحكمة الإدارية العليا - يتعين الرجوع فى هذا الشأن إلى قواعد قانون المرافعات المدنية و التجارية - من الأسباب التى تؤدى إلى هذا البطلان صدور حكم من قاض غير صالح لنظر الدعوى لتحقيق حالة من حالات عدم الصلاحية المقررة قانوناً .

(الطعن رقم ٤٢٢٣ لسنة ٣٣ق - جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ٥٥٩)
المبدأ رقم (٣٤٠) - عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية - مثال ذلك : أن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .

الحكم

تختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل فى طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - إذا كان المشرع قد أجاز استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فإن هذا الاستثناء فى غير الحالات التى نص عليها المشرع كما فعل فى المادة ١٤٧ من قانون المرافعات يجب أن يقف عند الحالات التى تتطوي على عيب جسيم يمثل إهدار للمدالة يفقد معها الحكم وظيفته - لا يجوز للطعن فى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .

(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣٢ق - جلسة ٩ / ٢ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ٨٥٦)

المبدأ رقم (٣٤١) - مدى جواز تطبيق قواعد عدم الصلاحية على المفوض المقرر والمفوض الممثل للهيئة في تشكيل المحكمة (هيئة مفوضي الدولة).

الحكم

لا يسرى حكم المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بأسباب عدم الصلاحية على أى من مفوض الدولة المقرر وممثل هيئة مفوضي الدولة في تشكيل المحكمة - أساس ذلك: أن أيا منهما لا يفصل بقضاء في أي منازعة وإنما يطرح رأيا استشاريا للمحكمة أن تأخذ به كله أو بعضه أو تطرحه كله أو بعضه - مؤدى ذلك: لا يلحق البطلان بالحكم إذا قام سبب من أسباب عدم الصلاحية بمفوض الدولة في الحالتين .

(الطعن رقم ٣٤١٥ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١٤١٣)
المبدأ رقم (٣٤٢) - تطبيق القواعد والضمانات الواجب توافرها في شأن صلاحية القاضي على المحقق - لا ينبغي أن يقل التجرد والحيادة الواجب توافرها في المحقق عن القدر المتطلب في القاضي.

الحكم

تطبيق القواعد والضمانات الواجب توافرها في شأن صلاحية القاضي على المحقق . التحقيق بصفة عامة يعنى الفحص والبحث والتقصي الموضوعي المحايد والنزيه لاستجلاء الحقيقة فيما يتعلق بصحة وقائع محددة ونسبتها إلى أشخاص محددين وذلك لوجه الحق والصدق والعدالة - لا يتأتى ذلك إلا إذا تجرد المحقق من أية ميول شخصية إزاء من يجرى التحقيق معهم سواء كانت هذه الميول لجانبهم أو في مواجهتهم - لا ينبغي أن يقل التجرد والحيادة الواجب توافرها في المحقق عن القدر المتطلب في القاضي - أساس ذلك : أن الحكم في المجال العقابي جنائيا كان أو تأديبيا إنما يستند إلى أمانة المحقق واستقلاله ونزاهته وحيده كما يستند إلى أمانة القاضي ونزاهته وحيده سواء بسواء - أثر ذلك : تطبيق القواعد والضمانات الواجب توافرها في شأن صلاحية القاضي على المحقق .

(الطعن رقم ٣٢٨٥ لسنة ٣٣٣ ق - جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ٩٧٣)
المبدأ رقم (٣٤٣) - سبق عمل أحد مستشاري المحكمة بإدارة الفتوى المختصة بإبداء الرأي لوزارة ما لا يصلح في حد ذاته سببا لعدم صلاحيته

للحكم في القضايا التي تكون تلك الوزارة طرفاً فيها - أساس ذلك: أن معيار عدم الصلاحية يقوم على أسباب محددة منها أن يكون قد سبق للقاضي أن أفتى في القضية المطروحة أمامه.

الحكم

رئاسة الأستاذ المستشار الدكتور..... للمحكمة ودون اعتراض على ذلك من الطاعن رغم أن واقعة عمل سيادته بإدارة الفتوى لوزارة الداخلية ليست منكرة كما أنها كانت جزءاً من عمله المكلف به قانوناً بمجلس الدولة ومن طبيعتها كأى إدارة فتوى الاتصال بأجهزة الوزارة لانجاز الأعمال القانونية الموكلة إليه كعضو أو رئيس للإدارة وهذا وحده لا يقيم له ، بعد ذلك، سبباً من أسباب عدم الصلاحية في القضايا التي تكون تلك الوزارة طرفاً فيها ما دام لم يثبت أنه أبدى الرأي في تلك القضية بأن ذات كما لم يقدم الطاعن ما يفيد قيام حاله محددة من حالات عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات، ومن ثم فإن الحكم في الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٤ ق. ع لم يشبه أي عيب في الإجراءات أو التشكيل مما يبطله.

(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١ / ٧ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ١٢٦٦)
المبدأ رقم (٣٤٤) - أسباب عدم صلاحية القاضي - إذا اتطوى حكم المحكمة الإدارية العليا على أحدها جاز الطعن فيه .

الحكم

لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم يمثل أهداراً للعدالة يفقد معه الحكم وظيفته ومقوماته وتقوم على أساسه دعوى البطلان الأصلية أما إذا قام الطعن على مسائل موضوعية تدرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله فإن هذه الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تصمه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام وهو مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

سبق عمل أحد مستشاري المحكمة بإدارة الفتوى المختصة بإبداء الرأي لوزارة ما لا يصلح في حد ذاته سبباً لعدم صلاحيته للحكم في القضايا التي تكون

الوزارة طرفا فيها - أساس ذلك : أن معيار عدم الصلاحية يقوم على أسباب محددة منها أن يكون قد سبق للقاضي أن أفتى في القضية المطروحة أمامه .
(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١ / ٧ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ١٢٦٦)
المبدأ رقم (٣٤٥) - لصاحب الشأن الحق في رفع دعوى البطلان الأصلية كجزاء على تحقق أي سبب من أسباب عدم الصلاحية الحتمية لهيئة المحكمة التي أصدرت الحكم - أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها سواء في قانون السلطة القضائية أو قانون المرافعات - تعتبر كلها أسبابا شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي قام به سبب عدم الصلاحية ولا تمتد إلى أعضاء المحكمة الآخرين .

الحكم

حصر المشرع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها أجالا محددة وإجراءات معينة - لا يجوز بحث أسباب العوار التي قد تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق المناسبة - إذا كان الطعن غير جائز أو استغلق فلا سبيل لإهداره إلا بدعوى البطلان الأصلية - أجاز المشرع لصاحب الشأن الحق في رفع دعوى البطلان الأصلية كجزاء على تحقق أي سبب من أسباب عدم الصلاحية الحتمية لهيئة المحكمة التي أصدرت الحكم - المشرع لم يحدد ميعادا محددا لرفع هذه الدعوى - الحق في رفعها يسقط بالتقادم الطويل .

أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها سواء في قانون السلطة القضائية أو قانون المرافعات - تعتبر كلها أسبابا شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي قام به سبب عدم الصلاحية ولا تمتد إلى أعضاء المحكمة الآخرين - وجود مانع لدى الدائرة من الفصل في الدعوى ولم تسبب قرارها وخلا نحضر للجلسة من المانع الذي قام لدى الدائرة وحال بينها وبين صلاحيتها للفصل في تلك الدعوى كما لم يتضمن محضر الجلسة أيضا أسماء أي من السادة أعضاء الدائرة الذين قام بهم سبب عدم الصلاحية - الأثر المترتب على ذلك : المانع الذي قام لدى الدائرة يشمل جميع السادة المستشارين الأعضاء بها .

إذا وجد مانع لدى عضو الدائرة بمحكمة القضاء الإداري أدى إلى عدم نظر الدعوى فلا يجوز له أن يشترك في نظرها إذا طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا - الأثر المترتب على ذلك : بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣ / ٤ / ١٩٩٠ - س ٣٥ ص ١٥١٥)

المبدأ رقم (٣٤٦) - تطبيق قواعد الصلاحية لمجلس القضاء علي أعضاء مجلس تأديب أعضاء النيابة الإدارية - أساس ذلك : تولى مجلس التأديب بنص القانون وظيفة المحاكمة التأديبية وإصداره لأحكام يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ معدلاً بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ .

الحكم

مجلس تأديب أعضاء النيابة الإدارية يتولى بنص القانون وظيفة المحاكمة التأديبية ويصدر أحكاماً يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ومؤدى ذلك هو تطبيق قواعد الصلاحية لمجلس القضاء بالألا يكون القاضي قد قام بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليزن حجج الخصوم فيها وزناً مجرداً ، ويعتبر ذلك ضماناً جوهرياً تنطبق على المحاكمة التأديبية تضمن حيده القاضي بين سلطة الاتهام والمحال للتأديب ، وعلى ذلك فإن من يبدى رأيه في موضوع الدعوى التأديبية يستغرق عليه طريق الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها ، وأساس ذلك تقرير ضماناً أساسية لحيدة القاضي في الخصومة التأديبية ما بين سلطة الاتهام والمحال للتأديب ، ويترتب علي الإخلال بالقاعدة المتقدمة بطلان تشكيل مجلس التأديب بما يؤدي إلى بطلان الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٧٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٧ - س ٣٥ ص ١٥٣٤)
المبدأ رقم (٣٤٧) - حالات عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ومنعه من سماعها - لا يجوز لعضو مجلس الدولة الذي كان عضواً بلجنة البت أن يشترك في نظر الدعوى التأديبية للمشاركين في لجنة البت - المادة ١٤٦ من قانون المرافعات .

الحكم

المعمول عليه أن يكون القاضي قد قام بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً - اشتراك عضو مجلس الدولة في لجنة البت - عند نظر المسألة التأديبية للمشاركين في لجنة البت فلا يجوز لعضو مجلس الدولة الذي كان عضواً بلجنة البت أن يشترك في نظر الدعوى التأديبية .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٧ / ٢٨ - س ٣٥ ص ٢١٠٠)

المبدأ رقم (٣٤٨) - إذا كان جائزا إبطال أحكام محكمة النقض إذا قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ مرافعات فإن هذا الحكم يمتد ليسرى على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا لوحدة العلة في الحالتين.

الحكم

ومن حيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فإن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تنص على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في الأحوال الآتية:

١-

٢-

٣- إذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيا عليها أو قيما أو مظنونة وراثته له، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصي أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى.

٤-

٥- إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو محكما، أو كان قد أدى شهادة فيها.

وتنص المادة ١٤٧ على أنه "يقع باطلا عمل القاضي أو قضاءه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم. وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى. ومن حيث أنه إذا كان جائزا إبطال أحكام محكمة النقض إذا قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ سالفه الذكر فإن هذا الحكم يمتد ليسرى على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا لوحدة العلة في الحالتين وهي ضرورة توفير ضمانات أساسية تطمئن المتقاضين وتصون سمعة القضاء.

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١ - س ٣٦ ص ٢١٢)

المبدأ رقم (٣٤٩) - ورود أسباب عدم الصلاحية لنظر النزاع على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها - المادة (١٤٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المستشار القانوني المنتدب لا يعتبر وكيلا عن الوزير ولا يعتبر ندبه نوعا من الوكالة بالخصومة - ليس النذب من أسباب عدم الصلاحية .

الحكم

وردت أسباب عدم الصلاحية لنظر النزاع على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها - من بين هذه الأسباب أن يكون القاضي وكيلاً لأحد الخصوم في الدعوى - يختلف الوكيل عن المستشار القانوني المنتدب - أساس ذلك: أن الوكيل يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ويلتزم الحدود المرسومة له في تنفيذ الوكالة سواء من حيث التصرفات القانونية التي تتضمنها أو طريقة تنفيذها - لا يتقيد المستشار القانوني المنتدب بهذا القيد لأن عمله هو إيداء الرأي الذي يراه متفقاً وصحيحاً حكم القانون والذي يتقيد به الوزير الذي يعمل مستشاراً له - ليس للوزير أن يملأ عليه رأياً معيناً - مؤدى ذلك: أن المستشار القانوني المنتدب لا يعتبر وكيلاً عن الوزير ولا يعتبر ندبه نوعاً من الوكالة بالخصومة - ليس النذب من أسباب عدم الصلاحية .

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٢/١/١٩٩٠ - من ٣٦ ص ٢١٢)
المبدأ رقم (٣٥٠) - (١) متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى بأن سبق له أن أفتى في موضوعها أو نظرها قاضياً أو مستشاراً أو خبيراً أو محكماً فإن الحكم في هذه الحالة يكون باطلاً لمخالفته للنظام العام .

(٢) يتعين في هذه الحالة القضاء بإلغاء هذا الحكم وإعادة الطعن إلى محكمة القضاء الإداري - لا تتصدى المحكمة الإدارية في هذه الحالة لنظر موضوع الطعن لأن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام فيتعين أن تعيد النظر فيه محكمة القضاء الإداري باعتبارها محكمة أول درجة.

(٣) حضور مستشار بمجلس الدولة في الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومشاركته في إصدار فتوى بشأن ذات موضوع الدعوى التي يجلس

للفصل فيها في احدى محاكم مجلس الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذي شارك في إصداره - أساس ذلك : أن سبق الافتاء في موضوع الدعوى يعد سببا من أسباب عدم الصلاحية لنظرها.

الحكم

ومن حيث إنه عن موضوع الطعن، فانه لما كان مبنى الطعن المائل هو كون الأستاذ المستشار.... أحد أعضاء الدائرة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشترك في إصداره على الرغم من أنه سبق إقناؤه في موضوع الطعن إيان كونه عضوا بالجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع التي أصدرت في شأن الطاعن بالذات الفتوى الخاصة باعتبار دبلوم المعهد العالي للتجارة مؤهلا فوق المتوسط، وذلك بجلسة ٢٧ من مايو ١٩٨١.

ومن حيث إن المادة ١٤٦ المشار إليها من قانون المرافعات قد نصت على أن: "يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية: ١ - ... ٢ - ... ٥ - إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء، أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها. كما نصت المادة ١٤٧ من القانون ذاته على أن يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم. وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى.

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أنه متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى بأن سبق له أن أفتى في موضوعها أو نظرها قاضيا أو مستشاراً أو خبيراً أو محكما فإن الحكم في هذه الحالة يكون باطلا لمخالفته للنظام العام، ويتعين لذلك القضاء بإلغائه، وإعادة الطعن إلى محكمة القضاء الإداري لنظره من جديد، ولا تتصدى المحكمة الإدارية العليا في هذه الحالة لنقض موضوع الدعوى. ذلك لأن الحكم المطعون فيه في هذه الحالة يكون قد شابته بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته لنظر الدعوى ويتعين أن تعيد النظر فيه محكمة القضاء

الإداري باعتبارها محكمة أول درجة لتستعيد ولايتها في الموضوع على وجه صحيح.

لذلك فإن المشاركة مستشار بمجلس الدولة في إصدار فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في ذات الدعوى وذلك أيا كان وجه هذه المشاركة فإنه ومن ثم يكون غير صالح لنظر الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة عن هذه الدعوى الصادر لصالح الطاعن بجلسة ١٩٨٢/٥/٣١ في الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٤ ق. الأمر الذي يترتب عليه حتما اعتبار الحكم المطعون فيه باطلا لمخالفته للنظام العام القضائي الذي يحتم فضلا عن توافر استقلالا عند جلوسه للقضاء أن يكون غير ذا صلة بالخصوم مؤثرة في حياده أو مشاركته كقاضي أو خبير أو محكم في ذات موضوع الخصومة مما يجعل له رأيا مسبقا فيها قد يمنعه من وزن حجم الخصوم وزنا مجردا يتوفر معه الحياد والموضوعية الكاملة اللازمة لأداء رسالة العدالة ويحقق الاطمئنان في جدوى مباشرة الخصوم لحقوقهم في الدفاع أمام القضاء.

(المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة

٣١ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١ - س ٣٦ ص ٣٢)

المبدأ رقم (٣٥١) - إعداد تقرير هيئة مفوضي الدولة في أية دعوى يجعل من يشارك في إصدار حكمها من أعضائها غير صالح لنظرها والفصل فيها - إذا شاب الحكم المطعون فيه بطلان جوهري اتحد به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يمتنع على المحكمة الإدارية العليا التصدي للفصل في موضوع الدعوى .

الحكم

تختص هيئة مفوضي الدولة بتحضير الدعوى وإعدادها للمرافعة وإيداء الرأي القانوني مسببا بتقرير غير ملزم للمحكمة تودع فيها - اثر تلك أعضاء هذه الهيئة وهم أعضاء بمجلس الدولة يؤدون واجبهم باعتبارهم أعضاء بمجلس الدولة بتجرد القضاة وحيدتهم باعتبار ان الهيئة التي يشاركون في تكوين أدلتها وأعمال رسالتها جزء من كيان مجلس الدولة وتمثل في تشكيل المحاكم المختصة فإنهم يخضعون بالحنم والضرورة للمبادئ العامة الأساسية التي تحتم استغلال القاضي وحيده في أداء واجبه وتحقيق رسالته في إقامة العدالة وإعلاء

سيادة القانون - نتيجة ذلك: إعداد تقرير هيئة مفوضي الدولة في أية دعوى يجعل من يشارك في إصدار حكمها من أعضائها غير صالح لنظرها والفصل فيها - أساس ذلك: فقدة الصلاحية لأداء رسالة القاضي في دعوى أبدى وأبدى كمفوض فيها مثله في ذلك باقي أعضاء المحكمة التي تفصل في الدعوى .

إذا شاب الحكم المطعون فيه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية احد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى - يمتنع على المحكمة الإدارية العليا التصدي للفصل في موضوع الدعوى - أساس ذلك: نظر الدعوى في هذه الحالة يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا وينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي الأساسية التي تتصل بالنظام العام القضائي لما ينتوي عليه من تقريب درجة من درجاته .

(الطعن رقم ٢٨٤٦ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩١/٦/٨ - س ٣٦ ص ١٤٠٨)
المبدأ رقم (٣٥٢) - جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام إذا ما قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الإداري - نتيجة ذلك: لا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض - المشرع أجاز للخصم أن يطلب إلى محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى - مثل هذه الوسيلة ينبغي إتاحتها للخصم إذا ما وقع البطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب - أساس ذلك: وحدة المعاملة التي تقوم على حكمة جوهريية هي توفير ضمانات أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء .

حضور عضو هيئة مفوضي الدولة جلسات المحكمة الإدارية العليا بوصفه ممثلاً لهيئة مفوضي الدولة عند نظر بعض الطعون التي لم يشارك في مرحلة تحضيرها أو إعداد التقارير فيها أو اعتمادها. نقل هذا العضو في مرحلة لاحقة

إلى تشكيل المحكمة الإدارية العليا ضمن أعضائها - مشاركة هذا العضو في إصدار حكم المحكمة الإدارية العليا في هذه الطعون وتوقيعه على مسودة هذا الحكم - نتيجة ذلك: لا يقوم بالنسبة لهذا العضو سبب يفقده الصلاحية لنظر هذه الطعون والاشتراك في إصدار الحكم فيها - أساس ذلك: لم يثبت هذا العضو قد سبق له أن أبدى رأياً في موضوع الطعون التي صدر بشأنها الحكم وقت عضويته بهيئة مفوضي الدولة.

(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٩٢ / ٢/٨ - س ٣٧ ص ٧٤١)
المبدأ رقم (٣٥٣) - عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عن أحكامها صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى.

الحكم

لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن باعتبارها أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها أو يطعن في أحكامها إلا إذا انتفت عن أحكامها صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقتزن الحكم بسبب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

(الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٩٢ / ٣/٢١ - س ٣٧ ص ١٠٩٠)
المبدأ رقم (٣٥٤) - حددت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التي يكون القاضي فيها غير صالح لنظر الدعوى ومنوع من سماعها - يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المنصوص عليها - ولو تم باتفاق الخصوم - يجوز للقاضي في غير أحوال الرد المنصوص عليها إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب - أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي.

الحكم

ومن حيث أن الطعن المائل يكون يقوم على أساس بطلان الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالمنصورة لثبوت توقيع المستشار على مسودة الحكم وصدوره من هيئة اشترك في عضويتها على الرغم من ثبوت تنحي سيانته عن نظر الدعوى وفق ما هو ثابت بمحضر الجلسة.

ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية واجب التطبيق في إجراءات الدعوى عملاً بنص المادة ٣ من قانون مجلس الدولة وما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا، وقد حددت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات أحوال عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ومنعه من سماعها ونصت المادة ١٤٧ على أن يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المشار إليها في المادة ١٤٦ ولو تم باتفاق الخصوم كما نصت المادة ١٥٠ على أنه يجوز للقاضي في غير أحوال الرد المذكور إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي.

ومن حيث إنه متى ثبت تنحي القاضي عن نظر الدعوى لأي من هذه الأسباب المشار إليها كان قضاؤه فيها باطلاً.

وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة تنحي السيد المستشار..... عن نظر الدعوى فإنه يكون ممنوعاً من نظرها ولا يجوز له الاشتراك في الهيئة التي أصدرت الحكم وإذا فعل ذلك وحضر جلسة المرافعة والمداولة وكان من بين الهيئة التي أصدرت الحكم ووقعت على مسودته ومنطوقه وجاء اسمه تبعاً لذلك في أصل الحكم ووقعت على مسودته ومنطوقه وجاء اسمه تبعاً لذلك في أصل الحكم فإن الحكم يكون باطلاً لعدم صلاحية الهيئة التي أصدرته، ومن ثم يتعين القضاء بإلغائه مع إعادة الدعوى التي صدر فيها إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة لنظرها بهيئة أخرى.

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٢٦)

المبدأ رقم (٣٥٥) - لا تقبل الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا الطعن بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفة الأحكام القضائية - بطلان الحكم الصادر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية.

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري وأحكامها باتة فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم

الصلاحية أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية - علة صلاحية القاضي في الأحوال المنصوص عليها في البند (و) من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات هي أن الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل الى جانب الخصم الذي حصل الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة لمصلحته كما انه فيه إظهار لرأى القاضي وقد يأنف من التحرر منه - منع لقاضي من نظر الدعوى التي أنلى فيها بشهادة يتمشى مع مبدأ أن للقاضي لا يجوز له أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية - علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً هي الخشية من أن يلزم برأيه الذي يشف عنه عمله المتقدم ويأنف من التحرر منه فيتأثر قضاؤه - انتداب مستشار مجلس الدولة للعمل مستشاراً قانونياً لهيئة سوق المال (الهيئة المطعون عليها) عند صدور الحكم لا أثر له من قريب أو بعيد على هذا الحكم طالما أن هذا المستشار لم يشارك بشيء في نظر الطعن ولا في إصدار الحكم ولا المداولة - ندب عضو المحكمة في الجهة المطعون عليها أو غيرها لا يعد في ذاته سبباً من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يحول دون اشتراكه في نظر الدعوى وإصدار الحكم فيها ما لم يبد رأيه في موضوعها أو الكتابة فيها .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢ / ٦ / ٢٧ - س ٣٧ ص ١٦٨٥)
المبدأ رقم (٣٥٦) - ثبت عدم صلاحية أحد أعضاء المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فان الحكم يقع باطلا ويتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه.

الحكم

ومن حيث إنه عن السبب الأول من أسباب الطعن والخاص باشتراك أحد المستشارين في إصدار الحكم المطعون فيه في حين أنه سبق أن أعد تقرير هيئة مفوضي الدعوى فان المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تنص على أن يكون للقاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في الدعوى في الأحوال الآتية:

١.

٢.

٣. إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان سبق له نظرها قاضيا أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدلى بشهادة فيها. ونص المادة ١٤٧ من هذا القانون على أن يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم. ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن السيد المستشار..... هو مفوض الدولة الذي أعد تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى رقم ٤٠/١١١١ ق والمودع في أكتوبر سنة ١٩٨٧ والمهور بتوقيعه وأنه أحد أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم في هذه الدعوى بجلسة ١٩٨٩/١١/٢٠ طبقاً لما هو ثابت من محاضر الجلسات وأن مسودة الحكم منهورة بتوقيعه. وبالبناء على ما تقدم فإنه وقد ثبت عدم صلاحية أحد أعضاء المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن الحكم المطعون فيه فإن الحكم يكون باطلاً ويتعين بالتالي القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري لنظرها مجدداً من هيئة أخرى، مع إبقاء الفصل في المصروفات.

(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٢١)

المبدأ رقم (٣٥٧) - أحوال عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ولو لم يردده أحد الخصوم - علة ومفاد عدم صلاحية القاضي - تطبيق حول عدم تحقق شرط عدم الصلاحية المانع من نظر الدعوى .

الحكم

الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدلى بشهادة فيها - مفاد عدم صلاحية القاضي هو أن الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل إلى جانب الخصم الذي حصل الإفتاء أو الكتابة لمصلحته كما أن فيه إظهار لرأى القاضي وقد يأنف من التحرر منه - منع القاضي من نظر الدعوى التي أدلى فيها بشهادة يتمشى مع أن القاضي لا يجوز أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية - علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق نظرها قاضياً أو خبيراً أو

محكما هي الخشية من ان يلتزم برأيه الذي كشف عنه عمله المتقدم ويأنف من التحرر منه فيتأثم قضاؤه - أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فلا يجوز الطعن فيها إلا بدعوى البطلان في حالتين : اذا انتفت عن الحكم صفته القضائية كأن يصدر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية او ان يقترن بعيب جسيم يفقد الحكم معه صفته ومقوماته - اذا كان ما سبق ان أفتى به المستشار وقت أن كان رئيسا لإدارة الفتوى قبل ان ينضم لتشكيل المحكمة الإدارية العليا هو تحديد سعر الصرف هل يحسب من تاريخ وقوع الضرر ام تاريخ صدور الحكم فان هذا الرأي لا يتعلق بأصل استحقاق الطاعن في التعويض عن النقل المفاجئ المقرر للعاملين بوزارة الخارجية وهو أمر سابق ومنبت الصلة عن كيفية حساب التعويض مقوما على أساس سعر الصرف - نتيجة ذلك : فقدان شرط عدم الصلاحية الذي يحول دون نظر الطعن - الحكم برفض الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١١ - س ٣٨ ص ١٧١١)
المبدأ رقم (٣٥٨) - تطبيق القواعد والضمانات التي يجب توافرها في شأن صلاحية القاضي على المحقق.

الحكم

المادة (٧٩) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - التحقيق بصفة عامة يعنى الفحص والبحث الموضوعي للمحايد والنزاهة لاستجلاء الحقيقة فيما يتعلق بصحة وقائع محددة ونسبتها إلى أشخاص محددين وذلك لوجه الحق والصدق والعدالة - لا يتأتى ذلك إلا إذا تجرد المحقق من رأيه وميوله الشخصية إزاء من يجرى للتحقيق معهم سواء كانت هذه الميول إلى جانبهم أو في مواجهتهم - لا ينبغي أن يقل التجرد والحيادة الواجب توافرها في المحقق عن القدر المتطلب في القاضي - أساس ذلك: أن الجزاء في المجال العقابي الجنائي أو التأديبي إنما يستند إلى أمانة المحقق واستقلاله ونزاهته وحيده كما يستند إلى أمانة القاضي وحيده - مؤدى ذلك: وجوب تطبيق القواعد والضمانات التي يجب توافرها في شأن صلاحية القاضي على المحقق .

(الطعن رقم ٤١١٦ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٩٤/٨/٢٧ - س ٣٩ ص ١٦١٣)
المبدأ رقم (٣٥٩) - عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي

طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية - بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية.

الحكم

لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية - بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم يتمثل في إهدار العدالة فيفقد الحكم معه وظيفته ومقوماته ، إذا قام الطعن على مسائل موضوعية تندرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله فإن هذه الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته ، توزيع الاختصاص بين دوائر المحكمة الإدارية العليا هو أمر تنظيمي لحسن سير العمل ولا يعد هذا التوزيع من النظام العام كما أن مخالفته لا يترتب عليها فقدان الحكم صفته كحكم. (الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٩٨/١/٢٤ - س ٤٣ ص ٧٧٩)
المبدأ رقم (٣٦٠) - أحوال عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى وعلّة ذلك.

الحكم

ثمادة ١٤٦ و ١٤٧ والمادة ٢٨٦ من قانون المرافعات - عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى - علة ذلك - أن الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل إلى جانب الخصم الذي حصل ذلك لمصلحته كما فيه إظهار لرأى القاضي وقد يأنف عن التحرر منه - عدم صلاحية القاضي في نظر الدعوى التي أدلى فيها بشهادة - علة ذلك - أن القاضي لا يجوز أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية - عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً - علة الشخصية - الخشية من أن يلتزم براءة فيتأثر قضاؤه - كل هذه الأحوال مردّها ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى - أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى متعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الطعن - أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري وأحكامها بأنه فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفة الأحكام القضائية

بان يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب الصلاحية أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .

(الطعن رقم ٥٨٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٣٠ - س ٤٦ ص ٧٦٣)
المبدأ رقم (٣٦١) - انطباق قواعد عدم الصلاحية المتعلقة بالقضاة على قرارات مجالس التأديب.

الحكم

قرارات مجالس التأديب بمثابة أحكام تأديبية فمن ثم يسرى على أعضاء مجالس التأديب ما يسرى على قضاة المحكمة التأديبية من قواعد تتعلق بعدم صلاحية القضاة وردهم .

(الطعن رقم ٣٨٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٠٠٢/٣/١٧ - س ٥٠ ص ١٤١)

المطلب الرابع عشر

خلو الحكم أو خطؤه في بيان أسماء القضاة

مع خلو محضر الجلسة من بيان الأسماء

المبدأ رقم (٣٦٢) - عبارة "القضاة الذين أصدروا الحكم" الواردة بالفقرة الثالثة من المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنصرف إلى القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم - إذا انطوى الحكم على خطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه فأغفل اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم يشترك في المداولة ولم يفصل في الدعوى. يعد خطأ ماديا يجوز تصحيحه بناء على ما هو ثابت بمحضر النطق بالحكم الذي يصير مكملا له دون ذلك من الأوراق - إذا خلا محضر جلسة النطق بالحكم من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته ترتب على ذلك بطلان الحكم.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا". وتنص المادة ١٧٠ مرافعات على أنه "يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم".

وتتص المادة ١٧٨ مرافعات على أنه "يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه... وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته".

ومن حيث إن الثابت من الاطلاع على نسخة الحكم الأصلية المودعة ملف الدعوى أنه ورد بديباجة الحكم صدره من هيئة مشكلة برئاسة المستشار.... وعضوية المستشارين.... والدكتور.... ثم وردت بذيل الحكم عبارة مفادها أن المستشار..... حضر المرافعة واشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم وحضر بدلا عنه عند النطق بالحكم المستشار..... ومفاد بديباجة الحكم -كما وردت بنسخة الحكم الأصلية- أن المستشارين الذين أصدروا الحكم هم الأساتذة.... و.... والدكتور....، ولما كانت عبارة القضاة الذين أصدروا الحكم التي وردت بالفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ مرافعات إنما تعنى القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم. وكان الثابت من مطالعة مسودة الحكم -المودعة ملف الدعوى- وورقة الجلسة أن القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة ووقعوا المسودة هم الأساتذة.... و.... و.... ولم يكن من بينهم المستشار....، فمن ثم يبين أن الحكم المطعون فيه انطوى على خطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه فأغفل اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم يشترك في المداولة ولم يفصل في الدعوى، وأنه ولئن جاز تصحيح مثل هذا الخطأ المادي بناء على ما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكملا له -دون سوى ذلك من الأوراق- إلا أنه بالرجوع إلى محضر جلسة النطق بالحكم تبين أنه خلا من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته. يضاف إلى ما تقدم أن مؤدى العبارة المذيل بها الحكم من أن المستشار.... حضر تلاوة الحكم عند النطق به بدلا من المستشار....، أنه لم يحضر تلاوة الحكم إلا اثنان من أعضاء المحكمة التي أصدرته. وكل ذلك مؤدى إلى بطلان الحكم المطعون فيه طبقا لحكم المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المشار إليها. الأمر الذي يستوجب إلغاء وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية للفصل فيها مجددا بهيئة أخرى.

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١ - س ٣٢ ص ١٦٥)
المبدأ رقم (٣٦٣) - خلو محضر الجلسة من المانع الذي قام لدى الدائرة وحل

بينها وبين صلاحيتها للفصل في تلك الدعوى كما لم يتضمن محضر الجلسة أيضا أسماء أي من السادة أعضاء الدائرة الذين قام بهم سبب عدم الصلاحية .

الحكم

أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها سواء في قانون السلطة القضائية أو قانون المرافعات - تعتبر كلها أسبابا شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي قام به سبب عدم الصلاحية ولا تمتد إلى أعضاء المحكمة الآخرين - وجود مانع لدى الدائرة من الفصل في الدعوى ولم تسبب قرارها وخلا محضر الجلسة من المانع الذي قام لدى الدائرة وحال بينها وبين صلاحيتها للفصل في تلك الدعوى كما لم يتضمن محضر الجلسة أيضا اسم أي من السادة أعضاء الدائرة الذين قام بهم سبب عدم الصلاحية - الأثر المترتب على ذلك: المانع الذي قام لدى الدائرة يشمل جميع السادة المستشارين الأعضاء بها .

إذا وجد مانع لدى عضو الدائرة بمحكمة القضاء الإداري أدى إلى عدم نظر الدعوى فلا يجوز له أن يشترك في نظرها إذا طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا - الأثر المترتب على ذلك : بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٣ق - جلسة ٣ / ٤ / ١٩٩٠ - س ٣٥ ص ١٥١٥)
المبدأ رقم (٣٦٤) - إذا ثبت بمحضر الجلسة تنحي أحد أعضاء المحكمة عن نظر الدعوى فله يكون ممنوعا من نظرها - حضوره جلسة المرافعة واشتراكه في المداولة وورود اسمه في أصل الحكم ضمن الهيئة التي أصدرته - بطلان الحكم .

الحكم

المادة ١٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تجيز للقاضي إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي ، فإذا ثبت بمحضر الجلسة تنحي أحد أعضاء المحكمة عن نظر الدعوى فانه يكون ممنوعا من نظرها ، ومن ثم فإن حضوره جلسة المرافعة واشتراكه في المداولة وورود اسمه في أصل الحكم ضمن الهيئة التي أصدرته يؤدي إلى بطلان الحكم ، ويوجب القضاء بإلغاء الحكم مع إعادة الدعوى التي صدر فيها لنظرها بهيئة أخرى .

(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٦ق - جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٥١٣)

المبدأ رقم (٣٦٥) - دعوى - حكم - محضر الجلسة - - عدم توقيع رئيس الدائرة عليه لا يؤدي لبطلان الحكم.

الحكم

لم يقرر المشرع البطلان لعدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة ، ومن ثم فإنه يترتب على عدم بيان المصلحة في التمسك ببطلان محضر الجلسة وجوب الالتفات عن الدفع بالبطلان.

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٢ - س ٣٨ ص ١٢٤٥)

المطلب الخامس عشر

الإخلال بحق الدفاع والحرافعة

يقصد بحق الدفاع في الدعوى بصفة عامة إيداء الخصم لوجهه نظره أمام القضاء فيما قدمه هو أو يقدمه خصمه من إدعاءات.

ومن المقرر وجوب ضمان حق الدفاع للخصوم في أية حالة كانت عليها الإجراءات، وترتيباً على ذلك، فإن على المحكمة إفساح المجال للخصوم لاستعمال حقهم في الدفاع، فليس لها القيام بأي إجراء من شأنه إنتهاك هذا الحق^(١)

ولذلك لا يجوز للمحكمة قبول أية أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم في غير جلسة دون إطلاع خصمه عليها أو إعلانه بها، فإذا قدمت مذكرة من أحد الخصوم لا تحمل أي بيان يفيد سبق إعلانهم للخصم أو إطلاعه عليها أو إيداعها بالجلسات المحددة لنظر الدعوى فإن هذه المذكرة تعتبر غير قائمة قانوناً أمام المحكمة بإعتبارها ورقة من أوراق الدعوى، وبالتالي لا يعتبر الدفاع الوارد بها مطروحاً على المحكمة ولا تلتزم بالرد عليه، فإذا قبلت المحكمة مثل هذه المذكرة فإنها يجب ألا تعول عليها أو تتأثر بها في حكمها وإلا كان الحكم باطلاً^(٢)

ولا يسوغ الخروج عن هذه القاعدة أن تكون المحكمة نفسها قد أمنت للخصم بإيداع مذكرته بملف الدعوى دون إعلان خصمه بها، فليس لإنن المحكمة أن

(١) أنظر : الدكتور / فتحي ولي - المرجع السابق - ص ٥٣٦ وما بعدها

(٢) حكم محكمة النقض - مدني جلسة ١٩٧٦/٢/٢ ونقض مدني - ١٩٧١/١٠/٢٦ مجموعة للنقض - ٢٢

يغير قاعدة وضعت لضمان حق الدفاع وتأكيد مبدأ المواجهة^(١) ويقوم مقام إسناد الخصم أو إطلاعه على المذكرة، أية واقعة تفيد هذا الإطلاع وتحقق الغاية منه وهو إتاحة الفرصة للخصم للرد على دفاع خصمه . ولهذا فإن قيام الخصم بالرد في مذكرته على دفاع خصمه الوارد في مذكرة لم تعلن إليه أو لم يطلع عليها يحقق الهدف من هذا الإطلاع ولا يشوب الحكم الذي يشير إلى ذلك الدفاع وإلى الرد عليه بطلان هذا ولو كانت المحكمة لم تأذن بتقديم المذكرة أو المستند^(٢)

ويقصد بالمرافعة اصطلاحاً -الشرح الشفوي من الخصم أو محاميه للإدعاءات أو أوجه الدفاع وأسانيده أمام المحكمة.

وتسمع المحكمة أولاً مرافعة المدعى أو محاميه ثم تسمع مرافعة المدعى عليه أو محاميه وللمحكمة أن تستمع إلى أيهما أكثر من مرة وفقاً لما تراه حتى تتضح لها الحقيقة بما فيه الكفاية، على أنها يجب أن تراعى دائماً أن «يكون المدعى عليه آخر من يتكلم» وذلك وفقاً لحكم المادة (١٠٢) من قانون المرافعات. وإذا كان هناك متدخل هجومي أو إختصامي في الدعوى فإنه وبخصوص طلبه يتم سماعه أولاً باعتباره مدعياً قبل كل من المدعى والمدعى عليه.

وللمحكمة تطبيقاً لمبدأ الإقتصاد في الخصومة، أن تمنع أي خصم أو محاميه من الإسترسال في المرافعة إذا كان كلامه خارجاً عن موضوع القضية أو عما يقتضيه الدفاع فيها (مادة ١٠٢ مرافعات) ولهذا فإن للمحكمة أن تنبّه الخصم أو محاميه إلى عدم إستعمال عبارات جارحة أو مخالفة للأداب أو النظام العام في مرافعاته، فإن لم ينتبه كان لها منعه من الإسترسال في المرافعة مع الأمر بمحو ما يكون قد أثبت من هذه العبارات في محضر الجلسة ولها إعمالاً لنفس السلطة الأمر بمحو أية عبارة من هذه العبارات إذا كانت قد وردت في ورقة من أوراق المرافعات أو المذكرات ولها هذه السلطة ولو تضمنت هذه العبارات دفاعاً للخصم^(٣) وهي تأمر بالمحو سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصم الآخر، على أن الأمر يدخل في سلطتها التقديرية فلا معقب عليها من محكمة النقض إذا هي أغفلت هذا الطلب^(٤) أو لم تبين سبباً لرفضه.

(١) محكمة النقض - مدني - ١٩٧٥/١١/٤ - المجموعة ٢٥٩-١٣٥٩-٢٦

(٢) محكمة النقض - مدني - ١٩٧٥/١٢/٣٠ - المجموعة ٣٢٣-١٧٢٧-٢٦

(٣) محكمة النقض - مدني - ١٩٦٢/٤/٥ - المجموعة ٦١-٤١٤-١٣

(٤) حكم محكمة النقض - مدني ١٩٧٧/١٢/٧ - في الطعن رقم ٤١/٥٢٢ قى وأيضاً - نقض مدني

- ١٩٦٦/٢/٢٤ المحللة ٠ س. ٦٥ - ٤٦٧ - ١٧

وفيما يلي أهم المبادئ القانونية في مجال (البطلان الناتج عن الإخلال بحق الدفاع والمرافعة) :

المبدأ رقم (٣٦٦) – يترتب على الحكم بإبطال المرافعة أن تبطل جميع الإجراءات السابقة حتى عريضة الطعن وتعتبر جميعها لاغية.

الحكم

يترتب على الحكم بإبطال المرافعة أن تبطل جميع الإجراءات السابقة حتى عريضة الطعن وتعتبر جميعها لاغية، وكأنها لم تكن ويستتبع هذا أنه لا يصلح تقديم الطعن من جديد إلا إذا كانت المواعيد قانوناً لم تنقض.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٢٠٦ - ١ ق ١٨/١١/١٩٤٧ - ٨٧/١٥/٢)

قداسة حق الدفاع لكل إنسان أصالة أو بالوكالة:

المبدأ رقم (٣٦٧) – قرار مجلس التأديب لا يبطل إذا لم يراع حكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه - قرار مجلس التأديب يبطل وفقاً للمبادئ العامة التي تضمنتها المادة ٢٠ من قانون المرافعات إذا لم تتحقق الغاية من الإجراء الذي حدده القانون وهي إعلام عضو هيئة التدريس المحال إلى مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة إليه وبصورة من تقرير التحقيق وذلك بعدم حرمان العضو من الإطلاع على هذه الأوراق فإن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت وهي تمكينه من مباشرة حقه الطبيعي في تحضير وإبداء دفاعه وتحقيقه.

الحكم

ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص على المبادئ والأحكام العامة في مجال الإجراءات القانونية والتي تتمثل فيها المبادئ الأساسية للنظام العام القضائي والتي تتفق بصفة عامة على قداسة حق الدفاع لكل إنسان أصالة أو بالوكالة وقد نص في المادة ٢١ منه على أن «يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه، أو إذا شابته عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الإجراء، ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء.»

ومن حيث إن قانون تنظيم الجامعات لم ينص على بطلان قرار مجلس التأديب إذا لم يراع حكم المادة ١٠٧ سالفة الذكر فإن هذا القرار يبطل وفقاً

للمبادئ العامة التي تضمنها نص المادة ٢٠ من قانون المرافعات المشار إليها إذا لم تتحقق الغاية من الإجراء الذي حدده القانون وهي إعلام عضو هيئة التدريس المحال إلى مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة إليه وبصورة من تقرير التحقيق، وذلك بعدم حرمان العضو المحال فرصة الإطلاع على هذه الأوراق والإحاطة بفحواها والإلمام بمضمونها وتقديم دفاعه بشأن ما هو منسوب إليه فإن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت وهي تمكينه من مباشرة حقه الطبيعي في تحضير وإيداع دفاعه وتحقيقه ومن ثم فلا يترتب البطلان في إجراءات المجلس على النحو الذي يترتب حتماً البطلان لأي قرار يصدر عنه.

ومن حيث إن مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس قد أُنعت لمحاكمة الطاعن في عدة جلسات أستمع خلالها لأقواله وأوجه دفاعه كما أستمع لأقوال الشهود، ولم يخل بأي ضمانات من ضمانات الدفاع المقررة له ومن ثم فإنه لا يشوب هذا القرار البطلان ولو لم يراع رئيس الجامعة حكم المادة ١٠٧ من قانون تنظيم الجامعات المشار إليها مادام أن حق الدفاع قد كفل للطاعن على أكمل وجه وتحققت الغاية من أحكام المادة المذكورة قبل إصدار المجلس لقراره المطعون فيه.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٩)
المبدأ رقم (٣٦٨) - إبداء الدفاع وتحقيق هذا الدفاع أمام المحاكم سواء جنائية أو تأديبية هو حق طبيعي ومقدس للمتهم تقرره الأنيلان السملوية وختامها الإسلام - يجب أن تكون الأحكام مسببة وأن تكون الأسباب مكتوبة على نحو يوضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية للمتهمين وما إنتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بقرض أو القبول - أعمال المحكمة الإدارية العليا رفلبتها القانونية على تلك الأحكام.

الحكم

ومن حيث إنه من مقتضى ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أدان الطاعن عن مخالفتين مستنداً إلى ترديد أقوال الشهود ووصفهم لما نسبوه إلى الطاعنين بأنه يعد مخالفة مالية وإدارية مشيراً للتعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٢ وذلك دون إيراد أية مناقشة لما أبداه الطاعنان أمام المحكمة التأديبية من دفاع

جوهري ودون أن تحدد المحكمة ذاتها في حكمها الأسانيد والحجج الأساسية التي بنت عليها الحكم وكذلك بنت عليها عقيدتها من حيث الواقع والقانون على وقوع الأفعال المنسوبة للمتهمين وصحة نسبتها إلى كل منهم بحسب القواعد والنظم والتعليمات المنظمة للعمل وصحة تكييف هذه الأفعال قانوناً بإعتبارها جرائم ومستنداً إلى أسباب لم تستخلص إستخلاصاً سائغاً من الأوراق ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مشوباً بالقصور الشديد في التسبب مهذراً للحق الطبيعي لكل متهم في أية محاكمة تأديبية أو جنائية في إيداء دفاعه وتحقيق هذا الدفاع وهو الحق المقدس الذي تقرره الأليات السماوية ورددته نصوص إعلان حقوق الإنسان والمواز (٦٧، ٦٩) من الدستور كما نصت عليه صراحة المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فضلاً عن مخالفة المواد (٣٧، ٤٣) من القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتي أوجبت أن تصدر الأحكام التأديبية مسببة ويتعين لتكون كذلك أن تتضمن الأسباب مكتوبة على نحو يوضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقاً لأوجه الدفاع الجوهرية للمتهمين وما إنتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول وذلك ليتسنى للمحكمة الإدارية العليا أعمال رقابتها القانونية على تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام العام القضائي لمحاكم مجلس الدولة وضماناً لأداء هذه المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن سير وإنتظام المرافق العامة والإحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين المقدمين لتلك المحاكم وعلى رأسها حقهم في الدفاع ببراءتها مما نسب إليهما فيها - هذا الحكم يكون قد صدر مشوباً قد صدر مشوباً بالبطلان مبنياً على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ما يتعين معه إلغاؤه والحكم ببراءة الطاعنين

(المحكمة الإدارية العليا -الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق -جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

المبدأ رقم (٣٦٩) - المادة ٦٩ من الدستور - حق الدفاع حق دستوري وأساسى لكل مواطن أمام المحاكم - سواء بالأصلية أو بالوكالة وهو حق مكفول للكافة - يتعين أن يكفل القاتون لغير القاترين مالياً الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقهم - سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وخضوع الدولة للقانون - يحظر النص في أي قانون على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

الحكم

ومن حيث إنه وفقاً للمبادئ العامة للحاكمة للإجراءات والمرافعات في التقاضي عموماً وبصفة خاصة أمام محاكم مجلس الدولة إن هذه الإجراءات قصد بها المشرع تنظيم وحماية النظام العام وكفالة حق الدفاع الذي هو حق دستوري وأساسي لكل مواطن أمام المحاكم وفقاً لنص المادة ٦٩ من الدستور سواء بالأصل أو بالوكالة وهو مكفول للكافة بل إنه يتعين أن يكفل القانون لغير القادرين مالياً الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم وذلك تفريعاً على أن الأصل الدستوري المسلم به أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة تخضع للقانون (مواد ٦٤، ٦٥ من الدستور) وأن تكفل تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا، ويحظر النص في أي قانون على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

(الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٣/٩)

المبدأ رقم (٣٧٠) - التقاضي حق مصون للكافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي - حق الدفاع مكفول أصالة أو بالوكالة - وجوب إثبات أن من يتحدث باسم أحد طرفي الخصومة أنه يمثل أمام المحكمة تمثيلاً قانونياً حماية لحق كل مواطن في الدفاع الحقيقي الكامل عن نفسه في أية منازعة ينظرها القضاء - وإلا إفتقد الحاضر أو المترافع أو المحامي الحاضر أمام المحكمة صفته في تمثيل أي من الخصوم أمامها - نيابة المحامي عن زميله مفلاها أنه يجوز قانوناً حضور محام عن محام آخر سواء كان الأخير أصلياً في الدعوى أو وكيلًا.

الحكم

ومن حيث إن مقطع النزاع في الطعن المائل إنما يتصل بأساس هام من الأسس التي يقوم عليها النظام العام للتقاضي وهو حق كل مواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وحقه في إيداء دفاعه أمامه بالأصل أو بالوكالة لحسم أية منازعات متعلقة بحقوقه العامة أو الخاصة، ذلك أنه وفقاً للمادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنته في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فإن لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى

المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها إعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

ومن حيث إنه في ظل وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم بوقف تنفيذ ثم إلغاء قرار وزير التموين بالإستيلاء على قطعة أرض يدعيان ملكيتها وقد لجأ إلى القضاء توصلًا إلى إحقاق ما يدعيان من حق في ملكيتها الخاصة وهو حق من الحقوق الطبيعية لكل إنسان كما أن من حق كل إنسان في الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي للدفاع عن حقوقه العامة أو الخاصة ومن أهمها حقه في التملك وحماية ما يملكه من كل عدوان عليه سواء من السلطة العامة أو من الأفراد.

ومن حيث إنه قد تضمن الدستور المصري في نصوصه تقرير تلك المبادئ الأساسية التي أقرتها وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سالفة الذكر فقد نص الدستور في المادة ٦٨ على أن «التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي» وما يقضى به في المادة ٦٩ من أن «حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول» .

وإذا كان المشرع الدستوري قد أناط بالقانون تنظيم حق الدفاع الذي قرره بالدستور كحق لكل مواطن سواء أصالة أو وكالة فقد وردت القاعدة العامة المنظمة للدفاع بطريق الوكالة أصلاً في القانون المدنى وقانون المرافعات حيث نص الأول في المادة ٦٩٩ على أن «الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل» ثم نص في المادة ١/٧٠٢ على أنه «لابد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة، وبوجه خاص في المرافعة أمام القضاء» وورد في قانون المرافعات تفصيل ما يتعلق بالتوكيل في الخصومة، وحيث نص المادة ٧٣ على أنه سيجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله وأن يثبت وكالته عنه وفقاً لأحكام قانون المحاماة، وللمحكمة عند الضرورة أن ترخص للوكيل في إثبات وكالته في ميعاد تحدد على أن يتم ذلك في جلسة المرافعة على الأكثر»، ثم أوجب قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على المحامى أن يثبت أمام المحكمة صفته كوكيل عن الخصم الذي يمثلته في الدعوى، وحيث إنه يبين من كل ما تقدم من أحكام أنها إنما شرعت للتثبت من أنه من يتحدث باسم أحد طرفي الخصومة إنما يمثل أمام المحكمة تمثيلاً قانونياً حماية لحق كل مواطن في الدفاع الحقيقي الكامل عن نفسه في أية منازعة

ينظرها للقضاء، وإلا إفتقد الحاضر أو المترافع أو المحامي الحاضر أمام المحكمة صفته في تمثيل أي من الخصوم أمامها.

وقد نظم تمثيل المحامين لمن يوكلونهم من المواطنين تنظيمًا خاصاً بقانون المحاماة بما يتفق مع تلك الوكالة ومباشرة حق الدفاع أمام القضاء مع التيسير على المحامين لمباشرة رسالتهم في الدفاع وكالة عن الخصومة في مجالس القضاء بعد نص قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن للمحامي أن يحضر عن الموكل بتوكيل خاص أو عام ويجب على المحامي أن يودع التوكيل الخاص بملف الدعوى في حالة المرافعة فإذا كان التوكيل عاماً إكتفى بالإطلاع عليه وإثبات رقم التوكيل الخاص بملف الدعوى في حالة المرافعة فإذا كان التوكيل عاماً إكتفى بالإطلاع عليه وإثبات رقم التوكيل وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة كما تضمن القانون أيضاً حكماً خاصاً بنبابة المحامي عن زميله، وذلك في المادة ٥٦ منه التي تقضى بأنه «المحامي سواء كان خصماً أصلياً أو وكيلاً في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعات أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محامياً آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك».

ومن حيث إنه بالإضافة إلى ذلك فإن مودى نص المادة ٥٦ من قانون المحاماة أنف الذكر أنه يجوز قانوناً حضور محام عن محام آخر سواء كان الأخير خصماً أصلياً أو وكيلاً في دعوى والثابت من عريضة الدعوى رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ للقضائية الصادر فيها الحكم المطعون فيه، وكذلك من مذكرة دفاع المدعين فيها أن كلا من رافعى هذه الدعوى محام، ومن ثم فقد كان حتماً وواجباً على المحكمة أن تثبت صفة المدعين كمحامين من صفة المحامي الحاضر عنهما في هذه الدعوى بالتطبيق لنص المادة ٥٦ من قانون المحاماة سالفة الذكر قبل أن تقضى بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع سند الوكالة عن المدعين فيها).

(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٨)

تطبيقات في أحوال توفر " حق الدفاع " أو تخلفه :

مناط أعمال حق الدفاع سبق وجود الاختصاص القضائي:

المبدأ رقم (٣٧١) — امتناع اختصاص القضاء بنظر دعوى ما — لا يكون ثمة

مجال لإعمال حق الدفاع.

الحكم

نص المادة ٣٥ من دستور جمهورية مصر ، التي تقضى بأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون ، المقصود من ذلك هو عدم حرمان المتقاضى من حق الدفاع عن نفسه ، ومن البداهة أن محل إعمال ذلك حيثما يكون التقاضى بدعوى متاحاً قانوناً . أما إذا امتنع اختصاص القضاء بنظر دعوى فغنى عن القول أنه لا يكون ثمة مجال لإعمال هذا النص فيها ، ذلك أن لكل من "الأصلين الدستوريين : الأصل الذى يسمح للسلطة التشريعية بتحديد دائرة اختصاص القضاء ، والأصل الآخر الذى يكفل للمتقاضى فى دعوى متاحة هى من اختصاص القضاء حق الدفاع أصالة أو بالوكالة - لكل من هذين الأصلين مجاله الخاص فى التطبيق ، فلا يجوز الخلط بينهما .

(الطعن رقم ٩٢٩ - لسنة ٣ق - جلسة ١٢ / ٧ / ١٩٥٨ - من ٣ ص ١٦٩١)

حق الدفاع فى مجال القرارات التأديبية :

المبدأ رقم (٣٧٢) - حق الدفاع فى مجال القرارات التأديبية - تحققه بتحقيق التشكيل الصحيح للمجلس التأديبى وبالمواجهة بالاتهام والتمكين من إبداء الدفاع والاطلاع على التحقيقات .

الحكم

إذا كان الثابت أن مجلس التأديب الاستئنافى الذى أصدر القرار المطعون فيه كان مشكلاً تشكيلاً قانونياً وأنه واجه المدعين بالوقائع المكونة لما إتهما به من مخالفات وبمصادرها التى تم إستجماعها منها ومكنهما من إبداء أقوالهما ودفاعهما وملاحظتهما بعد تمكينهما من الإطلاع على التحقيقات التى أجريت والأوراق المتعلقة بها فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر بعد مراعاة الضمانات الأساسية التى تقوم عليها حكمة إجراءات التأديب إذ توافرت فى الإجراءات التى اتبعت ضمانات السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة . كما كفلت حماية حق الدفاع للمدعين تحقيقاً للعدالة ، ومن ثم فلا وجه للنعى على القرار المذكور بالبطلان لعدم صلاحية بعض المحققين الذين اشتركوا فى التحقيق الإبتدائى الذى سبق المحاكمة التأديبية أو لأن بعضهم كان غير مختص بسبب نوع عمله أو مستوى درجته . فإن صح أن التحقيق الإبتدائى الذى سبق للمحاكمة

التأديبية قد شابه قصور أو خلا من مقومات التحقيق الصحيح فقد تداركت
المحاكمة التأديبية هذا العيب .

(الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١١ / ٢ / ١٩٦١ - من ٦ ص ٦٩٧)

الإعلان بقرار الإحالة إجراء جوهري يتصل بحق الدفاع :

المبدأ رقم (٣٧٣) - حق الدفاع - الإعلان بقرار الإحالة المتضمن بياناً
بالمخالفات المنسوبة إلى المتهم وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن
من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من إيضاحات
وتقديم ما قد يعن له من بيّنات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر
الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع - أثر
تخلف ذلك : بطلان الحكم التأديبي .

الحكم

إن الحكمة التي تغياها الشارع بإيراده نصوص المواد ٢٣ و ٢٩ و ٣٠ في
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية
مفادها توفير الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ودرء الإتهام عنه وذلك
بإحاطته علماً باعتباره صاحب الشأن في الدعوى التأديبية بإعلانه بقرار الإحالة
المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى
ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من
إيضاحات وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال
عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع
ويرتبط بمصلحة جوهريّة لنوى الشأن .

ويستفاد كذلك من الأحكام التي تضمنها هذا القانون أن إعلان المتهم وإخطاره
على الوجه السالف بيانه إجراء جوهري ، رسم المشرع طريق التحقق من إتمامه
على الوجه الكامل فأوجب أن تكون الإخطارات والإعلانات بخطاب موصى عليه
مع علم الوصول للإستيئاق من إتمام هذه الإجراءات ومن استلام صاحب الشأن
للإخطار أو الإعلان الموجه إليه وترتب على إغفال الإعلان أو عدم الإخطار
وقوع عيب شكلي في الإجراءات للأضرار التي تصيب الخصم الذي وقع هذا
الإغفال في حقه ، الأمر الذي يؤثر في الحكم و يترتب عليه بطلانه شكلاً وذلك
ترتيباً على أن الإجراء يكون باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه

عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . ويزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه أعتبر صحيحاً ، أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك ، فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام ، وذلك طبقاً لنص المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تطبق أحكامه أمام القضاء الإداري فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به كما تقضى بذلك المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يعلن بقرار الإحالة وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، وبذلك فات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بمحضرها ، فإن هذا يكون عيباً شكلياً في الإجراءات يبطلها ويؤثر في الحكم مما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، مما يتعين معه تقرير هذا البطلان وإعادة الدعوى للمحكمة التأديبية لتجرى شئونها فيها.

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٦ق - جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٢ - س ٧ ص ٢١٣)
المبدأ رقم (٣٧٤) - السير في إجراءات المحاكمة دون إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً يعد إخلالاً بحق الدفاع .

الحكم

إن السير في إجراءات المحاكمة دون إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً من شأنه أن يلحق به أشد الضرر ويفوت عليه حق الدفاع عن نفسه .

(الطعن رقم ١٦٢ - لسنة ١١ق - جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٦٧ - س ١٣ ص ٢٥١)
المبدأ رقم (٣٧٥) - تجهيل تاريخ النطق بقرار مجلس التأديب لا يترتب عليه بطلان في الإجراءات أو إخلال بحق الدفاع.

الحكم

إن تجهيل تاريخ النطق بقرار مجلس التأديب لا يترتب عليه بطلان في الإجراءات أو إخلال بحق الدفاع ذلك لأن الثابت أن المجلس قد قرر حجز القضية للحكم بعد أن استوفى الطاعن دفاعه وكل ما يترتب على هذا التجهيل

بتأريخ للنطق بالحكم هو أن ميعاد الطعن فيه لا يبدأ إلا من تأريخ إخطاره به على الوجه المبين في القانون .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٩ق - جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٧٠ - س ١٦ ص ٤٣)
المبدأ رقم (٣٧٦) - حق الدفاع - وجوب الإخطار بميعاد الجلسة - العيب الجوهرى الذى يمس حق الدفاع يترتب عليه البطلان .

الحكم

ومن حيث أن الفصل فى الطعن للمقدم من المالك أو من المستأجرين فى قرار لجنة تقدير الإيجارات ينطوى بحكم للزوم على فصل فى الطعن المقدم من الطرف الآخر لذلك يتعين على مجلس المراجعة إذا ما نظر الطعن للمقدم من أحدهما أن يخطر كلا من الطرفين بموعد نظره حتى يستطيع كل منهما أن يبدى أمامه وجهة نظره وملاحظاته ، فإذا انعقد بالجلسة وفوت عليه فرصة الرد على بيانات الطاعن الآخر فإن انعقاد هذا المجلس يكون وقع باطلا لما شاب إجراءاته من عيب جوهرى يمس أصلا من الأصول المقررة وهو حق الدفاع و يلحق هذا البطلان بالقرار الصادر من هذا المجلس لما داخله من عوج تحرف به عن هذه الأصول المقررة .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن مجلس المراجعة نظر تظلم المستأجرين ولم يخطر المالك بموعد نظر هذا التظلم بالرغم من أنه تظلم بدوره من ذات القرار ، ومن ثم يكون قراره باطلا ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى إلغاء القرار المطعون فيه قد أصاب الحق .

(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ١٤ق - جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٧٣ - س ١٩ ص ٢٣)
المبدأ رقم (٣٧٧) - إعلان نوى الشأن بقرار الإحالة وتأريخ الجلسة ضمانة جوهرية تتصل بحق الدفاع - إغفال هذا الإجراء أو إجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تحقق معه الغاية منه، من شأنه وقوع عيب شكلى فى إجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى إلى بطلانه.

الحكم

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان نوى الشأن بقرار الإحالة وتأريخ الجلسة فى محل إقامة المعلن إليه أو فى عمله وحكمة هذا النص

واضحة، وهي توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم إلى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه، و ذلك بإحاطته علما بأمر محاكمته بإعلانه بقرار إحالته إلى المحكمة التأديبية المتضمنة بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته ليتمكن من المثل أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بما لديه من إيضاحات و تقدم ما يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها، وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذي الشأن . وإذا كان إعلان العامل المقدم إلى المحاكمة التأديبية وإخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته إجراءً جوهرياً، فإن إغفال هذا الإجراء أو إجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تحقق معه الغاية منه، من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه.

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم، وكان الطاعن - على ما سلف بيانه - لم يعلن بقرار إحالته إلى المحاكمة التأديبية ولم يخطر بالجلسات المحددة لمحاكمته، ومن ثم لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه، وكانت الدعوى بذلك لم تنتهياً أمام المحكمة التأديبية للفصل فيها، فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه، وإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية لإعادة محاكمته والفصل فيما نسب إليه مجدداً من هيئة أخرى .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠ ق - جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٥ - س ٢١ ص ١٣)
المبدأ رقم (٣٧٨) - إعلان صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلب الخاص بنصف المرتب الموقوف مما يتصل بحق الدفاع - يترتب على تخلفه البطلان لإخلاله بضمانه جوهرية تمس حق الدفاع.

الحكم

ومن حيث إن القاعدة الأساسية في المحاكم هي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان لنوى الشأن وعلى ذلك فإن الأمر إذ يتعلق بصرف أو عدم صرف نصف مرتب العامل الذي يصدر قرار بوقفه عن العمل فإن المشرع إذ أناط بالمحكمة التأديبية أن تقرر ما تراه في صنده فإن يكون قد أخذ في الاعتبار أنها ستفصل في هذا الأمر بعد أن تكون قد تحسست جوانب الجدية في أمر الوقف في ضوء ما هو منسوب إلى العامل الموقوف ولن تتمكن من ذلك حقيقة التمكن ما لم

تستمع أو تتيح الفرصة بالأقل للعامل الموقوف أن يبدى وجهة نظره وما قد يكون تحت يده من بيانات مما يكون له تقديره عندما تصدر المحكمة قرارها فى هذا الشأن - ومن ثم كان على المحكمة التأديبية أن تلتزم بوجوب إخطار صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلب الخاص بنصف مرتبة الموقوف . وإن صدر القرار المطعون فيه دون أن تتيح المحكمة للطاعن فرصة الاطلاع على الأوراق وإيداء دفاعه فإنه يكون قد شابة البطلان لا خلاله بضمانه جوهرية تمس حق الدفاع الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغائه وإعادة الطلب إلى المحكمة التأديبية للفصل فيه مجدداً من هيئة أخرى بعد إخطار الطاعن وتحقيق دفاعه .

ومن حيث إن القرار المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الطلب إلى المحكمة التأديبية لوزارة الصحة للفصل فيه .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ١٨ اق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤ - س ٢٣ ص ٦٣ - وأيضاً : الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٣ اق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٨ - س ٢٣ ص ٩٦)
المبدأ رقم (٣٧٩) - حق الدفاع وحالة إعادة الدعوى للمرافعة ومدى تطلب الإعلان.

الحكم

إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم بسبب تغيير تشكيل الهيئة لا يستلزم إعلان طرفى النزاع لإبداء دفاعهم إذا لم يكونا حاضرين - أساس ذلك : للمادة ١٧٣ مرافعات لا تتطلب سوى أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تتون بمحضر الجلسة - إذا حضر المدعى عليه أى جلسة اعتبرت الخصومة حضورية فى حقه و لو تخلف بعد ذلك - متى ثبت أن محامى الحكومة سبق أن حضر بعض الجلسات فإنه لا يكون ثمة إخلال بحق الدفاع - النعى على الحكم بالبطلان لا يستند على أساس من القانون .

(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ اق - جلسة ١٩٨٤/ ٦ / ٢٣ - س ٢٩ ص ١٢٨٣)
المبدأ رقم (٣٨٠) - وجوب أن يتم التحقيق فى حدود الأصول العامة بمراعاة الضمانات الأساسية التى تكفل سلامة التحقيق وحيدته والتوصل للحقيقة وحماية حق الدفاع للموظف تحقيقاً للعدالة .

الحكم

الأحكام الواردة فى شأن تأديب العاملين المدنيين بالدولة تهدف فى جملتها إلى

توفير ضمانات سلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمالها للجهة القائمة به للوصول إلى إظهار الحقيقة من جهة ولتمكين العامل من التعرف على أدلة الإتهام وإيداع دفاعه فيما هو منسوب إليه - نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم تتضمن ما يوجب إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية أو إجراءاته في شكل معين إذا تم بمعرفة جهة الإدارة بأجهزتها للقانونية المختصة - لم يرتب المشرع البطلان على إغفال إجراء التحقيق على وجه معين - تطلب للمشرع أن يتم التحقيق في حدود الأصول العامة بمراعاة الضمانات الأساسية التي تكفل سلامة التحقيق وحيدته والتوصل للحقيقة وحماية حق الدفاع للموظف تحقيقاً للعدالة - مؤدى ذلك : - أنه لا جناح على الوزير وهو قمة السلطة التنفيذية في وزارته والجهات التابعة لها إذا أسند بما له من سلطة تقديرية أمر التحقيق في موضوع معين إلى جهة يصدر بتشكيلها قرار منه مراعيًا في تشكيلها أن تضم عناصر لها خبرتها وتخصصاً في موضوع التحقيق تبعاً لظروف الموضوع وما تميله مقتضيات الصالح العام وما يفرضه عليه حرصه لإظهار الحقائق بعيداً عن الاعتبارات التي توجد في جهة العمل التي يتبعها العامة مباشرة - أساس ذلك : - أن القانون لا يعقد على النحو صريح الاختصاص بالتحقيق لجهة معينة كما هو الحال بالنسبة لاختصاص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٩ مكرراً من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي ترتب البطلان إذا تم الإجراء بالمخالفة لذلك .

(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٦ - س ٣١ ص ٩٢٣)
المبدأ رقم (٣٨١) - عدم رد المحكمة على ما ورد بحافظة المستندات المقدمة من الطاعن أو الإشارة إليها وكذلك عدم الرد على دفاعه بطريق مباشر أو غير مباشر يشكل إخلالاً بحق من الحقوق الجوهرية وهو حق الدفاع - الأثر المترتب على ذلك التأثير في الحكم بما يؤدي إلى بطلانه.

الحكم

والثابت أن المحكمة لم ترد على ما ورد بحافظة المستندات المقدمة من الطاعن ولم تشر إليها ولم ترد على دفاع الطاعن بطريق مباشر أو غير مباشر ومن ثم فإن هذا يشكل إخلالاً بحق الدفاع وهو من الحقوق الجوهرية التي يترتب على الإخلال بها التأثير في الحكم بما يؤدي إلى بطلانه.

(الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٣٠ / ١ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ٧٩٢)

المبدأ رقم (٣٨٢) - وجوب مراعاة حق الدفاع أمام مجالس التأديب.

الحكم

خضوع موظفي المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب للأصول والمبادئ المقررة في المحاكمات التأديبية ، ولذلك يجب إعلان المحال أمام مجلس التأديب بالتهمة المنسوبة إليه وأدلتها وميعاد المحاكمة للحضور بنفسه أو بوكيل عنه ليتمكن من الدفاع عن نفسه ، ذلك أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة هو حق كفلة الدستور أمام المحاكم التأديبية ويجب مراعاته أمام مجلس التأديب.

(الطعن رقم ٣٩٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٢ - س ٣٣ ص ١١١٢)
المبدأ رقم (٣٨٣) - حق الدفاع يستوجب مواجهة المتهم وسماع دفاعه - بطلان قرار الجزاء لقيامه على تحقيق باطل.

الحكم

المادة "١١٢" من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات . كفل المشرع لكل إنسان حق الدفاع عن نفسه وما يتفرع عنه من مبادئ عامة في أصول التحقيق والمحاكمات التأديبية - من هذه المبادئ مواجهة المتهم بما هو منسوب إليه وسماع دفاعه وإحاطته بحقيقة المخالفة - عدم فحص ومناقشة دفاع الطاعن وتحقيقه من حيث مدى صحة الوقائع المنسوبة إليه - بطلان التحقيق - بطلان قرار الجزاء لقيامه على تحقيق باطل .

(للطعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٢٩ - س ٣٤ ص ٥٤)
المبدأ رقم (٣٨٤) - وجود كاتب التحقيق من ضمانات حق الدفاع.

الحكم

الأصل ضرورة وجود كاتب تحقيق كضمانة لحماية حق الدفاع سواء في تحقيقات النيابة العامة أو النيابة الإدارية - في مجال التأديب لا يوجد ما يمنع المحقق من تحرير التحقيق الإداري بنفسه طالما التزم أصول التحقيق أو كان ثمة مقتضى يتطلب ذلك .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٥ - س ٣٤ ص ٦١)
المبدأ رقم (٣٨٥) - إعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة للتأديب وبتاريخ الجلسة المحددة لنظره مما يتصل بحق الدفاع.

الحكم

تعتبر قرارات مجلس التأديب مثل أحكام المحكمة التأديبية في خصوص الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا - بتعين لسلامة قرار مجلس التأديب أن تكون الخصومة قد انعقدت قانوناً أمام مجلس التأديب - يجب أن يتم إعلان نوى الشأن بقرار الإحالة للتأديب وبتاريخ الجلسة المحددة لنظره - أساس ذلك - إتاحة المجال للمحال لمباشرة حق الدفاع الذي كفله الدستور في المادة ٩٦ منه وذلك بالأصالة أو الوكالة - وإذا لم يتم الإعلان تكون الخصومة في الدعوى التأديبية لم تتعقد - أساس ذلك: وجوب المواجهة بين الادعاء التأديبي ودفاع المحال .

(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٣٤٤ ق - جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ - س ٣٥ ص ١٤٤٩)
المبدأ رقم (٣٨٦) - فرض قيد بغير نص على رفع الدعوى ينطوي على إخلال جسيم بحق الدفاع - تطبيق على التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيديا وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أي فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيديا وسداد الرسم المستحق .

الحكم

التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيديا وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أي فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيديا وسداد الرسم المستحق .

هذا الالتزام يكون في حقيقته إنشاء قيد جديد على رفع الدعوى لم يرد به نص في القانون - أساس ذلك: المادة ٦٣ من قانون المرافعات بأن الدعوى ترفع بمجرد إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة بعد أداء الرسم المقرر قانوناً - لا يجوز لقلم الكتاب سواء من تلقاء نفسه أو بقرارات أو بتعليمات من رئيس المحكمة سواء تنظيمية عامة أو بصفة فردية التقاعص عن قيد الصحيفة مادامت استوفت شرائطها المقررة قانوناً - إفصاح رئيس المحكمة عن إرادته الملزمة سواء صاغها في شكل منشور أو تعليمات أو أوامر إدارية حقيقته قرار إداري تنظيمي مما يخضع لرقابة المشروعية أمام محاكم مجلس الدولة - القرار الإداري المطعون فيه وقد تضمن إضافة قيد على رفع الدعوى لم يرد بالقانون يكون قرار إداري معيب بعيب غصب سلطة المشرع وينحدر به إلى درجة

الاتعالم - بقاء ميعاد الطعن فيه مفتوحاً دون تعيد بالميعاد المقرر قانوناً - أساس ذلك: الإخلال الجسيم بحق الدفاع فضلاً عن فرض قيد هو أداء رسم بغير الطريق الذي رسمه القانون .

(الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩ / ١ / ١٩٩١ - من ٣٦ ص ٤٩٥)
المبدأ رقم (٣٨٧) - وجوب إعلان العامل بالمخالفات التي لم يتضمنها قرار الإحالة - عدم الإعلان يتضمن إهداراً لحق الدفاع .

الحكم

عاملون مدنيون بالدولة - تأديب - الدعوى التأديبية - حق الدفاع - الإخلال به - بطلان الحكم يجب أن يعلن العامل بالمخالفات المنسوبة إليه بقرار الإحالة للمحاكمة حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه - إذا رأت المحكمة محاكمة المخالف عن مخالفات أخرى غير واردة في قرار إحالته إلى المحكمة يتعين إعلانه بهذه المخالفات ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بدفاعه وتقديم ما يؤيد هذا للدفاع من أقوال ومستندات أو أن يواجه في الجلسة بكل مخالفه من المخالفات التي رأت محاكمته عنها والتي لم ترد في قرار الإحالة أو الإعلان الذي أرسل عليه - الإخلال بهذا الإجراء الجوهري - مؤداه - إهدار حق الطاعن في الدفاع عن نفسه عن هذه المخالفات - الأثر المترتب على ذلك: بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ٨ / ٦ / ١٩٩١ - من ٣٦ ص ١٤٢٠)
المبدأ رقم (٣٨٨) - حق الدفاع بوجوب إتاحة الفرصة للخصوم من الغطلاع على المستندات المقدمة من أحد أطراف الخصومة .

الحكم

من مقتضيات حق التقاضي أنه إذا قدم الخصوم مستندات تعين إتاحة الفرصة لخصمه كي يطلع عليها ويقدم دفاعه بشأنها - صدور الحكم دون مراعاة ذلك يؤدي إلى بطلانه - أساس ذلك: الإخلال بحق الدفاع وما يتطلبه من المساواة بين الخصوم - إذا أودعت حافظة المستندات دون تصريح من المحكمة ولم تطلع عليها وأصدرت حكمها استناداً إلى مستندات أخرى فإن ذلك لا يؤثر على سلامة الحكم .

(الطعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٣٣ق - جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٩١ - من ٣٦ ص ١٤٨٣)

**مسئولية القاضى الإدارى عن أداء العاملين بقلم الكتاب لواجب الإخطار
بميعاد الجلسة لكفالة حق الدفاع :**

المبدأ رقم (٣٨٩) - كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين أصلاً من أصول التقاضى - القاضى الإدارى مسئول عن الإشراف على أداء العاملين فى قلم كتاب المحكمة لواجبهم فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكالاتهم من المثل أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتمه أو يخوله لهم مباشرة حق الدفاع .

الحكم

القاضى الإدارى مسئول عن الإشراف على أداء العاملين فى قلم كتاب المحكمة لواجبهم فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكالاتهم من المثل أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتمه أو يخوله لهم مباشرة حقهم فى الدفاع عن مصالحهم وعن الشرعية وسيادة القانون فى ذات الوقت - كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين أصلاً من أصول التقاضى - أثر ذلك: يترتب على إغفال هذا الأصل العام وإهداره إذا لم يتسن تدارك الإغفال أو تصحيحه وقوع عيب شكلى جوهري فى الإجراءات يخالف للنظام العام القضائى بإهداره حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان كفله الدستور وهو حق الدفاع - نتيجة ذلك: يكون الحكم الصادر فى مثل هذا النزاع معيباً ولا أثر له ويتحتم للحكم من محكمة الطعن بانهدامه وببطلان أى أثر له .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ق - جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٩٢ - من ٣٧ ص ١٢٠١)
المبدأ رقم (٣٩٠) - كفالة حق الدفاع توجب إعلان الخصوم بتأجيل جلسة إصدار الحكم - ترتيب البطلان على إغفال هذا الإجراء .

الحكم

أى إجراء تتخذه المحكمة من تأجيل إصدار الحكم وفتح باب المرافعة يجب أن يتم فى إحدى جلساتها وبعلم أطراف الخصومة - التأجيل الإدارى يتم إذا صادف

يوم انعقاد الجلسة إجازة رسمية أو إذا لم يتكامل تشكيل هيئة المحكمة - في الحالتين لا تتعقد الجلسة ولا يفترض علم جميع الخصوم بتاريخ اليوم الذي تم التأجيل الإداري إليه - يجب إعلان الخصوم بذلك - إغفال هذا الإجراء يربط البطلان لإخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٣٥٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٧٩٢)
المبدأ رقم (٣٩١) - المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها تفصيلاً - يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تستقيم معه - ما دامت المحكمة قد أبرزت في حكمها إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها مطروحة بذلك ضمناً للأسانيد التي قام عليها دفاع الطاعن.

الحكم

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من الطعن فقد جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا في مجال تسبيب الأحكام والرد على أوجه دفاع الطاعن وحججه بأن المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها تفصيلاً ويكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تستقيم معه وما دامت المحكمة قد أبرزت في حكمها إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها مطروحة بذلك ضمناً للأسانيد التي قام عليها دفاع الطاعن ومتى كان الثابت اتفاق الحكم للطعون فيه مع ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا على النحو المتقدم حيث تتضمن وقائع الدعوى من حيث أشخاص المتهمين والأفعال المسندة إليهم والأدلة التي استندت إليها المحكمة في تكوين عقيدتها ونصوص القنون التي طبقتها وجاء الحكم خلاصة منطقية لكل ذلك ومن ثم يندو هذا الوجه من الطعن ولا أساس له خليفاً بالرفض.

(الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٤ القضائية - جلسة ٢٢/٧/١٩٩٢)

المبدأ رقم (٣٩٢) - كفالة حق الدفاع توجب ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير - تخلف للتسبيب يمثل إدارياً لحق الدفاع وحرماناً للخصوم من تقديم مآلديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التحقق من وقائع الدعوى وتحقيقها - المادة ٦٩ من الدستور وأحكام قوانين تنظيم مجلس الدولة وقنون المرافعات والإثبات .

الحكم

إغفال ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير وبيان أسانيدها في

شأن ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج إلى تحقيق الخبير أو تحقيق فيها ذاتها دون إجراء أية تحقيقات تمثل خروجاً على أصول النظام العام القضائي لما شابه من نقص وقصور جسيم في تسبيب الحكم وغموض شديد في سند عدول المحكمة عن التحقيق بواسطة أهل الخبرة ويمثل ذلك إهداراً لحق الدفاع حرماناً للخصوم من تقديم مآلديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التحقق من وقائع الدعوى وتحقيقها مادام أن وقائع الدعوى قد عدلت المحكمة عن تحقيقها بمعرفة الخبراء وارتأت أن تتولى البحث والتحقق والتيقن منها بذاتها - عدم ذكر هذه الأسباب يتضمن تعويقاً للمحكمة الإدارية العليا من أن تعمل رقابتها على أحكام محاكم أول درجة على نحو ميسر وسليم من واقع ما تحدده المحاكم التي تصدر الحكم من أسباب واضحة وصريحة وكافية تستند إليه فيما قضت به في منطوق حكمها .

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٢/٢٧ / ١٩٩٢ - س ٣٨ ص ٣٧٥)

المبدأ رقم (٣٩٣) - كفالة ورعاية وتوطيد حق الدفاع يوجب قيام الأحكام القضائية في تحديدها للوقائع التي تتعلق بالأنزعة التي تحسمها على ما يثبت من المستندات أو غيرها من الأدلة ووسائل تحقيق إدعاءات الطرفين وفقاً لقواعد وأصول الإثبات التي نظمها نصوص قانون مجلس الدولة وقانوني المرافعات والإثبات.

الحكم

يتحتم قيام الأحكام القضائية في تحديدها للوقائع التي تتعلق بالأنزعة التي تحسمها على ما يثبت من المستندات أو غيرها من الأدلة ووسائل تحقيق إدعاءات الطرفين وفقاً لقواعد وأصول الإثبات التي نظمها نصوص قانون مجلس الدولة وقانوني المرافعات والإثبات والتي تحقق القطع واليقين في وقائع النزاع التي لا يسوغ قانوناً أن تقوم على اللظن والتخمين أو على المعلومات الشخصية للقضاة أو على الاستنتاج غير المسيد والذي لا تؤدي المقدمات التي يوردها الحكم إلى النتائج التي يربتها عليه - استقلال القضاء يحتم على القاضي القضاء على أساس وقائع ثابتة بأدلتها القانونية بعد تحقيقها وتحديدها بيقين وهذا وحده الذي يمثل ضماناً أساسية لحماية الحقوق والحريات وتحقيق سيادة القانون ويكفل رعاية وتوطيد حق الدفاع .

(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٥ق ، والطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٥ق - جلسة

١٩٩٣/٤/٤ - س ٣٨ ص ٨٨٨)

المبدأ رقم (٣٩٤) - كفالة حق الدفاع توجب سماع الإثبات والنفي وليس أحدهما .

الحكم

الاكتفاء بسماع الإثبات دون النفي يصبم للتحقيق بالقصور ويبطل قرار الجزاء لإخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٤٧٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٠ - س ٤٠ ص ٦٤٩)

المبادئ العامة المتفرعة عن حق الدفاع :

المبدأ رقم (٣٩٥) - المبادئ العامة في أصول التحقيقات والمحاكمات التأديبية المتفرعة عن حق الدفاع - مواجهة المتهم ، وسماع دفاعه وتحقيقه.

الحكم

إن حق الدفاع يتفرع منه مبادئ عامة في أصول التحقيقات والمحاكمات التأديبية ومن بينها حتمية مواجهة المتهم بما هو منسوب إليه وسماع دفاعه وتحقيقه ويعتبر ذلك من الأسس الجوهرية للتحقيق القانوني حيث يجب إحاطة العامل بحقيقة المخالفة المنسوبة إليه وإحاطته أيضاً بمختلف الأدلة التي يقوم عليها الاتهام وذلك حتى يستطيع الدفاع عن نفسه فيما هو منسوب إليه فإذا استوفى التحقيق تلك الأمور فقد استوفى شرائط صحته وإلا اعتوره القصور بما لا يجوز أن يعتبر أساساً لمسئولية العامل .

(الطعن رقم ٤٤٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١ / ٦ / ١٩٩٦ - س ٤١ ص ١١٧١)

المبدأ رقم (٣٩٦) - حرية النفي في المواد الجنائية قاعدة عامة متفرعة عن حق الدفاع - تطبيق على تقدير قيمة الأعمال المخالفة وفقاً لقتون توجيه وتنظيم أعمال البناء .

الحكم

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء معدلاً بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لم يعقد للجهة الإدارية عامة أو اللجنة للمنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ إخلاصة أي اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الأعمال المخالفة أو بحساب مقدار الغرامة الواجبة أو بتحصيلها -
درج العمل على الإدلاء بهذا التقدير ضمناً ليعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيراً عليها عند الفصل في الدعوى الجنائية - يجوز لصاحب الشأن أن

يجادل في هذا التقدير أمام المحكمة الجنائية عملاً بالقاعدة العامة المنفردة عن حق الدفاع والتي تقضي بحرية النفي في المواد الجنائية - تملك المحكمة الجنائية بسط رقابتها على هذا التقدير بمالها من حرية مطلقة في تكوين عقيدتها - مؤدي ذلك : هذا التقدير يعد من الأعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفة البناء والتي لا تخرج عن أن تكون تقدير خبرة إدارية يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية باعتبارها الخبير الأعلى - أساس ذلك * أن تقدير الجهة الإدارية لقيمة المخالفات سواء من تلقاء ذاتها أم بناء على رأي اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ هو مجرد عمل تحضيرى بخبرة إدارية يوضع تحت نظر المحكمة الجنائية ولا ينتج أثراً قانونياً في حق نوى الشأن سواء في المجال الإداري أو الجنائي - نتيجة ذلك - لا يعد تقدير الجهة الإدارية قراراً إدارياً بالمعنى الفني مما يقبل الطعن عليه أمام محاكم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٦ق - جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٩٦ - من ٤١ ص ١٣٧٣)
المبدأ رقم (٣٩٧) - تسبيب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته - أساس ذلك - صلة تسبيب الأحكام بحق الدفاع .

الحكم

تسبيب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته لذا يجب أن يصدر الحكم مشتملاً على أسباب التي يبنى عليها وإلا كان باطلاً كذلك للقصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم - الحكمة التي تقتضت تسبيب الأحكام واضحة وهي حمل القاضي على العناية بحكمه لتوخي العدالة في قضائه كما أنها تحمل إقناع الخصوم بعدالة الأحكام حتى تنزل من النفوس منزلة الاحترام وفوق كل هذا فهي لازمة لتمكين محكمة الطعن من إجراء الرقابة على الحكم - الأحكام التأديبية يجب أن تكون الأسباب فيها مكتوبة على النحو الذي يوضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية إلى بنيت عليها عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقاً لا وجه للدفاع الجوهرية للمتهم وما انتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو بالقبول وذلك ليتسنى للمحكمة الإدارية العليا أعمال رقابتها القانونية على تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام القضائي لمحاكم مجلس الدولة وضماناً لأداء المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن سير المرافق العامة والاحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين

المقدمين لتلك المحاكم وعلي رأسها حق الدفاع عن براءتهم مما نسب إليهم .
(الطعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٤١ق - جلسة ٢٧ / ٧ / ١٩٩٦ - مكتب فني س ٤١
ص ١٥١٣ - والطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٩٧ - س
٤٢ ص ١٠٥٣)

المبدأ رقم (٣٩٨) - إعلان نوى الشأن بقرار الإحالة إلى المحكمة التأديبية
وتاريخ الجلسة أحد الضمانات الأساسية للعامل - اتصالها اتصالاً جوهرياً بحق
الدفاع .

الحكم

تقضي المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بان يقوم قلم
كتاب المحكمة (التأديبية) بإعلان نوى الشأن بقرار الإحالة إلى المحكمة
التأديبية وتاريخ الجلسة وذلك في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله
بخطاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول - الحكمة من هذا النص واضحة
وهي توفير للضمانات الأساسية للعامل المقدم للمحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه
ولدرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علماً بأمر محاكمته ليتمكن من المثول بنفسه أو
بوكيل عنه للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات لاستيفاء
عناصر الدفاع في الدعوى ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق
الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن - هذا الإعلان بقرار الاتهام
وتاريخ الجلسة يعتبر إجراءً جوهرياً ولذا فإن إغفاله أو إجراءه بالمخالفة لحكم
القانون علي وجه لا تتحقق معه الغاية منه يترتب عليه وقوع عيب شكلي في
إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه .

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤١ق - جلسة ١ / ٩ / ١٩٩٦ - س ٤١ ص ١٦٦٩)
المبدأ رقم (٣٩٩) - الإخلال بمبدأ المواجهة وحق الدفاع ينتج في حالة القضاء
باعتبار الدعوى كأن لم تكن عند تعجيلها من غير المدعى وبغير إخطاره
بالجلسة .

الحكم

للمادة رقم ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨
قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ .
سلطة المحكمة في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن سلطة جوارية - مناط

استعمال المحكمة لهذه السلطة أن تتوافر للشروط القانونية لذلك - حاصل هذه الشروط أن يكون قد سبق الحكم بوقف الدعوى لتقاعس المدعى عن تقديم المستندات أو عن اتخاذ الإجراء حسبما أمرت به للمحكمة وفي الميعاد الذي حددته - الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن يقتضى من المحكمة أن تتحقق من قيام مقتضاه وبعد تمكين المدعى من أن يقدم دفاعه بشأن تخلف مناط الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن - إذا كان للمحكمة أن تحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا عجل المدعى الدعوى بعد انتهاء مدة الوقف الجزائي وتبين أنه لم ينفذ ما أمرته به إلا أنه إذا كان تعجيل الدعوى بناء على طلب المدعى عليه أو عرض من قلم كتاب المحكمة على رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظرها دون إخطار المدعى بها وتمكينه من إثبات أنه نفذ ما أمرت به للمحكمة قبل انقضاء مدة الوقف الجزائي فإنه لا يجوز للمحكمة الحكم فى هذه الحالة باعتبار الدعوى كأن لم تكن - سبب ذلك : الإخلال بمبدأ المواجهة وحق الدفاع - إذا قضت المحكمة فى هذه الحالة باعتبار الدعوى كأن لم تكن فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٧/١/١٩٩٨ - من ٤٣ ص ٦٨٥)

حق الدفاع من الأصول العامة الواجبة لإقامة العدل وتحقيق سيادة القانون:

المبدأ رقم (٤٠٠) - حق الدفاع من الأصول العامة الواجبة لإقامة العدل - تقديم الجهة الإدارية لقرار غير المطعون عليه وتصوير أنه هو ذلك القرار من شأنه إهدار الحقائق الثابتة وحقيق الواقع القانوني والإخلال بصحيح قيام حق الدفاع من أصله وهى أمور يتعين توافرها حتى تكفل للخصومة عدالتها - أثر ذلك : بطلان الحكم .

الحكم

دعوى الإلغاء خصومة عينية إذ يتجلى القرار الإداري موضوع الخصومة أصلا وجوهرا للمنازعة - تفرد مكانة القرار الإداري فى نطاق دعوى الإلغاء بحسبه ركن تهيؤ لها أصيل لاتعقاد الخصومة فيها فتتصرف إليه وتتحدد بنطاقه وتدور معه وتلتحم به ولا ينفك عنه - إذا ما داخل أو أدخل على عقيدة المحكمة غلط جسيم هيا لها ولقعا مخالفا لحقيقة الأمر اقتضى بها إلى اعتقاد مغلوطة مستمد من تصوير لواقع كذب مخلق للقرار المختصم ينلقى حقيقة كنهه فتكون قد أوقعت فى غلط جوهرى فى الواقع يبلغ من الجسامة إلى حد يتداعى بأثره على

الحكم إذ يؤدي إلى الإخلال بأصل من أصول صحته باعتباره معبرا عن الحقيقة القانونية .

ومن حيث إنه من المستقر عليه أيضاً أن ضمان الدستور ، لنص للمادة (٦٩) منه ، لحق الدفاع ، قد تقرر باعتباره أحد الأركان الجوهرية لسيادة القانون ، كافلاً للخصومة القضائية عدالتها ، وبما يصون قيمتها ويندرج تحتها ألا يكون الفصل فيها بعيداً عن أدلتها . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه كلما ألزم المشرع صراحة في القوانين واللوائح جهة الإدارة بتسبيب قراراتها وجب ذكر الأسباب التي بنى عليها القرار واضحة وجليّة ليتبينها صاحب الشأن ويتخذ في ضوءها ما يأنسه حقاً له ، فإذا ما لجأ إلى السلطة القضائية للدفاع عن حقه ونشد إقرار الشرعية من قضائها ، يكون للمحكمة مباشرة رقابتها على تصرفات الإدارة أو قراراتها لتحقيق المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأسباب التي بنى عليها القرار .

ثبوت أن المحكمة بسطت رقابتها للقضائية على ما شبه لها أنه للقرار المطعون فيه وائبنى حكمها على سند مما جرى تقديمه أثناء نظر الخصومة القضائية خلافاً لما ثبت بدليل بأن هناك قراراً غيره الأمر الذي يشكل إهداراً للحقائق الثابتة وتحقيق الواقع القانوني وإخلالاً بصحيح قيام حق الدفاع من أصله وهي أمور يتعين توافرها حتى تكفل للخصومة عدالتها فإذا تخلف شيء من ذلك انطوى الأمر على إخلال جسيم بالأصول العامة لإقامة العدل - بطلان الحكم . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٩ / ١ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٣٠٥)
المبدأ رقم (٤٠١) - حق الدفاع - المبادئ العامة في أصول التحقيقات المتفرعة عن حق الدفاع .

الحكم

حق الدفاع يتفرع عنه مبادئ عامة في أصول التحقيقات ومنها حتمية مواجهة العامل بما هو منسوب إليه وسماع أقواله وتحقيق نفاعه ويعتبر ذلك من الأسس الجوهرية للتحقيق القانوني حيث يجب إحاطة العامل بحقيقة المخالفة المنسوبة إليه وبالأدلة التي يقوم عليها الاتهام وذلك حتى يستطيع الدفاع عن نفسه ولا يكون للتحقيق مستكمل الأركان صحيحاً من حيث محله وغايته إلا إذا تناول الواقعة محل الاتهام بالتحقيق الذي يحدد عناصرها بوضوح ويقيّن من حيث

الأفعال والزمان والمكان والأشخاص وأدلة الثبوت فإذا ما قصر التحقيق عن استيفاء عنصر أو أكثر من هذه العناصر بما من شأنه تجهيل الوقائع فإنه يكون معيبا ويكون قرار الجزاء المستند إليه معيبا كذلك .

(الطعن رقم ٦٠١٦ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٣ / ٥ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٨٠٣)

القصور في تسبيب الأحكام إهدار لحق الدفاع :

المبدأ رقم (٤٠٢) - حق الدفاع - تسبيب الأحكام القضائية وثيق الصلة بضمان حق الدفاع - وجوب صدور الأحكام القضائية مسببة - المقصود بالتسبيب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي تبنته المحكمة بوضوح كافى يؤدى إلى منطوق الحكم عقلا وحكما .

الحكم

لا يكفى فى هذا الشأن لاعتبار الحكم مسبباً ترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح وقاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من حادئات الوقائع وتحصل فهم نصوص القانون الذى بنت عليه المنطوق - الأسباب تكون ناقصة مشوبة بالقصور الشديد الذى ينحدر بالحكم إلى درجة البطلان فى حالة إهدار الدفوع أو الدفع الموضوعى الجوهرى الذى يتغير بمقتضاه وجه الحكم فى الدعوى أو الدفاع القانونى الذى يتعلق بالنظام العام للتقاضى لما فى هذا الإهدار من تجهيل للأسانيد الواقعية والقانونية للحكم وإهدار حق الدفاع الذى كفله الدستور للخصوم .

(الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٤٥ ق والطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة

٢٠ / ٥ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٨٨٧)

حق الدفاع والمساواة فيما بين المتقاضين :

المبدأ رقم (٤٠٣) - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة حق مقدس لا تقوم له قائمة إلا بتوفير المساواة الحقة بين المتقاضين .

الحكم

ضرورة كفالة حق الرد على ما يقدمه أحد الخصوم إلى المحكمة - لا يجوز للمحكمة قبول أية أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم فى غير جلسة دون اطلاع خصمه عليها أو إعلانه بها - إذا قبلت ذلك - يجب عليها ألا تعول عليها وإلا

كان الحكم باطلاً - يقوم مقام الإعلان أو الاطلاع على المنكرات أية واقعة تفيد هذا الاطلاع وتحقق الغاية منه .

(الطعن رقم ٦٢٢١ لسنة ٤٣ ق ، والطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة

٢٠٠١/٨/٨ - س ٤٦ ص ٢٦٢٩)

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول :

المبدأ رقم (٤٠٤) - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - حجية الأحكام الجنائية في الإثبات في مجال المنازعات الإدارية .

الحكم

من المبادئ العامة لحجية الأحكام الجنائية في الإثبات في مجال المنازعات الإدارية أنه وكما أن للحكم الجنائي حجية فيما يفصل فيه في المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الاتهام ونسبتها الى المتهم فان ذات الحجية تكون للأحكام الجنائية في مجال المنازعات الادارية التي تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة - فالقضاء الجنائي يتقيد أصلاً وأساساً بالوقائع التي يتكون فيها الكيان الواقعي والأساسي المادي للاتهام وبعد البحث والتحقيق بجميع الوسائل والأساليب التي يتيحها قانون الإجراءات الجنائية فيما إذا كانت قد حدثت وتحديد المتهم المسؤول عن ارتكابها على أساس المبادئ التي قررها الدستور والقانون والتي تتضمن أن العقوبة شخصية وهي تقوم على صحة وقوع الفعل ونسبته إلى من يحكم عليه بالعقوبة وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - لا يتصور قانوناً أو عقلاً أن يهدر أمام القاضى الإدارى ما يتحقق من وجود بمقتضى التحقيق الجنائى من وقائع وما تم على يد القاضى الجنائى من إثبات لما قام الدليل القانونى على حدوثه من الوقائع فى المكان والزمان على النحو الذى ينتهى إليه الحكم الجنائى وما يبينه من إدانة للمتهمين بشأنها بالتحديد الذى يورده أو على تحقيق عدم وقوع الأفعال المنسوبة الى المتهم أو عدم صحة ما نسبته ما تم من أعمال حدثت من أشخاص بذولتهم .

(الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠٢/٣/١٠ - س ٥٠ ص ١٣٢)

مبادئ المحكمة الدستورية العليا في حق الدفاع والمرافعة :

حق الدفاع أصالة حق دستوري سابق على الحق في اختيار محام :

المبدأ رقم (٤٠٥) - حق الدفاع أصالة أسبق وجوداً من الحق في اختيار في محام .

الحكم

إن حق الشخص في اختيار محام يكون وكيلاً عنه في دعواه وإن كان يعكس في الأعم من الأحوال ما آل إليه تطور للنظم القضائية وما يكتنفها من قواعد معقدة تدق على الكثيرين وباعتبار أن ما قد يبدو واضحاً في الأذهان لرجال القانون يكون شائكاً محاطاً بغلالة كثيفة من الغموض بالنسبة إلى غيرهم أيا كان ثقافتهم أو عمقها وعلى الأخص في مجال تطبيق بعض أفرع القانون بالنظر إلى تطور أبعادها وخفاء عديد من جوانبها ، إلا أن حق الدفاع أصالة، كان دائماً أسبق وجوداً من الحق في اختيار في محام ، وكان كذلك أكثر اتصالاً بخصائص الشخصية الإنسانية ولربطها بتكاملها فإذا كان من يتولى هذا الدفاع محامياً فإن من المفترض أن يكون قلداً على إدارة شئون قضاياها الشخصية ، فلا تفقد الضمانة الدستورية لحق الدفاع مضمونها ولا تنحصر عنها أهدافها وعلى تقدير أن المحامين - من كل منهم أصيلاً أو وكيلاً جميعهم شركاء للسلطة القضائية - على تعدد تنظيماتها - في سعيها للوصول إلى الحقيقة والتماس الوسائل القانونية التي تعينها على تحريها .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٥ لسنة ١٧ القضائية - جلسة

١٩٩٥/١٢/٢ - ص ٧ ص ٣١٦)

الحق في اختيار محام للدفاع عن المدعى أو المدعى عليه أو المتهم :

المبدأ رقم (٤٠٦) - حق الدفاع - الحق في اختيار محام - استقلال كل من حق الدفاع والحق في اختيار محام .

الحكم

لا يقتصر مضمون الفقرة الأولى من المادة ٦٩ من الدستور على مجرد تقرير حق الشخص في اختيار محام يتولى للدفاع عنه ولكنها تؤكد الملامح الشخصية لحق الدفاع من خلال استصحابها أصل الحق فيه بتحويلها إياه لمن يكون أصيلاً

في ادارته THE right of Self Rrpresentation وهو ما يفيد استقلال كل من الحقيين عن الآخر فلا يتهايمان وعلى تقدير أن اختيار الشخص لمحام يكون وكيلاً عنه لا يعدو أن يكون شكلاً من أشكال للمعاونة التي يطلبها وأن تفرد الوكيل بالخصومة القضائية التي وكل فيها لا يتصور أن يتم إلا بقبول الأصل ليتصل بعنذ - دون غيره - بآثارها وتنتجها .

(القضية رقم ١٥ لسنة ١٧ قضائية - دستورية - جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٩٥ -
س ٧ ص ٣١٦)

لقد كفل الدستور حق للدفاع بالوكالة بما يعنيه ذلك أصلاً من ضمان حق الموكل في فرصة موافقه يؤمن من خلالها إختيار محام يطمئن إليه ويتق فيه، مادام قادراً على أداء أتعابه ، وكان الحق في هذا الإختيار يلعب دوراً متميزاً سواء في مجال فعالية المعاونة التي يقدمها الوكيل إلى موكله أو بإعتباره مكوناً أساسياً لحق الدفاع بالوكالة في مجالاته العملية الأكثر أهمية ، ذلك أن للمعاونة الفعالة التي يقدمها المحامي في علاقته بموكله أمام المحاكم لا تقتصر على درجاتها العليا، وإنما تمتد كذلك إلى الخصومة القضائية في مراحلها الأولى أمام المحاكم الجزئية أو الابتدائية - وما في حكمها - وذلك لإرساء أسسها من البداية على دعائم قوية تؤمن مسارها وترجح كفتها سواء من ناحية عناصرها الواقعية أو دعائياتها القانونية بما قد يضع نهاية مبكرة لها ويوفر لموكله جهداً يهدر ومالاً يتبدد إذا إستطال أمرها.

حق الدفاع ضمانه جوهريه لازمة :

المبدأ رقم (٤٠٧) - علاقة حق الدفاع بالحرية الشخصية وصيانة جميع الحقوق والحريات - كفالة الدولة لغير القادرين الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

الحكم

إن الدستور نظم حق الدفاع محدد بعض جوانبه مقررأ كفالاته كضمانه مبدئية أولية لعدم الإخلال بالحرية الشخصية ولصون الحقوق والحريات جميعها سواء في ذلك تلك التي نص عليها الدستور أو التي قررتها التشريعات المعمول بها، فأورد في شأن هذا الحق حكماً قاطعاً حين نص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩ من الدستور على أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول، ثم خطا الدستور

خطوة أبعد بإقراره الفقرة الثانية منها التي تنص على أن تكفل الدولة لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم مخولاً المشرع بموجبها تقرير الوسائل الملائمة التي يعين بها المعوزين على صون حقوقهم وحرياتهم من خلال تأمين ضمانات الدفاع عنها، وهي يعد ضمانات لازمة كلما كان حضور المحامي في ذاته ضرورياً كرادع لرجال السلطة العامة إذا ما عمدوا إلى مخالفة للقانون مطمئنين إلى انتفاء الرقابة على أعمالهم أو غفوتها، بما يؤداه أن ضمانات الدفاع لا تقتصر قيمتها العملية على مرحلة المحاكمة وحدها، بل تمتد كذلك مظلتها وما يتصل بها من أوجه الحماية إلى المرحلة السابقة عليها التي يمكن أن تحدد نتائجها المصير النهائي لمن قبض عليه أو أعتقل و تجعل بعدئذ من محاكمته إطاراً شكلياً لا يرد عنه ضرراً، وبوجه خاص كلما أقر بالخداع أو الإغواء بما يدينه، أو تعرض لوسائل قسرية لحمله على الإدلاء بأقوال تناقض مصلحته، بعد انتزاعه من محيطه و تقييد حريته على وجه أو آخر. وتوكيداً لهذا الإتجاه وفي إطاره، خول الدستور في المادة ٧١ منه كل من قبض عليه أو أعتقل حق الاتصال بغيره لإبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون.

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٦ لسنة ١٣ القضائية جلسة

١٦/٥/١٩٩٢ - س ٥ ص ٣٤٤)

المبدأ رقم (٤٠٨) - ضمانة الدفاع قوامها تلك المعاونة الفعالة التي يقدمها المحامي لمن يقوم بتمثيله.

الحكم

إن ضمانات الدفاع قوامها تلك المعاونة الفعالة التي يقدمها المحامي لمن يقوم بتمثيله، وهي ترتد على عقبها إذا ما حمل الشخص على أن يختار محامياً أقل خبرة منحيّاً بذلك وإعمالاً للنص التشريعي المطعون عليه - من يقدر أنه أكثر موهبة وأنفذ بصراً، متى كان ذلك، فإن حق الشخص في إختيار من يوليه ثقته من المحامين يغدو لازماً لفعالية ضمانات الدفاع، والانتقال بها إلى آفاق تعزز معاونة القضاء في مجال النهوض بالرسالة التي يقوم عليها، وتحقق لمهنة المحاماة ذاتها تقدماً لا ينتكس بأهدافها بل يثريها بدماء الخبرة والمعرفة وبغيرها قد يؤول أمر للدفاع في عديد من صوره - إلى النمطية العقيمة التي لا إبداع فيها،

وإلى إقراغ متطلباته من محتواها.

(المحكمة الدستورية العليا — الدعوى رقم ٦ لسنة ١٣ ق دستورية - جلسة ١٦/٥/١٩٩٢ — موسوعة مبادئ الدستورية العليا - المستشار / أحمد هبة طبعة ١٩٩٥ - المبدأ رقم ٧٥١ ص ٣٦٠).

ارتباط حق الدفاع بالقيم التي تؤمن بها الأمم المختلفة :

المبدأ رقم (٤٠٩) — حق الدفاع يرتبط بالقيم التي تؤمن بها الأمم المتحضرة، ويؤكد مبدأ الخضوع للقانون ، وينهى عن التسلط والتحامل، ويعزز إرادة الاختيار ، ويبلور الدور الاجتماعي للسلطة القضائية في مجال تأمينها للحقوق على اختلافها.

الحكم

لقد غدا حق الدفاع غائرا في وجدان البشر ، مرتبطا بالقيم التي تؤمن بها الأمم المتحضرة ، مؤكدا مبدأ الخضوع للقانون ، ناهيا عن التسلط والتحامل، معززا لإرادة الاختيار ، مبلورا الدور الاجتماعي للسلطة القضائية في مجال تأمينها للحقوق على اختلافها ، واقعا في إطار الأسس الجوهرية للحرية للمنظمة ، نائيا عن أن يكون ترفا عقيما أو سرفا زائدا ، قائما كضرورة تفرض نفسها لبيط كل تنظيم تشريعي على خلافها ، فلا يكون للقبول بها رمزيا ، بل فاعلا ومؤثرا ، تغلينا لحقائقها للموضوعية على أهدافها الشكلية ، إنفاذا لمحتواها ، وتقيدا بأهدافها ، فلا ينازع أحد في ثبوتها أو يحجبها .

(المحكمة الدستورية العليا — القضية رقم ١٥ لسنة ١٧ القضائية — جلسة

١٩٩٥/١٢/٢ — س ٧ ص ٣١٦)

حق الدفاع واقتضاء الترضية القضائية :

المبدأ رقم (٤١٠) — حق الدفاع يهدف إلى بلوغ الحل المنصف — الترضية القضائية وحق التقاضي .

الحكم

إن العناصر التي يتكون منها حق التقاضي لا تكتمل ما لم يوفر المشرع للخصومة القضائية — في نهاية مطافها — حلا منصفا يمثل الترضية القضائية JUDICIAL التي يبتغيها من يطلبها لمواجهة الإخلال بالحقوق التي يدعيها

وكان حق الدفاع - أصالة أو بالوكالة - يتوخى اجتناءها من خلال وسائل الدفاع التي يعرض الخصوم بموجبها أدلتهم - واقعاً وقانوناً - بما لا تمييز فيه بين بعضهم للبعض بل تتكافأ أسلحتهم في مجال الحقوق التي يدعونها فإن هذه الترضية - وبافتراض اتساقها مع أحكام الدستور والقانون - تشكل جزءاً غير منقسم من حق التقاضي وترتبط بالأغراض النهائية التي يعمل لبلوغها يؤيد ذلك أن الخصومة القضائية لا تقام للدفاع عن مصالح نظرية لا تتولد عنها فائدة عملية بل غايتها اقتضاء منفعة يقرها القانون ، وتبلور حقيقتها نطاق المسائل المتنازع عليها ، وحكم القانون بشأنها .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٥ لسنة ١٧ القضائية - جلسة ١٩٩٥/١٢/٢ - س ٧ ص ٣١٦)

الصلة الوثيقة بين حق الدفاع والخصومة القضائية :

المبدأ رقم (٤١١) - حق الدفاع وثيق الصلة بتجلية جوانب الخصومة ، وتصحيح إجراءاتها ومتابعتها ، وعرض المسائل الواقعية والقانونية التي تتصل بموضوعها ، ودحض ما يناهضها تأكيداً لوجه الحق فيما يكون هاماً من نقاطها ، وعلى الأخص من خلال المفاضلة بين بدائل متعددة تعتبر جميعها من وسائل الدفاع.

الحكم

حق الدفاع المقرر بنص المادة ٦٩ من الدستور ، وثيق الصلة بالخصومة القضائية من زلوية تجلية جوانبها ، وتصحيح إجراءاتها ومتابعتها ، وعرض المسائل الواقعية والقانونية التي تتصل بموضوعها ، ودحض ما يناهضها تأكيداً لوجه الحق فيما يكون هاماً من نقاطها ، وعلى الأخص من خلال المفاضلة بين بدائل متعددة تعتبر جميعها من وسائل الدفاع ، وإن كان بعضها أعمق اتصالاً بموضوع الخصومة القضائية ، وأرجحها احتمالاً في مجال كسبها .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٢١ لسنة ١٨ القضائية - جلسة

١٩٩٨/٣/٧ - س ٨ ص ١٢١٨)

المبدأ رقم (٤١٢) - الخصومة القضائية مرحلتين لا تبلغان نهايتهما إلا بعد الفصل إستئنافياً فيها - حق الدفاع ينبسط بالضرورة على هاتين المرحلتين باعتبارهما متكاملتين ومحددتين للخصومة القضائية محصلتها الختامية في شأن

الحقوق المتنازع عليها - المصروفات لا يجوز أن يتحملها غير من خسر نهائياً هذه الحقوق .

الحكم

إن حق الدفاع وثيق الصلة بالخصومة للقضائية من زاوية تجلية جوانبها ، وتقويم مسارها ، ومتابعة إجراءاتها ، وعرض حججها بما يكفل تساند دعائها ، والرد على ما يناهضها ، وإدارة دفاع مقتر ببياناً لوجه الحق فيما يكون هاماً من المسائل التي تثيرها الخصومة للقضائية ، وعلى الأخص من خلال المفاضلة بين بدائل متعددة ترجيحاً لأكثرها اتصالاً بها ، ولقواها احتمالاً في مجال كسبها ، مع دعمها بما يكون منتجاً من الأوراق ، وكان التقاضي على درجتين — وكلما كان مقررأ بنصوص قانونية أمره — يعنى أن الخصومة للقضائية مرحلتين لا تبلغان نهايتهما إلا بعد الفصل إستئنافياً فيها ، وكان حق الدفاع ينبسط بالضرورة على هاتين المرحلتين باعتبارهما متكاملتين ومحددتين للخصومة للقضائية محصلتها الختامية في شأن الحقوق المتنازع عليها ، فإن مصروفاتها لا يجوز أن يتحملها غير من خسر نهائياً هذه الحقوق .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٢٩ لسنة ١٨ للقضائية - جلسة

١٩٩٨/١/٣ - س ٨ ص ١٠٧٧)

حق الدفاع ودور المحامين :

حق الدفاع يشمل حق المحامي في الدفاع دون تعويق :

المبدأ رقم (٤١٣) - ضمان حق الدفاع ، سواء من خلال الأصلاء فيه أو عن طريق موكليهم ، يفترض ألا يكون دور المحامين شكلياً أو رمزياً ، بل فاعلاً فلا يعاق.

الحكم

الدستور بما نص عليه في المادة ٦٨ ، من ضمان حق الدفاع ، سواء من خلال الأصلاء فيه أو عن طريق موكليهم ، يفترض ألا يكون دور المحامين شكلياً أو رمزياً ، بل فاعلاً فلا يعاق ، وعلى الأخص من خلال نصوص قانونية يتدخل بها المشرع لإهداره في مرحلة بعينها من التقاضي .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٦٤ لسنة ١٧ للقضائية - جلسة

١٩٩٨/٢/٧ - س ٨ ص ١١٠٨)

حق الدفاع يشمل الحق في مشورة محام والحق في دحض أدلة الاتهام :

المبدأ رقم (٤١٤) – ضمان حق الدفاع للمتهم – شمول حق الدفاع للحق في الحصول على مشورة محام ، والحق في دحض أدلة النيابة العامة .

الحكم

إن من المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حقوق الإنسان وحرياته لا يجوز التضحية بها في غير ضرورة تملئها مصلحة اجتماعية لها اعتبارها وأن الحرية في أبعادها الكاملة لا تتفصل عن حرمة الحياة وأن إساءة استخدام العقوبة تشويها لأهدافها يناقض القيم التي تؤمن بها الجماعة في اتصالها بالأمم المتحضرة وتفاعلها معها . ولا يكفي بالتالي أن يقرر المشرع لكل متهم حقوقاً قبل سلطة الاتهام توازنها وتردها إلى حدود منطقية بل يتعين أن يكون ضمان هذه الحقوق مكفولاً من خلال وسائل إجرائية إلزامية يملكها ويوجهها من بينها بل وفي مقدمتها حق الدفاع بما يشتمل عليه من الحق في الحصول على مشورة محام والحق في دحض الأدلة التي تقدمها النيابة العامة إثباتاً للجريمة التي نسبها إليه بما في ذلك مواجهته لشهودها واستدعاءه لشهوده وألا يحمل على الإدلاء بأقوال تشهد عليه *La protection contre L auto incrimination*

(المحكمة الدستورية العليا – القضية الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٧ القضائية –

جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٩٦ – من ٧ ص ٧٣٩)

الحق في محاكمة منصفة :

المبدأ رقم (٤١٥) – حق الدفاع وعلاقته بالحق في محاكمة منصفة.

الحكم

إن الدستور قد كفل في مادته السابعة والستين الحق في المحاكمة المنصفة بما تنص عليه من أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وهو حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه العاشرة والحادية عشرة التي تقرر أولاًهما أن لكل شخص حقاً مكتملاً ومتكافئاً مع غيره في محاكمة علنية ومنصفة تقوم عليها محكمة مستقلة محايدة ، تتولى الفصل في حقوقه والتزاماته المدنية ، أو في التهمة الجنائية الموجهة إليه ، وتردد ثانيتهما في فقرتها الأولى حق كل شخص وجهت إليه تهمة جنائية في أن

تفترض براءته إلى أن تثبت إدانته في محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه . والفقرة السابقة هي التي تستمد منها المادة ٦٧ من الدستور أصلها ، وهي تردد قاعدة مستقر العمل على تطبيقها في الدول الديمقراطية ، وتقع في إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوما للعدالة يتفق بوجه عام مع المقاييس المعاصرة المعمول بها في الدول المتحضرة وهي بذلك تتصل بتشكيل المحكمة ، وقواعد تنظيمها ، وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها ، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية ، كما أنها تعتبر في نطاق الاتهام الجنائي وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي قضى الدستور في المادة ٤١ منه بأنها من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز الإخلال بها ، أو تقييدها بالمخالفة لأحكامه ، ولا يجوز بالتالي تفسير هذه القاعدة تفسيرا ضيقا ، إذ هي ضمن مبدئي لرد العدوان عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية ، وهي التي تكفل تمتعه بها في إطار من الفرص المتكافئة ، ولأن نطاقها وإن كان لا يقتصر على الاتهام الجنائي ، وإنما يمتد إلى كل دعوى ولو كانت الحقوق المثارة فيها من طبيعة مدنية ، إلا أن المحاكمة المنصفة تعتبر أكثر لزوما في الدعوى الجنائية ، وذلك أيا كانت طبيعة الجريمة ويغض للنظر عن درجة خطورتها .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٣ لسنة ١٢ القضائية - جلسة

١٩٩٢/٢/٢ - مكتب س ٥ ص ١٦٥)

الحق في المحاكمة المنصفة وضمانتي افتراض البراءة وحق الدفاع :

المبدأ رقم (٤١٦) - الفصل في الاتهام يتعين أن يتم عن طريق محكمة مستقلة ومحايدة ينشئها للقانون وأن تجرى المحاكمة علنية وخلال مدة معقولة وأن تستند المحكمة في قرارها بالإدانة إلى موضوعية التحقيق الذي تجريه - لا تقوم المحاكمة المنصفة بدون ضمانتي افتراض البراءة من ناحية وحق الدفاع لدحض الاتهام الجنائي من ناحية أخرى - حق الدفاع بالأصالة أو بالوكالة مكفول .

الحكم

الفصل في الاتهام يتعين أن يتم عن طريق محكمة مستقلة ومحايدة ينشئها القانون - وأن تجرى المحاكمة علنية وخلال مدة معقولة - وأن تستند المحكمة في قرارها بالإدانة ، إذا خلصت إليها ، إلى موضوعية التحقيق الذي تجريه - لا

تقوم المحاكمة المنصفة بدون ضمانتى افتراض البراءة من ناحية ، وحق الدفاع لدحض الاتهام الجنائى من ناحية أخرى - حق الدفاع بالأصالة أو بالوكالة مكفول .

إن إدانة المتهم بالجريمة إنما تعرضه لأخطر القيود على حريته الشخصية وأكثرها تهديدا لحقه فى الحياة ، وهى مخاطر لا سبيل إلى توقيها إلا على ضوء ضمانات فعلية توازن بين حق الفرد فى الحرية من ناحية ، وحق الجماعة فى الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى ، ويتحقق ذلك كلما كان الاتهام الجنائى معرّفا بالتهمة ، مبينا طبيعتها ، مفصلا أدلتها وكافة العناصر المرتبطة بها ، وبمراعاة أن يكون الفصل فى هذا الاتهام عن طريق محكمة مستقلة ومحيدة ، ينشئها القانون ، وأن تجرى المحاكمة علانية ، وخلال مدة معقولة ، وأن تستند المحكمة فى قرارها بالإدانة - إذا خلصت إليها - إلى موضوعية التحقيق الذى تجريه ، وإلى عرض متجرد للحقائق ، وإلى تقدير سائغ للمصالح المتنازعة ، وتلك جميعها من الضمانات الجوهرية التى لا تقوم المحاكمة المنصفة بدونها ، ومن ثم كفلها الدستور فى المادة ٦٧ منه ، وقرنها بضمانتين تعتبران من مقوماتها وتدرجان تحت مفهومها ، هما افتراض البراءة من ناحية ، وحق اندفاع لدحض الاتهام الجنائى من ناحية أخرى ، وهو حق عززته المادة ٦٩ من الدستور وذلك بنصها على أن حق الدفاع بالأصالة أو بالوكالة مكفول .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٣ لسنة ١٢ق دستورية - جلسة

١٩٩٢/٢/٢ - س ٥ ص ١٦٥)

حق الدفاع أحد الأركان الجوهرية لمبدأ سيادة القانون:

المبدأ رقم (٤١٧) - حق الدفاع هو الذى يكفل للخصومة القضائية عدالتها - وهو ركن جوهري من أركان مبدأ سيادة القانون .

الحكم

ضمان الدستور لحق الدفاع قد تقرر باعتباره أحد الأركان الجوهرية لسيادة القانون كافلاً للخصومة القضائية عدالتها وبما يصون قيمتها ويندرج تحتها ألا يكون الفصل فيها بعيداً عن أدلتها، أو نابذاً الحق فى إجهاضها من خلال مقابلتها بما يهدمها من الأوراق وأقوال الشهود، فلا يكون بنيان الخصومة متحيفاً حقوق أحد من الخصوم، بل مكافئاً بين فرصهم فى مجال إثباتها أو نفيها ، استظهاراً

لحقائقتها، واتصالاً بكل عناصرها. متى كان ذلك وكان نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الهيئة، قد خلا مما يحتم سماع أقوال العضو المحال إلى التحقيق فإن مضمونه يكون دائراً في الفراغ، ولا يجوز أن يبنى عليه اتهام. (المحكمة الدستورية العليا - للقضية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٠ ق - جلسة ١٩٩٨/٣/٧ - س ٩ ص ١١٠٣ - وأيضاً : القضية رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٠ ق - جلسة ١٩٩٩ / ١١ / ٦ س ٩ ص ٣٨٥)

المطلب السادس عشر

إلزام خصم غير ممثل في الدعوى

أو القضاء بما لم يطلبه الخصوم

المبدأ رقم (٤١٨) - إلزام المحكمة من تلقاء نفسها لخصم لم يكن ممثلاً في الدعوى بمصروفات - خطأ يعيب الحكم ويؤدي إلى بطلانه.

الحكم

متى وضح أن المحكمة من تلقاء نفسها هي التي ألزمت مجلس معصرة ملوى البلدي بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة دون أن يكون ذلك المجلس ممثلاً في الدعوى، الأمر الذي ما كان يجوز إلا بصحيفة تعلن إلى ذلك المجلس، فإن ذلك يعيب الحكم ويؤدي إلى بطلانه.

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١٣ - س ٤ ص ١٥٣٣)

المبدأ رقم (٤١٩) - القضاء بما لم يطلبه الخصوم يترتب عليه بطلان الحكم فيما قضي به بغير طلب من الخصوم - الطعن عليه.

الحكم

إن الحكم المطعون فيه ، إذ قضي بما لم يطلبه صاحب الشأن ، إنما أقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية مما يجيز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لأوضاع المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، استناداً إلى خطئه في تطبيق القاعدة المشار إليها . هذا إلى أن المراكز القانونية في مجال القانون العام إنما تستمد من قواعد تنظيمية مردها إلى القوانين واللوائح التي يتعين على القاضي الإداري إنزال حكمها على الوجه الصحيح في المنازعة المطروحة عليه ؛ ومن

ثم يتعين رفض الدفع المؤسس على القول بأن الحكم المطعون فيه وقد قضى للمدعى بأكثر مما طلبه ، فما كان يجوز الطعن فيه إلا بطريق التماس إعادة النظر بالتطبيق للمادة ٤١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي أحالت إليها المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .
(الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٥٧ - س ٢ ص ٧٢٠)
المبدأ رقم (٤٢٠) - قضاء الحكم في شق من الخصومة بعد التنازل عنه من ذوى الشأن يجعل الحكم باطلاً.

الحكم

انه بتنازل المدعى عن الشق الأول من الدعوى وقصرها على الشق الثاني منها لا يكون هناك نزاع بين طرفي الخصومة حول ذلك الشق وبالتالي يفقد مقومات وجوده ويصبح غير ذي موضوع ويجب الحكم باعتبار الخصومة منتهية فيه، وإذ قضى الحكم في هذا الشق من الخصومة بعد التنازل عنه من ذوى الشأن يكون الحكم باطلاً.

(المحكمة الإدارية العليا - القضية رقم ١٧٤٢ لسنة ٦ ق - جلسة

١٩٦٢/١٢/٢٣ - س ٨ ص ٣٤٧)

المبدأ رقم (٤٢١) - على القاضي أن يتقيد بحدود الطلبات المقدمة إليه من الخصوم - قضاء الحكم بما لم يطلبه الخصوم - بطلان.

الحكم

إن الأصول العامة المسلمة في فقه المرافعات توجب على القاضي أن يتقيد بحدود الطلبات المقدمة إليه من الخصوم و تأبى عليه أن يقضى في غير ما طلب إليه الحكم فيه . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بما لم يطلبه المدعى يكون قد أقام قضاءه على قاعدة قانونية خاطئة يجيز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لأوضاع المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تأسيساً على خطئه في تطبيق القاعدة المشار إليها .

(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٨ق - جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٦٧ - س ١٣ ص ٦٣)

المبدأ رقم (٤٢٢) - تنحصر مهمة المحكمة في الجزء موضوع الاستئناف - تعرض المحكمة لباقي المساحة وإبطال العقد بأكمله دون أن يطلب منها ذلك أحد من الخصوم - اعتباره قضاءً بما لم يطلبه الخصوم.

الحكم

المادة ٣٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي - لا تجيز للمستأجر أن يتنازل عن عقد الإيجار أو تأجير الأرض من الباطن أو مشاركة الغير فيها ، ويترتب على كل تعاقد بالمخالفة لذلك البطلان ، ويمتد البطلان إلى العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الأصلي - تقرير البطلان معلق بإرادة المالك - قضاء لجنة القرية بإبطال العقد بالنسبة لجزء من المساحة المؤجرة فقط و التي ثبت تأجيرها من الباطن دون أن يطلب المالك إبطال العقد بأكمله وتأييد القرار من اللجنة الاستئنافية والطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري ، يترتب عليه أن تنحصر مهمة المحكمة في الجزء موضوع الاستئناف ، وبالتالي يكون تعرض المحكمة لباقي المساحة و إبطال العقد بأكمله دون أن يطلب منها ذلك أحد من الخصوم هو قضاء بما لم يطلبه الخصوم - أساس ذلك : طلب الخيار للمالك وهو ليس من النظام العام .

(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٨١ - س ٢٦ ص ٩٠١)
المبدأ رقم (٤٢٣) - حدود سلطة المحكمة بالنسبة للقرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية - الفصل في هذه المسألة الأولية لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم.

الحكم

لا تثريب على المحكمة وهي بصدد اعمال ولايتها في نطاق تسليط رقابة المشروعية على قرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية ان هي تصدت لاستظهار المراكز القانونية للمطعون على ترقيةهم ومدى موافقتها لصحيح القانون - يعتبر ذلك من صميم واجباتها بحسبانه مما يتعين التطرق اليه بحكم اللزوم - الفصل في هذه المسألة الأولية لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم (الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٣٣ق - جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٦٥٧)

المطلب السابع عشر

إغفال حلف الخبير أو الشهود اليمين

المبدأ رقم (٤٢٤) - محاكمة - خبرة - يمين - بطلان - جواز الاستعانة بأهل

الخبرة في دور المحاكمة - وجوب حلف اليمين قبل أداء مأموريته ما لم يكن قد سبق له حلف اليمين لتقريره أمام المحاكم - إغفال حلف اليمين يستتبع بطلان الحكم الذي يبنى على تقرير الخبير الذي لم يؤدها.

الحكم

إن الخبرة "expertise" هي طريق من طرق التحقيق ، يتخذ في الدور الابتدائي كما يتخذ في الدور النهائي منه . وقد أجاز قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الاستعانة بأهل الخبرة في دور التحقيق الابتدائي فأجازه لرجال الضبط القضائي ، وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق . ولكنه سكت عن ذلك في دور المحاكمة . ومن المسلم أن للمحكمة أن تنتدب خبيراً أو أكثر للاستشارة برأيهم في المسائل الفنية التي تستدعي خبرة خاصة، وتنتدب المحكمة الخبير من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وأوجب هذا القانون أن يحلف الخبير اليمين قبل أداء مأموريته على أن يؤديها بالذمة، "المادة ٨٦" من قانون الإجراءات الجنائية . ومن المسلم أيضاً أن الخبير يجب أن يحلف يميناً أمام المحكمة على أداء مأموريته بالذمة قبل أن يباشرها ، إذا لم يكن سبق له حلف اليمين لتقريره أمام المحاكم وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء . ويترتب على إغفال حلف اليمين بطلان الحكم الذي يبنى على تقرير الخبير الذي لم يؤدها لأنه يشترط لصحة الأخذ بالدليل أن يكون قد استحصل عليه وفقاً للإجراءات المقررة في القانون .

(الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٨ق - جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٦٥ - س ١٠ ص ٤٦٣)
المبدأ رقم (٤٢٥) - لا بطلان على عدم تحليف المحقق للشهود .

الحكم

إغفال أداء الشهادة بعد حلف اليمين مقصور على التحقيق الذي يجريه مجلس التأديب والنيابة الإدارية وليس شرطاً للتحقيق الإداري - لا بطلان على عدم تحليف المحقق للشهود .

أنه وإن كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلاً بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، والذي كان سارياً حينذاك ، قد نص في المادة ٩٠ مكرراً على أن تكون الشهادة بعد حلف اليمين ونص بمثل ذلك القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في المادة ٧ - إلا أن هذا مقصور على التحقيق الذي يجريه مجلس التأديب في الحالة الأولى والنيابة الإدارية في الحالة الثانية - ولم يشترط القانون ذلك بالنسبة

للتحقيق الإداري الذي يجريه رئيس المصلحة أو من ينيبه لذلك من موظفيها .
وعلى ذلك فإن عدم قيام المحقق - وهو مدير المستشفى - بتحليف الشهود لا
يترتب عليه بطلان شهادتهم .

(الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ١١ق - جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٦ - س ١٢ ص ٤٨٧)
المبدأ رقم (٤٢٦) - أداء الشهادة بغير يمين لا يصم التحقيق بالبطلان أو يؤثر
على سلامته طالما أن تقديره متروك لمجلس التأديب .

الحكم

الأصل هو تحليف الشهود اليمين لحفزهم على ذكر الحقيقة - ليس في قانون
تنظيم الجامعات ما يستوجب ذلك - أداء الشهادة بغير يمين لا يصم التحقيق
البطلان أو يؤثر على سلامته طالما أن تقديره متروك لمجلس التأديب حسبما
يستخلصه من وقائع وأوراق ملف الاتهام - كذلك لا يبطل التحقيق لمجرد عدم
مواجهة طالما أن التحقيق لم يهدر ضمانات الدفاع .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٢ق - جلسة ٥ / ١١ / ١٩٨٨ - س ٣٤ ص ٦١)
المبدأ رقم (٤٢٧) - تخلف أداء الشهود اليمين لا يبطل التحقيق - شهادة
الشهود (إثبات) (مجلس تأديب) - ليس في قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب
مطالبه الشهود في التحقيق بأداء اليمين قبل إدلائهم بأقوالهم في التحقيقات
الإدارية .

الحكم

إذا كانت القاعدة العامة في مجال تحديد ضمانات المتهم في التحقيق تستوجب
تحليف الشهود اليمين قبل إدلائهم بشهادتهم لحفزهم على ذكر الحقيقة إلا أنه ليس
في قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب مطالبه الشهود في التحقيق بأداء اليمين
قبل إدلائهم بأقوالهم في التحقيقات الإدارية - تخلف أداء اليمين لا يبطل التحقيق
، ولا يخل بضمائن المتهم - أساس ذلك: أنه في مجال تقدير قيمه ما أدلى به
الشهود ممن لم يحلفوا اليمين ومدى صدق مراجعه الى تقدير مجلس التأديب
مرتبطا بما يستخلص من وقائع التحقيق وأوراق ومستندات ملف الاتهام وغير
ذلك من أدلة في هذا الشأن ومدى ما أبداه الطاعن من دفاع وما يتعلق بمدى
سلامة وصحة أقوال من سنلوا في التحقيق - نتيجة ذلك: عدم تحليف الشاهد
اليمين لا يبطل التحقيق .

(الطعن رقم ٢٩٣٥ لسنة ٣٥ق - جلسة ٨ / ٢ / ١٩٩٢ - س ٣٧ ص ٧٢٩)
المبدأ رقم (٤٢٨) - وجوب أداء الخبير اليمين القانونية بأن يحلف يمينا بأن

يؤدي عمله بالصدق والأمانة وإلا كان العمل باطلاً .

الحكم

اللجان العلمية التي تشكلها الجامعات لاستظهار الحقيقة في بعض الموضوعات يمكن الاستناد الى تقريرها في مجال الاتهام - لا يجوز الاستناد إلى تلك التقارير أمام المحاكم ومجالس التأديب إلا إذا توافرت فيها العناصر والضوابط المقررة في الإثبات - تقرير اللجنة الفنية التي يجوز الاستناد إليها كدليل في الإثبات - اثر ذلك - وجوب أداء الخبير اليمين القانونية - أساس ذلك : أن الخبير يقوم بمهمة تتعلق بإثبات وقائع القضية فيجب عليه مثله في ذلك مثل الشاهد ان يحلف يمينا بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة وإلا كان العمل باطلاً - يجب أن يتضمن تقرير اللجنة الفنية النتيجة التي انتهى إليها والأوجه التي استندت إليها - لا وجه للقول بأن تقدير الدرجات العلمية عملية فنية بحتة لا تخضع للتسبيب - أساس ذلك : أن هذا القول جائز بالنسبة لتصحيح الأول للمادة عقب الامتحان ولا يصلح الأخذ به بالنسبة لمراجعة التقديرات من لجان فنية شملت بعد ذلك - يجب على هذه اللجان توضيح أسس تقديرها اختلافاً أو اتفاقاً مع التقدير الأول .

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٣٧ق - جلسة ٩ / ١ / ١٩٩٣ - س ٣٨ ص ٤٦٠)
المبدأ رقم (٤٢٩) - يتعين للاعتداد بشهادة الشاهد أن تكون مسبقة بحلف اليمين وإلا فقدت الشهادة قيمتها القانونية.

الحكم

المادة (٧) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية . يتعين للاعتداد بشهادة الشاهد أن تكون مسبقة بحلف اليمين وإلا فقدت الشهادة قيمتها القانونية بما لا يجوز معه ان تقيم المحكمة قضاءها استناداً لتلك الشهادة .

(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٦ق - جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٣ - س ٣٩ ص ١٠٩)
المبدأ رقم (٤٣٠) - لا بطلان على عدم تحليف الشهود لليمين أمام مجلس التأديب وفقاً لقانون تنظيم الجامعات .

الحكم

الأصل يجب تحليف الشهود اليمين القانونية أمام مجلس التأديب - قانون

تنظيم الجامعات لا يستوجب مطالبة الشهود في التحقيق بأداء اليمين أمام مجلس التأديب - مؤدى ذلك عدم تحليف الشهود لليمين أمام مجلس التأديب لا يؤثر في سلامة ما اتخذته من إجراءات .

(الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٠٠١/٨/٣٠ - س ٤٦ ص ٢٧٦١)

المبحث الثاني

حالات لا تبطل فيها الأحكام

تتعدد الحالات التي لا تبطل فيها الأحكام وهي حالات لم تشبها المخالفات المبطله للأحكام ، ونعرض لعدد من المبادئ القانونية التي تقرر في نماذج من تلك الحالات غير المبطله للأحكام ، وهي نماذج لا تدرج تحت حصر ، ونعرض لكل منها في مطلب مستقل .

المطلب الأول

الأخطاء المادية

المبدأ رقم (٤٣١) - الإشارة بصورة الحكم المطبوعة إلى تشكيل المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم تشكيلا رباعيا بالمخالفة لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يعتبر خطأ ماديا لا يبطل الحكم طالما أن مسودة الحكم الأصلية قد ثبت منها صدور الحكم من دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا.

الحكم

ومن حيث إنه عن نعى هيئة مفوضي الدولة على الحكم المطعون فيه بأنه صدر من دائرة مشكلة تشكيلا رباعيا على خلاف ما تقضى به المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فإنه مردود ذلك أنه ولئن كانت صورة الحكم المطبوعة قد ورد بها عن تشكيل المحكمة ما يبدو للقارئ أنه تشكيل رباعي ولم يكن تحت نظر الهيئة الطاعنة المسودة الأصلية للحكم بتشكيلها الثلاثي وهو الأمر الذي يبين أن ما وقع في صور الحكم المطبوعة محض خطأ مادي لا يؤثر في حقيقته على الحكم الذي صدر عن دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا

ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس من القانون متعين الرفض.

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

المبدأ رقم (٤٣٢) - الخطأ المادي في محضر جلسة المرافعة، المطبوع مقدماً، والثابت فيه حضور رئيس المحكمة السابق بعض جلسات الدعوى - لا يؤدي ذلك إلى بطلان الحكم الصادر فيها من الهيئة الجديدة التي سمعت المرافعة وحضرت المداولة ووقعت الحكم.

الحكم

إذا كان رئيس محكمة القضاء الإداري السابق الذي رأس بعضاً من جلسات هذه الدعوى دون بعضها الآخر لم يوقع الحكم المطعون فيه، ولم يشترك بالفعل في مداولاته أو في إصداره، فلا يمكن أن ينال ذلك من صحة شكل الحكم المطعون فيه طالما ثبت أن السادة المستشارين الذين تداولوا فيه، ووقعوه وأصدروه هم الذين استمعوا إلى المرافعة في هذه الدعوى، ولا وجه للقول ببطلانه استناداً إلى مجرد خطأ مادي وقع في محضر جلسة المرافعة المطبوع مقدماً.

(الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢١ - س ٦ ص ٨٥٦)

المبدأ رقم (٤٣٣) - تملك تصحيح ما وقع في المنطوق أو في الأساليب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن ولا يعتبر الحكم المصحح معدلاً للحكم الذي يصححه بل متمماً له.

الحكم

إن المادة "١٩١" من قانون المرافعات تقضى بأن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه رئيس المحكمة، ويجرى قضاء محكمة النقض تفسيراً لهذا النص على أن الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأه وإلا انهارت قوة الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح تكتة للمساس بحجيتها واستثناء من هذا الأصل أجاز القانون تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية أو

حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة أما ما عدا هذا الأخطاء المادية المحضة التي تكون قد أثرت على الحكم فيكون سبيل أصلحها بالطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب.

كما جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كانت المحكمة الإدارية تستتفد ولايتها بإصدار حكمها، إلا أنها تملك تصحيح ما وقع في المنطوق أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب نوى الشأن ولا يعتبر الحكم المصحح معدلاً للحكم الذي يصححه بل متمماً له فإذا جاوزت المحكمة حدود ولايتها في التصحيح إلى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفاً للقانون .

ومن حيث إن تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد إلى الحكم بأحقية المدعى في طلباته لا يعد تصحيحاً لخطأ مادي لحق بمنطوق الحكم بل يعد تغييراً للمنطوق بما يناقضه مما يعد مساساً بحجية الشيء المحكوم فيه و مخالفاً لقانون متعينا إلغاءه، غير أنه من ناحية أخرى فإن الطعن في قرار التصحيح لصدوره بالمخالفة لحكم المادة "١٩١" سالف الذكر من شأنه أن ينقل موضوع النزاع برمته إلى المحكمة العليا ويعيد طرحه عليها بأسانيد القانونية وأدلتها الواقعية و يكون لها بما لها من ولاية فحص النزاع أن تقضى فيه على موجب الوجه الصحيح .

(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ق - جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧٦ - س ٢١ ص ١١٨)
المبدأ رقم (٤٣٤) - ورود اسم أحد السادة أعضاء الدائرة الذي لم يسمع المرافعة في صورة الحكم الأصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في إصدار الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة تشكيل الهيئة.

الحكم

ورود اسم أحد السادة أعضاء الدائرة الذي لم يسمع المرافعة في صورة الحكم الأصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في إصدار الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة تشكيل الهيئة طالما أن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم)

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٢٢ ق- القضية رقم ٢٣/٩٧ ق - جلسة

(١٩٧٧/١٢/٢١

المبدأ رقم (٤٣٥) - تضمن الحكم أن المحكمة مشكلة برئاسة وكيل النيابة الإدارية خطأ مادي لا يؤدي إلى بطلان الحكم.

الحكم

صدور الحكم من محكمة مشكلة برئاسة وكيل مجلس الدولة - تضمنه أن المحكمة مشكلة برئاسة وكيل النيابة الإدارية خطأ مادي لا يؤدي إلى بطلان الحكم.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٧ ق - القضية رقم ١١٨٥ و ١٢٠٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

المبدأ رقم (٤٣٦) - للمحكمة أن تصحح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية - طلب تصحيح الحكم (خطأ مادي) مرافعات المادة ١٩١ مرافعات .

الحكم

القاعدة أن المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدار الحكم في النزاع فلا يجوز لها بعدئذ العدول عنه أو التعديل فيه أو الإضافة إليه - استثناء من القاعدة المتقدمة يجوز للمحكمة أن تصحح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية - مناط أعمال هذا الاستثناء أن يكون الخطأ الذي وقع في الحكم خطأ ماديا بأن يكون في الحكم أساس يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة ويبرر بالتالي ما خالفه من خطأ مادي إذا قورن بهذا الواقع الصحيح الثابت في الحكم - لا يجوز أن يتخذ التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم بما يمس حجيته - مثال لطلب لا يعد تصحيحا لخطأ مادي لحق منطوق الحكم وأسبابه بل يعتبر تعديلا فيهما بما يمس حجية الشيء المحكوم به - الحكم برفض طلب التصحيح.

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٧ - س ٣٥ ص ١٣٧٧)
المبدأ رقم (٤٣٧) - ورود خطأ مادي في رقم القضية بحكم المحكمة الإدارية العليا لا يصم الحكم بالبطلان طالما لا يؤثر بحال على حكمها.

الحكم

المحكمة الإدارية العليا تستوي على القمة في مدراج التنظيم القضائي لمجلس الدولة - لا سبيل إلى إهدار أحكامها إلا بدعوى البطلان الأصلية - دعوى البطلان الأصلية هي طريق طعن استثنائي في الأحكام الصادرة بصفه انتهائية

في غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات - هذه الدعوى يجب أن تقف عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم يمثل إهدار للعدالة على نحو يفقد معه الحكم وظيفته وأن يكون الخطأ الذي شاب الحكم ثمرة غلط فاضح يكشف بذاته عن أمره ويقلب ميزان العدالة على نحو لا يستقيم معه سوى صدور حكم يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح .

صدور حكم على المرشح بعقوبة الحبس في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد - عدم سداد الكفالة يجعل العقوبة واجبة التنفيذ - سداد المرشح قيمة الكفالة بتاريخ لاحق لتقديم أوراق ترشيحه لا يزيل سبب منعه من الترشيح - أساس ذلك : العبرة في اكتمال الشروط المتطلبية قانوناً للترشيح هي بتاريخ تقديم طلب الترشيح - لا يعتد بالتغيير الذي يطرأ على الحالة بعد هذا التاريخ .

ورود خطأ مادي في رقم القضية بحكم المحكمة الإدارية العليا لا يصم الحكم بالبطلان طالما لا يؤثر بحال على حكمها .

(الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٠ - س ٥٠ ص ٢٠١)

المطلب الثاني

عدم الإخطار بميعاد الجلسة

ثم الحضور بها

المبدأ رقم (٤٣٨) - لا يجوز إعمال الأثر الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الإدارية - أساس ذلك .

الحكم

إن الأصل في المنازعات الإدارية هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أما أحكام قانون المرافعات فلا تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة فإذا ما تعارضت هذه الأحكام نصاً أو روحاً مع أحكام هذا القانون سواء في الإجراءات أو في أصول النظام القضائي فإنها لا تطبق وأن النظام القضائي في تنظيم مجلس الدولة لا يسمح بالمعارضة في الأحكام الصادرة منه بهيئة قضاء إداري إذ أن نظام إجراءات التقاضي أمامه يقوم على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد منضبطة يستطيع

نوو الشأن أن يقدموا مذكراتهم كتابة مع مستنداتهم كما جعل تحضير الدعوى وتهيئتها للفصل منوطاً بهيئة مفوضي الدولة التي ألزمها بإيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع . وعلى هدى ما تقدم من نصوص وقضاء سابق لهذه المحكمة ينبغي التتويه بأن النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الإجرائي الذي تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة غياب الخصم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ، ومن ثم لا يجوز إعمال الأثر الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الإدارية لأن هذا الأثر كما يقول فقهاء قانون المرافعات مقرر كجزاء على الخصم الذي يهمل فى متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها بيد أن النظام القضائي الإداري يعتبر فى المقام الأول بتحضير الدعوى وتهيئتها للفصل فيها بإجراءات ألزم القانون هيئة مفوضي الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء .

(الطعن رقم ٢٥٠١ لسنة ٦٦ق - جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٦٤ - س ٩ ص ٨٨١)
المبدأ رقم (٤٣٩) - النعي على الحكم ببطلانه شكلاً بمقولة أن المدعى لم يخطر بالموعد المحدد لنظر الدعوى - ثبوت أن المحامى الوكيل عن المدعى قد حضر أمام هيئة مفوضي الدولة فى جلسة التحضير وأنه أبلغ بميعاد جلسة المرافعة - عدم حضور المحامى الوكيل يوم الجلسة وحضور محامى آخر عنه لم يطلب التأجيل إلى حين حضور المحامى الأصلي أو الترخيص للمدعى فى الاطلاع والرد على المذكرة المقدمة من الحكومة - لا بطلان - لا يغير من ذلك أن المحامى الذي حضر كان متطوعاً ودون إنابة من المحامى الأصلي.

الحكم

من هذا يتضح أن المدعى كان على اتصال بالدعوى سواء فى مرحلة التحضير أو المرافعة مما ينتفى معه القول بأن إجراءات المرافعة فى دعواه كانت تتم دون علمه وفى غيبته وإذا كان المدعى يشير فى تقرير طعنه إلى أن الأستاذ المحامى قد حضر عن وكيله تطوعاً دون إنابة فإن العرف بالمحاكم قد جرى على أنه فى حالة عدم حضور الحامى الأصلي وحضور محامى آخر نيابة عنه لا تطلب الحكمة من المحامى الحاضر تقديم ما يثبت صفته كنائب عن المحامى الأصلي للخصم وإذا كان وإذا كان ثمة مأخذ على حضور السيد

المحامى الذي تطوع بالحضور عن المحامى الأصلي دون أن تكون له فعلا صفة قانونية في هذه النيابة أو على مسلكه في إبلاغ زميله الذي حضر عنه أو إبلاغ صاحب الشأن ذاته عقب الجلسة بما تم فيها مما يعنيه أمره أو سكوته عن ذلك فإن هذا لا يؤثر في سلامة الحكم المطعون فيه من ناحية سير الإجراءات في الدعوى أمام المحكمة ولا يؤدي إلى بطلانه.

(الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٧ - س ١٢ ص ١٠٣٠)
المبدأ رقم (٤٤٠) - بطلان إعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها إلى أي من نوى الشأن ليس مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها ، ما دامت قدمت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدد قانون مجلس الدولة - البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده ، إن كان لذلك وجه - ولا يترتب على البطلان أثر إلا في الحدود وبالقدر الذي استهدفه الشارع - العيب الذي يشوب إبلاغ المطعون عليه بتاريخ الجلسة المعنية لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون ، ليس من شأنه أن يخل بحقوقه التي كفلها له القانون .

الحكم

إن الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإداري تتميز بخصائص ذاتية تباين تلك المأخوذ بها أمام محاكم القضاء العادي أهمها أن الإجراءات الإدارية إجراءات إيجابية يوجهها القاضي ، وهى بهذه السمة تفرق عن الإجراءات المدنية والتجارية التي يهيم الخصوم على تسيير الجانب الأكبر منها ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت فيما يتعلق بحضور ذوى الشأن بالجلسات بأن النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الإجرائي الذي تجرى عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ، ومن ثم لا يجوز إعمال الأثر الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الإدارية ، لأن هذا الأثر مقرر كجزاء على الخصم الذي يهمل في متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها ، بيد أن النظام القضائي الإداري يعتد في المقام الأول بتحضير الدعوى وتجهيزها للفصل فيها وفقاً للإجراءات التحق ألزم القانون هيئة مفوضي الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء ، إذ يقوم هذا النظام أساساً على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة منضبطة يستطيع نوى الشأن فيها أن يقدموا مذكراتهم مع

مستدانتهم ، كما يقوم على تحضير الدعوى من هيئة مفوضي الدولة ، وليس من حق نوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية ، وإنما لرئيس المحكمة أن يطلب إليهم أو إلى المفوض ما يراه لازماً من إيضاحات .

إن بطلان إعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها إلى أي من نوى الشأن ليس مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها ، ما دامت قدمت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدد قانون مجلس الدولة ، وإنما البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده ، إن كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان أثر إلا في الحدود و بالقدر الذي استهدفه الشارع ، وعلى مقتضى ما تقدم فإن العيب الذي يشوب إبلاغ المطعون عليه بتاريخ الجلسة المعينة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون ، ليس من شأنه أنه يخل بحقوقه التي كفلها له القانون ، إذا ما انتهت الدائرة المذكورة - دون أن تطلب مزيداً من الإيضاحات إلى إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ، ذلك أن الدعوى كان قد تم تحضيرها قبل إحالتها إلى دائرة فحص الطعون ، وكان في مقدور المحكمة - إذا رأت موجباً لذلك - أن تطلب ما تراه لازماً من إيضاحات فيها سواء حضر نوى الشأن أو لم يحضروا ، فإذا هي لم تطلب ذلك فإنه لا يكون من حق المطعون عليه أن يصر على طلب المرافعة الشفوية أمامها .

إن من حق المطعون عليه - ما دامت المنازعة لم يتم الفصل فيها - أن يتدارك أمام المحكمة الإدارية العليا التي أحيل إليها الطعن ما يكون قد فاتته من دفاع أمام دائرة فحص الطعون ومهما يكون من أمر فإن قرار الإحالة ، لا يتضمن في ذاته فصلاً في أمر يفوت على نوى الشأن حقاً في الطعن على أي إجراء معيب أو في إيداء ما يراه من دفاع . إذ أن أثره يقتصر على نقل الطعن من دائرة فحص الطعون إلى الدائرة الخامسة ولا يحرمه من أن يبدى أمام هذه الأخيرة ما هو متاح له مما كان متاحاً بالمثل أمام الأولى .

وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه قد أبلغ في ١١ من يناير سنة ١٩٦٨ بتحديد جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٨ لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون ، وأن هذا الإخطار قد تم إلى مكتب محاميه وهو محله المختار الوارد في عريضة دعواه على حين أنه كان قد أبلغ مجلس الدولة بكتاب مؤرخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ - مرفق بملف الدعوى - بعدوله عن توكيل محاميه المذكور

وتعيينه محل عمله بكفر الزيات ليتم إبلاغه فيه ، هو ما كان يقتضى أن يتم الإخطار بالجلسة المحددة في المحل الجديد الذي عينه وذلك إعمالاً لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على أن "يعتبر مكتب المحامي الموقع على العريضة محلاً مختاراً للطالب ، كما يعتبر مكتب المحامي الذي ينوب عن نوى الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلاً مختاراً لهم - كل ذلك إلا إذا عينوا محلاً مختاراً غيره ". ومن ثم فإن هذا الإخطار يكون معيباً إلا أن هذا العيب قد صحح بالإخطار التالي الذي أرسل إلى المطعون عليه شخصياً في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨ بمحل عمله الجديد ينبئه بتعيين جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٨ لنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، وهو الإخطار الذي أعقبه حضور المطعون عليه شخصياً بالجلسة المذكورة التي طلب فيها التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة إلى طلبه وأفسحت له بعد ذلك المجال لإبداء دفاعه الذي أبداه فعلاً في الطعن ، ومن ثم يكون البطلان قد زال إعمالاً لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، التي تقضى بأن - بطلان أوراق التكاليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة ". ويكون على المحكمة و الحالة هذه أن تعرض لموضوع المنازعة لتصدر حكمها فيها، ولا يسوغ لها أن تعيدها ثانياً إلى دائرة فحص الطعون وإلا كانت منكراً لولايتها التي أسندها إليها القانون .

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ٣ / ١١ / ١٩٦٨ - س ١٤ ص ٧)
المبدأ رقم (٤٤١) - إعلان المحال بتقرير الإحالة وبتاريخ الجلسة إجراء جوهري رسم القانون كيفية تنفيذه وطريقة التحقق من إتمامه.

الحكم

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد أورد في الفصل الثالث (ثانياً) من الباب الأول منه - قواعد الإجراءات أمام المحاكم التأديبية التي تضمنتها المواد ٣٤ وما بعدها ، ويبين من استقراء أحكام هذه النصوص أنها تهدف إلى توفير الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ، وذلك بإحاطته علماً بالمخالفات المنسوبة إليه بإعلانه بقرار الإحالة المتضمن لها ، وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل

عنه أمام المحكمة لإبداء دفاعه وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق، ولمتابعة سير الإجراءات وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بضمانة جوهرية لنوى الشأن في الدعوى التأديبية ، كما يستفاد كذلك من النصوص المذكورة أن إعلان المحال بتقرير الإحالة وبتاريخ الجلسة إجراء جوهري رسم للقانون كيفية تنفيذه وطريقة التحقق من إتمامه بأن نص في المادة ٣٤ منه على أن يكون الإعلان في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، كما نص في المادة ٣٨ منه على أن تتم حسم الإخطارات والإعلانات بالنسبة للدعوى المنظورة أمام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٣٤ - وذلك كله للاستيثاق من تمام هذه الإجراءات الجوهرية ، ومن ثم فانه يترتب على عدم الإعلان أو الإخطار على هذا النحو الذي أوجبه القانون وقوع بطلان في الإجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه .

ومن حيث إن الثابت بالأوراق في المنازعة الماثلة أن إعلان الطاعن بتقرير الإحالة ، وبتاريخ جلسة ٤ من سبتمبر ١٩٧٦ التي حددت لنظر الدعوى التأديبية قد وجه إليه في محل الإقامة الذي أثبتته له النيابة الإدارية في تقرير الإحالة وهو (.....) ، ولما لم يحضر الجلسة المذكورة كلفت النيابة الإدارية بالتحري عن محل إقامته فأفادت النيابة بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٧ بأن التحريات أسفرت عن عدم الاستدلال عليه في العنوان المذكور ، من ثم قررت المحكمة إعلانه في مواجهة النيابة العامة ، وعندما تم الإعلان على هذا النحو ولم يحضر الطاعن قررت المحكمة بجلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٧٧ حيز الدعوى للحكم .

ومن حيث إن المستفاد من الشهادة الصادرة بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٧٧ من الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية وهي الجهة التي يعمل بها الطاعن - أن محل إقامته المثبت في ملف خدمته هو (عنوان مغاير للمعلن فيه) لذلك فإن إعلانه بتقرير الإحالة وبتاريخ الجلسة في غير هذا المحل قد انتوى على بطلان جوهري في الإعلان ترتب عليه عدم علم الطاعن بالدعوى والجلسة المحددة لنظرها ، الأمر الذي يؤثر في الحكم المطعون فيه ويؤدي إلى بطلانه ، وقد كان يتعين على المحكمة إزاء عدم حضور الطاعن جلسة ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ أن تكلف الجهة التي يعمل بها ببيان محل إقامته

أو أن تأمر بإعلانه في محل عمله وفقاً لحكم المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة .
ومن حيث إنه كما تقدم يتعين القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه وبإعادة
الدعوى إلى المحكمة التأديبية لوزارة الصناعة للفصل فيها مجدداً من هيئة
أخرى.

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٧٨ - من ٢٣ ص ٩٦)
المبدأ رقم (٤٤٢) - أثر عدم حضور مفوض الدولة جلسة المرافعة والحكم
البطلان.

الحكم

عدم إثبات المحكمة حضور مفوض الدولة بمحضرها وعدم إثبات حضوره
وقت النطق بالحكم - هيئة مفوضي الدولة لم يحضر من يمثلها بالجلسة - بطلان
الحكم - قضاء المحكمة من تلقاء ذاتها ببطلان الحكم و لو لم يطعن أحد أطراف
الدعوى أمامها ببطلان الحكم لعدم حضور مفوض الدولة جلسة المرافعة و
الحكم.

(الطعن رقم ١٣٤٣ لسنة ٢٥ق - جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٢ - من ٢٧ ص ١٩٣)
المبدأ رقم (٤٤٣) - بطلان المحكمة أمام مجلس التأديب عند خلو الإخطار
بمبعاد الجلسة من سبب الاستدعاء - أعضاء هيئة التدريس بالجامعة - تأديبهم
- ضمانات التحقيق والتأديب.

الحكم

قرار رئيس الجامعة بإحالة عضو هيئة التدريس للتحقيق - إرسال المحقق
إخطاراً للكلية التي يعمل بها العضو يستدعيه للحضور لمقابلته بمكتبه دون تحديد
سبب الاستدعاء أو الإشارة لإحالة العضو للتحقيق معه - بطلان الإخطار لخلوه
من سبب الاستدعاء - انتفاء قرينة علم العضو بوجود تحقيق معه - محاكمة
العضو بعد ذلك أمام مجلس التأديب و مجازاته إبان الفترة التي صرح له خلالها
بأجازة مرضية مما ترتب عليه عدم حضوره مجلس التأديب - الإخلال
بضمانات الدفاع - الأثر المترتب على ذلك : إجراءات محاكمة العضو منذ
إحالاته للتحقيق ثم أمام مجلس التأديب باطللة - أساس ذلك : من الأصول العامة
التي تستلزمها نظم التأديب ضرورة إجراء التحقيق مع من تجرى محاكمته تأديبياً
وأن يتوفر لهذا التحقيق جميع المقومات الأساسية وأهمها ضرورة توفير

الضمانات التي تكفل الإحاطة بالاتهام و التمكين من الدفاع .
(الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ - س ٢٩ ص ١٠٧)

المطلب الثالث

عدم توقيع محاضر الجلسات

من رئيس الجلسة

المبدأ رقم (٤٤٤) - الدفع ببطلان الأحكام القضائية يتعين أن يبنى على أسباب جوهرية تقوم على الجزم واليقين وطبقا لنصوص قانونية صريحة تقرر البطلان -عدم توقيع المحاضر من رئيس الجلسة لا يبطل بدوره الحكم طالما لم يتم الحكم مستندا إلى بيان أو مرافعة أثبتت بالمحضر أو أمرت المحكمة بتدوينها به أو إلى إجراء من إجراءات الإثبات التي تمت بالجلسة التي حضر المحاضر عنها- محضر الجلسة غير الموقع من رئيس المحكمة يفقد حجتيه كورقة رسمية دالة على صحة ما تضمنه من وقائع ولا يعدو أن يكون المحضر في هذه الحالة مجرد مشروع لا قيمة له في الإثبات.

الحكم

ومن حيث إنه عن وجه الطعن ببطلان الحكم المطعون فيه لصدوره من هيئة غير التي استمعت للمرافعة استنادا إلى أن المستشار.... قد وقع على مسودة الحكم بما يدل على اشتراكه في المداولة فيه بالرغم من أنه لم يرد اسمه بمحاضر الجلسات ضمن تشكيل هيئة المحكمة التي استمعت للمرافعة منذ أول جلسة نظرت فيها الدعوى بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢ وحتى تاريخ حجزها للحكم في ١٩٨٤/٢/٢٣ -فمردود بأن محاضر الجلسات المنوه عنها غير موقعة من رئيس الجلسة حسبما توجبه المادة ٢٥ من قانون المرافعات، ومؤدى ذلك أن هذه المحاضر تفقد حجيتها كورقة رسمية دالة على صحة ما تضمنته من وقائع، بل لا يعدو المحضر في هذه الحالة أن يكون مجرد مشروع لا قيمة له في الإثبات، ومتى استبان ذلك وكان الثابت أن قرارا صدر بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢ من السيد المستشار نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القضاء الادارى بنائب المستشار.... وإذ خلت الأوراق من دليل يقطع بأن سيادته لم يكن بين التشكيل

الذي سمع المرافعة في الدعوى، ولا يجوز الاستناد في هذا الشأن إلى تلك الورقة المودعة ملف الدعوى والتي لم تستوف أركانها كمحضر رسمي للجلسة له حجته في الإثبات، لأن القول ببطلان الأحكام للقضائية يقتضي أن يبنى على أسباب جوهريّة تقوم على الجزم واليقين وطبقاً لنصوص قانونية صريحة تقرر البطلان. ومن ناحية أخرى فإن عدم توقيع المحاضر من رئيس الجلسة لا يبطل بدوره الحكم طالما لم يقدّم الحكم مستنداً إلى بيان أو واقعة أثبتت بالمحضر أو أمرت المحكمة بتدوينها به أو إلى إجراء من إجراءات الإثبات التي تمت بالجلسة التي حرر المحضر عنها.

(الطعن رقم ١٥٨٤ و ١٦٤٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١١)

المبدأ رقم (٤٤٥) - توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية - ليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة.

الحكم

لا يجوز أن يشترك في المدولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة و إلا كان الحكم باطلاً - مودى ذلك أنه إذا تغير أحد أعضاء الدائرة التي استمعت إلى المرافعة وجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة. العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى لتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن على الحكم من نوى الشأن - يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية المشتملة على الوقائع والأسباب والمنطوق إذا قام مانع قانوني أو مادي من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة - أساس ذلك : - عدم الإغراق في الشكلية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها في التشريع المصري هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محضر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي و يشهد على وجوده وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٣ - س ٣١ ص ١٦٩٥)

المبدأ رقم (٤٤٦) - لا يترتب البطلان على عدم توقيع رئيس الجلسة لمحاضر الجلسات - يترتب بطلان الحكم على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية - المادة ١٧٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحكم

استلزم المشرع للتوقيع على نسخة الحكم الأصلية المحررة بمعرفة كاتب الجلسة والمشتمة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق من رئيس الجلسة وكتبتها إذ يحتفظ بها في ملف الدعوى ويستخرج منها الصورة التنفيذية وتعد هي المرجع عند الطعن عليه من نوى الشأن - يترتب على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم .

(لطن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧ - ص ٤٦ ص ٨٩٥)

المطلب الرابع

عدم ثبوت الاشتراك في إبداء الرأي

مسبقا في ذات الدعوى كمفوض

المبدأ رقم (٤٤٧) - عدم مشاركة رئيس هيئة مفوضي الدولة أبان تحضير الدعوى بالهيئة في مرحلة تحضيرها أو في إعداد التقرير وعدم وجود ما يفيد أنه أبدى رأيه في موضوع الدعوى - انتفاء ما يفقده الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها.

الحكم

إنه عن السبب الأول من سببي الطعن والخاص ببطلان الحكم لأن رئيس الهيئة التي أصدرته كان رئيسا لهيئة مفوضي الدولة أثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتبنيها للمرافعة فالملاحظ في هذا الصدد أنه ولئن كان رئيس هيئة مفوضي الدولة هو دون غيره من أعضاء الهيئة - الذي يختص بالطعن في الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة متى شاب الحكم حالة أو أكثر من الحالات التي تجيز الطعن أو في حالات الطعن الوجوب إلا أن تحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة وإعداد التقرير فيها يقوم به السادة مفوضو الدولة طبقا للمادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والتي تقابلها المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، التي تضمنت النص على أنه "يودع للمفوض -بعد تهيئة الدعوى- تقريرا يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبقا ويجوز لنوى الشأن أن يطلعوا على تقرير

المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم". فإذا كان ذلك ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة -لبن تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة- لم يشارك في مرحلة تحضيرها أو إعداد التقرير كما أن الشكليات التي قدمها للطاعن يتعجل فيها وضع التقرير في الدعوى رغم أنها كلها -كانت بعد تحضير الدعوى وحجزها للتقرير- حسبما يبين من تلك الشكليات- فإنه لا يوجد ما يفيد أن السيد رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى ومن ثم فإنه لا يقوم بالسيد رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه -بوصف أنه كان رئيس هيئة مفوضي الدولة إبان تحضير الدعوى- ما يفقده الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها.

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

المبدأ رقم (٤٤٨) - لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذي يقوم بمفوض الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام طالما لم يشارك بشيء في نظر الطعنين ولا في إصدار الحكم فيها ولا المداولة فيه.

الحكم

ومن حيث إن أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طعن في حكم محكمة القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها إلا إن انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بأن صدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو إن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية . وإذا كانت أسباب عدم الصلاحية شخصية فلا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها على النصاب الذي صدر به أحكامها ، كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذي يقوم بمفوض الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام وإذ يبين من الاطلاع على أوراق الحكم أن السيد المستشار (.....) لم يشارك بشيء في نظر الطعنين ولا في إصدار الحكم فيها ولا المداولة فيه كما لم يثبت اشتراك السيد المستشار (.....) في الحكم وهو لم يشارك في تقدير كفاية الطاعن وما ساقه المدعى من دلائل لا تفيد في إثبات شيء من هذا الاشتراك وهي تتفق وما يجرى عليه العمل في توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من

السادة المستشارين فلا يكون ثمة أحد ممن أصدروا الحكم المطعون فيه قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الطعنين المشار إليهما ولا يلحق بالحكم البطلان مما قام من عدم الصلاحية بالمفوض الذي أعد التقريرين بالرأي القانوني في الطعنين ولا مما قام من ذلك بالمفوض الذي حضر جلسات المحكمة عند الفصل فيها ، ذلك أن أحداً من المفوضين لا يقوم بهذا الفصل ولا يقضى بشيء منه وإذ كان ما أخذه الطاعن على قضاء الحكم قد اقتصر على اجتباد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه ، وليس في عدم رد الحكم على بعض من وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية ما يعتبر عيباً جسيماً بصم الحكم بالبطلان الأصلي ، ويكون الطعن والحالة هذه لا سند له من القانون ويتعين رفضه .

(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٧٩ - س ٢٤ ص ١٢٢)
المبدأ رقم (٤٤٩) - مشاركة مفوض الدول في إصدار الحكم المطعون فيه وتمثيله للهيئة يبطل الحكم.

الحكم

اشترك مفوض الدولة في إصدار حكم المحكمة الإدارية مثار الطعن ثم تمثله هيئة مفوضي الدولة أمام محكمة القضاء الإداري التي طعن أمامها في حكم المحكمة الإدارية من شأنه أن يعيب الحكم بعيب الإخلال بإجراء جوهرى - بطلان الحكم.

(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٨٢ - س ٢٧ ص ٦٤٩)
المبدأ رقم (٤٥٠) - مدى جواز تطبيق قواعد عدم الصلاحية على المفوض المقرر والمفوض الممثل للهيئة في تشكيل المحكمة (هيئة مفوضي الدولة).

الحكم

لا يسرى حكم المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بأسباب عدم الصلاحية على أي من مفوض الدولة المقرر وممثل هيئة مفوضي الدولة في تشكيل المحكمة - أساس ذلك: أن أياً منهما لا يفصل بقضاء في أي منازعة وإنما يطرح رأياً استشارياً للمحكمة أن تأخذ به كله أو بعضه أو تطرحه كله أو بعضه - مؤدى ذلك: لا يلحق البطلان بالحكم إذا قام سبب من أسباب عدم الصلاحية بمفوض الدولة في الحالتين .

(الطعن رقم ٣٤١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١٤١٣)

المبدأ رقم (٤٥١) - حضور مفوض الدولة جلسة النطق بالحكم بالرغم من مشاركته في أعمال الانتخابات موضوع النزاع ليس من شأنه إبطال الحكم المطعون فيه .

الحكم

الأصل أن مفوض الدولة لا يشارك في المداولة التي تسبق إصدار الحكم أو في إعداد مسودته أو التوقيع عليها ، ومن ثم فإن حضوره جلسة النطق بالحكم بالرغم من مشاركته في أعمال الانتخابات موضوع النزاع ليس من شأنه إبطال الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٣٥٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٩٧/٢/٢٣ - من ٤٢ ص ٥٩٩)

المطلب الخامس

عدم الالتزام بتعقب دفاع

وحجج الخصوم وتفنيدها

المبدأ رقم (٤٥٢) - الترتيب الوارد بالمادة ٣٤ من قانون المرافعات ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به الإبطال - يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم من جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى - يكفي أن يورد الحكم مضمون أقوال الشهود - متى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان فضله لا غبار عليه.

الحكم

لا يقبل من الطاعن وجه الطعن القائم على أن المحكمة التأديبية لم تذكر في أسباب حكمها ولا في وقائع الدعوى شيئاً عن دفاعه ودفاعه ليخلص من ذلك أن الحكم باطل لمخالفته لنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وأنه قد شابه قصور في التصبيب إذ أن هذا الوجه مردود بما جرت عليه ضوابط تسبيب الأحكام من أن الترتيب الوارد بالمادة التي يستند إليها هذا الطعن، ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به الإبطال فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانياً أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها.

كما أنه يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب يستقيم معها، ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناجي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى، كما لا يعيب الحكم عدم نكر أسماء الشهود في تحقيق تضمنت القضية أوراقه وعدم إيراد نصوص أقوالهم وعبارتها. وحسب الحكم السديد أن يورد مضمون هذه الأقوال ومتى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان قضاؤه لا غبار عليه.

(الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨ - س ٩ ص ٤٧٧ / المبدأ رقم (٤٥٣) - المحكمة التأديبية ليست بملزمة بأن تتعقب دفاع المذكور في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد أبرزت إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها .

الحكم

إذا كان الحكم المطعون فيه بنى اقتناعه على الأسباب التي استخلصها من أصول ثابتة في الأوراق وساقها لحض دفاع المتهم مفصلاً إياها على نحو كاف لتبرير مذهبه في الرأي الذي انتهى إليه ، فإن الطعن عليه ببطلانه لقصور في التسبيب ، مردود ، ذلك أن المحكمة التأديبية ليست بملزمة بأن تتعقب دفاع المذكور في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد أبرزت إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمناً الأسانيد التي قام عليها دفاعه ، بما يتعين معه رفض هذا الوجه أيضاً لسلامة الحكم المطعون فيه من أي قصور مغل يمكن أن يكون سبباً لإبطاله .

(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٣ / ١ / ٢٦ - س ٨ ص ٦٢١ - وأيضاً : الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ١١ القضائية - جلسة ١٩٦٧/١/٢٨ - س ١٢ ص ٥٧٨)

المبدأ رقم (٤٥٤) - تعرض الحكم لجميع الحجج والأسانيد التي أوردها الخصوم غير لزم لسلامته، يكفي أن تورد المحكمة الأئمة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانياً أسباب الحكم.

الحكم

من حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والذي ينعي على الحكم المطعون فيه أنه شابه في التسبيب ولم يتعرض للحجج والأسانيد التي أوردها

الطاعن بمذكراته وإغفاله للرد عليها فمردود عليه بما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من أنه يكفي أن تورد للمحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثواب أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها كما يكفي أيضا لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالا ثم يفندما تفصيلا الواحدة تلو الأخرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع وأسانيد الطاعن على الوجه المبين بعريضة افتتاح الدعوى واستعرض ما عقيبت به جهة الإدارة على الدعوى وقام بتطبيق النصوص المتعلقة بالنزاع على الوقائع المطروحة أمام المحكمة وخلص إلى النتيجة التي انتهى إليها فلا يكون ثمة قصور في التسبب يؤدي إلى طلب بطلان الحكم .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ١٨ق - جلسة ١١ / ٣ / ١٩٧٨ - من ٢٣ ص ٩١ - والطعن رقم ١١٢٦ لسنة ١٩ق - جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٧٩ - من ٢٤ ص ٨٩)
المبدأ رقم (٤٥٥) - المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في جميع جزئياته للرد على كل منها - ما دامت قد أبرزت إجمالا الحجج التي كونت عقيدتها - للمحكمة أن تستخلص الدليل الذي تقيم عليه قضاؤها من الوقائع التي تطمئن إليها دون معقب عليها في هذا الشأن.

الحكم

ومن حيث إنه عن وجه النعي على الحكم المطعون فيه بقصور في التسبب وأنه كان على الحكم أن يواجه التهم المنسوبة إليه ويسمع دفاعه ويحققه ويناقشه، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يناقش دفاع الطاعن بالنسبة للتهم المسندة إليه واكتفى بالرد على دفاعه في أكثر من موضع بأنه لا يجديهِ دفعا لذلك إلقاء المسؤولية على رئيس الشئون المالية والإدارية، فإن هذا الوجه من النعي مردود عليه بأن المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاعه في جميع جزئياته للرد على كل منها، ما دامت قد أبرزت إجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها، كما أن للمحكمة أن تستخلص الدليل الذي تقيم عليه قضاؤها من الوقائع التي تطمئن إليها دون معقب في هذا الشأن، ومتى كان للثابت من الأوراق أن الملاحظات التي وردت بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير إدارة الرقابة والتفتيش بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد وجه بها للطاعن عند إجراء التحقيق في شأنها

بمعرفة إدارة الشئون القانونية بالهيئة، وأن الدفع بإلغاء المسؤولية على رئيس الشئون المالية والإدارية قد ورد في أقوال الطاعن أكثر من مرة، ومن ثم فإنه لا تثريب على المحكمة في ذلك ما دام أن النتيجة التي انتهت إليها قد استخلصت استخلاصاً سائغاً من وقائع تتجها مادياً وقانونياً.

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر صحيحاً، ومن ثم يكون الطعن غير قائم على أساس قانوني سليم، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفضه.

(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٤)

المبدأ رقم (٤٥٦) - لا وجه للقول ببطلان حكم لعدم الإشارة إلى حكم سابق - لا إلزام على المحكمة بأن تشير في أسباب حكمها إلى كل ورقة أو مستند يقدم إليها - للمحكمة حرية تقديم ما تأخذ به مما يقدم إليها من مستندات وما تطرحه منها.

الحكم

ومن حيث أنه لا حجة كذلك للقول ببطلان الحكم المطعون فيه، لعدم الإشارة إلى الحكم السابق الذي قدمه الطاعن، إذ أنه لا إلزام على المحكمة أن تشير في أسباب حكمها إلى كل ورقة أو مستند يقدم إليها، وإنما تشير فقط إلى ما تستند إليه في حكمها كسبب منتج فيما ينتهي إليه قضاؤها، فضلاً عن حرية المحكمة في تقرير ما تأخذ به مما يقدم إليها من مستندات، وما تطرحه منها لعدم تأثيره في النزاع المائل أمامها، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن -بدوره- لا يقوم سنداً صحيحاً للنعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان.

ومن حيث أنه لما تقدم جميعاً، فإن الطعن المائل يكون غير قائم على أساس سليم من القانون، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفضه.

(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٤)

المبدأ رقم (٤٥٧) - عدم التزام المحكمة التأديبية بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها.

الحكم

المحكمة التأديبية ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد أبرزت إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها

مطروحة بذلك ضمناً الأسانيد التي قام عليها دفاعه .

(للطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٩١ - س ٣٧ ص ٤٧٠)
المبدأ رقم (٤٥٨) - المحكمة ليست ملزمة بتعقب كل أوجه دفع أو دفاع
الخصوم - طالما أن ما استندت إليه من أسباب يجد له صدى من الوقائع الثابتة
بالمستندات المودعة ملف الدعوى التي تؤدي واقعا وقانونا إلى ما انتهت إليه
في قضائها.

الحكم

أما عن التفتت المحكمة عن الإشارة إلى المستندات ومنكرة الدفاع المقدمة من
طالب المخاصمة بجلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٨٦ وما تضمنته المنكرة من دفاع جوهري
فإن ذلك مردود بأن ما حوته المستندات والمنكرة سبق الإشارة إليها ضمن
المستندات والمذكرات المقدمة في الدعوى وللطعون المضمومة ولا تخرج عما
سبق تقديمه أثناء نظر هذه الدعاوى وللطعون كما أن المحكمة ليست ملزمة
بتعقب كل أوجه دفع أو دفاع الخصوم طالما أن ما استندت إليه من أسباب تجد
له صدى من الوقائع الثابتة بالمستندات المودعة ملف الدعوى التي تؤدي واقعا
وقانونا إلى ما انتهت إليه في قضائها.

(الطن رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٩٢ - س ٣٧ ص ٨٦٢)
المبدأ رقم (٤٥٩) - لا إلزام على المحكمة أن تتعقب حجج الخصوم في جميع
مناحي أقوالهم استقلالاً ثم تفندها للوحدة تلو الأخرى.

الحكم

يكفى أن تورد المحكمة في ثانياً أسباب الحكم الأدلة الواقعية والحجج للقانونية
التي أوردتها الخصوم والتي تكفلت بالرد عليها - يكفي لسلامة الحكم أن يكون
مقاماً على أسباب تستقيم معه - لا إلزام على المحكمة أن تتعقب حجج الخصوم
في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم تفندها للوحدة تلو الأخرى .

(للطن رقم ٢٦٧٦ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٤٧٢)
المبدأ رقم (٤٦٠) - مجلس التأديب غير ملزم بتعقب دفاع الطاعن في كل
جزئيته.

الحكم

مجلس تأديب هيئة الشرطة - دورها في الرد على الدفع وأوجه الدفاع .

مجالس التأديب غير ملزمة بتعقب دفاع الطاعن في كل جزئياته طالما أنها أثبتت إجمالاً الأسس التي استندت إليها في إثبات المسؤولية وكان ذلك مستخلصاً استخلاصاً سائغاً من الأوراق.

(الطعن رقم ٢٨٩١ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٤/١/١٩٩٥ - س ٤٠ ص ٨٨٥)
المبدأ رقم (٤٦١) - الأدلة المقدمة في الدعوى - دور المحكمة في الرد على الأدلة وتقديرها - لا يلزم أن تتعقب المحكمة حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم وتفنيدها - يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانياً أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها.

الحكم

لا يلزم أن تتعقب المحكمة حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم وتفنيدها .
يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانياً أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها ، كما يكفي أيضاً لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ، فلا يلزم أن تتعقب المحكمة حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم وتفنيدها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى .

(الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨/٧/١٩٩٥ - س ٤٠ ص ٢١٠٩)
المبدأ رقم (٤٦٢) - مجلس التأديب غير ملزم بتعقب دفاع المحال في وقائعه وجزئياته مادام قد أبرز إجمالاً الحجج التي كون منها عقيدته.

الحكم

مجلس التأديب شأنه شأن المحكمة التأديبية غير ملزم بتعقب دفاع المحال في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها مادام قد أبرز إجمالاً الحجج التي كون منها عقيدته طارحاً بذلك ضمناً الأسانيد التي قام عليه دفاعه .

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٤٤ق - جلسة ٧ / ١ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٤٤٣)
المبدأ رقم (٤٦٣) - المحكمة ليست ملزمة بتعقب كل ما يبيده الطاعن من مثالب للرد عليها.

الحكم

تقرير الخبير هو من عناصر الإثبات في الدعوى ويخضع لتقدير محكمة الموضوع ولها الأخذ به محمولاً على أسبابه طالما أنها أعتدت بما ورد بالتقرير المقدم لها في الدعوى وكفايته لتكون عقيدتها ، كما أنها ليست ملزمة بتعقب كل

ما يبيده الطاعن من مثالب بالرد عليها ، كل على استقلال ، متي استظهرت من هذا التقرير ما يكفي لتكوين عقيدتها وتثبيت لقتناعها بصحة أسبابه - يترتب على ذلك إذا استندت المحكمة في قضائها إلى تقرير الخبير للمودع ملف الدعوى لاقتناعها بما ورد به وبالأسباب التي بني عليها فإنها لا تكون قد أخطأت للسبيل بل تكون قد أعملت صحيح اختصاصها وطبقت حقيق القانون تطبيقا صحيحا تفسيرا وتأويلا .

(الطعن رقم ٣١٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/٧ - س ٤٦ ص ١٣٢١)
المبدأ رقم (٤٦٤) - المحكمة التأديبية ليست ملزمة بتعقب دفاع المحال في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها طالما أنها أوردت إجمالاً الأدلة التي أقامت عليها قضاءها.

الحكم

المحكمة التأديبية ليست ملزمة بتعقب دفاع المحال في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها طالما أنها أوردت إجمالاً الأدلة التي أقامت عليها قضاءها بما يعنى أنها طرحت ضمناً الأسانيد التي قام عليها دفاعه .

(الطعن رقم ٣٨٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٢ / ٣ - س ٥٠ ص ٨٤)

المطلب السادس

سهو المحكمة عن ذكر تقديم

مذكرة بدفاع الطاعن

المبدأ رقم (٤٦٥) - سهو المحكمة عن ذكر تقديم مذكرة بدفاع الطاعن بالحكم لا يبطل هذا الحكم ، ما دام أن المحكمة قد تناولت وتصدت لما ورد بهذه المذكرة بقضاء منها ، وذلك دون إخلال منها بما أورده من عناصر الدفاع التي أبداهها بمذكرات دفاعه السابقة والتي أثارها مرة أخرى بمذكرة دفاعه المثلر إليها، على ذلك لا يكون هناك أي إخلال بحقه في الدفاع.

الحكم

ومن حيث إنه عن نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بمخالفته للقانون بمقولة أنه قد أخل بحق الدفاع لأنه ثبت على خلاف الواقع أنه لم يتقدم بلمة

مذكرات دفاع حيث أنه بجلسة المرافعة في ١٩٨٧/٥/٧ قررت المحكمة إصدار الحكم في الدعوة بجلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ مع التصريح بتقديم مذكرات لمن يشاء في ثلاثة أسابيع ثم تقرر مد أجل النطق بالحكم لجلسة ١٩٨٧/٧/٢، على حين أنه قد قدم خلال الأجل الممنوح مذكرة دفاع بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠، فانه على هذا الوجه من النعي فهو مردود لأن الثابت أن الطاعن قدم العديد من المذكرات اشتملت جميعها على دفاعه الوارد بمذكرة دفاعه المقدمة منه بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ وكلها تدور حول عدم اختصاص مقرر المجلس القومي للسكان في توجيه الإخطار المؤرخ في ١٩٨٥/٤/٢٩، وقد تصدت محكمة أول درجة في حكمها المطعون فيه لهذه المسألة بالتفصيل وبحثها من كافة الجوانب إلى آثارها الطاعن في هذا الشأن في مذكرات دفاعه السابقة والتي لم تخرج عما قرره بمذكرة دفاعه المقدمة منه في ١٩٨٧/٥/٢٠، ومن ثم فإن سهو المحكمة عن ذكر تقديمه لهذه المذكرة بالحكم لا يبطله مادام أن الثابت أن ما ورد بها قد تناولته وتصدت له بقضاء منها دون ما إخلال منها بما أورده من عناصر الدفاع التي أبداهها بمذكرات دفاعه السابقة و التي آثارها مرة أخرى بمذكرة دفاعه المشار إليها وبالتالي فانه لا يكون هناك أي إخلال بحقه في الدفاع ويكون هذا الوجه من النعي غير سديد قانوناً.

(الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

المطلب السابع

النقص أو الخطأ غير المخل

في بيانات الخصوم

نصت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية علي أنه " يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وما إذا كان صادراً في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة ، وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة ، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ، وأسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم ، وحضورهم وغيبابهم .

كما يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهرى ، ورأى النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه .

والقصور في أسباب الحكم الواقعية، والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم كذا عدم بيان أسماء للقضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم.

المبدأ رقم (٤٦٦) - النقص أو الخطأ في بيانات الخصوم المبطل للحكم - وجوب أن يكون جسيماً، أي من شأنه التجهيل بهم - ذكر اسم أحد المدعين في الحكم والإشارة إلى الباقيين بعبارة "وآخرين" - الإشارة إلى رقم الدعوى في الحكم - إمكان معرفة هؤلاء الآخرين بالرجوع إلى عريضة الدعوى - لا بطلان في الحكم.

الحكم

لئن كان قرار اللجنة القضائية بمثابة حكم قضائي، فيجب اشتماله على البيانات الواجب اشتمال الحكم عليها بما في ذلك أسماء الخصوم وصفاتهم، إلا أن النقص أو الخطأ في ذلك يجب - لكي يبطل الحكم طبقاً للمادة ٣٤٩ مراقعات - أن يكون جسيماً، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان من شأنه تجهيل الخصوم وعدم تعيينهم، حرصاً من المشرع على الإبقاء على العمل القضائي وعدم إبطاله إلا للضرورة الملجئة، وهي لا تقوم إلا إذا كان النقص جسيماً لا يمكن تداركه. فإذا ثبت أن قرار اللجنة القضائية وإن لم ينص في ديباجته بالذات على اسم المتظلم، إلا أنه يحمل في الوقت ذاته البيان بأنه صدر في تظلم معين قيد برقم معين باسم شخص معين وآخرين، ومن الممكن بهذا البيان تعيين هؤلاء الآخرين الذين يعينهم الحكم ويشملهم. وذلك بالرجوع إلى عريضة الدعوى للتظلم ذاتها، وهي تتضمن اسم المتظلم من بين الذين قدموه، فليس ثمة ، والحالة هذه ، نقص جسيم من شأنه أن يبطل قرار اللجنة.

(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٥٨)

المبدأ رقم (٤٦٧) - إذا كان النقص أو الخطأ في بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه أن يجهل بالمحكمة أو بالمدعى أو بالمدعى عليه أو بالمدعى به أو بتاريخ الجلسة ، بطلت الصحيفة ، فإن كان وقوع الخطأ والنقص فيما عدا ذلك من بياناتها جاز الحكم بالبطلان.

الحكم

وبعد إذ استبان لمحكمة القضاء الإداري وجه التخالف البين بين ما جعل موضوعاً للطعن في صحيفته المودعة سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في اليوم الأول من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، وبين القرار الحقيقي الذي أصدرته اللجنة القضائية لوزارة الأشغال في ٢٢ من يونيو سنة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ ، كان حقاً عليها أن تورد في أسباب حكمها المطعون فيه ما لابس بيانات صحيفة الطعن من تجهيل صارخ وإغفال واضح للبيانات الجوهرية الواجب استيفائها لبيان موضوع الطعن ، وأن تنتقل بعد ذلك - كما فعلت بحق - إلى تحصيل بطلانها ، وإلى القضاء بعدم قبول الطعن لبطلان صحيفته . وهذا الذي إنتهى إليه الحكم المطعون فيه يتواءم مع ما فرضته المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة من أنه " يجب أن تتضمن العريضة - عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم ، موضوع الطلب ، وبياناً للمستندات المؤيدة له . وأن تقرن بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه . . . " ، وما رددته المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أنه " يجب أن تتضمن العريضة - عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم - موضوع الطلب ، وتاريخ التظلم من القرار إن كان مما يجب التظلم منه ، ونتيجة التظلم وبياناً بالمستندات المؤيدة للطلب . . . " وما أوضحتها المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أن الاستئناف " يرفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة ، وتشمل - عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب التي بني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف ... وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه " ، ثم ما أرسته المادة ٧٩ من هذا القانون من قواعد لبطلان صحيفة لفتح الدعوى ، وللتى فرق بموجبها بين خطأ أو نقص تبطل به تلك الصحيفة ، وبين خطأ أو نقص يجوز أن يترتب عليه الحكم ببطلانها ؛ ولهذا جرى نصها بما يأتى " إذا كان النقص أو الخطأ في بيانات صحيفة لفتح الدعوى من شأنه أن يجهل بالمحكمة أو بالمدعى أو بالمدعى عليه

أو بالمدعى به أو بتاريخ الجلسة ، بطلت الصحيفة ، فإن كان وقوع الخطأ والنقص فيما عدا ذلك من بياناتها جاز للحكم بالبطلان " .

وعليه لا يكون شخوص الجهة الإدارية في الدعوى مزيلاً لذلك البطلان المطلق ، وخاصة أن الجهة لم تبد جواباً في موضوع الطعن في قرار اللجنة القضائية لما أحاط به من تجهيل هذا إلى أن حضورها في ذاتها ليس من شأنه أن يمحو صحيفة الطعن من عيوب جوهرية تبطلها على الوجه الذي حسنته المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٥٩ / ١ / ٣ - من ٤ ص ٤٨٧)
المبدأ رقم (٤٦٨) - خلو الحكم من ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة لا يبطله.

الحكم

إن طلب بطلان الحكم لعدم ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة في الحكم المطعون فيه، يدحضه أن البطلان لا يكون إلا إذا كان الخطأ قد وقع على بيان جوهرى بأن كان الخصم مجهولاً تجهيلاً تاماً، والأمر على خلاف ذلك في الدعوى الحالية إذ ورد في صدر الحكم أن المطعون ضده قد تدخل في الدعوى خصماً ثالثاً منضمّاً للحكومة، ومن ناحية أخرى فالدعوى تقوم على أساس الطعن على القرار الإدارى الصادر بترقية المتدخل إلى الدرجة الأولى في وزارة الصحة وهو بيان لا يمكن أن يجهله المتدخل المذكور، وفوق هذا وذلك فإن الدعوى الإدارية على خلاف الدعوى المدنية تقوم على مخاصمة قرار إدارى لا على مخاصمة شخص أو أشخاص معينين.

(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٢)

المبدأ رقم (٤٦٩) - نقص بيانات الخصوم المؤدى إلى التجهيل بالدعوى يرتب البطلان ، ولكن يتعين على المستكمة وقد طلبت الطاعنة في منكرتها فتح باب المرافعة لإعلان الورثة إعلاناً صحيحاً بدلاً من اختصامهم جملةً دون تحديد ، أن تمكنها من ذلك لا أن تقضى في الخصومة بعدم القبول لبطلان صحيفة الطعن استناداً إلى أن عدم ذكر أسماء المدعى عليهم - وهم الورثة - وصفاتهم من البيانات الجوهرية التي يترتب عليها بطلان الصحيفة وأن هذا البطلان من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

الحكم

يبين من استعراض المولد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة

١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة والتي تتحدث عن الإجراءات ، والتي تتفق أحكامها مع أحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . أن المنازعة أمام القضاء الإداري تتم على خلاف الحال في القضاء الوطني بإيداع العريضة سكرتيرية المحكمة المختصة في الموعد المحدد لا بإعلان صحيفة إلى الخصم ، وأن إعلان العريضة إلى الخصم ليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها بل هو إجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها دون تدخل من الخصوم وبالتالي فإنه إذا ما شاب هذا الإجراء عيب يترتب عليه البطلان فإن هذا البطلان ينصب على العريضة وعلى ما يتلوها من إجراءات دون مساس بقيام الطعن في ذاته الذي يظل قائماً منتجاً لكافة آثاره .

إن قوانين مجلس الدولة لم تتعرض إلى معرفة ما إذا كان إيداع صحيفة الطعن سكرتيرية المحكمة ضد ورثة المطعون عليه جملة دون نكر للورثة وصفاتهم ومحال إقامتهم يؤثر على قيام الطعن منتجاً لآثاره وعما إذا كان نقص البيانات الخاصة بالمطعون عليهم مبطل للطعن تحكم به المحكمة من تلقاء ذاتها باعتباره من النظام العام أم لا ؟ لم تتعرض لهذه الأمور اكتفاء بالإحالة على قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص في قوانين مجلس الدولة .

وقد أجاز قانون المرافعات في حالة وفاة المحكوم لصالحه أن يتم الإعلان إلى الورثة جملة في آخر موطن كان لمورثهم في الموعد المحدد لإجرائه لذا فإن التقرير بالطعن بإيداع صحيفته في سكرتيرية المحكمة المختصة في الموعد المحدد وهو إجراء سابق على الإعلان تتعقد به الخصومة الإدارية يكون صحيحاً إذا ما تم الإيداع على هذا النحو .

ومن حيث إن قانون المرافعات حتى قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل على تصحيح الإجراءات الباطلة وإن نص في المولد ١٠ و ١١ و ٢٤ و ٢٥ منه على بطلان صحيفة الدعوى إذا ما أغفلت أي بيان يحدد شخصية المدعى عليه ، إلا أنها جعلت هذا الأمر من حق المدعى عليه وحده ، وهو الخصم الذي يقع عليه الضرر ، فله إن لم يحضر أمام المحكمة المطروح أمامها النزاع أن يتمسك بهذا الأمر بالدفع عند المعارضة أو الاستئناف في الحكم ، أما إن حضر أمام المحكمة فإن حضوره يصحح الإجراء ولا يكون له من حق بعد ذلك إلا أن يطلب من المحكمة التأجيل للاستعداد .

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم فإن الطعن وقد أودع سكرتيرية المحكمة بأسماء الورثة جملة في الميعاد المحدد للطعن في آخر موطن كان للمورث ، يكون صحيحاً وتكون الخصومة قد انعقدت ، وأنه كان على المحكمة وقد طلبت الطاعة في مذكرتها المؤرخة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ فتح باب للمرافعة لإعلان الورثة إعلاناً صحيحاً أن تمكنتها من ذلك لا أن تقضى في الخصومة بعدم القبول لبطلان صحيفة الطعن استناداً إلى أن عدم ذكر أسماء المدعى عليهم - وهم الورثة - وصفاتهم من البيانات الجوهرية التي يترتب عليها بطلان الصحيفة وأن هذا البطلان من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٦٦ق - جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٣ - من ٨ ص ٥٦٩)

المبدأ رقم (٤٧٠) - خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسم الوصية على المدعى - لا بطلان في الحكم .

الحكم

وبذلك تكون قد تدخلت في الدعوى وأصبحت بصفقتها وصية عليه فيها - ومجرد خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسمها لا يترتب عليه بطلانه إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ في التدوين من الجائز تصحيحه وفقاً لأحكام المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات وبناء على ذلك فإن الحكم يعتبر في الواقع من الأمر صادراً لصالحها بصفقتها وصية على ابنها الذي كان قاصراً عند صدوره ومن ثم يكون للنعمي عليه بالبطلان في غير محله .

(الطعن رقم ١١١٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٦)

المبدأ رقم (٤٧١) - طعن على الحكم بالبطلان لصدوره باسم المدعى رغم وفاته - تصحيح شكل الدعوى بتدخل أرملته - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو الخطأ الجسيم أي الذي يترتب عليه بيان تجهيل البيان .

الحكم

ومن حيث إن البادئ بجلاء من نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٨ المشار إليها أن الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو - كما نصت عليه هذه الفقرة - الخطأ الجسيم، أي الذي يترتب عليه تجهيل البيان، فلا يعلم من الحكم اسم عليه، أو تذكر فيه الأسماء وتجهيل الصفات فلا يمكن تحديد

من الخصم ومن المدعى عليه، والقاعدة التي استقر عليها الفقه والقضاء في هذا الخصوص أن الحكم يكمل بعضه بعضا فان ورد اسم أحد الخصوم في مواضع أخرى، فان ذلك يعتبر من قبيل الخطأ المادي غير المؤدى إلى الجهالة، ولأنه يمكن أن يستدل على صحيح الاسم أو الصفة من ذات الحكم، وقد سبق أن قضت محكمة النقض بأنه متى كان للنقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالدعوى فإنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما يترتب عليه بطلان الحكم.

ومن حيث إن الثابت من النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه -ومسودته- أنه ولئن كان قد ورد بديباجة الحكم أن الدعوى مقامة من....، الذي كان قد تم إعدامه للفترة من تاريخ صدور الحكم في الشق المستعجل من الدعوى برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه حتى تاريخ نظر الشق الموضوعي في الدعوى -إلا أن الحكم المطعون فيه قد استعرض في بيان إجراءات الدعوى وكذا في أسبابه أن المدعى - للمذكور توفي إلى رحمة الله بتنفيذ الحكم الصادر عليه بالإعدام شنقا بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٩ وأن توافرت لهما بعد أن قامتا بتصحيح شكل الدعوى بتوجيه الخصومة باسميهما إلى المدعى عليهما عقب وفاة موروثهما - المدعى الأصلي - وأنه لا خطأ في اسميهما الواردين في الحكم، كما وأن المنطوق قد قضى بإلزام المدعيتين بالمصروفات. وبناء عليه فليس ثمة خطأ جسيم من شأنه تجهيل أسماء الخصوم أو صفاتهم مما تعينه الفقرة الثانية من المادة ١٧٨ مرافعات - قد شاب الحكم المطعون فيه كي يقيم الدفع ببطلانه.

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٢)

المبدأ رقم (٤٧٢) - (١) أوجب المشرع أن يبين في الحكم أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وقضى بأن النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم - مؤدى ذلك:

(٢) مجرد النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم لا يكفي لترتيب البطلان وإنما يتعين أن يكون النقص أو الخطأ جسيما بما يشكك في حقيقتهم واتصالهم بالمنازعة - إذا ذكر الحكم اسم من توفي من الخصوم دون أن يستبدل بهم أسماء الورثة الذين مضوا في المنازعة واستمروا فيها على ما هو ثابت بالمحضر فليس من شأن ذلك التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالمنازعة.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أوجبت أن يبين في الحكم أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم، ثم قضت بأن النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم. ومفاد هذا أنها لم تقرر بطلان الحكم لمجرد النقص أو الخطأ في بيان أسماء الخصوم وصفاتهم، وإنما تطلبت لإنزال هذا الجزاء أن يكون النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم يشكك في حقيقتهم واتصالهم بالمنازعة، وهو ما ينتفي إذا ذكر الحكم اسم من توفي من الخصوم دون أن يستبدل بهم أسماء الورثة الذين مضوا في المنازعة واستمروا فيها على ما هو ثابت بالمحاضر، إذ ليس من شأن ذلك التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالمنازعة. ومن ثم فإن الدفع ببطلان الحكم المطعون فيه لمجرد نكره اسمي المدعين الخامس.... والثامن.... دون أسماء ورثتهما الذين خلفوهما في الدعوى حسب الثابت بمحضر جلسة القضاء الإداري المعقودة في ١٢ من يناير سنة ١٩٨٢ يكون غير قائم على سند سليم من القانون متعين للرفض.

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧ - س ٣٣ ص ٢٧)
المبدأ رقم (٤٧٣) - لم يقرر المشرع بطلان الحكم لمجرد النقص أو الخطأ في بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم - يشترط للبطلان أن يكون النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم يشكك في حقيقتهم واتصالهم بالمنازعة .

الحكم

لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بان شاب للحكم عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة ويفقد معه للحكم وظيفته ومقوماته وتقوم على أساسه دعوى البطلان الأصلية دون أن يتعدى ذلك إلى الطعن على مسائل موضوعية تندرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله بحسبان تلك الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة ولا تعيب الحكم على نحو ينحدر به إلى درجة الاتعدام وهي مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

إن المشرع لم يقرر بطلان الحكم لمجرد النقص أو الخطأ في بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وإنما يشترط للبطلان وفقاً لحكم المادة (١٧٨) من

قانون المرافعات المدنية والتجارية أن يكون النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم يشكك في حقيقتهم واتصالهم بالمنازعة.

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٣ // ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٨١٣)
المبدأ رقم (٤٧٤) - النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم. ومفاد هذا أنها لم تقرر بطلان الحكم لمجرد النقص أو الخطأ في بيان أسماء الخصوم وصفاتهم - المقصود بالنقص أو الخطأ الجسيم .

الحكم

المقصود بالنقص أو الخطأ الجسيم ، هو النقص أو الخطأ الذي من شأنه التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه ، بما قد يؤدي إلى عدم التعرف عليه ، أو أن يؤدي إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٢ق - جلسة ٩ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ٢٣)

المطلب الثامن

عدم تسبیب الحكم بئدب خیر

المبدأ رقم (٤٧٥) - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ومنها قرار المحكمة بئدب خیر یعتبر حکماً، وعدم تسبیبه لیس من شأنه أن ینال من صفته أو یشویه بالبطلان .

الحکم

لاشک فی أن القرار الصادر بئدب الخیر لا یرج عن کونه حکماً توافرت له مقومات الأحکام إذ أصدرته محكمة القضاء الإداری بما لها من سلطة قضائية فی خصومة مطروحة علیها متضمناً إتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات - ولئن کان هذا الحكم قد صدر غیر مسبب الا أن ذلك لیس من شأنه أن ینزع صفة الحكم أو یشویه بالبطلان ، إذ من المسلم أن الأحکام غیر القطعية الصادرة بإتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات لا یلزم تسبیبها لأن النطق بها یفصح بذاته عن سبب إصدارها .

(المحكمة الإدارية العليا - القضية رقم ١١/٦٢٠ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٦ -

اللسنة ١٢ للقضائية ص ٢٢٩)

المبدأ رقم (٤٧٦) - عدم تسبیب الحكم بنذب الخبير لا یترتب علیه البطلان -
بینما عدم تسبیب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير و بیان أسانیدها فی شأن
ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج إلى تحقیق الخبير من شأنه أن يؤدي إلى
البطلان.

الحکم

إغفال ذکر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير و بیان أسانیدها فی
شأن ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج إلى تحقیق الخبير أو تحقیق فیها ذاتها دون
إجراء أية تحقیقات تمثل خروجاً على أصول النظام العام القضائي لما شابه من
نقص وقصور جسيم فی تسبیب الحكم وغموض شديد فی سند عدول المحكمة
عن التتحقیق بواسطة أهل الخبرة ویمثل ذلك إهداراً لحق الدفاع حرماناً للخصوم
من تقديم ما لديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التتحقق من وقائع
الدعوى وتحقیقها مادام أن وقائع الدعوى قد عدلت المحكمة عن تحقیقها بمعرفة
الخبراء ولرتأت أن تتولى البحث والتحقق والتیقن منها بذاتها - عدم ذکر هذه
الأسباب يتضمن تعویفاً للمحكمة الإدارية العليا من أن تعمل رقابتها على أحكام
محاکم أول درجة على نحو میسر وسليم من واقع ما تحدده للمحاکم التي تصدر
الحکم من أسباب واضحة وصريحة وكافية تستند إليه فیما قضت به فی منطوق
حكمها .

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧ - من ٣٨ ص ٣٧٥)

المطلب التاسع

ورود منطوق الحكم فی ورقة مستقلة

المبدأ رقم (٤٧٧) - (١) إذا كان النطق بالحکم فی جلسة أخرى غیر جلسة
المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلاً.
(٢) المشرع استهدف أساساً من هذا النص أن يتم تدلول القضاة فی الحكم قبل
إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معاً بناءً على أن أسباب
الحکم يجب أن يكون متفقاً علیها بین القضاة وأن تستقر عقیدتهم فیها على
أساس قبل النطق به وأن توقيع القضاة هو الدلیل على أنهم طالعوا الأسباب

وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه.

(٣) إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أُرجئ النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بني على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة ومن ثم تكون التوقيعات المبنية على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا.

(٤) مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان.

الحكم

أنه عن الدفع المبدئي من الجهة الإدارية ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيع أسبابه إلا من أحد أعضاء المحكمة التي أصدرته فإنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه حدد لنظر الدعوى رقم ١٧٩١ لسنة ١٧ لقضائية أمام محكمة القضاء الإداري جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وتداول نظرها بالجلسات حتى جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وفيها قررت المحكمة إرجاء إصدار الحكم إلى جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٦ حيث صدر الحكم وأودعت مسودته وقت للنطق به ويبين من الاطلاع على هذه المسودة أنها حررت على عدة أوراق منفصلة وأن الورقة الأخيرة منها تتضمن منطوق الحكم وحده وموقع عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم أما باقي الأوراق التي اشتملت على الأسباب فقد وقع على الأسباب فقد وقع على الورقة الأخيرة منها أحد أعضاء الهيئة.

ومن حيث أن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ -الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله- تنص على أنه "إذا نطق بالحكم عقب المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة ومبيناً بها تاريخ إيداعها وذلك في ظرف ثلاثة أيام من يوم النطق بالحكم في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوماً في القضايا الأخرى وإلا كان الحكم باطلاً فإن كان للنطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب للنطق به وإلا كان الحكم باطلاً كذلك".

ومن حيث إن الثابت في الدعوى المائلة أن الحكم يبطلانه أرجئ للنطق به إلى جلسة مقبلة ثم النطق به من الهيئة التي سمعت المرافعة وأودعت مسودته في ذات الجلسة التي تم فيها هذا النطق وكان موقعا على منطوق الحكم من رئيس المحكمة وقضائها الأمر الذي ينطبق عليه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ سالفه الذكر وإذا كان ما استهدفه المشرع أساسا من هذه الفقرة هو أن تودع مسودة الحكم للمشتعلة على أسبابه عند النطق به لسبب واضح سواء أن يتم تداول القضية في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معا اقتناء على أن أسباب الحكم يجب أن تكون متفقا عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع هؤلاء القضاة هو الدليل على أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه وترتبيا على ذلك فإذا كانت مسودة الحكم في الدعوى المائلة قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجئ للنطق بالحكم فيها- وهو أمر لا يجادل فيه أحد وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة لهذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعل وضع يستفاد منه أنه بني على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة لما هو مسلم به قلنا من أن المقصود بالحكم هو منطوقة والأسباب المرتبطة به والتي بني عليها ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة بلا ريب من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا فمن ثم فليس مردا ولا مقصودا من المشرع والحالة هذه أن يكون مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان بعد إذ ثبت أن المحكمة أعملت حكم المادة ٣٤٦ سالفه الذكر بما يتفق والإجراءات المقررة ومحقة ما رمى إليه المشرع من تدارس الرئيس والأعضاء لمنطوق الحكم والأسباب معا مما يتعين معه الحكم برفض الدفع.

(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٨ - س ٢٠ ص ٤٤٠)
المبدأ رقم (٤٧٨) - مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم الحكم بالبطلان.

الحكم

إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي تم النطق بالحكم فيها

وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليها من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بنى على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة - نتيجة ذلك: تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه سالف البيان شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معاً وأن مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان .

(الطعن رقم ٣٣٧٩ لسنة ٣٤٤ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٠٣٩)
المبدأ رقم (٤٧٩) - لا يقتضى عن توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه ، توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وعلى ذلك فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء لا يقوم دليلاً على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

الحكم

ومن حيث أنه يبين من الرجوع للأوراق أن مسودة حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه المشتملة على أسبابه ومنطوقه موقعة من عضو واحد من أعضاء دائرة الترقيات والتعيينات التي أصدرت الحكم ولم يوقع عليها رئيس الدائرة والعضو الآخر .

ومن حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به وقت إصدار الحكم المطعون فيه والواجب التطبيق بمقتضى قانون مجلس الدولة قد نصت على أنه " يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً .

ومن حيث أنه إذا كان إيجاب تسبيب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمة لم تستبين معالمها وإن يكون الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب

وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ولا يغنى عن هذا الإجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحدة متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وعلى ذلك فإن توقيع احد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء كما هي الحال في الحكم المطعون فيه لا يقوم دليلاً على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

ومن حيث إن المادة ١٧٥ المشار إليها قد رتبّت على ما تقدم اعتبار الحكم باطلاً ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه لثبوت بطلانه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري لتقضى فيها من جديد دائرة أخرى .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٠ القضائية - جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٧٧ - من

٢٢ ص ٩٤ - وأيضاً : الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢١ القضائية - جلسة

١٧/٥/١٩٨٠ - من ٢٥ ص ١٠٥)

المبدأ رقم (٤٨٠) - ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه - توقيع الورقة من جميع القضاة الذين أصدروا الحكم يجعل الحكم سليماً لا مطعن عليه .

الحكم

من حيث إن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص بأنه يجب في جميع الأحوال أن توقع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلاً . ومن حيث أنه إذا كان إيجاب تسبيب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمّة لم تستبين معالمها وأن يكون الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرّت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل على سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ، ولقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه ، ومن ثم إذا ما وقع هذه الورقة جميع القضاة للذين أصدروا الحكم ، كان الحكم سليماً لا مطعن عليه . ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه أنه قد وقعها إثنان من المستشارين الذين

اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة قد تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا يطعن عليه ويكون طلب هيئة مفوضي الدولة الحكم ببطلانه لا يستند إلى أساس سليم من القانون .

(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ - س ٣٢ ص ٥٤٣)
المبدأ رقم (٤٨١) - لا يتصور فصل منطوق الحكم المدون على رول الجلسة عن الأسباب الواردة بمسودة الحكم المودعة في ذات الجلسة التي تم النطق بالحكم فيها - مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم الحكم بالبطلان .

الحكم

إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليها من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بنى على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة - نتيجة ذلك: تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه سالف البيان شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معاً وأن مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان .

(الطعن رقم ٣٣٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/١٤ - س ٣٧ ص ١٠٣٩)
المبدأ رقم (٤٨٢) - التوقيعات المدونة على ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه .

الحكم

إذا تضمنت ورقة الجلسة منطوق الحكم ووقع على هذه الورقة جميع القضاة الذين أصدروا الحكم كان الحكم سليماً .

وحيث إن تصحيح الخطأ المادي في نسخة الحكم الأصلية تتولاه المحكمة الي أصدرت هذا الحكم إما من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وأنه وإن كان الثابت من مطالعة صدر النسخة الأصلية لقرار مجلس التأديب المطعون عليه خلوه من بيان أعضاء مجلس التأديب الذي أصدره ، فإن البين إجراء محضر تصحيح خطأ مادي بظهر الصفحة الأخيرة من القرار الطعين متضمناً

أسماء تشكيل أعضاء المجلس وموقعاً عليه من رئيس وسكرتير مجلس التأديب ، وبالتالي فإن إغفال الإشارة إلى أسماء أعضاء مجلس التأديب بالقرار الطعن لا يعدو مجرد الخطأ المادي الذي تم تصحيحه وفقاً لحكم القانون وبالإجراءات المقررة قانوناً .

أما فيما يتعلق بإغفال بيان تاريخ صدور قرار مجلس التأديب فإن المستقر عليه في قضاء المحكمة الإدارية العليا أن ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه وأنه إذا ما وقع هذه الورقة جميع للقضاة الذين أصدروا الحكم كان الحكم سليماً لا مطعن عليه .

ومتى كان الثابت أن من محاضر مجلس التأديب محضر إجتماع مجلس التأديب بجلسته ١٩٩٥/٢/٢٨ ، وأثبت فيه مضمون قراره الطعين وحضور الطاعن لتلك الجلسة ، فمن ثم فإن محضر الجلسة الأخيرة يعد مكملاً للحكم ويتحقق بذلك الغاية من الإجراء بما تضمنه المحضر المذكور من تاريخ إصدار القرار الطعين بما يضحى معه هذا الوجه من الطعن غير قائم علي سنده القانوني السليم متعين الرفض .

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٨ / ٣ / ٢٠٠١ - من ٤٦ ص ١٠٧٥ - أيضاً - الطعن رقم ٧١١٥ لسنة ٤٣ - جلسة ١٧ / ٣ / ٢٠٠٢ - من ٥٠ ص ١٤١)

المطلب العاشر

الاشتراك في سماع المرافعة

وال مداولة وإصدار الحكم

المبدأ رقم (٤٨٣) - عدم الاشتراك الفعلي للقاضي في مداولات الحكم أو في إصداره رغم رئاسته لبعض الجلسات لا يبطل الحكم.

الحكم

إذا كان رئيس محكمة القضاء الإداري السابق الذي رأس بعضاً فقط من جلسات هذه الدعوى دون بعضها الآخر لم يوقع الحكم المطعون فيه ، ولم يشترك بالفعل في مداولاته أو في إصداره ، فلا يمكن أن ينال ذلك من صحة شكل الحكم

المطعون فيه و قد ثبت أن السادة المستشارين الذين تداولوا فيه ، ووقعوه وأصدروه هم الذين استمعوا إلى المرافعة في هذه الدعوى . ولا وجه للقول ببطلانه استناداً إلى مجرد خطأ مادي وقع في محضر جلسة المرافعة المطبوع مقمماً.

(الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٧ق - جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٦٤ - س ٩ ص ٨٥٦)
المبدأ رقم (٤٨٤) - النعي ببطلان الحكم بمقولة أن أحد مستشاري المحكمة اشترك في إصدار الحكم دون أن يسمع المرافعة - لا محل له متى كان المستشار المشار إليه قد حضر في إحدى الجلسات بالإضافة إلى الهيئة التي سمعت المرافعة دون أن يشترك في إصدار الحكم.

الحكم

إن النعي ببطلان الحكم لمخالفته لقواعد قانون المرافعات لأن أحد مستشاري المحكمة لم يسمع المرافعة في الدعوى ومع ذلك اشترك في إصدار الحكم مردود بأن الهيئة التي أصدرته وقعت عليه مشكلة من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقررت حجز القضية للحكم لجلسة ٩/٢/١٩٦١ وفي هذه الجلسة الأخيرة حضر أحد المستشارين بالإضافة إلى الهيئة السابقة حيث تقرر مد أجل للحكم أسبوعين وبجلسة ٢٣/٢/١٩٦١ صدر الحكم للمطعون فيه دون أن يشترك في إصداره المستشار الأخير ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على أساس سليم من الواقع ويتعين القضاء برفضه.

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٧ق - جلسة ٢١/٦/١٩٦٤ - س ٩ ص ١٣٠٠)
وعلى عكس المبدأ المتقدم بيانه ، فإن حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة وإشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم ، إذ العبرة ليست في الحضور فحسب وإنما في المشاركة في سماع المرافعة وإصدار الحكم . ونعرض لهذا المبدأ فيما يلي :
المبدأ رقم (٤٨٥) - حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة و إشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم .

الحكم

إن قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأخيرة من

المادة الخامسة منه على أن تصدر الأحكام من المحاكم الإدارية من دائرة ثلاثية أى أنه عين كيفية تشكيل المحكمة الإدارية على وجه التحديد وعليه فإن حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك طبقاً للمبادئ العامة في الإجراءات القضائية لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع ، إذ قد يكون لهذا العضو الرابع أثر في اتجاه للرأي في مصير الدعوى فضلاً عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة للذين أصدروا الحكم ، وبطلان في هذه الحالة متعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٧ق - جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٤ - س ١٠ ص ٤٠ - والطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٧ القضائية - جلسة ٣ / ١ / ١٩٦٥ - س ١٠ ص ٣٣٤)

المطلب الحادي عشر

إعادة الدعوى للمرافعة

والحكم فيها دون إعادة الإعلان

المبدأ رقم (٤٨٦) - إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم بسبب تغيير تشكيل الهيئة لا يستلزم إعلان طرفي النزاع لإبداء دفاعهم إذا لم يكونوا حاضرين - أساس ذلك: المادة ١٧٣ مرافعات لا تتطلب سوى أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تدون بمحضر الجلسة إذا حضر المدعى عليه أي جلسة اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك - متى ثبت أن محامي الحكومة حضر بعض الجلسات فله لا يكون ثمة إخلال بحق الدفاع - النعي على الحكم بالبطلان لا يستند على أساس من القانون.

الحكم

ومن حيث إن القول بأن فتح باب المرافعة يستلزم إعلان طرفي النزاع إذا لم يكونوا حاضرين لإيداع الدفاع فهو قول لا سند له من القانون، ذلك لأن المادة ١٧٢ من قانون المرافعات لا تتطلب عند فتح باب المرافعة إعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر، وهذا ما حرصت المحكمة التأديبية على إثباته في محضر

الجلسة، إذ قررت أن إعادة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغيير الهيئة، يضاف إلى أنه من المبدىء الأساسية في فقه المرافعات أنه إذا حضر المدعى عليه في أي جلسة اعتبرت الخصومة حضوري في حقه ولو تخلف بعد ذلك، كما أن النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم على أساس مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة، ومتى كان الثابت أن محامى الحكومة حضر أكثر من جلسة فإنه لا يكون هناك ثمة إخلال بحق الدفاع ويكون النعي على الحكم المطعون فيه البطلان لا يستند على أساس من القانون.

(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ - س ٢٩ ص ١٢٨٣)
وقد انتهت المحكمة الإدارية العليا إلى مبدأ آخر في حالة عدم علم المدعى ابتداءً بميعاد الجلسة ثم علمه بحجزها للحكم وطلب إعادة الدعوى للمرافعة، فأوجبت عندئذ إعلان المدعى بجلسته إعادة الدعوى للمرافعة وإلا كان الحكم باطلاً.

وفيما يلي نعرض لهذا المبدأ .

المبدأ رقم (٤٨٧) - (١) يترتب على إغفال إعلان المدعى بجلسته إعادة الدعوى للمرافعة وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.

(٢) عدم حضور المدعى الجلسة وعدم وجود ما يفيد إخطاره بتاريخ هذه الجلسة - العلم مصادفة أنها حجزت للحكم وطلب فتح باب المرافعة - وجوب الإعلان عن الجلسة التي فتحت للمرافعة - عدم الإعلان عنها يترتب عليه البطلان .

الحكم

إن المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة نصت على أن يبلغ قلم الكتاب تاريخ الجلسة إلى نوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل و يجوز في حالة الضرورة نقصه إلى ثلاثة أيام ، وحكمه هذا النص واضحة ، وهي تمكين نوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة على النحو الذى فصلته المواد من ٢٢ من ٣١ من القانون المشار إليه - وهي الشخوص بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من

إيضاحات وتقديم ما قد يعن من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ويترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلي فى الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الإغفال فى حقه الأمر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا ومن ثم فانه لما كان الثابت أن الدعوى قد أحييت إلى محكمة القضاء الإداري بعد تحضيرها بهيئة مفوضي الدولة وعين لنظرها جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ ولم يحضر المدعى ولا يوجد فى الأوراق ما يفيد إخطاره بتاريخ هذه الجلسة وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٨ وفيها قررت المحكمة مد أجل الحكم لجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة ٢٥ من مارس ١٩٦٨ وقد قدم محامى المدعى طلبا تاريخه ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٨ إلى المحكمة قال فيه أنه لم يعلن بالجلسات التى نظرت فيها الدعوى وأنه علم مصادفة أنها حجزت للحكم وطلب فتح باب المرافعة ليتسنى له ابداء وجه دفاعه المختلفة وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة لنفس اليوم " ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨ " ونودي على الخصوم فلم يحضر أحد فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨ وفيها قررت مد أجل الحكم لجلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨ وفى ٦ من مايو سنة ١٩٦٨ قدم المدعى طلبا لفتح باب المرافعة سنة ١٩٦٨ أصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه وبذلك فات على المدعى الحضور بالجلسات المذكورة كما هو ثابت بمحاضرها فإن هذا يكون عيبا شكليا فى الإجراءات يبطلها ويؤثر فى الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٥ق - جلسة ٢ / ٦ / ١٩٧٤ - س ١٩ ص ٣٩٩)
المبدأ رقم (٤٨٨) - لا يتطلب المشرع عند فتح باب المرافعة إعلان طرفي النزاع وإنما تطلب أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تبين ورقة الجلسة فى المحضر - متى حضر المدعى عليه فى أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية فى حقه ولو تخلف بعد ذلك - ليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية - أساس ذلك:

النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة، فستى ثبت حضور المدعى عليه وتقديمه مذكرات بدفاعه فإن إعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون إعادة إعلان نوى الشأن لا يبطل الحكم.

الحكم

انه على الوجه الأول من وجهي الطعن، والخاص ببطلان الحكم المطعون فيه لصدوره من هيئة أخرى غير الهيئة التي سمعت المرافعة، فإن المادة رقم ١٧٣ من قانون المرافعات التي تنص على انه "لا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة النطق بالحكم إلا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة، ولا يكون ذلك إلا لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر". لا يتطلب عند فتح باب المرافعة إعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر، وهو ما حرصت المحكمة التأديبية على إثباته في محضر الجلسة، إذ قررت إن إعادة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغير الهيئة، ويضاف إلى ذلك أنه من المبادئ الأساسية في فقه المرافعات انه إذا حضر المدعى عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضوري في حقه ولو تخلف بعد ذلك، كما أن النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة وليس من حق نوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وإن كان للمحكمة أن تطلب إلى الخصوم أو إلى المفوض ما تراه لازما من إيضاحات، ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطاعن قد قدم العديد من المذكرات المشتملة على دفاعه فانه لا يكون ثمة إخلال بحقه في الدفاع ويكون النص على الحكم بالبطلان لا يستند على أساس من القانون.

(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٨ القضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/١ - س ٣٠ ص ١٢١٣)
المبدأ رقم (٤٨٩) - إذا تم فتح باب المرافعة بسبب تغير تشكيل المحكمة أو أحد أعضائها ، وجب إعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة ، بما في ذلك إعلان الخصوم بالجلسة - لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً.

الحكم

إذا تم فتح باب المرافعة بسبب تغير تشكيل المحكمة أو أحد أعضائها ، وجب

إعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة ، بما في ذلك إعلان الخصوم بالجلسة .

لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا - مؤدى ذلك أنه إذا تغير أحد أعضاء الدائرة التي استمعت إلى المرافعة وجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة. (الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٣ - س ٣١ ص ١٦٩٥)
المبدأ رقم (٤٩٠) - لا يشترط إعلان طرفي النزاع عند فتح باب المرافعة .

الحكم

لم يشترط المشرع عند فتح باب المرافعة إعلان طرفي النزاع - كل ما تطلبه هو أن يكون ذلك لأسباب جدية تبين في محضر الجلسة - يقوم النظام القضائي بمجلس الدولة أساساً على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة وليس من حق نوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفهية .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ - س ٣٤ ص ٧٨٦)
المبدأ رقم (٤٩١) - يفترض المشرع في الخصوم العلم بما تقرره المحكمة في جلسة النطق بالحكم من مد أجل النطق به أو من إعادة الدعوى للمرافعة دون حاجة إلى إعلان - مؤدى ذلك: لا تثريب على المحكمة أن هي قررت إعادة الدعوى للمرافعة بسبب تغيير تشكيل الهيئة ثم حجزتها للحكم في ذات الجلسة التي كانت محددة للنطق بالحكم وذلك ما لم يثبت أن هذا الإجراء قد ترتب عليه الإخلال بحق الخصوم في الدفاع وذلك تطبيقاً للأصل العام في المرافعات المدنية والتجارية من أن البطلان لا يتقرر إلا بنص أو في حالة الإخلال بحق الدفاع أو بإجراء جوهري يعد من النظام العام القضائي الذي يقوم عليه تحقيق العدالة خاصة إذا تعلق الطعن من الخصوم بأحد القضاة الذين تغير تشكيل الهيئة الصادر عنها الحكم بضمه إليها قبل تاريخ إعادة الدعوى للمرافعة.

الحكم

ومن حيث إنه عن النعي على الحكم المطعون فيه من حيث الشكل، فإن هذا النعي في غير محله لأن المشرع المصري وضع قاعدة عامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة ٢١٣ منه مؤداها أن "يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك" واتساقاً مع هذه

القاعدة نص قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ٤٤ منه على أن "ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه" ويقوم هذا النهج التشريعي على أن المشرع يفترض في الدعاوى التي انعقدت فيها الخصومة على وجه صحيح لما تنتهي إليه الخصومة في هذه الدعاوى في التاريخ المحدد للنطق بالحكم فيها دون حاجة كأصل عام - إلى إعلان، ويرتب المشرع على ذلك سريان ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم، ولما كان مقتضى ذلك أن المشرع يفترض في الخصوم العلم بما قد تقررره المحكمة في جلسة النطق بالحكم من مد أجل النطق به، أو من إعادة الدعوى للمرافعة دون حاجة إلى إعلان ومن ثم فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي قررت إعادة الدعوى للمرافعة بسبب تغير تشكيل الهيئة ثم حجزتها للحكم في ذات الجلسة التي كانت محدده للنطق بالحكم وذلك ما لم يثبت إن هذا الإجراء قد ترتب عليه الإخلال بحق الخصوم في الدفاع وذلك تطبيقا للأصل العام في المرافعات المدنية والتجارية من أن البطلان لا يتقرر إلا بنص أو حالة الإخلال بحق الدفاع أو بأجراء جوهري يعدم النظام العام للقضائي الذي تقوم عليه تحقيق العدالة (م ٢٠ مرافعات) وخاصة إذا تعلق الطعن من الخصوم بأحد القضاة الذين تغير تشكيل الهيئة الصادر عنها بضمهم إليها قبل تاريخ إعادة الدعوى للمرافعة.

ومن حيث أن الثابت في حالة الحكم المطعون فيه أن المتهم قد مثل أمام المحكمة وتابع الدعوى في أكثر من جلسة وأنه حضر مع محاميه جلسة ١٩٨٧/١/١٨ حيث قررت المحكمة إصدار الحكم في الدعوى بجلسته ١٩٨٧/٣/٢٢، وفي هذه الجلسة الأخيرة قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٨٧/٤/١١ لتغيير تشكيل الهيئة، وعلى قلم كتاب المحكمة إخطار طرفي الخصومة بهذا القرار.

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه طالما قد انعقدت الخصومة صحيحة في الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه، فإنه يفترض في طرفيها العلم بالتاريخ المحدد لصدور الحكم فيه وبالتالي العلم بالقرار الصادر في هذا التاريخ بإعادة الدعوى إلى المرافعة، وإذا كانت المحكمة فضلا عن ذلك قد قررت أن على قلم كتاب المحكمة إخطار طرفي الخصومة بهذا القرار وقام قلم كتاب المحكمة بالفعل

بإجراء هذا الأخطار كما هو ثابت من الأوراق، فإن الافتراض القانوني والواقع الفعلي يكونا قد تساندا في الحالة الماثلة في تقرير علم المتهم (الطاعن) بتاريخ جلسة إعادة الدعوى للمرافعة. فإذا كان لم يحضر هذه الجلسة ولا أحد عنه بعد أن كان قد قدم دفاعه قبل حجز الدعوى للحكم فهذا يعني أنه اكتفى بما سبق أن قدمه من أوجه دفاعه في مذكراته ومستنداته، ومن ثم كان للمحكمة أن تصدر حكمها في الموعد الذي تحدده لذلك دون تثريب عليها في أن يكون هذا الموعد هو آخر جلسة طالما قد أثبت الحكم في قائمة حيثياته أنه صدر بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة. وطالما قد ثبت أن إجراءات المحاكمة لم تتطو على أي إخلال بحق الدفاع، وليس لدى الطاعن أي مطعن في القضاة الذين تغيروا في التشكيل الصادر عنه الحكم.

(الطعن رقم ٢٤٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ - س ٣٤ ص ١٠٤٨)
المبدأ رقم (٤٩٢) - تأجيل نظر الدعوى - وجوب إخطار الخصوم به - المواد ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . تأجيل إصدار الحكم وفتح باب المرافعة يجب أن يتم في إحدى جلساتها وبعلم أطراف الخصومة - يجب إعلان الخصوم بذلك - إغفال هذا الإجراء يرتب البطلان .

الحكم

أي إجراء تتخذه المحكمة من تأجيل إصدار الحكم وفتح باب المرافعة يجب أن يتم في إحدى جلساتها وبعلم أطراف الخصومة - التأجيل الإداري يتم إذا صادف يوم انعقاد الجلسة إجازة رسمية أو إذا لم يتكامل تشكيل هيئة المحكمة - في الحالتين لا تتعقد الجلسة ولا يفترض علم جميع الخصوم بتاريخ اليوم الذي تم التأجيل الإداري إليه - يجب إعلان الخصوم بذلك - إغفال هذا الإجراء يرتب البطلان لإخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٣٥٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/١٢ - س ٣٧ ص ١٧٩٢)

المطلب الثاني عشر

ثبوت صلاحية القاضي لنظر الدعوى

المبدأ رقم (٤٩٣) - أسباب عدم صلاحية القضاة المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - ندب أحد

مستشاري المحكمة الإدارية العليا رئيسا لإدارة الفتوى لوزارة الإسكان بقرار من رئيس مجلس الدولة استنادا إلى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ليس من شأنه أن يفقد السيد المستشار ولاية القضاء أو يزيلها عنه بالمعنى المفهوم في القانون مما يجعله غير صالح لنظر الطعن مجال الحكم المطعون فيه وممنوعا من سماعه — أساس ذلك أن الثابت أنه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم وندبه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العدول عن رأيه الذي انتهى إليه في المداولة إن رأى وجها لذلك حتى لحظة النطق بالحكم إذ أن النذب لا يرفع عنه صفة القاضي من ناحية ولا يقطع صلته كلية بالمحكمة الإدارية العليا من ناحية أخرى.

الحكم

ومن حيث إن أحكام الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن عدم صلاحية القضاء وردهم وتحتيتهم تسرى على القضاء الإداري إذ فضلا على أن المادة ٥٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الواجب التطبيق قد نصت على أن تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاء فضلا على ذلك فإن الأحكام المتقدمة تقرر في واقع الأمر أصلا عاما يتصل بأسس النظام القضائي غايته كفالة الطمأنينة للمتقاضين وصون سمعة القضاء ومن ثم كان من الطبيعي سريان هذا الأصل على القضاء الإداري لذات الغاية الجوهرية من جهة والاتحاد العلة من جهة أخرى.

ومن حيث المادة ١٤٦ من قانون المرافعات قد نصت على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية: (١) إذا كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة. (٢) إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته. (٣) إذا كان وكلا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيا عليه

أو قيما أو مظنونة وراثته له أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصي أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان هذا العضو أو المدير مصلحة للدعوى. (٤) إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لم يكون هو وكيلا عنه أو وصيا أو قيما عليه مصلحة في الدعوى القائمة. (٥) إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها- كما أن المادة ١٤٧ من ذات القانون قد نصت على أن يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة للذكر ولو تم باتفاق الخصوم. وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإنشاده نظر الطعن أمام دائرة أخرى". والمستفاد بجلاء من النصين المتقدمين أنه إذا ما قام بأحد القضاة سبب من أسباب عدم الصلاحية سالفة الذكر فإن ذلك يصم عمله أو قضاءه بالبطلان ولو كان ذلك باتفاق الخصوم وزيادة الاستيثاق ولتحوط لسمعة القضاء فإنه إذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب إليها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أما دائرة أخرى وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى من الطعن بحسبانها خاتمة المطاف ومن ثم فلا يسوغ للتوسع فيه أو القياس عليه.

ومن حيث أنه لئن كانت أحكام المحكمة الإدارية العليا هي ما جرى به قضاء هذه المحكمة خاتمة المطاف فيما يعرض من قضية على القضاء الإداري ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض وإذا كان الشارع قد أجاز للخصم أن يطلب إلى محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر منها إذا قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فإن مثل هذه الوسيلة ينبغي إقاحتها للخصم إذ ما وقع البطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب وذلك لوحدة العلة التي تقوم حسبما سلف البيان على الحكمة الجوهرية هي توفير ضمانة أساسية لتطمين المتقاضين و صون سمعة القضاء.

ومن حيث أنه متى كان الأمر ما تقدم وكان المدعى لا يستند في دعواه المائلة إلى سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سالفه البيان فإن دعواه تكون غير مقبولة. هذا وجدير بالذكر أن الثابت في الأوراق على خلاف ما ذهب المدعى أن السيد المستشار..... قد ندب رئيساً لإدارة الفتوى لوزارة الإسكان والتشييد بالقرار رقم ٢٥ الصادر من السيد رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٧٢ وذلك استناداً إلى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي كان سارياً آنذاك والندب على هذا الوجه وبحسب أوضاع مجلس الدولة ونظام العمل فيه ليس من شأنه أن يفقد السيد الأستاذ المستشار..... ولاية القضاء أو يزلها عنه بالمعنى المفهوم في القانون بما يجعله غير صالح لنظر الطعن واشتراك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم وأن ندبه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العدول عن رأيه الذي انتهى إليه في المداولة إن رأى وجهاً لذلك حتى لحظة النطق بالحكم إذ أنه "الندب" لا يرفع عنه صفة القاضي ولا يقطع صلته كلية بالمحكمة الإدارية العليا من ناحية أخرى ولا وجه في الوقت ذاته لما أثاره المدعى خاصاً بالسيد المستشار..... ذلك أن هو الأخير لم يشترك في إصدار الحكم النعين وإنما اقتصر دوره على مجرد الحلول محل السيد المستشار..... في جلسة النطق بالحكم.

(الطعن رقم ٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠)

المبدأ رقم (٤٩٤) - مدى بطلان الحكم لأن رئيس الهيئة التي أصدرته كان رئيساً لهيئة مفوضي الدولة أثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتبنيها للمرافعة - عدم وجود ما يفيد أن رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى - أثره : عدم قيام ما يفقد رئيس الهيئة الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها .

الحكم

إنه عن السبب الأول من سببي الطعن والخاص ببطلان الحكم لأن رئيس الهيئة التي أصدرته كان رئيساً لهيئة مفوضي الدولة أثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتبنيها للمرافعة، فالملاحظ في هذا الصدد أنه ولئن كان رئيس هيئة مفوضي الدولة - هو دون غيره من أعضاء الهيئة - الذي يختص بالطعن في الأحكام

الصادرة من محاكم مجلس الدولة متى شاب الحكم حالة أو أكثر من الحالات التي تجيز الطعن، أو في حالات الطعن للوجوب، إلا أن تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وإعداد التقرير فيها يقوم به السادة مفوضو الدولة طبقاً للمادة "٢٧" من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ " والتي تقابلها المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ " التي تضمنت النص على أنه " ويودع المفوض - بعد تهيئة الدعوى - تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً، ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم " .

فإذا كان ذلك ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة - أبان تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة - لم يشترك في مرحلة تحضيرها أو إعداد التقرير، كما أن الشكايات التي قدمها الطاعن يتعجل فيها وضع التقرير في الدعوى رغم أنها كلها كانت بعد تحضير الدعوى وحجزها للتقرير - حسبما يبين من تلك الشكايات - فإنه لا يوجد ما يفيد أن السيد رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى، ومن ثم فإنه لا يقوم بالسيد رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - بوصف أنه كان رئيس هيئة مفوضي الدولة أبان تحضير الدعوى - ما يفقد الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٩٩ ق - جلسة ١٩٧٦ / ٦ / ٢٦ - س ٢١ ص ٢٢٨)
المبدأ رقم (٤٩٥) - أسباب عدم صلاحية القضاة - أسباب رد القضاة - التسوية بين أعضاء المحاكم الذين يقضون في الدعوى ومفوض الدولة الذي يقوم بتحضيرها وإبداء الرأي القانوني فيها من حيث بطلان الحكم إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى التي صدر فيها - أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها على النصاب الذي صدر به أحكامها

الحكم

ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى بأن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم إذا كان

له مصلحة في الدعوى القائمة (المادة ١٤٦) ويقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في تلك الحال ولو تم باتفاق الخصوم وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم ان يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى (المادة ١٤٧) ويبين القانون في المادة ١٤٨ الأسباب التي تجيز طلب رد القاضي وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفاع الا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٣ على ان تتبع القواعد والإجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة إذا كانت طرفاً منضماً لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين ١٤٦ و ١٤٨ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيق أصول تلك الأحكام من قانون المرافعات على ما تصدره محكمة القضاء الإداري لتعلقها بأسس النظام القضائي وما تقتضيه من اطمئنان الخصوم إلى حيطة القاضي ومن نأى به عن مظنة الشبهة وزاد هذا القضاء في الاحتياط فسوى بين أعضاء تلك المحاكم الذين يقضون في الدعوى ومفوض الدولة الذي يقوم بتحضيرها وإيداء الرأي القانوني فيها وقضى ببطلان الحكم إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى التي صدر فيها .

ومن حيث إن أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها إلا أن انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بان صدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية وإذا كانت أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها على النصاب الذي صدر به أحكامها كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذي يقوم بمفوض الدولة ولدى المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام وإذا يبين من الاطلاع على أوراق الحكم أن السيد المستشار ... (س) لم يشارك بشيء في نظر الطعنين ولا في إصدار الحكم فيها ولا المدولة فيه ، كما لم يثبت اشتراك السيد المستشار ... (ص) في الحكم ، وهو لم يشترك في تقدير كفاية الطاعن وما ساقه المدعى من دلائل لا تفيد في إثبات شيء من هذا الاشتراك ، وهي تتفق وما جرى عليه العمل في توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من السادة المستشارين ، فلا يكون ثمة أحد ممن أصدروا الحكم للمطعون فيه قد قام

به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الطعنين المشار إليهما ، ولا يلحق بالحكم البطلان مما قام من عدم الصلاحية بالمفوض الذي أعد التقريرين بالرأي القانوني في الطعنين ، ولا مما قام من ذلك بالمفوض الذي حضر جلسات المحكمة عند الفصل فيها ، ذلك أن أحداً من المفوضين لا يقوم بهذا الفصل ولا يقضى بشيء منه ، وإذا كان ما أخذه الطاعن على قضاء الحكم قد اقتصر على اجتهد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه وليس في عدم رد الحكم على بعض من وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية ما يعتبر عيباً جسيماً يصم الحكم بالبطلان الأصلي ولا يكون ما يجيز التعرض للحكم المطعون فيه ويكون الطعن لا سند له من القانون ويتعين رفضه .

(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٧٩ - س ٢٤ ص ١٢٢)
المبدأ رقم (٤٩٦) - (١) صلاحية القاضي لنظر الدعوى - المادتان ١٤٦ ، ١٤٧ مرافعات - يعتبر القاضي غير صالحاً لنظر الدعوى وممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في عدة حالات منها إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان قبل اشتغاله في القضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى الشهادة فيها - مخالفة هذا الحظر يترتب عليه بطلان الحكم .

(٢) المقصود بعمل الخبرة المحظورة بالمادة ١٤٦ مرافعات هو العمل الذي يتولاه القاضي في غيبة الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها - مخالفة هذا الحظر إلى الأعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة التي تتولاها أصلاً بنفسها أو عن طريق ندب بعض أعضائها - العمل الذي يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها يعتبر من صميم واجباته اللازمة ويخرج عن نطاق الحظر الوارد في المادة ١٤٦ مرافعات.

الحكم

لئن كانت المادة ١٤٦ مرافعات - تنص على أن القاضي يعتبر غير صالح لنظر الدعوى وممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى الشهادة فيها، وكانت المادة ١٤٧ مرافعات ترتب البطلان على مخالفة ذلك، فإن المقصود بعمل الخبرة المحظور بالمادة ١٤٦

مرافعات هو العمل الذي يتولاه القاضي في غيبة الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها خشية أن يتأثر قضاؤه في الدعوى بما كان له من رأى سابق في موضوع الدعوى قبل أن يطرح أمامه للفصل فيه، ولذا فلا ينصرف هذا الحظر إلى الأعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة، تتولاها أصلا بنفسها أو عن طريق ندب بعض أعضائها واستثناء بالالتجاء إلى أهل الخبرة إذا كانت من المسائل الفنية التي يصعب عليها أن تتولاها بنفسها دون الرجوع إلى المختصين بها فنيا ولهذا قضت المادتان ١٣١ و ١٣٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بأنه يسوغ للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعاينة المتنازع عليه أو تندب أحد أعضائها لذلك، ويكون للمحكمة أو من تندبه من قضائها حال الانتقال تعيين خبير للاستعانة به في المعاينة، ولها وللقاضى المنتدب سماع من يرى سماعه من الشهود، ويتضح من ذلك أن العمل الذي يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها يعتبر من صميم واجباته اللازمة لبيان وجه الحق في الدعوى قبل إنزال حكم القانون عليها ولا يجرى عليه الحظر الوارد في المادة ١٤٦ مرافعات.

ومن حيث أنه يبين من مطالعة تقرير اللجنة التنفيذية المنتدبة، وهو التقرير الذي استندت إليه اللجنة القضائية في إصدار قرارها المطعون فيه، إن اللجنة خلصت إلى أن مساحات للنزاع تخرج عن نطاق الاستيلاء عليها طبقا للقانونين رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وإنها من الأراضي التي احتفظ بها البائع الخاضع طبقا للقانونين المشار إليهما، ولم يتضمن التقرير الأدلة التي استنتت اللجنة منها هذه النتيجة، كما إن اللجنة لم تقم بتنفيذ المأمورية الموضحة بقرار اللجنة القضائية التمهيدي بجلسة ١٢/٢٧/١٩٨٠، هذا فضلا عن إن تقرير اللجنة موقع من العضو الفني دون عضوها الآخر وهو رئيس اللجنة المستشار..... الأمر الذي ترى معه المحكمة طرح تقرير اللجنة المنتدبة، وإحالة ملف الطعن إلى مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية ليندب أحد خبراء المختصين للاطلاع ملف الطعن وملف الخاضع وما يهما من أوراق ومستندات والانتقال إلى أرض النزاع لمعاينتها وتطبيقها على العقود المسجلة المتنازع عليها، وبيان القانون الذي تم الاستيلاء عليها بموجبه وتحديد تاريخ الاستيلاء وسببه وبيان إذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن الأطيان التي احتفظ بها الخاضع

وتحديد القانون الذي تم الاحتفاظ بها في ظله، ثم بيان طبيعة أرض النزاع في ضوء التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ وقت العمل بالقانون الذي تم الاستيلاء عليها بموجبه وكذلك تحقيق دفاع الشركة المعترضة بخصوص وضع اليد سواء في تلك المدة الطويلة ١٥ سنة أو المدة القصيرة ٥ سنوات وما إذا كانت قد توافرت فيه الشروط التي تجعله مكسبا للملكية طبقا للمادتين ٩٦٨ و ٩٦٩ من القانون المدني، وعلى العموم تحقيق جميع عناصر الدفاع التي أبدأتها الهيئة الطاعنة وللخبير في سبيل تأدية مأموريته الانتقال إلى أية جهة رسمية والاطلاع على ما يراه لازما من أوراق وسجلات ومستندات ومسمع ما يرى لزوما لسماعهم من شهود بدون حلف يمين والاطلاع على ما يراه من أوراق لدى أي شخص أو جهة .

(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥ - من ٣٠ ص ٧١٥ - وفي ذات المعنى الطعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠)
المبدأ رقم (٤٩٧) - مدى جواز تطبيق قواعد عدم الصلاحية على المفوض المقرر والمفوض الممثل للهيئة في تشكيل المحكمة (هيئة مفوضي الدولة).

الحكم

لا يسرى حكم المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بأسباب عدم الصلاحية على أي من مفوض الدولة المقرر وممثل هيئة مفوضي الدولة في تشكيل المحكمة - أساس ذلك: أن أيا منهما لا يفصل بقضاء في أي منازعة وإنما يطرح رأيا استشاريا للمحكمة لن تأخذ به كله أو بعضه لو طرحه كله أو بعضه - مؤدى ذلك: لا يلحق البطلان بالحكم إذا قام سبب من أسباب عدم الصلاحية بمفوض الدولة في الحالتين .

(الطعن رقم ٣٤١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٣٠ - من ٣٣ ص ١٤١٣)
المبدأ رقم (٤٩٨) - سبق عمل أحد مستشاري المحكمة بإدارة الفتوى المختصة بإبداء الرأي لوزارة ما لا يصلح في حد ذاته سببا لعدم صلاحيته للحكم في القضايا التي تكون تلك الوزارة طرفا فيها - أساس ذلك: أن معيار عدم الصلاحية يقوم على أسباب محددة منها أن يكون قد سبق للقاضي أن أفتى في القضية المطروحة أمامه.

الحكم

رئاسة الأستاذ المستشار الدكتور..... للمحكمة ودون اعتراض على ذلك من

الطاعن رغم أن واقعة عمل سيانته بإدارة الفتوى لوزارة الداخلية ليست منكورة كما أنها كانت جزءاً من عمله المكلف به قانوناً بمجلس الدولة ومن طبيعتها كأي إدارة فتوى الاتصال بأجهزة الوزارة لانجاز الأعمال القانونية الموكلة إليه كعضو أو رئيس للإدارة وهذا وحده لا يقيم له -بعد ذلك- سبباً من أسباب عدم الصلاحية في القضايا التي تكون تلك الوزارة طرفاً فيها ما دام لم يثبت أنه أبدى الرأي في تلك القضية بالذات كما لم يقدم الطاعن ما يفيد قيام حاله محددة من حالات عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات، ومن ثم فإن الحكم في الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٤ ق. ع لم يشبه أي عيب في الإجراءات أو التشكيل مما يبطله.

(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١ / ٧ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ١٢٦٦)
المبدأ رقم (٤٩٩) - ورود أسباب عدم الصلاحية لنظر النزاع على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها - المستشار القانوني المنتدب لا يعتبر وكيلاً عن الوزير ولا يعتبر ندبه نوعاً من الوكالة بالخصومة - ليس النذب من أسباب عدم الصلاحية .

الحكم

وردت أسباب عدم الصلاحية لنظر النزاع على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها - من بين هذه الأسباب أن يكون القاضي وكيلاً لأحد الخصوم في الدعوى - يختلف الوكيل عن المستشار القانوني المنتدب - أساس ذلك: أن الوكيل يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ويلتزم الحدود المرسومة له في تنفيذ الوكالة سواء من حيث التصرفات القانونية التي تتضمنها أو طريقة تنفيذها - لا يتقيد المستشار القانوني المنتدب بهذا القيد لأن عمله هو إبداء الرأي الذي يراه متفقاً وصحيحاً حكم القانون والذي يتقيد به الوزير الذي يعمل مستشاراً له - ليس للوزير أن يملأ عليه رأياً معيناً - مؤدى ذلك: أن المستشار القانوني المنتدب لا يعتبر وكيلاً عن الوزير ولا يعتبر ندبه نوعاً من الوكالة بالخصومة - ليس النذب من أسباب عدم الصلاحية .

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١ / ١٢ / ١٩٩٠ - س ٣٦ ص ٢١٢)
المبدأ رقم (٥٠٠) - أحوال عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ولو لم يرده أحد الخصوم - علة ومفاد عدم صلاحية القاضي - تطبيق حول عدم تحقق شرط عدم الصلاحية المانع من نظر الدعوى .

الحكم

الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم إذا كان قد أفتى لو تراقع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدلى بشهادة فيها - مفاد عدم صلاحية القاضي هو أن الإقتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل إلى جانب الخصم الذي حصل الإقتاء أو الكتابة لمصلحته كما أن فيه إظهار لرأى القاضي وقد يأنف من التحرر منه - منع القاضي من نظر الدعوى التي أدلى فيها بشهادة يتمشى مع أن القاضي لا يجوز أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية - علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً هي الخشية من أن يلتزم برأيه الذي كشف عنه عمله المتقدم ويأنف من التحرر منه فينتأثم قضاؤه - أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فلا يجوز الطعن فيها إلا بدعوى البطلان في حالتين : إذا انتفت عن الحكم صفته القضائية كأن يصدر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أن يقرن بعيب جسيم يفقد الحكم معه صفته ومقوماته - إذا كان ما سبق أن أفتى به المستشار وقت أن كان رئيساً لإدارة الفتوى قبل أن ينضم لتشكيل المحكمة الإدارية العليا هو تحديد سعر للصرف هل يحسب من تاريخ وقوع الضرر أم تاريخ صدور الحكم فإن هذا الرأي لا يتعلق بأصل استحقاق الطاعن في التعويض عن النقل المفاجئ المقرر للعاملين بوزارة الخارجية وهو أمر سابق ومنبت الصلة عن كيفية حساب التعويض مقوماً على أساس سعر الصرف - نتيجة ذلك : فقدان شرط عدم الصلاحية الذي يحول دون نظر الطعن - الحكم برفض الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١١ - س ٣٨ ص ١٧١١)

المطلب الثالث عشر

قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية

أو أسباب الرد بكتاب الجلسة

المبدأ رقم (٥٠١) - عدم بطلان الحكم إذا قام بكتاب الجلسة سبب من الأسباب

التي لو وجدت بالقاضي أدت لعدم صلاحيته أو إلى رده - كاتب الجلسة من أعوان القضاة وليس من هيئة القضاة سواء الجالس منه والواقف - اقتصر مهمته على المعاونة في العمل الكتابي - إذا ثبت قيام سبب بكاتب الجلسة من أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد فلا مانع قانوناً من حضوره ككاتب للجلسة وإن كان من المندوب إليه استبدال غيره به.

الحكم

لئن كان كاتب الجلسة من أعوان القضاة إلا أنه ليس من هيئة القضاة، سواء الجالس منها أو الواقف، الذين يتمتع عليهم نظر الدعوى أن قام بهم سبب من أسباب الرد، المنصوص على هذه الأسباب وتلك في الباب المعقود لذلك في قانون المرافعات، وإنما تقتصر مهمة كاتب الجلسة على المعاونة في العمل الكتابي، وبهذه المثابة لا يتمتع عليه قانوناً الحضور ككاتب جلسة، كما لا يجوز رده إذا كانت له مصلحة شخصية في الدعوى لو أنها قامت بالقاضي جالسا أو واقفاً لأصبح معزولاً عن أن يحكم فيها أو جاز رده عنها بحسب الأحوال، ومن ثم لا يبطل الحكم لو قام بكاتب الجلسة مثل هذا السبب وإن كان من المندوب إليه استبدال غيره به، دفاعاً لكل مظنة بخصوص العمل الكتابي.

(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٧ - س ٣ ص ٢٢١)

المطلب الرابع عشر

ضم دعويين للارتباط وتكملة أسباب الحكم

في إحداها بأسبابه في الأخرى

المبدأ رقم (٥٠٢) - إن تأثير الفصل في دعوى على وجه الحكم في الثانية يجعل الارتباط بين الدعويين قائماً رغم اختلافهما سبباً وموضوعاً - أثر ذلك - يجوز للمحكمة أن تأمر بضم إحدى الدعويين إلى الأخرى ويجوز لها أن تبقى لكل منهما ذاتيتها واستقلالها - إذا استكملت المحكمة حكمها في الدعوى الثانية بما أورثته في حكمها في الأولى من أسباب فلا بطلان في ذلك ولا يعتبر ذلك إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع في أي من الدعويين.

الحكم

إن الارتباط بين دعويين يجعل للمحكمة أن تضم أحدهما إلى الأخرى ليصدر

فيهما حكما واحدا وهو أمر متروك لمحضر تقديريها ، إذا ما رأت أن في ذلك ما ييسر لها الفصل فيها وضمان سلامة بناء حكميها في كليهما والبعد عن التناقض بينهما وبين أسبابهما، وضم الدعويين لا يجعل منهما دعوى واحدة، بل يبقى لكل منهما ذاتيتها واستقلالها عن الأخرى، ومن ثم فإذا ما رأت المحكمة ألا تضمهما، وآثرت أن تنظرهما معا، وتصدر في كل منهما حكما قائما بذاته، فلا تثريب عليها في ذلك وهو الحقيقة ونفس الأمر بمثابة الضم عملا، وعلى هذا فإن ما اتبعته المحكمة المطعون في حكمها، في إجراءاتها من نظر الدعويين، على استقلال ولكن في جلسات واحدة مراعاة للارتباط المشار إليه، صحيح وصحيح تبعا إصدارها وفي جلسة واحدة حكمها في كل منهما قائمة بذاتها، ولا عليها أن تستكمل أسباب حكما في الثانية بما أورثته في حكمها في الأولى من أسباب وما بنته عليها من نتيجة في تحديد أقدمية المطعون ضدها في الدرجة الخامسة على مقتضاها، إذ أن الحكم الأول يعتبر على هذا الوجه جزءا من الحكم في الثانية متمما له وليس في شيء من هذا، إخلال بحق الطاعنة في الدفاع في أي من الدعويين، حيث استوفته في الاثنين بردها على كليهما في ضوء ما قدمه المطعون ضده من أسانيد فيها ولا إقحام لعنصر جديد غير ملحوظ من قبلها بالنسبة إلى الدعوى الثانية وهو بعيد عنها إذ تحديد الأقدمية في الأولى، هو كما تقدم أحد الوجوه التي دارت عليها المنازعة في حكميها، على ما هو بين من وقائع كليهما ودفاع طرفيهما وما تنتهي المحكمة إليه، أصلا في الأولى مراعية معا وبالضرورة في حكمها في الثانية ولا تأثير لعدم ضم الدعويين أو الفصل فيهما على هذا الوجه، على حق الطاعنة في الطعن، في كليهما، إذ في الحالين يلزمها الطعن فيهما لما بينهما من صلة كما فعلت في واقع الحال، وغنى عن البيان، أنه ليس ثم، على الوجه المتقدم قصور في أسباب الحكم لأخير.

(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٢٨ - من ٢٦ ص ١١٩٥)

• ويلاحظ أن المحكمة الإدارية العليا وإن سمحت باستكمال أسباب حكم ما بأسباب حكم آخر في دعويين مرتبطتين تم ضمهما إلى بعضهما ، إلا أن الأمر على خلاف ذلك فيما لو لم يحدث الارتباط والضم ، كليهما معا ، إذ أن قضاء المحكمة جري على البطلان عند عدم اشتغال مسودة الحكم على الأسباب التي بني عليها واقتصار المسودة على الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر في دعوى أخرى .

المبدأ رقم (٥٠٣) - يتعين أن يكون كل حكم مستوفيا في ذاته جميع أسبابه

بحيث لا تصلح الإحالة في سببه على ما جاء في ورقة أخرى وإلا عد باطلاً.
الحكم

عدم اشتغال مسودة الحكم على الأسباب التي بني عليها واقتصار المسودة على الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر في دعوى أخرى - بطلان الحكم - أساس ذلك : الأصل المسلم في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفياً في ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في سببه على ما جاء في ورقة أخرى وإلا عد باطلاً .

(الطعن رقم ٥١٧ والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٢ - س ٢٧ ص ٦٨٢)

كما قضت كذلك في ذات الاتجاه بالمبدأ التالي :

المبدأ رقم (٥٠٤) - الحكم في الدعوى - بطلان الأحكام - لا يجوز للمحكمة أن تحيل إلى أسباب وردت في حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة أخرى - مؤدى الإحالة هذه أن يكون الحكم قد صدر خالياً من الأسباب أو مبنياً على أسباب يشوبها القصور - أثر ذلك : بطلان الحكم.

الحكم

عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها أو القصور فيها يترتب عليه بطلان الحكم - لا يجوز للمحكمة أن تحيل إلى أسباب وردت في حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة أخرى - مؤدى الإحالة هذه أن يكون الحكم قد صدر خالياً من الأسباب أو مبنياً على أسباب يشوبها القصور - أثر ذلك : بطلان الحكم.

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ق - جلسة ١١ / ٣ / ١٩٨٤ - س ٢٩ ص ٨٢١)

المطلب الخامس عشر

إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة

بقرار وليس بحكم

المبدأ رقم (٥٠٥) - إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ينبغي أن تكون بموجب حكم - ما كان ينبغي أن تقع الإحالة إلى محكمة القضاء الإداري إلا بموجب الحكم .

الحكم

منى ثبت أن طلب إلغاء القرار من شأنه المساس بمركز أحد الموظفين من الفئة العالية فإن الاختصاص بالفصل فيه ينعقد لمحكمة القضاء الإداري . فإذا كانت المحكمة الإدارية لوزارتي الأشغال والحربية ، والتي أحيلت إليها الدعوى طبقاً للحكم المطعون فيه ، فإن هذه الإحالة ، ولئن صحت الأوضاع تصحيحاً لاحقاً - إلا أنها لم تمنح الخطأ الذي عاب الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات ؛ إذ ما كان ينبغي أن تقع الإحالة إلى محكمة القضاء الإداري إلا بموجب هذا الحكم من بادئ الأمر.

وعلى مقتضى ما تقدم تكون محكمة القضاء الإداري ها المختصة وحدها بنظر المنازعة الحالية ، ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بإحالة النزاع إلى المحكمة الإدارية لوزارتي الأشغال والحربية ، غير قائم على أساس سليم، ويتعين من ثم القضاء بإلغائه ، وباختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعة ، وبإحالة المدعى إليها للفصل في موضوعها .

(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٥٨ - س ٤ ص ٢٣٧)
المبدأ رقم (٥٠٦) - طرح دعوى تختص بها محكمة القضاء الإداري بإجراء غير صحيح قانوناً هو قرر إحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية في حين أنه كان ينبغي أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده - الغاية المرجوة من وراء الإحالة بالإجراء الصحيح قد تحققت فعلاً بالإحالة التي تمت بطريقة غير صحيحة - يترتب على ذلك عدم جواز الحكم ببطلان هذه الإحالة غير الصحيحة تحقيقاً ما استهدفه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠ فقرة ثالثة من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء.

الحكم

إن محصل الدفع ببطلان قرار الإحالة أن محكمة القضاء الإداري - وإن كانت هي المختصة بنظر الدعوى دون المحكمة الإدارية إلا أنها لم تتصل بها اتصالاً قانونياً ذلك أن طرحها أعلامها كان بناء على أداة أو إجراء غير صحيح قانوناً هو قرار الإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية وأنه ينبغي أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده.

ومن حيث أن محكمة القضاء الإداري وإن كان صحيحا إنها قد اتصلت بالدعوى بأداة أو بإجراء غير صحيح قانونا إذ لم تحل إليها بحكم من المحكمة الإدارية أو لم تطرح أمامها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى إلا أنه متى كان مسلما أن تلك الدعوى إنما تختص بها محكمة القضاء الإداري ولا تختص بها المحكمة الإدارية بحيث لو قضى ببطلان قرار إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري لعادت إليها حتما من جديد بإحالة صحيحة فانه يكون من الواضح أن الغاية المرجوة من وراء الإحالة بالإجراء الصحيح قد تحققت فعلا بالحالة التي تمت بأداة غير صحيحة تحقيقا لما استهدفه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠ (فقرة ثانية) من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من لإجراء ذلك أنه لا جدوى في الحالة الماثلة من الأخذ بدفع الطاعن بعد أن تم اتصال الدعوى فعلا بالمحكمة المختصة حسبما سلف البيان.

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣)

المبحث الثالث

آثار بطلان الأحكام

إذا صدر الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابه من عيوب في الإجراءات فانه يترتب على ذلك كأصل إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجددا بعد استيفاء الإجراء الباطل على وجهه الصحيح ، وفي هذا الأثر ومدى تطبيقه في حالة تهياً الدعوى للفصل فيها أرست المحكمة الإدارية العليا العديد من المبادئ القانونية نعرض لنموذج منها فيما يلي:

المبدأ رقم (٥٠٧) - الحكم ببطلان حكم مطعون فيه لما شابه من عيوب في الإجراءات يستتبع إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه - الحكمة من ذلك هو إعطاء محكمة أول درجة الفرصة لإعادة نظر النزاع وحسمه بحكم جديد في الدعوى بعد تصحيح الإجراء الباطل - كضمانة لصالح الطاعن الذي طلب إلغاء الحكم بحيث لا يفوت عليه الطعن في الإجراءات المتعلقة بإصداره درجه من درجات التقاضي - إلا أنه متى استبان من عيون الأوراق أن الدعوى قد استوفت عناصرها وتهيات للفصل فيها أمام المحكمة

الإدارية العليا بما يمكنها من حسم النزاع في الموضوع فإن إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها من جديد وهي مهياة للفصل فيها يتمخض عنه إطالة أمد التقاضي وتعويق لحسم المنازعات بما لا يتفق ومقتضيات العدالة التي توجب الحسم العاجل للمنازعات.

الحكم

ومن حيث إنه ولئن كان مسلماً أن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابه من عيوب في الإجراءات يستتبع كأصل عام -إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجدداً بعد استيفاء الإجراء الباطل على وجه الصحيح، إلا أنه إذا كانت الحكمة من ذلك هي إعطاء محكمة أول درجة الفرصة نظر النزاع وحسمه بحكم جديد في الدعوى بعد تصحيح الإجراء الباطل، كضمانة لصالح الطاعن الذي طلب إلغاء الحكم بحيث لا يفوت عليه الطعن في الإجراءات المتعلقة بإصداره درجة من درجات التقاضي، فانه - إذا ما استبان من عيون الأوراق أنها قد استوفت عناصرها وتهيأت للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بما يمكنها من حسم النزاع في الموضوع بعد أن استطال أمده وطال وقته وزمنه وتضمن الحكم التعيين وجه الرأي لمحكمة أول درجة في الموضوع فإن إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها من جديد وهي مهياة بصورة محددة واضحة للفصل فيها- سوف يتمخض عنه إطالة لأمد التقاضي وتعويق لحسم المنازعات بما لا يتفق ومقتضيات العدالة التي توجب الحسم العاجل والناجز للمنازعات ويهدر الغايات الأساسية من اللجوء إلى القضاء للانتصاف بسرعة وحسم على وجه يناقض الحكمة من حماية المتقاضين بنظر دعواهم على درجتين، إجلاء للحقيقة وتحقيقاً للعدل ويكون ذلك أظهر - ما يكون بصفة خاصة في المنازعات المتعلقة بالحقوق العامة أو للخاصة المتصلة بمباشرة المواطنين لمهنتهم أو نشاطهم أو الاعتداء على حقوقهم في التملك أو ما يماثل ذلك من حقوق الأمر الذي يتعين معه على هذه المحكمة أن تصدى في مثل هذه الأحوال لموضوع النزاع ما دامت الدعوى قد تهيأت للفصل فيها لتحسم - وهي قمة الهرم القضائي - ما تصاعد لها من منازعات طال أمدها وظهر وجه الحق والحقيقة للقانونية أمامها.

(الطعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٣ - س ٣٧ ص ١٤٢)

وبلاحظ أنه في حالة ما إذا أصاب البطلان تشكيل هيئة المحكمة مصدرة الحكم فإنه يتعين وجوباً على محكمة الطعن عدم الفصل في الدعوى وإعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجدداً بعد استيفاء الإجراء الباطل.

ومن المبادئ الهامة التي قررت ذلك ما يلي:

المبدأ رقم (٥٠٨) - (١) متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى بأن سبق له أن أفتى في موضوعها أو نظرها قاضياً أو مستشاراً أو خبيراً أو محكماً فإن الحكم في هذه الحالة يكون باطلاً لمخالفته للنظام العام - يتعين في هذه الحالة القضاء بإلغاء هذا الحكم وإعادة الطعن إلى محكمة القضاء الإداري - لا تتصدى المحكمة الإدارية في هذه الحالة لنظر موضوع الطعن - لأن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام فيتعين أن تعيد النظر فيه محكمة القضاء الإداري باعتبارها محكمة أول درجة.

(٢) حضور مستشار بمجلس الدولة في الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومشاركته في إصدار فتوى بشأن ذات موضوع الدعوى التي يجلس للفصل فيها في إحدى محاكم مجلس الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذي شارك في إصداره - أساس ذلك : أن سبق الافتاء في موضوع الدعوى يعد سبباً من أسباب عدم الصلاحية لنظرها

الحكم

ومن حيث إنه عن موضوع الطعن، فإنه لما كان مبنى الطعن المائل هو كون الأستاذ المستشار.... أحد أعضاء الدائرة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشترك في إصداره على الرغم من أنه سبق إقناؤه في موضوع الطعن إبان كونه عضواً بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي أصدرت في شأن الطاعن بالذات - الفتوى الخاصة باعتبار دبلوم المعهد العالي للتجارة مؤهلاً فوق المتوسط، وذلك بجلسة ٢٧ من مايو ١٩٨١. ومن حيث أن المادة ١٤٦ المشار إليها من قانون المرافعات قد نصت على أن: "يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية: ١-... ٢-... ٥- إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو

خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها. كما نصت المادة ١٤٧ من القانون ذاته على أن يقع باطلا عمل للقاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم. وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى.

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أنه متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى بأن سبق له أن أفتى في موضوعها أو نظرها قاضيا أو مستشارا أو خبيرا أو محكما فإن الحكم في هذه الحالة يكون باطلا لمخالفته للنظام العام، ويتعين لذلك القضاء بإلغائه، وإعادة الطعن إلى محكمة القضاء الإداري لنظره من جديد، ولا تتصدى المحكمة الإدارية العليا في هذه الحالة لنقض موضوع الدعوى. ذلك لأن الحكم للمطعون فيه في هذه الحالة يكون قد شابه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته لنظر الدعوى ويتعين أن تعيد النظر فيه محكمة القضاء الإداري باعتبارها محكمة أول درجة لتستعيد ولايتها في الموضوع على وجه صحيح.

لذلك فإن مشاركة مستشار بمجلس الدولة في إصدار فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في ذات الدعوى وذلك أيا كان وجه هذه المشاركة فإنه ومن ثم يكون غير صالح لنظر الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة عن هذه الدعوى الصادر لصالح الطاعن بجلسة ١٩٨٢/٥/٣١ في الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٤ ق ، الأمر الذي يترتب عليه حتما اعتبار الحكم للمطعون فيه باطلا لمخالفته للنظام العام القضائي الذي يحتم فضلا عن توافر استقلالا عند جلوسه للقضاء أن يكون غير ذا صلة بالخصوم مؤثرة في حياده أو مشاركته كقاضي أو خبير أو محكم في ذات موضوع الخصومة مما يجعل له رأيا مسبقا فيها قد يمنعه من وزن حجم الخصوم وزنا مجرداً يتوفر معه الحياد والموضوعية الكاملة للالزمة لأداء رسالة العدالة ويحقق الاطمئنان في جدوى مباشرة الخصوم لحقوقهم في الدفاع أمام القضاء.

(المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٣١

ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١ - س ٣٦ ص ٣٢)

المبدأ رقم (٥٠٩) - إعداد تقرير هيئة مفوضي الدولة في أية دعوى يجعل من يشارك في إصدار حكمها من أعضائها غير صالح لنظرها والفصل فيها - إذا شاب الحكم المطعون فيه بطلان جوهري انحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصدي للفصل في موضوع الدعوى .

الحكم

تختص هيئة مفوضي الدولة بتحضير الدعوى وإعدادها للمرافعة وإبداء الرأي القانوني مسبباً بتقرير غير ملزم للمحكمة تودع فيها - اثر ذلك أعضاء هذه الهيئة وهم أعضاء بمجلس الدولة يؤدون واجبهم باعتبارهم أعضاء بمجلس الدولة بتجرد القضاة وحيدتهم باعتبار ان الهيئة التي يشاركون في تكوين أدائها وأعمال رسالتها جزء من كيان مجلس الدولة وتمثل في تشكيل المحاكم المختصة فإنهم يخضعون بالحثم والضرورة للمبادئ العامة الأساسية التي تحتم استغلال القاضي وحيدته ويجرده في أداء واجبه وتحقيق رسالته في إقامة العدالة وإعلاء سيادة القانون - نتيجة ذلك: إعداد تقرير هيئة مفوضي الدولة في أية دعوى يجعل من يشارك في إصدار حكمها من أعضائها غير صالح لنظرها والفصل فيها - أساس ذلك: فقدة الصلاحية لأداء رسالة القاضي في دعوى أبدى وأيد كمفوض فيها مثله في ذلك باقي أعضاء المحكمة التي تفصل في الدعوى .

إذا شاب الحكم المطعون فيه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى - يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصدي للفصل في موضوع الدعوى - أساس ذلك: نظر الدعوى في هذه الحالة يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا وينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي الأساسية التي تتصل بالنظام العام القضائي لما ينطوي عليه من تقريب درجة من درجاته .

(الطعن رقم ٢٨٤٦ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩١/٦/٨ - س ٣٦ ص ١٤٠٨)
المبدأ رقم (٥١٠) - عدم إعلان المحال إعلاناً صحيحاً والسير في إجراءات المحاكمة دون مراعاة هذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الإجراءات التي تؤدي إلى بطلان الحكم - إلغاء الحكم وإعادة الدعوى التأديبية إلى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

الحكم

المادتان (١٠) و (١٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - أجاز المشرع على سبيل الاستثناء إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة بدلا من الإعلان للشخص المراد إعلانه أو في موطنه - لا يجوز اللجوء إلى إعلان الأوراق في النيابة العامة إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن موطن المراد إعلانه - لا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي - يشترط لصحة اعل المحال في مواجهة النيابة العامة أن يكون موطن المعلن إليه غير معلوم في الداخل أو الخارج بعد إجراء التحريات الجدية الدقيقة الكافية - عدم إعلان المحال إعلاناً صحيحاً والسير في إجراءات المحاكمة دون مراعاة هذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الإجراءات التي تؤدي إلى بطلان الحكم - إلغاء الحكم وإعادة الدعوى التأديبية إلى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ - س ٣٦ ص ١٧٦)
المبدأ رقم (٥١١) - حضور القاضي المتحى عن نظر الدعوى جلسة المرافعة واشتراكه في المداولة وورود اسمه في أصل الحكم ضمن الهيئة التي أصدرته - بطلان الحكم .

الحكم

يجوز للقاضي إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب ان يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي - إذا ثبت بمحضر الجلسة تنحي أحد أعضاء المحكمة عن نظر الدعوى فإنه يكون ممنوعاً من نظرها - حضوره جلسة المرافعة واشتراكه في المداولة وورود اسمه في أصل الحكم ضمن الهيئة التي أصدر - بطلان الحكم للقضاء بإلغاء الحكم مع إعادة الدعوى التي صدر فيها لنظرها بهيئة أخرى .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٢٦ - س ٣٧ ص ١٥١٣)
المبدأ رقم (٥١٢) - حكم دائرة فحص الطعون بقبول الطعن شكلاً والأمر بوقف

تنفيذ الحكم المطعون فيه يتضمن غصباً للاختصاص الولائي للمحكمة الإدارية العليا مما يصم الحكم المطعون فيه بعيب جسيم يؤدي إلى انعدامه لصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها - أثر ذلك : يترتب على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون أن تعود الأوضاع إلى مسارها الصحيح وينعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا للفصل في هذا الطعن وفقاً للقواعد المنظمة لنظر الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا .

الحكم

دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغاير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقاً لقواعد نص عليها قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص دائرة فحص الطعون على أحد أمرين : إما إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لنظره وإما الحكم برفض الطعن بإجماع آراء أعضاء الدائرة - قضاء دائرة فحص الطعون بقبول الطعن شكلاً وأمرت بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه - حكم دائرة فحص الطعون في هذه الحالة قد جاوز اختصاص هذه الدائرة فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإلزام المطعون ضدهم بالمصروفات - يعتبر قضاء هذه الدائرة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه قضاء في شأن لا يدخل دائرة اختصاصها ويتضمن غصباً للاختصاص الولائي للمحكمة الإدارية العليا مما يصم الحكم المطعون فيه بعيب جسيم يؤدي إلى انعدامه لصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها - يترتب على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون أن تعود الأوضاع إلى مسارها الصحيح وينعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا للفصل في هذا الطعن وفقاً للقواعد المنظمة لنظر الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا .

(الطعون أرقام ٢٨٤ و ٣٤٩ و ٥٢٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٦ / ١ / ١٩٩٤)

- س ٣٩ ص ٦٨١)

المبدأ رقم (٥١٣) - بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب - أثره : لا يجوز لمحكمة الطعن بعد أن تبين لها بطلان الحكم المطعون فيه أن تتصدي لنظر موضوع الدعوى لما يمثله ذلك من إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته -

وجوب إعادته للمحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد.

الحكم

إن عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمحكمة الطعن بعد أن تبين لها بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيعه أن تتصدي لنظر موضوع الدعوى لهما بمثله ذلك من إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته ويجعل محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه وإعادته للمحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد .

(الطعن رقم ٣١٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٦/٤/٢٣ - س ٤١ ص ١٠٨٩)
المبدأ رقم (٥١٤) - الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابته من عيوب في الإجراءات يستتبع كأصل عام إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه مجدداً بعد استيفاء الإجراءات الباطل على وجهه الصحيح - إذا استبان للمحكمة أن الدعوى استوفت عناصرها وتهيأت للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا يتعين عليها أن تتصدي لموضوع النزاع .

الحكم

من المقرر أن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابته من عيوب في الإجراءات يستتبع كأصل عام إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه مجدداً بعد استيفاء الإجراءات الباطل على وجهه الصحيح ، أما إذا استبان من الأوراق أنها استوفت عناصرها وتهيأت للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فإنه يتعين على هذه المحكمة أن تتصدي في مثل هذه الأحوال لموضوع النزاع .

(الطعن رقم ٦٤٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤ / ٧ / ٢٠٠١ - س ٤٦)

ص ٢٥٠١ - وأيضاً الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ القضائية - جلسة ٢٠٠٢/١/٦

- س ٥٠ ص ١٥ - والطعن رقم ٥٦٣٧ لسنة ٤٧ القضائية - جلسة

٢٠٠٢/١/٦ - س ٥٠ ص ٢١) .

الباب الرابع
حجية الأحكام
وقوة الأمر المقضي

الباب الرابع

حجية الأحكام

وقوة الأمر المقضي

يترتب على النطق بالحكم أن يخرج النزاع من ولاية المحكمة التي أصدرته ويصير حائزا لحجيته أو لقوته القانونية حسب الأحوال. كما يترتب عليه أن يثبت للحقوق التي فرها فلا تسقط إلا بمضي المدة الطويلة. وكذلك يترتب عليه بدء مواعيد الطعن في الحكم.

تنص المادة ١/١٠١ من قانون الإثبات على أن:

"الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا ومسببا، وتقضى المحكمة بهذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا ومسببا، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها".

وحجية الشيء المحكوم فيه مقررة للأحكام القطعية، وهي تثبت لمنطوق الحكم وأسبابه الجوهرية وهي الأسباب المرتبطة بالمنطوق لارتباطها لا يقبل التجزئة دون الأسباب العرضية التي لا ترتبط بها هذه الرابطة^(١). وشروط حجية الشيء المحكوم فيه أمام محاكم الجهة القضائية التي تتبعها المحكمة التي أصدرت الحكم هي "اتحاد الخصوم" و "اتحاد الموضوع" و "اتحاد السبب" تطبق بالقدر الملائم على الأحكام الصادرة من مجلس الدولة، فبالنسبة لاتحاد الخصوم في طلبات الإلغاء، فإن هذا الشرط قد يثير لبسا في التطبيق، فإذا أقام المدعى دعواه للإلغاء قرار أدلى وحكم له بذلك فإنه لا يتأتى أن يأتي مدع آخر غير الذي أقام الدعوى الأولى ويطلب إلغاء القرار ذاته الذي سبق الحكم بإلغائه لأن دعوى الإلغاء هي

(١) المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٧.

دعوى عينية، فهي ليست بين الخصوم ولكنها تقدم ضد القرار غير المشروع^(١).
وفيما يلي سنعرض للمبادئ القانونية التي تقررت في شأن حجية الأحكام وقوة
الأمر المقضي وذلك في أربعة فصول :

- الفصل الأول : ماهية حجية الأمر المقضي والتمييز بينها وبين غيرها .
- الفصل الثاني : شروط حجية الأمر المقضي.
- الفصل الثالث : نطاق حجية الأمر المقضي وأثرها.
- الفصل الرابع : حجية الأمر المقضي وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها .

^(١) راجع مقال الأستاذ صلاح عبد الحميد - الحكم الإداري والحكم المدني - مجلة مجلس الدولة - سنة
١٩٦٠ - ص ٢٢٨ .

الفصل الأول
ماهية حجية الأمر المقضي
والتمييز بينها وبين غيرها

الفصل الأول

ماهية حجية الأمر المقضي

والتمييز بينها وبين غيرها

نعرض فيما يلي لماهية حجية الأمر المقضي والتمييز بين هذه الحجية وغيرها مما قد يختلط بها في أربعة مباحث .

المبحث الأول

المقصود بحجية الأمر المقضي

يقصد بحجية الأمر المقضي أن القرار القضائي إذ يطبق إرادة القانون في الحالة المعينة فإنه يحوز الاحترام سواء أمام المحكمة التي أصدرته أو أمام المحاكم الأخرى، بحيث إذا رفع أحد الخصوم نفس الدعوي التي فصل فيها مرة أخرى تعين عدم قبولها، وإذا أثير ما قضي به أمام القضاء وجب التسليم به دون بحث مجدد.

وحجية الأمر المقضي تبدو في أثرين^(١) أحدهما سلبي والآخر إيجابي هما:

١ - عدم جواز إعادة النظر في الدعوي فلا يجوز رفع نفس الدعوي مرة أخرى بعد الفصل فيها، ولو قدمت في الخصومة الجديدة أدلة واقعية أو أسانيد قانونية لم يسبق إثارتها في الخصومة الأولى^(٢) وعدم جواز إعادة النظر في الدعوي يقيد القاضي الذي تطرح عليه الدعوي من جديد، كما يقيد الخصوم فيها ويستوي أن يكون الخصم قد كسب الدعوي أم خسرها. فإذا رفعت الدعوي مرة أخرى إلى القضاء رغم سبق الفصل فيها، فإن للخصم الآخر أن يدفع هذه الدعوي بالتمسك بحجية الأمر المقضي وهو ما يسمى بالدفع بالحجية وهذا الدفع لا يرمي إلى مجرد منع إصدار قضاء مخالف للقضاء

(١) انظر في ذلك : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ١٦١ وما بعدها.

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا - لطن رقم رقم ٣٠١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة - ١٩٩٢/٤/٢٦ ونقض مدني -

- ١٩٩٢/٤/١٢ المجموعة ١٣/٣٣١/٦٦ -

السابق، وإنما إلى منع إصدار قضاء جديد أيًا كان مضمونه فيما قضي فيه وحاز الحجية.

٢ - إحترام ما قضي به : وهذا الأثر يسري أيضًا في مواجهة الخصوم والقاضي فللخصم الذي أكد القضاء حقه أن يتمتع بحقه وبمزاياه، وإذا رفع دعوي إستنادًا إليه، فعلي القاضي إحترام التأكيد الذي قضي به.

المبحث الثاني

التمييز بين حجية الأمر المقضي

وقوة الأمر المقضي

إذا إستنفذ القاضي سلطته فإن القرار الذي يصدره لا يحوز المساس به إلا بطريق الطعن المحددة تشريعيًا، وليس معني جواز الطعن في القرار القضائي إمكانية المساس به أو أنه لا يحوز الحجية، وإنما هو يحوزها بمجرد صدوره، إلا أنه رغم حيازته الحجية يمكن المساس به بطريق الطعن المقرر قانونًا. أما إذا كان القرار القضائي لا يقبل الطعن فيه بطرق الطعن المقررة فإنه يوصف بكونه حائزًا لقوة الأمر المقضي.

وبهذا فإنه يتعين التمييز بين (حجية الأمر المقضي) و(وقوة الأمر المقضي) فالحجية للقرار القضائي بمجرد صدوره، أما قوة الأمر المقضي فإنها لا تثبت له إلا إذا كان لا يقبل الطعن فيه بالمعارضة أو بالإستئناف، وذلك سواء صدر لا يقبل الطعن فيه بأي من هذين الطريقين، أو أصبح كذلك بإنقضاء مواعيد الطعن أو برفض الطعن أو عدم قبوله. ويحوز القرار قوة الأمر المقضي ولو كان يقبل الطعن فيه بطريق طعن غير عادي (للقض والتماس وإعادة النظر)

ويلاحظ أن التفرقة بين الحجية والقوة ليست تفرقة في الدرجة، بل إن الأمر يتعلق بفكرتين مختلفتين تخدم كل منهما غرضًا مختلفًا. فالحجية هي صفة للحماية القضائية التي يمنحها القرار القضائي. أما قوة الأمر المقضي فهي صفة في هذا القرار.

والحجية كصفة للحماية تنتج بالنسبة للمستقبل خارج الخصومة التي صدر فيها، أما القوة فإن أهميتها تكون داخل هذه الخصومة للدلالة على مدى ما يتمتع

به القرار من قابلية أو عدم قابلية للطعن بطرق معينة، أي للمساس أو عدم المساس به^(١)

المبحث الثالث

التمييز بين حجية الأمر المقضي واستنفاد سلطة القاضي لمسألة معينة

لضمان تحقيق الخصومة لهدفها في منح الحماية علي وجه منظم دون تأخير، من المقرر أنه إذا فصلت المحكمة في مسألة من المسائل المعروضة عليها، إنقضت سلطتها بشأنها . وبالتالي خرجت هذه المسألة عن ولايتها فيستنفد القاضي سلطته ويصبح ولا ولاية له بها فليس له بحث هذه المسألة، وبالتالي ليس له العدول عن قراره فيها أو تعديله، وليس للخصوم إثارة هذه المسألة أمامه من جديد ولو باتفاقهم^(٢)

وهذه الفكرة تختلف عن فكرة الحجية، فالحجية تعمل خارج الخصومة، أي بعد إنتهائها، لضمان إستقرار الحماية القضائية التي منحها الحكم، أما سلطة القاضي فإنها تنفذ بالنسبة لكل مسألة يفصل فيها داخل الخصومة ونتيجة لهذا فإن الحجية يبدو أثرها بالنسبة للخصومات المستقبلية، فهي تضمن الحماية القضائية في المستقبل ضد ما يمسها، أما بقرره القاضي داخل الخصومة فأثره يقتصر علي هذه الخصومة وحدها لأنه يتصل باستنفاد سلطة القاضي بالنسبة لما قرره فيها . ولهذا فإن ما يقرره في هذا الشأن يمكن إثارته من جديد في خصومة مستقبلية، ما دام هذا لا يمس بالحماية القضائية التي إكتسبها الأطراف من الخصومة السابقة.

وللتفرقة بين الفكرتين نتأج عملية أهمها:

١ - الحجية لا تلحق إلا بالقرار القضائي الذي يقبل الدعوي أو يرفضها، أي الذي يمنح حماية قضائية، دون الأعمال التي تصدر أثناء الخصومة

(١) راجع في ذلك : الدكتور / فتحي والي - للمرجع السابق - ص ١٦٤ وما بعدها.

(٢) راجع في ذلك : الدكتور / فتحي والي - للمرجع السابق - ص ١٦٤ وما بعدها.

تمهيداً لهذه الحماية وعلى العكس، فإن استنفاد سلطة القاضي يحدث بالنسبة لكل قرار يحسم مسألة موضوعية كانت أو إجرائية داخل الخصومة.

٢ - استنفاد سلطة القاضي يجعل القاضي ولا ولاية له . وانتفاء الولاية يتعلق بالنظام العام يقضي به القاضي من تلقاء نفسه، أما الحجية فهي في بعض التشريعات ومنها القانون المصري الملغى لا تتعلق بالنظام العام ولا يثيرها القاضي من تلقاء نفسه.

٣ - إذا صدر تشريع جديد فإنه لا يمس حجية الأمر المقضي التي لقضاء سابق، ولكنه ، على العكس ، يمس ما للقرار من قوة نتيجة استنفاد سلطة القاضي بشأنه، ولهذا إذا صدر تشريع يجعل دعوي قائمة من اختصاص محكمة أخرى، فإن للدعوي تنتقل إلى هذه المحكمة ويزول ما صدر فيها من أحكام بحيث يعاد بحث المسائل التي فصلت فيها رغم استنفاد سلطة القاضي بشأنها، وذلك لا يكون بالنسبة للقرار الذي فصل في دعوي وحاز حجية الأمر المقضي.

المبحث الرابع

التمييز بين حجية الأمر المقضي

والقوة التنفيذية

إذا كانت (حجية الأمر المقضي) هي صفة للحماية القضائية التي يحصل عليها الشخص من القضاء، فإن (القوة التنفيذية) هي صفة في الحكم أو الأمر أو في غيره من السندات، تخول الحصول على الحماية القضائية بواسطة التنفيذ الجبري.

وعلى ذلك فإن الحجية هي نهاية لطريق الحماية القضائية بينما القوة التنفيذية هي بداية لطريق آخر للحماية القضائية.

وقد يري المشرع في بعض الأحيان عدم منح للقوة التنفيذية للحكم بمجرد صدوره، أي لمجرد حيازته حجية الأمر المقضي، بل يقتضي عدم قابليته للطعن بطريق الطعن العادية فالقانون المصري لا يخول الحكم قوة تنفيذية إلا إذا كان

حائزاً لقوة الأمر المقضي أو نافذاً معجلاً ومن ناحية أخرى، فإن المشرع قد يري منح القوة التنفيذية لغير أعمال القضاء، كما هو الحال بالنسبة للمحررات الموثقة، فيستطيع صاحب الحق أن يحصل على الحماية القضائية بواسطة التنفيذ الجبري، دون سبق حصوله على قرار من القضاء.

الفصل الثاني

شروط حجية الأمر المقضي

الفصل الثاني

شروط حجية الأمر المقضي

نعرض لشروط حجية الأمر المقضي في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة في شروط

حجية الأمر المقضي

يتعين أن تتوفر عدة شروط لقيام حجية الأمر المقضي وهذه الشروط قسمان: قسم يتعلق بالحكم، وهو أن يكون حكما قطعيا. وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق دون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضا حجية الأمر المقضي -وقسم يتعلق بالحق المدعى به- ويشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم، واتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، ولأن يتحقق أخيرا اتحاد في السبب- وتقوم حجية الأمر المقضي على فكرتين رئيسيتين الفكرة الأولى هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات ما دام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتى نقف بالنقض في عند حد فلا يتكرر للنزاع مرة أخرى ودون أن يحسم. والفكرة الثانية هي الحيلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية استقرارا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية^(١).

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٠ ق- للقضية رقم ٥/١٣٣٧ ق- جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨.

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية في شروط

حجية الأمر المقضي

نعرض فيما يلي للتطبيقات القضائية في مجال " شروط حجية الأمر المقضي " في مطلبين:

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في شروط حجية الأمر المقضي

المبدأ رقم (٥١٥) - ماهية حجية الأحكام النهائية.

الحكم

حجية الأحكام النهائية أو قوة الشيء المقضي به قاعدة جوهرية وأصل من الأصول القانونية العامة الواجبة الاحترام إقراراً للنظام والطمأنينة وثباتاً للحقوق والروابط الاجتماعية.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٤٣٤ لسنة ٤ ق -

١٩٥١/٥/٢٢ - ١٩٥٧/٢٧٦/٥)

المبدأ رقم (٥١٦) - الأحكام المؤقتة الصادرة في طلبات وقف التنفيذ لا تقيد المحكمة عند نظر الموضوع ولا تحوز قوة الشيء المقضي به ولها أن تعدل عنها أو تغير فيها عند الفصل في الموضوع

الحكم

انه من المسلمات أن الأحكام المؤقتة الصادرة في طلبات وقف التنفيذ لا تقيد المحكمة عند نظر الموضوع ولا تحوز قوة الشيء المقضي به ولها أن تعدل عنها أو تغير فيها عند الفصل في الموضوع وقد كان بحسب المحكمة أن تقضي في الطلب المستعجل بوقف تنفيذه إذا ما تلمست من ظاهر الأوراق أن النزاع جدي وأن تنفيذه يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها دون أن تقضي برفض الدفع

بعدم الاختصاص وأن تستبقى الفصل في هذا الدفع حتى تنظر في الموضوع وعندئذ يتفسح لها مجال البحث ويتسع لها المقام وعلى الأخص وأن الثابت من الأوراق أن الدفع أبدى كمرجح لرفض طلب وقف التنفيذ وعلى ذلك فإن الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص لا يكتسب حجية الشيء المقضي به ويجوز طرحه على المحكمة من جديد عند نظر الموضوع للفصل فيه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق - ١٩٥٤/٤/٦ -

١١٧١/٦٠١/٨)

المبدأ رقم (٥١٧) - الحكم السابق حجة فيما قضى به ويحول قانونا دون نظر الدعوى ما دام الخصوم في الدعوى السابقة هم بعينهم الخصوم في الدعوى الحالية واتحد فيهما الموضوع والسبب.

الحكم

يعتبر الحكم السابق حجة فيما قضى به ويحول قانونا دون نظر الدعوى ما دام الخصوم في الدعوى السابقة هم بعينهم الخصوم في الدعوى الحالية واتحد فيهما الموضوع والسبب لذلك ولأن التسوية التي أجرتها الوزارة أن اعتبرت، كما يريد المدعى، اعترافا من الحكومة بأقدم يته التي كانت تتكرها عليه في دعواه السابقة فهي لم تخرج عن كونها دليلا جديدا في الدعوى لا يغير السبب الذي قامت عليه الدعويان وهو استناده فيهما إلى أقدميته في الدرجة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣٧١ - ٥ - ١٩٥٢/٦/٥ - ١١٥٢/٤٨٤/٦)

المبدأ رقم (٥١٨) - الأحكام الصادرة بتقرير وجود الحق لا تشمل على إلزام ويقصد من ورائها تحديد الحقوق - الصيغة التنفيذية للأحكام عمل قضائي، فتخرج بذلك عن رقابة محكمة القضاء الإداري.

الحكم

انه كان من طبيعة الأحكام الصادرة في دعاوى الحقوق أن تحوى نظاما بشيء يجبر الخصم على وفائه إلا أن ذلك ليس من مستلزماتها فالأحكام الصادرة بتقرير وجود الحق لا تشمل على إلزام ويقصد من ورائها تحديد الحقوق والغاية التي كان ينشدها الاتحاد هي الحصول على حكم بتقرير حق معين استند فيه إلى مصلحة مشتركة له وبصفته ذا شخصية قانونية تغاير المصلحة الفردية لأعضائه هذا ومصلحة الاتحاد، وهي مصلحة معنوية، تحققت بمجرد صدور الحكم في

الدعوى. من المسلم أن الصيغة التنفيذية للأحكام عمل قضائي، فتخرج بذلك عن رقابة محكمة القضاء الإداري.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٠١٥ لسنة ٦ - ١٩٥٣/٦/٢٥ -

١٨٠٣/٨٧٦/٧ - والدعوى رقم ٨٠٨ لسنة ٧ ق - ١٩٥٤/٦/٢٩

(١٥٩٨/٨٤١/٨

المبدأ رقم (٥١٩) - مبدأ نسبية الأثر المترتب على الإجراء مفاده ألا يفيد من إجراء المرافعات إلا من بشره - لا يجوز أن يضر الطاعن بطعنه.

الحكم

إنه وإن كان القضاء الإداري غير مقيد بما يبدى من أوجه الدفاع أو أسباب الطعن في المنازعات الإدارية وإنما عليه إنزال حكم للقانون أخذاً بمبدأ للمشروعية، إلا أنه من المسلم به في القضاء الإداري أن المنازعات الإدارية ولو كانت دعوى إلغاء هي خصومة قضائية ويسرى في شأنها قواعد المرافعات المدنية بما يتفق مع طبيعة تلك المنازعات وذلك بصريح نص المادة ١١ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة. ومن المبادئ الأساسية في إجراءات المرافعات مبدأ نسبية الأثر المترتب على الإجراء فلا يفيد من إجراء المرافعات إلا من بشره، وهذا المبدأ قد رددته المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات المدنية إذ نصت على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفعه عليه، وتقريباً على ذلك فإنه لا يجوز في المنازعة المعروضة أن يضر الطاعن بطعنه في قرار اللجنة القضائية المطعون فيه والقاضي بأحقيقته في ضم ثلاثة أرباع مدة الخدمة السابقة إلى مدة خدمته الحالية وذلك أنه إذا لم يحكم له بطلباته فلا أقل من الإبقاء على للقدر المحكوم له به، بمعنى أنه إذا لم يعدل القرار المطعون فيه بالحكم لصالحه فإنه يتعين تأييد القرار المطعون فيه، ذلك أن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في الطعن معناه تأييد القرار فيما قضى به من ضم ثلاثة أرباع مدة الخدمة السابقة وهو يحول دون إعادة النظر في تخفيضه عن هذا الحد احتراماً لحجية الشيء المحكوم به لاتحاد الخصوم والموضوع والسبب، ومؤدى ذلك أن ما ذهب إليه تقرير المفوضين في هذا الخصوص يتجافى مع الحكم السليم للقانون.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١١٩١ - ٨ (١٩٥٨/٤/٢٨) ١٢/٩٦/١٠٤)

المبدأ رقم (٥٢٠) - حجية الشيء المحكوم فيه الحكم الصادر بوقف التنفيذ - حكم وقفي - لا يقيد المحكمة عند النظر في طلب الإلغاء ولها أن تعدل عنه - ذلك يتناول ما تناوله الحكم من فصل في الدفوع الفرعية بحسباتها من المسائل المتفرعة من الخصومة وتأخذ حكمها - الدفع بعدم جواز نظر هذه الدفوع أمام المحكمة عند النظر في طلب الإلغاء - لا يقوم على أساس.

الحكم

إن قانون مجلس الدولة قد جعل رفع الدعاوى بطلب إلغاء القرارات الإدارية صورتين: صورة عاجلة يطلب فيها وقف تنفيذ القرار الإداري، وصورة عادية يطلب فيها إلغاء القرار الإداري بعد أن كان الاختصاص في الصورة الأولى بوجه عاجل وبحكم وقفي، إما بوقف تنفيذ القرار المطعون، وإما بالاستمرار بتنفيذه وذلك على غرار الاختصاص المخول لقاضي الأمور المستعجلة في القضاء المدني بعد استعراض ما يبيده الطرفان من أوجه دفاع شكلية أو موضوعية، وحسبما تتحسسه من جدية الطعن، فإذا بان لها هذه الجدية وكذلك نتائج التنفيذ مما قد يتعذر تداركها قضت بوقف التنفيذ، وإلا رفضت الطلب، وفي الصورة الثانية تحكم في موضوع الدعوى بحكم نهائي.

وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم الذي تصدره محكمة وقف التنفيذ هو حكم قطعي، له مقومات الأحكام وخصائصها، ويحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة للوجه المستعجل للنزاع فقط وتتقيد المحكمة بوصفها للجانب المستعجل للنزاع بحيث لا يجوز لها العدول عنه، كما لا يجوز لأصحاب الشأن إثارة النزاع أمامها من جديد، طالما أن الظروف الملائمة له لم تتغير، ولكنه لا يقيد تلك المحكمة عندما تقضي في موضوع طلب الإلغاء، لأن حكمها الأول وقفي يتناول الوجه المستعجل للنزاع فقط دون المساس بأصل الموضوع، ومن ثم يجوز للمحكمة عند نظر موضوع دعوى الإلغاء العدول عنه كلياً أو جزئياً، بما في ذلك ما تكون المحكمة قد فصلت فيه من دفوع أبدت أمامها من الخصوم بقصد التلليل على عدم جدية طلب وقف التنفيذ، لأنه إذا كان من المسلم به أن الدفوع بصدد أية دعوى تعتبر من المسائل المتفرعة عنها، وكانت القاعدة أن الفرع يتبع الأصل ويأخذ في حكمة فلا يستساغ أن يكون للحكم الصادر من محكمة وقف التنفيذ في الدفوع التي تثار أمامها قوة تفوق الحكم الصادر فيها في موضوع

طلب التنفيذ ذاته، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز إعادة النظر في الدفعتين وبعدم الاختصاص وبعدم القبول على غير أساس من القانون، متعيناً رفضه والبحث في صحتها من جديد.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣٩٩ - ٧ - ١٩٧٥/١/٢٩ - ١١/١٢٢/١٧٩)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في شروط حجية الأمر المقضي

المبدأ رقم (٥٢١) - لا محل للمجادلة في حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب - شمول الحجية لمنطوق الحكم والأسباب الجوهرية المكملة له التي ترتبط معه ارتباطاً وثيقاً.

الحكم

إن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما فصلت فيه بحيث لا تجوز المجادلة في الحجية متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب، بل يعتبر للحكم عنوان للحقيقة فيما قضى، والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الأسباب الجوهرية المكملة له، فقد يحدث أن تحتوى أسباب الحكم على قضاء يكمل ما ورد بالمنطوق ويربط معه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يمكن فصله عنه، وهذا النوع من الأسباب يكتسب حجية الأمر المقضي، فإذا لم يشتمل الحكم في منطوقه على القضاء بما يخالف مقتضى الحكم الأول وكان الحكمان قد صدرا في منازعة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب، ومن ثم فإن الحكم الأخير (المطعون فيه) إذ فصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق الذي حاز قوة الشيء المحكوم به يكون قد خالف القانون، وحقيقاً إلغائه، والقضاء بعدم جواز نظر للدعوى لسابقة النظر فيها.

(الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١)

المبدأ رقم (٥٢٢) - شروط حجية الأمر المقضي به المتعلقة بالحكم والمتعلقة بالحق المدعى به.

الحكم

الشروط التي يجب توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضي به قسمان:

القسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكما قضائيا صادرا من جهة قضائية ذات ولاية في الحكم الذي أصدرته وأن يكون قطعيا وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب، القسم الثاني: يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم والمحل والسبب فيما يتعلق بالقسم الأول: إذا اختص المشرع جهة إدارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للإصلاح الزراعي فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات في المنازعات التي تختص بنظرها يكون لها حجية الأمر المقضي وذلك بأن يكون القرار قطعيا أي قد فصل في موضوع النزاع سواء في جملته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب اللجنة.

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧، والطعن رقم ٩٥٢ لسنة

٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

المبدأ رقم (٥٢٣) - حجية الأمر المقضي، شرط اتحاد المحل في الدعويين.

الحكم

حجية الأمر المقضي، شرط اتحاد المحل في الدعويين - يتوافر إذا كانت كل منهما قد رفعت بطلب تثبيت إعانة غلاء المعيشة على أساس مرتب يزيد على المرتب الذي اعتدت به جهة الإدارة في هذا التثبيت - لا يحول دون توافر هذا الشرط اختلاف مبلغ المرتب المطلوب التثبيت على أساسه في كل من الدعويين - عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها.

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٥ - الطعن رقم ٨٤٦ لسنة

١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٣)

المبدأ رقم (٥٢٤) - الحجية - منازعة الماهية والراتب - اختلاف السبب والموضوع.

الحكم

صدور حكم في المنازعة حول الماهية التي يستخدمها العامل عند نقله من سلك الدرجات وما إذا كانت تعادل أجره اليومي الذي يتقاضاه أم أول مربوط الدرجة المنقول إليها - اختلاف هذه المنازعة سببا وموضوعا عن المنازعة حول ما يستحقه هذا العامل من أجر يومي - الحكم في المنازعة الأولى - لا يحوز

حجية بالنسبة لثانية- جواز نظر الدعوى بشأنها.

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦)

المبدأ رقم (٥٢٥) - شروط التمسك بحجية الأمر المقضي به.

الحكم

يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضي به وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سببا وموضوعا - لا يجوز التمسك بحجية الأمر المقضي إذا كان قد صدر حكم المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص بوقف تنفيذ قرار الفصل وإعادة الدعوى للمحكمة الجزئية وصدر حكم من المحكمة التأديبية بإلغاء هذا القرار - أساس ذلك: اختلاف موضوع الدعوى.

(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

المبدأ رقم (٥٢٦) - شروط الحجية - اختلاف سبب الدعوى.

الحكم

حجية الأحكام منوطة بشروط يلزم توافرها - اختلاف سبب الدعوى - جواز إعادة نظرها - مقارنة بين اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات التأديبية، واختصاص القضاء الإداري بإلغاء القرارات الإدارية.

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦)

المبدأ رقم (٥٢٧) - إنشاء الحقوق بمقتضى تشريع جديد - امتناع التمسك في بقاعدة حجية الشيء المقضي.

الحكم

صدور أحكام نهائية برفض دعاوى بعض الضباط الاحتياط - صدور تشريع لاحق يقوم على أساس مغاير في مجال إنصافهم وسريان أحكامه بأثر رجعي - تبدل التشريع من شأنه أن ينشئ حقوقا للمتقاضين لم تكن مقررة لهم بما يجعل لطلباتهم سببا جديدا - امتناع التمسك في شأنهم بقاعدة حجية الشيء المقضي.

(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨)

المبدأ رقم (٥٢٨) - حجية الشيء المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سببا وموضوعاً.

الحكم

حجية الشيء المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن

تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سببا وموضوعا -إذا كان المدعى في الدعوى الأولى التي حكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها، مستندا إلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي انطوى على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات التأديبية للسلطات الرئاسية بجهات القطاع العام فإنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فيها في ظل قواعد قانونية أخرى- أساس ذلك إن هذه الحجية لا يجوز التمسك بها إلا إذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التي كانت عليه الدعوى المقضي بها ولا شك أن تبدل التشريع الذي يقوم على أساس قانوني جديد من شأنه أن ينشئ حقوقا للمدعى لم تكن مقررة له مما يجعل لطلبه سببا جديدا مصدره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١.

(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١)

المبدأ رقم (٥٢٩) - شروط قبول الدفع بحجية الأمر المقضي - يشترط لقبول الدفع بحجية الأمر المقضي أن يكون الحكم السابق قضائيا وقطعيا وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه - إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق - بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب - يشترط أيضا أن يكون أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل والسبب - المقصود بعبارة أن يكون الحكم السابق قضائيا - أن يصدر من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته وبموجب سلطتها ووظيفتها القضائية - المقصود بأن يكون السابق قطعيا أن يكون قد فصل في موضوع النزاع - المقصود باتحاد السبب أن يكون هو مصدر الحق المدعى به.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن "الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا، وتقضي

المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها...". والمستفاد من هذا النص أن ثمة شروطا يلزم توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضي وهي أن يكون الحكم السابق قضائيا وقطعيا وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب، كما يشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل والسبب. ومعنى أن يكون الحكم السابق قضائيا أن يصدر من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته وبموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية، ومعنى أن يكون الحكم السابق قطعيا أن يكون قد فصل فيه في موضوع النزاع، وأن المقصود باتحاد السبب هو مصدر الحق المدعى به.

(الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٢)

المبدأ رقم (٥٣٠) - شروط حجية الأمر المقضي به - قسمان: ١- القسم الأول يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون حكما قطعيا وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه - إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب في هذه الحالة يكون لها حجية الأمر المقضي به - ٢- القسم الثاني: يتعلق بالحق المدعى به ويشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم - لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته وأن يكون ثمة اتحاد في السبب.

الحكم

ومن حيث أن المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن "الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا، وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها".

وتقوم حجية الأمر المقضي على فكرتين رئيسيتين: الفكرة الأولى هي أن المركز القانوني التنظيمي متى انحسم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الإداري نهائيا فالعودة لإثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هو زعزعة لهذا الوضع الذي استقر وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري، ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة

الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها، وهي حكمة ترتبط بالصالح العام، وذلك لأن زعزعة المراكز التي انحسرت بأحكام نهائية تخل في نظر القانون بتلك القاعدة التنظيمية العامة ومن ثم فالمحكمة أن تنزل هذه القاعدة الأساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها ليا كان موضوعها وسواء أكانت طعنا بإلغاء القرار الإداري أم غير ذلك ما دام هذا الموضوع معتبرا من المراكز التنظيمية المرد فيها إلى أحكام القانون وحده. والفكرة الثانية التي تقوم عليها الحجية هي الحيولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية استقرار للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

ومن حيث أن مفاد النص السابق أن ثمة شروطا لقيام حجية الأمر المقضي وهذه الشروط قسمان: قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون قطعيا، وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا ارتبطت هذه الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضا حجية الأمر المقضي، وقسم آخر يتعلق بالحق المدعى به ويشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة لخصوم أنفسهم، واتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم في هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، وأن يكون أخيرا ثمة اتحاد في السبب ومن ثم يبين مما سلف أن المعيار الذي وضعه التقنين المدني لاكتساب الحكم حجية الأمر المقضي هو اتحاد الخصوم واتحاد الموضوع واتحاد السبب والخصوم هم الأطراف الحقيقيين دون نظر إلى الأشخاص المائتين في الدعوى وموضوع الدعوى، ومحلها هو الحق الذي يطالب به المدعى أو المصلحة التي يسعى إلى تحقيقها بالالتجاء إلى القضاء أما السبب فهو الأساس القانوني الذي سيبني عليه الحق أو هو ما يتولد منه الحق أو ينتج عنه -والأساس القانوني قد يكون عقدا أو إرادة منفردة أو فعلا غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصا في القانون- ويتعين في هذا الصدد التمييز بين السبب والمحل وقد يتحد المحل في الدعوى ويتعدد السبب وعلى ذلك لا تكون للحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية الأمر المقضي في الدعوى الثانية وكذا يجب التمييز بين السبب والدليل وقد يتحد السبب وتتعدد الأدلة فلا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضي فيه مادام السبب متحدا.

(الطعن رقم ٣٠١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦ - وأيضا الطعن رقم

٢٥٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١)

الفصل الثالث
نطاق حجية الأمر المقضي
وأثرها

الفصل الثالث

نطاق حجية الأمر المقضي

وأثرها

نعرض لنطاق حجية الأمر المقضي وأثرها في المباحث الثمانية التالية:

المبحث الأول

تعلق حجية الأمر المقضي بالنظام العام

المبدأ رقم (٥٣١) - حجية الأمر المقضي ليست من النظام العام - إذ هي في الدعوى المدنية لا تعدو أن تكون دليلاً على الحق - فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها - المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ مؤداها تعلق حجية الأمر المقضي بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - اشرع قد تدارك الأمر بهذا النص - عملاً على استقرار المراكز القانونية وتجنباً لتضارب الأحكام - وذلك استهدافاً إلى حسن سير العدالة.

الحكم

وحيث تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني على أن "الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة، ولكن لا تكون لتلك الأحكام حجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغير صفاتهم، وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها". وحيث أن مقتضى هذا النص أن حجية الأمر المقضي ليست من النظام العام، إذ هي في الدعاوى المدنية لا تعدو أن تكون دليلاً على الحق، والخصم يملك الحق ذاته، ويملك النزول عنه، وبوسعه الاتفاق مع خصمه على الطرق التي تتبع لإثباته، فيجوز للخصم أن ينزل عن حجية الأمر المقضي، ولذا فلا يجوز للقاضي إثارتها أو إعمالها من تلقاء نفسه إذا لم يتمسك بها الخصم.

على أن المشرع تدارك الأمر فيما بعد، وذلك عملا على استقرار المراكز القانونية وتجنباً لتضارب الأحكام فنص في المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن "الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها" مودى هذا النص هو تعلق حجية الأمر المقضي بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها، وذلك استهدافاً إلى حسن سير العدالة وانتقاء لتأييد المنازعات أو إبطال أمداء، وضماناً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهي غايات أوثق ما تكون صلة بالنظام العام.

(الطعن رقم ٣١١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/٢٤)

المبدأ رقم (٥٣٢) - حجية الشيء المقضي تسمو على قواعد النظام العام.

الحكم

الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعي له مقومات الأحكام وخصائصها ويتمتع بالحجية بالنسبة إلى ما فصل فيه من مسائل فرعية قبل البت في الموضوع وأساس ذلك أن حجية الشيء المقضي تسمو على قواعد النظام العام.

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

المبحث الثاني

الأحكام الحائزة لحجية الأمر

المقضي كاشفة للحقوق

المبدأ رقم (٥٣٣) - الأحكام الحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه تعتبر كاشفة للحقوق وليست منشئة لها.

الحكم

الأحكام الحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه تعتبر كاشفة للحقوق التي قضت بها وليست منشئة لها.

(الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩)

المبحث الثالث

شمول قوة الأمر المقضي

المنطوق والأسباب

المبدأ رقم (٥٣٤) - الحكم لا يكتسب قوة الشيء المقضي به إلا إذا ارتبط بمنطوق الحكم ارتباطا وثيقا غير قابل للتجزئة.

الحكم

ما تقضى به المحكمة من أسباب حكمها لا يكتسب قوة الشيء المقضي به إلا إذا ارتبط بمنطوق الحكم ارتباطا وثيقا غير قابل للتجزئة بحيث لا تقوم بدونه قائمة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٤٤ - ٣ (١٩٤٩/٦/٢٣) ١٠٨٣/٢٩٨/٣)

المبدأ رقم (٥٣٥) - ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه.

الحكم

ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه - ارتباط أسباب الحكم بمنطوقه لارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها - ثبوت الحجية لها في هذه الحالة.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٦)

المبدأ رقم (٥٣٦) - السبب الذي قامت عليه نتيجة الحكم يحوز قوة الشيء المقضي فيه كالمنطوق ذاته.

الحكم

السبب الذي قامت عليه نتيجة الحكم يحوز قوة الشيء المقضي فيه كالمنطوق ذاته - لا وجه للعودة لبحث مسئولية جهة الإدارة عن التعويض بعد أن هدم هذا الحكم رابطة السببية بين حساب مدة الخدمة السابقة واستحقاق المدعى لما يطلبه من ترقيات.

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣٠)

المبدأ رقم (٥٣٧) - لا حجية للأسباب التي لا ترتبط بالمنطوق.

الحكم

حجية الحكم لمنطوقه - الأسباب التي استند إليها في الحكم والتي تتعلق

بمسائل لا أثر لها على الدعوى، ولم تكن المحكمة بحاجة إلى بحثها وهي في صدد الفصل فيها - لا حجية لها.

(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٨)

المبدأ رقم (٥٣٨) - يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض لبحث موضوعها ودون حاجة لأن يدفع أمامها بذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من النظام العام.

الحكم

صدور الحكم بانقضاء الدعوى العمومية وبراءة المتهم مما نسب إليه بشأن نقل صيدلية بدون ترخيص - إقامة الدعوى العمومية عليه مرة ثانية عن ذات الواقعة ولكن بوصف قانوني جديد باعتبار أنه أدار صيدلية قبل الحصول على ترخيص - الحكم ببراءته تأسيسا على أنه لم يقم بفتح صيدلية بدون ترخيص بل نقل صيدلية إلى مكان آخر وانقضت الثلاثون يوما التي يمكن للوزارة خلالها أن تعثر على طلب النقل - هذا الحكم لا تحوز أسبابه حجية الشيء المقضي به - أساس ذلك أن أسبابه انطوت على إهدار لحجية الحكم الجنائي الأول إذ كان يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض لبحث موضوعها ودون حاجة لأن يدفع أمامها بذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من النظام العام - لا محل للقول بأن لهذا الحكم حجية في ثبوت أن نقله للصيدلية قد تم بناء على قرار ضمني بالترخيص.

(الطعن رقم ١١٦٢، ٥٢٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٨)

المبدأ رقم (٥٣٩) - الحجية لا تكون إلا لمنطوق الحكم دون أسبابه، إلا تلك المكملة للمنطوق.

الحكم

الحجية كقاعدة أساسية لا تكون إلا لمنطوق الحكم دون أسبابه - استثناء من ذلك فإن الحجية تتعلق أيضا بذلك الجزء من الأسباب الذي يعتبر مكملا للمنطوق ويكون مرتبطا لارتباط السبب بالنتيجة.

(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٥)

المبدأ رقم (٥٤٠) - الأسباب تكون لها حجية الأمر المقضي به إذا ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم.

الحكم

الأصل أن حجية الأمر المقضي به تثبت لمنطوق الحكم دون أسبابه إلا أن الأسباب تكون لها حجية الأمر المقضي به إذا ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمنطوق الحكم - بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب.
(الطعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٨)

المبحث الرابع

امتداد حجية الأحكام إلى الخصوم

وخلفهم العام والخاص

المبدأ رقم (٥٤١) - الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص مثل المشتري وإذا كان الحكم متعلقاً بالعين انتقلت للخلف - امتداد حجية الحكم إلى الدائنين العاديين.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - حجية الأمر المقضي به - يشترط اتحاد الخصوم والمحل والسبب - الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص مثل المشتري وإذا كان الحكم متعلقاً بالعين انتقلت للخلف - امتداد حجية الحكم إلى الدائنين العاديين.
(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣)
المبدأ رقم (٥٤٢) - حجية الحكم تسري في شأن الخلف العام والخلف الخاص في الدعوى.

الحكم

ومن حيث إن فكرة حجية الأحكام تقوم أساساً على وجوب احترام عمل القاضي وحسم النزاع ومن تأييده، وبقي من تعارض الأحكام، وهذه الحكمة التي استهدفها المشرع من حجية الأحكام تقضي بحكم اللازم أن الحكم كما يكون حجة على الخصم في الدعوى فإنه يكون كذلك حجة على خلفه العام من الدائنين وورثته وعلى خلفه الخاص متى استندوا في النزاع الجديد إلى ذات السبب الذي استند إليه الخصم الأصيل في النزاع الذي سبق الفصل فيه.

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

المبدأ رقم (٥٤٣) - الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص متى كان الحكم متعلقاً بالعين التي انتقلت للخلف.

الحكم

الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص متى كان الحكم متعلقاً بالعين التي انتقلت للخلف - تتسحب الحجية إلى الدائنين العاديين - الحكم في الكل يعتبر قضاء في الجزء - متى كان سند الاعتراض هو وجود عقد أو تصرف معين مدعى بصدوره من الخاضع أو خلفه إلى المعترض في تاريخ سابق على تاريخ العمل بأي من قوانين الإصلاح الزراعي يجب للاعتداد بهذا العقد وإلغاء الاستيلاء على المساحة موضوع هذا التعاقد أن يثبت حقيقة صدوره فعلاً من الخاضع وفي تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون المطبق في الاستيلاء - إذا لم تتحقق هذه الشروط فإنه لا يجوز الحكم بإلغاء الاستيلاء على أرض الاعتراض.

(الطعن رقم ٣٧٨٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٩٠)

المبحث الخامس

عدم إثارة أو قبول دليل ينقض

حجية الأمر المقضي

المبدأ رقم (٥٤٤) - مجال تطبيق قاعدة حجية الشيء المقضي به صدور حكم نهائي في شأن طلب محدد ولسبب معين ولا يجوز معه إعادة طرح النزاع أمام القضاء بشأن ذات الطلب ولذات السبب وبين الخصوم أنفسهم.

الحكم

حجية الشيء المقضي به - مجال تطبيق هذه القاعدة صدور حكم نهائي في شأن طلب محدد ولسبب معين ولا يجوز معه إعادة طرح النزاع أمام القضاء بشأن ذات الطلب ولذات السبب وبين الخصوم أنفسهم.

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤)

المبدأ رقم (٥٤٥) - من غير الجائز قانوناً العودة إلى المنازعة من جديد في شأن حجية الأمر المقضي.

الحكم

يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضي ضرورة اتحاد الخصوم والمحل والسبب. بحيث يكون من غير الجائز قانونا العودة إلى المنازعة من جديد في شأنه.

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)

المبدأ رقم (٥٤٦) - الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق - لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام حجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا وتقتضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها.

ومن حيث إن النزاع في الطعن رقم ٣٤٥١ لسنة ٢٩ ق. عليا والطعن المائل رقم ٢٩ ق. عليا قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا وقد فصلت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٤٥١ لسنة ٢٩ ق. عليا بحكم حائز لقوة الأمر المقضي الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الطعن المائل لسابقة الفصل فيه.

(الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٥)

المبدأ رقم (٥٤٧) - الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق - لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية - لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسببا - تقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها.

الحكم

طبقا للمادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية فإن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي يكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز

قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها.

ومن حيث أن الحكم السالف صدوره من هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٩ قضائية فصل في ذات النزاع محلاً وسبباً، بين الخصوم أنفسهم، وهو حائز لقوة الأمر المقضي، فإنه يكون حجة النزاع المعروض بما لا يجوز معه إعادة الحكم فيه ومن ثم تعيين الحكم بعدم جواز نظر الطعن لسبق النظر فيه.

(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣)

المبحث السادس

حجية الحكم بالإلغاء

نعرض لحجية الحكم بالإلغاء في مطلبين:

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في حجية الحكم بالإلغاء

المبدأ رقم (٥٤٨) - (١) الأحكام الصادرة برفض أو بعدم قبول طلبات إلغاء القرارات الإدارية لمجاوزة حدود السلطة لا تحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة إلى طلبات التضمنين أو تسوية الحالة التي تنظرها المحكمة بولايتها الكاملة لاختلاف طبيعة القضاء بين والغاية منهما.

(٢) التمييز في الحجية بين قضاء الإلغاء وقضاء التعويض.

الحكم

إن الأحكام الصادرة برفض أو بعدم قبول طلبات إلغاء القرارات الإدارية لمجاوزة حدود السلطة لا تحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة إلى طلبات التضمنين أو تسوية الحالة التي تنظرها المحكمة بولايتها الكاملة لاختلاف طبيعة القضاء والغاية منهما ، إذ لا يعنى قضاء الإلغاء حينما يطعن لديه في قرار

إدارى إلا بمخالفة ذلك القرار للقانون وخروجه على حدود السلطة المخولة بمقتضى ذلك القانون ولا يمس الوقائع إلا لتكييف وجه المخالفة. أما التضمين فهو قضاء كامل يختصم فيه السلطة الإدارية باعتبارها شخصا معنويا بسبب قراراتها التنفيذية التي تلحق ضررا بمن صدرت ضده يجب تعويضه عنه وتعرض فيه المحكمة للموضوع برمته ولحقوق الطرفين فيه.

(حكم محكمة القضاء الإدارى - ١٤٤ - ٣ (١٩٤٩/٦/٢٣) ١٠٨٣/٢٩٨/٣)

المبدأ رقم (٥٤٩) - الأحكام الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية إنما تقرر هذا الإلغاء لتصويب التصرفات الإدارية تحقيقا للصالح العام، ومن ثم كان الحكم بالإلغاء حجة على الكافة، ولكل شخص أن يتمسك به، فلا يجوز أن يكون موضعاً لمساومة أو تنازل من نوى شأن فيه، وإلا كان ذلك إبقاء على المخالفة القانونية التي شابت القرار المحكوم بإلغائه وتفويتاً لثمرة الحكم، الأمر الذي يتعارض مع الصالح العام إن الأحكام الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية إنما تقرر هذا الإلغاء لتصويب التصرفات الإدارية تحقيقا للصالح العام، ومن ثم كان الحكم بالإلغاء حجة على الكافة، ولكل شخص أن يتمسك به، فلا يجوز أن يكون موضعاً لمساومة أو تنازل من نوى شأن فيه، وإلا كان ذلك إبقاء على المخالفة القانونية التي شابت القرار المحكوم بإلغائه وتفويتاً لثمرة الحكم، الأمر الذي يتعارض مع الصالح العام، وعلى نك يكون باطلا ولا يعتد به التنازل الذي يستند إليه الحكومة، وبالتالي لا يصلح مبررا لامتناعها عن تنفيذ الحكم.

(حكم محكمة القضاء الإدارى - ٤٥٠٨ و ١٣٩٠٦ - ٨ (١٩٥٦/٣/١٣)

(٢٤٨/٢٥٨/١٠)

المبدأ رقم (٥٥٠) - (١) الأحكام الصادرة بالإلغاء من هذه المحكمة تكون حجة على الكافة وماتعة من نظر أية دعوى ترفع بصدد القرار المحكوم بإلغائه.

(٢) مناط الحجية الماتعة من نظر النزاع من جديد قيام الحكم على عيب قانوني عام يشوب القرار المطعون فيه ويبطله من أساسه - أما إذا كان العيب القانوني الذي بني عليه الحكم بالإلغاء نسبيا أي خاصا بشخص معين بذاته أو بأشخاص يمكن تعيينهم بذاتهم لا يتوافر بالنسبة إلى غيرهم ، كما هو الحال في القرارات التي يطلب إلغاؤها لعيوب قانونية نسبية ، فإن الحكم لا يكون حجة ماته للغير من المطالبة بإلغاء ذات القرار لعيوب قانونية أخرى خاصة به، إذ

يتغير في هذه الحالة سبب الدعوى ويسقط بذلك شرط من الشروط الأساسية لقيام الحجية المانعة من نظر النزاع من جديد.

الحكم

لا نزاع قانونا على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء من هذه المحكمة تكون حجة على الكافة ومانعة من نظر أية دعوى ترفع بصدد القرار المحكوم بإلغائه، إلا أن مناط هذه الحجية المانعة قيام الحكم على عيب قانوني عام يشوب القرار المطعون فيه ويبطله من أساسه، أما إذا كان العيب القانوني الذي بني عليه الحكم بالإلغاء نسبيا أي خاصا بشخص معين بذاته أو بأشخاص يمكن تعيينهم بذاتهم لا يتوافر بالنسبة إلى غيرهم - كما هو الحال في القرارات التي يطلب إلغاؤها لعيوب قانونية نسبية - فإن الحكم لا يكون حجة مانعة للغير من المطالبة بالإلغاء ذات القرار لعيوب قانونية أخرى خاصة به، إذ يتغير في هذه الحالة سبب الدعوى ويسقط بذلك شرط من الشروط الأساسية لقيام الحجية المانعة من نظر النزاع من جديد.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٧٠ - ٦ (١٩٥٥/٣/١٦) ٣٧٣/٣٦٢/٩)
المبدأ رقم (٥٥١) - الحجية المطلقة التي تتعدى أطراف الخصومة إلى الغير ويصبح الحكم فيها حجة على الكافة مقصورة على الحكم الذي يصدر بالإلغاء أما الحكم برفض الطعن بالإلغاء، فإن حجيته مقصورة على طرفيه ذلك لأنه قد يكون صائبا بالنسبة إلى الطاعن وخاطئا بالنسبة إلى غيره.

الحكم

إن الحجية المطلقة التي تتعدى أطراف الخصومة إلى الغير ويصبح الحكم فيها حجة على الكافة مقصورة على الحكم الذي يصدر بالإلغاء أما الحكم برفض الطعن بالإلغاء، فإن حجيته مقصورة على طرفيه ذلك لأنه قد يكون صائبا بالنسبة إلى الطاعن وخاطئا بالنسبة إلى غيره مثال إذا قدم موظف طعنا بإلغاء ترقية موظف آخر على أساس أنه أحق منه بالترقية فمضى برفض طعنه فإن هذا القضاء لا يمنع من أن يكون الموظف الذي رقى قد تخطى شخص آخر بغير حق ولا يجوز في هذه الصورة أن يعتبر الحكم حجة على هذا الأخير إذا طالب بإلغاء القرار.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٨٨٤ - ٥ (١٩٥٣/١١/١٩) ١٢٧/٥٨/٨)

المبدأ رقم (٥٥٢) - للحكم السابق حجية عينية مطلقة يحوز قوة الشيء المحكوم فيه.

الحكم

قوة الشيء المحكوم فيه ، نزاع سبق إثارته وفصلت فيه هذه المحكمة ممن تنطبق حالتهم على حالة المدعى ، للحكم السابق حجية عينية مطلقة- يحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الدعوى الحالية.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣١٦- ق (١٩٥٠/١١/١٥) (١٢٥/٢٣/٥)

المبدأ رقم (٥٥٣) - لقضاء الإلغاء حجية على الكافة - تطبيق.

الحكم

انه وان كان المدعون لم ينضموا شخصيا في الدعاوى التي أقيمت أمام هذه المحكمة بإلغاء القرار الصادر بترقيتهم إلا انه ما دام قضاؤها بالإلغاء قد قام على أساس مخالفة الترقيات لقاعدة عامة من قواعد التنسيق وكان هذا العيب يشمل جميع من رقوا سواء من اختصموا شخصيا في تلك الدعاوى أو من لم يختصموا فان قضاء المحكمة بعمومه يشمل حتما ترقيات المدعين التي تمت على الأساس المخالف للقانون لما لقضاء الإلغاء من حجية على الكافة طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٥٤٤- ٤ (١٩٥١/٥/١٦) (٩٥٢/٢٧٠/٥)

المبدأ رقم (٥٥٤) - الأحكام الصادرة بالإلغاء حجة على الكافة فليس لرجال الإدارة العاملة وعلى رأسهم الوزراء أية سلطة في التعقيب عليها بل أن الواجب يقضى عليهم بتنفيذها احتراما للقانون وإعمالا للصيغة التنفيذية التي تذيّل بها الأحكام والتي تلزم الوزراء ورؤساء المصالح المختصين بتنفيذ الأحكام وإجراء مقتضاها.

الحكم

إن أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ قاطعة في الدلالة على أن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري نهائية واجبة التنفيذ وتجرى في شأنها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به وتكون الأحكام الصادرة بالإلغاء حجة على الكافة فليس لرجال الإدارة العاملة وعلى رأسهم الوزراء أية سلطة في التعقيب عليها بل أن الواجب يقضى عليهم بتنفيذها احتراما للقانون وإعمالا

للسيعة التنفيذية التي تنيل بها الأحكام والتي تلزم الوزراء ورؤساء المصالح المختصين بتنفيذ الأحكام وإجراء مقتضاها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٤٣٤ - ٥ (١٩٥١/٥/٢٢) ٥٧/٢٧٦/٥)
المبدأ رقم (٥٥٥) - الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكافة - مفاد هذا أن الدعوى بإلغاء قرار إداري هي في واقع الأمر اختصاص لذات القرار المذكور بحيث إذا الغي القرار أصبح كأن لم يكن لا بالنسبة إلى طرفي الخصومة وحدهما بل بالنسبة إلى الكافة وذلك على خلاف الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أو من محكمة القضاء الإداري بغير الإلغاء فإن الأصل فيها إن حجيتها مقصورة على أطرافها وحدهم.

الحكم

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة صريحة في أن الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكافة ومفاد هذا أن الدعوى بإلغاء قرار إداري هي في واقع الأمر اختصاص لذات القرار المذكور بحيث إذا الغي القرار أصبح كأن لم يكن لا بالنسبة إلى طرفي الخصومة وحدهما بل بالنسبة إلى الكافة وذلك على خلاف الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أو من محكمة القضاء الإداري بغير الإلغاء فإن الأصل فيها إن حجيتها مقصورة على أطرافها وحدهم.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٢٩٦ - ٤ (١٩٥١/٥/٢٣) ٦١/٢٨١/٥)

ومن إفتاء مجلس الدولة في شأن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٥٥٦) - حجية الأحكام الإدارية وفقا لما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٤٠٥ مدني تمتع أحكامه الإلغاء وحدها بالحجية قبل الكافة - شروط توافر الحجية لسائر الأحكام الإدارية هي اتحاد الخصوم والمحل والسبب مما يجعلها حجية نسبية.

الفتوى

إن المادة ٢٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن تسري في شأن الأحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة. كما تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني على أن "الأحكام التي حازت قوة

الأمر المقضي تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم، دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً. ومفاد ما تقدم أن الأحكام الإدارية شأنها شأن الأحكام المدنية تكون حجة بما فصلت من الحقوق، وهذه الحجية لا تقبل الدليل العكسي بيد أن حجية الأمر المقضي التي تتمتع بها هذه الأحكام - فيما عدا الأحكام الصادرة بالإلغاء وهي التي لها حجية عينية قبل الكافة - هي حجية نسبية بمعنى ألا تكون للحكم حجية الأمر إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً. (الفتوى رقم ١١٤٠ - في ٢٩/١١/١٩٦٥)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في حجية الحكم بالإلغاء

المبدأ رقم (٥٥٧) - قيام قوة الشيء المحكوم فيه الأوضاع الإدارية على حكمة ترتبط بالصالح العام، للمحكمة أعمال قرينة قوة الشيء المحكوم فيه على المنازعة الإدارية ولو لم يتمسك بهذا الدفع نوى الشأن ويستوى في ذلك أن تكون المنازعة متعلقة بإلغاء القرارات الإدارية أو متعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت - المنازعات الأخيرة هي أيضاً من المنازعات التي لا محيص من إنزال أحكام القانون المنظمة لها على ما قام من نزاع في شأنها دون اعتداد باتفاق الخصوم على ما يخالفها - اعتبار الأولى ذات حجية على الكافة دون الثابتة لا أثر له في هذا المجال - دليل ذلك - الحكمة في جعل منازعات الإلغاء ذات حجية عينية.

الحكم

إن المركز القانوني التنظيمي متى انحسم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الإداري نهائياً، فالعود لإثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر، وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري، ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد

حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها، وهي حكمة ترتبط بالصالح العام، وآية ذلك أن القانون خول هيئة المفوضين مع سمع أنها ليست ذا مصلحة شخصية في المنازعة - حق الطعن في الأحكام إن خالفت قوة الشيء المحكوم به، سواء دفع من الخصوم بهذا الدفع أو لم يدفع، وما إلى ذلك إلا لأن زعزعة المراكز القانونية التي أنحست بأحكام نهائية تخل في نظر القانون بتلك القاعدة التنظيمية العامة، وبصرف النظر عن اتفاق نوى الشأن صراحة أو ضمنا على ما يخالفها، ومن ثم فالمحكمة أن تنزل هذه القاعدة الأساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها أيا كان موضوعها، وسواء أكانت طعنا بإلغاء القرار الإداري أم غير ذلك، مادام هذا الموضوع معتبرا من المراكز التنظيمية المرد فيها إلى أحكام القانون ولا يملك الطرفان الاتفاق على ما يخالف هذه الأحكام. ولا محل للفرقة في ذلك بين المنازعات الخاصة بإلغاء القرارات الإدارية وبين غيرها من المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت، لأن هذه أيضا من المراكز القانونية للتنظيمية التي لا محيص من إنزال أحكام القانون المنظمة لها على ما قام من نزاع في شأنها، ولا عبرة باتفاق نوى الشأن على ما يخلفها، ولا بغير من ذلك أن الأحكام الصادرة بالإلغاء ذات حجة عينية تسرى قبل الكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذات حجة مقصورة على أطرافها، لأن المرد في ذلك إلى خصائص تتميز بها في منازعات الصنف الأول طبيعة الروابط القانونية فيها من ناحية درجة الاتصال بالمصلحة العامة عن طبيعة الروابط القانونية في منازعات الصنف الثاني، بل طبيعة الروابط فيها جميعا واحدة من هذه الناحية، وإنما المرد في ذلك إلى أن مقتضى إلغاء القرار الإداري هو اعتباره معدوما قانونا وكان لم يكن، فسرى هذا الأثر بحكم اللزوم وطبائع الأشياء على الكافة، ولكل ذي شأن ولو لم يكن من أطراف المنازعة أن يتمسك به، وآية ذلك أن الأحكام الصادرة من القضاء الإداري في مثل هذه المنازعات بالرفض ليست لها حجة عينية على الكافة.

(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٢٨)

المبدأ رقم (٥٥٨) - الحكم بإلغاء قرار إداري لمخالفته للدستور والقانون -
حياسة الحكم قوة الشيء المقضي به - لا محل عند النظر في دعوى التعويض

لإعادة بحث مشروعية القرار أو أسبابه ومبرراته وظروف إصداره.

الحكم

لا محل للعودة لبحث مشروعية القرار الإداري ولا لفحص أسبابه ومبرراته والظروف التي أحاطت بإصداره، بعد إذ قضى حكم الإلغاء بأنه قرار مخالف تماما لحكم الدستور والقانون. وقد حاز ذلك الحكم قوة الشيء المقضي به في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩، وتحصنت جميع الآثار المترتبة عليه.

(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

المبدأ رقم (٥٥٩) - المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - الأحكام الصادرة بالإلغاء تتمتع بحجية مطلقة تسري على الكافة - أساس ذلك: أنها حجية من طبيعة عينية نتيجة انعدام القرار الإداري لأن الخصومة الحقيقية في الطعن بالإلغاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند إلى أوجه حددها المشرع وهي: عدم الاختصاص - وجود عيب في الشكل - مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها - إساءة استعمال السلطة - البطلان الذي يلحق القرار لوجود عيب من هذه العيوب هو بطلان مطلق ينصرف أثره إلى الكافة - مؤدى ذلك: أنه إذا غيى مجلس الدولة قرارا إداريا ثم قام طاعن آخر دعوى أخرى أمام مجلس الدولة بإلغاء ذات القرار كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع باعتبار ذلك إحدى نتائج الحجية المطلقة للشيء المقضي به في حكم الإلغاء - يختلف مدى الإلغاء حسب الأحوال - قد يكون الإلغاء شاملا وقد يكون جزئيا - الإلغاء الشامل هو الذي يمتد لجميع أجزاء القرار (إلغاء كامل) - أما الإلغاء الجزئي فهو الذي يقتصر على جزء من القرار دون باقية - مثال: إلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية - مدى الإلغاء أمر يتحدد بطلبات الخصوم وما انتهت إليه المحكمة - الإلغاء بنوعية حجة على الكافة.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه تسري في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة ومقتضى هذا النص أن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء حجية عينية كنتيجة طبيعية لانعدام

القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته إلا أن مدى الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإلغاء الكامل وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقية دون باقية وهذا هو الإلغاء الجزئي كأن يجرى الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية وغنى عن البيان أن مدى الإلغاء أمر يحدد بطلبات الخصوم ما انتهت إليه المحكمة في قضائها فإذا صدر الحكم بالإلغاء كلياً كان أو جزئياً فإنه يكون حجة على الكافة وعلّة ذلك أن الخصومة أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالإلغاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند إلى أوجه عامة حددها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في المادة العاشرة منه عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة وكل وجه له من العموم في حالة قبول الطعن مما يجعل القرار المطعون فيه باطلاً لا بالنسبة للطاعن وحده بل بالنسبة للكافة فهو باطلاً بطلاناً مطلقاً.

ويبنى على ما تقدم أنه الغي مجلس الدولة قراراً إدارياً ثم أقام طاعن آخر دعوى أخرى أمام مجلس الدولة بإلغاء ذات القرار كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع باعتبار ذلك إحدى نتائج الحجية المطلقة للشيء المقضي به في حكم الإلغاء وكذلك من لم يختصم في الدعوى تصيبه آثار الحكم بالإلغاء بوصف أنه مد إلغائه وتكون الإدارة على صواب في تطبيقه في شأنه.

(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٩)

المبدأ رقم (٥٦٠) - من شأن الحكم بالإلغاء المجرد زعزعة جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية.

الحكم

ومن حيث إن مقطع النزاع في الطعن المائل يتحدد في الأثر الذي يترتب على الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بإلغاء القرار رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٦ إلغاء مجرداً - فيما تضمنه من الترقية على درجتي مدير عام المخصصين للقانونيين، وعما إذا كان هذا الأثر يتحدد في إجراء الترقية على هاتين الدرجتين في تاريخ ١٩٧٦/١١/٣ تاريخ القرار الملغى إلغاء مجرداً، أم إن الجهة الإدارية

تسترد حريتها في تخير الوقت المناسب لإجراء هذه الترقيات أو عدم إجرائها أصلاً.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه من شأن الحكم بالإلغاء للمجرد زعزعة جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية والمقتضي بإلغائه إلغاء مجرداً، ذلك حتى ينال كل موظف نتيجة لإعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى الحكم - وكأنه يستحق بصورة عادية لو لم ترتكب هذه المخالفة إذ يلغى الحكم بالإلغاء للمجرد القرار إلغاء كلياً ومن أثره تصحيح الأوضاع بالنسبة للترقية للدرجة التي تعلق بها القرار الملغى والأقدمية فيها، وبالنسبة إلى القرارات التالية مما يتأثر حتماً بإلغائه ما دامت الترقيات فيها جميعاً مناطها الدور في ترتيب الأقدمية إذ أن كل قرار بها ما كان ليوجد لو لم يكون القرار الملغى قائماً.

(الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٤)

المبحث السابع

حجية الحكم الجنائي

في الدعوى الإدارية

ونعرض للمبادئ التي تقررت في شأن "مدى حجية الحكم الجنائي في مجال الدعوى الإدارية" في مطلبين:

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في حجية الحكم الجنائي في الدعوى الإدارية

المبدأ رقم (٥٦١) - قوة الشيء التي لحكم البراءة مقصورة على نفى واقعة سرقة الوقود عن المدعى بحسبان أنها كانت موضوع الاتهام الذي فصل فيه الحكم الجنائي، أما البحث في مدى إهماله الإداري، فلم يكن موضوع المحاكمة

ولا يرقى التصدي له إلى مراقي الحقيقة القانونية التي للشيء المحكوم فيه بما لا يقبل نفيًا ولا حوضاً.

الحكم

لا شبهة في أن قوة الشيء التي لحكم البراءة مقصورة على نفي واقعة سرقة الوقود عن المدعى بحسبان أنها كانت موضوع الاتهام الذي فصل فيه الحكم الجنائي، أما البحث في مدى إهماله الإداري، فلم يكن موضوع المحاكمة ولا يرقى التصدي له إلى مراقي الحقيقة القانونية التي للشيء المحكوم فيه بما لا يقبل نفيًا ولا حوضاً فإذا استبان من التحقيق بما لا يدع مجالاً للشك في تهاون المدعى وتفريطه وما يقع بتعمده الاستهتار بواجباته دفعا لمسئولية هيابه انتفى ما يتذرع به المدعى من أن براءة ساحته في تهمة السرقة كان ينبغي أن تنعكس على سند الجزاء التأديبي الذي ناله بموجب القرار المطعون فيه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٨٧٢ - ٦ - ١٩٥٤/١/١٢ - ٤٤٣/٢١٧/٨)
المبدأ رقم (٥٦٢) - انتفاء أركان قوة الشيء المحكوم فيه بين الحكم الجنائي الصادرة بالبراءة لعدم كفاية الأدلة وبين الحكم التأديبي لاختلاف طبيعة كل منهما على الآخر.

الحكم

إذ اتضح أن أركان قوة الشيء المحكوم فيه غير متوافر بين الحكم الجنائي الصادرة ببراءة أخ المدعى لعدم كفاية الأدلة وبين الحكم التأديبي على المدعى لاختلاف طبيعة كل منهما على الآخر. ولأن الشيخ لم يكن موضع محاكمة أمام محكمة الجنايات ولأن التهم التي قدم بها للجنة الشياخات تختلف عن تهمة أخيه إذ أن التهم الموجهة إليه إدارية تتعلق بالتقصير في أعمال وظيفته ومخالفته لواجباتها - فلا يكون ثمة أي اعتداء من لجنة الشياخات أو وزير الداخلية على قوة الشيء المحكوم فيه من محكمة الجنايات.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٥٥٣ - ٢ - ١٩٤٩/٥/٢٤ - ٧٣٩/٢٢٧/٣)
المبدأ رقم (٥٦٣) - حدود قوة الشيء المقضي فيه التي للحكم الذي يقضى بالعقوبة.

الحكم

لا جدال في أن قوة الشيء المقضي فيه التي للحكم الذي يقضى بالعقوبة على

المخالف لتقصيره في القيام بواجب التبليغ عن ميلاد المدعى والأمر بقيد اسمه في دفتر المواليد على أنه من مواليد عام كذا مقصورة على تقرير وقوع المخالفة التي حوكم من أجلها المخالف بحسبان أنها أساس الإدانة التي انتهت إليها الحكم فلا تمتد تلك القوة إلى تعيين تاريخ الميلاد ولئن جرى العمل على أن يتضمن الحكم أمرا بالقيد في تاريخ معين فليس مؤدى ذلك إثبات هذا التاريخ في قوة الحقيقة القانونية التي للشيء المحكوم فيه بما لا يقبل نفيا ولا حضا، وإنما لا يعدو الغرض تدارك ما وقع من إهمال عدم القيد وتعيين تاريخ الميلاد على مقتضى ما تم من تحريات، وكثيرا ما يكون تقريبا لا حقيقيا وبهذه المثابة قابل للتصحيح طبقا لما تتكشف عنه الحقيقة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٤٣٣ - ٢ - ١٩٤٩/١/٥ - ٢٢٩/٥٧/٣)
المبدأ رقم (٥٦٤) - مدى الحجية للقرارات الصادرة في الجنايات العسكرية.

الحكم

الجنايات العسكرية على نوعين: نوع يتعلق بالخدمة العسكرية والنظام العسكري إذ حسبما ذكر في البند الثاني من قانون الأحكام العسكرية، أن جنايات كثيرة من الجنايات العسكرية الجسيمة لا تعدها القوانين الملكية جنايات مثال ذلك (مخالفة الأوامر) و (عدم الانقياد) و (السكر في الخدمة) و (نوم الديدبان في نقطته) و (الغياب) وما أشبهها - ونوع يقع بالمخالفة للقوانين الملكية للمجالس العسكرية النظر في كلا النوعين (بند ٤٤) - وكما تجوز المحاكمة عن الجنايات الملكية أمام المجالس العسكرية تجوز المحاكمة عنها أمام المحاكم المدنية (بند ١٦٩) - وبالنسبة إلى حجية القرارات التي تصدرها المجالس العسكرية في الجنايات الملكية نص البندان ٣٦ و ٤٦ من القانون على أن ثبوت جنائية المتهم أمام مجلس عسكري لا يعفيه من المحاكمة عليها أمام مجلس ملكي - أي لدى المحاكم المدنية مما يفيد أن قرارات المجالس العسكرية لا تحوز قوة الشيء المقضي به أمام المحاكم المدنية ينص البند ٤٦ على أنه إذا ما ثبت براءة المتهم أو إدانته أمام مجلس ملكي لا تجوز محاكمته ثانية أمام مجلس عسكري مما يجعل لأحكام المحاكم المدنية الحجية الكاملة لدى المجالس العسكرية.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣٧٤ - ٣ - ١٩٥١/٣/٢٢) (٧٦٢/١٨٠/٥)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في حجية الحكم الجنائي في الدعوى الإدارية

المبدأ رقم (٥٦٥) - حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة أحد المكلفين من تهمة الامتناع عن تنفيذ قرار صادر بتكليفه - حجته أمام كل من القضاء المدني والقضاء الإداري.

الحكم

حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة أحد المكلفين من تهمة الامتناع عن تنفيذ قرار صادر بتكليفه - حجته أمام كل من القضاء المدني والقضاء الإداري - تطبيق حكم المادة ٤٠٦ من القانون المدني بالنسبة للحجية أمام القضاء المدني، وعدم تقيد القضاء الإداري - بالحكم الجنائي الذي مسمى في أسبابه شرعية تجديد التكليف إذ تقتصر حجته على الجريمة دون غيرها.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٩ ق - القضية رقم ١٣١١ و ١٦٧٩ / ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٩)

المبدأ رقم (٥٦٦) - قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من النظام العام.

الحكم

صدور حكم بانقضاء الدعوى العمومية وبراءة المتهم مما نسب إليه بشأن نقل صيدلية بدون ترخيص - إقامة الدعوى العمومية عليه مرة ثانية عن ذات الواقعة ولكن بوصف قانوني جديد باعتبار أنه أدار صيدلية قبل الحصول على ترخيص - الحكم ببراءته تأسيسا على أنه لم يتم بفتح صيدلية بدون ترخيص بل نقل صيدلية إلى مكان آخر وانقضت الثلاثون يوما التي يمكن للوزارة خلالها أن تعثر على طلب النقل - هذا الحكم لا تحوز أسبابه حجية الشيء المقضي به - أساس ذلك أن أسبابه انطوت على إهدار لحجية الحكم الجنائي الأول إذ كان يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض لبحث موضوعها ودون حاجة لأن يدفع أمامها بذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من النظام العام - لا محل للقول بأن لهذا الحكم حجية في

ثبوت أن نقله للصيدلية قد تم بناء على قرار ضمني بالتأخير.
(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٤ ق - القضية رقم ٥٢٥ والقضية رقم
١١/١١٦٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٥)

المبدأ رقم (٥٦٧) - القاضي الإداري لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع
التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً للفصل في الدعوى أمام
القاضي الإداري - القاضي الإداري يتقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمه
من وقائع كان الفصل فيها لازماً - لا يتقيد القاضي الإداري بالتكييف القانوني
لهذه الوقائع - أساس ذلك: أن التكييف من الناحية الإدارية يختلف عنه من
الناحية الجنائية - المحاكمة الإدارية تبحث في مدى إخلال الموظف بواجبات
وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات.

الحكم

الأحكام التي حازت قوة الأمر تكون حجة بما فصلت فيه ويعتبر الحكم عنواناً
للحقيقة فيما قضى به - الذي يحوز الحجية من الحكم هو المنطوق والأسباب
الجوهرية المكمل له - القاضي الإداري لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع
التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً للفصل في الدعوى أمام
القاضي الإداري - القاضي الإداري يتقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمه من
وقائع كان الفصل فيها لازماً - لا يتقيد القاضي الإداري بالتكييف القانوني لهذه
الوقائع - أساس ذلك: أن التكييف من الناحية الإدارية يختلف عنه من الناحية
الجنائية - المحاكمة الإدارية تبحث في مدى إخلال الموظف بواجبات وظيفته
حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات - المحاكمة الجنائية ينحصر أثرها في قيام
جريمة من جرائم القانون الجنائي - قد يصدر الحكم بالبراءة في الجريمة
القانونية ومع ذلك فإن ما يقع من الموظف قد يشكل ذنباً إدارياً يستوجب مساءلته
عنه تأديبياً - أساس ذلك: - اختلاف نطاق المسؤولية الجنائية عن المسؤولية
الإدارية.

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١)

المبدأ رقم (٥٦٨) - القضاء الجنائي هو المختص بإثبات أو نفي المسؤولية
الجنائية عن الأفعال التي تكون جرائم جنائية - متى قضى في هذه الأفعال بحكم
نهائي حائز لقوة الأمر المقضي به فلا يجوز للمحكمة التأديبية وهي بصدد

التعرض للجانب التأديبي من هذه الأفعال أن تعاود البحث في ثبوتها أو عدم ثبوتها -تتقيد المحكمة التأديبية بما ورد في شأن هذه الأفعال في الحكم الجنائي - أساس ذلك: احترام حجية الحكم الجنائي فيما فصل فيه.

الحكم

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ما نسب إلى المطعون ضده هو تعديه بالضرب بآلة حادة على كل من..... و..... والعاملين بالشركة وأحدث بهم الإصابات الموضحة بالتقارير الطبية حيث أحدث بالأول جرحا عرضيا بالرأس وأحدث بالثاني جرحا بيده اليمنى. وأحدث بالثالث جرحا بوجهه وتعديه بالسب على زملاء له في العمل كما تسبب في كسر ثلاثة ألواح زجاجية بمكاتب إدارة الأفراد. وهاتان المخالفتان ثبتتان في حق المطعون ضده من واقع أقوال الشهود واعترافه شخصيا ولما كان ما فرط من المطعون ضده يكون في حقه خروجا على مقتضى واجبات وظيفته وسلوكه مسلكا لا يتفق والاحترام الواجب للوظيفة الذي تؤثمه المادة ٧٨/٤، ٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وفضلا عن ذلك فانه يشكل في ذات الوقت جريمة جنائية من جرائم القانون العام، وقد قدمته النيابة العامة للمحاكمة الجنائية التي انتهت إلى إدانته عنها جنائيا بحكم جنائي قضى بحبسه لمدة أسبوع مع وقف التنفيذ. ولما كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا وحاز قوة الأمر المقضي به واكتسب الحجية فيما قضى به في منظوفة وفي الأسباب التي قام عليها وهي ثبوت مسئولية المطعون ضده عما بدر منه وأهليته لتوقيع العقاب. ومن حيث أن القضاء الجنائي هو المختص بإثبات أو نفي المسئولية الجنائية عما وقع من المطعون ضده من أفعال تكون الجريمة وقد قضى فيها بحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي به فلا يسوغ للمحكمة التأديبية وهي بصدد محاكمته تأديبيا عن ذات الأفعال في شقها للتأديبي أن تعاود البحث في ثبوت أو عدم ثبوت هذه الوقائع في حق المطعون ضده أو مدى مسئوليته عنها رغم وقوعها منه لأن ذلك يتناقض مع حجية الحكم الجنائي الذي فصل في هذه المسألة بصفة نهائية وكان يتعين على المحكمة التأديبية أن تتقيد بما ورد بشأنها في الحكم الجنائي وإذ خلصت المحكمة التأديبية إلى براءة الطعون ضده تأسيسا على عدم مسئوليته عن هذه الأفعال استنادا إلى أنه مصاب بأمراض عصبية ونفسية وأن كان ارتكابه المخالفات كان في فترة مرضه فأنها

تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويتعين لذلك إلغاء الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/١٧)

المبدأ رقم (٥٦٩) - الحكم الجنائي لا يكتسب حجية أمام القضاء التأديبي إلا فيما فصل فيه هذا الحكم من وقائع مفصلة فيه.

الحكم

المحكمة المدنية تتقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع دون أن تتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع - الحكم الجنائي لا يكتسب حجية أمام القضاء التأديبي إلا فيما فصل فيه هذا الحكم من وقائع مفصلة فيه.

(الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/١٨)

المبحث الثامن

التمييز بين قوة الأمر المقضي

وأثر الحكم

المبدأ رقم (٥٧٠) - للقاضي حرية تقدير القرينة المستفادة من حكم سبق صدوره وأن يرجح حكماً على آخر إذا اشتركا في التعرض لذات الواقعة - التفرقة بين أثر الحكم كأداة لتقوية الحقوق المحكوم بها وقوة الأمر المقضي به.

الفتوى

إن المقرر إن الحكم قرينة على صحة ما حكم به من الحقوق، وهذه القرينة هي قرينة قضائية وليست قرينة قانونية. والقرينة، بصفة عامة، هي النتائج التي يستخلصها القانون من واقعة معلومة لمعرفة واقعة مجهولة والقرينة القانونية هي التي ينص عليها القانون وهي ليست طريقاً للإثبات بل هي طريقاً يعفى من الإثبات وأما القرينة القضائية فهي واقعة ثابتة يختارها القاضي من بين وقائع الدعوى وهي بالدلائل أو الأمارات ليصل منها إلى الواقعة المراد إثباتها. (الوسيط للسنهوري ج ٢ - بند ١٧٣ وما بعده).

وليس في القانون نص يقتضي أن تكون الأحكام القانونية يتواتر الاحتجاج بها، ولذلك فما زال للقاضي حرية تقدير القرينة المستفادة من حكم سبق صدوره وأن

يرجح حكما على حكما آخر من حيث القوة الذاتية للإثبات- إذا اشتركا في التعرض لواقعة واحدة.

وهذه القوة تختلف عن قوة الأمر المقضي التي نصت عليها المادة ١٠١ من قانون الإثبات والتي تنص على أنه: "الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا".

وهذه الحجية تمنع من إعادة عرض النزاع مرة أخرى على القضاء بعد الفصل فيه فهي لا تتعلق بقوة الحكم في الإثبات الذاتي. وهي لا تكون إلا عند اتحاد الخصوم والمحل والسبب.

ومن الواضح في الحالة المعروضة أن قوة الدليل المستفادة من الحكم المقدم من الهيئة العامة للتعمير أوضح منها في الأحكام المقدمة من الهيئة العامة للأوقاف ولذلك فالجمعية العمومية إذا فاضلت بينها رأت أن تأخذ بالحكم المقدم من الهيئة العامة للتعمير إذ تراه أرجح في تقوية الحقوق المدعى بها في هذه المنازعة من الأحكام المقدمة من الهيئة العامة للأوقاف ولا تحوز هذه الأحكام حجية الأمر المقضي فيما بينها لأنها تختلف في الخصوم والمحل والسبب.

(فتوى رقم ٦٧٣ - في ١٣/٧/١٩٧٨)

الفصل الرابع
حجية الأمر المقضي
وعدم جواز نظر الدعوي
لسابقة الفصل فيها

الفصل الرابع

حجية الأمر المقضي

وعدم جواز نظر الدعوي

لسابقة الفصل فيها

نعرض للصلة الوثيقة بين حجية الأمر المقضي وبين الدفع بعدم جواز نظر الدعوي ، وذلك من خلال عرض أهم التطبيقات القضائية في عدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها :^١

المبدأ رقم (٥٧١) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل هو دفع موضوعي يهدف إلى عدم جواز نظر الدعوي الجديدة، ولا يسقط بعدم إيدائه في ترتيب معين قبل غيره من الدفوع الشكلية أو غير الشكلية.

الحكم

الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل هو دفع موضوعي يهدف إلى عدم جواز نظر الدعوي الجديدة، ولا يسقط بعدم إيدائه في ترتيب معين قبل غيره من الدفوع الشكلية أو غير الشكلية ، بل يجوز إيدائه في أية حالة كانت عليها الدعوي وفي أي درجة من درجات التقاضي.

(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ - س ٣ ص (٢٨٤))

المبدأ رقم (٥٧٢) - يعتبر الحكم بمقتضى قوة الشيء المحكوم به عنوان الحقيقة فيما قضي به أنها كانت الحقيقة الموضوعية فيه .

الحكم

إذا صدر في موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان وكان الأخير منهما يخالف الأول الذي كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ثم طعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن في الأول وكان قد فات ميعاد الطعن فيه فلا مندوحة لها من إلغاء هذا الحكم الأخير بالتطبيق للفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة ولو كان الحكم

(١) راجع هذه المبادئ : للكتاب الرابع من هذا المؤلف (الدفوع الإدارية - حجية الشيء المقضي فيه)

الأول لم يصب فعلاً الحق في قضائه وذلك إحتراماً لقوة الشيء المحكوم به في هذه الصورة والتي أصبح يعتبر الحكم بمقتضاها عنوان الحقيقة فيما قضى به أيّا كانت الحقيقة الموضوعية فيه أما إذا كان الحكم الأول المطعون فيه فإن المحكمة بما لها من سلطة التعقيب عليه بتلك السلطة التي تتناول النزاع برمته تملك أن تنزل حكم القانون فيه ولا يحول دون ذلك صدور الحكم لللاحق الذي صدر في الخصومة من محكمة أدنى وإلا لكان مؤدي ذلك أن تغل يد المحكمة العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب على النزاع ولكانت النتيجة العكسية أن يعلو الحكم اللاحق على ما فيه من مخالفة للقانون لكونه صادراً على خلاف حكم سابق أيّا كان قضاء هذا الحكم على حكم المحكمة العليا وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي الأمر الذي يتجافى مع طبائع الأشياء ويخل بنظام هذا التدرج في أصله وغايته.

(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠ ص ٣ (١٣١))

وعن أهمية استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به، ومدى تثر ذلك بطبيعة الأحكام الصادرة بالإلغاء بحسباتها ذات حجية عينية تسري قبل الكافة نعرض لهذا المبدأ الهام :

المبدأ رقم (٥٧٣) - حجية الشيء المقضي - استقرار الأوضاع الإدارية - الأحكام الصادرة من القضاء الإداري بالرفض لا حجية عينية لها على الكافة.

الحكم

إن المركز القانوني للتنظيمي متى إنحسم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الإداري نهائياً، فالعودة لإثارة للنزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر، وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري، ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها، وهي حكمة ترتبط بالصالح العام؛ وآية ذلك أن القانون خول هيئة المفوضين - مع أنها ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة - حق الطعن في الأحكام إن خالفت قوة الشيء المحكوم به، سواء دفع من الخصوم بهذا الدفع أو لم يدفع، وما ذلك إلا لأن زعزعة المراكز القانونية التي إنحسمت بأحكام نهائية تخل في نظر القانون بتلك

القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب إنزالها على المنازعة الإدارية، حتى ولو لم يتمسك بهذا الدفع ذوو الشأن، وبصرف النظر عن اتفاقهم صراحة أو ضمنا على ما يخالفها؛ ومن ثم فللمحكمة أن تنزل هذه القاعدة الأساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها أيا كان موضوعها، وسواء أكانت طعنا بإلغاء القرار الإداري أم غير ذلك. ما دام هذا الموضوع معتبرا من المراكز التنظيمية المرد فيها إلى أحكام القانون وحده ولا يملك الطرفان الاتفاق على ما يخالف هذه الأحكام. ولا محل للتفرقة في ذلك بين المنازعات الخاصة بإلغاء القرارات الإدارية وبين غيرها من المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت؛ لأن هذه أيضا من المراكز القانونية التنظيمية التي لا محيص من إنزال أحكام القانون المنظمة لها على ما قام من نزاع في شأنها، ولا عبرة باتفاق ذوي الشأن على ما يخالفها، ولا يغير من ذلك أن الأحكام الصادرة بالإلغاء ذات حجية عينية تسري قبل الكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذات حجية مقصورة على أطرافها؛ لأن المرد في ذلك ليس إلى خصائص تتميز بها في منازعات الصنف الأول طبيعة الروابط القانونية فيه من ناحية درجة الاتصال بالمصلحة العامة عن طبيعة الروابط القانونية في منازعات الصنف الثاني، بل طبيعة الروابط فيها جميعا واحدة من هذه الناحية، وإنما المرد في ذلك إلى أن مقتضى إلغاء القرار الإداري هو اعتباره معدوما قانونا وكأن لم يكن، فيسري هذا الأثر بحكم اللزوم وطبائع الأشياء على الكافة، ولكل ذي شأن ولو لم يكن من أطراف المنازعة أن يتمسك به؛ وآية ذلك أن الأحكام الصادرة من القضاء الإداري في مثل هذه المنازعات بالرفض ليست لها حجية عينية على الكافة.

(الطعن رقم ٢/١٤٩٦ ق عليا - جلسة ١٨/١/١٩٥٨ - س ٣ ص ٥٤٦ -
والطعن رقم ٣٢/٣٥٣ ق عليا - جلسة ١٣/١/١٩٩٠ - س ٣٥ ص ٧٧٤)
المبدأ رقم (٥٧٤) - اتحاد الخصوم في الدعويين واختلاف السبب والموضوع
في كل منهما - انتفاء الحجية.

الحكم

إنه وإن إتحّد الخصوم في دعوي المطالبة بالراتب عن مدد الفصل من الخدمة وفي دعوي التعويض عن الضرر المادي المترتب على قرار الفصل إلا أن السبب والموضوع مختلفان فالسبب في الأولي هو ما يزعمه المدعي من إعتبار

مدة الفصل متصلة يترتب عليه وبحكم اللزوم استحقاقه للراتب عنها بينما سبب الدعوي الثانية هو الادعاء ببطلان قرار الفصل مما يترتب عليه التعويض عن هذا القرار وأما الموضوع في الدعوي الأولى فهو الراتب وفي الثانية هو التعويض والفرق ظاهر بين الطلبين وإن كان الراتب يكون عنصراً من عناصر التعويض إلا أن هذا بذاته لا يجعل الراتب هو التعويض بداهة.

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٤ ص ٤ ص (١٠٩٠))

المبدأ رقم (٥٧٥) - وفي نطاق القانون المدني وطبقاً لنص المادة ٤٠٥ منه لا يجوز للمحكمة أن تأخذ بقرينة قوة الشيء المقضي به من تلقاء نفسها إلا أن الأمر يختلف في نطاق القانون العام وفي ظل تطبيق مبدأ المشروعية ذلك أن المركز القانوني التنظيمي متى إنحسم النزاع في شأنه حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر الوضع الذي استقر به الوضع الإداري نهائياً فالعودة لإثارة النزاع فيه بدعوي جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري.

الحكم

إنه وفي نطاق القانون المدني وطبقاً لنص المادة ٤٠٥ منه لا يجوز للمحكمة أن تأخذ بقرينة قوة الشيء المقضي به من تلقاء نفسها إلا أن الأمر يختلف في نطاق القانون العام وفي ظل تطبيق مبدأ المشروعية ذلك أن المركز القانوني التنظيمي متى إنحسم النزاع في شأنه حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر الوضع الذي استقر به الوضع الإداري نهائياً فالعودة لإثارة النزاع فيه بدعوي جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها وهي حكمة ترتبط بالصالح العام ولهيئة مفوضي الدولة الدفع بقوة الشيء المحكوم به.

(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨ ص ٣ ص (٥٤٦))

المبدأ رقم (٥٧٦) - (١) الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكافة فهو ذو حجية عينية لإعدام القرار الإداري في دعوي هي في حقيقتها إختصاص له في ذاته (٢) مدي الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء

القرار وهذا هو الإلغاء الكامل وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقيه وهذا هو الإلغاء الجزئي.

الحكم

الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكافة فهو ذو حجية عينية لإعدام القرار الإداري في دعوي هي في حقيقتها إختصاص له في ذاته إلا أن مدي الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإلغاء الكامل وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقيه وهذا هو الإلغاء الجزئي.

(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٣ - جلسة ١٥/١١/١٩٥٨ س ٤ ص (٩٣))

المبدأ رقم (٥٧٧) - الحجية النسبية لأحكام تسوية الحالة والمنازعة في الراتب.

الحكم

الحكم الصادر بتسوية حالة موظف حجته نسبية لا تتعدي الخصوم فيه إلي غيرهم - كما إن المنازعة في الأجر هي منازعة يكون الحكم الصادر من القضاء الإداري في خصوصها ذا حجية نسبية مقصورة على أطرافه.

(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٢ - جلسة ١٨/١/١٩٥٨ س ٣ ص (٥٦٨) و (الطعن

رقم ٢٥٠ لسنة ٣٣ - جلسة ١١/١/١٩٥٨ س ٣ ص (٥٢٩))

المبدأ رقم (٥٧٨) - البت في صفة المدعي عليهما بحكم له قوة الشئ المقضي به - أثره.

الحكم

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في طلب وقف التنفيذ يكون قد تضمن في الوقت ذاته قبول الدعوي شكلاً وبذلك لا يجوز الرجوع إلي المنازعة في صفة المدعي عليهما بعد أن بت فيها بحكم له قوة الشئ المقضي به في هذه الخصوصية.

(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٧٧ - جلسة ١٨/١/١٩٦٤ س ٩ ص (٤٤٧))

المبدأ رقم (٥٧٩) - حكم بقوة الأمر المقضي - تفسير القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضي تفسيراً ضيقاً.

الحكم

وجوب تفسير القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضي تفسيراً ضيقاً والإحتراس في توسيع مداها - إختلاف الموضوع أو السبب أو الأخصام في الدعوي الثانية

عنه في الأولي - أثره - لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوي الثانية.
(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٧/٢٢٩ ق - جلسة - ١٩٦٤/٥/٣١ ص(٩)
المبدأ رقم (٥٨٠) - الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات
الخصوم في شأن تنازعهم.

الحكم

إن الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم في شأن
تنازعهم مثال ذلك حكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا
الشق الخاص بالإحالة والصادر من المحكمة الإدارية لا يحوز حجية حتي ميعاد
الطعن في هذا الحكم.

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤ س ٩ ص(١٠٦٦)
المبدأ رقم (٥٨١) - ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنسم بها
أحكام الإلغاء أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام
عامة وإمتناع إنتفاع الأغيار كمبدأ عام بآثار هذه الأحكام.

الحكم

ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنسم بها أحكام الإلغاء أن تهدم
قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام عامة وإمتناع إنتفاع الأغيار
كمبدأ عام بآثار هذه الأحكام ، ومع ذلك فقد حاول القضاء الإداري جاهداً التوفيق
والملائمة بين إلترام هذه النسبية بقصر آثار الحكم علي طرفي الخصومة وبين
الحرص علي إحترام تلك الحجية المطلقة، فجعل هذه الحجية واضحة في الآثار
القانونية المترتبة لزماً علي الإلغاء وفي الأوضاع الواقعية التي لها إرتباط وثيق
وأصرة أكيدة بالمراكز الملغاة فالآثار الواقعية التي تنشأ عن أحكام الإلغاء يجوز
بحكم ترتيبها الحتمي ولزومها العقلي أن يتمسك بها أولو الشأن في طلب إلغاء
قرار آخر مادامت هذه النتائج المحتملة يتعين علي الإدارة إحترامها بل إنفاذها
من تلقاء نفسها نتيجة لحكم الإلغاء.

(الطعن رقم ١٥٣١، ١٥٣٢/٦ ق - جلسة - ١٩٦٤/٦/٢١ ص(٩)
المبدأ رقم(٥٨٢) - حجية الشئ المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين
الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سبباً وموضوعاً.

الحكم

إن حجية الشئ المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون

أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سببًا وموضوعًا فكلما اختلف أي شرط من الشروط السابقة كالموضوع أو الخصوم أو السبب بأن اختلف أيها في الدعوي الثانية عما كان عليه في الدعوي الأولى وجب الحكم بأنه لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوي الثانية - مثال ذلك إذا شجر نزاع بين المدعي والحكومة حول إستحقاق بدل التفرغ عن مدة سابقة وقضي في هذا النزاع برفضه فإنه يجوز له العودة إلى هذا النزاع بالنسبة إلى مدة جديدة.

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣١ - مجموعة ١٠ سنوات - ج١ - ص ٥٤٣، والطعن رقم ٧٦٩ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١ مجموعة ١٥ سنة - ص (١٠٨٩))

المبدأ رقم (٥٨٣) - شروط قيام حجية الأمر المقضي قسمان: القسم الأول يتعلق بالحكم، وهو أن يكون حكمًا قضائيًا وأن يكون حكمًا قطعيًا. وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطًا وثيقًا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق دون هذه الأسباب والقسم الثاني يتعلق بالحق المدعي به بأن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية بالنسبة للخصوم أنفسهم، وإتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، وأن يتحقق أخيرًا إتحاد في السبب.

الحكم

حجية الشيء المقضي - هناك ثمة شروط لقيام حجية الأمر المقضي وهذه الشروط قسمان : قسم يتعلق بالحكم، وهو أن يكون حكمًا قضائيًا وأن يكون حكمًا قطعيًا وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطًا وثيقًا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق دون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضًا حجية الأمر المقضي - وقسم يتعلق بالحق المدعي به - ويشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية بالنسبة للخصوم أنفسهم، وإتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، وأن يتحقق أخيرًا إتحاد في السبب - وتقوم حجية الأمر المقيد علي فكرتين رئيسيتين الفكرة الأولى هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات ما دام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتي تقف بالتقاضي عند حد لا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم والفكرة الثانية هي الحيلولة

دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية إستقراراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

(المحكمة الإدارية العليا السنة ١٠ ق - الطعن رقم ١٣٣٧/٥ ق -

جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨)

المبدأ رقم (٥٨٤) - تقوم حجية الأمر المقضي علي فكرتين رئيسيتين:

الفكرة الأولى هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات مادام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتي تقف بالتقاضي عند حد فلا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم.

والفكرة الثانية هي الحيلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية إستقراراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

الحكم

تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني علي أن «١- الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم، وتعلق بذات المحل سبباً وموضوعاً ٢- ومفاد هذا النص أن هناك شروطاً لقيام حجية الأمر المقضي وهذه الشروط قسمان: قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضاً حجية الأمر المقضي - وقسم يتعلق بالحق المدعي به ويشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم، وإتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، وأن يتحقق أخيراً إتحاد في السبب - وتقوم حجية الأمر المقضي علي فكرتين رئيسيتين الفكرة الأولى هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات ما دام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتي تقف بالتقاضي عند حد فلا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم - والفكرة الثانية هي الحيلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية إستقراراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم يبين مما سلف أن المعيار الذي وضعه التقنين المدني لإكتساب الحكم حجية الأمر المقضي هو إتحاد

الخصومة وإتحاد الموضوع وإتحاد السبب ، والخصوم هم الأطراف الحقيقيون دون نظر إلى الأشخاص المائلين في الدعوي وموضوع الدعوي ومحلها هو الحق الذي يطالب به المدعي أو المصلحة التي يسعى إلى تحقيقها بالإلتجاء إلى القضاء -أما السبب فهو الأساس القانوني الذي يبني عليه الحق أو هو ما يتولد منه الحق أو ينتج عنه -والأساس القانوني قد يكون عقداً أو إرادة منفردة أو فعلاً غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصاً في القانون ويتعين في هذا الصدد التمييز بين السبب والمحل وقد يتحد المحل في الدعويين ويتعدد السبب وعلي ذلك لا يكون للحكم الصادر في الدعوي الأولى حجية الأمر المقضي في الدعوي الثانية إذ بالرغم من إتحاد المحل في الدعويين فقد يخل شرط إتحاد السبب فقد يكون الموضوع المتحد إنقضاء الإلتزام مثلاً وله أسباب متعددة فمن يتمسك بالوفاء يستطيع أن يتمسك بعد ذلك بإبراء الذمة .إلخ .وكذلك يجب التمييز بين السبب والدليل وقد يتحد السبب وتتعدد الأدلة فلا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضي فيه مادام السبب متحدًا.

ضباط إحتياط - صدور أحكام نهائية برفض دعاوي بعض الضباط الإحتياط وصدور تشريع لاحق يقوم علي أساس مغاير في مجال إنصافهم وسريان أحكامه بأثر رجعي -تبدل التشريع من شأنه أن ينشئ حقوقاً للمتقاضين لم تكن مقررّة لهم بما يجعل لطلباتهم سبباً جديداً -إمتناع التمسك في شأنهم بقاعدة حجية الشيء المقضي.

(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨ س ١٠ ص ٧٨٤، والطعن رقم ٧٦٩ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١ س ٢١ ص ١٥٧)

المبدأ رقم (٥٨٥) - متى كان الحكم نهائياً لمتنع إثارة مسألة الإختصاص.

الحكم

إن الحكم بعدم قبول دعوي الإلغاء شكلاً يتضمن الحكم بإختصاص المحكمة بنظرها صيرورة هذا الحكم نهائياً تمنع من إثارة مسألة الإختصاص في دعوي التعويض في ذات الموضوع.

(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ - مجموعة ١٠ سنولت ج - ١ ص ٥٥٣)
المبدأ رقم (٥٨٦) - مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن أحكام الجنسية مشروط بوحدة المحل ووحدة السبب وأن يكون طرفاً الرابطة وهما الفرد والدولة ممثلين في الخصومة.

الحكم

إن مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن أحكام الجنسية مشروط بوحدة المحل ووحدة السبب وأن يكون طرفاً الرابطة وهما الفرد والدولة ممثلين في الخصومة إثارة النزاع في الجنسية لدى القضاء العادي في صورة مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها في الدعوي المرفوعة لديه في حدود ولايته - الحكم ببراءة المطعون عليه جنائياً من تهمة دخول البلاد بغير جواز سفر صحيح تقتصر حجيته على الدعوي الجنائية لا تتعداها إلى المسألة الأولية التي تمس الجنسية.

(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٨٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١ ص ١٠ (١١٩٩))

المبدأ رقم (٥٨٧) - الحكم باستمرار صرف الراتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة لحين إلغاء القرار الصادر بالفصل طبقاً لقانون مجلس الدولة شأنه شأن الحكم بوقف التنفيذ وإن كان لا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعاً إلا أن ذلك يظل حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها وينبني على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب.

الحكم

حجية الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع والحكم باستمرار صرف الراتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة لحين إلغاء القرار الصادر بالفصل طبقاً لقانون مجلس الدولة شأن الحكم بوقف التنفيذ وإن كان لا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعاً إلا أن ذلك يظل حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها وينبني على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلاً بنظر الدعوي لسبب يتعلق بالوظيفة إذ أن قضاء المحكمة في هذا ليس قطعياً فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتاً بل يقيداً عند نظر طلب إلغائه.

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة - ٩ جلسة ١٩٦٧/١/٧ ص ١٢، والطعن رقم ٨١٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨ مجموعة ١٥ سنة ج - ٢ ص ١٠٩٤، والطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة - ١٩٨١/٢/٢ ص ٢٦ (٦٣٧))

المبدأ رقم (٥٨٨) - حجية الحكم للمنطوق أما الأسباب التي استند إليه في

الحكم والتي تتعلق بمسائل لا أثر لها على الدعوى ولم تكن المحكمة بحاجة إلى بحثها وهي في صدد الفصل فيها فلا حجية لها.

الحكم

إن حجية الحكم للمنطوق أما الأسباب التي إستند إليه في الحكم والتي تتعلق بمسائل لا أثر لها على الدعوى ولم تكن المحكمة بحاجة إلى بحثها وهي في صدد الفصل فيها فلا حجية لها -الفصل في الدعوى الخاصة بالمدعي لم تكن المحكمة في حاجة إلى التعرض للمسئولية عن الخصم أسباب الحكم في هذا الخصوص ليست لها حجية.

(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ١٩٦٦/٦/١١ جلسة ١١ ص ٦٩٢)

المبدأ رقم (٥٨٩) - حجية الشيء المقضي - شروطها - عدم جواز الاستناد إلى الحجية والتمسك بها إلا إذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التي كانت عليه الدعوى المقضي فيها - أثر صدور تشريع جديد يتضمن أساس قانوني جديد.

الحكم

ومن حيث إن حجية الشيء المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات للمحل سبباً وموضوعاً - إذا كانت الدعوى الأولى التي حكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، مستنداً إلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣,٩ لسنة ١٩٦٦ ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي انطوى على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات التأديبية للسلطات الرئاسية بجهات القطاع العام فإنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فيها في ظل قواعد قانونية أخرى - أساس ذلك أن هذه الحجية لا يجوز التمسك بها إلا إذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التي كانت عليه الدعوى المقضي فيها ولا شك أن تبدل التشريع الذي يقوم على أساس قانوني جديد من شأنه أن ينشئ حقوقاً للمدعي لم تكن مقررة له مما يجعل لطلبه سبباً جديداً مصدره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

(الطعن رقم ٧٦٩ / ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١)

المبدأ رقم (٥٩٠) - وزارة الحربية والجامع الأزهر جهتان ليستا سوي فروع للحكومة وأثره أن الدعويين المقامتين ضدّهما تتحدان خصومًا بما يتعين معه الحكم في الدعوي الثانية بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها.

الحكم

كون الحكم السابق صادرًا في دعوي مقامة من وزارة الحربية ضد المدعي بينما الدعوي المائلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ضد الجامع الأزهر الدعويان تتحدان خصومًا بإعتبار أن الحكومة هي الخصم في الدعوتين أما الجهتان المذكورتان ليستا سوي فروع لها وعليه يتعين الحكم في الدعوي الثانية بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها.

(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٧/٥/٧ جلسة ١٩٦٧/٥/٧ ص ١٢ (١٠٢٢))

المبدأ رقم (٥٩١) - حجية الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد مقصورة على ما قضي به الحكم من الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكليف الذي ذهب إليه الحكم بأن حقيقة طلب المدعي هو طلب إلغاء لا طلب تسوية.

الحكم

قضاء المحكمة الإدارية فيما يتعلق بطلب المدعي تسوية حالته بعدم القبول شكلاً لرفعه بعد الميعاد - حجية هذا الحكم مقصورة على ما قضي به من الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكليف الذي ذهب إليه بأن حقيقة طلب المدعي هو طلب إلغاء لا طلب تسوية لا حجية لهذا الحكم بالنسبة لموضوع الطلب فهذا الحكم لا يحول دون أن يطلب المدعي التعويض العيني عما أصابه من ضرر ناتج عن إمتناع الوزارة عن تسوية حالته.

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٦٧/١١/٢٦ جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦ ص ١٣ (١٤٢))

المبدأ رقم (٥٩٢) - الحكم بوقف الدعوي تعليقاً حتى يفصل في مسألة أولية هو حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به.

الحكم

الأمر بوقف الدعوي حتى يفصل في مسألة أولية هو حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به جواز الطعن فيه إستقلالاً أمام المحكمة الإدارية العليا قبل الفصل في موضوع الدعوي.

(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ١٩٦٨/١١/٢٣ جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ ص ١٤ (٩٠))

المبدأ رقم (٥٩٣) - ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه مل لم ترتبط
الأسباب بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها.

الحكم

ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه - إرتباط أسباب الحكم بمنطوقه إرتباطاً
وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها - ثبوت الحجية لها في هذه الحالة.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٢ اق - الطعن رقم ٧/٥٧٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٧)
المبدأ رقم (٥٩٤) - حجية الشيء المقضي تسمو على قواعد النظام العام.

الحكم

الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعي له مقومات الأحكام
وخصائصها - مدي حجيته بالنسبة إلى ما فصل فيه من مسائل فرعية قبل البت
في الموضوع - أساس ذلك: حجية الشيء المقضي تسمو على قواعد النظام العام.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٤ ق - الطعن رقم ٨١٤/١٣ ق -

جلسة ٨/٣/١٩٦٩)

المبدأ رقم (٥٩٥) - قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً من النظام العام.

الحكم

حكم حجية - صدور حكم بإنقضاء الدعوي العمومية وبراءة المتهم مما نسب
إليه بشأن نقل صيدلية بدون ترخيص - إقامة الدعوي العمومية عليه مرة ثانية عن
ذات الواقعة ولكن بوصف قانوني جديد بإعتبار أنه أدار صيدلية قبل الحصول
على ترخيص - الحكم ببراءته تأسيساً على أنه لم يقم لفتح صيدلية بدون ترخيص
بل نقل صيدلية إلى مكان آخر وإتقضت الثلاثون يوماً التي يمكن للوزارة خلالها
أن تعترض على طلب النقل هذا الحكم لا تحوز أسبابه حجية الشيء المقضي به
- أساس ذلك أن أسبابه إنطوت على إهدار لحجية الحكم الجنائي الأول إذ كان
يتعين على المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة
الفصل فيها دون التعرض لبحث موضوعها ودون حاجة لأن يدفع أمامها بذلك
لأن قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً من النظام العام - لا محل للقول لأن لهذا الحكم
حجية في ثبوت أن نقله للصيدلية قد تم بناء على قرار ضمني بالترخيص.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٤ اق - الطعن رقم ٥٢٥ والطعن رقم ١١/١١٦٢ اق

- جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٨)

المبدأ رقم (٥٩٦) - صدور حكم من المحكمة التأديبية بعد إقامة الطعن على حكم لها ، ودون إنتظار الفصل فيه، لا يحوز ثمة حجية تغل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب على الحكم المطعون فيه ووزنه بميزان القانون.

الحكم

إن محكمة القضاء الإداري وقد قضت بإختصاصها بنظر دعوي المدعي في شأن طلب أحقيته في مرتبه عن مدة وقفه عن العمل وبعدم إختصاص المحكمة التأديبية بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن هذه المدة فإن هذا الحكم وقد صدر بعد إقامة الطعن المائل في حكم المحكمة التأديبية المشار إليه، ودون إنتظار الفصل فيه، فإنه لا يحوز ثمة حجية تغل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب على الحكم المطعون فيه ووزنه بميزان القانون، وبالتالي فلا مندوحة إعمالاً لهذه السلطة من القضاء للأسباب سالفة الذكر بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإختصاص المحكمة التأديبية المختصة بنظر موضوع الطلب مثار المنازعة وبإحالة الفصل في الطعن المائل ولم تتمهل المحكمة إلى أن تقول المحكمة الإدارية العليا كلمتها فيه، بإعتبارها أعلى درجات التقاضي في النظام القضائي الإداري.

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩ س ١٧ ص (٤٤٧))

المبدأ رقم (٥٩٧) - رفض دائرة فحص الطعون للطعن المقدم في حكم محكمة القضاء الإداري يترتب عليه أن يصبح الحكم نهائياً ويحوز قوة الشئ المقضي.

الحكم

حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار المؤسسة بترقية بعض العاملين بها إلغاء كلياً ورفض دائرة فحص الطعون للطعن المقدم في هذا الحكم يترتب عليه أن يصبح حكم محكمة القضاء الإداري نهائياً ويحوز قوة الشئ المقضي.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٠٠٢ق - الطعن رقم ١٦/٦٦٣ ق -

جلسة ١٩٧٥/٥/١٨)

المبدأ رقم (٥٩٨) - لا حجية لحكم المحكمة التأديبية التي أحالت الدعوي إلى المحكمة التأديبية الأخرى بعد إلغاء الإحالة بحكم المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

صدور حكم من المحكمة التأديبية بإحالة الدعوي إلى محكمة تأديبية أخرى

الطعن على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وإلغاؤه مع إحالة الدعوي إلى المحكمة المختصة لا حجية لحكم المحكمة التأديبية التي أحالت الدعوي إلى المحكمة التأديبية الأخرى لا ينال من ذلك صدور حكم في موضوع الدعوي من المحكمة التأديبية التي أحيلت عليها للدعوي ذلك أن حكم المحكمة الإدارية العليا قد ألغى حكم الإحالة الأول وأصبح لا حجية له.

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٠٠٢ - جلسة ١٩٨١/٣/٢١ س ٢٦ ص (٧٣٧))

المبدأ رقم (٥٩٩) - ما يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من قرارات باعتماد قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر من الأحكام التي تحوز حجية الأمر المقضي - أثر ذلك - تكون حجة على الكافة فيما فصلت فيه من حقوق - يسري في شأنها الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه.

الحكم

ومن حيث إن القرارات التي تصدرها اللجان القضائية للإصلاح الزراعي وهي تمارس عملاً قضائياً تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية، اعتماد مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لقرارات اللجنة ما يتولاه في هذا الشأن يتداخل مع عمل اللجنة فتلحقه لزوماً الصفة القضائية - وما يصدره مجلس الإدارة من قرارات تعتبر من الأحكام التي تحوز حجية الأمر المقضي وتكون بهذه المثابة حجة على الكافة فيما فصل فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية في نزاع قائم بين الخصوم أنفسهم ويتعلق بذات الموضوع محلاً ومسبباً يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه - ومما لا شك فيه أنه يترتب على هذه الحجية أنه لا يجوز لمجلس إدارة الهيئة تعديل قراره أو سحبه أو إلغائه في أي وقت بعد صدوره لإستنفاد ولايته في شأنه.

(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٢٢ ق عليا - جلسة ١٩٨١/٣/٣١ - س ٢٦ ص ٨٢٦)

المبدأ رقم (٦٠٠) - صيرورة الحكم الموضوعي نهائياً بعدم الطعن خلال الميعاد لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشك المستعجل ويتعين الحكم بعدم جواز نظر الطعن.

الحكم

الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار وفي

الموضوع بإلغائه صدور الحكم في الشقين المستعجل والموضوعي للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الشق المستعجل فقط فوات مواعيد الطعن في الشق الموضوعي الحكم الصادر في طلب وقف للتنفيذ وإن كان حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويجوز الطعن فيه إستقلالاً أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن ذلك كله لا ينفي كونه حكماً مؤقتاً لا يقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي الأثر المترتب على ذلك مصير حكم وقف التنفيذ يتعلق بصدور الحكم الموضوعي إذا صدر حكم في الشق الموضوعي فإنه يجب للحكم الصادر من ذات المحكمة في الشق العاجل ويكون هو المعمول عليه في الدعوي صيرورة الحكم الموضوعي نهائياً بعدم الطعن خلال الميعاد لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشق المستعجل ويتعين الحكم بعدم جواز نظر الطعن.

(الطعن أرقام ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ اس ٢٨ ص (٦٤٤) المبدأ رقم (٦٠١) - حيافة الحكم الصادر بعدم الإختصاص والإحالة لقوة الأمر المقضي إذا فوت المدعي عليه على نفسه طريق الطعن.

الحكم

الحكم الصادر بعدم الإختصاص والإحالة يجوز لصاحب الشأن الطعن فيه بطرق الطعن المناسبة خلال الميعاد وإذا فوت المدعي عليه على نفسه طريق الطعن فإن الحكم يحوز قوة الأمر المقضي ولا يغدو بالإمكان إثارة عدم إختصاص المحكمة المحال إليها للدعوي.

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٢ اس ٢٨ ص (٨١٠)

المبدأ رقم (٦٠٢) - حجية الأمر المقضي به لا تقوم إلا بتوفر وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سبباً موضوعاً.

الحكم

يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضي به وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سبباً موضوعاً لا يجوز التمسك لحجية الأمر المقضي إذا كان قد صدر حكم للمحكمة الإستئنافية بإلغاء حكم المحكمة الجزئية بعدم الإختصاص بوقف تنفيذ قرار الفصل وإعادتها إلى المحكمة الجزئية وصدر حكم من المحكمة التأديبية بإلغاء هذا القرار وذلك لإختلاف موضوع الدعوي فالحكم الصادر من المحكمة

للتأديبية قد تناول موضوع القرار في حين تناول حكم المحكمة الجزئية ظاهره فقط ليجت في وقف تنفيذ.

(الطعن رقم ٩٥٢ ، ٩٦٢ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١ س ٢٩ ص (٥٦٩) المبدأ رقم (٦٠٣) - حكم الإلغاء يتمتع بحجية مطلقة ويسري في مواجهة كافة.

الحكم

أحكام الإلغاء تتمتع بحجية مطلقة قبل كافة -الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه في دعوى أخرى صيرورة هذا الحكم نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضي فيه حكم الإلغاء يتمتع بحجية مطلقة ويسري في مواجهة كافة طلب إلغاء هذا القرار في المنازعة الماثلة بعد أن انتفى عنصر النزاع فيه من مقتضاه إعتبار الخصومة منتهية.

(الطعن رقم ٣٣١٣ لسنة ٢٠٠٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ س ٢٩ ص (١٢١٠) المبدأ رقم (٦٠٤) - تتوفر الحجية للقرار الصادر من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي حيث أن المشرع قد حدد لها اختصاصاً قضائياً وذلك في حالة توافر شروط الحجية.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - حجية الأمر للمقضي به - الشروط التي يجب توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر للمقضي به قسمين : القسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكماً قضائياً و أن يكون قطعياً وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب القسم الثاني يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب - فيما يتعلق بالقسم الأول : إذا اختص المشرع جهة إدارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للإصلاح الزراعي فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات في المنازعات التي تختص بنظرها يكون لها حجية الأمر للمقضي وذلك بأن يكون قراراً قطعياً أي فصلاً حاسماً لا رجوع فيه من جانب اللجنة .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٠٠٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ س ٢٩ ص ٥٤٥) المبدأ رقم (٦٠٥) - يشترط للدفع بحجية الأمر للمقضي به إتحاد الخصوم والمحل والسبب.

الحكم

طبقاً لحكم المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه يشترط للدفع بحجية الأمر المقضى به إتحاد الخصوم والمحل والسبب ويعتبر الحكم حجة على الخصوم وخلفهم للعام وهم للورثة وعلى خلفهم الخاص مثل المشتريين كما تمتد حجية الحكم إلى الدائنين العاديين.

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢ س ٣٠ ص (٤٦٣))

المبدأ رقم (٦٠٦) - خروج بحث مشروعية القرار الإداري عن نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم الجنائية أو المدنية يجعل التعرض له لا يحوز قوة الأمر المقضى به.

الحكم

صدور أحكام جنائية أو مدنية إستندت في أسبابها إلى وجود قرار صادر من هيئة الإستثمار بالموافقة على المشروع بإعتباره مشروعاً إستثمارياً دون أن تتعرض تلك الأحكام لمدى مشروعية للقرار خروج بحث مشروعية للقرار عن نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم الجنائية أو المدنية الاختصاص الولائي للمحاكم العادية ولا تحوز قوة الأمر المقضى فيما بالفصل فيه.

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٨ س ٣٠ ص (١٢٣٩))

المبدأ رقم (٦٠٧) - للمحكمة كقضاء مستعجل أن تتلمس توافر شروط قبول الدعوى من ظاهر الأمور بما لا يقطع السبيل على كل صاحب مصلحة أن يثبت ما يخالف ذلك في مرحلة نظر الموضوع.

الحكم

لمحكمة القضاء الإداري أن تطرح الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والدفع بعدم قبولها بعد للميعاد متى تبين أن الخصم المتمسك بأى منهما لم يشفع طلبه بما يثبتته أو يؤيده - للمحكمة من باب أولى أن ترجئ البت في الدفع إلى مرحلة الفصل في الموضوع حتى لا يتعطل الفصل في الشق المستعجل من الدعوى لأسباب ترجع إلى تراخي جهة الإدارة في نفوعها على وجه تعتد به وفي ذات الوقت لا تضيع على تلك الجهة فرصة إثبات نفوعها في مرحلة لاحقة من مراحل النزاع - أساس ذلك : أن المحكمة كقضاء مستعجل لها أن تتلمس توافر شروط قبول الدعوى من ظاهر الأمور بما لا يقطع السبيل على كل

صاحب مصلحة أن يثبت ما يخالف ذلك في مرحلة نظر الموضوع
(الطعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٧ س ٣١ ص (٢٩)
المبدأ رقم (٦٠٨) - عدم جواز إعادة عرض النزاع مرة أخرى بعد سابقه الفصل
فيه بحكم حائز لقوة الأمر المقضى به.

الحكم

عدم جواز إعادة عرض النزاع مرة أخرى بعد سابقه الفصل فيه بحكم حائز لقوة
الأمر المقضى به في نزاع الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات
الحق محلاً ومسبباً.

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)

المبدأ رقم (٦٠٩) - المسألة التي لم تنظرها المحكمة فعلاً لا يمكن أن تكون
موضوعاً لحكم حاز قوة الأمر المقضى ولا يثور بشأنها الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها.

الحكم

يشترط في المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها: أولاً - أن
تكون المسألة واحدة في الدعويين ثانياً - أن تكون المحكمة قد فصلت في
موضوعها بحيث تستقر حقيقتها بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً ثالثاً - أن
تكون ذات المسألة هي موضوع الدعوى الثانية من أى من الطرفين قبل الآخر،
ومؤدى ذلك أن المسألة التي لم تنظرها المحكمة فعلاً لا يمكن أن الدعوى لسبق
الفصل فيها.

(الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠)

المبدأ رقم (٦١٠) - ما تصدره اللجان القضائية للإصلاح الزراعى من قرارات
في المنازعات المختصة بها قانوناً يحوز حجية الأمر المقضى متى توافرت
شروطها.

الحكم

إن كان الأصل هو ثبوت الحجية للأحكام الصادرة من المحاكم إلا أنه إذا
خص المشرع جهة إدارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للإصلاح
للزراعى فإن ما تصدره من قرارات في المنازعات المختصة بها قانوناً يحوز
حجية الأمر المقضى متى توافرت شروطها.

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٦ س ٣١ ص (٢٣٣)

المبدأ رقم (٦١١) - متى قضت محكمة القضاء الإداري ضمناً بإختصاصها بحكم حلز قوة الأمر المقضى به فلا يجوز لها أن تعاود بحث هذا الأمر والقضاء فيه بحكم مخالف.

الحكم

الحكم الصادر من المحكمة للقضاء الإداري بعدم قبول طلب وقف الخصم من الراتب ينطوي ضمناً على القضاء بإختصاص المحكمة بالفصل في المنازعات عدم الطعن على هذا الحكم في المواعيد وبالإجراءات المقررة يكسبه قوة الشيء المقضى به أثر ذلك أنه يتعين الإعتداد بهذا الحكم وإعمال مقتضاه فيما قضى به ضمناً من إختصاص المحكمة بنظر الدعوى رغم أنها لم تكن مختصة أصلاً بالموضوع ومتى قضت محكمة القضاء الإداري ضمناً بإختصاصها بحكم حلز قوة الأمر المقضى به فلا يجوز لها أن تعاود بحث هذا الأمر والقضاء فيه بحكم مخالف.

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٤ ص ٣١ ص (٣٠٣))

المبدأ رقم (٦١٢) - لا تثبت حجية الأمر المقضى إلا بأن يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم الذي أصدرته.

الحكم

لا تثبت حجية الأمر المقضى إلا بأن يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم الذي أصدرته فإذا لم يكن للمحكمة المدنية أى إختصاص فى شأن مقابل التحسين وهى فى مقام تقدير التعويض عن نزع الملكية فلا حجية لما يرد فى قضائها بخصوص مقابل التحسين.

(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٣ ص ٣٢ ص (٤١٣))

المبدأ رقم (٦١٣) - حجية الأحكام القضائية تمتد إلى الخلف العام من دائنتين وورثة وإلى الخلف الخاص.

الحكم

ومن حيث إن فكرة حجية الأحكام تقوم أساساً على وجوب احترام عمل القاضي وحسم النزاع ومنع تأييده. وبقي من تعارض الأحكام، وهذه الحكمة التي استهدفها المشرع من حجية الأحكام تقتضي بحكم اللازم أن الحكم كما يكون حجة على الخصم فى الدعوى فإنه يكون كذلك حجة على خلفه العام من دائنتين وورثة

وعلى خلفه الخاص متى استندوا في النزاع الجديد إلى ذات السبب الذي استند إليه الخصم الأصيل في النزاع الذي سبق الفصل فيه.

(الطعن رقم ٢٨/١٢٧٦ ق عليا - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

المبدأ رقم (٦١٤) - أثر حكم دائرة توحيد المبادئ على الأحكام السابقة لها - صدور حكم لا حق مغاير من ذات المحكمة بالهيئة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص هذه الهيئة يقتصر على الطعون التي تحال إليها من دوائر المحكمة الإدارية العليا لترسى فيها مبدأ يستقر عليه ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة من تلك الهيئة لا تنسحب على الأحكام السابق صدورها بما حازته من حجية ولا تجردها من صحتها أو تنزع عنها قوتها.

الحكم

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا سواء بحسم النزاع في موضوع برمته أو في شق منه أو في مسألة قانونية أو واقعية متعلقة به كمسألة الاختصاص هو حكم قطعي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه كقرينه حاسمة بصحته يعتبر هذا للحكم باتاً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ولا يغير من هذه الحجية صدور حكم لا حق مغاير من ذات المحكمة بالهيئة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن اختصاص هذه الهيئة تقتصر على الطعون التي تحال إليها من دوائر المحكمة الإدارية العليا لترسى فيها مبدأ يستقر عليه ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة من تلك الهيئة لا تنسحب على الأحكام السابق صدورها بما حازته من حجية ولا تجردها من صحتها أو تنزع عنها قوتها.

(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٣٢ ق- جلسة ١٩٨٧/٥/٢٣ من ٣٢ ص (١٣١٦))

المبدأ رقم (٦١٥) - الأحكام الصادرة في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة وهذه الحجية ترتب أثرها دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم صادراً في دعوى رفعت ابتداءً مستقلة عن أى نزاع آخر وهى ما يطلق عليها الدعوى المجردة بالجنسية أو دعوى الاعتراف بالجنسية أو كان الحكم قد صدر في موضوع الجنسية كمسألة أولية لازمة للفصل في نزاع مدنى أو إدارى أو غير ذلك.

الحكم

تعتبر الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية حجة على الكافة وينشر منطوقها في الجريدة الرسمية هذه الحجية ترتب أثرها دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم صادراً في دعوى رفعت لابتداء مستقلة عن أى نزاع آخر وهى ما يطلق عليها الدعوى للمجردة بالجنسية أو دعوى الاعتراف بالجنسية أو كان الحكم قد صدر في موضوع الجنسية كمسألة أولية لازمة للفصل في نزاع مدنى أو إدارى أو غير ذلك هذه الحجية تمنع أصحاب الشأن من إثارة النزاع بإقامة دعواهم بالمنازعة في جنسية مورثهم مرة أخرى أمام مجلس الدولة بعد سبق فصل القضاء العادى فيها بمناسبة دعوى مرفوعة قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة.

(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ س ٣٣ ص (٢٥)
المبدأ رقم (٦١٦) - وحدة المحل وتحقق شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

الحكم

إذا كان محل الدعوى الأولى هو ترتيب الجزاء القانونى على عدم مشروعية القرار الإدارى مع طلب التعويض وكان محل الدعوى الثانية هو ترتيب الجزاء القانونى لعدم المشروعية مع طلب الإلغاء فإن المحل فى الدعويتين واحد -أساس ذلك: أن عدم المشروعية يصلح سنداً لإلغاء القرار الإدارى بغض النظر عن الأثر المترتب على ذلك إلغاء أو تعويضاً -مؤدى ذلك: تحقق شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها -إلتفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفع يصمه بمخالفه القانون ويستوجب إلغاؤه.

(الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة - ٣٢ جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ س ٣٣ ص (٩٩٩)
المبدأ رقم (٦١٧) - لا تلحق الحجية إلا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها إلا مع وحدة الخصوم والمحل والسبب.

الحكم

لحجية لا تلحق إلا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها إلا مع وحدة الخصوم والمحل والسبب الطعن فى حكم لصدارة على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكومة فيه يمتد إلى الحكم السابق رغم فوات الطعن فيه

متى كان الحكمان قد صدرا فى دعويين أقيمتا طعنًا على قرار واحد وإتحد الخصوم فيهما لو كان هناك إرتباط بينهما.

(الطعن رقم ٣٣٣٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٤ من ٣٣ ص ٧٢ - وأيضاً الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٨ ق - جلسة (١٩٦٦/٦/١١) - والطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة - ١٩٨٩/٣/٢٥)

المبدأ رقم (٦١٨) - نطاق حجية الأحكام الصادرة من دائرة توحيد المبادئ - لا تسرى بأثر رجعى حتى لا تمس الأحكام القضائية النهائية التي إستقرت بها المراكز القانون للأطراف المعنية.

الحكم

نطاق حجية الأحكام الصادرة من الدائرة الخاصة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤، أن الأحكام التي تصدر من الدوائر الخاصة المشار إليها لا تسرى بأثر رجعى، وبذلك فإن ما قضت به هذه الدائرة من أن الحظر المقرر فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يسرى على الأرض الخاضعة فعلاً لضريبة الأطنان حتى ولو لم تكن مستغلة فعلاً فى الزراعة، هذا للقضاء وإن وضع حداً لإختلاف الرأى السابق على صدوره فى ١٥/١٢/١٩٨٥ إلا أنه لا يسرى بأثر رجعى حتى لا يمس الأحكام القضائية النهائية التي إستقرت بها المراكز القانونية للأطراف المعنية خاصة فى مجال حقوق الملكية العقارية.

(الطعن رقم ١٨٨٥ و ١٩٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٨ من ٣٣ ج - ١) المبدأ رقم (٦١٩) - يشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم والمحل والسبب.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم والمحل والسبب -المولد من ٩٣٩ إلى ٩٤٦ من قانون للمرافعات المدنية والتجارية وضعت أحكام مفصلة فى كيفية تعيين مديرى التركيات أو تثبيت منفذى الوصية والوجبات الملقاة على عاتقهم -منفذ الوصية نائب عن الورثة والموصى لهم ينوب عنهم ويمثلهم أمام القضاء فى الدعاوى التي ترفع من

للفترة أو عليها حتى يتم تنفيذ الوصية وتخليص التركيبة إلى أصحابها - الأحكام
الصادرة في تلك الدعاوى أو عليه تعتبر حجة عليهم ، وهي بهذه المثابة تحول
بينهم وبين رفع دعاوى جديدة في خصوص الحقوق المدعى بها في تلك الدعاوى
لسبق الفصل فيها - يتحقق بذلك شرط إتحاد الخصوم حقيقة أو حكماً في
الدعوى مما يحول دون نظر للدعوى الجديدة.

(الطعن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١١ - س ٣٤ ص ٨٥٧)
مبدأ ٧٣ ص (٤٨٣)

المبدأ رقم (٦٢٠) - المحكمة تقضى بالحجية من تلقاء نفسها المتعلقة بالنظام
العام دون توقف على طلب الخصوم أو تنازلهم الإختياري عن الحكم وإعمال
الحجية يستتبع حتماً عدم قبول الدعوى ابتداءً وعدم قيامها منذ رفعها وما
ترتب عليها من إجراءات وأحكام.

الحكم

المادة ١٤٥ مرافعات - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به
- قيام الحكم والحق الثابت به إلى أن يتم هذا التنازل باختيار الصادر لصالحه
الحكم وفي الوقت الذي يختاره . المادة ١١٦ مرافعات - الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - المادة ١٠١ من
قانون الإثبات - لا تكون للأحكام حجيتها إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم
وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً - المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بحجية الأمر
المقضى وتقضى به لتعلقه بالنظام العام دون توقف على طلب الخصوم أو
تنازلهم الإختياري عن الحكم - إعمال الحجية يستتبع حتماً عدم قبول الدعوى
ابتداءً وعدم قيامها منذ رفعها وما ترتب عليها من إجراءات وأحكام .

(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٣ - س ٣٥ ص ٧٧٤)
المبدأ رقم (٦٢١) - يشترط للدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه
إتحاد الخصوم والموضوع والسبب.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يشترط للدفع بعدم
جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه إتحاد الخصوم والموضوع والسبب - إذا
لم تتوافر شروط إعمال هذا الدفع فإنه يكون في غير محله ويتعين رفضه.

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

المبدأ رقم (٦٢٢) - يشترط لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل والسبب.

الحكم

الحكم بعدم جواز أو عدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها إنما يستند إلى ما تقضى به المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ من أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى به تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم نور أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً وتقضى المحكمة هذه الحجية من تلقاء نفسها بما مفاده أن ثمة شروطاً يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر النص وعجزة تنقسم إلى قسمين قسم يتعلق بالحكم وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل وإتحاد في السبب وفيما يتعلق بالقسم الثاني من الشروط الخاصة بالحق المدعى به ولئن كان ثمة إتحاد في المحل وهو الطعن في القرار المطعون فيه وإتحاد في السبب وهو النعي عليه بعدم المشروعية إلا أنه ليس هناك إتحاد في الخصوم، فالخصم في الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق هو صاحب العقار الصادر بشأن القرار المطعون فيه، والخصم في الدعوى رقم ٤٧٩٤ لسنة ٣٦ ق هو مستأجر جزء البديروم محل القرار المذكور، وبالتالي لا يجوز الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣ ق حجية الأمر المقضى به مواجهة المدعى في الدعوى الأخيرة)

(الطعن رقم ٣١/٢٨٠٩ و ٢٣٧٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦ ص ٣٥ ص ١٨٠٧)
المبدأ رقم (٦٢٣) - الأحكام النهائية الحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه هي أحكام كاشفة للحقوق التي قضت بها وليست منشئة لها.

الحكم

ومن حيث أنه من المبادئ المسلم بها أن الأحكام النهائية للحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه تعتبر كاشفة للحقوق التي قضت بها وليست منشئة لها ومن ثم فإن مؤدى صدور حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن بإلغاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالإسكندرية بخفض درجة الطاعن هو اعتبار هذا الحكم التأديبي

كان لم يكن اعتباراً من تاريخ صدوره.

(الطعن رقم ٣٤/١٩١٤ ق عليا - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩)

المبدأ رقم (٦٢٤) - الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية.

الحكم

قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المادة ١٠١ - الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية - لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً.

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦)

وعن امتداد حجية الأحكام القضائية إلى الخلف العام والخاص للخصم جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على ما يلي:

المبدأ رقم (٦٢٥) - الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص - الحكم في الكل يعتبر قضاءً في الجزء.

الحكم

ومن حيث إن الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص متى كان الحكم متعلقاً بالعين التي انتقلت إلى الخلف - تتسحب الحجية إلى الدائنتين العاديتين - الحكم في الكل يعتبر قضاءً في الجزء - متى كان سند الاعتراض هو وجود عقد أو تصرف معين مدعى صدوره من الخاضع أو خلفه إلى المعارض في تاريخ سابق على تاريخ العمل بأي من قوانين الإصلاح الزراعي يجب للاعتداد بهذا العقد وإلغاء الاستيلاء على المساحة موضوع هذا التعاقد أن يثبت حقيقة صدوره فعلاً عن الخاضع وفي تاريخ ثابت سابق على تاريخ العمل بالقانون المطبق في الاستيلاء - إذا لم تتحقق هذه الشروط فإنه لا يجوز الحكم بإلغاء الاستيلاء عن أرض المعارض.

(الطعن رقم ٣٣/٣٧٨٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

المبدأ رقم (٦٢٦) - متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى يكون حجة فيما فصل فيه من مسائل ويعتبر عنواناً للحقيقة - قوة الأمر المقضى للحكم تسمو على قواعد النظام العام ولا يجوز المساس بها وهي تغطي حتى الخطأ في تطبيق القانون بافتراض وقوعه.

الحكم

الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى يمنع الخصوم من العودة إلى مناقشة المسألة التي فصل فيها هذا الحاكم في أي دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها ، ويمنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها في هذا الصدد وفق وحدة المسألة في الدعوى بأن تكون هذه المسألة أساس يتبادلها الطرفان في الدعوى "الأولى وعرضت لها المحكمة في هذه الدعوى وحسمتها سواء في منطوق حكم أو أسبابه المرتبطة ارتباطاً وثيقاً فاستقرت حقيقتها بينهما بهذا الحكم ، فإن الحكم بعد إستفاد طرق الطعن فيه يحوز قوة الأمر المقضى فيه في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من إعادة المجادلة فيها في أي دعوى تالية محلها أي حقوق متفرعة من هذه المسألة أو مترتبة عليها ، ومتى حاز الحكم قوة الأمر المقضى يكون حجة فيما فصل فيه من مسائل ويعتبر عنواناً للحقيقة - قوة الأمر المقضى للحكم تسمو على قواعد النظام العام ولا يجوز المساس بها وهي تغطي حتى الخطأ في تطبيق للقانون بافتراض وقوعه .

(الطعن رقم ٣٧٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/١/١٩٩١ - من ٣٦ ص ٤٥٤)
المبدأ رقم (٦٢٧) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - حجية الأمر المقضى - شروطها - المحكمة تقضى بهذه الحجية من تلقاء نفسها - تطبيق.

الحكم

ومن حيث أن مفاد المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن " الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون تلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها " ، والمستفاد من هذا النص أن ثمة شروطاً يلزم توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى وهي أن يكون الحكم السابق قضائياً وقطعياً وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق بدون

هذه الأسباب، كما يشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل والسبب، ومعنى أن يكون للحكم السابق قضائيا أن يصدر من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته وبموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية، ومعنى أن يكون الحكم السابق قطعيا لأن يكون قد فصل فيه في موضوع النزاع، وأن المقصود بإتحاد السبب هو مصدر الحق المدعى به.

ومن حيث إنه متى كانت القرارات التي تصدرها اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات إدارية وكان الثابت أن المساحة موضوع الاعتراض رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩ هي نفس المساحة محل الاعتراض الثاني رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر فيه القرار المطعون فيه في الطعن المائل وذلك بحسب ما انتهى إليه الخبير في تقريره المقدم في هذا الاعتراض، كما أن سند المعارض (الطاعن) واحد في الاعتراضين، وهو العقد المؤرخ ١٩٤٥/٦/١٦ وهو يمثل إتحاد في السبب في الاعتراضين الأمر الذي يجعل للقرار الصادر من اللجنة للقضائية للإصلاح الزراعي في الاعتراض الأول رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩ حجية طبقا لأحكام المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تحول دون نظر الاعتراض الثاني رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٩ وهو ما طبقته اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في الاعتراض الثاني رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٩ إذ أصدرت قرارها المطعون فيه في الطعن المائل وقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه في الاعتراض رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩، وهو ما يتفق وصحيح حكم القانون.

(الطعن رقم ٢١٠٩ / ٣٠ ق عليا - جلسة ١٩٩١/٢/١٢ - والطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣)

المبدأ رقم (٦٢٨) - تغير الأساس القانوني للخصومة في الدعوى يجيز إعادة طرح النزاع من جديد .

الحكم

يجوز إعادة طرح النزاع من جديد متى تغير الأساس القانوني للخصومة في الدعوى - مناط ذلك ألا يخلق بلب إعادة للنزاع من جديد على هذا الأساس القانوني المختلف.

(الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ - س ٣٦ ص ١١٤٢)

المبدأ رقم (٦٢٩) — حيالة الحكم لقوة الشيء المقضى به يوجب إتحاد كل من الدعويين سبباً وموضوعاً وخصوصاً.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يتعين للقضاء بعدم جواز نظر الدعوي سابقه الفصل فيها أن يكون ثمة حكم حائز لقوة الشيء المقضى به وإتحاد كل من الدعويين سبباً وموضوعاً وخصوصاً.

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة (١٩٩١/١٢/١٤))

المبدأ رقم (٦٣٠) — حجية الشيء المقضى — شروطها — عدم حيالة الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص للحجية — تطبيق.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض محل الطعن لسابقة الفصل فيه بالاعتراض رقم ٢٤ لسنة ١٩٨١ فإن الاستفادة من المادة (١٠١) من قانون الإثبات أن ثمة شروطاً يلزم توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى، ومن بين هذه الشروط أن يكون الحكم السابق قضائياً وقطعياً، ومعنى أن يكون قطعياً، أن يكون قد فصل فى موضوع النزاع.

وإذ الثابت من القرار الصادر فى الاعتراض رقم ٢٤ لسنة ١٩٨١ أنه قضى بعدم اختصاص اللجنة بنظر النزاع بعد أن تبين لها عدم وجود قرار بالاستيلاء، وأن الإصلاح الزراعى لم يمس الأقطان محل الاعتراض، ومن ثم فإن ما ذهبت إليه اللجنة فى القرار المطعون فيه برفض هذا الدفع على أساس أن القرار السابق لم يفصل فى موضوع النزاع يكون متفقاً وصحيح حكم القانون، مما يتعين معه رفض هذا الدفع.

(الطعن رقم ٣٦٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢١ - س ٣٧ ص ١٣٠٣)
المبدأ رقم (٦٣١) — صدور قرار من اللجنة القضائية بعدم اختصاصها بنظر الاعتراض لوجود قرار بالاستيلاء لا يعد فصلاً فى موضوع النزاع بما يتعين معه رفض الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه .

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات مفادها أن ثمة شروطاً يلزم توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى به منها أن يكون الحكم السابق قضائياً وقطعياً ، ومعنى أن

يكون الحكم قطعياً هو أن يكون قد فصل في موضوع النزاع.
المادة ١٠١ من قانون الإثبات - يتعين لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى توافر عدة شروط - أن يكون الحكم السابق قضائياً وقطعياً - مؤدى ذلك: أن يكون الحكم قد فصل في موضوع النزاع - صدور قرار من اللجنة القضائية بعدم اختصاصها بنظر الاعتراض لوجود قرار بالاستيلاء - لا يعد ذلك فصلاً في موضوع النزاع - أثر ذلك: رفض الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه .

(الطعن رقم ٣٦٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/٤ / ١٩٩٢ س ٣٧ ص ١٣٠٣)
المبدأ رقم (٦٣٢) - شروط قيام حجية الأمر المقضى قسمان ١- : قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بدون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضاً حجية الأمر المقضى ٢- .
القسم الآخر يتعلق بالحق المدعى به ويشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم وإتحاد في المحل إذا لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته وإتحاد في السبب.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ مفادها - ثمة شروط لقيام حجية الأمر المقضى - هذه الشروط قسمان ١- : قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بدون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضاً حجية الأمر المقضى ٢- . القسم الآخر يتعلق بالحق المدعى به ويشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم وإتحاد في المحل إذا لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته وإتحاد في السبب - الخصوم هم الأطراف الحقيقيين في الدعوى - موضوع الدعوى هو الحق الذي يطالب به المدعى أو المصلحة التي يسعى إلى تحقيقها بالإلتجاء إلى القضاء - السبب هو الأساس القانوني الذي سيني عليه الحق الأساس القانوني قد عقاً أو إرادة منفردة أو فعلاً غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصاً في القانون - يتعين في هذا الصدد التمييز بين السبب

والمحل قد يتحد المحل في الدعوى ويتعدد السبب - لا تكون للحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية الأمر المقضى في الدعوى الثانية -يجي التمييز بين السبب والدليل وقد يتحدد السبب وتتعدد الإدالة فلا يحول تعدد الأدلة دو حجية الشئ للمقضى فيه مادام السبب متحداً.

(الطعن رقم ٣٠١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

المبدأ رقم (٦٣٣) - قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا في نزاع يتحد فيه الخصوم والمحل والسبب

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الأثبات - قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا في نزاع يتحد فيه الخصوم والمحل والسبب - إذا اختلف الخصوم أو المحل أول السبب فلا قوة الأمر للمقضى.

(الطعن رقم ٣٢٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢٨)

المبدأ رقم (٦٣٤) - حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد إلى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمناً.

الحكم

قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعى تحوز حجية الأمر المقضى به - ما دام قد صدرت فى حدود إختصاصها ، ويشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم المحل والسبب - حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد إلى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمناً - حجية الحكم المانعة من إعادة النظر في المسألة المقضى بها مناطها فصها فصلة فى مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان وإستقرت حقيقتها بينهما إستقراراً يمنع من إعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان.

(الطعن رقم ٣٢٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٧ ورقم ٣٢٢٦ لسنة ٣٣ ق -

جلسه ١٩٩٢/٧/٧ ورقم ٢٨١٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٢٦).

وعن مناط صحة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قضت المحكمة الإدارية العليا بالمبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٣٥) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أثر

لحجية الأحكام فيما فصلت فيه بما تحمله من قوة الشيء المقضي به — مناط صحة الدفع وجود حكم فاصل في الموضوع يمنع من إعادة النظر فيما قضى فيه من جديد.

الحكم

ومن حيث إن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو أثر لأصل مقرر مؤداه حجية الأحكام فيما فصلت فيه بما تحمله من قوة الشيء المقضي به إلا أن مناط صحة هذا الدفع أن يكون هناك حكماً فاصلاً في الموضوع يمنع من إعادة النظر فيما قضى فيه من جديد وعلى هذا نصت المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بأن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي فيه تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينفي هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً — إلا أن مناط تطبيق حكم هذا النص أن يكون الحكم قطعياً فاصلاً في موضوع النزاع سواء في جملته أو جزء منه أو مسألة متفرعة عنه فصلاً حاسماً لا رجوع فيه وبعد تناول موضوع النزاع بالموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم بحيث يمكن القول أنه تم الفصل في موضوع النزاع وحسمه حتماً باتاً لا رجوع فيه.

(الطعن رقم ٣٥/٣٤٦ ق عليا — جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ — س ٣٨ ص ٥٦٨)
المبدأ رقم (٦٣٦) — إذا كان للحكم الجنائي حجية في الإثبات في المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الإتهام ونسبتها إلى المتهم — فإن هذه الحجية تكون للأحكام الجنائية في مجال المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة — لا يتصور قانوناً وعقلاً أن يهدر أمام القضاء الإداري ما تم التحقق من وجوده بمقتضى التحقيق الجنائي من وقائع على يد القاضي الجنائي من إثبات حدوث الوقائع في المكان والزمان وإدانة المتهمين.

الحكم

ومن حيث إنه من المبادئ العامة التي إستقر عليها قضاء هذه المحكمة بالنسبة لحجية الأحكام الجنائية في الإثبات في مجال المنازعات المدنية، من حيث حدوث الوقائع محل الإتهام ونسبتها إلى المتهم فإن ذات هذه الحجية تكون

للأحكام الجنائية في مجال المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة، فالقضاء الجنائي يعتنى أصلاً وأساساً بالوقائع التي يكون منها الإتهام والبحث والتحقيق فيما إذا كانت حدثت وتحديد المتهم المسؤول عن إرتكابها على أساس المبادئ العامة التي قررها الدستور والقانوني والتي تتضمن أن العقوبة شخصية وهي تقوم على صحة وقوع الفعل ونسبه إلى من يحكم عليه بالعقوبة وإن المتهم بريء حتى يثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات للدفاع عن نفسه وأن حق الدفاع أصالة أو وكالة مكفول ولا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية) المواد ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠ من الدستور.

ولا يتصور قانوناً وعقلاً أن يهدر أمام القضاء الإداري ما تم التحقق من وجوده بمقتضى التحقق الجنائي من وقائع (وما انتهى إليه تقرير الخبراء الذين يكون قد أنتدبهم المحكمة) على يد القاضي الجنائي من إثبات لما قام الدليل القانوني على حدوثه من الوقائع في الزمان والمكان، على النحو الذي انتهى إليه الحكم الجنائي، وما أثبتته من إدانته للمتهمين بشأنها بالتحديد الذي أورده أو في التحقق عن عدم وقوعه من أفعال أو عدم صحة نسبته من أفعال حديث إلى أشخاص بذواتهم.

(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٩ - س ٣٨ ص ١١٦٣)
المبدأ رقم (٦٣٧) - شروط الدفع بحجية الأمر المقضى.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ مفادها - ثمة شروط يلزم لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى - هذه الشروط تنقسم إلى قسمي ١- يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه - إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ٢- يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوص وإتحاد في المحل وإتحاد في السبب.

(الطعن رقم ٤٢٤٥ لسنة ٣٧ ق (١٩٩٣/٦/٢٧) -)

المبدأ رقم (٦٣٨) - حجية الأحكام - شروط التمسك بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

الحكم

القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها منوط بتوافر شروط المادة ١٠١ من قانون الإثبات بأن يكون الحكم المعول على حجيته صادراً من جهة قضائية مختصة بالفعل في النزاع حتى يمتنع على الجهات القضائية الأخرى نظره مرة أخرى تحقيقاً لما إستندت دفة للمشرف من تقرير الحجية لهذه الأحكام لحسم النزاع منع التضارب بين الأحكام لتعارضها.

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ - س ٣٨ ص ١٤٨٥)
المبدأ رقم (٦٣٩) - شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها.

الحكم

يتعين لقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها فضلاً عن وحدة الخصوم الاتحاد بين الدعويين في المحل والسبب - الاختلاف بينهما في المحل والسبب يترتب عليه رفض الدفع.

(الطعن رقم ١٩١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

المبدأ رقم (٦٤٠) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها - اتحاد الموضوع.

الحكم

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها يجب لقبوله إتحاد الموضوع في الدعويين طبقاً للمادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨.

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

المبدأ رقم (٦٤١) - الحكم بوقف الدعوى حكم قطعي في طريقة سير الدعوى ويقرر عدم صلاحيتها للحكم فيها بحالتها - اكتسابه حجية الشيء المحكوم به - أثر ذلك على الدعوى الأخرى المنظورة أمام المحكمة المتفقة معها في أشخاصها وموضوعها وسببها.

الحكم

ومن حيث إن المادة رقم ١٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه " في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ".

ومن حيث إن قضاء المحكمة بوقف الدعوى إعمالاً لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو حكم قطعي لأنه يفصل ويقطع في طريقه سير الدعوى ويقرر عدم صلاحيتها للحكم فيها بالحالة التي هي عليها، وبهذه المثابة يكتسب الشيء المحكوم به، فلا يجوز للمحكمة في دعوى أخرى منظورة أمامها تتفق في أشخاصها وموضوعها وسببها مع الدعوى التي قضت بإيقافها حتى يفصل في المسألة الأولية - لا يجوز للمحكمة - أن تقضي في الدعوى الأخرى قبل أن يتم الفصل في المسألة الأولية التي تم الوقف حتى الفصل فيها.

ومن حيث إنه في ضوء ما تقدم فإنه لما كان الثابت أن المحكمة قد قضت في طلب الإلغاء رقم ٣٨٥٥ لسنة ٣٧ ق بإيقافها لحين الفصل في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ أمن دولة عليا، وكان الثابت أن هذه الدعوى تتفق مع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه أطرافاً وموضوعاً وسبباً، فإن الحكم المطعون فيه وقد فصل في موضوع طلب الإلغاء قبل الفصل في المسألة الأولية المشار إليها إنما يكون قد خالف حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٨٥٥ لسنة ٣٧ ق بوقف الدعوى لحين الفصل في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ أمن دولة عليا - إلغاء الحكم وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري.

(الطعن رقم ٨٢٥ / ٣٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢ - من ٣٩ ص ٩٤٩)
المبدأ رقم (٦٤٢) - حجية الأمر المقضي - شروطها - المقصود بوحدة الخصوم في دعوى الإلغاء - إن إختلاف الخصوم فقط مع إتحاد المحل والسبب يوجب تطبيق قاعدة الحجية نظراً لعينية الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري.

الحكم

ومن حيث إنه يبين من هذا النص أنه يشترط للقضاء بهذا الدفع توافر الشروط الآتية:

١- إتحاد الخصوم في كلا الدعويين

٢- إتحاد السبب.

٣- إتحاد الموضوع.

وبتطبيق ما سلف على واقعة النزاع المطروح في الطعن المائل يبين أن المطعون ضدهم سبق أن أقاموا الدعوى رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦ أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) ضد المطعون ضده الثامن رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بصفته طالبين فيها للحكم بذات الطلبات

التي أقيمت بها الدعوي رقم - ٦٥٦٥ لسنة ٤٧ ق والمطعون في الحكم الصادر فيها بموجب الطعن المائل، وقد صدر الحكم في الدعوي رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦ ق بجلسة ١٩٩٣/٤/١ قاضياً بقبول تدخل الطاعن وفي الموضوع بعدم قبول الدعوي لإنتفاء القرار الإداري.

وحيث إنه قد توافرت في الدعويين سالفى الذكر وحدة العناصر التي كانت تستوجب الحكم بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقه الفصل فيها وهي إتخاذ الخصوم والموضوع والسبب، وهو عكس ما قضي به الحكم المطعون فيه، ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه الحكم بإلغائه. ولا ينال من هذه النتيجة ما إستند إليه الحكم المطعون فيه من إختلاف الخصوم والسبب في الدعويين، ذلك أن وجود خصم جديد في أحدي الدعويين، لا يؤخذ ذريعة للقول باختلاف الخصوم، لما هو مستقر عليه من أي دعوي الإلغاء تستهدف مخاصمة القرار الإداري المطعون فيه وأن الحكم الصادر فيها يعتبر حجة علي الكافة، بما في ذلك للخصوم الذين لم يكونوا ممثلين في الدعوي، إذ المقصود بوحدة الخصوم في دعوي الإلغاء أن يكون هؤلاء الخصوم ممثلين في الدعوي بصفاتهم وليس بأشخاصهم، وقد تحقق هذا الشرط في الدعوي رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦ ق والدعوي المطعون في الحكم الصادر فيها، حتى لو كان أحد خصوم الدعوي الأخيرة لم يكن موجوداً في الدعوي رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦ ق.

وأيضاً فإن ما إستند إليه الحكم المطعون فيه من إختلاف السبب في الدعويين لا يطبق الحقيقة، ذلك أن السبب الذي قامت عليه الدعويين هو واقعه اختلاس بعض المظاريف التي تضمنت استمارات الانتخاب، وقد خلط الحكم المطعون فيه بين السبب والدليل في كل من الدعويين، ذلك أنه عندما أقيمت الدعوي رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦ ق لم يكن قد أنتهى التحقيق الذي تولته النيابة الإدارية في الشكوى المتضمنة لواقعه اختلاس بعض موظفي هيئة البريد لمظاريف الانتخاب، ثم أقيمت الدعوي رقم ٦٥٦٥ لسنة ٤٧ ق المطعون في الحكم الصادر فيها بعد إنتهاء التحقيق في هذه الدعوي وإحالة المخالفين إلي المحاكمة التأديبية فقررت المحكمة أن ذلك يعد سبباً جديداً يختلف عن السبب الذي قامت عليه الدعوي السابقة، بينما أن هذا لا يعدو أن يمون دليلاً ساقه المدعون لإثبات صحة السبب الذي ستندون إليه لإصدار القرار المطعون فيه، ومن ثم يكون الحكم المطعون

فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله، وبالتالي يكون الطعن قد قام علي سند سليم من القانون في طلبه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوي لسابقه الفصل فيها.

(الطعن رقم ٢٠٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة (١٩٩٤/٨/٢٨))

المبدأ رقم (٦٤٣) - حجية الأمر المقضي - شروطها - الأحكام التي حازت قوه الأمر المقضي تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً - متى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها - للمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها - يشترط لقيام حجية الأمر المقضي فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع المبدئي من الجهة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها فإنه لما كان المستفاد من سياق نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها للمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها ومن ثم يشترط لقيام حجية الأمر المقضي فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب.

ومن حيث إنه لما كان الثابت من مطابقة صورة الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري دائرة الجزاءات بجلسته ١٩٩٠/١٠/٢٩ في الدعوي رقم ٦٣٧٨ لسنة ٣٩ ق أن المدعى أقام هذه الدعوي طالباً بالحكم بصفة مستعجلة بوقف قرار رئيس جامعه الأزهر رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٥ بتهنيته عن رئاسة قسم الطب الطبيعي وفي الموضوع بإلغائه بينما طلب في الدعوي المائلة إلغاء قرار رئيس لجامعه الصادر في ١٨/٩/١٩٩١ برفض تعيينه في هذه الوظيفة بعد عودته من الإعارة بإعتباره أقدم أستاذ هذا القسم ومن ثم فإن المحل في الدعويين يختلف في كل

منهما تماماً عن الآخر إذا أن للمحل في الدعوى الأولى هو إلغاء قرار تنحية المدعي رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٥ بينما في الدعوى الأولى هو إلغاء قرار رفض تعيينه لرئاسة قسم الطب الطبيعي بكلية الطب بعد عودته من الإعارة المشار إليه وبهذه المثابة فإن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٩٩٠/١٠/٢٩ في الدعوى رقم ٦٣٧٨ لسنة ٣٩ ق لا يجوز الأمر المقضي بما يحجب للمحكمة عن نظر الدعوى رقم ٩٩٦ لسنة ٤٦ ق للمائلة لتخلف أحد شرائط هذه الحجية حسبما سلف بيانه وهو إتحاد المحل وإذا بالحكم المطعون فيه غير هذا للنظر وقضي بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين القضاء بإلغائه.

(الطعن رقم ٤٠٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/١٠ - س ٤٠ ص ٥٥٣)
المبدأ رقم (٦٤٤) - شروط قبول الدفع بحجة الأمر المقضي - تطبيق على حالة قرار سلبى.

الحكم

من حيث إن المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن " الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً ومسبباً، وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها.

ومن حيث إن مفاد هذا النص أن ثمة شروطاً يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجة الأمر المقضي وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر للنص وعجزه ينقسم إلى قسمين قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن يكون التمسك به في منطوق الحكم ولا في أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل وإتحاد في السبب.

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٥٩٨ لسنة ٣٦ (وهي الدعوى التي يستند إليها للطاعن في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى رقم

٣٤٦٨ لسنة ٣٦ ق) يبين أن تلك الدعوى أقيمت أمام محكمة القضاء الإداري (دائرة التسويات) بتاريخ ١٢ / ٧ / ١٩٨٢ من السيد / ضد محافظ بني سويف ابتغاء الحكم بإلغاء القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن إنهاء خدمته وإعطائه شهادة بذلك وخلو طرفه ومدة خدمته، وبجلسة ١٧ / ٦ / ١٩٨٥ قضت المحكمة في الدعوى المذكورة بقبول الدعوى شكلا وبإلغاء القرار السلبي بامتناع إدارة بني سويف التعليمية عن إنهاء خدمة المدعي اعتبارا من تاريخ انقطاعه عن العمل وما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية المصروفات، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا حيث حكمت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٥ / ٤ / ١٩٩٧ في الطعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٣١ المقام بطلب إلغاء هذا الحكم بإجماع الآراء برفض الطعن.

ولما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤٦٨ لسنة ٣٦ ق الصادر بجلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٨٦ أنه مقام من ضد محافظة بني سويف وبذلك الطلبات السابقة في الدعوى رقم ٤٥٩٨ لسنة ٣٦ ق وهي إلغاء القرار السلبي بالامتناع عن إنهاء خدمته وعن إعطائه شهادة بذلك وخلو طرفه ومدة خدمته.

ومن حيث إنه متى كان الصحيح في القانون أن الدعوى محل الطعن المائل قد اتحدت في الخصوم والمحل والسبب مع الدعوى رقم ٤٥٩٨ لسنة ٣٦ ق وصار الحكم الصادر فيها نهائيا برفض الطعن عليه ومن ثم كان متعينا على محكمة أول درجة الوقوف عند القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وإلزام المدعي المصروفات دون التصدي لموضوعها بأي وجه من الوجوه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه القضاء بإلغائه والحكم بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٣٤٦٨ لسنة ٣٦ ق لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٥٩٨ لسنة ٣٦ ق.

(الطعن رقم ١٠١٥ / ٣٣ ق عليا - جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٩٦)

المبدأ رقم (٦٤٥) - اختلاف موضوع كل من الدعويين عن الأخرى يتخلف معه شرط اتحاد المحل بما يجعل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير قائم على سنده الصحيح. المادة (١٠١) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

الحكم

يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها الاتحاد في الخصوم وفي المحل وفي السبب - إذا تخلف شيء من ذلك فلا يجوز الحكم بعدم جواز نظر الدعوى - القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضي هي من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراز من توسيع مداها منعا للأضرار التي قد تترتب على هذا التوسع فكلما اختلف أي شرط من شروط تلك القاعدة كالمحل أو السبب أو الخصوم بأن اختلف أي منهما في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

وحيث إنه ولما كان ذلك، كان موضوع الدعوى رقم ٧٧٧ لسنة ٢ ق هو القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٩، وموضوع الدعوى رقم ٦٤٧ لسنة ٢ ق الصادر فيها الحكم الطعين هو القرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٠ ومن ثم يكون موضوع كل من الدعويين مختلفا عن الآخر ويتخلف تبعاً لذلك شرط اتحاد المحل ويكون للدفع بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٦٤٧ لسنة ٢ ق لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٧٧٧ لسنة ٢ ق غير قائم على سنده الصحيح لتخلف أحد الشروط وهو اختلاف المحل في كل من الدعويين عن الأخرى، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه وتأويله متعيّنا بإلغاءه في هذا الشق.

(الطعن رقم ٣٠٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/١٦ - س ٤١ ص ١٢٦٥)
المبدأ رقم (٦٤٦) - شروط الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - قواعد قوة الأمر المقضي من القواعد التي يتعين التضييق في تفسيرها.

الحكم

يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها الاتحاد في الخصوم والمحل وفي السبب - إذا تخلف شيء من ذلك فلا يجوز الحكم بعدم جواز نظر الدعوى - القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضي هي من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراز من توسيع مداها منعا للأضرار التي قد تترتب على هذا التوسع، فكلما اختلف أي شرط من شروط تلك القاعدة كالمحل أو السبب أو الخصوم، بأن اختلف أي منهما في الدعوى الثانية مما كان عليه في الدعوى

الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ومن ثم
تعين رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(الطعن رقم ٣٠٢٤ / ٣٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٦/٦/١٦ - س ٤١ ص ١٢٦٥)
المبدأ رقم (٦٤٧) - حجبة الحكم مقصورة على من كان طرفاً في الخصومة
الصادر فيها الحكم سواء كان مدعياً أو مدعى عليه، مت دخلاً إخصامياً أو
إخصامياً - شروط الحجبة المقضي - تطبيق.

الحكم

من حيث أن المادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٦٨ تنص على أن " الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما
فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجبة، ولكن لا تكون
للك الأحكام هذه الحجبة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير
صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً". وتقضي المحكمة بهذه الحجبة من
تلقاء نفسها.

ومن حيث إن الاستفادة من نص المادة المشار إليها - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن حجبة الحكم مقصورة على من كان طرفاً في
الخصومة الصادر فيها الحكم ويستوي أن يكون مدعياً أو مدعى عليه، مت دخلاً
إخصامياً أو إخصامياً، كما تقتصر الحجبة على الشيء المقضي فيه محلاً وسبباً،
بمعنى أنه يشترط لقبول الدفع بحجبة الأمر المقضي توافر ثلاثة شروط إتحاد في
الخصوم وإتحاد في المحل وأخيراً إتحاد في السبب.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان قد أقام للدعوى رقم ٤٧٢٨
لسنة ٤٤ ق أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة طلب في ختامها الحكم بوقف
التنفيذ وإلغاء قرار رئيس جامعة عين شمس رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠ المتضمن
وقفه عن العمل، وبجلسة ١٩٩٠/٧/٩ قضت المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً
بنظر الطعن وإحالته إلى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التعليم للاختصاص
وقد نظرت المحكمة التأديبية، وبجلسة ١٩٩٢/٤/١٤ قرر الحاضر عن الطاعن
تعديل طلباته إلى طلب الحكم بتعويضه بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه عما أصابه من
أضرار من جراء صدور القرار المطعون فيه، وقد قضت المحكمة التأديبية في
الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٤ ق بقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً وكان ذلك بجلسة

٢٠/٤/ ١٩٩٣ ولما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٤ لسنة ٤٥ ق - والتي صدر فيها الحكم محل الطعن المائل - وطلب في ختام صحيفة الحكم بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه تعويضا له عن الأضرار التعسفية والباطلة التي أصابته ببالغ الضرر المادي والمعنوي، وأنه، في سبيل شرح دعواه، ذكر أن قرارا صدر من رئيس الجامعة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠ بوقفه عن العمل ونعى المدعى على القرار المطعون فيه صدوره على غير أساس صحيح من القانون ويدون مراعاة للإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات وأن الطالب أصابته أضرار مادية وأدبية من جراء هذه الإجراءات التعسفية والمخالفة لصحيح القانون والتي اتخذت ضده دون ثبوت جناح الأمر الذي يلتزم معه الحكم بإلزام المطعون بأن يؤدوا له مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

ومن حيث إنه من كل ما تقدم أن ثمة اتحادا في السبب الذي أقيمت على أساسه الدعوى رقم ٢٨٤ لسنة ٤٥ ق (صدور القرار بوقف الطاعن عن العمل رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠ وما نجم عنه من أضرار) والسبب الذي أقيم على أساسه الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٤ ق بعد تعديل الطاعن لطلباته (صدور القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠ وما حاق به من أضرار مادية وأدبية من جراء صدور هذا القرار) فالطاعن في الدعويين يستند على أن ثمة قرارا خاطئا صدر من الجامعة نجمت عنه أضرار مادية وأدبية وهو القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠، الأمر الذي يتحقق معه ولا شك - وكما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - وحدة السبب، ولما كان ذلك كذلك وكان ثمة اتحاد في الخصوم وفي المحل بين الدعوي رقم ٣٢٨/ ٢٤ ق والتي صدر فيها الحكم بجلسة ١٩٩٣/٤/٣٠ والدعوى رقم ٢٨٤ لسنة ٤٥ ق الصادر فيها الحكم المائل المطعون فيه، فإن شروط التمسك بحجية الأمر المقضي تكون متوافرة، ويكون للدفع المبدئي من جامعة عين شمس بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها دفعا صحيحا، ولما كان الحكم المطعون فيه أخذ بهذا الدفع وقضى به فإن قضاءه يكون صحيحا ويكون النعي عليه نعيًا غير شديد.

(الطعن رقم ٣٣٨٣ / ٤٠ ق عليا - جلسة ١٩٩٦/٦/١٦)

المبدأ رقم (٦٤٨) - وجوب التمييز بين السبب والدليل، فالسبب قد يتعدد كما قد تتعدد الأدلة، ولا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضي ما دام السبب متحداً.

الحكم

ومن حيث إنه ومتى كان ما تقدم فإن الثابت أن الطاعنين في الطعن المائل قد سبق لهما أن أقاما الطعن رقم ٣٠٥٥ / ٤١ ق.ع بطلب إلغاء القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس جامعة الإسكندرية بجلسة ١٩٩٥/٣/٢٣ في الدعوى رقم ٩٤/١ والقاضي بمجازاة الطاعنين بالعزل من وظيفتهما مع الاحتفاظ بالمعاش والمكافأة وهي ذات الطلبات في الطعن المائل وقد قضت المحكمة الإدارية العليا الدائرة الأولى بجلسة ١٩٩٦/١/٢٠ في الطعن المشار إليه بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار مجلس التأديب المطعون عيه وترتبيا على ذلك فإن ذلك الحكم يحوز حجية الأمر المقضي في الطعن المائل وتحققت بالتالي شروط الدفع بعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل فيه لإتحاد الخصوم والمحل والسبب الذي قام عليه كلا الطعنان بما يتعين معه القضاء بعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل فيه ولا ينال من هذه النتيجة أن طلبات الطاعنين بالطعن المائل قد تضمنت طلبات أخرى بالزيادة عن الطلبات موضوع الطعن رقم ٣٠٥٥ / ٤١ ق.ع وهي الحكم باستبعاد ما ورد بمنكرة عضو الإدارة القانونية بكلية الطب جامعة الإسكندرية المعروضة على الدكتور عميد الكلية والمؤشر عليها منه في ١٩٩٣/١١/١٨ وكذا طلب الحكم ببراءة الطاعنين مما أسند إليهما من اتهام إذ أن هذه الطلبات تدخل في عموم الطلب الأصلي وهو إلغاء قرار مجلس التأديب محل الطعنين والذي قضت المحكمة بإلغائه كذلك فلا ينال من النتيجة المذكورة مجرد اختلاف الأسباب التي قام عليها الطعن المائل بالزيادة أو النقص عن الأسباب التي قام عليها الطعن رقم ٣٠٥٥ / ٤١ ق.ع لذلك مردود بأنه يجب التمييز بين السبب والدليل وقد يتعدد السبب وتتعدد الأدلة ولا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضي فيه ما دام السبب متحدا. (طعن عليا رقم ١٣٣٧ / ٥ جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨، وطعن عليا رقم ٢٠٣٨ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٩٤/٨/٢٨).

والثابت أن السبب قد اتحد في الطعنين ومؤداه عدم مشروعية قرار مجلس التأديب المطعون فيه ومخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله في حين أن استناد الطاعنين لأسباب مغايرة وغير متطابقة في الطعنين لا يعدو أن يكون مجرد أدلة ساقها الطاعنان لإثبات صحة السبب الذي اتحد في الطعنين.

(الطعن رقم ٣١٢٠ / ٤١ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٠ - وأيضا الطعون أرقام ١٣٣٧ / ٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨ - ورقم ٢٠٣٨/٤٠ ق - جلسة ١٩٩٤/٨/٢٨)

المبدأ رقم (٦٤٩) - حجية الأمر المقضي - شروطها - حجية الحكم تلحق منطوقه وما ارتبط به من أسبابه ارتباطا وثيقا - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إن طلب المدعي في الدعوى رقم ٢٢٢١ / ٤٤ ق عليا هو أحد الطلبين في الدعوى رقم ١٧٥٤ لسنة ٣٨ ق وأن النزاع في الدعويين كان بين ذات الخصوم وأن الأساس القانوني واحد في الدعويين ومن ثم يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب مما لا يجوز معه نظر طلب إلغاء قرار حي غرب القاهرة بالامتناع عن تعديل الترخيص الممنوح للطاعن إلى ترخيص محل من النوع الأول المنصوص عليه بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦، ولا وجه لما يثيره الطاعن من تخلف للشروط اللازمة للقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ذلك أن حجية الحكم تلحق منطوقه وما ارتبط به من أسبابه ارتباطا وثيقا لا يقوم للمنطوق بدونها أن قضاء الحكم السابق النهائي في مسألة أساسية يكون مانعا من للتنازع فيها بين الخصوم أنفسهم في أية دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر ولو بأدلة قانونية أو واقعية جديدة.

ولما كان رفض جهة الإدارة إجابة للطاعن لطلباته قد تأسس على أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة وأن المحل الذي يطلب المدعي الحصول على ترخيص بمباشرة النشاط به مجاور لمصلحة وقد فصلت محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٧٥٤ / ٣٨ في هذه المسألة الأساسية فإن القضاء يكون مانعا للخصوم من التنازع في ذات المسألة في الدعوى للصادر فيها للحكم الطعين.

(الطعن رقم ٢٤٣ / ٣٨ ق عليا و ٤٣٧٩ / ٤٢ ق عليا - جلسة

(١٩٩٩/١/١٠

المبدأ رقم (٦٥٠) - حجية الأمر المقضي - شروطها.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تؤكد أن ثمة شروط يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضي، وهذه الشروط تنقسم على قسمين، قسم يتعلق بالحكم بأن يكون حكما

قضائيا وأن يكون قطعيا وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم وفي أسبابه التي ارتبطت بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب، وقسم يتعلق بالحق الدعي به فيشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل وإتحاد في السبب.

(الطعن رقم ٧١١٥ / ٤٥ ق عليا - جلسة ١٧/٣/٢٠٠٠ - س ٤٢ ص ١٤١)
المبدأ رقم (٦٥١) - حجية الأمر المقضي - شروطها - التمييز بين السبب والدليل - السبب هو المصدر الذي يتولد عنه الحق المدعي به - الدليل هو وسيلة إثبات الحق - المعول عليه في قيام الحجية هو وحدة السبب وليس وحدة الدليل - نتيجة: تعدد الأدلة لا يحول في ذاته دون قيام حجية الأمر المقضي متى توافرت لها شرائطها.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المستفاد من نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا، ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها والمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها - من ذلك يبين أنه يشترط لقيام حجية الأمر المقضي فيما يتعلق بالحق المدعي به أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب، وغني عن البيان أن السبب يفترق عن الدليل إذ يقصد بالسبب في هذا المقام المصدر الذي يتولد عنه الحق المدعي به بينما أن الدليل هو وسيلة إثبات هذا الحق وإذا كان المعول عليه في قيام الحجية على الوجه المشار إليه هو وحدة السبب وليس وحدة الدليل فمن ثم فإن تعدد الأدلة لا يحول في ذاته دون قيام حجية الأمر المقضي طالما توافرت شرائطها بالمفهوم سالف البيان.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أنه سبق للطاعن أن أقام الاعتراض رقم ٦٦١ لسنة ١٩٦٢ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي طالبا فيه الاعتداد بعقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٦/١٠/١٩٤٨ الصادر له من الخاضع من مساحة خمسة أفدنة بحوض البرية قسم أول ضمن القطعة رقم ٦ مشاعا في

مساحة عشرين فدان الكاينة بزمام الدرنجات - مركز سيدي سالم - محافظة
كفر الشيخ واستبعاد هذه المساحة من الاستيلاء قبل الخاضع المذكور وبجلسة
١٩٦٣/٤/٨ قررت اللجنة قبول الاعتراض شكلا وفي الموضوع بالاعتداد بالعقد
المشار إليه واستبعاد المساحة الواردة به مما يستوجب عليه لدى
المسيد/..... بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١. إلا أن
مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قرر بجلسة ١٩٦٣/٩/٤ عدم
الموافقة على قرار اللجنة القضائية آنف الذكر. ثم عاد الطاعن وأقام الاعتراض
رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٧٤ بذات الطلبات عن نفس المساحة مستندا في ذلك إلى
أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات
الملاك الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعي وبجلسة ١٩٧٥/٥/١٤ قررت
اللجنة القضائية قبول الاعتراض قبول الاعتراض شكلا وفي الموضوع برفضه
فطن للمعترض المذكور على هذا للقرار أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن
رقم ١٢٤ لسنة ٢٢ ق. عليا. وبجلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ قضت دائرة فحص
الطعون بهذه المحكمة بإجماع الآراء بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا فعاد
الطاعن وأقام بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٥ الاعتراض رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ موضوع
الطعن المثل بذات الطلبات وبجلسة ١٩٨٧/٥/٣ قرر بمحضر الجلسة أنه يستند
في اعتراضه إلى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ وأكد على ذلك بمذكرة
دفاعه المقدمة خلال فترة حجز الاعتراض للحكم.

ومن حيث إنه لا مرأى في ضوء ما سلف إيراد من واقعات أن الاعتراض
رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٧٤ والاعتراض رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ محل الطعن المثل
إنما يتحدان في الخصوم، كما يتحدان في المحل والسبب إذ يستهدف المعترض
في كل منهما الاعتراض بالتصرف الصادر له من الخاضع
ببيع مساحة خمسة أفدنة الموضحة للحدود والمعالم على النحو السالف بيانه
استنادا إلى العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٤٨/١٠/٢٦ قد أدرجه الخاضع بإقراره
تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ كما أن مساحته لا تزيد على خمسة
أفدنة مما تتوافر معه شروط الاعتداد به المنصوص عليها في المادة الأولى من
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملك
الخاضعين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي والمستبدلة بالمادة الأولى من القانون

رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ومتى كان الأمر ما تقدم فإن القرار الصادر في الاعتراض رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٧٤ والمؤيد بحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن ١٢٤ لسنة ٢٢ ق. عليا المشار إليه يحوز حجية الأمر المقضي بما لا يجوز معه إثارة النزاع من جديد أمام اللجنة القضائية.

(الطعن رقم ١٧٢٨ / ٣٧ ق عليا - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

المبدأ رقم (٦٥٢) - الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائيا بنظر الدعوى يحوز قوة الأمر المقضي متى فات ميعاد الطعن فيه - أساس ذلك:

الحكم

ومن حيث إن المستقر عليه أن الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يقتضي وجود دعويين متحدثتين في الخصوم والمحل والسبب وأن تكون إحداهما قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضي.

ومن حيث إنه من المقرر أن الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائيا بنظر الدعوى يحوز قوة الأمر المقضي متى فات ميعاد الطعن فيه وفي هذه الحالة لا تحوز إثارة مسألة الاختصاص مرة أخرى، ومرد ذلك إلى حرص المشرع على استقرار الأحكام القضائية واحترام ما قضت به، فإذا أقام الخصوم دعوى ثانية بذات المحل والسبب أمام ذات المحكمة تعين الحكم بعدم نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعنين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٤٣١١ لسنة ٤٠ ق أمام محكمة القضاء الإداري بذات الطلبات المشار إليها، وبجلسة ١٩٩١/١/١٧ قضت المحكمة بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائيا بنظر الدعوى، ولم يطعن هذا الحكم فصار حائزا لقوة الأمر المقضي، إلا أنهم أقاموا دعوى ثانية برقم ١٨٥٥ لسنة ٤٩ ق، واتحدت الدعويان في الخصوم والمحل والسبب، وبناء على ذلك صدر الحكم المطعون فيه بعدم جواز نظر الدعوى الثانية لسابقة الفصل فيها، وهو ما يتفق وصحيح حكم القانون.

ومن حيث إنه عما أثاره الطاعنون من أن ظروف الحال قد تغيرت بصدور حكم من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٩٣/١٢/١٨ في الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٣٢ ق. فإنه بالرجوع إلى حيثيات ذلك الحكم يبين أنه صدر في منازعة تتعلق بمدى أحقية أحد ضباط الاحتياط في المعاش وتأمين ١% والتأمين

الإصافي، وقضت لمحكمة بأن الاختصاص بنظر تلك المنازعة ينعقد للقضاء الإداري - فإن هذا الحكم ليس من شأنه تقرير اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى الماثلة والتي تتعلق بمدى أحقية ضباط الاحتياط في تجديد اشتراكاتهم بأندية القوات المسلحة وفنادقها، ومن ثم يتعين الالتفات عما أثاره الطاعنون في هذا الشأن.

(الطعن رقم ٦٦٤ / ٤٤ ق عليا - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٨)

المبدأ رقم (٦٥٣) - الحكم بانتهاء الخصومة لزوال المنازعة والمصلحة فيها لا يحوز حجية في شأن منازعة أخرى، لأنه لم يفصل أصلا في موضوع مما يمكن بحث اتحاده أو عدم اتحاده مع موضوع دعوى أخرى.

الحكم

ومن حيث إنه وفيما يتعلق بدفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠ ق - المطعون في الحكم الصادر فيها - لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٨٨/٥/٣٠، والتي كان الطاعن قد أقامها طعنا على قرار رفض قبول أوراق ترشيحه بوصفه عاملا، والتي صدر الحكم بانتهاء الخصومة لزوال المنازعة والمصلحة فيها - على حد ما ذكر بتقرير الطعن - على أساس أن لجنة الاعتراضات قد قبلت أوراق ترشيحه بوصفه عاملا، فإنه لما كان الحكم في الدعوى رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٠ ق قد قضى بانتهاء الخصومة في الدعوى على أساس أنها قد أصبحت غير ذات موضوع، فمن ثم لا يحوز هذا الحكم حجية في شأن صفة الطاعن موضوع الدعوى رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠ ق تمنع من جواز نظرها لسبق للفصل فيها، ذلك أن الحكم في الدعوى رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٠ ق لم يفصل أصلا في موضوع، يمكن بحث اتحاده مع موضوع الدعوى رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠ ق، بما يتعين معه رفض الدفع. (

(الطعن رقم ٥٧٤٥ / ٤٤ ق عليا - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٥)

وعن مدى تمتع الحكم الصادر من جهة قضائية لا ولاية لها بالحجية أمام الجهة المختصة ذات الولاية أكدت المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٥٤) - شروط إعمال حجية الأحكام القضائية إتحاد الخصوم والمحل والسبب بين الدعويين السابقة واللاحقة - يجب أن يكون الحكم المعول على حجته صادرا من الجهة القضائية صاحبة الولاية بالفصل في النزاع -

صدور الحكم من محكمة لا ولاية لها - أثر ذلك عدم حيّزة الحكم أي حجبة أمام المحكمة المختصة.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨، تنص على أن " الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم، وتعلق بذات الحق محلا وسببا، وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها " .

ومن حيث إن المشرع قد استهدف بهذا النص وضع حد للأنزعة القضائية بين المتخاصمين وكذا منع التضارب بين الأحكام، بأن اعتبر الأحكام الصادرة في هذه الأنزعة حجة فيما فصلت فيه من حقوق، وحظر قبول أي دليل ينقض هذه الحجية، كما خول المحكمة سلطة القضاء بهذه الحجية من تلقاء نفسها حتى ولو لم يدفع بذلك أحد من الخصوم، بما مفاده أنه لا يسوغ لأحد الأطراف إثارة النزاع الذي صدر بشأنه حكم حائز لقوة الأمر المقضي مجددا أمام القضاء، وإلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى لسابقة لفصل فيها، بيد أن المشرع حرصا منه على بلوغ الغاية من تقرير حجية الأحكام للقضائية اشترط لإعمال هذه الحجية إتحاد الخصوم والمحل والنسب بين الدعويين السابقة واللاحقة، وهو ما يقتضي بحكم اللزوم أن يكون الحكم المعول على حجيته صادرا من جهة قضائية صاحبة ولاية بالفصل في النزاع حتى يمتنع على الجهة القضائية الأخرى نظره، ومن ثم إذا كان الحكم صادرا من محكمة مدنية في شأن نزاع من اختصاص القضاء الإداري فإنه لا يجوز حجبة أمام هذا القضاء يمتنع عليه معها إعادة نظر للنزاع من جديد.

ومن حيث أن للثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بطنطا - الدائرة المستعجلة - في الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٦ بجلسة ١٩٩٦/١٠/٢٩، والقاضي برفض الدعوى المقامة من الطاعن طعنا على قرار فرض الحراسة عليه - والذي هو في حقيقة تكييفه القانوني الصحيح طعن في قرار وزير الداخلية بإدراج اسم الطاعن في سجل الخطرين على الأمن العام -

أنه قد تصدى لنزاع يتعلق بقرار إداري مما ينعقد الاختصاص بنظره للقضاء الإداري، متجاوزاً بذلك حدود ولايته القضائية، ولم يسر على النهج الذي سارت عليه محكمة القيم التي قضت في الدعوى رقم ١٥٢ لسنة ١٧ ق بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الطعن على قرار السلطة التنفيذية بفرض الحراسة ضد المدعي منذ عام ١٩٨١، وأمرت بإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص، الأمر الذي يعني أن قضاء المحكمة المدنية في هذا الشأن لا يحوز حجية أمام محكمة القضاء الإداري لدى نظر الشق العاجل من الدعويين رقمي ٥٧٨، ٨٦٥٤ لسنة ٥٢ ق الصادر بشأنهما الحكم المطعون فيه باعتباره حكماً صادراً من محكمة غير مختصة ولائياً بنظر النزاع المستقر عليه قضاء هو انعدام حجية الحكم الصادر من جهة قضائية خارج حدود ولايتها، وللقضاء الإداري بما له من ولاية عامة في المنازعات الإدارية عند بحث حجية الحكم الصادر من جهة قضاء أخرى أن يتحقق من أنه صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة، وليس من شأنه أن يحول دون تصدي المحكمة مجدداً لهذا الشق من النزاع.

(الطعن رقم ٧١٢٢ و ٨١٣١/٤٥ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/١٢/٨)
المبدأ رقم (٦٥٥) - شروط حجية الأمر المقضي.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المولد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ثمة شروط يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضي وهذه الشروط تنقسم إلى قسمين - قسم يتعلق بالحكم بأن يكون حكماً قضائياً وأن يكون قطعياً وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم وفي أسبابه التي ترتبطت بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً - بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب - وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في الحل واتحاد في السبب.

(الطعن رقم ٧١١٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٣ / ١٧)
المبدأ رقم (٦٥٦) - حجية الحكم الجنائي وأثره على المحاكمة التأديبية.

الحكم

إن الأحكام الجنائية التي حازت قوة الأمر المقضي به تكون حجة فيما فصلت

فيه ، ويعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى به ، والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطقته والاسباب الجوهرية المكملة له ، والقضاء التأديبي يرتبط بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها ، اذا شكل الفعل في ذات الوقت مخالفة ادارية ، وبالتالي يعتبر الحكم حجة فيما فصل فيه ، ولا تعاود المحكمة التأديبية المجادلة في اثبات الوقائع التي سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى به اثبت وقوعها. (الطعن رقم ٧٨٠٥ لسنة ٤٦ - جلسة ٢٠٠٢ / ٣ / ٣٠)

المبدأ رقم (٦٥٧) - (١) شروط يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضي.

(٢) التمييز بين السبب والدليل أو وسيلة الإثبات ، فالسبب هو الأساس القانوني الذي تقوم عليه الدعوى ، أما وسائل الإثبات فهي الأدلة التي يرتكن إليها المدعي لإثبات السبب وعلى ذلك فقد يتحد السبب بين الدعويين وتتعد الأدلة ومن ثم فلا يحول تعدد الأدلة لإثبات السبب الواحد دون قيام حجية الأمر المقضي مادام السبب في الدعويين متحداً وتوافرت شرائطهم بالمفهوم السابق.

الحكم

ثمة شروط يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضي ، وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر النص وعجزه تنقسم إلى قسمين: القسم الأول يتعلق بالحكم حيث يشترط لاعتبار الحكم حائز حجية الأمر المقضي أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

أولاً - أن يكون صادراً من جهة قضائية ، ومفهوم الجهة القضائية ليس قاصراً على الحكم فحسب وإنما يدخل في مدلولها أي جهة لها ولاية للقضاء بمقتضى القانون.

ثانياً - أن يكون لهذه الجهة ولاية في إصدار الحكم بموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية لا سلطتها ووظيفتها للولاية

ثالثاً - أن يكون الحكم قطعياً أي قد فصل في موضوع النزاع سواء في جملته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلاً حاسماً لا رجوع فيه من جانب الجهة التي أصدرته وذلك بعد أن تكون قد تناولت موضوع النزاع أو المسألة التي أصدرت حكمها فيها بالموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ورجحت كفة أحد طرفي الخصومة على الآخر بحيث يمكن القول بأن هذا الحكم

قد فصل في مَرَّ - ع النزاع أو حسمه حسماً باتاً لرجوع لها فيه وذلك دون إخلال بحق الخصوم بطبيعة الحال في الطعن على الحكم بالطرق المقررة قانوناً .
رابعاً - أن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم بدون هذه الأسباب .
والقسم الثاني: يتعلق بالحق المدعي به فيشترط الآتي:

أولاً - أن يكون هناك اتحاد في الخصوم . ويقصد بهذا الشرط اتحاد الخصوم بصفاتهم وليس بأشخاصهم حيث أن حجية الأحكام قاصرة على طرفي الخصومة فيها حقيقة أو حكماً دون أن تتغير صفاتهم الذين كان النزاع قائماً بينهم ففصلت فيه المحكمة لصالح أيهما .

ثانياً - أن يكون هناك اتحاد في المحل والمقصود بوحدة المحل أو الموضوع هو الحق الذي يطالب الخصم القضاء له به أو المصلحة التي يستهدفها من وراء رفع دعواه . يتحقق وحدة المحل في كلتا الدعويتين إذا كان موضوع الدعوى الأولى الذي حسمه الحكم السابق هو نفسه موضوع الدعوى الثانية المطروحة على المحكمة . أي أن تكون المسألة المقضي فيها هي الأساس المشترك في الدعويتين .

ثالثاً - أن يكون هناك اتحاد في السبب . المقصود بسبب الدعوى هو المصدر للقانوني للحق المدعي به . قد يكون عقداً أو إرادة منفردة أو فعلاً غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصاً في القانون يتحقق شرط اتحاد السبب إذا كان سبب الدعوى الثانية هو نفسه سبب رفع الدعوى الأولى للصادر فيها الحكم السابق الذي يتمسك بالحكم بحجتيته إذا تعددت الأسباب للحق المطالب به فلا يكون للحكم للصادر في الدعوى الأولى حجية الأمر المقضي بالنسبة للدعوى الثانية مثال رفع دعوى الفسخ عقد لسبب معين فإن الحكم النهائي برفض هذه الدعوى لا يمنع من رفع دعوى فسخ جديدة لسبب آخر من أسباب البطلان .

يتعين التمييز بين السبب والدليل أو وسيلة الإثبات ، فالسبب هو الأساس القانوني الذي تقوم عليه الدعوى ، أما وسائل الإثبات فهي الأدلة التي يرتكن إليها المدعي لإثبات السبب وعلى ذلك فقد يتحد السبب بين الدعويتين وتتعد الأدلة ومن ثم فلا يحول تعدد الأدلة لإثبات السبب الواحد دون قيام حجية الأمر المقضي مادام السبب في الدعويتين متحداً وتوافرت شرائطهم بالمفهوم السابق .

(الطعن رقم ٤٣٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠ / ٤ / ٢٠٠٢)

المبدأ رقم (٦٥٨) - الحكم الصادر في شأن طلب وقف التنفيذ يظل حكماً قطعياً له مقومات الأحكام القضائية وخصائصها وينبني على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته مادامت لم تتغير الظروف بصدور حكم في موضوع الدعوى أو أن تقضي دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذه.

الحكم

الحكم الصادر في شأن طلب وقف التنفيذ وإن كان كأصل عام لا يمس أصل طلب الإلغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر أصل الطلب موضوعاً ومع ذلك يظل حكماً قطعياً له مقومات الأحكام القضائية وخصائصها وينبني على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته مادامت لم تتغير الظروف بصدور حكم في موضوع الدعوى أو أن تقضي دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذه كما يحوز هذه الحجية من باب أولي - ما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب - كمسألة الاختصاص ومسألة شكل الدعوى فلا يجوز معاودة البحث من جديد في هذه المسائل المتعلقة بالاختصاص والشكل التزاماً بما قضى به الحكم ، قضاء المحكمة في هذا كله ليس قطعياً فحسب بل هو نهائي ويقيدها عند نظر الدعوى طالما لم يطعن على هذا الشق من قضاء الحكم المستعجل لا يجوز إثارة أي دفع متعلق بالاختصاص أو بشكل الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري عند نظر موضوع الدعوى أو عند الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى حتى ولو كان الحكم المستعجل قد كان على وجه الصواب في مسألة تتعلق بالنظام العام - أساس ذلك أن حجية الأمر المقضي به تسمو على قواعد النظام العام.

(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٠ - جلسة ١ / ٦ / ٢٠٠٢)

المبدأ رقم (٦٥٩) - الحكم النهائي يحوز حجية الشيء المقضي به، فيما جاء بمنطوقه وفي كل ما أثبتته وسجلته المحكمة لأسباب.

الحكم

لا ريب أن الحكم النهائي يحوز حجية الشيء المقضي به، ليس فيما جاء بمنطوقه فحسب، وإنما يحوزها - أيضاً - في كل ما أثبتته وسجلته المحكمة كأسباب، لأن منطوق الحكم مبني على أسبابه وهو نتاج الأسباب جميعاً الواردة به.

(الطعن رقم ٣٩٢٤ لسنة ٤٦ - جلسة ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٤ - س ٤٩ - ص ٤٦٩)

المبدأ رقم (٦٦٠) - اختلاف حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم الإدارية عن تلك المقررة أمام محكمة النقض.

الحكم

وتختلف حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم الإدارية عن تلك المقررة أمام محكمة النقض - ذلك أن المحكمة الإدارية العليا والمحاكم التأديبية لا تهتم بأن يكون الحكم الجنائي هو حكم بات لا يقبل الطعن بالنقض، بل تكتفي بأن يكون نهائياً - أي صادر من محكمة الجنايات أو محكمة الجناح المستأنفة فقط.

(الطعن رقم ١٢٤١٥ لسنة ٤٨ - جلسة ٢١ / ١ / ٢٠٠٦)

المبدأ رقم (٦٦١) - حجية الحكم الجنائي في شأن القضاء التأديبي.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة استقر على أن القضاء الجنائي هو المختص بإثبات أو نفي المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تكون جريمة جنائية، فمتى قضت في هذه الأفعال بحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي، فلا يجوز للمحكمة التأديبية وهي بصدد التعرض للجانب التأديبي من هذه الأفعال - أن تعاود البحث في ثبوتها من عدمه باعتبار وجوب نقيدها بما ورد بشأن هذه الأفعال في الحكم النهائي.

تختلف حجية الحكم النهائي أمام المحاكم الإدارية عن تلك المقررة أمام محكمة النقض، ذلك أن المحكمة الإدارية العليا والمحاكم التأديبية - لا تهتم بأن يكون الحكم الجنائي هو حكم بات، لا يقبل الطعن بالنقض، بل يكتفي بأن يكون نهائياً - أي صادر من محكمة الجنايات أو محكمة الجناح المستأنفة فقط. ومن حيث أن الحكم الجنائي في هذا الطعن هو حكم نهائي - حيث تأيد استئنافاً في القضية رقم ٢١٣٩٣ لسنة ٢٠٠١ بجلسة ٢٠٠١/٣/١٤ بتغريم كل من الطاعنين بمبلغ خمسمائة جنيه، كما أن المخالفة المنسوبة للطاعنين في الدعوى الصادرة فيها الحكم المطعون فيه - وهي ذاتها الصادرة فيها الحكم الجنائي النهائي سالف البيان - فإنه يتعين التقيد بالحكم الجنائي المشار إليه ولا يجوز معاودة البحث في ثبوت المخالفة المنسوبة للطاعنين من عدمه عملاً بحجية الأمر المقضي به المقرر للحكم الجنائي.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٤٠٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة

١٩٩٣/٣/٢٢ - الطعن رقم ٧٦٤٩ لسنة ٤٩ - جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠٠٦)

المبدأ رقم (٦٦٢) - يشترط للمنع من إعادة النظر في النزاع في المسألة المقضي فيها أولاً: أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وثانياً: أن تكون المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى بحيث تستقر حقيقتها بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً. ثالثاً: أن تكون ذات المسألة هي موضوع الدعوى الثانية من أي من الطرفين قبل الآخر وذلك تحقيقاً لما استهدفه المشرع من تقرير الحجية لهذه الأحكام لحسم النزاع ومنع التضارب بين الأحكام لتعارضها.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنه طبقاً للمادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي به تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكي تكون تلك الأحكام هذه الحجية يجب أن تكون في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلاً وسبباً وتقضي المحكمة بهذه الحقيقة من تلقاء نفسها، على أنه وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - يشترط للمنع من إعادة النظر في النزاع في المسألة المقضي فيها أولاً: أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وثانياً: أن تكون المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى بحيث تستقر حقيقتها بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً. ثالثاً: أن تكون ذات المسألة هي موضوع الدعوى الثانية من أي من الطرفين قبل الآخر وذلك تحقيقاً لما استهدفه المشرع من تقرير الحجية لهذه الأحكام لحسم النزاع ومنع التضارب بين الأحكام لتعارضها. ولما كان الثابت أن المطعون ضده سبق أن أقام الدعوى رقم ١٢١٣ لسنة ٤٢ ق طعناً على قرار لجنة التحسين وبجلسة ١٩٩٠/٥/١٧ حكمت محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى دون إحالتها لأية محكمة ومن ثم فإنها لم تكن قد فصلت في موضوع الدعوى أو بإحالتها إلى جهة قضاء أخرى للفصل في موضوعها ومن ثم لا يكون ثمة فصل في موضوع الدعوى مما يمنع معه الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها.

(الطعن رقم ١٠٠٨١ لسنة ٤٧ - جلسة ١١ / ٣ / ٢٠٠٦)

المبدأ رقم (٦٦٣) - قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية يكتسب حجية مطلقة في مواجهة كافة بما في ذلك أجهزة الدولة وسلطاتها

المختلفة - المحكمة تتقيد بقضاء المحكمة الدستورية العليا وتعمل مقتضاه على وقائع الطعن باعتبار أن هذا القضاء يعد كاشفا عما بالنص التشريعي المقضى بعدم دستوريته من عوار دستوري مما يؤدي إلى زواله وفقد قوة نفاذه منذ بدء العمل به.

الحكم

ومن حيث إن قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية يكتسب حجية مطلقة وفي مواجهة الكافة بما في ذلك أجهزة الدولة بسلطاتها المختلفة باعتباره قولا فصلا لا يقل تأويلا أو تعقيا من أي جهة كانت ومن ثم فإن المحكمة تتقيد بقضاء المحكمة الدستورية العليا المشار إليها وتعمل مقتضاه على وقائع الطعن المائل باعتبار أن هذا القضاء يعد كاشفا عما بالنص التشريعي للمقضى بعدم دستوريته من عوار دستوري مما يؤدي إلى زواله وفقد قوة نفاذه منذ بدء العمل به.

(الطعن رقم ١٠٦٧٣ لسنة ٥٠ - جلسة ٢٩ / ١٠ / ٢٠٠٦)

المبدأ رقم (٦٦٤) - للحكم الجنائي حجية واجبة وثابتة قبل القضاء التأديبي في خصوص ارتكاب المتهم الجريمة الجنائية والتي تمثل ذات الجريمة التأديبية المتهم بارتكابها.

الحكم

من المقرر أن للحكم الجنائي حجية واجبة وثابتة قبل القضاء التأديبي في خصوص ارتكاب المتهم الجريمة الجنائية والتي تمثل ذات الجريمة التأديبية المتهم بارتكابها، وعلى ذلك فإن ثبت جنائيا عدم ارتكاب المتهم للفعل المؤثم جنائيا والمقدم بسببه إلى المحاكمة التأديبية كان ولجبا على المحكمة التأديبية أن تنزل على مقتضى هذا الحكم وتنتهي إلى براءة المتهم من الفعل التأديبي المنسوب إليه ما لم يتضمن هذا الفعل التأديبي ما يجاوز الجريمة الجنائية بأن تضمن أفعالا وأوصافا أخرى يمكن مجازاة المتهم عنها - وفي هذه الحالة تقتصر البراءة على حدودها المرسومة بالحكم الجنائي.

(الطعن رقم ٣٣٤٠ لسنة ٤٩ - جلسة ١١ / ١٢ / ٢٠٠٦)

المبدأ رقم (٦٦٥) - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني.

الحكم

من المستقر عليه في نطاق تطبيق المادة (١٠٢) من قانون الإثبات في المولد

المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٨ يجب أن يكون للحكم الصادر في الدعوى الجنائية حجية أمام المحاكم المدنية، بالنسبة لما يقتضي الفصل في تلك الدعوى بيانه فيه حسب القانون متى كان مناط الدعوى المدنية ذات الفعل الذي تناوله الحكم الجنائي.

(الطعن رقم ١٠٧٣٢ لسنة ٤٨ - جلسة ٢٧ / ١ / ٢٠٠٧ - مكتب فني س
٥٢ الجزء ١ ص ٣٢٨)

المبدأ رقم (٦٦٦) - قوة الشيء المحكوم فيه - وجوب تنفيذ الأحكام رغم الطعن عليها - لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ما لم تقض دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بوقف تنفيذه - الجهة الإدارية هي المنوط بها تنفيذ الحكم الصادر فيها والملزمة بإجراء مؤدى حجيته نزولا على مقتضاه خضوعا وامتنالا لهذه الحجية التي هي من النظام العام بل هي في أعلى مدارجه وعلى قمة أولوياته - امتناع الجهة الإدارية عن إجراء مقتضى هذه الحجية بتنفيذ الحكم عزوفاً عنها علواً واستكباراً دونما صدور حكم بوقف تنفيذه من دائرة فحص الطعون، فإن امتناعها يشكل قراراً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ الحكم الحائز للحجية بالمخالفة لأحكام القانون.

الحكم

في شأن تنفيذ الأحكام التي تفرزها العدالة صئورا عن محكمة القضاء الإداري لم يترك أمرها سدى ولم يذر ما تنطق به من حق هباء، وإنما أسبغ على تلك الأحكام بعبارات جلية المعنى صريحة الدلالة قوة الشيء المحكوم فيه بما يقتضيه ذلك من تطبيق للقواعد الخاصة بالحجية التي لا تتفك عن الحكم بحال، وأوجب تنفيذ هذه الأحكام رغم الطعن عليها، وقرر في صراحة أنه لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ما لم تقض دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بوقف تنفيذه إذا طلب منها ذلك .

الجهة الإدارية بحسبانها طرفاً أصيلاً في دعوى الإلغاء - هي المنوط بها تنفيذ الحكم الصادر فيها والملزمة بإجراء مؤدى حجيته نزولا على مقتضاه خضوعا وامتنالا لهذه الحجية التي هي من النظام العام بل هي في أعلى مدارجه وعلى قمة أولوياته، ومن ثم فإن هي امتنعت عن إجراء مقتضى هذه الحجية بتنفيذ الحكم

عزوفاً عنها علواً واستكباراً دونما صدور حكم بوقف تنفيذ من دائرة فحص
الطعون، فإن امتناعها يشكل قراراً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ الحكم الحائز للحجية
بالمخالفة لأحكام القانون.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٥٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة
٢٠٠٧ / ١ / ٣٠)

الباب الخامس

تنفيذ الأحكام الإدارية

الباب الخامس

تنفيذ الأحكام الإدارية

لا قيام للدولة القانونية إلا بإعلاء مبدأ خضوع الدولة للقانون وسيادة مبدأ الشرعية، ولا قيمة لهذا المبدأ الأخير ما لم يقترن بمبدأ تقديس واحترام أحكام القضاء ووجوب تنفيذها، فلا حماية قضائية إلا بتمام تنفيذ الأحكام الصادرة من السلطة القضائية، ولا قيمة للقانون بغير تنفيذ مقتضاه.

وكما يقول العميد نجى "يجب الاعتراف بأن الأحكام القضائية هي أحكام واجبة الاحترام من الحاكم والمحكوم على السواء، وعلى جميع الهيئات العامة أيا كانت من البرلمان إلى أصغر مجلس محلي، ومن رئيس الدولة إلى أصغر الموظفين شأنًا أن يسلموا بوجوب احترامها".

ولقد شاعت ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية خاصة التي تصدر ضد الإدارة حتى أن تقرير رئيس مجلس الدولة في عام نشأته الثالث نادي في مضمونه إلى ضرورة "تحقيق إصلاح خطير في نظام القضاء الإداري، فقد علت أصوات تنادي بوجوب كفالة التنفيذ للأحكام التي يصدرها هذا القضاء، فإن بعضا من هذه الأحكام لا تنفذ أو تنفذ في كثير من التراخي".

وعملية تنفيذ الحكم الإداري تبدأ بصدور الحكم الحائز للقوة التنفيذية ثم يقوم المحكوم له باتخاذ إجراءات التنفيذ متمثلة في مقدماته حيث تثار مشكلة كيفية تنفيذ الأحكام وموقف الإدارة منها وجزاءات الامتناع عن تنفيذ الأحكام.

ولذلك سنعرض في هذا الباب لتنفيذ الأحكام الإدارية في أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : مقومات تنفيذ الأحكام الإدارية.

الفصل الثاني: كيفية تنفيذ الأحكام الإدارية.

الفصل الثالث: جزاءات الامتناع عن تنفيذ الأحكام الإدارية.

الفصل الرابع: التطبيقات القضائية في تنفيذ الأحكام.

وفيما يلي نعرض لكل فصل على حدة.

الفصل الأول

مقومات تنفيذ الأحكام الإدارية

الفصل الأول

مقومات تنفيذ الأحكام الإدارية

ونعرض لموضوع مقومات تنفيذ الأحكام الإدارية ^(١) في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : القوة التنفيذية للأحكام الإدارية.

المبحث الثاني: الصيغة التنفيذية للحكم.

المبحث الثالث: الصورة التنفيذية للحكم.

ونعرض لكل منها فيما يلي:

المبحث الأول

القوة التنفيذية للأحكام الإدارية ^(٢)

يكتسب الحكم حجية الشيء المقضي به بمجرد صدوره، وهذه الحجية تتطوي على قوة إلزامية، أي أنها تفرض واجب الخضوع للحكم، وباستنفاد الحكم طرق الطعن العادية يكتسب قوته التنفيذية، دون أن يكون ثمة تلازم بينهما، فالحكم قد يكون نافذا رغم عدم اكتسابه لقوة الشيء المقضي. والصلة بين الحكم والتنفيذ ليست صلة تتابع بالضرورة، وإن كانت كذلك في معظم الأحيان، فالتنفيذ يبدأ بعد الحكم، إلا أنه ليس كل الأحكام يعقبها تنفيذ أو من الممكن أن يعقبها تنفيذ، فالقاعدة العامة في قانون المرافعات والذي يسرى في مجال روابط القانون العام فيما لا يتعارض معها من خصوصياته هي أن الأحكام التي يمكن تنفيذها هي "أحكام الإلزام" فقط دون "الأحكام التقريرية" أو "الأحكام المنشئة".

والأحكام التقريرية.. هي الأحكام التي تقضى بوجود أو عدم وجود الحق أو للمركز القانوني أو الرابطة القانونية، دون إلزام المحكوم ضده بأداء معين أو

(١)، (٢) راجع في ذلك: الدكتور / عبد المنعم عبد العظيم جيرة - أثر حكم الإلغاء - رسالة دكتوراه - القاهرة ١٩٧١ - ص ٣٦ وما بعدها - والدكتور / حسني عبد الوالد - تنفيذ الأحكام الإدارية - رسالة الدكتوراه - القاهرة ١٩٨٤ ص ١٥ وما بعدها - والدكتور / فتحي ولي - المرجع السابق - ص ٦٦٩ وما بعدها.

بإحداث تغيير في هذا المركز.
بينما الأحكام المنشئة.. هي التي تقضى باستحداث أو تعديل أو إنهاء مركز
قانوني موضوعي.
وهذان النوعان من الأحكام قد يتضمننا إلى جانب التقرير أو الإنشاء قضاء
بالإلزام.

وعلى ذلك أين تكمن القوة التنفيذية في الأحكام الإدارية محل البحث؟
نعرض فيما يلي لبيان موقع القوة التنفيذية في كل الأحكام الصادرة في دعوى
الإلغاء ثم للأحكام الصادرة في دعاوى القضاء الكامل في مطلبين.

المطلب الأول

الأحكام الصادرة في دعاوى الإلغاء

نفرق في هذا الأمر بين الأحكام الصادرة برفض طلب الإلغاء، وتلك الصادرة
بالإلغاء في فرعين:

الفرع الأول

الأحكام الصادرة برفض الإلغاء

الدعاوى والطعون ضد القرارات الإدارية ليس لها من حيث المبدأ أثر واقف،
ولذلك فإن القرار الإداري المطعون عليه يحتفظ بكل قوته رغم الدعوى وبالتالي
فإن الحكم الصادر برفض الدعوى لن يكون له أي آثار سوى تأكيد شرعية
القرار المطعون عليه وتقوية السند الذي تصرفت الإدارة مباشرة بمقتضاه.
فالقضاء برفض الطلبات أو الادعاءات الموجهة ضد القرار الإداري لا يغير
من حيث الواقع شيئاً من الوضع القائم، أما من حيث القانون فإن الحكم الصادر
بالرفض منذ أن يصبح حائزاً لقوة الشيء المقضي فإنه يجعل القرار الإداري
المطعون عليه نهائياً في مواجهة المدعى أو المدعين فقط. وهذا ما يقصد بالحجية
النسبية للأحكام الصادرة برفض طلب الإلغاء^(١).

(١) الدكتور/ عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٩٨ وما بعدها.

فالأحكام الصادرة برفض دعوى الإلغاء هي دائما أحكام مقررة لا تتضمن إلزاما. وبالتالي لا تتطلب اتخاذ أي إجراء من إجراءات التنفيذ. شأنها في ذلك شأن أحكام الرفض في قانون المرافعات فهي لا تقبل التنفيذ الجبري بعكس الأحكام الصادرة بقبول الدعوى^(١).

الفرع الثاني

الأحكام الصادرة بالإلغاء

الأحكام الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية تعيد الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار الملغى، وبالتالي فإذا كانت أحكام الإلغاء بطبيعتها ذات أثر مقرر إلا أنها من الناحية العملية تخلق وتنشئ مجموعة من الأعمال والقرارات المصححة لعدم المشروعية وما يترتب على ذلك من سقوط القرارات غير المشروعة وخلق وإنشاء مراكز جديدة.

وبذلك فإذا كانت أحكام الإلغاء بطبيعتها مقررة فإنه ليس معنى ذلك أن تنتمي هذه الأحكام بالضرورة إلى طائفة أحكام التقرير، فبعض هذه الأحكام بحسب حركتها ذات أثر خلاق وبناء وتتطلب اتخاذ عدة أعمال قانونية ومادية. والبعض الآخر قد يكون كافيا بنفسه وبمجرد صدوره دون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر ومن ثم فإن أحكام الإلغاء قد تكون أحكام إلزام تتطلب تنفيذا، وقد تكون مجرد أحكام تقرير لا يلحقها التنفيذ.

ومن أمثلة أحكام الإلغاء المقررة الحكم الصادر بإلغاء قرار أدارى بتوقيع عقوبة تأديبية أو الحكم الصادر بإلغاء لائحة ضبط. فالإدارة لا تكون ملزمة باتخاذ أي إجراء جديد حتى ولو كان إلغاء اللائحة يجعل كل القرارات الفردية الصادرة بناء عليها أو تطبيقا لها غير مشروعة بأثر رجعي. ولكن بشرط ألا تكون اللائحة الملغاة من تلك اللوائح التي تلتزم الإدارة باتخاذها أي بشرط ألا يكون اختصاصها في هذه النقطة مقيدا حيث تكون حرة في إعادة إصدار القرار أو عدم إصداره. على أنه إذا كانت اللائحة الملغاة مسبقة بلائحة أخرى فإن الإلغاء سوف يعيد هذه اللائحة السابقة إلى السريان.

(١) الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٤ وما بعدها.

فيما عدا هذه الحالات فان الغالب أن حكم الإلغاء لا يحدث إثارة بنفسه وإنما يتطلب تدخلا أو مساعدة ايجابية من الإدارة لأنه يتضمن قضاء بإلزام.

المطلب الثاني

الأحكام الصادرة في دعاوى القضاء الكامل

الأحكام الصادرة في دعاوى القضاء الكامل أو الأحكام المالية قد تبدو لأول وهلة من أحكام الإلزام لأنها دائما قضاء بإلزام الإدارة أو التعاقد معها أو أحد موظفيها أو أحد الأفراد بأداء مبلغ معين من المال، وهي فعلا كذلك ما دامت تتضمن هذا العنصر الإلزامي.

ولكن قد تكفي هذه الأحكام في بعض الأحيان بتقرير مبدأ المسؤولية عن عمل ضار مثلا دون تحديد مبلغ التعويض أو الإلزام به وفي هذه الحالة لا يلحقها بالتنفيذ.

ولذلك نجد محكمة القضاء الإداري في بواكير أحكامها ترسي مبدأ هاماً أكدت فيه على أنه وإن كان من طبيعة الأحكام الصادرة في دعاوى الحقوق أن تحوى إلزاماً بشيء يجبر الخصم على وفائه ، إلا أن ذلك ليس من مستلزماتها فالأحكام الصادرة بتقرير وجود الحق لا تشمل على إلزام ويقصد من ورائها تحديد الحقوق.

المبحث الثاني

الصيغة التنفيذية للحكم

ليس كافيا أن يصدر الحكم في الدعوى الإدارية متمتعاً بقوة التنفيذ لصالح أحد الخصوم، وإنما يتعين للبدء في تنفيذ الحكم في مواجهة المحكوم ضده أن يتم اتخاذ "مقدمات التنفيذ" وهي الإجراءات التي يقررها القانون لصحة تنفيذ الحكم. وتنفيذ الحكم الإداري كقاعدة عامة لا يتم إلا بموجب الصورة التنفيذية وهي نسخة من الحكم ممهورة بصيغة محددة قانوناً هي "الصيغة التنفيذية للحكم"

١ - حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٠١٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٢٥ من ٧ ص ١٨٠٣

وبطبيعة الحال هناك الحالات الاستثنائية التي نص عليها القانون مجيزاً فيها تنفيذ الحكم بدون اتخاذ هذه المقدمات وبمسودة الحكم وبغير إعلانه أيضاً كما حددت ذلك المادة ٢٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية. ولذلك نعرض في هذا المبحث للصيغة التنفيذية للحكم الإداري من حيث مضمونها ثم وظيفتها وذلك في مطلبين:

المطلب الأول

مضمون الصيغة التنفيذية

تنص المادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢^(١) على أن "الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية: (على الوزارة ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه). أما الأحكام الأخرى فتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية: (على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب التنفيذ منها. وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك)".

ويلاحظ أنه على الرغم من تماثل الصيغة الأخيرة مع تلك المستخدمة بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم العادية، إلا أن ذلك لا يعنى إمكانية استخدام التنفيذ الجبري ضد الإدارة فكلمة "رؤساء المصالح المختصة" في الصيغة التي تذيّل بها أحكام الإلغاء، و "الجهة التي يناط بها التنفيذ" و "السلطات المختصة" في صيغة تنفيذ الأحكام الأخرى تعنى ذات الجهة الإدارية المحكوم في مواجهتها أو التي يتعدى أثر الحكم إليها متى كان صادراً ضد الإدارة، أما إذا كان الحكم صادراً ضد أحد الأفراد فإن هذه العبارات تؤخذ على كامل محمولها لعدم امتناع للتنفيذ الجبري ضد أفراد^(٢).

ويلاحظ أن عدم دقة صياغة نص المادة ٥٤ سالفة الذكر يحمل على القول بأن

(١) المادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة الحالي كانت تنص على ٣٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩.

(٢) أنظر: الدكتور/ مصطفى كمال وصفي - أصول إجراءات القضاء الإداري - الكتاب الثاني - ١٩٦٤ - ص ٢٤٥ وما بعدها.

هذه الأحكام تذييل بالصيغة التنفيذية التي تذييل بها "الأحكام الأخرى" طالما أن الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري لا يعتبر حكما صادرا بالإلغاء وهو ما يجري عليه العمل فعلا. ولكننا نعتقد ، رغم ذلك ، أن هذه الأحكام يجب أن تمهر بالصيغة التي تمهر بها أحكام الإلغاء. وهذا أمر بديهي لأنها تنتمي لنفس نوعية هذه الأحكام فضلا عن أنه من غير المعقول أن يراعى المشرع بالنسبة للأحكام التي تصدر بإلغاء القرارات الإدارية -بعد تمحيص وتحقيق شديدين- إلا تمهر بالصيغة الأكثر شدة والمقررة للأحكام الأخرى" ويقصد في نفس الوقت أن تمهر بها أحكام إيقاف تنفيذ القرارات الإدارية رغم أنها تصدر على وجه السرعة ومن الظاهر الأوراق وبصفة وقتية. ورغم ذلك فإننا لا زلنا نعتقد أن النص في حاجة إلى تعديل^(١).

المطلب الثاني

وظيفة الصيغة التنفيذية

يرى بعض الفقه^(٢) أن للصيغة نور هام جوهري بلغ حد كونها ركنا شكليا في السند التنفيذي فلا يقوم بدونها، وإنما يترتب هذا الأثر بعد استخراج صورته التنفيذية، والبعض الآخر لا يصل بوظيفة الصيغة التنفيذية إلى هذا المدى ويرى فيها وظيفة تأكيدية لوجود السند التنفيذي لمصلحة طالب التنفيذ. ومن الجانب العملي نرى أن الصيغة التنفيذية -كما ذهب البعض- ليست سوى شهادة من الموظف المختص (قلم الكتاب) إلى المسئول عن التنفيذ أو الحكم الذي يجري التنفيذ بمقتضاه هو حكم قابل للتنفيذ من الناحية الموضوعية وأنه قد استكملت كل الإجراءات الشكلية التي يستلزم القانون اتخاذها في التنفيذ. وفي هذا تقول محكمة النقض "أن وضع الصيغة التنفيذية على الحكم يقوم شاهدا على أن من بيده الحكم هو صاحب الحق في إجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبراً"^(٣).

ويترتب على خلو صورة الحكم الذي يجري تنفيذه من الصيغة التنفيذية بطلان التنفيذ.

(١) في هذا المعنى : الدكتور / حسني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٠
(٢) الدكتور/ ودي راغب فهمي - النظرية العامة للتنفيذ القضائي - طبعة ١٩٧٢ - ص ٦٢ وما بعدها.
(٣) نقض مني - جلسة ١٩٦٨/١/١٨ - ص ١٩ من ٩٠.

المبحث الثالث

الصورة التنفيذية للحكم

الصورة التنفيذية للحكم هي عبارة عن صورته الرسمية المذيلة بالصيغة التنفيذية والتي يستلزم القانون -كأصل عام- ألا يجرى التنفيذ إلا بمقتضاها. وقد وضع قانون المرافعات عدة قواعد بشأن تسليمها للمحكوم له وحدد الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة المنازعة في تسليمها أو في حالة ضياعها وهناك حالات أخرى يبيح فيها القانون أن يجرى التنفيذ بدون الصورة التنفيذية ويكتفى بمسودة الحكم الأصلية.

وفيما يلي نعرض لتسليم الصورة التنفيذية أولاً، ثم للأحوال التي يتم فيها التنفيذ بدونها وذلك في مطلبين:

المطلب الأول

تسليم الصورة التنفيذية

ونعرض لموضوع تسليم الصورة التنفيذية للحكم في أربعة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول

تذيل الصورة التنفيذية بالصيغة التنفيذية

نصت المادة ١٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن: "تختتم صورة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها بخاتم المحكمة ويوقعها الكاتب بعد أن يذيلها بالصيغة التنفيذية، ولا تسلم إلا للخصم الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم ولا تسلم له إلا إذا كان الحكم جائزاً تنفيذه".

وهنا فإن كاتب المحكمة يتعين عليه عند إعطاء الصورة التنفيذية مراقبة القوة التنفيذية للسند أو الحكم، فلا يجوز له إعطاء صورة تنفيذية عن حكم غير جائز تنفيذه، وفي ذلك فهو ليس سلطة مراقبة صحة الحكم.

الفرع الثاني

تسليم الصورة التنفيذية للخصم

لا يجوز تسليم الصورة التنفيذية إلا للخصم الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم، أي للخصم الذي حكم له بشيء يتطلب الحصول عليه لتخاذ إجراءات التنفيذ، فهي لا تسلم للمحكوم ضده، ولا للمحكوم له الذي لم يقض بشيء. وإذا تعدد المحكوم لهم وكان كل منهم تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم، كان لكل منهم الحق في الحصول على صورة تنفيذية للتنفيذ بمقتضاها فيما حكم به له.

الفرع الثالث

الامتناع عن إعطاء الصورة التنفيذية

نظمت المادة ١٨٢ مرافعات حالة امتناع الكاتب عن إعطاء الصورة التنفيذية فنصت على أنه "إذا امتنع قلم للكتاب عن إعطاء الصورة التنفيذية الأولى جاز لطلبها أن يقدم عريضة بشكواه إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة التي أصدرت الحكم ليصدر أمره فيها طبقاً للإجراءات المقررة في باب الأوامر على عرائض".

وإذا كان نظام مجلس الدولة لا يعرف نظام قاضي الأمور الوقفية إلا في بعض الحالات التي نظمها المشرع صراحة مثل حالات براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وفقاً للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩. إلا أنه في حالة امتناع قلم كتاب المحكمة عن إعطاء الصورة التنفيذية الأولى فإن لطلبها فما نرى أن يقدم عريضة شكواه إلى رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم وله أن يصدر أمره على العريضة في شأن ذلك الامتناع، ولصاحب الشأن في كل الأحوال إقامة دعواه بإلغاء هذا الإجراء لمخالفته للقانون.

الفرع الرابع

ضياع الصورة التنفيذية الأولى

الأصل أنه لا يجوز تسليم سوى صورة تنفيذية واحدة لتفادي تكرار التنفيذ.

فلا يجوز التنفيذ بموجب صورة فوتوغرافية من الصورة التنفيذية للحكم. ولذلك تنص المادة ١٨٣ مرافعات على أنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى. وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى. بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر ويقع عليه عبء إثبات فقد الصورة الأولى بكافة طرق الإثبات. وتخطيء المحكمة إذا اعتبرت فقد الصورة ثابتاً من مجرد إقرار المدعى نفسه في صحيفة دعواه^(١).

وتختص بنظر هذه الدعوى المحكمة التي أصدرت الحكم ولو كانت هي محكمة الدرجة الثانية. فإذا ثبت لها ضياع الصورة الأولى أو تلفها فإن المحكمة تأمر بتسليم المدعى صورة تنفيذية أخرى. على أنه إذا قضى برفض هذه الدعوى استناداً إلى خلو الأوراق مما يكشف عن فقد الصورة الأولى فإن هذا القضاء هو في حقيقته قضاء في الدعوى بحالتها. ويجوز رفع دعوى من جديد بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها^(٢).

وتنتفي مصلحة المحكوم له في طلب صورة تنفيذية ثانية. إذا قام المحكوم ضده بتنفيذ التزامه اختياراً أو إذا قامت الإدارة في الدعاوى الإدارية بإصدار قرار بتحقيق كل رغبات المحكوم له وتحققت المحكمة من كل هذا^(٣).

المطلب الثاني

التنفيذ بدون الصورة التنفيذية

أجازت المادة ٢٨٦ مرافعات للمحكمة في المواد المستعجلة أو التي يكون فيها التأخير ضاراً أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلان. وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ. وهذا الاستثناء يسرى أيضاً بالنسبة للأحكام الإدارية لعدم وجود تعارض بينه وبين نصوص قانون مجلس الدولة أو المبادئ العامة للقانون الإداري. ووفقاً لهذه المادة يجرى تنفيذ الحكم المستعجل أو الحكم الموضوعي الذي يكون التأخير في تنفيذه ضاراً بالمحكوم له بموجب مسودة الحكم حيث يسلمها

(١) نقض مدني - جلسة ١٥/٥/١٩٦٦ - ص ٢٠ من ١٢٥.

(٢) نقض مدني - جلسة ٣/١/١٩٧٨ - ص ٢٩ من ٧٢.

(٣) راجع في ذلك: الدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - مرجع السابق - ص ٥٨.

كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم إلى المحضر المختص بالتنفيذ على أن يقوم هذا الأخير بردها إليه بعد إتمام تنفيذ الحكم.

وبلاحظ على أن هذا النص لمرار:

الأول: أنه يسرى على الأحكام الصادرة في المواد للمستعجلة والمواد الموضوعية أيضا شريطة أن يكون في التأخير في التنفيذ ضررا بالمحكوم له. ولذلك فإنه بالنسبة للأحكام الإدارية فإنه فضلا عن سريانه على الأحكام الوقتية الصادرة في طلبات وقف التنفيذ وهو الغالب فإنه يمكن أيضا تطبيقه على الأحكام الصادرة في دعاوى الإلغاء ودعاوى القضاء الكامل متى توافر شرط الضرر من التأخير في التنفيذ.

الثاني: أن التنفيذ في هذه الحالة يجرى بدون الصورة التنفيذية للحكم كما يجرى أيضا بدون إعلان الحكم للمحكوم ضده.

وقد اختلف الرأي فيما إذا كان يجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته من تلقاء نفسها دون طلب من الخصم. حيث لا يرى البعض أن ذلك جائز على أساس أنه في المواد المستعجلة أو في الحالات التي يكون التأخير فيها ضارا فإنه يفترض أن الخصم قد تقدم بالطلب إذ في ذلك مصلحة أكيدة له ولكن الرأي الغالب أن المحكمة لا يجوز لها أن تأمر لم يطلبه الخصوم بل يجب على الخصم أن يطلب من المحكمة الأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته^(١).

ومن جانبنا نرى أن التنفيذ بالمسودة لا يعد طلبا في ذاته يعد القضاء به من القاضي دون طلب الخصم قضاء بغير ما يطلبه، وإنما هو من الأمور التي تتدرج في سلطة القاضي ضمن نطاق سلطته في بيان آثار الحكم وكيفية تنفيذه فله إذا توافرت شروط الأمر بتنفيذ الحكم بمسودته أن يأمر بذلك حتى ولو لم يطلب ذلك الخصوم.

ويعتبر إغفال الفصل في طلب تنفيذ الحكم بموجب مسودته بمثابة رفض ضمنى له ولا يعامل معاملة الطلب الموضوعي إذا أغفلته المحكمة ومن ثم لا يخضع لحكم المادة ١٩٣ مرافعات التي أجازت لصاحب الطلب الرجوع في شأنه إلى المحكمة من جديد للفصل فيه. والقضاء به أو برفضه أو بإغفاله يخضع لتقدير المحكمة دون رقابة عليها من محكمة الطعن. وبذلك فإن أمر المحكمة بالتنفيذ بموجب مسودة الحكم هو الذي يغنى بذاته عن الصيغة التنفيذية.

(١) انظر في هذه الآراء: الدكتور/ صني سعد عبد الواحد - المرجع السابق ص ٥٩.

الفصل الثاني

كيفية تنفيذ الأحكام الإدارية

الفصل الثاني

كيفية تنفيذ الأحكام الإدارية

الإدارة دائما أحد أطراف المنازعة الإدارية، ومن ثم هي طرف في الخصومة القضائية، فإما أن تكسبها وإما أن تخسرهما، فإذا كسبتها فهي تتمتع بامتياز التنفيذ المباشر ومن ثم يمكنها أن تقوم بالتنفيذ المباشر على المحكوم ضده أو إتباع قواعد المرافعات في أحوال أخرى.

أما إذا خسرتها فإنه كان من الواجب أن تكون في مركز لا يختلف في شيء عن المركز الذي يجد نفسه فيه أي فرد عادي في هذه الحالة. وهو ما يحدث في حالة ما إذا قامت الإدارة بالتنفيذ اختيارا. لأنه حتى في التنفيذ بين أفراد القانون الخاص فإن استخدام طرق التنفيذ لا يكون جائزا إلا في حالة اليأس من التنفيذ الاختياري.

فان لم تفعل فإنه بالرغم مما تتمتع به من امتياز عدم جواز استخدام طرق التنفيذ الجبري ضدها. فان عليها إعمالا للقوة التنفيذية للحكم أن تقوم بالوفاء بما عليها من أموال للمحكوم له دون تدخل من أي سلطة أخرى كالقضاء والمحضرين كما تقوم هي بترتيب آثار أحكام الإلغاء. والتنفيذ قد يكون للأحكام بوقف التنفيذ أو أحكام الإلغاء أو أحكام القضاء الكامل وما يثير الكثير من المشكلات العملية هو كيفية تنفيذ أحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية وأحكام الإلغاء وهو ما تعرض له في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول - كيفية تنفيذ أحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية.

المبحث الثاني - كيفية تنفيذ أحكام إلغاء القرارات الإدارية.

ونعرض فيما يلي لكل مبحث على حده.

المبحث الأول

كيفية تنفيذ أحكام وقف تنفيذ

القرارات الإدارية

يتمتع الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ بحجية الأمر المقضي بمجرد صدوره شأنه في ذلك شأن أي حكم قضائي آخر، وأكدت ذلك المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة حين نصت على أن تسرى في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه".

ولقد قررت المحكمة الإدارية المبدأ التالي في هذا المجال:
المبدأ رقم (٦٦٧) - الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وينبني على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته - ولو أنه طلب مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف.

الحكم

إن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ وإن كان لا يمس أصل طلب الإلغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر أصل الطلب موضوعا إلا أنه ومع ذلك يظل الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وينبني على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو أنه طلب مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف.

(المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١١/٤/١٩٥٥ - س ١ ص ٦٤، وحكمها في

الطعن رقم ١٣/٨١٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨ س ١٤ ص ٤٥١)

وسوف نتعرف على كيفية تنفيذ أحكام وقف تنفيذ لقرارات الإدارية في ثلاث مطالب:

المطلب الأول - التنفيذ بالإعلان والتنفيذ بالمسودة.

المطلب الثاني - أثر الطعن على نفاذ الحكم.

المطلب الثالث - علاقة الحكم بوقف التنفيذ بالحكم في الطلب الموضوعي.

ونعرض لكل مطلب فيما يلي:

المطلب الأول

التنفيذ بالإعلان والتنفيذ بالمسودة

الأحكام الصادرة في طلبات وقف التنفيذ تصدر في الشكل العادي للأحكام والصورة التنفيذية منها تمهر بالصيغة التنفيذية. إلا أن الاستفادة من وقف التنفيذ لا تتم بمجرد صدور الحكم ولكن تبدأ منذ إعلانه وذلك ما لم يقض بالتنفيذ بموجب مسودته الأصلية دون إعلان.

وبمجرد إعلان الحكم يتعين تنفيذه باستخلاص أثره الأساسي ألا وهو إيقاف تطبيق القرار الإداري المطعون عليه. والحكم بوقف تنفيذ القرار قد يصل في خطورته إلى مرتبة الحكم بإلغائه. لأنه في هذا المجال لا يختلف وقف تنفيذ القرار عن إلغائه إلا من حيث مداه. ذلك أنه في حالة وقف التنفيذ يقف تنفيذ القرار مؤقتاً لحين الفصل في طلب الإلغاء في حين إن الحكم بالإلغاء يعدمه^(١).

فالحكم بوقف تنفيذ القرار الصادر بمنع الطالب المدعى من دخول الامتحان، تم تنفيذه بأن تسمح جهة الإدارة له بدخول الامتحان وأن تعلن نتيجة الامتحان فإذا حجبته فيتعين أن يستفاد ذلك من حكم وقف التنفيذ بأن تكون حالة الاستعجال في الدعوى قد تطلبت عدم تفويت فرصة الطالب في اجتياز الامتحان في موعده على أن يبحث موضعاً مركزه القانوني فيما بعد، وهنا يتعين على الحكم إن يكون واضحاً في ذلك.

كما أن وقف تنفيذ قرار الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر يستوجب من الإدارة اتخاذ إجراءات رفع اسمه من تلك القوائم وإخطار المطارات والموانئ بذلك وتسليمه جواز سفره في حالة سحبه وإجمالاً تمكينه من حرية الانتقال في السفر خارج البلاد.

وعدم تنفيذ الإدارة للحكم القاضي بإيقاف تنفيذ القرار الإداري معناه إصرار الإدارة على أعمال أثر قرارها الذي أوقف نفاذه ومن ثم يعتبر إهداراً لحجية الحكم وينطوي على احترام لسيادة القانون ومبدأ المشروعية وهو ما يتعين أن تنزه عنه الجهة الإدارية فهي حين أصدرت قرارها يفترض أنها استهدفت الصالح العام كما اعتقدته ورائته كسلطة تنفيذية، وأن القضاء حين أوقف تنفيذ قرارها فهو

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٠٠ وما بعدها.

بحكم ولايته قد تحقق من مخالفة الإدارة للقانون وفي ختام الأسر فان تنفيذ الإدارة للحكم هو واجب الإدارة الأسمى تحقيقاً لمبدأ خضوع الدولة للقانون.

المطلب الثاني

أثر الطعن على نفاذ الحكم

لأن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم قطعي له مقومات الأحكام وخصائصها فانه يقبل الطعن استقلالاً عن الطعن في طلب الإلغاء، وهو يقبل الطعن فيه سواء قضى بوقف التنفيذ أو برفض وقف التنفيذ، ومجرد الطعن في الحكم الصادر بوقف التنفيذ ليس له أثر واقف وفقاً لحكم المادتين ٥٠، ٥١ من قانون مجلس الدولة.

فإذا قضت محكمة الطعن برفض الطعن وتأيد الحكم الصادر بوقف التنفيذ فان ذلك الحكم يستمر منتجاً لآثاره نافذاً.

أما إذا حكمت محكمة الطعن بوقف تنفيذ الحكم أو بإلغائه فعندئذ يتوقف حكم وقف التنفيذ عن إنتاج آثاره، وتعود للقرار الموقوف تنفيذه قوته التنفيذية، ويستمر كذلك حتى صدور حكم في طلب الإلغاء بحكم موضوعي.

المطلب الثالث

علاقة الحكم بوقف التنفيذ بالحكم

في الطلب الموضوعي

الحكم الصادر بوقف التنفيذ منبث الصلة بموضوع الدعوى الأصلي فهو لا يمس أصل النزاع ولا يتعرض لموضوعه وحكم المحكمة بوقف التنفيذ لا يعنى قطعاً أنها ستحكم في الموضوع بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه. وإما كل ما يفيد هذا الحكم ويدل عليه أن الطعن في القرار يقوم على أساس جدي يبدو منه احتمال إلغاء القرار موضوعياً. وكذلك إذا حكمت المحكمة برفض طلب وقف التنفيذ فليس معنى ذلك أنها سترفض فيما بعد الدعوى موضوعياً أي أنها سترفض الحكم بالإلغاء إذ قد يكون رفض وقف التنفيذ مبنياً على عدم توافر

شرط الضرر المتعذر التدارك فلا ترى المحكمة مبررا لوقف التنفيذ إلا أنها عند نظر الموضوع يبدو لها عيب القرار فتحكم بإلغائه.

وعلى الرغم من ذلك فإن قاعدة عدم التغلغل في الأوراق، أو تحسس موضوع الدعوى هي في واقع الأمر مسألة غير مقطوع بها في القضاء المستعجل بمجلس الدولة حيث يتعذر في الغالب بحث ركن الجدية دون التغلغل في بحث الواقع الذي سيطبق في شأنه أحكام القواعد القانونية. ولذلك فإن ثمة علاقة تبادلية في التأثير ما بين الحكم الصادر في الشق العاجل من الدعوى بإيقاف تنفيذ القرار الإداري، وبين الحكم الصادر في الطلب الموضوعي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه.

وتبين من ذلك التأثير المتبادل بين حكم وقف التنفيذ وحكم الإلغاء في الدعوى الموضوعية في فرعين:

الفرع الأول

تأثير الحكم بوقف التنفيذ

على حكم الإلغاء

حكم وقف تنفيذ القرار الإداري وإن كان حكما وقتيا إلا أنه قد يضع الخصوم في موضع نهائي من حيث الواقع في بعض الحالات التي يكون من شأن تنفيذ الحكم لنتهاء كل أثر للدعوى شاملة طلب الإلغاء.

كحالة الحكم بوقف تنفيذ قرار رفض منح المدعى الترخيص بالبناء أو التعلية فمقتضى تنفيذ الحكم حصول المحكوم له على الترخيص وإتمام البناء، كما أن الحكم بوقف تنفيذ قرار منع الطالب من دخول الامتحان مقتضى تنفيذه السماح له بأداء الامتحان المطلوب، ووقف تنفيذ قرار المنع من السفر فيتم تنفيذه بالسماح للمدعى بالسفر، ومن هنا يأتي تأثير مثل تلك الأحكام في هذه الحالات على طلب الإلغاء بعد أن حصل المدعى على الترخيص المطلوب وأقام البناء فعلا، وبعد أن حصل الطالب على فرصة أداء الامتحان، وبعد أن سافر المدعى فعلا.

إلا أن الأمر يدق في كثير من هذه الحالات، فلئن ذهب بعض قضاء مجلس الدولة إلى اعتبار الخصومة في دعوى الإلغاء بتمام تنفيذ الحكم الصادر في الشق

العاجل بعد أن أصبح الطلب غير ذات موضوع كحالة منع المدعى من دخول الامتحان ثم السماح له بدخوله فعلاً^(١)، فقد ذهب البعض الآخر إلى أن العبرة في استقرار المركز القانوني للمدعى هي بصدور حكم الإلغاء.

ولقد قررت محكمة القضاء الإداري مبدأ هاماً في بواكير أحكامها يخص تأثير حكم الإلغاء الصادر في طلب وقف التنفيذ فقررت ما يلي:

المبدأ رقم (٦٦٨) - وقف التنفيذ هو بمثابة إلغاء مؤقت للقرار الإداري، وقيام ظروف واقعية يحتمل معها أن يتحول الإلغاء المؤقت إلى إلغاء نهائي إنما يرجع إلى الظروف الملائسة وإلى عدم قابلية القرار الإداري في ذاته لوقف التنفيذ.

الحكم

إن وقف التنفيذ هو بمثابة إلغاء مؤقت للقرار الإداري، وقيام ظروف واقعية يحتمل معها أن يتحول الإلغاء المؤقت إلى إلغاء نهائي إنما يرجع إلى الظروف الملائسة وإلى عدم قابلية القرار الإداري في ذاته لوقف التنفيذ. ولم يفرق القانون في هذا الصدد بين قرار وقرار فما دام قد طعن في القرار بالإلغاء وطلب وقف تنفيذه وما دامت نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها. فإن للمحكمة أن تقضى بوقف التنفيذ متى رأت وجها لذلك. حتى لو قامت ظروف تجعل وقف التنفيذ أبلغ أثراً في قوة النفاذ العاجل للقرار الإداري وإلا لحرم المتقاضون من حق إعطاء القانون إياهم لظروف لا يد لهم فيها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٤٢٥ لسنة ٥ ق - جلسة

١٢/١٢/١٩٥١ - س ٦ ص ١٣٤٩)

الفرع الثاني

تأثير الحكم بالإلغاء على الحكم بوقف التنفيذ

إذا صدر الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري فإن مصير ذلك الحكم يرتبط لارتباطاً وثيقاً بصدور الحكم في الطلب الموضوعي فإن الأمر يحتمل ما يلي:

١- إذا صدر الحكم في دعوى الإلغاء برفضها فإنه يترتب على ذلك إنهاء الأثر القانوني الذي أحدثه حكم وقف التنفيذ فيعود للقرار الإداري

(١) حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٥/٣/٧ - س ٩ ص ٣٤٩ - راجع في ذلك العديد من المبادئ في الفصل الرابع من هذا الباب "التطبيقات القضائية في تنفيذ الأحكام".

المطعون فيه قوته التنفيذية، ومن ثم أضحى حكم وقف التنفيذ بلا موضوع فلا ينفذ، ولا يمنع من تنفيذ القرار الإداري.

٢- إذا صدر الحكم بإلغاء القرار الإداري فإنه يجعل طلب وقف تنفيذ القرار بلا موضوع، ويؤدي إلى استمرار نفاذ الحكم القاضي بالإيقاف من حيث الواقع والحلول محله من حيث القانون. لأن الحكم بالإلغاء أصبح هو الواجب التطبيق بعد أن استنفذ الحكم بوقف التنفيذ الغرض منه.

ويذهب رأى في الفقه إلى أن نفاذ القرار الإداري في هذه الحالة يتم احتراماً لحجية وقف التنفيذ التي لم ينقضها الحكم في الموضوع وإنما أيدھا وقواھا^(١)، ونعتقد أن نفاذ القرار الإداري يمر بمرحلتين أولاً قبل صدور حكم الإلغاء وقوته التنفيذية مصدرها حكم وقف تنفيذ القرار الإداري الوقتي، وثانيها مرحلة ما بعد صدور حكم الإلغاء وسنده حكم الإلغاء ذاته.

٣- إذا تنازل المدعى عن دعوى الإلغاء نفسها، وهو ما يحدث عندما يشعر المدعى أنه قد استنفذ أهدافه من إقامة دعواه بحصوله على حكم بوقف تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه فيتنازل عن طلب الإلغاء ويترك الخصومة في الدعوى، والواقع أن هذا التصرف من جانب المدعى يفقده سنده ومركزه للقانوني الذي تكون له بنفاذ حكم وقف التنفيذ، ذلك أن طلب وقف التنفيذ يرتبط دائماً بطلب الإلغاء، بل يتعين أن يقرن بطلب الإلغاء في الصحيفة عند إقامة الدعوى، وبالتالي فإن التنازل عن دعوى الإلغاء ذاتها ينسحب أثره إلى الحكم الصادر بوقف التنفيذ فيزول أثره.

ويظهر أثر ذلك التنازل عن طلب الإلغاء جلياً فيما لو كان حكم وقف تنفيذ القرار لا يزال مطعوناً عليه أمام محكمة الطعن وهو ما أرست بشأنه المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٦٩) - تنازل المدعى عن دعواه بقبوله ترك الخصومة في الدعوى بعد حصوله على حكم بوقف التنفيذ ينصرف أيضاً إلى طلب وقف التنفيذ، ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، وبرفض الدعوى.

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ مصطفى كمال وصلى - المرجع السابق - ص ٢٤٤، وفي عكس ذلك: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٠٤.

الحكم

إذا ثبت أن المدعى قد تنازل عن دعواه بقبوله ترك الخصومة في الدعوى فإن هذا التنازل من جانب المدعى عن دعواه ينسحب أيضا في الواقع إلى طلب وقف التنفيذ، ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، وبرفض الدعوى.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦ ق - جلسة

(١٩٦١/٣/١١)

المبحث الثاني

كيفية تنفيذ أحكام

إلغاء القرارات الإدارية

كيف يتم تنفيذ أحكام محاكم مجلس الدولة الصادرة في دعاوى إلغاء للقرارات الإدارية؟ وما هي إجراءات تنفيذ أحكام الإلغاء ونطاقها؟

إذا كانت الأحكام الصادرة برفض دعوى الإلغاء لا تمثل أي مشكلة في خصوصية تنفيذ الحكم، فإن الأحكام الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية ورغم كون الإلغاء في ذاته بعيد الحال إلى ما كان عليه فيصبح القرار الإداري الملغى وكأنه لم يصدر ابتداء، إلا أن المشكلات العملية التي تصادف التنفيذ تبدو هائلة بتنوع القرارات الملغية وهل تدرج ضمن نطاق اللوائح أم القرارات الفردية، وما إذا كانت القرارات ايجابية أم قرارات سلبية وأثر التنفيذ على القرارات الأخرى النابعة والمتماثلة، كما يتوقف التنفيذ وكيفية على أسباب إلغاء القرارات فيختلف تنفيذ الحكم وترتيب آثاره ومدى إمكانية إعادة إصدار القرارات الملغية من جديد بحسب ما إذا كان إلغاء القرارات الإدارية لعدم المشروعية الشكلية أم لعدم المشروعية الموضوعية، ومن خلال قرارات التعيين والترقية وإنهاء الخدمة وأحكام الإلغاء الصادرة بشأنها تنثور مشكلات أثر تنفيذ أحكام الإلغاء على أحوال إعادة الموظف إلى وظيفته وعلى مدة خدمته السابقة ومدة إبتعاده عن العمل أو الوظيفة وحقوقه والمزايا والفروق والحقوق المالية.

ولذلك سنعرض لموضوع كيفية تنفيذ أحكام إلغاء القرارات الإدارية في مجموعة كبيرة من المطالب تحقيقا للفائدة العملية المرجوة في هذا الشأن .

المطلب الأول

إجراءات تنفيذ أحكام الإلغاء

إذا كانت الإدارة ملتزمة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بالإلغاء بسبب تجاوز السلطة فهل يتطلب ذلك من ذوى الشأن اتخاذ إجراءات بذاتها لكي تقوم بتنفيذ أحكام الإلغاء.

لم يشترط المشرع المصري لتنفيذ الإدارة للأحكام الصادرة بالإلغاء أن يطلب ذلك صاحب الشأن كما هو الحال فيما جرى عليه القضاء الإداري الفرنسي الذي تطلب أن يكون تنفيذ الحكم بناء على طلب صاحب الشأن^(١).

وعلى ذلك فإن الغالب أن يقوم صاحب الشأن بإعلان الحكم إلى الجهة الإدارية المحكوم ضدها بحسبانها المسئولة عن تنفيذ الحكم منبها عليها برغبته في التنفيذ، ومن تاريخ الإعلان على الجهة الإدارية المبادرة إلى التنفيذ خلال مدة معقولة تتفق وطبيعة الحكم.

ولكن هل هناك دور للقاضي الإداري في شأن تنفيذ أحكام الإلغاء؟..
القاضي الإداري حين يصدر حكماً بالإلغاء قرار إداري، فهو يقف عند هذا الحد ولا يتجاوزه فيصدر أوامره للإدارة بعمل شيء أو بالامتناع عن عمل شيء وبذلك فإنه لا يمكنه أن يحل محل الإدارة في استخلاص آثار حكم الإلغاء وتنفيذ ما يتطلبه الشيء المقضي به.

وبالتالي فإن الاختصاص بتنفيذ أحكام الإلغاء يكون دائما لجهة الإدارة دون الحاجة لصدور أمر بذلك من القاضي الذي تقف مهمته عند حدود إصدار الحكم ، وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا ذلك في المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٧٠) - مهمة القاضي الإداري الحكم بإلغاء القرار الإداري -
ومهمة جهة الإدارة التنفيذ الكامل للحكم.

الحكم

إن مهمة القاضي الإداري إلغاء القرار الإداري غير المشروع، أما تنفيذ مقتضى هذا الإلغاء فإنه مما تختص به الجهة الإدارية بموجب القرار الذي يصدر منها مراعية فيه التنفيذ الكامل للحكم الصادر في هذا الشأن.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤

س ١٩ ص ١٨٠)

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد -المرجع السابق- ص ٢١٢ وما بعدها.

والغالب أن تنفيذ حكم الإلغاء يتطلب ضرورة اتخاذ الجهة الإدارية إجراءات ايجابية، فالحكم الصادر بإلغاء قرار الفصل أو إنهاء الخدمة لا يترتب عليه بذاته عودة الموظف إلى عمله وإنما يتعين على الإدارة أن تتخذ القرارات التي تعيد بها الموظف إلى عمله وترتب له آثار حكم الإلغاء.

فالحكم رغم أنه صادر ضد الإدارة فإنها هي التي تقوم بترتيب آثاره وتنفيذه دون تدخل من سلطة أخرى كالقضاء والمحضرين. إلا أنه لموازنة هذا الامتياز تخضع الإدارة لضوابط معينة في التنفيذ لا تتعداها تحت رقابة القضاء الاداري دائما.

فالمادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة أوجبت على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ الحكم، ومن ثم يجب صدور القرار من الجهة المختصة بتنفيذ الحكم بمراعاة أوضاع الشكل والاختصاص.

ومن المبادئ القانونية التي عرضت لكيفية إصدار الجهة الإدارية لقراراتها بشأن تنفيذ أحكام الإلغاء الفتوى التالية:

المبدأ رقم (٦٧١) - كيفية تنفيذ حكم بإلغاء قرار ترقية لعدم استيفاء تقارير تقدير الكفاية لمن شملهم هذا القرار - أثر فوات سنوات عديدة وتغير الرؤساء المباشرين والمديرين المحليين ورؤساء المصالح الأصليين : يمكن أن يعهد إلى لجنة شئون الموظفين تقدير درجة كفاية الموظفين تمهيدا لترقيتهم بأثر رجعي تنفيذاً لحكم الإلغاء - تطبيق لطريقة تنفيذ الحكم.

الفتوى

إذا صدر حكم بإلغاء قرار ترقية لعدم استيفاء تقارير تقدير الكفاية لمن شملهم هذا القرار، فإن ذلك يفرض على الجهة الإدارية استكمال هذه التقارير رغم مضي الميعاد المعين لاتجازها. وأمام استحالة وجود نفس الرؤساء المباشرين والمديرين المحليين ورؤساء المصالح الأصليين في مناصبهم لمرور أكثر من ست سنوات على صدور الحركة الملغاة فإنه يمكن أن يعهد إلى لجنة شئون الموظفين تقدير درجة كفاية الموظفين تمهيدا لترقيتهم بأثر رجعي تنفيذاً لحكم الإلغاء.. ولجنة شؤون العاملين إذ تتصدى لهذه المهمة لتلتزم بطريقة معينة في تقدير العناصر المطلوب تقديرها في التقرير السنوي. بل يقوم تقديرها لأي عنصر من العناصر على أي من الطرق التي تراها موصلة لهذا التقدير سليما

دقيقاً يتفق مع الحق والواقع ولها بداهة الرجوع إلى الأصول الثابتة في ملف خدمة الموظف. واللجنة في ذلك تحل محل الرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة إذا كان الموظف لم يوضع عنه تقرير أصلاً. وتحل محل من لم يسهم من هؤلاء في إعداد التقرير إذا كان الموظف قد وضع عنه تقرير ناقص. أما إذا كان التقرير المعد عن الموظف قد مر بمراحله الثلاث دون أن يعتمد في حينه من لجنة شئون الموظفين المختصة فليس ثمة ما يمنع اللجنة الآن من اعتماده.

(فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع - رقم ٥١٧ بتاريخ ١٦/٨/١٩٦٢ - مجموعة أبو شادي - ج ١ ص ٩٨٢)

ولكن.. ما هي الجهة المختصة بتنفيذ حكم الإلغاء في حالة نقل الموظف إلى جهة أخرى، هل هي الجهة الأولى أم الجهة المنقول إليها؟
لقد تصدت للإجابة على هذا التساؤل الفتوى التالية:

المبدأ رقم (٦٧٢) - (١) الجهة الأولى هي المختصة باعتبار أنها الجهة التي صدر ضدها الحكم كما قررت محكمة القضاء الإداري حين قضت بأن لوزير الشئون البلدية والقروية أن يصدر من القرارات ما يعتبر تنفيذاً لحكم صادر ضده بإلغاء قرار صدر منه لأن من واجبه تنفيذ هذا الحكم وإعمال الآثار المترتبة على هذا التنفيذ.

(٢) نقل الموظف المحكوم بإلغاء ترفيته إلى جهة أخرى غير تابعه له لا يعني أن هذه الجهة الأولى هي الجهة الوحيدة التي يقع على عاتقها عبء التنفيذ بل تشاركها في ذلك الجهة الأخرى التي نقل إليها الموظف حتى ولو لم يكن الحكم قد صدر ضدها، وحتى إذا كانت لم تختص صراحة في الدعوى، لأن الحكم قد كشف عن أحقية المحكوم له فيما قضى له به، فتكون هذه الجهة مسئولة عن تصحيح الأوضاع على الوجه الذي يتفق وحكم القاتون الذي كشف عنه الحكم النهائي الصادر ضد الجهة الأولى، ولأن أشخاص القاتون العام جميعاً وحدة واحدة.

الفتوى

إذا كانت الجهة الأولى هي المختصة باعتبار أنها الجهة التي صدر ضدها الحكم كما قررت محكمة القضاء الإداري حين قضت بأن لوزير الشئون البلدية

والقروية أن يصدر من القرارات ما يعتبر تنفيذاً لحكم صادر ضده بإلغاء قرار صدر منه لأن من واجبه تنفيذ هذا الحكم وإعمال الآثار المترتبة على هذا التنفيذ.. ولا يغير من اختصاصه في التنفيذ نقل الموظف المحكوم بإلغاء ترقيته إلى جهة أخرى غير تابعه له...، إلا أن هذا لا يعنى أن هذه الجهة هي الجهة الوحيدة التي يقع على عاتقها عبء التنفيذ بل تشاركها في ذلك الجهة الأخرى التي نقل إليها الموظف حتى ولو لم يكن الحكم قد صدر ضدها، وحتى إذا كانت لم تختص صراحة في الدعوى، لأن الحكم قد كشف عن أحقية المحكوم له فيما قضى له به، فتكون هذه الجهة مسئولة عن تصحيح الأوضاع على الوجه الذي يتفق وحكم القانون الذي كشف عنه الحكم النهائي الصادر ضد الجهة الأولى، ولأن أشخاص القانون العام جميعاً وحدة واحدة، بمعنى أن أي حكم يصدر قبل أي شخص من أشخاص القانون العام يكون حجة على سائر الأشخاص المعنوية العامة ولو لم تمثل في الدعوى.

(في ذلك: فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة رقم ١٦ بتاريخ

١٩٦٠/١/١٠ - مجموعة أبو شادي ج ١ ص ١٠٠٠ - ورقم ١١٤٠

بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩ المجموعة ج ١ ص ١٠٠١ - وحكم محكمة القضاء الإداري -

لدعوى رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٥٤/٣/٢٢ - س ٨ ص ١٠٥٢)

كما قررت محكمة القضاء الإداري في ذات الموضوع للمبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٧٣) - الخطوة الأولى في التنفيذ يجب أن تقوم بها الجهة الأولى ، فلا تملك الجهة الثانية أن تبدأ بالتنفيذ ، لأن القرار المحكوم بإلغائه لم يصدر منها.. ولأن الموظف المحكوم بإلغاء ترقيته لم يكن تابعاً لها عند صدوره ، وما دام أن الحكم واجب تنفيذه فإن المختص به هي الجهة الحكومية التي صدر ضدها الحكم.

الحكم

والخطوة الأولى في التنفيذ يجب أن تقوم بها الجهة الأولى ، فلا تملك الجهة الثانية أن تبدأ بالتنفيذ ، لأن القرار المحكوم بإلغائه لم يصدر منها.. ولأن الموظف المحكوم بإلغاء ترقيته لم يكن تابعاً لها عند صدوره ، وما دام أن الحكم واجب تنفيذه فإن المختص به هي الجهة الحكومية التي صدر ضدها الحكم وإلا

كان نقل الموظف أثناء نظر الدعوى حصانة مانعة من إلغاء القرار المعيب ، وهذا لا يمكن التسليم به.

(محكمة القضاء الإداري - للدعوى رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٥٤/٣/٢٢ -
- من ٨ ص ١٠٥٢)

المطلب الثاني

نطاق تنفيذ حكم الإلغاء

نعرض للموضوع في فرعين:

الفرع الأول

مقتضيات تنفيذ حكم الإلغاء

من المقرر أن نطاق تنفيذ الأحكام الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية تحدد بمنطوق الحكم والأسباب الجوهرية المرتبطة بالمنطوق، وإذا كانت الأحكام القضائية لا تتضمن في الغالب بيانا كاملا بالنتائج والآثار القانونية المرتبطة بتنفيذ الحكم فإن حسن النية يوجب على جهة الإدارة عند التنفيذ أن يكون تنفيذها للحكم قائما على أعمال مقتضاه وليس تنفيذا شكليا.

وفي ذلك تقرر المحكمة الإدارية العليا ما يلي:

المبدأ رقم (٦٧٤) - موجبات حسن النية تلقى على عاتق الإدارة عبء تنفيذ الحكم في الحدود التي قالت فيها المحكمة كلمتها.

الحكم

إن موجبات حسن النية تلقى على عاتق الإدارة عبء تنفيذ الحكم في الحدود التي قالت فيها المحكمة كلمتها على ضوء ما ثار فيه الجدل أو حصل فيه النزاع.

(المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ - من ٤ ص ١٥٦٤)

المبدأ رقم (٦٧٥) - تنفيذ الحكم بإلغاء القرار الصادر بتقدير كفاية أحد العاملين لبطلانه يجب أن يتم في المدى والنطاق الذي حدده على النحو المبين بأسبابه.

الحكم

إن تنفيذ الحكم بإلغاء القرار الصادر بتقدير كفاية أحد العاملين لبطلانه يجب

أن يتم في المدى والنطاق الذي حدده على النحو المبين بأسبابه ، ولا يمتد هذا البطلان إلى ما يكون قد وقع صحيحاً من إجراءات.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢ - س ٢٠ ص ٢٤٨)

المبدأ رقم (٦٧٦) - الحكم بإلغاء تعيين عمدة لبطلان اعتماد وزير الداخلية لقرار لجنة الشياخات بانتخابه لصدور هذا الاعتماد ممن لا يملكه لا يمتد تنفيذه إلى الإجراءات السابقة على الاعتماد بما فيها قرار لجنة الشياخات - وإنما يؤدي إلى زوال القرار المعيب فقط وعودة ولاية التصديق عليه إلى من يملكه قانوناً.

الحكم

إن الحكم بإلغاء تعيين عمدة لبطلان اعتماد وزير الداخلية لقرار لجنة الشياخات بانتخابه لصدور هذا الاعتماد ممن لا يملكه لا يمتد إلى الإجراءات السابقة على ذلك بما فيها قرار لجنة الشياخات وإنما يؤدي إلى زوال القرار المعيب فقط وعودة ولاية التصديق عليه إلى من يملكه قانوناً.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ والطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

المبدأ رقم (٦٧٧) - الإدارة ملتزمة بحصر تنفيذ حكم الإلغاء في نطاقه الطبيعي - واجبها في تنفيذ الحكم لا يقتصر أيضاً على مجرد الجانب السلبي باعتبار القرار الملغى معدوماً - بل يتعين عليها قانوناً أن تتخذ جميع الإجراءات الإيجابية التي يستلزمها ذلك - ليس لقضاء مجلس الدولة إصدار أوامر للإدارة إلا أن القانون وحجية الشيء المقضي به يفرضان على الإدارة التزاماً باتخاذ كافة الخطوات الضرورية الإيجابية التي يستلزمها الحكم بالإلغاء.

الحكم

وإذا كانت الإدارة ملتزمة بحصر تنفيذ حكم الإلغاء في نطاقه الطبيعي فإن واجبها في تنفيذ الحكم لا يقتصر أيضاً على مجرد الجانب السلبي باعتبار القرار الملغى معدوماً بل يتعين عليها قانوناً أن تتخذ جميع الإجراءات الإيجابية التي يستلزمها ذلك. وإذا كان مجلس الدولة لا يستطيع إصدار أوامر للإدارة إلا أن القانون وحجية الشيء المقضي به يفرضان على الإدارة التزاماً باتخاذ كافة

الخطوات الضرورية الايجابية التي يستلزمها الحكم بالإلغاء.

(محكمة القضاء الادارى - جلسة ١٩٥٣/٣/٢٧ - س ٦ ص ٧٣٦)

ولم يسمح قضاء مجلس الدولة لنفسه في أحكامه إصدار أوامر للإدارة ولا أن يحل محلها، وإنما وقف عند حد إلغاء القرار المطعون فيه مقررأ عدم مشروعيته تاركاً للإدارة أمر تصحيح المخالفة على ضوء الحكم.

لذلك فإن محكمة القضاء الادارى بعد أن ألغت القرار المطعون فيه بإحالة أحد الموظفين إلى المعاش لعدم مشروعيته أقرت المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٧٨) - المحكمة ليست من هيئات الإدارة العاملة فلا تملك إصدار أوامر إدارية ومن باب أولى لا تملك أن تقوم مقام الإدارة في اتخاذ إجراء معين - إعادة المدعي إلى الخدمة حتى بلوغه سن الستين هو نتيجة لإلغاء قرار الإحالة إلى المعاش ومن ثم يتعين على الإدارة احترامه والأخذ بموجبه دون إصدار المحكمة أوامر للإدارة بذلك.

الحكم

إن هذه المحكمة ليست من هيئات الإدارة العاملة فلا تملك إصدار أوامر إدارية ومن باب أولى أن تقوم مقام الإدارة في اتخاذ إجراء معين ومن ثم فلا وجه للحكم بما طلبه المدعي في الشق الثاني من دعواه الخاص بإعادته إلى الخدمة بالديوان العام لمصلحة الحدود حتى بلوغه سن الستين. ولو أن هذا الطلب هو نتيجة لإلغاء قرار الإحالة الذي يتعين على الإدارة احترامه والأخذ بموجبه.

(محكمة لقضاء الادارى - لدعوى رقم ١/٧٢ ق - جلسة ١٩٤٧/٥/٢٨ س ١ ص ٣٦٥)
المبدأ رقم (٦٧٩) - تنفيذ حكم الإلغاء يلقي على عاتق الإدارة التزاماً ايجابياً باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم وتطبيق نتائجه القانونية.

الحكم

إن تنفيذ حكم الإلغاء يلقي على عاتق الإدارة التزاماً ايجابياً باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم مع تطبيق نتائجه القانونية.

(محكمة القضاء الادارى - الدعوى رقم ٢٥/٩٦٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٨ -

س ٢٧ ص ٢٤٥)

المبدأ رقم (٦٨٠) - لا يكفي أن تصدر الجهة الإدارية قرارها بتنفيذ الحكم حتى يقال أنها نفذته - يجب أن يلي ذلك وضع قرارها موضع التنفيذ الفعلي بتطبيق

نتائج الحكم القانونية تطبيقاً فعلياً والمادية المترتبة على القرار الملغى وإعادة بناء مركز المحكوم له ومحو جميع الأعمال التنفيذية للقرار الملغى وكأنه لم يصدر قط والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يترتب عليه إحداث أثر ما للقرار المحكوم بإلغائه.

الحكم

ليس يكفي أن تصدر الجهة الإدارية قرارها بتنفيذ الحكم حتى يقال أنها نفذته بل يجب أن يلي ذلك وضع قرارها موضع التنفيذ الفعلي بما يتطلبه الأمر من أعمال لمضمون القرار المذكور. ومضمون القرار الإداري بتنفيذ حكم صادر بالإلغاء هو تطبيق نتائج الحكم القانونية تطبيقاً فعلياً والمادية المترتبة على القرار الملغى وإعادة بناء مركز المحكوم له بافتراض أن ذلك من إزالة القرار المحكوم بإلغائه إزالة مادية ومحو جميع الأعمال التنفيذية للقرار الملغى وكأنه لم يصدر قط والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يترتب عليه إحداث أثر ما للقرار المحكوم بإلغائه.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٦٥٥ لسنة ١٧ ق - جلسة

١٩٦٨/٦/٢٠ - مجموعة للثلاث سنوات ١٩٦٩/٦٦ ص ٣٦٨)

الفرع الثاني

مدى الحاجة لصدور قرار

بتنفيذ حكم الإلغاء

إذا كان حكم الإلغاء يستوجب إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى، فكيف يتم ذلك؟ وهل يتعين على الإدارة إصدار قرار إداري بتنفيذ الحكم؟.

إذا صدر حكم بإلغاء قرار إنهاء خدمة موظف أو إلغاء قرار عزله من الوظيفة فإنه يتعين إعادة الموظف إلى وظيفته السابقة. ولكن كيف يتم ذلك؟^(١).

(١) انظر في عرض هذه الحالة: الدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٢٧ وما بعدها. وراجع أيضاً: الدكتور/ عبد المنعم جيره - المرجع السابق - ص ٣٤٩ وما بعدها.

هناك أحد حلين:

(١) إما أن يعود الموظف لوظيفته بمجرد صدور الحكم ويمارس أعمال وظيفته بمعنى أنه في اليوم التالي لحكم الإلغاء يعود إلى مكتبه كعهده السابق ويتسلم ملفاته وأختامه.

(٢) وإما أنه يجب عليه الانتظار حتى تصدر الإدارة قرارها بإعادته بإجراء صريح. ومهما كانت هذه الإعادة ملزمة للإدارة وحقا للموظف. فإنه لا يستطيع أن يشغل وظيفته قانونا قبل أن يصدر قرار الإدارة بإعادته.

وفي الحل الأول ينتج حكم الإلغاء آثاره في الحال، ومن ثم فإنه يتميز بالبساطة والسرعة ومراعاة مصلحة المحكوم له والاقتصاد في الإجراءات والقرارات الإدارية. كما أنه يضمن عدم تعرض المحكوم له للاستخدام بسلبية الإدارة أو سوء نيتها والتي لن يمكنه التغلب عليها إلا بدعاوى جديدة بطيئة ومكلفة.

وفي الحل الثاني تمر فترة معلقة بين يوم الحكم بالإلغاء ويوم التنفيذ، حيث يكون القرار الإداري الملغى غير موجود نظرياً ولكنه مستمر في إنتاج آثاره عملاً، ومع ذلك فإن هذا الحل لا يخلو من مزايا إذ يترك للإدارة حرية اختيار الوقت المناسب للتنفيذ تبعاً لمصلحة المرفق العام وما يتطلبه التنفيذ من ملائمت.

وليس من شك في أنه في ظل مبدأ عدم جواز حلول القضاء محل الإدارة فإن الحل الأول سيكون مستبعداً ويتم أعمال الحل الثاني، إلا أننا نرى أن الأكثر اتساقاً مع احترام الإدارة لحجية الأحكام القضائية هو الالتزام بالحل الأول.

ويلاحظ أن هناك من الأحكام ما لا يتطلب سوى الحل الأول وهو إنتاج حكم الإلغاء لكافة آثاره حالاً، حيث يكون الحكم هو السند المباشر في التنفيذ ويتلقى المحكوم له حقوقه الذاتية من ذات منطوق الحكم وما ورد به من أسباب جوهرية. حيث لا يتطلب الأمر ترخيصاً من الإدارة ولا وزناً للظروف والمراكز القانونية المحيطة بموضوع القرار المحكوم بإلغائه. فعند ذلك يتلقى المحكوم له حقه مباشرة من الحكم الصادر ولا تكون الإجراءات الإدارية سوى أعمالاً تنفيذية لا تسمو إلى مرتبة القرار الإداري وتكون كل وظيفتها هي مجرد توصيل المبلغ أو الحق أو المركز القانوني المحكوم به لصاحب الشأن وتمكينه من التمتع به وبآثاره المترتبة عليه. وأصدق مثال لذلك الأحكام التي تصدر بالتعويض ضد

الإدارة إذا كان محدداً في منطوق الحكم أو الأحكام التي تقضى للموظف أو ورثته بمبلغ معين في دعوى المنازعة في الراتب أو المكافأة أو المعاش^(١).
لما في الأحوال الأخرى فإن تنفيذ حكم الإلغاء يتطلب إصدار قرار إداري أو عدة قرارات تعيد بها الحال إلى ما كانت عليه، فتقوم بسحب القرار الملغى واعتباره كأن لم يكن، وتلتزم بإصدار قرارات إعادة بناء المركز القانوني للمحكوم له على أساس ما أثبتته له الحكم.

ولكن.. ما هي الطبيعة القانونية للقرارات التي تصدرها الجهة الإدارية تنفيذاً لحكم الإلغاء؟^(٢).

إذا كان القرار الإداري يتعين لاعتباره كذلك أن يصدر بما للإدارة من سلطة متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً، فإن قرارها الصادر تنفيذاً لحكم القضاء وهي ملزمة بإصداره يعد قراراً إدارياً أيضاً، فيما نرى، فهي وإن كانت تنفذ حكم القضاء فذلك هو دافعها لإصدار القرار، أما وكيف تصدره وما هو مضمونه، وما هو فهمها لمحتوى الحكم فإنها تعمل في ذلك سلطتها التي تخضع فيها لرقابة القضاء ومن ثم تعد هذه القرارات قرارات إدارية بالمعنى المقرر لذلك قانوناً.

وقد ذهب رأى في الفقه^(٣) أن هذه القرارات يمكن تشبيهها بالقرارات المؤكدة فهي لا تعد قرارات إدارية بمعنى الكلمة وإنما هي في حقيقتها أعمال مادية لا تنتج بذاتها أي أثر قانوني. وتقتصر فائدتها على نقل مفهوم حكم الإلغاء من نطاق القضاء إلى المجال الإداري، ليتسنى العلم به لكل من يقوم على تنفيذ الحكم في جهات الإدارة وكذلك أصحاب الشأن ممن يعنيه القرار الملغى. وبالتالي فإنه إذا صدر حكماً قاضياً بإلغاء قرار جمهوري فإنه يكفي صدور قرار وزاري لتحقيق هذا الأثر أما القرارات التي تصدرها الإدارة إذا كانت تنفيذاً لحكم قضى بإلغاء قرار سلبي فإنه في هذه الحالة يعتبر قراراً إدارياً منشأً مبني على سلطة مقيدة. ويتميز هذا للرأي باحترام حقوق الأفراد إلا أنه يعاب عليه أن هذا التكييف من شأنه أن ينأى به عن رقابة القضاء^(٤).

ولقد أكدت المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري مسألة وجوب

(١) انظر في ذلك: الدكتور/ مصطفى كمال وصفى - المرجع السابق - ص ٢٥١ وما بعدها.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٣) الدكتور/ عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٣٤٧ وما بعدها.

(٤) راجع: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٢٩ وما بعدها.

صدور قرار إدارى لتنفيذ حكم الإلغاء ، وأن ذلك القرار له كل مقومات القرار الإدارى وذلك في المبادئ التالية:

المبدأ رقم (٦٨١) - المحكوم له بالترقية لا يعتبر مرقى إلا بقرار إدارى تصدره الإدارة.

الحكم

إن المحكوم له لا يعتبر مرقى بذات الحكم.. بل لا بد من صدور قرار إدارى جديد.

(المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ - س ٢ ص ٩٠٨)
المبدأ رقم (٦٨٢) - القرار المطعون فيه الصادر بتنفيذاً للحكم المشار في ديباجته إلى أنه تنفيذاً للحكم الصادر في الدعوى لا يعنى أنه مجرد تنفيذ حرفي للحكم المذكور الذي لم يعين طريقة التنفيذ أو كيفيته - ومن ثم يكون هناك قرار إدارى مستكمل لكافة عناصره وأركانه.

الحكم

انه إذا كان القرار المطعون فيه قد أشير في ديباجته إلى تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى. فإن هذا لا يعنى أنه مجرد تنفيذ حرفي للحكم المذكور لأن هذا الحكم لم يعين طريقة التنفيذ أو كيفيته بل ترك ذلك للإدارة في حدود الضوابط التي بينها ورسمها لها.. ومن ثم يكون هناك قرار إدارى مستكمل لكافة عناصره وأركانه.

(محكمة القضاء الإدارى - الدعوى رقم ٧٥٣ لسنة ٧ ق - جلسة ٨/٣/١٩٥٥ س ٩ ص ٣٥١)

المبدأ رقم (٦٨٣) - امتناع الإدارة عن إصدار القرار الإدارى بتنفيذ الحكم في حاله تطلبه يعتبر بمثابة قرار إدارى سلبي.

الحكم

إذا لم تقم الإدارة بإصدار القرار الإدارى بتنفيذ الحكم في حاله تطلبه فإن امتناعها عن ذلك يعتبر بمثابة قرار إدارى سلبي يجوز لكل ذي شأن أن يستعدي عليه قضاء الإلغاء أو قضاء التعويض حسب الأحوال.

(محكمة القضاء الإدارى - الدعوى رقم ١٦٥٥ لسنة ١٧ ق - جلسة

١٩٦٨/٦/٢٠ - مجموعة للثلاث سنوات ص ٣٦٨)

ولقد وجدنا أن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في فتوى لها بجلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٩٢ ترى ، تأكيداً لنفاذ حكم الإلغاء بذاته دون توقف على تدخل الإدارة ، أن ما تصدره الإدارة لا يعدو أن يكون إجراءً تنفيذياً مادياً لإزالة القرار الملغى تنفيذاً للحكم وأنه لا يضيف جديداً، وأن الإدارة لا تملك حيال إصداره على نحو ما قرره الحكم أية سلطة تقديرية.

وليس من شك في أننا لا نعتقد أن الفتوى المشار إليها والتي سنعرض حالاً لمضمونها قد قصدت إضفاء صفة العمل المادي على قرار الإدارة بتنفيذ الحكم بما يقال معه بعدم جواز الطعن عليه أمام القضاء لكونه لا يرقى لمرتبة القرار الإداري، وإنما هي قد عنت بذلك انتفاء سلطة التقدير أي أنها ذات سلطة مقيدة في إصدار قرارها شاملاً مقتضيات أعمال حجية الحكم القضائي النافذ بمجرد صدوره طالما أن طبيعة القرار الملغى لا يترتب عليها بذاتها إعادة الموظف إلى عمله أو شغله للوظيفة التي تخطى فيها.

وفيما يلي نعرض لمضمون المبدأ المشار إليه:

المبدأ رقم (٦٨٤) - (١) الأحكام الصادرة بالإلغاء على نحو ما استقر عليه الإفتاء والقضاء تكون حجة على الكافة وتلك نتيجة لا معدي عنها إدراكاً للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء وتكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته.

(٢) صدور حكم بالإلغاء يوجب على جهة الإدارة الالتزام بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنع عن التنفيذ أو تتفادى فيه على أي وجه نزولاً عند حجية الأحكام والالتزام بسيادة القانون.

(٣) حكم الإلغاء يحقق بذاته إعدام الأثر القانوني المباشر للقرار منذ تقريره دون توقف على تدخل جهة الإدارة - إصدار الجهة الإدارية قراراً كإجراء تنفيذي مادي بحت لإزالة القرار الملغى تنفيذاً للحكم وقيامها بواجبها الذي تفرضه عليها الصيغة التنفيذية التي تريل بها الأحكام القضائية هذا القرار لا يعدو أن يكون تأكيداً للأثر القانوني الذي تحقق سلفاً بمقتضى حكم الإلغاء ولا يضيف جديداً في هذا المجال فهو محض تأكيد لما تضمنه الحكم باعتبار أن المحكوم له إنما يستمد حقه مباشرة من ذات الحكم الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه لا من القرار الصادر تنفيذاً له والتي لا تملك الجهة الإدارية سلطة تقديرية

في إصداره ، وإنما تلتزم فيه بمنطوق الحكم فلا تجاوزه.
الفتوى

إن الأحكام الصادرة بالإلغاء على نحو ما استقر عليه الإفتاء والقضاء تكون حجة على الكافة وتلك نتيجة لا معدي عنها إدراكا للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء وتكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته، فإذا حكم بالإلغاء فإن جهة الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنع عن التنفيذ أو تتعاضد فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام والتزاما بسيادة القانون، وأن حكم الإلغاء يحقق بذاته إعدام الأثر القانوني المباشر للقرار منذ تقريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الإدارة -بيد أنه جرى الأمر على أن تصدر تلك الجهة قرارا كإجراء تنفيذي مادي بحت لإزالة القرار الملغى تنفيذا للحكم وقيامها بواجبها الذي تفرضه عليها الصيغة التنفيذية التي تزيل بها الأحكام القضائية- هذا القرار لا يعدو أن يكون تأكيدا للأثر القانوني الذي تحقق سلفا بمقتضى حكم الإلغاء ولا يضيف جديدا في هذا المجال فهو محض تأكيد لما تضمنه الحكم باعتبار أن المحكوم له إنما يستمد حقه مباشرة من ذات الحكم الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه لا من القرار الصادر تنفيذا له والتي لا تملك الجهة الإدارية سلطة تقديرية في صدوره. وإنما تلتزم فيه بمنطوق الحكم فلا تجاوزه. وفائدته إنما تقتصر على نقل مضمون حكم الإلغاء من نطاق القضاء إلى المجال الإداري ليتسنى له العلم به لكل من يقدم على تنفيذ الحكم وأصحاب الشأن ممن يعينهم القرار الملغى -لا مناص والأمر كذلك من القول بأن الأحكام الصادرة بالإلغاء في الحالة المعروضة تعتبر نافذة بمجرد صدورها.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم ٢٤٠/٢/٨٦ -
جلسة ١٩٩٣/١١/١١)

المطلب الثالث

تنفيذ أحكام رفض الإلغاء

الحكم الصادر في دعوى الإلغاء، وبالتحديد في موضوعها، قد يكون صادراً برفض دعوى الإلغاء، كما قد يصدر بإلغاء القرار المطعون فيه.

ونخص هذا المطلب بالأحكام الصادرة برفض الإلغاء وهي أحكام لا تثير أية مشكلات عملية في تنفيذها، وهي قد لا تتطلب بذاتها أي تنفيذ يذكر إذ يكون القرار الإداري المطعون فيه لا يزال مستمراً قائماً على سند المشروعية التي أكدها حكم رفض الإلغاء.

وإذا كان حكم الإلغاء برفض طلبات المدعى في دعوى الإلغاء لا يغير من الوضع القائم شيئاً من حيث الواقع فإنه من حيث القانون له نتيجتين^(١):
النتيجة الأولى: أنه إذا كان قد سبق أن قضى بإيقاف تنفيذ القرار الإداري المطعون عليه لحين الفصل في دعوى الإلغاء فبديهي أن رفض هذه الدعوى يؤدي تلقائياً إلى إنهاء هذا الوقف. ويضحي القرار المطعون عليه تنفيذياً مرة أخرى دون حتى أن ينص على ذلك في حكم الرفض فالحكم نفسه يعتبر سنداً تنفيذياً لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الأمر بوقف تنفيذ القرار.

. للنتيجة الثانية: أن الحكم برفض دعوى الإلغاء يؤدي إلى تأكيد مشروعية القرار الإداري، فهو منذ أن يضحى حائزاً لقوة الشيء المقضي به يجعل القرار الإداري المطعون عليه نهائياً في مواجهة المدعى أو المدعين فقط. ولا يمكن أن يحتاج به باقي الأفراد الذين لم يطعنوا في ذات القرار. بل إن هذه الأحكام لا يحتاج بها نفس الذين صدرت ضدهم إذا كرروا نفس الطلبات ولكن بناء على أسباب قانونية جديدة.

وعلى ذلك فإنه إذا كانت لأحكام إلغاء القرار المطعون فيه الحجية المطلقة، فإن الأحكام الصادرة برفض طلب الإلغاء لها حجية نسبية مقصورة على أطراف الحكم.

وفي ذلك أرست محكمة القضاء الإداري المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٨٥) - الأحكام الصادرة برفض طلب الإلغاء لها حجية نسبية مقصورة على أطراف الحكم.

الحكم

لما الحكم الذي يرفض الطعن بالإلغاء فإن حجته مقصورة على طرفيه. ذلك لأنه قد يكون صائبا بالنسبة إلى الطاعن وخاطئاً بالنسبة إلى غيره. كما إذا قدم موظف طعناً بإلغاء ترقية موظف آخر على أساس أنه أحق منه بالترقية فقضى

(١) انظر: الدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٢٢.

برفض طعنه، فإن هذا القضاء لا يمنع من أن يكون الموظف الذي رقى قد تخطى شخصاً آخر بغير حق. ولا يجوز في هذه الصورة أن يعتبر الحكم حجة على هذا الأخير إذا طالب بإلغاء هذا القرار.

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٣/١١/٢٩ - س ٨ ص ١٢٧)

المطلب الرابع

تنفيذ الحكم بإلغاء اللوائح

إذا صدر الحكم بإلغاء قرارات لائحة فإن أمر تنفيذ هذه الأحكام تحكمه قواعد خاصة تتفق وطبيعة اللوائح أو القرارات التنظيمية التي تصدر متضمنة قواعد عامة موضوعية تسري على الأفراد الذين تشملهم القاعدة الموضوعية وهم ليسوا محددين بأشخاصهم وإنما بصفاتهم.

وأمر اللائحة الملغاة بحكم قضائي قد يكون متضمناً إلغاء رفض الإدارة إصدار اللوائح، كما قد يتضمن إلغاء اللوائح القائمة والمعمول بها.

١- حالة إلغاء القرار الصريح أو الضمني أو السلبي بشأن رفض إصدار اللائحة:

وهنا فإن صدور حكم القضاء بإلغاء حالة الرفض التي تضمنها القرار المطعون فيه إنما يستوجب من الإدارة تنفيذاً له أن تلتزم الإدارة بإصدار اللائحة المطلوبة.

٢- حالة إلغاء اللائحة القائمة فعلاً:

وفي هذه الحالة يتم التفرقة بين أمرين:

الأول: إذا كانت الإدارة غير ملزمة قانوناً بإصدار اللائحة الملغاة، فإن حكم الإلغاء ينفذ باعتبار اللائحة القائمة كأن لم تكن، دون أن تكون الإدارة بموجب الحكم ملزمة بإصدار لائحة غيرها طالما لا يلزمها القانون بذلك.

الثاني: إذا كانت الإدارة ملزمة قانوناً بإصدار اللائحة، فإن عليها نفاذاً لحكم إلغاء اللائحة أن تعيد إصدار اللائحة مع تقاضى عيوب المشروعية التي لحقت باللائحة الملغاة، فإن كانت قد صدرت من غير مختص أو بغير الإجراءات المقررة لإصدارها، أصدرتها من جهة الاختصاص وبمراعاة ما يتطلبه القانون

من الإجراءات، وإن كانت قد تضمنت قيوداً موضوعية مخالفة للقانون صححت المخالفة، على أن تكون هذه اللائحة الجديدة سارية اعتباراً من تاريخ صدور اللائحة الملغاة ما لم تكن ستشئ عقوبات جديدة على بعض المخالفات فيمتنع الأثر الرجعي في هذه الحالة^(١).

المطلب الخامس

تنفيذ الحكم بإلغاء

القرارات الإيجابية والسلبية

يختلف دور الإدارة في تنفيذ الأحكام الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية الفردية بحسب ما إذا كان القرار الملغى إيجابياً أم سلبياً، ونعرض لذلك في فرعين:

الفرع الأول

تنفيذ الحكم بإلغاء القرارات الإيجابية

إذا كان القرار الملغى بحكم القضاء قراراً إيجابياً فإن مقتضى حكم الإلغاء وقد خلا من الحكم على الإدارة بعمل شيء يجعلها تحتفظ باختيار الطريقة التي تتوى أن تصلح بها المخالفة المرتكبة وقد لا يكون أمامها من خيار إلا وجه بذاته، ومن ثم عليها أن تصدر قرارها بتنفيذ الحكم.

ولقد أثار الفقه الفرنسي مسألة مدى إمكان أن يقوم المحكوم لصالحه بتحويل حكم الإلغاء إلى واقع دون عون إيجابي من الإدارة في بعض الحالات، والفرقة بينها وبين الحالات التي يكون تدخل الإدارة فيها ضرورياً لتنفيذ الحكم^(٢). وهو تمييز لا يقوم على أساس من الواقع والقانون، بل إن مجلس الدولة الفرنسي ذاته قد رفض هذا النهج وحتى بالنسبة للحالات التي يتصور أن يكون للأفراد مكنة ذاتية في تحويل الحكم إلى واقع نجده يرفض ذلك ويتطلب من الإدارة أن تتدخل إيجابياً لإصدار قرارها بتنفيذ الحكم الصادر بإلغاء القرار الإيجابي.

(١) انظر: الدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٣٨، وأيضاً: الدكتور/ محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات - القسم العلم - الطبعة الرابعة - ص ١٠٥ وما بعدها.

(٢) راجع في هذه الاجتهادات: الدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٤٤ وما بعدها.

ومن أمثلة قضاء مجلس الدولة الفرنسي المبدأ التالي^(١):

• قضية انتخابات "Bouilh-Pereuilh" :

قضى المجلس بتقسيم الدوائر الانتخابية في إحدى القرى ولم يتم المحافظ بدعوة الناخبين في هذه الدوائر للإدلاء بأصواتهم.

وهو ما حدا بهؤلاء الناخبين ، تطابقا منهم مع الشيء المقضي به أكثر من تطابقهم مع القرار الملغى ، إلى أن بادروا من أنفسهم وقاموا بالإدلاء بأصواتهم طبقا للحكم. إلا أنه بناء على دعوى من المحافظ أمام مجلس الإقليم ثم مجلس الدولة قرر المجلسين أنه لا يخص سوى السلطة التنفيذية المختصة (المحافظ) أن تستخلص النتائج الإيجابية لحكم إلغاء تقسيم الدوائر ، وإن مبادرة الأفراد الناخبين لا يمكن أن تكون خاطئة رغم أنها كانت تستهدف التطابق مع الشيء المقضي به من مجلس الدولة.

الفرع الثاني

تنفيذ الحكم بإلغاء القرارات السلبية

الحكم بإلغاء القرار السلبي لا يتضمن بذاته تحقيق الأثر القانوني الذي امتنعت الإدارة عن إحداثه والذي جاء على خلاف القواعد القانونية المقررة، وإنما يتعين لتحقيق هذا الأثر أن تصدر الإدارة قراراً بذلك^(٢).

وأكدت ذلك المحكمة الإدارية العليا بتقرير المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٨٦) - لا تملك المحكمة أن تنصب نفسها مكان الإدارة في تقدير ملائمة إجراء أو عدم إجراء الترقية في تاريخ معين - سلطة الإلغاء تقف عند مجرد الحكم بالإلغاء .

الحكم

إن أثر حكم الإلغاء هو إعدام القرار الملغى.. وليس من أثر الحكم أن يعتبر من صدر الحكم لصالحه مرقى بذات الحكم. وإلا كان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل الإدارة في عمل من صميم اختصاصها. بل لابد من صدور قرار إداري

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٤٥ وما بعدها.

(٢) أنظر: الدكتور/ عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٣٥١.

جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما قضت المحكمة.. ولا تملك المحكمة أن تنصب نفسها مكان الإدارة في تقدير ملائمة إجراء أو عدم إجراء الترقية في تاريخ معين فسلطة الإلغاء تقف عند مجرد الحكم بالإلغاء. إذ ليس للقاضي أن يحل محل الإدارة في إصدار القرارات الإدارية التي تعتبر نتيجة حتمية لحكم الإلغاء.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ -
س ٢ ص ٩٠٨ - والطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٥٩ - س
٥ ص ٦٨)

المطلب السادس

أثر الحكم بالإلغاء على القرارات

التبعية والمتماثلة^(١)

بصدور الحكم الملغى للقرارات الفردية تثار مشكلة القرارات الأخرى ذات الصلة بالقرارات الملغية ومنها القرارات التبعية والقرارات المتماثلة، ونعرض لكل منها في فرع مستقل:

الفرع الأول

القرارات التبعية

القرارات التبعية هي القرارات التي ما كانت تصدر لولا صدور القرار الأصلي سواء أكان القرار الأصلي هو أساس وجود القرار التبعية أو كان هو السبب الدافع أو الحاسم في إصداره أو كانا يمثلان معا وحدة لا تقبل للتجزئة. وللقرارات التبعية تتمتع بقدر من الاستقلال النسبي عن القرارات الملغية بحكم القضاء، فهي ليست قرارات تصدر تنفيذا للأثر الرجعي لحكم الإلغاء، إلا أن للقرار الأصلي دور في وجودها.

ومعايير قيام التبعية بين القرار التبعية والقرار الأصلي تتحدد في ثلاثة أنواع من الروابط:

(١) انظر: الدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٥٠ وما بعدها.

أولاً - رابطة التبعية: أي الرابطة التي تقوم بين القرار اللاتحي والقرار الفردي الذي يصدر تنفيذاً له.

ثانياً - رابطة السببية: أي أن القرار التالي ما كان ليوجد لولا وجود القرار الأول، فالقرار الأصلي هو شرط وجود القرار التبعية وإن لم يكن الشرط الوحيد. ثالثاً - رابطة التكامل: أي الرابطة التي تقوم بين القرارات التي تكون عملية قانونية واحدة.

ويثور التساؤل حول مدى تأثير إلغاء القرار الإداري الأصلي على ما يكون قد صدر من قرارات تبعية له خلال المدة من تاريخ صدور القرار الأصلي حتى الحكم بإلغائه؟.

الإجابة على هذا التساؤل أوردتها أحكام القضاء وتخلص في أن التنفيذ الكامل لحكم الإلغاء يقتضي أن تقوم الإدارة بدور إيجابي في إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار بما في ذلك ما ترتب عليه من آثار شاملة للقرارات التبعية، فيتعين عليها سحب هذه القرارات التبعية حتى ولو فاتت مواعيد السحب وإلا فإن تنفيذ حكم الإلغاء لن يكون كاملاً.

ومن المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري في شأن "القرارات التبعية" المبادئ التالية:

المبدأ رقم (٦٨٧) - (١) تنفيذ الحكم بإلغاء قرار إداري يترتب عليه إلغاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليماً.

(٢) بطلان القرار الأصلي يترتب عليه بطلان القرارات التي بنيت عليه فتتأثر ولو لم يطعن فيها بالإلغاء.

(٣) الحكم الصادر بإلغاء قرار فصل العمد، يقضي حتماً بإلغاء جميع الإجراءات المترتبة على هذا القرار ومنها الإجراءات التي اتخذت لتعيين من خلفه.

الحكم

إن تنفيذ الحكم بإلغاء قرار إداري يترتب عليه إلغاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليماً. وما دلم قد اتضح بطلان هذا الأساس فإن القرارات التي بنيت عليه تتأثر ولو لم يطعن فيها بالإلغاء، وبالتالي فإن الحكم الصادر بإلغاء قرار فصل العمد، يقضي حتماً بإلغاء جميع الإجراءات

المرتبة على هذا القرار ومنها الإجراءات التي اتخذت لتعيين من يخلفه.
(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٢٠٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٣ - س ٧ ص ١٩٧ - والدعوى رقم ٦٤٢ و ١٣٦٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ - س ٦ ص ١١٦٨)

المبدأ رقم (٦٨٨) - الحكم بإلغاء التقرير السنوي المطعون فيه وما يترتب على ذلك الإلغاء من آثار - مقتضى تنفيذ هذا الحكم إرجاع أقدميه المحكوم له إلى تاريخ الترقية التي تخطى فيها استنادا للتقرير الذي ألغته المحكمة.

الفتوى

ولما كان الحكم قد تضمن في أسبابه أن الدعوى قائمة على أساس سليم مما يتعين معه الحكم بإلغاء التقرير السنوي المطعون فيه وما يترتب على ذلك الإلغاء من آثار، فإن مقتضى تنفيذ هذا الحكم إرجاع أقدميه المحكوم له إلى تاريخ الترقية التي تخطى فيها استنادا للتقرير الذي ألغته المحكمة.

(فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري رقم ٦٠١ في ١٩٦٦/٦/٤ - مجموعة أبو شادي ج ١ ص ٩٦٠)

المبدأ رقم (٦٨٩) - (١) الحكم برد الأقدمية في الدرجة الثالثة وما يترتب على ذلك من آثار لا تعدو أن تكون تعديل الأقدمية في تلك الدرجة وصرف الفروق الناجمة عن العلاوات وتدرج الراتب في الدرجة موضوع الدعوى الأصلية ولا يمكن أن ينصرف إلى قرارات أخرى لم تعرض على المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل فيها.

(٢) الطعن بإلغاء القرارات الإدارية المعيبة لا يمكن أن يتم إلا بإرادة صريحة جلية من الطاعن لا افتراض فيها ولا تكون ضمنية.

(٣) فلا يمكن القول في خصوص هذه الدعوى بأن ترقية المدعى إلى الدرجات الأعلى يعتبر أثرا من الآثار التي يقضى بها الحكم إذ أن أثر الشيء هو ما نتج عنه مباشرة. والترقية إلى الدرجة الأعلى في حاجة إلى قرار خاص بها يصدر بعد بحث حالة الموظف مقارنة بحالة غيره من زملائه والنظر فيما عسى أن يكون قد طرأ عليها من ظروف قد تحول دون الترقية أو تقضى بتأجيلها.

الحكم

انه لا محل لما ذهب إليه المدعى من أن الحكم برد أقدميته في الدرجة الثالثة

إلى ١٩٥٧/٨/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار إنما يرتب له حقاً لازماً في تعديل أقدميته في الدرجات التالية كأثر من آثار الحكم - لا محل لهذا القول لأن آثار الحكم التي تترتب على ذلك هي تعديل الأقدمية في تلك الدرجة وصرف الفروق الناجمة عن العلاوات وتدرج الراتب في الدرجة موضوع الدعوى الأصلية ولا يمكن أن ينصرف إلى قرارات أخرى لم تعرض على المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل فيها. ذلك أن الطعن بإلغاء القرارات الإدارية المعيبة لا يمكن أن يتم إلا بإرادة صريحة جلية من الطاعن لا افتراض فيها ولا تكون ضمنية. ومن ثم فلا يمكن القول في خصوص هذه الدعوى بأن ترقية المدعى إلى الدرجات الأعلى يعتبر أثراً من الآثار التي يقضى بها الحكم إذ أن أثر الشيء هو ما نتج عنه مباشرة. والترقية إلى الدرجة الأعلى في حاجة إلى قرار خاص بها يصدر بعد بحث حالة الموظف مقارنة بحالة غيره من زملائه والنظر فيما عسى أن يكون قد طرأ عليها من ظروف قد تحول دون الترقية أو تقضى بتأجيلها.

(حكم المحكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٥٧١ لسنة ٢٠ ق - جلسة

١٩٦٩/٤/٢٤ - مجموعة الثلاث سنوات ١٩٦٩/٦٦ من ٦٦٥ - وفي ذات

المعنى حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٦ ق - جلسة

(١٩٦٣/٥/١٢)

مثال القرار التبعية الذي يكون القرار الأصلي هو سبب وجوده:

كصدور قرار بالجزاء التأديبي على موظف، فتقرر الإدارة تأجيل علاوته الدورية أو منعها ، فبصدور حكم إلغاء قرار الجزاء الأصلي يسقط القرار التبعية بتأجيل العلاوة أو الحرمان منها.

ومثال القرار التبعية الذي يكون القرار الأصلي هو أحد أسبابه الرئيسية:

حالة صدور قرار أصلي بتعيين الموظف، ثم صدور قرارات تبعية بترقيته بصدور حكم إلغاء قرار التعيين تسقط قرارات ترقيته.

ومثال ارتباط القرار الأصلي بالقرار التبعية بما لا يقبل التجزئة:

حالة النقل التبادلي بين اثنين من الموظفين، فإلغاء قرار نقل أحدهما يترتب عليه تلقائياً سقوط قرار النقل الآخر.

ولقد قضت محكمة القضاء الإداري في نزاع مماثل للحالة المشار إليها بقضاء مغاير فقررت ما يلي:

المبدأ رقم (٦٩٠) - قرار النقل التبادلي بنقل المدعى من مصلحة التنظيم إلى مصلحة الضرائب ونقل بديله من مصلحة الضرائب إلى مصلحة التنظيم - صدور حكم بإلغاء قرار النقل الخاص بالبديل دون أن تتصدى المحكمة في منطوق حكمها أو في أسبابه للقرار الخاص بنقل المدعى فإنه كان من المتعين عند تنفيذ هذا الحكم أن يجرى في نطاق الحكم وفي الخصوصية التي تناولها في منطوقه وأسبابه ، دون إجراؤه بإعادة المدعى إلى هيئة التنظيم كما كان بمقولة أن ذلك يستلزم تنفيذ الحكم فلا حجة فيه.

الحكم

إذا كان للثابت أن قرار النقل هو قرار تبادلي من شقين أحدهما خاص بنقل المدعى من مصلحة التنظيم إلى مصلحة الضرائب والثاني خاص بنقل بديله من مصلحة الضرائب إلى مصلحة التنظيم. ثم صدر حكم بإلغاء قرار النقل الخاص بذلك الموظف الآخر دون أن تتصدى المحكمة في منطوق حكمها أو في أسبابه للقرار الخاص بنقل المدعى فإنه كان من المتعين عند تنفيذ هذا الحكم أن يجرى في نطاق الحكم وفي الخصوصية التي تناولها في منطوقه وأسبابه. أما إجراؤه بإعادة المدعى إلى هيئة التنظيم كما كان بمقولة أن ذلك يستلزم تنفيذ الحكم فلا حجة فيه.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٩٣٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/١ - ص ٦ ص ٤٣٠)

الفرع الثاني

القرارات المتماثلة

الأصل المقرر أن القضاء حين يقضي في المنازعات للمعروضة عليه فإنه لا يشمل غيرها حتى وإن قرر في قضائه مبادئ قانونية عامة، ومن ثم فإن الحكم الصادر بإلغاء قرار لا يترتب عليه بالضرورة إلغاء قرار مثيل سواء اتصل بذات الشخص أو بغيره.

إلا أننا نرى أن الجهة الإدارية يتعين عليها أن تنظر إلى حكم الإلغاء الذي يقرر قاعدة عامة يمكن أن تسرى على الحالات المماثلة نظراً لتفق مع مبدأ سيادة القانون وإعلاء مبادئ الشرعية بأن تسرى آثار الحكم ومقتضاه على كافة الحالات المماثلة فتلغى بنفسها القرارات الإدارية المماثلة الصادرة في شأن نظراء المدعى دون حاجة لانتظار حكم القضاء، وألا يكون تراخيها في ذلك بدعوى حصول صاحب الشأن على حكم مثيل سبباً في ضياع وقت القضاء وظهورها بمظهر غير مناسب، خاصة وأن للإدارات معاونيها ممن يستطيعون تحديد الحالات المماثلة وكيفية تنفيذ الحكم فيما يقرره من مبادئ على حالاتهم.

وقد طبق مجلس الدولة الفرنسي وسيلة الإلغاء بالارتباط في مجال الوظيفة العامة بالنسبة للقرارات التي يكون لها صدى على مراكز باقي الموظفين الذين يتمثلون في الحالة الوظيفية وينبغي لذلك أن يخضعوا لقواعد موحدة وكان أول تطبيق لها بمناسبة تحسين الأقدميات بضم مدة الخدمة العسكرية ثم بالنسبة لترتيب قوائم الترقيات، وكذلك بالنسبة للتعين في هيئة جديدة لأول مرة^(١).

كما طبقت ذات المبدأ محكمة القضاء الإداري وإن كانت قد بررت المبدأ بقيام الحكم بالإلغاء على بطلان القاعدة القانونية التي طبقتها الإدارة بينما البطلان ينصب على القرار المطعون فيه بالدرجة الأولى، ومن ذلك المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٩١) - الأصل ألا يفيد من الحكم سوى رافع الدعوى - إلا أنه إذا قام الحكم على بطلان قاعدة قانونية التزمته الإدارة في ترتيب الأقدميات تعين عليها أن تجرى القاعدة على الوجه الذي أشار به الحكم ولو أفاد من ذلك غير من صدر الحكم لصالحه - العيب الذي اشتمل عليه ترتيب الأقدمية غير متعلق بشخص رافع الدعوى وإنما متعلق ببطلان القاعدة ذاتها.

الحكم

إن الحكم وإن كان الأصل فيه ألا يفيد منه سوى رافع الدعوى إلا أنه إذا قام على بطلان قاعدة قانونية التزمته الإدارة في ترتيب الأقدميات تعين عليها أن تجرى القاعدة على الوجه الذي أشار به الحكم. ولو أفاد من ذلك غير من صدر الحكم لصالحه. لأن العيب الذي اشتمل عليه ترتيب الأقدمية غير متعلق بشخص

(١) انظر في تفصيل ذلك وأحكام مجلس الدولة الفرنسي: الدكتور/ هني سعيد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٤٥ وما بعدها.

رافع الدعوى وإنما متعلق ببطلان القاعدة ذاتها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١١٥١ لسنة ٦ ق - جلسة

١٩٥٥/١/٢ - س ٩ ص ٣٥٠)

وقد اتجه بعض الفقه^(١) إلى معارضة ذلك الاتجاه في شأن أعمال مقتضى حكم الإلغاء على القرارات والحالات المتمثلة واعتبر أن فيه خروجاً بأحكام الإلغاء عن الحالة المعروضة على القاضي ويؤدي إلى أن يكون للحكم تأثير على سلوك الإدارة ليس فقط بالنسبة للمراكز القانونية المرتبطة ببعضها البعض، ولكن أيضاً بالنسبة للمراكز المتشابهة، وأنه يجعل دعوى الإلغاء أشبه بدعوى الحسبة يفيد منها من لم يشترك فيها والتوسع في تطبيق ذلك يؤدي إلى زعزعة الأوضاع الخاصة بالموظفين العموميين وقلقلة القرارات الصادرة بشأنهم.

إلا أننا نعتقد أن اتجاه أعمال مقتضى حكم الإلغاء على القرارات المتمثلة والحالات نوى المراكز القانونية المتمثلة هو اتجاه محدود، ذلك أن عدم أعمال آثار الحكم بالإلغاء على الحالات المتمثلة من شأنه أن يصيب الموظف الذي لم يطمئن على القرار المتمثل بضرر مزدوج، أولاً لأنه سيعاني من سوء تطبيق القانون الذي هو مسئولية الإدارة ولن يقنعه أن اختلاف مركزه عن غيره قد تم بحكم القضاء إذ طالما أن حكم القضاء هو الإنزال الصحيح للقاعدة القانونية على نظيره فلماذا لا تقوم الإدارة وهي المسئولة عن تنفيذ القوانين دون إجبار من القضاء على تطبيق ذات القاعدة على حالته، والضرر الثاني أن من يماثلوه قد استفادوا من تطبيق القاعدة وظل هو الخاسر دون سبب، وسيبقى أن لكل متضرر من تطبيق الإدارة لمقتضى الحكم القضائي على الحالات المتمثلة حق الطعن على قرارها وهو مجال سيبقى ضيقاً في جميع الأحوال بالمقارنة بحالة لجوء جميع الحالات المتمثلة إلى القضاء وما ينجم عن ذلك من عويق لسير العدالة وشغل القضاء بتمثيلات من النماذج تتوء بها ساحات المحاكم.

المطلب السابع

تنفيذ حكم الإلغاء المشوب

بعدم المشروعية الشكلية

قد يصدر الحكم بإلغاء القرار الإداري بسبب مخالفة قواعد وإجراءات

(١) من ذلك الفقه: الدكتور/ عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٢٨٧، ٢٨٩.

المشروعية الشكلية كعدم احترام قواعد الاختصاص أو قواعد الشكل، ومن هنا فإن تنفيذ حكم الإلغاء يقتضى أولاً إلغاء القرار الباطل المخالف للقانون، وإصدار القرار الجديد مبرراً من عيوب عدم المشروعية الشكلية بتلافى المخالفات التي نسبت إليه بصدور القرار من صاحب الاختصاص وباستكمال الإجراءات الشكلية المطلوبة كالعرض على لجنة أو جهة أو أخذ رأى جهة معينة أو مراعاة مواعيد محددة.

ولقد أكدت هذا المنهج مبادئ المحكمة الإدارية العليا ومنها ما يلي:
المبدأ رقم (٦٩٢) - حالة الحكم بإلغاء القرار لعيب عدم الاختصاص.
الحكم

فإن كان القرار المشار إليه قد شابه عيب ينبغي عليه بطلانه بسبب عدم الاختصاص وكيل المدير العام فيتعين والحالة هذه إعادة عرض الموضوع على الرئيس المختص قانوناً لتقرير ما يراه في شأن ما هو منسوب للمدعى من حيث ثبوته أو عدم ثبوته والجزاء الذي يوقع في حالة ما إذا روى إدانته فيما هو منسوب إليه ليصدر قراره في هذا الشأن.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٩ - ص ٤ (١٢٣٦))

المادة رقم (٦٩٣) - حالة الحكم بإلغاء قرار الفصل لعدم الحصول على موافقة وكيل الوزارة وعدم العرض على لجنة فنية محددة قانوناً.

الحكم

إذا كان من المقرر أنه لا يجوز فصل العامل من الخدمة لسبب تأديبي إلا بموافقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة الفنية المشار إليها.. وفي الإعراض عن ذلك إهدار لضمانة حرص عليها الشارع لصالح العمل. فإذا صدر القرار المطعون فيه وهو قرار الفصل مخالفاً لأحكام القانون كان خليفاً بالإلغاء وهذا الإلغاء لا يعطل بطبيعة الحال من سلطة الإدارة في إعادة إجراء التحقيق والمحاكمة وما لها من سلطة في توقيع الجزاء التأديبي على ما يثبت لديها في حق المطعون عليه من ذنب.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٣ - ص ٨ (٨٩٩))

ويعتبر القرار الجديد المصحح لبطلان القرار الملغى هو جزء لا يتجزأ من تنفيذ حكم الإلغاء، ومن ثم يأتي ترتيبه لاحقاً لتنفيذ الشق الأول بإلغاء القرار المطعون فيه وما ترتب عليه من آثار وإعادة الحال إلى ما كان عليه احتراماً لحجية الحكم حتى ولو كانت تتوى إصدار قرارها الجديد بذات النتيجة بعد تصحيح عيوب الشكل والإجراءات.

المطلب الثامن

تنفيذ الحكم بالإلغاء المشوب

بعدم المشروعية الموضوعية

وكما قد يكون إلغاء القرار الإداري بسبب عدم المشروعية الشكلية أو الإجرائية، فإن حكم الإلغاء قد يصدر بناء على ما اعتور القرار الإداري من عيوب عدم المشروعية الموضوعية التي ترجع إلى مخالفة القانون أو مخالفة حجية الشيء المقضي به أو لانعدام للبائع وتختلف ركن السبب أو للانحراف بالسلطة.

وفي هذه الحالة الأخيرة فإن الالتزام الأول والأساسي على جهة الإدارة في تنفيذها للحكم هو إزالة ذلك القرار من الوجود بإصدار القرار المنفذ للحكم وترتيب كافة آثاره القانونية المترتبة عليه. ويثور التساؤل حول مدى إمكانية قيام الجهة الإدارية بإعادة إصدار القرار الملغى من جديد بعد تفادي عيوبه والمخالفات التي شابته.

والإجابة على هذا التساؤل هي بالإيجاب شريطة أن تصحح الإدارة كافة مخالفات عدم المشروعية التي لحقت بقرارها الملغى متى كان ذلك ممكناً وألا يكون في قرارها الجديد إصرار من جانبها على تحقيق غايتها بأي طريق، وإلا كان في ذلك اعتداء على حجية الحكم ومخالفة له تستوجب في ذاتها إلغاء القرار الجديد والتعويض عنه إن كان لذلك مقتضى.

ولقد أتيح للمحكمة الإدارية العليا أن تقرر مبدأ هاماً في شأن إمكان إصدار الإدارة قراراً جديداً سواء على أساس قانوني مختلف أو نتيجة لتغير ظروف الواقع أو القانون، أو بتلافي ما شاب قرارها الأول من عيوب فأوردت المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٦٩٤) - قراري تنحية رئيس القسم - أثر الحكم الصادر في شأن قرار التنحية الأول على قرار التنحية الثاني الصادر بعد صدور الحكم بإلغاء قرار التنحية الأول - تطبيق.

الحكم

إن الثابت من الأوراق أن جامعة القاهرة وكلية الطب بالجامعة المذكورة قد قامت بتنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ١٤ القضائية فقد أصدر عميد كلية الطب في ١٢ من مارس سنة ١٩٧٢ قراره رقم ١١٧ بإسناد رئاسة قسم الأشعة بالكلية إلى المدعى وقد أثير في ديباجة هذا القرار إلى كتاب مدير الجامعة رقم ٦ بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ في شأن تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى من المحكمة الإدارية العليا في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٢ والذي قضى بإلغاء قرار مدير الجامعة رقم ١٤١ في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ بتنحية المدعى عن رئاسة قسم الأشعة.

ومن حيث إن قرار تنحية المدعى عن رئاسة القسم المطعون فيه بالدعوى المائلة (قرار مدير الجامعة رقم ٢٢ الصادر في ٢١ من مارس سنة ١٩٧٢) فهو قرار منبث الصلة بقرار تنحيته الأول رقم ١٤١ الصادر في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ والذي قضى بإلغاءه ، ذلك أن قرار تنحية المدعى المطعون فيه بالدعوى المائلة صدر استنادا إلى سبب استجد بعد تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى في الدعوى الأولى فقد جاء في ديباجة القرار أنه صدر بعد الاطلاع على الكتاب الموجه إلى مدير الجامعة من الدكتور عميد كلية الطب رقم ٢٩٢ (سرى) في ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣، والذي جاء به أنه أثر إقامة الدكتور.... رئيسا لقسم الأشعة تلقى شكوى جماعية من أعضاء هيئة التدريس بالقسم يبدون فيها عدم استطاعتهم التعاون معه ويذكرون بالحالة التي كان عليها القسم عندما كان رئيسا له قبل تنحيته كما أنه تلقى من كل من رئيسي القسمين اللذين لهما التعامل المباشر مع قسم الأشعة (وهما القلب والصدر وجراحتهما وقسم جراحة الأعصاب) شكوى تفيد نفس المعنى، وقد أشار الدكتور العميد كذلك في كتابه أنه بصفته أستاذا بالكلية وعميدا لها...

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم لا يكون صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بالدعوى المائلة لا يستقل عن سابقه بأسباب أو ظروف أو ملابسات

تجعله يختلف في الحكم القانوني عن سابقه، كما أنه ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من استناد الجهة الإدارية إلى حكم المادة ٤١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ لا يسعها لأن هذا القانون وما يخوله من رخص كان سارياً وقت نظر الدعوى الأولى أمام المحكمة الإدارية العليا ولم تجده فيه المحكمة ما يبرر إصدار قرار التحية الأول المماثل للقرار المطعون فيه ذلك أن هذه المحكمة ذكرت صراحة في حكمها سالف الذكر وهي بصدد بيان مدى الرخصة التي تخولها المادة ٤١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ لمدير الجامعة في تحية أقدم الأساتذة ذوي الكراسي عن رئاسة القسم إن العائق في مفهوم هذه المادة وقد ورد عاماً مطلقاً من أي قيد ينسحب إلى كل ما من شأنه المساس بإمكانية مباشرة أعباء رئاسة القسم أو بالصلاحية الواجب توافرها فيمن يقوم بتبعات هذا المنصب على الوجه الذي توجبه مقتضيات الصالح العام، ويترخص مدير الجامعة بعد أخذ رأي عميد الكلية في تقدير هذا العائق ويخضع قراره الصادر استناداً إلى هذا السبب لرقابة القضاء الإداري ويكون القرار الصادر في هذا الشأن صحيحاً مبرراً من العيوب إذا التزم أحكام القانون وإجراءاته وتخياً الصالح العام دون ثمة انحراف وإلا كان معيباً حقيقياً بالإلغاء، أما إلغاء هذه المحكمة لقرار تحية المدعى الأول فقد قام على أن هذا القرار صدر بمناسبة الاتهام فقد وجهه إليه بعض أطباء امتياز التدريب دفعة سنة ١٩٦٥ بأنه منحهم في دورة التدريب بقسم الأشعة درجات غير عادلة على أسس غير سليمة مستهدفا مصلحة كريمته وبعض أطباء مقيمين وقد استند القرار في ديباجته إلى التحقيق الذي أجرى في هذا الشأن وتتحية المدعى عن رئاسة القسم لهذا السبب يحمل في طياته إدانته في الاتهام المنسوب إليه ودمغه بعدم النزاهة في التزم مقتضيات العدالة في تقدير درجات أطباء امتياز التدريب بدافع من الهوى والغرض وهو الأمر الذي يزرى ولا ريب بشرف عضو هيئة التدريس ويمس نزاهته وجزاء مثل هذا الاتهام إذا ما قام الدليل عليه هو العزل تطبيقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٨١ من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر ، ولما كان الأمر كذلك فإن القرار المطعون فيه يكون قد انطوى في الواقع من الأمر جزاء تأديبي مقنع أنزل بالمدعى دون إتباع إجراءات تأديب أعضاء هيئة التدريس المقررة قانوناً في المواد ٧٦ وما تلاها من القانون المشار إليه هذا فضلاً عن أن هذا

القرار قد صدر دون إتباع الإجراءات التي تقضى بها المادة ٤١ من القانون سالف الذكر من أخذ رأى عميد الكلية وبهذه المثابة يصبح القرار مخالفا للقانون خليقا بالإلغاء وذلك دون ثمة إخلال بسلطة الجهة الإدارية في اتخاذ الإجراءات القانونية التي تراها مناسبة حياله ومن ثم فانه لا يكون صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قرار التتحية المطعون فيه بالدعوى الماثلة صدر في ظروف مماثلة للظروف التي صدر فيها قرار التتحية الأول.

أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الجامعة قد جنحت إلى الصورية في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء قرار تتحية المدعى الأول بمقولة أن السبب الذي استندت إليه في إصدار قرار التتحية الجديد هو مصطنع فقول لا يمكن قبوله إذ لا يستقيم في العقل أو المنطق أن يوصم عميد كلية الطب ورئيسا قسمين من أكبر الأقسام بها وجميع أعضاء هيئة التدريس بقسم الأشعة من أساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين ومعيدون دون أي سند من الأوراق بأنهم سخرُوا لتقديم شكاوى ضد المدعى لمجرد اصطناع سبب جديد يكون تكأة ، على حد تعبير الحكم المطعون فيه ، تستند إليه الجامعة في إصدار قرارها الجديد بتتحية المدعى أما ما ذهب إليه المدعى من أن مدير الجامعة قد أصدر قراره بتتحيته عن رئاسة القسم دون تحقيق للشكاوى التي قدمت ضده فمردود عليه بأن الكلية والجامعة لم يكونا بصدد توجيه اتهام أو وقائع معينة ضد المدعى وإنما كانا مقدموا الشكاوى بصدد بيان استحالة التعاون بينهم وبين المدعى إذا استمر رئيسا للقسم ويجرون مقارنة بين حالة القسم وقت أن كان رئيسا له وحالته بعد تتحيته عن رئاسته ولم يذهب المدعى إلى أن مقدمي الشكاوى كانوا مدفوعين بدوافع شخصية أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المدعى لم يكن قد زاول بعد واجبات وظيفته حتى يظهر إن كان هناك تعاون بينه وبين مقدمي الشكاوى أم لا أو يمكن الحكم على صلاحيته فمردود عليه بأن مقدمي الشكاوى كانوا يتكلمون كما هو واضح من شكاويهم من واقع تجربتهم خلال مدة رئاسة المدعى السابقة.

ومن حيث أنه يبين من الرجوع إلى شكاوى أعضاء هيئة التدريس بقسم الأشعة أنه جاء بها أن.....

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن ذكرت في حكمها الذي أصدرته في الطعن الذي أقامه المدعى في الحكم الصادر في الدعوى التي أقامها طعنا على

قرار تنحيته الأول. وهي بصدد بيان مدى الرخصة التي تخولها المادة ٤١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ لمدير الجامعة في تنحية ألقم الأساتذة ذوي الكراسي عن رئاسة القسم، إن العائق في مفهوم هذه المادة وقد ورد عاما مطلقا من أي قيد ينسحب إلى كل ما من شأنه المساس بإمكانية مباشرة أعباء رئاسة القسم أو بالصلاحيات الواجب توافرها فيمن يقوم بتبعات هذا المنصب على الوجه الذي توجبه مقتضيات الصالح العام ويترخص مدير الجامعة بعد أخذ رأي عميد الكلية في تقدير هذا العائق ويخضع قراره الصادر لستنادا إلى هذا السبب لرقابة القضاء الإداري ويكون القرار الصادر في هذا الشأن صحيحا مبررا من العيوب إذا التزم أحكام القانون وإجراءاته وتعبيا للصالح العام دون ثمة انحراف.

ومن حيث أنه بتطبيق المبدأ الذي سبق أن قررته المحكمة على واقعات هذه المنازعة يبين أن مدير الجامعة قد واجه في نطاق السلطة التقديرية المخولة له مستهدفا الصالح العام دون ثمة انحراف الموقف البالغ الخطورة الذي وضعه أمامه أعضاء هيئة التدريس بقسم الأشعة بكلية الطب ورئيسا القسمين اللذين يتعاونان مع هذا القسم وعميد الكلية، من أنه سيستحيل التعاون بينهم وبين المدعى وأن الأمور ستتآكل ، على حد تعبيرهم ، بالقسم وبالكلية إذا استمر المدعى في رئاسة القسم وأن ذلك سيؤثر على حسن سير وانتظام العمل بالمرفق الذي ساد بعد تنحيته عن رئاسته.

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه بتحية المدعى عن رئاسة قسم الأشعة قد صدر صحيحا مبرا من العيوب وبالتالي يكون طلب التعويض عنه غير قائم على سند من القانون ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ويتعين والحالة هذه - القضاء بإلغائه وبرفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩)

س ١٩ ص ٤٧٤)

وهذه القواعد المتقدمة تسري سواء أكان الإلغاء راجعا إلى مخالفة للقانون أو انعدام الأسباب أو الانحراف في استخدام السلطة إلا أن هذه الصورة الأخيرة تعتبر "من أدق الصور التي تملك فيها الإدارة إعادة إصدار القرار بعد إلغائه وأكثرها مدعاة للمك وإثارة الريبة. فالإدارة التي ثبت سلفا سوء نيتها وانحرافها بسلطتها عند إصدار القرار. من الصعب ، إن لم يكن مستحيلا ، أن نتصور بعد

ذلك حسن نيتها واستهدافها الصالح العام بإصدار القرار من جديد^(١) والقضاء في هذه الحالة يكون أكثر تشدداً في رقابته على الإدارة حتى لا تكون قد سعت إلى إصدار ذات القرار لذات السبب ولكن تحت غطاء أسباب جديدة.

وذلك فانه يتعين أن يكون القرار الملغى قد أشار إلى سبب صدوره ببيان القاعدة القانونية أو الواقعة التي يستند إليها حتى يمكن الحكم بإمكان إسناده إلى قاعدة أخرى غيرها. فإن لم يتضمن القرار بيان سببه ثم قضى بإلغائه موضوعاً فإن هذا الحكم يحول دون إمكان إصدار هذا القرار مهما ادعت الإدارة بغير ذلك، لوجود قرينة على أن هذا القرار قد صدر على خلاف ما يقضى به حكم الإلغاء، ومن ناحية أخرى فإن القرار الجديد الذي حل محل الأول مع استبدال الأسباب التي قضى بعدم مشروعيتها ينبغي هو أيضاً أن يكون مسبباً بطريقة واضحة وكافية وإلا فانه يعتبر مخالفاً لحجية الشيء المقضي به^(٢).

المطلب التاسع

تنفيذ أحكام إلغاء قرارات التعيين والترقية

تعدد الأحكام القضائية الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية المتصلة بشئون الوظيفة العامة، وتبرز أحكام الإلغاء بصفة خاصة بالنسبة لقرارات التعيين والترقية وقرارات الفصل أو العزل أو إنهاء الخدمة، وقرارات الامتناع عن التعيين أو التخطي في التعيين كما يطلق عليه البعض، وقرارات التخطي في الترقية.

وفي هذا المطلب نعرض لأحكام إلغاء قرارات التعيين وقرارات الترقية، فالحال هنا أن الطعن قد انصب على قرار الجهة الإدارية الصادر بتعيين أحد الأشخاص أو بترقية أحد الموظفين، وأن الحكم قد أثبت عدم مشروعية تلك القرارات فإلغائها، فكيف يتم تنفيذ مثل هذه الأحكام؟.. وما أثر التنفيذ على مدة الخدمة التي يكون قد قضاها المعين في الوظيفة أو التي قضاها المرقى في الوظيفة المرقى إليها، وعلى الحقوق والفروق والمزايا المالية؟ نعرض للإجابة عن هذه التساؤلات في فرعين:

(١) انظر في ذلك: الدكتور/ عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٤٢٨.

(٢) انظر: الدكتور/ صني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٦١ وما بعدها.

الفرع الأول

كيفية تنفيذ الحكم

الأصل أن قرارات التعيين أو الترقية الملغاة بالأحكام القضائية كانت قد أسندت للشخص أو الموظف وظيفة بذاتها أو وظيفة أعلى، وبصدور أحكام الإلغاء فإن مقتضى التنفيذ الصحيح لهذه الأحكام هو "إلغاء القرارات واعتبار ما تم من تعيين أو ترقية كأن لم يكن، وإبعاد الموظف عن الوظيفة التي عين فيها أو للتي رقى إليها".

ويستوى أن يكون الإلغاء إلغاء مجردا أو إلغاء نسبيا تجرى التفرقة بين الحكم الذي يقضى بإلغاء القرار الإداري إلغاء مجرد أو كاملا حيث ينظم الإلغاء القرار بجميع أجزائه. ويترتب على الحكم زوال الوجود القانوني للقرار واعتباره كأن لم يكن وهو ما يكشف عن الطابع العيني لدعوى الإلغاء. وبين الإلغاء النسبي أو الجزئي حيث يكون القرار الإداري بطبيعته قابل للتجزئة. وكان في جزء منه معينا فيوجه الطعن في هذه الحالة إلى هذا الجزء من القرار دون غيره فيكتفي للقضاء بإلغاء القرار إلغاء نسبيا أي فيما تضمنه من تخطى الطاعن في التعيين أو للترقية دون أن يكون من شأن هذا الإلغاء إزالة القرار الملغى واعتباره كأن لم يكن وإنما يظل القرار قائما ويجوز الطعن فيه من آخرين وهو ما يكشف عن دور دعوى الإلغاء كأداة لحماية الحقوق الشخصية.

ولا يثير الأمر أية مشكلة في شأن الإلغاء المجرد حيث يعتبر القرار الإداري كأن لم يصدر وتستعيد الجهة الإدارية سلطتها في اتخاذ القرار الجديد بغير ما شابه من المخالفات، أما الإلغاء النسبي أو الجزئي، فإن اعتبار الإلغاء جزئيا يعنى وجوب ترتيب آثار الإلغاء بالنسبة للجزء من القرار الذي شمله الحكم وبالتالي إلغاء ترقية من رقى وإحلال المحكوم له بدلا منه. أما اعتبار الإلغاء نسبيا فإنه يعنى إلغاء القرار بالنسبة للمحكوم له والذي كان يجب أن يوجد بالقرار ولكن الموظفين الذين تمت ترقيةهم سيظلون مرقين.

وباستقراء المبادئ الأولى لقضاء محكمتي القضاء الإداري والإدارية العليا في شأن التفرقة بين الإلغاء النسبي والإلغاء الجزئي يبين أن محكمة القضاء الإداري لم تكن تفرق بينهما في كثير من أحكامها، بينما لم تأخذ بذلك المحكمة الإدارية

العليا وهو ما يظهر من المبادئ التالية:

المبدأ رقم (٦٩٥) - إلغاء الحكم القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي رافع الدعوى لا يفيد منه غير المحكوم له (إلغاء نسبي).

إن الحكم إذ قضى بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي رافع الدعوى ومن ثم لا يفيد من ذلك الحكم غير المحكوم له.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٦٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٣

- س ٧ ص ٦٥٣ - والدعوى رقم ٧٩٩ لسنة ٦ ق - جلسة ٤/٣/١٩٥٤ -

س ٨ ص ٨٥٣)

المبدأ رقم (٦٩٦) - الإلغاء الكلي والإلغاء الجزئي - يتحدد مدى الحكم بالإلغاء بما استهدفه.

الحكم

إن الحكم بالإلغاء قد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار المطعون فيه.. وقد يكون جزئياً أو نسبياً منصباً على خصوص معين - فيتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١١٣٩ لسنة ١١ ق - جلسة

١٠/٤/١٩٥٨ - س ١٢ ص ٩١)

* ويثور التساؤل حول مدى سلطة الإدارة في الإبقاء على الترقية المطعون عليها فتبقى على المرقى كما هو وترقى المحكوم له على أية درجة خالية لديها؟؟..

لقد جرى قضاء مجلس الدولة المصري والفرنسي على السماح للإدارة بذلك طالما أنها قد أتمت ترقية الصادر لصالحه الحكم، وهو موقف منتقد ولا نقره مطلقاً.

ومن المبادئ التي أقرت الإدارة على تنفيذ حكم إلغاء قرار التخطي في الترقية بالبحث عد درجة ليرقى عليها الصادر لصالحه الحكم ، المبادئ التالية :

المبدأ رقم (٦٩٧) - (١) الحكم الذي يصدر بإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من تخطي المحكوم لصالحه في الترقية لا يلغى القرار إلغاء كاملاً وإنما يلغيه فقط بالنسبة لتخطيه المحكوم لصالحه في الترقية، أي أنه يعتبر مرقى بهذا القرار حسب أقدميته. فهو في الواقع لا يمس الحقوق التي اكتسبها من رقوا بهذا

القرار أو بالقرارات التي تليه.

(٢) هذه القاعدة لا تسرى إلا إذا أمكن ترقية المحكوم له دون المساس بحقوق من رقوا كما في حالة وجود درجة خالية يمكن ترقيته عليها، فإذا لم يكن ثمة درجة خالية، فلا محيص أمام الجهة الإدارية إلا أن تلغى ترقية آخر من رقوا بالقرار المطعون عليه.

الحكم

إن الحكم الذي يصدر بإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من تخطى المحكوم لصالحه في الترقية لا يلغى القرار إلغاء كاملاً وإنما يلغيه فقط بالنسبة لتخطيه للمحكوم لصالحه في الترقية، أي أنه يعتبر مرقى بهذا القرار حسب أقدميته. فهو في الواقع لا يمس للحقوق التي اكتسبها من رقوا بهذا القرار أو بالقرارات التي تليه.... إن هذه القاعدة لا تسرى إلا إذا أمكن ترقية المحكوم له دون المساس بحقوق من رقوا كما في حالة وجود درجة خالية يمكن ترقيته عليها، فإذا لم يكن ثمة درجة خالية، فلا محيص أمام الجهة الإدارية إلا أن تلغى ترقية آخر من رقوا بالقرار المطعون عليه.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٠٥٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٦)

س ١٠ ص ٣١٣)

وبتبرير الترقية على درجة جديدة والإبقاء على المرقى بالخالف للقاتون بمقولة عدم زعزعة المراكز القانونية التي استقرت أقرت المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي :

المبدأ رقم (٦٩٨) - للإدارة على سبيل الاستثناء الإبقاء على الترقية المطعون عليها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم لعدم زعزعة المراكز القانونية التي استقرت لنوابها.

الحكم

يجوز للإدارة على سبيل الاستثناء الإبقاء على الترقية المطعون عليها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم.. لعدم زعزعة مراكز قانونية استقرت لنوابها.

(المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٩ - س ١٠ ص ٣١٣ - جلسة

١٩٥٩/١١/٢٨ - س ١٥ ص ٦٨)

تعقيب :

إن ما درجت الجهات الإدارية عليه من تنفيذ لأحكام إلغاء قرارات التخطي في الترقية بإيجاد درجة خالية ليرقى عليها الحاصل على الحكم والإبقاء على المرقى بالمخالفة للقانون ، إنما هو نهج لا يتفق مع تنفيذ الأحكام لأن مبادئ المشروعية ومصلحة الصادر لصالحه الحكم تتأبى على الالتفاف حول حجية الحكم التي تقتضي أن يحصل التخطي في الترقية على حقه في الترقية وألا يحصل من لا يستحق الترقية على ترقية ثبت بحكم قضائي عدم استحقاقه لها ، فضلاً عما في هذا التنفيذ سيئ النية من تخطي جديد لآخرين لم يقيموا دعاوى على القرار الخاطي فيترتب على ذلك الإضرار بهم وقبل ذلك يكون إقرار مثل هذا التنفيذ بمثابة دعوة صريحة لجهة الإدارة لانتهاك القانون وترقي من نشاء بالمخالفة له دون أن تتكلف عندما يصدر حكماً بعدم مشروعية قرارها سوى أن تدبر للحصول على الحكم درجة وتترك المرقى بالمخالفة للقانون تحت حمايتها ، وهو ما لا يصلح معه تبريراً القول بأن الإبقاء على الترقية المطعون عليها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم هو لعدم زعزعة المراكز القانونية التي استقرت لذويها ، ذلك أن المستقر أن إقامة دعوى إلغاء القرار المطعون فيه بالترقية من شأنها أن تجعل القرار الإداري ذاته مزعزعاً ولا يمكن المحاجة بوجود أو تكون أي مراكز قانوني إلا باستقرار الحجية للحكم الصادر في مدى مشروعية قرار التخطي في الترقية ، وبالتالي يكون هذا النهج ممثلاً لإهدار حجية الحكم القضائي وهو ما لا يجوز.

وعلى جانب آخر فإن بعض أحكام مجلس الدولة المصري تتمسك بوجوب سحب قرار الترقية للموظف الذي رقى بدلاً من الموظف الذي تم تخطيه في الترقية.

ومن المبادئ القانونية التي تعرضت لذلك ما يلي:

المبدأ رقم (٦٩٩) - إلغاء الحكم للقرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور في الترقية - مقتضاء ومداه - وجوب إلغاء ترقية التالي في ترتيب الأقدمية وإصدار قرار بترقية من تخطي دوره وإرجاع أقدميته في هذه الترقية إلى التاريخ المعين لذلك في القرار الذي ألغى إلغاء جزئياً - ويعتبر من ألغيت ترقيته وكأنه لم يرق في القرار الملغى.

الحكم

إذا كان الحكم قد ألغى القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور في هذه الترقية، فيكون مدى الحكم قد تحدد على أساس إلغاء ترقية التالي في ترتيب الأقدمية. ووجوب أن يصدر قرار بترقية من تخطى دوره وبأن ترجع أقدميته في هذه الترقية إلى التاريخ المعين لذلك في القرار الذي ألغى إلغاء جزئياً على هذا النحو إما من ألغيت ترقيته فيعتبر وكأنه لم يرق في القرار الملغى.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/١٦
س ٢ ص ٩٦٥ - وفي ذات المعنى حكمها في الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤ ق -
وفي ذات المعنى حكمها في الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٧/٢ -
س ٥ ص ١١٤٥ - مجموعة أبو شادي - وأحكامها بجلسة ١٩٦٧/٤/٣٠ س
١٢ ص ٩٦٦ - وبجلسة ١٩٦٩/١٢/٢٨ - س ٥ ص ٧٩)

وعلى ذلك فإن الحكم الصادر بإلغاء قرار التعيين أو قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى المحكوم له إنما يعني إلغاء قرارين مندمجين:
قرار سلبي بالامتناع عن تعيين أو ترقية المحكوم له.
وقرار ايجابي بتعيين أو ترقية من شملهم القرار.

فالإلغاء هنا له أثر مزدوج تعيين أو ترقية من يليه أو آخر من رقوا، وبذلك فإن الإلغاء هنا ليس إلغاء نسبياً، وإنما هو إلغاء جزئي^(١). ففي تنفيذ أحكام إلغاء قرارات التعيين وقرارات الترقية تلتزم الإدارة بسحب القرارات الملغاة والقرارات التالية المترتبة عليها.

المبدأ رقم (٧٠٠) - يترتب على تنفيذ الحكم بإلغاء القرار إلغاء جميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليماً ولو لم يطعن فيها بالإلغاء.

الحكم

الحكم الصادر بإلغاء قرار إداري معين يترتب على تنفيذه إلغاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليماً، وما دام قد اتضح بطلان هذا الأساس فإن القرارات التي بنيت عليه تنهار ولو لم يطعن فيها بالإلغاء.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٥٤٨٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣
س ١٠ ص ٢٢٦)

(١) راجع في ذلك : الدكتور / عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٢٤١ وما بعدها - والدكتور / صني سعد عبد الوالد - المرجع السابق - ص ٢٦٩ وما بعدها - وأحكام لمحكمة القضاء الإداري أخذت بهذا الاتجاه في بداية عهدها مثل : (حكمها في الدعوى رقم ٥/٣٧ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧ س ٦ ص ٧٣٦ - والدعوى رقم ١٨٢٦ / ٦ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/١٥ - س ٨ ص ١٥٤٢).

وأیضا فان قرار الترقية الملغى إذا ارتبط بحركة ترقیات بشكل معها وحدة واحدة لا تقبل التجزئة فان من شأن ذلك أن یؤدى إلى إلغاء الترقیات الأخرى المرتبطة بها . وفى ذلك قررت محكمة القضاء الادارى المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٠١) - الأصل أن الحكم لا یفید منه سوى رافع الدعوى - إذا قام الحكم على بطلان قاعدة قانونية ألزمتها الإدارة فى ترتيب الأقدمیات تعین عليها أن تجرى القاعدة على الوجه الذى أشار به الحكم ولو أفاد من ذلك غیر من صدر لصالحه.

الحكم

إن الحكم وإن كان الأصل فيه لا یفید منه سوى رافع الدعوى إلا أنه إذا قام على بطلان قاعدة قانونية ألزمتها الإدارة فى ترتيب الأقدمیات تعین عليها أن تجرى القاعدة على الوجه الذى أشار به الحكم ولو أفاد من ذلك غیر من صدر لصالحه لأن العیب الذى اشتمل علیه ترتيب الأقدمية غیر متعلق بشخص رافع الدعوى وإنما متعلق ببطلان القاعدة ذاتها.

(محكمة القضاء الادارى - الدعوى رقم ١١٥١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٥/١/٢

- س ٩ ص ٣٥٠)

الفرع الثانى

الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم

یترتب على تنفيذ أحكام إلغاء قرارات التعین وقرارات الترقية الآثار التالية:

أولاً - أعمال الوظيفة قبل التنفيذ وبعده:

الغالب أن يكون الموظف قد أدى أعمال وظيفته المعین عليها أو المرقى إليها أثناء الطعن على تلك القرارات التى تتمتع بقرینة الصحة والسلامة حتى یقضى فيها بحكم القضاء، وبالتالي فان أعماله الوظيفية السابقة على صدور الحكم تعتبر صحيحة فى مواجهة الغير الذى له حق التمسك بصحتها استنادا إلى أي من نظرية الموظف الفعلى أو نظرية حماية الوضع الظاهر.

أما أعمال الوظيفة التى یؤدیها المطعون على تعینیه أو على ترقیته بعد صدور الحكم وتنفيذه فهي باطلة بطلانا مطلقا ذلك أنه بتنفيذ حكم الإلغاء لقرار

تعيين الموظف أو ترقيته فعل هذا الموظف أن يكف فوراً عن مباشرة واجبات الوظيفة التي عزل منها وأي تصرف يقوم به بعد ذلك يعد منعماً ليس من شأنه أن يرتب أي أثر قانوني ويصدق عليه وصف اغتصاب السلطة بكل ما يرتبه ذلك من آثار^(١) ويكون الموظف مسئولاً عنها جنائياً وتاديبياً ومدنياً.

ثانياً - مدة الخدمة قبل التنفيذ:

يثار التساؤل حول أثر تنفيذ حكم إلغاء قرار التعيين أو قرار الترقية على مدة الخدمة التي قضاها الموظف بالوظيفة منذ صدور القرار الملغى وحتى تنفيذ حكم الإلغاء؟

فالنائب أن الموظف يكون قد قضى مدة خدمة بقرار غير مشروع، والأصل أن المعدوم لا يرتب أثراً، إلا أن الأمر هنا يتعلق بالواقع الفعلي الثابت بيقين، فالموظف لم يشارك الإدارة قرارها غير المشروع، ومدة خدمته حصيلتها أعمال أفاد بها المرفق وعادت عليه بالخبرة العملية، ولذلك كان عدلاً ومنطقاً وجوب احتساب هذه المدة كمدة خبرة أو مدة خدمة له في مجال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التي تقوم على فكرة أساسية مفادها تحقق الخبرة للموظف خلال المدة التي قضاها ممارساً لنشاط وظيفي أو مهني سابق أياً ما كانت الأداة التي مكنته من تحقيق تلك الخبرة والتي من شأنها أن تنعكس بالفائدة على وظيفته الجديدة فلا يجوز حرمانه من نتائجها.

ثالثاً - الحقوق والفروق والمزايا المالية:

إن الأعمال الكاملة لمبدأ الأثر الرجعي لحكم إلغاء قرار التعيين أو الترقية يعني التزام الموظف برد ما تسلمه من مرتب أو علاوات ترقية أو أي مزايا أخرى بمناسبة هذا التعيين أو هذه الترقية ولأنه طبقاً لقواعد الإثراء بلا سبب فإن " كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده..." إلا أنه استثناء من هذه القواعد فقد قامت اعتبارات عملية أخرى أدت إلى عدم التزام الموظف بالرد لأنه ما دام قد قام بأعباء الوظيفة فإن من حقه أن يحتفظ بهذه المرتبات على أساس أنها تعويض عما قام به من جهد في خدمة الإدارة سواء تعلق الأمر بإلغاء قرار تعيين أو إلغاء قرار ترقية ترتب عليه إبعاد الموظف عن

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٤٧١ وما بعدها.

وظيفته نهائيا أو إعادته من الدرجة التي كان قد رقى إليها^(١).
ومن العدل أن يتم التجاوز عما تقاضاه الموظف من زيادات في الأجر نتيجة
الترقية الخاطئة طالما أنه لم يشاركها ذلك الخطأ بأن كان حسن النية ولم يدخل
عليها الغش أو التدليس.

ولقد استقر إفتاء الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس
الدولة على عدم رد الفروق المالية في حالة إلغاء أو سحب قرارات الترقية
المعيبة الناشئة عن خطأ الإدارة في التقدير طالما ثبت قيام الموظف بأعباء
الوظيفة المرقى إليها.

وفي ذلك قررت المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٠٢) - التفرقة بين ما إذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على
غش وقع من الموظف أو نتيجة لسعي غير مشروع من جانبه أو خطأ مادي،
وبين ما إذا كانت قائمة على خطأ في التقدير من جانب الإدارة.

(٢) إذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على غش وقع من الموظف أو نتيجة
لسعي غير مشروع من جانبه ، فيجوز استرداد الفروق المالية التي قبضها
الموظف تأسيساً على أنه لا يصح له أن يجني ثمار غشه أو سعيه غير
المشروع.

(٣) إذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على خطأ مادي ، فيجوز استرداد
الفروق المالية التي قبضها الموظف تأسيساً على أنه الخطأ المادي لا يكسب
الموظف مركزاً قانونياً.

(٤) إذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على خطأ في التقدير من جانب
الإدارة، فلا يجوز استرداد تلك الفروق من الموظف استناداً إلى مقتضيات
العدالة وإلى انتفاء الغبن عن الخزائنة العامة حيث يقوم الموظف بأعباء
الوظيفية التي رقى إليها طوال المدة التي انقضت منذ صدور قرار الترقية إلى
حين إلغائها، وحيث تغتم الحكومة من جراء ذلك ما يؤديه الموظف من خدمات
في وظيفته المرقى إليها.

الفتوى

إن موضوع استرداد ما يصرف للموظف من فروق مالية لا يثور بصفة عامة

(١) انظر في تفصيل ذلك: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٧٩ وما بعدها.

إلا في حالتين:

الأولى: هي حالة صدور قرار إداري معيب بالترقية من درجه إلى درجة أعلى ثم تدارك الإدارة العيب عندما يعرض الأمر على القضاء ويقضى بإلغاء القرار أو عندما يتظلم إليها ذو مصلحة بمسها هذا القرار المعيب فتستجيب له إعمالاً لحكم القانون وتسحب القرار.

والثانية: تسوية حالة الموظف أو صرف مبالغ له استناداً إلى قواعد قانونية ترى جهة الإدارة لتطبيقها على حالته أو تنفيذاً للحكم الذي يصدر بتسوية حالته وفقاً لهذه القواعد ثم تتبين بعد ذلك بطلان التسوية إما من تلقاء نفسها أو من إلغاء الحكم القاضي بها من المحكمة الإدارية العليا بعد الطعن فيه أمامها.

ويتعين للفرقة بين ما إذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على غش وقع من الموظف أو نتيجة لسعي غير مشروع من جانبه أو خطأ مادي، وبين ما إذا كانت قائمة على خطأ في التقدير من جانب الإدارة، وفي الحالة الأولى يجوز استرداد الفروق المالية التي قبضها الموظف تأسيساً على أنه لا يصح له أن يجنى ثمار غشه أو سعيه غير المشروع، كما أن الخطأ المادي لا يكسب الموظف مركزاً قانونياً، أما في الحالة الثانية حيث تكون الترقية قائمة على خطأ في التقدير من جانب الإدارة فلا يجوز استرداد تلك الفروق من الموظف استناداً إلى مقتضيات العدالة وإلى انتفاء الغبن عن الخزانة العامة حيث يقوم الموظف بأعباء الوظيفية التي رقى إليها طوال المدة التي انتقضت منذ صدور قرار الترقية إلى حين إلغائها، وحيث تغنم الحكومة من جراء ذلك ما يؤديه الموظف من خدمات في وظيفته المرقى إليها.

(في ذلك المعنى: فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة - رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٠ في ١/٢/١٩٦٠ - مجموعة أبوشادي ج ١ ص ١٤٦٢ - وفتاها رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في ١٠/٨/١٩٥٥ - المجموعة ج ١ ص ٣٤٨) المبدأ رقم (٧٠٣) - وجوب رد الفروق التي يحصل عليها الموظف في جميع الحالات التي تلغى أو تسحب فيها قرارات التسوية أو الترقية المعيبة - عدا حالة الترقية التي تقوم بناء على خطأ في التقدير من جانب جهة الإدارة وتقترب بقيام الموظف بأعباء الوظيفة التي يرقى إليها فلا يجوز استرداد الفروق في هذه الحالة.

الحكم

يتعين رد الفروق التي يحصل عليها الموظف في جميع الحالات التي تلغى أو تسحب فيها قرارات التسوية أو الترقية المعيبة عدا حالة الترقية التي تقوم بناء على خطأ في التقدير من جانب جهة الإدارة وتقترن بقيام الموظف بأعباء الوظيفة التي يرقى إليها فلا يجوز استرداد الفروق في هذه الحالة.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠

- س ٣ ص ١٧٦ - والفتوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٠ في ١٩٦٠/٨/٣٠ -

المجموعة سألقة البيان ص ١٤٦٤ - المجموعة ص ١٤٦٥)

ويلاحظ أن القواعد ولئن كانت تقوم في أساسها على قواعد العدالة والغنى بالغرم وعدم الإثراء بلا سبب فإن مما أخذها عليها البعض (١) - بحق - أنها قررت بصفة قاطعة مبدأ الاسترداد في حالة الترقية التي تتم بناء على خطأ مادي مساوية بين ذلك وبين حالة الترقية التي تتم بناء على غش أو سعى غير مشروع من جانب الموظف رغم تباين الحالتين. وأنه كان يتعين إقرار مبدأ عدم الاسترداد بالنسبة للترقية التي تتم بناء على خطأ مادي لتوافق نفس الاعتبارات التي أنت بالجمعية إلى إقرار هذا المبدأ بالنسبة للترقية بسبب الخطأ في التقدير فيما عدا احتمال بعيد أن يكون الموظف عالماً بالخطأ المادي فهنا يكون قد ارتكب واقعة الغش السلبي. وهو ما لا ينفي حسن نية الموظف في باقي الأحوال (٢).

المطلب العاشر

تنفيذ أحكام إلغاء قرارات إنهاء الخدمة

يترتب على القرارات الإدارية الصادرة بإنهاء الخدمة بتعدد أسبابها، والعزل من الوظيفة إبعاد الموظف عن وظيفته، ويأتي حكم الإلغاء ليوجب عند تنفيذه إعادة الحال إلى ما كان عليه، أي إعادة الموظف إلى وظيفته التي أبعد عنها وترتيب الآثار الناجمة عن ذلك واعتبار الموظف كأنه لم يترك وظيفته. وفيما يلي نعرض لتنفيذ أحكام إلغاء قرارات إنهاء الخدمة في فرعين:

(١) الدكتور/ عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٤٧٠.

(٢) الدكتور/ حسنى عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٨٢.

الفرع الأول

كيفية تنفيذ الحكم

يترتب على تنفيذ حكم إلغاء قرارات إنهاء الخدمة إعادة الموظف إلى وظيفته، فكيف تتم تلك الإعادة؟

تتم إعادة الموظف إلى عمله وكأنه لم يخاذه قط وهذا التعبير يشمل أمرين^(١):

١- الإعادة الاعتبارية: وذلك باعتبار الموظف وكأنه لم يبعد عن الوظيفة من تاريخ إنهاء خدمته أو عزله وهذه الإعادة لا تحتاج إلى تنفيذ فعلي من الإدارة فهي تنتج بمجرد صدور حكم الإلغاء.

٢- الإعادة الفعلية: وهي هدف الدعوى والحكم وتكون لاحقة على صدور الحكم وخلال وقت مناسب ولا يجوز ربط أمر التنفيذ بالطعن على الحكم أو اللجوء إلى وسائل غير مشروعة لتعطيل تنفيذ الحكم.

ويذهب البعض^(٢) إلى ثمة حالات معينة تستطيع فيها الإدارة ألا تعيد الموظف إلى وظيفته، ومن هذه الحالات إلغاء قرار الفصل لعيب في الشكل أو الإجراءات فلإدارة رخصة إنهاء خدمته من جديد قبل أن يتسلم وظيفته بعد تصحيح عيوب القرار، وحالة استحالة الإعادة الفعلية بسبب ظروف جديدة تتعلق بصاحب الشأن نفسه كإحالاته للمعاش، أو إدانته جنائياً أو إصابته في حادث يؤدي إلى إعاقة بدنية أو ناتجة عن ظروف جديدة تتعلق بإعادة تنظيم المرفق.

إلا أننا نرى أنه إذا جاز أن يتضمن تنفيذ حكم إلغاء قرار الفصل عدم الإعادة الفعلية للموظف لوظيفته للظروف الجديدة المتعلقة بصاحب الشأن نفسه أو بتنظيم المرفق فإن أمر مخالفة القرار الملغى لعيب الشكل والإجراءات لا يجيز للإدارة الامتناع عن إعادة الموظف إلى وظيفته انتظاراً لقرارها الجديد ففي ذلك تعطيل لحجية الحكم القضائي، ولن يضير المرفق إعادة الموظف الفعلية لوظيفته ثم اتخاذ قرارها في ضوء المشروعية الواجبة دون إصرار منها على استمرار الوضع الفعلي الذي سببه القرار غير المشروع.

ولقد أكد قضاء محكمة القضاء الإداري رفضه لفكرة الإعادة الاعتبارية

(١) راجع الدكتور / حسني عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٨٣ وما بعدها .

(٢) الدكتور/ حسني عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٨٢ .

وحدما بحسبانها تهدر حجية الحكم الذي لا ينفذ إلا بالإعادة الفعلية فقررت المحكمة المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٠٤) - قصر أثر الحكم بإلغاء قرار الفصل على مجرد تقرير عدم مشروعيته - مؤداه استمرار أثر القرار الخاطئ المخالف للقانون.

الحكم

الأخذ بنظرية قصر أثر الحكم بإلغاء قرار الفصل على مجرد تقرير عدم مشروعيته من الناحية النظرية يؤدي إلى استمرار أثر القرار الخاطئ المخالف للقانون بالرغم من ثبوت خطئه ومخالفته للقانون.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٧٨٨ لسنة ٦ ق - جلسة

١٩٥٣/١٢/٢٨)

ولكن.. هل تلتزم الإدارة بإعادة الموظف إلى ذات وظيفته التي كان يشغلها قبل إنهاء الخدمة؟

الأصل أن تلتزم الإدارة بإعادة الموظف المفصول إلى ذات وظيفته التي كان يشغلها ومحو آثار القرار المطعون فيه بالمدى الذي يحدده الحكم.

وفي ذلك قررت المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٠٥) - (١) مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي القاضي بإلغاء القرار المطعون فيه، هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي حدده الحكم - القرار الملغى الصادر بالتسريح يستتبع إلغاؤه قضائياً بحكم اللزوم إعادة المدعى كما كان في وظيفته التي كان يشغلها عند تسريحه بمرتبتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرار بالتسريح

(٢) لا يكفي أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة ولكن في مرتبة أدنى ودرجة أقل. وإلا لكان مؤدى ذلك أن الحكم لم ينفذ في حقه تنفيذاً كاملاً بل نفذ تنفيذاً مبتوراً منقوصاً، وكان هذا بمثابة تنزيل له في مرتبة الوظيفة أو في درجتها وهو جزاء تأديبي مقنع.

الحكم

إن مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه، هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي حدده الحكم. فإن كان القرار الملغى صادراً بالتسريح استتبع إلغاؤه

قضائيا بحكم اللزوم إعادة المدعى كما كان في وظيفته التي كان يشغلها عند تسريحه بمرتبتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرار بالتسريح.. ومن ثم فلا يكفي أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة ولكن في مرتبة أدنى ودرجة أقل. وإلا لكان مؤدى ذلك أن الحكم لم ينفذ في حقه تنفيذا كاملا بل نفذ تنفيذا مبتورا منقوصا، وكان هذا بمثابة تنزيل له في مرتبة الوظيفة أو في درجتها وهو جزاء تأديبي مقنع.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعون أرقام ٥، ٦، ٧، ٨ لسنة ١ ق - جلسة

١٩٦٠/٤/٢٦ - س ٥ ص ٧٣٠)

ويذهب قضاء مجلس الدولة الفرنسي إلى أن الموظف المحكوم له بإلغاء قرار فصله وإن كان يجب أن تعاد إليه حقوقه ومركزه القانوني، إلا أنه لا يمكنه مع ذلك أن يطمع في أن يعاد إلى نفس العمل الذي كان يشغله وليس له إلا أن يطلب وظيفة من ذات الدرجة وفي ذات الكادر دون الوظيفة التي كان يشغلها بالذات وأنه لم يخفف من مساوئ تلك القاعدة إلا تعدد الاستثناءات التي أدخلها القضاء عليها لاعتبارات قانونية وعملية^(١).

ومن قضاء مجلس الدولة الفرنسي الذي اندرج ضمن الاستثناءات ونعتبر أنه قضاء يتفق مع أصول القواعد العامة التي أخذ بها مجلس الدولة المصري في الغالب من أحكامه القضاء التالي^(٢):

"السيد فيرون ريفل كان يعمل قاضيا بمحكمة بورندو الابتدائية ثم صدر قرار من وزير العدل بإحالة المعاش. وبعرض الأمر على مجلس الدولة قضى المجلس في ٢٨ فبراير ١٩٤٨ بإلغاء قرار وزير العدل فأعادته الإدارة للعمل قاضيا ولكن في ليموج. فطعن على هذا القرار بالإلغاء على أساس أنه كان ينبغي أن يعاد إلى بورندو وليس إلى ليموج. نفعت الإدارة بأن اعتبارات الملائمة تتطلب إعادته إلى ليموج سيما وأنه لم يبق على تاريخ إحالة المعاش قانوناً إلا بضعة أسابيع وإقامته التي سوف تكون قصيرة جداً في أي فندق في ليموج سوف تمثل ، بالنظر إلى مشكلة السكن ، ضرراً أقل من سحب قرار تعيين خلفه. إلا أن مجلس الدولة بناء على التقرير القيم للمفوض أودنت قضى بأن إلغاء الإحالة للمعاش

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ حسنى سعد عبد الوالد -المرجع السابق- ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٢) راجع في تفاصيل هذا النموذج: الدكتور/ حسنى سعد عبد الوالد -المرجع السابق- ص ٢٨٥.

يؤدي بالضرورة إلى إعادة المحكوم له إلى نفس وظيفته السابق.
ويقع على السلطة الإدارية أن تخلص هذه الوظيفة بأن تسحب المرسوم الذي تم به تعيين خلفه.. خاصة إذا تعلق الأمر بأحد القضاة غير القابلين للعزل طبقاً للمادة ٨٤ من دستور ١٩٤٦*.

ويذهب بعض قضاء مجلس الدولة المصري إلى حالة استثنائية وهي الحالة التي تكون فيها الإدارة قد شغلت الوظيفة بعد قرار الفصل بآخر وتدير وظيفة أخرى مماثلة للمحكوم له.

فقررت المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٠٦) - تعيين الإدارة خلفاً للموظف المحكوم له بالإعادة لذات وظيفته بخولها استثناء الإبقاء على تعيين الخلف وتعيين المدعى في وظيفة أخرى شاغرة من نفس المرتبة والدرجة.

الحكم

انه إذا كانت الإدارة قد عينت خلفاً للمحكوم له بالإعادة لذات الوظيفة فإنه يمكن

للادارة استثناء أن تبقى على تعيين الخلف وتقوم بتعيين المدعى في وظيفة أخرى شاغرة من نفس المرتبة والدرجة.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعون أرقام ٥، ٦، ٧، ٨ لسنة ١ ق - جلسة

١٩٦٠/٤/٢٦ - من ٥ ص ٧٣٠)

ولكن إذا لم تتمكن الإدارة من تدبير وظيفة أخرى للمحكوم له لعدم وجود درجة خالية أو لتعيين خلف له ترتب عنه عدم وجود درجة من نفس درجة المحكوم له فإن قضاء مجلس الدولة قد قرر في هذا الشأن بعض المبادئ الهامة منها ما يلي:

المبدأ رقم (٧٠٧) - على الإدارة دائماً أن تسحب قرار تعيين أو ترقية الخلف وحتى لو كان المحكوم له لم يطلب في دعواه صراحة إلغاء قرار تعيين خلفه.

الحكم

على الإدارة دائماً أن تسحب قرار تعيين أو ترقية الخلف وحتى لو كان المحكوم له لم يطلب في دعواه صراحة إلغاء قرار تعيين خلفه لأن الحكم الصادر بإلغاء قرار إداري معين يترتب على تنفيذه إلغاء هذا القرار بالذات وجميع

القرارات التي بنيت على أساس صدورهِ سليماً. وما دام قد اتضح بطلان هذا الأساس فإن القرارات التي بنيت عليها تنهار لو لم يطعن فيها بالإلغاء دون أن يؤثر ذلك على حقهِ في أن يطلب إلغاء هذه القرارات صراحة.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٥٤٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ - س ١٠ ص ٢٢٦)

المبدأ رقم (٧٠٨) - (١) مقتضى اعتبار قرار التسريح كأن لم يكن هو وجوب اعتبار الوظيفة وكأنها لم تشغّر قانوناً من الموظف المسرح. مما يستتبع وجوب إعادته فيها وتبعاً لذلك تتحى من شغلها بعد قرار التسريح بقرار ما كان من المقدور قانوناً إصداره لولا أنه بني على خلو تم بقرار التسريح الباطل قانوناً (٢) فلا يكفي أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة ولكن في مرتبة أدنى ودرجة أقل.. ولا يجدي في تبرير مثل هذا التنفيذ المنقوص أن تكون الإدارة قد جازفت بعد إصدارها قرارها المعيب بشغل وظيفة المدعى، سواء بالتعيين فيها ابتداءً أو بالترفع إليها، فأقامت بتصرفها هذا صعوبة قوامها عدم وجود وظيفة شاغرة.. من نوع تلك التي كان يشغلها المدعى قبل تسريحه ليتمكن إعادته إليها. ما دامت الإدارة هي التي تسببت بتصرفها غير السليم في إيجاد هذه الصعوبة. وخلق الوضع غير القانوني الذي كان مثار دعوى الإلغاء، فلا يجوز لها أن تتحدى بخطئها في إيجاد هذا الوضع الذي لا ذنب للمدعى فيه. إذ لا يجوز أن يضار المدعى بذلك فيكون ضحية هذا الخطأ

الحكم

إن مقتضى اعتبار قرار التسريح كأن لم يكن هو وجوب اعتبار الوظيفة وكأنها لم تشغّر قانوناً من الموظف المسرح. مما يستتبع وجوب إعادته فيها وتبعاً لذلك تتحى من شغلها بعد قرار التسريح بقرار ما كان من المقدور قانوناً إصداره لولا أنه بني على خلو تم بقرار التسريح الباطل قانوناً. فكان لزاماً اعتباره باطلاً كذلك، إذ أن ما بني على الباطل باطل، وما كان الموظف المسرح بالقرار الباطل ليعتبر أن صلته بالوظيفة قد انقطعت قانوناً حتى يجوز أن تشغل وظيفته بغيره. ومن ثم فلا يصادف تعيين هذا الغير محلاً صحيحاً.. ومن ثم فلا يكفي أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة ولكن في مرتبة أدنى ودرجة

أقل.. ولا يجدي في تبرير مثل هذا التنفيذ المنقوص أن تكون الإدارة قد جازفت بعد إصدارها قرارها المعيب بشغل وظيفة المدعى، سواء بالتعيين فيها ابتداء أو بالترفع إليها، فأقامت بتصرفها هذا صعوبة قوامها عدم وجود وظيفة شاغرة.. من نوع تلك التي كان يشغلها المدعى قبل تسريحه ليتمكن إعانته إليها. ما دامت الإدارة هي التي تسببت بتصرفها غير السليم في إيجاد هذه للصعوبة. وخلق الوضع غير القانوني الذي كان مثار دعوى الإلغاء، فلا يجوز لها أن تتحدى بخطئها في إيجاد هذا الوضع الذي لا نذب للمدعى فيه. إذ لا يجوز أن يضار المدعى بذلك فيكون ضحية هذا الخطأ ، ولا مندوحة للإدارة ، والحال هذه ، من تدبير الوسائل الكفيلة بإعادة الحق إلى نصابه نزولاً على حكم الإلغاء ومقتضاه وإزالة العوائق التي تحول دون ذلك. إما بتخليه الوظيفة التي كان قد فصل منها المدعى بقرار التسريح وتعيينه فيها ذاتها أو بتعيين المدعى في وظيفة أخرى شاغرة من نفس المرتبة والدرجة. واعتباره فيها قانوناً منذ تسريحه الأول لو أرادت الإدارة الإبقاء على الموظف الشاغل وظيفة المدعى الأصلية.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعون أرقام ٥، ٦، ٧، ٨ لسنة ١ ق - جلسة

١٩٦٠/٤/٢٦ - ص ٥ ص ٧٣٠)

ويذهب رأي في الفقه ^(١) ، وهو يتفق والعدالة ، إلى أنه إذا كانت هناك وظيفة خالية فمن الأنسب أن ينقل إليها من حل محل المحكوم له ويعاد للمحكوم له إلى ذات وظيفته باعتباره صاحب الحق الأول بل والوحيد في شغل هذه الوظيفة.

وهذا القول فضلاً عن اتفاقه والعدالة فإنه هو بذاته مقتضى تنفيذ الحكم وإلا كان تنفيذاً ناقصاً مبتوراً.

الفرع الثاني

الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم

يترتب على تنفيذ أحكام إلغاء قرارات إنهاء الخدمة فضلاً عن الإعادة إلى الوظيفة الآثار التالية:

(١) الدكتور/ عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٤٩٩.

أولاً - أعمال الوظيفة قبل صدور الحكم:

الأثر غير الواقف للقرارات الإدارية يلزم من صدر قراراً بإنهاء خدمته بالكف فوراً عن ممارسة أعمال الوظيفة ولا يغير من ذلك طعن الموظف على هذا القرار بالإلغاء، وإلا اعتبر مرتكباً لجريمة التداخل في الوظائف العمومية المعاقب عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات المصري.

ولكن واقع الحياة العملية وضرورتها قد يؤدي بهذا الموظف إلى الاستمرار في العمل لمدة قد تصل إلى صدور الحكم بإلغاء قرار إنهاء للخدمة. فما حكم الأعمال الوظيفية التي أداها الموظف خلال فترة فصله من الخدمة؟ الأصل أن حكمها يعتبر بالنسبة للغير صحيحاً وفقاً لنظرية الموظف الفعلي أو لنظرية الوضع الطاهر.

وفي ذلك تقرر محكمة القضاء الإداري المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٠٩) - استمرار الموظف في القيام بأعباء وظيفته خلال المدة اللاحقة لفصله لا يغير من اعتبار خدمته منتهية بتحقيق سببها - يعتبر الموظف خلال الفترة اللاحقة موظفاً واقعياً، كما يعتبر الأجر الذي يستحقه بعد ذلك كمكافأة نظير العمل الذي يقوم به بعد انتهاء خدمته.

الحكم

إن استمرار الموظف في القيام بأعباء وظيفته في المدة اللاحقة.. لا يغير من الأمر شيئاً ذلك أن الخدمة تعتبر منتهية بتحقيق سببها طبقاً للمادة ١٠٧ أنفة للذكر ويعتبر الموظف خلال الفترة اللاحقة موظفاً واقعياً، كما يعتبر الأجر الذي يستحقه بعد ذلك كمكافأة نظير العمل الذي يقوم به بعد انتهاء خدمته.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٩

- س ١٤ ص ١٣٣)

كما يكون الموظف مسئولاً جنائياً ومدنياً وتاديبياً عن أعماله التي قام بها خلال مدة الفص قبل صدور الحكم.

ثانياً - مدة الخدمة قبل تنفيذ الحكم:

بالإلغاء قرار فصل الموظف أو إنهاء خدمته فإن الرابطة الوظيفية تصير وكأنها لم تنقطع يوماً من الأيام أي وكأنها لا تزال قائمة بين الموظف والجهة الإدارية،

فيترتب على ذلك احتساب مدة خدمته الواقعة بين تاريخ صدور قرار إنهاء الخدمة وتاريخ تسلمه عمله تنفيذاً للحكم ضمن مدة خدمته الكلية وما يترتب على ذلك من آثار.

ومن المبادئ التي تقررت في هذا الشأن المبادئ التالية:

المبدأ رقم (٧١٠) - (١) التزام جهة الإدارة بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه ولو لم يصدر القرار إطلاقاً دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولاً عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها وإكباراً لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته.

(٢) تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار إنهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل مع ما يترتب على ذلك من آثار، مؤداه اعتبار خدمه العامل متصلة وحساب مدتها ضمن المدة المقررة لاستحقاق العلاوة الدورية والترقية.

الفتوى

تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار إنهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل مع ما يترتب على ذلك من آثار ، مؤداه اعتبار خدمه العامل متصلة وحساب مدتها ضمن المدة المقررة لاستحقاق العلاوة الدورية والترقية ، وأساس ذلك أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة وتلك نتيجة لا معدي عنها إدراكاً للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء - التزام جهة الإدارة بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه ولو لم يصدر القرار إطلاقاً دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولاً عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها وإكباراً لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته.

(فتوى رقم ٨٣٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٩٢/١١/٣٠)

المبدأ رقم (٧١١) - (١) فإذا ما حكم بالإلغاء فإن الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقاً دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن التنفيذ، أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولاً عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها وإكباراً لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته

(٢) مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو أثره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي حدده الحكم.

الفتوى

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فاستبان لها بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في عجزها على أن "الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة".

واستظهرت الجمعية من ذلك أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة، وتلك نتيجة لا معدي عنها إدراكا للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء ولكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته، فإذا ما حكم بالإلغاء فإن الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقا دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن التنفيذ، أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها وإكبارا لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته. كما استظهرت الجمعية ما سبق وإن قضت به المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ في الطعن رقمي ٧، ٨ لسنة ١ ق من أن مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي حدده الحكم. وخلصت الجمعية في ذلك جميعا إلى أن السيد/..... إذ صدر لصالحه حكم من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢ ق بإلغاء قرار مديرية للتربية والتعليم بالجيزة فيما تضمنه من إسقاط مدة انقطاعه عن العمل من مدة خدمته فليس من مندوحة من تنفيذ هذا الحكم والنزول عند موجب وإعمال مقتضاه بعدم إسقاط مدة انقطاعه خلال الفترة من ١٩٨٠/٨/٣٠ حتى ١٩٨١/٨/١٧ من مدة خدمته وما يترتب على ذلك من آثار قدراً لما للحكم من حجية الأمر المقضي به.

(الفتوى - ملف رقم ٧٩٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

كما قررت المحكمة الإدارية العليا مبدأ هاما في شأن الانقطاع كقرينة على الاستقالة الضمنية وهو يسرى في شأن اعتبار المدعى وكأنه لم يفارق الوظيفة إعمالا لمقتضى حكم إلغاء قرار إنهاء خدمته، ونعرض فيما يلي لهذا المبدأ :

المبدأ رقم (٧١٢) - طالما اعتبرت العلاقة الوظيفية ما زالت قائمة، بموجب حكم إلغاء قرار إنهاء الخدمة، فلا محيص من ترتيب آثارها وإعمال مقتضاها

فلا تنزع مدد منها أو يتهاوى الحق فيها.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هو دستور الوظيفة العامة الذي يحكم علاقة الموظف بالدولة ولا يتأتى سلبا حق من حقوق الموظف أو إسقاطه أو إلزامه بواجب إلا على مقتضى نصوصه، ومن ثم فإن انقطع الموظف بدون إذن أو عذر، ولم يتقرر إنهاء خدمته للاستقالة طبقا لحكم المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه فإن علاقته الوظيفية بجهة الإدارة خلال هذه المدة تظل قائمة لا تنقسم ولا يمكن افتراض عدم قيامها أثلاثها حيث لم ينص القانون المذكور على ذلك - إذ أن كل ما نص عليه في المادة ٤٧ هو حرمانه من أجره عن هذه المدة. وطالما أن العلاقة الوظيفية ما زالت قائمة فلا محيص من ترتيب آثارها وإعمال مقتضاها فلا تنزع مدد منها أو يتهاوى الحق فيها إلا أن يقضى بذلك نص صريح في القانون.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة

(١٩٩٤/١/٢٢)

ثالثا - الحقوق والفروق الفردية والمزايا المالية:

إن مقتضى إعمال الأثر الرجعي لحكم إلغاء قرار إنهاء الخدمة أو الفصل أو العزل من الوظيفة يفترض أن الموظف وكأنه لم يترك وظيفته قط، وهو ما يعنى ضرورة صرف ما فاته من مرتبات أو مستحقات أو أية مزايا مالية أخرى، وهذا الاتجاه وإن كان لا يتفق مع السائد حاليا في قضاء مجلس الدولة الفرنسي والمصري وبذات الدرجة ، إلا أن الملاحظ أن مجلس الدولة الفرنسي ظل حتى عام ١٩٣٣ يقرر أن " تنفيذ الحكم بإلغاء قرار إبعاد موظف عن وظيفته يلزم الإدارة بأن تعطيه كامل مرتبة فضلا عن التعويضات والمزايا التي حرم منها " وبذلك غلب اتجاه أن القرار الإداري الملغى يعتبر وكأنه لم يصدر أصلا على مبدأ الخدمة الفعلية الذي بموجبه لا تستحق المزايا المالية إلا في حالة ممارسة الوظيفة فعلا^(١).

(١) راجع في هذا الاتجاه وأحكام مجلس الدولة الفرنسي : الدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٣٠٢ وما بعدها - ويوجد صدي قليل لهذا الاتجاه في قضاء مجلس الدولة المصري :

إلا أن هذا الاتجاه قد تم العدول عنه منذ حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٣٣ إلى اتجاه جديد لا يزال سائدا حتى الآن في فرنسا وفي مصر أيضا وهو أن الموظف الذي يبعد عن وظيفته بموجب قرار إنهاء خدمة باطل له الحق في تعويض يجبر الضرر الذي لحقه من جراء القرار غير المشروع وليس له التمسك بالمرتب لكونه مقابل عمل لم يؤده.

ولقد أكد قضاء مجلس الدولة المصري هذا الاتجاه فقرر المبادئ التالية:
المبدأ رقم (٧١٣) - المرتب حق للموظف غير مستمد من الوظيفة وحدها بل على ما يؤديه الموظف فعلا من عمل - إلغاء القرار الإداري بالفصل أو إنهاء الخدمة يقتضى استمرار صلة الموظف بوظيفته وما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بالترقية والأقدمية واستحقاق العلاوات والمعاش والمكافأة - شرط استحقاق المرتب أداء الموظف لعمله خلال مدة الفصل.

الحكم

إن المرتب حق للموظف غير مستمد من الوظيفة وحدها بل على ما يؤديه الموظف فعلا من عمل ومن ثم فإذا كان إلغاء القرار الإداري يقتضى استمرار صلة الموظف بوظيفته وما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بالترقية والأقدمية واستحقاق العلاوات والمعاش والمكافأة. إلا أنه لا يحقق شرط استحقاق المرتب لعدم أداء الموظف لعمله خلال مدة الفصل.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢٦٤٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١ - س ١٠ ص ١٢٤)

المبدأ رقم (٧١٤) - إلغاء قرار الفصل لا يستتبع حتما.. أن يستحق المطعون عليه مرتبه كاملا عن مدة الفصل فالأصل الذي لا خلاف عليه هو أن المرتب مقابل الخدمات التي أداها الموظف للمرفق والمناطق في استحقاقه هو تسلم الموظف للعمل.

الحكم

إن إلغاء قرار الفصل لا يستتبع حتما.. أن يستحق المطعون عليه مرتبه كاملا عن مدة الفصل فالأصل الذي لا خلاف عليه هو أن المرتب مقابل الخدمات التي

حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٥٥٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٣/٥/٢٠ - س ٧ ص ١٢٤٦ وحكمها بجلسته ١٩٥٤/٣/١٨ ص ٨ س ١٠٢١ - ونفس الاتجاه لفتوى رقم ١٠٨٣ في ١٩٦٠/١٢/٢١ - مجموعة أبو شادي ج - ١ ص ٩٩٣.

أدائها الموظف للمرفق والمناط في استحقاقه هو تسلم الموظف للعمل وهذا تريد لأصل طبيعي عادل يتسق وقاعدة عدم جواز الإثراء على حساب الغير بلا سبب قانوني، والمطعون عليه لم يباشر عملاً في وظيفته منذ فصله فلا سبب لاستحقاقه مرتباً.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٩ -
والطعن رقم ٨١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤ - ورقم ١٠ لسنة ١٠
لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٢ - س ١١ ص ٥١٩)

المبدأ رقم (٧١٥) - إلغاء قرار الفصل يجعل الرابطة الوظيفية وكأنها لا زالت قائمة بين العامل والجهة التي يعمل بها بكافة آثارها - إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يعيد للعامل حقه في الحصول على مرتبه طوال مدة فصله تلقائياً لأن الأصل في المرتب أنه مقابل العمل - الحيلولة بين العامل وبين أدائه العمل المنوط به بفصله ينشأ له مجرد حق في التعويض عن فصله إذا ما توافرت عناصره وأركانه.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه بإلغاء قرار الفصل تكون الرابطة الوظيفية وكأنها لا زالت قائمة بين العامل والجهة التي يعمل بها بكافة آثارها إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يعيد للعامل حقه في الحصول على مرتبه طوال مدة فصله تلقائياً ذلك لأن الأصل في المرتب أنه مقابل العمل ولما كان قد حيل بين العامل وبين أدائه العمل المنوط به بفصله وحرمت الجهة التي يعمل بها من خدماته طوال مدة الفصل، فإن العامل ينشأ له مجرد حق في التعويض عن فصله إذا ما توافرت عناصره وأركانه.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٦)
ويستند هذا الاتجاه إلى أن الإلغاء وإن كان يعيد المركز القانوني السابق، ولكن هذا لا يعني تحقق الوقائع المادية التي يرتب القانون عليها آثاراً معينة. فإعادة الموظف للوظيفة ليس من شأنها أن تجعل العمل كما لو أنه قد تم فعلاً. ومن ثم فإن عدم تحقق هذه الوقائع المادية أي عدم القيام الفعلي بالوظيفة يعني عدم استحقاق المرتب لعدم تحقق سببه، فالمرتب ليس مرتبطاً بمجرد الوظيفة، ولكن بالخدمة الفعلية. إذن فالحقوق المالية للموظف لم تعد تقدر على أساس

استرداد المرتب كأثر للإلغاء ولكن كتعويض يجد أساسه في مسئولية السلطة العامة. ولذلك فإنه يجب أن تضع في الاعتبار الخطأ الذي ارتكبه الإدارة حيث يتوضع التعويض أو ينعدم إذا كان عدم المشروعية يرجع لمجرد خطأ في الشكل، ويزداد التعويض في حالة الانحراف في استخدام السلطة ومخالفة الشيء المقضي به (١).

ويراعى في تقدير التعويض المستحق للمحكوم له بما فاته من مرتبات كان يحق له تقاضيها بمراعاة فرص العمل التي أتاحت له خلال مدة الفصل فيخفض التعويض بقيمة ما عاد على الموظف من عمله خلال فترة الفصل، كما يعرض عن الأضرار التي لحقت بظروف معيشته، كما يراعى مقدار خطأ الموظف نفسه كما لو كان قرار إنهاء الخدمة قد صدر صحيحاً من حيث موضوعه إلا أن سبب الإلغاء تعلق بأحد عيوب الشكل أو الإجراءات.

المطلب الحادي عشر

تنفيذ أحكام إلغاء

قرارات التخطي في الترقية

بصدور حكم إلغاء قرارات التخطي في الترقية فإن تنفيذ الحكم يثير أيضاً ذات التساؤلات السالف بيانها عن كيفية تنفيذ حكم الإلغاء، والآثار المترتبة على للتنفيذ، وهو ما نبينه في فرعين:

الفرع الأول

كيفية تنفيذ الحكم

يتعين تنفيذاً لحكم قرار التخطي في الترقية أن تتخذ الإدارة إجراءات إعادة ترتيب الوضع الوظيفي للمحكوم له للوصول به إلى ما كان سيكون عليه لو لم يتدخل قرار التخطي في الترقية ليوقف تقدمه الوظيفي.

فيجب على الإدارة ترقية الموظف إلى الدرجة الوظيفية التي طعن على تخطيه فيها، وتدرجه في الترقيات الأخرى المستحقة له مع زملائه كما لو كان

(١) انظر في ذلك: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٢٠٣ وما بعدها.

مستمراً بالوظيفة التي لم يرق إليها منذ صدور قرار التخطي.
وفي ذلك أرسيت محكمة القضاء الإداري المبدأ التالي في شأن إعادة المفضول إلى الخدمة وهو ما يسرى على إعادة الذي تخطى في الترقية إلى الوظيفة التي يحق الترقية إليها.

المبدأ رقم (٧١٦) - تنفيذ الحكم الصادر بإرجاع المدعى إلى الخدمة بحالته التي كان عليها لا يكسبه حقاً لم يكن له من قبل أو يجعل له ميزة على أقرانه - التنفيذ يكون بمجرد إرجاعه إلى ما كان عليه يوم فصله تماماً ثم تدرجه بعد ذلك في الترقيات مع زملائه كما لو كان ما زال باقياً في الخدمة.

الحكم

ليس من شأن الحكم الصادر بإرجاع المدعى إلى الخدمة بحالته التي كان عليها أن يكسبه حقاً لم يكن له من قبل أو يجعل له ميزة على أقرانه بل إن كل ما يمكن أن يترتب على ذلك هو مجرد إرجاعه إلى ما كان عليه يوم فصله تماماً ثم تدرجه بعد ذلك في الترقيات مع زملائه كما لو كان ما زال باقياً في الخدمة.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٢٣٦ لسنة ٧ ق - جلسة

١٩٥٤/١/٢٦ - س ٨ ص ٥١٣)

المبدأ رقم (٧١٧) - الحكم لا يفيد منه سوى رافع الدعوى إلا أنه إذا قام على بطلان قاعدة قانونية التزمته الإدارة في ترتيب الأقدميات تعين عليها أن تجري القاعدة على الوجه الذي أشار به الحكم ولو أفاد من ذلك غير من صدر لصالحه.

الحكم

الحكم وإن كان الأصل فيه ألا يفيد منه سوى رافع الدعوى إلا أنه إذا قام على بطلان قاعدة قانونية التزمته الإدارة في ترتيب الأقدميات تعين عليها أن تجري القاعدة على الوجه الذي أشار به الحكم ولو أفاد من ذلك غير من صدر لصالحه. لأن العيب الذي اشتمل عليه ترتيب الأقدمية غير متعلق بشخص رافع الدعوى وإنما متعلق ببطلان القاعدة ذاتها.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١١٥١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٥/١/٢

- س ٩ ص ٣٥٠)

ويمكن التمييز في مجال تنفيذ حكم إلغاء قرار التخطي في الترقية بين الترقية

بالأقدمية والترقية بالاختيار.

أولا - تنفيذ حكم إلغاء التخطي في الترقية بالأقدمية:

مقتضى تنفيذ حكم الإلغاء بتخطي المدعى في الترقية بالأقدمية هو أن تقوم الإدارة بترقية الموظف المحكوم له باعتباره مرقى اعتبارا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه وبوضع اسمه بذلك القرار في ترتيب أقدميته ثم تلي ذلك بترقيته إلى الدرجة الأعلى بالأقدمية أيضا إذا كانت شروط استحقاقها قد توافرت له أثناء مدة التخطي وقبل صدور الحكم.

وفي ذلك أرست محكمة القضاء الإداري المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧١٨) - لا يقتصر تنفيذ حكم الإلغاء على الأثر الهادم بما يقتضيه من إزالة القرار المحكوم بإلغائه، بل يصحب ذلك كآثر حتمي للحكم إعادة بناء مركز المحكوم له وكان القرار المحكوم بإلغائه لم يصدر قط .

الحكم

لا يقتصر تنفيذ حكم الإلغاء على الأثر الهادم بما يقتضيه من إزالة القرار المحكوم بإلغائه، بل يصحب ذلك كآثر حتمي للحكم إعادة بناء مركز المحكوم له وكان القرار المحكوم بإلغائه لم يصدر قط. وفي هذه الحالة يتعين إزالة جميع الأعمال التنفيذية والمادية المترتبة على القرار الملغى ثم التدرج عند الاقتضاء بحالة المحكوم له على أساس ما كان يستحقه قانونا لو لم يصدر القرار الملغى.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٦٥٥ لسنة ١٧ ق - جلسة

١٩٦٨/٦/٢٠ - مجموعة الثلاث سنوات ١٩٦٩/٦٦ ص ٣٦٨ - والمحكمة

الإدارية العليا - الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/١٦ - مجموعة

أبو شادي ج ١ ص ٩٢٩)

ثانيا - تنفيذ حكم إلغاء التخطي في الترقية بالاختيار:

إن الترقية بالاختيار وهي تخضع لتقدير الإدارة بناء على عناصر وضوابط تقررها في هذا الشأن تجعل أمر تنفيذ حكم الإلغاء أكثر صعوبة إذا كان التنفيذ المباشر للحكم يتصل بالترقية بالاختيار، أو كان متصلا بترقية بالأقدمية ينشأ عنها ترقية بالاختيار.

فإذا كان القرار المطعون فيه يتصل بموضوعه بتخطي الطاعن في الترقية إلى

وظيفة يتم شغلها بالاختيار فان إلغاء القرار المطعون فيه يعنى أحقيته في شغل تلك الوظيفة حيث يكون الحكم قد ناقش أفضلية الطاعن في الكفاءة وحكم على تقدير الإدارة المؤدى إلى تخطي المحكوم له في الترقية بعدم المشروعية، ومن ثم تجرى ترقيته اعتباراً من تاريخ القرار المطعون فيه وليس من تاريخ صدور الحكم.

أما إذا كان من شأن تنفيذ حكم الإلغاء أن يكون ضمن ما يترتب عليه من آثار أحقية المحكوم له في الترقية إلى الوظيفة أو الدرجة الأعلى بالاختيار فانه لا يجوز للإدارة التعلل في عدم ترقية المحكوم له بأن الترقية تخضع للمفاضلة بين المرشحين على أساس للصلاحيّة والكفاءة وأن المحكوم له لم يكن من بين من جرت بينهم المفاضلة، ذلك أن خطأ الإدارة هو الذي أدى إلى عدم خضوعه للمفاضلة.

وقد جرى قضاء مجلس الدولة المصري على تقرير عدد من المبادئ الهامة في مجال تنفيذ أحكام الإلغاء حينما تتعلق بالترقية بالاختيار ونورد فيما يلي بعض هذه المبادئ:

المبدأ رقم (٧١٩) - الإدارة وهي تعيد إجراء حركة الترقيات من جديد فإنها تعيدها بإجراء المفاضلة بين جميع الشاغلين للدرجة المرقى منها. سواء في ذلك من سبقت ترقيتهم بالقرار الملغى أو من صدر الحكم لصالحه بالإلغاء النسبي أو المجرد أو برد الأقدمية إلى تاريخ العمل بالقرار الملغى، ومن لم يصدر لصالحه الحكم.

الحكم

إن الإدارة وهي تعيد إجراء حركة الترقيات من جديد فإنها تعيدها بإجراء المفاضلة بين جميع الشاغلين للدرجة المرقى منها. سواء في ذلك من سبقت ترقيتهم بالقرار الملغى أو من صدر الحكم لصالحه بالإلغاء النسبي أو المجرد أو برد الأقدمية إلى تاريخ العمل بالقرار الملغى، ومن لم يصدر لصالحه الحكم. إذ أن إلغاء القرار كلياً يعيد للإدارة حريتها في اختيار الأصلح مهتدية في ذلك بالقواعد القانونية السليمة وبما أشارت به أحكام الإلغاء متجنباً العثرات التي أودت بالقرار الملغى.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١١٥٨ لسنة ١١ ق - جلسة

١٩٧٠/٢/١٢ - س ٢٤ ص ٢٢٣)

المبدأ رقم (٧٢٠) - استناد الجهة الإدارية إلى سلطتها التقديرية في إجراء المفاضلة بين المرشحين على أساس الصلاحية في العمل والكفاية وحسن الدراية دون التقيد بالأقدمية- هذا الذي تذهب إليه يرد عليه قيد هو ألا يكون الحرمان أساساً من شغل الوظائف القيادية راجع إلى خطأ ارتكبهته الجهة الإدارية ، وثبت بحكم قضائي حق المدعى في التعويض عن هذا الخطأ ، فيغدو والحال هذه من سقط المتاع أن تتمسح الجهة الإدارية لأن خطأها الذي ارتكبهته بحرمان المدعى من فرصة شغل المناصب الرئيسية والقيادية في الوقت الذي يستحقه يشوب اختيارها عند إجراء المفاضلة في الترقية إلى الدرجات الأعلى خاصة وأن المدعى من بين المرشحين وأقدميته وكفايته تؤيدان ترشيحه.

الحكم

إن سلطة الإدارة في التقدير هنا لاختيار الأكفأ وحرمان من هم دونه من الترقية يرد عليها قيد، هو ألا يكون هذا الحرمان راجعاً إلى خطأ ارتكبهته الجهة الإدارية فلا يجوز للجهة الإدارية أن تؤخر تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى مدة بلغت أربع سنوات وتحرمه من فرص شغل المناصب الرئيسية والقيادية التي تتناسب مع أقدميته ودرجته ، ثم عندما يطالب بحقه في الترقية إلى الدرجة الأعلى وهي درجة وكيل وزارة تتمسك الوزارة قبله بأنها عند شغلها لوظائف من وكلاء الوزارة وما في مستواها تشترط في الترشيح لها اختيار المناسب من بين شاغلين لوظائف مديري مديريات تعليمية أو إدارات عامة على الأقل. والمدعى لم يكن من بينهم وقت إجراء المفاضلة. وإنها لا تتقيد بالأقدمية المطلقة في تسلسل الدرجات المالية. لأن هذه الوظائف القيادية العليا تتطلب دقة كبيرة في اختيار شاغلها. ولا جدال في أنه من غير المستساغ أن تحرم الجهة الإدارية المدعى من تولى الوظائف الرئيسية والقيادية وهو صاحب حق فيها ومحكوم لصالحه ثم تحرمه مرة أخرى عندما يطلب الترقية إلى درجة أعلى. وسبب الحرمان في الحالتين قائماً من جانب الإدارة مع ثبوت صلاحية المدعى للوظيفة وكفايته لشغلها. ومتى كان الأمر كذلك فإن استناد الجهة الإدارية إلى سلطتها التقديرية في إجراء المفاضلة بين المرشحين على أساس الصلاحية في العمل والكفاية وحسن الدراية دون التقيد بالأقدمية- هذا الذي تذهب إليه يرد عليه قيد هو ألا يكون الحرمان أساساً من شغل الوظائف القيادية راجع إلى خطأ ارتكبهته

الجهة الإدارية. وثبت بحكم قضائي حق المدعى في التعويض عن هذا الخطأ. فيغدو والحال هذه من سقط المتاع أن تتمسح الجهة الإدارية لأن خطأها الذي ارتكبته بحرمان المدعى من فرصة شغل المناصب الرئاسية والقيادية في الوقت الذي يستحقه يشوب اختيارها عند إجراء المفاضلة في الترقية إلى الدرجات الأعلى خاصة وأن المدعى من بين المرشحين وأقدميته وكفايته تؤيدان ترشيحه.

ومن حيث أنه لذلك فإن الرقابة القضائية تفرض سلطانها لتعيد لصاحب الحق حقه وتصبح سلطة الإدارة التقديرية في وضع شروط للترقية وتطبيقها على حالة المدعى يجب أن تباشرها في حدود الواقع الذي وضعت فيه المدعى نتيجة لخطأها وتعتتها وإلا كانت هذه السلطة التقديرية ستارا تعزز به أخطائها التي حكم القضاء بالتعويض عنها فلا يجوز لها الاستمرار في الخطأ كلما حل موعد ترقيته. وإنما للقضاء أن يضع حدا لهذا الخطأ ويعطى المدعى حقه في درجة وكيل وزارة، خاصة وأنه أقدم من بعض المطعون في ترقيتهم كما أنه ثبتت صلاحيته لشغل وظيفة مدير تربية وتعليم التي رقى إليها في ١٥/٧/١٩٦٥.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٤١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة

١٩٧٣/٤/٩ - س ٢٧ ص ٢١٣)

وتقرر الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ذات المبادئ في شأن تنفيذ أحكام إلغاء قرارات التخطي في الترقية وقد كانت المسألة محل البحث تتعلق بالترقية إلى وظيفة مدير عام وهي ضمن وظائف الترقية بالاختيار فقررت فيها المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٢١) - وعلى جهة الإدارة الالتزام بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار إطلاقاً دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولاً عند حجية الأحكام وإعلاء لشأنها إكباراً لسيادة القانون. والنزول عند مقتضياته.

الحكم

الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة وتلك نتيجة لا معدي عنها إدراكاً للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء. وعلى جهة الإدارة الالتزام بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار إطلاقاً دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولاً عند حجية الأحكام

وإعلاء شأنها إكباراً لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته .

صدر حكم لصالح أحد العاملين بجامعة الإسكندرية بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار، إعمال مقتضى هذا الحكم بما مؤداه ترقبته إلى وظيفة مدير عام اعتباراً من تاريخ صدور القرار الملغى مع ما يترتب على ذلك من آثار شاملة الفروق المالية عن المرتب الأساسي المقرر لهذه الوظيفة وملحقاته المتمثلة في مكافآت الامتحان والملاحظة وإعانة غلاء المعيشة كأثر مترتب على الحكم.

(فتوى رقم ٢٠٦٢ - ملف ١٢٥٤/٤/٨٦ بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٦ - وذات المبدأ فتوى رقم ٢٠٧٦ - ملف ١٢٥٣/٤/٨٦ بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠)

ثالثاً - تنفيذ أحكام الإلغاء المجرد لقرارات التخطي في الترقية:

وفي شأن الإلغاء المجرد لقرارات التخطي في الترقية فإن الأمر يتطلب من الإدارة تنفيذاً للحكم الصادر به سحب القرار المطعون فيه وإزالته وكافة آثاره بأثر رجعي منذ صدوره ثم تعيد النظر في المراكز القانونية لمن ألغيت ترقيتهم، وتعيد الترقية الملغاة شاملة إلى من يستحقها بأثر رجعي يرد إلى تاريخ صدور القرار الملغى ولا تحتج الإدارة في هذا الشأن بسلطانها التقديرية في إجراء الترقية بعد أن أفصحت عن موقفها وأجرت بالفعل الترقية الملغاة.

ولقد أكدت ذلك فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن ذلك المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٢٢) - البطلان الذي يؤدي إلى إلغاء القرار الإداري إلغاء مجرداً، إنما يعيب هذا القرار في ذاته، ومن ثم يكون من شأن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء، أن يضحى القرار المحكوم بإلغائه كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد - إذا صدر حكم بإلغاء قرار ترقية بعض العاملين إلغاء مجرداً، فيتعين على جهة الإدارة عند تنفيذ الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه، وعلى الإدارة أن تعيد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم مراعية وضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه الصحيح، وتكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يرد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور

القرار الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه، إذ أنه ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بما لها من ولاية اختيارية في هذا الصدد.

الحكم

الأصل في نفاذ القرارات الإدارية أن يقترن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة إلى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها، وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية، إلا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات، فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي، ومنها القرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية إلغاء مجرداً أو نسبياً والحكم الصادر بإلغاء قرار إداري، قد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليماً فيسمى الإلغاء نسبياً أو جزئياً، وقد يكون الإلغاء شاملاً لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار بكل آثاره. أي يترتب عليه إعدام القرار كله، وهو ما يسمى الإلغاء المجرد أو الكامل.

ولما كان البطلان الذي يؤدي إلى إلغاء القرار الإداري إلغاء مجرداً، إنما يعيب هذا القرار في ذاته، ومن ثم يكون من شأن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء، أن يضحى القرار المحكوم بإلغائه كأن لم يكن، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد.

وبناء عليه، فإنه إذا صدر حكم بإلغاء قرار ترقية بعض العاملين إلغاء مجرداً، فيتعين على جهة الإدارة عند تنفيذ الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه، وعلى الإدارة أن تعيد للنظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيةهم مراعية وضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه الصحيح، وتكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يترد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه، إذ أنه ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بما لها من ولاية اختيارية في هذا الصدد.

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة، فإن مقتضى تنفيذ حكم محكمة

القضاء الادارى في الدعوى رقم ٦٢٢ لسنة ٣٦ ق بإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر إلغاء مجردا، أن تقوم الجهة الإدارية بسحب هذا القرار بأثر رجعى من تاريخ صدوره في ١٩٨١/١٠/٢٥ وتعيد الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار الملغى، فتجرى المفاضلة بين المرشحين للترقية إلى وظيفة مدير عام الشؤون القانونية بجامعة القاهرة وهما: د/..... و د/..... لتحديد من هو أحق بشغل هذه الوظيفة، وذلك طبقا لاشتراطات شغلها، وباعتبار أن للحكم المشار إليه لا يكسب الطاعن حقا في الترقية إلى تلك الوظيفة، بل يكون شأن الطاعن هو شأن من ألغيت ترقيته من ناحية وضعه في المركز الذي يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى.

(فتوى ٧٢٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)

المبدأ رقم (٧٢٣) - كيفية تنفيذ الحكم بإلغاء ترقية إلى الدرجة الأولى - تطبيق.

الحكم

إن قضاء المحكمة الإدارية العليا بحكمها الصادر في ١٩٨٩/١١/٥ في الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٣١ ق للمشار إليه، بإلغاء حكم محكمة القضاء الادارى الصادر بجلسته ١٩٨٥/٣/١٤ في الدعوى رقم ٥٧٠ لسنة ٣٦ ق المرفوعة من السيدة/..... ضد محافظ الإسكندرية -بصفته- القاضي بقبول دعواها شكلا وبإلغاء القرار رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تخطيها في الترقية إلى الدرجة الأولى مع ما يترتب على ذلك من آثار، وبرفض دعواها يجعل الحكم كأن لم يكن ويلغى كل ما ترتب عليه من آثار. إذ صار ما قضى به في الدعوى كأن لم يكن وأصبح المقضى به فيها هو رفضها للذي قضت به المحكمة الإدارية العليا..... وبهذا للقضاء ألغى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى في الدعوى بقوة القانون ، كما ألغى كل ما ترتب عليه أو نشأ من مراكز أو أوضاع قانونية وما لحقه من قرارات وبذلك كان الحكم الملغى أساسا لها، ومنها قرار ترقيتها إلى الدرجة الأولى أو قرار إسناد وظيفة هذه الدرجة إليها. ويستقر الأمر في هذا الخصوص على أساس ما قضى به حكم المحكمة الإدارية العليا من رفض دعواها، ولذلك يعتبر قرار ترقية السيدة/..... إلى الدرجة الأولى مدير إدارة بالمجموعة القانونية قائما من تاريخ صدوره منتجا آثاره جميعا، دون التفات

إلى ما صدر تنفيذاً للحكم الملغى من قرارات استندت إليه وكان أساساً لها. ولا وجه للقول بأنه يمكن تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا على أساس إعادة ترقيته إليها بأثر رجعي يرتد إلى تاريخ القرار الصادر بها مع الإبقاء على وضع السيدة/..... في الدرجة عينها - من التاريخ ذاته - لأن ذلك في شقه الأخير لا أساس له بعد رفض دعواها بطلب إلغاء قرار ترقيته، كما أن الأمر ليس إعادة ترقية لها، فترقيقه بالقرار الصادر بها تستند إلى ذلك القرار، وهو قائم من تاريخ صدوره بآثاره، إذ ذلك هو مقتضى الحكم بمنطوقه وأسبابه المرتبطة به.

(فتوى ٢١٢/٢/٨٦ جلسة ١٩٩١/٥/٨)

المبدأ رقم (٧٢٤) - مدى الإلغاء وأثره يتحدد بما تبينه المحكمة من ذلك في أسباب الحكم ، وهو ما لا يستتبع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة اعتبار المدعى مرقى بالحكم ذاته وإنما بالقرار الذي يصدر من الإدارة تنفيذاً له ، فهو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة - يجب إعادة ترتيب الأوضاع كأثر للإلغاء إلى وضعها القانوني الصحيح، ومن بينها ترتيب الأقدميات بين المرقين أصلاً بالقرار المطعون فيه والمرقين حكماً بمقتضى قضاء الإلغاء، وتحديد وضع الطاعن بين كل هؤلاء هو من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم وهي ناشئة بعده، وليس من شأن الحكم أن يستطرد إليها، وهو ما يقتضى عند منازعة الطاعن في سلامة ما اتخذته الإدارة تنفيذاً للحكم من قرارات وإجراءات أن يقيم دعوى جديدة في هذا الخصوص.

الحكم

إن مدى الإلغاء وأثره يتحدد بما تبينه المحكمة من ذلك في أسباب الحكم ، وهو ما لا يستتبع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة اعتبار المدعى مرقى بالحكم ذاته وإنما بالقرار الذي يصدر من الإدارة تنفيذاً له ، فهو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، ويجب إعادة ترتيب الأوضاع كأثر للإلغاء إلى وضعها القانوني الصحيح، ومن بينها ترتيب الأقدميات بين المرقين أصلاً بالقرار المطعون فيه والمرقين حكماً بمقتضى قضاء الإلغاء، وتحديد وضع الطاعن بين كل هؤلاء هو من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم وهي ناشئة بعده، وليس من شأن الحكم أن يستطرد إليها، وهو ما يقتضى عند منازعة الطاعن في سلامة ما اتخذته الإدارة تنفيذاً للحكم من قرارات

وإجراءات أن يقيم دعاوى جديدة في هذا الخصوص ، وليس أن يطعن على الحكم الصادر لصالحه وذلك لاستقلال الوضع الجديد عن سابقه في الدعوى واختلاف سبب الطلب الجديد عن السبب الأصلي للدعوى، ولا عبرة بما يقول به الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أخطأ عندما أغفل تحديد ترتيب أقدميته بين المرشحين في القرار المطعون فيه، لأن هذا الطلب ليس مما يبنى على طلباته المحددة في دعواه والمبينة على النحو المشار إليه، إذ لا محل لهذا الطلب في النزاع الماثل لوضوح قضاء الحكم وفصله في كل المنازعة التي صدر فيها دون نقص.

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٢)

المبدأ رقم (٧٢٥) - مقتضى أحكام الإلغاء النسبي فيما لو تعددت وكانت الوظيفة محل الترقية وظيفة واحدة لا تتسع لكل من صدرت لصالحهم هذه الأحكام، إنما يرجع إلى الجهة الإدارية لتجربة بترقية الأولى من هؤلاء وفقا لأحكام القانون.

الحكم

إن تنفيذ مقتضى أحكام الإلغاء النسبي فيما لو تعددت وكانت الوظيفة محل الترقية وظيفة واحدة لا تتسع لكل من صدرت لصالحهم هذه الأحكام ، إنما يرجع إلى الجهة الإدارية لتجربة بترقية الأولى من هؤلاء وفقا لأحكام القانون.

(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٢)

الفرع الثاني

الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم

* الحق في الفرق والمزايا المالية:

وإذا كان الحق في الترقية اعتبارا من تاريخ صدور القرار الملغى يستمد من الحكم الصادر بالإلغاء، فإن المركز القانوني للعامل والذي يتم وفق مقتضى ومضمون الحكم، إنما يعاد ترتيب أقدميته وتحديد وضعه بين المرشحين بموجب ذلك للقرار الإداري المنفذ للحكم، والذي يجب أن يتم وفق صحيح حكم القانون، واقع الحال، وإلا كان لذي الشأن ، إذا ما ارتأى وجها لذلك ، أن يقيم الطعن

على ذلك القرار، وذلك جميعه ما لم يكن الحكم قد حدد ترتيب الأقدمية بناء على طلب الطاعن، فان ترقية الموظف ليس خاتمة المطاف في شأن تنفيذ حكم الإلغاء، وإنما يتعين على الإدارة أن ترتب لحكم كافة آثاره المختلفة.

والقرارات الصادرة بالتخطي في الترقية الأصل فيها أنها لا تبعد الموظف عن الوظيفة التي يشغلها والتي غالباً ما تكون الأعباء والمسئوليات في كل من الوظيفة المشغولة بالموظف والوظيفة المرقى إليها غير متباعدة وتكون الدرجات المالية متقاربة، لذلك فقد اتجه قضاء مجلس الدولة المصري في شأن المزايا والفروق المالية منهجاً مختلفاً عن منهجه في خصوصية قرارات إنهاء الخدمة والتي يبتعد فيها الموظف عن الوظيفة تماماً فقرر لمن تخطى في الترقية الحق في الحصول على الفرق بين المرتب الذي كان يتقاضاه فعلاً والمرتب الذي سيحصل عليه لو كان قد رقى في موعده ويتمك غالباً دون حاجة للنص على ذلك الحكم.

وفيما يلي بعض المبادئ التي تقررت في شأن استحقاق المحكوم له بإلغاء قرار التخطي في الترقية في الحصول على الفروق والمزايا المالية الخاصة بالترقية:

المبدأ رقم (٧٢٦) - لمن تخطى في الترقية الحق في الحصول على الفرق بين المرتب الذي يتقاضاه فعلاً والمرتب الذي كان سيحصل عليه لو رقى في موعده حتى دون النص على ذلك في الحكم، وإلا اعتبر ذلك تنفيذاً ناقصاً لحكم الإلغاء ما لم يكن في الحكم ما يحد من آثاره.

الحكم

لمن تخطى في الترقية الحق في الحصول على الفرق بين المرتب الذي يتقاضاه فعلاً والمرتب الذي كان سيحصل عليه لو رقى في موعده حتى دون النص على ذلك في الحكم، وإلا اعتبر ذلك تنفيذاً ناقصاً لحكم الإلغاء ما لم يكن في الحكم ما يحد من آثاره، ذلك أن هذا الفرق بين مرتب الدرجة المرقى منها ومرتب الدرجة المرقى إليها يعتبر جزءاً من الراتب.

(أحكام محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٥٣٦ لسنة ٦ ق - جلسة

١٩٥٢/١٢/٢ - س ٧ ص ٨٣ - والدعوى رقم ٢٣٨ لسنة ٦ ق - جلسة

١٩٥٧/٢/٧ - س ١١ ص ٢٠٣ - والدعوى رقم ٣٧٦ لسنة ٦ ق - جلسة

١٩٥٣/٦/١٥ - س ٧ ص ١٥٥٢)

المبدأ رقم (٧٢٧) - مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي عينه الحكم، إذ أن تنفيذ حكم الإلغاء يجب أن يكون كاملاً غير منقوص على الأساس الذي أقام عليه قضاءه، وفي الخصوص وبالمدى الذي حدده، ومن هنا كان لازماً أن يكون التنفيذ موزوناً بميزان القانون في تلك النواحي والآثار كافة حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح.

الحكم

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/١٢/٢٠ فاستبان لها أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في عجزها على أن "الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على كافة". وتلك نتيجة لا معدي عنها، إبراكاً للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء، ولكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته، فإذا ما حكم بالإلغاء، فإن الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم، وإعادة الحال إلى ما كان عليه، كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقاً، دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه، أو تتقاعس فيه، على أي وجه، نزولاً عند حجة الأحكام، وإعلاء شأنها، وإكباراً لسيادة القانون، والنزول عند مقتضياته، كما استظهرت الجمعية ما سبق أن قضت به المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٦٠/٤/٢٦ في الطعن رقم ٧، لسنة ٨٨ ق من أن "مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي عينه الحكم، إذ أن تنفيذ حكم الإلغاء يجب أن يكون كاملاً غير منقوص على الأساس الذي أقام عليه قضاءه، وفي الخصوص وبالمدى الذي حدده، ومن هنا كان لازماً أن يكون التنفيذ موزوناً بميزان القانون في تلك النواحي والآثار كافة حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح".

وخلصت الجمعية من ذلك أن السيد/..... إذ استصدر لصالحه حكماً من محكمة القضاء الإداري في الدعوى المشار إليها يقضى في موضوعها بإلغاء القرار المطعون فيه رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية

إلى وظيفة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار فليس ثمة بعد من مندوحة من تنفيذ هذا الحكم والنزول عند موجبهِ وإعمال مقتضاه بما مؤداه ترقية إلى وظيفة مدير عام من تاريخ صدور القرار الملغى مع ما يترتب على ذلك من آثار شاملة الفروق المالية عن المرتب الأساسي المقرر لهذه الوظيفة وملحقاته الممثلة في مكافآت الامتحان والملاحظة والحوافز وإعادة غلاء المعيشة كأثر مترتب على الحكم المشار إليه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أحقية السيد/..... العامل بجامعة الإسكندرية في استناد فروق مكافآت الامتحان والملاحظة والحوافز وإعانة غلاء المعيشة نفاذاً للحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية في الدعوى رقم ٢٥٤٠ لسنة ٣٩ القضائية.

(الفتوى رقم ٢٠٦٢ - ملف رقم ١٢٥٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ - بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٦ - وذات المبدأ فتوى رقم ٢٠٧٦ - ملف رقم ١٢٥٣/٤/٨٦ - تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠)

على أنه إذا كان فيما تقدم ما يبرر منح الموظف فرق المرتب فإن ذلك ليس من شأنه أن يبرر منح الموظف البدلات الأخرى التي ترتبط بالممارسة الفعلية لأعباء الوظيفة الأعلى كبديل التمثيل الذي يمنح مقابل الأعباء الإضافية أو الظروف الاجتماعية التي تصاحب شغل الوظيفة الأعلى. وكذلك بالنسبة للمكافأة عن الأعمال الإضافية.. لأن المدعى لم يؤد عملاً مقابل هذا المبلغ. ولا يعد من ملحقات الراتب أو مشتمل بل هو نظير خدمات إضافية يكلف بها فإذا لم يقم بها أو يعهد بها لم يكن له حق المطالبة بتعويض عنها^(١)، وعلى خلاف ذلك إذا تبين إن المرتب الإضافي مقرر لجميع القائمين بالعمل ولكن بنسب متفاوتة حسب درجاتهم المالية. ففي مثل هذه الأحوال ليس ثمة ما يقتضي حرمان الموظف من المرتب الإضافي بالنسبة المقررة للوظيفة التي تخطى في الترقية إليها طالما أنه قائم أصلاً بالعمل الذي يقتضي صرف هذا الراتب وإن الترقية إلى الدرجة الأعلى لن تحدث تغييراً يذكر في طبيعة العمل القائم به أصلاً وينصرف أثرها الأساسي إلى تعديل مركزه المالي^(٢).

(١) راجع في ذلك: حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٥/٣/١٧ - س ٩ من ٣٧٥.
(٢) في هذا المقام راجع: الدكتور/ عبد المنعم جيرة - المرجع السابق - ص ٤٥٥، والدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٣٠٦، ٣٠٧.

الفصل الثالث
جزاءات الامتناع
عن تنفيذ الأحكام

الفصل الثالث

جزاءات الامتناع

عن تنفيذ الأحكام

من المظاهر الأساسية للمدنيات الحديثة إخضاع الدولة في تصرفاتها لحكم القانون حتى إن الدول تتباهى فيما بينها بمدى تعلقها بأهداب القانون ورضوخها لمبادئه وأحكامه، ولذلك فإن التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية يعتبر عنواناً للدولة المتمدينة وللدولة القانونية، ويعد امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم القضائي الواجب النفاذ طبقاً لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة، إذ لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية بغير وجه حق قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون^(١).

ولذلك فإن الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية، وعدم إمكان قيام القاضي بدور التنفيذ بتوجيه أوامر صريحة للإدارة لإكراهها على التنفيذ لا يعنى أن المتقاضى المحكوم له صار أعزلاً من كل سلاح يكفل احترام الإدارة لأحكام القضاء، إلا أن الكثير من هذه الأسلحة قد لا تجدي في حالة العصيان السافر عن تنفيذ الأحكام ومن هذه الأسلحة الجزاءات التي يقررها القانون للمحكوم له لمواجهة عنت الإدارة في تنفيذ الأحكام ونعرض لكل وسيلة منها في مبحث مستقل:

المبحث الأول - دعوى إلغاء قرار الامتناع عن تنفيذ الحكم.

المبحث الثاني - دعوى التعويض.

المبحث الثالث - المسؤولية التأديبية.

المبحث الرابع - المسؤولية الجنائية.

وفيما يلي نعرض لكل مبحث على حدة.

(١) راجع في هذا المعنى: أحكام محكمة القضاء الإداري الصادرة في إشكالات الإدارة في تنفيذ أحكام محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ إعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب في بعض الدوائر عام ١٩٩٥ - ومنها حكمها في الدعوى رقم ٦٨٦٤ لسنة ٥٠ القضائية - جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠.

المبحث الأول

دعوى إلغاء قرار الامتناع

عن تنفيذ الحكم

إذا امتنعت الإدارة عن تنفيذ الحكم بأي صورة من صور الامتناع فإن ذلك يمثل تجاوزاً للسلطة مما يعطى المحكوم له حقاً في رفع دعوى جديدة بإلغاء قرار الإدارة في هذا الشأن سواء عبرت الإدارة عن موقفها هذا في صورة قرار ايجابي صريح أو في صورة قرار سلبي ضمني. والقاضي الإداري يملك في هذه الحالة بعد أن يتحقق من صحة الدعوى أو الطلب أن ينهى هذه المخالفة بإصدار حكماً بإلغاء القرار الذي صدر مخالفاً للشئ المقضي به.

كما يستطيع المحكوم له أن يضيف إلى طلبه بالإلغاء طلباً وقتياً بوقف تنفيذ قرار الإدارة الصادر بالمخالفة للشئ المقضي به لحين الفصل في دعوى الإلغاء طبقاً للقواعد العامة. وتقضى المحكمة بوقف تنفيذ القرار متى اتضح لها توافر شروطه.

ودعوى إلغاء القرار الإداري المخالف للشئ المقضي به لا تختلف في شئ عن دعوى إلغاء أي قرار إداري آخر حيث ترفع الدعوى بنفس إجراءات رفع الدعوى العادية، وتختص بنظرها ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الأصلي، وفي ذلك تقرر محكمة القضاء الإداري المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٢٨) — دعوى إلغاء قرار الامتناع عن تنفيذ الحكم القضائي لها نفس طبيعة الدعوى المقامة لإلغاء القرار الأصلي المحكوم بإلغائه — المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه هي ذاتها التي تختص بنظر الطعن في القرار السلبي بعدم التنفيذ. وذلك سواء أكان الطعن بطريق مباشر أم بطريق غير مباشر.

الحكم

إن دعوى إلغاء قرار الامتناع عن تنفيذ الحكم القضائي لها نفس طبيعة الدعوى المقامة لإلغاء القرار الأصلي المحكوم بإلغائه. فالطلبات في الدعويين وإن اختلفت في ظاهرها إلا أنها واحدة في غايتها ومهدفها فالحكم المطلوب تنفيذه قد صدر بناء على الطلبات في الدعوى الأصلية. والسند الذي أبداه المدعى في

دعواه الأصلية قد حل محله الحكم المطلوب تنفيذه، وبناء على ذلك فإن المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه هي ذاتها التي تختص بنظر الطعن في القرار السلبي بعدم التنفيذ، وذلك سواء أكان الطعن بطريق مباشر أم بطريق غير مباشر.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٦٥٥ لسنة ١٧ ق - جلسة

١٩٦٨/٦/٢٠ - مجموعة الثلاث سنوات - ص ٣٦٨)

قضاء المحكمة الإدارية العليا في عدم جواز تكييف دعوى إلغاء القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم على أنها إشكالية في تنفيذ الحكم :

المبدأ رقم (٧٢٩) - امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع يعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالية في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر - أساس ذلك : رفع المحكوم لصالحه إشكالية مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولاً على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما يعد من صميم وجوه الإجماع على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم .

الحكم

ومن حيث إن الطاعن يهدف من دعواه إلى الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار جهة الإدارة السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بجلسته ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٠ في الدعوى رقم ١٦٩ لسنة ٥٥ ق والمؤيد بحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم

١٣١٧ لسنة ٤٧ ق. عليا الصادر بجلسة ١ / ١١ / ٢٠٠٠ برفض الطعن مع ما يترتب على ذلك من آثار، وإلزام الجهة الإدارية المصروفات.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع يعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي جرى نصها على إنه " ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح " . ولا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر ، إذ فضلاً عن أنه ليس في وقائع الدعوى ما يبرر اعتبار الدعوى من قبيل إشكالات التنفيذ ، فقضاء هذه المحكمة قد اطرّد على أن رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولاً على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما يعد من صميم وجوه الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم .

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم وكان الطاعن (المدعي) قد طلب صراحة في دعواه التي أقامها أمام محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ وإلغاء قرار جهة الإدارة السلبى بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بجلسة ٢٤/١٠/٢٠٠٠ في الدعوى رقم ٥٥/١٦٩ ق. والمؤيد بالحكم الصادر من دائرة فحص الطعون في الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق. ع بجلسة ١/١١/٢٠٠٠ ، ومن ثم تدخل هذه الدعوى في صميم اختصاص محكمة القضاء الإداري على النحو السالف بيانه .

ولا يغير من ذلك مجرد تأشير السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة

القضاء الإداري بالقاهرة بإحالة الدعوى إلى جدول المحكمة الإدارية العليا لقيدها وتحديد جلسة لنظرها بعد قيدها بقلم كتاب محكمة القضاء الإداري ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد اطرّد على عدم جواز الإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا ، وأن الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة لأن الإحالة تغل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها القانون في التعقيب والرقابة على أحكام المحكمة الأدنى ، فضلاً عن أن هذه التأشيرة بالإحالة لا تعد حكماً وإنما من قبيل الإجراءات الإدارية ، ومن ثم تقضي هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة المختصة للفصل فيها وذلك عملاً بحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الأولى - الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٤٧

القضائية العليا - جلسة ٢٠/٣/٢٠٠٤) .

والأصل أن القاضي الإداري ليس له الحلول محل الإدارة ويمتنع عليه إصدار الأوامر إليها، وهو ما يفعله حين يصدر حكمه بإلغاء القرار المطعون فيه، إلا أنه وبثبوت امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم وعودة الأمر إليه من جديد، هل يظل القاضي الإداري على تمسكه بالمبدأ المتقدم أم أن سلطته تتسع عن ذلك بعض الشيء؟..

وهذا الموقف من القاضي الإداري إذا كان له ما يبرره حين يصدر حكمه الأول بالإلغاء حيث لا يكون من المناسب أن يتوقع مقدماً مقاومة الإدارة، وإن كان عليه أن يضع في اعتباره المهارة والحنق اللذين تستخدمهما الإدارة في حالات كثيرة لإعاقة تنفيذ الشيء المقضي به. إلا أنه بعد وضوح سوء نية الإدارة برفضها أو بترأخيها في تنفيذ له على وجه غير صحيح أو ناقص فإنه كان ينبغي عليه أن ينبغي عليه أن يتقدم خطوة للأمام حتى يتفادى الدوران مرة أخرى في نفس الحلقة المفرغة.

وهذا هو ما فعله القضاء الإداري فعلاً ، ورغم أنه ظل وفياً لمبدأ حظر الأوامر والحلول حتى من أجل تنفيذ أحكامه إلا أنه في الدعوى الثانية قد أباح لنفسه سلطات أكثر اتساعاً في أحوال معينة^(١):

(١) انظر في تفصيل ذلك: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٦١ وما بعدها.

١- حالة إصرار الإدارة على استمرار أعمال آثار القرار الملغى فإنه يفرض في عرض كيفية تنفيذ الحكم.

٢- فيما يتعلق بقضاء إلغاء القرارات الوظيفية والتي يترتب على إلغائها ضرورة إعادة الموظف إلى وظيفته وإعادة ترتيب مركزه الوظيفي وهو ما قد يمس أيضا بمراكز موظفين آخرين ، فإن المجلس لم يكتف بمراقبة شرعية إجراءات تنفيذ هذه الأحكام وإنما وسع من سلطاته لتشمل مراقبة مدى ملائمة هذه الإجراءات.

المبدأ رقم (٧٣٠) - تسترد الجهة الإدارية حريتها وسلطانها التقديرية في إجراء التصرف من جديد - شرط ذلك أن يأتي تصرفها مطابقا لأحكام القانون وما أشار به الحكم القاضي بالإلغاء فإن لم تفعل فإن الرقابة القضائية تفرض سلطاتها لتعيد لصاحب الحق حقه.

الحكم

إن الجهة الإدارية وإن كانت تسترد حريتها وسلطانها التقديرية في إجراء التصرف من جديد إلا أن شرط ذلك أن يأتي تصرفها مطابقا لأحكام القانون وما أشار به الحكم القاضي بالإلغاء فإن لم تفعل فإن الرقابة القضائية تفرض سلطاتها لتعيد لصاحب الحق حقه.. وإلا فإن هذه السلطة التقديرية التي يجب أن تباشرها الإدارة في حدود الواقع الذي وضعت فيه المدعى نتيجة لخطأها وتعتتها- تصبح ستارا تغطي به أخطاءها.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٤١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩

س ٢٧ ص ٢١٣ - والدعوى رقم ٢٩٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٦ -

مجموعة للثلاث ص ٥٨٦)

وهنا يعطى القاضي نفسه الحق في الحلول محل الإدارة في تقدير الأمر ليقرر ما كان ينبغي على الإدارة ترتيبه في الحكم فاحصا بتقديرات الموظف السنوية ومؤهلته وأثر الأخطاء التي ارتكبها وتقديرات الموظف السنوية ومؤهلته وأثر الأخطاء التي ارتكبها وتقدير دوافع الإدارة في بعض الأحيان، وهو توسع له ما يبرره حفاظا على سيادة القانون وإعلاء لمبدأ المشروعية واحترام الأحكام القضائية.

والقاضي الإداري يصدر حكمه في دعوى إلغاء قرار الامتناع عن تنفيذ الحكم

القضائي إما برفض الدعوى أو بإلغاء القرار المطعون فيه، وقد تستمر الإدارة في موقفها من عدم التنفيذ فتكون للدعوى الثالثة والرابعة لإلغاء الامتناع وهكذا فإن الحلقة المفرغة تزداد اتساعاً ولا يبقى سوى أن تحرص الإدارة بذاتها على تنفيذ الأحكام، وأن نكرر القول مع العميد "هوريو" والفقه المؤيد له ^(١)، "بأننا أمام موقف نظم بطريقة سيئة، ولا توجد وسائل عملية للتغلب على النوايا السيئة للإدارة ولا توجد وسيلة قهر ضد من يحتكر القهر قانوناً".
ولن يعد المحكوم له وسيلة أخرى من وسائل قهر الإدارة على احترام حجية الأمر المقضي فإليها.

المبحث الثاني

دعوى التعويض

الوسيلة الثانية التي يواجه بها المحكوم له امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم هي دعوى التعويض، فامتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم القضائي الواجب النفاذ يشكل دوماً خطأ يستوجب مسئولية الحكومة عن التعويض عنه، وحتى إذا أثبتت الإدارة انتفاء خطأها بأن كان الامتناع عن التنفيذ لسبب أو لغيره لا يرقى إلى مرتبة الخطأ فإن ذلك الامتناع أن لم يكن ركن الخطأ، فالقرار المطعون فيه ذاته إذ ثبت عدم مشروعيته فإن الخطأ في إصداره يبقى قائماً، وتظل الإدارة مسئولة عن تعويض المحكوم له عن الأضرار التي حاقّت به من جراء عدم التنفيذ الكامل للحكم القضائي، وذلك استناداً إلى المسئولية على أساس الخطأ، وعلى أساس المخاطر عند النص صراحة على ذلك.

وقد قررت محكمة القضاء الإداري المبدأ التالي في الخطأ المصاحب لمخالفة حجية الشيء المقضي:

المبدأ رقم (٧٣١) - الحكم بعدم مشروعية القرار الإداري لوجه من أوجه عدم المشروعية الأربعة كاف للقضاء بالإلغاء.. أما في نطاق التعويض فلا تكون لزاماً مصدراً للمسئولية ولا تستتبع حتماً التعويض في كافة الأحوال.

^(١) راجع في ذلك: تطبيق هوريو على حكم ترام شرق باريس - مشار إليه: الدكتور/ حسني سعد عبد الوالد - المرجع السابق - ص ٦٦ وهاش ٢٠١ بذات الصفحة.

الحكم

من المسلم به أن الحكم بعدم مشروعية القرار الإداري لوجه من أوجه عدم المشروعية الأربعة كاف للقضاء بالإلغاء.. أما في نطاق التعويض فلا تكون لزما مصدرا للمسئولية ولا تستتبع حتما التعويض في كافة الأحوال.. فإذا كانت مخالفة للقانون مرجعها إن القرار الإداري قد خالف قاعدة حجة الشيء المقضي به قضت باستمرار بمسئولية جهة الإدارة لأن المسئولية هنا جسيمة. إذ تكون الإدارة عندئذ قد أخلت بقاعدة أساسية تستلزمها ضرورة استقرار الحياة الاجتماعية.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٣٤٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٥٦/٩/٣٠)

(س ١٠ ص ٤٣١)

وعن تراخي جهة الإدارة أو تباطؤها في تنفيذ الأحكام:

المبدأ رقم (٧٣٢) - قيام عنصر الخطأ الموجب لمساءلة الجهة الإدارية عن التعويض عما نجم من أضرار عن تراخيها في تنفيذ الحكم القضائي النهائي مدة طويلة دون مبرر من الواقع أو القانون.

الحكم

إذا تراخت الجهة الإدارية في تنفيذ الحكم مدة طويلة دون مبرر من الواقع أو القانون تكون قد تعادت في الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي الأمر الذي يقطع بقيام عنصر الخطأ الموجب لمساءلتها عن تعويض ما نجم عنه من أضرار.

(المحكمة الإدارية العليا - للطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)

(س ٢٤ ص ٧١)

المبدأ رقم (٧٣٣) - تقاعس الجهة الإدارية أو امتناعها دون وجه عن تنفيذ الحكم في وقت مناسب يعتبر بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون يوجب لصاحب الشأن الحق في التعويض.

الحكم

على الإدارة دائما المبادرة بتنفيذ الأحكام في وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلانها، فإن هي تقاعست أو امتنعت دون وجه عن التنفيذ في وقت مناسب اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون يوجب لصاحب

الشأن حقا في التعويض.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٦٢٥٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٣٠ -
س ١١ ص ٦٣٠ - وفي الدعويين ١٠٣ و ١٤١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩ -
س ٢٧ ص ٢١٢ - والمحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ١٢ ق -
جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥ س ١٣ ص ٩٧٣)

المبدأ رقم (٧٣٤) - يشترط ألا يكون للتأخير في تنفيذ الحكم ما يبرره من قوة
قاهرة.

الحكم

يشترط ألا يكون للتأخير في التنفيذ ما يبرره من قوة القاهرة ك وفاة رئيس
الجمهورية التي تؤدي إلى تعطيل صدور القرار الجمهوري اللازم لتنفيذ الحكم،
أو من إجراءات معقدة يتطلبها تنفيذ الأحكام بما ينفي عن الإدارة مظنة التمرد أو
الرغبة في الإعنات.

(محكمة القضاء الإداري في الدعويين ١٠٣ و ١٤١٩ لسنة ٢٥ ق -
جلسة ١٩٧٣/٤/٩ س ٢٧ ص ٢١٢ - وحكمها في القضية رقم ٤٦٤ لسنة ٣ ق -
جلسة ١٩٥١/٢/٧ - س ٨ ص ٩٧٢)

المبدأ رقم (٧٣٥) - التأخير في تنفيذ الحكم لا ينبغي أن يتجاوز مجرد تسلسل
الإجراءات الإدارية العادية بحيث لا يشوبها تعسف ظاهر أو رغبة متعمدة في
تعطيل تنفيذ الحكم أو تحد لأمر القضاء.

الحكم

التأخير في تنفيذ الحكم لا ينبغي أن يتجاوز مجرد تسلسل الإجراءات الإدارية
العادية بحيث لا يشوبها تعسف ظاهر أو رغبة متعمدة في تعطيل تنفيذ الحكم أو
تحد لأمر القضاء بل مرجعها إلى نظام الروتين العادي وما يتسم به من بطء
ومبالغة في الحيلة، مبالغة قد لا تخلو من التعقيد.

(محكمة القضاء الإداري في الدعويين رقمي ٦٠٧ و ٦٠٨ لسنة ٤ ق -
جلسة ١٩٥٣/٤/١٥ - س ٧ ص ٨٨٨)

*** وفي مجال وجوب التنفيذ الكامل للحكم أرسى قضاء مجلس العديد من
المبادئ منها:**

المبدأ رقم (٧٣٦) - الحكم قد قضى بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطي

المدعى فيها فانه يتعين على الإدارة تنفيذاً للحكم أن تضع الأمور في نصابها الصحيح بأن تعتبر ترقيته من تاريخ القرار المذكور الذي تخطاه بما يستتبع ذلك من آثار مالية ومنها حقه في تعويضه عما فاتته بسبب ذلك القرار الخاطئ.

الحكم

وحيث إن الحكم قد قضى بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى المدعى فيها فانه يتعين على الإدارة تنفيذاً للحكم أن تضع الأمور في نصابها الصحيح. بأن تعتبر ترقيته من تاريخ القرار المذكور الذي تخطاه بما يستتبع ذلك من آثار مالية أي استحقاقه علاوة الترقية طبقاً للقوانين واللوائح ما دام له أصل حق في ذلك فيكون المدعى والحالة هذه محق في تعويضه عما فاتته بسبب ذلك القرار الخاطئ.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧ -

س ٢ ص ٧٣٦)

* وفي مجال عدم التنفيذ الكامل الناشئ عن خطأ في التفسير:

المبدأ رقم (٧٣٧) - امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم يعتبر إجراءً خاطئاً ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضي به - تنفيذ الإدارة الحكم على نحو غير المقصود نتيجة خطأ الإدارة في التفسير هو أمر مغتفر يترتب عليه تخلف سند التعويض.

الحكم

مما لا شك فيه إن امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم يعتبر إجراءً خاطئاً ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضي به فإذا نفذت الإدارة الحكم ولكنها نفذته على نحو غير المقصود فيكون خطأ الإدارة في التفسير مغتفراً.. متى كان ما وقع منها عندما نفذت الحكم لا يعدو أن يكون خطأ قانونياً فنياً في تفسير قرار مجلس الوزراء.. فلا يكون ثمة سند لمطالبتها بالتعويض.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢٧٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٤ -

س ١٤ ص ١٨١)

المبدأ رقم (٧٣٨) - لا تسأل الإدارة في حالة الخطأ الفني البسيط في تفسير القاعدة القانونية، ذلك أن الإدارة عندئذ لا تنتكر للحكم ولا تتجاهله.

الحكم

إن الإدارة لا تسأل في حالة الخطأ الفني اليسير في تفسير القاعدة القانونية، ذلك أن الإدارة لا تنتكر للحكم ولا تتجاهله، وهي إذ تعطى القاعدة القانونية معنى غير المقصود منها قاتونيا، فيكون خطأ الإدارة في التفسير مغتفرا إذا كانت القاعدة غير واضحة وتحتل التأويل.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢٧٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٤ - ص ١٤
ص ١٨١ - والدعوى رقم ١٠١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٧ - ص ١١ ص ١٧١
- وفي الدعويين ٦٠٧، ٦٠٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٣/٤/١٥ - ص ٧ ص ٨٨٨)

المبدأ رقم (٧٣٩) - لا تعتبر الإدارة قد ارتكبت خطأ إلا إذا خالفت ما استقر عليه الرأي ولم يعد محلا للمناقشة بين رجال المهنة أو الفن وأصبحت جمهرتهم تسلم به فعندئذ يبدو الخروج على هذا الرأي المستقر خطأ يرتب المسؤولية، جسيما كان هذا الخروج أو يسيرا.

الحكم

فإذا كان الأمر في التأويل القانوني مما تتفرق فيه وجوه الرأي وتختلف وجهات النظر وكان لكل رأى ما يبرره بحيث لا يمكن القطع بأي الآراء أصح أو على الأقل أرجح قبولا عند جمرة المهنة أو الفن. وكان عمل الحكومة عند إصدار قرارها كعمل الفنيين من المحامين وأمثائهم باعتبارها قائمة على تأويل القوانين وتطبيقها فإنها لا تعتبر قد ارتكبت خطأ إلا إذا خالفت ما استقر عليه الرأي ولم يعد محلا للمناقشة بين رجال المهنة أو الفن وأصبحت جمهرتهم تسلم به فعندئذ يبدو الخروج على هذا الرأي المستقر خطأ يرتب المسؤولية، جسيما كان هذا الخروج أو يسيرا.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ -

مجموعة أبو شادي ص ١١٣١)

المبدأ رقم (٧٤٠) - امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم يرتب مسئوليتها لأنه يعتبر إجراء خاطئا ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضي به.

الحكم

امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم يرتب مسئوليتها لأنه يعتبر إجراء خاطئا

ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضي به والذي من شأنه إشاعة الطمأنينة واستقرار الأوضاع وإحاطة القضاء بسياج من الحماية.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٥٢٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٠ - س ١١ ص ١٠٠)

المبدأ رقم (٧٤١) - امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويضات - لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه قانوني.

الحكم

إن امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويضات، ذلك لأنه لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١١٨١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/١٩ - س ٦ ص ١٢٣٨ - وحكمها حديثاً الذي ردد ذات العبارات في شأن إشكالات تنفيذ أحكام المحكمة بوقف تنفيذ انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ - الدعوى رقم ٦٨٦٤ لسنة ٥٠ القضائية - جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠)

والقضاء المصري لا يأخذ بنظرية المخاطر إلا على سبيل الاستثناء الذي يقرره المشرع، إلا أننا نجد قضاء المحكمة الإدارية العليا أقرت فيه التعويض على أساس المخاطر وقررت بذلك المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٤٢) - لا يجوز لقرار الإداري في الأصل أن يعطل تنفيذ حكم قضائي وإلا كان مخالفاً للقانون - يجب أن تقدر الضرورة بقدرها وأن يعرض صاحب الشأن إن كان لذلك وجه.

الحكم

ولئن كان لا يجوز لقرار الإداري في الأصل أن يعطل تنفيذ حكم قضائي وإلا كان مخالفاً للقانون، إلا أنه إذا كان يترتب على تنفيذه فوراً إخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام، فيرجح عندئذ الصالح

العام ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها وأن يعرض صاحب الشأن إن كان لذلك وجه.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٠/١/١٩٥٩ -

س ٤ ص ٥٣٣)

وقد جاء هذا القضاء في خصوصية صدور أحكام قضائية بإخلاء جهة الإدارة من العقارات فتستولي عليها بعد صيرورة الأحكام واجبة النفاذ، ورغم أن الفقه قد أيد بعضه ^(١) هذا التوجه بحساباته يقر مبدأ التعويض على أساس المخاطر، ولم يسأده البعض الآخر ^(٢)، نقصر المشرع المصري المسؤولية على حالة الخطأ فقط، إلا أننا نرى أن الأمر لا يتعلق بالتعويض على أساس المخاطر وإنما على أساس الخطأ، إلا أنه خطأ من نوع خاص، فالالتزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية هو التزام يسمو على اعتبارات الصالح العام لكونه هو في ذاته يعد تعبيراً عن الصالح العام وبالتالي فإن واجب الإدارة الأول هو تنفيذ الأحكام، وعدم تنفيذها على أي نحو يمثل ركن الخطأ الموجب للتعويض بتوافر عناصره الأخرى، فإذا ما أصدرت الإدارة قرارها بهدف تعويق حجية الشيء المقضي به تحت أي اعتبار فإن الخطأ يستفحل ويزداد جسامته، إلا أن مبررات التصرف الذي انتهجته الإدارة وجد قبولاً لدى قضاء المحكمة الإدارية العليا خشية تعطيل سير المرفق العام فأقرها على فعلها دون إلغاء له لاعتبارات أخرى لا تتعلق بكونه تصرفاً خاطئاً ومن ثم ظل خطأ الإدارة المتمثل في عدم تنفيذ الحكم ومناهضة حجيته قائماً فأجاز لصاحب الشأن حق التعويض عنه على أساس نظرية الخطأ وليس نظرية المخاطر.

*** وفي مجال الضرر اللازم توافره لتحقيق المسؤولية الإدارية عن عدم تنفيذ الأحكام القضائية:**

المبدأ رقم (٧٤٣) - يشترط في الضرر في جميع الأحوال أن يكون محقق الواقع فلا يدخل في حسابه الأضرار الاحتمالية.

(١) - راجع رأي كل من الدكتور/ وحيد رافت والدكتور/ محسن خليل في مؤلف الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٥٧٩.

الحكم

يشترط في الضرر في جميع الأحوال أن يكون محقق الواقع فلا يدخل في حسابه الأضرار الاحتمالية مثل الدرجة التي كان يمكن أن يصل إليها الموظف لو بقي في الخدمة أو الترقيات المحتملة لأن ذلك يقوم على مجرد أمل غير مؤكد قد يتحقق وقد لا يتحقق لأن منح هذه الرتب يخضع لاعتبارات شتى قد تتوافر في شأن المدعى وقد لا تتوافر.

(في هذا المعنى أحكام محكمة القضاء الإداري في: الدعوى رقم ٨٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ - س ٤ ص ٩٥٦ - والدعوى رقم ١١٣٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٣/٦/١٠ - والدعوى رقم ١٤٤٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٢٠ - س ٨ ص ١٥٦٠ - والدعوى رقم ٥٥٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٣/٥/٢٠ - س ٧ ص ١٢٤٦) المبدأ رقم (٧٤٤) - عدم تنفيذ الحكم بعد امتنائه وإخلالاً بكرامة المدعى أثره استحقاق التعويض الأدبي.

الحكم

إن إصرار الحكومة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ينطوي على معنى امتنائه والإخلال بكرامته.. مما يجعله ذا حق في تعويضه أدبياً عن هذا الضرر.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٤٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥١/٥/٢٢ - ص ٩٥٧ وحكمها في الدعوى رقم ١٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩ - س ٢٧ ص ٢١٢ - وحكم المحكمة الإدارية العليا - والظعن رقم ١٠٧٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ - س ٢٤/ ص ٧١)

المبدأ رقم (٧٤٥) - إصرار الوزير على عدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة وتقضي به ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقراراً ثابتاً. ومن ثم وجب اعتبار خطأ الوزير خطأ شخصياً يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به.

الحكم

إن إصرار الوزير على عدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من

الأصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة وتقضى به ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقراراً ثابتاً. ومن ثم يجب اعتبار خطأ الوزير خطأ شخصياً يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به. ولا يؤثر في ذلك انتفاء الدوافع الشخصية لديه، أو قوله بأنه يبغى من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة. ذلك أن تحقيق هذه المصلحة لا يصح أن يكون عن طريق ارتكاب أعمال غير مشروعة.. فذات الفعل أو الترك قد يكون خطأ شخصياً وخطأ مصطحباً في الوقت ذاته. إذ يعد الخطأ شخصي متى وقع من الموظف أثناء تأديته وظيفته أو بمناسبة تأديتها دليلاً على خطأ مصححي تسأل عنه الحكومة لإهمالها الرقابة والإشراف على موظفيها، وعلى ذلك فليس في القانون ما يمنع من قيام مسئولية الحكومة عن خطئها المصححي المستقل بجانب مسئولية الموظف عن الخطأ الشخصي.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٨٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ -
س ٤ ص ٩٥٦ - وأيضاً في الدعوى رقم ٣٤٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٢/٥/٣٠ -
س ٦ ص ٩٠٥)

المبدأ رقم (٧٤٦) - المسئولية عن تنفيذ الأحكام تقع على الرئيس المسئول في الوزارة أو المصلحة حسب تنظيمها الإداري وليس الموظف المكلف بالتنفيذ.

الحكم

إن المسئولية عن تنفيذ الأحكام تقع على الرئيس المسئول في الوزارة أو المصلحة حسب تنظيمها الإداري وليس الموظف المكلف بالتنفيذ ولذلك فلا محل لإلزام مدير المستخدمين شخصياً بشيء من التعويض لأنه لم يكن صاحب السلطة في الأمر بتنفيذ الحكم أو عدم تنفيذه إذ الأمر فيه للوزير وحده.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧ -
س ٦ ص ٧٣٦)

المبحث الثالث

المسئولية التأديبية

يلتزم الموظف بعدم الخروج على مقتضيات الواجب الوظيفي وإلا تعرض

للمسئولية التأديبية وتمت مجازاته تأديبياً وفقاً لحكم المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، ومن أقدم الواجبات العامة والوظيفية بوجه خاص احترام الأحكام القضائية، وبالتالي فإن امتناع الموظف عن تنفيذ الحكم أو عمله على عرقلة تنفيذه ينطوي على إخلال بواجبات وظيفته وإهدار لحجية الأمر المقضي، مما يكون جريمة تأديبية يؤاخذ عليها الموظف^(١). وارتكاب الموظف لخطأ الامتناع عن تنفيذ الحكم القضائي يعرضه للمساءلة التأديبية إلا أنه لو تم ذلك بأمر من رئيسه الأعلى وقام بتبئيه الرئيس كتابة إلى مخالفة ذلك للقانون فإن ذلك قد يكون محل نظر عند تقرير مسئوليته التأديبية، وإن كنا نرى أن الموظف ليس في حاجة إلى الكتابة لرئيسه لتنفيذ الأحكام واجب والامتناع عن ذلك مخالفة جسيمة معلومة لا تحتاج إلى تبئيه. وفي كل الأحوال فإن المتسبب في منع تنفيذ الحكم يقع تحت طائلة المساءلة السياسية إن كان وزيراً في مجال الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية. ويجوز الجمع بين المسئولية التأديبية والمسئولية الجنائية.

المبحث الرابع

المسئولية الجنائية

نصت المادة ٧٢ من الدستور المصري الحالي ١٩٧١ على أن: "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة".

ونصت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات على أن:

"يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة. كذلك يعاقب بالحبس كل موظف عمومي امتنع عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو

(١) انظر: الدكتور/ حسنى سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٦١٦ وما بعدها.

الأمر داخلا في اختصاص الموظف".

وقد جاءت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات على هذا النحو بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في أغسطس ١٩٥٢ والذي جاء تاليا لتقرير مجلس الدولة عن أعماله في عامه الخامس الذي انتقد حالة تعطيل تنفيذ أحكام محكمة القضاء الإداري لامتناع الإدارة عن ذلك عمدا، أو نفذت في كثير من التراخي.. وتردنت الشكوى من تعطيل تنفيذ تلك الأحكام، لذلك نديت بوجوب تنفيذ مشروع بإضافة فقرة ثانية إلى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات تعاقب بالعزل والحبس كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة بعد إنذاره شخصيا على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر يدخل في اختصاصه.. فهذا التشريع يكفل تنفيذ أحكام محكمة القضاء الإداري ويحقق للأفراد ضمان من أكبر الضمانات^(١).

ورغم ما في النصوص من قيم ومبادئ للمحافظة على حجية الأحكام، وإعلاء شأنها وتحقيق مبدأ سيادة القانون بالالتزام بمقتضاه، إلا أن الواقع العملي يجد نفورا كبيرا في أعمال هذه الأحكام بصفة دائمة مع وجود العديد من المشكلات لا تزال النصوص القانونية قاصرة عن حلها ومن تلك مشكلة الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها الموظفون ذوي الصفة النيابية ومنهم غالبية الوزراء.

وتبين هذه المشكلة في شأن المسؤولية الجنائية عن عدم تنفيذ الأحكام في مثال يتعلق بعدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بوقف تنفيذ قرار منع الاحتفال بذكرى مصطفى النحاس ونعرض لموجز لتلك المشكلة فيما يلي^(٢):

'بمناسبة تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في القضية ٢٠٥٦ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٩٨٠/٨/١٩ بوقف تنفيذ القرار الإداري الصادر بمنع الاحتفال بذكرى مصطفى النحاس، حدث أن امتنعت الإدارة عن تنفيذ الحكم فأقام المحكوم له الدعوى رقم ١٥٧١ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٣/٢٨ أمام محكمة جناح عابدين ضد رئيس الوزراء (أنور السادات رئيس الجمهورية أيضا في ذلك الوقت) وضد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وضد مدير أمن القاهرة وآخرين بطلب

(١) انظر: تقرير مجلس الدولة عن أعماله في عامه الخامس - مجلة مجلس الدولة - ص ٣ - يناير ١٩٥٢ - ص ٤٣٥ وما بعدها وخاصة ص ٤٤٢.

(٢) راجع في مشكلة الحصانة البرلمانية وفي المثال المطروح: الدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - المرجع السابق - ص ٦٣٥.

توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات والتعويض المؤقت.

فقضت المحكمة في ١٩٨١/٦/٢٠ بعدم اختصاصها ولائيا بالنسبة لرئيس الوزراء وبوقف الدعوى بالنسبة لنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية باعتباره عضوا بمجلس الشعب فلا يجوز "اتخاذ أية إجراءات ضده.. إلا بإذن سابق من المجلس" عملا بالمادة ٩٩ من الدستور. وكلفت النيابة العامة استصدار إذن مجلس الشعب بنظر الدعوى ضده. ولكن النيابة العامة التزمت الصمت بل قامت بسحب ملف القضية رغم أنها لا زالت معروضة على المحكمة. مما حدا بالمحكوم له إلى إنذارها ومما حدا بالمحكمة في ١٩٨٢/٤/٢٤ إلى تغريم المتسبب. كما اضطرت المحكمة بحكمها في ١٩٨٢/١٢/١٨ إلى الفصل في الدعوى بالنسبة لباقي المتهمين بحبس مدير الأمن ومأمور القسم المختص ثلاثة أشهر مع الشغل، وعزلهما وبراءة ضابط ثالث مع استمرار إيقاف الدعوى بالنسبة لوزير الداخلية لأن الإنز لم يكن قد صدر بعد، وفي ١٩٨٣/١/٢٩ طلب وزير العدل من رئيس مجلس الشعب رفع الحصانة عن الوزير الذي كان قد أقيّل من منصبه إلا أنه استمر بالطبع عضوا بمجلس الشعب، وبعد ذلك صدر قرار لجنة الشئون التشريعية بالمجلس في ١٩٨٣/٦/٤ برفض طلب رفع الحصانة ووجدت اللجنة لديها من الجراءة أن تؤسس هذا القرار على أن المحكمة أخطأت لأنه كان من الأجدر بها أن ترفض الدعوى أسوة بما اتبعته مع رئيس الوزراء لخضوع الوزراء جميعهم لقانون خاص بمحاكمتهم.

الفصل الرابع
التطبيقات القضائية
في تنفيذ الأحكام

الفصل الرابع

التطبيقات القضائية

في تنفيذ الأحكام

بالإضافة إلى ما سبق سرده من مبادئ قانونية تم عرضها في الفصول الثلاثة السابقة نعرض فيما يلي لبعض أهم التطبيقات القضائية المتنوعة في مجال تنفيذ الأحكام القضائية ، وذلك في مبحثين:

المبحث الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في تنفيذ الأحكام

المبدأ رقم (٧٤٧) - يلزم أن يكون إجراء تنفيذ الحكم بإلغاء قرار إداري على أساس مقتضى الحكم حسبما يبين من أسباب في حدود الموضوع الذي تناوله القرار المقضي بإلغائه وفي ضوء ما تنازع عليه الطرفان وتجادلا فيه وقالت فيه المحكمة كلمتها.

الحكم

إن الحكم بإلغاء قرار إداري قد لا يعين في المنطوق ما الذي سينصب عليه التنفيذ بالذات فلزم أن يكون إجراء هذا التنفيذ على أساس مقتضى الحكم حسبما يبين من أسباب في حدود الموضوع الذي تناوله القرار المقضي بإلغائه وفي ضوء ما تنازع عليه الطرفان وتجادلا فيه وقالت فيه المحكمة كلمتها إذ على هدى ذلك كله يمكن تفهم مقتضى الحكم وتقصى مراميه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٦١٥ - ٢ - ٢٧/٤/١٩٤٩ - ٣/١٧٨/٣٤١)

المبدأ رقم (٧٤٨) - للوزير أن يصدر من القرارات ما يعتبر تنفيذا لحكم صادر ضده بإلغاء قرار صدر منه لأن من واجبه تنفيذ هذا الحكم وإعمال الآثار المترتبة على هذا التنفيذ، ولا يغير من اختصاصه في التنفيذ نقل الموظف المحكوم بإلغاء ترقيته إلى جهة أخرى غير تابعة له خصوصا وقد اقتصر

الوزير في قراره هذا على المدة السابقة على نقل الموظف التي كان فيها تابعا له.

الحكم

لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يصدر من القرارات ما يعتبر تنفيذا لحكم صادر ضده بإلغاء قرار صدر منه لأن من واجبه تنفيذ هذا الحكم وإعمال الآثار المترتبة على هذا التنفيذ، ولا يغير من اختصاصه في التنفيذ نقل الموظف المحكوم بإلغاء ترقيته إلى جهة أخرى غير تابعة له خصوصا وقد اقتصر الوزير في قراره هذا على المدة السابقة على نقل الموظف التي كان فيها تابعا له والقول بغير هذا يؤدي إلى عدم إمكان تنفيذ الحكم وإهدار نتائجه إذ لا تملك الجهة التي نقل إليها الموظف تنفيذه لأنه لم يصدر ضدها ولأن المحكوم بإلغائه لم يصدر منها ولم يكن الموظف المحكوم بإلغاء ترقيته تابعا لها عند صدوره وما دلم أن الحكم واجب تنفيذه فإن المختص به هي الجهة الحكومية التي صدر ضدها للحكم وإلا كان نقل الموظف أثناء نظر للدعوى حصانة مانعة من إلغاء القرار المعيب وهذا لا يمكن التسليم به.

(حكم محكمة القضاء الاداري - ٨٨١ - ٧-٢٣/٢/١٩٥٤-٨-١٠٥٢/٥٣٥/٨)
المبدأ رقم (٧٤٩) - مناط تنفيذ الأحكام هو وجود مصلحة فيها لطالبي التنفيذ - استهداف المدعي الحكم له بالطلب الأصلي، وتقدم بطلبه الاحتياطي هو على سبيل الوقاية إذا ما فشل في الطلب الأول - قضاء المحكمة بإجابته إلى طلبه الأصلي وتريداً بالقضاء لصالحه في الطلب الاحتياطي - يتعين عند التنفيذ أن يستبعد ما اشتمل عليه الحكم المذكور من قضاء للمدعي بطلبه الاحتياطي.

الحكم

إن المدعي إذ تقدم بطلبين أحدهما أصلي والآخر احتياطي ما قصد للحكم له بها تباعاً إذ لا مصلحة له في ذلك، إنما استهدف في حقيقة الأمر الحكم له بالطلب الأصلي، وتقدم بطلبه الاحتياطي على سبيل الوقاية إذا ما فشل في الطلب الأول، فإذا كانت المحكمة قد أجابته إلى طلبه الأصلي، وقضت - تريداً لصالحه - في الطلب الاحتياطي، فإنه يتعين عند التنفيذ أن يستبعد ما اشتمل عليه الحكم المذكور من قضاء للمدعي بطلبه الاحتياطي. ويتأيد هذا النظر بما هو مقرر من أن مناط تنفيذ الأحكام هو وجود مصلحة فيها لطالبي التنفيذ.

(حكم محكمة القضاء الاداري - ٥٧٠ - ٦-٩/١/١٩٥٥-٩-١٨٣/٢٢١)

المبدأ رقم (٧٥٠) - عدم مساءلة جهة الإدارة في حالة الخطأ الفني اليسير في تفسير الحكم، ذلك لأن الإدارة لا تنتكر للحكم أو تتجاهله ومما لا شك فيه أن امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم - وقد حاز قوة الشيء المقضي به - يعتبر إجراء خاطئاً ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضي به فإذا نفذت الإدارة الحكم ولكنها نفذته على نحو غير المقصود فيكون خطأ الإدارة في التفسير مغتفراً.

الحكم

إن القضاء الإداري في نطاق قضاء التعويض متجه إلى عدم مساءلة جهة الإدارة في حالة الخطأ الفني اليسير في تفسير الحكم، ذلك لأن الإدارة لا تنتكر للحكم أو تتجاهله ومما لا شك فيه أن امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم وقد حاز قوة الشيء المقضي به - يعتبر إجراء خاطئاً ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضي به فإذا نفذت الإدارة الحكم ولكنها نفذته على نحو غير المقصود فيكون خطأ الإدارة في التفسير مغتفراً فمتى كان ما وقع من جهة الإدارة عندما نفذت الحكم لا يعدو أن يكون خطأ قانونياً فنياً في تفسير قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٥٤ الخاص بضم مدة الخدمة والذي استندت إليه اللجنة القضائية وما إذا كان يترتب على ضم خدمة المدعى طبقاً له تدرج مرتبه من تاريخ الأقدمية للفرضية أو من تاريخ وضعه على الدرجة وصرف الفروق المالية إليه من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٥٤ أو من تاريخ وضعه على الدرجة متى كان الأمر كذلك فلا يكون ثمة سند لمطالبتها بالتعويض، فضلاً عن ذلك فإنه سيترتب على صدور الحكم في هذه الدعوى إصلاح للخطأ الذي وقعت فيه الإدارة بعدم فهمها تنفيذ الحكم المطلوب تفسيره فهما صحيحاً، وبالتالي القضاء على الضرر إن كان قد تحقق ضررها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٢٧٠ - ١٠ - ١٩٦٠/١/٤ - ١٨١/١٠٣/١٤)

المبدأ رقم (٧٥١) - ليس من شأن الحكم الصادر بإرجاع المدعى إلى الخدمة بحالته التي كان عليها أن يكسبه حقاً لم يكن له من قبل أو يجعل له ميزة على أقرانه.

الحكم

ليس من شأن الحكم الصادر بإرجاع المدعى إلى الخدمة بحالته التي كان

عليها أن يكسبه حقا لم يكن له من قبل أو يجعل له ميزة على أقرانه بل إن كل من يمكن أن يترتب على ذلك هو مجرد إرجاعه إلى ما كان عليه يوم فصله تملما ثم تدرجه بعد ذلك في الترقيات مع زملائه كما لو كان ما زال باقيا في الخدمة.

(حكم محكمة القضاء الادلى - ١٢٣٦ - ٧ - ٢٦ - ١ / ١٩٥٤ - ٨ / ٢٦٤ / ٥١٣)
المبدأ رقم (٧٥٢) - امتناع الحكومة عن تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة ضدها ينطوي على إخلال خطير بقوة الشيء المقضي به.

الحكم

امتناع الحكومة عن تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة ضدها ينطوي على إخلال خطير بقوة الشيء المقضي به لأنها مسئولة عن تنفيذ الأحكام عامة فمستوليتهم عن تنفيذ ما يصدر ضدها من الأحكام أشد وأوجب.

(حكم محكمة القضاء الادلى - ٤٣٤ - ٤ - ٢٢ - ٥ / ١٩٥١ - ٤ / ٢٧٦ / ٩٥٧)
المبدأ رقم (٧٥٣) - (١) فليس لرجال الإدارة العلية مهما علا شأنها أية سلطة في التعقيب على الأحكام بل الواجب يقضى عليهم بتنفيذها لاحترام للقانون وإعمالا للصيغة التنفيذية التي تذيّل بها الأحكام والتي تلزم الجهة المختصة بالمبادرة إلى تنفيذها وإجراء مقتضاها

(٢) إصرار الهيئة المدعى عليها على عدم تنفيذ الحكم ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول العامة الواجبة الاحترام إقرارا للنظام والطمأنينة وثبينا للحقوق والروايات الاجتماعية كما أنها تنطوي على قرار إداري سلبي خاطئ.

(٣) يعتبر في حكم القرار الادلى امتناع جهة الإدارة عن إصدار قرار كان من الواجب عليها إصداره وفقا للقانون وقد كان واجبا على الهيئة المدعى عليها إصدار قرارها بتنفيذ الحكم المشار إليه إعمالا لأحكام قانون مجلس الدولة التي تقضى بوجوب المبادرة إلى تنفيذ أحكامه وهذا الامتناع الخاطئ عن تنفيذ الحكم يستوجب مسئولية الهيئة المدعى عليه عن التعويض عما ترتب عليه من ضرر.

الحكم

إن إحكام قانون مجلس الدولة قاطعة في الدلالة على أن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادلى واجبة للتنفيذ وتجرى في شأنها للقواعد الخاصة بقوة

الشيء المقضي به، فليس لرجال الإدارة العامة مهما علا شأنها أية سلطة في التعقيب عليها بل الواجب يقضى عليهم بتنفيذها احتراماً للقانون وإعمالاً للصيغة التنفيذية التي تذيل بها الأحكام والتي تلزم الجهات المختصة بالمبادرة إلى تنفيذها وإجراء مقتضاها.

فإذا كان الحكم قد صدر في صدر في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ولم تطعن فيه الهيئة المدعى عليها بالتماس إعادة النظر كما أن هيئة مفوضي الدولة لم تطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا فاستغلت سبل الطعن فيه وأصبح حائزاً لقوة الشيء المقضي به، لذلك فلا يقبل منها التعقيب على الحكم الصادر لصالح المدعى بأنه بني على غش صدر منه إذ كان مجال هذا التعقيب هو الطعن بالتماس إعادة النظر الذي تلجأ إليه الهيئة وفوتت ميعاده كما لا يقبل منها الادعاء باستحالة تنفيذ الحكم إذ أن إجراء مقتضاه يؤدي إلا إلى إفادة المدعى من مزايا مالية هي منحه معاشاً شهرياً بدلاً من المبلغ الذي استحقه من صندوق الانحياز.

وعلى ذلك فإن إصرار الهيئة للمدعى عليها على عدم تنفيذ الحكم ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول العامة الواجبة الاحترام إقراراً للنظام والطمأنينة وتثبيتاً للحقوق والروابط الاجتماعية كما أنها تنطوي على قرار إداري سلبي خاطئ. ذلك أنه يعتبر في حكم القرار الإداري امتناع جهة الإدارة عن إصدار قرار كان من الواجب عليها إصداره وفقاً للقانون وقد كان واجباً على الهيئة المدعى عليها إصدار قرارها بتنفيذ الحكم المشار إليه إعمالاً لأحكام قانون مجلس الدولة التي تقضي بوجوب المبادرة إلى تنفيذ أحكامه وهذا الامتناع الخاطئ عن تنفيذ الحكم يستوجب مسؤولية الهيئة المدعى عليه عن التعويض عما ترتب عليه من ضرر. ولا شك في أنه لحق المدعى ضرر نتيجة لعدم تنفيذ الحكم الصادر لصالحه يتمثل في حرمانه من المعاش الذي يستحق له تنفيذاً لهذا الحكم وفيما تكبده من مشاك ونفقات في سبيل الوصول إلى تنفيذه.

(حكم المحكمة القضاء الإداري - ٧٣ - ١٣ - ١٩٦١/٧/٢ - ٢٩٥/٢٠٧/١٥)
المبدأ رقم (٧٥٤) - أحكام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة نهائية
تجرى في شأنها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به، وواجبة التنفيذ دون

أن يكون لرجال الإدارة العاملة وعلى رأسهم الوزراء أية سلطة في التعقيب عليها، بل الواجب عليهم تنفيذها احتراماً لنصوص القانون ما لم تنشأ بعد صدورها عقبات قانونية يكون من شأنها الحيلولة دون تنفيذها.

الحكم

الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المدعى من هذه المحكمة والحظر لقوة الشيء المقضي به ، هو لا شك قرار سلبي خاطئ ، ذلك أن يعتبر في حكم القرار الإداري امتناع السلطة الإدارية عن إصدار قرار كان من الواجب عليها إصداره وفقاً للقانون ، وقد كان واجباً إصدار قرارها بتنفيذ هذا الحكم عملاً بأحكام قانون مجلس الدولة الذي جعل لمحكمة القضاء الإداري ولاية القضاء الكاملة، ونص على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكلفة على أن تذيل بالصيغة التنفيذية الآتي نصها (على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه) وكل ذلك واضح في الدلالة على أن الشارع قد قصد إلى أن تكون أحكام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة نهائية تجري في شأنها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به، وواجبة التنفيذ دون أن يكون لرجال الإدارة العاملة وعلى رأسهم الوزراء أية سلطة في التعقيب عليها، بل الواجب عليهم تنفيذها احتراماً لنصوص القانون ما لم تنشأ بعد صدورها عقبات قانونية يكون من شأنها الحيلولة دون تنفيذها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٨٨ - ١ - ٢٩/٦/١٩٥٠ - ١٩٥٦/٣٠٣/٤)

المبدأ رقم (٧٥٥) - مقتضى الحكم الصادر من هذه المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من ترك المدعى في الترقية تنسيقاً بالأقدمية المطلقة استحقاق المدعى للترقية بدلاً ممن تخطاه ولذلك كان من المتعين إصدار قرار بترقيته بدلاً ممن كان قد تخطاه بعد أن ألغيت ترقيته بالحكم، فإذا كتبت الحكومة قد أعادت الترقية من جديد وتركت بدعوى أن الدور لم يدركه فتحها تكون قد جاوزت ما قضت به المحكمة لأن الإلغاء المحكوم به جزئياً ونسبياً فقط ومن ثم فلا يصح أن يؤخذ المدعى بتصرفها المذكور بعد أن أصبح الحكم الصادر لصالحه حجة له بما قضى به لا يجوز للسلطة الإدارية نقضها فتعود إلى مناقشة أقضية المدعى.

الحكم

إن مقتضى الحكم الصادر من هذه المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه فيما

تضمنه من ترك المدعى في الترقية تنسيقا بالأقدمية المطلقة لاستحقاق المدعى للترقية بدلا ممن تخطاه ولذلك كان من المتعين إصدار قرار بترقيته بدلا ممن كان قد تخطاه بعد أن ألغيت ترقيته بالحكم، فإذا كانت الحكومة قد أعادت للترقية من جديد وتركته بدعوى أن الدور لم يدركه فإنها تكون قد جاوزت ما قضت به المحكمة لأن الإلغاء المحكوم به جزئيا ونسبيا فقط ومن ثم فلا يصح أن يؤخذ المدعى بتصرفها المذكور بعد أن أصبح الحكم الصادر لصالحه حجة له بما قضى به لا يجوز للسلطة الإدارية نقضها فتعود إلى مناقشة أقدمية المدعى . لا يؤثر في ذلك صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٩ في شأن ترقية الموظفين الذين تخطتهم المصالح في الترقية إلى درجات التنسيق ولو لم يكونوا قد رفعوا دعاوى بالطعن في القرارات الصادرة بالترقية والتي تخطتهم - إذ ليس من شأن هذا القرار المساس بالحقوق التي قررتها أحكام حائزة لقوة الشيء المقضي به ولا تملك السلطة التي أصدرته المساس بتلك الأحكام النهائية ويكون عدم تنفيذ الحكم على الوجه المقضي به مخالفة قانونية تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويض مقابل الضرر الذي أصاب المدعى.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣٧ - ٥ - ٢٧/٣/١٩٥٢ - ٧٣٦/٢٥٢/٦)
المبدأ رقم (٧٥٦) - يكون طلب التعويض عن التأخير في تنفيذ الأحكام غير قائم على أساس سليم من القاتون متعينا رفضه إذا كان السبب في تأخير تنفيذ الأحكام يرجع إلى تبادل المكاتبات بين الوزارة ووزارة المالية وديوان الموظفين للرجوع إليها في شأن تنفيذ هذه الأحكام ولم يكن هذا التأخير نتيجة تقصير من الوزارة .

الحكم

إذا كان السبب في تأخير تنفيذ الأحكام على الوجه المبين بالتسوية الصادر بها القرار رقم ٧ في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ إنما يرجع إلى تبادل المكاتبات بين الوزارة ووزارة المالية وديوان الموظفين للرجوع إليها في شأن تنفيذ هذه الأحكام ولم يكن هذا التأخير نتيجة تقصير من الوزارة هذا فضلا عن أن الوزارة قررت في منكراتها أنها صرفت إلى المدعى الفروق المالية التي يستحقها كاملة نفاذا للحكم الصادر لصالحه فمن ثم يكون طلب التعويض على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٩٢٢ - ٦ - ١٨/١١/١٩٥٣ - ٧٢/٣٣/٨)

المبدأ رقم (٧٥٧) - التعويض عن عدم التنفيذ الجزئي للحكم يتخلف أساسه إذا ثبت أن الجهة الإدارية لم تفكر في الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى بل ولم تتراخ في تنفيذه أكثر من الوقت الملائم بل بادرت نفسها إلى تنفيذه تنفيذاً جزئياً عقب إعلانها به بفترة وجيزة واتخذت في الوقت نفسه الإجراءات اللازمة لاستكمال تنفيذه طبقاً للأوضاع الإدارية وتصرفها على هذا الوجه ينفي عنها ولا شك مظنة التمرد أو الرغبة في الإعانة.

الحكم

إذ بان من الوقائع أن الوزارة لم تفكر في الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى بل ولم تتراخ في تنفيذه أكثر من الوقت الملائم بل بادرت نفسها إلى تنفيذه تنفيذاً جزئياً عقب إعلانها به بفترة وجيزة واتخذت في الوقت نفسه الإجراءات اللازمة لاستكمال تنفيذه طبقاً للأوضاع الإدارية وتصرفها على هذا الوجه ينفي عنها ولا شك مظنة التمرد أو الرغبة في الإعانة كما ينفي على المدعى عليه شخصياً مثل هذه المظنة ومن ثم لا يكون المدعى محقاً في طلب التعويض وتكون دعواه على مقتضى تلك غير قائمة على أساس سليم من اللقائون متعينا رفضها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٤٦٤ - ٣ - ١٩٥١/٢/٧ - ٥٨٤/١٣٣/٥)

المبدأ رقم (٧٥٨) - واجب الجهة الإدارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام في وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلانها، فإن هي تقاعست أو امتنعت دون حق عن التنفيذ في وقت مناسب اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون، يوجب لصاحب الشأن حقاً في التعويض.

الحكم

إن واجب الجهة الإدارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام في وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلانها، فإن هي تقاعست أو امتنعت دون حق عن التنفيذ في وقت مناسب اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون، يوجب لصاحب الشأن حقاً في التعويض، ولا وجه لما يذهب إليه المفوض في تقريره من الخطأ اليسير في تفسير القانون لا يوجب التعويض، لأن الأمر هنا لا يتعلق بخطأ في فهم القانون، إذ أن القانون يوجب تنفيذ الأحكام، ولا تحتل هذه القاعدة أي غموض في تطبيقها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٦٢٥٥ - ٨ - ١٩٥٧/٦/٣٠ - ٦٣٠/٣٧٨/-)

المبدأ رقم (٧٥٩) - عدم تنفيذ أحكام مجلس الدولة وهي أحكام تحوز قوة الأمر المقضي به يعتبر مخالفة قانونية تستوجب التعويض فإن قصر رجل الإدارة في تنفيذها كان ذلك منه خطأ مصلحياً تحققت معه مسئوليته وحققت مساءلته بتعويض المضرور إن تحقق الضرر.

الحكم

لأنه وإن كانت القاعدة أن عدم تنفيذ أحكام مجلس الدولة وهي أحكام تحوز قوة الأمر المقضي به يعتبر مخالفة قانونية تستوجب التعويض فإن قصر رجل الإدارة في تنفيذها كان ذلك منه خطأ مصلحياً تحققت معه مسئوليته وحققت مساءلته بتعويض المضرور إن تحقق الضرر، إلا أن ذلك منوط بأن يثبت أنه انحرف في سلوكه عن المألوف وإلا انتفى عنه الخطأ وأصبح بمنأى عن المسؤولية.

(حكم محكمة القضاء الاداري - ١٣١٨ - ٦ - ١٩٥٣/٥/٢٨ - ١٣٧٣/٧٠٦)

المبدأ رقم (٧٦٠) - (١) امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به وواجب له التنفيذ هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويضات

(٢) لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون.

الحكم

امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به وواجب له التنفيذ طبقاً لنص المادتين ٩ و ٣٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويضات، ذلك لأنه لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون.

(حكم محكمة القضاء الاداري - ١١٨١ - ٥ - ١٩٥٢/٦/١٩ - ١٢٣٨/٥٤٨/٦)

المبدأ رقم (٧٦١) - التنفيذ الصحيح للحكم الصادر بإلغاء نقل موظف يقتضي لزوماً إعلانه إلى وظيفته الأولى بالذات احتراماً للأثر القانوني لحكم الإلغاء.

الحكم

التنفيذ الصحيح للحكم الصادر بإلغاء نقل موظف يقتضى لزوماً إعادته إلى وظيفته الأولى بالذات احتراماً للأثر القانوني لحكم الإلغاء وهو اعتبار القرار الملقى كأنه لم يصدر أصلاً فيعود للمدعى بناءً على ذلك مركزه القانوني الأول ويرد إلى وظيفته الأولى كما كان.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١١٨١ - ٥ - ١٩٥٢/٦/١٩ - ١٢٣٨/٥٤٨/٦)
المبدأ رقم (٧٦٢) - (١) إصرار الوزير على عدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة وتقتضى به ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقراراً ثابتاً (٢) تعتبر المخالفة القانونية للوزير في هذه الحالة خطيرة وجسيمة لما تنطوي عليه من خروج سافر على القوانين فهي عمل غير مشروع ومعاقب عليه بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات. (٣) يعتبر خطأ الوزير شخصياً يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به، ولا يؤثر في ذلك انتفاء الدوافع الشخصية لديه، أو قوله بأنه ينبغي من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة، ذلك أن تحقيق هذه المصلحة لا يصح أن يكون عن طريق ارتكاب أعمال غير مشروعة.

الحكم

إصرار الوزير على عدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة وتقتضى به ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقراراً ثابتاً - ولذلك تعتبر المخالفة القانونية في هذه الحالة خطيرة وجسيمة لما تنطوي عليه من خروج سافر على القوانين فهي عمل غير مشروع ومعاقب عليه بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات التي نصت على أن كل موظف استعمل سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أي أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل أو الحبس ومن ثم وجب اعتبار خطأ الوزير شخصياً يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به، ولا يؤثر في ذلك انتفاء الدوافع الشخصية لديه، أو قوله بأنه ينبغي من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة، ذلك أن تحقيق هذه المصلحة لا يصح أن يكون عن طريق

لارتكاب أعمال غير مشروعة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٨٨ لسنة ٣ ق - جلسة

١٩٥٠/٦/٢٩-١٩٥٦/٢٠٣/٤)

المبدأ رقم (٧٦٣) - والقاعدة في تنفيذ أحكام الإلغاء تقضى بتحمل الجهة الإدارية لالتزامين : أحدهما (سلبي) بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء تنفيذي يترتب عليه حدوث أثر للقرار بعد إلغائه ، وثانيهما (إيجابي) باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم مع تطبيق نتائجه القانونية وذلك على أساس افتراض عدم صدور القرار الملغى ابتداء فيرد ما كان إلى ما كان وتسوى الحالة على هذا الوضع.

الحكم

إن الحكم الذي يصدر بإلغاء قرار إداري لا يعين في منطوقه ما الذي سيتناوله التنفيذ والقاعدة في تنفيذ أحكام الإلغاء تقضى بتحمل الجهة الإدارية لالتزامين - أحدهما (سلبي) بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء تنفيذي يترتب عليه حدوث أثر للقرار بعد إلغائه ، وثانيهما (إيجابي) باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم مع تطبيق نتائجه القانونية وذلك على أساس افتراض عدم صدور القرار الملغى ابتداء فيرد ما كان إلى ما كان وتسوى الحالة على هذا الوضع ، ومن ثم كان من مقتضى الحكم في الدعوى الحالية (القاضي بضم مدة الخدمة السابقة وتسوية حالة المدعى على أساس هذا المركز القانوني الجديد)، ضم المدة وتعديل أقدميه المدعى ثم ترتيب نتيجته القانونية بتسوية حالته بمراعاة ما كان يحصل عليه من الترقية لو لم تجانب الجهة الإدارية حكم القانون عند رفضهم ضم المدة فإن كانت أقدميته تبرر ترقيته بالأقدمية المطلقة سويت حالته على مقتضى ذلك.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٦٣٥ - ٤ - ١٩٥١/٦/٢١-١٩٥٤/٣٥٢/٥)

المبدأ رقم (٧٦٤) - مقتضى الحكم الصادر بالإلغاء إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى على أن تمتنع الإدارة عن اتخاذ أي إجراء تنفيذي ينبغي عليه ترتيب أثر لهذا القرار بعد ذلك وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم مع تطبيق نتائجه القانونية على أساس افتراض، عدم صدور القرار الملغى من بلائ الأمر وتسوية الحالة على هذا الوضع، ومن ثم تسترد سلطتها في هذه الحدود في الإفصاح عن إرادتها لإحداث مراكز قانونية حسبما لا يتعارض مع هذا الحكم.

الحكم

إن مقتضى الحكم الصادر بالإلغاء إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى على أن تمتنع الإدارة عن اتخاذ أي إجراء تنفيذي ينبغي عليه ترتيب أثر لهذا القرار بعد ذلك وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مودى الحكم مع تطبيق نتائجها القانونية على أساس افتراض، عدم صدور القرار الملغى من بادئ الأمر وتصوية الحالة على هذا الوضع، ومن ثم تسترد سلطتها في هذه الحدود في الإقصاص عن إرادتها لإحداث مراكز قانونية حسبما لا يتعارض مع هذا الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٠ لسنة ٥ القضائية، فإن هذا لا يعنى أنه مجرد تنفيذ حرفي للحكم المذكور، لأن هذا الحكم لم يعين طريقة التنفيذ أو كيفته، بل ترك ذلك للإدارة في حدود الضوابط التي بينها ورسمها لها، ولا سيما إذا كان القرار المشار إليه قد تناول ترقيات إلى درجات أوسع نطاقاً من تلك التي قضى الحكم بإلغاء الترقية إليها وكان من بين من شملهم أناس من الخارج خلاف أولئك الذين تضمنتهم القرارات التي صدر الحكم بإلغائها رفعتهم الإدارة بما لها من سلطة في الإقصاص عن إرادتها بالترقية ومن ثم يكون هناك قرار إداري مستكمل لكافة عناصره وأركانه، وتكون الدعوى الواردة على هذا القرار بطلب إلغائه من اختصاص هذه المحكمة. والدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه الدعوى بمقولة عدم وجود قرار إداري مستكمل لعناصره يكون في غير محله متعينا رفضه.

(حكم محكمة القضاء الادارى - ٧٥٣-٧-٨/٣-١٩٥٥-٨/٣٣٨/٣٥١)

المبدأ رقم (٧٦٥) - إلغاء القرار يقتضى افتراض عدم صدوره ابتداء ورد الأمر إلى ما كان. فليس يحق للموظف الذي ألغيت ترقيته بحكم قضائي نهائي، أن يطالب بإبقاء ترقيته الملغاة وإلا كان في ذلك خروج على مقتضى هذا الحكم النهائي، على أنه إذا كان ثمة درجات خالية عند التنفيذ فانه يمكن لجهة الإدارة في هذه الحالة ترقية هذا الموظف على إحداها بشرط أن تتوافر فيه شروط الترقية، وهي بعد بذلك ولاية اختيارية لا يصح إلزام الجهة الإدارية على استعمالها في تاريخ معين إلا أن تكون الترقية حتمية.

الحكم

إن ما يذهب إليه المدعى من إن تنفيذ حكم هذه المحكمة القاضي بإلغاء القرار

الصادر من وزارة المالية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥١ فيما تضمنه من ترقية إلى الدرجة الرابعة لا يستتبع على وجه اللزوم إلغاء القرار الصادر بترقيته، بل يكفي تصحيح وضع المحكوم له مع الإبقاء على الترقية الملغاة هذا الذي يقوله المدعى لا مقنع فيه، ذلك أن إلغاء القرار يقتضي افتراض عدم صدوره ابتداء ورد الأمر إلى ما كان. فليس يحق للموظف الذي ألغيت ترقيته بحكم قضائي نهائي، أن يطالب بإبقاء ترقيته الملغاة وإلا كان في ذلك خروج على مقتضى هذا الحكم النهائي، على أنه إذا كان ثمة درجات خالية عند التنفيذ فإنه يمكن لجهة الإدارة في هذه الحالة ترقية هذا الموظف على إحداها بشرط أن تتوافر فيه شروط الترقية، وهي بعد بذلك ولاية اختيارية لا يصح إلزام الجهة الإدارية على استعمالها في تاريخ معين إلا أن تكون الترقية حتمية، وترقية المدعى ليست من هذا القبيل، ومن ثم فلا وجه لإجابته إلى الأصلي الخاص بتسوية حالته على أساس بقاءه في الدرجة الرابعة الملغاة اعتباراً من تاريخ ترقيه إليها في ١٩٥١/٥/٢٢.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٢٧٦٨ - ٩ - ١٩٥٧/٦/٢٤ - ١١ - ١٩٥٧/٣٥٧/٥٧٧)
المبدأ رقم (٧٦٦) - النتيجة الطبيعية التي تترتب على صدور الحكم بإلغاء قرار فصل موظف علم أن يعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور قرار الفصل وتنفيذ هذا الحكم يقتضي إعادة الموظف الذي حكم بإلغاء قرار فصله إلى ذات وظيفته التي كان قد فصل منها بالقرار المحكوم بإلغائه كما لو كان هذا القرار لم يصدر قط.

الحكم

إن النتيجة الطبيعية التي تترتب على صدور الحكم بإلغاء قرار فصل موظف عام سواء أكان معيناً أو منتخباً أن يعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور قرار الفصل وتنفيذ هذا الحكم يقتضي إعادة الموظف الذي حكم بإلغاء قرار فصله إلى ذات وظيفته التي كان قد فصل منها بالقرار المحكوم بإلغائه كما لو كان هذا القرار لم يصدر قط، وأما الأخذ بنظرية المدعى في هذا الصدد من قصر أثر الحكم بإلغاء قرار الفصل على مجرد تقرير عدم مشروعيته من الناحية النظرية فإنه يؤدي إلى استمرار أثر القرار الخاطيء المخالف للقانون بالرغم من ثبوت خطئه ومخالفته لحكم القانون.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٧٨٨ - ٦ - ١٩٥٣/١٢/٢٨ - ٨ - ١٩٥٣/١٦٣/٣٣٧)

المبدأ رقم (٧٦٧) - الحكم الصادر بإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من تخطي المحكوم لصالحه في الترقية لا يلغى القرار إلغاءً كاملاً، وإنما يلغيه فقط بالنسبة لتخطيه للمحكوم لصالحه في الترقية، أي أنه يعتبر مرقى بهذا القرار حسب أقدميته، فهو في الواقع لا يمس الحقوق التي اكتسبها من رقوا بهذا القرار أو بالقرارات التي تليه، إلا حيث تستحيل ترقية المحكوم لصالحه إلا بالمعاس بهذه الحقوق.

(٢) إذا كانت ثمة درجة خالية وقت تنفيذ الحكم وجبت ترقية المحكوم لصالحه عليها وإرجاع أقدميته فيها إلى تاريخ القرار المطعون فيه، فإذا لم تكن ثمة درجة خالية فلا محيص أمام الجهة الإدارية إلا أن تلغى ترقية آخر ممن رقوا بالقرار المطعون عليه إذا لم تكن قد صدرت قرارات ترقية تالية له، فإن كانت قد صدرت وجب إلغاء ترقية آخر المرقين في آخر قرار صدر، إذ هو في الواقع الذي كان لن يرقى لو سارت الأمور في وضعها الطبيعي.

(٣) القول بقصر الإلغاء على من رقى بالقرار المطعون فيه يترتب عليه أن يسبقه من رقوا بالقرارات التي تلت للقرار المطعون عليه ممن هم أحدث منه ومن يلونه في الأقدمية فيها بغير موجب أو مقتضى، وتكون الجهة الإدارية قد أزلت شذوذاً بشذوذ مثله وهو ما لا يقبله أحد.

الحكم

إن الحكم الذي يصدر بإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من تخطي للمحكوم لصالحه في الترقية لا يلغى القرار إلغاءً كاملاً، وإنما يلغيه فقط بالنسبة لتخطيه للمحكوم لصالحه في الترقية، أي أنه يعتبر مرقى بهذا القرار حسب أقدميته، فهو في الواقع لا يمس الحقوق التي اكتسبها من رقوا بهذا القرار أو بالقرارات التي

تليه، إلا حيث تستحيل ترقية المحكوم لصالحه إلا إذ مست هذه الحقوق فإذا كانت ثمة درجة خالية وقت تنفيذ الحكم وجبت ترقية المحكوم لصالحه عليها وإرجاع أقدميته فيها إلى تاريخ القرار المطعون فيه، فإذا لم تكن ثمة درجة خالية فلا محيص أمام الجهة الإدارية إلا أن تلغى ترقية آخر ممن رقوا بالقرار المطعون عليه إذا لم تكن قد صدرت قرارات ترقية تالية له، فإن كانت قد صدرت وجب إلغاء ترقية آخر المرقين في آخر قرار صدر، إذ هو في الواقع

الذي كان لن يرقى لو سارت الأمور في وضعها الطبيعي وفي طريقها السليم، لأن القول بقصر الإلغاء على من رقى بالقرار المطعون فيه يترتب عليه أن يسبقه من رقوا بالقرارات التي نلت القرار المطعون عليه ممن هم أحدث منه ومن يلونه في الأقدمية فيها بغير موجب أو مقتضى، وتكون الجهة الإدارية قد أزالَت شُؤْذاً بشُؤْذ مثله وهو ما لا يقبله أحد. ولن يغير من هذا للنظر القول بأن القرارات التالية للقرار المطعون فيه لم تكن محل نظر أو طعن لأن الحكم بترقية المحكوم لصالحه قد مس جميع المراكز القانونية لمن رقوا بالقرارات التالية له .

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٠٥٠-٨-٢٦-٤/١٩٥٦-١٠-٣٢٦/٣١٣)

المبدأ رقم (٧٦٨) - الطعن في القرارات الإدارية من شأنه أن يزعزع جميع المراكز القانونية المترتبة على صدورها، فإن الحكم بإلغاء قرار إداري معين يترتب على تنفيذه إلغاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليماً، وما دام قد اتضح بطلان هذا الأساس فإن القرارات التي بنيت عليه تنهار، ولو لم يطعن فيها بالإلغاء ويجوز إلغاؤها إذا كان هذا التنفيذ يتعذر إجراؤه بدون إجراء هذا الإلغاء.

الحكم

نظراً لأن الطعن في القرارات الإدارية من شأنه أن يزعزع جميع المراكز القانونية المترتبة على صدورها، فإن الحكم بإلغاء قرار إداري معين يترتب على تنفيذه إلغاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليماً، وما دام قد اتضح بطلان هذا الأساس فإن القرارات التي بنيت عليه تنهار، ولو لم يطعن فيها بالإلغاء ويجوز إلغاؤها إذا كان هذا التنفيذ يتعذر إجراؤه بدون إجراء هذا الإلغاء، وهذا ما حدا بديوان الموظفين إلى النص في كتابه الدوري رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بكيفية تنفيذ الأحكام التي تصدر من محكمة القضاء الإداري تحت بند (١) حرف (ج) على أنه إذا كان آخر من رقى إلى درجة أعلى وظلت درجته شاغرة لحين تنفيذ الحكم يرقى عليها المحكوم له، أما إذا شغلت مرة أخرى بالترقية بعد النقل أو الترقية ولم تكن هناك درجات أخرى خالية عند التنفيذ يتعين على الإدارة إلغاء القرار الصادر بشغل هذه الدرجة ثم ترقية المحكوم له عليها ترقية منسحبة إلى تاريخ القرار الملغى.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٥٤٨٨-٨-٢٣-٤/١٩٥٦-١٠-٢٢٦/٢٣٨)

المبدأ رقم (٧٦٩) - تنفيذ الحكم بإلغاء قرار نقل.

الحكم

لا جدال في أن الحكم الصادر بإلغاء قرار نقل المدعى من دار الكتب إلى وزارة المعارف يستتبع حتما إعادته إلى وظيفته الأولى بدار الكتب وترقيته إلى إحدى الدرجات الأعلى إن كانت أقدميته تخوله هذا الحق.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٩٤ - ٥ - ٢٦/١١/١٩٥٢ - ٥٤/٤٦/٧)

المبدأ رقم (٧٧٠) - الحكم بالإلغاء قد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار المطعون فيه وبذلك ينعدم القرار كله ويعتبر كأنه لم يكن بالنسبة لجميع المرقين، وقد يكون جزئيا أو نسبيا منصبا على خصوص معين، فيتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء - يستتبع ذلك أن يصدر قرار بترقية من تخطى في دوره وبأن ترجع أقدميته في هذه الترقية إلى التاريخ المعين لذلك في القرار الذي ألغى - إذا كانت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل أن يصدر حكم الإلغاء فإن أثر هذا الحكم يخول للإدارة تصحيح الأوضاع بالنسبة للقرارات التالية ما دامت الترقيات فيها جميعا مناطها الدور وترتيب الأقدمية عند النظر في الترقية.

الحكم

إن الحكم بالإلغاء قد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار المطعون فيه وبذلك ينعدم القرار كله ويعتبر كأنه لم يكن بالنسبة لجميع المرقين، وقد يكون جزئيا أو نسبيا منصبا على خصوص معين، فيتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء وعندئذ يستتبع ذلك أن يصدر قرار بترقية من تخطى في دوره وبأن ترجع أقدميته في هذه الترقية إلى التاريخ المعين لذلك في القرار الذي ألغى، كما أنه إذا كانت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل أن يصدر حكم الإلغاء فإن أثر هذا الحكم يخول للإدارة تصحيح الأوضاع بالنسبة للقرارات التالية ما دامت الترقيات فيها جميعا مناطها الدور وترتيب الأقدمية عند النظر في الترقية، وترتبيا على ذلك فإن لجهة الإدارة أن تقوم بسحب القرار المحكوم بإلغائه وللقرارات التالية المترتبة عليه وهذا السحب الذي يقع تنفيذا لحكم الإلغاء لا يتقيد بميعاد الـ ٦٠ يوما المقررة للسحب الذي تجريه جهة الإدارة من تلقاء نفسها بالنسبة للقرارات القابلة للإلغاء قضاء وقبل أن تستقر بها المراكز القانونية

فتصبح حصينة من أي سحب أو إلغاء.

(حكم محكمة القضاء الادارى - ١٣٢٩-١١-١٠/٤/١٩٥٨-١٩١/٨٥/)

المبدأ رقم (٧٧١) - كيفية تنفيذ حكم بإلغاء قرار التخطي في الترقية.

الحكم

قضت هذه المحكمة في حكمها السابق في القضية رقم ٥٦٢ لسنة ٢ القضائية باعتبار القرار الصادر من مجلس إدارة جامعة فؤاد الأول في ٦ من يولييه سنة ١٩٤٨ المصدق عليه من وزير المعارف العمومية في ١٣ منه عديم الأثر فيما تضمنه من تخطي المدعى في تلك الترقية فكان يتعين على الإدارة تنفيذاً لهذا الحكم، أن تضع الأمور في نصابها الصحيح بأن تعتبر ترقيته من تاريخ القرار المذكور الذي تخطاه بما يستتبع ذلك من آثار مالية أي استحقاقه علاوة الترقية منذئذ طبقاً للقوانين واللوائح ما دام له أصل الحق في ذلك، فيكون للمدعى والحالة هذه حقاً في تعويضه عما فاتته بسبب ذلك القرار الخاطي بما يعادل فرق الراتب في المدة المذكورة.

(حكم محكمة القضاء الادارى - ٥٦٥-٥-٢٨/١١/١٩٥١-٨٠/٣٩/٦)

المبدأ رقم (٧٧٢) - تنفيذ حكم بإلغاء قرار تخطي في الترقية - الأحقية في تسوية الراتب باعتبار أقدميته في الدرجة المرقى إليها من تاريخ صدور القرار المطعون فيه.

الحكم

إذا حكم بإلغاء ترقية فاكتفت الوزارة في تنفيذه بترقيه المدعى وتعديل أقدميته بجعلها سابقة على المطعون فيهما فرفع المدعى هذه الدعوى طالباً بتسوية راتبه بجعله من تاريخ القرار المطعون فيه فإنه يتعين إجابته إلى هذا الطلب وتسوية راتبه باعتبار أقدميته في الدرجة المرقى إليها من تاريخ صدور القرار المطعون فيه.

(حكم محكمة القضاء الادارى - ١١٤٣-٥-١-٢/١٩٥٣-٤٠٣/٢٦٤/٧)

المبدأ رقم (٧٧٣) - آثار الإلغاء المجرد تحكمها قاعدة علمة مقتضاها أن تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى، على اعتبار أنه لم يصدر أصلاً. على أنه من جهة أخرى، يجب أن يلاحظ أنه إذا صدر قانون لاحق للإلغاء يعدل من نظم الترقيات، فالأثر المباشر لهذا القانون هو تطبيق أحكامه

على جميع الترقيات التي تجرى تحت ظله.

الحكم

إن آثار الإلغاء المجرد تحكمها قاعدة عامة مقتضاها أن تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى، على اعتبار أنه لم يصدر أصلاً. على أنه من جهة أخرى، يجب أن يلاحظ أنه إذا صدر قانون لاحق للإلغاء يعدل من نظم الترقيات، فـ الآثار المباشرة لهذا القانون هو تطبيق أحكامه على جميع الترقيات التي تجرى تحت ظله، بغض النظر عن تاريخ خلو الدرجة ذلك أن من المسلم به قانوناً أن قرار الترقية لا ينتج أثره إلا اعتباراً من تاريخ صدوره من جهة الإدارة، ولا عبـرة بتاريخ خلو الدرجة، إذ لا يتعلق بها حق إلا من تاريخ صدور القرار بشغلها.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٢٣٨ - ٦ - ٧ / ٢ / ١٩٥٧ - ١١ / ١٣٧ / ٢٠٣)

المبحث الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في تنفيذ الأحكام

وسنعرض ضمن مبادئ المحكمة الإدارية العليا في مجال تنفيذ الأحكام القضائية لبعض الفتاوى الهامة الصادرة عن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فيما يرتبط بموضوع تنفيذ الأحكام:

المبدأ رقم (٧٧٤) - تنفيذ منطوق الحكم بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية واستتاده في ذلك إلى الأقدمية الواجب اعتبارها للمدعى التي تجعله أقدم من المطعون على ترقيتها في ضوء الأسباب المرتبطة به يقتضى صرف الفروق المالية المترتبة على الإلغاء كآثر حتمي له.

الحكم

للحكم بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية واستتاده في ذلك إلى الأقدمية الواجب اعتبارها للمدعى التي تجعله أقدم من المطعون على ترقيتها فإن تنفيذ منطوق هذا الحكم في ضوء الأسباب المرتبطة به يقتضى صرف الفروق المالية المترتبة على الإلغاء كآثر حتمي له ، ترك للنص على

صرف هذه الفروق في المنطوق قد جعل المنطوق مبهماً وغامضاً ولا يعتبر عدولاً عن ترتيب هذا الأثر وأعماله.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٩ ق - القضية رقم ٨٩٧/٧ ق -

جلسة ١٩٦٤/٤/١٩)

المبدأ رقم (٧٧٥) - الحكم بإلغاء قرار الترقية قد يكون شاملاً لجميع أجزائه، وهذا هو الإلغاء الكامل، وبذلك يعتبر القرار كله كأن لم يكن وتمحى أثره من وقت صدوره بالنسبة إلى جميع المرفقين، وقد يكون جزئياً منصبا على خصوص معين فيتحدد مداه بهذا الخصوص على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء - كيفية تنفيذ الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الترقية.

الحكم

إن إلغاء أحد القرارات الصادرة بتخطي أحد الموظفين في الترقية واعتبار ترقيته اللاحقة راجعة التي تاريخ القرار الملغى تنفيذاً لحكم الإلغاء لا يترتب عليه بالضرورة ترقية من يليه في الأقدمية من تاريخ القرار اللاحق ما دام لم يطعن في هذا القرار.

وصدور حكم باستحقاق المدعى في الترقية إلى الدرجة السابعة وتحديد أقدميته فيها بما يجعله صاحب دور في الترقية إلى الدرجات التالية - يغنى صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب في تلك القرارات التالية أساس ذلك: أن تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء القرار الأول وما يترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح وضع المحكوم له في الدرجات التالية.

والحكم بإلغاء قرار الترقية قد يكون شاملاً لجميع أجزائه، وهذا هو الإلغاء الكامل، وبذلك يعتبر القرار كله كأن لم يكن وتمحى أثره من وقت صدوره بالنسبة إلى جميع المرفقين، وقد يكون جزئياً منصبا على خصوص معين فيتحدد مداه بهذا الخصوص على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء - كيفية تنفيذ الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الترقية.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٥٣١ و ٦/١٥٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١

- وأيضاً الطعن رقم ٧/١٥٠٠ ق ورقم ٨/٨٣٢ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٦ - وأيضاً

الطعن رقم ٧/١٠٣٠ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

المبدأ رقم (٧٧٦) - تنفيذ الحكم - أثره - قيام الجهة الإدارية بتنفيذ المطعون

فيه وإقرار الطاعن بذلك يؤدي إلى انتهاء الخصومة .

الحكم

إذا حضر المطعون ضده شخصياً أمام هذه المحكمة و قرر أنه يتنازل عن الحكم المطعون فيه الصادر لصالحه من المحكمة الإدارية بعد إذ قامت الجهة الإدارية بتنفيذه مع تحميله جميع المصروفات سواء مصروفات الدعوى أو مصروفات الطعن فإن هذا الإقرار الصادر منه على الوجه المتقدم نزولاً ممن يملكه عن الحكم محل الطعن الراهن الأمر الذى يستتبع لزوماً النزول عن الحق الثابت به طبقاً لنص المادة ٣١٢ قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم نزول الخصومة التى صدر فيها الحكم المذكور ولا يكون ثمة نزاع بين طرفيها ، لافتقاده مقومات وجوده و تغدو مهمة المحكمة مقصورة على إثبات ذلك دون التصدى لفصل فى أصل النزاع الذى أصبح غير ذى موضوع .

(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٨ق - جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٧ - س ١٣ ص ٢٧)
المبدأ رقم (٧٧٧) - تنفيذ الحكم - التعويض عن عدم تنفيذ الحكم.

الحكم

إن المدعى يطلب الحكم بإلزام وزارة التربية و التعليم بأن تدفع إليه مبلغ عشرة آلاف جنيه كتعويض عن الأضرار التى أصابته نتيجة امتناعها عن إعادته إلى الخدمة تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٣٨٦٩ لسنة ٩ القضائية بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٢/٢/١٩٥٤ بفصله من الخدمة تأسيساً على أن تجاهل الوزارة للحكم وعدم احترامها حجيته يشكل مخالفة قانونية تستوجب مسئوليتها ، وهذا الطلب هو فى تكييفه القانونى طلب تعويض عن القرار الإدارى الصادر من الوزارة برفض تنفيذ الحكم المشار إليه ، مما يختص بنظره مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى طبقاً للمادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٩ق - جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٦٧ - س ١٣ ص ١٠١)
المبدأ رقم (٧٧٨) - تنفيذ حكم الإلغاء - الحكم الصادر بإلغاء قرار ترقية قد يكون شاملاً لجميع أجزائه وبذلك ينعدم للقرار كله ويعتبر كأنه لم يكن بالنسبة إلى جميع المرقين - وقد يكون جزئياً منصّباً على خصوص معين فيتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء - إلغاء القرار فيما تضمنه من ترك

صاحب الدور في هذه الترقية - كيفية تنفيذه .

الحكم

عند تنفيذ حكم الإلغاء يكون تنفيذه موزوناً بميزان القانون في جميع النواحي والآثار وذلك وضعاً للأمور في نصابها السليم ، ولعدم الإخلال بالحقوق أو المراكز القانونية بين نوى الشأن بعضهم مع بعض والحكم الصادر بإلغاء قرار ترقية ، قد يكون شاملاً لجميع أجزائه ، وبذلك ينعدم القرار كله ، ويعتبر كأنه لم يكن بالنسبة إلى جميع المرفقين ، وقد يكون جزئياً منصّباً على خصوص معين فيتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء ، فإذا كان قد انبنى على أن أحداً ممن كان دور الأقدمية يجعله محقاً في الترقية قبل غيره ممن يليه ، فألغى القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور في هذه الترقية ، فيكون المدعى قد تحدد على أساس إلغاء ترقية التالي في ترتيب الأقدمية ووجوب أن يصدر قرار بترقية من تخطى في دوره بأن يرجع أقدميته في هذه الترقية إلى التاريخ المعين لذلك في القرار الذي ألغى إلغاء جزئياً على هذا النحو ، لما من ألغيت ترقيته فيعتبر وكأنه لم يرق في القرار الملغى .

(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ١١١ق - جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٩ - س ١٥ ص ٧٩)
المبدأ رقم (٧٧٩) - تنفيذ الحكم - سلطان المحكمة ينحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكماً فيها - يتحدد موضوع طلب تفسير الحكم في ألا يتعلق بأسباب منقكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام ، ولا تستغرق عبارته على الفهم ولا تبعث على الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم .

الحكم

من الأصول المسلمة أن سلطان المحكمة ينحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكماً فيها ، فالرجوع إليها لتفسير الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم ، وعلى وجه العموم لتعديله ، كما لا يجوز التوسع فيما رسمته المادة ٣٦٦ مرافعات من حدود لجواز التفسير ، فلا يجوز إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه ، أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً مكوناً لجزء منه مكملاً له ، كما لا يكون إلا حيث يقع في المنطوق غموض أو إبهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أنبههم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد -

منه - حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق و هذا القصد ، ولهذا يلزم أن يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقرير المحكمة - لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم للمفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، وإلا كان فى ذلك إخلال بقوة الشئ المقضى به ، وفى هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا أبهام ، ولا تستغلق عبارته على الفهم ولا تبعث على الحيرة فى كيفية تنفيذ الحكم .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٤٤٠ - جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧١ - س ١٦ ص ٣٣٥)
المبدأ رقم (٧٨٠) - لا يجوز تنفيذ الأحكام بحسب الأصل إذا كان الطعن فيها بالطرق العادية ما زال مفتوحاً أما الطعن بالطرق غير العادية فالأصل أنه لا يوقف التنفيذ.

الحكم

إن طرق الطعن فى الأحكام طبقاً لأحكام قانون المرافعات تنقسم إلى نوعين الأول طرق الطعن العادية وهى المعارضة والاستئناف والثانى طرق الطعن غير العادية وهى التماس إعادة النظر والنقض ومن المقرر أنه لا يجوز استخدام الطرق غير العادية للطعن فى الأحكام إلا بعد استفاد الطرق العادية فإذا كان الحكم قابلاً للاستئناف وجب الطعن فيه بالاستئناف أولاً قبل الطعن فيه بالنقض أو بالتماس إعادة النظر ، ولا يجوز تنفيذ الأحكام بحسب الأصل إذا كان الطعن فيها بالطرق العادية ما زال مفتوحاً أما الطعن بالطرق غير العادية فالأصل أنه لا يوقف التنفيذ ويرفع التماس إعادة النظر إلى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم للمقدم عنه الالتماس إذا توافر سبب من الأسباب التى أوردها قانون المرافعات على سبيل الحصر فى المادة ٢٤١ منه ، ويكون الالتماس بإعادة النظر فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية إذ لا يقصد بالالتماس طرح الخصومة برمتها من جديد أمام المحكمة كما هو الشأن فى حالة الطعن بالطرق العادية ولكن يقصد به طرح العيوب التى أسيئت إليها الطاعن فى طعنه ولذلك يرفع الالتماس طبقاً للمادة ٢٤٣ مرافعات أمام نفس المحكمة التى أصدرت الحكم باعتبار أنه ليس تجريحاً للحكم الصادر فيها وإلا لما جاز لها أن تفصل فى الخصومة من جديد بعد أن أبدت الراى فيها ولكنه عرض لأسباب جديد تجيز الالتماس و هرت بعد الحكم و

من شأنها لو كانت تحت بصر المحكمة قبل صدوره لأثرت في الحكم المرفوع بشأنه الالتماس

(الطعن رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٠ - جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٧٤ - س ١٩ ص ٤٣٦)
المبدأ رقم (٧٨١) - تنفيذ حكم المحكمة التأديبية - الاختصاص بنظر دعوى إلغاء قرار الامتناع عن تنفيذ حكم المحكمة التأديبية .

الحكم

الدعوى الخاصة بالامتناع عن تنفيذ حكم الإلغاء من دعاوى الحقوق التي لا تختص بها المحاكم التأديبية .

(للطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٠ - جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤ - س ١٩ ص ٤٦٣)
المبدأ رقم (٧٨٢) - كيفية تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار الصادر بتقرير كفاية أحد الموظفين - ينصب البطلان فقط على الإجراء المعيب وحده في الحدود وبالقيود وبالقدر الذي قرره المشرع - يؤدي ذلك أنه لا تثريب على الهيئة إن هي اعتدت بتقديرات الرئيس المباشر والمدير المحلي السابقة التي لم يمسها الحكم المشار إليه ثم تداركت العيب الذي شاب تقرير الرئيس الأعلى بأن قدر هذا الرئيس درجات الكفاية بالرموز والأرقام الحسابية مدعمة بأسبابها على النحو الثابت بنموذج التقدير.

الحكم

حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار الصادر بتقرير كفاية أحد موظفي هيئة المواصلات الملكية واللاسلكية لمخالفته للأوضاع التي رسمها مجلس إدارة الهيئة بالتطبيق للمادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لنظام موظفيها الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ - تنفيذ هذا الحكم يجب أن يتم في المدى والنطاق الذي حدده على النحو المبين بأسبابه بأن تتدارك الهيئة العيب الذي اعتور تقرير الكفاية بما يتفق مع الأوضاع القانونية السليمة - ما يكون قد وقع صحيحاً منه لا يمتد إليه البطلان - ينصب البطلان فقط على الإجراء المعيب وحده في الحدود وبالقيود وبالقدر الذي قرره المشرع يؤدي ذلك أنه لا تثريب على الهيئة إن هي اعتدت بتقديرات الرئيس المباشر والمدير المحلي السابقة التي لم يمسها الحكم المشار إليه ثم تداركت العيب الذي شاب تقرير الرئيس الأعلى بأن قدر هذا الرئيس درجات الكفاية بالرموز والأرقام الحسابية مدعمة بأسبابها

على النحو الثابت بنموذج التقدير.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٢٠ ق - القضية رقم ١٥/٢٠٣ ق -

جلسة ١٩٧٥/٣/٢)

المبدأ رقم (٧٨٣) - تنفيذ الأحكام الصادرة بالإلماج في هيئة الشرطة - لا تعدو أن تكون بياناً بما قد يترتب على إلماجه في هيئة الشرطة برتبة لواء تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من احتمال إحالته إلى المعاش نتيجة أعمال الجهة الإدارية سلطتها التقديرية التي خولها لها المشرع في هذا الشأن.

الحكم

تنفيذ الأحكام الصادرة بالإلماج في هيئة الشرطة - لا تعدو أن تكون بياناً بما قد يترتب على إلماجه في هيئة الشرطة برتبة لواء تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من احتمال إحالته إلى المعاش نتيجة أعمال الجهة الإدارية سلطتها التقديرية التي خولها لها المشرع في هذا الشأن - إذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذي يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه إذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوي عليه من تعرضه لاحتمال إحالته إلى المعاش إعمالاً للسلطة التقديرية المقررة لجهة الإدارة بسقنضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة وبين المزايا التي يفيد منها في حالة بقاءه في وظيفته المدنية فأثر عدم الدخول في مجال السلطة التقديرية للإدارة حتى يضمن استمراره في الخدمة فإن تنازل المدعى عن الحكم لا يكون قد صدر تحت أكره يفسده - أساس ذلك أنه يجب لكي يكون ثمة أكره مفسد للرضا أن تبعث الرهبة بغير حق أي بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة.

إن محصل ما ينعاه المدعى من إكراه شاب رضاه عند تقديمه للتنازل عن الحكم المطعون فيه أنه كان واقعا تحت ضغط أولى الشأن بالوزارة لحمله على تقديمه وإلا تعرض لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة باحتمالاته التي قد تتمخض عن وضع أسوأ له فلم يكن أمامه إلا أن يختار اخف الضررين وإن ما اتبعته الوزارة معه يبلغ حد الوسائل غير المشروعة التي بعثت في نفسه بغير حق الرهبة الجدية التي ضغطت على إرادته فأفسدت رضاه .

ومن حيث إن ما نسبته المدعى إلى الإدارة من مسلك اتخذ حياله بمناسبة بحث حالات من صدرت لهم أحكام بالإلماج في هيئة الشرطة ومنهم المدعى بما

قد يترتب عليه من إحالته الى المعاش بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة ولو صح وقوعه بالصورة التي يدعيها - لما كان اكر مفسدا للرضا لانقضاء ركن عدم المشروعية سواء في الوسائل او في الغاية لاذ يجب لكي يكون ثمة إكراه مفسد للرضا ان تبعث الرهبة بغير حق اى بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة بينما هذا المسلك للمزعوم سواء من جانب المسئول بمكتب وزير الداخلية لو ما ابداه مستشار الدولة في منكرته من رأى في شأن مدى إمكانية تنفيذ الأحكام الصادرة بالاندماج في هيئة الشرطة - لا تعدوا ان تكون بيانا بما قد يترتب على إجماعه في هيئة الشرطة برتبة لواء تنفيذا للحكم الصادر لصالحه من احتمال إحالته الى المعاش نتيجة أعمال الجهة الإدارية سلطتها التقديرية التي خولها لها المشرع في هذا الشأن ومن ثم فان هذا المسلك في حد ذاته لو صح من جانب الادارة يكون مشروعا في وسيلته وغايته ما دلم يكشف عن حكم للقانون الواجب التطبيق فاذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذي يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه اذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوى عليه من تعرضه لاحتمال إحالته الى المعاش إعمالا للسلطة التقديرية المقررة لجهة الادارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ - وبين المزايا التي يفيد منها في حالة بقاءه في وظيفته المدنية فائز عدم الدخول في مجال السلطة التقديرية للعدالة حتى يضمن استمراره في الخدمة والانتفاع بالمزايا المقررة لوظيفته فان التنازل لا يكون قد صدر من المدعى تحت إكراه يفسده ويجعل للرضا فيه منعما وإنما صدر عن إرادة صحيحة قدرت فاختارت التنازل عن الحكم وهو ما رأى فيه انه يحقق له مزايا أفضل من الاستمرار في النزاع .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ١٤اق - جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٧٥ - س ٢٠ ص ٤٠١ - وأيضا الطعن رقم ١٩/١٤٣ ق-جلسة ١٠/٦/١٩٧٨)
المبدأ رقم (٧٨٤) - تنفيذ الحكم بإلغاء قرارات التخطي في الترقية - أثبتت أحقية المدعى في ألا يسبقه المطعون في ترقيته إلى هذه الترقية في التاريخ الوارد بالقرار المطعون فيه.

الحكم

إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى حتى الآن على الحكم برد أقمية

المدعى الذى يرقى بعد للتخطى ، الى تاريخ القرار المطعون فيه ، وتؤثر هذه المحكمة العدول عن هذا للقضاء ، وتقرير إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى بالمخالفة لحكم القانون لأن الترقية المدعى بعد وقوع التخطى هي واقعة لا أثر لها فى استحقاق المدعى الترقية اعتبارا من التاريخ الوارد فى القرار المطعون فيه دون المطعون فى ترقيته ومن ثم واذ تقضى المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيما تضمنه من تخطى المدعى فإنما هي تثبت أحقية المدعى فى ألا يسبقه المطعون فى ترقيته الى هذه الترقية فى التاريخ الوارد بالقرار المطعون فيه ، وذلك لأن القول بغير ما تقدم أى برد أقدمية المدعى الى تاريخ الترقية المطعون فيها ، فيه إلزام للجهة الإدارية بإجراء الترقية فى هذا التاريخ فى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وبين صدور حكم الإلغاء دون سند من قاعدة قانونية توجبه ، الأمر الذى ينطوى إما على مصادرة السلطة الإدارية التقديرية وأما على إجبارها على مخالفة اختصاصها المقيد الذى يتعارض مع هذا الإلزام وفقا للقواعد القانونية النافذة فى ذلك التاريخ ، وفى كلتا الحالتين يظهر رد الأقدمية بموجب الحكم للقضائى متعارضا مع القواعد القانونية التى تهيمن على تنفيذ أحكام الإلغاء .

إن الحكم المطعون فيه لاذ قضى بإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء مجردا فيما تضمنه من ترقية السيد /..... الى الفئة الثانية يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه وتعين إلغاؤه وذلك لان وجه المخالفة البادية للرقابة القضائية فى هذا القرار وهو بالتحديد ينحصر فى تخطى المطعون فى ترقيته للمدعى تخطيا للقانون على ما سبق البيان ، هذا الوجه من المخالفة فى القرار هو وجه نسبى فيه لاذ يزول العيب فى القرار بإزالة الجهة الادارية لهذا لتخطى وهو ما يتحقق بإلغاء القرار إلغاء نسبيا فيما لحواه من مخالفة ، الأمر الذى يتطلب من ناحية أخرى إلغاء القرار إلغاء تالما لو مجردا لان المخالفة فيه ليست مطلقة لا يحو عدم مشروعيتها ألا إلغاء للقرار هذا الإلغاء المجرد ، لهذا يكون على المحكمة أن تلغى للقرار المطعون فيه إلغاء نسبيا فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية الى الفئة الثانية .

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٩٠ ق - جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٧ - س ٢٢ ص ٧٣)
المبدأ رقم (٧٨٥) - وجوب احترام حجية الأحكام وعدم جواز المساس

بالحقوق المكتسبة لمن صدرت لصالحهم الأحكام إلا بنص صريح بذلك في القانون.

الفتوى

للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الخارجية - صدور القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ تنفيذاً له بإعادة تعيين أعضاء السلكيين الدبلوماسي والفنصلي متضمناً ترتيب أقدميتهم - منع الطعن بأي وجه من الوجوه في هذا الترتيب بمقتضى المادة الخامسة من القانون - لا يحول دون تنفيذ الأحكام النهائية الحائزة لقوة الأمر المقضي أياً كان تاريخ صدورها - أساس ذلك وجوب احترام حجية الأحكام وعدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة لمن صدرت لصالحهم الأحكام إلا بنص صريح بذلك في القانون.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم ٤/٣/٦٨ -

جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)

المبدأ رقم (٧٨٦) - لا يجوز لقرار إداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي ، جواز ذلك استثناء إن كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً إخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه ، ومثال ذلك بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية بموافقة رئيس الجمهورية بالاستيلاء على عقار تشغله مدرسة خاصة بجمعية بعد صدور حكم بإخلائه بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧.

الحكم

الأصل أنه لا يجوز لقرار إداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي ، جواز ذلك استثناء إن كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً إخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه ، ومثال ذلك بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية بموافقة رئيس الجمهورية بالاستيلاء على عقار تشغله مدرسة خاصة بجمعية بعد صدور حكم بإخلائه بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ - اتفاق ملاك المبنى المحكوم بإخلائه وممثلي الجمعية المستأجرة بعد ذلك على تسوية النزاع الخاص بالتغييرات في المبنى التي كانت سبباً للحكم بالإخلاء وتعهد الجمعية بالإخلاء في ميعاد محدد وإلا كان لملاك المبنى الحق في تنفيذ حكم الإخلاء - إطلاع الوزارة على ذلك وعدم اعتراضها - دلالة على أن المنازعة في القرار الإداري أصبحت منتهية - للخصوم في هذه الحالة المنازعة في حكم الإخلاء المدني حسبما انتهى اتفاقهم.

(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٠)

المبدأ رقم (٧٨٧) - لا يجوز لقرار إداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي نهائي -
جواز ذلك استثناء إذا كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً إخلال خطير بالصالح
العام يتعذر تداركه - مثال بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية والتعليم
بالاستيلاء على عقار تشغله مؤسسة ملجأ البنات بالإسكندرية.

الحكم

انه ولئن كان القرار الاداري لا يجوز في الأصل أن يعطل تنفيذ حكم قضائي
نهائي، وإلا كان مخالفاً للقانون، إلا إذا كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً، إخلال
خطير بالصالح العام يتعذر تداركه، كحدوث فته أو تعطيل سير مرفق عام
فيرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص، ولكن بمراعاة أن تقدر
الضرورة بقدرها، كما أنه ولئن كان لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرار
بالاستيلاء على أي عقار يكون خالياً إذا رآه لازماً لحاجة الوزارة، أو إحدى
الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلافها أو إحدى الهيئات
التي تسهم في رسالة وزارة التربية والتعليم وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٢١
لسنة ١٩٥٥ (١).

وكان للعقار يعتبر خالياً جائز الاستيلاء عليه قانوناً إلا إذا لم يوجد موقع
قانوني من تنفيذ قرار الاستيلاء، على ما سلف البيان، وكان لا يجوز في الأصل
أن يسخر قرار الاستيلاء أداة لإعادة أو إبقاء حيازة شخص حكم بإخلاله من
العقار إذا كان سبب الحكم عليه بالإخلاء هو إخلاله بالتزامه إخلالاً أضر بالعقار
وبماله، إلا إذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم لمعالجة
ضرورة ملجئة كيلا يتعطل سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة عند ذلك بقدرها،
لئن كان ذلك كله ما تقدم، إلا أنه إذا كان مما سلف إيراد تفصيلاً لعناصر
المنازعة، إن الذي ألجأ وزير التربية والتعليم إلى إصدار قرار الاستيلاء
المطعون فيه في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٦، كما يتضح من أوراق الطعن، هو أن
مؤسسة البنات اللاجئات تنتظم حوالي المائتين من اللاجئات، وكان يترتب على
تنفيذ طرد الموظفة من العقار بالصورة العاجلة التي أريد أن يتم بها، تشريد
اللاجئات في الطرقات، وتعطيل سير مرفق التربية والتعليم بالنسبة إلى فئة من

(١) صدر في أول فبراير سنة ١٩٩٧ حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٥ لسنة ١٨ ق
(دستورية) بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية
والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم.

المنتفعين به مما تتفاقم معه عوامل الاضطراب، ويختل به النظام العام، فقصده بالقرار المذكور، إلى تفادي هذه النتائج الخطيرة، فإن القرار المطعون فيه يكون، والحالة هذه، قد استجاب لضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام، وأملأها الحرص على تمكين أسباب الأمن والسكينة في قلوب البنات اللاجئات.

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

المبدأ رقم (٧٨٨) - الأحكام النهائية واجبة النفاذ يكون تنفيذها طبقاً لما يقرره منطوقها مكملاً بالأسباب التي لا يقوم المنطوق إلا بها باعتبار أن الحكم ما هو إلا تطبيق للقانون الذي أنشأ أو قرر الحق المحكوم به.

الفتوى

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ فتبين لها أن الأحكام النهائية واجبة النفاذ يكون تنفيذها طبقاً لما يقرره منطوقها مكملاً بالأسباب التي لا يقوم المنطوق إلا بها، وباعتبار أن الحكم ما هو إلا تطبيق للقانون الذي أنشأ أو قرر الحق المحكوم به. ولما كان حكم محكمة القضاء الإداري - في الحالة المعروضة - للصادر في الدعوى رقم ٣١٧٢ لسنة ٤٠ ق قد قضى بأحقية الأستاذ المستشار..... في تسوية معاشه على أساس المعاش المقرر لنائب الوزير سواء عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير من تاريخ إحالته إلى المعاش في ١٩٨٣/٢/١٦، وما يترتب على ذلك من آثار وصرف للفروق المالية، ولم يطعن على هذا الحكم في خلال المواعيد المقررة، فأصبح نهائياً، حائزاً لقوة الأمر المقضي به، ولجب للنفاذ، فإنه إذا ما أسفر التنفيذ عن عدم صرف أية مبالغ لسيانته عن الأجر المتغير بسبب عدم اشتراكه في نظام معاش الأجر المتغير، وعدم أدائه للاشتراكات المقررة عن هذا الأجر فلا يجوز له المطالبة بصرف أية مبالغ عن هذا المعاش، إذ أن جهة الإدارة تطبق ذلك صحيح حكم القانون لحساب المعاش عن الأجر المتغير وفقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ولا تعارض في هذا التطبيق مع حجية الحكم المذكور.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أنه إذا أسفر حساب المعاش عن الأجر المتغير في الحالة المعروضة عن عدم حساب أية مبالغ بهذه الصفة فإن ذلك لا يتعارض مع حجية الحكم.

(الفتوى - ملف ٧٣١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥)

المبدأ رقم (٧٨٩) - تنفيذ حكم الإلغاء المجرد - الطبيعة الخاصة التي يتسم بها تنفيذ أحكام الإلغاء المجرد من إجراءات مطولة لما لها من آثار بعيدة المدى على مراكز العاملين الذين سيعدّلون نظر في ترقية وتساويتهم - تطبيق .

الحكم

ومن حيث ان الطاعة تقول انها تبني طعننا على سببين الأول : لما كان تنفيذ الإلغاء المجرد للقرارين رقمي ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ و ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ بمقتضى الحكمين الصادرين في الدعويين رقم ٣٢٨٨ و ٣١٩٠ لسنة ١٩ ق يترتب عليه سحب وتعديل ترقية ملته من العاملين بوزارة الحربية فقد لجأت الى وضع حل يتلاءم مع تنفيذ الأحكام ومع الاحتفاظ للعاملين الملغاة تساويتهم وترقياتهم بموجبها بمرتباتهم مراعاة لهم من النواحي الإنشائية والاجتماعية فعرض الأمر على وزير للخزائن وشكلت لجنة من إدارة التشريع للمالى بها وجهاز الموازنة العامة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة الحربية وانتهت في تقريرها اليه الى تنفيذ الاحكام على ان تصدر قانونا بالاحتفاظ للعاملين المشار اليهم بالمرتبات التي وصلوا اليها استنادا الى التسويات والترقيات الملغاة وهكذا فان جهة الادارة جارية فعلا في اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنفيذ الأحكام وليس هناك تقصير منها كما نكر الحكم وان كان هناك تراخ في الوقت فمرجعه ما تتطلبه الطبيعة الخاصة التي يتسم بها تنفيذ أحكام الإلغاء المجرد من إجراءات مطولة لما لها من آثار بعيدة المدى على مراكز العاملين الذين سيعدّلون نظر في ترقية وتساويتهم * ولذا فان الحكم المطعون فيه جانب الصواب فيما قرره من ان جهة الادارة ممتنعة او متراخية في التنفيذ لان هذا استخلاص غير سائغ والثاني : ان القرار المطعون فيه لم يشمل أحداً من العاملين السابق تسوية حالاتهم بالقرارين ١٢٥٠ و ١٤٥٧ لسنة ١٩٦٤ . فلا مصلحة للمطعون ضده في الطعن عليه لأنه لن يترتب على إلغائهما أى اثر او تخيير في اقدميته .

ومن حيث انه عن السبب الأول فهو موجب لتأييد الحكم المطعون فيه لا نقضه لأنه دليل صحة ما انتهى إليه الحكم لأسبابه الصحيحة في الواقع والقانون من بطلان القرار المطعون فيه إذ اتخذ على أساس اقدميات رتبها قرارات غير مشروعة قضى نهائيا بإلغائها بحكمين نهائيين لم تنفذهما جهة الادارة بل مضت في إصدار قرارات تالية اعتمادا عليها باستمرار منها في إبقاء ما نشأ عنها من

مراكز قانونية غير مشروعة ولما ترتب عليها من آثار وهو ما يصم قراراتها هذه بعيب مخالفة للقانون لفساد الأسس الذي قامت عليه فضلا عن انطوائها على إهدار حجية الأحكام القضائية النهائية وهي عنوان الحقيقة وتسمو على اعتبارات النظام العام ذاتها وتنفيذها حتم ولجب على جهة الادارة فلا يجوز لها ان تمتنع عنه وتعطله . سواء بطريق مباشر او غير مباشر وهي في واقع الدعوى سلكت الطريقين حيث انها لم تنفذ الأحكام ، على ما هو ثابت من تقرير الطعن أيضا وتصرفت باصدارها للقرار المطعون فيه على ما يخالف مقتضاها اذ هو مبني بدوره على عدم إنفاذ آثار الأحكام . وما قمته في تقرير الطعن تعليلا . مسلكها هذا غير مقبول فلا هو يبرر قرارها للمطعون فيه او يصلح سببا - لطعنها على الحكم بإلغائه اذ ان مصلحة الموظفين المستفيدين من التسويات والترقيات المقضى نهائيا بلغائها في إلقاء بعض آثارها هي مصلحة غير مشروعة لا اعتبار لها قانونا ومراعاتها بالمعنى إلى تحقيقها . على نحو ما قالت جهة الادارة أخطأ منها وهي بذاتها مخالفة جسيمة للقانون لما تقدم بيانه ولما فيها من خروج على المصلحة العامة التي تقتضى نفاذ أحكام القوانين ورعاية أصحاب الحقوق المشروعة وفقا لها بإيفائهم على ما قضت به الأحكام النهائية منها وهو ما يستوجب تنفيذ الأحكام لا التحايل عليها .

(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ١٨ق - جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٩ - من ٢٤ ص ٧٧)
المبدأ رقم (٧٩٠) - تنفيذ أحكام الإلغاء المجرد لقرارات التخطي في الترقية - تطبيق.

الحكم

ومن حيث انه متى كان الثابت من الأوراق أن القرار الصادر في ١٧/١٢/١٩٥١ قد تضمن ترقية ٣٣ موظفا الى الدرجة الخامسة الفنية بالاختيار ومن بينهم المدعى وقد صدرت عدة أحكام من القضاء الادارى في شأن هذا القرار بعضها بإلغائه إلغاء مجردا وبعضها بإلغاء فيما تضمنه من تخطي للمدعى في الترقية وبعضها برد لخدمة المدعين الى تاريخ القرار المطعون فيه وقد فاق عدد المدعين للصادر لصالحهم هذه الأحكام عدد الدرجات الخامسة التي تمت الترقية اليها بالاختيار بموجب القرار المذكور ومن ثم فان الجهة الادارية تكون قد أصابت اذ رأت عند تنفيذ هذه الاحكام الغاء القرار المحكوم عليه بإلغائه بأكمله

وإعادة إصدار الترقيات من جديد إلا أنها وهى بصدد تنفيذ هذه الأحكام وقد فرقت بين من صدرت لصالحهم أحكام بالإلغاء المجرد أو النسبى وبين من صدر لصالحهم أحكام ببرد الأقدمية الى تاريخ القرار الملقى ورأت ان تدخل للفريق الأول فى المفاضلة عند إعادة الترقية بالاختيار مع المطعون فى - ترقيتهم بينما ردت الأقدمية بالفعل الى تاريخ القرار بالنسبة للفريق الثانى دون ان تدخله فى هذه المفاضلة فإنها تكون قد أخطأت ذلك انه من المسلم ان الحكم الذى يصدر من القضاء الإدارى ببرد الأقدمية الى تاريخ القرار المطعون فيه متى كان صادرا فى دعوى إلغاء وليس فى دعوى تسوية فانه ينطوى على إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية وغاية ما هنالك انه متى رقى المدعى بعد القرار المطعون فيه فان مصلحته تقتصر على رد الأقدمية الى هذا القرار وحدها ولا يغير ذلك من طبيعة للدعوى من حيث كونها دعوى إلغاء فتصبح دعوى تسوية واذا كان من المسلم أن الحكم الصادر فى دعوى الإلغاء ليس من أثره ان يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم وإلا كان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل الإدارة فيما هو من اختصاصها بل لابد من صدور قرار إدارى جديد ينشئ المراكز القانونية فى هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة فانه ليس من المتعين اذا ما قضت المحكمة ببرد اقدمية المحكوم لصالحه فى دعوى إلغاء الى تاريخ القرار المطعون فيه ان يرقى بموجب هذا القرار بغض النظر عن أحيته فى الترقية من عدمها بل لابد وقد فاق عدد المحكوم لصالحهم عدد المرقين الى الدرجة الخامسة الفنية من إلغاء جميع المراكز القانونية غير السليمة التى ترتبت على صدور القرار الذى وقعت فيه المخالفة القانونية وذلك حتى ينال كل موظف نتيجة لإعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى حكم الإلغاء ما كان يستحقه بصورة عادية لو لم ترتكب هذه المخالفة ولو اقتصر التنفيذ بالنسبة لمن قضى لصالحهم ببرد الأقدمية على ردها الى تاريخ القرار المطعون فيه دون إدخالهم فى المنازعة لأدى ذلك إلى تخلف الآخرين سواء من صدرت لصالحهم أحكام او من كانوا من المطعون فى ترقياتهم على وجه يخالف الأسباب التى ينشأ عليها الحكم قضاء وحازت حجية الشئ المحكوم فيه ويخالف بالتالى الأوضاع القانونية السليمة .

ومن حيث انه لا وجه بعد ما تقدم للقول بما ذهب إليه تقرير الطعن من أن

قرار ١٩٥٨/٥/٢٩ قد لصطفى الأقدم في مجال الترقية بالاختيار ومن ثم يحمل على الصحة ذلك لان الثابت ان قرار ١٩٥١/١٢/١٧ قد تضمن شغل ٣٣ درجة خامسة بالترقية إليها بالاختيار من بين موظفي الدرجة السادسة ومن ثم فلا يسوغ لجهة الادارة عند إعادة إصدار هذا القرار من جديد أن تعود إلى إجراء الترقية بالأقدمية لو تصطفى الأقدم في مجال الترقية بالاختيار بعد ان - أفصحت عن إرادتها في الترقية بالاختيار من قبل ومن المسلم أن ولاية للترقية في ظل القواعد القانونية المعمول بها قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت ولاية اختيارية - مناطقها الجدارة حسبما تقدره هيئة الادارة مع مراعاة الاقدمية ولكن الادارة اذ قدرت ان تجعل نسبة للأقدمية مع الصلاحية ونسبة للاختيار فان عليها عند أعمال الاختيار ان ترقى اكثر الموظفين كفاية من واقع التقارير السرية باعتبارها المعبرة عن مدى كفاية الموظف حتى ولو كان هو الأحدث .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ١٦ق - جلسة ١٩٧٩ / ٦/٢٤ - من ٢٤ ص ١٢٤)
المبدأ رقم (٧٩١) - يتحدد مركز الموظف بصور قرار من الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم - حسب الميعاد من تاريخ التنفيذ الكامل - الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري هي كاشفة للحقوق وليست مقرر لها.

الحكم

إن الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري هي كاشفة للحقوق وليست مقرر لها فهذه الأحكام هي عبارة عن أوامر من السلطة القضائية موجهة لمن صدرت ضدهم بمنح حقوق لمن صدره - لصالحهم اما للمركز القانوني للموظف فيتحدد بصور قرار من الجهة الادارية تنفيذا لهذا الحكم فمركز الموظف لا يتحدد الا بصور قرار من الجهة الادارية تنفيذا لهذا الحكم اذ قد تقوم الجهة الإدارية بتنفيذه تنفيذا كاملا وقد تقوم بتنفيذه على مراحل ، وعلى ذلك فإن ميعاد الطعن يكون من تاريخ صدور القرار الإداري المنفذ للحكم ، وعلى ذلك تكون دعواه قد تمت خلال المواعيد المقررة قانونا .

ومن حيث ان حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ٣٨٨ لسنة ١٤ ق عليا المشار إليه قد ارسخ يقين المدعى بالنسبة للأقدمية في الربط المالي ١٥ - ٢٥ ج ورد اقدميته من هذه الدرجة الى ١٩٦١/٥/٢١ وكانت الآثار المباشرة التي تترتب حتما على هذا الحكم هي تعديل اقدميته المذكورة في هذه الدرجة دون ان

تمتد هذه الآثار الى الطعن بطريقة تلقائية فى جميع القرارات اللاحقة الصادرة بالترقية بالأقدمية فى الدرجات التالية ذلك ان الدعوى بطلب إلغاء القرارات الإدارية المعيبة لا تتم الا برادة صريحة جلية من الطاعن ولا تغنى عنها إرادة ضمنيه او مفترضة اذ انه ليس فى القوانين ما يلزم صاحب الحق بان يحرك الدعوى لحماية حقه اذا اعتدى عليه . لما كان الامر كذلك فان الحكم الصادر للمدعى بتسوية حالته فى الفئة السادسة فانه يفتح امام المدعى باب الطعن فى القرارات اللاحقة على أساس المركز القانونى الذى استقر له بمقتضى الحكم الا ان ذلك لا يعنى قيام الطعن تلقائيا على هذه القرارات ذلك ان هذا الطعن يفترض من المدعى إجراء ايجابيا يعرب فيه عن إرادته الجلية فى مخاصمة القرارات المذكورة ملتزما فى ذلك المواعيد والإجراءات القانونية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة وهذه المواعيد تبدأ من تاريخ صدور الحكم فى ١٩٧١/٣/٢٠ ولا تتراخى الى تاريخ صدور قرار الجهة الادارية بتنفيذ الحكم ما دام المركز القانونى الجديد قد تحقق للمدعى من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ١٩٩٠ - جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٦ - من ٢٥ ص ٩٣)
المبدأ رقم (٧٩٢) - تنفيذ الحكم - للصورة التنفيذية للحكم - أحوال إعطاء صورة تنفيذية ثانية للحكم.

الحكم

مفاد نص المادة ١٨٣ من قانون المرافعات أنه لا يجوز إعطاء صورة تنفيذية ثانية إلا بناء على حكم يصدر من المحكمة التى أصدرت الحكم المطلوب تسليمه صورته و يتعين على المحكمة أن تتحقق أولاً من ضياع الصورة التنفيذية الأولى - عدم ضياع الصورة التنفيذية للحكم بعد أن ثبت أنها فى حيازة إحدى الجهات بعد أن قامت بتنفيذ الحكم على المدعى بذلك - خروج الواقعة عن نطاق التقيد و الضياع الذى يجيز المطالبة بتسليمه صورة تنفيذية ثانية .

(الطعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٢٠٢٧ - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ - من ٢٧ ص ٧٤٢)
المبدأ رقم (٧٩٣) - تنفيذ الحكم - عدم صرف الفروق المالية كثر من آثاره - طلب تفسير الحكم أو إضافة عبارة " الفروق المالية " - عدم قبوله - أساس ذلك.

الحكم

فصل الحكم فى كل الطلبات الموضوعية التى اشتملت عليها دعوى المدعى

دون غموض أو إيهام - مدى الإلغاء وأثره يتحدد بما بينته المحكمة في أسباب الحكم وهو لا يستتبع اعتبار المدعى مرقى بالحكم ذاته - القرار الذى يصدر من الادارة تنفيذاً له هو الذى ينشئ للمراكز وترتيب الأقدميات بين العاملين - وتحديد وضع المدعى وما يترتب على ذلك من تعديل فى مرتبه وما يستحق له من فروق مالية - كل هذه من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم - ليس من شأن الحكم أن يستطرد إليها - منازعة المدعى فى سلامة القرارات المنفذة للحكم محله دعوى جديدة فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٤٢ - لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨ - س ٢٩ ص ٨٤٢)
المبدأ رقم (٧٩٤) - تنفيذ أحكام التصحيح والإزالة - تراخي الموظف المسئول فى تنفيذ حكم الإزالة أو التصحيح، وتمادي المالك فى أعمال البناء لا يمنع من تنفيذ الحكم بالإزالة أو التصحيح.

الحكم

صدور أحكام بالتصحيح و الإزالة - تراخي الموظف المسئول عن سحب صدور الأحكام فور صدورها وعدم الإسراع فى تنفيذها قبل أن يتمادى المالك فى أعمال البناء يشكل مخالفة تأديبية فى حق الموظف المختص ، وأساس ذلك هو حجية الأحكام حيث لا يجوز الإدعاء بأن قيام المالك ببناء أدوار أخرى يتعذر معه تنفيذ الأحكام الصادرة وإلا كان مؤداه تمادى المالك فى مخالفاته ، ومن ثم يعتبر تقاعس جهة الإدارة عن تنفيذ الأحكام الصادرة بالتصحيح والإزالة هو أمر فيه إهدار كامل لحجية الأحكام التى تسمو على النظام العام ، وتترتب على ذلك مسئولية الموظف المقصر .

(الطعون أرقام ٥٨٢ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٧٢٤ و ٧٥٧ و ٧٦١ و ٧٦٧
لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٨٤ / ٦ / ٢٣ - س ٢٩ ص ١٣٠٣)
المبدأ رقم (٧٩٥) - تنفيذ الأحكام الجنائية - الطبيعة القانونية لقرار تنفيذ الحكم الجنائي.

الحكم

القرار الصادر بتنفيذ حكم جنائي بإزالة عقار حتى سطح الأرض ليس قراراً إدارياً - أساس ذلك : أن لا يعدو أن يكون مجرد إجراء تنفيذي للحكم الجنائي ولا يرتفع إلى مرتبة للقرارات الإدارية التى تفصح لإرادة جهة الإدارة عنها بقصد

إنشاء مركز قانونية لمن صدرت في شأنهم - أثر ذلك - عدم قبول الطعن بالإلغاء في القرار المشار إليه - يتعين على صاحب الشأن أن يستشكل في تنفيذ الحكم الجنائي أن كان لذلك محل بالطرق والإجراءات المقررة قانوناً .

(الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣١ق - جلسة ٤ / ١ / ١٩٨٦ - س ٣١ ص ٧٧١)
المبدأ رقم (٧٩٦) - تنفيذ الأحكام - إذا كان الحكم الصادر بالإلغاء قاطع الدلالة في إعدام القرار وإزالته من الوجود دون أن تكون جهة الإدارة ملزمة باتخاذ أي إجراء تنفيذي فلا تترتب عليها أن لم تصدر هذا القرار ويمتنع الرجوع عليها قضاءً.

الحكم

امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم الصادر من القضاء هو بمثابة قرار سلبي خاطئ يتيح لنوى الشأن الطعن فيه بالإلغاء وطلب التعويض أن كان لذلك محل - الأصل أن يترتب على حكم الإلغاء للعودة بالحال إلى ما كان عليه وكان القرار الملغى لم يصدر ولم يكن له وجود قانوني - أساس ذلك : - أن القرار الملغى يعتبر معدوماً من الناحية القانونية - بعض الحالات تتطلب تخلصاً من جانب الإدارة بإصدار قرار بتنفيذ حكم الإلغاء - إذا امتنعت جهة الإدارة عن إصدار مثل هذا القرار يكون امتناعها بمثابة قرار سلبي بالامتناع - مؤدى ذلك : - أنه إذا كان الحكم الصادر بالإلغاء قاطع الدلالة في إعدام القرار وإزالته من الوجود دون أن تكون جهة الإدارة ملزمة باتخاذ أي إجراء تنفيذي فلا تترتب عليها أن لم تصدر هذا القرار ويمتنع الرجوع عليها قضاءً .

(الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ق - جلسة ٨ / ٢ / ١٩٨٦ - س ٣١ ص ١١٠٥)
المبدأ رقم (٧٩٧) - تنفيذ الحكم الصادر بالنقل - أثر تنفيذ الحكم على الحق في التعويض.

الحكم

الأجر الإضافي ومكافآت الضبط والإرشاد والجهود غير العادية ومكافآت التثمين لا تستحق كآثر من آثار المركز القانوني بالجهة المنقول منها - مناط استحقاق العامل لهذه الأجر والمكافآت هو تكليفه بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية إذا قدرت الجهة أن حاجة العمل بالمرفق تتطلب ذلك - أثر ذلك : - لا يجوز للعامل أن يتمسك في مواجهة الإدارة بأن له حقاً مكتسباً في ممارسة العمل

بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية أو الاستمرار في ممارسة نشاط وظيفة بالذات إذا ما قدرت الجهة الإدارية أن حاجة العمل لا تتطلب الاستمرار في أداء هذا النشاط بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية الأثر المترتب على ذلك . انتهاء الأساس القانوني لادعاء العامل بأن قرار نقله قد الحق به ضرراً مادياً - مؤدى تنفيذ الحكم بإلغاء قرار النقل وإعادة العامل إلى مركزه الوظيفي بالمرفق كاف لجبر الضرر الألبى.

(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦ / ٢ / ٢٣ - س ٣١ ص ٦٢)
المبدأ رقم (٧٩٨) - مقتضى تنفيذ الحكم بإلغاء قرار وزير الداخلية ترفينه الضابط إلى رتبة اللواء وصرف مستحقته عنها وهي تمثل كل ما لحق الطاعن من ضرر - يعتبر ذلك خير تعويض عن الأضرار.

الحكم

وضع المشرع قاعدة عامة مؤداها أن الترقية إلى رتبة لواء تكون بالاختيار المطلق - الضابط الذي لا يقع عليه الاختيار للترقية إلى رتبة لواء يحال إلى المعاش مع وجوب ترفينه إلى رتبة اللواء استثناء من هذه القاعدة يجوز إحالة الضابط الذي لا يقع عليه الاختيار للترقية إلى المعاش برتبته دون ترقية إلى رتبة اللواء - يشترط لإعمال هذا الاستثناء أن تتوافر لدى الضابط أسباب هامة يرى معها المجلس الأعلى للشرطة عدم ترفينه - هذه الأسباب يجب أن تكون على درجة من الأهمية بحيث تمس الضابط في نزاهته وسمعته واعتباره وكفائته - تقدير ذلك يدخل في اختصاص المجلس الأعلى للشرطة - خضوع هذا التقدير لرقابة القضاء الإداري إذا خلصت المحكمة إلى إلغاء قرار وزير الداخلية مع ما يترتب على ذلك من آثار فإن مقتضى تنفيذ الحكم ترفينه إلى رتبة اللواء وصرف مستحقته عنها وهي تمثل كل ما لحق الطاعن من ضرر - يعتبر ذلك خير تعويض عن الأضرار الأمر الذي يتعين معه رفض طلب التعويض .

(الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦ / ١٢ / ٣٠ - س ٣٢ ص ٥٥٣)
المبدأ رقم (٧٩٩) - المنازعة في تنفيذ الحكم ، يتعين ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم .

الحكم

إن المنازعة في تنفيذ الحكم ، سواء كانت وقتية أو موضوعية ، يتعين كقاعدة

عامة ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما يمس حجيته . فإذا بني الإشكال على اعتراض إجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم وجب على قاضي التنفيذ أن يقضى بفضه ، وهو ما يتعين للقضاء به أيضا إذا كان مبنى الإشكال بطلان الحكم حتى لو اتضح لقاضي التنفيذ من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه ذلك أن الحكم يعتبر حجة فيما قضى فيه وعنوانا للحقيقة ولا يكون لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجة .

(الطعن رقم ٣٤١٨ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨٧ - س ٣٢ ص ١١٢٩)
المبدأ رقم (٨٠٠) - نهوض الجهة الإدارية إلى تنفيذ الحكم بإلغاء قرار النقل تنفيذاً كاملاً بإزالة كل ما يترتب عليه من آثار - يعتبر ذلك كاف وحده لجبر كافة الأضرار الأدبية التي تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار.

الحكم

الضرر الأدبي هو الذي لا يمس المال و لكنه يصيب مصلحة غير مالية للمضرور كأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه - إذا كان التعويض عن الضرر الأدبي مقررا بنص القانون فإن التعويض بمعناه الواسع قد يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل - التعويض بمقابل قد يكون نقديا أو غير نقدي - التعويض غير النقدي يستند على القاعدة التي قررها القانون للمدني والتي تجيز للقاضي أن يأمر بإعادة الحال إلى ما كانت عليه أو يحكم بأداء معين متصل بالعمل غير المشروع - مؤدى ذلك أن التعويض غير النقدي يجد مجاله في الضرر الأدبي بشرط أن يكون كافيا لجبر هذا الضرر - مثال إلغاء قرار نقل المدعى من مصلحة الجمارك إلى الحكم المحلي بحكم من محكمة القضاء الإداري ونهوض الجهة الإدارية إلى تنفيذ الحكم تنفيذا كاملاً بإزالة كل ما يترتب على قرار النقل الملغى من آثار - يعتبر ذلك كاف وحده لجبر كافة الأضرار الأدبية التي تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار - الأثر المترتب على ذلك : لا وجه للمطالبة بتعويض نقدي عن الضرر الذي تم جبره - أساس ذلك : - التعويض لا بد أن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى بالمضرور على حساب المسئول دون سبب .

(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٣٠ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٨٧ - س ٣٢ ص ١٣٤٩)

المبدأ رقم (٨٠١) - على المحضر متى قدم إليه طلب التنفيذ مرفقا به ما تطلبه القانون من أوراق ولجب القيام بالتنفيذ.

الحكم

على المحضر متى قدم إليه طلب التنفيذ مرفقا به ما تطلبه القانون من أوراق واجب القيام بالتنفيذ ، فإذا تبين للمحضر نقص في البيانات أو أوراق التنفيذ وجب عليه أن يمتنع عن إجراء التنفيذ ويعرض الأمر على قاضي التنفيذ.

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

المبدأ رقم (٨٠٢) - إذا كان القرار الملغى يصبح بمجرد الحكم معدوم الوجود من الناحية القانونية إلا أن الأمر قد يتطلب في بعض الحالات تدخلا من جانب الإدارة بإصدار قرار بتنفيذ مقتضى حكم الإلغاء كما قد لا يتطلب الأمر صدور مثل هذا القرار، ومرد ذلك في النهاية ظروف كل حالة وملاستها - حيث يتطلب الأمر من الإدارة إصدار مثل هذا القرار ولا تفعل يكون امتناعها بمثابة القرار السلبي الذي يجوز لكل ذي مصلحة أن يستعدى عليه قضاء الإلغاء أو قضاء التعويض بحسب الأحوال - حيث يكون الحكم الصادر بالإلغاء قاطع الدلالة في إعدامه القرار وإزالته من الوجود، دون أن تكون الإدارة مطالبة باتخاذ أي إجراء تنفيذي فلا تثريب عليها إن هي لم تصدر قرارا تنفيذيا بذلك.

الحكم

يترتب على صدور الحكم بالإلغاء العودة بالحال وكان القرار الملغى لم يصدر قط، ولم يكن له وجود قانوني ، ويصاحب ذلك كآثر حتمي للحكم إعادة مركز المحكوم له، وكان القرار لم يصدر بحال - إذا كان القرار الملغى يصبح بمجرد الحكم معدوم الوجود من الناحية القانونية إلا أن الأمر قد يتطلب في بعض الحالات تدخلا من جانب الإدارة بإصدار قرار بتنفيذ مقتضى حكم الإلغاء كما قد لا يتطلب الأمر صدور مثل هذا القرار، ومرد ذلك في النهاية ظروف كل حالة وملاستها - حيث يتطلب الأمر من الإدارة إصدار مثل هذا القرار ولا تفعل يكون امتناعها بمثابة القرار السلبي الذي يجوز لكل ذي مصلحة أن يستعدى عليه قضاء الإلغاء أو قضاء التعويض بحسب الأحوال - حيث يكون الحكم الصادر بالإلغاء قاطع الدلالة في إعدامه القرار وإزالته من الوجود، دون أن تكون الإدارة مطالبة باتخاذ أي إجراء تنفيذي فلا تثريب عليها إن هي لم تصدر قرارا تنفيذيا بذلك -

يتمتع بالتالي الرجوع إليها قضاء- إذا حكم بإلغاء قرار النيابة العامة صادر منازعة حيازة، وقام الحكم على عدم اختصاص النيابة العامة بإصدار أي قرار في مسائل الحيازة، فالحكم يكون بذلك قد ألغى القرار المطعون فيه إلغاء مجردا -لا تكون النيابة العامة مطالبة بعد صدور الحكم إلا بالامتناع عن تمكين هذا الطرف أو ذلك من العين موضوع النزاع أو إصدار أي أمر متعلق بمنع تعرض هذا الطرف أو الغير، لأن الاختصاص بالفعل في المنازعة على الحيازة إنما يكون وفقا لما قضى به الحكم لقاضي الحيازة الذي يتعين على الطرف الذي يزعم الحيازة لنفسه أن يلجأ إليه بوسائله المقررة قانونا- إذا امتنعت النيابة العامة عن إصدار مثل هذا القرار، فلا يشكل ذلك في ذاته خطأ يوجب مسئوليتها ويستوجب التعويض عنه- النيابة العامة أصبحت إعمالا لأسباب الحكم مغلوطة اليد، لا اختصاص لها في إصدار هذا القرار، ويكون امتناعها عن إصداره إعمالا لما قضى به الحكم.

(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

المبدأ رقم (٨٠٣) - مقتضى الحكم للحقز لقوة الأمر للمقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو أثره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدة الذي حدده الحكم.

الفتوى

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فاستبان لها بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في عجزها على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة.

واستظهرت الجمعية من ذلك أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة، وتلك نتيجة لا مدعى عنها إدراكا للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء ولكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته، فإذا ما حكم بالإلغاء فإن الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقا دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن التنفيذ، أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها وإكبارا لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته. كما استظهرت الجمعية ما سبق ولن قضت به المحكمة الإدارية العليا

بجلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ في الطعن رقم ٧،٨ لسنة ١ ق من أن مقتضى تنفيذ الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي للذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي حدده الحكم.

وخلصت الجمعية في ذلك جميعا إلى أن السيد/..... إذ صدر لصالحه حكم من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٢ ق بإلغاء قرار مديرية التربية والتعلم بالجيزة فيما تضمنته من إسقاط مدة انقطاعه عن العمل من مدة خدمته فليس من مندوحة من تنفيذ هذا الحكم والنزول عن موجبة وإعمال مقتضاه بعدم إسقاط مدة انقطاعه خلال الفترة من ١٩٨٠/٨/٣٠ حتى ١٩٨١/٨/١٧ من مدة خدمته وما يترتب على ذلك من آثار قدرا لما للحكم من حجية الأمر المقضي به.

(الفتوى - ملف رقم ٧٩٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

المبدأ رقم (٨٠٤) - (١) الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة - تلك نتيجة لا معدي عنها إبراكا للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء - التزام الإدارة بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقا دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتفادى فيه على أي وجه نزولا عند حجة الأحكام

(٢) تنفيذ حكم الإلغاء يجب أن يكون كاملا غير منقوص على الأساس الذي أقام عليه قضاءه، وفي الخصوص وبالمدى الذي حدده، ومن هنا كان لزاما أن يكون التنفيذ موزونا بميزان الفتون في تلك النواحي والآثار كافة حتى يعد وضع الأمور في نصابها الفتوني الصحيح

الفتوى

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/١٢/٢٠ فاستبان لها أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في عجزها على أن "الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة". واستظهرت الجمعية من ذلك أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة، وتلك نتيجة لا معدي عنها، إبراكا للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء، ولكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته، فإذا ما حكم بالإلغاء فإن الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم، وإعادة الحال إلى ما كان عليه، كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقا، دون أن يكون لجهة الإدارة أن

تمتّع عن تنفيذه، أو تتقاعس فيه، على أي وجه، نزولا عند حجة الأحكام، وإعلاء لشأنها، وإكبارا لسيادة للقانون، والنزول عند مقتضياته، كما استظهرت الجمعية ما سبق أن قضت به المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٦٠/٤/٢٦ في الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ١ ق من أن "مقتضى تنفيذ الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي للذي قضى بإلغاء القرار للمطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدة الذي عينه الحكم، إذ أن تنفيذ حكم الإلغاء يجب أن يكون كاملا غير منقوص على الأساس الذي أقام عليه قضاءه، وفي الخصوص وبالمدة الذي حدده، ومن هنا كان لزاما أن يكون التنفيذ موزونا بميزان القانون في تلك النواحي والآثار كافة حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح".

وخلصت الجمعية من ذلك إلى أن السيد/..... إذ استصدر لصالحه حكما من محكمة القضاء الإداري في الدعوى المشار إليها يقضى في موضوعها بإلغاء القرار للمطعون فيه رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار فليس ثمة بعد من مندوحة من تنفيذ هذا الحكم والنزول عند موجه وإعمال مقتضاه بما مؤداه ترقّيته إلى وظيفة مدير عام اعتبارا من تاريخ صدور القرار الملغى مع ما يترتب على ذلك من آثار شاملة للفروق المالية عن المرتب الأساسي المقرر لهذه الوظيفة وملحقته المتمثلة في مكافآت الامتحان والملاحظة والحوافز وإعانة غلاء المعيشة كأثر مترتب على الحكم المشار إليه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أحقية السيد/..... -العامل بجامعة الإسكندرية في استثناء فروق مكافآت الامتحان والملاحظة والحوافز وإعانة غلاء المعيشة نفاذا للحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية في الدعوى رقم ٢٥٤٠ لسنة ٣٩ القضائية.

(فتوى - ملف رقم ١٢٥٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠)

المبدأ رقم (٨٠٥) - إلغاء قرار الفصل يجعل الرابطة الوظيفية وكنتها لا زالت قائمة بين العامل والجهة التي يعمل بها بكافة آثارها - إلا إن ذلك ليس من شأنه أن يعيد للعامل حقه في الحصول على مرتبه طوال مدة فصله تلقائيا ذلك لأن الأصل في المرتب أنه مقابل العمل - طالما أنه قد حيل بين العامل وبين

أدائه العمل المنوط بفصله وحرمت الجهة التي يعمل بها من خدماته طوال مدة الفصل، فإن العامل ينشأ له مجرد حق في التعويض عن فصله إذا ما توافرت عناصره وأركانه.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه بإلغاء قرار الفصل تكون الرابطة الوظيفية وكأنها لا زالت قائمة بين العامل والجهة التي يعمل بها بكافة آثارها إلا إن ذلك ليس من شأنه أن يعيد للعامل حقه في الحصول على مرتبه طوال مدة فصله تلقائياً ذلك لأن الأصل في المرتب أنه مقابل للعمل ولما كان قد حيل بين العامل وبين أدائه العمل المنوط بفصله وحرمت الجهة التي يعمل بها من خدماته طوال مدة الفصل، فإن العامل ينشأ له مجرد حق في التعويض عن فصله إذا ما توافرت عناصره وأركانه.

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم، وكان الحكم للمطعون فيه قد تصدى لمرتب المدعى مدة فصله وقضى بأحقية المدعى فيه على حين أنه يعتبر من عناصر التعويض عن قرار الفصل الذي قد يستحقه المدعى فإن المحكمة التأديبية تكون جاوزت اختصاصها ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم للمطعون فيه فيما تضمنه من استحقاق للمدعى لمرتبه عن مدة فصله.

(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٤)

مبادئ وقواعد تنفيذ أحكام الإلغاء المجرد :

أرست الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مبدأ هاماً في كيفية تنفيذ حكم الإلغاء المجرد نعرض له فيما يلي:

المبدأ رقم (٨٠٦) - (١) يجوز - استثناءً - صدور بعض القرارات بأثر رجعي، ومنها القرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية إلغاء مجرداً أو نسبياً .

(٢) الحكم الصادر بإلغاء قرار إداري، قد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليماً فيسمى الإلغاء نسبياً أو جزئياً، وقد يكون الإلغاء شاملاً لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار بكل آثاره، أي يترتب عليه إعدام القرار كله، وهو ما يسمى الإلغاء المجرد أو الكامل .

(٣) البطلان الذي يؤدي إلى إلغاء القرار الإداري إلغاءً مجرداً، إنما يعيب هذا

القرار في ذاته، ومن ثم يكون من شأن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء، أن يضحى القرار المحكوم بإلغائه كأن لم يكن ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد .

(٤) إذا صدر حكم بإلغاء قرار ترقية بعض العاملين إلغاءً مجرداً، فيتعين على جهة الإدارة عند تنفيذ الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه ، وعليها أن تعيد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيةاتهم مراعية وضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه الصحيح .

(٥) تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه، إذ أنه ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بما لها من ولاية اختيارية في هذا الصدد.

الفتوى

الأصل في نفاذ القرارات الإدارية أن يقترن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة إلى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها، وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية، إلا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات، فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي، ومنها للقرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية إلغاءً مجرداً أو نسبياً والحكم الصادر بإلغاء قرار إداري، قد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليماً فيسمى الإلغاء نسبياً أو جزئياً، وقد يكون الإلغاء شاملاً لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار بكل آثاره، أي يترتب عليه إعدام القرار كله، وهو ما يسمى بالإلغاء المجرد أو الكامل.

ولما كان البطلان الذي يؤدي إلى إلغاء القرار الإداري إلغاءً مجرداً، إنما يعيب هذا القرار في ذاته، ومن ثم يكون من شأن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء، أن يضحى القرار المحكوم بإلغائه كأن لم يكن - ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد.

وبناء عليه، فإنه إذا صدر حكم بإلغاء قرار الترقية بعض العاملين إلغاءً

مجردا، فيتعين على جهة الإدارة عند تنفيذ الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه، وعلى الإدارة أن تعيد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقية ترقية مراعية وضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه الصحيح، وتكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يرتد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه، إذ أنه ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بما لها من ولاية اختيارية في هذا الصدد.

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة - فإن مقتضى تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٦٢٢ لسنة ٣٦ ق بإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر إلغاء مجردا، أن تقوم الجهة الإدارية بسحب هذا القرار بأثر رجعي من تاريخ صدوره في ١٩٨١/١٠/٢٥ وتعيد الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار الملغى، فتجربى المفاضلة بين المرشحين للترقية إلى وظيفة مدير عام الشؤون القانونية بجامعة القاهرة وهما: د/..... ود/..... لتحديد من هو أحق بشغل هذه الوظيفة، وذلك طبقا لاشتراطات شغلها، وباعتبار أن الحكم المشار إليه لا يكسب الطاعن حقا في الترقية إلى تلك الوظيفة، بل يكون شأن الطاعن هو شأن من ألغيت ترقيته من ناحية وضعه في المركز الذي يستحقه كما لو لم يصدر القرار الملغى.

(فتوى - ملف ٧٢٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)

المبدأ رقم (٨٠٧) - كيفية تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم القضاء الإداري الصادر بإلغاء قرار تخطي في الترقية - تطبيق.

الفتوى

إن قضاء المحكمة الإدارية العليا بحكمها الصادر في ١٩٨٩/١١/٥ في الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٣١ ق المشار إليه، بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسة ١٩٨٥/٣/١٤ في الدعوى رقم ٥٧٠ لسنة ٣٦ ق للمرفوعة من السيدة/..... ضد محافظ الإسكندرية - بصفته - القاضي بقبول دعاها شكلا وبإلغاء القرار رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تخطيها في الترقية إلى الدرجة الأولى مع ما يترتب على ذلك من آثار، وبرفض دعاها - يجعل هذا الحكم الملغى كأن لم

يكن ويلغى كل ما ترتب عليه من آثار، إذ صار ما قضى به في الدعوى كأن لم يكن وأصبح المقضى به فيها هو رفضها الذي قضت به المحكمة الإدارية العليا..... وبهذا القضاء ألغى كل ما ترتب عليه أو نشأ من مراكز أو أوضاع قانونية وما لحقه من قرارات وبذلك كان للحكم الملغى أساسا لها، ومنها قرار ترقيتها إلى الدرجة الأولى أو قرار إسناد وظيفة هذه الدرجة إليها، ويستقر الأمر في هذا الخصوص على أساس ما قضى به حكم المحكمة الإدارية العليا من رفض دعواها، ولذلك يعتبر قرار ترقية السيدة/..... إلى الدرجة الأولى مدير إدارة بالمجموعة القانونية قائما من تاريخ صدوره منتجا آثاره جميعها، دون التفات إلى ما صدر تنفيذا للحكم الملغى من قرارات استندت إليه وكان أساسا لها. ولا وجه للقول بأنه من الممكن تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا على أساس إعادة ترقيته إليها بأثر رجعي يرد إلى تاريخ القرار الصادر بها مع الإبقاء على وضع السيدة/..... في الدرجة عينها - من التاريخ ذاته - لأن ذلك في شقه الأخير لا أساس له بعد رفض دعواها بطلب إلغاء قرار ترقيته. كما إن الأمر ليس إعادة ترقية لها، فترقيته بالقرار الصادر بها تستند إلى ذلك القرار، وهو قائم من تاريخ صدوره بآثاره، إذ ذلك هو مقتضى الحكم بمنطوقه وأسبابه المرتبطة به.

(فتوى - ملف ٢١٢/٢/٨٦ - جلسة ١٩٩١/٥/٨)

المبدأ رقم (٨٠٨) - وعلى جهة الإدارة الالتزام بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقا دون إن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتفacs فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها إكبارا لسيادة القانون. والنزول عند مقتضياته - تطبيق.

الفتوى

الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة وتلك نتيجة لا معدي عنها إرلاكا للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء، وعلى جهة الإدارة الالتزام بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقا دون إن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتفacs فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها إكبارا لسيادة القانون. والنزول عند مقتضياته .
صدر حكم لصالح أحد العاملين بجامعة الإسكندرية بإلغاء القرار المطعون

فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار، إعمال مقتضى هذا الحكم بما مؤداه ترقيته إلى وظيفة مدير عام اعتباراً من تاريخ صدور القرار الملغى مع ما يترتب على ذلك من آثار شاملة الفروق المالية عن المرتب الأساسي المقرر لهذه الوظيفة وملحقاته المتمثلة في مكافآت الامتحان والملاحظة وإعانة غلاء المعيشة كأثر مترتب على الحكم.

(فتوى - ملف ١٢٥٤/٤/٨٦ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٩٢ - وذات المبدأ فتوى -

ملف ١٢٥٣/٤/٨٦ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٢)

المبدأ رقم (٨٠٩) - تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري.

الحكم

ومن حيث إنه يترتب على صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أن يزول كل ما كان للحكم الملغى من آثار بحيث يعود الحال إلى ما كان عليه قبل صدور الحكم المذكور.

(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٤ ق و ٢٣٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٨/٨/١٩٩٣)

المبدأ رقم (٨١٠) - حكم الإلغاء يحقق بذاته إعدام الأثر القانوني المباشر للقرار منذ تقريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الإدارة - جرى الأمر على أن تصدر تلك الجهة قراراً كإجراء تنفيذي مادي بحث لإزالة القرار الملغى تنفيذاً للحكم وقياماً بواجبها الذي تفرضه عليها الصيغة التنفيذية التي تريل بها الأحكام القضائية - هذا القرار لا يعدو أن يكون تأكيداً للأثر القانوني الذي تحقق سلفاً بمقتضى حكم الإلغاء ولا يضيف جديداً في هذا المجال فهو محض تأكيد لما تضمنه الحكم باعتبار أن المحكوم له إنما يستمد حقه مباشرة من ذات الحكم الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه لا من القرار الصادر تنفيذاً له والتي لا تملك الجهة الإدارية سلطة تقديرية في صدوره.

الفتوى

إن الأحكام الصادرة بالإلغاء على نحو ما استقر عليه الإفتاء والقضاء تكون حجة على الكافة وتلك نتيجة لا معدي عنها إدراكاً للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء وتكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته، فإذا حكم بالإلغاء فإن جهة الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنع عن التنفيذ أو تتقاعس فيه

على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام والتزاما بسيادة القانون، وأن حكم الإلغاء يحقق بذاته إعدام الأثر القانوني المباشر للقرار منذ تقريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الإدارة ، بيد أنه جرى الأمر على أن تصدر تلك الجهة قرارا كإجراء تنفيذي مادي بحت لإزالة للقرار الملغى تنفيذا للحكم وقيامها بواجبها الذي تفرضه عليها الصيغة التنفيذية التي تزيل بها الأحكام القضائية- هذا للقرار لا يعدو أن يكون تأكيدا للأثر القانوني الذي تحقق سلفا بمقتضى حكم الإلغاء ولا يضيف جديدا في هذا المجال فهو محض تأكيد لما تضمنه الحكم باعتبار أن المحكوم له إنما يستمد حقه مباشرة من ذات الحكم الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه لا من القرار الصادر تنفيذا له والتي لا تملك الجهة الإدارية سلطة تقديرية في صدوره. وإنما يلتزم فيه بمنطوق الحكم فلا تجاوزه. فائدته -إنما تقتصر على نقل مضمون حكم الإلغاء من نطاق القضاء إلى المجال الإداري ليتمنى العلم به لكل من يقدم على تنفيذ الحكم وأصحاب الشأن ممن يعينهم القرار الملغى- لا مناص والأمر كذلك من القول بأن الأحكام الصادرة بالإلغاء في الحالة المعروضة تعتبر نافذة بمجرد صدورها.

(فتوى - ملف ٢٤٠/٢/٨٦ - جلسة ١١/١١/١٩٩٣)

المبدأ رقم (٨١١) - كيفية تنفيذ الحكم بإرجاع الأقدمية في درجة مدير علم إلى تاريخ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار.

الحكم

يتحدد مدى الإلغاء وأثره بما بينته المحكمة في أسباب حكمها - الحكم بإرجاع الأقدمية في درجة مدير عام إلى تاريخ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يستتبع اعتبار المدعى مرقى بالحكم ذاته وإنما بالقرار الذي يصدر من الإدارة تنفيذا له - هذا للقرار هو الذي ينشئ المراكز القانونية على مقتضى ما حكمت به المحكمة - تنفيذ الحكم يقتضى إعادة ترتيب الأوضاع كآخر الإلغاء إلى الوضع القانوني الصحيح وترتيب الأقدميات بين المرقين أصلا بالقرار المطعون فيه والمرقين حكما بمقتضى قضاء الإلغاء - تحديد وضع الطاعن بين زملائه بعد من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم وهي ناشئة بعده - ليس من شأن الحكم أن يتطرق إليها - مؤدى ذلك : أنه عند منازعة الطاعن في سلامة ما اتخذته الإدارة من إجراءات تنفيذ الحكم يتعين إقامة دعوى جديدة في

هذا الخصوص دون الطعن على الحكم الصادر لصالحه - أساس ذلك : استقلال الوضع الجديد عن سابقة في الدعوى واختلاف سبب الطلب الجديد عن السبب الأصلي للدعوى .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/٢٢ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٧٠٥)
المبدأ رقم (٨١٢) - تنفيذ الحكم - اعتبار المدعى ليس مرقى بالحكم ذاته وإنما بالقرار الذي يصدر من الإدارة تنفيذاً له، فهو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة - ويجب إعادة ترتيب الأقدميات بين المرقين أصلاً بالقرار المطعون فيه والمرقين حكماً بمقتضى قضاء الإلغاء، وتحديد وضع الطاعن بين كل هؤلاء هو من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم وهي ناشئة بعده، وليس من شأن الحكم أن يستطرد إليها.

الحكم

إن مدى الإلغاء وأثره يتحدد بما تبينه المحكمة من ذلك في أسباب الحكم وهو ما يستتبع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة اعتبار المدعى ليس مرقى بالحكم ذاته وإنما بالقرار الذي يصدر من الإدارة تنفيذاً له، فهو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة، ويجب إعادة ترتيب الأوضاع كأثر للإلغاء إلى وضعها القانوني الصحيح، ومن بينها ترتيب الأقدميات بين المرقين أصلاً بالقرار المطعون فيه والمرقين حكماً بمقتضى قضاء الإلغاء، وتحديد وضع الطاعن بين كل هؤلاء هو من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم وهي ناشئة بعده، وليس من شأن الحكم أن يستطرد إليها، وهو ما يقتضى عند منازعة الطاعن في سلامة ما اتخذته الإدارة تنفيذاً للحكم من قرارات وإجراءات أن يقيم دعاوى جديدة في هذا الخصوص - وليس أن يطعن على الحكم الصادر لصالحه وذلك لاستقلال الوضع الجديد عن سابقة في الدعوى واختلاف سبب الطلب الجديد عن السبب الأصلي للدعوى، ولا عبرة بما يقول به الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أخطأ عندما أغفل تحديد ترتيب أقدميته بين المرقين في القرار المطعون فيه، لأن هذا الطلب ليس مما يبنى على طلباته المحددة في دعواه والمبينة على النحو المشار إليه، إذ لا محل لهذا الطلب في النزاع الماثل لوضوح قضاء الحكم وفصله في كل المنازعة التي صدر فيها دون نقص.

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/٢٢ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٧٠٥)

المبدأ رقم (٨١٣) - تنفيذ الحكم بإزالة البناء المخالف يكون بإزالة الأثر الناشئ عن المخالفة.

الحكم

المواد ١٩، ١٨، ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجييه وتنظيم أعمال البناء معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ للحكم بإزالة البناء المخالف بعد عقوبة جنائية قصد بها محو الخطر الذي أحدثته المخالفة - تنفيذ الحكم يكون بإزالة الأثر الناشئ عن المخالفة - جريمة البناء بدون ترخيص هي جريمة وقتية - لذا تعددت اعتبرت جريمة متتابعة الأفعال - الحكم في أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم ينكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم - المخالفات التى وقعت فى ظل العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تخضع للعقوبات المنصوص عليها فيه بما فيها الإزالة أو الهدم - لا تسرى القوانين اللاحقة على ارتكابها إلا ما كان منها أصلح للمتهم .

(للطن رقم ٢٧٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١/٢٥ / ١٩٩٤ - من ٣٩ ص ٧٣٣)
المبدأ رقم (٨١٤) - كيفية تنفيذ أحكام الإلغاء النسبي المتعددة لوظيفة واحدة - تولى الجهة الإدارية ترقية الأولى من هؤلاء وفقا لأحكام القانون.

الحكم

لن تنفيذ مقتضى أحكام الإلغاء للنسبي فيما لو تعددت وكانت الوظيفة محل الترقية وظيفة واحدة لا تتسع لكل من صدرت لصالحهم هذه الأحكام ، وإنما يرجع إلى الجهة الإدارية لتجربة بترقية الأولى من هؤلاء وفقا لأحكام القانون".

(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/٢/ ١٩٩٤)

المبدأ رقم (٨١٥) - التراخي فى تنفيذ حكم - عند تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الحكومة يراعى خصم القيمة المحكوم بها مباشرة على مصروفات الموازنة بعد تنفيذ الأحكام القضائية.

الحكم

المادتان ٣٧٢ ، ٣٩١ من اللائحة المالية للميزانية والحصانات - فى حالة صدور أحكام ضد الحكومة يراعى خصم القيمة المحكوم بها مباشرة على مصروفات الموازنة بعد تنفيذ الأحكام القضائية - ليس معنى ذلك تعطيل تنفيذ الحكم النهائي أو التأخير فى التنفيذ - إخطار الإدارة العامة لمكافحة التهريب

بمصلحة الضرائب قبل صرف المبالغ المحكوم بها كتعويضات وانتظار مدة ٢٥ يوماً مؤداه أن يكون الإخطار فور إحالة الأوراق إلى إدارة الحسابات لتنفيذ الحكم النهائي - تراخي الإخطار لمدة جاوزت ثلاثة أشهر ونصف يشكل مخالفة تأديبية في حق الموظف المختص.

(الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٩٤/١١/٥ - س ٤٠ ص ١٧١)
المبدأ رقم (٨١٦) - الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة - تنفيذها - تلتزم الإدارة بتنفيذ الحكم وإعادة الحال الي ما كان عليه كما لو لم يصدر القرار إطلاقاً - مقتضى تنفيذ الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي هو إعدام القرار المطعون فيه ومحو آثاره من وقت صدوره .

الحكم

المادة رقم ٥٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة - تلك نتيجة لا معدي عنها إدارياً للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء ولكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته - إذا ما حكم بالإلغاء فإن دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعص فيه على أي وجه نزولاً على حجية الأحكام وإعلاء لشأنها وإكباراً لسيادة القانون والنزول على مقتضياته - إن مقتضى تنفيذ الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وفي المدي الذي عينه الحكم - إن تنفيذ حكم الإلغاء يجب أن يكون كاملاً غير منقوص على الأساس الذي أقام عليه قضاءه وفي الخصوص وبالمدي الذي حدده - من هنا كان لزاماً أن يكون التنفيذ موزوناً بميزان القانون في تلك النواحي والآثار كافة حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح .

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٩٨ / ٥ / ١٦ - س ٤٣ ص ١٢٣٧)
المبدأ رقم (٨١٧) - الإلغاء القضائي للقرار الإداري يؤدي إلى إعدام هذا القرار لا بالنسبة إلى المستقبل فحسب بل بالنسبة إلى الماضي أيضاً بحيث يصبح القرار وكأنه لم يوجد إطلاقاً.

الحكم

للقرارات الإدارية قوتها الملزمة وللإدارة تنفيذها بالطريق المباشر ، تلك

القرارات واجبة النفاذ مباشرة وتلك للقوة لا ترايل القرارات الإدارية حتى ولو كانت معيبة طالما كان القرار الإداري المعيب ما زال متصفا بصفة القرار الإداري كتصرف قانوني .

الإلغاء القضائي للقرار الإداري يؤدي إلى إعدام هذا القرار لا بالنسبة إلى المستقبل فحسب بل بالنسبة إلى الماضي أيضا بحيث يصبح القرار وكأنه لم يوجد إطلاقا - إذا كانت الضرورة الإدارية قد حالت دون وقف القرار الإداري بمجرد رفع الدعوى بطلب إلغائه فإن ذلك للتنفيذ يظل مصيره النهائي معلقا على الحكم في دعوى الإلغاء لأن الإدارة تقوم بالتنفيذ على مسئوليتها - بالنظر إلى أن المتقاضي لا يمكن أن يضار من طول مدة التقاضي فإنه يتعين إعادة الحال إلى ما كانت عليه بفرض عدم صدور للقرار الإداري الملغى وهو ما يؤدي إلى إعدام كل قرار آخر صدر وارتبط بالقرار الملغى برابطة التبعية .

(الطعن رقم ٢٧١٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٩ - س ٤٣ ص ١٣٥٥)
المبدأ رقم (٨١٨) - كيفية تنفيذ الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار وزير السياحة بإعلان نتيجة انتخابات غرفة المنشآت الفندقية لاختيار مجلس الإدارة.

الحكم

القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها ولللاتحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية - خلوها من أحكام تتضمن الإجراءات الواجبة الإلتباع لإدارة الغرفة وتصريف شئونها عند غيبة مجلس إدارتها لأي سبب من الأسباب كالحل وذلك على خلاف ما نص عليه القانون ذاته عند حل مجلس إدارة الاتحاد للمصري للغرف السياحية من تشكيل لجنة من المعنيين بشئون السياحة لتصريف أعمال المجلس المنحل ليس معناه أن المشرع قصد من هذه المغايرة بقاء الغرفة لإدارة طوال فترة غيبة المجلس وحتى تشكيل المجلس الجديد - تشكيل مثل هذه اللجنة في حالة غيبة مجلس الإدارة أمر تقتضيه طبائع الأمور دون حاجة إلى نص بذلك - النص على تكوين مثل هذه اللجنة في بعض المواضع دون الأخرى ليس إلا من قبيل التأكيد على كل ما يتضمن دوام سير هذا المرفق حتى يعود مجلس الإدارة لمباشرة مهامه المنوطة به قانونا أو يتم انتخاب مجلس إدارة جديد - صدور حكم بوقف تنفيذ قرار وزير السياحة بإعلان نتيجة انتخابات غرفة المنشآت الفندقية لاختيار مجلس الإدارة -

مقتضى تنفيذ هذا الحكم اعتبار انتخابات مجلس الإدارة كأن لم تكن على أن يتدخل وزير السياحة بإصدار قرار منه بإسناد اختصاصات المجلس إلى شخص أو لجنة بصفة مؤقتة لا تكون مهمتها الأساسية تسيير أمور الغرفة وتصريف شئونها وإنما دعوة الجمعية العمومية لإجراء انتخابات جديدة - صدور قرار وزير السياحة بتشكيل لجنة مؤقتة مدتها ستة أشهر وحصر اختصاصاتها في تسيير أعمال الغرفة ومنحها اختصاصات وصلاحيات مجلس الإدارة المقررة قانونا دون تكليفها بدعوة الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد للغرب يمثل خروجاً على مقتضى الحكم وإهدار لحجيته التي لا يجوز المساس بها أو الخروج عليها .

(الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٧/١/٢٠٠١ - س ٤٧ ص ٢٦٨)
المبدأ رقم (٨١٩) - حكم محكمة القضاء الإداري في الشق العاجل في الدعوى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه - تنفيذ الحكم من مقتضاه عودة مجلس الإدارة المنتخب إلى تولى مهامه .

الحكم

قرار بحل مجلس إحدى الجمعيات التعاونية التعليمية - الطعن عليه - قضاء محكمة القضاء الإداري في الشق العاجل في الدعوى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه - تنفيذ الحكم من مقتضاه عودة مجلس الإدارة المنتخب إلى تولى مهامه - الطعن على أمام المحكمة الإدارية العليا - ثبوت أن مدة هذا المجلس قد انتهت منذ أمد بعيد عن نظر الطعن - الطعن على الحكم الصادر في الشق العاجل غير ذي جدوى بعد أن دعى إلى انتخاب مجلس جديد بعد انتهاء مدة المجلس للصادر لصالحه الحكم - عدم جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها - انتهاء الخصومة في الطعن في الحكم الصادر في الشق العاجل من الدعوى .

(الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٤٤ق - جلسة ٣ / ٢ / ٢٠٠١ - س ٤٧ ص ٣٤٤)
المبدأ رقم (٨٢٠) - تنفيذ النيابة العامة لمقتضى الحكم المطعون فيه لا يؤثر على مصلحتها في الطعن على الحكم متى توفرت لها تلك المصلحة .

الحكم

قيام النيابة العامة بتنفيذ الحكم المطعون فيه وتمكين المطعون ضدهما من

حياسة الأرض محل النزاع مع الطعن في هذا الحكم - لا وجه للادعاء بانتفاء
مصلحة النيابة العامة في إقامة هذا الطعن أو الاستمرار في الخصومة - لحكم
محكمة القضاء الإداري ولجبة للتنفيذ رغم ما يكون من طعن عليها أمام المحكمة
الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بغير ذلك - تحقق ملحة النيابة
العامة في الطعن على الحكم الطعين - رفض الدفع بعدم قبول الطعن لانتهاء
المصلحة .

(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ٢٤/٢ / ٢٠٠١ - من ٤٧ ص ٤٣٠)
المبدأ رقم (٨٢١) - تنفيذ الحكم - الآثار المالية المترتبة على تنفيذ حكم
الإلغاء.

الحكم

المرتبات وما في حكمها لا تستحق تلقائياً بمجرد صدور حكم الإلغاء ، إذ أن
الأصل أن الأجر مقابل العمل ، فإذا لم يباشر المطعون ضده عملاً فلن ما يستحقه
تنفيذاً لحكم الإلغاء ليس هو المرتب أو الأجر وإنما يستحق تعويضاً يدخل في
عناصر تقديره قيمة المرتبات التي حرم منها وملحقاتها وما حصل عليه مقابل
عمل أثناء هذه الفترة كل ذلك وفقاً للقواعد العامة في التعويض.

(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٨/٣ / ٢٠٠١ - من ٤٦ ص ١٠٦٥)
المبدأ رقم (٨٢٢) - كيفية تنفيذ حكم إلزام بالتعويض (بالتضامن) - تضامن
المدينين عن الفعل الضار يخول للمضروب مطالبة جميع المدينين بقيمة
التعويض أو الرجوع على أحدهم بقيمته كاملة - قيام أحد المدينين بإداء مبلغ
التعويض كاملاً يلزم باقي المدينين المتضامنين معه برد أنصبتهم في قيمة
التعويض إليه - القضاء بالتعويض بالتضامن على أربعة وزراء وخطو الحكم
من تحديد لمدى خطأ كل منهم ودوره في إحداث الضرر الذي وقع فله لا
مندوحة من تطبيق نص المادة (١٦٩) من القانون المدني واعتبارهم متساوين
بخطئهم في إحداث الضرر وتقسيم مبلغ التعويض المقضي به بالسوية بينهم
على سبيل التضامن المقرر قانوناً - تطبيق.

الفتوى

استظهرت الجمعية العمومية أن التضامن بين الدائنين أو المدينين إما أن
يكون بناء على اتفاق بين نوى الشأن وإما أن يقر بنص في القانون وأن التضامن

الإتفاقي لا يلزم أن يكون بصريح العبارة فقد تتصرف إليه الإرادة ضمناً بشرط أن تكون دلالة الاقتضاء في مثل هذه الحالة واضحة لإخفاء فيها بحيث إذا اكتنف الشك هذه الدلالة وجب أن يؤول لنفي التضامن وليس لإثباته أما التضامن القانوني فلا يكون إلا صريحاً وفي حالات محددة أوردتها نصوص القوانين على سبيل الحصر ومن بين هذه الحالات التضامن بين المسؤولين عن الفعل للضرر الذي عرضت له المادة (١٦٩) من القانون المدني ويشترط لقيام التضامن المنصوص عليه في المادة المذكورة تعدد المسؤولين عن العمل غير المشروع أو الخطأ الذي أحدثوه بفعلهم ووحدة هذا الخطأ أي وحدة الفعل الضار المنسوب لكل من المدنيين المتعدين ولن يكون الخطأ الذي ارتكبه كل منهم سبباً في إحداث الضرر الذي وقع فإذا تحققت هذه الشروط على هذا النحو كانوا جميعاً متضامنين في المسؤولية فيستطيع المضرور أن يطالبهم جميعاً بالتعويض أو أن يرجع على أحدهم بقيمته كاملة ويكون لمن أداه كاملاً الرجوع على باقي المدنيين المتضامنين بقيمة نصيب كل منهم حسب درجة جسامة الخطأ الذي ارتكبه فإذا تعادلت الأخطاء في الجسامة أو تعذر تحديد مقدار الجسامة في كل خطأ كان نصيب كل منهم في التعويض مساوياً لنصيب الآخر وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوي .

بالتطبيق على الحالة المعروضة يبين أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٤ مدني كلى الإسماعيلية المؤيد بالاستئنافات أرقام ٤٢٤ و ٤٢٧ و ٤٣٢ لسنة ١٢ قضائية الإسماعيلية قد للزم كل من وزير الدولة للتنمية الشعبية (وزير التنمية المحلية حالياً) ووزير الإسكان والتعمير واستصلاح الأراضي ومحافظ الإسماعيلية ورئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب بأن يدفعوا بالتضامن فيما بينهم تعويضاً مقداره خمسمائة وأربعون ألف وأربعمائة وأربعون جنيهاً بالإضافة إلى المصروفات لما أثبتته هذا الحكم من توافر أركان المسؤولية التقصيرية في جانبهم لتعديهم على مساحة ٧٥٠٠ فدان من أراضي الشركة المدعية وإتلافهم المنشآت للمقامة عليها وإذ خلا الحكم من تحديد لمدى خطأ كل منهم ودوره في إحداث الضرر الذي وقع فإنه لا مندوحة من تطبيق نص المادة (١٦٩) من القانون المدني واعتبارهم متساوين بخطئهم في إحداث الضرر وتقسيم مبلغ التعويض المقضي به بالسوية بينهم على سبيل التضامن المقرر قانوناً الأمر

الذي يتعين معه تقسيم مبلغ ٥٤٠٤٤٠ جنيه على المدعى عليهم الأربعة فيكون نصيب كل منهم ١٣٥١١٠ جنيه ومن ثم فإنه وإذا قامت المحافظة بتنفيذ للحكم المشار إليه بصرف مبلغ التعويض كاملاً للشركة المحكوم لصالحها بعد قيام وزارة المالية بتوفير الاعتمادات المالية لها للتنفيذ فيكون للمحافظة الحق في الرجوع على الجهات الإدارية التي شملها الحكم بما أدته عنهم نزولاً على مقتضيات التضامن الذي فرضه الحكم.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - رقم ٥٣٣ س ٥٧ - جلسة

٢٠٠٣/٤/٢ - تاريخ الفتوى ٢٠٠٣/٧/١٧ رقم الملف ٣١٧١/٢/٣٢)

المبدأ رقم (٨٢٣) - حكم قضائي - الأحكام القضائية الحائزة لقوة الأمر المقضي يمتنع على الخصوم في الدعوى العودة للمنازعة في الحق الذي فصل فيه سواء من ناحية محله أو من ناحية التصرف القانوني أو الواقعة المادية أو القاعدة القانونية التي يستند إليها - الأحكام القضائية نفسها عنوان للحقيقة يلزم تنفيذها نزولاً على حجيتها وإعلاء شأنها وباعتبار أن قوة الأمر المقضي تعلو على اعتبارات النظام العام - تنفيذ حكم تعويض بالتضامن - تطبيق .

الفتوى

استظهرت الجمعية العمومية إن المشرع أضفى على الأحكام القضائية التي حازت قوة الأمر المقضي به حجية يكون للحكم بمقتضاها حجة فيما فصل فيه لا يجوز للخصوم في الدعوى العودة إلى المنازعة على الحق الذي فصل فيه للحكم سواء من ناحية محل هذا الحق أو من ناحية التصرف القانوني أو الواقعة المادية أو القاعدة القانونية التي يستند إليها هذا الحق انطلاقاً من أن الأحكام القضائية تفرض نفسها كعنوان للحقيقة يلزم تنفيذها نزولاً على حجيتها وإعلاء شأنها وباعتبار أن قوة الأمر المقضي به التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبار النظام العام الذي لا يسوغ معه قلونا مع نهائية الحكم إعادة مناقشته وبالتالي فإن الحجية التي يضيفها الشرع على الأحكام تقتصر على الخصوم الممثلين في الدعوى المقامة بشأن الحق المحكوم فيه دون أن تتعداهم إلى غيرهم ممن لم يصدر الحكم في مواجهتهم.

الثابت من الأوراق أن محكمة استئناف القاهرة قضت في حكمها بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠١ في الاستئنافين بصدد شق التعويض بالزام المستأنفين

السيد/محافظ الجيزة والسيد / وزير المالية بصفته متضامنين بأن يؤديا إلى المستأنف إليهما ورثة للمرحومة مبلغ ١١,٢٢٩,٠٠٠ تعويضاً لهما عن أرض النزاع المقام عليها نادي الوفاء والأمل وإلزامهما بالمصاريف المناسبة ، ومن ثم فلا مندوحة من تنفيذ هذا الحكم وأعمال مقتضاه صدعاً بحجته والتي تعلو على اعتبارات النظام العام - ولا ينال من ذلك ما ذكرته محافظة الجيزة من أن تحميل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بمبلغ التعويض المحكوم به لاعتبارها المالكة لهذه الأراضي المقضي بثمنها تعويضاً لما في ذلك من مساس بحصة الحكم النهائي وهو ما لا يجوز قانوناً لا سيما وأن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي كانت ممثلة في الدعوى ولم يلزمها الحكم في شيء بل ألزم صراحة كل من محافظ الجيزة ووزير المالية بصفته وهدمها بقيمة التعويض لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى وجوب تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بالقاهرة في الاستئناف رقم ٣٩٠٢ لسنة ١٠٨ ق فيما تضمنته من إلزام محافظ الجيزة ووزير المالية بصفتهما متضامنين بأن يؤديا للمستأنف ضديهما مبلغ ١١,٢٢٩,٠٠٠ جنيه.

(الفتوى رقم ١٧٢ من ٥٨ - جلسة ٢٠٠٤/٣/٨ - تاريخ الفتوى ٢٠٠٤/٣/٨)

- رقم الملف ٣٤٢١/٢/٣٢ ص ٩٠٨ -

المبدأ رقم (٨٢٤) - تنفيذ الحكم القضائي - حجية - قوة الأمر المقضي - - اتحاد الخصوم كشرط لتنفيذ الحجة - حكم إلزام بمبلغ التعويض يلزم الشخص الاعتباري العلم المحكوم عليه بتنفيذه - لا وجه لإلزام غيره من الأشخاص العامة بالتنفيذ طالما لم يمثل قانوناً في خصومة الحكم - صفة الخصم لا تفترض - تطبيق.

الفتوى

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع أضاف على الأحكام القضائية التي حازت قوة الأمر المقضي حجية أن يكون الحكم بمقتضاها حجة فيما فصل فيه فلا يجوز للخصوم في الدعوى العودة إلى المنازعة في الحق الذي فصل فيه الحكم سواء من ناحية محل هذا الحق أو من ناحية التصرف القانوني أو الواقعة المادية أو القاعدة القانونية التي يستند إليها هذا الحق انطلاقاً من أن الأحكام القضائية تفرض نفسها كعنوان للحقيقة يلزم تنفيذها نزولاً عند حجيتها وإعلاء

لشأنها وباعتبار أن قوة الأمر المقضي التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام الأمر الذي لا يسوغ معه قانونا - مع نهائية الحكم - إعادة مناقشته. ومن ثم فإن الحجية التي يضيفها المشرع على الأحكام تقتصر على الخصوم الممثلين في الدعوى المقامة بشأن الحق المحكوم فيه دون أن تتعداه إلى غيرهم ممن لم يصدر الحكم في مواجهتهم - للثابت من الأوراق أن محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية قضت بجلستها المنعقدة في ٢٠/٥/٢٠٠٢ في الدعوى ٤٨٨٤ لسنة ٥٠ قضائية المقامة من السيد/... ضد السيد/ محافظ البحيرة بصفته بالزام للجهة الإدارية أن تؤدي للمدعي مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا له عن الأضرار التي أصابته من جراء تنفيذ قرار الإزالة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٤ ومن ثم فلا مندوحة من التزام محافظ البحيرة بتنفيذ هذا الحكم وإعمال مقتضاه صدعا بحجيته والتي تعلو على اعتبارات النظام العام - لا ينال من ذلك ما ذكرته محافظة البحيرة من تحميل وزلة الزراعة بهذا التعويض باعتبارها الخصم الحقيقي في الدعوى. ذلك أن وزلة الزراعة لم تكن مسئلة في الدعوى ولم يصدر في مواجهتها الحكم المطلوب تنفيذه. لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى التزام محافظة البحيرة بتنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية في الدعوى رقم ٤٨٨٤ لسنة ٥٠ قضائية.

(الفتوى رقم ٢٠٨ س ٥٨ - جلسة ٢٠٠٤/٢/١٨ - تاريخ الفتوى

٢٠٠٤/٣/٢١ - رقم الملف ٣٤٢٧/٢/٣٢ ص ٣٣٢)

المبدأ رقم (٨٢٥) - الإخطار بقرار التعيين - وجوب إخطار وإعلان المرشح للتعين بقرار تعيينه - التعيين تنفيذاً لحكم قضائي - كيفية تنفيذ حكم التعيين.

الفتوى

إن اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ للمعدل بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٩٩، تنص في المادة (٩) على أن تعلن جميع القرارات التي تصدر في شئون العاملين بطريق النشر في لوحة إعلانات واحدة على الأقل توضع في أماكن ثابتة وبارزة ومؤمنة في كل من المركز الرئيسي للوحدة وفروعه، وذلك لمدة لا تقل عن عشرة أيام، ويثبت النشر والرفع بمحضرين رسميين عن طريق إدارة شئون العاملين

المختصة مع تسجيل ذلك في سجل يعد لهذا الغرض.....
وتتص في المادة (٢٤) منها على أن " يعلن القرار الصادر بالتعيين بلوحة الإعلانات لمدة عشرة أيام وفقاً للضوابط والإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩) من هذه اللائحة، وعلى مدير شئون العاملين أو من يقوم مقامه تحت طائلة المسؤولية التأديبية إخطار المرشح للتعيين فور صدور قرار التعيين للتقدم لاستلام العمل بخطاب مسجل على محل إقامته الثابت بطلب تعيينه، فإذا لم يتقدم لاستلام العمل خلال شهر من تاريخ إخطاره اعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ما لم يقدم عنراً تقبله السلطة المختصة خلال ٩٠ يوماً من تاريخ صدور قرار التعيين."

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك، أن اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، نظمت طريقة إعلام المرشح للتعيين بالقرار الصادر بتعيينه، عن طريق نشر هذا القرار بلوحة الإعلانات بالوحدة، وذلك لمدة لا تقل عن عشرة أيام، ولوجبت إثبات كل من النشر والرفع بمحضرين رسميين عن طريق إدارة شئون العاملين المختصة مع تسجيل ما تم في سجل يعد لهذا الغرض كما أوجبت على مدير شئون العاملين بالوحدة أو من يقوم مقامه، تحت طائلة المسؤولية التأديبية، إعلان المرشح للتعيين، فور صدور قرار التعيين، للتقدم لاستلام العمل، بخطاب مسجل على محل إقامته الثابت بطلب تعيينه، فإذا لم يتقدم لاستلام العمل خلال شهر من تاريخ إعلانه، اعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار، ما لم يقدم عنراً تقبله السلطة المختصة خلال ٩٠ يوماً من تاريخ صدور قرار التعيين .

والحاصل، حسبما استظهرت الجمعية العمومية، أن القواعد والإجراءات التي رسمتها المادة (٢٤) المشار إليها، لإعلام المرشح للتعيين بقرار تعيينه، ليست قواعد وإجراءات مقصودة لذاتها، وإنما الهدف منها هو إخبار هذا المرشح بالقرار الصادر في شأنه، وبجميع عناصره ومحتوياته، حتى يتسنى له التوجه إلى الجهة المعنية بها لاستلام عمله، إذا قدر ذلك، وهذا هو الأصل الذي يسعى إليه طالب التعيين، أو حتى يعتبر رفضه استلام العمل أو تقاعسه عنه عزوفاً منه عن قيام العلاقة الوظيفية، ومثل هذا العزوف لا يفترض، وإنما يجب أن يقوم عليه دليل بظاهره، حماية لحقوق نوي الشأن ولمراكزهم القانونية التي يربتها قرار التعيين

منذ صدوره صحيحاً، لذلك لم تكشف اللائحة التنفيذية في المادة المشار إليها بنشر قرار التعيين في لوحة الإعلانات لمدة معينة، وهو ما قد يتحقق به علم المرشح للتعين، والذي يقع على عاتقه السعي للوقوف على ما تم في شأن طلب تعيينه، وإنما تطلبت لضمان جدية القيام بالنشر إثبات ذلك في محضر، وتطلبت في ذات الوقت إخطار المرشح للتعين بالقرار، بخطاب مسجل على محل إقامته للتبث بطلب تعيينه، كل ذلك ضماناً لتحقيق علمه، حتى يكون هناك مجال للحديث عن عزوفه عن استلام العمل، بما يجعل قرار التعيين كأن لم يكن. والحاصل كذلك، حسبما استظهرت الجمعية العمومية في الجلسة ذاتها، أن إعمال ما تقدم ولئن كان أمراً واجباً في الظروف العادية، التي يتقدم فيها صاحب الشأن بطلب تعيين وتستجيب الجهة الإدارية لهذا الطلب بإرائتها الحرة، إلا أن إعماله والتقيده به، مع مزيد من الضمانات يكون أولى وأوجب إذا كان قرار التعيين ليس صادراً استناداً للسلطة التقديرية للجهة الإدارية، وإنما نصيباً منها للحكم الصادر ضدها بإلغاء قرار أصدرته فيما تضمنه من تخطي أحد المؤهلين لشغل الوظيفة في التعيين، إذ في هذه الحالة تكون هذه الجهة ملزمة قانوناً بوضع هذا الحكم موضع التنفيذ، بإصدار قرار بتعيين المحكوم له، نزولاً على حجية الحكم، سوء أجرت هذا التنفيذ طواعية، دون انتظار لتقديم الصورة التنفيذية للحكم، وهذا هو الأصل الذي يتعين على جهة الإدارة الرشيدة أن تسلكه، إعلاء لمبدأ المشروعية واحتراماً للقانون، لو أجرت هذا التنفيذ صاغرة بعد تقديم الحكم مزيلاً بالصيغة التنفيذية، وفي أي من هاتين الحالتين، يكون على هذه الجهة إخطار المحكوم له بقرار تعيينه، طبقاً للمادة (٢٤) المشار إليه، على نحو يحقق به علمه اليقيني بالقرار الصادر في هذا الخصوص، وبجميع عناصره ومحتوياته، علماً يصلح أن يتخذ أساساً للقول بأن امتناعه عن التقدم لاستلام العمل يعد نزولاً منه، لا شبهة فيه، عن الحق الثابت له بموجب الحكم الصادر لصالحه، بما يحرمه بعد ذلك من الحق في المطالبة بتنفيذه، وهو ما يتعين معه لزوماً، فضلاً عن نشر القرار الصادر بالتعيين في لوحة الإعلانات بالوحدة، إعلان للمحكوم له بالقرار بخطاب مسجل على عنوانه الذي يقيم فيه، وذلك بعد اتخاذ الجهة الإدارية جميع الإجراءات اللازمة قانوناً للتحري عن هذا العنوان، بغية الوصول إليه، فإن لم يتحقق كل ذلك، ثار إعمال الأثر الذي ترتبه المادة المذكورة، وهو اعتبار قرار

التعيين كأن لم يكن، التزاماً بصحيح حكم القانون، حتى لا تتخذ تلك المادة وما ترتبه من أثر على استلام العمل خلال الأجل المحدد نريعة للنيل من الأحكام القضائية، والالتفاف على ما قضت به.

وعلى هدى ما تقدم، ولما كان للثابت من الأوراق أنه ولئن بادرت جامعة طنطا إلى تنفيذ الحكمين الصادرين من المحكمة الإدارية بطنطا لصالح الطبيبتين/ و ، بإلغاء القرار الصادر بتخطينهما في التعيين بوظيفة معيد بكلية الطب، فأصدر رئيس الجامعة القرارين رقمي ١٠٩٦ و ١١٤٨ لسنة ٢٠٠٣ بتعيين كل منهما في الوظيفة التي سبق تخطينها في التعيين فيها، إلا أن الجامعة قعدت عن التحري عن آخر محل إقامة للمذكورين، اكتفاءً منها بإعلانهما بقرار التعيين على عنوانهما الثابت بسجلات شئون الطلاب وسجلات شئون الأطباء بمستشفيات الجامعة، بدعوى سابقة عملهما بوظيفة طبيب مقيم فيها، لذلك لم يثبت علم كل منهما بالقرار الصادر بتعيينها تنفيذاً للحكم الصادر لها، ومن ثم فإنه يكون على الجامعة إعمالاً لصحيح حكم المادة (٢٤) سالف الذكر، وتنفيذاً للحكمين القضائيين المشار إليهما، النهوض للتحري عن محل الإقامة الصحيح للطبيبتين المذكورتين، مستهدية في ذلك بعنوانهما ومحلها المختار الثابتين بصحيفة الدعوى المقامة من كل منهما، دون أن تستكشف في بلوغ هذا الهدف، ولو استدعى الأمر - تحوطاً منها - إتباع الوسائل المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن إعلان الأوراق القضائية، فتتحقق بذلك غايتها في وصول الإعلان إلى كل منهما أو من ينوب عنها قانوناً، وتستبين حقيقة موقف الطبيبتين، من اتجاه إرادة كل منهما - يقيناً - إلى العزوف عن استلام العمل فعلاً، ومن ثم العدول عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحها، على أن يكون هذا الإعلان شاملاً لجميع العناصر التي يمكن للمذكورتين على أساسها أن تتبين حقيقة مركزهما القانوني بالنسبة للقرار، مع التنبيه عليهما بأنه في حالة عدم حضورهما لاستلام العمل خلال الأجل، سيعتبر القرار الصادر بتعيين كل منهما كأن لم يكن وإذا لم تكشف الأوراق المعروضة عن التزام الجامعة طالبة الرأي بإعمال ما تقدم، وكانت الحالة تتعلق بتنفيذ حكم قضائي يتمتع بالحجية التي تسمو على اعتبارات النظام العام، ويعد الامتناع عن تنفيذه جريمة يعاقب عليها القانون، الأمر الذي يتعين معه أن تتحوط له الجامعة وتحسب له حسابه، فتبلغ السعي في

إبراك النتيجة التي رمى الحكم بقضائه إلى تحقيقها، مدركة - في الوقت ذاته - أن ما تتخذه من إجراءات في هذا الصدد، إنما يتم على مسئوليتها الإدارية والتأديبية وتحت رقابة القضاء.

١ فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - تاريخ الفتوى ٢٠٠٦/١١/١
س ٦١ - جلسة ٢٠٠٦/١١/١ - رقم الملف ٥٨/١/١٥٨

الباب السادس
إشكالات تنفيذ
الأحكام الإدارية

الباب السادس

إشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية

نعرض لموضوع إشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية في ست فصول:

الفصل الأول: ماهية إشكالات التنفيذ.

الفصل الثاني: الاختصاص بإشكالات التنفيذ.

الفصل الثالث: شروط قبول إشكالات التنفيذ.

الفصل الرابع: الأثر المترتب على الإشكال في التنفيذ.

الفصل الخامس: إساءة استعمال الحق في الإشكال في التنفيذ.

الفصل السادس: التطبيقات القضائية في إشكالات التنفيذ.

وفيما يلي نعرض لكل فصل منها على حدة.

الفصل الأول

ماهية إشكالات التنفيذ

الفصل الأول

ماهية إشكالات التنفيذ

الأصل أن الأحكام القضائية الصادرة من محاكم مجلس الدولة واجبة النفاذ ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذها، إلا أن تلك الأحكام يتم وقف تنفيذها بوسيلة الإشكال في تنفيذ الحكم بشروطه المقررة قانوناً.

ومنازعات التنفيذ تنقسم إلى طائفتين:

الطائفة الأولى: منازعات التنفيذ الموضوعية.

والطائفة الثانية: منازعات التنفيذ الوقتية.

وتنقسم منازعات التنفيذ الوقتية إلى قسمين:

القسم الأول: منازعات وقتية في التنفيذ قبل تمامه وهي المنازعات التي تسمى اصطلاحاً "إشكالات التنفيذ الوقتية".

والقسم الثاني: منازعات وقتية في التنفيذ بعد تمامه، وهي منازعات تحكمها القواعد العامة في الدعاوى المستعجلة^(١).

وتختلف منازعات التنفيذ الوقتية عن منازعات التنفيذ الموضوعية من عدة وجوه، كما تختلف إشكالات التنفيذ أمام محاكم مجلس الدولة عن نظام وقف التنفيذ أمام محكمة الطعن، ونعرض لهذه الاختلافات في مبحثين:

المبحث الأول: التمييز بين منازعات التنفيذ الوقتية ومنازعات التنفيذ الموضوعية.

المبحث الثاني: التمييز بين إشكالات التنفيذ ووقف التنفيذ أمام محكمة الطعن.

(١) انظر: الدكتور/ أحمد أبو الوفا - لتطبيق على نصوص قانون المرافعات - الطبعة الرابعة ١٩٨٤ - ج ٢ ص ٩٩٥ وما بعدها - وأيضاً: الدكتور/ محمد كمال الدين منير - قضاء الأمور الإدارية المستعجلة - رسالة طبعة ١٩٩٠ ص ١٣٧ وما بعدها.

المبحث الأول

التمييز بين منازعات التنفيذ الوقتية

ومنازعات التنفيذ الموضوعية

تتميز منازعات التنفيذ الوقتية قبل تمام التنفيذ عن منازعات التنفيذ الموضوعية بالأمور التالية:

- ١- للمنازعات الوقتية قبل تمام التنفيذ لها أثر واقف إذا كانت إشكالا أولاً إعمالاً لحكم المادة ٣١٢ مرافعات أما منازعة التنفيذ الموضوعية سواء أكانت سابقة على التنفيذ أو تالية له فالأصل أنها لا توقف التنفيذ بقوة القانون إلا إذا نص القانون على غير ذلك.
- ٢- المنازعة الوقتية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها للحكم بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق، ويعد من قبيل ذلك طلب المدعى الحكم له باستمرار تنفيذ حكم. أما المنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق.
- ٣- المنازعة الوقتية في التنفيذ ترفع بالإجراءات التي تقام بها الدعاوى المستعجلة، وإن كانت سابقة على تمام التنفيذ فإنها إما أن ترفع بالطريقة السالفة الذكر وإما أن ترفع بطريقة إيدائها أمام المحضر وقت التنفيذ. أما منازعات التنفيذ الموضوعية فلا يجوز رفعها بطريق إيدائها أمام المحضر القائم بالتنفيذ.

المبحث الثاني

التمييز بين إشكالات التنفيذ

ووقف التنفيذ أمام محكمة الطعن

مر مجلس الدولة في مصر بمراحل ثلاثة تغايرت خلالها مواقفه من موضع إشكالات التنفيذ ومدى سريان نظامها على المنازعات الإدارية في ظل وجود نظام وقف التنفيذ من محكمة الطعن، ونعرض لكل مرحلة من هذه المراحل في مطلب مستقل:

المطلب الأول

مرحلة الأثر الواقف للطعن

في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩

في هذه المرحلة كانت المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه "يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية في الأحوال الآتية: ولا يجوز تنفيذ الحكم قبل انقضاء ميعاد الطعن فيه وبترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم".

فقد كانت الأحكام الصادرة عن محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية غير واجبة النفاذ إلا بمضي ميعاد الطعن فقط ، وكان الطعن عليها في ذاته يتمتع بأثر واقف للحكم ومن ثم فقد كان النظام القانوني في ظل تلك المرحلة يتأبى على نظام إشكالات التنفيذ المقررة بالفصل السادس من الكتاب الثاني بقانون المرافعات المدنية والتجارية.

ولذلك كان قضاء محكمة القضاء الإداري في تلك المرحلة مميزاً باتجاهه نحو الحكم بعدم اختصاصه بنظر الإشكالات في تنفيذ الأحكام الإدارية.

مرحلة عدم اختصاص القضاء الإداري بنظر إشكالات التنفيذ دون إحالة إلى أي جهة:

ومن هذا القضاء للمبدأ التالي الذي قرره محكمة القضاء الإداري: المبدأ رقم (٨٢٦) - استبعد قانون مجلس الدولة فكرة الإشكال في أحكام محكمة القضاء الإداري بغية وقف تنفيذها، منظوراً في ذلك إلى النظام الذي يقوم عليه قضاء الإلغاء وإن الحكم الذي يصدر من محكمة القضاء الإداري لا يجوز تنفيذه قبل فوات المواعيد المقررة للطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم فإن المحكمة تقضى بعدم اختصاصها بنظر الإشكال.

الحكم

وحيث إن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه "يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة

القضاء الإداري أو من المحاكم للتأديبية في الأحوال الآتية.... ولا يجوز تنفيذ الحكم قبل انقضاء ميعاد الطعن فيه ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم... ، وعلى ذلك فإن قانون مجلس الدولة يكون قد استبعد فكرة الإشكال في أحكام محكمة القضاء الإداري بغية وقف تنفيذها، منظوراً في ذلك إلى النظام الذي يقوم عليه قضاء الإلغاء وإن الحكم الذي يصدر من محكمة القضاء الإداري لا يجوز تنفيذه قبل فوات المواعيد المقررة للطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم فإن المحكمة تقضى بعدم اختصاصها بنظر الإشكال .

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١١٧١ لسنة ٢٥ ق -

جلسة ١١/٢/١٩٧١ - س ٢٦ ص ٥)

وفي ذات الاتجاه المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٨٢٧) - نظام التقاضي أمام مجلس الدولة يستبعد أسلوب الاستشكال في الأحكام بقصد وقف تنفيذها - أساس ذلك : يتمتع تنفيذ الحكم قبل فوات ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا، ويترتب على حصول الطعن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلى أن تفصل المحكمة في الطعن.

الحكم

يبين من نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أن نظام التقاضي أمام مجلس الدولة يستبعد أسلوب الاستشكال في الأحكام بقصد وقف تنفيذها، إذ أنه يتمتع تنفيذ الحكم قبل فوات ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا، ويترتب على حصول الطعن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلى أن تفصل المحكمة في الطعن، فإذا كان الحكم صادراً بوقف تنفيذ قرار إداري كان للطاعن أن يطلب من دائرة فحص الطعون أن تأمر بوقف تنفيذه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٥٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة

١٨/١٠/١٩٧٢ - س ٢٦ ص ٣٦)

ويبين مما تقدم أن مبدأ الأثر الوقف للطعن السائد في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ هو الذي أملى على قضاء مجلس الدولة موقف رفض تطبيق نظام إشكالات التنفيذ على المنازعات الإدارية وأحكام مجلس الدولة.

وإن كنا نرى أن فوات ميعاد الطعن يجعل الحكم قابلاً للإشكال في تنفيذه وفقاً للقواعد المقررة بقانون المرافعات.

المطلب الثاني

مرحلة الخلط بين نظامي إشكالات

التنفيذ ووقف تنفيذ الأحكام

وهي مرحلة صدر فيها قانون مجلس الدولة الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وصار المبدأ الساري هو مبدأ الأثر غير الواقف للطعن فلم تعد الأحكام القصائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية غير واجبة التنفيذ فبمضي مدة الطعن، كما لم يصبح الطعن في الأحكام موقفاً لتنفيذ الحكم إلا إذا أمرت بذلك دائرة فحص الطعون ، إلا أن محكمة القضاء الإداري - رغم هذا التغيير التشريعي - استمرت على موقفها الراض لتطبيق نظام إشكالات التنفيذ على أحكام مجلس الدولة، وقررت في بعض أحكامها المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٨٢٨) - نظام إشكالات التنفيذ قد استعاض عنه في قانون مجلس الدولة بالطلب الذي يقدم أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا لوقف تنفيذ الحكم المطلوب وقف تنفيذه. ولا محل للقول بأن نظام إشكالات التنفيذ المنصوص عليه في قانون المرافعات يسرى على أحكام المجلس.

الحكم

نص قانون المرافعات في المواد من ٣١١ إلى ٣١٥ على إشكالات تنفيذ الأحكام كإجراء وقتي ينظره قاضي التنفيذ إلا أن طبيعة المنازعات التي ينظرها القضاء الإداري تختلف عن المنازعات التي تنظرها المحاكم المدنية كما أن قاضي التنفيذ هو قاضي الأمور الوقفية في المنازعات المدنية المنوط به نظر إشكالات التنفيذ لا وجود له في نظام القضاء الإداري ذلك أن طبيعة المنازعات الإدارية لا تحتل إشكالات وقف التنفيذ لأنها منازعات موجهة جميعها ضد الجهات الإدارية سواء من عمالها أو من أفراد أضيروا بقراراتها ولذلك فقد استعاض نظام القضاء الإداري بطلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية أو الأحكام المطعون فيها كبديل عن إشكالات التنفيذ أيًا كانت صورها.

ويبين من التطور التشريعي لقانون مجلس الدولة بعد إنشاء المحكمة الإدارية العليا أن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٥ منه عن كيفية

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية، وجاء في الفقرة قبل الأخيرة من هذه المادة أنه لا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بذلك ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ناصاً في الفقرة الرابعة من المادة ١٥ منه على أنه لا يجوز تنفيذ الحكم قبل انقضاء ميعاد الطعن فيه ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم وذلك فيما عدا أحكام المحاكم التأديبية.. الخ... وأخيراً صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناصاً في المادة ٥٠ منه على أنه لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم للمطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك. . . الخ.

ولما ما كان الأمر بالنسبة للأحكام التي صدرت في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي كان ينص على وقف تنفيذ الأحكام عند الطعن فيها سواء بجواز سريان حكم المادة ٥٠ من القانون الجديد عليها أو بعدم سريتها، فإن نظام إشكالات التنفيذ قد استعاض عنه في قانون مجلس الدولة بالطلب الذي يقدم أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا لوقف تنفيذ الحكم المطلوب وقف تنفيذه. ولا محل للقول بأن نظام إشكالات التنفيذ المنصوص عليه في قانون المرافعات يسرى على أحكام المجلس.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢٧١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٥ - ص ٢٧ ص ٢٠٥)

ولقد جاءت أسباب محكمة القضاء الإداري في رفضها لسريان نظام إشكالات التنفيذ المنصوص عليه في قانون المرافعات على أحكام مجلس الدولة محددة في الأسباب التالية^(١):

- ١- أن قاضي التنفيذ وهو قاضي الأمور الوقفية في المنازعات المدنية المنوط به نظر إشكالات التنفيذ لا وجود له في نظام القضاء الإداري.
- ٢- أن طبيعة المنازعات التي ينظرها القضاء الإداري تختلف عن المنازعات التي تنظرها المحاكم المدنية، ولذلك فهي لا تحتمل إشكالات التنفيذ لأنها منازعات موجهة جميعاً ضد الجهات الإدارية سواء من

(١) انظر في تفصيل ذلك ولقد الموجه إليها: الدكتور/ محمد كمال الدين منير - المرجع السابق - ص ٤٤٢ وما بعدها.

عمالها أو من أفراد أضيروا بقراراتها.

٣- أن الغرض المطلوب من الإشكال يتحقق بطلب وقف التنفيذ الذي يقدم لدائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا التي يطعن في الحكم المستشكل في تنفيذه أمامها.

ولقد نال هذا الاتجاه العديد من الانتقادات الفقهية التي فندت أسبابها الثلاثة وأكدت اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر إشكالات التنفيذ في أحكامها الإدارية^(١).

المطلب الثالث

مرحلة سريان نظام إشكالات التنفيذ

على أحكام مجلس الدولة

وفي هذه المرحلة الأخيرة والحالية فقد أكدت محكمة القضاء الإداري اختصاصها بنظر إشكالات التنفيذ التي تقام ضد الأحكام الإدارية وأرست بذلك المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٨٢٩) - (١) لا يختص قاضي الأمور المستعجلة أو قاضي التنفيذ بالحكم في أمر من الأمور التي تتدخل في اختصاص جهة القضاء الإداري بحسبان إن القاضي المذكور يمارس اختصاصه في نطاق ولايته المستعجلة واستمدادا من الأصل المقرر إن اختصاصه فرع من القضاء المدني .

(٢) يختص قاضي التنفيذ بالمنازعة الوقتية في التنفيذ كلما كان السند المنازع في تنفيذه منفذا به على المال حتى ولو كان السند المنفذ بمقتضاه صادرا أو يتصل بجهة قضاء أخرى خلاف جهة القضاء العادي.

(٣) القاضي الإداري الذي أصدر الحكم المستشكل في تنفيذه يكون هو الأقدر على تمحيص وتنفيذ ما قد يثار من عقبات مادية أو قانونية تتعلق بالتنفيذ.

الحكم

المقرر قانونا أن قاضي التنفيذ يعتبر فرعاً من فروع جهة القضاء العادي ومن

(١) راجع في ذلك: الدكتور محمد كمال الدين منير - المرجع السابق - ص ٤٤٣ وما بعدها - والدكتور/ حسني سعد عبد الواحد - منازعات التنفيذ في أحكام القضاء الإداري - مجلة المحاماة - ص ٦٥ للعددان ٩ ، ١٠ سنة ١٩٨٥ - ص ٩٩ وما بعدها - وأيضاً: الدكتور/ مصطفى كمال وصفي - المرجع السابق - ط ١٩٧٨ - ص ٥٧٢ وما بعدها .

ثم فانه حيث تخرج المنازعة الموضوعية عن ولاية تلك الجهة فان الشق للعاجل منها يخرج حينئذ عن اختصاصه، وأنه تبعاً لذلك لا يختص قاضي الأمور المستعجلة أو قاضي التنفيذ بالحكم في أمر من الأمور التي تتدخل في اختصاص جهة القضاء الإداري بحسبان إن للقاضي المذكور يمارس اختصاصه في نطاق ولايته المستعجلة واستمداداً من الأصل المقرر إن اختصاصه فرع من القضاء المدني ومتى كان ذلك كذلك إلا أن ثمة اعتبار آخر له أهميته ويجب مراعاته عند تطبيق القواعد المشار إليها. وهذا الاعتبار هو أنه في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ حينما يجرى التنفيذ على المال فإن جهة القضاء العادي التي يتفرع عنها قاضي التنفيذ تكون هي صاحبة الولاية العامة في المنازعات بالمال. ومن ثم يختص قاضي التنفيذ بالمنازعة الوقتية في التنفيذ كلما كان السند المنازع في تنفيذه منفذاً به على المال حتى ولو كان السند المنفذ بمقتضاه صادراً أو يتصل بجهة قضاء أخرى خلاف جهة القضاء العادي. وترتيباً على ذلك فانه متى رفع أمام قاضي التنفيذ منازعة في تنفيذ حكم إداري فإن للقاضي حينئذ يرسم القاعدة المشار إليها سلفاً وهو بسبيل الفصل في تلك المنازعة ، فإذا كان الأمر غير منصب على المال امتنع على قاضي التنفيذ المدني النظر في المنازعة لخروجها عن اختصاصه ما دام لا يوجد نص خاص بقرار الاختصاص للجهة التي يتبعها ذلك القاضي. وترتيباً على ما تقدم كله فانه لما كان الثابت أن المنازعة المطروحة حالياً تعد فرعاً من الأصل الذي يدخل في الاختصاص الولائي لمجلس الدولة عملاً بنص المادة ١٧٢ من الدستور والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وانه تبعاً لذلك يكون للقاضي الإداري هو المختص وحده بنظر الإشكال المائل وينحصر تبعاً لذلك اختصاص قاضي التنفيذ لأن القاضي العادي لا يختص أصلاً بالمنازعة المائلة والتي مبناهما في واقع الحال - أمراً من الأمور التي تتفرد جهة القضاء الإداري بنظرها دون جهة القضاء العادي وبحسبان أن القاضي الإداري الذي أصدر الحكم المشكل في تنفيذه يكون هو الأكثر على تمحيص وتنفيذ ما قد يثار من عقبات مادية أو قانونية تتعلق بالتنفيذ. ومتى كان ذلك فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون غير قائم على أساس قانوني صحيح متعيناً للانتقلت عنه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٥٦٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٧)

ولقد استقر هذا المبدأ أيضا في قضاء المحكمة الإدارية العليا فأكدت على اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها دون غيرها بمنازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري تأسيسا على أن منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام تعتبر متفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها للمحكمة، فضلا عن كون قاضي الأصل هو قاضي الفرع وانتهت إلى عدم اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر مثل تلك المنازعات.

وفيما يلي أحد نماذج ذلك المبدأ:

المبدأ رقم (٨٣٠) - قاضي التنفيذ المختص دون غيره بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام والمتفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها وقاضي الأصل هو قاضي الفرع- وعلى ذلك فلا اختصاص لقاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر مثل هذه لمنازعات فيكون رفعها إليه غير ذي أثر في صدد منازعة التنفيذ أمام القضاء الإداري.

الحكم

ومن حيث إنه متى كانت منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام تحكمها الأصول العامة للمقررة بقانون المرافعات المدنية والتجارية الذي وضع شروط قبول هذه المنازعات والقواعد العامة والضوابط التي تم على أساسها الفصل فيها وهو ما يسرى بالنسبة إلى منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الصادرة من القضاء الإداري بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية وفي الحدود التي رسمتها المادة ٣ من مواد إصدار قانون مجلس الدولة التي جرت على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي إلا أن قاضي التنفيذ المختص دون غيره بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام والمتفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها وقاضي الأصل هو قاضي الفرع- وعلى ذلك فلا اختصاص لقاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر مثل هذه لمنازعات فيكون رفعها إليه غير ذي أثر في صدد منازعة التنفيذ أمام القضاء الإداري.

(الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ - وأيضا الطعن رقم ١٢٦٨

لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١)

وعلى ذلك فإن محاكم مجلس الدولة تختص ، كقاعدة عامة ، بنظر سائر إشكالات التنفيذ التي تقدم عن الأحكام الإدارية عدا ما تعلق منها بكون السند المنازع في تنفيذه منفذاً به على المال، أو كان هناك نص قانوني يقضى بغير ذلك، وأن وجود نظام لوقف تنفيذ الأحكام من قبل محكمة الطعن لا يعد بديلاً عن نظام إشكالات التنفيذ، ولا يوجد ما يحول دون حق الخصوم في اللجوء إلى أي من طريقي الإشكال في التنفيذ أو طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الطعن ليهما أسبق من الآخر أو الجمع بينهما في وقت واحد^(١).

(١) انظر: الدكتور/ محمد كمال الدين منير - المرجع السابق - ص ٤٥٣.

الفصل الثاني

الاختصاص بإشكالات التنفيذ

الفصل الثاني

الاختصاص بإشكالات التنفيذ

لا يختص القاضي المستعجل بالفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة من أي من محاكم مجلس الدولة، لأن القضاء المستعجل ممنوع عليه التعرض للمسائل الإدارية لخروجها عن ولاية القضاء المدني.

إما إذا كان تنفيذ الأحكام الإدارية يثير نزاعاً مالياً بحثاً لا يمس صميم الحكم أو الإجراءات التي بني عليها، فيختص القاضي المستعجل بالفصل في المنازعة المالية متى كان التنفيذ يجري طبقاً للأوضاع المقررة في قانون المرافعات أو قانون الحجز الإداري، لأن المنازعة في هذه الحالة تعتبر عقبة من عقبات التنفيذ مما تدخل في نطاق وظيفته المقررة في المادة ٢٧٥ مرافعات (١).

وينبني على هذا أنه يجوز لمن قضى ضده أن يستشكل في تنفيذ الحكم الإداري بسبب عدم مراعاة الإجراءات السابقة على التنفيذ كما لو أغفل الدائن إعلان المدين بالسند التنفيذي والتبنيه عليه بالوفاء وبيان المطلوب منه وفقاً للمادة ٢٨١ مرافعات، أو إذا وقع الحجز على ما لا يجوز الحجز عليه قانوناً.

وفي تلك قضت محكمة النقض في أول فبراير سنة ١٩٧٣ بأنه:

"وإن كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية، إلا أنه متى صدر فيها الحكم بالإلزام، أصبح سنداً يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه فتختص المحاكم المدنية بمراقبة إجراءات التنفيذ والنظر في مدى صلاحيتها وبطلانها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمال، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعاً لها بنظر الإشكالات المتعلقة بالتنفيذ، إذ لا شأن لهذه الإشكالات بأصل الحق بالحكم المستشكل فيه" (٢).

ويشترط أن يكون الإشكال على أسباب لاحقة لصدور الحكم وليست سابقة

(١) انظر في ذلك: المستشار/محمد عبد اللطيف - القضاء المستعجل - الطبعة الخامسة ١٩٩٢ - نقابة المحامين - ص ٤٨٤ وما بعدها.

(٢) حكم محكمة النقض - جلسة ١٩٧٣/٢/١ - ص ٢٤ ص ١٣١.

عليه، ومن ثم إذا رفع إشكال في تنفيذ حكم أداري وبني على اعتراضات شكلية أو موضوعية سابقة على صدوره، فإنه يمتنع على القاضي المستعجل بحث هذه الاعتراضات لأنها تتضمن تجريحا في الحكم مما يترتب عليه المساس بحجية الأمر المقضي، ويتعين على القاضي في هذه الحالة أن يحكم برفض الإشكال^(١). وإذا كان القضاء الإداري يختص، كقاعدة عامة، بنظر كافة إشكالات التنفيذ التي تقدم في الأحكام الإدارية عدا للسند المنازع في تنفيذه حينما يكون منفذاً به على المال فإن التساؤل يثور حول الهيئة التي تختص بنظر الإشكال في التنفيذ داخل جهات القضاء الإداري.

فلقد صدر قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وجاء خلوا من نظام قاضي التنفيذ أو بتحديد نظام لقضاء مستعجل للفصل في إشكالات التنفيذ ولذلك ذهب البعض إلى أن محكمة للقضاء الإداري هي المحكمة المختصة دائماً بسائر منازعات التنفيذ في الأحكام الإدارية بحسبانها المحكمة ذات الاختصاص العام في المنازعات الإدارية إلا أن المستقر في هذا الشأن هو أن الاختصاص بالفصل في إشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية ينعقد للمحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه.

* ومن المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا تأكيداً لذلك المبدأ التالي:
المبدأ رقم (٨٣١) - قاضي التنفيذ المختص دون غيره بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري هو محكم مجلس الدولة كل في حدود اختصاصها.

الحكم

إن قاضي التنفيذ المختص دون غيره بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري هو محاكم مجلس الدولة كل في حدود اختصاصها تأسيساً على أن منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام متفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها، وقاضي الأصل هو قاضي الفرع.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ - وأيضاً الأحكام التي أشرنا إليها في الفصل السابق وغيرها مما سيرد في موضعه لاحقاً في هذا الباب)

(١) انظر: المستشار/ محمد عبد اللطيف - المرجع السابق - ص ٤٨٥

المبدأ رقم (٨٣٢) - إشكالات التنفيذ التي تقدم أمام المحاكم المدنية عن أحكام محاكم مجلس الدولة عديمة الأثر وهي والعظم سواء فلا تنتج أثراً ولا يقلم له وزناً .

الحكم

مقتضى حكمي نصي المائتين (٥٠) ، (٥٢) من قانون مجلس الدولة أن سيادة القانون من المبادئ التي حرص الدستور المصري على ترسيخها وإعلاء شأنها وجعل الدستور من استقلال القضاء واحترام أحكامه غاية تحقيقه ، ولم يترك المشرع أمر الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري سدى وإنما أسبغ عليها عبارات صريحة للدلالة واضحة المعنى القواعد الخاصة بحجية الأمر المقضي ، وأوجب تنفيذها رغم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تقض دائرة فحص الطعون بالمحكمة بوقف التنفيذ ، دون أن ينال من ذلك التذرع بإشكالات تقدم أمام المحاكم المدنية إذ إن مثل هذه الإشكالات عديمة الأثر وهي والعظم سواء فلا تنتج أثراً ولا يقام له وزن.

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٢٣٧٧٠ لسنة ٥٨ - جلسة ٢٠٠٤/٦/١٢)

المبدأ رقم (٨٣٣) - المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه هي ذاتها صاحبة الولاية بالفصل في جميع الإشكالات الناشئة عنه، وذلك جمعا للمنازعة الأصلية وما يتفرع عنها من منازعات شتى تتعلق بالتنفيذ في يد قاض واحد بحسبان أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ومحاكم مجلس الدولة ليست محكمة واحدة في هذا الشأن، إنما كل محكمة في حدود اختصاصها المقرر قانوناً هي صاحبة الاختصاص بمنازعات التنفيذ المتصلة بالحكم الذي أصدرته.

الحكم

المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه هي ذاتها صاحبة الولاية بالفصل في جميع الإشكالات الناشئة عنه، وذلك جمعا للمنازعة الأصلية وما يتفرع عنها من منازعات شتى تتعلق بالتنفيذ في يد قاض واحد بحسبان أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ومحاكم مجلس الدولة ليست محكمة واحدة في هذا الشأن، إنما كل محكمة في حدود اختصاصها المقرر قانوناً هي صاحبة الاختصاص بمنازعات التنفيذ المتصلة بالحكم الذي أصدرته ذلك أن منازعة التنفيذ هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها الحكم والقاعدة أن الفرع يتبع الأصل دائماً في تحديد الاختصاص.

لا يمنع المحكمة عن هذا القضاء أو يحول نونه أن الإشكال محال إليها من محكمة أخرى، حيث إن المحكمة المحيلة قد بنت قضاءها بعدم الاختصاص والإحالة على أسباب تتعلق بالاختصاص الولائي، بينما عدم الاختصاص الراهن يتعلق بالاختصاص النوعي بين محاكم مجلس الدولة.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٦٤١٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٧

٢٠٠٦ / ١١ - والدعوى رقم ٦٢٣٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠٧/٥/٨ -

وفي الإشكال العكسي : حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٨٨٦ لسنة

٥٣ ق.ع - جلسة ٢٠٠٧/٢/٢٤)

الفصل الثالث

شروط قبول إشكالات التنفيذ

الفصل الثالث

شروط قبول إشكالات التنفيذ

يشترط لقبول إشكالات التنفيذ الوقتية في الأحكام الإدارية ما يشترط لقبولها في الأحكام الأخرى، فيجب أن يتوافر الشروط التالية:

الشرط الأول : أن يكون الإشكال قد رفع قبل تمام التنفيذ.
الشرط الثاني : أن يكون مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم.
الشرط الثالث: أن يكون المطلوب مجرد إجراء وقتي أو تحفظي لا يمس موضوع الحق.

ونعرض لكل شرط منها في مبحث مستقل:

المبحث الأول

أن يكون الإشكال قد رفع

قبل تمام التنفيذ

يشترط لقبول الإشكال في تنفيذ الحكم الإداري أن يكون قد رفع قبل تمام التنفيذ، فالمطلوب من القاضي الإداري عندما يختص بمنازعات تنفيذ الأحكام الإدارية هو إجراء وقتي يدعو إليه الاستعجال، فإذا كان التنفيذ قد تم فلا يتصور طلب وقفه أو الاستمرار فيه مؤقتاً، فلو كان الحكم صادراً في قرار إبعاد أجنبي بوقف تنفيذ القرار أو بإلغائه فإنه لا تكون ثمة جدوى من الإشكال في تنفيذ هذا الحكم إذ تم التنفيذ فعلاً وتم إبعاد الأجنبي من البلاد.
ولا يخلو الحال عند نظر الإشكالات من أحد الأمور الآتية^(١):

أولاً - إذا رفع الإشكال قبل البدء في التنفيذ:

في هذه الحالة يعتبر الإشكال مقبول شكلاً، لأنه لا يشترط لقبول الإشكال أن

(١) المستشار/ محمد عبد اللطيف - المرجع السابق - ص ٤٠٧ وما بعدها.

يكون قد بداء في التنفيذ فعلا، بل يكفي أن يهدد به المدين حتى ولو لم تظهر نية الدائن في التنفيذ، فالغرض من الإشكال هو الاحتياط لدفع الضرر الذي يخشى وقوعه عند البدء في التنفيذ.

وكذلك يجوز للغير الذي لم يكن طرفا في الحكم أو السند التنفيذي أن يستشكل في التنفيذ قبل حصوله إذا ظهر له من أفعال وأعمال طالب التنفيذ أنه يرغب في التنفيذ على أمواله، وأنه يكفي لذلك أن يكون لدى المستشكل ما يعتقد به بحق سلوك طالب التنفيذ لطريق يرمى منه التنفيذ على أمواله وانتزاعها من تحت يده.

ثانياً - إذا رفع عند الشروع في التنفيذ أو البدء فيه:

الأصل أنه إذا رفع الإشكال عند شروع المحضر في التنفيذ أو البدء فيه، فإن المنفذ ضده الحكم يستطيع أن يعترض على التنفيذ قبل البدء فيه لأول مرة، وأن يطلب من المحضر رفع الأمر إلى القاضي المستعجل أو قاضي الإشكال، والمحضر أن يوقف التنفيذ أو أن يمضي فيه، فإذا أوقفه ظل موقوفاً إلى أن يقضى في الإشكال، وإذا رأى المضي فيه كان ذلك بقيددين هامين:

(١) ألا يتم التنفيذ قبل صدور حكم للقاضي في الإشكال، (٢) أن ما يمضي فيه المحضر من إجراءات التنفيذ إنما يكون على سبيل الاحتياط كوضع أختام على أبواب المحل المراد التنفيذ عليه أو جرد البضائع الموجودة به أو تسليمها لأمين يتولى المحافظة عليها، أو توقيع الحجز عليها، على ألا يمضي في البيع حتى يحكم القاضي في الإشكال.

وهذه الصورة لا تغلب على أحوال تنفيذ الأحكام الإدارية حيث يسارع من صدر ضده الحكم ويرغب في توقي تنفيذه عليه إذا توافرت له شروط الإشكال أن يقيمه بصحيفة أمام القاضي المختص.

ثالثاً - إذا رفع الإشكال بعد أن تم جزء من أعمال التنفيذ:

يصح الإشكال بالنسبة للجزء من أعمال التنفيذ وإجراءاته التي لم تتم، فالحكم الصادر بوقف تنفيذ أو إلغاء قرار إنياء خدمة الموظف ورفض ترقيته، إذا نفذت الجهة الإدارية جزءاً من الحكم بإلغاء قرار إنياء الخدمة وأعادت الموظف إلى عمله ولم تنفذ الجزء الآخر من الحكم المتعلق بالآثار المترتبة عليه أو المتعلقة بترقية الموظف إلى درجة تالية يصح الإشكال في تنفيذه بالنسبة للجزء الذي لم ينفذ.

رابعاً - إذا رفع الإشكال بعد إتمام التنفيذ:

إذا أقيم في تنفيذ الحكم بعد إتمام تنفيذه بأن كان الحكم المستشكل في تنفيذه قد تم تنفيذه فعلاً، كأن يستشكل المطعون على ترقيته في الحكم الصادر بإلغاء الترقية بعد تمام التنفيذ بسحب قرار ترقيته وترقية الطاعن، ففي هذه الحالة لا يتصور أن يحكم بعدم قبول الإشكال لاستحالة تنفيذ الحكم، ولا يجوز القضاء بعدم الاختصاص بالفصل في الإشكال فالاختصاص مقرراً أصلاً له بصرف النظر عما إذا كان التنفيذ قد تم أو لم يتم.

خامساً - إذا رفع الإشكال قبل تمام التنفيذ، ولكن تم التنفيذ قبل صدور الحكم:

إذا رفع المستشكل إشكاله قبل تمام التنفيذ فالأصل أنه مقبول بحسبان قابلية الحكم لوقف التنفيذ، فإذا خالف المحضر أو الجهة الإدارية ما أمر به المشرع من عدم جواز إتمام التنفيذ قبل صدور الحكم في الإشكال، واستمر إجراء التنفيذ حتى بلغ مرحلته النهائية، ففي هذه الحالة لا يمكن اعتبار تمام التنفيذ بمثابة إجراء وقتي يسقط بصدور الحكم بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه، بل يعتبر تنفيذاً تاماً لا يلغيه إلا حكم قطعي يصدر من محكمة الطعن بوقف تنفيذ الحكم أو إلغائه وهو ما لا يملكه قاضى الإشكال، كما لا يجوز له القضاء عندئذ بعدم اختصاصه بالحكم في الإشكال، ذلك أنه مختص أصلاً بنظر إشكالات التنفيذ والفصل فيها، إلا أنه حيال تمام التنفيذ بعد رفع الإشكال لا يكون أمامه إلا القضاء بعدم قبول الإشكال لاستحالة تنفيذ الحكم الذي يصدر بإجابته وانعدام المصلحة منه بسبب هذه الاستحالة، وانه في هذه الحالة إلزام الجهة المتسببة في إتمام التنفيذ بالمصروفات باعتبار أن المستشكل قد أقام إشكاله قبل تمام التنفيذ.

وجدير بالذكر أن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ تعتبر مستعجلة بطبيعتها لتعلقها بمسائل يجب البت فيها على وجه السرعة، ولأن قاضى الأشكال هو الجهة المنوط بها الفصل المؤقت والسريع حفاظاً على الحجية القانونية الواجبة للأحكام القضائية والسندات التنفيذية، ومن ثم لا يجوز للقاضي أن يتخلى عن الفصل في الإشكالات الوقتية وقضى بعدم الاختصاص بحجة عدم توافر وجه

الاستعجال، لأن الشارع اعتبرها مستعجلة بطبيعتها^(١).

المبحث الثاني

أن يكون مبنى الإشكال وقائع لاحقة

على صدور الحكم

القاعدة العامة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم، فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائما مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه و إلا كان الإشكال طعنا على الحكم بغير الطريق القانوني، فلا يجوز أن يعاد من خلاله طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه لما فيه من مساس بما للحكم من حجية لا يتأتى المساس بها إلا من خلال طريق من طرق الطعن المقررة قانونا.

فإذا قام الإشكال في جملته وتفصيله على أن الحكم محل الإشكال قد شابته عيوب جسيمة تصل به حد الانعدام سواء لعدم إخطار الخصوم بفتح باب المرافعة، أو لعدم سماع إيضاحاتهم ودفاعهم، أو لاشتراك أحد المستشارين في الحكم دون سماعه المرافعة، فإن هذه الأسباب لا تصلح لقبول هذا الإشكال لعدم تعلقها بإجراءات ووقائع التنفيذ اللاحقة على صدور الحكم محل الإشكال^(٢).

كما أنه إذا بني الإشكال على اعتراض اجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم فيجب على قاضي التنفيذ أن يقضى برفضه، وتطبق ذات القاعدة على الإشكال المبني على بطلان الحكم حتى لو تضح لقاضي التنفيذ من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها للمستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه، ذلك أنه متى حاز الحكم حجية فإنه يصبح عنوانا للصحة والحقيقة ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجية^(٣).

(١) انظر في ذلك: المستشار/ محمد عبد اللطيف - المرجع السابق - ص ٤١٣، ٤١٢.

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١.

(٣) حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٤١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٨ وأيضاً حكمها في الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٨.

المبحث الثالث

أن يكون المطلوب إجراء وقتي أو

تحفظي لا يمس موضوع الحق

يشترط لقبول الإشكال الوقتي أن يكون المطلوب مجرد إجراء وقتي أو تحفظي لا يمس موضوع الحقوق المتنازع عليها ولا يتناول تفسير السند المقتضى تنفيذه، كالحكم بوقف التنفيذ مؤقتاً أو باستمراره مؤقتاً بحسب ما إذا كان الطالب هو الشخص المراد التنفيذ عليه، أو طالب التنفيذ الذي لم يوفق إليه لسبب من الأسباب، أو الغير الذي يدعى حقاً له في نطاق موضوع الحكم محل التنفيذ. ويترتب على هذا الشرط النتائج الآتية^(١):

(أولاً) أنه لا يجوز لقاضى التنفيذ بصفته قاضياً للأمور المستعجلة أن يتعرض لأصل الحق، إذ يمتنع عليه أن يكون بشأنه رأياً قاطعاً يبنى عليه حكمه في الإجراء المؤقت المطلوب منه، وهو ما يستوجب عدم التعرض للموضوع الصادر فيه الحكم المستشكل في تنفيذه.

(ثانياً) لا يجوز لقاضى الإشكال المساس بحجية الحكم المستشكل في تنفيذه، لأن الإشكالات ليست من قبيل التظلم من الأحكام المراد التنفيذ بمقتضاها، وإنما هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لإجراء التنفيذ، ويترتب على ذلك أنه لا يجدي الإشكال إلا إذا كان مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم كما تقدم، أما إذا كان مبناه وقائع سابقة على الحكم فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى سواء كان قد دفع به فعلاً أم لم يدفع به، لأن المفروض أن الحكم قد حسم جميع أسباب النزاع.

(ثالثاً) لا يجوز لقاضى الإشكال أن يؤسس حكمه على أسباب تتصل بأصل الحق، فيعتبر حكمه غير مسبب إذا استند فقط على أسباب موضوعية تتعلق بصميم النزاع، إذ يجب أن تكون الأسباب الرئيسية التي بني عليها الحكم متعلقة بظاهر الدعوى وليست حاسمة للنزاع.

(رابعاً) لا يجوز لقاضى الإشكال أن يحكم بعدم الاختصاص إذا تبين له أن

^(١) راجع في ذلك: المستشار/ محمد عبد التطيف -المرجع السابق- ص ١٤ وما بعدها.

الحكم بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه يمس أصل الحق، بل يحكم برفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ، وعلى ذلك فإذا تبين للقاضي أن عبارات السند التنفيذي غير ظاهرة المعنى، أو كان منطوق الحكم المستشكل في تنفيذه مبهما بحسب الظاهر، أو كانت الأسباب الجوهرية له تتعارض مع المنطوق، فإنه لا يجوز له القضاء بعدم الاختصاص تأسيسا على كونه لا يملك تفسير السند التنفيذي أو الحكم، بل يتعين عليه أن يحكم برفض الإشكال وعلى المستشكل إقامة دعوى تفسير أو تصحيح للحكم، ولا تتفق مع الرأي القائل بأنه يتعين عليه في تلك الحالة أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتا إلى أن تصدر المحكمة المختصة حكما مفسرا للسند أو للحكم ضمانا للمحافظة على حقوق الطرفين حتى يفصل في موضوع النزاع^(١). ذلك أن مفاد القضاء على هذا النحو أن قاضي الإشكال قد قضى ضمنا بإيتمام أو عدم وضوح الحكم وهو أمر يندرج ضمن اختصاص محكمة تفسير الحكم أو تصحيحه، فضلا عن أن الإشكال كما أنه ليس طريقا من طرق الطعن على الأحكام فهو أيضا ليس طريقا من طرق تفسير الحكم أو تصحيحه أو حتى وقف تنفيذه لحين إجراء ذلك التفسير أو التصحيح.

(١) راجع في ذلك: المستشار/ محمد عبد التطيف -المرجع السابق- ص ٤٢٠.

الفصل الرابع
الأثر المترتب على
إشكالات التنفيذ

الفصل الرابع

الأثر المترتب على

إشكالات التنفيذ

يترتب على الإشكال الأول في تنفيذ الأحكام الإدارية أمام محاكم مجلس الدولة أثره الواقف فيما عدا إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في الدعاوى التأديبية المبتدئة المقدمة من المحكوم عليه فليس لها أثر واقف بحسبانها تخضع لقانون الإجراءات الجنائية.

فوفقاً لحكم المادة الثالثة من مواد إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تطبق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على الإجراءات أمام محاكم مجلس الدولة فيما لم يرد فيه نص إلى أن يصدر قانون الإجراءات الإدارية، وعلى ذلك فإنه متى قدم الإشكال في تنفيذ حكم إداري أمام جهة للقضاء الإداري قبل تمام التنفيذ وكان إشكالاً أول فإنه يكون له أثر واقف إعمالاً لحكم المادة ٣١٢ من قانون المرافعات.

إلا إن الأمر يختلف في نطاق إشكالات التنفيذ عن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية والتي تقترب إجراءاتها من إجراءات المحاكمة الجنائية، فقد ميزت المحكمة الإدارية العليا^(١) في نطاق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية، وهو ما يسرى في مجال إشكالات التنفيذ، بين طائفتين من الأحكام:

الطائفة الأولى: الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية المبتدئة وهذه أخضعتها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية.

والطائفة الثانية: الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في دعاوى إلغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو في الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات.

وقد أخضعت المحكمة الإدارية العليا التماس إعادة النظر في الطائفة الثانية

(١) نظر حكم المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٢٠/٤٤٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦ - مجموعة ١٥ سنة - مبدأ ٤٠٨ - ص ١٣٧٧.

لقانون المرافعات المدنية والتجارية، وبالتالي فإن الإشكال في تنفيذ هذه الطائفة من الأحكام يخضع لقانون المرافعات ويكون للإشكال في تنفيذها أثر واقف إذا كان إشكالا أول وقدم قبل تمام التنفيذ.

أما الإشكال في تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في الدعاوى المبتدئة فتخضع لقانون الإجراءات الجنائية.

* ولكن إلى متى يستمر الأثر للواقف للإشكال الأول؟

أثر الإشكال الأول في وقف التنفيذ يظل منتجا لآثاره ما بقيت صحيفته قائمة ومستمرة في مفعولها كصحيفة إلى أن تزول من الوجود سواء بالحكم فيها أو بالرضاء بين الطرفين وإثبات ترك الخصومة في الإشكال حيث ينتهي أثر الإشكال وترتفع العقبة التي أقامتها المادة ٣١٢ مرافعات في سبيل التنفيذ. ويستوي أن يكن الحكم قد صدر برفض الإشكال أو بعدم جواز نظره لسبق الفصل فيه أو بعدم قبوله أو ببطلان صحيفة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن أو بسقوط الخصومة، وأمام قاضي التنفيذ للمدني إذا تغيب الخصوم وحكم القاضي بشطب الإشكال زال الأثر للواقف للتنفيذ المترتب على رفعه إعمالا لحكم المادة ٣١٤ مرافعات. أما الأحكام التي لا تنهى الخصومة في الإشكال فإنه لا يترتب عليها زوال الأثر للواقف للإشكال مثال ذلك الحكم الذي يصدر بعدم الاختصاص والذي يقرن دائما بالإحالة إلى المحكمة المختصة لأن الحكم في هذه الحالة لا يزيل صحيفة الدعوى من الوجود بل يحركها من أمام المحكمة المرفوع أمامها الإشكال إلى المحكمة المختصة مع بقائها كما هي منتجة لكافة آثارها^(١).

وعلى ذلك يظل الإشكال الأول واقفا للتنفيذ طوال مدة نظره أمام المحكمة وحتى يفصل فيه، ومن ثم فإن الحال لا يخلو من أحد الأمور الآتية^(٢):

(أولا) أن يقضى برفض الإشكال أو بإثبات تنازل المستشكل عن إشكاله، ففي هذه الحالة يزول الأثر للواقف للتنفيذ ويصبح من حق الدائن أو المحكوم له أن يواصل السير في إجراءات التنفيذ بغير حاجة إلى إعلان المستشكل بالحكم الصادر برفض الإشكال حتى ولو لم ينص في منطوق الحكم الذي انتهى الخصومة على الاستمرار في التنفيذ، ذلك أن الحكم الذي تنتهي به الخصومة في

(١) انظر: الدكتور/ محمد كمال الدين منير - المرجع السابق - ص ٤٦٤ وما بعدها.

(٢) راجع في تفصيل ذلك: المستشار/ محمد عبد اللطيف - المرجع السابق - ص ٤٩٩ وما بعدها.

الإشكال ينطوي على قضاء بأحقية طالب التنفيذ في الاستمرار في التنفيذ.
(ثانيا) أما إذا صدر الحكم في الإشكال بوقف التنفيذ ، فإن هذا الحكم تكون له حجية الأحكام المستعجلة، أي حجية وقتية، فيظل التنفيذ موقوفا ما لم يحصل تغير مادي أو قانوني في مركز أحد الطرفين من شأنه أن يؤثر في هذه الحجية، أو أن يصدر حكم من محكمة الموضوع يحسم النزاع المتعلق بالتنفيذ، وينبغي على هذا أنه إذا كان الحكم للوقتي الصادر بوقف التنفيذ مبناه وجود عيب في إجراءات التنفيذ، واتخذ طالب التنفيذ إجراء جديد لتلافي هذا العيب، فإنه يجوز له في هذه الحالة أن يبدأ في التنفيذ من جديد، أو إذا كان الحكم بوقف التنفيذ بني على أن طالب التنفيذ قاصر أو محجور عليه، فيكون لمن يمثله قانونا أن يبدأ في التنفيذ من جديد، ولا يصح الاحتجاج عليه في هذه الحالة بالحكم الصادر بوقف التنفيذ، وكذلك إذا صدر حكم من محكمة الموضوع في أصل النزاع الذي بني عليه الإشكال الوقتي، كما لو قضى لصالح طالب التنفيذ بأحقية قطعا في السير في إجراءات التنفيذ، ففي -هذه الحالة ترول حجية الحكم للوقتي الصادر بوقف التنفيذ، ويحق لطالب التنفيذ الاستمرار في تنفيذ السند التنفيذي الذي قضى مؤقتا بوقفه.

(ثالثا) بالنسبة للأحكام التي لا تنهى الخصومة في الإشكال، ولكن لا يترتب على صدورها زوال صحيفة الدعوى وما بني عليها من آثار كالحكم الصادر ببطان صحيفة الإشكال، أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو الحكم الصادر بسقوط الخصومة، فيترتب على هذه الأحكام زوال الأثر الواقف للتنفيذ تبعاً لزوال صحيفة الإشكال، ويصبح من حق طالب التنفيذ السير في التنفيذ حتى ولو لم ينص في منطوق الحكم على ذلك.

(رابعا) أما الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات، فلا يترتب عليها زوال صحيفة الدعوى، فيظل التنفيذ موقوفاً أمام المحكمة المحال إليها حتى يفصل في الإشكال في غير مصلحة المستشكل. ولكن إذا كان الحكم الصادر بعدم الاختصاص لم ينص فيه على إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة، فإن هذا الحكم -رغم مخالفته حكم المادة ١١٠ مرافعات التي توجب الإحالة إلى المحكمة المختصة- يعتبر منها للخصومة، ويترتب على صدوره زوال صحيفة الدعوى، وبالتالي زوال الأثر الواقف للتنفيذ.

• أثر شطب الإشكال على وقف التنفيذ:

الأصل أن قضاء مجلس الدولة لا يخضع لنظام الشطب المقرر في خصوص الدعاوى المدنية، وبالتالي فإن إشكالات التنفيذ المقامة أمام محاكم مجلس الدولة لا يسرى في شأنها أحكام شطب الدعاوى المقررة بالمادة ٨٢ مرافعات. ولكن حتى في مجال روابط القانون الخاص التي يسمح نظامها بشطب الدعوى عند عدم حضور المدعى ولا المدعى عليه والتي تبقى فيها الدعوى قائمة رغم شطبها ستين يوماً وإلا اعتبرت كأن لم تكن ، فإن المشرع في مجال الإشكال في التنفيذ أورد حكماً خاصاً بشأن أثر شطب إشكالات التنفيذ على وقف التنفيذ لو على الأثر الواقف للإشكال فنصت المادة ٣١٤ مرافعات على أنه:

" إذا تغيب الخصوم وحكم القاضي بشطب الإشكال زال الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفعه".

وواضح من هذا النص أن المشرع لم يشأ أن يترتب على شطب إشكالات التنفيذ للوقفية نفس الأثر المترتب على شطب الدعاوى العادية من اعتبار أن تبقى الدعوى المشطوبة قائمة منتجة لكافة آثارها القانونية مدة ستين يوماً من تاريخ التقرير بشطبها، بل رتب القانون على مجرد شطب الإشكال للوقفي زوال الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفع الإشكال، ويصبح من حق طالب التنفيذ مواصلة السير في التنفيذ دون التقيد بميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ٨٢ مرافعات. أما باقي الآثار الأخرى المترتبة على رفع الإشكال فتظل قائمة مدة ستين يوماً فيترتب على انقضائها اعتبار الإشكال كأن لم يكن، وعلى ذلك يجوز للمستشكل تحريك الإشكال المشطوب والسير فيه قبل انقضاء المدة المذكورة، ولكن يعتبر تحريك الإشكال في هذه الحالة بمثابة إشكال ثان لا يترتب عليه وقف التنفيذ، لأن الأثر الواقف، كما سلف البيان ، قد زال بالتقرير بشطب الإشكال طبقاً للمادة ٣١٤ مرافعات، وينبني على هذا أنه إذا طلب المستشكل السير في الإشكال المشطوب، فيجوز لطالب التنفيذ مواصلة السير في التنفيذ حتى ولو كان الإشكال ما زال منظوراً أمام قاضي التنفيذ ولو لم يفصل فيه، ما لم يحكم فيه القاضي بالوقف (المادة ٣١٢ مرافعات).

الفصل الخامس
إساءة استعمال الحق
في الإشكال في التنفيذ

الفصل الخامس

إساءة استعمال الحق

في الإشكال في التنفيذ

ونعرض للموضوع في ثلاث مباحث:

المبحث الأول

موقف المشرع

من إساءة استعمال الحق

الإشكال في التنفيذ حق من الحقوق التي كفلها القانون لغايات المصلحة العامة وكفالة حسن تنفيذ الأحكام القضائية على وجهها الصحيح، إلا إن الملاحظ أن كثيراً ما يلجأ الخصوم الصادرة ضدهم أحكام مجلس الدولة إلى استخدام حق الإشكال في التنفيذ لا صيانة لحقوقهم التي كفلها لهم الإشكال في التنفيذ ولكن لئلاّ منهم في الخصومة وتعطيلاً لنفاذ الحكم القضائي الواجب النفاذ كسباً لوقت يطمعون فيه حتى يصدر الحكم في طلب وقف تنفيذ الحكم المقدم إلى دائرة فحص الطعون وهي أساليب كريهة ومموجة وخاصة أنها تستهدف حجية حكم قضائي واجب الاحترام، فإذا ما جاءت إساءة استعمال الحق من جهة الإدارة وهي الأخير والأعلم بحدود ونطاق الاختصاص القضائي بنظر إشكالات التنفيذ برفع الإشكال أمام محكمة غير مختصة تعطيلاً للحكم وامتناعاً عن تنفيذه فإن الأمر يستلقت النظر في ضوء القاعدة العامة المتعارف عليها من أن الإدارة خصم شريف لا تلجأ إلى أسلوب اللد في الخصومة. لذلك جاء المشرع ليعدل نص المادة ٣١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢^(١) لتتص على أنه " إذا خسر المستشكل دعواه جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنية ، وذلك مع عدم الإخلال بالتعويضات أن كان لها

(١) كقت المادة ٣١٥ قبل التعديل تجرى كما يلي "إذا خسر المستشكل دعواه جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً، وذلك مع عدم الإخلال بالتعويضات إن كان لها وجه".

وجهه"، ثم جرى تعديل قيمة الغرامة بالزيادة والمضاعفة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ وهو نص هدف إلى زيادة قيمة الغرامة في حالة خسران المستشكل لدعواه إذا رأت المحكمة أنه لم يستهدف من الإشكال إلا تعويق وتعطيل حجية الحكم القضائي قاصداً الإضرار بخصمه مع الاحتفاظ للخصم بحقه في التعويضات إن كان لها مقتضى.

ولا يشترط للحكم بالغرامة أن يحكم القاضي برفض الإشكال، بل يكفي أن يصدر الحكم في غير صالح المستشكل بما يفيد أنه خسر دعواه وترتب على صدور زوال الأثر الواقف للتنفيذ، وعلى ذلك يجوز الحكم بالغرامة إذا قضى بعدم قبول الإشكال، أو بطلان صحيفة الإشكال، أو بعدم جواز نظر الإشكال لسبق الفصل فيه. ففي هذه الحالات ومثيلاتها يزول الأثر الواقف للتنفيذ ويسترد طالب التنفيذ حقه في مواصلة السير في التنفيذ^(١).

والحكم بالغرامة هو من إطلاقات القاضي فلا عليه إذا هو لم يحكم بها، ولكن يتعين عليه إذا تراءى له أن يقضى بها مراعاة الأمرين الآتيين: (أولاً) أن يوضح في أسباب الحكم المبرر لقضائه بالغرامة كما لو استبان له من أوراق الدعوى والظروف والملابسات المحيطة بها أن رفع الإشكال كان مجرد إجراء كيدي قصد به عرقلة التنفيذ، (ثانياً) أن لا تقل الغرامة للمحكوم بها عن الحد الأدنى المقرر، وألا تزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه وفقاً للتعديلات التي تطرأ على النص المشار إليه.

وهذه الغرامة مقررة لصالح الخزانة يتولى قلم الكتاب تحصيلها من المحكوم عليه بمقتضى الحكم الصادر في الإشكال، وله أن ينفذ بها على مال المحكوم عليه بالطريق الجبري إذا اقتضى الأمر ذلك، ولكن ذلك لا يمنع طالب التنفيذ من مطالبة رافع الإشكال بالتعويض طبقاً للقواعد العامة، متى كان المراد من رفعه تعطيل التنفيذ إضراراً بحقوقه.

وغنى عن البيان أنه إذا كان الإشكال المرفوع هو إشكال ثان وقضى فيه في غير صالح المستشكل، فلا يصح للحكم عليه بالغرامة لأنه لم يترتب على رفع الإشكال الثاني وقف التنفيذ ولا يضر منه طالب التنفيذ، فيجوز له المضي في التنفيذ أثناء نظر الإشكال أمام القاضي ما لم يحكم فيه بالوقف (م ٣١٢.٠٠.٠٠٠.٠٠٠).

(١) راجع في ذلك: المستشار/ محمد عبد اللطيف - المرجع السابق - ص ٥٠١ وما بعدها.

ولذا حكم في غير صالح المستشكل جاز لطالب التنفيذ أن يواصل السير في التنفيذ بغير حاجة إلى إعلان المستشكل بهذا الحكم، لأنه ليس قضاء بأمر معين يقتضى للتنفيذ الجبري، وإنما هو مجرد تقرير بأحقية الطالب في السير في التنفيذ الذي وقف السير فيه بسبب رفع الإشكال، ولأن التنفيذ إنما يجرى أصل بمقتضى السند التنفيذي الصادر ضد المحكوم عليه في دعوى الحق، ولكن يجب فقط على طالب التنفيذ أن يرفق بأوراق التنفيذ شهادة من قلم كتاب محكمة التنفيذ تفيد أنه قضى في الإشكال في غير صالح المستشكل، ويمكن الاستغناء عن هذه الشهادة إذا كان السند التنفيذي قدم في دعوى الإشكال وأشر عليه بما يفيد أنه قضى في الإشكال ضد المستشكل^(١).

المبحث الثاني

موقف القضاء

من إساءة استعمال الحق

ولقد واجه قضاء مجلس الدولة إساءة استعمال جهة الإدارة لحق الإشكال في تنفيذ الأحكام الواجبة النفاذ بقضاء استكر فيه الامتناع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه حق لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة للفوضى وفقدان للثقة في سيادة القانون وأوقع على الإدارة في العديد من الأحكام جزاء إساءة استعمال ذلك الحق الغرامة المحددة بالمادة ٣١٥ مراقعات سائلة البيان بحددها الأقصى.

وفيما يلي نعرض لنموذج من هذا القضاء والذي أرسى به المبادئ التالية:

المبدأ رقم (٨٣٤) - (١) إن الجهات الإدارية يجب أن تباشر إلى تنفيذ ما يصدر ضدها من أحكام حائزة لقوة الشيء المقضي به وعلى الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تباشر إليه متى طلب منها ذلك، وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك فإن امتنعت دون حق عن تنفيذها في وقت مناسب أو تعمدت تعطيل هذا التنفيذ فإنها تكون بذلك قد ارتكبت مخالفة قانونية صارخة وأهدرت حجية الحكم القضائي الواجب التنفيذ.

(١) راجع في ذلك: المستشار/ محمد عبد اللطيف - المرجع السابق - ص ٥٠٣.

(٢) من المظاهر الأساسية للمدنيات الحديثة إخضاع الدولة في تصرفاتها لحكم القانون، فالدول تتباهى فيما بينها بمدى تعلقها بأهداب القانون ورضوخها لمبادئه وأحكامه.

(٣) سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وهي ليست ضماناً مطلوباً لحريات الأفراد فحسب ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت.

(٤) التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية يعد عنواناً للدولة المتمدينة وللدولة القانونية، وامتناعها عن تنفيذ حكم قضائي واجب التنفيذ طبقاً لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة ، إذ لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه حق قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة للفوضى وفقدان للثقة في سيادة القانون .

(٥) المسلك الإداري الجائح إلى إهدار حجية الأمر المقضي فضلاً عما فيه من إساءة إلى النظام القانوني للدولة في مجمله والقائم على مبدأي سيادة للقانون والفصل بين السلطات فإن السماح للإدارة بتعطيل تنفيذ الأحكام باتباع أسلوب الالتفاف على موجبات حيالة الأحكام لقوة الشيء المقضي به من شأنه أن يقلب مبدأ تدرج القواعد القانونية رأساً على عقب ، وأن ينكر مبدأ الفصل بين السلطات.

(٦) التزام الإدارة بتنفيذ أحكام القضاء هو من نفس طبيعة التزامها بتنفيذ القانون واحترام الدستور، وهي لا تملك في كليهما من أمرها شيئاً، وخرق الشيء المقض به ليس إلا شكلاً من أشكال مخالفة الحدود الدستورية والقانونية.

(٧) الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا لا يعطى الجهة الإدارية أي سند لإهدار حجية الحكم القضائي بالامتناع عن تنفيذه وإهدار حجيته وتفرغه من محتواه بتعمد تعطيل تنفيذه بإقامة الإشكال أمام محكمة غير مختصة.

(٨) لا يسوغ للإدارة ذلك وهي الأخير بحدود الاختصاص بمنزلة الإشكالات في التنفيذ وليس من مقتضيات شرف الخصومة الإدارية التي تتمتع بها الإدارة أن تعد إلى إهدار مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وخرق قوة الشيء المقضي به.

الحكم

وحيث إنه من المقرر أنه يشترط لقبول الإشكال أن يؤسس على وقائع لاحقة لصدور الحكم المستشكل في تنفيذه إذ يعتبر السبب القائم قبل صدور الحكم قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى التي صدر الحكم فيها سواء دفع به في تلك الدعوى أم لم يدفع وألا يؤسس على تخطئه للحكم ذلك إن الإشكال ليس طريقاً من طرق الطعن في الأحكام.

وحيث إن المادة ٥٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن "تسرى في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة"، ونصت المادة ٥٠ من القانون ذاته على أنه "لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك..."

وحيث إن الجهات الإدارية يجب أن تبادر إلى تنفيذ ما يصدر ضدها من أحكام حائزة لقوة الشيء المقضي به وعلى الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها ذلك، وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك فإن امتنعت دون حق عن تنفيذها في وقت مناسب أو تعمدت تعطيل هذا التنفيذ فإنها تكون بذلك قد ارتكبت مخالفة قانونية صارخة وأهدرت حجية الحكم القضائي الواجب التنفيذ.

وحيث أنه من المظاهر الأساسية للمدنيات الحديثة إخضاع الدولة في تصرفاتها لحكم القانون، فالدول تتباهى فيما بينها بمدى تعلقها بأهداف القانون ورضوخها لمبادئه وأحكامه، فسيادة القانون أساس الحكم في الدولة وفقاً لما قرره المادة ٦٤ من الدستور، وكما بينت وثيقة إصدار الدستور فإن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الأفراد فحسب ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت، فكرامة الفرد انعكاس طبيعي لكرامة الوطن، فالفرد هو حجر الأساس في بناء الوطن، وبقيمة الفرد ويعمله وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته، ومن هنا كان التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية عنواناً للدولة المتمدينة والدولة القانونية، وكان امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ طبقاً لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة، إذ لا يليق بحكومة

في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه حق قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة للفوضى وفقدان للثقة في سيادة القانون، ذلك أن المسلك الإداري الجائع إلى إهدار حجية الأمر المقضي فضلاً عما فيه من إساءة إلى النظام القانوني للدولة في مجمله والقيام على مبدئي سيادة القانون والفصل بين السلطات فإن السماح للإدارة بتعطيل تنفيذ الأحكام بإتباع أسلوب الالتفاف على موجبات حيالة الأحكام لقوة الشيء المقضي به من شأنه أن يقلب مبدأ تدرج القواعد القانونية رأساً على عقب، وأن ينكر مبدأ الفصل بين السلطات، فالترام الإدارة بتنفيذ أحكام القضاء هو من نفس طبيعة التزامها بتنفيذ القانون واحترام الدستور، وهي لا تملك في كليهما من أمرها شيئاً، وخرق الشيء المقض به ليس إلا شكلاً من أشكال مخالفة الحدود الدستورية والقانونية.

وحيث إن الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة كانت قد أدرجت اسم المستشكل ضده الأول على قائمة الممنوعين من السفر ومنعته فعلاً من السفر يوم ١٤/١/١٩٩٦ فأقام الدعوى رقم ٣٢٥٩ لسنة ٥٠ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري التي قضت بجلسة ١٩٩٦/١/٢٣ بقبول الدعوى شكلاً، وفي الطلب العاجل بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار، فاستشكلت الجهة الإدارية في تنفيذ الحكم أمام محكمة غير مختصة بنية تعطيل تنفيذ الحكم بمبررات حاصلها إن من شأن تنفيذه الإخلال بمقتضيات الاحتياطيات الأمنية وإن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وأنها طعنت عليه أمام المحكمة الإدارية العليا.

وحيث إن ما ساقته الجهة الإدارية من أسباب لاستشكلها لا تنهض سنداً لتعطيل حكم حاز حجية الأمر المقضي حيث لم يؤسس أي منها على وقائع لاحقة لصدور الحكم المستشكل في تنفيذه فأمر الإخلال بمقتضيات الاحتياطيات الأمنية كسبب لمنع المستشكل ضده من السفر كان سبباً سابقاً على صدور الحكم ونقله للحكم المستشكل في تنفيذه ضمن أسبابه فلا يجوز إعادة إثارتها من جديد كسبب للاستشكل في تنفيذ الحكم كما أن الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا لا يعطى الجهة الإدارية أي سند لإهدار حجية الحكم القضائي بالامتناع عن تنفيذه وإهدار حجيته وتفريغه من محتواه بتعمد تعطيل تنفيذه بإقامة الإشكال أمام محكمة غير مختصة إذ لا يسوغ للإدارة ذلك وهي الأخير بحدود الاختصاص بمنازعات الإشكالات في التنفيذ وليس من مقتضيات شرف الخصومة الإدارية التي تتمتع

بها الإدارة أن تعتمد إلى إهدار مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وخرق قوة الشيء المقضي به.

وحيث إنه متى كان ما تقدم جميعه فان الإشكال المائل يضحى فاقداً سنداً من صحيح حكم القانون خليفاً بالرفض مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات وتغريمها مبلغ مائتي جنيه عملاً بحكم المادة ١٨٤ والمادة ٣١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للمعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٧٦٩١ لسنة ٥٠ ق -

جلسة ١٩٩٦/٨/٦ - دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ) - غير منشور)

وكان هذا الحكم قد صدر في إشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار منع مواطن من السفر.

وقد أكدت ذات المحكمة ذات المبدأ في أحكامها الصادرة في إشكالات التنفيذ التي قدمت من الجهة الإدارية لمواجهة أحكام محكمة القضاء الإداري الصادرة بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥. ومن هذه الأحكام إلى أرست ذات المبدأ الحكم التالي:

المبدأ رقم (٨٣٥) - المسلك الإداري الجانح إلى إهدار حجية الأمر المقضي فضلاً عما فيه من إساءة إلى النظام القانوني للدولة في مجمله والقائم على مبدأي سيادة القانون والفصل بين السلطات، فان السماح للإدارة بتعطيل تنفيذ الأحكام بانتهاج أساليب متعددة للالتفاف على موجبات حيالة الأحكام لقوة الشيء المقضي به من شأنه أن يقلب مبدأ تدرج القواعد القانونية رأساً على عقب وأن ينكر مبدأ الفصل بين السلطات - التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية هو من نفس طبيعة التزامها بتنفيذ القانون واحترام الدستور، وهي لا تملك في كليهما من أمرها شيئاً - خرق الشيء المقضي به ليس إلا شكلاً من أشكال مخالفة الحدود الدستورية والقانونية.

الحكم

إن المسلك الإداري الجانح إلى إهدار حجية الأمر المقضي فضلاً عما فيه من إساءة إلى النظام القانوني للدولة في مجمله والقائم على مبدأي سيادة القانون والفصل بين السلطات، فان السماح للإدارة بتعطيل تنفيذ الأحكام بانتهاج أساليب متعددة للالتفاف على موجبات حيالة الأحكام لقوة الشيء المقضي به من شأنه أن

يقلب مبدأ تدرج القواعد القانونية رأساً على عقب وأن ينكر مبدأ الفصل بين السلطات فالترام الإدارية بتنفيذ الأحكام القضائية هو من نفس طبيعة التزامها بتنفيذ القانون واحترام الدستور. وهي لا تملك في كليهما من أمرها شيئاً. وخرق الشيء المقضي به ليس إلا شكلاً من أشكال مخالفة الحدود الدستورية والقانونية.

وحيث إن الثابت من الأوراق إن محكمة القضاء الإداري دائرة منازعات الأفراد (أ) كانت قد أصدرت بجلسته ١٩٩٥/١٢/٥ حكماً في الدعوى رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٠ القضائية المقامة من المستشكل ضده الأول قضت فيه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها بقبول الدعوى شكلاً وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من إعادة الانتخاب على مقعد العمال لانتخابات مجلس الشعب عن الدائرة الثانية ومقرها قسم شرطة الدقي محافظة الجيزة، فلجأت الجهة الإدارية إلى الاستشكل في تنفيذ الحكم أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بإقامة الإشكال المائل حالماً هي محكمة غير مختصة وذلك استهدافاً للحيلولة دون تنفيذ الحكم المشار إليه وبررت امتناعها عن تنفيذ الحكم بإقامتها طعناً عليه أمام المحكمة الإدارية العليا وهو سبب لا يصلح سنداً لتعطيل تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ ولا ينهض سنداً لها لانتهاج مسلك اللدد في الخصومة بإقامة إشكال في التنفيذ أمام محكمة غير مختصة بقصد تعطيل نفاذ الحكم إذ لا يسوغ للإدارة ذلك وهي الأخير بحدود نطاق الاختصاص بمنازعات الإشكالات وليس من مقتضيات شرف الخصومة الإدارية التي تتمتع بها جهة الإدارة أن تعتمد إلى إهدار مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وخرق قوة الشيء المقضي به، كما إن إعلان نتيجة الانتخابات بعد صدور الحكم لا يرقى سبباً لوقف تنفيذ حكم حاز حجية الأمر المقضي وصدر في ظل اختصاص أصيل للمحكمة مصدره الحكم سيما وإن ذلك الإعلان للنتيجة قد تم بعد إقامة الإشكال ذاته وبعد تعدد جهة الإدارة الامتناع عن تنفيذ الحكم بما لا يجوز معه أن تستفيد الجهة الإدارية بإهدارها حجية الأمر المقضي للحكم انتظاراً لإعلان النتيجة باصطناعها عقبة خلفتها بذاتها فضلاً عن إن إعلان نتيجة الانتخابات في ذاته لا يسلب القضاء الإداري اختصاصاً أصيلاً له مارسه بالفعل وأنتج أثره بصور حكم واجب النفاذ.

وحيث إنه متى كان ما تقدم وكان الإشكال المائل لم يؤسس على أية وقائع

لاحقة على صدور الحكم المستشكل في تنفيذه، بل وخلا من سند قانوني يبرره فان المحكمة تقضى برفضه مع إلزام الجهة الإدارية للمصروفات وتخريمها مائتي جنيه عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات والمادة ٣١٥ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٩٩٢/٢٣.

(حكم محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ) - الدعوى رقم ٦٨٦٤/٥٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٧/٣٠ - غير منشور)

المبحث الثالث

سبل مواجهة إساءة استعمال الحق

* مقترحات بشأن مواجهة إساءة استعمال الحق في إشكالات التنفيذ:

لقد كشف التطبيق العملي أن خاسر الدعوى الإدارية وخاصة إذا كان هو الجهة الإدارية عادة ما يلجأ إلى طريق الإشكال في التنفيذ بغية الإفادة من الأثر الواقف للإشكال الأول والذي يتيح له وقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه بمجرد تقديم الإشكال ولحين الفصل فيه إعمالا لحكم المادة ٣١٢ مرافعات، ومرجع ذلك هو بطل إجراءات التقاضي أمام محكمة الطعن بعد أن زال الأثر الواقف للطعن في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

ويمكن القول بأن طريق الإشكال في التنفيذ قد أصبح ، من الناحية العملية ، بمثابة حيلة قانونية تضع تحت تصرف كل طرف من أطراف الدعوى وسيلة إجرائية سريعة يضمنون بها تأجيل تنفيذ الأحكام الصادرة في غير صالحهم حتى الفصل في الإشكال، للاستفادة من الأثر الواقف للإشكال الأول، وذلك إلى أن تفصل محكمة الطعن في طلب وقف تنفيذ الحكم. وإذا كان الإشكال في التنفيذ بصورته الحالية في قانون المرافعات المدنية والتجارية قد يكون متلاحما مع روابط القانون الخاص التي تتساوى فيها مراكز الأطراف، إلا أننا نرى مع جانب من الفقه^(١) أن هذه الصورة لا تتفق مع روابط القانون العام التي تهيمن عليها فكرة الصالح العام وتتباين فيها مراكز الأطراف.

(١) أنظر في تفصيل ذلك: المستشار الدكتور/ محمد كمال الدين منير - المرجع السابق - ص ١٧٠ وما بعدها.

فليقاف نفاذ الحكم الإداري بمجرد تقديم الإشكال الأول حتى ولو قدم لجهة قضائية غير مختصة للفصل فيه وبغض النظر عن صحة الأسباب التي يقوم عليها الإشكال يفتح باب اللدد في الخصومة الإدارية، وقد يكون سبباً في تعطيل نشاط الإدارة برغم صدور حكم قضائي يؤيد استمرارها في نشاطها، كما قد يكون سبباً في إتاحة الفرصة لها لإخضاع القانون للواقع غير المشروع رغم صدور حكم قضائي بعدم مشروعية تصرفها، وهو الأمر الذي يلحق الأذى بمصالح الأفراد وحقوقهم. وسوف تتزايد هذه المثالب لاستطالة زمن الفصل في الإشكال بسبب بطء إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري فإذا ما لجأ الخصم ابتداءً إلى قضاء غير مختص كانت الكارثة الكبرى بتعطيل نفاذ الحكم وانتهاك حجيته.

ولذلك فإننا نقترح في هذا الصدد ما يأتي:

- (١) منح الاختصاص بنظر إشكالات تنفيذ أحكام مجلس الدولة لرئيس المحكمة التي أصدرت للحكم أو من ينوب عنه.
- (٢) تمكين للصادر لصالحه للحكم من التقدم إلى رئيس المحكمة فور الامتناع عن تنفيذ الحكم بالاستشكال في تنفيذه أمام محكمة غير مختصة بشهادة تثبت ذلك للتصرف ليبت فوراً بقرار الاستمرار في تنفيذ الحكم دون انتظار قضاء المحكمة غير المختصة بعدم اختصاصها وأن يكون لهذا القرار الأثر الكامل في إنهاء حالة الأثر الوقف للإشكال الأول.
- (٣) الأخذ بنظام الإشكال العكسي بالأمر بالاستمرار في تنفيذ الحكم دون اللجوء إلى فكرة تكيفه على أنه قرار سلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم حيث تتكرر دورة اللجوء إلى إشكال التنفيذ في ذات الحكم الجديد بوقف تنفيذ أو إلغاء ذلك القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم القضائي.
- (٤) رفع قيمة الغرامة المقررة بالمادة ٣١٥ مرافعات بما يمكن معه الحد من إشكالات التنفيذ التي تنسم بإساءة استعمال الحق.

الفصل السادس
التطبيقات القضائية
في إشكالات التنفيذ

الفصل السادس

التطبيقات القضائية

في إشكالات التنفيذ

سبق أن عرضنا لبعض المبادئ القانونية في مجال إشكالات التنفيذ في الفصول السابقة، وفيما يلي نعرض للمزيد منها.
ونعرض لذلك في ثلاث مباحث:

المبحث الأول

الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ

•• في مجال اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في إشكالات التنفيذ المتعلقة بأحكام محاكم مجلس الدولة نعرض للمبادئ التالية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ، ثم للمبدأ الذي أكدته المحكمة الدستورية العليا ، وذلك في مطلبين .

المطلب الأول

الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ

في قضاء المحكمة الإدارية العليا

المبدأ رقم (٨٣٦) — مدى اختصاص قاضي التنفيذ بنظر إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات القضاء الإداري، في ظل أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة.

الحكم

إنه يبين من مطالعة أسباب الحكم المطعون فيه أنه و إن سلم باختصاص القضاء المستعجل بنظر إشكالات التنفيذ التي تقدم عن سائر الأحكام مدنية أو تجارية أو إدارية وذكر أنه كان يتعين من ثم على مأمورية أرمنت القضائية أن

تتظر بصفة مستعجلة في الإشكال المرفوع أمامها وتفصل في موضوعه، و لكن
إزاء قضاءها بعدم الاختصاص ولائيا بنظره وإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء
الإداري فقد تعين على المحكمة الأخيرة أن تتظر الإشكال موضوعيا أعمالا لنص
المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث إنه عن مدى اختصاص قاضي التنفيذ بنظر إشكالات تنفيذ الأحكام
الصادرة من جهات القضاء الإداري، فإنه لما كانت المادة ٣ من القانون رقم
٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بتطبيق أحكام قانون
المرافعات فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة، وكان هذا القانون الأخير
قد صدر خاليا من نظام لقاضي التنفيذ أو لقضاء مستعجل للفصل في إشكالات
التنفيذ التي قد تثار بصدد تنفيذ أحكام القضاء الإداري فمن ثم يتعين الرجوع في
هذا الشأن إلى قانون المرافعات .

ومن حيث إن المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر
بالقانون رقم ١٣ لسنة ٦٨ تنص على أن " يجرى التنفيذ تحت إشراف قاضي
للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاء المحكمة الابتدائية و يعاونه
في ذلك عدد كاف من المحضرين، وتتبع أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكمة
الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك" كما تنص المادة ٢٧٥ على أن "
يختص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية
والوقفية أيا كان قيمتها، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ .
وفصل قاضي التنفيذ في منازعات التنفيذ الوقفية بوصفه قاضيا للأمور
المستعجلة". ويستفاد من هذين النصين على هدى ما ورد بشأنهما في المذكرة
الإيضاحية للقانون، أولا: أن نظام قاضي التنفيذ الذي استحدثه قانون المرافعات
الجديد يهدف إلى إشراف فعال متواصل للقاضي على إجراءات التنفيذ في كل
خطواتها، كما يهدف إلى جمع هذه المسائل في يد قاضي واحد قريب من محل
التنفيذ يسهل على الخصوم الالتجاء إليه . وثانيا : أنه من أجل ذلك خول القانون
لهذا للقاضي اختصاصات واسعة في كل ما يتعلق بالتنفيذ فجعله مختصا دون
غيره بالفصل في كل المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت منازعات موضوعية
أم وقفية، كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات
الوقفية وهي المنازعات التي يكون المطلوب فيها إجراءً وقتيا .

ومن حيث إنه ولئن كان الأصل أن قاضى التنفيذ محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التى يتبعها فلا يجوز له الحكم باتخاذ إجراءات وقتية تتعلق بحق النزاع فيه من اختصاص جهة قضائية غير القضاء المدنى ، إلا أنه من الثابت أن قاضى التنفيذ - باعتباره فرعا من الجهة القضائية ذات الاختصاص العام فى نظر جميع المنازعات المتصلة بالمال - يملك الفصل فى إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من الجهات القضائية الأخرى وهذا لا يمس بأى حال من الأحوال بالقواعد المنظمة لاختصاص جهات القضاء المختلفة، ذلك لأن إشكالات تنفيذ الحكم هى منازعات لا شأن لها بأصل الحق الثابت فيه ولا تعد طعنا عليه، وإنما هى تتصل بذات التنفيذ وما إذا كان صحيحا أم باطلا أو جائزا أم غير جائز . فمن ثم فإن قاضى التنفيذ باعتباره فرعا من المحاكم ذات الاختصاص العام إذ يختص بموضوع إشكال فى حكم إداري أو بنظر إشكال فى تنفيذه من الناحية الوقتية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة فإنه لا يمس القضاء الصادر من القضاء الإداري. عند الحكم ببطلان التنفيذ أو عدم جوازه لأن القضاء ببطلان التنفيذ أو عدم جوازه أو بوقفه إنما يبنى على اعتبارات وأسباب تتصل بتوافر الشروط والأوضاع الواجبة قانونا للتنفيذ أو عدم توافرها، وهذه الشروط والأوضاع يحددها قانون المرافعات وهى لا تتصل من قريب أو بعيد بذات المنازعة الإدارية التى يختص بنظرها القضاء الإداري دون غيره .

ومن حيث أن المنازعة المعروضة إنما هى على ما سبق بيانه - إشكال فى تنفيذ حكم صادر من المحكمة التأديبية لموظفى وزارة الصناعة مبناه طلب بطلان تنفيذ هذا الحكم لعدم إعلانه للشركة المحكوم عليها إعلانا صحيحا فمن ثم فهو مجرد إجراء وقتي متعلق بالتنفيذ لا يمس موضوع الحكم المشار إليه مما يختص به قاض التنفيذ المختص بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة ويخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري طبقا لقانون تنظيمه . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ويتعين والحالة هذه القضاء بإلغائه وبعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى.

(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ١٦ق - جلسة ٢٨/٤ / ١٩٧٤ - س ١٩ ص ٣١٦)
المبدأ رقم (٨٣٧) - تحديد المحكمة المختصة بوصف الحكم الذي يصدر من

إحدى محاكم مجلس الدولة - الإشكال في تنفيذ يتوقف الفصل فيه على وصفه ، المحكمة المختصة بوصف الحكم الذي يصدر من إحدى محاكم مجلس الدولة هي المحكمة المختصة بنظر النزاع الذي صدر في شأنه الحكم الذي ثار الخلاف على وصفه - إذا اعترض هذا الحكم إشكال في تنفيذه يتوقف الفصل فيه على وصفه فإن الاختصاص بنظره ينعقد لتلك المحكمة - أساس ذلك: التنظيم القانوني لمجلس الدولة والقواعد الإجرائية التي تتفق مع هذا التنظيم.

الحكم

ومن حيث إنه إذا كان الواضح مما سلف بيانه في معرض تحقيق الوقائع أن المسألة القانونية مثار النزاع في الطعن تتمثل في تحديد المحكمة المختصة بوصف الحكم الذي يصدر من إحدى محاكم مجلس الدولة فإنه بحكم التنظيم القانوني لمجلس الدولة وطبقا للقواعد الإجرائية التي تتسق مع هذا التنظيم تكون هي المحكمة المختصة بنظر النزاع الذي صدر في شأنه الحكم الذي ثار الخلاف على وضعه ومن ثم فإنه إذا اعترض هذا الحكم إشكال في تنفيذه يتوقف الفصل فيه على وصفه فإن الاختصاص بنظره ينعقد لتلك المحكمة.

ومن حيث إن الحكم المستشكل في تنفيذه قد صدر من محكمة القضاء الإداري في منازعة إدارية وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه طبقا لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ القائم وقت صدوره فإن الحكم المطعون فيه بالطعن الراهن إذ ذهب إلى غير ذلك يكون قد جانبه الصواب ومن ثم يتعين القضاء بإلغائه وبوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٩٧١/٦/٢٧ في رقم ١٢٦١ لسنة ٢٢ القضائية وإلزام المطعون ضده بالمصروفات.

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٩٠ - جلسة ١٩٧٩ / ١ / ٦ - س ٢٤ ص ٣٩)
المبدأ رقم (٨٣٨) - تختص محاكم مجلس الدولة وحدها دون غيرها بمنازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - أساس ذلك: أن منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام تعتبر متفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها المحكمة فضلا عن أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - أثر ذلك: عدم اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر مثل هذه المنازعات.

الحكم

ومن حيث أنه ولئن كانت منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام تحكمها الأصول

العامة المقررة بقانون المرافعات المدنية والتجارية الذي وضع شروط قبول هذه المنازعات والقواعد العامة والضوابط التي يتم على أساسها الفصل فيها وهو ما يسرى بالنسبة إلى منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الصادرة من القضاء الإداري بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية وفي الحدود التي رسمتها المادة ٣ من مواد إصدار قانون مجلس الدولة التي جرت على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي إلا أن قاضي التنفيذ المختص دون غيره بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام والمتفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها وقاضي الأصل هو قاضي الفرع - وعلى ذلك فلا اختصاص لقاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر مثل هذه المنازعات فيكون رفعها إليه غير ذي أثر في صدد منازعة التنفيذ أمام القضاء الإداري.

(الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ - وأيضاً الطعن رقم ١٢٦٨

لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١ - س ٣٤ ص ١٢٧٢)

المبدأ رقم (٨٣٩) - منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري. (مجلس الدولة - اختصاصه) - إشكال في تنفيذ حكم صادر من القضاء الإداري - شروطه - (إشكال مقابل - أو إشكال عكسي).

الحكم

المادة (٣) من مواد إصدار قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تختص محاكم مجلس الدولة وحدها دون غيرها بمنازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - كل محكمة في حدود اختصاصها - أساس ذلك: أن منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام تعتبر متفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها المحكمة فضلاً عن أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - أثر ذلك: عدم اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم المدنية بنظر مثل هذه المنازعات.

القاعدة العامة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم ، وأساس ذلك أن الإشكال وهو ينصب على إجراءات التنفيذ يكون مبناه دائماً وقائع لاحقة على

صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني ، وعلى ذلك إذا رفع المحكوم ضده إشكالا في التنفيذ ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً فهذا لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل ، ولا يدخل في صور الإشكال في التنفيذ الامتناع الإداري عن التنفيذ ، وأساس ذلك أن الامتناع الإداري العمدي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو ضمنياً بالامتناع عن تنفيذ الحكم مما يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه والتعويض عنه ، وليس الإشكال في التنفيذ هو الطريق الصحيح لمجابهة هذا الامتناع .

(الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ - س ٣٣ ص ١٢١١)
المبدأ رقم (٨٤٠) - منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - المادة " ١٠ " من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - مجلس الدولة هو صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية كافة وما يتفرع عنها من منازعات متعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري أساس ذلك : أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - مؤدى ذلك : عدم اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - الإشكال في التنفيذ " إشكال عكسي " .

الحكم

القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصباً على إجراءات التنفيذ ، مبنى الإشكال دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم لا سابقة عليه وإلا كان ذلك طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني ، الإشكال المرفوع من الإدارة عن حكم صادر من القضاء الإداري ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً وكذلك الاستمرار في الامتناع عن تنفيذه لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم بعكس الإشكال المقابل عن ذلك الإشكال ، الامتناع عن التنفيذ ولو كان إرادياً عمدياً لا يدخل ضمن أسباب وصور الإشكال في التنفيذ الجبري ، أساس ذلك : أن امتناع الإدارة الإرادي العمدي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو سلبياً بالامتناع عن التنفيذ - هذا القرار يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه كما يجوز طلب التعويض عنه وهي أدوات قررها القانون لإجبار المحكوم ضده على التنفيذ - مؤدى ذلك : - أنه إذا رفع المحكوم لصالحه

إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ ومجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم فلا صلة لذلك بطلبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال بل يدخل ذلك في جوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع وإجباره نزولاً على حكم القانون .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ - س ٣٤ ص ٧٨٦)
المبدأ رقم (٨٤١) - المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة تخضع للقواعد المقررة في قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية - قاضي التنفيذ المختص بنظر هذه المنازعات هو محاكم مجلس الدولة كل في حدود اختصاصها - المنازعة المتعلقة بتنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها هذا الحكم - قاضي الأصل هو قاضي الفرع - نتيجة ذلك: لا تدخل هذه المنازعة في اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم المدنية - يكون رفع الإشكال للمحكمة المدنية عديم الأثر في وقف تنفيذ الحكم .

الحكم

القاعدة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو بطلب الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم أي أن يكون مبناه وقائع لاحقه لصدوره وليست سابقة عليه - رفع إشكال من المحكوم ضده ولو إلى محكمة غير مختصة لا يعتبر بذاته عقبة طارئة في سبيل تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل من جانب المحكوم له - امتناع أو رفض الجهة الإدارية المحكوم ضدها عن تنفيذ الحكم يشكل قراراً إدارياً سلبياً يجوز طلب وقف تنفيذه وإلغائه والتعويض عنه.

إذا كان ما أقيم ابتداء في صورة إشكال مقابل بطلب الاستمرار في التنفيذ إلا أنه قدم منكرة نفى فيها صراحة عن المنازعة صفة الإشكال وكشف فيها عن استهدافه بها مجابهة موقف الجهة الإدارية في امتناعها عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحها ولجوتها إلى رفع إشكال في تنفيذه أمام القضاء المدني وتذرعها بأثر موقف لهذا الإشكال فإنه يعنى بدعواه ليس إشكالاً مقابلاً أو معكوساً قائماً على محض الإشكال المرفوع من الجهة الإدارية أو امتناعها عن تنفيذ الحكم حتى يصح الزعم بعدم ارتكابه إلى عقبة لاحقه لصدور الحكم ، وإنما في حقيقتها

انتهاء طعن في القرار السلبي الصادر من الجهة الإدارية بالامتناع عن تنفيذ الحكم وذلك بطلب وقف تنفيذه بصفة مستعجلة صدورا عن رغبته في تنفيذه عاجلاً وإلغائه موضوعاً - أساس ذلك: العبرة في تكييف الدعوى بحقيقة الطلبات وصدق المرامي - متى اعتبرت المنازعة طعناً في قرار سلبي بالامتناع فإنها لا تخضع للمواعيد المقررة لدعوى الإلغاء .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٥ / ٥ - س ٣٥ ص ١٧١٣)
المبدأ رقم (٨٤٢) - الإشكال في تنفيذ أحكام مجلس الدولة - اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بإشكالات التنفيذ المتعلقة به.

الحكم

تختص بنظر الإشكال للمحكمة التي أصدرت الحكم - صدور الحكم المستشكل فيه من محكمة القضاء الإداري يجعلها هي المختصة بنظر الإشكال في هذا الحكم - أثر ذلك: لا اختصاص لجهة القضاء للعادي بنظر المنازعة - خروج المنازعة الموضوعية عن ولاية جهة القضاء للعادي يترتب عليه أن شقها المستعجل يخرج بالتالي عن اختصاصه بحسبانه فرعاً يتبع الأصل .

(الطعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/١٢ - س ٣٧ ص ١٣٨٧)
المبدأ رقم (٨٤٣) - الإشكال أمام محكمة غير مختصة لا ينتج أثره.

الحكم

المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه هي صاحبه الولاية في الفصل في الإشكال ، الإشكال أما محكمة غير مختصة لا ينتج ولا يثمر أثراً سواء كان عدم الاختصاص ولائياً أو نوعياً ، إذا اتصل بالمحكمة الإشكال في حكم للمحكمة الإدارية العليا يتعلق بممارسة حق من الحقوق الدستورية العامة وهو حق الترشيح في عضوية مجلس الشعب فإنها تنزل عليه حكم القانون ، متى لم يطرأ بعد صدور الحكم ما يبرر وقف تنفيذه فإنه يتعين رفض الإشكال .

(الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠٠٠ / ١١ / ١ - س ٤٧ ص ١٠١)
المبدأ رقم (٨٤٤) - (١) الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام الصادرة من محكم مجلس الدولة يكون أمام هذه المحاكم وليس أمام قاضي التنفيذ.

(٢) القاعدة العامة في قبول الإشكال أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم

بوصف ينصب على إجراءات التنفيذ ، ويكون مبناه دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني.

الحكم

ومن حيث إن عناصر المنازعة تخلص ، حسبما يبين من الأوراق ، في أنه بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٤ أودع المستشكل (المطعون ضده الأول) قلم كتاب محكمة القضاء الإداري الإشكال رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٨٦ ق ب صحيفة طالبا في ختامها الحكم بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وإلزام المستشكل ضده الأول بالمصروفات.

وقد شيد المستشكل إشكاله على أنه أعلن بالصورة التنفيذية للحكم المستشكل في تنفيذه بتاريخ ١٩٨٦/٧/١ والقاضي بإلزامه وآخر بدفع مبلغ ٧٤٨١,٠٧٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القضائية بها في ١٩٦٧/٧/٢١ حتى السداد وإلزامهما بالمصروفات، وأنه يستشكل فيه للأسباب الآتية:

- ١- أنه لم يكن طرفاً في الدعوى رقم ١٤٨٩ لسنة ٢١ ق والتي صدر فيها الحكم المستشكل فيه بجلسة ١٩٦٩/٢/١٦ لأن الدعوى أقيمت ضد شقيقه والمرحوم والده فقط ومن ثم لا يجوز التنفيذ عليه.
- ٢- أن الحكم صدر بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٦ ولم يتخذ أي إجراء قاطع للتقادم قبل إعلانه في ١٩٨٦/٧/١ ومن ثم يكون الحق قد سقط بالتقادم.
- ٣- أن الحكم يعتبر معدوما لصدوره بعد وفاة مورث المستشكل دون اختصاص الورثة وأن التنفيذ سيجري عليه ضرر بليغ وانتهى إلى طلباته سائلة الذكر.

وبجلسة ١٩٨٩/١/١ أصدرت المحكمة حكما في الإشكال بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه، وقد أقامت المحكمة قضاها على سند أنه من الواجب أن تكون الأسباب التي يستند إليها في الإشكال لاحقة على صدور الحكم لا سابقة له، وأن يبين أن من بين هذه الأسباب اللاحقة لصدور الحكم واقعة سقوط الحكم بالتقادم لعدم اتخاذ إجراء قاطع للتقادم منذ صدور الحكم في ١٩٦٩/٢/١٦ وأعلن للتنفيذ في ١٩٨٦/٧/١ أي بعد أكثر من خمسة عشر عاما لصدور الحكم ولم

يثبت من أوراق الدعوى أن الجهة الإدارية قد قامت بأى إجراءات موجهة ضد المدعى من شأنه قطع التقادم، كما أن المستشكل لم يكن طرفاً فى الخصومة الصادر فيها الحكم المستشكل فى تنفيذه ومن ثم يعتبر من الغير بالنسبة لهذا الحكم، وأنه تبعاً لذلك فإنه ثمة مبرراً للحكم بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فى تنفيذه فى مواجهة المستشكل.

ومن حيث إن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وذلك على سند عدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى لأن قاضى الإشكال هو قاضى التنفيذ وأن الحكم المستشكل فى تنفيذه صدر فى ١٦/٢/١٩٦٩ و يسقط فى ١٦/٢/١٩٨٤، وأنه قد أعلن للمستشكل فى ١١/٢/١٩٨٤ فى مواجهة النيابة العامة لعدم الاستدلال عليه وتبته عليه بالدفع ومن ثم فإن مدة التقادم تكون قد انقضت قبل اكتمال مدة سقوط بخمسة أيام، أما بخصوص أن المستشكل لم يكن طرفاً فى الدعوى التى صدر الحكم المستشكل فيه، فإن المستشكل أعلن بصفته وارثاً للمدعى عليه الثانى (.....) وليس بصفة شخصية كما أن إجراءات التنفيذ كانت ستخضع ضده فى حدود ما آل إليه من تركة مورثه.

وانتهى الطاعن إلى طلباته سالفه الذكر.

ومن حيث إن المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أن القاعدة العامة فى قبول الإشكال أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم بوصف ينصب على إجراءات التنفيذ ويكون مبناه دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانونى.

كما أن هذه المحكمة قد استقرت على أن الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة يكون أمام هذه المحاكم وليس أمام قاضى التنفيذ.

ومن حيث أنه لذلك فإن النعمى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنحو غير قائم على أساس واجب الرفض.

ومن حيث إنه عن مبنى الطعن الخاص بأن المستشكل لا يعتبر من الغير بالنسبة للحكم وأنه أحد الورثة وأن المطالبة ستكون فى حدود ما آل إليه من مورثه، فإن الثابت من حكم محكمة القضاء الإدارى المستشكل فى تنفيذه بالحكم

الطعين والصادر في ١٦/٢/١٩٦٩ قد صدر ضد كل من/ و (مورث المطعون ضده) وأن إعلان الحكم المذكور إلى المطعون ضده (المستشكل) في ١٠/٧/١٩٨٦ بالتبني بالدفع قد تضمن مطالبته وحده بدفع المبلغ المذكور وليس في حدود ما آل إليه من مورثه ومن ثم يكون هذا السبب مبرراً كافياً لوقف تنفيذ الحكم وهو قائم على أساس سليم من القانون.

ومن حيث إنه عن مبنى الطعن الخاص بعدم سقوط الحق في المطالبة بمضى المدة فإن الحكم المستشكل في تنفيذه صدر في ١٦/٢/١٩٦٩ ولم يعلن إعلاناً صحيحاً للمستشكل (المطعون ضده) إلا في ١٠/٧/١٩٨٦ فمن ثم يكون قد سقط بالتقادم إعمالاً لحكم المادة ٣٨٥/٢ من القانون المدني بانقضاء مدة خمسة عشر عاماً من تاريخ صدور الحكم، ويترتب على ذلك عدم وجود أى سند سليم قانوناً لتنفيذه ولا يغير من ذلك ما أوردته الجهة الإدارية بطعنها المائل من أن الحكم أعلن إليه في مواجهة النيابة العامة بتاريخ ١١/٢/١٩٨٤ ومن ثم لا يكون قد سقط بالتقادم، فذلك مردود عليه بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه وإن أجاز القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بشأن المرافعات المدنية والتجارية والمادة ١٣ بند ١٠ منه إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة، إلا أن مناط صحة هذا الإعلان أن يكون موطن المراد إعلانه غير معلوم في الداخل أو في الخارج وهو لا يتأتى إلا بعد استفاد كل جهد في سبيل التحري عن موطن المراد إعلانه، ولا يكفي أن ترد الورثة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي بل يجب أن يثبت أن طالب الإعلان قد سعى جاهداً في التعرف على محل إقامة المعلن إليه وأجرى تحريات جادة في سبيل معرفة محل إقامته و أن هذا الجهد لم يثمر وإلا كان الإعلان باطلاً .

ومن حيث إنه لم يثبت من الأوراق أن جهة الإدارة أجرت للتحريات اللازمة عن موطن المطعون ضده قبل إعلانه في مواجهة النيابة العامة، لذلك فإن الإعلان المشار إليه والحاصل في ١١/٢/١٩٨٤ في مواجهة النيابة العامة يكون باطلاً، بدليل أن الجهة الإدارية عادت وأعلنت المطعون ضده في موطنه في ١٠/٧/١٩٨٦ وهو الإعلان الذي يرتب أثراً قانونياً يعتد به.

وإذ قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه المشار

إليه، فإنه يكون قد أصاب صحيح حكم دستور. ويكون النعي عليه في غير محله واجب الرفض.

(المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الأولى - الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٥

القضائية العليا - جلسة ٢٠٠٣/١١/١)

المبدأ رقم (٨٤٥) - (١) المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة تخضع للقواعد المقررة في قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية ، إلا أن قاضي التنفيذ المختص بنظر هذه المنازعات هي محاكم مجلس الدولة في حدود اختصاصها - أساس ذلك : أن المنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها هذا الحكم ، والقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

(٢) إذا صدر حكم من المحكمة الإدارية العليا واعترضه إشكال في التنفيذ فإن الاختصاص بنظره ينعقد لهذه المحكمة ابتداء إعمالاً للقاعدة المشار إليها - وهي أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - والمنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها الحكم المستشكل فيه ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم أن تصبح هذه المحكمة بمثابة محكمة موضوع بالنسبة للمحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداءً ويجب في هذه الحالة على هذه المحكمة الأخيرة أن تحيل إليها الإشكال في التنفيذ باعتبارها المحكمة المختصة بنظره ابتداءً، وسواء أكانت المحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداءً خارج البنين القانوني لمحاكم مجلس الدولة أو داخلها .

(٣) الحكم المطعون فيه وإن لم يقض بإحالة الإشكال إلى هذه المحكمة للاختصاص (المحكمة الإدارية العليا) بحجة أن هذه المحكمة بمثابة محكمة طعن بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولا يجوز الإحالة إليها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون في هذا الشأن مما يتعين معه الحكم بإلغائه فيما تضمنه قضاؤه من عدم الإحالة إلى هذه المحكمة حيث إنها المحكمة المختصة ابتداءً بنظر الإشكال المائل ولا تعد في هذه الخصوصية بمثابة محكمة طعن لا يجوز الإحالة إليها .

(٤) القاعدة العامة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصفاً على إجراءات التنفيذ يكون دائماً

مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سائلة عليه وإلا كان الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني .

الحكم

ومن حيث إن عناصر هذا النزاع تخلص - حسبما يبين من الأوراق - في أنه بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٢ أقام الطاعن (مستشكل أصلاً) إشكاله ابتداء بإيداع صحيفته قلم كتاب محكمة مدني مركز دمنهور الجزئية حيث قيدت بقلم كتابها تحت رقم ٥٢٢ لسنة ٢٠٠١ وطلب في ختامها الحكم بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لحين الفصل في النزاع القائم بينه وبين المستشكل ضده العاشر وشقيقته على ملكية الأرض المقامة عليها مزرعة الدواجن ملكه ومحل ترخيص الإنشاء والتشغيل موضوع الحكم المستشكل فيه وذلك بالدعوى رقم ٣٢٣٦ لسنة ١٩٩٥ مدني كلي دمنهور .

ونذكر شرحاً لذلك أنه صدر لصالح المستشكل ضده العاشر حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ٦٨٧، ١١٦٩، ١١٧٣، ١١٧٥، لسنة ٣٩ ق.عليا ، وأن هذا الحكم فصل فقط في مشروعية الترخيص الصادر بإنشاء وتشغيل مزرعة الدواجن الخاصة به والكائنة بناحية السلانكلي مركز دمنهور ، وأن ملكية الأرض المقامة عليها المزرعة المشار إليها محل النزاع بينه وبين المستشكل ضده العاشر وأشقائه في الدعوى رقم ٣٢٣٦ لسنة ١٩٩٥ مدني كلي دمنهور وأن الفصل في هذه الدعوى بثبوت ملكية الأرض سيترتب عليه صحة ومشروعية الترخيص المشار إليه وهو ما حدا به إلى إقامة الإشكال .

وبجلسة ٢٠٠١/١١/٢٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الإشكال وإحالته إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية .

وتتفيداً لذلك ورد الإشكال إلى المحكمة الأخيرة ، وقيد بجدولها تحت رقم ٤٩٦٢ لسنة ٥٦ ق وجرى تداوله بالجلسات على النحو الثابت بالمحاضر ، وبجلسة ٢٠٠٢/٥/٢٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وألزمت المدعى المصروفات .

وشيدت المحكمة قضاءها على أساس أن المنازعة المتعلقة بتنفيذ حكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها هذا الحكم والقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، وترتيباً على ذلك ولما كان الحكم المستشكل فيه صادر من

كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة "

وتنص المادة (٣١٢) منه على أنه " ويجب اختصاص الطرف الملتزم في السند التنفيذي في الاستشكال إذا كان مرفوعاً من غيره سواء بإيدائه أمام المحضر على النحو المبين في الفقرة الأولى أو بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، فإذا لم يختصم في الإشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصاصه في ميعاد تحدده له ، فإن لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعد قبول الإشكال " .

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم وكان للثابت من الاطلاع على الحكم المستشكل فيه أن نجل المستشكل كان أحد أطرافه أي خصماً أساسياً وأصيلاً فيه وملتزماً بالسند التنفيذي ، ومن ثم يكون طلب المستشكل ضده العاشر بإدخال نجل المستشكل المدعو / في الإشكال المائل بموجب الإعلان المؤرخ في ٢٠٠٢/١١/١٧ ليصدر الحكم في موجهته ، فإن هذه الطلب يكون قد استوفى إجراءاته الشكلية المقررة قانوناً ويعد مقبولاً شكلاً .

ومن حيث إنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة تخضع للقواعد المقررة في قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية ، إلا أن قاضي التنفيذ المختص بنظر هذه المنازعات هي محاكم مجلس الدولة في حدود اختصاصها لأن المنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها هذا الحكم ، والقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، ومن ثم إذا صدر حكم من المحكمة الإدارية العليا واعترضه إشكال في التنفيذ فإن الاختصاص بنظره ينعقد لهذه المحكمة ابتداء إعمالاً للقاعدة المشار إليها - وهي أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - والمنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها الحكم المستشكل فيه ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم أن تصبح هذه المحكمة بمثابة محكمة موضوع بالنسبة للمحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداء ويجب في هذه الحالة على هذه المحكمة الأخيرة أن تحيل إليها الإشكال في التنفيذ باعتبارها المحكمة المختصة بنظره ابتداء ، وسواء أكانت المحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداء خارج البنين القانوني لمحاكم مجلس الدولة أو داخلها .

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم وكان الحكم المستشكل فيه قد صدر من المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولى) بجلسة ٢٦/٥/٢٠٠١ في الطعن رقم ٦٨٧ ، ١١٧٣ لسنة ٣٩ ق.عليا ومن ثم فإن الاختصاص بنظر الإشكال في تنفيذ ينعقد للمحكمة الإدارية العليا التي أصدرته ، ويكون الحكم المطعون فيه وإذا قضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية نوعياً بنظر الإشكال فإنه يكون قد واكب الصواب فيما انتهى إليه في هذا الشأن .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإذا لم يقض بإحالة الإشكال إلى هذه المحكمة للاختصاص بحجة أن هذه المحكمة بمثابة محكمة طعن بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولا يجوز الإحالة إليها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون في هذا الشأن مما يتعين معه الحكم بإلغائه فيما تضمنه قضاؤه من عدم الإحالة إلى هذه المحكمة حيث إنها المحكمة المختصة ابتداء بنظر الإشكال المائل ولا تعد في هذه الخصوصية بمثابة محكمة طعن لا يجوز الإحالة إليها .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للقاعدة العامة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصباً على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبنياً وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سالفة عليه وإلا كان الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني.

ومن حيث إنه بتطبيق ما تقدم وكان المستشكل قد أقام إشكاله على سند من القول بأنه توجد نزاعات قضائية بينه وبين المستشكل ضده العاشر وشقيقته حول ملكية أرض المزرعة وأنه توجد دعوى برقم ٣٢٣٦ لسنة ١٩٩٥ مدني كلي بمنهور لم تفصل في هذا النزاع حول الملكية بعد وهناك احتمال بأن يصدر الحكم لصالحه فإذا نفذ الحكم المستشكل فيه فسوف يترتب على ذلك نتائج يتعذر تداركها بالنسبة له ، وهذا الذي ذكره المستشكل لا يتضمن أي وقائع لاحقة على صدور الحكم المستشكل فيه تبرر وقف التنفيذ ، وبالتالي فإن ما يثيره للمستشكل لا ينهض سنداً قانونياً مقبولاً للإشكال في تنفيذ الحكم بوقف تنفيذه ، باعتبار أن الإشكال في تنفيذ الحكم إنما ينصرف إلى أمور استجلبت بعد صدور الحكم تحول دون تنفيذه ، وهو ما لا يتوافر في الوضع المائل ، ومن ثم يتعين الحكم برفض

الإشكال وإلزام المستشكل المصروفات .

(المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الأولى - الطعن رقم ١١٣٨٤ لسنة ٤٨

القضائية عليا - جلسة ٢٠٠٣/٣/١٥)

المبدأ رقم (٨٤٦) - (١) امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع يعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) لا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر - أساس ذلك : رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولاً على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما يعد من صميم وجوه الإلزام على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم .

الحكم

ومن حيث إن الطاعن يهدف من دعواه إلى الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار جهة الإدارة السلبى بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بجلسته ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٠ في الدعوى رقم ١٦٩ لسنة ٥٥ ق والمؤيد بحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق. عليا الصادر بجلسته ١ / ١١ / ٢٠٠٠ برفض الطعن مع ما يترتب على ذلك من آثار، وإلزام الجهة الإدارية المصروفات.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع يعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص

محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي جرى نصها على إنه " ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح ". ولا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر ، إذ فضلاً عن أنه ليس في وقلع الدعوى ما يبرر اعتبار الدعوى من قبيل إشكالات التنفيذ ، فقضاء هذه المحكمة قد اطرّد على أن رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولاً على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما يعد من صميم وجوه الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم .

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم وكان الطاعن (المدعي) قد طلب صراحة في دعواه التي أقامها أمام محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ وإلغاء قرار جهة الإدارة السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بجلسة ٢٤/١٠/٢٠٠٠ في الدعوى رقم ١٦٩/٥٥٥ ق. والمؤيد بالحكم الصادر من دائرة فحص الطعون في الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق. ع بجلسة ١/١١/٢٠٠٠ ، ومن ثم تدخل هذه الدعوى في صميم اختصاص محكمة القضاء الإداري على النحو السالف بيانه .

ولا يغير من ذلك مجرد تأشيرة السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بإحالة الدعوى إلى جدول المحكمة الإدارية العليا لقيدها وتحديد جلسة لنظرها بعد قيدها بقلم كتاب محكمة القضاء الإداري ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد اطرّد على عدم جواز الإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا ، وأن الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة لأن الإحالة تغل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها القانون في التعقيب والرقابة على

أحكام المحكمة الأدنى ، فضلاً عن أن هذه التأشيرة بالإحالة لا تعد حكماً وإنما من قبيل الإجراءات الإدارية ، ومن ثم تقضي هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة المختصة للفصل فيها وذلك عملاً بحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الأولى - الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٤٧
القضائية عليا - جلسة ٢٠٠٤/٣/٢٠)

المطلب الثاني

الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ

في قضاء المحكمة الدستورية العليا

أرست المحكمة الدستورية العليا العديد من المبادئ في مجال منازعات التنفيذ ، وأجملت مبادئها في مبدأ هام أكدت فيه علي أن المنازعة في تنفيذ حكم صادر من جهة القضاء الإداري - والتي تستهدف إما المضي في التنفيذ وإما إيقافه - وإن وصفت من حيث نوعها بأنها منازعة تنفيذ إلا أن ذلك لا ينفي لانتسابها - كأصل عام - إلى ذات جنس المنازعة التي صدر فيها ذلك الحكم وبالتالي تظل لها الطبيعة الإدارية وتدرج بهذا الوصف ضمن منازعات القانون العام التي يختص بنظرها القضاء الإداري .

حكم المحكمة الدستورية العليا في اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة في تنفيذ الأحكام الصادرة منها :

المبدأ رقم (٨٤٧) : الدستور إذ عهد في المادة ١٧٢ منه إلى مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية فقد دل بذلك على أن ولايته في شأنها ولاية علمة وأنه أضحي قاضى القانون العام.

(٢) المنازعة في تنفيذ حكم صادر من جهة القضاء الإداري - والتي تستهدف إما المضي في التنفيذ وإما إيقافه - وإن وصفت من حيث نوعها بأنها منازعة تنفيذ إلا أن ذلك لا ينفي انتسابها - كأصل عام - إلى ذات جنس المنازعة التي

صدر فيها ذلك الحكم وبالتالي تظل لها الطبيعة الإدارية وتتدرج بهذا الوصف ضمن منازعات القانون العام التي يختص بنظرها القضاء الإداري ولا يغير من ذلك نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات على اختصاص قاضي التنفيذ - باعتباره شعبة من شعب القضاء العادي - بمنازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية إذ هو من قبيل الاختصاص النوعي وبالتالي ينصرف هذا الحكم إلى منازعات التنفيذ التي تختص بأصلها جهة القضاء العادي دون أن تجاوزها إلى اختصاص محجوز لجهة القضاء الإداري.

الحكم

إن مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص وفقا للبند ثانيا (من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى كلاهما عنها وشرط انطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين وأن تكون كلاهما قد تمسكت باختصاصها بنظرها عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مم يبرر الالتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها.

وقضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تعيين الجهة القضائية المختصة في أحوال تنازع الاختصاص - إيجابيا كان أم سلبيا - إنما يتم وفقا للقواعد التي نظم بها المشرع توزيع الاختصاص الولائي بين الجهات القضائية المختلفة تحديدا لوظيفة كل منها إعمالا للتفويض المخول له بمقتضى نص المادة ١٦٧ من الدستور.

الدستور إذ عهد في المادة ١٧٢ منه إلى مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية فقد دل بذلك على أن ولايته في شأنها ولاية عامة وأنه أضحي قاضي لقانون العام بالنسبة إليها وقد رددت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هذه القاعدة الدستورية مفصلة بعض أنواع المنازعات الإدارية ولتساقا مع ذات القاعدة نص قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في الفقرة الأولى من المادة ١٥ منه على أنه (فيما عدا المنازعات الإدارية التي

يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات).
المنازعة في تنفيذ حكم صادر من جهة القضاء الإداري - والتي تستهدف إما
المضي في التنفيذ وإما إيقافه - وإن وصفت من حيث نوعها بأنها منازعة تنفيذ
إلا أن ذلك لا ينفي انتسابها - كأصل عام - إلى ذات جنس المنازعة التي صدر
فيها ذلك الحكم وبالتالي تظل لها الطبيعة الإدارية وتدرج بهذا الوصف ضمن
منازعات القانون العام التي يختص بنظرها القضاء الإداري ولا يغير من ذلك
نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات على اختصاص قاضي التنفيذ - باعتباره
شعبة من شعب القضاء العادي - بمنازعات التنفيذ الموضوعية والوقئية إذ هو
من قبيل الاختصاص النوعي وبالتالي ينصرف هذا الحكم إلى منازعات التنفيذ
التي تختص بأصلها جهة القضاء العادي دون أن تجاوزها إلى اختصاص
محجوز لجهة القضاء الإداري.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١١ لسنة ٢٠ - جلسة ١٩٩٩/٨/١
- س ٩ ص ١١٨٢)

المبحث الثاني

شروط قبول إشكالات التنفيذ

في الشروط الموضوعية لقبول إشكالات التنفيذ نعرض للمبادئ التالية:
المبدأ رقم (٨٤٨) - الإشكال في التنفيذ لا يقطع الميعاد إذ أنه لا يمس القرار
المطعون فيه من حيث موضوعه وإنما يتعلق بتنفيذه فحسب .
الحكم

صدور قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية - تقدم الطاعن
بإشكال وقف تنفيذ القرار أمام اللجنة الاستئنافية التي أصدرته - الطعن أمام
المحكمة الابتدائية بعد فوات الميعاد - للحكم بعدم قبول الدعوى - الإشكال في
التنفيذ لا يقطع الميعاد إذ أنه لا يمس القرار المطعون فيه من حيث موضوعه و
إنما يتعلق بتنفيذه فحسب .

(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٥ - جلسة ١٩٨١/٥/٢٦ - س ٢٦ ص ١٠٣٣)
المبدأ رقم (٨٤٩) - المنازعة في تنفيذ الحكم سواء كانت وقتية أو موضوعية

يتعين إلا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما يمس حجيته - مؤدى ذلك: إذا بني الإشكال على اعتراض إجرائي أو موضوع سابق على صدور الحكم فيجب على قاضي التنفيذ أن يقضى برفضه - تنطبق ذات القاعدة على الأشكال المبني على بطلان الحكم حتى لو اتضح لقاضي التنفيذ من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه - أساس ذلك: أنه متى حاز الحكم حجية فاقه يصبح عنوانا للصحة والحقيقة ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجة.

الحكم

ومن حيث إن المنازعة في تنفيذ الحكم، سواء كانت وقتية أو موضوعية يتعين كقاعدة عامة ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما يمس حجيته. فإذا بني الإشكال على اعتراض إجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم وجب على قاضي التنفيذ أن يقضى برفضه، وهو ما يتعين القضاء به أيضا إذا كان مبني الإشكال بطلان الحكم حتى لو اتضح لقاضي التنفيذ من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه ذلك أن الحكم يعتبر حجة فيما قضى فيه وعنوانا للحقيقة ولا يكون لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجة. وفي خصوصية المنازعة المائلة فإن الحكم المستشكل في تنفيذه تضمن في أسبابه الرد على ما كان قد أبداه الطاعن في الطعن المائل من دفع مبناه عدم صحة اختصاصه بتلك الدعوى، فأورد أنه عن الدفع الذي أبدته إدارة قضايا الحكومة من أن محافظة الجيزة لم تختص بالطريق القانوني السليم فإن الثابت مما سبق بيانه أن المدعين قد اختصا محافظ الجيزة بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٧٩/١٢/٢٥ وأعلنت إليه بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ لجلسة ١٩٨٠/١/١٣ للمؤجل إليها الدعوى ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعينا رفضه فإذا كان ما يثيره الطاعن بالإشكال المقدم منه هو معاودة المجادلة في صحة اختصاصه في الدعوى المستشكل في الحكم الصادر فيها فإن الإشكال يكون متعين الرفض لمساسه بحجية الحكم الصادر في تلك الدعوى.

ولا يغير من هذا النظر ما يثيره الطاعن من أن الحكم المستشكل في تنفيذه هو حكم منعدم لا تتوافر له الحجية المقررة للأحكام. ذلك أنه، أيا ما كان الرأي في مدى جواز تصدى قاضي التنفيذ لوقف تنفيذ الحكم الذي يلحقه عيب ينحدر به إلى

حد الانعدام وشروط وأوضاع ذلك، فإن الثابت أن محكمة القضاء الإداري قضت بجلسة ١٩٨٢/٢/٢١ برفض دعوى البطلان الأصلية التي أقامها الطاعن عن ذات الحكم المستشكل في تنفيذه، وأقامت قضاءها على أساس أنه أيا كان العيب الذي شاب الحكم على النحو الذي تثيره إدارة قضايا الحكومة على الوجه السالف بيانه فإنه في ضوء ما تقدم جميعه لا يرقى إلى حد العيب الجسيم الذي يؤدي إلى فقدان الحكم أحد أركانه الأساسية ويختلف في شأنه سبب سلوك طريق دعوى البطلان الأصلية الذي يتعين معه رفض الدعوى وقد تأيد ذلك للحكم بالحكم الصادر برفض الطعن عليه من دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بجلسة ١٩٨٧/٤/٦، فلا يكون ثمة وجه للقول بأن العيب الذي قد يكون لحق بالحكم المستشكل في تنفيذه من شأنه أن ينحدر به إلى حد الانعدام بما يفقده الحجية التي تتوافر للأحكام وينزع عنه صفة السند التنفيذي في مفهوم حكم المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات فإذا كان ذلك فإنه يتعين على محكمة القضاء الإداري أن تقضى برفض الإشكال فإذا هي كانت قد قضت بعدم اختصاصها بنظره فإنه يتعين تعديل الحكم المطعون فيه على النحو المشار إليه فيما سبق، مع إلزام الطاعن بالمصروفات إعمالاً لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٣٤١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٨ - من ٣٢ ص ١١٢٩)
المبدأ رقم (٨٥٠) - يجب على قاضي التنفيذ القضاء برفض الإشكال الذي بني على اعتراض إجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم.

الحكم

المادة ٣١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - أن المنازعة في تنفيذ الحكم بما يمس حجيته تؤدي ذلك: أنه إذا بني الإشكال على اعتراض إجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم فيجب على قاضي التنفيذ أن يقضى برفضه - تنطبق ذات القاعدة على الإشكال المبني على بطلان الحكم حتى لو اتضح لقاضي التنفيذ من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه - أساس ذلك: أنه متى حاز الحكم حجية فإنه يصبح عنواناً للصحة والحقيقة ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجية.

(الطعن رقم ٣٤١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٨)

المبدأ رقم (٨٥١) - إشكال في تنفيذ حكم صادر من القضاء الإداري -
شروطه - (إشكال مقابل - أو إشكال عكسي) .

الحكم

القاعدة العامة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم ، وأساس ذلك أن الإشكال وهو ينصب على إجراءات التنفيذ يكون مبناه دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني ، وعلى ذلك إذا رفع المحكوم ضده إشكالا في التنفيذ ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً فهذا لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل ، ولا يدخل في صور الإشكال في التنفيذ الامتناع الإداري عن التنفيذ ، وأساس ذلك أن الامتناع الإداري العمدى عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو ضمناً بالامتناع عن تنفيذ الحكم مما يجوز طلب إلغاؤه ووقف تنفيذه والتعويض عنه ، وليس الإشكال في التنفيذ هو الطريق الصحيح لمجابهة هذا الامتناع .

(الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ - س ٣٣ ص ١٢١١)
المبدأ رقم (٨٥٢) - اختصاص مجلس الدولة بمنازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - الإشكال في التنفيذ " إشكال عكسي "

الحكم

مجلس الدولة هو صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية كافة و ما يتفرع عنها من منازعات متعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري لأساس ذلك : أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - مؤدى ذلك : عدم اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري .

الإشكال في التنفيذ " إشكال عكسي " للقاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصفاً على إجراءات التنفيذ - مبنى الإشكال دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم لا سابقة عليه وإلا كان ذلك طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني - الإشكال المرفوع من الإدارة

عن حكم صادر من القضاء الإداري ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً وكذلك الاستمرار في الامتناع عن تنفيذه لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم بعكس الإشكال المقابل عن ذلك الإشكال - الامتناع عن التنفيذ ولو كان إرادياً عمدياً لا يدخل ضمن أسباب وصور الإشكال في التنفيذ الجبري - أساس ذلك : أن امتناع الإدارة الإرادي العمدي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو سلبياً بالامتناع عن التنفيذ - هذا القرار يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه كما يجوز طلب التعويض عنه وهي أدوات قررهما القانون لإجبار المحكوم ضده على التنفيذ - مؤدى ذلك : - أنه إذا رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ ومجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم فلا صلة لذلك بطلبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال بل يدخل ذلك في جوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع وإجباره نزولاً على حكم القانون . (الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ - س ٣٤ ص ٧٨٦) المبدأ رقم (٨٥٣) - القاعدة العامة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني.

الحكم

القاعدة العامة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني.

ومن حيث إن الإشكال المائل يتعلق بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ١٩٨٩/٣/٤ في الطعن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٣٤ ق.ع ويقوم الإشكال في جملته وتفصيله على أن الحكم محل الإشكال قد شابته عيوب جسيمة تصل به حد الانعدام سواء لعدم إخطار الخصوم بفتح باب المرافعة أو لعدم سماع إيضاحاتهم ودفاعهم أو لاشتراك أحد الأساتذة المستشارين في الحكم دون سماعه المرافعة، فإن هذه الأسباب لا تصلح لقبول هذا الإشكال لعدم تعلقها بإجراءات ووقائع التنفيذ اللاحقة على صدور الحكم محل الإشكال.

ومن حيث إن الإشكال المائل لا يعتبر طعناً في القرارات المشار إليها في المادتين ٢٦ و ٤٥ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ معدلاً بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ فمن ثم لا يشمل الإعفاء من المصروفات، ويتعين إلزام المستشكل بصفته بالمصروفات.

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١ - س ٣٤ ص ١٢٧٢)
المبدأ رقم (٨٥٤) - القاعدة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو بطلب الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم أي أن يكون مبناه وقائع لاحقه لصدوره وليست سابقة عليه - رفع إشكال من المحكوم ضده ولو إلى محكمة غير مختصة لا يعتبر بذاته عقبة طارئة في سبيل تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل من جانب المحكوم له - امتناع أو رفض الجهة الإدارية المحكوم ضدها عن تنفيذ الحكم يشكل قراراً إدارياً سلبياً يجوز طلب وقف تنفيذه وإلغائه والتعويض عنه - تطبيق .

الحكم

إذا كان ما أقيم ابتداء في صورة إشكال مقابل بطلب الاستمرار في التنفيذ إلا أنه قدم مذكرة نفى فيها صراحة عن المنازعة صفة الإشكال وكشف فيها عن استهدافه بها مجابهة موقف الجهة الإدارية في امتناعها عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحها ولجونها إلى رفع إشكال في تنفيذه أمام القضاء المدني وتذرعها بأثر موقف لهذا الإشكال فإنه يعنى بدعواه ليس إشكالاً مقابلاً أو معكوساً قائماً على محض الإشكال المرفوع من الجهة الإدارية أو امتناعها عن تنفيذ الحكم حتى يصح الزعم بعدم ارتكابه إلى عقبة لاحقه لصدور الحكم ، وإنما في حقيقتها انتهاء طعن في القرار السلبى الصادر من الجهة الإدارية بالامتناع عن تنفيذ الحكم وذلك بطلب وقف تنفيذه بصفة مستعجلة صدورا عن رغبته في تنفيذه عاجلاً وإلغائه موضوعاً - أساس ذلك: العبرة في تكييف الدعوى بحقيقة الطلبات وصدق المرامي - متى اعتبرت المنازعة طعناً في قرار سلبى بالامتناع فإنها لا تخضع للمواعيد المقررة لدعوى الإلغاء .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٥ / ٥ - س ٣٥ ص ١٧١٣)
المبدأ رقم (٨٥٥) - الأصل في قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أم بالاستمرار في تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم - فهو

باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ فإن مبناه يكون على وقائع لاحقة للحكم استجذبت بعد صدوره وليست سابقة عليه - وإلا أصبحت حقيقة الإشكال طعنا في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون - لا يجوز أن يعاد من خلاله طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه لما فيه من مساس بما للحكم من حجية لا يتأتى المساس بها إلا من خلال طريق من طرق الطعن المقررة قانونا.

الحكم

ومن حيث أنه عن الطلب الأصلي بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه، فيما قضى به من رفض الطعن والحكم مجددا بوقف تنفيذ القرارات المطعون فيهما، فإن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الأصل في قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب رفض تنفيذ الحكم أم بالاستمرار في تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم، فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ فإن مبناه يكون دائما وقائع لاحقة للحكم استجذبت بعد صدوره، وليست سابقة عليه، وإلا أضحت حقيقة الإشكال طعنا في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون، كذلك فإنه لا يجوز البتة أن يعاد من خلاله طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه بما فيه من مساس بما للحكم من حجية لا يتأتى المساس بها على أي وجه، إلا من خلال طريق من طرق الطعن المقررة قانونا.

ومن حيث أنه ولئن كان مبنى الإشكال المطروح هو صدور الأحكام الثلاثة المشار إليها آنفا، بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه، قاضيه بوقف تنفيذ قرار فتح باب الترشيح لمنصب النقيب ومجلس النقابة، وبوقف تنفيذ قرار دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد يوم ٢٦/٥/١٩٨٩، ألا أن البين من أسباب الإشكال ومن هذا الطلب الأصلي ذاته أن المستشكل إنما ستهدف من خلال إشكاله، إعادة طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه، مما يتعارض معه، ويحول دونه، ما لهذا الحكم من قوة الأمر المقضي، بحسبانه صادرا من المحكمة الإدارية العليا، قمة التدرج في القضاء الإداري وخاتمته، فلا يجوز المساس بها على أي وجه من الوجوه، ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول هذا الطلب الأصلي.

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٤ - س ٣٥ ص ٢٠٠٤)
المبدأ رقم (٨٥٦) - إشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون

من شروط يتعين توافرها لإجراء التنفيذ وليس تظلماً من الحكم المراد وقف تنفيذه - لا يجدي الإشكال إذا كان مبنياً على وقائع سابقة على الحكم - إذا كان سبب الإشكال سابقاً على صدور الحكم فإنه يتعين رفضه والاستمرار في التنفيذ.

الحكم

ومن حيث إن المستشكلة تقيم إشكالاتها على سند من القول أن الحكم المستشكل فيه قد قضى برفض الدعوى ولم يتضمن قضاء بتسليم العقار ومن ثم فهو لا يصلح سنداً لتنفيذاً لتسليم العقار كما أن الحكم المستشكل فيه معدوم لاشتراك أحد السادة المستشارين في إصداره بينما سبق إن كان مبادته ممثلاً لهيئة مفوضي الدولة في ذات الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم كما هو ثابت بمحاضر الجلسات وقد طعن على الحكم بالبطلان بالطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٣٧ ق. ع كما أنه قد صدر للمستشكلة مع باقي الملاك حكم بجلسته ١٩٨١/٧/٢٧ في الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ م. ك الإسكندرية بثبوت ملكيتهن للعقار موضوع الدعوى المسجل بالعقد المشهر رقم ٢٦٧٢ لسنة ١٩٧٧ شهر عقاري الإسكندرية وبطلان ومحو العقد المشهر رقم ٤٦٧٦ لسنة ١٧٩٩ الإسكندرية من سجلات الشهر العقاري وتسليمهن العقار ولم يستأنف للمستشكل ضدهم الأول والثاني والثالث هذا الحكم واستأنف المستشكل ضده الرابع وحكم بوقف الاستئناف إلا أن المستأنف لم يتم بتعجيل الاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً ومن ثم فقد سقطت الخصومة وأضحى هذا الحكم نهائياً ولجب النفاذ وله حجية الأمر المقضي ولا يمكن دحضها بأي حكم تال آخر.

ومن حيث إن إشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لإجراء التنفيذ وليست تظلماً من الحكم المراد وقف تنفيذه، وبالتالي فلا يجدي الإشكال إذا كان مبنياً على وقائع سابقة على الحكم إذ المفروض أنه قد صححها بصورة صريحة أو ضمنية وقد استقر للقضاء على أنه إذا كان سبب الإشكال سابقاً على صدور الحكم فإنه يتعين رفضه والاستمرار في التنفيذ.

ومن حيث إن الإشكال المائل يتعلق بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ١٩٩١/١/١٣ في الطعون أرقام ٣٧٢١ لسنة ٢٩ ق، ٣٢٨٤ لسنة ٣٣ ق، ٣٢ لسنة ٣٠ ق، ٤٠٩١ لسنة ٣٣ ق ويقوم الإشكال في جملة على

أن الحكم محل الإشكال معدوم لاشتراك أحد الأساتذة المستشارين في إصداره في حين أنه سبق أن كان ممثلاً لهيئة مفوضي الدولة أثناء نظر الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ومن ثم فقد قام به بسبب يفقده الصلاحية لنظر الدعوى التي صدر فيها الحكم كما أن الحكم محل الإشكال لم يتضمن قضاء بتسليم العقار بجلسة النزاع ويتعارض مع حكم سابق صدر بجلسة ١٩٨١/٧/٢٧ يقضى بثبوت ملكية هذا العقار للمستشكلة مع غيرها من الملاك.

ومن حيث إن هذه الأسباب لا تتعلق بإجراءات ووقائع التنفيذ اللاحقة على صدور الحكم محل الإشكال لذلك فإنها لا تصلح سنداً يحول دون تنفيذ الحكم المستشكل فيه، وعلى هذا المقتضى يكون الحكم المستشكل فيه واجب النفاذ ويتعين إلزام المستشكلة بالمصروفات.

(الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٨ - س ٣٧ ص ٧٤٧)
المبدأ رقم (٨٥٧) - تقديم الإشكال في تاريخ لاحق على التنفيذ يؤدي إلى عدم قبول الإشكال وإلزام المستشكل بالمصروفات.

الحكم

إشكالات التنفيذ عبارة عن منازعات وقتية تعترض تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ قبل تمام التنفيذ ، ومن ثم فإن تقديم الإشكال في تاريخ لاحق على التنفيذ يؤدي إلى عدم قبول الإشكال وإلزام المستشكل بالمصروفات ، ولا يجوز تأسيس الإشكال في تنفيذ الحكم على أمور سابقة على صدوره بما يمس حجته - بناء الإشكال على اعتراض إجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم يستوجب القضاء برفضه - الاعتراضات التي تثار بعد إتمام التنفيذ لا تعتبر إشكالات في التنفيذ حتى لو كانت وقتية ومتعلقة بالتنفيذ .

(الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/٢٤ - س ٣٨ ص ١٦٤٥)
المبدأ رقم (٨٥٨) - التماس إعادة النظر - أثر عدم قبوله على الإشكال في التنفيذ المرفوع من الملتمس.

الحكم

يترتب على الحكم بعدم قبوله التماس إعادة النظر في الدعوى الموضوعية عدم وجود نزاع موضوعي يستهدف وقف تنفيذ الحكم الصادر فيه بالإشكال في التنفيذ - الإشكال في هذه الحالة لا ينصب على إجراء وقتي وإنما طلب الفصل

في الموضوع وهو ما لم تشرع من أجله إشكالات التنفيذ - أثر ذلك: رفض الإشكال في التنفيذ .

(الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٨/٥/١٩٩٤ - س ٣٩ ص ١٣٣٥)
المبدأ رقم (٨٥٩) - شروط قبول الإشكال في التنفيذ - طبيعة إشكالات التنفيذ .
الأصل في قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو بالاستمرار في تنفيذه ان يجد سببه بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا علي إجراءات التنفيذ فان مبناه يكون دائما وقائع لاحقة للحكم استجبت بعد صدوره وليست سابقة عليه وإلا أضحت حقيقة الإشكال طعنا في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون .

الحكم

الأصل في قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو بالاستمرار في تنفيذه ان يجد سببه بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا علي إجراءات التنفيذ فان مبناه يكون دائما وقائع لاحقة للحكم استجبت بعد صدوره وليست سابقة عليه وإلا أضحت حقيقة الإشكال طعنا في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون كذلك فانه لا يجوز البتة أن يعاد من خلاله طرح ما سبق لن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه لما فيه من مساس بما للحكم من حجية لا يتأتى المساس بها علي اي وجه الا من خلال طريقة من طرق الطعن المقررة قانونا - أساس ذلك - ان إشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لإجراء التنفيذ وليست تظلما من الحكم المراد وقف تنفيذه وبالتالي فلا يجدي الإشكال اذا كان مبنيا علي وقائع سابقة علي الحكم اذ المفروض انه قد صححها بصورة صريحة لو ضمنية - مؤدي بذلك لن قضاء المحكمة المقدم اليها الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر منها اذا لم ينصب الإشكال علي الشروط الواجبة لإجراء تنفيذ الحكم فان علي هذه المحكمة لن تحكم برفض الإشكال - إشكال في التنفيذ يختلف عن الاختصاص المقرر لدائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بموجب المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ فيما يتعلق بوقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها والتي ترتبط بمدي اتفاق الحكم المطعون فيه فيما قام عليه من أسباب مع القانون ولن المبادرة إلي تنفيذه لن يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها لحين الفصل في موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٤٦٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٩٨ - س ٤٣ ص ١٢٥٥)

المبدأ رقم (٨٦٠) - الإشكال أمام محكمة غير مختصة لا ينتج أثره - متى لم يطرأ بعد صدور الحكم ما يبرر وقف تنفيذه فإنه يتعين رفض الإشكال .

الحكم

المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه هي صاحبه للولاية في الفصل في الإشكال - الإشكال أما محكمة غير مختصة لا ينتج ولا يثمر أثراً سواء كان عدم الاختصاص ولائياً أو نوعياً - إذا اتصل بالمحكمة الإشكال في حكم للمحكمة الإدارية العليا يتعلق بممارسة حق من الحقوق الدستورية العامة وهو حق الترشيح في عضوية مجلس الشعب فإنها تنزل عليه حكم القانون - متى لم يطرأ بعد صدور الحكم ما يبرر وقف تنفيذه فإنه يتعين رفض الإشكال .

(الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ١١/١ / ٢٠٠٠ - س ٤٧ ص ١٠١)
المبدأ رقم (٨٦١) - الإشكال في تنفيذ الحكم ينصرف إلى أمور استحدثت بعد صدور الحكم تحول دون تنفيذه .

الحكم

صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا ، إقامة الإشكال في تنفيذه على سند من القول بأن الحكم المستشكل في تنفيذه قضى في طعن لم تتعد الخصومة في شأنه لعدم إعلان صحيفته إعلاناً صحيحاً ، ما يثيره المستشكل لا ينهض سنداً قانونياً مقبولاً للإشكال في تنفيذ الحكم بوقف تنفيذه ، الإشكال في تنفيذ الحكم إنما ينصرف إلى أمور استحدثت بعد صدور الحكم تحول دون تنفيذه - الحكم برفض الإشكال .

(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١١/٢ / ٢٠٠٠ - س ٤٧ ص ١١٠)
المبدأ رقم (٨٦٢) - مناط الإشكال في التنفيذ أن يكون مبناه واقعات جدت بعد صدور الحكم تمثل عقبة تحول دون تنفيذه ولا يجوز البتة إعادة طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم لما في ذلك من مساس بحجيته لا يتأتى من خلال الطعن عليه قانوناً - الحصول على الصيغة التنفيذية للحكم إنما هو لتنفيذ أحكام الإلغاء - الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المستشكل في تنفيذه إذ انتهى إلى رفض الطعن على حكم محكمة للقضاء الإداري الذي قضى برفض الدعوى لا يكون محلاً لصيغة تنفيذية تتوفر له .

الحكم

إن مناط الإشكال في التنفيذ أن يكون مبناه واقعات جدت بعد صدور الحكم

تمثل عقبة تحول دون تنفيذه ولا يجوز البتة إعادة طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم لما في ذلك من مساس بحجيته لا يتأتى من خلال الطعن عليه قانونا - الحصول على الصيغة التنفيذية للحكم إنما هو لتنفيذ أحكام الإلغاء على نحو ما نص عليه بالمادة (٥٤) من قانون مجلس الدولة - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري برفض الدعوى لا يكون من تلك الأحكام التي تسبغ عليها صفة التنفيذ المشار إليها - للحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المستشكل في تنفيذه إذ انتهى إلى رفض الطعن على حكم محكمة القضاء الإداري الذي قضى برفض الدعوى لا يكون محلا لصيغة تنفيذية تتوفر له - أساس ذلك : الأحكام الصادرة في المنازعة الماثلة جميعها لم تكشف عن واقع يستدعي التدخل بالتنفيذ الجبري .

(الطعن رقم ٣٨٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٢٠ - س ٤٧ ص ٢٤٨)
المبدأ رقم (٨٦٣) - الإشكال المقابل أو الإشكال العكسي - صلته بعقبات التنفيذ - القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ ، فمبناه دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم .

الحكم

رفع المحكوم لصالحه إشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ ، لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم - هو أمر لا صلة له في الحقيقة بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال - إنما هو في جوهره يتغيا الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ وإجباره على التنفيذ نزولا على حكم القانون ولا يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهرا للامتناع عن التنفيذ جديدا في هذا الصدد ، ذلك أن تنفيذ الحكم والاستمرار في ذلك هما ولجبان ثابتان بحكم القانون . القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ ، فمبناه دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم .

(الطعن رقم ٧٨٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١ - س ٤٦ ص ١٨٩٥)
المبدأ رقم (٨٦٤) - شروط قبول الإشكال في الأحكام الإدارية - عدم جدوى الإشكال إذا كان مبنيا على وقائع سابقة على الحكم إذ المفروض أنه صححها

بصورة صريحة أو ضمنية.

الحكم

يشترط لقبول الإشكال في تنفيذ الحكم الإداري أن يكون قد رفع قبل تمام التنفيذ فالمطلوب من القاضي الإداري عندما يختص بمنازعات تنفيذ الأحكام الإدارية هو إجراء وقتي يدعو إليه الاستعجال فإذا كان التنفيذ قد تم فلا يتصور طلب وقفه أو الاستمرار فيه مؤقتاً .

يشترط أيضاً لقبول الإشكال أن يؤسس على وقائع لاحقة لصدور الحكم المستشكل في تنفيذه وأن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصفاً على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه .

أثر ذلك : عدم جدوى الإشكال إذا كان مبنياً على وقائع سابقة على الحكم إذ المفروض أنه صحيحاً بصورة صريحة أو ضمنية .

(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٢ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٣٠)
المبدأ رقم (٨٦٥) - (١) القاعدة العامة في قبول الإشكال أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم بوصف ينصب على إجراءات التنفيذ ، ويكون مبناه دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني. (٢) الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة يكون أمام هذه المحاكم وليس أمام قاضي التنفيذ.

الحكم

ومن حيث إن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن القاعدة العامة في قبول الإشكال أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم بوصف ينصب على إجراءات التنفيذ ويكون مبناه دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني.

كما أن هذه المحكمة قد استقرت على أن الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة يكون أمام هذه المحاكم وليس أمام قاضي التنفيذ.

ومن حيث أنه لذلك فإن النعي بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري يخدو

غير قائم على أساس واجب الرفض.

وإذ قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذ المشار إليه، فإنه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون، ويكون النعي عليه في غير محله واجب الرفض.

(المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الأولى - الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٥

القضائية العليا - جلسة ٢٠٠٣/١١/١)

المبدأ رقم (٨٦٦) - (١) القاعدة العامة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصفاً على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سالفة عليه وإلا كان الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني .

(٢) المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة تخضع للقواعد المقررة في قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية ، إلا أن قاضي التنفيذ المختص بنظر هذه المنازعات هي محاكم مجلس الدولة في حدود اختصاصها - أساس ذلك : أن المنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها هذا الحكم ، والقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع.

(٣) إذا صدر حكم من المحكمة الإدارية العليا واعترضه إشكال في التنفيذ فإن الاختصاص بنظره ينعقد لهذه المحكمة ابتداء إعمالاً للقاعدة المشار إليها - وهي أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - والمنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها الحكم المستشكل فيه ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم أن تصبح هذه المحكمة بمثابة محكمة موضوع بالنسبة للمحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداءً ويجب في هذه الحالة على هذه المحكمة الأخيرة أن تحيل إليها الإشكال في التنفيذ باعتبارها المحكمة المختصة بنظره ابتداءً، وسواء أكانت المحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداءً خارج النيان القانوني لمحاكم مجلس الدولة أو داخلها .

الحكم

ومن حيث إنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة تخضع للقواعد المقررة في قانون

المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية ، إلا أن قاضى التنفيذ المختص بنظر هذه المنازعات هى محاكم مجلس الدولة فى حدود اختصاصها لأن المنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هى فرع من أصل المنازعة التى فصل فيها هذا الحكم ، والقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، ومن ثم إذا صدر حكم من المحكمة الإدارية العليا واعترضه إشكال فى التنفيذ فإن الاختصاص بنظره ينعقد لهذه المحكمة ابتداء إعمالاً للقاعدة المشار إليها - وهى أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع - والمنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هى فرع من أصل المنازعة التى فصل فيها الحكم المستشكل فيه ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم أن تصبح هذه المحكمة بمثابة محكمة موضوع بالنسبة للمحكمة التى أقيم أمامها الإشكال ابتداء ويجب فى هذه الحالة على هذه المحكمة الأخيرة أن تحيل إليها الإشكال فى التنفيذ باعتبارها المحكمة المختصة بنظره ابتداء ، وسواء أكانت المحكمة التى أقيم أمامها الإشكال ابتداء خارج البنيان القانوني لمحاكم مجلس الدولة أو داخلها . ومن حيث إنه لما كان ما تقدم وكان الحكم المستشكل فيه قد صدر من المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولى) بجلسة ٢٦/٥/٢٠٠١ فى الطعنين رقمى ٦٨٧ ، ١١٧٣ لسنة ٣٩ ق.عليا ومن ثم فإن الاختصاص بنظر الإشكال فى تنفيذه ينعقد للمحكمة الإدارية العليا التى أصدرته ، ويكون الحكم المطعون فيه وإذ قضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية نوعياً بنظر الإشكال فإنه يكون قد واكب الصواب فيما انتهى إليه فى هذا الشأن . ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإذ لم يقض بإحالة الإشكال إلى هذه المحكمة للاختصاص بحجة أن هذه المحكمة بمثابة محكمة طعن بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولا يجوز الإحالة إليها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق صحيح حكم القانون فى هذا الشأن مما يتعين معه الحكم بإلغائه فيما تضمنه قضاؤه من عدم الإحالة إلى هذه المحكمة حيث إنها المحكمة المختصة ابتداء بنظر الإشكال المائل ولا تعد فى هذه الخصوصية بمثابة محكمة طعن لا يجوز الإحالة إليها .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القاعدة العامة فى قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصفاً على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور

الحكم وليست سالقة عليه وإلا كان الإشكال طعنًا في الحكم بغير الطريق القانوني.

(المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الأولى - الطعن رقم ١١٣٨٤ لسنة ٤٨

القضائية عليا - جلسة ٢٠٠٣/٣/١٥)

المبحث الثالث

الإشكال المقابل أو الإشكال العكسي

•• في مجال الإشكال المقابل (الإشكال المعاكس) نعرض للمبادئ التالية:

وفي مجال فكرة "الإشكال المقابل" أو "الإشكال المعاكس" فالثابت من استقراء أحكام المحكمة الإدارية العليا أنها لا تزال ترفض إعمال هذه الفكرة في مجال روابط القانون العام على سند من أن الإشكال المرفوع من الإدارة عن حكم صادر من القضاء الإداري ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً وكذلك امتناع الإدارة الصريح أو الضمني عن تنفيذ الحكم تبرر للمحكوم لصالحه رفع "إشكال مقابل" أو "إشكال معاكس" إذ أن امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم ولو أصبح ظاهراً جلياً مخالفته لأحكام القانون لا يعتبر بذاته عقبة في التنفيذ ولا يدخل ذلك الامتناع عن التنفيذ ولو كان عمدياً في أسباب وصور الإشكال في التنفيذ الجبري وإنما ينطوي على قرار صريح أو سلبى بالامتناع عن تنفيذ الحكم يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه والتعويض عنه فهذه كلها أدلت قررها القانون لإجبار المحكوم ضده على التنفيذ.

وهذا القضاء قد استقر واستمر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا طويلاً ولا يزال، إلا أن أمر العقبة التي تعوق تنفيذ الحكم والتي يقوم عليها الإشكال وتحديد مفهومها هو مما لم ينص على تعريفه أو تحديده نص بذاته، ومن ثم يتعين النظر إلى عقبة التنفيذ في ضوء صالح سيادة القانون واحترام حجية الأحكام في ظل ما هو متاح لها ولغيرها من سبل للطعن في الأحكام ووقف تنفيذها، أما استخدام حق الاستشكال في التنفيذ كإشكال أول بهدف إحداث الأثر الواقف للإشكال وعدم اعتبار ذلك عقبة في التنفيذ وخاصة عندما يتم الإشكال أمام محكمة غير مختصة ولائياً فإن فيه حرمان للمحكوم لصالحه من استخدام سبيل "الإشكال المعاكس" أو

المقابل الذي يتيح له عرض أمر الأثر الواقع للحكم الحائز للحجية على قاضية الطبيعي المختص ولائياً فذلك فيما نعتقد حق للمحكوم لصالحه في أن يلجأ للمحكمة مصدره الحكم لتأمر له بالاستمرار في التنفيذ، ولا يغير من ذلك أن ينطوي تصرف الإدارة في ذاته على قرار سلبي أو صريح بالامتناع عن تنفيذ الحكم وأن يكون ثمة طريق قضائي لوقف تنفيذ ذلك القرار أو إلغائه أو التعويض عنه إذ أن ذلك الطريق من شأنه أن يزيد الأمر صعوبة بما سيتعرض له الحكم الجديد بوقف تنفيذ أو إلغاء قرار الامتناع عن تنفيذ الحكم من اللجوء إلى الإشكال في تنفيذه من جديد وأمام محكمة غير مختصة ولائياً بنظره، أفبعد ذلك كله لا يكون مثل ذلك التصرف عقبة حقيقية من عقبات التنفيذ التي يحق للمحكوم لصالحه أن يواجهها بأسلوب الإشكال المقابل أو المعاكس، نعتقد أن الحق إلى جانب قبول الإشكال المعاكس والتي نرجو أن يرسبها قضاء المحكمة الإدارية العليا في أحكامه المقبلة.

وفيما يلي أهم المبادئ القانونية التي أرستها المحكمة الإدارية العليا في مجال رفض فكرة "الإشكال المعاكس" أو "الإشكال المقابل" :

المبدأ رقم (٨٦٧) - القاعدة العامة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم - أساس ذلك: أن الإشكال وهو ينصب على إجراءات التنفيذ يكون مبناه دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني - إذا رفع المحكوم ضده إشكالا في التنفيذ ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً فهذا لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل - لا يدخل في صور الإشكال في التنفيذ الامتناع الإداري عن التنفيذ - أساس ذلك: أن الامتناع الإداري عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو ضمناً بالامتناع عن تنفيذ الحكم مما يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه والتعويض عنه ، وليس الإشكال في التنفيذ هو الطريق الصريح لمجابهة هذا الامتناع.

الحكم

ومن حيث إن القاعدة العامة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو

باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائما مبناه وناشئه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان طعنا في الحكم بغير الطريق القانوني وفي المنازعة الماثلة يثبت من أوراقها أن المدعى المطعون ضده قد صدر لصالحه حكم من محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) بجلسة ١٩٨٤/١٢/٤ في الدعوى رقم ٢٨٦١ لسنة ٣٨ ق قضى في الطلب العاجل بوقف تنفيذ قرار المحكمة الإدارية بترحيله خارج البلاد فأقامت الجهة الإدارية الصادر ضدها الحكم الإشكال رقم ٣١٥٨ لسنة ١٩٨٤ أمام محكمة عابدين الجزئية طالبة وقف تنفيذه لحين الفصل في الموضوع استنادا إلى نفس الأسباب التي بنيت عليها وجه دفاعها في الدعوى المذكورة ثم أقام المدعى الإشكال مثار الطعن طالبا بصفة مستعجلة الاستمرار في تنفيذ الحكم المشار إليه رغم تداول الإشكال رقم ٣١٥٨ لسنة ١٩٨٤ تنفيذ مستعجل القاهرة والذي أقامته الحكومة على النحو السالف بيانه ومتى كان ذلك هو الثابت فلا يكون قد طرح أمام محكمة القضاء الإداري المطعون في حكمها وقائع جديدة لاحقة على صدور الحكم موضوع الإشكال مما يمكن أن تستظهر منها مدى صحة ادعاءات المدعى عن معوقات تنفيذ الحكم المذكور لكي تقضى فيها وإنما الذي طرح عليها هو واقعة قديمة وإشكال من الحكومة عن ذات الحكم بطلب وقف تنفيذه أمام القضاء العادي واستمرار جهة الإدارة في الامتناع عن تنفيذ الحكم لرفع الإشكال من جانب المدعى لما سلف بيانه من أسباب بهذه المثابة لا تعتبر الدعوى من قبيل إشكالات التنفيذ في تطبيق صحيح حكم القانون وإذا كان رفع المحكوم ضده إشكالا في تنفيذ الحكم ولو إلى محكمة غير مختصة ولأنه بذلك لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل عن ذلك الإشكال فإن هذا الإشكال تفصل فيه المحكمة المرفوع أمامها على هدى أحكام القانون، كما أن امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم ولو أصبح ظاهرا جليا مخالف لأحكام القانون لا يعتبر بذاته بمقتضى التنفيذ ولذلك شرع القانون بالتنفيذ الجبري لقهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ وإجباره على التنفيذ طبقا لأحكام القانون، ولا يدخل الإشكال في التنفيذ ولو في صورة الامتناع الإداري عن التنفيذ طبقا لأحكام القانون سببا وصورة من أسباب وصور التنفيذ الجبري.

وقد استقر القضاء الإداري منذ إنشائه على أن امتناع المحكوم ضده الإرادي

عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً ضمناً أو سلبياً بالامتناع عن تنفيذ الحكم يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه كما يجوز طلب التعويض عنه، فهو كلها أدوات قررهما للقانون لإجبار المحكوم ضده على التنفيذ. أما رفع المحكوم لصالحه إشكالا مضمونه الاستمرار في تنفيذ الحكم وقداصة حكم القانون بتنفيذ الحكم وذلك لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذه كأمر هو في حقيقته لا صلة له بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما هو صميم وجود الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون. فمهما أصبح الامتناع عن التنفيذ ظاهراً جلياً ولو كان عمدياً واضحة الإرادة فيه. فهو يوجب اتخاذ إجراءات الإجبار على التنفيذ. ولا يعتبر بذاته عقبة تطرأ تحول دون التنفيذ تبرر الإشكال والأمر باستمرار التنفيذ. وإن اتخذ الأمر شكل الحكم. فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان ولجبان بنص القانون طالما لم تأمر جهة مختصة قانوناً بوقف تنفيذه، وقد يضيف الإشكال المستهدف الاستمرار في التنفيذ فهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد بأي وجه فاستمرار التنفيذ على غير إرادة المحكوم ضده هو حكم القانون، والامتناع عنه إخلال بواجب قانوني يجيز الجبر عليه ولكنه لا يعتبر عقبة طارئة تحول دون التنفيذ أو الاستمرار فيه، وتزال بالأمر بالاستمرار في التنفيذ وواضح أن الحكم المطعون فيه لم يحدد سنداً لقضائه سوى حكم القانون في وجوب تنفيذ الحكم طالما لم يؤمر بوقف تنفيذه من الجهة المختصة قانوناً بذلك. وقد كان في مقدور المستشكل أن يرفع دعواه بطلب إلغاء ووقف تنفيذ القرار الإيجابي أو السلبى بالامتناع عن التنفيذ وكان على المحكمة أن تواجه ذلك في ضوء ظروف الواقع وأحكام القانون، وتقدير الامتناع عن التنفيذ أو التراخي فيه باعتباره عقبة طارئة تحول دون التنفيذ يستهدف الإشكال إزالتها هو أمر غير قائم لم يستهدفه القانون. وقد استشعر الحكم المطعون فيه ذلك فلم يبين العقبة التي طرأت لتحول دون التنفيذ واكتفى بترديد نص المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة في شأن تنفيذ الحكم، وهو نص يقرر قابلية الحكم للتنفيذ رغم الطعن ولا شأن له بالجبر على التنفيذ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في استظهار حكم القانون وجانبه الصواب في التطبيق متعين الإلغاء وعدم قبول الدعوى. فإذا ما أضيف إلى ما تقدم أن الحكم الذي طلب المدعى الاستمرار في تنفيذه بموجب هذه الدعوى

قضت هذه المحكمة بإلغائه ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه في الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٢١ القضائية بجلسة ٢١ من فبراير ١٩٨٧ فيكون ذلك الحكم قد زال من الوجود القانوني وكل ذلك يقتضي إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول الدعوى شكلا وإلزام المدعى بالمصروفات عن درجتي التقاضي.

(الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٨٨ - من ٣٣ ص ١٢١١،

وأیضا - الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٨٨)

المبدأ رقم (٨٦٨) - (١) القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ - مبنی الإشكال دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم لا سابقة عليه وإلا كان ذلك طعنا على الحكم بغير الطريق القانوني.

(٢) الإشكال المرفوع من الإدارة عن حكم صادر من القضاء الإداري ولو إلى محكمة غير مختصة ولانها وكذلك الاستمرار في الامتناع عن تنفيذه لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم بعكس الإشكال المقابل عن ذلك الإشكال.

(٣) الامتناع عن التنفيذ ولو كان إراديا عمديا لا يدخل ضمن أسباب وصور الإشكال في التنفيذ الجبري - أساس ذلك: أن امتناع الإدارة الإرادي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قرارا صريحا أو سلبيا بالامتناع عن التنفيذ - هذا القرار يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه كما يجوز طلب التعويض عنه وهي أدوات قررهما القانون لإجبار المحكوم ضده على التنفيذ - مؤدى ذلك: أنه إذا رفع المحكوم لصالحه إشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم فلا صلة لتلك بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال بل يدخل ذلك في جوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع وإجباره نزولا على حكم القانون.

الحكم

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة نوعيا بفطر الدعوى فمن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ فمبناه دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم لا سابقة عليه وإلا كان طعنا في الحكم بغير الطريق القانوني ولا يعتبر الإشكال المرفوع من الإدارة عن حكم

صادر من القضاء الإداري ولو إلى محكمة غير مختصة ولائيا والاستمرار في الامتناع عن تنفيذه عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل عن ذلك الإشكال فأمر هذا الإشكال تفصل فيه المحكمة المرفوع أمامها على مدى أحكام القانون وامتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم ولو أصبح ظاهرا جليا مخالفة لأحكام القانون لا يعتبر بذاته عقبة في التنفيذ فلذلك شرع القانون بالتنفيذ الجبري لقهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ ولو كان إراديا عمديا في أسباب وضور الإشكال في التنفيذ الجبري - وقد استقر القضاء الإداري على أن امتناع الإدارة الإرادية المدي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قرارا صريحا أو سلبيا بالامتناع عن تنفيذ الحكم يجوز طلب إلغاؤه ووقف تنفيذه كما يجوز طلب التعويض عنه فهي كلها أدوات قررها القانون لإجبار المحكوم ضده على التنفيذ، أما رفع المحكوم لصالحه إشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ وقوامة حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده في الامتناع وإجباره على ذلك نزولا على حكم القانون، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهرا للامتناع عن التنفيذ جديدا في هذا الصدد ولو اتخذ شكل الحكم بالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان واجبان بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة قانونا وطبقا للقانون بوقف تنفيذ الحكم. (الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ القضائية - جلسة ٢٦ مارس ١٩٨٨ - والطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٨٨)

ومن حيث إنه على مدى ما تقدم لما كان الثابت أن المدعين قد صدر لصالحهم حكم من المحكمة الإدارية العليا (دائرة منازعات الأفراد والهيئات والتعويضات) بجلسة ٤ من مارس ١٩٨٩ في الطعن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٣٤ القضائية قضى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وامتنتت الجهة الإدارية الصادر ضدها الحكم عن تنفيذه على سند من إشكال أقامته أمام محكمة قصر النيل للأمور المستعجلة برقم ٧٤٩ لسنة ١٩٨٩ المجدد لينظره جلسة ١٠/٤/١٩٨٩ فأقام المدعون دعواهم للمائلة ردا على هذا الإشكال لمجابهة امتناع الجهة الإدارية عن تنفيذ الحكم وإجبارها على تنفيذه وطلبوا الحكم بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر لصالحهم كما طلبوا وقف تنفيذ القرار السلبي الصادر من المدعى عليه بصفته فيما تضمنه من امتناع عن تنفيذ الحكم سالف الذكر، ومن ثم تعد هذه الدعوى في حقيقة التكليف القانوني

السليم وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة طعنا بالإلغاء في القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم نهائي ولجب التنفيذ مقترنا بطلب وقف تنفيذ هذا القرار، ذلك أن هذا التكلف هو الذي يتفق مع طلب المدعين الاستمرار في تنفيذ الحكم وللقيام على أساس امتناع الإدارة عن تنفيذه فقد انصب الطلب على هذا الموقف الإرادي بقصد إلغاء كل آثاره وقد شرع منه طلبهم الصريح بوقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم فجاء ذلك كله متقنا مع الصورة التي حددها القانون لمجابهة امتناع الإدارة عن اتخاذ قرار يوجب القانون عليها اتخاذه فقد نص قانون مجلس الدولة في المادة ١٠ على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية: أولاً..... خامساً: الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية...." ثم جاءت الفقرة الأخيرة من هذه المادة فنصت على أنه "ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح" وهي عين الحالة التي رفعت بشأنها هذه الدعوى. أما القول بأن الدعوى إشكال عكسي في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا يستهدف الاستمرار في تنفيذه فلا سند له من وقائع الدعوى أو من واقع الطلبات المنداة فيها فمهما يكن من أمر الألفاظ التي صاغ بها الدعوى دعواهم والتي وصفت الدعوى بأنها إشكال عكسي فالعبرة ليست بظاهر الألفاظ وإنما بحقيقة معناها القانوني هذا فضلاً عن أن وصف الدعوى بأنها إشكال عكسي لا يتفق مع المدلول القانوني لإشكالات التنفيذ في أحكام القضاء الإداري طبقاً للمبادئ التي استقرت عليها أحكام هذه المحكمة على الوجه السالف بيانه.

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإنه لما كانت الدعوى المنظورة هي من دعاوى الإلغاء المتضمنة طلباً بوقف التنفيذ ومتعلقة بالقرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا المشار إليه وقد رفعت رأساً إلى هذه المحكمة التي بنأى اختصاصها عن النظر فيها طبقاً للقانون ومن ثم فلا مناص من للقضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) المختصة للفصل فيها وذلك عملاً بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ - س ٣٤ ص ٧٨٦)

المبدأ رقم (٨٦٩) - إن امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها، واستمرار هذا الامتناع بعد قراراً إدارياً سلبياً

بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة - لا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالا في تنفيذ حكم - أساس ذلك: إن مثل هذه الطلبات لا صلة لها بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال في التنفيذ ، فاللتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوبا بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة طبقا للقانون بوقف تنفيذ الحكم.

الحكم

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن الدعوى طبقا لطلبات المدعى فيها تعد إشكالا في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسة ١١ من يناير ١٩٨٦ في الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٣٠ القضائية يكون قد خالف القانون، ذلك أن الثابت من وقائع الدعوى والطلبات المبدأة فيها أن الأمر يتعلق بما أثاره المدعى عن امتناع الجهة الإدارية عن تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المشار إليه بعد إنذارها بتنفيذه واستمرار هذا الامتناع بما يشكل قرارا سلبيا ولذا أقام هذه الدعوى طالبا وقف تنفيذ وإلغاء القرار بالامتناع عن تنفيذ هذا الحكم مع إلزام الجهة الإدارية بأن تدفع له غرامة تهديديه قدرها ألف جنيه عن كل يوم تأخير في تنفيذ الحكم. وبذلك تكون حقيقة هذه الطلبات طبقا للتكييف القانوني السليم طعنا في قرار إداري سلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ وبهذه المثابة تغدو من دعاوى الإلغاء التي تختص بالفصل فيها محكمة القضاء الإداري طبقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ويجرى على أنه يُعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح". ولا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالا في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر، إذ فضلا عن أنه ليس في وقائع الدعوى أو فيما أبدى فيها من طلبات ما يبرر اعتبار الدعوى من قبيل إشكالات التنفيذ فقضاء هذه المحكمة قد اضطر على أن رفع المحكوم لصالحه إشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولا على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ

التي يقوم عليها الإشكال وإنما هي صميم وجوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نولاً على حكم القانون، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد ولو صدر فيه الحكم، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم (الطعون أرقام ١١٧٢ لسنة ٣٥ القضائية جلسة ٢٥ مارس ١٩٨٩ و ١٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية جلسة ٢٥ يونيو ١٩٨٨ و ٢٩٤٥ لسنة ٣١ القضائية جلسة ٢٦ مارس ١٩٨٨).

ومن حيث إنه بناء على ذلك فإن وصف الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه بأنها إشكال في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ١١ من يناير ١٩٨٦ في الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٣٠ القضائية لا أساس له من أوراق الدعوى ولا سند له من القانون ومن ثم تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل فيها باعتبارها من دعاوى الإلغاء المنصبة على قرار إداري سلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي لصالح المدعى وتقضى فيها المحكمة على هذا الأساس وطبقاً للمبادئ والقواعد المقررة بشأن مشروعية القرارات الإدارية.

(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١/٧/١٩٨٩ - س ٣٤ ص ١٢٤٥)

المبدأ رقم (٨٧٠) - رفع المحكوم لصالحه إشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ وقوامه حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم، هو أمر لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما هي صميم وجوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون - لا يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد - تنفيذ الحكم والاستمرار فيه واجبان ثابتان بحكم القانون، طالما لم تأمر جهة مختصة قانوناً وطبقاً للقانون بوقف تنفيذه - الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه يكون قد أخطأ صحيح القانون - الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري متمتعة بحجية الأمر المقضي من تاريخ صدورها، حتى لو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون

بوقف تنفيذ الحكم فتوقف حجيته - لا يعتبر الإشكال المرفوع من جهة الإدارة عن حكم صادر من محكمة القضاء الإداري ولو إلى محكمة غير مختصة ولاهياً والاستمرار في الامتناع عن تنفيذه عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر قانوناً رفع إشكال مقابل عن ذلك الإشكال .

الحكم

ومن حيث أنه عن الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٥ القضائية، في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ في الدعوى رقم ٥٧٩٠ لسنة ٤٢ القضائية القاضي بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه مع ما يترتب على ذلك من آثار، فإنه متى كان الثابت أن المدعى بالدعوى رقم ٥٧٩٠ لسنة ٤٢ القضائية أقام دعواه تأسيساً على أن الجهة الإدارية امتنعت عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه بوقف تنفيذ القرار الصادر بفصله من أكاديمية الشرطة، وانحصرت طلباته، بتلك الدعوى، في الاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٤٤٥٢ لسنة ٤٢ القضائية، وقد حكمت محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه، وهو الحكم المطعون فيه بالطعن المائل، فإن ما قضت به محكمة القضاء الإداري يكون مخالفاً لصحيح حكم القانون. فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن رفع المحكوم لصالحه إشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ وقوامه حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم، هو أمر لا صلة له، في حقيقته، بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما هي صميم وجوه الإجمار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ولا يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد، ذلك أن تنفيذ الحكم والاستمرار في ذلك، هما واجبان ثابتان بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة قانوناً وطبقاً للقانون بوقف تنفيذه (الحكم الصادر بجلسته ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ القضائية والحكم الصادر بجلسته ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية). فإذا كان ذلك وكان الثابت أن المدعى في الدعوى رقم ٥٧٩٠ لسنة ٤٢ القضائية من

محكمة القضاء الإداري بجلسته ٢٨ من يونيه سنة ١٩٨٨ امتنعت جهة الإدارة عن تنفيذ الحكم ولم تمكنه من تكملة الامتحان تأسيساً على أن الجهة الإدارية أقامت إشكالا في تنفيذ الحكم المشار إليه أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة حيث قيد برقم ١٩٩٧ لسنة ١٩٨٨، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ، فمبناه دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم، ولا يعتبر الإشكال المرفوع من الإدارة عن حكم صادر من محكمة القضاء الإداري ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً والاستمرار في الامتناع عن تنفيذه عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر قانوناً رفع إشكال مقابل عن ذلك الإشكال، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين الحكم بإلغائه وإذ كانت حقيقة طلبات المدعى في تلك الدعوى، باستظهار نية المدعى ومقصده من إقامتها، هو مخاصمة موقف الإدارة من الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر له من محكمة القضاء الإداري فإنها في حقيقة تكييفها تستهدف وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري، وهو حكم واجب التنفيذ قانوناً وإن كان صادراً في الشق العاجل من الدعوى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، تطبيقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة التي تنص على أن "تسرى في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة" ولحكم المادة ٥٠ التي تقرر في صراحة أنه "لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك.." ومن القواعد المقررة في شأن الحجية التي تتوافر للأحكام، أنها تعلو حتى على قواعد النظام العام، باعتبار أن احترام هذه الحجية إحدى الدعائم التي لا تقوم الدولة القانونية إلا بتوافرها حقاً. ومن الجدير الإشارة في هذا المقام إلى أنه وإذا كان من المقرر في النظام القضائي المدني أن للطعن في حكم، بطريق طعن اعتيادي من شأنه وقف حجية الحكم المطعون فيه فإذا لغي الحكم نتيجة للطعن زال وزالت معه حجيته ، أما إذا تأيد ولم يعد قابلاً للطعن بطريق الطعن بقيت له حجية الأمر المقضي

وأضيفت إليها قوة الأمر المقضي، إلا أن نظام القضاء الإداري يقوم، طبقاً لقانون مجلس الدولة، على غير ذلك فتكون الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري متمتعة بحجية الأمر المقضي من تاريخ صدورها، وحتى ولو تم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا، ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذ الحكم فتوقف حجيته.

فمتى كان ذلك، وكانت هذه المحكمة قد انتهت إلى رفض طعن الجهة الإدارية في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري الذي امتنعت الجهة الإدارية عن تنفيذه، فإن كل ذلك يقوم سبباً صحيحاً للحكم في الدعوى المائلة بوقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٤٤٥٢ لسنة ٤٢ القضائية.

(الطعن رقم ٣٢٥٨ لسنة ٣٤ ق، ٢٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٦ -

س ٣٥ ص ٦٩٤)

المبدأ رقم (٨٧١) - القاعدة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو بطلب الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم أي أن يكون مبناه وقائع لاحقه لصدوره وليست سابقة عليه - رفع إشكال من المحكوم ضده ولو إلى محكمة غير مختصة لا يعتبر بذاته عقبة طارئة في سبيل تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل من جانب المحكوم له - امتناع أو رفض الجهة الإدارية المحكوم ضدها عن تنفيذ الحكم يشكل قراراً إدارياً سلبياً يجوز طلب وقف تنفيذه وإلغائه والتعويض عنه.

الحكم

إذا كان ما أقيم ابتداء في صورة إشكال مقابل بطلب الاستمرار في التنفيذ إلا أنه قدم مذكرة نفى فيها صراحة عن المنازعة صفة الإشكال وكشف فيها عن استهدافه بها مجابهة موقف الجهة الإدارية في امتناعها عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحها ولجونها إلى رفع إشكال في تنفيذه أمام القضاء المدني وتذرعها بأثر موقف لهذا الإشكال فإنه يعنى بدعواه ليس إشكالاً مقابلاً أو معكوساً قائماً على محض الإشكال المرفوع من الجهة الإدارية أو امتناعها عن تنفيذ الحكم حتى يصح الزعم بعدم ارتكابه إلى عقبة لاحقه لصدور الحكم ، وإنما في حقيقتها انتهاء طعن في القرار السلبي الصادر من الجهة الإدارية بالامتناع عن تنفيذ

الحكم وذلك بطلب وقف تنفيذه بصفة مستعجلة صدورا عن رغبته في تنفيذه عاجلاً وإلغائه موضوعاً - أساس ذلك: العبرة في تكليف الدعوى بحقيقة الطلبات وصدق المرامي - متى اعتبرت المنازعة طعناً في قرار سلبي بالامتناع فإنها لا تخضع للمواعيد المقررة لدعوى الإلغاء .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٥ / ٥ / ١٩٩٠ - س ٣٥ ص ١٧١٣)
المبدأ رقم (٨٧٢) - شروط قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم او بالاستمرار في تنفيذه - إشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لإجراء التنفيذ وليست تظلمات من الحكم المراد وقف تنفيذه وبالتالي فلا يجدي الإشكال إذا كان مبنياً على وقائع سابقة على الحكم إذ المفروض أنه قد صححها بصورة صريحة أو ضمنية.

الحكم

الأصل في قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم او بالاستمرار في تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ فإن مبناه يكون دلماً وقائع لاحقة للحكم استجدت بعد صدوره وليست سابقة عليه وإلا أضحت حقيقة الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون كذلك فإنه لا يجوز البتة أن يعاد من خلاله طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه لما فيه من مساس بما للحكم من حجية لا يأتى المساس بها على أي وجه الا من خلال طريقة من طرق الطعن المقررة قانوناً، وأساس ذلك أن إشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لإجراء التنفيذ وليست تظلمات من الحكم المراد وقف تنفيذه وبالتالي فلا يجدي الإشكال إذا كان مبنياً على وقائع سابقة على الحكم إذ المفروض أنه قد صححها بصورة صريحة أو ضمنية - مؤدي بذلك أن قضاء المحكمة المقدم إليها الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر منها إذا لم ينصب الإشكال على الشروط الواجبة لإجراء تنفيذ الحكم فإن على هذه المحكمة أن تحكم برفض الإشكال - إشكال في التنفيذ يختلف عن الاختصاص المقرر لدائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بموجب المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فيما يتعلق بوقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها والتي ترتبط بمدى اتفاق الحكم المطعون فيه فيما قام عليه من أسباب مع القانون وإن المبادرة إلى تنفيذه لن يترتب عليه نتائج

يتعذر تداركها لحين الفصل في موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٤٦٣٧ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٩٨/٥/١٧ - س ٤٣ ص ١٢٥٥)
المبدأ رقم (٨٧٣) - الإشكال المقابل أو الإشكال العكسي - صلته بعقبات التنفيذ.

الحكم

رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ ، لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم ، هو أمر لا صلة له في الحقيقة بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال، إنما هو في جوهره يتفيا الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ وإجباره على التنفيذ نزولاً على حكم القانون ولا يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد ، ذلك أن تنفيذ الحكم والاستمرار في ذلك هما واجبان ثابتان بحكم القانون . القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ ان يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ ، فمبناه دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم .

(الطعن رقم ٧٨٤٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢١ - س ٤٦ ص ١٨٩٥)
المبدأ رقم (٨٧٤) - (١) الإشكال المقابل أو العكسي - امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع بعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . (٢) لا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر - أساس ذلك : رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولاً على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما يعد من صميم وجوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد

ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم .

الحكم

ومن حيث إن الطاعن يهدف من دعواه إلى الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار جهة الإدارة السلبى بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بجلسة ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٠ فى الدعوى رقم ١٦٩ لسنة ٥٥ ق والمؤيد بحكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق. عليا الصادر بجلسة ١ / ١١ / ٢٠٠٠ برفض الطعن مع ما يترتب على ذلك من آثار، وإلزام الجهة الإدارية المصروفات.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع يعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي ولجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن فى مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي جرى نصها على إنه " ويعتبر فى حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح " . ولا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالاً فى تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر ، إذ فضلاً عن أنه ليس فى وقائع الدعوى ما يبرر اعتبار الدعوى من قبيل إشكالات التنفيذ ، فقضاء هذه المحكمة قد اطرّد على أن رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار فى التنفيذ نزولاً على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له فى حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما يعد من صميم وجوه الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده فى الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار فى التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً فى هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم .

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم وكان الطاعن (المدعي) قد طلب صراحة فى

دعواه التي أقامها أمام محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ وإلغاء قرار جهة الإدارة السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بجلسة ٢٤/١٠/٢٠٠٠ في الدعوى رقم ١٦٩/٥٥ق. والمؤيد بالحكم الصادر من دائرة فحص الطعون في الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ق.ع بجلسة ١/١١/٢٠٠٠، ومن ثم تدخل هذه الدعوى في صميم اختصاص محكمة القضاء الإداري على النحو السالف بيانه .

ولا يغير من ذلك مجرد تأشيرة السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بإحالة الدعوى إلى جدول المحكمة الإدارية العليا لقيدها وتحديد جلسة لنظرها بعد قيدها بقلم كتاب محكمة القضاء الإداري ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد اطرّد على عدم جواز الإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا ، وأن الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة لأن الإحالة تغل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها القانون في التعقيب والرقابة على أحكام المحكمة الأدنى ، فضلاً عن أن هذه التأشيرة بالإحالة لا تعد حكماً وإنما من قبيل الإجراءات الإدارية ، ومن ثم تقضي هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة المختصة للفصل فيها وذلك عملاً بحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الأولى - الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٤٧

القضائية العليا - جلسة ٢٠/٣/٢٠٠٤)

المبدأ رقم (٨٧٥) - (١) منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام القضائية تحكمها الأصول المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وهو ما يسري على منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الصادرة من القضاء الإداري بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات الإدارية لحين صدور قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

(٢) القاعدة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني أي أن المنازعة في تنفيذ الحكم سواء كانت وقتية أو

موضوعية يتعين ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما
يمس حجيته.

الحكم

منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام القضائية تحكمها الأصول المقررة في قانون
المرافعات المدنية والتجارية وهو ما يسري على منازعات التنفيذ المتعلقة
بالأحكام الصادرة من القضاء الإداري بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات
الإدارية لحين صدور قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي ، وهو أن
القاعدة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد
صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائما مبناه وقائع
لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال طعنا في الحكم
بغير الطريق القانوني أي أن المنازعة في تنفيذ الحكم سواء كانت وقتية أو
موضوعية يتعين ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما
يمس حجيته . ومؤدى ذلك: أنه إذا بني الإشكال على اعتراض إجرائي لو
موضوعي سابق على صدور الحكم فيجب على قاض التنفيذ أن يقضي برفضه
حتى ولو اتضح له من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل
للحكم المستشكل في تنفيذه. أساس ذلك، أنه متى حاز الحكم حجيته فإنه يصبح
عنوانا للحقيقة ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجية.

(حكم محكمة القضاء الإداري - للدعوى رقم ٣٢٩٠٩ لسنة ٦٠ - جلسة

٢٩/١٠/٢٠٠٦)

المبدأ رقم (٨٧٦) - المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه هي ذاتها
صاحبة الولاية بالفصل في جميع الإشكالات الناشئة عنه، وذلك جمعا للمنازعة
الأصلية وما يتفرع عنها من منازعات شتى تتعلق بالتنفيذ في يد قاض واحد
بحسبان أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ومحاكم مجلس الدولة ليست محكمة
واحدة في هذا الشأن.

الحكم

للمحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه هي ذاتها صاحبة الولاية بالفصل
في جميع الإشكالات الناشئة عنه، وذلك جمعا للمنازعة الأصلية وما يتفرع عنها
من منازعات شتى تتعلق بالتنفيذ في يد قاض واحد بحسبان أن قاضي الأصل هو

قاضي الفرع ومحاكم مجلس الدولة ليست محكمة واحدة في هذا الشأن، إنما كل محكمة في حدود اختصاصها المقرر قانوناً هي صاحبة الاختصاص بمنازعات التنفيذ المتصلة بالحكم الذي أصدرته ذلك أن منازعة التنفيذ هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها الحكم والقاعدة أن الفرع يتبع الأصل دائماً في تحديد الاختصاص. لا يمنع المحكمة عن هذا القضاء أو يحول دونه أن الإشكال محال إليها من محكمة أخرى، حيث إن المحكمة المحيلة قد بنت قضاءها بعدم الاختصاص والإحالة على أسباب تتعلق بالاختصاص الولائي، بينما عدم الاختصاص الراهن يتعلق بالاختصاص النوعي بين محاكم مجلس الدولة.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٦٤١٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة

(٢٠٠٦/١١/٧

المبدأ رقم (٨٧٧) - إذا بني الإشكال على اعتراض إجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم فيجب على قاض التنفيذ أن يقضي برفضه حتى ولو اتضح له من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه ، وأساس ذلك أنه متى حاز الحكم حجته فإنه يصبح عنواناً للحقيقة ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجية.

الحكم

منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام القضائية تحكمها الأصول المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وهو ما يسري على منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الصادرة من القضاء الإداري بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات الإدارية لحين صدور قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي وهو أن القاعدة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني أي أن المنازعة في تنفيذ الحكم سواء كانت وقتية أو موضوعية يتعين ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما يمس حجته يؤدي ذلك:- أنه إذا بني الإشكال على اعتراض إجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم فيجب على قاض التنفيذ أن يقضي برفضه حتى ولو اتضح له من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه

، وأساس ذلك أنه متى حاز الحكم حجيته فإنه يصبح عنواناً للحقيقة ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجية.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٧٢٤٢ لسنة ٦٠ - جلسة

(٢٠٠٧/٢/١٨)

المبدأ رقم (٨٧٨) - الإشكال العكسي ومفهومه - الامتناع عن التنفيذ لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم ، هذا الامتناع ولو كان إرادياً عمدياً لا يدخل ضمن أسباب وصور الإشكال في التنفيذ الجبري - أساس ذلك - أن امتناع الجهة الإدارية الإرادي العمدي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو سلبياً بالامتناع عن التنفيذ، وهذا القرار يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه، ولا صلة له بعقبات التنفيذ.

الحكم

للقاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصفاً على إجراءات التنفيذ، فمبنى الإشكال دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم لا سابقة عليه، وإلا كان ذلك طعناً على الحكم بغير الطريق القانوني - الامتناع عن التنفيذ لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم ، هذا الامتناع ولو كان إرادياً عمدياً لا يدخل ضمن أسباب وصور الإشكال في التنفيذ الجبري - أساس ذلك - أن امتناع الجهة الإدارية الإرادي العمدي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو سلبياً بالامتناع عن التنفيذ، وهذا القرار يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه، ولا صلة له بعقبات التنفيذ - لئلا ذلك - وصف الدعوى بأنها إشكال عكسي بالاستمرار في تنفيذ الحكم لا يتفق مع المدلول للقانوني لإشكالات التنفيذ في قضاء هذه المحكمة.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٨٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة

٢٠٠٧/٢/٢٤ - من ٥٢ ج١ - ص ٤١٩)

المبدأ رقم (٨٧٩) - الإشكال في التنفيذ بعد أحد الوسائل القانونية للاعتراض على تنفيذ الأحكام - إذا ثبت من الظروف والملايسات المصاحبة لاستشكال جهة الإدارة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أنها لم تستخدم أسلوب الإشكال استخداماً كيدياً ابتغاء مضره خصمها، فإن طلب التعويض يكون غير قائم على سند صحيح.

الحكم

الإشكال في التنفيذ يعد أحد الوسائل القانونية للاعتراض على تنفيذ الأحكام —
حقا التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة، ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا
أو ذودا عن حق يدعيه لنفسه، إلا إذا ثبت انحرافه عن الحق للمباح إلى اللد في
الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الإضرار بالخصم ، وترتبيا على ذلك
إذا ثبت من الظروف والملابسات المصاحبة لاستشكال جهة الإدارة في الحكم
الصادر من محكمة القضاء الإداري أنها لم تستخدم أسلوب الإشكال استخداما
كيديا ابتغاء مضرة خصمها، فإن طلب التعويض يكون غير قائم على سند
صحيح.

(المحكمة الإدارية العليا — الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٤٧ ق- جلسة

٢٤/٣/٢٠٠٧ - س ٥٢ ج١ ص ٤٩٥)

المبدأ رقم (٨٨٠) — المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه هي ذاتها
صاحبة الولاية بالفصل في جميع الإشكالات الناشئة عنه — محاكم مجلس الدولة
ليست محكمة واحدة في هذا الشأن، وإنما كل محكمة في نطاق اختصاصها
المقرر قانونا هي صاحبة الاختصاص بمنازعات التنفيذ المتصلة بالحكم الذي
أصدرته.

الحكم

المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه هي ذاتها صاحبة الولاية بالفصل
في جميع الإشكالات الناشئة عنه، وذلك جمعا للمنازعة الأصلية وما يتفرع عنها
من منازعات شتى تتعلق بالتنفيذ في يد قاض واحد بحسبان أن قاضي الأصل هو
قاضي الفرع، ومحاكم مجلس الدولة ليست محكمة واحدة في هذا الشأن، وإنما
كل محكمة في نطاق اختصاصها المقرر قانونا هي صاحبة الاختصاص
بمنازعات التنفيذ المتصلة بالحكم الذي أصدرته، وذلك أن منازعة التنفيذ هي فرع
من أصل المنازعة التي فصل فيها الحكم والقاعدة أن الفرع يتبع الأصل دائما في
تحديد الاختصاص.

(محكمة القضاء الإداري — لدوى رقم ٦٢٣٦ لسنة ٦١ ق- جلسة ٨/٥/٢٠٠٧)

المبدأ رقم (٨٨١) — لا أثر لأية إشكالات ترفع أمام محاكم غير مختصة بغية
تعطيل أثر الحكم الصادر عن القضاء الإداري بحسبان أن مجلس الدولة قد

أضحى بصريح حكم المادة (١٧٢) من الدستور صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية، وقاضيها الطبيعي ولا يعدو الإشكال إلا فرعا يتفرع عن المنازعة الأصلية وقاضي الأصل هو قاضي الفرع، ووصف المنازعة بأنها منازعة تنفيذ لا ينفي عنها كونها منازعة إدارية - تحقيق العدل الإداري باعتباره أهم مظاهر احترام المشروعية وسيادة القانون يستوجب على الجهة الإدارية المنوط بها أن تسارع إلى تنفيذ أحكام القضاء الإداري لاحتكاما للدستور وإعلاء لفكرة الاحتكام إلى القانون والقضاء سبيلا للفصل في المنازعات ومنعا للتطاول على أحكام القضاء بما يرسخ لدى الخصوم شعور بإهدار كل قيمة لها على وجه ينال سلبا من احترام القانون.

الحكم

تختص محاكم مجلس الدولة بنظر القرارات المتعلقة بالترشيح وقرار إعلان نتيجة الانتخاب.... الفصل في المنازعات الإدارية الناشئة خلال مرحلة الترشيح من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري منفردا تطبيقا لحكم المادة (١٧٢) من الدستور ، ويستمر اختصاص المجلس بهذه المنازعات ولو استطلال أمد للنزاع إلى ما بعد إعلان نتيجة الانتخاب وقيام المرشح الذي أعلن فوزه بحلف اليمين حتى ولو كانت الدعوى بشأن تلك المنازعات قد رفعت بعد إعلان النتيجة أو حلف اليمين، ذلك أنه بموجب نصوص المواد ٦٤، ١٧٢ من الدستور والمادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة فقد أسبغ المشرع على أحكام مجلس الدولة ومنها الأحكام الصادرة في الشق للعاجل قوة الشيء المحكوم فيه، ولا يترتب على الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذها إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك، ولا يغير من ذلك أية إشكالات ترفع أمام محاكم غير مختصة بغية تعطيل أثر الحكم الصادر عن القضاء الإداري بحسبان أن مجلس الدولة قد أضحى بصريح حكم المادة (١٧٢) من الدستور صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية، وقاضيها الطبيعي ولا يعدو الإشكال إلا فرعا يتفرع عن المنازعة الأصلية وقاضي الأصل هو قاضي الفرع، ووصف المنازعة بأنها منازعة تنفيذ لا ينفي عنها كونها منازعة إدارية.

تحقيق العدل الإداري باعتباره أهم مظاهر احترام المشروعية وسيادة القانون

يستوجب على الجهة الإدارية المنوط بها أن تسارع إلى تنفيذ أحكام القضاء الإداري احتراماً للدستور وإعلاء لفكرة الاحتكام إلى القانون والقضاء سبيلاً للفصل في المنازعات ومنعاً للتطاول على أحكام القضاء بما يرسخ لدى الخصوم شعور بإهدار كل قيمة لها على وجه ينال سلباً من احترام القانون. سلامة العملية الانتخابية تستلزم أن تتصرف إرادة الناخبين إلى مرشحين توافرت فيهم شروط الترشيح وبالصفات الخاصة بهم - فإن أجريت هذه الانتخابات على خلاف أحكام قضائية حسمت فيها شروط الترشيح وصفات أحد المرشحين كانت ما تسفر عنه من نتائج لغواً لا يؤبه به وعبثاً لا يلتفت إليه، ويضحي قرار إعلانها هو والعدم سواء بسواء.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٥٦٥٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة

(٢٠٠٧/٦/٢٦)

الباب السابع

مصرفات الدعوى

الباب السابع

مصروفات الدعوى

نعرض لموضوع مصروفات الدعوى في فصلين:

الفصل الأول : الأحكام العامة في مصروفات الدعوى.

الفصل الثاني: التطبيقات القضائية في مصروفات الدعوى.

وفيما يلي نعرض لكل فصل منهما:

الفصل الأول
الأحكام العامة
في مصروفات الدعوى

الفصل الأول

الأحكام العامة

في مصروفات الدعوى

من المسلم في القانون الحديث أن "القضاء مجاني" أي أن الخصوم لا تدفع أتعاباً للقضاة حيث تدفع الدولة مرتباتهم، إلا أن الخصومة في ذاتها تتطلب نفقات مختلفة، وهذه يتعين أن يتحملها الخصوم بعد أن ناعت الدولة الحديثة بأعباء عديدة حالت دون تمكن ميزانيتها من دفع كافة نفقات العدالة، فضلاً عن أن تحمل الدولة بهذه النفقات من شأنه إغراء الأشخاص بالالتجاء إلى القضاء دون مبرر معقول ولمجرد محاكاة الآخرين، وبالتالي فإن القاعدة في هذا الصدد أن على كل خصم أن يدفع مقدماً نفقات الأعمال التي يقوم بها أو يطلبها لحسابه ومنها:

- ١- دفع الرسوم القضائية المقررة في الدعوى ويدفعها ابتداء المدعى.
 - ٢- دفع نفقات وأتعاب سماع الشهود أو الاستعانة بمحام.
 - ٣- دفع المدعى عليه الرسوم القضائية لطلباته المعارضة.
 - ٤- دفع الرسوم المستحقة على طلبات إعلان الأوراق إلى المحكمة والتي يطلبها الخصوم.
- وغيرها من الأمور التي نظم القانون أوضاع وتكلفة نفقاتها وأتعابها وسنعرض لهذه الأحكام في ثلاث مباحث:

المبحث الأول - التزام الخاسر بدفع مصروفات الدعوى.

المبحث الثاني - استثناءات قاعدة إلزام الخاسر بالمصروفات.

المبحث الثالث - تقدير مصروفات الدعوى.

المبحث الأول

التزام الخاسر

بدفع مصروفات الدعوى^(١)

تنص المادة (١٨٤ مرافعات) على أنه:

" يجب على المحكمة عند صدور الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة. وإذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوي، أو بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى على حسب ما تقره المحكمة، ولا يلزمون بالتضامن في المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين في أصل التزامهم المقضي فيه".

ونصت المادة (١٨٥ مرافعات) على أنه:

" للمحكمة أن تحكم بإلزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها إذا كان الحق مسلماً به من المحكوم عليه، أو إذا كان المحكوم له قد تسبب في إنفاق مصاريف لا فائدة فيها أو كان قد ترك خصمه على جهل بما كان في يده من المستندات القاطعة في الدعوى أو بعضهم تلك المستندات".

كما نصت المادة (١٨٦ مرافعات) على أنه:

" إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات جاز الحكم بأن يتحمل كل خصم ما دفعه من المصاريف أو بتقسيم المصاريف بينهما على حسب ما تقره المحكمة في حكمها، كما يجوز لها أن تحكم بها جميعاً على أحدهما".

ونصت المادة (١٨٧ مرافعات) على أن:

" يحكم بمصاريف التدخل على المتدخل إذا كانت له طلبات مستقلة وحكم بعدم قبول تدخله أو برفض طلباته".

وعن التعويضات مقابل نفقات الدعوى نصت المادة ١٨٨ من قانون المرافعات على أنه:

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٢٢ وما بعدها.

" يجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات مقابل النفقات الناشئة عن دعوى أو عن دفاع قصد بهما الكيد.

ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة السابقة يجوز للمحكمة عند إصدار الحكم الفاصل في الموضوع أن تحكم بغرامة لا تقل عن ثمانين جنيتها ولا تجاوز ثمانمائة جنيه على الخصم الذي يتخذ إجراء أو يبدي طلباً أو دفْعاً أو دفاعاً بسوء نية".

وعلى ذلك فإذا انتهت الخصومة في الدعوى بحكم فيها فقد وضع القانون قاعدة مقتضاها وجوب إلزام خاسر الدعوى بجميع المصروفات وفقاً لحكم المادة ١٨٤ سالفه البيان.

ومفاد ذلك أن من خسر الدعوى يلزم النفقات التي دفعها مقدماً ويدفع لخصمه ما دفعه من نفقات بما فيها أتعاب المحاماة.

ولقد جرى العمل على عدم إلزام الخاسر بكل ما دفعه خصمه من مصروفات إذ هو لا يلزم إلا بالرسوم القضائية وأجور الخبراء ومصاريف انتقال المحكمة وجزء يسير من أتعاب المحاماة. دون المصاريف التي دفعت للانتقال إلى مكتب المحامي أو انتقال المحامي إلى المحكمة أو مقابل تعطيل الخصم عن أعماله، فضلاً عن أن الجزء اليسير الذي يقضى به من أتعاب المحاماة يذهب إلى صندوق النقابة وفقاً لحكم المادة (٤/١٦٤) من قانون المحاماة.

وإلزام الخاسر بالمصروفات يقوم على مجرد واقعة موضوعية هي "واقعة الخسارة" وهي ليست عقوبة أو جزاء على الخاسر كما أنها ليست تعويضاً للمحكوم لصالحه، إذ أن الخاسر يلزم بمصروفات الدعوى حتى ولو كان حسن النية معتقداً في صحة ادعاءاته في الدعوى، ويرجع أساس إلزام الخاسر بمصروفات الدعوى إلى ما هو مقرر من أن الخصومة كوسيلة قانونية لحماية الحق يجب ألا يؤدي استخدامها من قبل صاحب الحق إلى إنقاص حقه، وهو ما يحدث إذا بقي، رغم كسبه القضية، متحملاً بالمصاريف التي دفعها. إذ عندئذ يحصل على حقه ناقصاً ما تحمله من نفقات في سبيل حمايته^(١).

وتفترض واقعة الخسارة ما يلي^(٢):

(١) أنظر في ذلك: الدكتور/ فتحي وإلى - المرجع السابق - ص ٧٢٤ وما بعدها.

(٢) راجع: الدكتور/ فتحي وإلى - المرجع السابق - ص ٧٢٦، ٧٢٥.

(١) أن يحدث تطبيق للقانون بواسطة الحكم لمصلحة خصم في مواجهة خصم آخر. ولهذا فانه لا يمكن أن يحكم بالمصاريف على من ليس خصما بالمعنى الصحيح. ومن ناحية أخرى، يجب أن يحدث تطبيق للقانون وذلك بواسطة الفصل في الطلب. ولهذا فانه لا توجد خسارة بالمعنى الصحيح إذا لم يفصل في الطلب لسبب اجرائي، وعندئذ إذا حكم بالمصاريف فلا يكون ذلك على أساس واقعة الخسارة.

(٢) أن يكون الحكم منهيًا للخصومة. ولهذا فأي حكم في طلب لا يكون منهيًا للخصومة لا يقترن بالإلزام بالمصاريف.

(٣) أن توجد علاقة سببية بين المحكوم عليه وبين النزاع، فإذا لم تتضمن الخصومة أي نزاع، فلا توجد خسارة بالمعنى الصحيح ولو صدر الحكم لمصلحة الخصم الآخر. ولهذا فان للدعوى التي ترفع من الدائن رغم إقرار المدين بالحق المدعى به قبل رفع الدعوى لمجرد الحصول على سند تنفيذي تبقى مصروفاتها على عاتق المحكوم له وفقا لحكم المادة ١٨٥ مرافعات سائلة البيان.

• حالة تعدد الخاسرين:

إذا تعدد الخاسرون يجب التفرقة بين فرضين^(١):

الفرض الأول: إذا كان الخاسرون جميعا مدعين أو كانوا جميعا مدعى عليهم. فعندئذ وفقا للمادة ١/١٨٤ يجوز للمحكمة أن تقسم المصاريف بينهم بالتساوي دون نظر إلى مصلحة كل منهم في القضية، أو أن تقسمها بينهم حسب مصلحة كل منهم فيها وفقا لتقدير المحكمة لهذه المصلحة. ولما كانت طريقة التقسيم، فان التزامهم بالمصاريف لا يكون بالتضامن فيما بينهم. فهو التزام شخصي يقبل التجزئة، وذلك إلا إذا كانوا متضامنين في التزامهم الموضوعي المحكوم عليهم بأدائه، فان هذا التضامن يستتبع حتماً لزامهم بالمصاريف بالتضامن وفقا للمادة ٢/١٨٤ سائلة البيان.

الفرض الثاني: إذا كان كل من المدعى والمدعى عليه قد خسر جزئيا في القضية. فعندئذ تكون للمحكمة السلطة التقديرية الكاملة في أن تحمل أحدهما

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٢٦ وما بعدها.

بجميع المصاريف أو أن تحمل كل منهما بجزء منها. وهي في تحديد هذا الجزء تتمتع بسلطة تقدير كاملة، فلها أن تقرر أن كل خصم يتحمل ما دفعه من مصاريف أو تقرر أن شمساً يتحمل ما دفعه وجزءاً مما دفعه خصمه وفقاً لحكم المادة ١٨٦ مرافعات.

المبحث الثاني

استثناءات قاعدة

إلزام الخاسر المصروفات

القاعدة العامة هي تحميل الخاسر مصروفات الدعوى التي تحملها خصمه إلا أنه يرد على هذه القاعدة الاستثناءات التالية^(١):

(أ) حالات لا يتحمل فيها الخاسر المصروفات:

١- حالة وجود الحكومة أو النيابة العامة طرفاً أصلياً في الخصومة وخسارتها الدعوى، وتبرير ذلك أنه ليس من المناسب إلزام الدولة بمصاريف خصومة تقف فيها دفاعاً عن الصالح العام، وهو تبرير يراه البعض غير مقنع.

٢- حالة أن يكون الخاسر متمتعاً بمساعدة قضائية أو بقرار معافاة.

٣- حالة ارتكاب كاسب الدعوى لخطأ أثناء الخصومة يبرر الحكم عليه بكل المصروفات على سبيل التعويض وفقاً لحكم المادة ١٨٥ مرافعات.

(ب) حالات يتحمل فيها الخاسر بعض المصروفات فقط:

وهي الحالات التي عيّنت المادة ١٨٥ مرافعات ببيانها وهي:

١- إذا كان الحق مسلماً به من المحكوم عليه.

٢- إذا كان المحكوم له قد تسبب في إنفاق مصاريف لا فائدة منها.

٣- إذا كان قد ترك خصمه على جهل بما كان في يده من المستندات القاطعة في الدعوى أو بمضمون تلك المستندات.

(ج) حالات تنتهي فيها الخصومة بغير حكم في الدعوى:

(١) أنظر: الدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٢٧ وما بعدها.

وهي حالات يتم فيها الإلزام بالمصروفات ولكن ليس على أساس قاعدة الخاسر وإنما على أساس ما يقرره القانون في ذلك ومثلها:

- ١- حالة ترك الخصومة.
- ٢- حالة سقوط الخصومة.
- ٣- حالة إنهاء الخصومة صلحا بين الخصوم.
- ٤- حالة اعتبار الخصومة منتهية بإجابة المدعى إلى طلباته بعد رفع الدعوى.

المبحث الثالث

تقدير مصروفات الدعوى

نصت المادة ١٨٩ من قانون المرافعات على أن:

"تقدر مصاريف الدعوى في الحكم إن أمكن وإلا قدرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بها، ولا يسرى على هذا الأمر السقوط المقرر في المادة (٢٠٠)".

كما نصت المادة ١٩٠ على أنه:

"يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من الأمر المشار إليه في المادة السابقة ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وذلك خلال ثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر، ويحدد المحضر أو قلم الكتاب على حسب الأحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة ويعلن الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة أيام".

والحكم بالمصروفات لا يحتاج إلى طلب من الخصوم، وإنما تصدره المحكمة من تلقاء نفسها لدى إصدارها للحكم المنهي للخصومة.

والأصل أن يتم تقدير المصروفات في الحكم الملزم بها وفقا لحكم المادة ١٨٩ مرافعات ما لم يكن تقدير المصروفات يحتاج إلى بعض الوقت بما يخشى معه من تأخير إصدار الحكم المنهي للخصومة، فعندئذ تكتفي المحكمة بإصدار حكم يلزم بالمصروفات دون تحديد على أن يقوم رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بعد ذلك بتقدير المصروفات.

ويتم التقدير بموجب أمر على عريضة يقدمها المحكوم له بالمصاريف ويعلن إلى المحكوم عليه ولا يخضع هذا الأمر للسقوط الذي نصت عليه المادة (٢٠٠) مرافعات) إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره. ولقد أتاح المشرع للخصوم حق التظلم من أمر تقدير المصروفات أمام المحضر عند إعلان الأمر، أو بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة مصدرة للحكم، على أنه يجب حصول التظلم خلال ثمانية أيام من الإعلان وإلا سقط الحق فيه وأن يعلن الخصوم قبل اليوم المحدد لنظر التظلم بثلاثة أيام على الأقل وفقا لحكم المادة ١٩٠ مرافعات.

ويجب أن يكون محل التظلم هو اعتراض الخصم على "تقدير المصروفات" أي على مقدارها، أما إذا تجاوز الاعتراض ذلك بأن انصب مثلا على عدم الالتزام أصلا بالمصروفات فإن محل ذلك وسيله الطعن على الحكم وليس التظلم من أمر التقدير، وعندئذ على المحكمة القضاء بعدم قبول التظلم^(١).

(١) راجع في ذلك: الدكتور/فخري والي - المرجع السابق - ص ٧٢٨ وما بعدها.

الفصل الثاني
التطبيقات القضائية
في مصروفات الدعوى

الفصل الثاني

التطبيقات القضائية

في مصروفات الدعوى

نعرض للتطبيقات القضائية في مبحثين:

المبحث الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في مصروفات الدعوى

المبدأ رقم (٨٨٢) - خاسر الدعوى يلزم بمصروفاتها.
الحكم

متى كانت الدعوى وقت رفعها غير قائمة على أساس سليم من القانون فلذلك يتحتم إلزام المدعى بالمصروفات.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٧٣١ - ٦ - ٢٥ / ٣ / ١٩٥٤ - ٨ / ١٠٧٩ / ٥٥١)
المبدأ رقم (٨٨٣) - التزام الجهة الإدارية بالمصروفات متى كان المدعى على حق في طلبات التي أجابته إليها بعد رفع الدعوى.
الحكم

إذا كان المدعى على حق في رفع دعواه بطلب إلغاء القرارات المطعون فيها والحكومة هي المتسببة في رفعها وجب إلزامها بالمصروفات ولا يؤثر في ذلك إجابتها المدعى إلى طلباته ما دام قد تم بعد رفع الدعوى.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٢١٩ - ٥ - ٢٩ / ١ / ١٩٥٢ - ٧ / ٣ / ١)
المبدأ رقم (٨٨٤) - رفع الدعوى قبل الأوان والاستجابة لطلب المدعى يوجب التزامه بالمصروفات.

الحكم
إذا تظلم المدعى من القرار الصادر بتجنيده ولم ينتظر الفصل في تظلمه بل

سارع ورفع دعواه ثم صدر قرار إلغاء الأمر بتجنيدته قبل فوات الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة والذي في ظله رفعت الدعوى فيتعين تحميله لمصروفاتها - فضلا عن أن قرار إلغاء التجنيد قد بني على أساس غير الأساس الذي بني عليه المدعى دعواه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٨٠-٣-١٧-٥/١٩٤٩-٣-٢٠٩/٧٥٨)

المبدأ رقم (٨٨٥) - استجابة الجهة الإدارية لطلبات المدعى لا يترتب عليها التزامها بالمصروفات إلا كانت الاستجابة وفقاً لأساس مقرر له قبل رفع الدعوى.

الحكم

لما كان المدعى قد قرر في مذكرة ختامية أن الحكومة استجابت إلى طلبه وسوت معاشه على أساس ضم مدة خدمته بالمساومة وفقاً لما طلبه في صحيفة دعواه وأصبحت طلباته مقصورة على مصروفات الدعوى وأتعاب المحاماة لأن استجابة الحكومة إلى طلبه كانت بعد رفع الدعوى ونظراً إلى أنه قبل صدور قرار مجلس الوزراء في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ لم يكن للمدعى حق في التسوية التي ضمنها طلباته في هذه الدعوى على مقتضى القوانين واللوائح المعمول بها ومن ثم فلا يكون استجابة الحكومة إلى طلبه بعد رفع الدعوى إعمالاً لقرار مجلس الوزراء مبرراً لإلزام الحكومة بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٨١٤-٥-١٨-٥/١٩٥٢-٦-٥٣٣/١٢٢٤)

* وفي مدى إلزام المتدخل المنضم إلى الجهة الإدارية بالمصروفات في حالة خسارة الجهة الإدارية للدعوى أرست محكمة القضاء الإداري المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٨٨٦) - المتدخل المنضم إلى الجهة الإدارية لا يلزم بالمصروفات في حالة خسارة الدعوى - الخاسر هو الجهة الإدارية فتتحمل وحدها المصروفات - التدخل الهجومي أو الاختصاصي يتحمل المتدخل مصروفات تدخله إذا لم يقبل تدخله أو خسر الدعوى.

الحكم

لا وجه للتحدي بأن الحكم الصادر بالإلغاء لا يحوز قوة الشيء المقضي به فهو حجة على الكافة بنص القانون ولأن الدعوى موجهة إلى القرار الإداري

ذاته، فالخصم الحقيقي في الدعوى هو الجهة الإدارية التي أصدرته أما قبول تدخل الخصم الثالث أثناء نظر الدعوى متى توافرت له مصلحة فلا يغير من هذا الموضوع في شيء، ولا تزال الجهة الإدارية هي الخصم الحقيقي والخصم الثالث إنما يتدخل منضما إليها، حتى إذا ما قضى بإلغاء القرار اعتبرت الإدارة هي التي خسرت الدعوى فتلزم بالمصروفات وتكلف بتنفيذ الحكم، ولا شأن للخصم الثالث في شيء من ذلك. وإنما يلزم المتدخل في الخصومة بالمصروفات عملا بالمادة ٣٦٠ من قانون المرافعات الجديد إذا كانت له طلبات مستقلة وحكم بعدم قبول تدخله أو برفض طلباته، ولا يعد كذلك المتدخل في دعوى الإلغاء فليست له طلبات مستقلة ولا يقضى عليه بالمصروفات، ومن جاز له التدخل أثناء نظر الدعوى منضما لا يتحتم بالضرورة أن تجوز له المعارضة مستقلا بعد صدور الحكم. ولا وجه للاعتراض بأن المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات الجديد تجيز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم لأن هذا النص لا يستفيد منه المدعى فالإدارة لم تكن تملكه في دعوى الإلغاء، بل هي تمثل نفسها باعتبارها صاحبة الشأن وهي وحدها التي أصدرت القرار موضوع الطعن هذا فضلا عن أنه لا وجه للاستناد إلى قانون المرافعات فيما يتعارض مع صريح نص المادة التاسعة من قانون مجلس الدولة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣٦٢-٣-٣-١٩٥٠/٥/٣-١٩٥٠/٢٤٦/٤)

المبدأ رقم (٨٨٧) - تصحيح القرار المطعون فيه بزوال العيب الذي كان ينطوي عليه بعد رفع الدعوى يوجب إلزام المدعى عليها بالمصروفات.

الحكم

إذا كان قد تم تصحيح القرار المطعون فيه بزوال العيب الذي كان ينطوي عليه بعد رفع الدعوى فلا معدي من اعتبار الدعوى منتهية كما يتعين إلزام المدعى عليها بالمصروفات.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣٤٥ - ١-٢٩-١٩٤٨/٦/٢-١٩٤٨/١٥٩/٢)

المبدأ رقم (٨٨٨) - القضاء بمصاريف الدعوى يكون بمنطوق الحكم الذي تصدره المحكمة والذي تنتهي بمقتضاه الخصومة أمامها - أما تقدير المصاريف فيجوز أن تجريه المحكمة في الحكم الصادر منها في الدعوى، أو

يقوم بتقديره رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم عليه ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بالمصاريف وللخصم أن يعارض في أمر التقدير أمام المحضر عند إعلان الأمر إليه أو في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر إعلاناً صحيحاً مرتباً أثاره - أحوال سقوط الأمر الصادر على عريضة بتقدير المصروفات في قانون المرافعات الملغى - أمر تقدير المصروفات لم يعد يسرى في شأنه أمر سقوطه عند عدم تقديمه للتنفيذ خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره وفقاً لقانون المرافعات الحالي.

الحكم

إن الأصل في مصاريف الدعوى هو أن يكون القضاء بمن يلزم من الخصوم بها في منطوق الحكم الذي تصدره المحكمة والذي ينتهي بمقتضاه الخصومة أمامها. فأما تقدير للمصاريف فيجوز أن تجريه المحكمة في الحكم الصادر منها في الدعوى، أو يقوم بتقديره رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم عليه ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بالمصاريف وللخصم أن يعارض في أمر التقدير أمام المحضر عند إعلان الأمر إليه أو في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر إعلاناً صحيحاً مرتباً أثاره.

وقد نصت المادة ٣٧٦ من قانون المرافعات على أن: (يسقط الأمر الصادر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد). وهو نص عام مطلق يشمل جميع الأوامر الصادرة على عريضة بما في ذلك أمر تقدير المصاريف بناء على عريضة، ذلك لأن الأمر وهو تصرف ولائي بإجراء تحفظي لا يصح أن يبقى سلاحاً مسلطاً يشهره من صدر له في وجه خصمه في أي وقت يشاء، مع احتمال تغير الظروف الداعية إلى إصداره وزوال الحاجة الملجئة إليه، وإذا كان الحكم الغيابي الذي يصدره القضاء بعد تحقيق يبطل ويعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن إلى المحكوم عليه في خلال مدة قصيرة من تاريخ صدوره، فأحرى بالأمر الصادر على العريضة أن يسقط من باب أولى إذا لم يقدم للتنفيذ في المناسبة التي صدر فيها. وسقوط الأمر على عريضة بتقدير مصاريف الدعوى إذا لم يقدم للتنفيذ في

ظرف المدة المحددة في المادة ٣٧٦ مرافعات إنما هو سقوط يتم بقوة القانون فلا يصبح أمر التقدير قائما، وحسب المعارض فيه أن يتمسك بسقوطه لتجبيه المحكمة إلى طلبه، تقريراً لحكم القانون في هذا الشأن.

(محكمة القضاء الإداري - ٥٤٣٧-٨-٢٤/٣/١٩٥٧-١١/٢٠٣/٢٩٨)

يلحظ أن المادة ١٨٩ من قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد جاء نصها واضحاً وصريحاً في أنه "لا يسرى على هذا الأمر السقوط المقرر في المادة ٢٠٠" وبالتالي فإن أمر تقدير المصروفات لم يعد يسرى في شأنه أمر سقوطه عند عدم تقديمه للتنفيذ خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره.

المبدأ رقم (٨٨٩) - التزام المدعى بالمصروفات حتى ولو قضى له بطلباته طالما كان ذلك بالتطبيق لأساس آخر غير الذي استند إليه في دعواه.

الحكم

يلتزم المدعى بالمصروفات حتى ولو قضى له بطلباته طالما كان ذلك بالتطبيق لأساس آخر غير الذي استند إليه في دعواه ذلك أنه وإن أصبح للمدعى عليه بصدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ حق ثابت في الدرجة والمرتب المقررين لمؤهله الدراسي إلا أن دعواه الأولى إنما قامت على أساس استحقاقه لهذه الدرجة وذلك المرتب استناداً إلى قواعد الإنصاف ومن ثم تكون دعواه بحالتها التي عرضت بها غير مستندة إلى أساس سليم مما يتعين معه في الوقت الذي يقضى له فيه باستحقاقه للدرجة التاسعة بمرتب قدره خمسة جنيهاً من تاريخ حصوله على المؤهل بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ إلزامه مع ذلك بمصروفات الدعوى.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٠٥٨-٧-٢٣/٢/١٩٥٤-٨/٣٩٧/٧٧٩)

المبدأ رقم (٨٩٠) - إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات طالما كان حق المدعي قد نشأ قبل رفع الدعوى.

الحكم

إذا كان حق المدعى قد نشأ قبل رفع الدعوى وبموجب قواعد الإنصاف التي كان معمولاً بها قبل العمل بقانون المعادلات الدراسية فإن المدعى وقت أن رفع الدعوى كان على حق فيها ويتعين إلزام الحكومة بالمصروفات.

(محكمة القضاء الإداري - ٣٨٩٦-٧-١٣/٦/١٩٥٤-٨/٧٩٧/١٥٣٥)

المبحث الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في مصروفات الدعوى

المبدأ رقم (٨٩١) - إذا كان المنع من اللجوء للمحاكم عموماً قد جاء بعد رفع الدعوى نزولاً على قانون جديد معدل للاختصاص وكان غير ممنوع رفع الدعوى في ظل القانون القديم، فيتعين إلزام الحكومة بالمصروفات.

الحكم

إذا ثبت أن الدعوى قد رفعت أمام المحكمة المختصة ضد الجامعة قبل صدور القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ الذي قضى بعدم اختصاص المحاكم عموماً بنظر أمثال تلك المنازعات، فإن المحكمة تقضى بعدم اختصاصها بنظرها وتلتزم الحكومة بالمصروفات، إذ المنع قد جاء بعد رفع الدعوى نزولاً على قانون جديد معدل للاختصاص وكان غير ممنوع رفع الدعوى في ظل القانون القديم، فيتعين إلزام الحكومة بالمصروفات.

(الطعن ٩٠٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

المبدأ رقم (٨٩٢) - إذا كان لطلب المدعي إلغاء القرار المطعون فيه ما يبرره ثم زال المبرر بتعديل القانون التزمت الحكومة بالمصروفات.

الحكم

إذا كان طلب المدعي إلغاء القرار المطعون فيه، له ما يبرره عند تقديم طلب الإلغاء، ثم زال سببه خلال نظر الدعوى نتيجة لتعديل المشروع، فإن الحكومة هي التي تلتزم بمصروفات الدعوى.

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

المبدأ رقم (٨٩٣) - إقامة الدعوى قد رفعت في ظل قانون لا يجيز وقت إقامتها الاستقطاع من رتب الموظف، يوجب على المحكمة إلزام الحكومة بمصروفاتها.

الحكم

ما كان يجوز للإدارة قبل نفاذ القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ أن تستقطع من

ربع راتب الموظف ما هو مستحق لها على أساس استرداد المدفوع بدون حق، ولكن ذلك أصبح جائزا طبقا للقانون المذكور. وغنى عن البيان أن الاستقطاع جائز وفقا لهذا القانون - سواء بالنسبة للمستحقات الحكومية الناشئة بعد نفاذه، أو مستحقاتها الناشئة قبله. ما دامت هذه المستحقات ما زالت قائمة في ذمة الموظف بعد نفاذه. فإذا ثبت أن الإدارة - قبل صدور القانون سالف الذكر - قد استقطعت المبالغ المستحقة لها على المدعى على أساس استرداد الحق المدفوع بدون حق. فرفع هذا دعواه بطلب إلغاء القرار القاضي بالاستقطاع، وأثناء نظر الدعوى صدر القانون المشار إليه، فانه لا يبقى ثمة وجه للتحدي بعدم جواز الاستقطاع، إذ أصبح التحدي بذلك الآن غير منتج. إلا أنه لما كانت الدعوى قد رفعت في ظل قانون ما كان يجيز - وقت إقامتها - الاستقطاع من ربع راتب الموظف، فترى المحكمة إلزام الحكومة بمصروفاتها.

(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٣١)

المبدأ رقم (٨٩٤) - تسوية الحالة بعد رفع الدعوى واعتبار الخصومة منتهية - إلزام الإدارة بالمصروفات.

الحكم

متى ثبت أن الإدارة قد سوت حالة المدعى وفقا لطلباته قبل الفصل في الطعن المرفوع عن دعواه أمام المحكمة الإدارية العليا، فإن الخصومة تكون، والحالة هذه، قد أصبحت غير ذات موضوع وتقضى هذه المحكمة باعتبار الخصومة منتهية.

(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

المبدأ رقم (٨٩٥) - صدور قانون بعد رفع الدعوى يحجب الاختصاص عن المحكمة - إلزام الحكومة بالمصروفات.

الحكم

إن القضاء الإداري إذ كان مختصا بنظر الدعوى وقت أن رفعت، وإنما أصبح غير مختص بذلك بناء على قانون جديد معدل للاختصاص صدر بعد ذلك وعمل به قبل قفل باب المرافعة فيها، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر هذه الدعوى مع إلزام الحكومة بالمصروفات.

(الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

المبدأ رقم (٨٩٦) - وظيفة كيميائي بمصلحة المعامل وعدم تلاؤم مشقة أبحاثها وطبيعة المرأة - ترشيح ديوان الموظفين للمدعية للعمل في هذه الوظيفة وتعيين الإدارة لها في وظيفة مماثلة لا تحوطها هذه المشقة هو تصرف سليم ليس فيه انحراف بالسلطة - الحكم في هذه الدعوى بوقفها بالخصومة وبإلزام الحكومة دون المدعية بالمصروفات ومقابل إتعالب المحاماة سليم في شقه الأول ويتعارض في شقه الثاني مع الأصل الذي يقضى بتحميل الخصم الذي خسر الدعوى بمصروفاتها.

الحكم

إذا استبان من ملابسات هذا الطعن إن وظيفة الكيميائي بمصلحة المعامل ومراكزها خارج القاهرة متأثرة في الغالب في الريف القصي من صعيد مصر، وأن طبيعة هذه الوظيفة تتطلب كثرة الانتقال إلى مواقع عمليات مياه الشرب لإجراء التحاليل اللازمة أو أخذ العينات لهذا الغرض وأن هذه المواقع تقع في جهات نائية وبعيدة عن طرق المواصلات السهلة مما يضطر القائم على هذه الوظيفة إلى استخدام الدواب في مسالك وعرة أو إلى الابتعاد إلى مسافات بعيدة سيرا على الأقدام أو بلجنه إلى مرافقة سائق الموتوسيكل بمفرده. فإن هذه المشقة البالغة والاستهداف للمخاطر المجوفة والمسالك غير المأمونة إذا فرضا على المرأة لكان فيهما ما يتعارض مع الظروف الملائمة الواجب توفيرها للمرأة حين تسند إليها وظيفة من الوظائف العامة وعلى ذلك فلا تشرب على الجهة الإدارية لو جنبت المرأة مسالك لا تحمد مغبتها وحسبت عنها وظائف ينبغي قصرها على الرجال الذين هم أقدر على احتمال أعبائها وأقدر على معاناة مشقتها، فإذا أضيف إلى ما تقدم أن الجهة الإدارية لم تأل جهدا في فتح باب التوظيف أمام المدعية بتعيينها بعد ذلك في وظيفة مماثلة لا تحوط بها تلك المشاق فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه، رغم وضوح صحة تصرف الإدارة وسلامته من عيب الانحراف بالسلطة ، إلى القضاء بانتهاء الخصومة مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل إتعالب المحاماة ، هو قضاء متعارض مع الأصل الذي يقضى بتحميل الخصم الذي خسر الدعوى بمصروفاتها ، وخاسر الدعوى هو من رفعها أو رفعها بغير حق.

(الطعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٣١)

نرى أن هذا القضاء الذي جاء في عام ١٩٦٣ ولئن بدا حريصاً على طبيعة المرأة ومدى تناسب الوظيفة التي تتحمل بعينها مع هذه الطبيعة ، إلا أنه أهدر مبدأ المساواة في شغل الوظائف العامة بالنظر إلى طبيعة الوظيفة وليس مكانها ، ولا تعتبر المدعية ، وهي تطالب بحق دستوري لها خاسرة للدعوى حتى تلزم بمصروفاتها.

المبدأ رقم (٨٩٧) - إلزام الحكومة بالمصروفات إذا تسبب تشريع لاحق لرفع الدعوى في تعديل الاختصاص.

الحكم

إذا كان القضاء الإداري مختصاً بنظر الدعوى وقت رفعها، ثم اتضح بعد ذلك أنه صار غير مختص بناء على قانون معدل للاختصاص فإنه يتعين إلزام الحكومة بالمصروفات.

(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٧ ق - الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٨ ق -

جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧)

المبدأ رقم (٨٩٨) - كون المدعى ليس له أصل حق في طلبه عندما أقام دعواه وصدور إجراء لاحق بعد الحكم في الدعوى وبعد الطعن فيه من مقتضاه إنشاء الحق للمدعى - إلزامه بمصروفات الطلب.

الحكم

إن المدعى عندما أقام دعواه الراهنة لم يكن له أصل حق في هذا الطلب وأنه لولا صدور الموافقة اللاحقة من كل من وزيرى الخزانة والري على الترخيص له في الجمع بين معاشه وأجره عن المدينين المذكورتين بالتطبيق للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ وهى الموافقة التي أنشأت له هذا الحق بعد الحكم في الدعوى وبعد الطعن في الحكم الصادر فيها وما كان له أدنى حق في هذا الطلب الذي يتعين معه إلزامه بالمصروفات.

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٧)

المبدأ رقم (٨٩٩) - تصالح طرفي الدعوى بقصد حسم النزاع في شأن قيمة نفقات البعثة المستحقة وكيفية أدائها، بأن سلم المطعون ضده بحق الجهة الإدارية في المبلغ المطلوب وتنازلت تلك الجهة عن حقها في إلزامه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية - وجوب تفسير عقد الصلح تفسيراً

ضيقاً طبقاً للمادة ٥٥٥ من القانون المدني - لا يجوز الحكم بإلزام الجهة الإدارية بمصروفات الدعوى رغم أنها كتبت على حق فيها وطالما لم يتضمن عقد الصلح نزولها عن الدعوى أو إعفاء المطعون ضده من الالتزام بمصروفات - وجوب إلزام المطعون ضده بها.

الحكم

إن التعهد الصادر من المطعون ضده ومأصاحبه من موافقة الجهة الإدارية عليه ينطوي على عقد صلح استهدف به الطرفان حسم النزاع في شأن قيمة نفقات البعثة المستحقة وكيفية أدائها ونزل فيه كل من المتصالحين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه، فقد سلم المطعون ضده بحق الجهة الإدارية في المبلغ المذكور وتنازلت الجهة الإدارية عن حقها في إلزامه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حسبما يستفاد من عدم تمسكها بالفوائد إلا في حالة ما إذا أخل المطعون ضده بأداء أحد الأقساط في الميعاد المتفق عليه، فتوافرت بذلك مقومات عقد الصلح وفقاً لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني، ولما كان من مقتضى التفسير الضيق لعبارة الصلح طبقاً لحكم المادة ٥٥٥ من القانون المدني أن يقتصر التصالح على ما تنازل عنه المتصالح دون غيره، وإذا لم يتضمن الصلح تنازل الجهة الإدارية عن الدعوى أو مصروفاتها فإنه لا يجوز أن ينسحب الصلح إليهما. ولما كانت الجهة الإدارية على حق عندما أقامت دعواها ضد المطعون ضده في حدود مبلغ ١٠٢٣ جنيهاً و ٣٢٧ مليماً بعد أن تراخى في الاستجابة إلى مطالبتها الودية المتكررة وكان عقد الصلح الذي أبرم بين الطرفين المتنازعين لم يتناول نزول الجهة الإدارية عن الدعوى أو إعفاء المطعون ضده من الالتزام بمصروفاتها فإنه لم يكن جائزاً والحالة هذه إلزام الجهة الإدارية بمصروفات الدعوى، وإذا قضى بالحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد جانب صحيح القانون حقيقاً بالإلغاء فيما قضى به من إلزام الوزارة الطاعنة بالمصروفات وإنما ينبغي إلزام المطعون ضده بالمصروفات المناسبة.

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٨)

المبدأ رقم (٩٠٠) - صراحة القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة - مدلول الحكم الصادر في هذه الدعاوى بإلزام الحكومة بالمصروفات - قانون المرافعات لم يقصد بالحكم

بمصاريف الدعوى الرسوم القضائية وحدها - مصاريف الدعوى تشمل أتعاب الخبراء ومصاريف القضية والشهود ومصاريف انتقال المحكمة وأتعاب المحامين والرسوم القضائية - القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف إلى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني - إذا كانت الدعوى مرفوعة من الحكومة لا تستحق عنها رسوم قضائية ويقتصر إلزام الحكومة بالمصروفات في هذه الحالة على العناصر الأخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية.

الحكم

إن نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ صريح في عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة، ويبقى بعد ذلك بحث مدلول أو أثر الحكم الصادر في مثل هذه الدعاوى بإلزام الحكومة بالمصروفات هل ينطوي على قضاء بالإلزام برسوم الدعوى رغم أنها غير مستحقة قانوناً وبالتالي تمتنع مناقشة هذا الأساس للإلزام عن طريق المعارضة في أمر التقدير بعد أن بات الحكم الصادر به حائزاً لقوة الأمر المقضي أم أن القضاء بالإلزام بالمصروفات لا ينطوي حتماً وبحكم اللزوم على الإلزام فعلاً برسوم الدعوى إذ أن المشرع حين أوجب على المحكمة في قانون المرافعات عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى لم يقصد بمصاريف الدعوى الرسوم القضائية وحدها إذ تشمل مصاريف الدعوى أتعاب الخبراء الذين عينوا في القضية ومصاريف الشهود الذين دعوا لسماع شهادتهم فيها ومصاريف انتقال المحكمة في الحالات التي يستلزم الأمر هذا الانتقال وأتعاب المحامين والرسوم القضائية وقد درجت المحاكم عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى دون أن تبين مقدارها أو تحدد عناصرها سواء في منطوق الحكم أو في أسبابه تاركة أمر تقديرها إلى رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر عريضة ومفاد القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها أن ينصرف الإلزام إلى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني أي المستحقة قانوناً دون ما عداها ومؤدى هذا أنه إذا كانت الدعوى أو الطعن مرفوعاً من الحكومة فإنه لما كانت لا تستحق عنه رسوم قضائية فإن إلزام الحكومة في هذه الحالة بالمصروفات يقتصر على العناصر الأخرى

للمصروفات غير الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانونا تبعا لعدم استحقاقها ولا يمكن أن يحمل حكم المحكمة بإلزام الحكومة بالمصروفات دون تحديد أو إيضاح على أنه تناول إلزامها بما هو ليس مستحقا أو واجبا قانونا وإنما ينبغي أن يحمل على أنه التزام الحكومة بجميع العناصر التي تتألف منها المصروفات ومنها الرسوم إن كان شيء منها مستحقا قانونا فالمحكمة في حقيقة الواقع إذا سكنت عن الإيضاح أو الإقصاح إنما تحدد الملزم بالمصاريف بما فيها الرسوم إن كانت هناك مصاريف أو رسوم مستحقة فإن لم يكن هناك شيء منها فالمحكمة لا يمكن أن ترمى بحكمها بإلزام الحكومة الطاعنة بالمصروفات إلى خلق رسوم لا وجود لها قانونا تحملها بها على خلاف الواقع والقانون.

(الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

المبدأ رقم (٩٠١) - الأصل أن مصاريف الدعوى تقدر في الحكم وعند عدم تقديرها يتولى ذلك رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة - الأمر الصادر في هذا الشأن يعتبر مكملا للحكم ومن طبيعته.

الحكم

الأصل أن مصاريف الدعوى تقدر في الحكم إن أمكن وذلك عملا بالمادة ١٨٩ من قانون المرافعات.

وقد درجت المحاكم على عدم تقديرها في الحكم تاركة أمر تقديرها لرئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له عملا بالمادة ١٨٩ المشار إليها.

ومهمة القاضي الأمر ليست تنفيذية وإلا أناطها المشرع بأقلام الكتاب وإنما أمره في هذا الشأن يعتبر في حقيقته مكملا للحكم الذي ألزم الخصم بالمصروفات ولذلك تقرر بحق إلا يسرى على هذا الأمر على عريضة قواعد السقوط المقررة في المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات بالنسبة للأوامر على العريضة لأن الأمر في هذه الحالة من طبيعة الحكم فوجب أن يسرى عليه ما يسرى على الحكم في هذا الشأن وهذا ما استقر عليه القضاء قبل أن يرد حكمه بنص صريح في المادة ٢٠ من قانون المرافعات الجديد.

(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٩/٥)

المبدأ رقم (٩٠٢) - أتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة -

تقديرها متروك للمحكمة والقاضي الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها -
عناصر التقدير الذي يهتدي بها.

الحكم

إن أتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة كما قيل الرسوم
القضائية النسبية وتقديرها متروك أمره للمحكمة أصلاً وللقاضي الأمر إذا ما
تخلت المحكمة عن تقديرها في الحكم ويختلف تقديرها من دعوى إلى أخرى
بحسب ظروف كل دعوى وملابساتها ومراعاة مدى ما أصاب من حكم له
بالمصروفات المناسبة من نجاح أو إخفاق في طلباته.

(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٩)

المبدأ رقم (٩٠٣) - سلطة رئيس الهيئة في إصدار أمر على عريضة قاصرة
على تقدير المصاريف دون الحكم بها - القاضي الأمر له حرية تقدير
المصروفات المناسبة حسبما يستظهره من ظروف الدعوى ومستنداتها إلا أن
ما يلزمه القانون بتقدير معين.

الحكم

متى ثبت أن الحكم قد ألزم المتظلم بالمصروفات المناسبة فإن مفاد ذلك أن
المحكمة قد ناطت برئيس الهيئة التي أصدرت الحكم سلطة تقدير المصروفات
المناسبة التي ألزم الحكم الخصم بها وسلطة رئيس الهيئة في إصدار أمر على
عريضة قاصرة على تقدير المصاريف دون أن يكون له سلطة الحكم بها
والأصل أن القاضي الأمر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهره
من ظروف الدعوى ومستنداتها إلا أن يلزمه القانون بتقدير معين كما هو الشأن
بالنسبة للرسوم القضائية للنسبية حيث وضع المشرع لها معايير محددة بحيث
تناسب مع قيمة الدعوى عند رفعها ومع ما حكم به عند إلزام الخصم المحكوم
عليه بها. وهذا هو ما فعله القاضي الأمر عند تقدير الرسوم للنسبية بالنسبة إلى
ما حكم به على المتظلم حيث قدر الرسوم التي يلزم بها المتظلم بنسبة ما حكم به
فعلاً.

(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٩)

المبدأ رقم (٩٠٤) - الإلزام بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف إلى
عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني - عدم انصرافها إلى الرسوم غير

المستحقة قانونا وكذلك إلى الكفالة غير المستحقة قانونا.

الحكم

إن دائرة فحص الطعون وقد قضت في الطعن موضوع هذه المعارضة بالإزام هيئة النقل العام بالقاهرة بالمصروفات دون تحديد عناصرها فإن مفاد ذلك أن ينصرف الإلزام إلى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني وليس من بينها رسوم الطعن باعتبار أنها رسوم غير مستحقة قانونا ومن ثم يجوز مطالبة الهيئة بها. أما عن الكفالة فإن دائرة فحص الطعون لم تلزم الهيئة المعارضة بدفعها وهي وإن كانت قد قضت بمصادرة الكفالة إلا أن الثابت أن الهيئة المعارضة لم تدفع هذه الكفالة عند الطعن باعتبار أنها غير مستحقة قانونا واكتفى بالتأشير على طلب تقرير الطعن بأن جملة الرسم والكفالة وقدرها عشرون جنيها خاص بالحكومة وإذا كان الأمر كذلك فإن الحكم بمصادرة الكفالة غير المدفوعة وغير المستحقة قانونا يكون قد وقع على غير محل وبالتالي غير قابل للتنفيذ ولا محل والحالة هذه بالتنفيذ على الهيئة بقيمة هذه الكفالة أسوة بما هو متبع مع الحكومة.

ومن أنه لما تقدم تكون قائمة رسوم الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٣ القضائية المعارض فيها إذ قدرت الرسوم التي تنفذ بها ضد هيئة النقل بالقاهرة بمبلغ عشرون جنيها منها خمسة عشرة جنيها رسم ثابت والباقي قدره خمسة جنيهات كفالة قائمة على أساس سليم من القانون ويتعين من ثم القضاء بإلغائها مع إلزام المعارض ضده بالمصاريف عدا الرسوم عملا بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤.

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧١)

المبدأ رقم (٩٠٥) - منازعة الخصم فيما تضمنه الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا من إلزامه بالمصروفات - ليست منازعة في مقدار الرسوم - عدم جوازها.

الحكم

ينص المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعريفه الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري - المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة - في المادة ١٢ منه على أن لذي الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادرة بها الأمر،

وتحصل المعارضة بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر" وتتص المادة ١٣ على أن تقدم المعارضة إلى الدائرة التي أصدرت الحكم...." ولما كان المتظلم لا ينازع في مقدار الرسوم وإنما يهدف حسبما يستفاد من تقديم المعارضة إلى المنازعة فيما قضت به المحكمة الإدارية العليا من إلزامه بالمصروفات وهو أمر لا يستند إلى أساس من القانون لأن الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا نهائية، ولا يجوز الطعن فيها أو التظلم منها فمن ثم فإن التظلم يكون على غير أساس من القانون ويتعين رفضه مع إلزام المتظلم بالمصروفات.

(الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)

المبدأ رقم (٩٠٦) - إلزام الحكومة بمصروفات الطعن إنما ينصرف إلى إلزام الجهة التي يعمل بها العامل وهي الجهة التي يتعين عليها الأداء مباشرة النيابة الإدارية لاختصاصها في تتبع الجرائم التأديبية والأخطاء الإدارية وأنواع التقصير التي تستوجب العقاب التأديبي لا يجعل منها خصما في الدعوى التأديبية - لا إلزام على النيابة الإدارية بمصروفات الدعوى التي ترفعها أو الطعون التي تقام منها أو من العاملين عن أحكام المحاكم التأديبية إذا حكم لصالح العامل في هذه الطعون.

الحكم

إن النيابة الإدارية طبقا لقانون إنشائها تنوي عن أداة الحكم مجتمعة في تتبع الجرائم التأديبية والأخطاء الإدارية وأنواع التقصير التي تستوجب العقاب التأديبي، كما تحمل أمانة الدعوى التأديبية وتختص وحدها بالادعاء أمام المحاكم التأديبية. ومباشرة النيابة الإدارية لاختصاصها المشار إليه سواء في التحقيق أو الادعاء أمام المحاكم التأديبية، لا يجعل منها خصما في الدعوى التأديبية إذ هي فيما تقدم تنوي عن الجهة العينية التي يتبعها العامل المخالف وعلى هذا الأساس لا تلزم النيابة الإدارية بمصروفات الدعاوى التي ترفعها أو الطعون التي تقام منها أو من العاملين عن أحكام المحاكم التأديبية إذا حكم لصالح العامل في هذه الطعون، إنما يلزم بها الجهة التي يتبعها العامل وقت وقوع المخالفة.

(الطعن رقم ٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣)

المبدأ رقم (٩٠٧) - تقدير المصروفات في الحكم إن أمكن - ترك سلطة

التقدير لرئيس المحكمة - حدودها - تعدى سلطة تقدير المصروفات إلى سلطة الحكم بها غير جائز.

الحكم

إن الأصل إن مصاريف الدعوى تقدر في الحكم إن أمكن وذلك عملاً بالمادة ١٨٩ من قانون المرافعات وقد درجت المحاكم على عدم تقديرها في الحكم تاركة أمر تقديرها لرئيس الهيئة التي أصدرته بأمر على عريضة يقدمها له المحكوم له عملاً بالمادة المشار إليها.

وسلطة رئيس الهيئة في إصدار أمر على عريضة مقصورة على تقدير المصروفات دون أن يكون له سلطة الحكم بها والأصل أن القاضي الأمر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهر من ظروف الدعوى ومستنداتها ما لم يلزمه القانون بتقدير معين كما هو الشأن بالنسبة للرسوم القضائية حين وضع المشرع لها معايير محددة لا تتناسب مع قيمة الدعوى عند رفعها ومع ما حكم به عند إلزام الخصم المحكوم عليه بها.

ومن ثم ولما كان الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ في الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٥ القضائية لم يقض بإلزام الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية برسوم هذا الطعن بل قضى بإلزام المدعى (المتظلم ضده) بالمصروفات المناسبة ولما كانت الهيئة لا يستحق عليها قانوناً رسوماً طالما أنها هي التي أقامت الطعن المشار إليه، بوصفها من الهيئات العامة التي استقر قضاء هذه المحكمة على عدم استحقاق رسوم الطعن الذي أقامته يكون في غير محله.

(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧٣)

المبدأ رقم (٩٠٨) - لا محل للتصدي لموضوع الخصومة بعد إجابة المدعى إلى طلباته. الحكم باعتبار الخصومة منتهية لا يمنع من التعرض لموضوعها لتحديد الملتزم بالمصروفات.

الحكم

ومن حيث أنه وقد تبين لمحكمة القضاء الإداري أن جهة الإدارة قد استجابت لطلب المدعى في صورته الختامية فإن الخصومة والحالة هذه تكون قد أصبحت غير ذات موضوع ويتعين من ثم للقضاء باعتبارها منتهية.

ومن حيث إنه وإن كان ليس ثمة محل لتصدي المحكمة للفصل في موضوع

الخصومة بعد أن غدت غير ذات موضوع إلا أنه يتعين عليها وهي بصدد تحديد الملتزم بمصروفات الدعوى أن تقيم قضاءها في هذا الشأن على ضوء ما يتبين لها من بحث موضوع الخصومة وقت إقامة الدعوى بها.

(١١١- من رقم ٤١٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣)

المبدأ رقم (٩٠٩) - قرار لجنة المساعدة القضائية بالإعفاء من الرسوم القضائية كلها أو بعضها - أثر الإعفاء من الرسوم يظل قائماً فلا يجوز مطالبة الخصم المعفى حتى ولو صدر الحكم في الدعوى وألزم بمصاريفها حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدات القضائية بعد أن يثبت لها زوال حال العجز عن دفع الرسوم - لقلم الكتاب أن يستصدر من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم أمراً بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزماً بها أو ببعض منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية إلا أنه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتخاذ إجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بإلغاء الإعفاء وإنهاء أثره.

الحكم

طبقاً للاتحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في أغسطس سنة ١٩٤٦ ومواد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فإن قرار لجنة المساعدة القضائية بالإعفاء من الرسوم القضائية كلها أو بعضها فإن أثر الإعفاء من الرسوم يظل قائماً فلا يجوز مطالبة الخصم المعفى حتى ولو صدر الحكم في الدعوى هذه وألزم بمصاريفها حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدات القضائية بعد أن يثبت لها زوال حال العجز عن دفع الرسوم لقلم الكتاب أن يستصدر من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم أمراً بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزماً بها أو ببعض منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية إلا أنه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتخاذ إجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بإلغاء الإعفاء وإنهاء أثره.

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١ - ١٥ س ج ٢ ص ١١٦١)

المبدأ رقم (٩١٠) - إذا قضى الحكم ببطلان صحيفة الدعوى تأسيساً على أن المدعى قد توفي قبل أن يقوم وكيله المنتدب لمباشرة الدعوى بإيداع صحيفةها فإن مفاد ذلك أن هذه الصحيفة قد أودعت غير مستوفاة الشكل القانوني لصحيفة الدعوى لعدم اشتغالها على اسم مدع له وجود فعلى وقانوني، لا تقيم

دعوى ولا تتعقد بها خصومة - أساس ذلك أن الخصومة هي الحالة القانونية التي تنشأ عن رفع الدعوى أمام المحكمة في شأن نزاع قائم بين طرفين ومن غير المتصور قيام الخصومة بغير طرفين وعلى ذلك ليس هناك محل للقول بقيام دعوى طالما أنه ليس هناك مدع - يترتب على ذلك أنه ليس ثمة محل للحكم بالمصروفات طالما أنه ليس هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة إذ أن الرسم لا يستحق إلا عن الدعوى.

الحكم

إن مفاد النصوص الواردة في المولد ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات أن الحكم بمصاريف الدعوى إنما يكون على أحد طرفي الخصومة فيها، وقد جاء في المادة ٨٤ من القانون المذكور أنه "يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى، ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها، وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببطلان صحيفة الدعوى تأسيساً على أن المدعى كان قد توفي قبل أن يقوم وكيله المنتدب لمباشرة الدعوى بإيداع صحيفتها فإن مفاد ذلك هو أن الصحيفة المودعة وإن اتخذت شكلاً صورة صحيفة مستوفاة جميع البيانات التي استلزم للقانون في صحيفة الدعوى بما في ذلك اسم المدعى إلا أنها وقد اشتملت على اسم شخص متوفى على اعتبار أنه المدعى فإن الصحيفة تكون قد أودعت غير مستوفاة الشكل القانوني لصحيفة الدعوى لعدم اشتمالها على اسم مدع له وجود فعلى وقانوني، ومن ثم فإن هذه الصحيفة لا تقيم دعوى ولا تتعقد بها خصومة ذلك لأن الخصومة هي الحالة القانونية التي تنشأ عن رفع الدعوى أمام المحكمة في شأن نزاع قائم بين طرفين، وتنتهي الخصومة بحكم من المحكمة في موضوع النزاع أو بتنازل المدعى عن الخصومة أو بالصلح، فليس يتصور قيام خصومة بغير طرفين، وعلى ذلك فليس ثمة محل للحكم بالمصروفات طالما أنه ليست هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة، وللرسم لا يستحق إلا عن دعوى.

وحيث إنه متى كان ذلك فإن الحكم المطعون عليه إذ قضى بإلزام الحكومة بالمصروفات على اعتبار أنه يفصل في خصومة بين طرفين يكون قد جانب وجه الصواب ومن ثم يتعين للحكم بإلغائه في هذا الشأن.

(الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٨)

المبدأ رقم (٩١١) - قضاء الحكم في الطعن بإلزام المدعى ثلثي المصروفات والحكومة الثلث الباقي باعتبار أن كل منهما قد أخفق في بعض طلباته - تقسيم المصاريف على هذا النحو لا يستتبع تقسيم مقابل أتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة - أساس ذلك أنه لا محل لإلزام المدعى بأتعاب طبقا للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لأن إدارة قضايا الحكومة التي حضرت عن خصمه تتوب نيابة قانونية عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من القضايا - لذلك لا تنطبق عليها أحكام قانون المحاماة سالف الذكر كما أنه لا يجوز في الوقت ذاته أن تقل الأتعاب التي يجب الحكم بها على الخصم الآخر (الحكومة) عن الحد الأدنى الذي أوردته المادة ١٧٦ سالف الذكر.

الحكم

إن مبنى المعارضة إن الحكم في الطعن تضمن إلزام المدعى ثلثي المصروفات ولما كانت أتعاب المحاماة، تدرج ضمن المصروفات فقد كان يتعين تحميل المدعى ثلثي أتعاب المحاماة المقدرة، وإذ صدر أمر التقدير على خلاف ذلك بأن ألزم وزارة العدل كامل أتعاب المحاماة فانه يكون قد خالف القانون.

ومن حيث إن إدارة قضايا الحكومة بحكم قانون تنظيمها تنوي نيابة قانونية عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا، لذلك فانه لا تنطبق عليها أحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨، ولما كانت المادة ١٧٦ من هذا القانون تنص على أنه "على المحكمة أن تحكم على من خسر الدعوى بأتعاب المحاماة لخصمه الذي كان يحضر عنه محام ولو بغير طلب، بحيث لا تقل عن..... وعشرين جنيها في قضايا النقص والإدارية العليا" فان من مقتضى هذا النص ألا تقل أتعاب المحاماة التي يتعين الحكم بها على من خسر كل أو بعض طلباته في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا عن عشرين جنيها.

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم في الطعن قد قضى بإلزام المدعى ثلثي المصروفات والحكومة الثلث الباقي باعتبار أن كلا منهما أخفق في بعض طلباته، إلا أن تقسيم المصاريف على هذا النحو لا يستتبع تقسيم مقابل أتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة. إذ لا محل لإلزام المدعى بالأتعاب طبقا للمادة ١٧٦ من قانون

المحاماة لأن إدارة قضايا الحكومة التي حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون كما سلف الإيضاح. كما لا يجوز في الوقت نفسه أن تقل الأتعاب التي يجب الحكم بها على الخصم الآخر (الحكومة) عن الحد الأدنى الذي أوردته المادة ١٧٦ المنكور وهو عشرون جنيهاً.

وعلى ذلك فإن ما قرره أمر التقدير للمعارض فيه من إلزام وزارة العدل بمبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة يكون مطابقاً لحكم القانون، ومن ثم تكون المعارضة فيها خالية بالرفض مع إلزام المعارض بالمصروفات.

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٦)

المبدأ رقم (٩١٢) - عدم جواز الفصل في المصروفات قبل صدور الحكم المنهي للخصومة.

الحكم

من حيث إن الحكم المطعون فيه قضى ، بالنسبة إلى المصاريف ، بإبقاء الفصل فيها وطلبت هيئة مفوضي الدولة في طعنها الحكم بإلزام المدعى المصروفات ولما كانت المادة ١٨٤ مرافعات تقضى بأنه: "يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم للمحكوم عليه فيها ويدخل في حساب مصاريف الدعوى مقابل أتعاب المحاماة.." مما يفيد أنه قبل صدور الحكم المنهي للخصومة لا يجوز قانوناً الحكم في المصاريف وإنما يجب إبقاء الفصل فيها لحين الفصل في الموضوع كما هو الحال في الطعن المائل. وإذا طلبت هيئة مفوضي الدولة في طعنها الحكم على المدعى بالمصاريف قبل صدور الحكم المنهي للخصومة لذلك يكون هذا الطلب مخالفاً للقانون متعين الرفض.

(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

المبدأ رقم (٩١٣) - قضاء محكمة القضاء الإداري بإلزام خصم الإدارة المدعية أداء مبلغ مستحق لها والمصروفات - الطعن في هذا الحكم - حكم المحكمة الإدارية العليا بتعديل قيمة المبلغ المستحق لجهة الإدارة مع إلزامها بالمصروفات - هذا الحكم الأخير يكون قاصراً على تعديل قيمة المستحق لجهة الإدارة ولا يتضمن إلزامها بمصروفات الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري -

نتيجة ذلك: التزام جهة الإدارة بمصروفات الطعن دون مصروفات الدعوى.

الحكم

ومن حيث إنه يبدو واضحا من الأسباب التي قام عليها هذا الحكم، إن قضاء المحكمة الإدارية العليا بتعديل حكم محكمة القضاء الإداري كان مقصورا فقط على تعديل المبلغ المحكوم به على المدعى عليه الثاني دون مساس بما قضت به المحكمة الإدارية العليا من إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ينصرف والأمر كذلك إلى مصروفات الطعن وحده دون مصروفات الدعوى التي لم يتناولها الحكم المشار إليه بالتعديل، ومقتضى ذلك إن مصاريف الدعوى سماعي في حسابها ما انتهى إليه قضاء المحكمة الإدارية العليا يلتزم بها المدعى عليهما دون الحكومة، وبالتالي فإنه ما كان يسوغ مطالبة الحكومة بالرسم النسبي آنف الذكر عن المبلغ الذي ألزمت المحكمة المذكورة المدعى الثاني بأدائه للحكومة. وغنى عن القول إن هذا الفهم لا يعد تفسيرا للحكم لأنه واضح الدلالة في ذلك ولم يقع بمنطوق أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق غموض أو إيهام يقتضى التفسير.

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢)

المبدأ رقم (٩١٤) - استجابة الإدارة لطلبات المدعي بعد رفع الدعوى أثر ذلك: لا يعتبر تاركا للخصومة ولا يجوز تحميله بالمصروفات استنادا إلى نص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات واعتبار الخصومة منتهية مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات.

الحكم

قيام الجهة الإدارية أثناء نظر الطعن بصرف هذه العلاوة لمستحقيها اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ استنادا إلى أحكام هذا القانون يترتب عليه اعتبار الخصومة منتهية مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات، وأساس ذلك أن الطاعن يستمد حقه في صرف هذه العلاوة عن المدة المشار إليها من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٧٥ وليس من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي لا يعتبر تاركا للخصومة ولا يجوز تحميله بالمصروفات استنادا إلى نص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وإنما يلتزم بها الجهة الإدارية.

(الطعن رقم ٦٨٧، ٧٣٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٧/٧/٢)

المبدأ رقم (٩١٥) - شمول الإعفاء من الرسوم القضائية للإعفاء من أتعاب المحاماة.

الإعفاء من الرسوم القضائية يشمل أيضا الإعفاء من أتعاب المحاماة.

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٤)

المبدأ رقم (٩١٦) - مناط تقدير الرسم أمام المحكمة الإدارية العليا يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوى:

- ١ - إذا كانت الدعوى تشتمل على طلب واحد يحصل الرسم الثابت.
- ٢ - إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سند واحد يجرى تقدير الرسم على أساس مجموع هذه الطلبات.
- ٣ - إذا كان مصدرها سندات مختلفة يتم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة.

الحكم

طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة مناط تقدير الرسم أمام المحكمة الإدارية العليا يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوى إذا كانت الدعوى تشتمل على طلب واحد يحصل الرسم الثابت إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سند واحد يجرى تقدير الرسم على أساس مجموع هذه الطلبات إذا كان مصدرها سندات مختلفة يتم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند لوحده.

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)

المبدأ رقم (٩١٧) - لا تستحق أية رسوم على الدعاوى والطعون التي ترفعها الحكومة - الحكم في مثل هذه الدعاوى والطعون بإلزام الحكومة بالمصاريف يقتصر أثره على عناصر المصاريف المستحقة قانونا دون ما عداها ولا يمتد ليشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها لعدم استحقاقها.

الحكم

طبقا لقانون الرسوم فإنه لا تستحق أية رسوم على الدعاوى والطعون التي ترفعها الحكومة وعلى ذلك فمتى حكم في مثل هذه الدعاوى والطعون بإلزام الحكومة بالمصاريف فإن مثل هذا القضاء يقتصر أثره على عناصر المصاريف المستحقة قانونا دون ما عداها ولا يمتد هذا الأثر ليشمل الرسوم القضائية التي لا

وجود لها لعدم استحقاقها.

(الطعن رقم ٤١٨ ، ٤٦٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١ س ٢٦ ص ٥٩٤)
المبدأ رقم (٩١٨) - تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة
القضاء الإداري - حق كل ذي شأن في المعارضة في مقدار الرسوم الصادر به
أمر التقدير - لسكترارية محكمة القضاء الإداري المعارضة في مقدار الرسم
الصادر به أمر التقدير باعتبارها جهة إدارية مختصة بتحصيل الرسوم
وتسويتها.

الحكم

المادة ١٢ من المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ بتعريف الرسوم والإجراءات
المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري نصت على تخويل كل ذي شأن أن
يعارض في مقدار الرسوم الصادر به أمر التقدير لسكترارية محكمة القضاء
الإداري المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير باعتبارها جهة إدارية
مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها.

(الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٣ س ٢٨ ص ٦٨٨)
المبدأ رقم (٩١٩) - مصروفات الدعوى - تقسيمها - أتعاب المحاماة ومدى
جواز تقسيمها أو إنقاصها عن الحد الأدنى أمام المحكمة الإدارية العليا -
تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة بنسبة معينة باعتبار أن كلا منهما قد
أخفق في بعض طلباته لا يستتبع تقسيم مقابل أتعاب المحاماة بينهما بذات
النسبة ولا محل لإلزام المدعى بالأتعاب طبقاً للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة
لأن إدارة قضايا الحكومة التي حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون
- لا يجوز أن تقل الأتعاب التي يجب الحكم بها على الحكومة عن الحد الأدنى
الذي أورثته المادة ١٧٦ المذكورة.

الحكم

ومن حيث إنه فيما يتعلق بمبلغ أتعاب المحاماة الذي تضمنه أمر التقدير
المعارض فيه على الحكومة وقدره عشرون جنيهاً فقد سبق لهذه المحكمة أن
قضت في المعارضة رقم ٢ لسنة ٢١ القضائية بجلسته ٦ من مارس سنة ١٩٧٦ بأن
تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة بنسبة معينة باعتبار أن كلا منهما قد
أخفق في أحد طلباته لا يستتبع تقسيم مقابل أتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة إذ

لا محل للإلزام المدعى عليه بالأتعاب طبقاً للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة لأن إدارة قضايا الحكومة التي حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون كما لا يجوز في الوقت نفسه أن تقل الأتعاب التي يجب الحكم بها على الحكومة عن الحد الأدنى الذي أوردته المادة ١٧٦ المذكورة وهو عشرون جنيهاً وعلى ذلك فإن ما قرره أمر التقدير من إلزام وزارة العدل بمبلغ عشرون جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة يكون بمثابة مخالفة لحكم القانون.

ومن حيث أنه على ضوء ما تقدم يتعين القضاء بتعديل قائمة الرسوم موضوع هذه المعارضة بحيث تلزم الجهة الإدارية بمبلغ ٢٢ جنيهاً (لثان وعشرون جنيهاً) فقط وذلك على أساس أن هذا المبلغ يمثل مبلغ ٢ جنيه (جنيهاً) قيمة نصف الرسوم القضائية عن دعوى الإلغاء رقم ٢١١٢ لسنة ٣٦ ق وعشرون جنيهاً قيمة الحد الأدنى لأتعاب المحاماة مع إلزام الجهة الإدارية مصروفات المحاماة.

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

المبدأ رقم (١٢٠) - مصاريف الدعوى وإن كان أحد عناصرها رسم الدعوى إلا أنها أعم من الرسوم إذ تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها حتى الحكم فيها، مصاريف أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف الانتقال إلى المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك في الدعوى فضلاً عن مقابل أتعاب المحاماة - قضاء المحكمة الإدارية العليا بإلزام وزير الدفاع بأن يدفع للمدعى مبلغاً معين المقدار والفوائد القانونية اعتباراً من تاريخ المطالبة القضائية وإلزام كل من الطرفين بنصف المصروفات - صدور أمر تقدير المصاريف على أساس المبلغ المحكوم به دون إدخال الفوائد القانونية في الحساب - قيامه الخاطئ - الحد الأدنى لمقابل أتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من محكمة القضاء الإداري هو عشرة جنيهات والحد الأدنى له في القضايا المحكوم فيها من المحكمة الإدارية العليا هو عشرون جنيهاً - مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين مبلغ ثلاثين جنيهاً يتعين إضافته إلى قيمة الرسوم النسبية المستحقة على المبلغ المحكوم به والفوائد - كل ذلك يمثل مصارف الدعوى عن الدرجتين.

الحكم

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة

تنص على أنه "تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي".

وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أنه تسري القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها حالياً وذلك إلى أن يصدر قانون الرسوم أمام مجلس الدولة...".

ومن حيث أنه ولئن كان المعمول به حالياً أمام محاكم مجلس الدولة في شأن الرسوم والإجراءات المتعلقة بها، أحكام الرسوم الصادرة في ١٤/٨/١٩٤٦ والقرارات الجمهورية المعدلة له، والتي بينت فئات الرسوم التي تفرض على الدعاوى العامة أمام محاكم مجلس الدولة وكيفية تسويتها وإجراءات تقديرها والمعارضة في أوامر التقدير - إلا أن أحكام هذا المرسوم قاصرة فقط على الرسوم القضائية، ومن ثم فهي لا تمتد إلى مصاريف الدعاوى والطعون وأوامر تقدير المصاريف والتظلم من هذه الأوامر، وذلك بحسبان أن مصاريف الدعاوى وإن كان أحد عناصرها رسم الدعاوى إلا أنها أعم من الرسوم إذ تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعاوى وسيرها حتى الحكم فيها، كمصاريف أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف الانتقال إلى المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك في الدعاوى فضلاً عن مقابل أتعاب المحاماة.

ومن حيث أنه إذا خلت أحكام قانون مجلس الدولة من نصوص خاصة في شأن المصاريف، فمن ثم يطبق في الحكم بها وأوامر تقديرها وإجراءات التظلم من هذه الأوامر أحكام قانون المرافعات.

ومن حيث أن المادة ١٩٨ مرافعات تنص على أنه "تقدر مصاريف الدعاوى في الحكم إن أمكن وإلا قدرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعطى هذا الأمر للمحكوم عليه بها...".

وتنص المادة ١٩٠ مرافعات على أنه "يجوز للتظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وذلك خلال ثمانية الأيام التالية على الأمر، ويحدد المحضر وقلم الكتاب على حسب الأحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة ويعطى الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة أيام".

ومن حيث أن المادة ١ من لائحة الرسوم المعمول بها أمام محاكم مجلس الدولة
سمدة بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن يفرض في
الدعوى معلومة للقيمة رسم نسبي حسب الفئات التالية:
٢% لغاية ٢٥٠ جنيه.

٣% فيما زاد على ٢٥٠ جنيه حتى ٢٠٠٠ جنيه.

٤% فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠ جنيه.

٥% فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيه.

وتنص المادة ٥ على أن "لا تحصل الرسوم للنسبة على أكثر من ألف جنيه
فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به".

ومن حيث أنه قد فات أمر التقدير المتظلم منه أن يدخل في حساب المبلغ
المحكوم به -الذي تحسب عليه الرسوم- الفوائد القانونية التي قضى بالحكم
الصادر في الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٦ ق عليا بإلزام وزير الدفاع بها اعتباراً من
تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٧٨/٣/٢٣. ولا وجه للمحاجة بأنه لا يمكن تحديد
مقدار قيمة الفوائد المستحقة حتى تاريخ تمام السداد باعتبار أن واقعة السداد هي
واقعة لاحقة لدور الحكم وقد تكون لاحقة أيضاً على تاريخ صدور أمر تقدير
المصاريف، ومن ثم يتعذر تحديدها لا وجه للمحاجة بذلك وإن صح هذا القول إلا
أن القدر المتيقن أن قيمة الفوائد المستحقة من تاريخ المطالبة القضائية
في ١٩٧٨/٣/٢٣ حتى تاريخ صدور الحكم في ١٩٨٢/١٢/١١ يمكن تحديد
مقدارها ومن ثم حساب المصاريف.

ومن حيث أنه طبقاً لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات فإنه يدخل في
حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة، وقد فات أمر التقدير المتظلم منه إدخال
هذا المقابل في حساب المصاريف.

ومن حيث أنه طبقاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ -
المعمول به في تاريخ صدور حكمي محكمة القضاء الإداري في الدعوى
رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٢ ق، المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٦ ق
عليها- فإن الحد الأدنى لمقابل أتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من محكمة
القضاء الإداري هو عشرة جنيهات، والحد الأدنى لمقابل أتعاب المحاماة في
القضايا المحكوم فيها من المحكمة الإدارية العليا هو عشرون جنيتها، فيكون مقابل

أتعاب المحاماة عن الدرجتين مبلغ ثلاثين جنيهاً، ويتعين إضافته إلى قيمة الرسوم النسبية المستحقة على المبلغ المحكوم به والفوائد فيصير المجموع هو ٧٦٣ر ١٨٨ جنيهاً يمثل مصاريف الدعوى عن الدرجتين.

(الطعن رقم ١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ - س ٢٩ ص ١١٩٨)
المبدأ رقم (٩٢١) - لا وجه لإلزام الحكومة بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف التنفيذ طالما أنه قضى برفض الطلب المذكور وإلزام المدعى بمصروفاته.

الحكم

حكم محكمة القضاء الإداري برفض طلب وقف التنفيذ وعدم الطعن عليه - حكم ذات المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه - طعن إدارة قضايا الحكومة في هذا الحكم - حكم المحكمة الإدارية العليا بتعديل الحكم المطعون فيه وإلزام طرفي الخصومة بالمصروفات مناصفة - أمر بتقدير المصروفات - إلزام الحكومة بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف التنفيذ - مخالفته للقانون - لا وجه لإلزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما أنه قضى برفض الطلب المذكور وإلزام المدعى بمصروفاته .

إلزام أمر التقدير للحكومة بنصف الرسم الثابت المفروض على الطعن - مخالفته للقانون - أساس ذلك : حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المتعلق بالرسوم القضائية التي تنص على أنه لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة - قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا الطعن بإلزام الحكومة بنصف المصروفات يقتصر أثره على عناصر المصاريف المستحقة قانوناً ولا يشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانوناً تبعاً لعدم إستحقاقها أصلاً .

تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة بنسبة معينة باعتبار أن كلا منهما قد أخفق في بعض طلباته لا يستتبع تقسيم مقابل أتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة إذ لا محل لإلزام المدعى بالأتعاب طبقاً للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة لأن إدارة قضايا الحكومة التي حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون - كما لا يجوز أن تقل الأتعاب التي يجب الحكم بها على الحكومة عن الحد الأدنى الذي أوردته المادة ١٧٦ المذكورة وهو عشرون جنيهاً .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤ / ٦ / ٩ - س ٢٩ ص ١٢٣٤)

المبدأ رقم (٩٢٢) - لا محل لإلزام الإدارة بالتعاب المحاماة - أساس ذلك: أن إدارة قضايا الحكومة "هيئة قضايا الدولة" التي حضرت عنها لا يسرى عليها قانون المحاماة.

الحكم

ومن حيث إنه عن السبب الثاني الخاص بالتعاب المحاماة فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت في المعارضة رقم ٢ لسنة ٢١ ق بجلسته ٦ من مارس سنة ١٩٧٦ والمعارضة رقم ٢ لسنة ٢٩ ق بجلسته ٩ من يونيو سنة ١٩٨٤ بأن تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة بنسبة معينة باعتبار أن كلا منهما قد أخفق في بعض طلباته لا يستتبع تقسيم مقابل أتعاب المحاماة لأن إدارة قضايا الحكومة التي حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون، كما لا يجوز في الوقت نفسه أن تقل أتعاب المحاماة التي يجب الحكم بها على الحكومة عن الحد الأدنى الذي أورده قانون المحاماة.

ومن حيث إن المادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أن "على المحكمة من تلقاء نفسها وهي تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه بالتعاب للمحاماة لخصمه الذي كان يحضر عنه محام بحيث لا يقل عن..... وثلاثين جنبها في الدعاوى المنظورة أمام محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا". ومن ثم فإن ما قرره أمر التقدير من ألزم للجهة الإدارية بمبلغ ٣٠ جنبها مقابل أتعاب المحاماة يكون مطابقاً لحكم القانون.

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون التظلم من أمر التقدير المشار إليه ولا أساس له من الصحة خليفاً بالرفض.

(الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٥)

المبدأ رقم (٩٢٣) - خلو منطوق الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا من النص على إلزام جهة الإدارة الخاسرة بالمصروفات لا يعنى إعفاؤها - خسر الطعن ملتزم بمصروفاته إعمالاً لحكم القانون والعدالة .

الحكم

إن خلو منطوق الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا من النص على إلزام جهة الإدارة الخاسرة بالمصروفات لا يعنى إعفاؤها فحكم القانون والعدالة

يوجبان إلزام من خسر الطعن بالمصروفات.

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٣٠ - في المعارضة رقم ٢

لسنة ٣٤ ق س ٣٣ ص ١٤٢٣)

المبدأ رقم (٩٢٤) - انطواء الدعوى على المطالبة باسترداد المبلغ المصادر فإن تسوية الرسم المستحق على الدعوى يكون على أساس قيمة المبلغ المحكوم بإلغاء قرار المصادرة بالنسبة له.

الحكم

متى انطوت الدعوى على مطالبة بمبالغ محددة المقدار وحكم بها كلها أو بعضها فإن هذا الطلب يكون معلوم القيمة في شأن استحقاق وحساب الرسم النسبي يستوي في ذلك أن يكون هذا الطلب قد ورد مستقلاً عن طلب إلغاء القرار الإداري أو جاء تبعاً له في دعوى واحدة والخصومة في دعوى الإلغاء خصومة عينية محلها طلب إلغاء القرار الإداري غير المشروع وعليه ومتى كانت الدعوى تنطوي في حقيقتها على المطالبة باسترداد المبلغ المصادر فإن تسوية الرسم المستحق على الدعوى يكون على أساس قيمة المبلغ المحكوم بإلغاء قرار المصادرة بالنسبة له.

(الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٢ ق - المعارضة رقم ٢ لسنة ١٩٨١ رسوم - جلسة

١٩٩٠/١/٦)

المبدأ رقم (٩٢٥) - يتعين الحكم بإلزام الحكومة بالمصروفات طالما أن المنع من نظر الدعوى جاء بعد رفعها نزولاً على حكم القانون المشار إليه.

الحكم

إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر لصالح المطعون ضده لم يصبح بعد نهائياً فإن دعواه والحالة هذه تعتبر منقضية بحكم القانون ، وذلك تطبيقاً لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ ويتعين الحكم بإلزام الحكومة بالمصروفات طالما أن المنع من نظر الدعوى جاء بعد رفعها نزولاً على حكم القانون المشار إليه .

(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢٢ - س ٢٠ ص ١٤٦)

المبدأ رقم (٩٢٦) - إلزام كل طاعن مصروفات طعنه - أحواله.

الحكم

ومن حيث إنه وقد ثبت أن جهة الإدارة على حق في شطر من طعنها وإن

المدعين لا حق لهما في طعنيهما ، فإنه يتعين الحكم بقبول الطعون الثلاثة شكلاً
وبتعديل الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أجر إضافي للمدعى الثاني
وبرفض الدعوى في شأن هذا الطلب ويلتزم كل طاعن مصروفات طعنه .

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ١٧ق - جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩٢ - س ٢٥ ص ٣)
المبدأ رقم (٩٢٧) - خسارة الطاعن الدعوى في طلب والحكم لصالحه في آخر
- يوجب إلزام الجهة الإدارية والطاعن مناصفة عملاً بأحكام المادة ١٨٦ من
قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحكم

ومن حيث إنه عن المصروفات فإنه يتعين إلزام الجهة الإدارية والطاعن
مناصفة عملاً بأحكام المادة ١٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.
(الطعن رقم ٥٤٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١ / ١١ / ٢٠٠٦)

الباب الثامن

رسوم الدعوى

الباب الثامن

رسوم الدعوى

نعرض لموضوع الرسوم في فصلين:

الفصل الأول - الأحكام العامة في رسوم الدعوى

الفصل الثاني - التطبيقات القضائية في رسوم الدعوى

الفصل الأول
الأحكام العامة
في رسوم الدعوى

الفصل الأول

الأحكام العامة

في رسوم الدعوى

نصت المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي. كما نصت المادة الرابعة منه على أن "تسرى القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها حالياً، وذلك إلى أن يصدر قانون للرسوم أمام مجلس الدولة...". ويحكم أمر الرسوم قانون الرسوم الصادر في ٤ أغسطس ١٩٤٦ بتعريف الرسوم أمام محكمة القضاء الإداري وتعديلاته والذي بين الرسوم التي تفرض على الدعاوى المقامة أمام محاكم مجلس الدولة، وكيفية تسويتها وإجراءات تقديرها والمعارضة في أوامر التقدير. وأحكام هذا المرسوم مقصورة على الرسوم القضائية فلا تمتد إلى مصروفات الدعاوى والطعون وأوامر تقدير هذه المصروفات والتظلم منها كما سلف البيان بحسبان أن مصروفات الدعاوى وإن كان أحد عناصرها رسم الدعاوى إلا أنها أعم من الرسوم إذ تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها حتى الحكم فيها.

الفصل الثاني
التطبيقات القضائية
في رسوم الدعوى

الفصل الثاني

التطبيقات القضائية

في رسوم الدعوى

ونظرا لما أرسنه فتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع من مبادئ هامة تتصل بموضوع رسوم الدعوى فسنقسم عرض المبادئ القانونية إلى مبحثين أولهما ما قرره المحكمة الإدارية العليا في شأن الرسوم من مبادئ، وثانيهما ما قرره في ذات الشأن فتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع.

المبحث الأول

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في رسوم الدعوى

المبدأ رقم (٩٢٨) - عدم أداء الرسم على الطلب الاحتياطي قبل الفصل فيه - لا يترتب عليه بطلان ما دام أن القانون لم ينص على هذا الجزاء.

الحكم

إن النعمي على الحكم المطعون بأنه إذ لم يستبعد طلب التعويض الاحتياطي يكون قد شابه ما يستوجب إلغاءه ، مردود بأنه لو صح أن هناك رسما مستحقا على الطلب المذكور لم يؤد قبل الفصل فيه فإن ذلك ليس من شأنه أن يترتب عليه أي بطلان إذ أن المخالفة المالية في القيام بإجراء من إجراءات التقاضي لا يترتب عليها بطلان ما دام أن القانون لم ينص على هذا الجزاء.

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٣)

المبدأ رقم (٩٢٩) - الدفع باستبعاد الطعن لعدم دفع الرسوم - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - نصه على إعفاء الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها - شمول لفظ "الحكومة" للهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة.

الحكم

لئن صح أن صندوق توفير البريد هو هيئة عامة مستقلة لها شخصية معنوية طبقاً للمادة الأولى من قانون إنشائه رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ وهو بهذه المثابة يخرج عند إقامة الطعن الراهن في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٣ - عن نطاق مدلول لفظ "الحكومة" الوارد في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والمطبق أمام مجلس الدولة بمقتضى المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك طبقاً لما استقر عليه للرأي وما جرى به العمل في هذا الشأن من قصر هذا المدلول على الحكومة المركزية ومصالحها دون غيرها من الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة للحكمة التي قام عليها النص المذكور وهي وحدة الميزانية - لئن صح ذلك كله إلا أنه بصدر القوانين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ لم يعد ثمة محل للقول بالتفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ذلك إن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره قد كشفت بما لا يدع مجالاً للشك في خصوص طبيعة الهيئات العامة عن أن الهيئات العامة في الغالب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وإنها وإن كانت ذات ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما تحققه من أرباح ومن ثم فإن الحكمة التي تعيها المشرع من تقرير مزية الإعفاء من الرسوم القضائية على النحو السابق بيانه تكون متحققة بالنسبة للهيئات العامة ومن بينها الهيئة الطاعنة وتصبح تبعاً لذلك تأشيرة قلم كتاب هذه المحكمة على تقرير الطعن بأن الرسم "خاص بالحكومة" في موضوعها من ناحية تسوية حساب الرسم أسوة بما هو مقرر بالنسبة إلى الحكومة وعلى غرارها.

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨)

المبدأ رقم (٩٣٠) - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - نصه على إعفاء الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها - شمول لفظ "الحكومة" لهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة.

الحكم

بصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة المعمول بهما في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ لم يعد ثمة محل للقول بالتفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ذلك أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره قد كشفت بما لا يدع مجالاً للشبهة في خصوص طبيعة الهيئات العامة عن أن الهيئات العامة في الغالب الأعم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وأنها وإن كانت ذات ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما تحققه من أرباح ومن ثم فإن الحكمة التي تعباها المشرع من تقرير مزية الإعفاء من الرسوم القضائية على النحو السالف بيانه تكون متحققة بالنسبة للهيئات العامة وبمقتضى هذا القضاء لا تستحق رسوم على الدعاوى أو الطعون التي ترفعها الهيئة العامة لشئون سكك الحديدية (الهيئة المعارضة) لكونها هيئة عامة تدخل في نطاق مدلول لفظ "الحكومة" الذي نصت عليه المادة ٥٠ سالف الذكر وذلك على الرغم من أن طعنها الذي صدرت في شأنها قائمة الرسوم المعارضة فيها قد أقيم في تاريخ سابق على صدور قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار أن هذا القانون وما تضمنته المذكرة الإيضاحية كاشفان لوضعها للقانوني السابق على إقامة طعنها وجدير بالذكر أنها أنشئت كهيئة عامة في عام ١٩٥٦ بمقتضى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر.

(الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٧ - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

المبدأ رقم (٩٣١) - المعارضة في مقدار الرسوم الصائر بها أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم - وجوب حصولها بالنسبة للقضاء الإداري بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر - المعارضة الحاصلة أمامها غير مقبولة شكلاً.

الحكم

إن نص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ واضح وصريح في وجوب حصول المعارضة

في مقدار الرسوم الصادر بها أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر ومن ثم فإن المعارضة إذا حصلت أمام المحضر عند إعلان الأمر - على نحو ما فعل المعارض خلافا لما قدم تكون غير مقبولة شكلا لكونها حصلت بغير الشكل وبدون إتباع الإجراء الذي تفرض المادة ١٢ المشار إليها وجوب حصولها به ولا وجه للتحدي بأن الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية تجيز حصول المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر أمام المحضر عند إعلان الأمر ذلك لأن المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة تنص على أن: "تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من أو يتخذ من إجراءات ذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦". وما دامت اللائحة المذكورة قد أوردت في شأن الشكل الذي تحصل به للمعارضة نصا خاصا هو نص المادة ١٢ منها الذي جاء مقصورا على شكل وحيد للمعارضة هو حصولها بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر فقد امتنع تطبيق ما ورد في الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية في خصوص جواز المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر وذلك بالتطبيق للمادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان ووجب الالتزام بحدود هذا النص الخاص.

(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٩)

المبدأ رقم (٩٣٢) - قرار الإعفاء من الرسوم وإن لم يشمل سوى طلب إلغاء القرار المطعون عليه إلا أنه يشمل بآثاره الطلب الجديد بالتعويض عن ذات القرار.

الحكم

إن كان قرار إعفاء المدعية من الرسوم لم يشمل سوى طلب إلغاء القرار المطعون عليه إلا أنها وقد قامت بعد ذلك بتعديل طلباتها مستبدلة بطلب الإلغاء طلب التعويض عن ذات القرار المطعون فيه فإن قرار الإعفاء يشمل بآثاره الطلب الجديد. ذلك أن كلا من طلب إلغاء القرار غير المشروع وطلب التعويض عنه يقومان على أساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار الإداري وإن

الطعن بالإلغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطلان بطريق غير مباشر ومتى كان الأمر على هذا النحو يكون هذا السبب الطعن غير مستند إلى أساس سليم من القانون.

(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٢)

المبدأ رقم (٩٣٣) - اشتمال الدعوى على طلب أصلي وآخر احتياطي - استحقاق أرجح الرسمين.

الحكم

إن تقدم المدعى بطلب أصلي وآخر احتياطي لا يترتب عليه اعتبار الدعوى مشتملة على طلبات متعددة يتعدد الرسم للمستحق على كل منها ذلك أن المدعى لا يطلب الحكم له بالطلبين معا وإنما يطلب الحكم بطلب واحد منهما فقط واختيار أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية في حالة رفض الطلب الأصلي وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة من لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية الصادر بها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه "في حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخرانة كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخبرة فيكتفى بالنسبة لها وللطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخرانة".

(الطعن رقم ٩٢٣ و ١٢٦٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤)

المبدأ رقم (٩٣٤) - مؤدى نصوص لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ومواد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية أنه لا يجوز للجنة المساعدة القضائية أن تصدر قرارا بالإعفاء من الرسوم القضائية كلها أو بعضها لمن يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون دعواه محتملة الكسب - أثر الإعفاء من الرسوم يظل قائما فلا يجوز مطالبة الخصم المعفى بها حتى لو صدر الحكم في الدعوى ضده وألزم بمصاريفها حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدات القضائية بعد أن يثبت لها زوال حالة العجز عن دفع الرسوم بإبطال الإعفاء وإنهاء أثره - لقلم الكتاب أن يستصدر من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم أمرا بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزما ببعضها أو معفى منها بقرار من لجنة

المساعدة القضائية إلا أنه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتخاذ إجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بإلغاء الإعفاء وإنهاء أثره.

المحکم

إن المادة ٩ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تنص على أن "يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب" وتنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه "إذا زالت حالة عجز المعفى من الرسوم أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة إبطال الإعفاء" كما تنص المادة ٢٨ على أنه "إذا حكم على الخصم المعفى من الرسوم وجبت مطالبته بها فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع على المعفى إذا زالت حالة عجزه".

ومن حيث أن مؤدى للنصوص المتقدمة أنه يجوز للجنة المساعدة القضائية أن تصدر قراراً بالإعفاء من الرسوم القضائية كلها أو بعضها لمن يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون دعواه محتملة الكسب وأن أثر الإعفاء من الرسوم يظل قائماً فلا يجوز مطالبة الخصم المعفى بها حتى لو صدر الحكم في الدعوى ضده وألزم بمصاريفها وذلك حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدة القضائية التي أصدرت قرار الإعفاء بعد أن يثبت لها زوال حالة العجز عن دفع الرسوم بإبطال الإعفاء وإنهاء أثره فيحق عندئذ لنوى الشأن سواء كان قلم الكتاب أو الخصم أن يطالب الخصم السابق إعفائه بالرسوم المستحقة وأن يقوم باتخاذ إجراءات التنفيذ جبراً ضده للوفاء بها.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق على النحو السالف بيانه أن المعارض أعفى من أداء رسوم الدعوى رقم ٨١٦ لسنة ١٥ القضائية المقامة من المعارض ضد وزارة التربية والتعليم وأنه صدر الحكم نهائياً في هذه الدعوى من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٨ القضائية برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات وأن قلم الكتاب قام باستصدار أمر من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم بتقدير الرسوم القضائية التي يلزم بها المعارض وأعلن المعارض بالصورة التنفيذية لأمر التقدير.

وان لقلم الكتاب أن يستصدر من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم أمراً

بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزماً ببعضها أو معفى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية إلا أنه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتخاذ إجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بإلغاء الإعفاء وإنهاء أثره وإنه لما كان قلم الكتاب قد بدأ في الحالة الماثلة في اتخاذ إجراءات التنفيذ على المعارض بإعلانه بالصورة التنفيذية لأمر التقدير قبل أن يصدر قرار من لجنة المساعدة القضائية بعد تحققها من زوال حالة عجز المعارض بإبطال الإعفاء وإنهاء أثره فإنه يتعين الحكم بعدم جواز تنفيذ قائمة الرسوم لعدم اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون.

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١)

المبدأ رقم (٩٣٥) - الرسوم لا تتقادم إلا بانقضاء خمسة عشرة سنة من تاريخ صدور الحكم القاضي بها .

الحكم

انه ولئن كانت المادة ٣٧٧ من القانون المدني معدلة بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن "تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة.." إلا أن الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ من القانون المدني تنص على أنه "إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي أو إذا كان الدين مما تقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه بإقرار المدين كانت مدة التقادم الجديد خمسة عشرة سنة". ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن الرسوم محل المطالبة وقد صدر بها حكم من المحكمة الإدارية العليا بجلسته ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٠ القضائية فإنها لا تتقادم إلا بانقضاء خمسة عشرة سنة من تاريخ صدور هذا الحكم أياً كانت مدة التقادم السابق ومن ثم تكون المعارضة بلا سند ويتعين لذلك الحكم برفضها وإلزام المعارضة بمصروفاتها.

(الطعن رقم ٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣)

المبدأ رقم (٩٣٦) - المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة المغة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ - نصها على أنه تقول إلى مالية النقابة أتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم أقلام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقاً للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية - معاملة أتعاب المحاماة معاملة

الرسوم القضائية وذلك سواء من ناحية الإجراءات الخاصة باستصدار أمر بتقديرها أم من ناحية قيام الكتاب بالتنفيذ بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين.

الحكم

إن المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه "يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة" فإنه يخلص من ذلك أن المصروفات المحكوم بها على الخصم الملزم بها قانونا تشمل بحكم النص وبغير حاجة إلى إفصاح في الحكم - مقابل أتعاب المحاماة باعتبارها من عناصر المصروفات.

ومن حيث إن المادة ١٨٩ من قانون المرافعات تنص على أن "تقدر مصاريف الدعوى في الحكم إن أمكن وإلا قدرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بها" وأنه وإن كان يستفاد من هذا النص أن طلب تقدير مقابل أتعاب المحاماة يقدم من المحكوم له بها أو من نقابة المحامين بحسبان أن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يقضى بأيلولة الأتعاب المحكوم بها في جميع القضايا إلى مالية النقابة كمورد من مواردها إلا أن المادة ١٧٨ من هذا القانون ، المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠، تنص على أن تؤول إلى مالية النقابة أتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم أقلام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتفيد رسوم التنفيذ بها طلبا لحساب الخزنة حتى يتم تحصيلها مع الأتعاب فإذا تعذر تحصيل هذه الرسوم - رجع بها إلى النقابة. وتخصص من الأتعاب المحصلة نسبة قدرها ٥% لأقلام الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التي يضعها وزير العدل بقرار منه.

ولما كان مقتضى هذا النص أن تؤول إلى نقابة المحامين أتعاب المحاماة المحكوم بها ضمن مصروفات الدعوى بقصد تدعيم مواردها المالية - فقد أصبحت النقابة هي صاحبة المصلحة في التنفيذ بهذه الأتعاب على المحكوم عليه

بعد أن زالت مصلحة الخصم المحكوم له بها في هذا الصدد إلا أنه لما كان من العسير على النقابة أن تتولى بنفسها تتبع الأتعاب المحكوم بها واستصدار أوامر تقدير بها وإعلانها وتحصيلها لذلك نصت المادة ١٧٨ على أن تأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وذلك سواء من ناحية الإجراءات الخاصة باستصدار أمر بتقديرها أم من ناحية قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين.

ومن حيث إن المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بلائحة الرسوم أمام مجلس الدولة ينص في المادة ١١ منه على أن "تقدر الرسوم بأمر يصدره رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم" فإنه يتعين على قلم الكتاب عملاً بحكم المادة ١٧٨ من قانون المحاماة سالف الذكر أن يتبع في تقدير مقابل أتعاب المحاماة المحكوم بها بالإجراء ذاته الذي يتبعه في تقدير الرسوم القضائية وفي التنفيذ بها.

(الطعن رقم ١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣)

المبدأ رقم (٩٣٧) - النص على أن أتعاب المحاماة تأخذ حكم الرسوم القضائية - مقتضاه معاملتها معاملة الرسوم القضائية من حيث إجراءات استصدار أوامر بتقديرها أو من حيث قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها.

الحكم

إن المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تقضى بأنه "يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة" كما تقضى المادة ١٨٩ منه بأن "تقدر مصاريف الدعوى في الحكم إذا أمكن وإلا قدرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن هذا الأمر إلى المحكوم عليه بها"، وأنه وإن كان المستفاد من ذلك أن طلب تقدير مقابل أتعاب المحاماة يقدم من المحكوم له بها أو يقدم من نقابة المحامين باعتبار أن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يقضى بأيلولة الأتعاب المحكوم بها إلى مالية النقابة كمورد من مواردها إلا أن المادة ١٧٨ من هذا القانون سمعة

بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠- تنص على أن تؤول إلى مالية النقابة أتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم أرقام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتفيد رسوم التنفيذ بها طبقا لحساب الخزنة حتى يتم تحصيلها مع الأتعاب. فإذا تعذر تحصيل هذه الرسوم رجع بها على النقابة. وتخصص من حصيلة الأتعاب المحصلة نسبة قدرها ٥% لأرقام الكتاب والمحضرين، ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التي يضعها وزير العدل بقرار منه* والمستفاد من هذا النص أن نقابة المحامين أصبحت صاحبة المصلحة في التنفيذ بالأتعاب المحكوم بها بعد أن زالت مصلحة المحكوم له في ذلك بأيلولة هذه الأتعاب إلى مالية النقابة بحكم القانون إلا أنه لما كان من المتعذر على النقابة أن تتولى بنفسها تتبع الأتعاب المحكوم بها واستصدار أوامر تقدير عنها وإعلانها وتحصيلها، فقد نصت المادة ١٧٨ من قانون المحاماة سالفة الذكر- على أن تأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وأن تقوم أرقام الكتاب بالمحاكم بتحصيلها وفقا للقواعد المقررة في قوانين الرسوم القضائية ومن مقتضى ذلك أخذا بصراحة النص حكمه أن تعامل أتعاب المحاماة المحكوم بها معاملة الرسوم القضائية سواء من ناحية إجراءات استصدار أوامر بتقديرها أم من ناحية قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها على المحكوم عليه بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين.

ومن حيث إن المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بلائحة الرسوم أمام مجلس الدولة ينص في المادة ١١ منه على أن تقدر الرسوم بأمر يصدره رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم*. فانه يتعين على أرقام الكتاب بمحاكم مجلس الدولة، عملا بحكم المادة ١٧٨ من قانون المحاماة سالفة البيان أن تتبع في المطالبة بمقابل المحاماة المحكوم بها الإجراءات عينها التي تتخذها في المطالبة بالرسوم القضائية وعلى ذلك فليس ثمة أساس من القانون لما ذهب إليه الجهة المعارضة- من أن قلم الكتاب لا صلة له في استصدار أمر تقدير بأتعاب المحاماة المحكوم بها ومن ثم تكون المعارضة غير قائمة على سند من القانون أو الواقع ويتعين والحالة هذه الحكم برفضها مع إلزام المعارضين بالمصروفات.

(الطعن رقم ٦١٣، ٥٩١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

المبدأ رقم (٩٣٨) - نص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ صريح في وجوب حصول المعارضة في الرسم الصادر به أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر - المعارضة بطريق البريد تكون غير مقبولة لحصولها بغير الشكل وبدون إتباع الإجراء الذي نظمته المادة ١٢ المشار إليها.

الحكم

إن لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تنص في المادة ١١ منها على أن "تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم". وتنص المادة ١٢ من هذه اللائحة على أن لذي الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر وتحصل المعارضة بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر. كما تنص المادة ١٣ على أن تقدم المعارضة إلى الدائرة التي أصدرت الحكم ويحكم فيها بعد سماع أقوال سكرتارية المحكمة والمعارض إذا حضر.

وحيث إن نص المادة ١٢ من اللائحة سألقة الذكر صريح وواضح في وجوب حصول المعارضة في الرسم الصادر به أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر ومن ثم فإن المعارضة إذ حصلت بطريق البريد على نحو ما فعل المعارض خلافا لما تقدم تكون غير مقبولة لحصولها بغير الشكل وبدون إتباع الإجراء الذي تفرضه المادة ١٢ سألقة الذكر وجوب حصولها به وهو إجراء جوهري يلزم مراعاته.

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٤ - س ٢١ ص ١٢٥)

المبدأ رقم (٩٣٩) - الإعفاء من الرسوم على الدعاوى والطعون التي يرفعها أعضاء مجلس الدولة وفقا للتعديل الذي أدخل على المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة - سريان هذا الإعفاء بأثر مباشر على الطلبات التي تقدم بعد العمل به.

الحكم

إن القواعد المتعلقة بالرسوم القضائية تقضى باستحقاق هذه الرسوم وتحصيلها عند تقديم صحف الدعاوى والطعون وغيرها من الأوراق القضائية ولا يجوز الإعفاء منها إلا بنص في القانون يحدد حالات الإعفاء وشروطها ولما كانت أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع الطعن سالف الذكر أثناء العمل به ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد خلت من النص على عدم استحقاق الرسوم على الدعاوى أو الطعون التي يقدمونها إلا بناء على التعديل الذي أدخل على المادة ١٠٤ من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن هذا الإعفاء لا يسرى إلا بأثر مباشر على الطلبات التي تقدم بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وعلى ذلك تكون المعارضة المائلة غير قائمة على أساس من القانون ومن ثم يتعين الحكم برفضها وإلزام المعارض بمصروفاتها.

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٥)

المبدأ رقم (٩٤٠) - المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ الصادر في ١٩/٧/١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية تقضى باستبعاد القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها - لا تشريب على الحكم إذا ما التفت عن باقي طلبات المدعى التي م يشملها طلب الإعفاء من الرسوم القضائية والتي لم يثبت من الأوراق أن المدعى قام بسداد الرسوم المقررة لها.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٥ من الرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ الخاص بتعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري تنص على أنه "فيما عدا ما نص عليه هذا المرسوم تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية" وبالرجوع إلى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ الصادر في ١٩ من يولييه سنة ١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق من المواد المدنية يبين أنها تنص على أن تستبعد المحكمة للقضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها" فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن باقي طلبات المدعى التي لم يشملها طلب الإعفاء من الرسوم القضائية والتي لم يثبت من الأوراق أن المدعى قام بسداد الرسوم المقررة لها فإن الحكم المطعون فيه

يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن المائل غير مستند إلى أساس سليم من القانون وخليقا بالرفض.

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨)

المبدأ رقم (٩٤١) - قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة - رسوم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - تقدير الرسوم - مناط تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشمل عليها الدعوى إذا كانت الدعوى تشمل على طلب واحد، يحصل الرسم الثابت - إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سند واحد جرى تقدير الرسم على أساس مجموع هذه الطلبات أما إذا كان مصدرها سندات مختلفة يتم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة.

الحكم

إن المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة تنص على أن "يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيها على للدعوى التي ترفع من نوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا" وتنص المادة ٣ من ذات القرار على أن تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية بالنسبة لما يرفع من دعوى أو يتخذ من إجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار أو في المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بلائحة للرسوم أمام مجلس الدولة.

ومن حيث أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية يبين أن العبرة في تقدير الرسم هي بتعدد الطلبات وآية ذلك أنه ينص في مادته الرابعة على أنه "إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة. فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة. وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على طلب منها على حدة إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد...".

ومن حيث أنه يستفاد من مجموع النصوص المتقدمة أن المشرع فرض رسما ثابتا قدره خمسة عشر جنيها عن كل دعوى ترفع من أصحاب الشأن أمام

المحكمة الإدارية العليا وذلك التي كانت مشتملة على طلب واحد أما إذا كانت تضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سند واحد فالأصل في هذه الحالة أن يجرى تقدير رسم مستقل على أساس مجموع هذه الطلبات. وإذا كان مصدرها سندات مختلفة تم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة. ومن ثم يتضح أن مناط تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوى.

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢)

المبدأ رقم (٩٤٢) - مؤدى نص المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ أن تأخذ أتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية - ورود النص مطلقا دون ثمة قيد أو تخصيص - يستوي في ذلك ما تعلق منها بالالتزام بأدائها أم بإجراءات تحصيلها فيما عدا ما نصت عليه من قواعد إضافية خاصة بإجراءات تحصيل أتعاب المحاماة - نتيجة ذلك: إن الإعفاء من الرسوم القضائية يشمل أيضا الإعفاء من أتعاب المحاماة.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تقضى بأن تأخذ أتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية وتقوم أعلام الكتاب لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وإذ أسبغ المشرع على أتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية بإطلاقه على هذا النحو دون ثمة قيد أو تخصيص فإن أتعاب المحاماة تأخذ بذلك حكم الرسوم القضائية فيما عدا ما نصت عليه المادة ١٧٨ من قواعد إضافية خاصة بإجراءات تحصيل أتعاب المحاماة ولو استهدف المشرع غير هذا لفهم لما أعوزه للفظ الذي يخصص به حدود أتعاب المحاماة بالرسوم القضائية ولكنه أراد في الواقع من الأمر هذه المساواة لذات العلة التي اقتضت الإعفاء من الرسوم القضائية في بعض المنازعات وهي التخفيف من أعباء التقاضي المالية بعد أن أصبحت أتعاب المحاماة المحكوم بها حقا لنقابة المحامين تطبيقا لحكم المادة ١٧٨ سالف الذكر.

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن الإعفاء من الرسوم القضائية يشمل أيضا الإعفاء من أتعاب المحاماة وإذ ذهب الحكم المطعون فيه في هذا الشق غير ما

تقدم فانه يكون واجب التعديل بإلغاء الحكم فيما قضى به من إلزام المدعية بمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة.

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٤)

المبدأ رقم (٩٤٣) - تنص للمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه "لا يستحق رسوم على الدعوى التي ترفعها الحكومة فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة - مفاد هذا النص أنه لا تستحق أية رسوم على الدعوى والطعون التي ترفعها الحكومة وعلى ذلك فمتى حكم في مثل هذه الدعوى والطعون بإلزام الحكومة بالمصاريف فإن مثل هذا القضاء يقتصر أثره على عناصر المصاريف المستحقة قانوناً دون ما عداها ، لا يمتد هذا الأثر ليشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانوناً تبعاً لعدم استحقاقها.

الحكم

ولما كانت المادة ٥٠ من هذا القانون تنص على أنه "لا تستحق رسوم على الدعوى التي ترفعها الحكومة، فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة" ومفاد هذا النص أنه لا تستحق أية رسوم على الدعوى والطعون بإلزام الحكومة بالمصاريف، فإن مثل هذا القضاء يقتصر أثره على عناصر المصاريف المستحقة قانوناً دون ما عداها، بحيث لا يمتد هذا الأثر ليشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانوناً تبعاً لعدم استحقاقها، فلا يتصور أن ينصرف حكم قضائي إلى إلزام الحكومة بما ليس مستحقاً أو ولجبا قانوناً. وبناء على ذلك، فلا تستحق أية رسوم على الطعن رقم ٤١٨ لسنة ١٧ القضائية المقدم من محافظة القاهرة باعتبارها جهة حكومية، ومتى كان الأمر كذلك، فإن أمر التقدير المتظلم منه وقد ألزم المحافظة بنصف رسوم الطعن المذكور يكون غير منطوق وصحيح حكم القانون مما يعتبر معه تعديله على الوجه الذي يستقيم به مع مؤدى حكم المحكمة الإدارية العليا المتقدم ذكره، أي بإلزام المحافظة بنصف رسم الطعن رقم ١٦٠ لسنة ١٧ للقضائية المقدم من المتظلم ضدهما.

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)

المبدأ رقم (٩٤٤) - عدم أداء الرسم كله أو بعضه لا يصلح سبباً للطعن.

الحكم

عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصلح سبباً للطعن على الحكم الصادر في الدعوى وأساس ذلك أنه طالما كانت الرسوم مستحقة وواجبة الأداء فإن قلم الكتاب يتخذ الإجراءات المقررة في تحصيلها.
(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

المبدأ رقم (٩٤٥) - رسوم قضائية - لائحة الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري - تخويل كل ذي شأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير - لسكرتارية محكمة القضاء الإداري المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير باعتبارها جهة إدارية مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١١ من اللائحة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بشأن تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري تنص على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم.

وتنص المادة ١٢ من اللائحة المذكورة على أنه لذي الشأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به الأمر وتحصل المعارضة بتقرير في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر. وتنص المادة ١٢ من اللائحة على أن تقدم المعارضة إلى الدائرة التي أصدرت الحكم فيها بعد سماع أقوال سكرتارية المحكمة والمعارض إذا حضر.

ومن حيث إن البادي مما تقدم أن سكرتارية المحكمة هي التي تمثل الدولة في المطالبة بالرسوم القضائية فهي التي تقدم إلى رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بطلب تقدير الرسم ثم تعلق الأمر إلى المطلوب منه الرسم، وتقوم بتسوية ما ينبغي سداده بعد صدور الأمر بالتقدير بخضم ما سبق دفعه عند تقديم الدعوى. وقد تطلب التشريع سماع أقوال السكرتارية قبل الحكم في المعارضة قبل الحكم في المعارضة في أمر تقدير الرسوم وعليه فإنه إذا كانت المادة ١٢ من لائحة تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري قد خولت

كل ذي شأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير، فلا شك أن سكرتارية المحكمة - وذلك دورها في شأن الرسوم القضائية تقرير من نوى الشأن في هذا الخصوص فيكون لها كجهة إدارية مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها، المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير، ولا خلاف في أن للدولة مصلحة أكيدة في ذلك بحسبان أن الرسوم القضائية هي من الموارد العامة للدولة.

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد إلى النصوص والأحكام الخاصة لتحديد من يكون له التظلم أو المعارضة في أمر تقدير المصاريف المحكوم بها، للقياس عليها في حالة التظلم أو المعارضة في تقدير الرسوم، وذلك أن المصاريف المحكوم بها - وإن كانت تشمل من بين عناصرها الرسوم القضائية - إلا أن طرفي النزاع في شأنها هما الخصوم في الدعوى (المحكوم له والمحكوم عليه) أما الرسوم القضائية فصاحب الحق فيه بداية هي الدولة، وهي في الأصل واجبة الأداء عند تقديم الدعوى، ومن ثم فالمكلف بأدائها للدولة هو المدعى. وإذا كان ثمة جزء من الرسوم يؤجل دفعه إلى ما بعد صدور الحكم في الدعوى - إلا أن المدعى في الحالين هو في الأصل المكلف بأداء الرسم، وفي ذلك تنص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية في المواد المدنية على أن يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنفت "ومن ثم فإن طرفي الالتزام بالرسوم القضائية هما الدولة من ناحية والمدعى من ناحية أخرى" ولكل منهما مصلحة جدية في المنازعة في أمر تقديرها ولا تبدأ مصلحة المدعى عليه في المنازعة في تقدير هذه الرسوم إلا إذا خسر الدعوى وألزم بالمصاريف. إذ يعني ذلك إلزامه بأن يؤدي للمدعى ما دفعه الأخير من رسوم قضائية سواء عند تقديم الدعوى أو بعد صدور الحكم فيها، باعتبار أن الرسوم عنصر من عناصر المصاريف. ومفاد ذلك أنه ولئن كان أصحاب المصلحة في التظلم من أمر تقدير المصاريف هم الخصوم في الدعوى - إلا أن الحال يختلف بالنسبة إلى أمر تقدير الرسوم القضائية، لأن المصلحة في التظلم من هذا الأمر تثور بدءاً من الدولة - وتمثلها جهة الإدارة التي أنيط بها تحصيل الرسوم وتسويتها وهي سكرتارية المحكمة -

والمدعى المكلف بأدائها إلى الدولة ثم قد تبدو بعد ذلك مصلحة المدعى عليه في المنازعة في هذا الأمر إذا ما حكم ضده، وألزم بالمصاريف. هذا وتبين الفروق واضحة بين المصاريف والرسوم القضائية، باستقراء نصوص قانون المرافعات الواردة في شأن المصاريف، ومقابلتها بالنصوص الواردة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، ولائحة تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها المعمول بها أمام محكمة القضاء الإداري ذلك أنه بينما نصت للمادة ١٩٨ من قانون المرافعات على أنه تقدر مصاريف الدعوى في الحكم إن أمكن وإلا قدرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بها.

فان المادة ١٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه تنص على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو للقاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه للرسم.

وتنص المادة ١١ من اللائحة المشار إليها على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت للحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة. وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه للرسم.

كذلك فإنه بينما نصت المادة ٩٠ من قانون المرافعات على أنه يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من الأمر المشار إليه في المادة السابعة.

ويحدد المحضر أو قلم الكتاب على حسب الأحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة ويعلن للخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاث أيام. فإنه في المقابل تنص المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز لذي الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة... وتنص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المشار إليها على أنه لذي الشأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به الأمر.

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم، غدا واضحا أن للحكم المطعون فيه قد جانبه الصواب إذ قضى بعدم قبول المعارضة المقدمة من سكرتارية محكمة القضاء الإداري في أمر تقدير الرسوم القضائية الصادر من السيد رئيس المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ في الدعوى رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ القضائية لرفعها من غير

ذي صفة ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة المعارضة إلى محكمة القضاء الإداري للفصل في موضوعها.

(الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٣ - س ٢٨ ص ٦٨٨)
المبدأ رقم (٩٤٦) - حكم محكمة القضاء الإداري برفض طلب وقف التنفيذ وعدم الطعن عليه - حكم ذات المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه - طعن إدارة قضايا الحكومة في هذا الحكم - حكم المحكمة الإدارية العليا بتعديل الحكم المطعون فيه وإلزام طرفي الخصومة المصروفات مناصفة - أمر تقدير المصروفات إلزامه الحكومة بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف التنفيذ - مخالفته للقانون - لا وجه لإلزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما أنه قضى برفض الطلب المذكور وإلزام المدعى بمصروفاته.

الحكم

ومن حيث إن أمر تقدير المصروفات موضوع المعارضة قد خالف القانون فيما تضمنه من إلزام الجهة الإدارية بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف تنفيذ القرار محل الدعوى رقم ١١٦٢ لسنة ٣١ للقضائية إذ لا وجه لإلزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما أنه قضى برفض الطلب المذكور وإلزام المدعى بمصروفاته ولم تطعن في هذا القضاء ولما كان الطلب الموضوعي المتعلق بإلغاء القرار الذي تناوله حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٦ القضائية المقام من الحكومة عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في هذا الطلب فإن مقتضى الحكم الصادر من محكمة الطعن بإلزام طرفي الخصومة في الطعن المصروفات مناصفة، أن تلزم الحكومة بنصف الرسم المفروض على الطلب الذي عرض على هذه المحكمة.

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ - س ٢٩ ص ١٢٣٤)
المبدأ رقم (٩٤٧) - تتقدم الرسوم القضائية التي يصدر بها حكم نهائي بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الحكم - وضع المشرع قاعدة مؤداها إن المطالبة القضائية دون غيرها تقطع التقادم - مقتضيات النظام الإداري استوجبت قاعدة أكثر تيسيرا في علاقة الحكومة بموظفيها هي: أن الطلب الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه والطلب الذي توجهه السلطة المختصة إلى المدين يقومان مقام المطالبة القضائية.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر عل أن الرسوم القضائية التي يصدر بها حكم نهائي تتقدم بانقضاء خمس عشر سنة من تاريخ الحكم وإن المادة ٣٨٣ من القانون المدني وإن كانت تنفد إن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها، إلا أن مقتضيات النظام الإداري قد مالت بفقهاء القضاء إلى قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها، فأنتهى إلى أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في هذا المجال للطلب الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه وطلباً أداءه وكذلك للطلب الذي توجهه السلطة المختصة إلى المدين.

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم وإذا كان الثابت من الأوراق أنه لم توجه إلى المدين - المعارض - أي مطالبة قبل إعلانه بقائمة الرسوم في ١٩٨٥/٦/٤ والتي صدر بها الحكم بإلزامه بها في ١٩٧٠/٢/٢١ فإن الرسوم سائلة للذكر تكون قد سقطت بالتقادم إذ مضت عليها من تاريخ صدور الحكم أكثر من خمس عشرة سنة، ولا وجه لما يذهب إليه قلم الكتاب من القول بانقطاع التقادم استناداً إلى ما ورد إليها من كتب إدارة شئون العاملين بالجهات التي كان يعمل بها المعارض والتي تنفد أنه نقل منها أو انتهت خدمته بها، وهو ما يعتبره قلم الكتاب إقراراً بالدين لا وجه لذلك إذ إن الإقرار بالدين لا وجه لذلك إذ إن الإقرار بالدين لا يكون إلا من المدين وال ثابت على نحو ما تقدم أنه لم توجه إلى المعارض المدين بالرسوم أي مطالبة منذ تاريخ الحكم المشار إليه وحتى إعلانه بقائمة الرسوم بعد انقضاء مدة التقادم.

(الطعن رقم ١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١)

المبدأ رقم (٩٤٨) - الرسوم والإجراءات أمام محكمة القضاء الإداري - أحكام هذه الرسوم مقصورة فقط على الرسوم القضائية - مؤدى ذلك: أنها لا تمتد إلى مصاريف الدعاوى والطعون وأوامر تفسير هذه المصاريف والتظلم منها - أساس ذلك: أن رسم الدعوى يعتبر عنصراً من مصاريف الدعوى ومصاريف الدعوى أعم من الرسوم لأنها تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها حتى صدور الحكم فيها مثل أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف انتقال المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك ومقابل أتعاب المحاماة

— قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ جاء خلواً من نصوص خاصة بمصروفات الدعوى — مؤدي ذلك: إعمال أحكام قانون المرافعات فيما يتعلق بأوامر تقدير هذه المصارف وإجراءات التظلم منها .

الحكم

من حيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن " تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك إلی أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي " .

وتنص المادة الرابعة على أن تسرى القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها حالياً، وذلك إلى أن يصدر قانون الرسوم أمام مجلس الدولة....".

ومن حيث أنه ولئن كان المعمول به حالياً أمام محاكم مجلس الدولة في شأن الرسوم والإجراءات المتعلقة بها، أحكام قانون الرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ وتعديلاته، والتي بينت للرسوم التي تفرض على الدعاوى المقامة أمام محاكم مجلس الدولة، وكيفية تسويتها وإجراءات تقديرها والمعارضة في أوامر التقدير، إلا أن أحكام هذا المرسوم مقصورة على الرسوم القضائية، ومن ثم فهي لا تمتد إلى مصاريف الدعاوى والطعون وأوامر تقدير هذه المصاريف والتظلم منها، وذلك بحسبان أن مصاريف الدعوى وإن كان أحد عناصرها رسم الدعاوى، إلا أنها أعم من الرسوم إذ تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها في الحكم فيها، كمصاريف أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف انتقال المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك، فضلاً عن مقابل أتعاب المحاماة.

ومن حيث أنه إذ خلت أحكام قانون مجلس الدولة من نصوص خاصة في شأن المصاريف، فمن ثم يطبق في الحكم بها وأوامر تقديرها وإجراءات التظلم منها أحكام قانون المرافعات، وإذ تنص المادة ١٩٨ من قانون المرافعات على أنه "تقدر مصاريف الدعوى في الحكم أن أمكن وإلا قدرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بها...." وتنص المادة ١٩٠ على أن "يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من الأمر للمشار إليه في المادة السابقة، ويحص التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر

التقدير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وذلك خلال ثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر، ويحدد المحضر أو قلم الكتاب على حسب الأحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة، ويعلن الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة أيام.

(الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٥)

المبدأ رقم (٩٤٩) - أتعاب المحاماة تدخل في حساب المصاريف التي تعد أعم وأشمل من الرسوم التي يستلزمها رفع الدعوى فتشمل مصاريف أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف انتقال المحكمة.

الحكم

ومن حيث انه عن السبب الأول من أسباب الطعن، فإن المادة ١٨٤ من قانون المرافعات تنص على أن "يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها، ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة...".

ومفاد هذا النص أن أتعاب المحاماة تدخل في حساب المصاريف، وقد جرى قضاء المحكمة على أن المصاريف أعم وأشمل من الرسوم فتشمل الرسوم التي استلزم رفع الدعوى وسيرها والحكم فيها، كمصاريف أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف انتقال المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك فضلا عن أتعاب المحاماة. ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن لا أساس له من القانون متعين الرفض.

(الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٥)

المبدأ رقم (٩٥٠) - خلو منطوق الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا من النص على إلزام جهة الإدارة بالخسارة بالمصروفات لا يعنى إعفاؤها - أساس ذلك: أن حكم القانون والعدالة يوجبان إلزام من خسر الطعن بالمصروفات.

الحكم

وعلى ذلك فإنه حتى وإن خلا منطوق الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا من النص على إلزام وزارة العدل بالمصروفات فإن مؤدى خسارة وزارة العدل للطعن هو إلزامها بمصروفاته طبقا للقاعدة العامة في الإلزام بالمصروفات

على من خسر الدعوى أو الطعن المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون المرافعات. والثابت في خصوص الطعن رقم ٣٣/٨٢٤ ق إن الطاعن.... قد سدد في تاريخ إيداع تقرير الطعن جميع ما طلب منه من المصروفات، ومن ثم حكم القانون والعدالة -بوجبان إلزام من خسر الطعن بالمصروفات. ومتى كان قلم الكتاب بالمحكمة الإدارية العليا قد أعلن هيئة قضايا الدولة بالمصروفات الواجبة على وزارة العدل التي خسرت الطعن رقم ٣٣/٨٢٤ ق فإن المطالبة تكون صحيحة قانوناً، وواجبة التسديد، ويكون الطعن فيها بطريق المعارضة في غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول المعارضة في أمر تقدير الرسوم المستحقة على وزارة العدل في الطعن رقم ٣٣/٨٢٤ ق علياً شكلاً. وفي موضوعها برفض المعارضة.

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٣٠)

المبدأ رقم (٩٥١) - المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مفادها - طلب التعويض قد يكون تابعا لطلب إلغاء القرار الإداري الإيجابي أو السلبي وقد يكون طلب التعويض مستقلاً عنه - ثبوت عدم مشروعية القرار هو الركن الأول في المسئولية عن التعويض - المادة الأولى من مرسوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعريف الرسوم أمام محكمة القضاء الإداري معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ مفادها أن يفرض في دعوى الإلغاء والدعوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره ٤٠٠ قرش - متى اتطوت الدعوى على مطالبه بمبلغ محدد المقدار وحكم بها كلها أو بعضها فإن هذا الطلب يكون معلوم القيمة في شأن استحقاق وحساب الرسم النسبي وسواء كان هذا الطلب ورد مستقلاً عن طلب إلغاء القرار الإداري أو جاء تبعاً له في دعوى واحدة.

الحكم

ومن حيث أن المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على إن: تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية: (أولاً).... (خامساً) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية.... (عاشراً) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المواد السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية.... (رابع

عشر) سائر المنازعات الإدارية.... ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه. وفقا للقوانين واللوائح". ومفاد ذلك أن طلب التعويض قد يكون تابعا لطلب إلغاء القرار الإداري الإيجابي أو السلبي كما قد يكون مستقلا عنه وفي كلتا الحالتين لا يخلط أحدهما بالآخر وباعتبار أن ثبوت عدم مشروعية القرار هو الركن الأول في المسؤولية والتعويض، وإذ كانت المادة الأولى من مرسوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعريف الرسوم أمام محكمة القضاء الإداري معطلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن "يفرض في الدعاوى مطومة القيمة رسم نسبي حسب لفئات الآتية:.... ويفرض في دعوى الإلغاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربعمئة قرش" فإنه متى تطوت الدعوى على مطالبة بمبالغ محددة المقدار وحكم بها كلها أو بعضها فإن هذا الطلب يكون معلوم للقيمة في شأن استحقاق وحساب الرسم النسبي على المبلغ المطالب باسترداده تبعا للحكم الصادر بإلغاء قرار المصادرة وقد ردت المحكمة على القول بأن الخصومة في دعوى الإلغاء خصومة عينية محلها طلب إلغاء القرار الإداري غير المشروع بأنه متى كانت الدعوى تتطوي في حقيقتها على المطالبة باسترداد المبلغ المصادر فإن تسوية الرسم المستحق على الدعوى على أساس قيمة المبلغ المحكوم بإلغاء قرار المصادرة بالنسبة له ليس فيه مخالفة لأحكام لائحة الرسوم، كما تناولت في حكمها الصادر بجلسة ١٢/١٢/١٩٨٧ في التظلم رقم ١ لسنة ٣٤ ق كيفية حساب مقدار الرسم النسبي المستحق على التعويض المطالب به والمحكوم به تبعا لإلغاء القرار الإداري الصادر بشطب أسماء المدعين من سجل المتعهدين والموردين وعدم التعامل معهم، ومن ثم فإن المطالبة باستحقاق المدعى لمبلغ محدد المقدار، أيا كان سند الاستحقاق مستقلة بذاتها أو تابعة لطلب أصلي بإلغاء قرار إداري إيجابي أو سلبي، والقول بخير ذلك من شأنه إهدار أحكام الرسم النسبي أمام محاكم مجلس الدولة تجعل المطالبة بمبالغ محددة تابعة لطلب إلغاء القرار الإداري بالامتناع عن الصرف.

(الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/٦/١٩٩٠ س ٣٥ ص ٦٧٩)
المبدأ رقم (٩٥٢) - التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية

مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيلياً وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أي فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيلية وسداد الرسم المستحق هو في حقيقته إنشاء لقيد جديد على رفع الدعوى لم يرد به نص في القانون .

الحكم

إن التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيلياً وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أي فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيلية وسداد الرسم المستحق ، إنما هو التزام ينشئ قيداً جديداً على رفع الدعوى لم يرد به نص في القانون ، وأساس ذلك (المادة ٦٣ من قانون المرافعات) بأن الدعوى ترفع بمجرد إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة بعد أداء الرسم المقرر قانوناً - لا يجوز لقلم الكتاب سواء من تلقاء نفسه أو بقرارات أو بتعليمات من رئيس المحكمة سواء تنظيمية عامة أو بصفة فردية للتقاعس عن قيد الصحيفة ما دامت استوفت شرائطها المقررة قانوناً - إفصاح رئيس المحكمة عن إرادته الملزمة سواء صاغها في شكل منشور أو تعليمات أو أوامر إدارية حقيقته قرار إداري تنظيمي مما يخضع لرقابة المشروعية أمام محاكم مجلس الدولة - القرار الإداري المطعون فيه وقد تضمن إضافة قيد على رفع الدعوى لم يرد بالقانون يكون قرار إداري معيب بعيب غصب سلطة المشرع وينحدر به إلى درجة الانعدام - بقاء ميعاد للطعن فيه مفتوحاً دون تقيد بالميعاد المقرر قانوناً - أساس ذلك: الإخلال الجسيم بحق الدفاع فضلاً عن فرض قيد هو أداء رسم بغير الطريق الذي رسمه القانون .

(الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩ / ١ / ١٩٩١ - ص ٣٦ ص ٤٩٥)
المبدأ رقم (٩٥٣) - تقدير الرسوم يتحدد بطلبات التي تشتمل عليها الدعوى - شمول الدعوى على طلبات معطومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة - شمولها لطلبات متعددة معطومة القيمة ناشئة عن سند واحد - كيفية تحديد الرسم .

الحكم

المادة ٣،١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن المرسوم أمام مجلس الدولة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ المادة

١٣،٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

تقدير الرسوم يتحدد بالطلبات التي تشمل عليها الدعوى ، إذا اشتملت الدعوى على طلبات معلومة القيمة أخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منهما ، وإذا تضمنت طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فيتحدد الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، أما إذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة ، فإذا قبل قلم كتاب المحكمة صحيفة للدعوى رغم أنها غير مصحوبة بما يدل على أداء الرسم كاملاً ، فالمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم يسدد المدعى الرسوم المستحقة .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٩٣ - من ٣٨ ص ٨٠٢)
المبدأ رقم (٩٥٤) - رسوم الدعوى - كيفية تقديرها عند تعدد الطلبات.

الحكم

المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة - لائحة للرسوم أمام مجلس الدولة المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ - المادتان ٧ و ١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية.

يتحدد الرسم بالطلبات التي اشتملت عليها الدعوى ، فإذا تعددت الطلبات وكان بعضها معلوم القيمة والآخر مجهول القيمة أخذ الرسم على كل منها ، وإذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فإن الرسم يتحدد باعتبار مجموعة الطلبات ، أما إذا كانت الطلبات ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة ، والمقصود بالسند هو السند القانوني الذي تبنى عليه الدعوى ، فإذا قبل قلم كتاب المحكمة صحيفة للدعوى رغم أنها غير مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً كان للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة ، وأساس ذلك هو عدم سداد الرسوم المستحقة .

(الطعن رقم ٣٦٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩٥ - ٤٠ ص ٩٣٩)
المبدأ رقم (٩٥٥) - تقدير الرسوم يتحدد بالطلبات التي تشمل عليها الدعوى - الطلبات المعلومة القيمة والطلبات المجهولة القيمة.

الحكم

المواد ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم

أمام مجلس الدولة و ١ ، ٢ من لائحة الرسوم أمام مجلس الدولة الصادرة بالرسوم الصادرة في ١٤/٨/١٩٤٦ والمعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ و ٧ ، ١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية .

تقدير الرسوم يتحدد بالطلبات التي تشمل عليها الدعوى . فإذا اشتملت على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة اخذ للرسم على كل منهما، وإذا تضمنت طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فيحدد الرسم باعتبار مجموع الطلبات وإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة - مقصد المثارع بالسند هو السند القانوني الذي تبني عليه للدعوى - نتيجة لذلك إذا قبل قلم كتاب المحكمة صحيفة للدعوى رغم أنها غير مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملا صح للمحكمة ان تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم يسدد المدعى للرسوم المستحقة .

(الطعن رقم ٣٦١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٦ - من ٤٢ ص ٥٣)
المبدأ رقم (٩٥٦) - الإعفاء من الرسوم لا إلزام بتقديم سند الوكالة - أساس ذلك: أن سند المدعي في إقامة الدعوى ومباشرتها هو قرار لجنة المساعدة القضائية بنائب المحامي لمباشرة الدعوى.

الحكم

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن سبق وتقدم بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣٠ بطلب الإعفاء رقم ١٩٥ لسنة ٥١ ق إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة القضاء الإداري لإعفائه من رسوم الدعوى التي يرغب في إقامتها لتعديل تقرير كفايته عن عام ١٩٩٦ وبجلسة ١٩٩٧/٨/٩ قررت لجنة المساعدة القضائية قبول طلبه وندب الأستاذ/..... للمحامي لمباشرة الدعوى، ومن ثم إذا ما أودع الأستاذ/..... قلم كتاب محكمة القضاء الإداري عريضة للدعوى رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥١ ق بالطلبات المشار إليها - فإنه لا يلزم بتقديم سند وكالة بحسبان أن سنده في إقامة الدعوى ومباشرتها هو قرار لجنة المساعدة القضائية الصادرة بجلسة ١٩٩٧/٨/٩ - وتكون الدعوى والحال هذه مقبولة شكلا، وهو ما يتعين القضاء به.

(الطعن رقم ٩٦٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١ / ٤ / ٢٠٠٦)

المبحث الثاني

مبادئ الجمعية العمومية

لقسمي الفتوى والتشريع

في رسوم الدعوى

وفيما يلي نعرض لأهم المبادئ التي تقررت في إفتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع وما سبقها من إفتاءات في ذات الشأن:

المبدأ رقم (٩٥٧) - إغفال المادة ١٩ من لائحة الإجراءات الواجب إتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤/٤/١٩٠٧ النص على تحصيل رسوم عن تنفيذ الأحكام التي تصدر في منازعة الأحوال الشخصية بطريق الحجز على المرتبات والمعاشات تحت يد الحكومة يعنى عدم جواز تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام.

الفتوى

الأحكام التي تصدر في منازعة الأحوال الشخصية يتم تنفيذها طبقاً للائحة الإجراءات الواجب إتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤/٤/١٩٠٧، إغفال المادة ١٩ من اللائحة النص على تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام بطريق الحجز على المرتبات والمعاشات تحت يد الحكومة يعنى عدم جواز تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام.

(الفتوى رقم ٤٩٥ - في ٧/٩/١٩٥٧)

المبدأ رقم (٩٥٨) - رسوم الدعوى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ - الحق في استردادها - عدم تقادمه إلا بقبضاء ١٥ سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون.

الفتوى

ولما كان الأصل في تقادم الالتزامات أنها تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة ما لم ينص القانون على مدة أقصر (م ٣٤٧ من القانون المدني)، ومن ثم يكون التقادم القصير استثناء من هذا الأصل العام، والاستثناء لا يجوز التوسع فيه لو القياس عليه.

وفضلاً عن ذلك فإن الاحتجاج بنص للفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني التي تنص على أن "يتقدم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقدم من يوم دفعها" لتطبيقه على الرسوم موضوع الخلاف - هذا الاحتجاج مردود بأن مناط تطبيق هذا النص أن تكون الرسوم قد دفعت بغير حق، ولما كانت رسوم الدعاوى المشار إليها قد دفعت أصلاً بحق وفقاً لأحكام قوانين الرسوم القضائية وذلك للمسير في الدعوى ونظرها بواسطة مرفق القضاء فإن أحكام هذا النص لا تسرى عليها، ويؤيد هذا النظر أن الأساس القانوني لرد الرسوم المشار إليها هو القانون ذاته وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ للمتقدم ذكره ، ولما كانت المادة ١٩٨ من القانون المدني تنص على أن "الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التي أنشأتها". ولما كانت الالتزامات التي تنشأ من القانون تتقدم بخمس عشرة سنة وفقاً للأصل للعام في التقدم ما لم يرد نص خاص بشأن تقدم هذا الالتزام بمدة أقل - ولم يرد ذلك للنص، لذلك فإن الالتزام برد رسوم الدعاوى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ لا يتقدم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ لا يتقدم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥.

(فتوى رقم ٨٢٥ - في ١٢/١٠/١٩٦٠)

المبدأ رقم (٩٥٩) - الرسوم القضائية والغرامات على الدعاوى المرفوعة من وزارة الأوقاف أمام مجلس الدولة منذ سنة ١٩٤٨ حتى أول يولييه سنة ١٩٥٩ - التزام هذه الوزارة بملأتها عن هذه الفقرة نظراً لما كان لهذه الوزارة من شخصية اعتبارية مستقلة ونمة مالية منفصلة عن نمة الدولة حتى أول يولييه سنة ١٩٥٩ - لا تفرقه في هذا الحكم بين ما إذا كانت الدعاوى مرفوعة من الوزارة بوصفها سلطة عامة أو بوصفها نظرة على الأوقاف للخيرية أو حراسة على الأوقاف الأهلية.

الفتوى

إن المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية والتي تسرى أحكامها على الدعاوى المرفوعة أمام القضاء الإداري بمقتضى المرسوم

الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ والقرار الجمهوري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ في هذه المادة تنص على أنه "لا تستحق الرسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة، فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة".

ومفاد هذا النص أن الدعاوى التي ترفع من الحكومة لا تستحق عنها رسوم قضائية. وحكمة ذلك أن الخزينة التي تؤول إليها حصيلة الرسوم القضائية هي ذات الخزينة التي تصرف منها هذه الرسوم ومن ثم فلا جدوى من تحصيل الرسوم من الحكومة في هذه الحالة ما دامت ستؤول إلى خزائنها العامة، وعلى هدى هذه الحكومة يكون مدلول لفظ الحكومة في مفهوم النص المشار إليه هو الحكومة بمعناها الضيق أي الحكومة المركزية، دون غيرها من الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة وذلك لانفصال ميزانيات هذه الهيئات عن ميزانية الدولة مما تتنفي معه حكمة عدم استحقاق الرسوم.

(الفتوى رقم ٧٨٠ - في ٢٢/١٠/١٩٦١)

المبدأ رقم (٩٦٠) - الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية - نصها على خفض الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى التي يصدر فيها الحكم المستأنف في مسألة فرعية واستكمال الرسم المستحق عنه إذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى - سريان هذا النص على الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد باعتباره صادرا في مسألة فرعية.

الفتوى

إن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق تنص على أن "يخفض الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية، فإذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه...".

ويتضح من هذا النص أنه إذا ترتب على الطعن في الحكم بطريق الاستئناف طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية، فإن الرسم لا يخفض إلى النصف طالما أنه سيجري على الفصل في موضوع الدعوى استكمال الرسم، فإن هذا من شأنه قصر الأحكام الصادرة في مسائل فرعية التي عنتها الفقرة الثالثة

من المادة الثالثة سالفه الذكر على الأحكام التي لا يترتب على الطعن فيها طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية، إذ أن هذه الأحكام هي فقط التي تعتبر أحكاما مباشرة في مسائل فرعية في تطبيق النص المتقدم.

لم تعرض أحكام قانون المرافعات الحالي للمسألة الخاصة بالطعن في الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى وما إذا كان يترتب عليه في جميع الأحوال طرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية أم أنه من المتعين التفريق بين المدفوع بعدم قبول الدعوى التي تتصل بالموضوع وتلك التي يكون مبناهما السقوط لانقضاء الميعاد، إذ أن كل ما استحدثه قانون المرافعات بشأن المدفوع بعدم قبول الدعوى هو نص المادة ١٤٢ التي قضت بأن "الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إيدأؤه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف".

كما أن النص على جواز إيدأء المدفوع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف، لا يترتب عليه إلحاق المدفوع بعدم القبول بالمدفوع الموضوعية وتطبيق جميع القواعد المقررة بشأن المدفوع الموضوعية بالنسبة إليها بما في ذلك أن الطعن في الحكم بعدم قبول الدعوى -أي كان مبناه- يطرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية إذ حقيقة الأمر أن المشرع قد اقتصر في المادة ١٤٢ على اجتراء قاعدة واحدة من القواعد المطبقة بشأن المدفوع الموضوعية بالنسبة للمدفوع بعدم القبول وهي القاعدة الخاصة بجواز إيدأئها في أية حالة تكون عليها الدعوى أما فيما عدا ذلك من القواعد التي تطبق بشأن المدفوع الموضوعية فلم ينص القانون على تطبيقها بصدد المدفوع بعدم القبول وليس في أن قصر النص على الأخذ بهذا الحكم بشأن هذه المدفوع لا يحتم تطبيق القواعد الأخرى المقررة بشأن المدفوع الموضوعية. ويؤيد ذلك أن المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات قد تضمنت ما يأتي تعليقا على المادة ١٤٢:

" لم يكن ثمة بد من وضع نص يتضمن بعض الأحكام الخاصة بالدفع بعدم قبول الدعوى بعد أن طال بحثه في الفقه والقضاء وبعد أن عني بالنص على حكمه في التشريع الفرنسي الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ (المادة ١٩٢). على أن المشرع لم ير إلا أن ينص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى بجواز إيدأئه في أية حالة تكون عليها... أما غير ذلك مما يدور البحث فيه عن طبيعة الدفع بعدم قبول الدعوى، كالبحث فيما إذا كان يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء

نفسها بعدم قبول الدعوى في بعض الصور أو البحث فيما إذا كان الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى يطرح للنزاع في موضوع الحق على محكمة الطعن فذلك لم يتعرض المشرع للنقص فيه...". وليس أدل من ذلك على أن النص على جواز إيداء الدفع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوة لا يستلزم القول بإلحاق هذا الدفع بالمدفوع الموضوعية وبأن الطعن في الحكم بقبول الدفع أيا كان مبناه يطرح للنزاع برمته على محكمة الطعن، وإنما صرحت المذكرة الإيضاحية بأن المشرع لم يشأ أن يتطرق إلى البحث في هذه المسألة مما يقطع بأن المشرع قد أثر ترك الأمر لأجتهد الفقه والقضاء وما دلم أن أحكام القضاء قد اطرقت على الأخذ بالتفرقة بين دفع بعدم القبول مبناهما لتقضاء الميعاد وغير ذلك من المدفوع بعدم القبول فلا وجه للخروج على مؤدى هذه التفرقة في ظل قانون المرافعات الحالي إذ لم يرد بنصوص هذا القانون أي حكم بصرح أو يلمح إلى هجر تلك الفقرة.

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحكم الصادر بقبول المدفوع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد هو من الأحكام الصادرة في مسألة فرعية في تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق، ومن ثم يخفض رسم استئنافه إلى النصف.

(فتوى رقم ٦٢٠ - فى ١٠/٤/١٩٦٣)

المبدأ رقم (٩٦١) - الدعاوى التي ترفع من العاملين بالقطاع للعلم أمام جهة القضاء أو أمام المحاكم التأديبية طبقاً لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو استناداً إلى المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع للعلم ثم يقضى فيها بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة القضاء الإدارى أو إحدى المحاكم الإدارية - يتعين إحالة هذه الدعوى إلى المحكمة التي عينها الحكم - ليس لقلم كاتب المحكمة التي أحيلت إليها هذه الدعاوى أن تجرى شئونها فيما يتعلق باستحقاق الرسوم.

الفتوى

ومن حيث إن الدعاوى التي أثير بصندها الاستفسار المعروض قد قضى فيها بعدم الاختصاص من المحكمة التي رفعت إليها مع إحالتها إلى محكمة أخرى فمن ثم يتعين إحالتها بحالتها إلى المحكمة التي عينها الحكم وليس إلى قلم كاتب

هذه المحكمة أن يحول دون ذلك بحجة عدم تحصيل الرسم.
ومن حيث أنه متى أحييت الدعوى إلى المحكمة طبقا لما تقدم فإن هذه
المحكمة تجرى شئونها فيما يتعلق باستحقاق الرسم على الدعوى من عدمه.
من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أنه
ليس لقلم الكتاب أن يحول دون عرض الدعوى على المحكمة بحجة عدم تحصيل
الرسم، والمحكمة المحال إليها الدعوى أن تجرى شئونها فيما يتعلق بمدى
استحقاق الرسم على الدعوى.

(ملف ١٦٥/٢/٣٧ - جلسة ٢٤/٣/١٩٧٠)

المبدأ رقم (٩٦٢) - الدعوى التي يطالب فيها بفسخ العقد والتعويض ويكون
الإخلال بالتزام تعاقدى أو أكثر هو سند طلب الفسخ وكذلك طلب التعويض فإن
تقدير الرسم في هذه الحالة يتم باعتبار مجموع قيمة الطلبات بالتطبيق لحكم
الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم
القضائية في المواد المدنية ولا يغير مما تقدم ما يقل في فقه القانون المدني
من أن التعويض في حالة الفسخ يقوم على أساس المسؤولية التقديرية لا
العقدية استنادا إلى ما يترتب على الفسخ من زوال العقد بلثر رجعى - هذا
القول أن صح في القانون المدني فانه ليس حتما أن يستتبعه اعتبار دعوى
الفسخ والتعويض من قبيل الدعاوى التي تستند فيها الطلبات إلى أكثر من
سبب - لكل فرع من أفرع القانون معايير ضوابطه التي لا تنطبق بالضرورة
على غيره من الأفرع الأخرى.

الفتوى

إن المادة ٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية
تنص على أنه "إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة
ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار كل سند على حده. وإذا اشتملت الدعوى
على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على
حده إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة
يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد".

وقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أنف الذكر تعليقا
على حكم المادة ٧ منه أنه "روعي في وضع المادة ٧ الاهتداء بأحكام المادة ٣٠

مرافعات أهلي محافظة على حسن التنسيق بين الأحكام التشريعية وإن بقي مفهوم أن لكل من المادتين مجالها الذي تستقل به عن الأخرى.

فالمادة ٧ من هذا القانون خاصة بأحكام الرسوم والمادة ٣٠ مرافعات مناطها تحديد الاختصاص النوعي. وواضح أن المقصود بالسند في المادة ٧ سبب الالتزام لا السند.

ويبين من ذلك أنه لا اعتداد بالسند في مجال تحديد الرسوم وإن المقصود بالسند الذي يبنى عليه تحديد الرسم هو السبب الذي يقيم عليه المدعى طلباته. ومن حيث إن رفع الدعوى بطلب فسخ العقد إنما يستند قانونا إلى ما يكون قد وقع من المدعى عليه وهو الطرف الآخر في العقد من إخلال بالترام أو أكثر من الالتزامات الملقاة على عاتقه بمقتضى العقد. وهذا الإخلال هو ما يستند إليه المدعى أيضا في طلب التعويض عن الضرر الذي لحقه من جرائه.

ومن حيث أنه متى كان ذلك. فإنه يمكن القول بأن طلبي الفسخ والتعويض يقدمان على ذات السند ومن ثم يقدر الرسم على الدعوى باعتبار مجموع قيمة الطلبين بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة المشار إليها.

ولا يغير مما تقدم القول بأن فقه القانون المدني يرى أن التعويض في حالة فسخ العقد يقوم على أساس المسؤولية التقديرية لا العقوبة استنادا إلى ما يترتب على فسخ العقد من زواله بأثر رجعي مما يستحيل معه استنادا إلى ما يترتب على فسخ العقد من زواله بأثر رجعي مما يستحيل معه إسناد المسؤولية في هذه الحالة إلى العلاقة التعاقدية الأمر الذي يبنى عليه اعتبار كل من طلبي الفسخ والتعويض قائمين على سندان مختلفين - ذلك إن هذا النظر إنما أملت اعتبارات التوفيق بين الفكرة الناشئة عن العقد، وهذا القول إن صح في فقه القانون المدني فليس حتما أن يستتبعه اعتبار دعوى الفسخ والتعويض من قبيل الدعاوى التي تستند الطلبات فيها إلى سببين مستقلين في مفهوم قانون الرسوم القضائية. فكل فرع من فروع القانون معايير وضوابطه وتعريفه التي لا تنطبق بالضرورة بالنسبة إلى غيره، فتعريف الموظف العام والمال العام مثلا في القانون الإداري لا يتطابق حتما مع هذا التعريف في مجال القانون الجنائي.

وعلى ذلك فإذا جاز لفقه القانون المدني أن يمعن في تطبيق المنطق النظري البحث، فليس حتما أن تؤخذ تعريفه بتفاصيلها النظرية وأسسها الفلسفية لكي

تطبق في مجال قانون آخر يعتمد على الواقع العملي أكثر من اعتماده على المنطق النظري كما هو الشأن في مجال الرسوم للقضائية التي ينبغي أن يكون تطبيقها قائما على أسس عملية واضحة ومبسطة يسهل تفهمها وتنفيذها.

وفي ضوء ما تقدم يتعين النظر إلى كل من طلبي الفسخ والتعويض باعتبارهما ناشئين عن سبب واحد هو في النهاية إخلال المدعى عليه بالالتزامات التي يلقيها عليه العقد، فهذا الإخلال هو الذي يستند إليه المدعى في طلب فسخ العقد، وهو أيضا سنده في طلب التعويض عما لحقه من ضرر. ولا اعتراض على ذلك بأن هذا القول لا يتفق ومفهوم فكرة السبب في القانون المدني، فليس ثمة تلازم حتمي بين مفهوم السبب في القانون المدني وبين ما ينبغي أن تحمل عليه فكرة السبب في مفهوم قانون الرسوم.

ومما يؤكد هذا النظر، إن اعتبار طلبي الفسخ والتعويض قائمين على سندانين مختلفين من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف مقدار الرسم بين طلبات ذات طبيعة واحدة تأسيسا على فكرة نظرية بحتة لا تنهض مبررا كافيا للمفارقة في تقدير الرسوم. ويظهر ذلك بجلاء بالنسبة إلى عقود المدة، وهي عقود لا تنطبق عليها فكرة الأثر الرجعي للفسخ لأن ما انقضى ونفذ منها ينطوي مع الزمن ولا يمكن إعادته أو اعتباره كأن لم يكن ومن ثم يقال أن العقد في هذه الحالة ينتهي بالنسبة للمستقبل. وعلى ذلك فإن دعوى التعويض هنا تقوم على أساس المسؤولية العقدية طالما أن العقد لم ينته بأثر رجعي وإنما هو قائم في الماضي ومنتج لآثاره. وهكذا بينما يقال بتحصيل الرسم في دعوى الفسخ مع التعويض على أساس قيمة كل طلب على حدة، يستند الرسم باعتبار مجموع قيمة الطلبين بالنسبة إلى الدعاوى التي يطلب فيها إنهاء عقد من عقود المدة مع التعويض، وتلك نتيجة غير مقبولة تنطوي على اختلاف، في تقدير الرسوم بين طلبات من طبيعة واحدة.

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الدعاوى التي يطلب فيها المدعى الحكم بفسخ العقد مع التعويض تعتبر مشتملة على طلبين قائمين على سند واحد هو العقد ومن ثم يكون تقدير قيمة الدعاوى باعتبار مجموع الطلبين.

(ملف ١٩٧٩/١/٣٧ - جلسة ١٩٧١/١/٦)

المبدأ رقم (٩٦٣) - مناط استحقاق ربع الرسم في حالة ترك المدعى

الخصومة أو تصالحه مع خصمه أن يتم ترك الخصومة أو التصالح في الجلسة الأولى لنظر الدعوى التي أعلن إليها المدعى عليه إعلاناً صحيحاً وأن يكون ذلك قبل بدء المرافعة - المقصود بالجلسة الأولى في حالة غياب المدعى عليه وتأجيل الدعوى لإعذاره هي الجلسة التي يعذر إليها المدعى عليه وليست الجلسة التي يتم فيها التأجيل للإعذار - أساس ذلك: التأجيل لإعذار يكون تلقائياً لمجرد تحقق موجبه ولا تتوافر في الجلسة التي يتم فيها التأجيل للإعذار مكنة ترك الخصومة أو التصالح.

الفتوى

إن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المولد المدنية ينص في المادة ٢٠ مكرراً على أنه "إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع للرسم المسدد" كما ورد هذا الحكم ذاته في نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وردده من بعده قانون المرافعات الجديد في نص للفقرة الأولى من المادة ٧١ منه وبمناسبة إجراء الجهاز المركزي للمحاسبات تفتيشاً على إيرادات بعض المحاكم تبين له أن أقلام الكتاب تختلف فيما بينها في تحديد مدلول عبارة (الجلسة أولى) سألته الذكر، فذهب بعضها إلى اعتبار أن الجلسة الأولى هي الجلسة التي أعلن إليها المدعى عليه إعلاناً صحيحاً وليست الجلسة التالية لإعذاره، ومن ثم فانه في حالة ترك الخصومة أو الصلح في الجلسة التالية لأعذار المدعى عليه المتخلف عن الحضور برغم إعلانه إعلاناً صحيحاً، ويرجع هذا الاختلاف إلى صدور تعليمات من الوزارة إلى أقلام الكتاب تضاربت بين الاتجاهين المذكورين، ولوضح الجهاز المركزي للمحاسبات أن عبارة الجلسة الأولى يقصد بها الجلسة التي أعلن إليها المدعى عليه إعلاناً صحيحاً، كما ذكرت إدارة المحاكم في كتابها المؤرخ في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٨ أن المقصود بالجلسة الأولى في حكم المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم والمادة ٧١ من قانون المرافعات الجديد هو الجلسة الأولى التي أعلن إليها المدعى عليه إعلاناً صحيحاً وذلك أخذاً بصراحة النص واستهداء بالذاكرة الإيضاحية لكل من القائل بأنها الجلسة التي يتم فيها إعادة إعلان المدعى عليه الغائب حيث يكون الصلح أو ترك الخصومة ممكناً، إذ

يتضمن هذا الرأي تخصيصا للنص بغير مخصص وتحميلا له غير ما يحتمل فضلا عما ينطوي عليه من خلط بين حكم هذه الحالة وبين ما اتجه إليه المشرع من وجوب إعادة إعلان المدعى عليه للغائب بقصد إلغاء نظام الطعن بالمعارضة، هذا إلى أن عدم حضور المدعى عليه في الجلسة الأولى التي أعلن إليها إعلانا صحيحا لا يحول دون ترك المدعى دعواه.... وقد سبق أن عرض هذا الموضوع على اللجنة الأولى لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٦٤ فرأت أن المقصود بالجلسة الأولى للجلسة التالية للإعذار، كما أيدت هذا الرأي بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ غير أن الجهاز المركزي للمحاسبات اعترض على هذا الرأي وطلب من الوزارة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع.

ومن حيث إن الثابت من نص المادة ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية والمادة ١/٧١ من قانون المرافعات الجديدة (وتقابلها المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم) وهي النصوص سالفة الذكر -الناصب حتى يكون للمدعى الحق في استرداد ثلاثة أرباع الرسم يتعين أن يتوافر شرطان هما (١) أن يتم ترك الخصومة أو التصالح في الجلسة الأولى لنظر الدعوى التي أعلن إليها المدعى إعلانا صريحا. (٢) أن يتم الترتك أو التصالح قبل بدء المرافعة.. والحكمة التي دفعت إلى تقرير هذا الحكم هي إتاحة الفرصة للصلح في الدعاوى أو ترك الخصومة فيها قبل نظرها الفعلي بمعرفة المحكمة حتى يخف الضغط على المحاكم بالنسبة إلى المنازعات التي يبدى الطرفان أو للمدى فيها اتجاهها نحو التسليم بحق الطرف الآخر فيما يذهب إليه، وفي حالة غياب المدعى عليه وتأجيل الدعوى لإعذاره، فإن الجلسة التي يتم فيها التأجيل للأعذار ليست هي الجلسة الأولى لنظر الدعوى، خاصة إذا لوحظ كما كانت تنص عليه المادة ٩٥ من قانون المرافعات القديم من أنه "إذا تخلف المدعى عليه أو المدعى عليهم كلهم أو بعضهم عن الحضور في الجلسة الأولى وجب على المحكمة في غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر القضية إلى جلسة تالية يخطر بها الخصم للغائب ويعتبر الحكم في الدعوى بمثابة حكم حضوري في حق المدعى عليهم جميعا" وما تنص عليه المادة ٨٤ من قانون المرافعات القائم من أنه "إذا تخلف المدعى عليه وحده في الجلسة الأولى وكانت صحيفة الدعوى قد أعلنت لشخصه كان على المحكمة

في غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر القضية إلى جلسة تالية يعلن المدعى بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم في الدعوى في الحالتين حكما حضوريا.. ومعنى ذلك أن المشرع يوجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى ، في الحدود المبينة في هذا النص ، ومقتضى هذا للوجوب أن يكون التأجيل تلقائيا لمجرد تحقق موجبه، فلا تعتبر الدعوى أنها نظرت فعلا في الجلسة الأولى وبالتالي لا تتوافر في هذه الجلسة مكنة ترك الخصومة أو التصالح فيها. مما لا يتصور معه إعمال الحكم الولد في نص المادتين ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية و ١/٧١ من قانون المرافعات (المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم)، وينبغي أن العبرة في إمكانية ترك للخصومة أو الصالح هي بالإمكانية القانونية وليست بالإمكانية المادية، أي أن الجلسة الأولى هي الجلسة التي يكون فيها التصالح أو ترك الخصومة ممكنا من الناحية القانونية ولو لم يكن ممكنا من الناحية الواقعية لتغيب المدعى عليه فيها وذلك يكون بالاعتداد بالجلسة التي يتم أعذار المدعى عليه للحضور فيها عند غيابه في أول جلسة حددت لنظر الدعوى.

ولا وجه للقول بأن الأحكام تدور وجودا وعندما مع علتها وليس مع حكمتها، وإن علة تقرير حكم استحقاق ربع للرسم فقط في حالة ترك للخصومة أو للتصالح فيها هي الترك أو التصالح في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة في الدعوى -لا وجه لذلك لأنه إذا كانت هذه العلة من هذا الحكم فإن الاستهداء بالحكمة التي أملتة وهي تخفيف العبء عن المحاكم بالنسبة إلى المنازعات التي يمكن أن تنتهي بالترك أو بالتصالح بتشجيع المتقاضين على ذلك عن طريق إقرار حقهم في استرداد الجزء الأكبر من الرسم - الاستهداء بهذه الحكمة ليس إغفالا لعل النص وإنما هو تحديد لها وتحقيق للغرض الذي تخياه المشرع من تقريره.

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه في الأحوال التي يتعين فيها على المحكمة تأجيل نظر الدعوى لأعذار المدعى عليه فإن الجلسة الأولى في مفهوم نص المادة ٢٠ مكررا من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المولد المدنية ونص المادة ٧١ فقرة أولى من قانون المرافعات (ويقابله نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم) هي الجلسة التي يتم الأعذار إليها.

(ملف ١٨٠/١/٢٧ - جلسة ١٩٧١/١/٦)

المبدأ رقم (٩٦٤) - تحديد الرسوم المقررة على الدعوى يكون بحسب المحكمة المرفوعة أمامها - قرار رئيس لجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة - نصه في مادته الثانية على فرض رسم ثابت قدره خمسة عشر جنيها على الدعوى التي ترفع من نوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم جواز تحصيل رسم عن طلب وقف التنفيذ بالإضافة إلى رسم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ما دامت تضمهما دعوى واحدة.

الفتوى

ومن حيث إن المستفاد من النصوص المتقدمة أن تحديد الرسوم المقررة على الدعوى يكون بحسب المحكمة المرفوعة أمامها فالدعوى التي ترفع أمام محكمة القضاء الإداري تحصل عنها الرسوم بحسب الطلبات المقدمة فيها طبقا للمادتين الأولى والثانية من المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ بتعريفه الرسوم والإجراءات المنعقدة بها أمام محكمة القضاء الإداري المعدل بمرسوم ١٩٥٤/١/٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥، أما للدعوى التي ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا فيحصل عنها رسم ثابت قدره خمسة عشر جنيها طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك بغض النظر عن الطلبات المقدمة من ذي الشأن أو التي قضى فيها للحكم للمطعون فيه.

ومن حيث إنه في الدعوى التي ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز تحصيل رسم عن طلب وقف تنفيذ القرار بالإضافة إلى الرسم الثابت المقرر على هذه الدعوى. لأن رافع الدعوى لا يطلب من المحكمة المذكورة وقف تنفيذ القرار كما هو الشأن أمام محكمة القضاء الإداري وإنما يطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه، ولا يصح قياس طلب وقف تنفيذ الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا على طلب وقف تنفيذ القرار أمام محكمة القضاء الإداري لأنه قياس على غير مثبته.

ولا حاجة في القول بأن الرسم أمام المحكمة الإدارية العليا مفروض على الدعوى وليس على كل طلب على حده مما يتعارض مع واحد من المبادئ الأساسية في قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهو متعدد الرسوم بتعدد الطلبات التي تشتمل عليها الدعوى (مادة ٧ من القانون) وهو مبدأ واجب التطبيق على الدعوى التي ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا بطريق الإحالة المنصوص

عليها في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩، لا حاجة بذلك لان الإحالة المشار إليها لا تكون إلا حيث لا يوجد نص في القرار المذكور وفي لائحة الرسوم الخاصة بمجلس الدولة وقد حدد نص المادة ٢ من القرار المذكور رسماً ثابتاً على الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا، ولم يفرق هذا النص بين الدعوى التي تشتمل على طلب واحد والدعوى التي تشتمل عدة طلبات كما لم يفرق بين الدعوى التي ترفع طعناً على الحكم الصادر استقلالاً في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري والدعوى التي ترفع طعناً على الحكم الصادر استقلالاً في طلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الإداري معاً، والأصل في تفسير القوانين أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يوجد ما يقيد، وإذا فلا يجوز إعمال الإحالة المشار إليها ولا يجوز بالتالي تحصيل الرسم المقرر على طلب وقف تنفيذ الحكم أمام محكمة النقض على ذات الطلب أمام محكمة النقض على ذات الطلب أمام المحكمة الإدارية العليا.

كما لا يجوز الاحتجاج بنص المادة الأولى من المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ والتعديلات التي أدخلت عليه فيما يتعلق بالرسم المقرر على طلب وقف تنفيذ القرار سواء بالإضافة أو بالحذف لأن هذه المادة خاصة بالرسوم على الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري والتي تحدد على أساس الطلبات المقدمة فيها، ولا تنطبق على الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا التي حدد لها رسم ثابت بغض النظر عن الطلبات المقدمة فيها أو الطلبات التي قضى فيها الحكم المطعون فيه كما سلف البيان.

ولهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم جواز تحصيل رسم. عن طلب وقف للتنفيذ بالإضافة إلى رسم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ما دامت تضمهما دعوى واحدة.

(ملف ١٨١/١/٣٧ - جلسة ١٩٧١/٣/٢٨)

المبدأ رقم (٩٦٥) - رسوم قضائية - استحقاقها على الطعون الضريبية المقامة من الشركاء المتضامنين وشركات التوصية - يكون على أساس مجموع أرباح الشركة وليس على أساس نصيب كل شريك متضامن على حده.

الفتوى

إن المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية

في المواد المدنية تنص على أنه "إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد، قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات، فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة...." كما تنص المادة ٧٥ من ذات القانون على أن "يكون تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي:..... سادس عشر: تقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقرير الأرباح التي تستحق عنها للضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها". وتنص المادة ٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه "إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد، كان التقدير باعتبار قيمتها جملة، فإن كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة".

ومن حيث أنه في مجال تقدير الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفع في شأن الأرباح، فإن المرجع في ذلك أساسا إلى نصوص قانون الرسوم، وقد قطع نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم المشار إليها في أن الرسم يقدر على أساس مجموع الطلبات باعتبار وحدة السند وهو عقد الشركة في الحالة المعروضة، طالما أن هناك وحدة فعلية وقانونية بين الشركاء تتمثل في وحدة العمل في الأنشطة التي يزاولونها، ثم في وحدة للنظر القانونية التي يستندون إليها معا في الدفاع عن مصالحهم المشتركة في الشركة القائمة بينهم، توصلا إلى تحديد صافي الربح الذي يوزع عليهم في آخر كل سنة ضريبية وفقا لأنصبتهم المحددة بعقد الشركة فتكون المنازعة تبعا لذلك متضمنة وحدة السبب القانوني مع تعدد الخصوم ترتيبا على ذلك فإن تقدير الرسوم في الدعاوى المشار إليها يتم على أساس مجموع الأرباح المقررة للشركة جملة وليس على أساس نصيب كل شريك على حدة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الرسم المستحق على الشركاء المتضامنين في شركات التضامن وشركات التوصية يحسب على أساس مجموع أرباح الشركة وليس على أساس نصيب كل شريك متضامن على حدة، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم

القضائية في المواد المدنية.

(ملف ١٨٩/٢/٣٧ - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٣)

المبدأ رقم (٩٦٦) - النص في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة - الهيئات العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة للوارد في هذا النص - مقتضى ذلك تمتعها بالإعفاء من الرسوم بالنسبة للدعاوى والطعون التي ترفعها.

الفتوى

ومن حيث إن المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه تنص على أن " لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة".

ومن حيث أن نقطة الخلاف بين الهيئة ووزارة العدل تنحصر في تحديد ما إذا كانت الهيئة العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة الوارد في نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه من عدمه، حيث يتوقف على ذلك بيان ما إذا كانت هذه الهيئات تعفي من الرسوم للقضائية أو لا تعفي.

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون الهيئات العامة الصادرة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه "يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية". وتنص المادة ١٤ من هذا القانون على أن "تعتبر أموال الهيئة العامة أموالاً عامة" كما تنص المادة ١٨ منه على أن "يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه مايعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون".

ومن حيث أنه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه لم عد ثمة محل للفرقة بين الحكومة بمعناها للضييق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، ذلك أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ أتت للذكر قد كشفت بما لا يدع مجالاً للشبهة في خصوص طبيعة الهيئات العامة ذلك أن الهيئات العامة في الغالب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية، وأنها وإن كانت ذات ميزانية

خاصة إلا أنها تلحق ميزانية الدولة ماتحققه من أرباح، ومن ثم فإن الحكمة التي يتوخاها المشرع من تقرير مزية الإعفاء من الرسوم القضائية تكون محققة بالنسبة إلى الهيئات العامة، وعلى هذا الأساس، قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٧ قضائية (جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) بعدم استحقاق رسوم على الدعاوي أو الطعون التي ترفعها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لكونها هيئة عامة تدخل في مدلول "الحكومة" الذي نصت عليه المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٩ وذلك على الرغم من أن طعنها الذي صدرت في شأنه قائمة الرسوم المعارض فيها قد أقيم في تاريخ سابق على تاريخ صدور قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار أن هذا القانون وما تضمنه المنكرة الإيضاحية كاشفان لوضعها القانوني السابق على إقامة طعنها.

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن "تعتبر إدارة النقل العام لمدينة الإسكندرية هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وتدعى الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية .." فمن ثم يكون شأنها شأن أي مصلحة حكومية في مجال تطبيق حكم الإعفاء من الرسوم القضائية المشار إليها في نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر.

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية تدخل في مدلول لفظ "الحكومة" الوارد في نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية، ومن ثم فإنها تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه في هذا النص بالنسبة إلى الدعاوي والطعون التي ترفعها.

(ملف ٣١٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

المبدأ رقم (٩٦٧) - جامعة الأزهر وهي إحدى الهيئات التابعة للأزهر تتمتع بميزة الإعفاء من الرسوم القضائية المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق - أساس ذلك أن الأزهر يعتبر من الهيئات العامة طبقاً لقانون الهيئات العلمية الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والتي تدخل في مدلول الحكومة في التمتع بالإعفاء المشار إليه.

الفتوى

إن المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق تنص على أنه "لاستحق رسوم عن الدعاوي التي ترفعها الحكومة" فإذا حكم في دعاوي بإلزام الخص بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة.. وينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي (م٢) وأنه يتمتع بشخصية معنوية وتكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة قبول التبرعات (م٦) وأن جامعة الأزهر هي إحدى الهيئات التي يشتمل عليها (م٨).

ومن حيث أنه سبق للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٤ أن انتهت إلى أن الأزهر يعتبر من الهيئات العامة لتمتعه بشخصية قانونية مستقلة، ولقيامه على رسالة سامية تتعلق بتزويد العالم الإسلامي بالمختصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشريعة الإسلامية والثقافة الدينية وتخرج علماء متفهمين في الدين يجمعون إلى جانب الإيمان بالله والثقة بالنفس وقت الروح كفاية علمية وعملية مهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك، والدهر بهذه الوصف يقوم على خدمة من أجل الخدمات العامة وتتوافر في شأنه مقومات الهيئة العامة طبقاً لقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣.

من حيث أن حكمة الإعفاء من الرسوم القضائية في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه وأن كانت قائمة على وحدة الميزانية إلا أنه بصور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ السالف الذكر لم يعد مجال للتفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في شأن تطبيق المادة ٥٠ سالف الذكر إذ أن الهيئات العامة هي في الغالب الأعم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية، وإنها وإن كانت لها ميزانيات خاصة بها إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتتحمل الدولة عجزها وتؤول إليها ماتحققه من فائض وهي بهذه المثابة تدخل في مدلول لفظ الحكومة في التمتع بالإعفاء المشار إليه، وبهذا المعنى قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٩ق.

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الأزهر يدخل في مفهوم

لفظ الحكومة في مجال تطبيق أحكام المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه.

(ملف ٤٠٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٣)

المبدأ رقم (٩٦٨) - هيئة الأوقاف المصرية معفاة من أداء الرسوم القضائية.

الفتوى

ومن حيث إن الهيئة العامة وفقاً للأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ٩١٦٣ بشأن الهيئات العامة تنشأ لإدارة مرفق عام بهدف الصالح العام ولا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وإن كانت لها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة، ومن ثم فإنها تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى من الرسوم القضائية، وهو ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع.

ومن حيث إن هيئة الأوقاف المصرية طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ٩١٧١ الصادر بإنشائها تعتبر هيئة عامة تتبع وزير الأوقاف وتسري في شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم تعفى من أداء للرسوم القضائية.

(ملف ٢٤٣/٢/٣٧ - جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٢)

المبدأ رقم (٩٦٩) - الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية معفاة من أداء الرسوم القضائية.

الفتوى

ومن حيث إن مفاد ذلك أن المشرع أعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية على الدعاوي التي ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشف والصور الملخصات والشهادات والترجمة لصالحها.

ومن حيث إن الهيئة العامة تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية وهو ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع.

ومن حيث إن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠. الصادر بإنشائها تعتبر هيئة تتبع وزير

المواصلات، وبذلك تعفي من الرسوم القضائية.

(ملف ٢٤٨/٢/٣٧ - جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٢)

المبدأ رقم (٩٧٠) - إعفاء الحكومة والهيئات العامة من الرسوم القضائية .

الفتوى

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ، إعفاء الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية ، والهيئات العامة لاتخرج عن كونها مصالح عامة حكومية ومن ثم يترتب على ذلك إعفاؤها من الرسوم القضائية - تطبيق: عدم خضوع هيئة النقل العام بالقاهرة لأداء الرسوم القضائية.

(ملف رقم ٢٢٩/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ - وبذات المعنى ملف

٤٠٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨١/١١/٤ - وملف ١١٢٩/٢/٣٢ - جلسة

١٩٨٤/٣/٥).

المبدأ رقم (٩٧١) - عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالنظر في منازعة أمر تقدير الرسوم القضائية. ولهذا لا ينعقد اختصاصها إذا أحالت المحكمة أمر تقدير الرسوم القضائية إليها.

الفتوى

عرض النزاع القائم بين وزارة المالية ووزارة العدل حول أمر تقدير الرسوم في الدعوى رقم ٥٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ مدني كلي شمال القاهرة على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فاستعرضت نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتي تنص على أنه تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية: (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض.

ويكون رأي الجمعية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين...".

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التعويض في المواد المدنية والتي تنص المادة ١٦ منه على أنه "تقدر الرسوم بأمر صدر من رئيس المحكمة ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم".

وتنص المادة ١٧ من ذات القانون على أنه "يجوز لذو الشأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة.

وتنص المادة ١٨ من القانون المشار إليه على أنه "تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن".

وأخيراً استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١١٠ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في شأن المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على أنه "على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها للدعوى بنظرها".

ومن حيث أنه وإن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها لبعض إلا أن المشرع في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المولد المدنية خرج عن هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثور حلو تقدير الرسوم القضائية فحدد طريقاً خاصاً للطعن فيها إذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال.

ولما كان الخاص يقيد فأن اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها لم التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال وذلك أيا كان أطراف النزاع. ولا يغير من ذلك القول بأن مانصت عليه المادة ١١٠ مرافعات يلزم الجمعية العمومية بنظر هذا النزاع ذلك أن الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة إبداء الرأي الملزم طبقاً لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إلا إنها لا تعد محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ سالفه الذكر، والإحالة لا تكون إلا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين والجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ليست محكمة وإنما هي جهة فتوى

حدد القانون اختصاصها كما حدد وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها وذلك ممن يمثل الوزارة أو الهيئة العامة قانوناً ي من الوزير أو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة ومن ثم فإن قضاء محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الطعن في أمر تقدير الرسوم القضائية والمقيد بجداول المحكمة برقم ٥١٧٢ لسنة ١٩٨٢ بعدم اختصاصها بنظره وإحالته إلى الجمعية العمومية لايجعل الاختصاص معقوداً لها.

لذلك انتهى أي الجمعية إلى عدم اختصاصها بنظر النزاع

(ملف ١٢٥١/٢/٣٢ - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤)

المبدأ رقم (٩٧٢) - اختصاص الفصل بالمنازعات التي تنور حول تقرير الرسوم القضائية ينحصر عن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضي حسب الأحوال - إحالة نزاع الرسوم القضائية إلى الجمعية العمومية لا يثبت لها اختصاصاً غير معقود لها أصلاً إذ الإحالة لا تكون إلا من محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين مستقلتين ، والجمعية العمومية هي جهة فتوى.

الفتوى

استظهار الجمعية العمومية من نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أنه كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين هذه الجهات بعضها البعض إلا أن المشرع في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المولد المدنية خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول تقدير الرسوم القضائية فاستن طريقاً خاصاً للطعن فيها إذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال ولما كان الخاص يقيد العام فإن اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضي حسب الأحوال وذلك أيا كان أطراف النزاع هذه من ناحية ومن ناحية أخرى فقد استقر إفتاء للجمعية العمومية على عدم اختصاصها بنظر المنازعة التي تمثل فيها الأوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر للوقف على أساس أن نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف في قيامها على شئون

الأموال الموقوفة إنما هو نشاط ناظر الوقف وهو من أشخاص القانون الخاص فلا يحق للهيئة بهذه المثابة والوصف القانوني الذي يتطلبه نص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة المشار إليه في جميع أطراف النزاع لكي ينعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظره - الجمعية العمومية خلصت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظره - الجمعية العمومية خلصت مما تقدم إلى أنه فضلاً عن أن النزاع في الحالة المعروضة مقام بين هيئة الأوقاف بصفتها نائبة عن الوقف وهي من أشخاص القانون الخاص وبين وزارة العدل حول أمر تقدير الرسوم عن الاستئناف رقم ٦٤ لسنة ٣١ ق بني سوف المشار إليه فإن الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتقدير الرسوم القضائية ينحصر أيضاً عن الجمعية العمومية ودون أن ينتقص من ذلك أن النزاع اتصل بالجمعية العمومية عن طريق الإحالة من محكمة استئناف بني سوف وفقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه ذلك أن الإحالة طبقاً لحكم هذه المادة لا تكون إلا من محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين في حين أن الجمعية العمومية لا تعد محكمة بالمعنى الذي عناء المشرع في المادة المشار إليها وإنما هي جهة فتوى ليتجاوز رأيها الملزم حد الفتوى حدد المشرع اختصاصها ووسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها ومن ثم فإن قضاء المحكمة في التظلم المشار إليه ليس من شأنه أن يثبت لها اختصاصاً غير معقود لها بحكم الأصل - مؤدي ذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر للنزاع المائل.

(فتوى رقم ١٣ بتاريخ ١٩٩٦/١/٨ ملف رقم ٢٦٥٤/٢/٣٢)

المبدأ رقم (٩٧٣) - الهيئة العامة للأبنية التعليمية - رسوم الدعاوى القضائية - الإعفاء من أدائها - حقوق الدولة قبل الغير - المطالبة القضائية - عدم جواز الإلتفات عن إقامة الدعاوى القضائية للمطالبة بالديون المستحقة للهيئة أيا كانت قيمتها - أساس ذلك.

الفتوى

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع أعفى الحكومة من رسوم إقامة الدعاوى (الرسوم القضائية) وأن إفتاء الجمعية العمومية قد استقر على أن الهيئة العامة للمنظمة وفقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة

والمنشأة لإدارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام لا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع للشخصية الاعتبارية وإن كان لها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة ومن ثم تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى من الرسوم القضائية ولأن الهيئة العامة للأبنية التعليمية المنشأة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ واستناداً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ومن ثم فإنها تكون متمتعة بالإعفاء من الرسوم القضائية باعتبار أنها تتدرج تحت مفهوم لفظ الحكومة بمعناه الواسع ولأن الجمعية العمومية سبق لها للخصوص إلى هذه النتيجة في فتاها الصادرة بتاريخ ١٩٩٨/٣/٩ ملف رقم ٥٥١/٢/٣٧ وكان حكم محكمة النقض الصادر بجلسة ١٩٩٢/٢/١٥ في الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ق والمتضمن عدم إعفاء هيئة الأوقاف المصرية من الرسوم القضائية تحت بصر الجمعية العمومية وبصيرتها وذلك لتعلق هذا الحكم بهيئة الأوقاف المصرية والتي قد تكون ممثلة في الدعوى بصفتها نائبة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف المصرية وهي بهذه الصفة من أشخاص القانون الخاص وخلصت الجمعية العمومية بعد استعراضها لما تقدم خلو الأوراق من أية وقائع أو معطيات جديدة - لم تكن تحت بصر هيئة الجمعية العمومية وبصيرتها من شأنها أن تغير من الرأي الذي سبق أن انتهت إليه الجمعية وكشفت به عن صائب حكم القانون وعليه انتهت إلى تأكيد إفتائها السابق في هذا الصدد - في خصوص الشق الثاني استظهرت الجمعية العمومية من طلب الإفتاء والمتعلق بمدى جواز الالتفات عن إقامة دعاوى قضائية للمطالبة بالديون التي نقل قيمتها عن قيمة الرسوم القضائية التي تتكدها الهيئة مقابل دعاوى لاستقصاء هذه المبالغ بأن اللائحة المالية للميزانية والحسابات حظرت التنازل عن أية ديون للحكومة بتعذر تحصيلها لأي سبب كان وإنما يتم قيدها بحساب العهد ويتم تحصيلها في خلال المدة المقررة قانوناً لسقوط الحق في المطالبة بها وهو ما مؤداه ولازمه عدم جواز الالتفات عن أية دعاوى قضائية للمطالبة بديون نقل قيمتها عن قيمة الرسوم سيما إزاء عدم وجود معيار للتفرقة بين الديون التي نقل قيمتها عن قيمة الرسوم أو تريد عليها وهو ما من شأنه فتح باب الاجتهاد والتضارب يؤدي حتماً إلى ضياع أموال الدولة أخذاً في الاعتبار ما سبق الانتهاء إليه من أن الهيئة معفاة من الرسوم القضائية وخلصت

الجمعية إلى عدم جواز الالتفات عن إقامة دعاوى قضائية للمطالبة بدين أيا كانت قيمته.

(الفتوى رقم ٨٤٠ لسنة ٥٦ - جلسة ٢٨/٨/٢٠٠٢ - تاريخ الفتوى
٢٠٠٢/١٠/٧ - ملف رقم ٣٧/٢/٦٠١)

الجزء الثاني

الطعن في الأحكام الإدارية

الجزء الثاني

الطعن في الأحكام الإدارية

ويشمل الأبواب التالية:

- الباب الأول : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.
- الباب الثاني : طرق الطعن الأخرى.
- الطعن الاستئنافي أمام محكمة القضاء الإداري.
- طعون هيئة مفوضي الدولة.
- التماس إعادة النظر.
- طعن الخارج عن الخصومة.
- دعوى البطلان الأصلية.

الجزء الثاني

الطعن في الأحكام الإدارية

بصدور الحكم القضائي في الدعوى الإدارية تصاحبه علامة الصحة، إلا أن المحكمة مصدرة الحكم قد تقع في خطأ يتخذ إحدى صورتين:

الصورة الأولى - الخطأ في الإجراء:

فالحكم يجب أن تسبقه مجموعة من الأعمال الإجرائية اللازمة لتمام صحته حتى يكون منتجاً لآثاره القانونية بحسبانه في الأصل يعتبر عملاً قانونياً، فإذا شابه عيب في الإجراءات السابقة له كان الحكم معيباً بالخطأ في الإجراء.

الصورة الثانية - الخطأ في التقدير:

وهي الحالة التي يخطأ في تطبيق إرادة القانون في الدعوى المحكوم فيها ، وقد يتعلق هذا الخطأ بالواقع أو بالقانون^(١).

لذلك يقوم نظام الطعن في الأحكام لضمان سلامة وعدالة الأحكام القضائية وبتشجيع الشعور بالنزاهة والاطمئنان لدى المحكوم عليه.

وطرق الطعن في الأحكام هي الوسائل التي حددها للقانون على سبيل الحصر والتي بمقتضاها يتمكن الخصوم من التظلم من الأحكام الصادرة عليهم بقصد إعادة النظر فيما قضت به أو بقصد إلغائها بسبب بطلانها أو بطلان الإجراءات التي بنيت عليها مع إلغائها^(٢).

وإذا كانت طرق الطعن في الأحكام غير الإدارية تتحدد في القانون المصري بالمعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر والنقض^(٣) ، فلقد نظم قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ طرق الطعن في الأحكام الإدارية في نصوص المواد ١٣ ، ٢٣ ، ٥٠ ، ٥١ منه.

(١) أنظر الدكتور /فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٣٠ وما بعدها.

(٢) راجع في ذلك : الدكتور / أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية - الطبعة الرابعة عشر - منشأة المعارف بالإسكندرية - ص ٧٦٢ وما بعدها.

(٣) كان القانون القديم يجوز التظلم من الحكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ، إلا أن القانون الجديد ألغى هذا الطريق وأجرى التماس إعادة النظر لحالة من حالاته (م/٢٤١/٨).

فنصت المادة ١٣ من القانون المشار إليه على أن:

"تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة ١٠ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية. ويكون الطعن من ذوي الشأن أو من رئيس هيئة مفوضي الدولة".

ونصت المادة ٢٣ من القانون ذاته على أنه:

"يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية:
(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله.

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.

(٣) إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع.

ويكون لذوي الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره".

ونصت المادة ٥٠ من القانون على أنه:

"لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك.

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك".

ونصت المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة على أنه:

"يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم

الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم.

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أبو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنهاً فضلاً عن التعويض إن كان له وجه.

وعلى ذلك فإن نظام الطعن في الأحكام الإدارية يتحصل فيما يلي:
أولاً - عدم جواز الطعن على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ولا حتى بطريق التماس إعادة النظر.

ثانياً - جواز الطعن على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية على النحو التالي:

(١) الطعن بالاستئناف أمام محكمة القضاء الإداري بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية.

(٢) الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري ومن المحاكم التأديبية.

(٣) الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بالنسبة للأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة إستئنافية إذا أقيم الطعن من رئيس هيئة مفوضي الدولة وحده.

(٤) التماس إعادة النظر بالنسبة للأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية.

وتحقيقاً للفائدة العملية المرجوة من هذا البحث نعرض لموضوع الطعن في الأحكام الإدارية في بابين:

الباب الأول: الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.

الباب الثاني: طرق الطعن الأخرى.

الباب الأول
الطعن أمام المحكمة
الإدارية العليا

الباب الأول

الطعن أمام المحكمة

الإدارية العليا

إذا كان الشارع قد حصر طرق الطعن في الأحكام الإدارية ووضع لها أجلاً محدداً، وإجراءات معينة فإن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا أتي خاتمة المطاف وكلمتها هي الفیصل في أي نزاع يعرض عليها بلا معقب على قضائها في ذلك ومن ثم لايقابل الطعن على أحكامها بأي طريقة من طرق الطعن ولا يجوز إلغاء أحكامها إلا في حدود ماقررتة المادة ١٤٦ من قانون المرافعات - شأن محكمة النقض - إذا قام بالحكم سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها حصراً في تلك المادة ، أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته^(١).

وسنعرض موضوع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في ست فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : مكانة المحكمة الإدارية العليا وطبيعتها.

الفصل الثاني : إجراءات الطعن.

الفصل الثالث : ميعاد الطعن.

الفصل الرابع : نطاق الطعن.

الفصل الخامس : سلطة المحكمة تجاه الطعن.

الفصل السادس : الأحكام العامة في الطعن.

ونعرض لكل منها على حدة:

(١) راجع في ذلك: حكم الإدارية العليا - الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢ - وحكمها في الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٢١ وسنورد تفصيلهما فيما سيلي من المبادئ.

الفصل الأول
مكانة المحكمة الإدارية العليا
وطبيعتها

الفصل الأول

مكانة المحكمة الإدارية العليا

وطبيعتها

إذا كانت المحكمة الإدارية العليا هي قمة التدرج القضائي لمحاكم مجلس الدولة فإن طبيعتها واختلافها عن محكمة النقض وطبيعة ماتصدره من أحكام ودور كل من دائرة فحص الطعون بها ودائرة توحيد المبادئ يقتضي قبل التعرض لإجراءات الطعن أمامها ومواعيده ونطاقه وسلطتها فيه أن نعرض لهذه المكانة وتلك الطبيعة في ضوء مقررته من مبادئ قانونية وذلك وفقاً للتقسيم التالي:

المبحث الأول : المحكمة الإدارية العليا قمة التدرج القضائي لمجلس الدولة.

المبحث الثاني : طبيعة دائرة فحص الطعون في مجال الطعن.

المبحث الثالث : طبيعة دائرة توحيد المبادئ في مجال الطعن.

المبحث الرابع : تميز طبيعة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا عنه أمام محكمة النقض.

المبحث الخامس : طبيعة الأحكام الصادرة في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.

المبحث الأول

المحكمة الإدارية العليا

قمة التدرج القضائي لمجلس الدولة

المبدأ رقم (٩٧٤) - إنشاء القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ للمحكمة الإدارية العليا يعتبر استحداثاً لطريق جديد من طرق الطعن لا مجرد تغيير في قواعد الاختصاص - سريته على الطعون في الأحكام الصادرة بعد العمل به - تطبيق الفقرة ٣ من المادة الأولى من قانون المرافعات.

الحكم

أنشأ المشرع المحكمة الإدارية العليا بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وجعل مهمتها التعقيب النهائي على جميع الأحكام الصادرة من محكمة للقضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في الأحوال التي نص عليها وهو مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم أو صدور حكم خلافاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه فاستحدث طريقاً جديداً للطعن في الأحكام لم يكن مقررأ من قبل أمام هيئة جديدة أعلى. ولما كان مفاد الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن القوانين الملغية أو المنشئة لطريق من طرق الطعن في الأحكام لا تسري بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها، وتسري بالنسبة لما صدر بعد هذا التاريخ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٥ أي بعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥١ في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥، فإن هذا الحكم يسري عليه القانون الجديد فيما استحدث من طريق الطعن أمام هذه المحكمة.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٥ - جلسة ١١/٥/١٩٥٥)
المبدأ رقم (٩٧٥) - أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية على القضاء الإداري ولا يقبل الطعن فيها بأي طريقة من طرق الطعن طبقاً للمادة ١٤٦ من قانون المرافعات.

الحكم

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة الإدارية العليا وهي

القمة في تدرج محاكم مجلس الدولة وكلمتها هي الفیصل في أي نزاع يعرض عليها بلا معقب على قضائها في ذلك، وقد استقرت أحكام هذه المحكمة على أن أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الإداري ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأي طريقة من طرق الطعن وأنه وطبقاً للمادة ١٤٦ من قانون المرافعات لا يجوز إلغاء حكم المحكمة الإدارية العليا - شأنه شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض إلا إذا استند الطعن فيه إلى قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية للمنصوص عليها على سبيل الحصر في هذه المادة، أو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته.

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)

المبدأ رقم (٩٧٦) - المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وهي أعلى محكمة طعن في أحكام القضاء الإداري وأحكامها باتة - لا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكام المحكمة الإدارية العليا ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية - لاسبيل إلى الطعن في أحكامها إلا بصفة استثنائية بدعوى البطلان الأصلية - لايتأتى ذلك إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقدانه صفته كحكم وهي التي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية أو أن يصدر بما لها من سلطة قضائية وأن يكون مكتوباً.

الحكم

ومن حيث إن الشارع قد حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها أجلاً محدداً وإجراءات معينة ولا يجري بحث أسباب العوار التي قد تلحق هذه الأحكام إلا بالطعن فيها بطرق الطعن المناسبة لها ولما كانت أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري وأحكامها باتة، فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن وقد اغتنى المشرع عن النص على منع الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية لعدم تصور الطعن بها على تلك الأحكام التي لايجوز تعييبها بأي وجه من الوجوه وهي واجبة الاحترام فيما خلصت إليه، ولاسبيل إلى الطعن في أحكام

المحكمة الإدارية العليا بصفة إستثنائية إلا بدعوى البطلان الأصلية وهذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات لايتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقدانه صفته كحكم وهي التي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية أو أن يصدر بما لها من سلطة قضائية وأن يكون مكتوباً.

ومن حيث انه عن الأسباب التي أقام عليها الطاعن دعوى البطلان الأصلية والمشار إليها أنفاً لاتتدرج في أسباب عدم الصلاحية للمنصوص عليها تحديداً وحصرأ في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإنما تتعلق بتأويل للقانون وتطبيقه وتهدف إلى إعادة مناقشة ماقام عليه قضاء الحكم المطعون فيه الأمر الذي لاتتوافر معه شرائط دعوى للبطلان الأصلية إذ ليس فيما ذكره الطاعن مايجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقدانه صفته كحكم ومن ثم يتعين الحكم برفض الدعوى، وإلزام المدعى المصروفات.

(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٢١)

المبحث الثاني

طبيعة دائرة فحص الطعون

في مجال الطعن

المبدأ رقم (٩٧٧) - دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية - يترتب على ذلك اختصاصها بالنظر في الطعن في حكمها بالتماس إعادة النظر - لتختص المحكمة الإدارية العليا بنظر هذا الطعن.

الحكم

إن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغاير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقاً لقواعد نص عليها القانون وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان بذاته ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكماً في الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ١٠ القضائية و١٥٩٦ لسنة ١٠ القضائية الماتمس فيهما هي المختصة بنظر الالتماس المرفوع عنهما، وهو ما يقتضي الحكم بعدم اختصاص

المحكمة بنظر للدعوى وإحالتها إلى دائرة فحص الطعون المختصة.

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ١١١ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٨)

المبدأ رقم (٩٧٨) - لم يأذن المشرع بالطعن في الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بأي طريق من طرق الطعن.

الحكم

إنه طبقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنتظر دائرة فحص الطعون بعد سماع إيضاحات مفوضي الدولة وذوي الشأن أن رأي رئيس الدائرة وجهاً لذلك... "وتبين المحكمة في المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادراً بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن".

ومفاد هذا النص أن المشرع لم يأذن بالطعن في الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بأي طريق من طرق الطعن بحيث بتعذر التمسك بكل أوجه البطلان التي تعيب الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارية أو المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية التي تجيز الطعن فيها أما المحكمة الإدارية العليا.

(الطعن رقم ١٥٠٤ لسنة ١٤١ق - جلسة ٢١/١١/١٩٧٠)

المبدأ رقم (٩٧٩) - تبدأ المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا بطعن يرفع إليها وتنتهي بحكم يصدر منها إما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشاري المحكمة الإدارية العليا ، وإما من إحدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها ، وفي أي من الحالتين يعتبر حكماً صادراً من المحكمة الإدارية العليا ، إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا فإن المنازعة لا تنتهي بقرار الإحالة - أثر ذلك - اعتبار إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها متصلة ومتكاملة - إذا شاب إجراء من الإجراءات عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن للدائرة الأخرى تصحيحه.

الحكم

يبين من جماع النصوص الواردة بقانون تنظيم مجلس الدولة أن المنازعة المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتابها، وتنتهي بحكم يصدر من هذه المحكمة إما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشاري المحكمة الإدارية العليا، وإما من إحدى

دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه الدائرة، أو من تلك فإنه في كلا الحالتين يعتبر حكماً صادراً من المحكمة الإدارية العليا، فإذا رأت دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء أن الطعن غير مقبول شكلاً أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه، ويعتبر حكماً في هذه الحالة منهياً للمنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا، أما إذا رأت أن الطعن مرجح لقبول أو أن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره فلها تصدر قراراً بإحالته إلى المحكمة الإدارية العليا. وقرارها في هذا الحالة لاينهي النزاع بل ينقله تلقائياً برمته، وبدون أي إجراء إيجابي من جانب الخصوم إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الأولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك إلى الدائرة الخامسة لتستمر في نظرها إلى أن تنتهي بحكم يصدر فيها. وإذا كانت المنازعة لا تنتهي بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالإحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحييت إليها فإن إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة بحيث إذا شاب أي إجراء من الإجراءات التي تمت فيها عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن تصحيحه أمام الدائرة الأخرى، بل أن هذه مهمتها فإذا ما زال هذا العيب استمرت المحكمة في نظر الطعن إلى أن يتم الفصل في المنازعة بحكم يصدر من المحكمة المذكورة.

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٩٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٣)

المبدأ رقم (٩٨٠) - ليس ثمة ما يمنع في القانون من أن يشترك أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة طبقاً للمادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ثم الجلوس بالدائرة الخامسة التي تنتظر موضوع الطعن والفصل فيه.

الحكم

نصت المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة، وطبقاً لهذا النص جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن القرار الصادر من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لا ينفذ النزاع بل ينقله تلقائياً برمته من الدائرة الثلاثية إلى

الدائرة الخماسية لتواصل نظر المنازعات التي بدأت مرحلتها الأولى أمام الدائرة الثلاثية، وأن إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي ومن ثم فإن الآثار المترتبة على ذلك أن القرار الصادر من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة الخماسية لا يمنع من اشتراك في إصداره من المستشارين من الاشتراك في الدائرة الخماسية بالمحكمة الإدارية العليا وأن عبارة من اشتراك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار القرار الخاص بالإحالة تشمل كل أعضاء هذه الدائرة بما فيها رئيسها.

(الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨)

المبدأ رقم (٩٨١) - يتضح من تشكيل دائرة فحص الطعون واختصاصها أنها محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية متميزة تختلف عن تشكيل وولاية المحكمة الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية - وصف المشرع ما يصدر عن دائرة فحص الطعون بأنه قرار (وذلك فيما يتعلق بقرارات الإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا) - يعتبر هذا القرار قرار قضائي ولائي - وصف المشرع ما تقضي به المحكمة من رفض الطعن بإجماع آراء أعضاء الدائرة بأنه حكم - يعتبر هذا الرفض حكماً قضائياً صادراً من دائرة فحص الطعون ويخضع بالتالي لكل ما تخضع له أحكام مجلس الدولة من قواعد وإجراءات - أثر ذلك : اختصاص دائرة فحص الطعون بنظر دعوى البطلان الأصلية الخاصة بما يصدر عنها من أحكام مثلها في ذلك مثل أي محكمة قضائية أخرى.

الحكم

ومن حيث إن المشرع قد نظم تشكيل واختصاص دائرة فحص الطعون، فأورد في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة اختصاص هذه الدائرة بنظر الطعن الذي يقدم للمحكمة الإدارية العليا بعد سماع إيضاحات مفوض الدولة ونوي الشأن، وإذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الإدارية العليا، إما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قراراً بإحالته إليها، أما إذا رأت - بإجماع الآراء - أنه غير مقبولاً شكلاً أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه.

وقد قضى المشرع بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ سالفه الذكر أن يكفي بنص

منطوق القرار أو الحكم بمحضر الجلسة وتبين المحكمة في المحضر بيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادر بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

ومن حيث أن المشرع قد نص على أن تشكل دائرة فحص الطعون من ثلاثة مستشارين (المادة الرابعة) من قانون مجلس الدولة، وهو ما يتضح معه من تشكيل هذه الدائرة واختصاصاتها إنها محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية خاصة مميزة تختلف عن تشكيل وولاية المحكمة الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية وقد وصف المشرع صراحة ما يصدر عن دائرة فحص الطعون بأنه قرار قضائي ولائي من هذه الدائرة بينما وصف ما تقضي به من رفض للطعن بالإجماع لأراء أعضائها بأنه حكم ومن ثم فإن هذا الرفض يكون حكماً قضائياً صادراً من دائرة فحص الطعون بتشكيلها الخاص ويخضع هذا الحكم بالتالي لكل متخضع له أحكام مجلس الدولة من قواعد وإجراءات وكذلك لما ورد في قانون المرافعات بالإحالة الصريحة المنصوص عليها في المادة ٣ من القرار بقانون بتنظيم مجلس الدولة وفيما لم يرد فيه نص في هذا التنظيم.

ومن حيث أنه مادام أن دائرة فحص الطعون تعتبر محكمة ذات ولاية محددة تتعلق بالحكم برفض ما يعرض عليها من طعون فأنها من ثم وفي حدود ما تقضي فيه بحكم قضائي تختص بنظر دعوى البطلان الأصلية الخاصة بما صدر عنها من أحكام مثلها في ذلك مثل أي محكمة قضائية أخرى، يؤكد سلامة هذا التفسير أنه قد جري قضاء هذه المحكمة على أن دائرة فحص الطعون هي المختصة بنظر التماس إعادة النظر في الحكم الصادر منها باعتبارها محكمة محددة للولاية أعمالاً لقانون مجلس الدولة وقانون المرافعات المدنية والتجارية.

ومن حيث إنه كما سبق القول فإن الطعن المائل في حقيقته دعوى بطلان أصلية، تركز على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون على أساس تغير تشكيل هيئة الحكم بعد حجز الطعن أمام تلك الدائرة للحكم فيه.

وحيث أن المادة ٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المدالبة غير القضاة الذين سمعوا للمرافعة وإلا كان الحكم باطلاً.

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن الاختصاص بنظر دعوى البطلان الأصلية المائلة يكون للمحكمة التي أصدرته وإذا لم يصدر الحكم للطعون فيه

من هذه المحكمة فإنه يتعين للحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى.
ومن حيث أنه وفقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوة بحالتها إلى المحكمة المختصة.
ومن حيث أن هذا الحكم غير منه للخصومة ، لذلك يربحاً البت في المصروفات أعمالاً للمادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٨)

المبدأ رقم (٩٨٢) - الأحكام الصادرة برفض الطعون من دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا هي أحكام انتهائية لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن - استثناء من ذلك الطعن في الأحكام الانتهائية بدعوى البطلان الأصلية.

الحكم

ومن حيث إن الأحكام الصادرة برفض الطعون من دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا هي أحكام انتهائية لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن إعمالاً لصريح نص المادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة.
وحيث إنه من المقرر أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الانتهائية كالأحكام الصادرة من دائرة فحص الطعون المشار إليها بأي طريق من طرق الطعن وأجيز استثناء الطعن في الأحكام الانتهائية بدعوى البطلان الأصلية إلا أن هذه الوسيلة الاستثنائية تقف عند حد الحالات التي ينطوي فيها الحكم على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته بفقدانه أحد أركانه الأساسية أو اقترن الحكم بعيب جسيم آخر ينحدر به إلى درجة الانعدام لعدم انعقاد الخصومة أصلاً بين أطراف الدعوى وعلى ذلك فإن إطار الطعن المائل يتعلق بما إذا كان الحكم النهائي المطعون فيه مشوب بعيب جسيم من قبيل العيوب المسالفة التي تؤدي إلى بطلانه من عدمه.

(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢١)

المبدأ رقم (٩٨٣) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يوقف تنفيذ أحكام القضاء الإداري ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذها.

الحكم

لما كانت المادة ١/٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه "لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك" بما مفاده وجوب تنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري حتى لو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ولا يجوز وقف تنفيذها إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذها. وعلى ذلك لا بأس على محكمة القضاء الإداري أن تستند إلى حكم صادر منها مطعون فيه ولم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه. وإذا كان الثابت أن محكمة القضاء الإداري استندت إلى حكمها الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق بإلغاء القرار المطعون فيه رغم الطعن فيه بالطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣١ ق فإن هذا الاستناد يكون متفقا وصحيح حكم القلتون رغم وجود هذا الطعن طالما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذ الحكم المذكور باعتباره واجب النفاذ قانونا.

(الطعن رقم ٣١/٢٨٠٩ ق و ٣٣/٢٣٧٥ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٩٠)
المبدأ رقم (٩٨٤) - عدم جواز طلب تنفيذ الحكم استقلالا عن طلب إلغائه -
وقف تنفيذ الحكم هو أيضا فرع من إلغائه - لا يجوز الاكتصار على الأول دون الثاني بما يؤدي إليه ذلك من تناقض يلعبان وقف تنفيذ الحكم مع بقاءه قائما غير معرض للإلغاء - كما يمس ذلك بما يجب أن تتمتع به الأحكام القضائية من ثبات وقرينة الصحة ما لم يطعن عليها بالإلغاء - القول بغير ذلك مؤداه أن يغدو طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضي لحكم ققم قانونا، سيما إذا انغلق باب الطعن فيه بالإلغاء لفوات ميعاده - للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

الحكم

ومن حيث إنه عن قبول الطعن فإن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه "لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها" وتنص المادة ٥٠ من هذا القانون على أنه "لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك" وفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لقبول

طلب وقف تنفيذ القرار الإداري إيداء الطلب في صحيفة دعوى الإلغاء أي أن يقترن الطلبان في صحيفة واحدة ومن ثم لا يجوز ولا يقبل طلب وقف التنفيذ بصحيفة مستقلة أو إيدأؤه على استقلال أثناء المرافعة، ومرد ذلك أن سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها وذلك ببسط الرقابة القانونية على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه المشروعية بالإضافة إلى ركن الاستعجال وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحدد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا، ومن المسلم به أن كلا من وقف تنفيذ القرارات الإدارية ووقف تنفيذ الأحكام القضائية يخضع لضوابط وشروط واحدة من حيث المشروعية وركن الاستعجال، ومن ثم فإنه يلزم لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يقترن بالطلب الموضوعي في الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه وبما يطلب الطاعن الحكم به في موضوع الدعوى، فلا يجوز أن يطلب وقف تنفيذ الحكم استقلالا عن طلب إلغائه إذ أن وقف تنفيذ الحكم هو أيضا فرع من إلغائه فلا يجوز الاقتصار على الأول دون الثاني بما يؤدي إليه ذلك من تناقض بإمكان وقف تنفيذ الحكم مع بقائه قائما غير معرض للإلغاء كما يمس ذلك ما يجب أن تتمتع به الأحكام القضائية من ثبات وقرينة صحة ما لم يطعن عليها بالإلغاء والقول بغير ذلك مؤداه أن يغدر طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضي لحكم قائم قانونا سيما إذا انغلق باب الطعن فيه بالإلغاء لفوات ميعاده، فإذا وقع الطعن على غير هذا الوجه كان غير مقبول شكلا.

(الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

المبدأ رقم (٩٨٥) - قرار دائرة فحص الطعون - لا بطلان على عدم إخطار نوي الشأن به متى تحققت الغاية من الإجراء.

الحكم

لم يتضمن قانون مجلس الدولة للنص على البطلان في حالة عدم إخطار نوي الشأن بقرار دائرة فحص الطعون بأحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا - مؤدى ذلك : العبرة بتحقيق الغاية من هذا الإجراء فلا يحكم بالبطلان إذا تحققت تلك الغاية بحضور نوي الشأن و أبداء دفاعهم بالجلسات.

(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٤ - جلسة ١٩٨٩/٧/١ - س٣٤ج - ٢ ص ١٢٦٦)

المبدأ رقم (٩٨٦) - (١) دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال.

(٢) واختصاص دائرة فحص الطعون بأحد أمرين : اما إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لنظره وإما الحكم برفض الطعن بإجماع آراء أعضاء الدائرة.

(٣) حكم دائرة فحص الطعون بقبول الطعن شكلا وأمرها بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، يتضمن تجاوزاً لاختصاص هذه الدائرة فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإلزام المطعون ضدهم المصروفات ، ويعتبر قضاء هذه الدائرة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه قضاء في شأن لا يدخل دائرة اختصاصها ويتضمن غصبا للاختصاص الولائي للمحكمة الإدارية العليا مما يصم الحكم المطعون فيه بعيب جسيم يؤدي إلى انعدامه لصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها.

(٤) بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون أن تعود الأوضاع إلى مسارها الصحيح وينعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا للفصل في هذا الطعن وفقا للقواعد المنظمة لنظر الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، واختصاص دائرة فحص الطعون بأحد أمرين : لما إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لنظره وإما الحكم برفض الطعن بإجماع آراء أعضاء الدائرة - حكم دائرة فحص الطعون بقبول الطعن شكلا وأمرها بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، يتضمن تجاوزاً لاختصاص هذه الدائرة فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإلزام المطعون ضدهم المصروفات ، ويعتبر قضاء هذه الدائرة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه قضاء في شأن لا يدخل دائرة اختصاصها ويتضمن غصبا للاختصاص الولائي للمحكمة الإدارية العليا مما يصم الحكم المطعون فيه بعيب جسيم يؤدي إلى انعدامه لصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها - يترتب على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون أن

تعود الأوضاع إلى مسارها الصحيح وينعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا للفصل في هذا الطعن وفقا للقواعد المنظمة لنظر الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا.

(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق والطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٩ ق والطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦ / ١ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ج - ١ ص ٦٨١) المبدأ رقم (٩٨٧) - دائرة فحص الطعون - طبيعة ما يصدر عنها من رفض الطعن بالإجماع هو حكم قضائي يحوز حجية الأمر المقضي.

الحكم

دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية خاصة تختلف عن دوائر المحكمة الإدارية العليا الموضوعية - ما يصدر عن دائرة فحص الطعون من رفض الطعن بالإجماع هو حكم قضائي يحوز حجية الأمر المقضي.

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٠ - جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ج - ٢ ص ٢٠٢٥) المبدأ رقم (٩٨٨) - اختلاف اختصاص دائرة فحص الطعون عن الإشكال في التنفيذ .

الحكم

اشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما اوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لاجراء التنفيذ وليست تظلمات من الحكم المراد وقف تنفيذه وبالتالي فلا يجدي الاشكال اذا كان مبنيا علي وقائع سابقة علي الحكم اذ المفروض انه قد صححها بصورة صريحة او ضمنية - مؤدي بذلك ان قضاء المحكمة للمقدم اليها الاشكال في تنفيذ الحكم الصادر منها اذا لم ينصب الاشكال علي الشروط الواجبة لاجراء تنفيذ الحكم فإن علي هذه المحكمة ان تحكم برفض الاشكال ، اشكال في التنفيذ يختلف عن الاختصاص المقرر لدائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا بموجب المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ فيما يتعلق بوقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها والتي ترتبط بمدي اتفاق للحكم المطعون فيه فيما قام عليه من أسباب مع القانون وان المبادرة الي تنفيذه لن يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها لحين الفصل في موضوع الدعوى.

(الطعن رقم ٤٦٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٩٨ - س ٤٣ ج - ٢ ص ١٢٥٥)

المبدأ رقم (٩٨٩) - التزام جهة الإدارة بضرورة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة رغم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا - لدائرة فحص الطعون وحدها دون غيرها تقرير وقف تنفيذ هذه الأحكام - يحظر على جهة الإدارة في غير الحالة الأخيرة الامتناع عن تنفيذ هذه الأحكام سواء أخذ هذا المنع صورة الامتناع عن التنفيذ أو صورة اتخاذ قرار يشكل عقبة أمام هذا التنفيذ.

الحكم

المادة (١/٥٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تلزم جهة الإدارة بضرورة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة رغم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا - لدائرة فحص الطعون وحدها دون غيرها تقرير وقف تنفيذ هذه الأحكام - يحظر على جهة الإدارة في غير الحالة الأخيرة الامتناع عن تنفيذ هذه الأحكام سواء أخذ هذا المنع صورة الامتناع عن التنفيذ أو صورة اتخاذ قرار يشكل عقبة أمام هذا التنفيذ - مخالفة أى من المسلكين للقانون.

(الطعن رقم ٤٠٩٦ لسنة ٤٥ - جلسة ٢٠٠١/٢/١٧ - س٤٦ ج ١ ص ٣٩٧)
المبدأ رقم (٩٩٠) - أحكام القضاء الإداري هي أحكام نهائية واجبة التنفيذ حتى ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ولا يجوز إيقاف تنفيذ تلك الأحكام إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذها وقد أسبغ المشرع على هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشئ المقضي فيه.

الحكم

المادتان ٥٠ و ٥٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة. أحكام القضاء الإداري هي أحكام نهائية واجبة النفاذ حتى ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ولا يجوز إيقاف تنفيذ تلك الأحكام إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذها وقد أسبغ المشرع على هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشئ المقضي فيه.

المادة ٧٢ من الدستور والمادة ١٢٣ من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ معجلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ ، هذان النصان اعتبرا عدم تنفيذ الحكم القضائي أو تعطيل تنفيذه من جانب الموظف المختص بمثابة جريمة جنائية

تستوجب حبسه وعزله من وظيفته وذلك إحتراماً لقدسية الأحكام وسيادة القانون في الدولة ، فالحكم القضائي هو عنوان الحقيقة ولا يجوز المجادلة فيه إلا عن طريق الطعن المقرر قانوناً ، وإذا غدا الحكم واجب للتنفيذ تعين علي الموظف المختص تنفيذه أياً كانت أوجه المطالب التي يراها علي هذا الحكم حيث لا يجوز وقف تنفيذ الحكم أو تعطيله إلا عن طريق المحكمة التي أصدرته أو محكمة الطعن بحسب الأحوال المقررة للطعون في الأحكام القضائية وعلي الجهة الإدارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام فإن هي تقاعست أو امتنعت عن التنفيذ اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون يحق معه للمتضرر أن يطعن عليه أمام القضاء الإداري إلغاءً وتعويضاً.

(الطعن رقم ٨٦٥١ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٢ - ج ٢ ص ١٦١٩)
المبدأ رقم (٩٩١) - سلطة دائرة فحص الطعون في الحكم بإجماع الآراء إذا رأت أن الطعن غير مقبول شكلاً أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض فتحكم برفضه ، ويعتبر حكمها في هذه الحالة منهيّاً للخصومة - أما إذا رأت أن الطعن مرجح القبول ، أو أن الفصل فيه يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره ، فتصدر قراراً بإحالة للمحكمة وبعد ذلك قراراً غير منهي للخصومة - المنازعة لا تنتهي بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالاحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحيلت إليها وتعتبر إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي - لا يمنع قرار دائرة الفحص بإحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا من اشتراك في إصداره من المستشارين من الاشتراك في تشكيل دائرة المحكمة الإدارية العليا التي تصدر الحكم فيه بما فيهم رئيس دائرة الفحص.

الحكم

المادة (١٤٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمواد ٤٧، ٤٦، ٤٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المنازعة المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا تبدأ بطعن يقدم من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتابها ، وتنتهي بحكم يصدر منها، أما عن دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء إذا رأت أن الطعن غير مقبول شكلاً أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه ، ويعتبر حكمها في هذه الحالة منهيّاً

للخصومة ، أما إذا رأت أن الطعن مرجح القبول ، أو أن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره ، فتصدر قرارا بإحالة للمحكمة وبعد ذلك قرارا غير منهي للخصومة، وإذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالإحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التى أحالت إليها فإن إجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة فى درجة واحدة من درجات التقاضى ، ومن ثم فلا يمنع قرار دائرة الفحص بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا من اشتراك فى إصداره من المستشارين من الاشتراك فى تشكيل دائرة المحكمة الإدارية العليا التى تصدر الحكم فيه بما فيهم رئيس دائرة الفحص .

(الطعن رقم ٧٩٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٦٠١/٢ - س ٤٦ ج - ٢ ص ١٩٩١)
المبدأ رقم (٩٩٢) - الطبيعة القانونية لما يصدر عن دائرة فحص الطعون -
دائرة فحص الطعون محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية خاصة مميزة تختلف عن تشكيل وولاية المحكمة الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية - ما يصدر من دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا فله قرار قضائي بنص القانون - الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون يلجماع الآراء برفض الطعن يحوز حجية الشيء المقضي به، ولا يجوز قانونا معودة نظر ذات الموضوع من جديد.

الحكم

دائرة فحص الطعون محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية خاصة مميزة تختلف عن تشكيل وولاية المحكمة الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية - ما يصدر من دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا فله قرار قضائي بنص القانون، بينما وصف القانون ما تقضي به من رفض الطعن، بإجماع آراء أعضائها بأنه حكم - من ثم هذا الرفض يكون حكما قضائيا صادرا من دائرة فحص الطعون بتشكيلها الخاص، ويخضع هذا الحكم بالتالي لكل ما تخضع له أحكام مجلس الدولة من قواعد وإجراءات - أثر ذلك: الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء برفض الطعن يحوز حجية الشيء المقضي به، ولا يجوز قانونا معودة نظر ذات الموضوع من جديد.

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢ / ٢ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٤١٣)

المبدأ رقم (٩٩٣) - يترتب على قضاء دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري زوال مصلحة المستشكل في هذا الحكم الأخير.

الحكم

من حيث إن المستشكلة قد أقامت الإشكال المائل بغية الحكم لها بوقف تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٢٠٠٢/٤/٧ في الشق للعاجل من الدعوى رقم ٩١٣٦ لسنة ٥٦ ق المنوه عنه آنفاً.

ومن حيث إن من المقرر أن من شروط قبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة في رفعها وأن تتوافر هذه المصلحة من وقت رفع الدعوى وحتى يفصل فيها نهائياً فإن زالت المصلحة أثناء السير في الدعوى تعين للقضاء بعدم قبول الدعوى لهذا السبب.

ومن حيث إنه لما كان الثابت من الأوراق أن دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا قد قضت بجلستها المعقودة في ٢٠٠٢/٤/٧ في الطعن رقم ٦٣٦٢ لسنة ٤٨ ق ع بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٠٠٢/٤/٧ في الدعوى رقم ٩١٣٦ لسنة ٥٦ ق مع ما يترتب على ذلك من آثار وهو الحكم المستشكل في تنفيذه بموجب الإشكال المائل ، وبهذه المثابة فإن المستشكلة لم تعد لها مصلحة في الاستمرار في نظر الإشكال ، مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله لهذا السبب .

(الطعن رقم ٩١٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٣)

المبدأ رقم (٩٩٤) - (١) الاختصاص بنظر دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة منها ينعقد إلى ذات الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان أو الدائرة الاحتياطية لها إذا ما رأت الدائرة المطعون في حكمها بدعوى البطلان عدم ملائمة نظر تلك الدعوى.

(٢) دائرة فحص الطعون تعتبر محكمة ذات ولاية - وبهذه المثابة فإنها تملك بما لها من اختصاصات الفصل في دعوى البطلان الأصلية في الحكم الذي يصدر من دائرة الموضوع، بمعنى أنه يستوي فيما يتعلق بالفصل في دعوى البطلان الأصلية أن يتم ذلك بمعرفة دائرة فحص الطعون أو دائرة الموضوع ففي الحالتين يعتبر الحكم الصادر في دعوى البطلان صادر من محكمة تملك ولاية إصداره.

الحكم

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على أن الاختصاص بنظر دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة منها ينعقد إلى ذات الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان أو الدائرة الاحتياطية لها إذا ما رأت الدائرة المطعون في حكمها بدعوى البطلان عدم ملائمة نظر تلك الدعوى. ومن حيث أن الثابت أن الدائرة السابعة بالمحكمة الإدارية العليا - باعتبارها الدائرة الاحتياطية للدائرة الثالثة بذات المحكمة التي فصلت في الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٥ ق - فصلت في الطعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٤٩ ق - عليا - فمن ثم يكون هذا الطعن الأخير قد تم للفصل فيه على النحو المقرر قانونا - ولا ينال من ذلك أن الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٥ ق عليا قد تم للفصل فيه بمعرفة دائرة الموضوع في حين تم الفصل في الطعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٤٩ ق عليا بمعرفة دائرة فحص الطعون ذلك أن هذه الدائرة الأخيرة تعتبر محكمة ذات ولاية - وبهذه المثابة فإنها تملك بما لها من اختصاصات للفصل في دعوى البطلان الأصلية في الحكم الذي يصدر من دائرة الموضوع، بمعنى أنه يستوي فيما يتعلق بالفصل في دعوى البطلان الأصلية أن يتم ذلك بمعرفة دائرة فحص الطعون أو دائرة الموضوع ففي الحالتين يعتبر الحكم الصادر في دعوى البطلان صادر من محكمة تملك ولاية إصداره.

(الطعن رقم ١١٤٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٦)

المبدأ رقم (٩٩٥) - لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ما لم تقض دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بوقف تنفيذه إذا طلب منها ذلك.

الحكم

من المقرر أنه لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ما لم تقض دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بوقف تنفيذه إذا طلب منها ذلك.

الجهة الإدارية بحسبها طرفا أصيلا في دعوى الإلغاء هي المنوط بها تنفيذ الحكم الصادر فيها والملتزمة بإجراء مؤدى حجيته نزولا على مقتضاه خضوعا وامتنالا لهذه الحجية التي هي من النظام العام بل هي في أعلى مدارجه وعلى

قمة أولوياته، ومن ثم فإن هي امتنعت عن إجراء مقتضى هذه الحجية بتنفيذ الحكم عزوفا عنها علوا واستكبارا دونما صدور حكم بوقف تنفيذه من دائرة فحص الطعون، فإن امتناعها يشكل قرارا سلبيا بالامتناع عن تنفيذ الحكم الحائز للحجية بالمخالفة لأحكام القانون.

(الطعن رقم ٣٥٦١ لسنة ٥٩ ق والطعن رقم ١٣٧٧٠ لسنة ٦٠ ق — جلسة (٢٠٠٧ / ١ / ٣٠)

المبدأ رقم (٩٩٦) — الأحكام الصادرة في الشق العاجل قوة الشيء المحكوم فيه، ولا يترتب على الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذها إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك، ولا يغير من ذلك أية إشكالات ترفع أمام محاكم غير مختصة بغية تعطيل أثر الحكم الصادر عن القضاء الإداري.

الحكم

نصوص المواد ٦٤، ١٧٢ من الدستور والمادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة. المشرع قد أسبغ على أحكام مجلس الدولة ومنها الأحكام الصادرة في الشق العاجل قوة الشيء المحكوم فيه، ولا يترتب على الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذها إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك، ولا يغير من ذلك أية إشكالات ترفع أمام محاكم غير مختصة بغية تعطيل أثر الحكم الصادر عن القضاء الإداري بحسبان أن مجلس الدولة قد أضحي بصريح حكم المادة (١٧٢) من الدستور صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية، وقاضيه الطبيعي ولا يعدو الإشكال إلا فرعا يتفرع عن المنازعة الأصلية وقاضي الأصل هو قاضي الفرع، ووصف المنازعة بأنها منازعة تنفيذ لا ينفي عنها كونها منازعة إدارية. تحقيق العدل الإداري باعتباره أهم مظاهر احترام المشروعية وسيادة القانون يستوجب على الجهة الإدارية المنوط بها أن تسارع إلى تنفيذ أحكام القضاء الإداري احتراماً للدستور وإعلاء لفكرة الاحتكام إلى القانون والقضاء سبيلا للفصل في المنازعات ومنعا للتطاول على أحكام القضاء بما يرسخ لدى الخصوم شعور بإهدار كل قيمة لها على وجه ينال سلبا من احترام القانون. سلامة العملية الانتخابية تستلزم أن تتصرف إرادة الناخبين إلى مرشحين توافرت

فيهم شروط الترشيح وبالصفات الخاصة بهم ، فإن أجريت هذه الانتخابات على خلاف أحكام قضائية حسمت فيها شروط الترشيحات وصفات أحد المرشحين كانت ما تسفر عنه من نتائج لغوا لا يؤبه به وعبثاً لا يلتفت إليه، ويضحي قرار إعلانها هو والعدم سواء بسواء.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٥٩٣٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٠٠٧/٤/١٠ - والدعوى رقم ٥٦٥٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٠٠٧/٦/٢٦)

المبحث الثالث

طبيعة دائرة توحيد المبادئ

في مجال الطعن

يثور التساؤل حول طبيعة دور الدائرة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ، أو "دائرة توحيد المبادئ" وهل يمكن أن تكون بمثابة محكمة طعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا التي تعرض عليها ؟ وهل تملك حق التصدي للفصل في نزاع مطروح أمامها ؟

تجيب على هذه التساؤلات وغيرها للمبادئ التالية:

المبدأ رقم (٩٩٧) - نطاق حجية الأحكام الصادرة من الدائرة المختصة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

الحكم

الأحكام التي تصدر من الدائرة المختصة المشار إليها لا تسرى بأثر رجعي - مؤدى ذلك: أن ما قضت به هذه الدائرة من أن الحظر المقرر في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يسرى على الأراضي الخاضعة فعلاً لضريبة الأطين حتى ولو لم تكن مستغلة فعلاً في الزراعة- هذا القضاء وإن وضع حداً لاختلاف الرأي السابق على صدوره في ١٥/١٢/١٩٨٥ إلا أنه لا يسرى بأثر رجعي حتى لا يمس الأحكام القضائية النهائية التي استقرت بها المراكز القانونية للأطراف المعنية خاصة في مجال حقوق الملكية العقارية.

(الطعن رقم ١٨٨٥ و ١٩٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٨)

المبدأ رقم (٩٩٨) - لدائرة توحيد المبادئ أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلاً لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحيل الطعن بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتقضى في موضوعه - ولا يحول بين دائرة توحيد المبادئ والفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانوني الذي يطبق على هذا النزاع ، ما دام أن الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحاً للفصل فيه.

(٢) جواز الطعن استثناء بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة نهائية- هذا الاستثناء يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه إذا تبين لإحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا، تعين عليها إحالة الطعن إلى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشاراً برئاسة المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه. ويجب على سكرتارية المحكمة أن تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الإحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التي ستعقد فيها الدعوى ويعلن الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بأربعة عشر يوماً على الأقل. وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل.

ومن حيث أن هذا النص كما يجيز للدائرة المنصوص عليها فيه أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلاً لتناقض الأحكام أو إقراراً بمبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحيل الطعن بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتقضى في موضوعه وفقاً للمبدأ الذي أرسته بحكمها وذلك على النحو الذي اضطر عليه قضاء هذه الدائرة، فإن هذا النص أيضاً لا يحول بين هذه الهيئة والفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء

بالمبدأ القانوني الذي يطبق على هذا النزاع، ما دام أن الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحا للفصل فيه على نحو ما هو ثابت بالنسبة للطعن المعروض.

ومن حيث أنه إذا أجاز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي فإن هذا الاستثناء ، في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، يجب أن يقف عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم وتمثل إهدار للعدالة يفقد فيها للحكم وظيفته.

ومن حيث إن المحكمة الإدارية العليا فيما وسد إليها من اختصاص، وهي القوامة على إنزال حكم القانون وإرساء مبادئه وقواعده بما لا يعقب عليها في ذلك، وبما لا سبيل معه إلى نسبة الخطأ الجسيم إليها الذي يهوى بقضائها إلى درك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بينا غير مستور، وثمره غلط فاضح ينبئ في وضوح عن ذلك إذ الأصل فيما تستظهره المحكمة الإدارية العليا من حكم القانون، أن يكون هو صحيح الرأي في هذا الحكم بما لا يعقب عليها فيه- بحسبانها تستوي على القمة في مدرج التنظيم القضائي لمجلس الدولة، والخطأ في هذه الحالة إن لم يكن بينا في ذلك كاشفا بذاته عن أمره بما لا مجال فيه إلى خلاف بين وجهات النظر المعقولة لا يستوي ذريعة لاستهزاء دعوى البطلان وإهدار قضاء المحكمة بما تحمل من أمانة القضاء وعظيم رسالاته وإرساء الصحيح من المبادئ في تفسير القانون الإداري واستلزام قواعده.

ومن حيث أنه لا يتوافر فيما استلزمه الطاعن جميعا من أسباب الطعن بالبطلان على الحكم الطعين ما ينحدر بهذا الحكم إلى هاوية البطلان، إذ لا يدعو الأمر حد الخلاف في الرأي الذي أبان الحكم شواهد ومبرراته فيما رجح لديه، وهو للخلاف الذي حسمته هذه الدائرة الخاصة بقضاء فيصل من جانبها في الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٣٢ للقضائية العليا تتابع من بعده أحكام المحكمة الإدارية العليا عملا به والتزاما بموجبه ومقتضاه.

(الطعن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣)

المبدأ رقم (٩٩٩) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام التي تصدر في أي منازعة إدارية ييسط رقابتها وولايتها على النزاع برمته دون تقيد

بأسباب الطعن أو بموضوعه ما دام أن تحقيق رقابة المشروعية وسيادة الدستور والقانون تحتم شمول الرقابة القانونية والقضائية للمحكمة لجميع جوانب النزاع — وإذا كان ذلك صحيحا في مجال ولاية دوائر المحكمة الإدارية يكون أولى بالإتباع في مجال الدائرة الخاصة بتوحيد المبادئ في هذه المحكمة التي أنشأها المشرع مستفيدا ضمن عدم تعرض المبادئ القانونية التي تلتزم بها محاكم مجلس الدولة عند الفصل في المنازعات الإدارية — متى أحيل الطعن إلى هذه الهيئة وهي قمة التشكيل القضائي بمجلس الدولة فإن منازعة الطعن برمتها تكون معروضة عليها وخاضعة لرقابتها القانونية — لا يوجد ثمة ما يمنع هذه الهيئة من الفصل في الطعن بكامل أخطاره متى رأت وجها لذلك — يكون لهذه الهيئة أن تقتصر في حكمها على البت في المسألة القانونية التي تكشف أوراق الدعوى والطعن أنها كانت محلا لتناقض الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا أو فصلت فيها أحكام سابقة على وجه معين ويراد العُدول عنها ثم تحيل الطعن بعد ذلك للمحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوع الطعن.

الحكم

وحيث إن المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة تنص على أنه "إذا تبين لإحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه قد صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت العُدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا تعين عليها إحالة الطعن إلى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه.... ومن حيث أنه وفقا لما استقر في أحكام المحكمة الإدارية العليا منذ إنشائها سنة ١٩٥٥ كان قضاء محاكم مجلس الدولة هو قضاء مشروعية يقوم على مراقبة وسلامة وصحة الإدارة والتزامها بسيادة القانون وسواء تعلق النزاع بالطعن بالإلغاء في قرار إداري أو بالتعويض عن هذا القرار أو بتسوية مركز قانوني من المراكز التي تنشأ وتعدل وتُلغى بمقتضى أحكام القانون مباشرة أو كان بشأن تصرف قانوني يتعلق بأحد العقود الإدارية وبغير ذلك من المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة باعتبارها صاحبة الاختصاص العام

في المنازعات الإدارية طبقاً لأحكام المادة ١٧٢ من الدستور وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فإن للمنازعة الإدارية طبيعتها المتميزة التي تحتم رعاية لوحدة محلها وآثارها من جهة وحسن سير العدالة الإدارية من جهة أخرى وكون الفصل في شرعيتها يتوقف في معظم الأحوال على مدى التزام الإدارة العاملة لأحكام قانونية أمرة لا محل فيها لتقدير للجهة الإدارية أو إذا منحها سلطة تقديرية في منح أو منع أو تعديل للمراكز القانونية للأفراد فإن غاية ما تملك من اختيار في هذا الشأن يتعين دائماً أن يكون للصالح العام وفي إطار سيادة الدستور والقانون الذي يتعين أن تلتزمه الإدارة التنفيذية ومثلما تلتزمه الإدارة التنفيذية ومثلما تلتزمه السلطة القضائية والسلطة التشريعية ومن ثم فإن المحكمة الإدارية العليا قد استقرت أحكامها على أن الطعن أمامها في الأحكام التي تصدر في أي منازعة إدارية ييسر رقبتها وولايتها على النزاع برمته دون تقييد بأسباب الطعن أو بموضوعه ما دام إن تحقيق المشروعية وسيادة الدستور والقانون تحتم شمول الرقابة القانونية والقضائية للمحكمة لجميع جوانب النزاع إعلاء للمشروعية وسيادة القانون وإذا كان ذلك صحيحاً وسليماً في مجال ولاية دوائر المحكمة الإدارية فإنه يكون أصح وأولى بالإتباع في مجال ولاية الدائرة الخاصة بتوحيد المبادئ في هذه المحكمة التي أنشأها المشرع مستهدفاً ضمان عدم تعارض المبادئ القانونية التي تلتزم بها محاكم مجلس الدولة عند الفصل في المنازعات الإدارية تحقيقاً للمساواة وسيادة الدستور والقانون ضماناً لحسن سير العدالة وعدم اضطراب واختلاف المراكز القانونية للمتقاضين باختلاف المحاكم أو الدوائر التي تنظر النزاع وتوحيداً للتفسير الصحيح لأحكام الدستور والقوانين واللوائح وإعلاء للمشروعية الموحدة للأعراس والمبادئ ومن ثم فإنه متى أحيل الطعن إلى هذه الهيئة بالتطبيق لنص المادة ٥٤ مكرراً وهي قمة التشكيل القضائي بمجلس الدولة فإن منازعة الطعن برمتها تكون معروضة عليها وخاضعة لرقابتها القانونية الكاملة ولا يكون ثمة ما يمنع هذه الهيئة من الفصل في الطعن بكامل أخطاره متى رأت وجهاً لذلك، ما دام صالحاً للفصل ومهيأ للحكم فيه، كما يكون لها أن تقتصر في حكمها على البت في المسألة القانونية التي تكشف أوراق الدعوى والطعن أنها كانت محللاً لتناقض الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا أو فصلت فيها أحكام سابقة على وجه معين ويراد الحلول

عنها، ثم تحيل بعد ذلك الطعن إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا للمختصة لتفصل في موضوع الطعن على هدى ما أصدرته هذه الهيئة من قضاء في المسألة القانونية التي بنت فيها.

(الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

المبدأ رقم (١٠٠٠) - أثر ظهور مبدأ قانوني جديد من دائرة توحيد المبادئ في انفتاح ميعاد رفع دعوى الإلغاء.

الحكم

الحكم الصادر من الدائرة الخاصة المشكلة بالمحكمة الإدارية العليا المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة وإن وضع حداً لاختلاف الرأي السابق عليه إلا أنه لا يسري بأثر رجعي لمس الأحكام القضائية النهائية التي استقرت بها المراكز القانونية للأطراف المعنية.

(الطعن رقم ١١٢٢٥ لسنة ٤٦ ق - الجلسة ٢٠٠٣ / ٥ / ٨)

المبدأ رقم (١٠٠١) - المادة ٥٤ مكرراً تضمنت قاعدة ناهية من أن تصدر إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا حكماً على خلاف مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة منها أو من دوائر أخرى بالمحكمة الإدارية العليا، وقاعدة أمره تلزم الدائرة التي ترى العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا بإحالة الطعن إلى الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً المشار إليها، ولا تملك الدائرة التي ترى العدول خياراً آخر إذ أن سلطتها في هذا الشأن سلطة مقيدة وليست تقديرية.

الحكم

ولا مراء في أن المادة ٥٤ مكرراً تضمنت قاعدة ناهية من أن تصدر إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا حكماً على خلاف مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة منها أو من دوائر أخرى بالمحكمة الإدارية العليا، وقاعدة أمره تلزم الدائرة التي ترى العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا بإحالة الطعن إلى الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً المشار إليها، ولا تملك الدائرة التي ترى العدول خياراً آخر إذ أن سلطتها في هذا الشأن سلطة مقيدة وليست تقديرية، وينسجم هذا النظر مع مبدأ المساواة الذي عني المشرع الدستوري بالتأكيد عليه في المادة ٤٠ من الدستور، ويقصد بالمساواة

المعاملة بغير تمييز للمراكز القانونية الواحدة، وليس من شك في أن المساواة أمام القضاء يعتبر أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعي، وفضلا عما تقدم فإنه ليس من الصالح العام أن يجد الأفراد أنفسهم أمام أحكام جديدة خرجت على قواعد ومبادئ مستقرة فجأة دون إتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ آنفة البيان مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز القانونية واضطراب سير العمل في الجهاز الإداري.

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر واضطرد على أحقية العامل في صرف المقابل النقدي عن كامل رصيد أجازاته الاعتيادية التي لم يحصل عليها أثناء خدمته إذا ثبت أن عدم حصوله على الأجازة كان راجعا إلى جهة عمله أو لأسباب اقتضتها ظروف أدائه لعمله - وأن جهة العمل هي التي يقع عليها عبء إثبات أن عدم حصول العامل على أجازاته الاعتيادية يرجع إلى رغبته وإرادته المنفردة وليس لأسباب اقتضتها مصلحة العمل.

(في هذا الاتجاه الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية - بجلسة ٢٣/٦/٢٠٠١ في الطعنين رقمي ٣٣٦٤ و ٥٤٣٥ لسنة ٤٤ ق - عليا - كما جرى قضاء الدائرة السابعة بذات المحكمة على ذلك أيضاً).

ومن حيث إن الثابت أن الدائرة الثامنة بالمحكمة الإدارية العليا قضت في الطعن رقم ٩٥٠٤ لسنة ٤٧ ق عليا بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا تأسيسا على أنه يشترط لاستحقاق المقابل النقدي لرصيد الأجازات الاعتيادية أن يثبت على وجه اليقين أن عدم الحصول على الأجازة راجعا إلى أسباب حقيقية تقتضيها مصلحة العمل وهو ما لم يتوافر بالنسبة للطاعنين حيث لم يقدم ما يفيد أنهما قدما بطلبات للحصول على أجازات اعتيادية من هذا المتجمد ورفضتها جهة الإدارة بسبب حاجة العمل إليهما، وبهذا الحكم تكون الدائرة الثامنة قد رأت العدول على المبدأ القانوني الذي استقر واضطرد عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا والذي يلقي على عاتق جهة الإدارة عبء إثبات أن عدم حصول العامل على إجازاته الاعتيادية لا يرجع إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل، وهو ما كان يقتضي من الدائرة الثامنة بدلا من التصدي لموضوع الطعن إحالته إلى الدائرة المشكلة طبقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة إعمالا لمبدأ المساواة أمام القضاء بين أصحاب المراكز القانونية المتماثلة وفقا لما سلف بيانه، فمن ثم يكون

الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٥٠٤ لسنة ٤٧ قضائية عليا قد انطوى على عيب جسيم يمثل إصداراً للعدالة يفقد معها وظيفته مما يؤدي إلى بطلانه وهو ما تقضي به المحكمة.

(الطعن رقم ١٢٨٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٦)
المبدأ رقم (١٠٠٢) - دائرة توحيد المبادئ - تنظيم اختصاصها - إصدار حكم منه للنزاع - للدائرة أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلًا لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحيله بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوعه وفقاً للمبدأ الذي أرسته بحكمها، ولها الفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانوني الذي يطبق على هذا النزاع ما دام أن الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحاً للفصل فيه.

الحكم

المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤. النص المشار إليه كما يجيز للدائرة المنصوص عليها فيه أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلًا لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحيله بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوعه وفقاً للمبدأ الذي أرسته بحكمها، فإنه أيضاً لا يحول بين هذه الهيئة والفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانوني الذي يطبق على هذا النزاع ما دام أن الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحاً للفصل فيه.

(الطعن رقم ١٤٦١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢ / ٧ / ٢٠٠٦)

المبحث الرابع

تميز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

عنه أمام محكمة النقض

المبدأ رقم (١٠٠٣) - المقابلة بين الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وبين الطعن بالنقض - عدم التطبيق للتام بين النظامين.

الحكم

لا وجه لافتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بطريق النقض للمدني ونظام الطعن الإداري، سواء في شكل الإجراءات أو كيفية سيرها أو في مدى سلطة المحكمة العليا بالنسبة للأحكام موضوع الطعن أو في كيفية الحكم فيه، بل مرد ذلك إلى النصوص القانونية التي تحكم النقض المدني. وتلك التي تحكم الطعن الإداري، وقد يتفقان في ناحية ويختلفان في ناحية أخرى، فالتطبيق قائم بين النظامين من حيث تبيان الحالات التي تجيز الطعن في الأحكام، وهي التي بينتها المادتان ٤٢٥، ٤٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وردتها المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة، ولكنه غير قائم سواء بالنسبة إلى ميعاد الطعن أو شكله أو إجراءاته أو كيفية الحكم فيه، إذ لكل من النظامين قواعده الخاصة في هذا الشأن مما قد يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق، إما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً مرده أساساً إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام. وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص.

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٥/١٩٥٥)

المبدأ رقم (١٠٠٤) - لا تطبيق بين نظام الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ونظام الطعن بالنقض لتباين طبيعة الروابط في مجالات القانون العام عنها في مجالات القانون الخاص.

الحكم

لا وجه لافتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بطريق النقض للمدني ونظام الطعن الإداري، فقد يتفقان في ناحية وقد يختلفان في ناحية أخرى، أو قد

تكون لكل من النظامين قواعده الخاصة في شأن ما يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق، أما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافا مرده أساسا إلى اختلاف نشاط محكمة الموضوع عن نشاط محكمة النقض في مجالات فهم "الموضوع" أو تقدير أعمال "الرخص" المتروك ذلك كله لتقدير محكمة الموضوع بسلطة قطعية لا تعقب عليها محكمة النقض، أو إلى التباين بين طبيعة الروابط التي فيما بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام، وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص.

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

المبدأ رقم (١٠٠٥) - إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا إذا جاز قياسه على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية فإنه يقاس على الطعن بطريق النقض.

الحكم

إذا جاز أن يقاس للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية في هذا الشأن فإنه يقاس على الطعن بطريق النقض، إذ أن أوجه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي حالات مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وبطلان الحكم وصدوره خلافا لحكم حاز حجية الشيء المحكوم فيه، هي بذاتها أوجه الطعن بالنقض.

(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٤)

المبدأ رقم (١٠٠٦) - انقضاء الخصومة بمضي ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها المقرر بالمادة ١٤٠ من قانون المرافعات لا يسري على الطعن بطريق النقض كما لا يسري على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - الدفع بانقضاء الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا يماثل الطعن أمام محكمة النقض باعتبار أن كلا منهما بوجه خاص محكمة قانون - التمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإدارية العليا وفقا لصريح تلك المادة أمر غير مقبول.

الحكم

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الدفع الآخر بانقضاء الخصومة فإن المادة ١٤٠ من قانون المرافعات تقضي بأنه في جميع الأحوال تنقضي الخصومة بمضي ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ، ومع ذلك لا يسري حكم هذه الفقرة على

الطعن بطريق النقض. ولما كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يمثل الطعن أمام محكمة النقض باعتبار أن كلا منهما ، بوجه خاص ، محكمة قانون، وبالتالي يصبح التمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإدارية العليا وفقا لصريح تلك المادة أمرا غير مقبول.. هذا فضلا عن أنه يشترط لصحة هذا الدفع أن تمضي مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجرا صحيح تم في الطعن.. والثابت بيقين إن الطعن كان متداولاً بالجلسات أمام المحكمة ولن إجراءاته كانت بقرارات منها، كما تم تصحيح شكله على النحو السابق في مواجهة الحاضر عن المطعون ضده الذي لم يبد أي تحفظ وطلب حجز الطعن للحكم مما يكون معه هذا الدفع غير قائم على سند صحيح من القانون خليفا بالرفض".

(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٧)

المبدأ رقم (١٠٠٧) - المحكمة الإدارية العليا هي في الأصل محكمة قانون - يوجد فرق بين طبيعة النقض أمام محكمة النقض ونظيره أمام المحكمة الإدارية العليا - مرد هذا الفرق هو التباين بين طبيعة المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القلتونين المدني والتجاري وتلك التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون الإداري وما يتطلبه ذلك من حسن سير العدالة الإدارية بما يتفق وحسن سير المرافق العامة الأمر الذي يستوجب التصدي للموضوع حتى يتحقق الحسم السريع للمنازعة الإدارية دون الإخلال بحق الدفاع أو إهدار درجة من درجات التقاضي - الطعن يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا لتزن الحكم أو القرار التأديبي المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا قامت به حالة من حالات البطلان فتلغى الحكم وتعيد الدعوى لمحكمة أول درجة أو تتصدى للموضوع إذا كان صالحاً للفصل فيه.

الحكم

ومن حيث إنه لا يغير من ذلك ولا ينال منه ما ذهب إليه المطعون ضده بمذكرتي دفاعه المقدمتين لجلستي ١٩٨٨/٦/٢٢ و ١٩٨٨/١١/١٢ من أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون، طبقاً للأحكام الواردة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة، ليتساوى بذلك الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا مع الطعن أمام محكمة النقض- في أن

المحكمة الإدارية العليا ، كمحكمة النقض، ليس لها أن تتناول أمورا جديدة لم تتعرض لها محكمة الموضوع. لأن الذي يقول به الطعون ضده في منكرتي دفاعه المشار إليهما لا يتفق مع طبيعة المنازعة الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة من جهة ولا مع ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن نتيجة لذلك- منذ بدء إنشائها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من ذلك أنه وإن كانت المحكمة الإدارية العليا هي في الأصل محكمة قانون إلا أنه لا شك يوجد فارق بين طبيعة الطعن أمام محكمة النقض وطبيعة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا. وأن هذا الفارق مرده أساسا إلى التباين بين طبيعة المنازعات التي تنشأ بين الأفراد في مجالات القانون المدني والتجاري وتلك التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون الإداري وما تفرضه مقتضيات حسن سير العدالة الإدارية في مباشرة محاكم القضاء الإداري بمجلس الدولة لولايتها وتحقيقها لتلك العدالة بما لا يتعارض مع حسن سير وانتظام المرافق والمصالح العامة الذي يحتم الحسم السريع للمنازعات الإدارية المختلفة والتصدي لذلك لحسم موضوع هذه المنازعات كلما كان هذا التصدي من المحكمة الإدارية العليا لا يخل بحق الدفاع ولا يهدر درجة من درجات التقاضي للخصوم ولا يخالف نصا صريحا في قانون ولذا فقد جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا منذ ذلك الحين على أنها رغم أن طبيعتها في الأساس محكمة قانون إلا أن الطعن أمامها يفتح الباب لها لتزن الحكم أو القرار التأديبي المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تبطله فتلغيه وتعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة أو تتصدى للفصل في موضوعها بحسب الأحوال وينزل حكم القانون في المنازعة لو كانت صالحة للفصل في موضوعها وسبق أن فصلت فيه محكمة أول درجة بما لا يفوت أحد درجات التقاضي ويهدرها أم أنه لم يقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه أو قراره فتبقى عليه وترفض الطعن.

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦)

المبحث الخامس

طبيعة الأحكام الصادرة في الطعن

أمام المحكمة الإدارية العليا

المبدأ رقم (١٠٠٨) - الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعن المطروح عليها، سواء حسم النزاع برمته أو في شق منه أو في مسألة قانونية أو واقعية متعلقة به هو حكم قطعي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه وهو حكم بات لا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

الحكم

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعن المطروح عليها، سواء حسم النزاع برمته أو في شق منه أو في مسألة قانونية أو واقعية متعلقة به هو حكم قطعي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه كقرينة قانونية جازمة بصحة ما قضى به، كما أنه حكم بات لا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن فيتعين الالتزام به ويمنع المحاجة فيه صدعا بحجبه القاطعة ونزولا على قوته الباتة.

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٧)

المبدأ رقم (١٠٠٩) - المحكمة الإدارية العليا هي القمة في تدرج محكم مجلس الدولة وكلمتها هي الفيصل في أي نزاع يعرض عليها.

الحكم

استقرت أحكام هذه المحكمة على أن أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية على القضاء الإداري ومن ثم لا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن.

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)

المبدأ رقم (١٠١٠) - الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - لا يجوز الامتناع عن تنفيذه أو التقاعس فيه على أي وجه نزولا على حجية الأحكام وإعلاء لسلطانها وإكباراً لسيادة القانون.

الفتوى

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - لا يجوز الامتناع عن تنفيذه أو التقاعس فيه على أي وجه نزولا على حجية الأحكام وإعلاء لسلطانها وإكباراً

لسيادة القانون وأمانة النزول عند مقتضياته إلا أن ذلك رهين بإعمال ما يقضى به صريح النص وبالمدى الذي عينه.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم ٤٣٩/٦/٨٦ -

جلسة ١٩٩٢/٥/٧)

المبدأ رقم (١٠١١) - الطعن فى الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد يحرك بالضرورة الطعن فى أى حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد - لا وجه للتحدى أمام المحكمة بحجية الحكم النهائى الذى لم يطعن فيه خلال الميعاد القانونى حتى لا تغل يدها عن إعمال ولايتها فى التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذى لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الإدارية العليا وهى خاتمة المطاف فى نظام التدرج القضائى بمجلس الدولة.

الحكم

الطعن فى الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد يحرك بالضرورة الطعن فى أى حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتى تسلط المحكمة رقابتها على الحكمين معا لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما ووضعاً للأمور فى نصابها وتحقيقاً للعدالة ونزولاً على سيادة القانون العام - لا وجه للتحدى أمام المحكمة بحجية الحكم النهائى الذى لم يطعن فيه خلال الميعاد القانونى حتى لا تغل يدها عن إعمال ولايتها فى التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذى لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الإدارية العليا وهى خاتمة المطاف فى نظام التدرج القضائى بمجلس الدولة لمجرد أن الحكم الأول لم يطعن فيه إذ لا يتصور اختلاف الحكم القانونى فى مسألة قانونية واحدة بحكمين قضائيين طعن فى أحدهما و لم يطعن فى الآخر خلال الميعاد القانونى .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ٧٧٨)

المبدأ رقم (١٠١٢) - أحكام المحكمة الإدارية العليا خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية على القضاء الإداري - نتيجة ذلك: لا يقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن شأنها فى ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض.

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا خاتمة المطاف فيما يعرض من قضية على القضاء الإداري ولذلك لا يقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن شأنها فى ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض

- المشرع أجاز للخصم أن يطلب الى محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما قام بأحد أعضاء الهيئة التى أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى - مثل هذه الوسيلة ينبغى إتاحتها للخصم إذا ما وقع البطلان فى حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب - أساس ذلك: وحدة المعاملة التى تقوم على حكمة جوهرية هى توفير ضمانات أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء .

(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٣٧ق - جلسة ٨ / ٢ / ١٩٩٢ - من ٣٧ ص ٧٤١)
المبدأ رقم (١٠١٣) - المحكمة الإدارية العليا تختص بالفصل فى طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - يجب أن يقف هذا الاستثناء عند الحالات التى تتطوى على عيب جسيم وتمثل إهدار للعدالة.

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا هى خاتمة المطاف فيما يعرض من قضية على القضاء الإداري ، ولذلك فإنه لا يقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن شأنها فى ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض ، والمحكمة الإدارية العليا تختص بالفصل فى طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية ، يجب أن يقف هذا الاستثناء عند الحالات التى تتطوى على عيب جسيم وتمثل إهدار للعدالة ، وحكمة نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة هى تمكين نوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة على النحو الذى فصلته المولد من ٢٢ إلى ٣١ من القانون المشار إليه والشخص بأنفسهم أو بوكالاتهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما قد يعن من بيانات وأوراق الاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل

بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن - يترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلى فى الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الإغفال فى حقه الأمر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً .

(الطعن رقم ٣٣٧٩ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٠٣٩)
المبدأ رقم (١٠١٤) - أحكام المحكمة الإدارية العليا هى خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن فى القضاء الإداري وأحكامها باتة فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأى طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بأن صدر الحكم مقترناً بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية.

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا هى خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن فى القضاء الإداري وأحكامها باتة فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأى طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية - علة صلاحية القاضى فى الأحوال المنصوص عليها فى البند (و) من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات هى أن الإقتاء أو المرافعة أو الكتابة فى الدعوى تدل على الميل الى جانب الخصم الذى حصل الإقتاء أو المرافعة أو الكتابة لمصلحته كما انه فيه اظهار لرأى القاضى وقد يأنف من التحرر منه - منع القاضى من نظر الدعوى التى ادلى فيها بشهادة يتمشى مع مبدأ أن القاضى لا يجوز له أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية - علة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً هى الخشية من أن يلزم برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم ويأنف من التحرر منه فيتأثر قضاؤه - انتداب مستشار مجلس الدولة للعمل مستشاراً قانونياً لهيئة سوق المال (الهيئة المطعون عليها) عند صدور الحكم لا أثر له من قريب أو بعيد على هذا الحكم طالما أن هذا المستشار لم يشارك بشيء فى نظر الطعن ولا فى إصدار الحكم ولا المداولة - ندب عضو المحكمة فى الجهة المطعون عليها أو غيرها لا يعد فى ذاته سبباً من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يحول دون

اشتراكه في نظر الدعوى وإصدار الحكم فيها ما لم يبد رأيه في موضوعها أو الكتابة فيها .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٦ق - جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٦٨٥)
المبدأ رقم (١٠١٥) - أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فلا يجوز الطعن فيها إلا بدعوى البطلان في حالتين : إذا انتفت عن الحكم صفته القضائية كأن يصدر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أن يقرن بعيب جسيم يفقد الحكم معه صفته ومقوماته .

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فلا يجوز الطعن فيها إلا بدعوى البطلان في حالتين : إذا انتفت عن الحكم صفته القضائية كأن يصدر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أن يقرن بعيب جسيم يفقد الحكم معه صفته ومقوماته - إذا كان ما سبق أن أفتى به المستشار وقت أن كان رئيساً لإدارة الفتوى قبل أن ينضم لتشكيل المحكمة الإدارية العليا هو تحديد سعر الصرف هل يحسب من تاريخ وقوع الضرر أم تاريخ صدور الحكم فإن هذا الرأي لا يتعلق بأصل استحقاق للطاعن في التعويض عن النقل المفاجيء المقرر للعاملين بوزارة الخارجية وهو أمر سابق ومنبت الصلة عن كيفية حساب التعويض مقوماً على أساس سعر الصرف - نتيجة ذلك : فقدان شرط عدم الصلاحية الذي يحول دون نظر الطعن - الحكم برفض الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ١١ / ٩ / ١٩٩٣ - س ٣٨ ص ١٧١١)
المبدأ رقم (١٠١٦) - أحكام المحكمة الإدارية العليا بآية لا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن - أحوال الطعن بدعوى البطلان الأصلية.

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري وأحكامها بآية لا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفه الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب الصلاحية أو أن يقرن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية - الحكم يصدر

ويجب الفصل والنطق به وإيداع مسودته المشتملة على أسبابه - يجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذه بموجب مسودته عملاً بحكم المادة ٢٨٦ من قانون المرافعات - ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم وليس من تاريخ تحرير نسخته الأصلية التي يتم تحريرها بعد جلسة النطق بالحكم ويتم توقيعها من كاتب الجلسة ورئيس المحكمة - غاية ذلك - توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه.

(الطعن رقم ٥٨٢٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٧٦٣)
المبدأ رقم (١٠١٧) - المحكمة الإدارية العليا تستوى على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمحاكم مجلس الدولة وهي القوامة على إنزال حكم القانون وإرساء مبادئه وقواعده بما لا يعقب عليها في ذلك وبما لا سبيل معه الى نسبة الخطأ الجسيم لها الذي يهوى بقضائها الى ترك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بيناً غير مستور وثمره غلط فاضح ينبىء في وضوح عن ذاته.

الحكم

المحكمة الإدارية العليا فيما وسد لها من اختصاص هي القوامة على إنزال حكم القانون وإرساء مبادئه وقواعده بما لا يعقب عليها في ذلك وبما لا سبيل معه الى نسبة الخطأ الجسيم لها الذي يهوى بقضائها الى ترك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بيناً غير مستور وثمره غلط فاضح ينبىء في وضوح عن ذاته إذ ان الاصل فيما تستظهره المحكمة الإدارية العليا من حكم القانون أن يكون هو صحيح الرأي في هذا الحكم بما لا يعقب عليها فيه بحسبانها تستوى على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمحاكم مجلس الدولة والخطأ في هذه الحالة ان لم يكن كاشفا بذاته عن أمره بما لا مجال فيه الى خلاف بين وجهات النظر المعقولة لا يستوى ذريعة الاستهزاء بدعوى البطلان الأصلية وإهدار قضاء المحكمة الإدارية العليا.

(الطعن رقم ٢٢٠٥ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢ / ٩ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ج ٣ ص ٢٨٢١)
المبدأ رقم (١٠١٨) - المحكمة الإدارية العليا تستوى على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة ، فلا يكون من سبيل إلى اهدار احكامها الا استثناء محضاً بدعوى البطلان الاصلية.

الحكم

المحكمة الإدارية العليا تستوى على القمة في مدارك التنظيم القضائي لمجلس الدولة ، فلا يكون من سبيل إلى إهدار أحكامها إلا استثناء محضاً بدعوى البطلان الأصلية - وهي دعوى لها طبيعة خاصة توجه إلى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية وطريق طعن استثنائي ، وفي غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية يجب أن تقف هذه الدعوى عند الحالات التي تتطوى على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تصمه بأى عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام وهي مناط قبول دعوى البطلان الأصلية.

(الطعن رقم ٢٣١٥ لسنة ٤٤ ق - والطعن رقم ٢٩٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠ / ١ / ٢٠٠٢ ج - ١ ص ١٢)

المبدأ رقم (١٠١٩) - المحكمة الإدارية العليا بما وسد لها من اختصاص في الرقابة على أحكام مجلس الدولة تحقيقاً للشرعية وسيادة القانون، وبما تحمله من أمانة القضاء وعظيم رسالته بغير معقب على أحكامها تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة، فلا يكون من سبيل إلى إهدار أحكامها إلا بدعوى البطلان الأصلية، وهي طريق طعن استثنائي.

الحكم

ومن حيث إنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المحكمة الإدارية العليا بما وسد لها من اختصاص في الرقابة على أحكام مجلس الدولة تحقيقاً للشرعية وسيادة القانون، وبما تحمله من أمانة القضاء وعظيم رسالته بغير معقب على أحكامها تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة، فلا يكون من سبيل إلى إهدار أحكامها إلا بدعوى البطلان الأصلية، وهي طريق طعن استثنائي في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية غير القابلة للطعن بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً، وفي غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية يجب أن تقف هذه الدعوى عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة على نحو يفقد الحكم وظيفته وبه تترزعزع قرينة الصحة التي تلازمه، ويجب أن يكون الخطأ الذي شاب الحكم ثمرة غلط فاضح يكشف بذاته عن أمره ويقلب ميزان العدالة على نحو لا تستقيم معه سوى

بصدور حكم يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح.

ومثال ما يستتبع دعوى البطلان الأصلية إذا ما قام بأحد أعضاء المحكمة سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يعيب الحكم ما يفقده مقوماته كحكم، أما إذا اقتصر الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا على مناقشة الأدلة التي استند إليها الحكم وعلى موضوع الطعن من حيث اجتهاد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه - فليست - مما يعتبر عيباً جسيماً أو قام الطعن على مسائل موضوعية تتدرج كلها تحت الخطأ في تفسير للقانون أو تأويله أو متى صدر الحكم على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضي به فإن هذه الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته - وبالتالي لا تمسه أي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام مما يجعل الطعن فيه بعد ذلك غير مقبول.

(الطعن رقم ٩٧٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠٠٥/١٢/٣ - والطعن رقم ٧٣١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠٠٦/١/٢١ - والطعن رقم ١١٤٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٠٠٦/٥/٢٠ - والطعن رقم ١٤٦١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٠٠٦/٧/٢) المبدأ رقم (١٠٢٠) - طعن الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر في المنازعات الإدارية بجميع أنواعها، ومنها دعوى الإلغاء، وكذلك المنازعة التأديبية إلى محكمة الطعن، يكون غير جائز، سواء كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما يطعن فيه أمامها، أو أمام محكمة القضاء الإداري فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقاً للقانون.

الحكم

طعن الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر في المنازعات الإدارية بجميع أنواعها، ومنها دعوى الإلغاء، وكذلك المنازعة التأديبية إلى محكمة الطعن، يكون غير جائز، سواء كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما يطعن فيه أمامها، أو أمام محكمة القضاء الإداري فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقاً للقانون.

المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، المعدل أخيراً بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥. المشرع أتاح لكل من أهمل قيد اسمه في جداول الانتخاب بغير حق، أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيدته، أو توافرت فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحرير الجداول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة

بالقيد، وذلك بطلب كتابي إلى مدير أمن المحافظة، كما أعطى المشرع لكل ناخب مقيد اسمه في أحد جداول الانتخاب أن يطلب قيد اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من قيد بغير حق أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد وذلك كله في موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر مارس من كل عام، وناط المشرع باللجنة المنصوص عليها في القانون مهمة الفصل في الطلبات المشار إليها في المدة التي حددها، وأوجب على اللجنة إبلاغ قراراتها إلى نوي الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها، وأجاز لمن رفض طلبه أو تقرر حذف اسمه الطعن في قرار اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري المختصة بغير رسوم - تكون الأحكام الصادرة في هذا الشأن أحكاماً باتة أغلق المشرع بصدد كل أنواع الطعون لئلا كان سبب الطعن - أثر ذلك - عدم جواز الطعن على تلك الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يحول ذلك دون اللجوء إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم، حال كونه باتاً، بدعوى البطلان الأصلية إذا توافر منطلها.

(الطعن رقم ٥٠٣٦ والطعن رقم ٤٩٤٢ والطعن رقم ٤٩٤٥ والطعن رقم ٤٩٤٦)

لسنة ٥٢ ق - جلسة ٦ / ١ / ٢٠٠٧ - س ٥٢ ج - ١ ص ٢٨٦)

الفصل الثاني
إجراءات الطعن
أمام المحكمة الإدارية العليا

الفصل الثاني

إجراءات الطعن

أمام المحكمة الإدارية العليا

نظمت المواد من (٤٤) إلى (٤٨) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على النحو التالي:

نصت المادة (٤٤) من القانون على أن:

ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه.

ويقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم -على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه.

ويجب على نوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودع خزانة المجلس كفالة مقدارها عشرة جنيهاات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التي ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوضي الدولة ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية.

ونصت المادة (٢٥) من القانون ذاته على أنه:

يجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها قبل إحالتها إلى هيئة مفوضي الدولة.

كما نصت المادة (٤٦) منه على أن: تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع إيضاحات مفوضي الدولة ونوى الشأن إن رأى رئيس الدائرة وجها لذلك وإذا رأت دائرة فحص الطعون إن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الإدارية

العليا، أما لان الطعن مرجح القبول أو لان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا بإحالته إليها. أما إذا رأت - بإجماع الآراء- انه غير مقبول شكلا أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه.

ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة. وتبين المحكمة في المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادرا بالرفض، ولا يجوز للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

وإذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر نوو الشأن وهيئة مفوضي الدولة بهذا القرار.

ونصت المادة (٤٧) من القانون المشار إليه على أن:

تسرى القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على الطعن أمام دائرة فحص الطعون.

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة.

ونصت المادة (٤٨) منه على أنه:

مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا يعمل أمامها بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا- من الباب الأول من هذا القانون.

وفيما يلي نعرض للمبادئ القانونية التي تقررت في موضوع إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك في أربعة مباحث:

المبحث الأول - طبيعة إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.

المبحث الثاني - التقرير بالطعن.

المبحث الثالث - الصفة في الطعن.

المبحث الرابع - المصلحة في الطعن.

المبحث الأول

طبيعة إجراءات الطعن أمام

المحكمة الإدارية العليا

المبدأ رقم (١٠٢١) - إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - شروط ومشتملات تقرير الطعن.

(٢) لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن - التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجافى مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته ونتيجة لذلك: عدم جواز إحالة الدعوى من محكمة الموضوع إلى المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

تطلبت المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن - عدم إتباع هذه الإجراءات - لا يكون هناك مجال لإعمال المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها - لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن - التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجافى مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته ونتيجة لذلك: عدم جواز إحالة الدعوى من محكمة الموضوع إلى المحكمة الإدارية العليا ، حق صاحب الشأن في أن يسلك الطريق الذي يتفق وحكم القانون إذا شاء الطعن في قرار مجلس التأديب الاستئناف مثار المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبة الاختصاص.

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠ - س ٢٦ ص ١٨٣)

المبدأ رقم (١٠٢٢) - الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا تختلف في طبيعتها اختلافا جوهرياً عن الإجراءات التي تتبع في إقامة الدعاوى التأديبية - لا يجوز إعمال نص المادة ١١٠ مرافعات بالنسبة للطعون التي تقدم خطأ إلى المحكمة التأديبية وتكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا- الحكم بعد جواز الإحالة.

الحكم

ومن حيث انه ولئن كان صحيحاً ما قضت به المحكمة التأديبية من عدم اختصاصها بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجالس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومن أن الاختصاص بنظر هذه الطعون ينعقد للمحكمة الإدارية العليا، إلا إن المحكمة التأديبية جانبت الصواب فيما قضت به من إحالة الدعاوى إلى المحكمة الإدارية العليا عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات. ذلك إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا منوط بإجراءات تكفل ببيانها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي إجراءات تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التي تتبع في إقامة الدعاوى أمام المحاكم التأديبية، فقد تطلبت المادة ٤٤ من القانون المذكور أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام مقبول أمامها، ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن وهذه الإجراءات تختلف في طبيعتها اختلافا جوهرياً عن الإجراءات التي تتبع في إقامة الدعاوى أمام المحاكم التأديبية ومتى كان ذلك فإنه لا يكون أمام المحكمة التأديبية ثمة مجال لإعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تقضى بأن على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعاوى بحالتها إلى المحكمة المختصة بالنسبة للطعون التي تقدم خطأ إلى المحكمة التأديبية وتكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا كما هو الشأن في النزاع الماتل.

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦ - من ٢٨ ص ٢٨)

المبدأ رقم (١٠٢٣) - استقلال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بنظمه للقانوني - المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بينت

إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا- هذه الإجراءات تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التي تتبع في إقامة الدعوى أمام محكمة الأمور المستعجلة وهي من محاكم الدرجة الأولى في نظام القضاء المدني.

الحكم

وحيث إن الطعن أمام هذه المحكمة منوط بإجراءات تكفل ببيانها للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المادة ٤٤ وهي إجراءات تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التي تتبع في إقامة الدعوى أمام محكمة الأمور المستعجلة وهي من محاكم الدرجة الأولى في نظام القضاء المدني - وعلى ذلك فما كان يجوز لمحكمة القاهرة للأمور المستعجلة التقرير بإحالة الدعوى رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٨٢- اتفاقا والمرفوعة أمامها من الطاعن إلى هذه المحكمة.

(الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥ - س ٣٧ ص ١٨٨٠)

المبحث الثاني

التقرير بالطعن

حددت المادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إجراءات الطعن بما يلي:

(١) أن يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا.

(٢) يجب أن يوقع الطعن من محام من المقبولين أمام المحكمة الإدارية العليا.

(٣) يجب أن يكون تقديم الطعن مصحوبا بإيداع الكفالة والرسم القانوني المستحق على الطعن إذا ما كان مقدما من الأفراد، وتعفى طعون هيئة مفوضي الدولة من هذا الشرط.

وفيما يلي نعرض لأهم المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في "التقرير بالطعن":

المبدأ رقم (١٠٢٤) - عدم توقيع الطاعن على صورة صحيفة الطعن - لا بطلان.

الحكم

ليس في نصوص القانون ما يوجب أن تكون العليا التي تعلن لنوى الشأن موقعة من الطاعن.

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

المبدأ رقم (١٠٢٥) - المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لم ترسم طريقاً معيناً لإيداع التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - يكفي لكي يتم الطعن صحيحاً أن يودع التقرير بالطعن في الميعاد القانوني وبعد استيفاء البيانات المنصوص عليها في هذه المادة.

الحكم

إن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على أن "يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها، ويجب أن يشمل التقرير، علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم، على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه، وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن، وطلبات الطاعن. فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز للحكم ببطلانه". ويبين من ذلك أن المادة المذكورة لم ترسم طريقاً معيناً لإيداع التقرير بالطعن يجب التزمه وإلا كان الطعن باطلاً وإما يكفي لكي يتم إيداع التقرير في قلم كتاب المحكمة في الميعاد الذي حدده القانون، وبعد استيفاء البيانات التي نص عليها في تلك المادة، سواء أكان ذلك بحضور الطاعن شخصياً أو وكيله.

(الطعن رقم ٢٩، ٢٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

المبدأ رقم (١٠٢٦) - نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على وجوب اشتغال تقرير الطعن على بيانات معينة - الخطأ في سياق عناصر المنازعة وفي أسباب الطعن - لا يستتبع بطلان التقرير.

الحكم

إن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على أن "يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها.

ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه"، فإذا كان الثابت من مطالعة تقرير الطعن أنه اشتمل على اسم الطاعن وصفته وموطنه، واشتمل كذلك على بيان الحكم للمطعون فيه، فورد فيه أنه الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم في الدعوى رقم ١٣٨٨ لسنة ٦ القضائية المقامة من المطعون ضده ضد الطاعن، ثم اشتمل على تاريخ الحكم المطعون فيه فورد فيه أنه صادر بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠، واشتمل أيضا على بيان بالأسباب التي ينبنى عليها الطعن وطلبات الطاعن، ومن ثم فقد اشتمل للتقرير على جميع البيانات الجوهرية التي أوجبت المادة ١٦ سالفه الذكر أن يشتمل عليها تقرير الطعن، وبالتالي فليس ثمة وجه لبطلان التقرير. أما أن يكون التقرير قد أخطأ في سياق عنصر المنازعة وأخطأ تبعا لذلك في أسباب الطعن، فإن ذلك الخطأ ليس وجها للبطلان خصوصا وإن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لم يحظر إبداء أسباب جديدة للطعن غير التي ذكرت في التقرير.

(الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٥)

المبدأ رقم (١٠٢٧) - التقرير بالطعن - استلاده إلى أسباب موضوعية غير صحيحة - لا يبطله - أساس ذلك أن مناقشة صحة الأسباب مسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن.

الحكم

إذا أقيم الطعن في أسبابه على أن الحكم المطعون فيه بني على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله، فهذا من الأوجه التي تجيز الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة، أما مناقشة صحة هذه الأسباب فمسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن، ومن ثم فإن الدفع ببطلان تقرير الطعن يكون في غير محله حقيقا بالرفض.

(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

المبدأ رقم (١٠٢٨) - المادة ١٦ من قانون تنظيم مجلس الدولة - الحكمة من إيجابها اشتمال الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وبيان بالأسباب التي بني

عليها الطعن هو تمكين المحكمة من استظهار مواطن ما يعيب الحكم من مخالفة للقانون أو خطأ في تأويله وتطبيقه - تقرير الطعن المجهول للموضوع المبهم المدلول العاري بالكلية عن الأسباب التي تكشف عما يراه الطاعن عورا في الحكم ، مبطل للطعن ، لا يغير من ذلك إيراد الطعن في مستهل تقريره إشارة عابرة إلى رقم القضية التي فصل فيها أو اسم المطعون عليه لعدم إفادة ذلك في تحديد موضوع الحكم مع إيراد هذا الموضوع على وجه مغاير تماما للواقع.

الحكم

تنص المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن "يقم الطعن من نوى الشأن بتقرير مودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز للحكم ببطلانه".

ومراد القانون من بيان الحكم المطعون فيه وتفصيل الأسباب التي بني عليها الطعن، هو أن يمكن للمحكمة الإدارية العليا أن تستظهر مما أورده الطاعن من ذلك مواطن ما يعيبه الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو خطأ في تأويله وتطبيقه ولذلك أوجبت المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم مجلس الدولة أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه يميّط عنه الغموض والتجهيل وعلى تفصيل للأسباب التي قام عليها الطعن وإلا جاز الحكم ببطلانه وما أرادت ببيان الأسباب إلا تبيانها كنوع بيان يجليها ويكشف عن المقصود منها كشفا واقيا ينفي عنها الغموض والجهالة ويستبان منه العوار الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فيما يقضى به ويمكن المطعون عليه من تحضير دفاعه منذ إعلانه بصورة تقرير الطعن، فإذا كانت الطاعنة قد ترتبت في طعنها في غلط بين جهة موضوع الحكم الذي طعنت فيه بحيث ورد في ظنها أنه يتعلق بموضوع آخر منبت الصلة بالموضوع الحقيقي الذي فصل فيه ثم ترتب على هذا الخطأ أنها أوردت في طعنها أسبابا لا تنطبق على موضوع الحكم

مقحمه على وقائعه التي فصل فيها فان هذا الطعن يكون إنن مجهولا في موضوعه وأسبابه جهالة فاحشة من شأنها أن تعجز هذه المحكمة عن مراقبة تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه، وإذا كان تفصيل الأسباب على هذا المقتضى مطلوب ابتداء على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بأسبابه كيلا يخفى ما يعاب به على الحكم منذ افتتاح الخصومة، فان ترك هذه الأسباب بالكلية مع تجهيل بيان الحكم المذكور من شأنهما أن يبطلا الطعن. ولا يقدح في ذلك أن تورد الطاعنة في مستهل تقريرها إشارة عبرة إلى رقم القضية التي فصل فيها أو اسم المطعون عليه إذ كلاهما لا يفيد في تحديد موضوع الحكم مع إيرادها هذا الموضوع على وجه مغاير تماما للوقائع، فهذا التجهيل من جانبها في بيان وقائع الحكم الذي تطعن فيه يجعل تقريرها مبهما لا يتحدد به ما تعييه الطاعنة على الحكم المطعون فيه.

فإذا كان تقرير الطعن مجهول الموضوع مبهم المنلول عاريا بالكلية عن الأسباب التي تكشف عما تراه الطاعنة عورا في الحكم المطعون فيه، كان طعنا باطلا.

(الطعن رقم ٢٣١٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٣)

المبدأ رقم (١٠٢٩) - توجيه الطعن إلى خصم متوفى دون أصحاب الصفة فيه - بطلانه - عدم قبول الطعن شكلا وإلزام الطاعن المصروفات - أساس ذلك.

الحكم

إذا كان الثابت من تقرير الطعن المودع قلم كتاب هذه المحكمة إن الحكومة قدمت في هذا التاريخ طعنها مختصمة فيه السيد/..... مع انه كان قد توفي قبل إيداع صحيفة الطعن فان الطعن يقع إنن باطلا، ويتعين من اجل ذلك القضاء بعدم قبوله شكلا، وذلك لأنه يتعين على من يريد توجيه الطعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة قبل اختصاصه كي يوجه تقرير الطعن إلى من يصح اختصاصه قانونا، ولا شبهة في أن تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن لأن الفرض الذي رمى إليه الشارع مما أورده في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو

إعلام نوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً. ولا يتحقق بالبداية هذا الغرض إذا وجه الطعن إلى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه إلى أصحاب الصفة في الطعن، ولا يقدح في هذا أن تكون الوفاة سابقة على الحكم المطعون فيه مثلاً لبطلان هذا الحكم وفي ذاته، لأن النظر في هذا الطعن إنما يكون بعد قبول الطعن شكلاً، وهو غير مقبول بادئ الأمر لكونه لم يختصم فيه كل من يجب اختصامه من أصحاب الصفة في الطعن. فإن استبان -حسبما تقدم- بطلان تقرير الطعن موجهاً إلى من لا يصح اختصامه، فاقنونا، ترتب على ذلك حتماً عدم قبول الطعن شكلاً ووجب من ثم القضاء -بذلك مع إلزام الحكومة بالمصروفات.

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٣)

المبدأ رقم (١٠٣٠) - تحديد شخص المختصم في تقرير الطعن من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن.

الحكم

تحديد شخص المختصم في تقرير الطعن من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي رمى إليه المشرع فيما أورده في المادة ١٦ آنفة الذكر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام نوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً.

(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

المبدأ رقم (١٠٣١) - وجوب تقديم الطلب أو الطعن إلى قلم كتاب المحكمة المختصة - اعتبار الطلب أو الطعن مرفوعاً ومرتباً لآثاره القانونية بإيداعه قلم الكتاب - سريان هذا الحكم على تعجيل الطلب أو الطعن دون حاجة إلى إعلان الخصوم بتكليف بالحضور طبقاً لنص المادة ٢٩٨ مرافعات - عدم سقوط الخصومة إذا تم الإيداع في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٠١ مرافعات ولو تم إعلان طلب التعجيل بعد مدة جاوزت هذا الميعاد - أساس ذلك.

الحكم

إن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية

المتحدة نص في المادة ١٦ منه على أن "يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا..". كما نص في المادة ٢٣ منه على أن كل طلب يرفع إلى مجلس الدولة يجب أن يقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة... ومقتضى هذا أن كلا من الطلب والطعن أمام مجلس الدولة والمحكمة الإدارية العليا يعتبر مرفوعا ومرتباً لآثاره القانونية بإيداع العريضة أو التقرير المتضمن إياه قلم كتاب المحكمة المختصة أو المحكمة الإدارية العليا ومن تاريخ هذا الإيداع وإذا كان هذا الطلب الأصلي أو الطعن ذاته يرفع بالإيداع بصريح النص، فإن تعجيله الذي هو فرع من هذا الأصل لكي يستأنف سيره، إنما يتم بداهة بالإجراء ذاته وهو الإيداع. وذلك على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات في شأن استئناف الدعوى في المواد المدنية والتجارية سيرها بعد انقطاع الخصومة فيها بتكليف بالحضور يعلن إلى من عينتهم هذه المادة من الخصوم. وهذا الإيداع وما يترتب عليه من آثار هو حكم خاص متعجل بإجراء ورد به نص في قانون مجلس الدولة لا محل معه، وفقا لنص المادة الثالثة من قانون إصداره، لإعمال حكم قانون المرافعات المغاير له في مجال تطبيقه. ولما كان حكم دائرة فحص الطعون الذي قضى بانقطاع سير الخصومة في الطعن لزوال صفة المدعى، وهو آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي اتخذ في الطعن الحالي قد صدر بجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٣، بينما قدمت الحكومة طلب تعجيل هذا الطعن إلى رئيس هيئة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا كما هو ثابت من التأشير المدونة أعلاه في ١٣ من يناير سنة ١٩٦٣ فإن التعجيل يكون حاصلا في الميعاد القانوني ومانعا من سقوط الخصومة، وذلك بقطع النظر عن حصول الإعلان، وهو إجراء تال للإيداع الذي تم به التعجيل في تاريخ لاحق لانقضاء ميعاد السنة المنصوص عليه في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات. ومن ثم فإن الدفع بسقوط الخصومة الذي تمسكت به الشركة المطعون عليها يكون في غير محله متعينا رفضه.

(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

المبدأ رقم (١٠٣٢) - إعلان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في مقر عمل الموظف - صحيح ما دام قد تم، وفقا لنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات، بموطنه الأصلي الذي به مقر عمله وقت الإعلان.

الحكم

لا وجه لما يثيره المدعي من بطلان الطعن لاعلانه به في مقر عمله بتفتيش
السد العالي بأسوان، إذ إن الطعن قد أعلن إلى المنكور وفقا للمادة ٣٨٠ من
قانون

المرافعات في موطنه الأصلي الذي به مقر عمله وقت الإعلان الذي تسلم هذا
الإعلان فعلا ورد علي الطعن بمذكرتين استوفي فيهما دفاعه.

(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

المبدأ رقم (١٠٣٣) - ينبغي إلا يتناول تقرير الطعن في الحكم أمام المحكمة
الإدارية العليا أكثر من حكم واحد يدور عليه هذا الطعن.

الحكم

تقرير الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ينبغي إلا يتناول أكثر من
حكم واحد يدور عليه هذا الطعن - مثال ذلك الطعن في حكم محكمة القضاء
الإداري بعدم الاختصاص لا يتناول الطعن في قرار مجلس التأديب العالي
للمخالفات المالية الذي نصبت عليه للدعوي أمام محكمة القضاء الإداري .

(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

المبدأ رقم (١٠٣٤) - عدم بيان أو نقص أسباب الطعن الواردة في التقرير
بالطعن - ليس من شأنه حتما بطلان الطعن - من الجائز استكمال أسباب
الطعن بإبداء أسباب غير التي ذكرت في التقرير - لا وجه للقياس في هذا
الشأن علي الطعن بطريق النقض المدني .

الحكم

انه ولئن كانت المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة أوجبت أن يشتمل تقرير
الطعن علي بيان الأسباب التي بني عليها إلا أن نقص هذه الأسباب أو عدم بيانها
بالنسبة إلى النص علي شق من الحكم ليس من شأنه أن يترتب عليه حتما بطلان
الطعن إذ فضلا عن أن الحكم بالبطلان في هذه الحالة جوازي فإنه من الجائز
استكمال أسباب الطعن بإبداء أسباب غير التي ذكرت في التقرير إلا ما كان منها
متعلقا بالنظام العام مردده في النقض المدني إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ من
قانون المرافعات و هذا الحظر لم يردده قانون مجلس الدولة .

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

المبدأ رقم (١٠٣٥) - العبرة في تحديد نطاق الطعن - هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقارير لا بالأسباب الواردة فيه .

الحكم

إن العبرة في تحديد نطاق الطعن هي الطعن بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير به لا بالأسباب أو إغفال بعضها فإن كل ما له من أثر هو جواز الحكم ببطلان الطعن بأكمله أو في شق منه وفقاً لما تقضي به المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة التي أوجبت أن يشتمل على بيان بالأسباب التي بني عليها الطعن وإلا جاز الحكم ببطلانه .

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

المبدأ رقم (١٠٣٦) - العبرة في تحديد نطاق الطعن - هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير لا بالأسباب الواردة فيه .

الحكم

إن العبرة في تحديد نطاق الطعن هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير به لا بالأسباب الواردة في هذا التقرير به لا بالأسباب الواردة في هذا التقرير أما نقص هذه الأسباب أو إغفال بعضها فإن كل ما له من أثر هو جواز الحكم ببطلان الطعن بأكمله أو في شق منه وفقاً لما تقضي به المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة الطعن وإلا جاز الحكم ببطلانه .

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

المبدأ رقم (١٠٣٧) - وتحديد شخص المختص هو من البيئات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن لأن الغرض من نكر هذه البيانات إنما هو إعلام نوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوي وهذا الغرض لا يتحقق إذا ما وجه الطعن إلى خصم متوف زالت صفته وفاة المحكوم لصالحه قبل إيداع تقرير الطعن - لاختصاص التقرير المحكوم لصالحه رغم ذلك يترتب عليه بطلان التقرير.

الحكم

المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم المجلس الدولة - نصها على البيانات التي يجب أن يشتملها التقرير بالطعن على الحكم ومنها البيانات العامة المتعلقة باسم الخصوم وصفاتهم - وفاة المحكوم لصالحه قبل

إيداع تقرير الطعن - اختصام التقرير المحكوم لصالحه رغم ذلك يترتب عليه بطلان التقرير - اثر ذلك قبول الطعن شكلا - أساس ذلك انه يتعين علي من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ علي خصومة من وفاة أو تغير في الصفة قبل اختصامه وتحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب علي إغفالها بطلان الطعن لان الغرض من ذكر هذه البيانات إنما هو إعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوي وهذا الغرض لا يتحقق إذا ما وجه الطعن إلي خصم متوف زالت صفته - للتيسير علي الطعن في توجيه طعنه نصت المادة ٢١٧ من قانون المرافعات علي انه في حالة موت المحكوم له أثناء ميعاد الطعن يجوز لخصمه إعلان الطعن إلي ورثته جملة دون ذكر أسمائهم و صفاتهم في آخر موطن كان لمورثهم ، هذا النص يؤكد ضرورة توجيه الطعن إلي أصحاب الصفة فيه في الميعاد الذي حدده القانون ، حكم هذا القانون ينصرف كذلك إلي حالة وفاة المحكوم له سابقة علي صدور الحكم المطعون إنما يكون بعد قبوله شكلا وهو غير مقبول بداءة.

(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)

المبدأ رقم (١٠٣٨) - البيانات الجوهرية في تقرير الطعن - صدور الحكم المطعون فيه ضد ورثة المتوفى بوجب إقامة الطعن ضد هؤلاء الورثة - إقامة هيئة مفوضي الدولة طعنها ضد المتوفى - الحكم ببطلان الطعن - لا يصح هذا البطلان حضور الورثة في الجلسة - الحضور يصحح البطلان الذي يشوب الإعلان كإجراء مستقل عن تقرير الطعن أما الطعن الذي يبطل لتوجيهه ضد شخص ميت لا يمكن قانونا أن تفتتح به خصومة قضائية .

الحكم

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر ضد ورثة المرحوم المتوفى بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٥ ومن ثم كان يجب أن يقام الطعن ضد هؤلاء الورثة ولكن هيئة مفوضي الدولة أقامت الطعن ضد السيد / في وقت كان فيه في رحاب الله إذا توفي سقطت عنه جميع التكاليف فلا يجوز إن يقام أي طعن ضده وإلا كان تقرير الطعن منطويا علي عيب جسم مما يجعله إجراء باطلا لا يصححه حضور الورثة في الجلسة ذلك أن الحضور يصحح البطلان الذي يشوب الإعلان كإجراء مستقل عن تقرير الطعن علي حين أن تقرير الطعن الذي يبطل لتوجيهه

ضد شخص ميت لا يمكن قانونا أن تفتح به خصومة قضائية ويكون حضور الورثة في الجلسة حضورا في غير خصومة قضائية قائمة ومرد ذلك إلى إن العيب الذي شاب تقرير الطعن هو عيب جوهري كامن في التقرير ذاته ومن ثم كان التقرير باطلا ويتعين القضاء ببطلانه .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٣)

المبدأ رقم (١٠٣٩) - إجراءات المرافعات ليس لها من اثر إلا بالنسبة لمن باشرها ولا يفيد منها من أجراها - خلو تقرير الطعن من بعض أسماء الطاعنين لا يقتضي عنه ورود أسماؤهم في طلب المعافاة - طلب المعافاة لا يعتبر طعناً ما دام من صدر لصالحه قرار المعافاة لم يباشر إجراءات الطعن .

الحكم

ومن حيث إن للمحامي عند إيداعه تقرير الطعن ذكر فيه أن الطاعن هو وآخرين دون تحديد لأسماء هؤلاء الآخرين .

ومن حيث أنه من المبادئ المسلمة في فقه المرافعات مبدأ نسبية الأثر الذي يترتب على إجراءات المرافعة ومقتضاه إن إجراءات المرافعات ليس لها من اثر إلا بالنسبة لمن باشرها ولا يفيد منها إلا من أجراها وقد طبق المشرع هذا المبدأ على طرفي الطعن في الأحكام فنص في الفقرة الأولى من المادة ٢١٨ مرافعات علي أنه "لا يفيد من الطعن إلا من رفعه " .

وحيث أن من رفع الطعن هو فإنه يعتبر هو وحده الطاعن في قرار اللجنة القضائية الصادر بجلستها المنعقدة في ٦ يونيو ١٩٧٤ في الاعتراض رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٧ ولا يغير من ذلك القول بأن الطاعنين قد ورتت أسماؤهم في طلب المعافاة لا يعتبر طعناً ما دام من صدر لصالحه قرار المعافاة لم يباشر إجراءات شكلية يتعين على الطاعن مباشرتها فلا يفيد من الطعنا كذلك لا يفيد القول في محضر الجلسة أمام دائرة فحص الطعون بأن المقصود بالآخرين من تقدم باسمهم طلب المعافاة ذلك إن الطعن إلا من أجراه لا يبقى بعد ذلك سوى قبول طلب تدخلهم اتضاماً إذ أن التدخل الاختصاصي قد منعه قانون المرافعات منعا مطلقاً أمام محكمة الاستئناف فهو أيضاً ممنوع أمام المحكمة الإدارية العليا .

(الطعن رقم ٥١،٥١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢)

المبدأ رقم (١٠٤٠) - إغفال تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعي عليه أو

من يمثلها قانونا - بطلان التقرير طبقا لما تقضي به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق : إغفال تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعي عليه أو من يمثلها قانونا - عدم اختصام المدعي عليه إلا بعد زهاء خمس سنوات - إخلاله خصما في الطعن بعد ذلك الحكم بعدم قبول الطعن لرفعة بعد الميعاد المقرر قانونا - أساس ذلك .

الحكم

ومن حيث إن تقرير الطعن وقد اغفل اسم وصفة وموطن الشركة المدعي عليها أو من يمثلها قانونا ولم تتحقق بذلك للغاية من هذا الإجراء وهي تحديد شخص المطعون ضده الحقيقي فإن تقرير الطعن بهذه المثابة يكون باطلا على ما تقضي به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليه . وإذا لم ينشط الطاعن إلى اختصام الشركة المدعي عليها أو من يمثلها قانونا إلا بعد زهاء خمس سنوات فإن إخلال الشركة المدعي عليها خصما في الطعن يكون والأمر كذلك قد تم بعد الميعاد المقرر في المادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية إن التصحيح لا ينتج أثره إلا من تاريخ حصوله ولا يرجع إلى تاريخ القيام بالإجراء الأصلي الذي لحقه التصحيح . ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم فقد تعين للقضاء بعدم قبول الطعن الموجه إلى الشركة المدعي عليها شكلا لرفعه بعد الميعاد المقرر قانونا.

(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)

المبدأ رقم (١٠٤١) - تقديم صحيفة الطعن موقعة من محام لم تنتقض عليه ثلاث سنوات من تركه الخدمة بمجلس الدولة لا يؤثر في صحة الطعن.

الحكم

تقديم صحيفة الطعن موقعة من محام لم تنتقض عليه ثلاث سنوات من تركه الخدمة بمجلس الدولة لا يؤثر في صحة الطعن - أساس ذلك : إن قانون المحاماة لم يقض بالبطلان لمخالفة هذا الحكم الذي ورد من بين واجبات المحامين.

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)

المبدأ رقم (١٠٤٢) - الخطأ الملاي الواقع في التقرير بالطعن في المختصم فيه لا يعيب إجراءات الطعن.

الحكم

الخطأ المادي الواقع في التقرير بالطعن في المختصم فيه لا يعيب إجراءات الطعن ولا يقضي إلي بطلانها متى بينت المحكمة من الظروف والملابسات أن الأمر لا يعدو خطأ مادياً بحثاً قابلاً للتصحيح ومتى تم تصحيحه فعلاً .

(الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١)

المبدأ رقم (١٠٤٣) - علي مقتضي نص المادة ٤٤ من ذات القانون فإن تقرير الطعن يجب أن يشتمل علاوة علي بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن ، وطلبات الطعن ، فإذا لم يحصل الطعن علي هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه.

الحكم

ومراد القانون من النص علي وجوب اشتغال تقرير الطعن علي بيان الحكم المطعون فيه وتفصيل الأسباب التي بني عليها الطعن هو إن يكمن للمحكمة الإدارية العليا أن تستظهر مواطن ينعيه الطاعن علي الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو الخطأ في تأويله وتطبيقه، فإذا لم يكشف الطاعن عن أسباب طعنه كشفاً وافياً ينفي عنها الغموض والجهالة ويبين العوار الذي يعوزه إلي الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فيما قضي فيه فإن الطعن بهذه المثابة يكون مجهولاً في أسبابه جهالة بينة من شأنها أن تعجز المحكمة عن مراقبة ما ينعاه الطاعن علي المطعون فيه وبالتالي يقع الطعن باطلاً .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٣)

المبدأ رقم (١٠٤٤) - وفاة المطعون ضده قبل التقرير بالطعن - عدم اختصاص من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة في الطعن إلا بعد فوات الميعاد القانوني للطعن - بطلان تقرير الطعن لعدم توجيهه في الميعاد إلي من يصح اختصاصه قانوناً - نتيجة ذلك - عدم قبول الطعن شكلاً .

الحكم

ومن حيث إن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أفرد أحكام الفصل الثالث من الباب الأول بالقسم القضائي لبيان الإجراءات أمام محاكم مجلس الدولة - حيث نصت المادة ٤٤ علي أن : "ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ويقدم لطنع من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها، ويجب أن يشمل التقرير علاوة على البيانات العامة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن منهم - علي بيان الحكم المطعون فيه و تاريخ نسبه وبيان الأسباب التي بني عليها وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن علي هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه *

وتنص المادة ٣١ من قانون المرافعات المدنية و التجارية علي انه: إذا توفي المحكوم له أثناء ميعاد الطعن جاز لخصمه رفع الطعن إلي ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وذلك في آخر موطن كان لمورثهم ومتى تم رفع الطعن و إعلانه علي وجه المتقدم وجبت إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم لو في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن لو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك.....

ومن حيث أنه بتطبيق تلك الأصول علي خصوصية الطعن المائل فإنه لما كان للثابت أن السيد /..... أقام للدعوي رقم ٨٨ لسنة ٢١ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارية والتي أصدرت حكمها في ٢ فبراير سنة ١٩٧٥ وقد أقامت الجهة الإدارية طعنها المائل في مواجهة السيد /.....المحكوم لصالحه وذلك بتقرير طعن أودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في ٢ من إبريل سنة ١٩٧٥ ولما كان الثابت أن السيد /..... المطعون ضده كان قد توفي في ٧ من يناير سنة ١٩٧٤ أي قبل التقرير بالطعن ومن ثم تكون عريضة الطعن قد جاءت غير مستوفاة لأهم بياناتها الجوهرية وهي شخص المختصم حتى تتكامل أركان المنازعة بين أطرافها وهو ولا ريب من البيانات الجوهرية التي يترتب علي إغفالها بطلان الطعن مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله أية ذلك أن المشروع وقد أوجب أن تتضمن عريضة الطعن البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فقد استهدف بذلك إعلام ذوي الشأن بمن أقام للطعن من خصومهم في الدعوي وصفته إعلاما كافيا بحسبان أن الطعن هنا هو امتداد للخصومة التي صدر بشأنها الحكم محل الطعن وليس من شك في أن هذا الغرض لا يتحقق إذا ما وجه لا يتحقق إذا ما وجه للطعن إلي خصم متوفى زالت صفته ذلك انه يتعين علي صاحب الشأن مراقبة ما يطرأ علي خصومه في المنازعة المطروحة أمام القضاء ، من وفاة أو تغيير في الصفة ، حتى يوجه

الطعن إلى من يصح اختصاصه قانونا ، وجاء نص المادة ٢١٧ من قانون المرافعات ليؤكد ضرورة توجيه الطعن إلى أصحاب الصفة فيه في الميعاد المقرر قانونا وليس من ريب في أن حكم المادة المذكورة ينصرف إلى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن. ولا يقدح في هذا النظر أن تكون وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن. ولا يقدح في هذا النظر أن تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثارا لبطلان هذا الحكم في ذاته كما هو الحال في المنازعة المعروضة ، لأن النظر في موضوع الطعن إنما يكون بعد قبوله شكلا وهو غير مقبول بداءة لكونه لم يختصم في الميعاد القانوني كل من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة في الطعن ، آية ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قد شرع في إعلان ورثة المطعون ضده في ١٩٨١/١/٣١ أي بعد فوات الميعاد القانوني المقرر للطعن بحسبان أن الحكم محل الطعن قد صدر في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ هذا فضلا على عدم تحقق الإعلان بسبب عدم تواجد الورثة في العنوان الذي تم الإعلان عليه لذلك فإنه قد استبان حسبما تقدم بطلان تقرير الطعن بسبب عد توجيهه في الميعاد إلى من يصح اختصاصه قانونا فإنه والحالة هذه يجب الحكم بعدم قبوله شكلا مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات عملا بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٩)

المبدأ رقم (١٠٤٥) - عدم اشتغال تقرير الطعن على الأسماء الصحيحة المتعلقة بأسماء الطاعنين وصفاتهم وعلى أسباب الطعن بطلبات الطاعنين الواجب صدور الطعن عنهم وهم المحكوم عليهم. بموجب الحكم المطعون فيه دون غيرهم - الحكم ببطلان الطعن - أساس ذلك: اشتغال تقرير الطعن على أسماء طاعنين لم يختصموا في النزاع الصائر فيه الحكم المطعون فيه في مرحلة الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ولم يحكم عليهم بموجب الحكم المطعون فيه - اشتغال تقرير الطعن على الأسباب التي بني عليها الطعن لم ترد على موضوع النزاع محل الخصومة - تدارك هذا الأمر من إدارة قضايا الحكومة بتمسكها بأوجه الطعن المستفادة من مذكرتها المقدمة إلى محكمة القضاء الإداري بعد انقضاء ميعاد الطعن في الحكم المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لا ينتج أثرا في تصحيح العيب الذي وقع بتقرير الطعن.

الحكم

ومن حيث إن الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في باب الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا تنص على أن "ويقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها. ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن - فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه" ويتضح مما تقدم أن تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يجب أن يشتمل على البيانات الصحيحة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم والحكم المطعون فيه وتاريخه والأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن. وفي خصوص هذا الطعن فإن الثابت أن الدعوى الدرفوعة من المدعى (المطعون ضده) قد اختصم فيها كل من محافظ بن سويف ورئيس مجلس مدينة بني سويف - إلا أن الطعن المائل المرفوع من إدارة قضايا الحكومة قد قدم منها بوصفها نائبة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير الإصلاح الزراعي وهؤلاء جميعاً لم يكونوا مختصمين في النزاع الصادر فيه الحكم المطعون فيه في مرحلة الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري، ولم يحكم عليهم بشيء بموجب الحكم المطعون فيه والقاعدة المقررة في قانون المرافعات (م ٢١١) أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز الطعن ممن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل طلباته - ما لم ينص القانون على غير ذلك، وبناء على ذلك لا يجوز الطعن في الحكم المطعون فيه بمقتضى الطعن المائل من أشخاص بصفاتهم لم يحكم عليهم بشيء بموجب ذلك الحكم.

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٥)

المبدأ رقم (١٠٤٦) - يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن إلى من يصح اختصامه قانوناً - تحديد شخص المختصم من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن - إذا وجه تقرير الطعن إلى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه إلى أصحاب الصفة

في الطعن يكون تقرير الطعن باطلا -الحكم ببطلان تقرير الطاعن.

الحكم

وإذا كان الثابت على الرغم من ذلك أنه قد رفع الطعن على المعارض بعد وفاته وأودعت صحيفته بعد الوفاة، فإن الطعن يكون باطلا ويتعين القضاء بذلك إذ أنه يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن إلى من يصح اختصامه قانونا ، ولا شبهة في أن تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي رمى إليه الشارع مما أورده في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام نوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاما كافيا ، ولا يتحقق بالبداية هذا الغرض، وبالتالي انعقاد الخصومة بين طرفين إذا وجه الطعن إلى خصم المتوفى زالت صفته ولم يوجه إلى أصحاب الصفة في الطعن- وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلا ويتعين الحكم بذلك وإلزام الهيئة الطاعنة بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

المبدأ رقم (١٠٤٧) - المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - بيانات تقرير الطعن - إذا لم يشتمل التقرير على أسباب الطعن والعوار الذي شاب الحكم فإن الطعن بهذه المثابة يكون مجهولا في أسبابه - أثر ذلك الحكم ببطلان تقرير الطعن.

الحكم

ومن حيث أنه ولئن كان نص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة المشار إليه يخول لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الحالات التي حددها نص المادة المذكورة، وأنه على مقتضى نص المادة ٤٤ من ذات القانون يجب أن يشمل تقرير الطعن علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان

بالأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز للحكم ببطلانه.

ومن حيث إن مراد القانون من النص على وجوب اشتغال تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتفصيل الأسباب التي بني عليها الطعن هو أن يمكن المحكمة الإدارية العليا من أن تستظهر مواطن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو أخطاء في تأويله وتطبيقه فإذا لم يكشف الطاعن عن أسباب طعنه كشفاً وافياً ينفي عنها الغموض والجهالة ويستبان العوار الذي يعزوه إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فيما قضى فيه فإلا الطعن بهذه المثابة يكون مجهولاً في أسبابه جهالة بينة من شأنها أن تعجز المحكمة عن مراقبة ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه وبالتالي يقع الطعن باطلاً.

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم وكان تقرير الطعن قد اقتصر على القول بأن القانون أوجب الطعن في الأحكام الصادرة بالفصل وهو زعم لم تعد المحكمة به لما سلف بيانه. فإن الطعن بذلك يكون قد أقيم غفلاً من الأسباب المبررة لإقامته والتي يتطلب القانون الإفصاح عنها ابتداءً على وجه الوجوب كيلا يخفى ما يعاب به على الحكم المطعون فيه منذ افتتاح الخصومة. وإذا ترك تقدير الطعن هذه الأسباب بأكملها وجاء عارياً تماماً عن بيان العوار وأسبابه الذي دفع بالهيئة الطاعنة إلى تقديم طعنها في الحكم المطعون فيه، فإن الطعن بهذه المثابة يكون قد شابه البطلان وفقاً لحكم القانون ويتعين لذلك الحكم ببطلانه.

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٩ - وأيضاً الطعن رقم ٥١٧

لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)

المبدأ رقم (١٠٤٨) - بيانات تقرير الطعن - إذا لم يتضمن تقرير الطعن بياناً بالحكم المطلوب إلغاؤه أو وقف تنفيذه وتاريخ صدوره مما أدى إلى تجهيل طلبات الطاعن تجهيلاً يفوت الغاية التي استهدفها الشارع من إقامة الطعن وهي تسليط رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام محاكم القضاء الإداري والمحاكم التأديبية يتعين على المحكمة أن تقضى ببطلان تقرير الطعن.

الحكم

ومن حيث إن الشارع قد حدد في المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة البيانات التي يجب أن يشتمل عليها تقرير الطعن أمام

المحكمة الإدارية العليا فنصت على أن..... يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم -على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان السباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه. فإذا كان الثابت مما تقدم أن تقرير الطعن لم يتضمن بياناً بالحكم المطلوب إلغاؤه أو وقف تنفيذه وتاريخ صدوره مما أدى إلى تجهيل طلبات الطاعن تجهيلاً يفوق الغاية التي استهدفها الشارع من إقامة الطعن وهي تسليط رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام محاكم القضاء الإداري والمحاكم التأديبية الأمر الذي يتعين معه والحالة هذه القضاء ببطلان تقرير الطعن على ما تقضى به المادة ٤٤ سالفه الذكر.

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٢)

المبدأ رقم (١٠٤٩) - ترفع الدعوى الإدارية بمجرد إيداع صحيفة قلم كتاب الم حكمة المختصة كذلك الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يتم بإيداع تقرير الطعن أمام المحكمة المختصة - لا يعتبر إعلان الدعوى أو تقرير الطعن ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية وليس من شأنه أن يؤثر في صحة انعقاد الخصومة.

الحكم

من المعلوم أن رفع الدعوى الإدارية يتم بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة المختصة كما يتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بإيداع نوى الشأن تقرير الطعن قلم كتاب قلم كتاب هذه المحكمة أما إعلان العريضة أو تقرير الطعن وتحديد جلسة لنظر المنازعة أمام المحكمة المختصة فليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها وليس من شأنه أن يؤثر في صحة انعقاد الخصومة وذلك على خلاف الحال في المنازعة المدنية إذ ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٦٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه ما لم يقض القانون بغير ذلك.

(الطعن رقم ٣٥٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

المبدأ رقم (١٠٥٠) - الطعن يستوي قائماً في حكم القانون وتتعدد به الخصومة في الطعن متى تم إيداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في الميعاد ووفق الإجراءات والأوضاع المقررة في المادة المشار إليها - إعلان التقرير بالطعن ليس ركناً من أركان إقامته وصحته - الإعلان إجراء مستقل لاحق يخضع في صحته أو بطلانه للأحكام المقررة في شأنه - في حالة بطلان الإعلان لا تتسحب آثار ذلك على ما يكون قد تم من إجراءات سابقة ، ومنها قيام الطاعن قانوناً بإيداع التقرير به في الميعاد ووفق القواعد والإجراءات المقررة - إعلان تقرير الطعن يتم وفقاً لأحكام المادتين ٢٥ و ٤٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - يستوي مع ذلك قانوناً إتمام الإعلان بالطريق ووفقاً للإجراءات المقررة بقانون المرافعات - العبرة بتحقيق الغاية من الإعلان.

الحكم

من حيث انه عما تدفع به المطعون ضدهما من عدم قبول الطعن شكلاً لعدم إعلانهما بتقرير الطعن، على ما أبدته بمذكرتها المودعة بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ خلال فترة حجز الدعوى للحكم أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة، فانه لا يقوم على أساس صحيح من القانون. ذلك أنه متى تم إيداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في الميعاد ووفق الإجراءات والأوضاع المقررة بالمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فان الطعن يستوي قائماً في حكم القانون وتتعدد به الخصومة في الطعن صحيحة. أما إعلان التقرير بالطعن، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة، فانه ليس ركناً من أركان إقامة الطعن أو صحته، بل هو إجراء مستقل لاحق يخضع في صحته أو بطلانه للأحكام المقررة في شأنه، وفي حالة بطلانه فلا تتسحب آثار ذلك على ما يكون قد تم من إجراءات سابقة ومنها قيام الطعن قانوناً بإيداع التقرير به في الميعاد وفق القواعد والإجراءات المقررة. وأنه ولئن كان مفاد حكم المادتين ٢٥ و ٤٨ من قانون مجلس الدولة أن إعلان تقرير الطعن يتم بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فانه يستوي مع ذلك قانوناً، لتحقيق الغاية بتمام الإعلان بالطريق ووفق الإجراءات المقررة بقانون المرافعات. فإذا كان الثابت في واقعة الطعن المائل أن إعلان تقرير الطعن باشره

قلم المحضرين وقد أشر المحضر على أصل تقرير الطعن بعدم الاستدلال على المراد إعلانهما (أي المطعون ضدهما) بالعنوان المبين بالتقرير كما تخلو الأوراق مما يفيد من تمام عن طريق البريد بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وكل ذلك مما يقطع بعدم تمام إعلان المطعون ضدهما قانونا بتقرير الطعن ومع ذلك فمتى كان الثابت بالمحاضر أن المطعون ضدهما قد حضرت بمحام بأول جلسة تحددت للمرافعة أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٧ حيث طلبت أجلا للاطلاع ثم حضرت بمحام بالجلسة التالية بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ وطلبت حجز الطعن للحكم، وبالتالي فإن حضور المطعون ضدهما بالجلسات المحددة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون مما يتحقق معه الغاية من الإعلان ولا يكون ثمة وجه لمعاودة المجادلة في تمام الإعلان أو صحته تطبيقاً للأصل العام المقرر بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ومؤداه عدم الحكم ببطلان العمل الاجرائي ولو كان مقرراً بصريح النص متى تحققت الغاية من الإجراء. وفضلاً عن ذلك فإن المطعون ضدهما حجز الطعن للحكم بجلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ هو مما يسقط حقها في إيداء أية دفوع متعلقة بالإجراءات، ومنها إجراءات الإعلان، إعمالاً لحكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات. فإذا كان الطعن قد استوفى سائر إجراءاته الشكلية فيتعين قبوله شكلاً.

(الطعن رقم ١٣٥٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٩)

المبدأ رقم (١٠٥١) - تحديد شخص المختصم يعتبر من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن - يكون تقرير الطعن باطلاً ويتعين الحكم ببطلانه إذا وجه الطعن إلى خصم متوفى زالت صفته.

الحكم

مؤدى حكم المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أنه يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على الخصومة من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة قبل اختصاصه كي يوجه تقرير طعنه إلى من يصح اختصاصه قانوناً، تحديد شخص المختصم يعتبر من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن ، يكون تقرير الطعن باطلاً ويتعين الحكم ببطلانه إذا وجه الطعن إلى خصم متوفى زالت صفته.

(الطعن رقم ٢٦٧٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦)

المبدأ رقم (١٠٥٢) - تقرير الطعن يجب أن يشتمل على تحديد شخص المختص في الطعن، وهذا التحديد من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن.

الحكم

المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، تقرير الطعن يجب أن يشتمل على تحديد شخص المختص في الطعن، وهذا التحديد من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن، إذا وجه الطعن إلى خصم توفي أثناء نظر الدعوى دون أن يوجه إلى الورثة الذين خلفوه فيها- حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه صدر قاضيا باعتبار مورث رافع الدعوى الذي كان قد توفي أثناء نظرها مصري الجنسية مما كان يوجب توجيه الطعن إليهم بهذه الصفة.

(الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٨)

المبدأ رقم (١٠٥٣) - عدم تقيد المحكمة الإدارية العليا بالأسباب التي تضمنها تقرير الطعن وحدها.

الحكم

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يغل يدها في أعمال رقابتها في وزن الحكم بميزان القانون دون التقيد بالأسباب المبداء بتقرير الطعن دون غيرها .
(الطعن رقم ٣١٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٨/١ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ٤٦٩)
المبدأ رقم (١٠٥٤) - لا تقوم الخصومة إلا بين طرفيها الأحياء، فلا يصح اختصام الميت ولا تتعقد الخصومة في الطعن وتبطل العريضة أو التقرير به.

الحكم

لا تقوم الخصومة إلا بين طرفيها الأحياء ، فلا يصح اختصام الميت ولا تتعقد الخصومة في الطعن وتبطل العريضة أو التقرير به ، بينما إذا أدرك الموت أحد طرفيها بعد رفعها انقطع سير الخصومة في الدعوى أو الطعن.
المبدأ رقم (١٠٥٥) - بطلان تقرير الطعن عند إغفاله أحد البيانات الجوهرية.

الحكم

تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا للمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يجب أن يتضمن بيانات معينة - يجوز للمحكمة أن

تقضى ببطلاق الطعن إذا أغفل بيانا من البيانات الجوهرية.

(الطعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٨٩)

المبدأ رقم (١٠٥٦) - حددت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة إجراءات رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري - اشترطت أن تكون عريضة الدعوى التي تودع قلم كتاب المحكمة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمامها دون أن ترتب البطلاق صراحة على عدم مراعاة ذلك - المادة ٤٤ من القانون المذكور تنص على بطلان تقرير الطعن من محام مقبول أمام المحكمة الإدارية العليا - مفاد ذلك.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة الواردة في الفصل الثالث الخاص بالإجراءات أمام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية تنص على أن: "يقدم الطلب إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة، وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار إن كان مما يجب التظلم منه.... ويعتبر مكتب المحامي الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب، كما يعتبر مكتب المحامي الذي ينوب عن نوى الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم، كل ذلك إلا إذا عينوا محلا مختارا غيره"، كما تنص المادة ٤٤ من هذا القانون الواردة في الفصل الخاص بالإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا على أن: "ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه، ويقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم، على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن، وطلبات الطاعن، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلاقه، وحيث أنه يبين من هذين النصين وغيرهما من نصوص وريث في شأن الإجراءات أمام محاكم مجلس الدولة بدرجاتها المختلفة أن قانون مجلس الدولة قد تضمن بعض القواعد

الإجرائية الخاصة التي تضمنتها نصوص خاصة تكون فقط هي الواجبة الأعمال باعتبار أنها تشكل في مجموعها وإلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي- بتظيما خاصا واجب الأعمال لاتفاقه مع طبيعة المنازعة الإدارية وقد حددت المادة ٢٥ سالفه البيان إجراءات رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري واشترطت أن تكون عريضة الدعوى التي تودع قلم كتاب المحكمة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمامها دون أن ترتب البطلان صراحة على عدم مراعاة ذلك، بينما جاء نص المادة ٤٤ من القانون فنص على بطلان تقرير الطعن إذا لم يوقع تقرير الطعن إذا لم يوقع تقرير الطعن من محام مقبول أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه فإن المشرع لم ينص على الحكم ببطلانه صراحة وهكذا فقد أغفل القانون النص على الحكم بالبطلان في هذه الحالة ليس لأنه لا تبطل العريضة بإغفال الإجراء وإنما لعدم جسامته على نحو ما قدره المشرع في تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لما هو ظاهر من ضرورة توفر درجة من الخبرة والكفاءة يتم الطعن أمامها.

(الطعن رقم ١٨٧٥ و ١٩١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٩)

المبدأ رقم (١٠٥٧) - ثمة استقلالا بين إيداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة والذي تتعقد الخصومة الإدارية به وبين إعلان ذوى الشأن بهذه الصحيفة ومن ثم فلا وجه للتمسك بحكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات في هذا الصدد - وجوب تضمن تقرير الطعن الذي يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا ضمن بياناته بياناتاً بموطن الخصوم - إغفال هذا البيان أو ذكره مخالفاً للحقيقة ليس من شأنه أن يبطل الطعن طالما تم تدارك الأمر.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ثمة استقلالا بين إيداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة والذي تتعقد الخصومة الإدارية به وبين إعلان ذوى الشأن بهذه الصحيفة ومن ثم فلا وجه للتمسك بحكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات في هذا الصدد وإذ كانت المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أوجبت أن يتضمن تقرير الطعن الذي يودع قلم

كتاب المحكمة الإدارية العليا ضمن بياناته بياناً بموطن الخصوم إلا أن إغفال هذا البيان أو ذكره مخالفاً للحقيقة ليس من شأنه أن يبطل الطعن طالما تم تدارك الأمر.

(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٩)

المبدأ رقم (١٠٥٨) - مشتملات تقرير الطعن - المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تقرير الطعن ينبغي ألا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه الطعن إذ يستقل كل طعن ببيانه وأسبابه وإلا جاز الحكم بطلانه.

الحكم

ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ، ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، على أن تقرير الطعن ينبغي ألا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه الطعن إذ يستقل كل طعن ببيانه وأسبابه - إذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه .

(الطعن رقم ٣٤٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٩٧ / ٤ / ٢٩ - س ٤٢ ص ٩١٩)
المبدأ رقم (١٠٥٩) - الطعون التأديبية معفاة من الرسوم القضائية - المشرع تطلب لإقامة الطعون التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا إيداع تقرير الطعن من محام مقيد بجدولها وموقع منه وهو ما لا يتأتى إلا في حالة صدور قرار لصاحب الشأن من لجنة المساعدة القضائية بنصب المحامي صاحب الدور لمباشرة الطعن وذلك لتقديم تقرير الطعن وتوقيعه والحضور أمام المحكمة وتقديم ما يلزم من أوجه دفاع .

الحكم

طلب الإعفاء ، وحقيقة مسماه هو طلب المساعدة القضائية ، لا يقتصر في مضمونه على مجرد الإعفاء من الرسوم القضائية وإنما يشمل أيضاً نذب أحد المحامين المقيدين بجدول المحكمة لمباشرة الطعن أمام المحكمة المزمع إقامة

الدعوى أو الطعن أمامها وبمراعاة الإجراءات التي يكون قد تطلبها المشرع لصحة الصحيفة أو تقرير الطعن من ضرورة توقيع محام بدرجة قيد معينة عليها أو الإيداع من محام مقيد أمام المحكمة، الأمر الذي يكون معه طلب المساعدة القضائية أشمل في مضمونه من مجرد إعفاء من رسوم قضائية بحسبان أنه ولئن كانت الطعون التأديبية معفاة من الرسوم القضائية إلا أن المشرع تطلب أمام هذه المحكمة إيداع تقرير الطعن من محام مقيد بجداولها وموقع منه وهو ما لا يتأتى إلا في حالة صدور قرار لصاحب الشأن من لجنة المساعدة القضائية بنصب المحامي صاحب الدور لمباشرة الطعن وذلك لتقديم تقرير الطعن وتوقيعه والحضور أمام المحكمة وتقديم ما يلزم من أوجه دفاع وغير ذلك مما يقتضيه مباشرة الطعن المزمع إقامته.

(الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٥ - جلسة ٨ / ١١ / ٢٠٠٣ - س ٤٩ - ص ٧٣)
المبدأ رقم (١٠٦٠) - تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي ابتغاه المشرع في النص المذكور من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام نوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً ولا يتحقق هذا الغرض وبالتالي إنعقاد الخصومة بين طرفيه إذا وجه الطعن إلى خصم متوفي زالت صفته وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلاً ويتعين الحكم ببطلانه.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة يتعين على من يريد توجيه طعناً توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة أو الحالة قبل اختصاصه كي يوجه تقرير طعنه إلي من يصبح اختصاصه قانونياً ، ولا شبهة في أن تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي ابتغاه المشرع في النص المذكور من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام نوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً ولا يتحقق هذا الغرض وبالتالي إنعقاد الخصومة بين طرفيه إذا وجه الطعن إلى خصم متوفي زالت

صفته وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلاً ويتعين الحكم ببطلانه.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية الطاعنة أقامت الطعن للمائل بإيداع صحيفته بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٥ ضد والذي ثبت وفاته إلي رحمة الله بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٩ حسبما الجهة الإدارية في حافظة المستندات المقدمة منها بجلسة ٢٠٠٤/١/٢٤ ومن ثم يكون الطعن قد أقيم علي شخص ميت في تتعد به خصومة ويكون الطعن المقام ضده باطلاً ويتعين القضاء ببطلانه ولا يصح هذا البطلان إعلان تقرير الطعن إلى الورثة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٦ لأن الخصومة لم تتعد أصلاً وقت إقامة الطعن فلا يجري عليها تصحيح شكل الطعن وإنما يتعين الحكم ببطلان تقرير الطعن والزام الجهة الإدارية المصروفات عملاً بحكم المادة (١٨٤) من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٧٢٧٩ لسنة ٤٦ - جلسة ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٥)

المبدأ رقم (١٠٦١) - الدفع ببطلان تقرير الطعن فيما يتعلق بالإشراف القضائي لعدم التسبب - يكفي أن يقرر الطاعن توجيه طعنه إلى الحكم في ذاته لتتصدى له المحكمة - الدفع بخلو تقرير الطعن من الأسباب يغدو على غير سند من الواقع أو القانون حرياً بالالتفات عنه.

الحكم

من حيث إنه عن الدفع ببطلان تقرير الطعن فيما يتعلق بالإشراف القضائي لعدم التسبب فإنه من المستقر عليه في قضاء المحكمة الإدارية العليا أنه يكفي أن يقرر الطاعن توجيه طعنه إلى الحكم في ذاته لتتصدى له المحكمة، فضلاً عن أن الثابت من تقرير الطعن أن الطاعن قرر بما مؤداه أنه طالما وقر في عقيدة المحكمة شبهة عدم دستورية فقد كان يتعين عليها القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا، ومن ثم فإن الدفع بخلو تقرير الطعن من الأسباب يغدو على غير سند من الواقع أو القانون حرياً بالالتفات عنه.

ومن حيث إنه عن موضوع الطعن، وطبقاً لحكم المادة (١٧) من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ والمادة (١١) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ لا يجوز لجهتي القضاء العادي والإداري النظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة - ولما كان

قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين للاستفتاء (المطعون عليه) يدخل في مفهوم أعمال السيادة حسبما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا، ومن ثم فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وبصرف النظر عن الأساس الذي قام عليه - يكون متفقاً وصحيح حكم القانون.

ومن حيث إنه لا وجه لما ساقه الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يقض بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة طبقاً لحكم المادة (١١٠) مرافعات ذلك أن الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ومنها القرار المطعون فيه بمنأى من الرقابة القضائية على نحو ما تقدم.

كما أنه لا وجه لما ساقه الطاعن من أنه كان يتعين على المحكمة وقد أحالت الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا فيما يتعلق بالإشراف القضائي الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، ذلك أن القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه أمر جوازي للمحكمة دون ثمة نص يلزمها بذلك.

(الطعن رقم ٩٣٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٥/٣/٢٠٠٧ - س ٥٢ ج ١ ص ٥٥٥)

المبحث الثالث

الصفة في الطعن

الحق في الطعن في الحكم بأحد طرق الطعن المقررة قانوناً هو حق إجرائي ينشأ في الخصومة نتيجة لصدور هذا الحكم. ولهذا فهو حق مستقل تماماً عن الحق في الدعوى، ويجب لنشأته لشخص معين فضلاً عن صدور حكم يقبل الطعن فيه بطريق معين من طرق الطعن "أن يكون هذا الشخص محكوماً عليه". ويكون الشخص محكوماً عليه إذا توافر فيه شرطان^(١):

(أ) صفة الطرف في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه؛ وذلك سواء كان هذا الطرف مدعياً أو مدعى عليه أو مدخلاً أو متدخلاً في الخصومة.

(١) انظر: الدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٤٨ وما بعدها - والدكتور/ أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية - الطبعة ١٤ - منشأة المعارف بالإسكندرية - ص ٧٧١ وما بعدها.

ويلاحظ على الصفة في الطعن ما يلي^(١):

١- أن صفة الخصم يجب أن تثبت بالنظر إلى درجة التقاضي التي صدر فيها الحكم المطعون فيه. ولهذا إذا صدر حكم من محكمة أول درجة وطعن فيه بالاستئناف ولم يختصم أحد أطراف خصومة أول درجة في خصومة الاستئناف، فلا يكون خصماً في الاستئناف، ولا يكون له حق الطعن في الحكم الصادر في الاستئناف.

٢- أن صفة الخصم يجب أن تكون بالنظر إلى الطلب الذي صدر بشأنه الحكم محل الطعن. ولهذا إذا قدم شخص من الغير طلباً بالتدخل الاختصاصي في الخصومة، فحكم بعدم قبول التدخل، فإن له صفة في الطعن في هذا الحكم إذ هو بالنظر إليه يعتبر خصماً رغم أنه ليس خصماً في الخصومة الأصلية التي طلب التدخل فيها. وعلى العكس إذا صدر حكم في طلب وجه إلى أحد الأطراف دون طرف معين، فإن هذا الأخير لا تكون له صفة الخصم بالنسبة لهذا الطلب، ولا شأن له بالطعن في الحكم الصادر فيه.

٣- أن صفة الخصم لا تثبت إلا لمن وجه إليه الطلب. إذ بغير ذلك لا تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم أو ضده. ولهذا فإن مجرد المثل أمام المحكمة، أو مجرد إدخال شخص لسماع حكم معين في موجهته لا يجعله خصماً، وبالتالي لا تكون له صفة في الطعن.

٤- أن صفة الخصم يجب أن تبقى حتى صدور الحكم محل الطعن. فإذا كان الخصم قد خرج من الخصومة أو تقرر إخراجه منها، أو تنازل خصمه عن مخاصمته بعد بدئها، فلا تكون له صفة في الطعن.

٥- أن الصفة في الطعن تثبت لمن كان خصماً، وليس لممثل الخصم في الخصومة التي صدر فيها الحكم.

(ب) الخسارة:

فلا ينشأ الحق في الطعن إلا لمن حكم عليه بشيء مما أقيم الطعن من أجله، والخسارة توجد إذا كان هناك عدم تطابق بين منطوق الحكم وبين طلبات أحد الخصوم التي عرضها على المحكمة، وعدم التطابق قد يكون كلياً أو جزئياً.

(١) أنظر في تفصيل ذلك: الدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٤٩ وما بعدها.

فإذا توافر هذان الشرطان نشأ الحق في الطعن، فيكون للخصم الذي خسر صفة في الطعن.

وتنتقل للصفة في الطعن إلى كل من الخلف العام والخلف الخاص، والعبرة بتحقيق الخلافة بعد صدور الحكم.

***المبادئ القانونية التي قررتھا المحكمة الإدارية العليا في "الصفة في الطعن":**

المبدأ رقم (١٠٦٢) - ثبوت إن جامعة عين شمس هي التي طلبت من إدارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الإدارية وإن المذكرات والمكاتبات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف كانت متبادلة بين إدارة القضايا والجامعة - رفع الاستئناف مع ذلك باسم وزير التربية والتعليم بدلا من مدير الجامعة خطأ مادي وقعت فيه إدارة القضايا لا يترتب عليه بطلان صحيفة الاستئناف.

الحكم

إذا كان الثابت من الأوراق أن جامعة عين شمس هي التي طلبت من إدارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالح المدعى، ولكن بدلا من أن تقوم إدارة القضايا برفع هذا الاستئناف باسم مدير الجامعة رفعته باسم وزير التربية والتعليم بصفته نائبا عن الحكومة المصرية، وقد كانت جميع المكاتبات والمذكرات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف متبادلة بين إدارة القضايا والجامعة المذكورة بلا تدخل من وزير التربية والتعليم الذي تنازل المدعى عن مخاصمته منذ كانت الدعوى منظورة أمام المحكمة الإدارية التي أثبتت هذا التنازل وأصدرت حكما ضد مدير الجامعة دون سواء- إذا كان الثابت هو ما تقدم، فإن الأمر، والحالة هذه، وبلا حاجة إلى بحث سلطة وزير التربية والتعليم بصفته الرئيس الأعلى للجامعات، لا يعدو أن يكون خطأ مائيا وقعت فيه إدارة قضايا الحكومة في تقديم صحيفة الاستئناف باسم وزير التربية والتعليم بدلا من مدير الجامعة ولا يترتب عليه بطلان صحيفة الاستئناف.

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٦)

المبدأ رقم (١٠٦٣) - الدفع بعدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لرفعه من مندوب بإدارة قضايا الحكومة لم يمض علي تخرجه أكثر من عامين - في غير محله - أساس ذلك هو أن أعضاء إدارة قضايا الحكومة، كل في

دائرة اختصاصه، يتوبون عن رئيسها الممثل للهيئة في كل ما تباشره من نيابة قانونية عن الحكومة.

الحكم

طبقاً للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا إدارة قضايا الحكومة و المصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدي المحاكم علي اختلاف أنواعها و درجاتها ولدي الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا، فهي- والحالة هذه- تتوب نيابة قانونية عن الحكومة في رفع الطعن. وغني عن البيان أن الهيئة لها رئيس يعاونه موظفون فنيون كل في دائرة اختصاصه، فإذا ما باشر عضو من أعضائها عملا قضائيا فإنما ينوب في ذلك عن رئيسها الممثل للهيئة في كل ما تباشره من نيابة قانونية عن الحكومة وليس الأمر كذلك بالنسبة لطعون الأفراد لاختلاف الحاليين والوضع القانوني لكل منهما، ومن ثم يكون للنفع بعدم قبول الطعن لرفعه وتقديمه من مندوب بإدارة قضايا الحكومة لم يمض علي تخرجه أكثر من عامين غير قائم علي أساس سليم متعين الرفض.

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٦ ق- جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

المبدأ رقم (١٠٦٤) - الحكم الصادر من المحكمة الإدارية ضد مصلحة الأملاك في الأميرية- توافر الصفة لمصلحة الأملاك في الطعن علي هذا الحكم و إن لم تكن لها أصلا صفة في التقاضي في الدعوي أمام المحكمة الإدارية ولا أهلية لذلك لعدم تمتعها بشخصية معنوية مستقلة - صاحب الصفة في الطعن هو المحكوم عليه الذي كان طرفا في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه - المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن لأنه هو الوسيلة الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره وحتى يتاح له أن يبدي أمام المحكمة العليا ما كان يمكنه إبدائه أمام المحكمة المطعون في حكمها من دفوع لم يسقط الحق فيها أو أوجه دفاع فاتته إبدؤها.

الحكم

إزاء عدم قيام صفة لوزارة الزراعة أصلا في أن تختصم في الدعوي، وعدم تصحيح الشكل أمام المحكمة الإدارية بإدخال وزارة الإصلاح الزراعي صاحبة الصفة في التقاضي صاحب الصفة في التقاضي بدلا منها وتوجيه الخصومة إليها

بحكم تبعية مصلحة الأملاك الأميرية لها لكي يصدر ضدها بهذا الوصف وضد هذه الأخيرة معاً، وإزاء سير الإجراءات وصنوبر الحكم المطعون فيه ضد مصلحة الأملاك الأميرية بمفردها بما لا يجعل أياً من الوزارتين طرفاً في الخصومة أو محكوماً عليها فيها، ما كان يعتبر رفع الطعن بحكم الضرورة إلا من المصلحة الصادر عليها الحكم باعتبارها صاحبة الصفة في الطعن والمصلحة فيه، وإن لم تكن لها صفة أصلاً في التقاضي في الدعوي أمام المحكمة الإدارية ولا أهلية لعدم تمتعها بشخصية مستقلة، ذلك أن صاحب الصفة في الطعن هو المحكوم عليه الذي كان طرفاً في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه بإلزامه بشيء لخصمه أو برفض طلب من طلباته، بحيث يكون الغرض من الطعن إلغاء هذا الحكم أو تعديله بإقالته مما حكم عليه به أو بإجابته إلي ما رفض من طلباته، وقد نصت المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية علي أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه " وغني عن البيان أن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن، لأنه هو وسيلته الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره. إذ أن الطعن يتيح له أن يبدي أمام المحكمة العليا ما كان يمكنه إيدأؤه أمام المحكمة المطعون في حكمها من دفع لم يسقط الحق فيها، أو أوجه دفاع فاته إيدأؤها ولا يجوز حرمانه من حق الطعن أو جعل الطعن ممتنعاً عليها بسبب وقوع خطأ في الحكم ناتج عن عيب في الشكل فات الخصوم تداركه كما فات المحكمة للقضاء من تلقاء نفسها بالآثر المترتب عليه، لأن هذا الخطأ في ذاته هو المبرر للطعن و بهذه المثابة لا يسوغ أن يكون هو المانع منه. ومن ثم فإن الطعن في هذه الحالة يكون مقبولا حتى لا يستغل باباً بالنسبة إلي حكم معيب وإلا تحصن هذا الحكم، بسبب قيام عيب به، في حين أن هذا العيب هو سند الطعن فيه، ولا سيما إذا كان سبيل الطعن غير متاح لأي من وزارة الزراعة أو وزارة الإصلاح الزراعي، لعدم اتصال الأولي بالنزاع، وعدم وجود صفة للثانية لأنها لم تكن ممثلة في الدعوي كخصم أصلي أو مدخل فيها ولم تكن خلفاً عاماً أو خاصاً، وليست محكوماً عليها.

فإنه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة علي غير أساس سليم من القانون متعينا رفضه.

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٥)

المبدأ رقم (١٠٦٥) - الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة استناداً إلى رفعه من مدير المحاسبة بدلاً من رئيسه - في غير محله - أساس ذلك: اعتبار ذلك خطأ مادياً في عريضة الطعن، فضلاً عن أن إدارة قضايا الحكومة تعني في واقع الأمر نيابتها عن ممثل ديوان المحاسبة أمام القضاء.

الحكم

إن الدفع بعدم قبول الطعن من غير ذي صفة بمقولة أنه أقيم من مدير عام ديوان المحاسبة وإن الذي يمثل ديوان المحاسبة هو رئيسه على غير أساس، إذ أن الخطأ المادي الذي تقع فيه إدارة القضايا عند مباشرتها إجراء الطعن لا يؤثر على صفة من يمثله ذلك أنها إذ كرت مدير عام ديوان المحاسبة بدلاً من رئيسه فإن لهذا الخطأ ما يبرره إذ كثيراً ما يجرى في العمل من غير قصد إطلاق لفظ رئيس أو مدير عام على الشخص الذي يهيمن على المرفق ولا يحجب هذا التعبير الخاطئ واقع الأمر من إن إدارة القضايا كانت تعني نيابتها عن ممثل ديوان المحاسبة أمام القضاء ومن ثم لا يلتفت إلى هذا الخطأ للمادي البحث ويكون هذا الدفع على غير أساس وجدير بالرفض.

(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

المبدأ رقم (١٠٦٦) - اختصاص وزير المواصلات بصفته رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية - خلو الطعن من ذكر هذه الصفة لا يقدر في صحة الطعن ما دام أن هذه الصفة مقررة له قانوناً دون حاجة إلى هذا البيان وقد أخطر بمضمون الطعن وأعلم به إعلاماً كافياً على أساس هذه الصفة.

الحكم

إن الطعن قد اختصم أصلاً وزير المواصلات الذي أصدر القرار المطعون فيه باعتباره صاحب الاختصاص في إصدار هذا القرار وبالتالي صاحب الصفة الأول في أن يختصم في الطعن مما لا محل بعد ذلك للتمسك بأن الطعن جاء خلواً من ذكر عبارة أن وزير المواصلات هو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ما دام إن هذه الصفة مقررة له قانوناً دون حاجة إلى هذا البيان وقد أخطر بمضمون الطعن وأعلم به إعلاماً كافياً على أساس هذه الصفة.

ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه على غير ذي صفة.

(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

المبدأ رقم (١٠٦٧) - يشترط لقبول الطعن أن يقدم من ذي الصفة الذي ينوب قاتونا عن الطاعن - العبرة في تحديد الصفة هي بتاريخ التقرير بالطعن بإيداعه قلم كتاب المحكمة - عدم اختصاص إدارة قضايا الحكومة في النيابة قاتونا عن الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام - يشترط لتصحيح العيب المشار إليه أن يزول قبل انقضاء ميعاد التقرير بالطعن.

الحكم

تشرط المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتقابلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها ، والمستفاد من هذا النص أنه يشترط لقبول الطعن أن يقدم من ذي الصفة الذي ينوب قاتونا عن الطاعن، والعبرة في تحديد الصفة هي بتاريخ التقرير بالطعن بإيداعه قلم كتاب المحكمة ، عدم اختصاص إدارة قضايا الحكومة في النيابة قاتونا عن الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام وأساس ذلك أن إدارة قضايا الحكومة إنما تتوب نيابة قانونية عن الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ومن ثم لا تمتد هذه النيابة إلى الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام ، يشترط لتصحيح العيب المشار إليه أن يزول قبل انقضاء ميعاد التقرير بالطعن . مثال: تقديم أحد محامى إدارة قضايا الحكومة التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا نيابة عن شركة مياه القاهرة - يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن ولا يغير من ذلك صيرورة مرفق مياه القاهرة هيئة عامة قبل صدور الحكم في الطعن.

(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠)

المبدأ رقم (١٠٦٨) - صدور الحكم المطعون فيه ضد كلية الطب دون أن تختص الجامعة ذاتها في الدعوى - لا يمكن رفع الطعن إلا من كلية الطب باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن - لا يحول دون ذلك أن كلية

الطب ليس لها أصلاً صفة في التقاضي في الدعوى ولا أهلية لذلك - أساس ذلك.

الحكم

إن الحكم المطعون فيه، صدر ضد كلية الطب بجامعة الإسكندرية إذ لم تختص جامعة الإسكندرية ذاتها في الدعوى، ولم يصحح شكل الدعوى بإدخال الجامعة فيها، باعتبارها صاحبة الصفة في التقاضي وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة، فلم تكن جامعة الإسكندرية طرفاً في الخصومة، أو محكوماً عليها فيها ومن ثم فما كان يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة إلا من كلية الطب الصادر عليها الحكم باعتبارها صاحبة الصفة في الطعن والمصلحة فيه، وإن لم تكن لها أصلاً صفة في التقاضي في الدعوى أمام المحكمة الإدارية، ولا أهلية لذلك، لعدم تمتعها بشخصية اعتبارية، إلا أن الحكم المطعون فيه، بإلزامه بشيء لخصمه، أو برفض طلب من طلباته، بحيث يكون غرضه من الطعن إلغاء هذا الحكم أو تعديله، بإقالته مما حكم عليه به، أو بإجابه إلى ما فرض من طلباته، وقد نصت المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه" وغنى عن البيان أن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن لأنه هو وسيلته الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم، والتخلص من آثاره، إذ أن الطعن يتيح له أن يبدى أمام المحكمة العليا، ما كان يمكنه إيدأؤه أمام المحكمة المطعون في حكمها من دفوع لم يسقط الحكم فيها، أو لوجه دفاع فاته إيدأؤها ولا يجوز حرمانه من حق الطعن. أو جعل الطعن ممتنعاً عليه، بسبب وقوع خطأ في الحكم، ناتج عن عيب في الشكل، فات الخصوم تداركه، كما فات المحكمة القضاء من تلقاء ذاتها - بالأثر المترتب عليه، لأن الخطأ في ذاته، مبرر للطعن، وبهذه المثابة، لا يسوغ أن يكون هو المانع منه، ومن ثم فإن الطعن في هذه الحالة يكون مقبولاً، حتى لا يستغل بابه، بالنسبة إلى حكم معيب، وحتى لا تحصن هذا الحكم بسبب قيام عيب فيه، فيعصمه عيبه من التصحيح، في حين أن هذا العيب هو سند الطعن فيه، ولا سيما إذا كان سبيل الطعن غير متاح لجامعة الإسكندرية، لعدم وجود صفة لها، لأنها لم تكن ممثلة في الدعوى كخصم أصلي أو متدخل أو مدخل فيها أو خلفاً عاماً أو خاصاً

وكونها ليست محكوم عليها.

(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

المبدأ رقم (١٠٦٩) - وجوب توجيه الطعن لذوى الصفة - وفاة المطعون ضدها قبل إيداع تقرير الطعن - وقوع الطعن بطلاً - المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة - أساس ذلك.

الحكم

إن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة (وتقابلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة) تنص على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه وإذا كان للثابت من تقرير الطعن المودع قلم كتاب هذه المحكمة في ١٧ من يناير سنة ١٩٦٨ إن وزارة الخزانة قد أقامت في هذا التاريخ طعنًا مختصمًا فيه السيدة..... مع أنها كانت قد توفيت في ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٦ قبل إيداع تقرير الطعن فإن للطعن يكون قد وقع باطلاً ويتعين بالتالي القضاء بعدم قبوله شكلاً ذلك أنه يتعين على من يريد توجيه الطعن توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن إلى من يصح اختصامه قانوناً ولا جدال في أن تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي رمى إليه الشارع مما أورده في المادة ١٦ السالفة الذكر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن ككل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً.

وليس من شك في إن الغرض لا يتحقق إذا ما وجه الطعن إلى خصم المتوفى زالت صفته ولم يوجه إلى أصحاب الصفة في الطعن وتسيرا على الطاعن في توجيه الطعن نصت المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات القديم التي حلت محلها

المادة ٢١٧ من قانون المرافعات الحالي - على إن موت المحكوم له أثناء ميعاد الطعن يجيز لخصمه إعلان الطعن إلى وريثه جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لمورثهم ومتى تم إعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وهذا النص إنما يؤكد ضرورة توجيه الطعن إلى أصحاب الصفة فيه في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وليس من شك في أن حكم المادة المذكورة ينصرف كذلك إلى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن.

ولا يقدح في هذا النظر أن تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثارا لبطلان هذا الحكم في ذاته كما هو الحال في المنازعة المعروضة لأن النظر في هذا الطعن إنما يكون بعد قبول الطعن شكلا وهو غير مقبول بداءة لكونه لم يختصم في الميعاد القانوني كل من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة في الطعن.

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

المبدأ رقم (١٠٧٠) - نوى الشأن بالنسبة إلى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية - الجهة التي يتبعها الموظف تعتبر من نوى الشأن في مجال تطبيق نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨.

الحكم

نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ليس نصاً حاصراً لمن يعتبرون من نوى الشأن بالنسبة إلى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية ، الجهة التي يتبعها الموظف تعتبر من نوى الشأن في مجال تطبيق هذا النص ، هذه الجهة هي الخصم في الدعوى التي يقيمها الموظف طعناً على القرار الصادر بفصله - بدء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في هذه الدعوى من تاريخ صدوره.

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٤)

المبدأ رقم (١٠٧١) - نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يعتبر من نوى الشأن في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز

المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية - هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن - نتيجة لذلك: حق الجهة الإدارية في الطعن في الأحكام التأديبية وما في حكمها من قرارات التأديب - أساس ذلك - تطبيق: حق الجامعة ممثلة في رئيسها في الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة سالف الإشارة إليه تنص على أنه يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري، ومن المحاكم التأديبية ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم، وإذ لم تحدد هذه المادة من يعتبر من ذوى الشأن فإن الأمر يقتضى الرجوع في شأن ذلك إلى القواعد العامة في المرافعات والتي يعتبر من ذوى الشأن بموجبها كل من له مصلحة في الطعن ولو لم يكن ممثلا في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ما دامت آثار هذا الحكم تتعدى إلى المساس بحقوقه ومصالحه المباشرة ولما كانت الأشخاص المعنوية العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كالجامعات وغيرها من الهيئات العامة تثبت لها صفة الطعن في الأحكام الصادرة ضدها بحكم ما لها من كيان قانوني مستقل طبقا للقواعد العامة، ويمثلها في الطعن النائب عنها قانونا، وهو بالنسبة للجامعات رئيس الجامعة بحكم اختصاصه في إدارة شئون الجامعة وكونه الذي يمثل الجامعة أمام الهيئات الأخرى بالتطبيق لصريح نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الإشارة إليه، وإذ كانت المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة قد أشارت في فقرتها الثانية إلى أنه يعتبر من ذوى الشأن في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية، إلا أن من الجلي أن هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن، وليس أدل على ذلك من تصديره الفقرة المشار إليها بعبارة "ويعتبرون من ذوى الشأن" بما يقطع بأن المذكورين بعدها ليسوا كل ذوى الشأن، ولما كان الأمر كذلك وكانت الأحكام التأديبية وما في حكمها من قرارات مجالس التأديب الصادرة بإدانة بريء أو ببراءة مذنب

تتأبى مع اعتبارات العدالة، فإن مبادرة جهة الإدارة بالطعن فيها انتصارا للحق، من الأمور التي تعمق الثقة فيها وتؤدي إلى حسن سير العمل بها، ومن ثم فإن صدور مثل هذه الأحكام أو القرارات يمس مصلحة مباشرة للجهة الإدارية تسوغ لها أن تنشط إلى الطعن فيها دون ثمة قيد، وبهذه المثابة فإن الدفع بانعدام صفة الجامعة، ممثلة في رئيسها، في إقامة الطعن المائل يكون قائما على غير أساس من القانون جديرا بالرفض، ومتى كان ما تقدم فانه لا يكون ثمة وجه لما ساقه المطعون ضده من أن الاستفادة من أحكام المواد ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٢ من قانون تنظيم الجامعات أن اختصاص رئيس الجامعة يقف عند حد التصرف في التحقيق سواء بحفظه أو بإحالة عضو هيئة التدريس إلى مجلس التأديب أو مجازاته مباشرة بتوقيع عقوبة التنبيه أو اللوم عليه. بحيث إذا اتخذ رئيس الجامعة قراره بإحالة العضو إلى مجلس التأديب فانه يكون بذلك قد قيد نفسه بالقرار الذي يصدره هذا المجلس في الدعوى التأديبية بحيث يمتنع عليه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في هذا القرار لا وجه لذلك لأن أيا من هذه النصوص لم يتضمن ما يفيد تقييد صفة رئيس الجامعة في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في قرارات مجلس التأديب بحكم اختصاصه بذلك قانونا طبقا للقواعد العامة سالفه الذكر وعملا بحكم المادة ٢٦ من قانون المرافعات سالف الإشارة إليها.

وان المواد التي يشير إليها المطعون ضده تتعلق ببعض الأحكام المتصلة بسلطات رئيس الجامعة في التصرف في التحقيق وفي توقيع عقوبة التنبيه أو اللوم مباشرة على عضو هيئة التدريس وما يترتب على الحكم بالبراءة بالنسبة للمرتب الموقوف صرفه خلال مدة إيقاف العضو كما تنظم هذه المواد تشكيل مجلس التأديب والإجراءات التي تتبع أمامه دون أن يستفاد منها ثمة تقييد بصفة رئيس الجامعة في الطعن على قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا على النحو المتقدم بيانه.

(الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)

المبدأ رقم (١٠٧٢) - بطلان تقرير الطعن الخالي من " صفة " المطعون ضده.

الحكم

ومن حيث إن تقرير الطعن وقد اغفل اسم وصفة وموطن الشركة المدعى علينا أو من يمثلها قانونا ولم تتحقق بذلك الغاية من هذا الإجراء وهي تحديد

شخص المطعون ضده الحقيقي فإن تقرير الطعن بهذه المثابة يكون باطلا على ما تقضى به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليه . وإذا لم ينشط الطاعن إلى اختصاص الشركة المدعى عليها أو من يمثلها قانونا إلا بعد زهاء الخمس سنوات فإن إدخال الشركة المدعى عليها خصما في الطعن يكون والأمر كذلك قد تم بعد الميعاد المقرر قانونا في المادة ٤٤ سالفه الذكر ، وذلك بحسبان أن الأصل على ما تنص عليه المادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن التصحيح لا ينتج أثره إلا من تاريخ حصوله ولا يرجع إلى تاريخ القيام بالإجراء الأصلي الذي لحقه التصحيح .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم فقد تعين القضاء بعدم قبول الطعن الموجه إلى الشركة المدعى عليها شكلا لرفعه بعد الميعاد المقرر قانونا .

(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٠٠٢ق - جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٠ - س ٢٥ ص ١٢٠)
المبدأ رقم (١٠٧٣) - رئيس هيئة مفوض الدولة غير ذي صفة في الطعن على قرارات مجالس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوي في ذلك أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن فيها أو لم يطلب .

الحكم

المستفاد من حكم المادتين ٢٢ ، ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري و المحاكم التأديبية كما أن اختصاصه في إقامة الطعن وجوباً إذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور على حالة العامل المفصول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها - نتيجة ذلك : أنه يخرج من دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوض الدولة الطعن في قرارات مجالس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوي في ذلك أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن فيها أو لم يطلب - أساس ذلك : طعن رئيس

هيئة مفوضي الدولة في قرار صادر من أحد المجالس التأديبية - عدم قبول الطعن شكلاً لرفعة من غير ذي صفة .

(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢ / ٢ / ٦ - س ٢٧ ص ٣٠٠)
المبدأ رقم (١٠٧٤) - بطلان تقرير الطعن إذا وجه إلى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه إلى أصحاب الصفة في الطعن .

الحكم

المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت بيانات تقرير الطعن ، ومن ثم يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصوم من وفاء أو تغيير في الصفة أو الحالة قبل اختصاصهم كي يوجه تقرير الطعن إلى من يصح اختصاصه قانوناً ، ذلك أن تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن ، فإذا وجه تقرير الطعن إلى خصم متوفى زالت صفته و لم يوجه إلى أصحاب الصفة في الطعن يكون تقرير الطعن باطلاً، بما يتعين معه الحكم ببطلان تقرير الطعن .

(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤ / ٣ / ٢٧ - س ٢٩ ص ٨٨٤)
المبدأ رقم (١٠٧٥) - اختصاص وكيل وزارة الصحة بصفته مديراً لمديرية الصحة بمحافظة الإسكندرية دون اختصاص محافظ الإسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقاً لقانون الحكم المحلي - صدور الحكم ضد مديرية الصحة - يجوز لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة ولا أهلية لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزمها بإلغاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن في الحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره - أساس ذلك: المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية: لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه.

الحكم

إن الدعوى رقم ١٣ لسنة ٢٢ القضائية قد أقيمت ضد وكيل وزارة الصحة باعتباره مديراً لمديرية الصحة بمنطقة الإسكندرية وصدر الحكم ضده ولم

يختصم محافظ الإسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقاً لقانون الحكم المحلي، ومن ثم لم تكن المحافظة طرفاً في الخصومة أو محكوماً عليها فيها ولذلك فما كان يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة إلا من مديرية الشئون الصحية الصادر ضدها الحكم باعتبارها صاحبة الصفة في الطعن والمصلحة فيه وإن لم تكن لها أصلاً صفة التقاضي في الدعوى أمام المحكمة التأديبية ولا أهلية لذلك لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية إذ أن الحكم المطعون فيه وقد ألزمها بإلغاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن بالحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره تطبيقاً للمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه...".

ومن حيث إن تقرير الطعن قد أودع من صاحب الصفة وفي المواعيد القانونية فإنه يكون مقبولا شكلاً.

(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٢ - س ٢٩ ص ١٢٨٣)
المبدأ رقم (١٠٧٦) - شخص المختص وصفته من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن - المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

الحكم

تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن ، وأساس ذلك أنه يجب إعلان نوى الشأن بمن رفع الطعن من الخصوم ومن رفع عليه ، وصفة كل منهم إعلاماً كافياً ، فتوجيه الطعن إلى خصم متوفى يؤدي إلى بطلان الطعن ولو جهل الطاعن واقعة الوفاة ، وأساس ذلك أنه يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهاً صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن إلى من يصح اختصامه قانوناً ، ولا يقدح في ذلك أن تكون الوفاة سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ، أساس ذلك أن النظر في بطلان الحكم المطعون فيه إنما يكون بعد قبول الطعن شكلاً .

(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤ / ١١ / ١٧ - س ٣٠ ص ٦٢)

المبدأ رقم (١٠٧٧) - الصفة في إقامة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في شأن تأسيس الأحزاب .

الحكم

المادة ٨ من قانون الأحزاب السياسية معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ و رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠ أجازت لطالبي تأسيس الحزب أن يطعنوا بالإلغاء في قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة ، وحددت ميعاد الطعن في قرار اللجنة بأن يكون خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية .

لجنة الأحزاب السياسية لجنة دائمة و مستمرة يمثلها رئيسها أمام القضاء وتتوب عنه قضايا الدولة نيابة قانونية ، هذه اللجنة هي في حقيقتها لجنة إدارية وما يصدر منها هو قرار إداري ومحل لدعوى الإلغاء - تغيير شخص واسم رئيس اللجنة لا يترتب عليه انقطاع سير الخصومة في الطعن ومن ثم يكون إقامة الطعن ضد رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بصفتها وفقاً للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فإن طالبي تأسيس الحزب هم من حصر فيهم القانون الصفة والمصلحة في تقديم إخطارات و مستندات الحزب ومتابعة الإجراءات أمام اللجنة بواسطة وكيل عنهم ولهم الطعن في القرار الصادر من اللجنة بالاعتراض أمام المحكمة الإدارية العليا ، ولا تثبت الصفة القانونية لغير طالبي التأسيس سواء في متابعة الإجراءات أو الطعن أو الانضمام إليهم ، ومصلحة المتدخل في الطعن إنما تنشأ بقيام الحزب وتمتعه بالشخصية القانونية وله الانضمام إليه والدعاية لبرامجه ، ويتعين عدم قبول التدخل عند انتهاء الصفة .

(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٩٠ - س ٣٥ ص ٢٧)
المبدأ رقم (١٠٧٨) - الطعن على الحكم - وجوب مراعاة ما يطرأ على الخصوم من تغير في الصفة - يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحاً أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير في الصفة حتى يوجه الطعن إلى من يصح اختصاصه قانوناً - تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن - أساس ذلك :

الحكم

الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم

في تقرير الطعن إنما هو إعلان ذوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً ، ولا يتحقق هذا الغرض إذا وجه الطعن إلى خصم توفي أو زالت صفته ، وتيسيراً على الطاعن في توجيه الطعن فإنه إذا مات المحكوم له أثناء ميعاد الطعن جاز لخصمه إعلان الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن لمورثهم ، ومتى تم إعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة ، ويجب توجيه الطعن إلى أصحاب الصفة في الميعاد الذي حدده القانون وهو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٩٥ / ٧ / ٤ - س ٤٠ ص ٢٠٩١)
المبدأ رقم (١٠٧٩) - وجوب اختصاص النيابة الإدارية صاحبة الصفة وإعلانها بصحيفة الطعن بوصفها المدعية في الدعوى التأديبية الصادرة فيها الحكم الطعين - عدم اختصاصها أصلاً في الطعن وحضور ممثل النيابة الإدارية جلسات المرافعة المحددة لنظر الطعن سواء أمام دائرة فحص الطعون أو أمام دائرة الموضوع وتقديمه مذكرة بدفاع النيابة الإدارية لم يدفع فيها ببطلان صحيفة الطعن لعدم اختصاصها - تحقق الغاية من الإجراء تكون مما لا يستقيم معه القول بضرورة إعادة الطعن للمرافعة وتكليف الطاعن باختصاصها.

الحكم

إذا كان يتعين على الطاعن اختصاص النيابة الإدارية وإعلانها بصحيفة الطعن بوصفها المدعية في الدعوى التأديبية الصادرة فيها الحكم الطعين إلا أنه إذا لم يختصمها أصلاً في الطعن وحضر ممثل النيابة الإدارية جلسات المرافعة المحددة لنظر الطعن سواء أمام دائرة فحص الطعون أو أمام دائرة الموضوع وقدم مذكرة بدفاع النيابة الإدارية لم يدفع فيها ببطلان صحيفة الطعن لعدم اختصاصها فان الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت مما لا يستقيم معه القول بضرورة إعادة الطعن للمرافعة وتكليف الطاعن باختصاصها إذا لن يتحقق من وراء ذلك سوى ما قد تحقق بالفعل وهو علمها بالطعن حتى تباشره وقد علمت به بالفعل وبإشترته على النحو السالف بيانه مما يتعين معه القضاء بقبول

الطعن شكلاً وفي مواجهة النيابة الإدارية.

(الطعن رقم ٤٣٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١ / ٤ / ٢٠٠٢)

المبدأ رقم (١٠٨٠) - في الدعاوى التي يكون فيها الخصوم متعددين لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه نزولاً على مقتضى أن آثار الطعن شخصية - استثناء من هذه القاعدة وخروجاً على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعة بشأن خصومة معينة يأبى موضوعها الاستسلام لنتائج القاعدة العامة في نسبية أثر الطعن - استثنى المشرع ثلاث حالات:

الأولى - حالة إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص معينين فيجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم وقبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم منضماً إليه في طلباته، فإن قعد عن ذلك أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن.

والثانية - حالة تعدد المحكوم لهم سواء كانوا خصوماً حقيقيين أو أدخلوا في الدعوى أو تدخلوا فيها أياً كانت صفاتهم ورفع الطعن على بعضهم صحيحاً في الميعاد وجب على الطاعن اختصاص باقي المحكوم لهم في الطعن ولو بعد فوات الميعاد فإن لم يفعل وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصام جميع المحكوم لهم ولو بعد الميعاد.

والثالثة - حالة إخلال القاضي كل من يرى إدخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة.

الحكم

ولئن كانت القاعدة العامة أنه في الدعاوى التي يكون فيها الخصوم متعددين لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه نزولاً على مقتضى أن آثار الطعن شخصية، إلا أنه استثناء من هذه القاعدة وخروجاً على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعة بشأن خصومة معينة يأبى موضوعها الاستسلام لنتائج القاعدة العامة في نسبية أثر الطعن - استثنى المشرع ثلاث حالات وهي: إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص معينين فأجاز

لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم وقبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم منضماً إليه في طلباته، فإن قعد عن ذلك أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن ، وكذلك في حالة تعدد المحكوم لهم سواء كانوا خصوما حقيقيين أو أدخلوا في الدعوى أو تدخلوا فيها أيا كانت صفاتهم ورفع الطعن على بعضهم صحيحاً في الميعاد وجب على الطاعن اختصام باقي المحكوم لهم في الطعن ولو بعد فوات الميعاد فإن لم يفعل وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصام جميع المحكوم لهم ولو بعد الميعاد وذلك حرصاً من المشرع على وحدة الخصومة في النزاع - ويتجلى ذلك في الحالات التي أجاز فيها المشرع للقاضي إدخال كل من يرى إدخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة. أما إذا تقاعس الطاعن عن الاختصام أو امتنع عن تنفيذ ما أمرت به للمحكمة من اختصام من لم يتم اختصامهم في الطعن فإن ذلك ينعكس على الطعن ويفقده كامل موجبات قبوله ويجب على المحكمة أن تقضي بعدم قبوله وإلا كان حكمها باطلاً.

(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٣ / ٤ / ٢٠٠٤ - س ٤٩ ص ٥٤٠)
المبدأ رقم (١٠٨١) - يتعين على من يريد توجيه طعناً توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة أو الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير طعنه إلى من يصبح اختصامه قانونياً.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة يتعين على من يريد توجيه طعناً توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة أو الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير طعنه إلى من يصبح اختصامه قانونياً ، ولا شبهة في أن تحديد شخص المختصم من البيانات الجوهرية التي يترتب على أغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي ابتغاه المشرع في النص المذكور من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً ولا يتحقق هذا الغرض وبالتالي إنعقاد الخصومة بين طرفيه إذا وجه الطعن إلى خصم متوفي زالت صفته

، وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلا ويتعين الحكم بطلانه.

(الطعن رقم ٧٢٧٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٥)

المبدأ رقم (١٠٨٢) - سلطة القاضي في توجيه الخصومة ، بما فيها خصومة الطعن ، وتقضي شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى، وذلك بالتحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها، وذلك حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها.

الحكم

ومن حيث إنه من الأمور المسلمة أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوافر من وقت رفع الدعوى ، وأن يستمر قيامه حتى صدور حكم نهائي، وأن لفظ الطلبات للورد بالمادة (١٢) المشار إليها كما يشمل الدعاوي يشمل أيضا الطعون المقامة في الأحكام الصادرة في تلك الدعاوي باعتبار أن الطعن هو استمرا لإجراءات الخصومة بين الأطراف ذوي الشأن ، وأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعيد طرح النزاع برمته شكلا وموضوعاً أمام تلك المحكمة لتتزل فيه حكم القانون، وبما للقاضي من هيمنة إيجابية كاملة على إجراءات الخصومة الإدارية فإنه يملك توجيهها وتقضي شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى، ومن بين ذلك التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها، وذلك حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها.

ومن حيث أنه لما كان النزاع المائل ينصب على مشروعية شطب اسم المطعون ضده من كشوف المرشحين لانتخابات اللجنة النقابية للمهن التعليمية بمركز طامية دورة فبراير ٢٠٠٠، ولما كان مدة مجالس إدارات اللجنة النقابية والنقابة الفرعية والنقابة العامة للمهن التعليمية وفقا لما نصت عليه المادة (٤٩) من القانون رقم ١٩٦٩/٧٩ في شأن نقابة المهن التعليمية المعدل بالقانون رقم ١٩٧٩/٨٩ أربع سنوات، فمن ثم فإن المنازعة المائلة تتعلق بانتخاب مجلس إدارة قد انتهت مدته عام ٢٠٠٤ مما يعني أن ثمة مانعاً قانونياً يحول دون إعادة الحال

إلى ما كانت عليه ، فمن ثم لا يكون للطاعنين مصلحة في الاستمرار في الطعن ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة فيه، غنى عن البيان أن الجهة الطاعنة لم تقدم المستندات التي أشارت إلى أنها سوف تقدمها في مصلحة الطعن.

(الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١ / ٢ / ٢٠٠٦)
المبدأ رقم (١٠٨٣) - صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلا في الدعوى إذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه وأبدى دفاعا موضوعيا، فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها، على غير ذي صفة، ولو تم هذا الإجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء.

الحكم

استقر قضاء هذه المحكمة على أن صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلا في الدعوى إذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه وأبدى دفاعا موضوعيا، فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة، ولو تم هذا الإجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء، وذلك رغما من أن هذا الدفع من النظام العام الذي يجوز معه لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى - يجب التسوية في الحكم بين هذه الحالة وحالة صاحب الصفة الذي توجه إليه الخصومة بعد إقامتها في الميعاد القانوني وذلك إذا تم هذا التوجيه بعد فوات مواعيد الطعن بالإلغاء - أساس ذلك - اتحاد العلة في الحالتين

(الطعن رقم ٥٣٨٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧ / ٣ / ٢٠٠٧ - م ٥٢ ج ١ ص ٤٦٧)

المبحث الرابع

المصلحة في الطعن

مناط المصلحة في الطعن أن يكون الطاعن طرفا في الحكم وألزمه الحكم بشيء ما ^(١)، أو رفضت بعض طلباته.

وذلك لأن المصلحة هي مناط أي طلب عملا بالقاعدة الأساسية في المرافعات، فإذا حكم لخصم بكل طلباته فلا يجوز له الطعن في الحكم بدعوى تعديل بعض

(١) نقض مني - ٣ ديسمبر ١٩٧٥ - مجموعة للنقض م ٢٩ - ١٥٢٧ - ٢٨٨.

الأسباب التي لم تصادف رضاه أو بدعوى أنه يريد أن يزيد في طلباته. والمصلحة تعتبر شرطاً لاستعمال الحق في الطعن وليس شرطاً لنشأته، فالحق في الطعن ينشأ بتوافر صفة الخصم والخسارة، ولكن لا يقبل ما لم تكن لمقدمه مصلحة في صدور حكم في الطعن، أي أن يؤدي إلغاء الحكم إلى تحقيق حماية قضائية له أو يساعد على تحقيق هذه الحماية، أما إذا كان لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحتة فلا يقبل الطعن رغم توافر الحق فيه^(١).

والعبرة بقيام المصلحة في الطعن وقت صدور الحكم المطعون فيه، ولا يعتد بزوالها بعد ذلك^(٢).

* المبادئ القانونية التي قورتها المحكمة الإدارية العليا في "المصلحة في الطعن":

المبدأ رقم (١٠٨٤) - حق الطعن في الحكم - تقريره لمن مس الحكم مصلحة له حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن للشخص الذي مس الحكم الصادر في الدعوى مصلحة قانونية أو مادية حق الطعن فيه حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها.

(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

المبدأ رقم (١٠٨٥) - مصلحة في الطعن - لا وجه لبطلان الطعن لباقي الورثة عند وفاة إحدى الورثة قبل إقامة الطعن - أساس ذلك: الوارث ينصب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع عن التركة أو عليها.

الحكم

وفاة المعارض أثناء نظر الاعتراض أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - تعجيل ورثة المعارض نظر الاعتراض بذات الطلبات - الحكم في الاعتراض لمصلحة الورثة - طعن - لا تثريب على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إن هي اختصت في الطعن ورثة الطاعن - وفاة إحدى الورثة قبل إقامة الطعن - لا وجه لبطلان الطعن لباقي الورثة - أساس ذلك: الوارث ينصب خصماً عن باقي

(١) أنظر: الدكتور/ فتحي وإلى - المرجع السابق - ص ٧٥٥.

(٢) راجع: الدكتور/ أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص ٧٧٥. المبدأ رقم (٥٦٥)

الورثة في الدعاوى التي ترفع عن التركة أو عليها.

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٨)

المبدأ رقم (١٠٨٦) - ثبوت أن وزارة الخزانة لم تتازع في موضوع الدعاوى واقتصر دفاعها على طلب إخراجها منها بلا مصاريف - عدم القضاء ضدها بشيء وإن صدر الحكم في مواجهتها - لا تعتبر خصماً حقيقياً له حق الطعن في الحكم.

الحكم

إن استناد وزارة الخزانة إلى أن الحكم المطعون فيه قد رفض إخراجها من الدعاوى وأنه لذلك يكون من حقها الطعن فيه - مردود بأنها لم تتازع في موضوع الدعاوى واقتصر على طلب إخراجها منها بلا مصاريف تأسيساً على أن النزاع محصور بين المطعون عليه وبين وزارة التربية والتعليم وأنه لا شأن لها هي بموضوعه ولا دخل لها فيه - ولئن كانت أسباب الحكم قد تضمنت أن للمطعون عليه مصلحة في اختتام هذه الوزارة حتى يصدر الحكم في مواجهتها لتتخذ ما تراه من جراء في ضوء الحكم - إلا أنه لم يقض ضدها بشيء فالحكم وإن كان لم يخرجها من الدعاوى إلا أنه تضمن إجابتها إلى كما كانت تخدع إليه من عدم القضاء ضدها بشيء - ومتى ثبت أن وزارة الخزانة لم تتازع المطعون عليه في طلباته ولم تبد دفاعاً سوى أنه لا شأن لها بالمنازعة واقتصرت المحكمة على إصدار الحكم في مواجهتها فإنها لا تعتبر خصماً حقيقياً له حق الطعن في هذا الحكم ومن ثم يكون طعنها غير مقبول لأنه لا مصلحة لها في هذا الطعن ولا صفة لها في المنازعة الخاصة بإلغاء القرار الصادر من الجهة الإدارية المختصة بشطب اسم المطعون عليه في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاعتداد بهذا القرار.

(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٦)

المبدأ رقم (١٠٨٧) - حق كل من يمس الحكم بالإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعاوى أصلاً .

الحكم

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢١ القضائية المقام من شركة الإسكندرية للتوكيلات الملاحية بمقوله أنه لا يسوغ الطعن في

الحكم إلا من المحكوم عليه وانه لم يصدر قضاء ضد هذه الشركة يجيز لها حق الطعن مضافا إليه انتفاء مصلحتها أصلا فيه فالثابت في هذا الصدد أن الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التي تمتن أعمال الوكالة البحرية ومن ثم تشخص مصلحتها محققه في التمسك بقصر هذه الأعمال على شركات القطاع العام وحرمان الشركة المطعون ضدها من ممارستها وبهذه المثابة تتدخل انضماميا في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري إلى جانب وزارة النقل البحري بطلب الحكم برفض دعوى الإلغاء القرار الطعين الصادر بقصر مزاولة أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام وعدم السماح للشركة المطعون ضدها بمباشرتها بالنسبة إلى السفن الأجنبية وقد تضمنت أسباب الحكم المطعون عليه أن المادة ١٢٦ مرافعات أجازت لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى منضماً إلى أحد الخصوم وانه يتعين قبول التدخل المبدى من شركة الإسكندرية للتوكيلات الملاحية - وأيا كان الرأي فيما تقدم وعلى فرض إغفال الحكم الطعين النص على قبول طلب التدخل برغم أن أسبابه على ما تقدم بيانها تعد قضاء مرتبطاً بالمنطوق ومكملاً له فان قضاء هذه المحكمة جرى على تقرير حق كل من يمس الحكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلاً مقدراً بان حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجة نسبية . وعليه فانه وقد شخصت مصلحة الشركة الطاعنة في الطعن على ما تقدم بيانه وأقامت طعنها في الميعاد فقد تعين قبول هذا الطعن شكلاً ورفض الدفع المبدى بعدم القبول .

(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٢١ق - جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٧٧ - س ٢٢ ص ٢٩)
المبدأ رقم (١٠٨٨) - هيئة مفوضي الدولة ذات صفة في رفع الطعن لكنها ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة فلا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة .

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على انه ولئن كان القانون قد ناط بهيئة مفوضي الدولة الطعن في أحكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن هذه الهيئة ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة بل تظل

المنازعة معتبره مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف في الحقوق المتنازع عليها وفي مصير المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة في ذلك طبقاً للقانون .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها وقد أعلنت قبولها للحكم المطعون فيه وعدم تمسكها بالطعن فإن الخصومة والحالة هذه تكون قد أصبحت غير ذات موضوع - ومن ثم يتعين الحكم باعتبارها منتهية.

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ١٨٨٠ - جلسة ١٧/٦ / ١٩٧٨ - س ٢٣ ص ١٦٣)
المبدأ رقم (١٠٨٩) - تقرير بالطعن - اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن - دفع بانتفاء المصلحة في الطعن.

الحكم

مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقوم مفوض الدولة بتهئية الدعوى للمرافعة وعليه إعداد التقرير محددًا الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبقاً ، ومقتضى المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر أن يكون اختصاص الطعن في الأحكام إلى المحاكم الأعلى لرئيس هيئة مفوضي الدولة طالما أنه وجد أن هناك من الأسباب التي اشتملتها المادة سالف الذكر ما يوجب عليه ذلك - وغنى عن البيان أن هيئة مفوضي الدولة إنما تقوم بالطعن في الأحكام ابتغاء المصلحة العامة - نتيجة ذلك: أن لهيئة المفوضين أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها أمام المحكمة في أية درجة ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية - لمفوض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهئية الطعن للمرافعة وإعداد التقرير فيه أن يبدى الرأي على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو أسباب في تقرير الطعن بإبدائه أسباباً جديدة وبطلبات أخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن - دفع المطعون ضده بعدم جواز نظر الطعن أو بعدم قبوله لانتفاء المصلحة بعد أن أقرت هيئة مفوضي الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل في طلبات المطعون ضده بعد تعديلها لا يقبل منها بعد ذلك الطعن في هذا الحكم على هذا الأساس - هذا الدفع في غير محله حقيقة بالرفض - طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمقولة أنه أخطأ في تطبيق القانون حين حكم باختصاصه

بنظر الدعوى المطروحة- الطعن أقيم من مختص ومن ذوى مصلحة قانونية.

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٤ - س ٢٧ ص ٤٣٦)

المبدأ رقم (١٠٩٠) - إيداء الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة رافعها أمام المحكمة الإدارية العليا - هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري.

الحكم

ومن حيث إن من الأمور المسلمة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة ذاتية له ، وإلا كانت الدعوى غير مقبولة بنص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة.

ومن حيث إنه بالاطلاع على الخريطة المساحية المقدمة من الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والتي لم يدحضها الطاعن أن أرض النزاع منقطعة الصلة بالمساحات محل القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٧ المطعون فيه، لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى الخاصة بطلب إلغاء القرار لانعدام مصلحة الطاعن في محله، ومن ثم تكون غير مقبولة، ولا يؤثر في ذلك إيداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا، فما لا شك فيه أن هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع، تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري.

ومن حيث أنه بناء على ذلك، فإن الحكم المطعون فيه، إذ ذهب مذهباً مغايراً بأن قضى برفض الدعوى، يكون قد خالف صحيح حكم القانون، ويتعين من أجل ذلك إلغاؤه، والقضاء بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار المطعون فيه، مع إلزامه بالمصاريف.

(الطعن رقم ٢٤١، ٢١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٥ - وبذات المعنى أيضا

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

المبدأ رقم (١٠٩١) - حق ذي المصلحة الذي لم يعلم بصدور الحكم في الطعن عليه - الطعن من تاريخ العلم اليقيني.

الحكم

ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى و بالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم - إغفال إخطار ذي الشأن بتاريخ الجلسة - وقوع عيب شكلي في الإجراءات و الأضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم و يفضي إلى بطلانه .

(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٦ - س ٢٩ ص ١٢٦٩)
المبدأ رقم (١٠٩٢) - لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة ولا أهليته لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية طالما صدر الحكم ضدها.

الحكم

اختصاص وكيل وزارة الصحة بصفته مديراً لمديرية الصحة بمحافظة الإسكندرية دون اختصاص محافظ الإسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقاً لقانون الحكم المحلي - صدور الحكم ضد مديرية الصحة - يجوز لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة و لا أهليته لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزمها بإلغاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن في الحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره - أساس ذلك : المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية : لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه .

إقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية واختصاص مديرية الصحة وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليست لها أهلية التقاضي - صدور الحكم ضد المديرية الصحية - النعي على الحكم بمخالفته للقانون لعدم الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها على غير ذي صفة - دفع غير سديد - أساس ذلك : أن حضور محامي الحكومة أثناء نظر الدعوى يصحح شكل الدعوى - إدارة قضايا الحكومة وفقاً

لقانون تنظيمها تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع من دعاوى على اختلاف أنواعها منها أو عليها أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها .

(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ - س ٢٩ ص ١٢٨٣)
المبدأ رقم (١٠٩٣) - لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه لأن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن، إلا أنه يكفي لقبول الطعن في قضاء الإلغاء أن تتحقق المصلحة المقررة قانوناً في الطاعن.

الحكم

الأصل أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه على ما هو منصوص عليه بالمادة ٢١١ من قانون المرافعات بحسبان أن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن ، إلا أنه يكفي لقبول الطعن في قضاء الإلغاء أن تتحقق المصلحة المقررة قانوناً في الطاعن ، وقد نصت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة على أن يكون لنوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري فإذا كانت الطعون الماثلة مقامة من الطاعنين بصفتهم ممثلين للجهة الإدارية و كانا قد اختصما بهذه الصفة أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ، إلا أنهما لم يبديا دفاعاً في شأن موضوع تلك الدعاوى ، وقد أكد بتقارير الطعون أن القرار المطعون فيه هو قرار تنظيمي عام مشوب بعيب ينحدر به إلى درجات الانعدام ، فعلى ذلك لا يصح القول بعدم قبول الطعون لانتفاء المصلحة ، ذلك أن قيام الأحكام المطعون فيها بما تثبت لها من حجية في مواجهة الخصوم في الدعوى ومنهم الطاعنان مفادها صحة القرار المطعون فيه ومشروعيته في حين يؤكد الطاعنان انعدام هذا القرار مما تتحقق معه المصلحة المتغيرة قانوناً لقبول الطعون المقدمة منهما ، ويتعين الحكم بقبولها خاصة وأن مدار الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على ما جرى عليه قضاؤها هو أمر مشروعية القرار المطعون فيه الذي يجوز عرضه عليها من أي نوى الشأن .

(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٨٧ / ١ / ٣١ - س ٣٢ ص ٧٥٢)
المبدأ رقم (١٠٩٤) - المصلحة في الطعن - لا يجوز الطعن إلا ممن أضر به الحكم وهو الخصم الذي قضى ضده - مؤدى ذلك: عدم جواز الطعن ممن قضى

له بطلانيه - أساس ذلك: المادة ٢١١ مرافعات.

الحكم

ومن حيث إن الطعن في الحكم لا يجوز إلا لمن اضر به وهو الخصم الذي قضى ضده ولما كان الحكم المطعون ضده ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقض بشيء ضد الجهة الإدارية الطاعنة، بل قضى بعدم قبول دعوى المطعون ضده فيما تضمنه من طلب إلغاء القرار رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٨٣ وهو في ذلك قد صدر وفق طلبات الطاعنة في الدعوى، فإن طعنها في هذا الخصوص يكون غير جائز إذ القاعدة على ما قضى به في المادة ٢١١ من قانون المرافعات أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز ممن قضى له بطلانيه. ولذلك يتعين الحكم بعدم جواز الطعن فيما قضى به الحكم في هذا الشق منه مع إلزام الطاعنة بالمصروفات.

(الطعن رقم ٢٥٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

المبدأ رقم (١٠٩٥) - الأصل هو عدم جواز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه باعتباره صاحب المصلحة في الطعن - يكفي لقبول الطعن في قضاء الإلغاء أن تتحقق المصلحة المعتبرة قانوناً في الطاعن - لنوى الشأن ورئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري - يتوافر شرط المصلحة لمن اختصم أمام محكمة القضاء الإداري ولو لم يبد دفاعاً في موضوع الدعوى - أساس ذلك: إن مدار الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر مشروعية القرار المطعون فيه الذي يجوز عرضه عليها من أي من نوى الشأن.

الحكم

ومن حيث إن الطعون أقيمت في المواعيد المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة واستوفت إجراءاتها المقررة.

ومن حيث أنه كان الأصل أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه على ما هو منصوص عليه بالمادة ٢١١ من قانون المرافعات بحسبان أن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن، إلا أنه يكفي لقبول الطعن في قضاء الإلغاء أن تتحقق المصلحة المقررة قانوناً في الطعن، إلا أنه يكفي لقبول الطعن في قضاء الإلغاء أن تتحقق المصلحة المقررة قانوناً في الطاعن، وقد

نصت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة على أن يكون لنوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري فإذا كانت لطعون المائلة مقامة من الطاعنين بصفتها ممثلين للجهة الإدارية وكانا قد اختصما بهذه الصفة أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية، إلا إنهما لم يبديا دفاعا في شأن موضوع تلك الدعاوى، وقد أكد بتقارير الطعون أن القرار المطعون فيه هو قرار تنظيمي عام مشوب بعيب ينحدر به إلى درجة الانعدام، فعلى ذلك لا يصح القول بعدم قبول الطعون لانتفاء المصلحة، ذلك أن القيام قيام الأحكام المطعون فيها بما ثبتت لها من حجية في مواجهة الخصوم في الدعوى ومنهم الطاعنان مفادها صحة القرار المطعون فيه ومشروعيته في حين يؤكد الطاعنون انعدام هذا القرار مما يتحقق معه مصلحة المدعي قانونا لقبول الطعون المقدمة منهما، ويتعين الحكم بقبولها خاصة وأن مدار الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على ما جرى عليه قضاؤها هو أمر مشروعية القرار المطعون فيه الذي يجوز عرضه عليها من أي من نوى الشأن.

(الطعون أرقام ١٨٢٢، ١٨٢٤، ١٨٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣)

المبدأ رقم (١٠٩٦) - حكم في الدعوى التأديبية من محكمة أول درجة بالإدانة ثم طعن الموظف في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طالباً الحكم ببراءته - في هذه الحالة لم يعد الموظف مجرد متهم في نظر الإدارة وإنما صار مداناً ومن حقه أن يسعى لنفى هذه الإدانة عن نفسه ، ومركزه عندئذ لا يختلف عن مركز الموظف في دعوى الإلغاء فكلاهما له مصلحة في إلغاء الحكم - وتستمر هذه المصلحة قائمة حتى و لو توفى هذا الموظف لأنه من مصلحة ورثته من الناحية الأدبية أن يحصلوا على حكم بتبرئة ساحة مورثهم كما أن لهم مصلحة مادية في الحصول على حكم بهذه التبرئة تمهيداً لمطالبة الإدارة بتعويض عما يكون قد حاق بمورثهم من أضرار .

الحكم

إذا أقيمت الدعوى التأديبية على الموظف ثم توفى أثناء نظرها فإنها تنقضي ، كذلك إذا حكم في الدعوى التأديبية ثم طعنت الإدارة في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا و توفى الموظف أثناء نظر الطعن فإن الدعوى التأديبية ضده تنقضي بحكم القانون استناداً إلى الأصل الوارد في المادة ١٤ من قانون

الإجراءات الجنائية التي تنص على أن تتقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم - إهمال هذه القاعدة في المجال التأديبي منوط بأن يكون الموظف متهماً - إذا حكم في الدعوى التأديبية من محكمة أول درجة بالإدانة ثم طعن الموظف في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طالباً الحكم ببراءته - في هذه الحالة لم يعد الموظف مجرد متهم في نظر الإدارة وإنما صار مداناً ومن حقه أن يسعى لنفي هذه الإدانة عن نفسه ، ومركزه عندئذ لا يختلف عن مركز الموظف في دعوى الإلغاء فكلاهما له مصلحة في إلغاء الحكم وتستمر هذه المصلحة قائمة حتى ولو توفي هذا الموظف لأنه من مصلحة ورثته من الناحية الأدبية أن يحصلوا على حكم بتبرئة ساحة مورثهم كما أن لهم مصلحة مادية في الحصول على حكم بهذه التبرئة تمهيداً لمطالبة الإدارة بتعويض عما يكون قد حاق بمورثهم من أضرار - مؤدى ذلك : إعمال المادة ١٣٠ من قانون المرافعات المدنية و التجارية و القضاء بانقطاع سير الخصومة في الطعن ليستأنف الورثة السير في الدعوى على النحو الذي رسمه القانون - لا مجال في هذه الحالة للاستناد إلى الأصل الوارد بالمادة "١٤" من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٤٠٢٥ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٨ - س ٣٥ ص ٢٤٤)
المبدأ رقم (١٠٩٧) - مصلحة الموظف المحكوم ضده في الطعن - أثر وفاة العامل أثناء نظر الطعن في الأحكام التأديبية وما في حكمها

الحكم

يتعين التفرقة بين وضعين بالنسبة لأثر وفاة العامل أثناء نظر الطعن في الأحكام التأديبية وما في حكمها- الأول : أن يتوفي العامل أثناء نظر الطعن المقام من الجهة الإدارية في الحكم الصادر ببراءته ففي هذه الحالة فإن الدعوى الجنائية تنقض إعمالاً لحكم المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن الدعوى الجنائية تتقضي بوفاة المتهم وذلك باعتبار أن مركز العامل في مثل هذه الحالة لا يزال هو مركز المتهم وهو بلا شك يحقق صالحاً للعامل ولأسرته . الثاني : أن يتوفي العامل بمرحلة الطعن المقام منه في الحكم الصادر ضده من المحكمة التأديبية فإن مركز العامل في هذه الحالة لم يعد هو مركز المتهم وإنما صار مداناً ومن حقه أن يسعى لنفي هذه الإدانة عن نفسه ومن ثم فإن مركزه يختلف عن مركز العامل في دعوى الإلغاء فكلاهما له مصلحة في إلغاء

الحكم الصادر ضده وتستمر هذه المصلحة قائمة حتى ولو توفي العامل اذ انه من مصلحة ورثته من الناحية الأدبية والمادية ان يحصلوا على حكم تبرئه مورثهم ومن ثم ينطبق على هذا الوضع حكم المادة ١٣٠ من قانون المرافعات التي تقضي بان ينقطع سير الخصومة بحكم القانون وبوفاة احد الخصوم وهو ما يحقق للورثة مصلحتهم في إمكان السير في الطعن بإتباع الإجراءات المقررة قانونا للتوصل إلي أحكام صادر بتبرئة مورثهم .

(الطعن رقم ٣٧٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٩٦ / ٧ / ٦ - س ٤١ ص ١٤٠٥)
المبدأ رقم (١٠٩٨) - خصومة الطعن تتحدد في أطرافها بالخصوم في الدعوى الأصلية المطعون في الحكم الصادر بشأنها فلا يكون جائزا الطعن المقدم من خارج عن الخصومة الدعوى .

الحكم

خصومة الطعن تتحدد في أطرافها بالخصوم في الدعوى الأصلية المطعون في الحكم الصادر بشأنها فلا يكون جائزا الطعن المقدم من خارج عن الخصومة الدعوى - اقتصر المتدخل في تدخله على إيداء أوجه دفاع تأييدا لما أبدته الجهة الإدارية الطاعنة دون أن يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي - اعتبار تدخله تدخلا انضماميا لا تثريب من قبوله طالما تحققت المصلحة المقيدة

(الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٠٠١ / ١ / ٢٧ - س ٤٧ ص ٢٩٩)
المبدأ رقم (١٠٩٩) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعيد طرح النزاع برمته - شكلاً وموضوعاً - ومن بين ذلك التحقق من شرط المصلحة وصفة الخصوم .

الحكم

المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
شرط المصلحة في الدعوى يتعين توافره ابتداء ، كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي فيها ، وأن لفظ الطلبات كما يشمل الدعاوى يشمل أيضا الطعون المقامة على الأحكام باعتبار أن الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف دوى الشأن ، ولما كانت الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعيد طرح النزاع برمته - شكلاً وموضوعاً - لتتزل فيه صحيح حكم القانون وبما للقاضي الإداري من هيمنة ايجابية كاملة على إجراءات الخصومة فيملك توجيهها

وتقضى شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى ومن بين ذلك التحقق من شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغيير المراكز القانونية لأطرافها .

(الطعن رقم ٣٤٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢/١٧ / ٢٠٠٢ - من ٤٧ ص ١٠٣)
المبدأ رقم (١١٠٠) - دعوى البطلان الأصلية تعتبر إحدى صور الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا استثناء إذا انتفت عنه صفة الأحكام القضائية - هذه الدعوى تخضع لما تخضع له الطعون من أحكام فيما عدا الميعاد، ومنها أن تتوافر للطاعن مصلحة في الطعن وهذه المصلحة لا تقتصر على حالة عدم الحكم للطاعن ببعض طلباته أو كلها مما أقيم الطعن من أجله وإنما يجب أن تستمر هذه المصلحة قائمة في شأن هذه الطلبات التي ابتدأ بها النزاع بين أطراف الخصومة إذ ثمة ارتباط بين قيام المصلحة في الطعن وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية محل الطعن .

الحكم

دعوى البطلان الأصلية تعتبر إحدى صور الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - استثناء - إذا انتفت عنه صفة الأحكام القضائية، فإن هذه الدعوى تخضع لما تخضع له الطعون من أحكام - فيما عدا الميعاد - ومنها أن تتوافر للطاعن مصلحة في الطعن وأن هذه المصلحة لا تقتصر على حالة عدم الحكم للطاعن ببعض طلباته أو كلها مما أقيم الطعن من أجله وإنما يجب أن تستمر هذه المصلحة قائمة في شأن هذه الطلبات التي ابتدأ بها النزاع بين أطراف الخصومة إذ ثمة ارتباط بين قيام المصلحة في الطعن وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية محل الطعن - فشرط المصلحة يتعين توافره ابتداء كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي - القاضي الإداري بما له من هيمنة إيجابية كاملة على إجراءات الخصومة الإدارية، يملك تقصي شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإدارة الخصوم في الدعوى.

(الطعن رقم ٤٦٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠ / ٤ / ٢٠٠٤ - من ٤٩ ص ٥٨٥)
المبدأ رقم (١١٠١) - الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف نوي الشأن، وأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعيد طرح النزاع برمته

شكلاً وموضوعاً أمام تلك المحكمة لتتزل فيه حكم القاتون – القاضي يملك بما له من هيمنة إيجابية كاملة على إجراءات الخصومة الإدارية توجيهها وتقصي شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى – ومن بين ذلك التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها ، وذلك حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها.

الحكم

ومن حيث إنه من الأمور المسلمة أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى، ويتعين أن يتوافر من وقت رفع الدعوى، وأن يستمر قيامه حتى صدور حكم نهائي، وأن لفظ الطلبات الوارد بالمادة (١٢) المشار إليها كما يشمل الدعاوي يشمل أيضاً الطعون المقامة في الأحكام الصادرة في تلك الدعاوي باعتبار أن الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف ذوي الشأن، وأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعيد طرح النزاع برمته- شكلاً وموضوعاً أمام تلك المحكمة لتتزل فيه حكم القانون، وبما للقاضي من هيمنة إيجابية كاملة على إجراءات الخصومة الإدارية فإنه يملك توجيهها وتقصي شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى، ومن بين ذلك التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها، وذلك حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها.

(الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٤٩ق- جلسة ١١ / ٢ / ٢٠٠٦ – والطعن رقم ١٣٨٠٠ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١١/٣/٢٠٠٦ – والطعن رقم ١١٩٩٢ لسنة ٤٧ ق – جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٦ – والطعن رقم ١٢٩١٥ لسنة ٥٢ ق – جلسة ١١/١١/٢٠٠٦ – والطعن رقم ٩١٢٢ لسنة ٤٨ ق – جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٦)

الفصل الثالث

ميعاد الطعن

الفصل الثالث

ميعاد الطعن

ميعاد الطعن وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وتحسب مواعيد المسافة عند الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لما هو مطبق بالنسبة للمواعيد أمام محاكم المجلس.

والمرجع في حساب مدة الطعن إلى قواعد قانون المرافعات. ومواعيد الطعن هي الأجل التي بانقضائها يسقط الحق في الطعن في الحكم. والأصل أن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم، ما لم ينص القانون على أن يبدأ من تاريخ إعلان الحكم، وهنا لا يعتبر المحكوم عليه عالماً به بإعلانه بمنطوقه وأسبابه وفقاً لما نص عليه القانون^(١).

واستثناء من قاعدة بدء الطعن من تاريخ صدور الحكم هناك حالات يبدأ فيها الطعن من واقعة أخرى وهي^(٢):

أولاً - حالات يبدأ فيها ميعاد الطعن من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه:

وهي حالات خشي المشرع عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وبالتالي عدم علمه بصدور الحكم فيها وحددتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات في فقرتيها الأولى والثانية وهي:

(١) حالة تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات التي حددت لنظر الدعوى ولم يقدم منكره بدفاعه. ويكون الأمر كذلك ولو كانت صحيفة الدعوى قد أعلنت إليه إعلاناً صحيحاً أو كان قد أعلن لشخصه أو كان قد أعيد إعلانه.

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص ٧٩٢.

(٢) أنظر: الدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٩٢ وما بعدها، وأيضاً: الدكتور/ أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص ٧٩٥ وما بعدها.

- (٢) حالة وقف الخصومة ثم استئناف سيرها بعد الوقف مع عدم حضور المحكوم عليه أية جلسة تالية لتعجيلها وعدم تقديمه بعد ذلك مذكرة بدفاعه، ويكون الأمر كذلك حتى ولو كان المحكوم عليه قد حضر أو قدم مذكرة بدفاعه قبل وقف الخصومة.
- (٣) حالة قيام سبب من أسباب انقطاع الخصومة وصدور حكم ضد من قام فيه سبب الانقطاع دون اختصام من يقوم مقامه.
- (٤) حالة النص في قانون خاص على بدء ميعاد الطعن من تاريخ إعلان الحكم، ومثاله نص المادة ١١٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن يبدأ ميعاد استئناف قرار نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي من تاريخ إعلانه إلى الخصم^(١).

ثانيا - حالات يبدأ فيها ميعاد الطعن من واقعة أخرى غير صدور الحكم أو إعلانه:

وهي حالات مثل الطعن بالاستئناف أو بالتماس إعادة النظر بسبب غش الخصم أو قيام الحكم على ورقة مزورة أو شهادة زور أو بسبب عدم إظهار ورقة قاطعة في الدعوى احتجزها الخصم، فهذه الحالات يبدأ فيها الطعن "من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة" (المادتان ٢٢٧ و ٢٤٢ مرافعات).

وكذلك حالة الطعن في الحكم غير المنه للخصومة الذي لا يقبل الطعن فيه على استقلال يبدأ ميعاده من بدء ميعاد الطعن في الحكم المنه للخصومة. ويبدأ حساب ميعاد الطعن من اليوم التالي للواقعة التي يبدأ بها، ويمتد إذا صانف اليوم الأخير منه عطلة رسمية، ويضاف إليه ميعاد مسافة بين موطن الطاعن ومقر المحكمة التي يطعن أمامها، ويقف الميعاد بتحقيق القوة القاهرة خلاله أو حصول حادث مفاجئ.

(١) نقض مدني - الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨.

وفيما يلي نعرض للمبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في
"ميعاد الطعن" وذلك في أربعة مباحث على الوجه التالي:

المبحث الأول - بدء سريان ميعاد الطعن.

المبحث الثاني - امتداد ميعاد الطعن.

المبحث الثالث - انقطاع ميعاد الطعن.

المبحث الرابع - وقف ميعاد الطعن.

المبحث الأول

بدء سريان ميعاد الطعن

نعرض في هذا المبحث للمبادئ القانونية التي تقررت في كيفية حساب ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ثم نعقب ذلك بعرض المبادئ الخاصة بحالات بدء سريان ميعاد الطعن وذلك في مطلبين:

المطلب الأول

كيفية حساب ميعاد الطعن

المبدأ رقم (١١٠٢) - حساب ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يحسب يوم صدور الحكم - يحسب اليوم الأخير من الميعاد - تطبيق المادة ٢٠ من قانون المرافعات.

الحكم

إن المادة ٧٤ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وبتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، كما توجب المادة ١٥ من هذا القانون المشار إليه رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه. ولما كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أنه: "إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه ميعاد التكليف أو التنبيه أو حصول الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد، وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء....". فإن مفاد هذا النص ألا يحسب في ميعاد هذا الطعن يوم صدور الحكم المطلوب رفع الطعن عنه، وأن ينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير.

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٥٥ - س ١ ص ١٤٧)
المبدأ رقم (١١٠٣) - ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩

— عدم حساب يوم صدور الحكم — أساسه أن صدور الحكم هو الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد، فلا يحسب منه يوم صدوره وفقاً لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحكم

نصت المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في فقرتها الأولى على أنه "إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب يوم التكليف أو التنبية أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد، وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الإجراء...." ولما كان ميعاد الستين يوماً المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة. والمقرر للطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا، هو ميعاد كامل يجب أن يحصل فيه الإجراء وهو للطعن، فإنه وفقاً لحكم المادة ٢٠ لنفاً الذكر لا يحسب منه يوم صدور الحكم المراد الطعن فيه، وهو الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد، وينقضي بانقضاء اليوم الأخير منه.

(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٩ - س ٨ ص ٦٥١)
المبدأ رقم (١١٠٤) - ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم - لا يدخل في حساب هذه المدة يوم صدور الحكم - إذا صادف اليوم الأخير يوم عطلة رسمية فإنه يمتد إلى أول يوم عمل.

الحكم

ومن حيث إن من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم، إلا أن يوم صدور الحكم لا يدخل في حساب هذه المدة، وأساس ذلك أن صدور الحكم هو الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد، فلا يحسب فيه يوم صدوره وفقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية، على أنه إذا صادف اليوم الأخير يوم عطلة رسمية فإنه يمتد إلى أول يوم عمل.

(الطعن رقم ٦٧٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠٠٦ / ٤ / ١)

المطلب الثاني

حالات بدء سريان الطعن

المبدأ رقم (١١٠٥) - الإعلان الذي يجرى منه سريان الميعاد هو الذي يوجه إلى وكيل الوزارة المختص - قيام محافظ الإسكندرية مقام وكيل الوزارة في هذا الخصوص بالنسبة إلى الأحكام التي تكون بلدية الإسكندرية طرفاً فيها.

الحكم

متى كان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر من المحكمة الإدارية لجميع وزارات الحكومة بالإسكندرية في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٤، فإنه يخضع من حيث إجراءات إعلانه وحساب ميعاد الطعن فيه لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم محاكم إدارية في الوزارات، الذي عمل به اعتباراً من ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤. وقد قضى هذا القانون في مادته الثامنة بأن يرسل رئيس المحكمة صورة من صحيفة الدعوى إلى وكيل الوزارة المختص خلال ثلاثة أيام من وقت تسلمه إياها. ويجب وكيل الوزارة عنها كتابة في ميعاد لا يجاوز شهراً من وقت إبلاغه بها. ويفحص رئيس المحكمة أو أحد قضاتها الدعوى قبل أن تنظرها المحكمة، وله أن يطلب من كل من المدعى والوزارة ما يراه لازماً من البيانات والمستندات، ويحدد المواعيد اللازمة لتقديمها، ويعين رئيس المحكمة ميعاد نظر الدعوى فيما لا يجاوز ثلاثة أشهر من وقت تقديمها ويخطر به كل من الطرفين. ويجوز للوزارة أن ترسل موظفاً مندوباً عنها ليبين وجهة نظرها ويقدم ما يؤيدها من مستندات. ويبلغ رئيس المحكمة صورة من الحكم إلى كل من الطرفين بكتاب موصى عليه". وينص في مادته التاسعة على أن يكون الحكم انتهائياً في المنازعات المبينة بالمادة الرابعة إذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيهاً أو كانت مجهولة القيمة، فإنه يجوز في هذه الحالة استئناف الحكم أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ستين يوماً من تاريخ إبلاغه". وهذه الأحكام - وقد تماثلت في مجموعها مع تلك التي أنظمتها المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية في الوزارات - تقطع في أن القواعد الخاصة بكيفية إعلان قرارات اللجان القضائية إلى الجهات الإدارية وبحساب ميعاد الطعن فيها والتي اعتنقتها هذه المحكمة واجبة التطبيق

في هذا الخصوص، بحيث يتعين أن يجرى على أحكام المحاكم الإدارية وميعاد الطعن فيها ذات الأصول المقررة في كيفية إعلان قرارات اللجان القضائية، أي أن يكون الإعلان لوكيل الوزارة المختص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة، فضلا عن قيام المحكمة التشريعية التي دعت إلى العدول في القانونين المتقدم ذكرهما عن القاعدة العامة في إعلان الأحكام، حسبما أرستها الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات. وبالنسبة إلى بلدية الإسكندرية، وهي طرف في الدعوى، فإن محافظ الإسكندرية هو الذي يقوم وكيل الوزارة فيما يتعلق بإعمال هذا الحكم، وبخاصة وقد جعلته الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدي لمدينة الإسكندرية، صاحب الصفة في تمثيل المجلس البلدي أمام المحاكم ويلزم من ذلك ألا يجرى ميعاد الطعن إلا من يوم إعلانه بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية لجميع الوزارات بالإسكندرية، فإذا لم يتبين من الأوراق أنه أعلن بصحيفة الحكم المشار إليه وأن ميعاد الستين يوما المعين في المادة التاسعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ قد انقضى على أساس ما تقدم قبل أن تودع بلدية الإسكندرية صحيفة استئنافها لذلك الحكم في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤. كان الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد الذي أثاره السيد رئيس هيئة المفوضين في طعنه في غير محله، متعينا برفضه.

(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٥٨)

المبدأ رقم (١١٠٦) - عدم سريان ميعاد أي طعن في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته إعلانا صحيحا من تاريخ علمه بالحكم الصادر ضده.

الحكم

انه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستين يوما من تاريخ صدور الحكم إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراء محاكمته إعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم.

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٦٧)

المبدأ رقم (١١٠٧) - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في معارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية - الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا يكون

وفقا للإجراءات وفي المواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة ولا يتقيد بالميعاد المقرر في قانون الرسوم القضائية - بيان ذلك.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إنما يجرى وفقا للإجراءات وفي المواعيد التي رسمها قانون مجلس الدولة الذي لم يفرق بين ما إذا كان موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه نزاعا أصليا مما تختص به محكمة القضاء الإداري وبين ما إذا كان نزاعا متفرعا من هذا النزاع الأصلي مثل النزاع حول الرسوم القضائية المستحقة في النزاع الأصلي ومن ثم لا يكون الدفع الذي أبدته وزارة الخزانة ومصلحة المساحة في مذكرتها الختامية بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٤ - لا يكون هذا الدفع قائما على أساس سليم من القانون.

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦)

المبدأ رقم (١١٠٨) - ميعاد الطعن لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات المحاكمة إعلانا صحيحا إلا من تاريخ علمه اليقيني بالحكم - أساس ذلك - مثال.

الحكم

انه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم إلا أن هذا الميعاد لا يسرى، في حق ذي المصلحة، شأن الطاعن، الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته إعلانا صحيحا وبالتالي لم علم بصدور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه ليقتنى بهذا الحكم ولما كان لم يقم بالأوراق ما يفيد أن الطاعن قد علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٣ تاريخ علمه بالخطاب الموجه إليه من دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية بإخطاره بأنه قد تقرر إنهاء خدمته بناء على الحكم الصادر ضده من المحكمة التأديبية. وكان الطاعن قد أودع تقرير الطعن في هذا الحكم قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٣ أي قبل مضي ستين يوما على علمه به، فإن الطعن بهذه المثابة يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية ويكون الدفع بعدم

قبوله لرفعه بعد الميعاد غير قائم على أساس سليم.

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣)

المبدأ رقم (١١٠٩) - صدور حكم المحكمة التأديبية دون إعلان العامل بإجراءات محاكمته وفي غيبة منه لا يسرى ميعاد الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من تاريخ علمه اليقيني بصدور هذا الحكم.

الحكم

انه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة شأن الطاعن الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته إعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم. ولما كان لم يتم بالأوراق ما يفيد أن الطاعن قد علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل انقضاء ستين يوما سابقة على إيداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١ فان الطعن بهذه المثابة يكون قد استوفى لوضاعه الشكلية ويعين من ثم قبوله شكلا.

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١١)

المبدأ رقم (١١١٠) - ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة في الطعن الذي لم يعلن بإجراءات المحاكمة إعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم فيها - حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في الطعن في الحكم الصادر فيها خلال ستين يوما من تاريخ علمه اليقيني بالحكم.

الحكم

ومن حيث انه بعد أن بينت المواد من ٢٥ - ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إجراءات تقديم عريضة الدعوى إلى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري ومرفقاتها وإعلان العريضة لذوى الشأن، وتولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتبليغها للمرافعة، أوردت المادة ٢٩ تنص على أن تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيداع التقرير

المشار إليه في المادة ٢٧ بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنتظر فيها الدعوى". وتتص المادة ٣٠ على أن "يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن، ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل. ويجوز في حالة الضرورة تقصيره إلى ثلاثة أيام".

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة استقر على أن إعلان ذوى الشأن - أطراف الخصومة - بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى، ليتمكن كل منهم من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما يعن إليه من دفاع أو مذكرات أو بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحقوق جوهرية لذوى الشأن، هو إجراء جوهري يترتب على إغفاله وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدي إلى بطلانه.

وانه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليه وهو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم - إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة في الطعن الذي لم يعلن بإجراءات المحاكمة إعلاناً صحيحاً وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم فيها إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم.

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٣)

المبدأ رقم (١١١١) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم - إغفال إخطار ذي الشأن بتاريخ الجلسة - وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويفضي إلى بطلانه.

الحكم

ومن حيث إنه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى وبالتالي لم يعلم بصدور

الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم، فإذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه قد أقيمت ابتداء ضد وزير التجارة والتموين وحده وفي مرحلة تحضيرها أمام هيئة مفوضي الدولة طلب الحاضر عن الشركة المدعية التصريح له بإدخال الجمعية التعاونية المصرية لصناع الأثاث بالقاهرة (الطاعنة) خصما في الدعوى وصرح له السيد مفوض الدولة بذلك وتم إدخال الجمعية المذكورة خصما في الدعوى بعريضة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ وأعلنت إلى الجمعية الطاعنة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ متضمنة تكليفها بالحضور إلى مقر هيئة مفوضي الدولة بالجيزة يوم ١٩٧٨/١١/٢٢ ثم اتخذت الدعوى مسارها بعد ذلك أمام المحكمة دون أن قم بالأوراق ما يفيد إعلان الجمعية الطاعنة بالجلسة التي تحددت لنظر الدعوى في ١٩٨٠/٢/٥ والجلسات التالية إعلانا صحيحا ولم يتحقق علمها بالحكم الصادر فيها علما يقينيا قبل ستين يوما على تاريخ إيداع تقرير الطعن المائل قلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٨٠/٩/١٠ ، ومن ثم يكون الطعن قد قدم في الميعاد القانوني مستوفيا أوضاعه الشكلية.

(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٦)

المبدأ رقم (١١١٢) - ميعاد الطعن في الأحكام لا يجرى إلا من تاريخ إعلان الحكم إذا حدث سبب من أسباب انقطاع سير الخصومة وصدر الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقدت أهليته للخصومة وزالت صفته - نتيجة لذلك: سريان ميعاد الطعن في هذا الشأن من تاريخ العلم اليقيني به سواء بإعلانه أو بأي وسيلة أخرى - أساس ذلك.

الحكم

ومن حيث إنه عن طلب قبول الطعن شكلا فإنه وإن كان الأصل طبقا للمادتين ٤٤، ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي أقيم الطعن في ظله أن يسرى ميعاد الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه إلا أنه إعمالا لحكم المادة ٢١٣ من قانون المرافعات الذي أحالت إليه المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن الإجراءات التي لم يرد بها نص في قانون مجلس الدولة المشار إليه فإن ميعاد الطعن في الأحكام لا يجرى إلا من تاريخ إعلان الحكم إذا

حدث سبب من أسباب انقطاع سير الخصومة وصدر الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة وزالت صفته ولما كان الثابت أن مورث للطاعنين قد توفي في ١٣ من يولييه سنة ١٩٧٥ أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة التأديبية ولم يتخذ أي من ذوى الشأن إجراءات استئناف الخصومة قبل صدور الحكم المطعون فيه فمن ثم فإن هذا الحكم لم يصدر في مواجهة الورثة وبالتالي لا يسرى ميعاد الطعن فيه في حقهم إلا من تاريخ العلم اليقيني به سواء بإعلانه إليهم أو بأي وسيلة أخرى ولما كان لم يقم بالأوراق ما يفيد أن الطاعنين قد علموا بصدور الحكم المطعون فيه قبل ستين يوما سابقة على إيداع تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة في ١٤ من يناير سنة ١٩٧٩ فا الطعن والحال هذه يكون مقبولا في الميعاد القانوني ومقبولا شكلا.

(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)

المبدأ رقم (١١١٣) - في حالة عدم بيان المدعى لموطنه الأصلي في صحيفة الدعوى وكذا عدم بيانه لموطنه المختار في ورقة إعلان الحكم يجوز لخصمه في حالة قيامه بالطعن على هذا الحكم إعلان المدعى بصحيفة الطعن في الموطن المختار للمدعى المبين في صحيفة الدعوى - أساس ذلك: التيسير على الطاعنين بالنظر إلى أن ميعاد الطعن في الأحكام يبدأ من تاريخ صدورها - يجوز للطاعن إعلان خصمه بتقرير الطعن في الموطن المختار المبين في صحيفة الدعوى حتى ولو انتهت مهمة المحامي بصدور الحكم في الدعوى.

الحكم

انه بالنسبة إلى الدفع المثار من المطعون ضدهم باعتبار الطعن كان لم يكن طبقا لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات وهو الدفع الذي تضمنته مذكرة دفاعهم المقدمة إلى المحكمة والسابق تقديمها إلى هيئة مفوضي الدولة بتاريخ ١٩٨٣/٩/٧، فإن المطعون ضدهم في هذا الدفع يشيرون إلى أن مورثهم قد بين في صحيفة اعتراضه أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي موطنه الأصلي وهو الكائن في ١٥ شارع دمياط بوكلى رمل الإسكندرية وهو ذلك موطن ورثته (المطعون ضدهم) بعد وفاته. ومع ذلك فإن تقرير الطعن قد أغفل ذكر هذا الموطن الأصلي مكتفيا ببيان عنوان مكتب المحامي الموكل أمام اللجنة القضائية المطعون على قرارها وهو الأستاذ..... المحامي، معتبرا إياه محل

المطعون عليهم المختار، وأعلن الطعن بالفعل في مكتب هذا المحامي، مع العلم بأن وكالته قد انتهت عنهم بصدور الحكم المطعون عليه ولما كانت المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه "يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه، ويجوز إعلانه في الموطن المختار في ورقة إعلان الحكم. وإذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي، جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار في هذه الصحيفة" كما تنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أنه "يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الإجراء..." وتنص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أنه "يجوز تصحيح الإجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الإجراءات..." فان مقتضى هذه النصوص أنه كان يتعين على الهيئة الطاعنة أن تبين في تقرير طعنها أمام المحكمة الإدارية العليا المائل، الموطن الأصلي للمطعون ضدهم الثلاثة وهو ذات موطن مورثهم المبين بصحيفة الاعتراض، وأن تعلنهم بالطعن في هذا الموطن ما لم يعينوا موطنًا مختارًا في ورقة إعلان القرار المطعون عليه في مكتب الأستاذ..... للمحامي، ومن ثم فقد بطل إعلان الطعن في مكتب المحامي سالف الذكر، هذا وتصحيح هذا البطلان كان يتعين أن تم خلال ستين يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة القضائية المطعون عليه في ٢٧/٣/١٩٨٢، وهو ميعاد الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا، وفقا لما تقضى به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة به القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ وما دام هذا الميعاد قد فات منذ أمد، فإنه لا مجال لتصحيح البطلان المذكور ولا مناص من القضاء باعتبار الطعن المطروح كأن لم يكن لعدم إعلانه لهم إعلانا قانونيا في خلال ثلاثة شهور من تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب نفاذا لحكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بما يجعل قرار اللجنة القضائية المطعون عليه نهائيا فيما قضى به. وقد جرت أحكام محكمة النقض على بطلان إعلان الطعن في مثل هذه الحالة ما دام الخصم لم يميز مكتب المحامي موطنًا مختارًا له في ورقة إعلان الحكم الابتدائي (قرار اللجنة القضائية في هذا الطعن) بمراعاة أن توكيله ينتهي بانتهاء درجة التقاضي الموكل فيها (نقض جلسة ١١/٣/١٩٧٥ في الطعن ٦٨ لسنة ٤٠ ق ص ٦٣١ من

مجموعة السنة ٢٦ - ونقض جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٦ في الطعن ٢٤٨ لسنة ٢٣ في ص ١٦٧ من مجموعة السنة الثامنة).

ومن حيث إن هذا الدفع من جانب المطعون ضدهم مردود عليه بأنه باستقرار أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية تبين أن المادة ٢١٤ منه تنص على أنه "يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه، ويجوز إعلانه في موطنه المختار المبين في ورقة إعلان الحكم وإذا كان المطعون ضده هو المدعى، ولم يكن قد بين في صحيفة لفتح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في الصحيفة" ويتضح من نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ المذكورة أنه في حالة عدم بيان المدعى لموطنه الأصلي في صحيفة الدعوى وكذا عدم بيانه لموطنه المختار في ورقة إعلان الحكم فإنه يجوز لخصمه في حالة قيامه بالطعن على هذا الحكم إعلان المدعى بصحيفة الطعن في الموطن المختار للمدعى المبين في صحيفة الدعوى، وذلك تيسيراً على الطاعنين، لا سيما وإن ميعاد الطعن في الأحكام يبدأ من تاريخ صدورها.

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم وكان للثابت من الأوراق في الطعن المائل إن المطعون ضدهم يشيرون في مذكرة دفاعهم السالف الإشارة إليها، إن مورثهم قد بين في صحيفة اعتراضه موطنه الأصلي وهو ذات موطن ورثته المطعون ضدهم بعد وفاته فإنه على فرض استناد هذا القول إلى الواقع الفعلي إلا أنه لا يمكن للطاعن القطع به إذ أنه لا يؤدي إلى اطمئنانه لحقيقة بيان الموطن الأصلي للورثة، إذ أنه من الأمور البديهية أنه ليس بالضرورة أن يكون الموطن الأصلي للمدعى هو ذات موطن ورثته، أنه ولئن كان مكتب المحامي الذي باشر الدعوى أمام اللجنة القضائية وانتهت بصدر الحكم مهمته، ولم يعد لهذا الموطن المختار صفة قانونية - إلا إذا كان الخصم مطالباً باتخاذ إجراءات الطعن في مواعيدها المحددة - فإنه للتيسير عليه في ذلك طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات السالف بيانها، يجوز له إعلان خصمه بتقرير الطعن في الموطن المختار المبين في صحيفة الدعوى حتى لو انتهت مهمة المحامي بصدر الحكم في الدعوى ولم يعد لموطنه ثمة صفة قانونية، فهو أقرب إلى اطمئنان الطاعن من الموطن الأصلي لمورث المطعون ضدهم ذلك إن المحامي الذي باشر الدعوى منذ البداية هو نفسه الذي قام بعد ذلك وقدم

بجلسة ١٩٨١/٢/٢٨ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ما يفيد وكالته عن ورثة المعارض بالتوكيل رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨١ عام الإسكندرية ورقم ٤١٠ لسنة ١٩٨١ عام الإسكندرية وتم بناء على ذلك استئناف الدعوى سيرها في مواجهة خصمهم (الطاعن). إلى هذا ذهب قضاء محكمة النقض حيث أجاز إعلان المطعون عليه في موطنه المختار المبين بصحيفة الدعوى (حكم النقض بجلسة ١٩٧٦/٢/٢٣ في الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٢ ق).

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

المبدأ رقم (١١١٤) - ورقة إعلان تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا تعتبر من أوراق التكليف بالحضور - بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها إلى ذوى الشأن لا يعتبر مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيحة في الميعاد القانوني - البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده إن كان لذلك وجه - المنازعة الإدارية تتعقد بإيداع عريضتها سكرتارية المحكمة - إعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها هو إجراء مستقل بذاته له أغراضه وآثاره - إذا كان هذا الإعلان قد وقع باطلاً فإنه لا ينتج أثره فيما سبقه من إجراءات إلا من اليوم الذي يتم فيه الإعلان صحيحاً.

الحكم

ورقة إعلان تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا تعتبر من أوراق التكليف بالحضور أساس ذلك أن المقصود من إعلان تقرير الطعن إخطار المطعون ضده برفع الطعن عليه قبل تحديد جلسة نظر الطعن والتي يخطر بها محامو الخصوم - بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها إلى ذوى الشأن لا يعتبر مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيحة في الميعاد القانوني - البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده إن كان لذلك وجه - لا يترتب على البطلان من أثر إلا في الحدود وبالقدر الذي استهدفه الشارع - أساس ذلك المنازعة الإدارية تتعقد بإيداع عريضتها سكرتارية المحكمة - إعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها هو إجراء مستقل بذاته له أغراضه وآثاره - إذا كان هذا الإعلان قد وقع باطلاً فإنه لا ينتج أثره فيما سبقه من إجراءات إلا من اليوم الذي يتم فيه الإعلان صحيحاً.

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

المبدأ رقم (١١١٥) - تحقق الهدف المقصود من الإعلان الباطل يزيل عيب البطلان.

الحكم

إذا حضر من وجه إليه الإعلان الباطل أو تقدم بمذكرات أو مستندات خلال المواعيد فيكون الأثر المقصود من الإعلان وهو الإعلام بقيام المنازعة الإدارية قد تحقق فعلا - تحقق الهدف المقصود من الإعلان الباطل يزيل عيب البطلان - لا وجه للتمسك ببطلان إجراء رتب عليه صاحب الشأن أثر الإعلان الصحيح.

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

المبدأ رقم (١١١٦) - إذا صدر الحكم باطلا لصدوره بإجراءات باطلة فإن ميعاد الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا لا يسرى إلا من تاريخ علم الطاعن اليقيني بالحكم - حساب ميعاد الطعن من تاريخ تحقق علم الطاعن بالحكم.

الحكم

انه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه إذا صدر الحكم باطلا لصدوره بإجراءات باطلة فإن مواعيد الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا لا تسرى إلا من تاريخ علم الطاعن اليقيني بالحكم.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق إن الطاعن وإن كان لم يمثل أمام المحكمة التأديبية ولم يحضر أي من جلسات المحكمة ولم يتحقق بالتالي علمه بالحكم الصادر ضده بجلسته ٦ من يونية ١٩٨٢ إلا إن الثابت من الأوراق انه بتاريخ ٢١ من نوفمبر ١٩٨٢ تقدم بطلب للحصول على صورة طبق الأصل من الحكم وقام بسداد الرسم المقرر واستلم الصورة ونأشر بذلك على أصل الحكم بالتاريخ المذكور، فانه اعتبارا من التاريخ المذكور مواعيد الطعن المقررة في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن تقرير الطعن قد أودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في ٢٤ من يناير ١٩٨٢، فانه وباحتساب ميعاد المسافة المقررة طبقا لقانون المرافعات وهو في الحالة المعروضة ثلاثة أيام، فإن تقرير الطعن يكون قد أودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا بعد انقضاء ميعاد الطعن ويتعين والحال

كذلك الحكم بعدم قبوله شكلاً.

(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٨/١٩٨٤)

المبدأ رقم (١١١٧) - مواعيد الطعن في أحكام المحاكم التأديبية - تعدد الخصوم وأثره في مرحلة الطعن - لا تطبق إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام القضاء الإداري إلا فيما يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض مع الأصول العامة للمنازعات الإدارية - يجوز إذا كان الحكم التأديبي صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته - إعمال هذه القاعدة في مجال التأديب لا يتعارض مع طبيعة النظام التأديبي الذي هو من روابط القانون العام حيث لا يستهدف بالجزاء التأديبي كفاءة حسن سير المرافق العامة - لا يسوغ بالنسبة للاتهام الواحد أو المخالفة الواحدة غير القابلة للتجزئة المنسوبة لعدد من العاملين والثابتة في مواجعتهم قيام الجزاء في حق بعضهم ومحوه بالنسبة للبعض الآخر.

الحكم

ومن حيث أنه يجوز إذا كان الحكم التأديبي صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته، وذلك طبقاً للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات، فإن هذه المحكمة ترى أن إعمال هذه القاعدة في مجال التأديب لا يتعارض مع طبيعة النظام التأديبي الذي هو من روابط القانون العام حيث يستهدف بالجزاء التأديبي كفاءة حسن سير المرافق العامة بحيث لا يسوغ بالنسبة للاتهام الواحد أو المخالفة الواحدة غير القابلة للتجزئة المنسوبة لعدد من العاملين والثابتة في مواجعتهم قيام الجزاء في حق بعضهم ومحوه بالنسبة للبعض الآخر، ومن ثم فإن طعن بعض المحكوم عليهم في الحكم التأديبي في الميعاد المقرر قانوناً للطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا يتيح لزميلهم في الاتهام ذاته الذي صدر عنه الحكم التأديبي المطعون فيه أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعون المرفوعة في الميعاد منضماً إلى زملائه في طلباتهم كما أن المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧/١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن

أمام محكمة النقض تقضى بأن لا ينقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التي بني عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه وفي هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم ولو لم يقدموا طعنا. ومع ذلك يلحق الطعن الرابع المقام بعد الميعاد بالطعون المقامة في الميعاد وينضم إليها ويصبح جميع الطعون وقد استوفت أوضاعها القانونية مقبولة شكلا ويتعين الحكم باعتبارها كذلك.

(الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٧)

المبدأ رقم (١١١٨) - يبدأ ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لمن لم يعلن بإجراءات محاكمته إعلانا قانونيا صحيحا من تاريخ علمه اليقيني بالحكم المطعون فيه وليس من تاريخ صدوره.

الحكم

من حيث، انه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه، إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته إعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم ولما كانت الأوراق قد جاءت خلوا مما يفيد أن الطاعن علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل مضي ستين يوما سابقة على إيداع عريضة الطعن بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٥ قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا، فإن الطعن بهذه المثابة يكون قد تم في الميعاد مستوفيا أوضاعه الشكلية ومن ثم مقبول شكلا.

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٩)

المبدأ رقم (١١١٩) - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى المحالة إليه من قاضي الأمور المستعجلة يتعين الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ستين يوما من صدوره - لا يغير من ذلك عدم حضور الطاعن أيا من جلسات المحكمة التي نظرت فيها الدعوى حتى صدور الحكم فيها - ما دام الثابت اتصالها بعلمه بعد قيدها حيث أخطر بخطاب المحكمة لحضور أول جلسة نظرت فيها بعد الإحالة.

الحكم

ميعاد رفع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور

الحكم المطعون فيه - إحالة الدعوى من قاضى الأمور المستعجلة إلى محكمة القضاء الإدارى للاختصاص - الحكم الصادر من هذه المحكمة في الدعوى يتعين الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ستين يوما من صدوره - لا يغير من ذلك عدم حضور الطاعن أيا من جلسات المحكمة التي نظرت فيها الدعوى حتى صدور للحكم فيها - ما دام الثابت اتصالها بعلمه بعد قيدها حيث أخطر ب خطاب المحكمة لحضور أول جلسة نظرت فيها بعد الإحالة.

(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

المبدأ رقم (١١٢٠) - ميعاد الطعن أمام هذه المحكمة هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ولا يسرى في حق الطاعن الذي لم يعلن إعلانا صحيحا بأمر محاكمته، والذي صدر الحكم في غيبته.

الحكم

ميعاد الطعن أمام هذه المحكمة هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه، إلا أن هذا الميعاد لا يسرى إلا على الأحكام التي تصدر بإجراءات صحيحة قانونا، فمن ثم فإنها لا تسرى في حق الطاعن الذي لم يعلن إعلانا صحيحا بأمر محاكمته، والذي صدر الحكم في غيبته.

(الطعن رقم ٤٣٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٩، والطعن رقم ٤٠٢٠

لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/١٢، والطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٣٦ ق -

جلسة ١٩٩٣/٣/٢٧، والطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٦، والطعن

رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/٧)

* وفى مجال "انفتاح الميعاد":

المبدأ رقم (١١٢١) - الحكم الصادر بتسوية الحالة يفتح أمام المدعى باب الطعن في القرارات اللاحقة على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى الحكم.

الحكم

ومن حيث إن أحكام المحكمة الإدارية العليا مستقرة على أن الحكم الصادر بتسوية الحالة يفتح أمام المدعى باب الطعن في القرارات اللاحقة على أساس

المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى الحكم، وأن مواعيد وإجراءات الطعن بالإلغاء تبدأ من تاريخ استقرار هذا المركز.

(الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

المبحث الثاني

امتداد ميعاد الطعن

المبدأ رقم (١١٢٢) - ثبوت إن الميعاد ينتهي يوم عطلة رسمية - امتداده إلى يوم عمل بعدها.

الحكم

إذا كان الثابت أنه آخر ميعاد للطعن، وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة، وهو يوم ١٥ يولييه سنة ١٩٥٥ هو يوم الجمعة، وكان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتارية هذه المحكمة في ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٥، فإنه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني، إعمالا لنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات التي تنص ٢ على أنه إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها.

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢/١٩٥٦)

المبدأ رقم (١١٢٣) - ثبوت إن آخر يوم في الميعاد يقع ضمن عطلة رسمية - امتداد الميعاد إلى أول يوم عمل بعد انتهاء العطلة.

الحكم

إذا كان آخر ميعاد للطعن في قرار اللجنة القضائية هو يوم ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٣، وكانت عطلة عيد الأضحى تبدأ في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣، فإن هذا الميعاد يمتد طبقا للمادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية إلى أول يوم عمل وهو يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ولما كان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتارية محكمة القضاء الإداري في يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣، فإنه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني مستوفيا أوضاعه الشكلية.

(الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٥٧)

المبدأ رقم (١١٢٤) - مواعيد السقوط - امتدادها إذا وافق آخر يوم فيها يوم

عطلة رسمية - أساس ذلك.

الحكم

إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قوله أن مواعيد السقوط لا تمتد ولا تنقطع لأي سبب من الأسباب، ولو وافق آخر يوم فيها عطلة رسمية إلا بنص صريح في القانون، والصحيح إن الأصل العام هو المقرر في المادة ٢٠ من قانون المرافعات. وقد نصت على أنه لا يحسب من الميعاد يوم التكليف أو التتبيه أو الأمر الذي يعتبره القانون مجريا للميعاد. وقررت بين أن يكون الميعاد ظرفا يجب أن يحصل الإجراء في خلاله وعضونه كمواعيد الطعون في الأحكام أو فترة يجب انقضاؤها قبل الإجراء ولا يصح الإجراء إلا بعد انقضائها مثل مواعيد الحضور والمواعيد لانقضاؤها مثل إيداع قائمة شروط البيع، ففي الحالة الأولى ينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير، وفي الحالة الثانية لا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد. والأصل أيضا في مواعيد المرافعات هو ما نصت عليه المادتان الثامنة والثالثة والعشرين من قانون المرافعات، فلا يجوز إجراء أي إعلان في أيام العطلة الرسمية. وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها. إنما لا يمتد ميعاد المرافعات إذا وقعت العطلة خلاله ما دام اليوم الأخير ليس عطلة رسمية. والأصل العام في الطعون أيضا نصت عليه المادة ٣٨١ من قانون المرافعات بأن "يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن. وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها". ولم يرد في خصوص المعارضة أو الاستئناف أيما خاص بامتداد المواعيد المقررة لإقامة أيهما. ومع ذلك فميعاد المعارضة وميعاد الاستئناف يمتد كل منهما عملا بالأصل العام دون نص خاص مع إتهما ميعادا سقوط.

(الطعن رقم ٧٧٢، ٧٦٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٣١)

المبدأ رقم (١١٢٥) - ميعاد مسافة - فكرة الموطن في القانون المدني - أنواعه - موطن أعمال الحرفة - تعلق دعوى التعويض عن الأضرار بسبب التراخي في منح ترخيص بفتح صيدلية كاتنة بكفر الشيخ - إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن في الحكم الصادر فيها - أساس ذلك.

الحكم

إن القانون المدني تخطى فكرة وحدة الموطن، فصور المواطن تصويراً واقعياً يستجيب للحاجات العملية ويتفق مع المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية فجعل إلى جانب الموطن الذي يعينه الشخص باختياره من جراء إقامته المعتادة فيه ثلاثة أنواع من الموطن: موطناً لإعمال حرفته وموطناً حكماً في حالة الحجر والغيبة وموطناً مختاراً لعمل قانوني معين وبالنسبة لموطن الأعمال نصت المادة ٤١ من القانون المذكور على أن "يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة".

وتطبيقاً لما تقدم، فإنه إذا كان الثابت أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه تتعلق بطلب تعويض عما لحق الطاعن من أضرار مادية وأدبية بسبب تراخي وزارة الصحة في منحه الترخيص بفتح صيدلية بكفر الشيخ، فهي إذن ترتبط بإدارة أعماله المتعلقة بهذه الصيدلية، ومن ثم فمن حق الطاعن بالتطبيق لنص المادة ٤١ المشار إليها أن تعتبر هذه الصيدلية الكائنة بكفر الشيخ موطناً بالنسبة لما يتخذ من إجراءات هذه الدعوى، بغض النظر عن إقامته في الجيزة وعن أن له صيدلية أخرى بالقاهرة، وإن كان ذلك فإن له بالتطبيق للمادة ٢١ من قانون المرافعات إضافة ميعاد مسافة قدره يومان إلى ميعاد الطعن في الحكم الصادر في الدعوى سائلة الذكر، فيكون آخر يوم في ميعاد الطعن هو يوم ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٩، ولما كان هذا اليوم هو أول يوم في عطلة عيد الأضحى فإن الميعاد يمتد إلى أول يوم عمل وهو يوم ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ وهو اليوم الذي قرر فيه الطاعن بالطعن.

(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٢)

المبدأ رقم (١١٢٦) - ميعاد الطعن في الأحكام - ميعاد المسافة - امتداد ميعاد الطعن أربعة أيام لأن مقر الشركة بالإسكندرية.

الحكم

ولئن كان الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ١٥ القضائية قدم في ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ عن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالإسكندرية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨، أي أنه قدم بعد الميعاد المقرر للطعن وهو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم،

إلا أن الشركة المحكوم ضدها (الطاعنة) مقرها بالإسكندرية والطعن قدم للمحكمة الإدارية العليا بالقاهرة. وطبقا لما تقضى به المادة ١٦ من قانون المرافعات "إذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه، وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد، ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام" والانتقال المعنى في هذه المادة والذي تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها هو انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم، ولما كان الثابت أن المسافة بين الإسكندرية وهي المكان الذي يجب أن تنتقل منه الشركة المحكوم ضدها (الطاعنة) والقاهرة وهي المكان الذي يجب الانتقال إليه للتقرير بالطعن تزيد على مائتي كيلوا مترا، فانه يضاف إلى ميعاد الطعن الذي ينتهي في ٨ من يناير سنة ١٩٦٩ ميعاد مسافة قدره أربعة أيام أي انه يمتد إلى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ وهو اليوم الذي تم فيه التقرير بالطعن، ومن ثم يكون الطعن قد قدم في الميعاد القانوني مستوفيا أوضاعه الشكلية.

(الطعن رقم ٢٦٨، ٤١٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٩)

المبدأ رقم (١١٢٧) - تنص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تسرى أحكامه فيما لم يرد فيه نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بالتطبيق للمادة الثالثة من قانون إصداره على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته - دعوى الإلغاء تتميز بأن الخصومة فيها عينية تقوم على اختصام القرار الإداري - تعدى أثر الحكم الذي سيصدر في المنازعة إلى المتدخل - الحكم بقبول تدخل الخصم المنضم إلى الطاعن في طلباته.

الحكم

من حيث إنه طبقا للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية -الذي تسرى أحكامه فيما لم يرد فيه نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بالتطبيق للمادة الثالثة من قانون إصداره- إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن

يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته.

ومن حيث أن الدعوى المقامة من المدعين هي من دعاوى الإلغاء التي تتميز بأن الخصومة فيها عينية تقوم على اختصاص القرار الإداري، وليس من شك في أن الحكم الذي سيصدر في هذه المنازعة سيتعدى أثره إلى المتدخلين الدكتور..... والدكتور..... ويعتبر حجة عليهما ومن ثم يتعين قبولهما خصمين منضمين إلى الطاعن في طلباته.

(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨١)

المبدأ رقم (١١٢٨) - رئيس هيئة مفوضي الدولة هو وحده صاحب الاختصاص في الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية أمام المحكمة الإدارية العليا - مكانه القاهرة وهو ذات المكان الذي توجد فيه المحكمة الإدارية العليا - لا مجال لإعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التي أوجبت احتساب مواعيد المسافة - المشرع قدر أن فترة الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٢٣ سالفه الذكر والتي يجب أن يتم خلالها الطعن كافية لمراجعة الأحكام بعد صدورها - لا وجه للقول بأن ميعاد المسافة ما بين الإسكندرية والقاهرة لمصلحة عضو هيئة المفوضين المستشار المقرر إذ أن القاتون لم يجعل له أي اختصاص في الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحلته القاهرة.

الحكم

ومن حيث إن للثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ولن تقرير للطعن في هذا الحكم أودع قلم كتاب هذه المحكمة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ في حين أنه - طبقا لحكم المادة ٢٣ سالفه الذكر - كان يتعين إيداع تقرير الطعن خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه. أي في ميعاد غايته يوم ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨١، إما وقد أودع تقرير للطعن في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ فإنه يكون مودعا بعد للميعاد القانوني ولا يغير من ذلك ما ذهبت هيئة مفوضي الدولة في مذكرتها المقدمة من أن الرأي قد استقر على إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بالنسبة إلى الطعون المقدمة من ذوي الشأن على أساس المسافة بين موطن الطاعن ومقر المحكمة الإدارية العليا،

ولم تتمتع في السابق الطعون المقامة من هيئة مفوضي الدولة بهذه الميزة اعتباراً بأن طعونها تقدم باسم رئيس الهيئة ومقره القاهرة، إلا أن الأمر في حاجة إلى معاودة النظر في ظل قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم هيئة مفوضي الدولة حيث نصت المادة الخامسة منه على أن يعاون رئيس هيئة المفوضين وكيلين للمجلس على أن يختص أحدهما بنشاط الهيئة في الإسكندرية والوجه البحري، ويختص ثانيهما بنشاط الهيئة في القاهرة والوجه القبلي، وذلك طبقاً للنظام الذي يضعه رئيس الهيئة في هذا الشأن وإن الأخذ باتجاه الرأي القائل بضرورة تمتع طعون هيئة المفوضين المقدمة عن أحكام محاكمتي القضاء الإداري بالإسكندرية والمنصورة مسافة أسوة بطعون نوى الشأن يساعد على تحقيق مصلحة القانون التي تستهدفها طعون هيئة المفوضين، وذلك لاتحاد العلة ذلك أن طعون هيئة المفوضين تعد من قبل فرع الهيئة بالإسكندرية الأمر الذي يقتضي سفر المستشار المقرر من الإسكندرية إلى القاهرة لعرض الطعن على رئيس الهيئة وإيداع التقرير بقلم كتاب المحكمة الإدارية العليا - لا يغير هذا الذي ذهبت إليه هيئة مفوضي الدولة في مذكرتها من إن طعنها المائل مقدم بعد الميعاد وبالتالي فهو غير مقبول شكلاً ذلك لأن القرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر من رئيس مجلس الدولة ليس إلا تنظيماً لإعمال هيئة المفوضين لم يقصد به إلا تنظيم العمل الداخلي في الهيئة وتحديد الاختصاص في عرض الأحكام على رئيسها، ولذلك فلا يكون له من أثر على حق الطعن وميعاده اللذين نص عليهما القانون ذاته، ويضاف إلى ذلك فإن الهدف من تقرير مواعيد مسافة هو أنه تمكيناً للخصوم من الاستفادة الكاملة بالمواعيد المقررة لصالحهم فقد نص القانون على أن تضاف إلى الميعاد الأصلي ميعاد مسافة بين المكان الذي يجب انتقال الشخص المستفيد أو من يمثله منه وبين المكان الذي يجب عليه الحضور فيه أو القيام بعمل إجرائي ما خلال هذا الميعاد. ولما كان الثابت بصريح نص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن رئيس هيئة مفوضي الدولة هو وحده صاحب الاختصاص في الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا، وكان مكانه القاهرة وهو ذات المكان الذي توجد فيه المحكمة الإدارية العليا، فلا يكون هناك ثمة مجالاً لإعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التي ألوجبت احتساب مواعيد المسافة - يضاف إلى ذلك أن

المشرع قدر أن فترة الستين يوماً المنصوص عليها في المادة ٢٣ مألغة الذكر - والتي يجب أن يتم خلالها الطعن - كافية لمراجعة الأحكام بعد صدورها لتقرير ما إذا كان قد اعتورها عيب من العيوب الثلاثة المشار إليها في المادة ٢٣ من مجلس الدولة مما يوجب الطعن فيها من عدمه. وفضلا عن ذلك فإن الرأي الذي ترى هيئة مفوضي الدولة الأخذ به إنما يعنى أن ميعاد المسافة الذي سيقدر على أساس المسافة بين الإسكندرية والقاهرة سيكون لمصلحة عضو هيئة المفوضين - المستشار المقرر - رغم أن القانون لم يجعل له أي اختصاص في الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحله القاهرة.

ومن حيث أنه وقد ثبت أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وإن تقرير الطعن أودع بقلم كتاب هذه المحكمة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ وبعد مضي أكثر من ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه لذلك يتعين ، والحالة هذه ، الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

المبدأ رقم (١١٢٩) - إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها - مرض المحامي على فرض صحته هو أمر لا يتعلق بالطاعنين أنفسهم وهم ذوى الشأن في الطعن وبالتالي لا يترتب عليه امتداد الطعن.

الحكم

إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها - مرض المحامي على فرض صحته هو أمر لا يتعلق بالطاعنين أنفسهم وهم ذوى الشأن في الطعن وبالتالي لا يترتب عليه امتداد الطعن.

(الطعن ٢٢٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)

المبدأ رقم (١١٣٠) - إذا ما صادف آخر يوم من أيام هذا الميعاد يوم عطلة امتد إلى أول يوم عمل بعد مرور هذه العطلة.

الحكم

مفاد نص المادة الحادية عشر مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٨ من قانون المرافعات المدنية

والتجارية أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام التشريعات الواردة النص عليها فيه وهو ١٩٨٤/٦/٣٠ لا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي عن دعوى رفعت قبل هذا الميعاد - هذا لا يمنع أن يكون هذا الميعاد من المواعيد الإجرائية ويخضع للقواعد العامة التي تخضع لها هذه المواعيد من حيث الامتداد وفقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية نتيجة ذلك: إذا ما صادف آخر يوم من أيام هذا الميعاد يوم عطلة امتد إلى أول يوم عمل بعد مرور هذه العطلة .
(الطعن رقم ٣٤٢٦ لسنة ٣٢٢ق - جلسة ١٩٩٢/١/٤ - س ٣٧ ص ٥١٦)

المبحث الثالث

انقطاع ميعاد الطعن

المبدأ رقم (١١٣١) - رفع الطعن أمام محكمة غير مختصة - أثره - انقطاع ميعاد الطعن - استمرار هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص.
الحكم

إن طعن الدكتور..... في قرار مجلس التأديب المشار إليه أمام محكمة غير مختصة خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره من شأنه أن يقطع ميعاد الطعن في هذا القرار ويظل هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص - فله إن شاء ومع مراعاة المواعيد - أن يرفع طعناً جديداً أمام المحكمة مباشرة وفقاً للإجراءات المقررة للطعن أمامها.

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

المبدأ رقم (١١٣٢) - ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - انقطاعه إذا ما قدم إلى محكمة غير مختصة - سريانه من جديد من تاريخ الحكم النهائي بعدم الاختصاص.

الحكم

إن الطعن في قرار مجلس التأديب العالي أمام محكمة غير مختصة خلال الميعاد القانوني من شأنه أن يقطع ميعاد رفع الطعن في هذا القرار أمام المحكمة

الإدارية العليا ويظل هذا الأثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص ويصبح نهائيا، وعند ذلك يحق لصاحب الشأن ، مع مراعاة المواعيد ، أن يرفع طعنا جديدا في القرار أمام هذه المحكمة مباشرة وفقا للإجراءات المقررة للطعن أمامها.

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

المبدأ رقم (١١٣٣) - تقديم طلب الإعفاء من الرسوم بعد فوات ستين يوما من تاريخ صدور الحكم من محكمة القضاء الإداري - عدم قبول الطعن - لا يغير من ذلك أن لجنة المساعدة القضائية قبلت الطلب - قرارها صدر باطلا ومن ثم يكون عديم الأثر في تصحيح العيب الذي شاب طلب الإعفاء - أساس ذلك - مثال.

الحكم

إن الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسته ١٩/٩/١٩٦٧، وقد تقدم المدعى إلى لجنة المساعدة القضائية للمحكمة الإدارية العليا بطلب أودعه قلم كتابها في ٣٠/١١/١٩٦٧ قيد بجدولها تحت رقم ٣٣ لسنة ١٤ القضائية متلما فيه إعفاءه من رسوم الطعن في حكم محكمة القضاء الإداري آنف الذكر. وقد قررت اللجنة المذكورة بجلسته ٢٩/١/١٩٦٨ قبول هذا الطلب، وبناء عليه رفع المدعى طعنه الحالي بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في ٢٨/٣/١٩٦٨.

ومن حيث إن المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن لنوى الشأن أن يطعنوا أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم، وعلى ذلك فإن تقديم المدعى طلب الإعفاء من الرسوم القضائية بوصفه إجراء قاطعا لسريان ميعاد الطعن - حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - يكون قد تم بعد انقضاء ميعاد الستين يوما المقرر للطعن في حكم محكمة القضاء الإداري. إذ لم يودع هذا الطلب إلا بعد ٧٢ يوما من تاريخ صدور الحكم المذكور.

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك إيداع المدعى لتقرير طعنه قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في ٢٨/٣/١٩٦٨، أي خلال ستين يوما من صدور قرار لجنة المساعدة القضائية بجلسته ٢٩/١/١٩٦٨ والذي قبل طلبه بإعفائه من الرسوم

القضائية، إذ هذا القرار قد صدر باطلاً ومن ثم يكون عديم الأثر في تصحيح العيب الذي شاب أصلاً طلب الإعفاء المذكور بعدم مراعاة الميعاد القانوني في تقديمه، ولقد كان على هذه اللجنة عند إصدار قرارها، إن تثبتت أولاً من حقيقة تاريخ صدور الحكم الذي قدم هذا الطلب للإعفاء من رسوم الطعن فيه، ولا تكتفي بالبيان الخاطئ الذي أورده المدعى في طلبه بخصوص تاريخ الحكم المذكور، والذي قال عنه أنه صدر في ١٩٦٧/١٠/٥ في حين أنه صدر في ١٩٦٧/٩/١٩.

ومن حيث أنه متى تبين مما تقدم وكان الثابت أن حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه قد صدر بجلسته ١٩٦٧/٩/١٩، ولم يتقدم المدعى إلى لجنة المساعدة القضائية بطلب إعفائه من رسوم الطعن فيه إلا في ١٩٦٧/١١/٣٠، أي بعد فوات الميعاد القانوني المقرر للطعن فيه، فإن الطعن يكون، والحالة هذه، غير مقبول شكلاً لرفعه بعد الميعاد، ويتعين القضاء بذلك مع إلزام المدعى بالمصروفات.

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)

المبدأ رقم (١١٣٤) - ميعاد الطعن في الأحكام ستون يوماً - المرض النفسي أو العصبي على فرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح أن يكون سبباً لانقطاع الميعاد أو امتداده.

الحكم

لا وجه لما أثاره من أن مرضه النفسي أو العصبي يعتبر عنراً قهرياً كالقوة القاهرة وأن ميعاد الطعن في الحكم لا يفتح بالنسبة له إلا بعد زوال هذا العنر القهري، لا وجه لهذا القول، ذلك أنه فضلاً عن أن ادعاء الطاعن المرض النفسي جاء قولاً مرسلاً لا دليل عليه في الأوراق فإن ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية على نحو ما ورد بنص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جاء محدداً بستين يوماً واستقر قضاء المحكمة على أن المرض النفسي بفرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح أن يكون سبباً لانقطاع الميعاد أو امتداده.

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً

لتقديمه بعد الميعاد.

(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٠ - س ٣٠ ص ٤٥)
المبدأ رقم (١١٣٥) - إذا تقدم الطاعن بطلب لإعفائه من الرسوم القضائية المقررة على الطعن الذي يزعم رفعه إلى المحكمة الإدارية العليا عن حكم صادر من محكمة القضاء الإداري فإنه سواء أوجب إلى طلب الإعفاء أو رفض فإن الطعن يجب أن قدم خلال ستين يوما من تاريخ القرار الصادر بالبت في طلب إعفائه من الرسوم القضائية.

الحكم

ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة القضاء الإداري في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ وتقدم الطاعن بطلب إعفائه من الرسوم القضائية في ٢٦ من ديسمبر ١٩٧٩ حيث قيد بسجلات الإعفاء تحت رقم ١٥ لسنة ٢٦ عليا في الدعوى رقم ٨٠٧ لسنة ٣٢ ق وقد رفض هذا الطلب بجلسة ١٤ من إبريل سنة ١٩٨٠ ومن ثم فإنه كان من المتعين عليه إقامة طعنه المائل خلال الستين يوما التالية أي في ميعاد غايته ١٣ من يونيو سنة ١٩٨٠ وإذ أودع تقرير الطعن في ٥ من يوليو سنة ١٩٨٠ أي بعد فوات الميعاد المقررة قانونا لقبول الطعن في حكم محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا فمن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا.

(الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢)

المبدأ رقم (١١٣٦) - ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - ينقطع هذا الميعاد برفع الطعن إلى محكمة غير مختصة - يظل هذا الميعاد مقطوعا حتى يفصل في الطعن ولو من المحكمة الأعلى درجة - مؤدى ذلك: أنه يتعين على صاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة بعد أن تبينها سواء إبان قطع الميعاد أو خلال جريانه ثانيا طالما لم ينصرم بعد.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة، جرى على أن قرارات مجلس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية، هي قرارات نهائية لا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تعقيب الجهات الإدارية عليها، إذ تستنفد مجالس التأديب ولايتها

بإصدار هذه القرارات ويمتنع عليها الرجوع فيها أو تعديلها وينغلق ذلك أيضا على الجهات الإدارية، وبذا فإنها قرارات أقرب في طبيعتها إلى الأحكام التأديبية منها إلى القرارات الإدارية، ومن ثم يجرى عليها بالنسبة للطعن ما يجرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية، فلا تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فيها، وإنما ينعقد هذا الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا مباشرة.

ومن حيث إن قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، لم يخضع قرارات مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس لتصديق ما، وبذا ينعقد الاختصاص بنظر الطعون فيها للمحكمة الإدارية العليا دون المحاكم التأديبية، كما هو الشأن في القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة في ١٨ من يولييه سنة ١٩٨٤ بمجازاة الطاعن بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة إذ ينحصر عن نظر الطعن فيه اختصاص المحاكم التأديبية ويشمله اختصاص المحكمة الإدارية العليا، ومن ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بجلسة ١٠ من إبريل سنة ١٩٨٢ برفض الطعن رقم ٣٨ لسنة ١٨ للقضائية المقام عن هذا القرار، وهو الحكم محل الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣١ للقضائية يكون قد صدر من محكمة غير مختصة، وبالتالي فإنه يتعين الحكم بإلغائه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بنظره.

ومن حيث إن قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بمجازاة الطاعن بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة، صدر في ١٨ من يولييه سنة ١٩٨٤، وطعن فيه أمام المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بالطعن رقم ٣٨ لسنة ١٨ للقضائية المرفوع في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٨٤ أي خلال الميعاد المحدد للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم طبقا للمادتين ٤٤، ٢٣ من قانون مجلس الدولة، وهذا الطعن أمام المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا، وإن رفع إلى محكمة غير مختصة، إلا أنه أقيم خلال الميعاد القانوني على نحو قطعه، كما أن الحكم الصادر في ١٠ من إبريل سنة ١٩٨٥ برفضه طعن عليه خلال الميعاد القانوني في ١٩ من مايو سنة ١٩٨٥ بالطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣١ للقضائية على نحو ظل معه الميعاد مقطوعا، لأن القاعدة أن الميعاد المحدد قانونا لإقامة الدعوى ينقطع برفعها خلاله

ولو إلى محكمة غير مختصة ويظل مقطوعا حتى يفصل فيها ولو من المحكمة الأعلى درجة الأمر الذي يسمح لصاحبها باللجوء إلى المحكمة المختصة بعد أن تبينها سواء إيان قطع الميعاد أو خلال جريانه ثانية طالما لم يتصرم بعد، وهو ما يصدق على الطعن الثاني رقم ٣٢٦٦ لسنة ٣٢ القضائية الذي ألقاه الطاعن بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في ٥ من أغسطس سنة ١٩٨٦ بطلب إلغاء قرار مجلس التأديب وذلك خلال نظر الطعن الأول رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣١ القضائية الذي سبق أن أقامه في الميعاد. بطلب إلغاء حكم المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا برفض طعنه للمقام في الميعاد القانوني، مما يجعله مقبولا شكلاً.

(الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٧/٧/١٨)

المبدأ رقم (١١٣٧) - لا تأثير لتظلم الطاعن في قطع الميعاد والمقرر لرفع الطعن على الأحكام القضائية - التظلم مقرر في مجالات القرارات الإدارية التي يمكن سحبها أو تعديلها على خلاف الأحكام القضائية وقرارات مجلس التأديب.

الحكم

ومن حيث انه لا تأثير لتظلم الطاعن في قطع الميعاد والمقرر لرفع الطعن على الأحكام القضائية إذ أن التظلم مقرر في مجال القرارات الإدارية التي يمكن سحبها أو تعديلها، وذلك على خلاف الأحكام القضائية وقرارات مجلس التأديب المعتبرة بمثابة الأحكام القضائية، والتي تستند الجهة التي تصدرها ولايتها عليها بمجرد إصدارها، ولا يكون لها بعد ذلك التعرض لما سبق أن أصدرته بالسحب أو بالتعديل، وينعقد الاختصاص بالطعن عليها للمحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث انه وإن كان الثابت أن الطاعن قد أقام طعنه بتاريخ ٢٢ من فبراير ١٩٨٩ أمام المحكمة التأديبية للرئاسة والتي قضت بعدم اختصاصها بالطعن، فأقام الطاعن خلال السنتين يوما التالية لتاريخ صدور الحكم المنكور طعنه المائل أمام المحكمة الإدارية العليا، فإن الاختصاص بنظر الطعن يكون قد عقد للمحكمة الإدارية العليا مما يلتزم معه هذه المحكمة ببحث مدى قبول الطعن شكلاً في قرار مجلس التأديب المطعون فيه.

ومن حيث إن الطاعن لم يحضر جلسة المحاكمة أمام مجلس التأديب في ٢٢ من أكتوبر ١٩٨٨ والتي صدر فيها القرار المطعون عليه، إلا أن الثابت من تقرير

الطعن المائل ومن حكم المحكمة التأديبية للرئاسة سالف الذكر -أن الطاعن قد تظلم من قرار مجلس التأديب في ٢٣ من نوفمبر ١٩٨٨ مما يتحقق في شأنه العلم اليقيني بقرار مجلس التأديب في هذا اليوم ويسرى بالتالي في حقه الميعاد المقرر بالمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة اعتباراً من هذا التاريخ.

ومن حيث انه بناء على ذلك فان غاية معاد الطعن يكون يوم ٢٢ من يناير ١٩٨٩ وإذ كان الثابت أن الطاعن قد أقام طعنه على قرار مجلس التأديب أمام المحكمة التأديبية للرئاسة والتي قضت بعدم اختصاصها وانعقد بعد ذلك الاختصاص لهذه المحكمة -وكان ذلك في يوم ٢٢ من فبراير ١٩٨٩، ومن ثم فان الطعن يكون قد أقيم بعد الميعاد المقرر قانوناً للطعن على الأحكام وما في حكمها من قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من سلطة أخرى، وإذ آل نظر الطعن لهذه المحكمة فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٨)

المبدأ رقم (١١٣٨) - إقامة الطعن أمام محكمة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الطعن - مناط ذلك أن يكون الطعن المرفوع أمام المحكمة غير المختصة مقاماً في الميعاد - إذا رفع الطعن أمام المحكمة غير المختصة بعد فوات الميعاد فانه لا يقطع ميعاد الطعن - يعتبر الطعن في هذه الحالة مقاماً بعد فوات الميعاد ويكون غير مقبولا شكلاً.

الحكم

ومن حيث إن الطاعن أقام طعنه ابتداء بعريضة أودعها قلم كتاب المحكمة التأديبية للرئاسة والحكم المحلى بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨، وهي محكمة غير مختصة بنظر الطعن، فانه وإن كانت إقامة الطعن إلى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الطعن، إلا أن ذلك منوط بأن يكون الطعن المرفوع أمام المحكمة غير المختصة مقاماً في الميعاد، أما إذا رفع أمام المحكمة غير المختصة بعد فوات الميعاد فانه لا مجال للقول بانقطاع الميعاد، ويعتبر الطعن المقام منه أمام المحكمة المختصة بعد ذلك مقاماً بعد فوات الميعاد وبالتالي يكون غير مقبول شكلاً.

ومن حيث إن قرار مجلس التأديب الابتدائي القاضي بعزل الطاعن من الخدمة صدر في ١٢/١٢/١٩٨٢، وأقام الطاعن طعنه فيه، ابتداء، أمام المحكمة التأديبية

للرئاسة والحكم المحلى فى ١٨/٢/١٩٨٨، أى بعد أكثر من خمس سنوات من صدوره وعلمه به، فإنه يكون مقاما بعد فوات الميعاد، وبالتالي لا يقطع الميعاد المقرر لرفع الطعن أمام هذه المحكمة، وإذ أقيم الطعن بعد فوات الميعاد المقرر، فإنه يكون غير مقبول شكلا.

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٩١)

المبدأ رقم (١١٣٩) - رفع الدعوى أو الطعن إلى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن ويظل هذا الميعاد مقطوعا إلى أن تفصل المحكمة فى الدعوى أو الطعن بحكم.

الحكم

ومن حيث أنه وعلى ما جرى عليه قضاء المحكمة فإن رفع الدعوى أو الطعن إلى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن ويظل هذا الميعاد مقطوعا إلى أن تفصل المحكمة فى الدعوى أو الطعن بحكم وإذا كان الثابت أن المحكمة التأديبية لوزارة العدل أصدرت حكما بعدم اختصاصها بنظر الطعن بجلسته ٢٦/١/١٩٩٢ استنادا إلى أن الفصل فيه من اختصاص المحكمة الإدارية العليا - ثم أقام الداعن طعنه هذا بإيداع تقرير الطعن فى ٤/٣/١٩٩٢ خلال ستين يوما من تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية لوزارة العدل بعدم الاختصاص فإن الطعن يكون مستوفيا لإجراءاته الشكلية ومن ثم يكون مقبولا شكلا.

(الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٩٣)

المبدأ رقم (١١٤٠) - الطعن فى الحكم أمام محكمة غير مختصة يفتح ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة المختصة.

الحكم

إن الطعن فى الحكم أمام محكمة غير مختصة يفتح ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة المختصة - اعتبارا من تاريخ صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظره، فإنه يفتح للطاعن ميعاد الطعن فى الحكم الذى أصدرته المحكمة التأديبية ابتداء ليطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا باعتبارها المحكمة المختصة استنادا لما يراه من أسباب فى هذا الشأن وفى المواعيد المقررة للطعن فى الأحكام .

(الطعن رقم ١٦٤٤٩ لسنة ٢٠٠٠ - جلسة ٢٣/١٢/٢٠٠٠ - ص ٤٦ ص ٢٥٩)

المبحث الرابع

وقف ميعاد الطعن

المبدأ رقم (١١٤١) - ميعاد الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا -
فواته يسقط الحق في الطعن - وقفه في حالة المحكوم عليه على الوجه
المنصوص عليه في المادة ٣٨٢ مرافعات.

الحكم

تنص المادة ٣٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه "يترتب على
عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق وتقضى المحكمة بالسقوط من
تلقاء نفسها". كما تنص المادة ٣٨٢ من القانون ذاته على أن "يقف ميعاد الطعن
بموت المحكوم عليه ولا يزول الوقف إلا بعد إعلان الحكم إلى الورثة في آخر
موطن كان لمورثهم وانقضاء المواعيد التي يحددها قانون بلد المتوفى لاتخاذ
صفة الوارث إن كان". ومفاد هذا أنه ينبني على فوات ميعاد الطعن سقوط الحق
فيه لأن مراعاة هذا الميعاد أمر يقتضيه النظام العام والأصل أن مواعيد الطعن
تسرى بالنسبة إلى جميع الأشخاص وإنما نص قانون المرافعات على حالة يقف
فيها جريان المعاد بعد بدئه وهي حالة ما إذا توفي المحكوم عليه في أثناء
الميعاد، ففي هذه الحالة يقف الميعاد ويظل موقوفاً إلى أن يعلن الحكم إلى الورثة
في آخر موطن كان لمورثهم قبل الوفاة فيزول الوقف ويستأنف الميعاد جريانه
حتى نهاية المدة الباقية منه لا لمدة جديدة لكون أثر الوفاة هو وقف للميعاد لا
قطعه.

(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٨)

المبدأ رقم (١١٤٢) - يترتب على ثبوت القوة القاهرة وقف ميعاد الطعن حتى
يزول أثرها لميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ذات الطبيعة التي لميعاد
رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية - أثر ذلك: يقبل
ميعاد الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع.

الحكم

إن القوة القاهرة من شأنها أن توقف ميعاد الطعن إذ من أثرها حتى تزول أن
يستحيل على ذي الشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامته - ولا حجة في القول

بأن مواعيد الطعن لا تقبل مدا أو وقفا إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون ذلك أن وقف الميعاد كآثر للقوة القاهرة مردده إلى أصل عام هو عدم سريان المواعيد في حق من يستحيل عليه اتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه وقد رددت هذا الأصل المادة ٣٨١ من القانون المدني إذ نصت في الفقرة الأولى منها على أن التقادم لا يسرى كلما وجد مانع يتعذر معه المطالبة بالحق بالإضافة إلى ما تقدم فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن لميعاد الطعن ذات الطبيعة التي لميعاد رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية - إذ استقر قضاؤها على أن ما لطلب المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع الدعوى الإلغاء أو بالأحرى حافظ له وينسحب لحين صدور القرار في الطلب بالقبول أو الرفض - يصدق كذلك بالنسبة إلى ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة إجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انقضاءها والآثر القانوني المترتب على مراعاة للمدة المحددة فيهما أو تقويتها من حيث قبول للدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيهما وبالتالي إمكان طلب إلغاء القرار الإداري أو الحكم المطعون فيه أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف - ومن مقتضى اتحاد طبيعة كل من الميعادين أن يقبل ميعاد الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع.

(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

المبدأ رقم (١١٤٣) - ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة للقضاء الإداري والمحاكم التأديبية ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - تراخي صاحب الشأن في إقامة الطعن لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم - المرض العقلي الذي يعاني منه الطاعن يعتبر عذراً قاهراً من شأنه أن يوقف ميعاد الطعن حتى تزايله الحالة المرضية - متى ثبت أن الحالة المرضية لارمت الطاعن خلال تلك الفترة فيعتبر الطعن مقدماً في الميعاد القانوني - الحكم بقبول الطعن شكلاً تطبيقي - مسئولية المجنون والمصاب بعاة عقلية عما يرتكبه من أفعال بسبب فقدانه الإدراك والاختيار وقت ارتكاب الفعل - لا يسأل العامل عن فترة انقطاعه التي قدم بسببها للمحكمة التأديبية التي قضت بفصله من الخدمة - الحكم بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن.

الحكم

انه ولئن كان الطاعن قد تراخى في إقامة الطعن طوال المدة من ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٧ تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حتى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٠ تاريخ إيداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا إلا أن المرض العقلي الذي يعاني منه المذكور على النحو السالف بيانه يعتبر عذرا قاهرا من شأنه أن يوقف مواعيد رفع الطعن بالنسبة إليه حتى تزيله هذه الحالة وإذا لم يقدّم دليل في الأوراق على أن الحالة المرضية المشار إليها زيلت الطاعن، فمن ثم يعتبر الطعن مقدما في الميعاد القانوني ومقبولا شكلا.

ومن حيث أنه لما كان من المقرر قانونا امتناع مسئولية المجنون والمصاب بعامة عقلية عما يرتكبه من أفعال بسبب فقدانه الشعور والاختيار وقت ارتكاب الفعل فمن ثم لا يسأل الطاعن عن انقطاعه خلال المدة من ١٠ من يولييه سنة ١٩٧٥ حتى الأول من يولييه سنة ١٩٧٥ ثم خلال المدة من ١٠ من يولييه سنة ١٩٧٥ حتى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٦ اللتين قدم إلى المحكمة التأديبية بسببهما.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى خلاف ما تقدم دون أن يعتد بقيام حالة المرض العقلي بالطاعن على النحو السالف ذكره، وأوقع عليه عقوبة الفصل من الخدمة عن واقعتي الانقطاع مثار الاتهام، يكون مخالفا للقانون متعنا إلغاؤه والحكم ببراءة الطاعن مما نسب إليه.

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٢)

المبدأ رقم (١١٤٤) - إذا صانف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها - المرض المفاجئ لوكيل الطاعنين لا يعتبر من قبيل الأعذار القهرية التي توقف سريان ميعاد الطعن - أساس ذلك: أنه في مقدور الطاعنين إسناد مهمة إيداع تقرير الطعن إلى محام آخر - مرض المحامي أمر على فرض صحته لا يتعلق بالطاعنين أنفسهم وهم ذوي الشأن في الطعن - لا يترتب على ذلك وقف الميعاد أو امتداده.

الحكم

من حيث إن المادة ١/٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ

صدور الحكم المطعون فيه.

ومن حيث إن المادة ٣ من قانون إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه تنص على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في ذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي وتقضى المادة ١٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ بأنه إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة قدرها خمسون كيلو متراً بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه، وما تزيد من الكسور عن الثلاثين كيلو متراً يزداد له يوماً على الميعاد، ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام وميعاد المسافة خمسة عشر يوماً بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود كما تنص المادة ١٨ من القانون نفسه على أنه إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها.

ومن حيث أنه بتطبيق للنصوص المتقدمة على الطعن المائل يتضح أن الحكم المطعون فيه صدر بجلسة ١٩٨٧/٣/١١ وبذلك ينتهي في الأصل ميعاد الستين يوماً المقرر قانوناً للطعن فيه عملاً بحكم المادة ٤٤/١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يوم ١٩٨٧/٥/١٠ على أنه لما كان الثابت أن الطاعنين يقيمون جميعاً بمدينة الإسكندرية التي تبعد عن مقر المحكمة الإدارية العليا في القاهرة بمسافة تزيد على مائتي كيلو متر، فإنه يتعين أن يضاف إلى ميعاد الستين يوماً المقرر للطعن ميعاد مسافة قدره أربعة أيام إعمالاً لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات بمقتضى الإحالة الصريحة الواردة في المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة المشار إليها آنفاً وبالتالي يعتبر آخر ميعاد للطعن هو يوم الخميس الموافق ١٩٨٧/٥/١٤ إلا أنه لما كان تقرير الطعن قد أودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا يوم السبت الموافق ١٩٨٧/٥/١٦ ولم يكن يوم الخميس الموافق ١٩٨٧/٥/١٤ يوم عطلة رسمية يترتب عليها لزوماً امتداد ميعاد الطعن إلى يوم السبت الموافق ١٩٨٧/٥/١٦ باعتباره أول يوم عمل بعد العطلة الرسمية عملاً بحكم المادة ١٨ من قانون المرافعات ولذلك فإن الطعن لم يقدّم في الميعاد المقرر قانوناً، ويتعين من ثم القضاء بعدم قبوله شكلاً، ولا يغير من ذلك الشهادة الطبية المؤرخة في ١٩٨٧/٤/٢٥ المودعة بجلسة ١٩٨٨/٥/٤

والتي تشير إلى أن السيد الأستاذ المحامي وكيل الطاعنين كان يعاني من قصور في الشريان التاجي واضطراب في الدورة الدموية وأنه كان تحت العلاج وملازماً في الفراش لمدة عشرين يوماً من ١٩٨٧/٤/٢٥ إلى ١٩٨٧/٥/١٥ والتي يستند إليها وكيل الطاعنين للقول بوقف سريان ميعاد الطعن إذ إن هذا الظرف بالنسبة لوكيل الطاعنين -بافتراض صحته- لا يعد من قبيل الأعذار القهرية التي توقف سريان ميعاد الطعن ذلك أنه كان في مقدور الطاعنين أو وكيلهم إسناد مهمة إعداد وإيداع تقرير الطعن إلى محامي آخر من المحامين المقبولين أمام المحكمة الإدارية وإذا لم يقم أي من الطاعنين أو وكيلهم بذلك فإنه تعين عليهم تحمل هذا التقصير، إذ لا يعتبر ما ذكر ظرفاً يحول دون حصول الطعن في الميعاد ولا يترتب عليه تبعاً لذلك بفرض صحته وقف الميعاد أو امتداده، وهو لا يتعلق بالطاعنين أنفسهم، وهم (نوى الشأن في الطعن) وبذلك يكون الطعن غير مقبول شكلاً لرفعه بعد الميعاد.

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)

المبدأ رقم (١١٤٥) - وقف الميعاد (قوة قاهرة).

الحكم

إذا أصاب صاحب الشأن مرض خلال ميعاد الطعن وكان من شأن هذا المرض إعاقة المدعى عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة الطعن فعندئذ يعتبر المرض بمثابة قوة قاهرة من شأنها أن توقف ميعاد الطعن - يترتب على وقف ميعاد الطعن عدم حساب المدة التي وقف خلالها.

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٦ - س ٣٥ ص ١٣١١)

المبدأ رقم (١١٤٦) - المرض العقلي يعتبر قوة قاهرة تمنع الطاعن من مباشرة دعواه في المواعيد المقررة - من شأن قيام هذه الحالة واستمرارها وقف مواعيد الطعن بالإلغاء في حقه.

الحكم

ومن حيث إن الحالة المرضية للطاعن ظلت قائمة قبل صدور القرار المطعون عليه بإنهاء خدمته وظلت مستمرة حتى صدور الحكم من محكمة القاهرة الكلية للأحوال الشخصية بجلسته ١٩٨٣/١٢/٢٤ بالحجر عليه للجنون وتعيين شقيقه..... قيماً عليه بلا أجر وأن هذا الحكم قد استوفى أسبابه إلى ما

ثبت لدى المحكمة من أن الطاعن المطلوب الحجر عليه مريض بمرض عقلي منذ أكثر من خمس سنوات وما قدم لديها من مستندات تفيد أنه أدخل مستشفى عين شمس في ١٢/١/١٩٨٠ وخرج منها في ١٠/١/١٩٨١ وشخصت حالته فصلاً برانزى مع تذاكر علاج من عيادات خاصة للدكتور..... والدكتور..... بتاريخ من سنة ١٩٧٨ حتى سنة ١٩٨٢ وصرف بها علاج عقلي للطاعن المشمول بالقوامة وإن حالته هي حالة جنون تجعله غير قادر على إدارة أمواله بنفسه، ولما كان هذا المرض العقلي يعتبر قوة قاهرة تمنع الطاعن من مباشرة دعواه في المواعيد المقررة ومن شأن قيام هذه الحالة واستمرارها أن توقف مواعيد الطعن بالإلغاء في حقه، وإذا كان الطاعن قد أقام دعواه بطلب إلغاء قرار إنهاء خدمته في ١٩/٤/١٩٨١ أي في تاريخ معاصر لتاريخ مرضه وحال كونه تحت العلاج من هذه الحالة فمن ثم فلا يكون ثمة مجال للقول بأنه فوت على نفسه الميعاد القانوني لرفع دعوى الإلغاء، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد قد صدر على خلاف القانون خليفاً بالإلغاء والقضاء مجدداً بقبول الدعوى المقامة من الطاعن شكلاً.

(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦ - والطعن رقم ٦٢٩٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠٢/١/١٩ - س ٤٧ ص ٥٠)

المبدأ رقم (١١٤٧) - تقديم طلب التوفيق إلى اللجنة المشكلة في الجهة الإدارية يترتب عليه وقف المدد المقررة قانوناً لسقوط وتقدم الحقوق وتلك المقررة للرفع الدعوى - هذا الأثر الواقف لطلب التوفيق ينقضي إما بصدر توصية اللجنة خلال ميعاد الستين يوماً المقررة من تاريخ الطلب وانتهاء الأجل المقرر لقبولها من طرفي النزاع أو بتقضاء ميعاد الستين يوماً دون أن تصدر اللجنة توصيتها أيهما أقرب بحيث يبدأ الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء اعتباراً من تاريخ انقضاء هذين الأجلين أيهما أقرب.

الحكم

أنشأ المشرع بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ لجان بالوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة للتوفيق في المنازعات المدنية والتجارية والإدارية التي تنشأ بين هذه الجهات وبين العاملين فيها أو بينها وبين الأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة وأوجب على نوي الشأن اللجوء إليها بطلب التوفيق قبل رفع

لدعوى أمام المحكمة المختصة وإلا قضي بعدم قبول الدعوى عدا ما استثنى
بنص كما أوجب على اللجنة إصدار توصيتها في المنازعة في ميعاد لا يجاوز
ستين يوما من تاريخ تقديم طلب التوفيق إليها ورتب المشرع على تقديم طلب
التوفيق إلى اللجنة المشكلة في الجهة الإدارية وقف المدد المقررة قانوناً لسقوط
وتقادم الحقوق وتلك المقررة للرفع الدعوى على أن هذا الاثر الواقف لطلب
التوفيق ينقضي إما بصدور توصية اللجنة خلال ميعاد الستين يوما المقررة من
تاريخ الطلب وانتهاء الأجل المقرر لقبولها في طرفي النزاع أو بانقضاء ميعاد
الستين يوما دون أن تصدر اللجنة توصيتها أيهما أقرب بحيث يبدأ الميعاد المقرر
لرفع دعوى الإلغاء اعتباراً من تاريخ انقضاء هذين الأجلين أيهما أقرب وهو
صدور توصية اللجنة خلال ميعاد الستين يوما وانتهاء المدة المقررة لقبولها من
الطرفين أو انقضاء مدة الستين يوما على تقديم طلب التوفيق دون أن تصدر
اللجنة توصيتها فيها

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق انه بتاريخ
٢٠٠٠/١٢/١٣ صدر قرار محافظ بني سويف رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠٠٠ بنذب
الطاغن من وظيفة سكرتير الوحدة المحلية لمركز ومدينة بني سويف إلى وظيفة
مدير شئون العاملين بمديرية الشباب والرياضة ببني سويف فتقدم بتاريخ
٢٠٠٠/١٢/٢٨ بطلب إلى لجنة التوفيق المختصة للتوصية بإلغاء القرار المذكور
إلا أن اللجنة لم تصدر توصيتها في طلبه خلال مدة ستين يوما من تاريخ تقديمه
وانقضي بذلك الاثر الواقف لطلب التوفيق للميعاد المقرر قانوناً لرفع دعوى الغاء
القرار رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠٠٠ اعتباراً من ٢٠٠١/٢/٢٦ ومن ثم فقد كان يتعين
عليه في ٢٠٠١/٤/٢٧ فإذا ما لاق الطاعن دعواه بعد انقضاء هذا الميعاد أي في
٢٠٠١/٥/٢٨ فتكون في شقها الخاص بطلب الإلغاء غير مقبولة شكلاً لرفعها بعد
الميعاد المقرر في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد قضي بهذا النظر في الشق الخاص بطلب
الإلغاء والذي اقتصر عليه الطعن المائل فيكون قضاؤه في هذا الشق من الدعوى
قد صادف صحيح حكم القانون ويضحي الطعن المائل مفتقداً للسند القانوني
الصحيح خليفاً بالرفض.

(الطعن رقم ٢٨٣٩ لسنة ٤٩ - جلسة ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٤)

الفصل الرابع

نطاق الطعن

الفصل الرابع

نطاق الطعن

نعرض في هذا الفصل لحدود ونطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ،
فنبين عدم جواز الطعن استقلالا في الأحكام غير المنهية للخصومة ، ثم نبين
نطاق اختصاص المحكمة بالطعن ، فنحدد الأحكام الجائز الطعن فيها، وتلك التي
لا يجوز الطعن عليها أمامها، وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول - عدم جواز الطعن استقلالا في الأحكام غير المنهية
للخصومة.

المبحث الثاني - نطاق اختصاص المحكمة بالطعن.

المبحث الأول

عدم جواز الطعن استقلاً في الأحكام غير المنهية للخصومة

ونعرض لهذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

عدم قابلية الأحكام غير المنهية

للخصومة للطعن عليها استقلاً

فكرة الحكم غير المنهية للخصومة هي فكرة إجرائية عالج بها المشرع إمكانية صدور أكثر من حكم غير منهي للخصومة قبل صدور الحكم الختامي للمني لها، وقد تكون تلك الأحكام غير المنهية للخصومة متعلقة بالإجراءات أو بالدعوى أو بموضوعها^(١).

ولقد أخذ المشرع المصري في هذا الصدد بقاعدة عامة مفادها "أن كل حكم غير منهي للخصومة لا يجوز للطعن فيه فوراً، بل يمكن الطعن فيه فقط مع الحكم المنهي للخصومة أو بعده" (المادة ٢١٢ مرافعات).

والمقصود بالحكم المنهي للخصومة هو الحكم المنهي للخصومة الأصلية كلها، وليس الحكم المنهي لأية مسألة فرعية تنشأ أثناء الخصومة الأصلية، وعلى هذا فإذا انتهت الخصومة كلها سواء بالفصل في جميع الطلبات المقدمة فيها، أو بأي حكم منهي للخصومة كلها دون فصل في الدعوى كالحكم ببطلان صحيفة الدعوى أو بعدم الاختصاص بنظر الدعوى دون إحالة، أو بسقوط الخصومة فإن هذا الحكم يقبل الطعن عليه فوراً أمام المحكمة الإدارية العليا طالما يندرج ضمن اختصاصها إذ هو منهي للخصومة.

أما الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة دون أن تنهيهما كلها سواء تعلقت

(١) راجع في هذا الموضوع: الدكتور/ محمد إبراهيم - معيار الأحكام غير المنهية للخصومة - دار الفكر العربي - ١٩٨٦ - ص ١٦١ وما بعدها. - وأيضاً: الدكتور/ أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص ٧٨٠ وما بعدها - والدكتور/ فني والي - المرجع السابق - ص ٧٣٩ وما بعدها.

بالإجراءات، أو بمسألة فرعية متعلقة بالإثبات، أو بجواز قبول الدعوى، أو بموضوع النزاع فإنها لا تقبل الطعن الفوري، وإنما يمكن الطعن فيها مع الحكم المنهي للخصومة أو بعد الطعن فيه، فإذا تم الطعن فيها استقلالا قبل صدور الحكم المنهي للخصومة أو دون الطعن فيه وجب على محكمة الطعن أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز هذا الطعن.

ومن الأحكام غير المنهية للخصومة في مجال الإجراءات الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص ولو كان قد حسم مسألة وحدة السبب القانوني للطلبات المقدمة، والحكم برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى أو صحيفة تعديل الطلبات، والحكم برفض الدفع بسقوط الخصومة، والحكم برفض الدفع بسقوط الاستئناف، والحكم بانقطاع سير الخصومة.

وفي مجال المسائل الفرعية المتعلقة بالإثبات، الحكم بتوجيه اليمين المتممة، والحكم بنذب خبير، والحكم بالفصل في الادعاء الفرعي بالتزوير، والحكم بجواز الإثبات بدليل معين.

وفي مجال جواز قبول الدعوى الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة أو الحكم برفض الدفع بالتقادم. ومن الأحكام غير المنهية للخصومة في مجال موضوع النزاع الحكم الفاصل في شق من الموضوع أو في أحد الطلبات الموضوعية.^(١)

المطلب الثاني

استثناءات الطعن استقلالا في

الأحكام غير المنهية للخصومة

أجاز المشرع المصري في المادة ٢١٢ مرافعات الطعن ، استثناء ، في الأحكام غير المنهية للخصومة دون انتظار صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك في الحالات الآتية ^(٢):

^(١) راجع في هذه الأحكام والمزيد منها: الدكتور/ محمد إبراهيم - المرجع السابق - ص ١٨٥ وما بعدها، وأيضا ص ١٩٨ وما بعدها - والدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٤١ هامش ٢، ٣.

^(٢) أنظر: الدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٧٤٥ وما بعدها.

(١) الأحكام الوقتية:

وهي الأحكام التي تصدر في دَعْوَى وقتية مرفوعة تبعاً للدَعْوَى الأصلية كطلبات وقف التنفيذ، ذلك أن الحكم الفاصل في الدَعْوَى الموضوعية لا يمكن أن يتأثر بالحكم الصادر في الدَعْوَى الوقتية.

(٢) الأحكام الصادرة بوقف الخصومة:

ويقصد بها الأحكام الصادرة بوقف الخصومة وليس برفض الوقف بالنظر إلى الأضرار الحالة التي تصيب الخصوم من حكم وقف الخصومة وتوفير الحماية القضائية للمضرور.

(٣) أحكام الإلزام القابلة للتنفيذ الجبري ولو في أحد الطلبات عند تعددها أو في جزء من الطلب:

وعلة هذا الاستثناء ما يتعرض له المحكوم عليه من تحمل إجراءات التنفيذ الجبري.

وهذه الأحكام التي يجوز الطعن فيها فوراً، يجب على المحكوم عليه أن يطعن فيها في ميعاد الطعن الخاص بها، وإلا سقط حقه في الطعن فيها، فليست له بعد ذلك الميعاد أن يطعن فيها بعد صدور الحكم المنهي للخصومة في ميعاد الطعن المتعلق بهذا الحكم.

المطلب الثالث

التطبيقات القضائية في

طعون الأحكام غير المنهية للخصومة

وفي نطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فإن اختصاصها ينصر عن نظر الطعون المقامة عن الأحكام غير المنهية للخصومة استقلالاً عن الحكم المنهي للخصومة وهو ما سنعرض له من خلال التطبيقات القضائية.

*المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في مجال "عدم جواز الطعن استقلالاً في الأحكام غير المنهية للخصومة:

المبدأ رقم (١١٤٨) - الموقف في ظل قانون المرافعات الملغى - إجادة المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم الطعن فوراً في الحكم التمهيدي منها

دون الحكم التحضيري - في ظل المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم لا توجد إلا مصلحة نفسية فقط تبرر ذلك الطعن إذ أن الحكم التمهيدي لا يمس في الواقع حقوق الخصم، ولا يسبب ضرراً وإنما هو يصور فقط في ذهن الخصم المحكوم عليه أن المحكمة قد تأخذ بوجهة نظر خصمه في الدعوى.

الحكم

إن الحكم التمهيدي يشف عن اتجاه رأى المحكمة في موضوع النزاع. وكان قانون المرافعات القديم الصادر سنة ١٨٨٣ يجيز في المادة ٣٦١ منه استئناف الحكم التمهيدي دون التحضيري قبل صدور الحكم في الموضوع كما أجاز استئنافه مع الحكم في الموضوع، وقد جرت هذه المادة بالآتي:

"أما الأحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى والأحكام الصادرة بإجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل الدعوى بدون أن يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الأحكام برضائه".

ومما قيل في تبرير استئناف الحكم التمهيدي فوراً وعلى استقلال وقبل صدور الحكم في الموضوع أنه يشتمل على الأمر بتنظيم سير الدعوى وإعدادها للفصل فيها أو تهيئة سبيل إثباتها - وهذا لا يسبب ضرراً لأحد الخصوم كما يبين وجهة نظر المحكمة في موضوع الدعوى فهو إذن تهديد خطير للخصوم كاف لتبرير الطعن فيه فوراً. على الرغم من أن تأثيره على نتيجة الدعوى ليس كاملاً. لأن المحكمة تملك العدول عن وجهة نظرها على أساس أن لها العدول عن مجرد الرأي ما دامت تثبته قضاء، إلا أنه في الواقع ذو تأثير كبير. وقد جاء في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تعليقا على جواز الطعن في الأحكام التمهيدية دون غيرها، وفور صدورهما "وفي الحق أنه لصرف وخزاف أن يباح الطعن بالاستئناف أو المعارضة على أساس مجرد اتجاه القاضي قبل أن ينطق بقضائه ويعرف حكمه، وأن تعلق أهمية قانونية على ما يعتبره الخصوم إرهاباً بالحكم في الموضوع. ويجعل من هذا الإرهاب للتمييز بين بعض الأحكام المتعلقة بالتحقيق وبعضها الآخر مع أنها كلها متفقة في الطبيعة والغاية، وفي أنها كلها لا تقطع في نزاع ولا تحدد مركز الخصوم تحديداً مؤقتاً أو نهائياً، بل ترمى إلى

إعداد القضية للحكم في موضوعها". وبسبب هذه التفرقة وما يترتب عليها من قواعد تعطل الفصل في الخصومات وتعقد إجراءات التقاضي مع ما يترتب عليه كل هذا من زيادة مصاريف الدعوى فضلاً عن أنه كثيراً ما يقصد من استئناف هذه الأحكام مجرد المشاكسة حتى يكل صاحب الحق عن الاستمرار في دعواه. وليس أدل على ما تسببه تلك القواعد الخاصة من تعقيد الدعوى وإجرائاتها من أنه قد يستأنف الحكم التمهيدي وحده ويطعن فيه بالنقض ، طبقاً للرأي السائد في فرنسا ، والذي يجيز الطعن في الأحكام التمهيدية قبل الحكم في الموضوع ومع ذلك تبقى الدعوى الأصلية أمام قاضي الدرجة الأولى، وقد يصدر الحكم في الموضوع قبل إتمام النظر في الاستئناف المرفوع عن الحكم التمهيدي وأعجب ما في الأمر أن الاحتفال بدلالة الحكم على اتجاه المحكمة يتضاءل حتى لينعدم عندما ينفذ الحكم التمهيدي. فإن المحكمة لا تتقيد بنتيجته ولها ألا تأخذ بما أسفر عنه التحقيق في القليل أو الكثير، ففي ظل المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم لا توجد إلا مصلحة نفسية فقط تبرر ذلك الطعن إذ أن الحكم التمهيدي لا يمس في الواقع حقوق الخصم، ولا يسبب ضرراً وإنما هو يصور فقط في ذهن الخصم المحكوم عليه أن المحكمة قد تأخذ بوجهة نظر خصمه في الدعوى.

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧ - س ٧ ص ٥٥٤)

المبدأ رقم (١١٤٩) - اتجاه التشريعات الحديثة في المرافعات إلى إلغاء التفرقة بين إجازة الطعن في الحكم التمهيدي دون الحكم التحضيري - استحداث قانون المرافعات المصري الحديث في المادة ٣٧٨ قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع - الحكمة التي حلت إلى تبرير هذا الاتجاه التشريعي المستحدث على ضوء المنكرة التفسيرية - عمومية هذا الحكم وانتظامه كل طرق الطعن في الأحكام - مناط عدم جواز الطعن هو كون الحكم صادراً قبل الفصل في الموضوع - الطعن في الحكم التمهيدي قبل الفصل في الموضوع بنذب خبير هندسي لمعاينة الأعمال التي تمت تنفيذاً للعقد الإداري - عدم جوازه.

الحكم

إن التشريعات الحديثة في علم المرافعات قد اتجهت إلى إلغاء التفرقة بين

إجازة الطعن فورا في الحكم التمهيدي دون الحكم التحضيري فبعضها لا يجيز الطعن في جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع كما هي الحال في التشريع الألماني والإيطالي. وبعضها يبيح الطعن فيها فورا كما فعل التشريع الفرنسي الحديث الذي أبطل الفرق بين الحكم التمهيدي والحكم التحضيري فلم يذكر هذين النوعين من الأحكام باسميهما. وأجاز الطعن بالاستئناف مباشرة في جميع الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع (المادة ٤٥١ وما بعدها من قانون المرافعات الفرنسي الحديث) إما القانون الإنجليزي فإنه لا يعرف الحكم التمهيدي كما يعرفه تشريعنا إذ يعتبر كل حكم لا يفصل في طلبات الخصوم المتعلقة بالموضوع تمهيديا ويصدر قبل الحكم في الموضوع لمجرد تنظيم إجراءات الدعوى دون أن يفصل قطعيًا في المسائل المتنازع عليها وإما الحكم في الموضوع فيبين فقط كيفية تنفيذه للحصول على الحقوق التي قررها الحكم، والحكم القطعي هو الذي يفصل في موضوع الدعوى ويضع حدا لها بتقرير إن المدعى على حق أو ليس على حق في دعواه. وقد اختار المشرع المصري الحديث مذهبًا وسطًا في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية فاستحدث في المادة ٣٨٧ منه قاعدة عامة من مقتضاها أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها للخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك قطعية كالحكم برفض دفع شكلي أو الحكم في مسألة فرعية، أم كانت متعلقة بالإثبات كالحكم بسماع الشهود أو بتدبير خبير أم متعلقة بسير الإجراءات كالحكم بضم قضية إلى قضية أخرى. أما الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمام المحكمة، كالحكم بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى فيجوز الطعن في مثل هذه الأحكام على استقلال. وعلى أساس ما تقدم صيغت المادة ٣٧٨ مرافعات فجرى نصها بأن "الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها للخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى سواء أكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات. إنما يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى وفي الأحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع". وتقول المنكرة التفسيرية في تبرير هذا الاتجاه التشريعي المستحدث أن المقصود منها هو منع

تقطع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي مع احتمال أن يقضى آخر الأمر في أصل الحق للخصم الذي أخفق في النزاع الفرعي فيعفيه ذلك عن الطعن في الحكم الصادر عليه قبل الفصل في الموضوع. على أن المشرع قد استثنى من هذه القاعدة الأحكام التي تصدر بوقف الدعوى وكذلك الأحكام الوقتية والأحكام المستعجلة. وقد أجمع الشراح والتفت أحكام القضاء على أن نص المادّة ٢٧٨ مرقعت هي مادة ذلك حكم عام ينظم كل طرق الطعن في الأحكام بدليل أن المشرع أوردها في الفصل الخاص بالأحكام العامة التي تنظم سائر طرق الطعن. وأن مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل في الموضوع.

وعلى هدى ما تقدم يكون الطعن على استقلال وفور صدور الحكم التمييزي في الموضوع، بنذب خبير هندسي لمعاينة الأعمال التي قلم بها المدعى في الوحدة (ج) يكون الطعن في هذا الحكم على هذا النحو قد أشغل ما استحدثه قانون المرافعات من أصول وأوضاع في هذا الشأن وفاته الغرض الذي سعى المشرع إلى تحقيقه من الاتجاه الواضح الذي قدمنا أسبابه ومن المسلم أن الطعن لا يعتد به أو يعول عليه ولا ينتج أي أثر ما لم يكن قد رفع صحيحا بالتطبيق السليم لأحكام القانون.

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧ - من ٧ ص ٥٥٤)

المبدأ رقم (١١٥٠) - الطعن في الأحكام - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام وما لا يجوز - اقتصر قانون مجلس الدولة على بيان حالات الطعن دون إشارة منه إلى تقسيم الأحكام من حيث القابلية للطعن فور صدورها أو مع الحكم الصادر في الموضوع - الرجوع في ذلك إلى قانون المرافعات.

الحكم

إن قانون مجلس الدولة قد اقتصر فيما يتصل بتحديد ما يجوز وما لا يجوز للطعن فيه من الأحكام على بيان حالات الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة للقضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم القضائية دون أن يشير إلى تقسيم الأحكام مكن حيث قابليتها للطعن إلى أحكام يجوز الطعن فيها فور صدورها وأحكام لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في موضوعه

الدعوى - ومن ثم فإن المرد في تلك في مجال المنازعة الإدارية إلى أحكام قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

المبدأ رقم (١١٥١) - أحكام صلارة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة فلا يجوز الطعن عليها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وأحكام أخرى يجوز الطعن فيها قبل الفصل في الموضوع وهي الحكم بوقف الدعوى والأحكام الوقتية والمستعجلة.

الحكم

إن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات تنص على أن "الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أم بسير الإجراءات إنما يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى وفي الأحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع". ولقد كان رائد المشرع في تقرير القاعدة التي تضمنتها هذه المادة حسبما أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون هو (منع تقطع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي مع احتمال أن يقضى آخر الأمر في أصل الحق للخصم الذي أخفق في النزاع الفرعي فيعفيه ذلك من الطعن في الحكم الصادر عليه قبل الفصل في الموضوع) - ومن المسلم إن حكم هذه المادة حكم عام ينظم كل طرق الطعن في الأحكام وآية ذلك أن المشرع أورده في الفصل الخاص بالأحكام العامة التي تنظم كل طرق الطعن.

(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

المبدأ رقم (١١٥٢) - الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالا - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع - هي الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الطلب الذي رفعت به الدعوى سواء أكانت قطعية أو متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات أو بما أثير أثناء نظر الدعوى من مسائل متعلقة بالموضوع - مثال: الحكم بتدب خبير - لا يعتبر من الأحكام التي تنتهي بها الخصومة وإن تضمن

في أسبابه تأييد وجهة نظر معينة.

الحكم

إن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا يجوز الطعن فيها على استقلال فور صدورها في ضوء الحكمة التي أقيمت عنها المذكرة الإيضاحية هي الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الطلب الذي رفعت به الدعوى والذي عبرت عنه المذكرة الإيضاحية (بأصل الحق) وذلك سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات أو بما أثير أثناء نظر الدعوى من مسائل متصلة بالموضوع وذلك لتوافر حكمة المنع من الطعن على استقلال بالنسبة لها.

وعلى هدى ما تقدم فانه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد تضمن في أسبابه تفسير بعض أحكام العقد على وجه معين وتأييد وجهة نظر بذاتها في بعض لوجه الخلاف الذي قام في هذا الشأن خلال نظر الدعوى إلا أنه وقد اقتصر هذا الحكم على ندب خبير حسابي لأداء المأمورية المبينة في أسبابه فانه يعتبر من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهي بها الخصومة ما دلم أن الطلبات التي رفعت بها الدعوى وهي إلزام الوزارة بالمبالغ المطلوب الحكم بها لم يفصل فيها بعد - ومن ثم فان الطعن فيه فور صدوره وقبل الفصل في الطلبات موضوع الدعوى يكون غير جائز بالتطبيق لحكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

المبدأ رقم (١١٥٣) - نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات بشأن استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها تبعا لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع ما لم تكن قبلت صراحة - لا محل لإعمال هذا النص على الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

ليس في قانون مجلس الدولة ولا في قانون المرافعات بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا نص مماثل لنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات الوارد بشأن استئناف الأحكام الذي يقضى بأن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن

قبلت صراحة والذي ذهبت المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات في تبيانه إلى أن الاستئناف يتناول جميع الأحكام التي سبق صدورها ولو كانت قد صدرت لمصلحة المستأنف بحيث يجوز للمستأنف عليه أن يثير كل ما كان قد أبداه من دفوع ووجوه دفاع أمام محكمة الدرجة الأولى دون حاجة إلى استئناف الأحكام الصادرة برفضها قبل الفصل في الموضوع - لا محل لإعمال هذا النص الذي ورد في قانون المرافعات بشأن استئناف الأحكام إذ لا تتسع لحكمه حالات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا التي وردت في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وهي المقابلة للمادتين ٤٢٥، ٤٢٦ من قانون المرافعات بشأن الطعن بالنقض.

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٧)

المبدأ رقم (١١٥٤) - لا محل لإعمال نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم وما يقابلها من نصوص في القانون الجديد بشأن استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها تبعا لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

لا محل لتطبيق الأحكام التي تضمنها نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم وما يقابلها من نصوص القانون الجديد وهي خاصة باستئناف الأحكام إذ لا تتسع لهذه الأحكام حالات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا التي وردت في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وهي المقابلة للمادتين ٤٢٥، ٤٢٦ من قانون المرافعات القديم بشأن الطعن بالنقض وما يقابلها من نصوص قانون المرافعات الجديد.

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

المبدأ رقم (١١٥٥) - الاستئناف الفرعي هو طريق استثنائي مقرر بنص خاص ولم يقرر مثله بالنسبة إلى طرق الطعن الأخرى - عدم جواز انسحاب هذا الطريق الاستثنائي إلى غيره من طرق الطعن على الأحكام.

الحكم

إن الاستئناف الفرعي هو طريق استثنائي للاستئناف قدره الشارع بنص خاص، ولم يقرر مثله بالنسبة إلى طرق الطعن الأخرى سواء ما ورد منها في

قانون المرافعات المدنية والتجارية أم في قانون تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فلا يجوز أن ينسحب هذا الطريق الاستثنائي للاستئناف إلى غيره من طرق الطعن على الأحكام.

(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٤)

المبدأ رقم (١١٥٦) - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - نصها على عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم المنهي لها - تطبيقها في القضاء الإداري - تفسيرها: الأحكام التي تنهى الخصومة يكون الطعن فيها فور صدورها ولو لم تفصل في موضوع الدعوى - مثال: الحكم بعدم اختصاص المحاكم التأديبية ولائيا يعتبر حكما منهيًا للخصومة.

الحكم

إن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري" وهذه المادة - حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون تقابل المادة ٣٧٨ من القانون السابق وتمثلها في الحكمة التشريعية وهي منع تقطيع أوصال الخصومة الواحدة وتوزيعها بين المحاكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى إلا أن النص الجديد قد عمل على تغايد ما أثاره النص الملغى من تفرقة دقيقة بين الأحكام الموضوعية والفرعية وبين الأحكام التي تقبل الطعن المباشر وتلك التي لا تقبله فاتجه القانون الجديد إلى عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم المنهي لها ولما كان قضاء هذه المحكمة قد أطرده على تطبيق حكم المادة ٣٧٨ للملغاة على الطعون التي تقام أمامها تحقيقا للحكمة التشريعية التي استهدفتها ولأنها لا تتعارض وقواعد التقاضي الواردة في قانون مجلس الدولة فإنه يتعين تطبيق حكم المادة ٢١٢ الحالية لذات الأسباب التي دعت إلى إعمال حكم للنص الملغى في تلك الطعون والذي يخلص من نص المادة ٢١٢ مفسرا على هدى المذكرة الإيضاحية أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة لا يجوز

الطعن فيها إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها أما الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها فيكون الطعن فيها فور صدورها وذلك سواء كانت هذه الأحكام قد فصلت في موضوع الدعوى أم في مسألة فرعية عنه فالأحكام غير الفاصلة في موضوع الدعوى ولكنها منهيّة للخصومة كالحكم بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى أو بسقوط الخصومة أو بتركها يجوز الطعن فيها على استقلال فور صدورها لأنها ما دامت قد أنهت الخصومة فلن يعقبها حكم في موضوع الدعوى ولذلك فلا محل لتعليق الطعن فيها على صدور حكم في الموضوع.

ومن حيث أنه لما كان الحكم الصادر ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ من المحكمة التأديبية بالإسكندرية قد استهل قضاءه بالفصل في الدفع بعدم الاختصاص الولائي للمحاكم التأديبية بنظر الدعوى وقضى فيه صراحة برفضه ثم أرفف ذلك بالفصل في الاختصاص المحلي للمحكمة المذكورة بنظر الدعوى وانتهى في منطوقة إلى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وأمر بإحالتها إلى المحكمة التأديبية المختصة عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه يخلص من ذلك أمران أولهما أن ما تضمنته أسباب الحكم من فصل في الدفع بعدم الاختصاص الولائي قد ارتبط ارتباطاً جوهرياً بما قضى به منطوقة من عدم الاختصاص المحلي ومن ثم فقد قضاءه في الدفع المشار إليه حجية الأمر المقضي ذلك أنه ما كان يصح قانوناً أن تبحث المحكمة الاختصاص المحلي إلا بعد أن تقضى في الدفع بعدم ولايتها على الدعوى أمام الأمر الثاني فهو أن قضاء المحكمة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى قد أنهى الخصومة أمامها دون الفصل في موضوع الدعوى فهو بهذه المثابة من الأحكام التي يطعن فيها مباشرة وعلى استقلال طبقاً لحكم المادة ٢١٢ الذي سلف بيانه ولما كان الطاعن لم يطعن في هذا الحكم فإنه يكون والحالة هذه قد أصبح حائزاً لقوة الأمر المقضي ويكون للحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما ذهب إليه من أنه لا وجه لإعادة بحث الدفع بعدم الاختصاص الولائي للمحاكم التأديبية بنظر الدعوى بعد أن سبق للمحكمة التأديبية بالإسكندرية الفصل فيه بحكم قطعي حائزاً لقوة الأمر المقضي أما استناد الطاعن في تأييد هذا السبب من طعنه إلى حكم المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات التي تقضى بأن استئناف الحكم المنهي للخصومة يستتبع استئناف جميع الأحكام التي

سبق صدورها في الدعوى فانه لا وجه لإعمال هذا النص الذي ورد في شأن الاستئناف عند الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا إذ لا تتسع له حالات الطعن أمامها كما وردت في قانون مجلس الدولة وهي حالات تقابل الطعن بالنقض في قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٤)

المبدأ رقم (١١٥٧) - طعن هيئة مفوضي الدولة أمام الدائرة الاستئنافية على حكم المحكمة الإدارية الذي قضى بقضاء ضمني باختصاصها ولائها بنظر الدعوى - لا يجوز الطعن في مثل هذه الأحكام التي لا تنتهي بها الخصومة إلا بصور الحكم المنهي للخصومة - الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بعدم جواز الطعن في حكم المحكمة الإدارية المطعون فيه - أساس ذلك: المادة ٢١٢ من قانون المرافعات.

الحكم

لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف للدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ومفهوم ذلك على ما أورثته المذكرة الإيضاحية - هو لتبسيط الأوضاع ومنع تقطيع أوصال للقضية فاتجه المشرع إلى عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام للصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا ما عدته من أحوال رأت استثنائها.

ومن حيث إن إجماع الأحكام المستقرة على إن الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص لا يحسم إلا شفا من النزاع ولا تنتهي به الخصومة كلها فلا يقبل الطعن المباشر إلا بصور الحكم في موضوع الدعوى وعندئذ يستأنف أمام القضاء الأعلى كافة الأحكام التي كانت قد صدرت أثناء نظر الدعوى.

ومن حيث إن طعن هيئة مفوضي الدولة أمام الدائرة الاستئنافية انصب على أن المحكمة الإدارية قضت بقضاء ضمني، باختصاصها ولائها بنظر الدعوى الأمر غير المقبول قانونا وكان عليها أن تقر أن تقر فور الفصل في الموضوع فتعرض على المحكمة الاستئنافية جميع الأحكام التي تسبق صدورها غير المنهية

للخصومة ولم تكن تقبل الطعن المباشر استقلالا وذلك وفقا للمادة ٢١٢ المشار إليها.

ومن حيث انه ولو أن الطعن المائل انصب على حكم صريح للمحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى نوعا وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري، إلا أن هذا الحكم أيضا لا يعتبر بدوره حاسما إلا لشق من النزاع ولم تنته به الخصومة كلها، بل على العكس عاد الحكم مرة ثانية إلى المحكمة الإدارية بقرار من محكمة القضاء الإداري فصار الموضوع أمامها من جديد، وقضت فيه بوقف الفصل في الدعوى انتظارا لحكم المحكمة الدستورية العليا، ولم يفصل في الموضوع حتى الآن.

ومن حيث انه لذلك فما كان يجوز لهيئة مفوضي الدولة الطعن على حكم المحكمة الإدارية العليا لوزارتي الري والصحة رقم ١٢٣ لسنة ١٧ ق أمام الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الإداري - سواء للرفض الضمني بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى أو بحكمها الصريح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري، فانه على كلا الأمرين لا يجوز الطعن في مثل هذه الأحكام التي لا تنتهي بها الخصومة إلا بغير صدور الحكم المنهي للخصومة كلها، وهو لما يصدر بعد.

ومن حيث انه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم جواز نظر الطعن على الوجه المشار إليه، إلا أنها وقد قضت برفض الطعن وجب تعديل قضائها إلى عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارتي الري والحربية المطعون فيه.

(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

المبدأ رقم (١١٥٨) - حكم في الشق المستعجل - تعلق الطعن بشروط قبول الدعوى - صدور حكم في الشق الموضوعي قبل الفصل في الطعن - عدم الطعن على هذا الحكم - اعتبار الطعن في الحكم الأول مثيرا لما قضى في الموضوع مما يتعين معه التعقيب على ما قضت به محكمة القضاء الإداري في ناحيتي النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء.

الحكم

ومن حيث انه على هدى قضاء سابق لهذه المحكمة، إذا كان الحكم لا يصح

أن يتغاير في مسألة أساسية مشتركة بين وجهي الخصومة المستعجل والموضوعي لتعلق ذلك الحكم بأمر جوهري هو توافر شروط قبول الدعوى. فلا محل إذن للاستمسك بحجية الحكم للنهائي عند نظر الطعن المرفوع عن الحكم الذي قضى في الشق الخاص بوقف التنفيذ، ذلك أن المحكمة العليا بما لها من سلطة التعقيب تملك أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة قبول الدعوى غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة أدنى في الموضوع. ولو كان سلفنا إلزام المحكمة العليا بمقتضى هذا الحكم نزولا على نهائيته في هذه الصورة ليا كفت الحقيقة القانونية فيه، لكان مؤدى ذلك أن تغل يد المحكمة العليا عن إعمال ولايتها في التعقيب على الحكم بجديتها، وهو بطبيعته غير قابل للاختلاف بالنسبة إلى شقي المنازعة، ولكانت النتيجة كذلك أن يعلو حكم محكمة القضاء الإداري على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي لمجرد أن الحكم الأول كان نهائيا لامسك نوى الشأن عن الطعن فيه لكتفاء بطعنهم في الحكم المتعلق بالجانب المستعجل وهي نتيجة لا يمكن تقبلها بحال، وإذا كان لا يتصور عقلا اختلاف الحكم في الوجه المستعجل من المنازعة عنه في وجهها الموضوعي لتعلق الأمر بمسألة أساسية ولحده غير قابلة للقضاء وهي قبول الدعوى شكلا، فإن حكم المحكمة العليا ينبغي أن يعلو على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يثر أمام المحكمة العليا صدور هذا الحكم وذلك كيلا يفترق الرأي ما بين المحكمتين العلا والدنيا في مسألة أساسية يتعين في شأنها التحويل على رأى المحكمة العليا، وما دامت هذه المحكمة قد اتصلت بشق المنازعة للمستعجل عن طريق الطعن في الحكم الصادر فيه فلا مقترح عن تعديلها للحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الإداري والتعقيب عليه بما تراه هو الحق الذي لا مرية فيه لأنه يخشى إذا لم تجر على هذا المنهج أن يصدر من المحكمة العليا حكم يتعارض مع حكم المحكمة الدنيا ولا شبهة أن الغاية المبتغاة من ذلك هو وضع حد لتضارب الأحكام وانحسام المنازعة في الاختصاص بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي الإداري وينبني على ما سلف إيضاحه لزوم اعتبار الطعن الحاضر مثير لما قضى به في الموضوع ويتعين من أجل ذلك التعقيب على ما قضت به محكمة القضاء الإداري

في ناحيتي النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء.

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)

المبدأ رقم (١١٥٩) - طعن في حكم وقف التنفيذ - صدور حكم في الموضوع - لا جدوى من الاستمرار في نظر الطعن - اعتبار الخصومة منتهية.

الحكم

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ وإن كانت له مقومات الأحكام وخصائصها بالنسبة إلى وجوب تنفيذه وجواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا، إلا أنه مع ذلك حكم وقتي بطبيعته يقف أثره من تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى. إذ من هذا التاريخ تترتب آثار الحكم الأخير باعتباره حكماً فاصلاً في موضوع المنازعة ولجب النفاذ من تاريخ صدوره. ومن ثم فإن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ينتهي أثره ويستفد أغراضه بصدور الحكم في موضوع الدعوى وعليه يكون الاستمرار في نظر الطعن في هذا الحكم الوقتي غير ذي موضوع ولا جدوى منه ويتعين والحال كذلك الحكم باعتبار الخصومة منتهية في الطعن.

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٣)

المبدأ رقم (١١٦٠) - الطعن في حكم طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه - صدور الحكم في طلب الإلغاء ذاته من شأنه أن تغدو الخصومة في الطعن في الحكم بوقف التنفيذ غير ذات موضوع.

الحكم

إن الحكم في طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه حتى يفصل في أصل الدعوى بطلب إلغاؤه، وهو الوجه المستعجل في المنازعة إذ هو مشتق من أصلها وفرع منها، وإن كان حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها، ويجوز الطعن فيه استقلالاً أمام المحكمة الإدارية العليا - إلا أنه بحسب طبيعته حكم مؤقت، لا يمس أصل طلب الإلغاء، ولا يقيد المحكمة عند نظرها لهذا الطلب.. ولها أن تعدل عنه، ولذلك ينحصر أثره في وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً لحين الفصل في طلب الإلغاء وعندئذ يقف هذا الأثر وصدور الحكم في طلب الإلغاء، والطعن في حكم وقف التنفيذ لا يترتب عليه تأخير الفصل في طلب الإلغاء أو إرجاؤه. ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أنه بعد رفع هذا الطعن

المتعلق بالحكم بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه في الدعوى رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٢ ق، وقبل عرضه على هذه المحكمة نظرت محكمة القضاء الإداري طلب إلغاؤه، وقضت فيه بجلسته ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ برفضه وإلزام المدعية المصروفات وطعنت هيئة المفوضين فيه بالطعن رقم ٢٦٨ ق أمام المحكمة الإدارية العليا، وقضت دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ برفضه، فإن من أثر صدور حكم محكمة القضاء الإداري في طلب الإلغاء ذاته، أن تغدو الخصومة في الطعن في الحكم بوقف التنفيذ غير ذات موضوع، إذ يجرى العمل بالحكم في طلب الإلغاء على مقتضاه من تاريخ صدوره، بغض النظر عن الطعن فيه، فينتهي من التاريخ ذاته أثر الحكم في طلب وقف التنفيذ فلا يعود من ثم ما تدور الخصومة في خصوصه بين طرفيها ولذلك تعتبر منتهية، ويتعين الحكم في الطعن المذكور بهذا.

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٣٠)

المبدأ رقم (١١٦١) - الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار وفي الموضوع بإلغائه - صدور الحكم في الشقين المستعجل والموضوعي - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الشق المستعجل فقط - فوات مواعيد الطعن في الشق الموضوعي - الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ وإن كان حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويجوز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن ذلك كله لا ينفي عنه كونه حكماً مؤقتاً لا يقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي - الأثر المترتب على ذلك: مصير حكم وقف التنفيذ يتعلق بصدور الحكم الموضوعي - إذا صدر الحكم في الشق الموضوعي فله يجب الحكم الصادر من ذات المحكمة في الشق للعجل ويكون هو المعول عليه في الدعوى - صيرورة الحكم الموضوعي نهائياً بعدم الطعن خلال الميعاد - لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشق المستعجل - الحكم بعدم جواز الطعن.

الحكم

إن الطعون الأربعة بنيت على أن الأحكام المطعون فيها قد خانها التوفيق في تطبيق الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف تنفيذ القرارات المطعون فيهما وهما

الجدية والاستعجال للأسباب التي فصلها كل طعن منها.

ومن حيث أنه واضح من الاطلاع على تقارير هذه الطعون أنها جميعاً انصبّت على الشق الصادر بشأنه أحكام محكمة القضاء الإداري دون الشق الموضوعي بمعنى أنها جميعاً لم تتعرض للموضوع.

ومن حيث إن محكمة القضاء الإداري في أحكامها قد تناولت بالحكم الشق الموضوعي من القرارات المطعون فيها حيث قضت بإلغائها بعد أن أصدرت أحكامها في الشق العاجل. ومقتضى ذلك أنه على الرغم من تعرض محكمة القضاء الإداري للشق الموضوعي في الأحكام المطعون فيها فإن الطعون لم تتناوله بالتالي ظل هذا الشق دون طعن من الطاعنين في المواعيد المقررة قانوناً، ومن ثم يصبح نهائياً لا مجال للطعن فيه.

ومن حيث إن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ وإن كان حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه وهو الوجه المستعجل للمنازعة ويجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا استقلالاً شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهائي إلا أن ذلك كله لا ينفي عنه كونه حكماً وقتياً لا يقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي من الدعوى - بهذه المثابة فإن مصيره يتعلق بصور الحكم الموضوعي في الدعاوى المطعون في أحكامها أمام هذه المحكمة بالطعون الماثلة بإلغاء القرار المطعون فيه ورفضه دعوى المدعى عليهما (الملاك) طرد المدعين من الأرض المؤجرة فإن هذا الحكم يجب الحكم الصادر من ذات المحكمة في الشق العاجل ويكون هو المعول عليه في الفصل في الدعوى.

ومن حيث أنه واضح مما تقدم أن الحكم الموضوعي المذكور لم يصادف طعناً فيه أمام هذه المحكمة في المواعيد القانونية ومن ثم أصبح نهائياً غير قابل للطعن فيه أمامها - وبذلك لا يجوز لهذه المحكمة النظر في الطعن الراهن المتعلق بالشق العاجل في الدعوى - وبالتالي يمتنع عليها النظر في عقود الصلح المطلوب إلحاقها بمحضر الجلسة لتعلقها بموضوع النزاع وهو غير مطروح على المحكمة - الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الطعون وإلزام الطاعنين بالمصروفات.

(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥)

المبدأ رقم (١١٦٢) - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حظرت الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهني للخصومة - يجوز الطعن مباشرة في الحكم الصادر بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية- يتعين أن تكون هذه المسألة الأولية مطروحة فعلا على المحكمة المختصة أو أن يقترن حكم الوقف بتكليف الخصم صاحب الشأن بطرحه عليها.

الحكم

إن المادة ٢١٢ من ذات القانون بعد أن حظرت الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهني للخصومة كلها استتت أحكاما معينة من بينها الأحكام الصادرة بوقف الدعوى، وبذا يجوز الطعن مباشرة في الحكم الصادر بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية، فالأمر الصادر بوقف الدعوى لهذا السبب هو حكم فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بالفصل في المسألة الأولية، ومن هنا يحوز الحجية على نحو يمنع المحكمة التي أصدرته من العدول عنه بمعاودة النظر في الدعوى حتى يبت في المسألة الأولية. ونظرا لما يترتب على هذا الحكم القطعي من أثر موقوف للدعوى إلى أن يبت في المسألة الأولية، فإنه يتعين أن تكون هذه المسألة مطروحة فعلا على المحكمة المختصة أو أن يقترن حكم الوقف بتكليف الخصم صاحب الشأن بطرحه عليها، عملا ألا يظل الوقف قائما وأثره مانعا دون معاودة السير في الدعوى.

(الطعن رقم ١٧٧ و ١٧٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦)

المبدأ رقم (١١٦٣) - الأمر الذي تصدره المحكمة بوقف الدعوى حتى تفصل في مسألة أولية يتوقف عليها الحكم في موضوع الدعوى - حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به - استثناء جواز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى طبقا للمادة ٢١٢ مرافعات.

الحكم

جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا في هذا الشأن على أن الأمر الذي تصدره المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية يتوقف عليها الحكم في موضوعها يقطع بعدم صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها بالحالة التي هي

عليها فيؤثر بذلك في سيرها ويؤخر نظرها وهو بهذه المثابة حكم قطعي فرعى له حجية الشيء المحكوم به، ولما كان لا سبيل إلى إلزام المتضرر منه بأن ينتظر حتى يزول السبب المعلق عليه الإيقاف وحتى يحكم بعد ذلك في الموضوع، وليس من شأن الطعن فيه أن يمزق الخصومة أو يؤخر سيرها بل على العكس قد يؤدي في حالة نجاحه إلى تعجيل الفصل فيها، ولذا أجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى استثناء من قاعدة عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر بوقف الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا قبل الفصل في موضوع الدعوى جائز قانوناً.

(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٩)

المبدأ رقم (١١٦٤) - جواز أو عدم جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر يتصل بالنظام العام مما يتعين معه التصدي له حتى ولو لم يتعرض له أي من ذوي الشأن - من بين الطعون التي تختص بنظرها المحكمة الإدارية العليا الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري، ويقصد بها الأحكام المنهية للخصومة، وكذلك الأحكام الصادرة في طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية - القرارات التي تصدر أثناء سير الخصومة دون أن تنهيتها كلها سواء تعلقت بالإجراءات أو بمسألة متعلقة بالإثبات فإنها لا تقبل الطعن الفوري، بل يمكن الطعن فيها فقط مع الحكم المنهي للخصومة أو بعده، فإذا ما تم الطعن فيها استقلالا قبل صدور الحكم المنهي للخصومة أو دون الطعن فيه وجب على محكمة الطعن أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز هذا الطعن.

الحكم

المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. لا يجوز اتباع طرق الطعن إلا في الأحوال التي نص عليها المشرع - جواز أو عدم جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر يتصل بالنظام العام مما يتعين معه التصدي له حتى ولو لم يتعرض له أي من ذوي الشأن - من بين الطعون التي تختص بنظرها المحكمة الإدارية العليا الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري، ويقصد بها الأحكام المنهية للخصومة، وكذلك الأحكام الصادرة في طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية - القرارات التي تصدر أثناء سير الخصومة دون أن تنهيتها كلها سواء تعلقت بالإجراءات أو بمسألة متعلقة بالإثبات فإنها لا

تقبل الطعن الفوري، بل يمكن الطعن فيها فقط مع الحكم المنهي للخصومة أو بعده، فإذا ما تم الطعن فيها استقلالا قبل صدور الحكم المنهي للخصومة أو دون الطعن فيه وجب على محكمة الطعن، أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز هذا الطعن - قرار محكمة القضاء الإداري بإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها لا يعد بحسب طبيعته القانونية من الأحكام المنهية للخصومة التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا. (الطعن رقم ٥٠٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٤/٣/٢٠٠٧ - س ٥٢ ج ١ - ص ٥٢٧)

المبحث الثاني

نطاق اختصاص المحكمة بالطعن

حددت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص المحكمة الإدارية العليا فأجازت الطعن أمامها في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية:

- ١- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله.
- ٢- إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.
- ٣- إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع.

ويكون لنوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم.

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره.

***الأحكام الجائز الطعن فيها:**

يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام التي تصدر من محكمة القضاء الاداري، ومن المحاكم التأديبية.

يضاف إلى ذلك حالتين:

الأولى: ما توسع فيه قضاء المحكمة الإدارية العليا فقبلت الطعن أمامها مباشرة في القرارات الصادرة من مجالس التأديب وكان أول حكم لها في ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٠ ثم استقر قضاؤها بعد ذلك على هذا المعنى وهو ما سنرى تفصيله ونطوره فيما سنعرضه من تطبيقات قضائية.

الثانية: ما أضافه المشرع في المادة ١٣ من قانون تحديد الملكية الزراعية سنة ١٩٦٩ من أن الطعن في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي بشأن الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون المشار إليه يكون أمام إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة.

وسوف نعرض فيما يلي للتطبيقات القضائية لحدود اختصاص المحكمة الإدارية العليا ونطاق الطعن أمامها وما يدخل في اختصاصها وما يخرج عنه في مطلبين:

المطلب الأول : ما يندرج في نطاق اختصاص المحكمة.

المطلب الثاني: ما يخرج عن نطاق اختصاص المحكمة.

المطلب الأول

ما يندرج في نطاق اختصاص محكمة الطعن

المبدأ رقم (١١٦٥) - تحديد الأحكام التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا والتي لا يجوز - الرجوع بشأنه إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحكم

انه لتحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا من أحكام يتعين الرجوع في ذلك إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام قانون مجلس الدولة لم يتعرض لذلك واقتصر على بيان الأحوال التي يجوز الطعن فيها

على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو المحاكم
التأديبية.

أما تقسيم الأحكام من حيث الحجية المترتبة عليها، إلى قطعية وغير قطعية،
ومن حيث قابليتها للطعن فيها إلى أحكام ابتدائية ومنتهاية وحائزة لقوة الشيء
المحكوم فيه وباتة، ومن حيث صدورها في مواجهة المحكوم عليه أو في غيبته
إلى حضورية وغيابية، ومن حيث قابليتها للطعن المباشر إلى أحكام يجوز
الطعن فيها فور صدورها وأحكام لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم
الصادر في موضوع الدعوى فإن المرد في ذلك كله وفي مجال المنازعة
الإدارية، إلى أحكام قانون المرافعات بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩.

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

المبدأ رقم (١١٦٦) - صدور الحكم من محكمة القضاء الإداري كدرجة ثانية
- جواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا - عمومية نص المادة ١٥ من
قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥.

الحكم

إن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد خولت رئيس
هيئة مفوضي الدولة، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن، الطعن أمام
المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو
المحاكم الإدارية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة. ونص المادة
المذكورة لم يخصص الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري
بتلك التي تصدرها تلك المحكمة في دعاوى مرفوعة إليها طعنا في قرار لجنة
قضائية أو في حكم لمحكمة إدارية، بل المناط في ذلك هو كون الحكم المطعون
فيه صدر من أيهما وقامت به حالة أو أكثر من حالات الطعن المنصوص عليها
في المادة المذكورة، فالدفع، والحالة هذه، يقوم على تخصيص بغير مخصص من
النص.

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

المبدأ رقم (١١٦٧) - الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري - لا يلزم أن
ينصب على الأحكام الصادرة منها في دعاوى مرفوعة إليها ابتداءً - جوازه

بالنسبة للأحكام الصادرة منها في دعاوى مرفوعة إليها طعناً في قرار لجنة قضائية أو حكم محكمة إدارية.

الحكم

إن نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة لم يخصص الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بتلك التي تصدرها في دعاوى مرفوعة إليها ابتداءً دون الأحكام التي تصدرها في دعاوى مرفوعة إليها طعناً في قرار لجنة قضائية أو حكم لمحكمة إدارية، بل المناط في ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر في أيهما وقامت به حالة أو أكثر من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة المذكورة.

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

•• هذا المبدأ الأخير والسابق له صدر قبل العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة والذي أصبح بمقتضاه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا مقصوراً على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية، وأسند الاختصاص بنظر الطعون في أحكام المحاكم الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية ومن ثم صارت الأحكام التي تصدر في هذه الطعون نهائية، وقد أجاز القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري المشار إليها أمام المحكمة الإدارية العليا شريطة أن يكون الطعن مرفوعاً من رئيس هيئة مفوضي الدولة.

المبدأ رقم (١١٦٨) - قضاء الحكم المطعون فيه بما لم يطلبه المدعى مما يجيز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

إن الأصول المسلمة في فقه المرافعات توجب على القاضي أن يتقيد بحدود الطلبات المقدمة إليه من الخصوم وتأبى عليه أن يقضى في غير ما طلب إليه الحكم فيه. وإذا قضى الحكم فيه بما لم يطلبه المدعى يكون قد أقام قضاءه على قاعدة قانونية خاطئة تجيز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لأوضاع المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تأسيساً على خطئه في تطبيق القاعدة المشار إليها.

(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٢)

المبدأ رقم (١١٦٩) - صدور حكم من المحكمة الإدارية المختصة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى - الطعن في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري (الدائرة الاستئنافية) - تبين أن الحكم في حقيقته هو بعدم قبول دعوى الإلغاء وليس بعدم الاختصاص بنظرها - للدائرة الاستئنافية من محكمة القضاء الإداري أن تتصدى للموضوع ما دام أنه طرح برمته على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه.

الحكم

من حيث إن محكمة القضاء الإداري (الدائرة الاستئنافية) قد أصدرت الحكم المطعون فيه باعتبارها محكمة طعن، وإذا كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه أمامها الصادر من المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية بجلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٧ في دعوى المدعى رقم ٥٩٧ لسنة ١٢ القضائية قد قضى في الواقع من الأمر بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص بنظرها، فإن من حق محكمة القضاء الإداري (الدائرة الاستئنافية) عند نظرها الطعن في الحكم المذكور أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه حيث كانت الدعوى مهية أمامها للفصل فيها وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أمامها.

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٧)

المبدأ رقم (١١٧٠) - قرارات رئيس المحكمة التأديبية بالوقف عن العمل أو غير الوقف عن العمل - قرارات قضائية وليست ولائية - جواز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

إن المطعون ضده قد دفع بعدم جواز الطعن في القرار المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا مستندا إلى أنه قرار ولائي وليس حكما قضائيا، وإن الطعن أمام هذه المحكمة مقصورا على الأحكام وحدها طبقا للمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة.

ومن حيث إن هيئة المفوضين أيضا قد أثارت هذا الدفع وأسسته على أنه إذا كانت قرارات المحاكم التأديبية بالوقف عن العمل قابلة للطعن في ظل القانون السابق لمجلس الدولة، فإن مرد ذلك إلى أنها كانت تصدر من المحكمة بكامل

هيئتها الأمر الذي كان يضاف على هذه القرارات الصفة القضائية فتعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن فيها، أما وقد قضى قانون مجلس الدولة الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ١٦ منه بإسناد الاختصاص بإصدار هذه القرارات إلى رئيس المحكمة التأديبية منفردا فانه والحالة هذه تصبح قرارات ولائية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على اختصاصها بنظر الطعون في القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في الطلبات الخاصة بمد الوقف احتياطيا عن العمل، وبصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل وذلك لأن هذه الطلبات أن ترتبط بالدعوى التأديبية ارتباطا بالفرع بالأصل فإن القرارات الصادرة فيها تكون قرارات قضائية لا ولائية - وتستند المحكمة التأديبية اختصاص البت فيها من اختصاصها الأصل بنظر الدعوى التأديبية، ولا يغير من هذا النظر أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الحالي قد أسندت اختصاص الفصل في تلك الطلبات إلى رئيس المحكمة التأديبية منفردا إذ أن الأمر لا يعدو أن يكون تعديلا إجرائيا يستهدف التخفيف عن المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصاصها بذلك على حساب الانجاز المطلوب للقضايا، وعلى ذلك يظل القرار الصادر من رئيس المحكمة في الخصوصية المذكورة قرارا قضائيا ويجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض.

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

المبدأ رقم (١١٧١) - القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في شأن طلبات مد الوقف عن العمل وصرف نصف مرتب العامل الموقوف بسبب الوقف عن العمل - اعتبارها بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباطا بالفرع بالأصل - لا ينال من ذلك ما تقضى به الفقرة (رابعاً) من المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين بالقطاع العام من حظر الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في شأن الجزاءات الواردة بالمادة سالفه الذكر قصره على هذه الأحكام دون سواها جواز الطعن في غير هذه الحالات.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٢ الذي صدر القرار المطعون فيه في ظله تنص في فقرتها الأولى على أن لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة المشار إليها في المادة ٤٩ من هذا التظلم ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في شأن طلبات مد مدة الوقف وصرف نصف مرتب العامل الموقوف بسبب الوقف عن العمل، بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل ولأن المحكمة التأديبية تستمد اختصاصها بالبت فيها من اختصاصها الأصل بنظر الدعوى التأديبية ولا ينال من ذلك ما تقضى به الفقرة رابعا من المادة ٤٩ من النظام المذكور من أن القرارات الصادرة بالبت في التظلم من الجزاءات وكذلك أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في هذا الشأن نهائية عدا تلك التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان العامل بالحكم، وذلك لأن حظر الطعن مقصور -على ما سلف البيان- على الأحكام الصادرة في شأن الجزاءات دون سواها، وبالتالي فإن الأحكام التي تصدرها المحاكم التأديبية في غير هذه الحالات يجوز الطعن فيها وفقا للقواعد العامة المقررة للطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا أخذا بأن الحظر من الطعن استثناء من أصل عام لا يسوغ التوسع في تفسيره.

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

المبدأ رقم (١١٧٢) - القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات

مد الوقف احتياطيا عن العمل، وصرف النصف الموقوف صرفه من المرتب هي قرارات قضائية وليست ولائية - أساس ذلك: الأثر المترتب على ذلك - جواز الطعن فيها استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة على أن القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات مد الوقف احتياطيا عن العمل وصرف النصف الموقوف صرفه من المرتب بسبب الوقف هي قرارات قضائية وليست قرارات ولائية، إذ تستمد المحكمة التأديبية ولاية البت فيها من اختصاص الأصل بنظر الدعوى التأديبية، بحكم ارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباطا بالفرع بالأصل ومن ثم تعد هذه القرارات بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز بهذه المثابة الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانونا، ولا يغير من هذا النظر أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أسندت الاختصاص بالفصل في هذه الطلبات إلى رئيس المحكمة التأديبية منفردا إذ أن الأمر في ذلك لا تعدو أن يكون تعديلا إجرائيا يستهدف التخفيف على المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصاصها بذلك على حساب الانجاز المطلوب للقضايا مما لا أثر له على طبيعة تلك القرارات وكونها قرارات قضائية تعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا على ما تقدم البيان .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)

المبدأ رقم (١١٧٣) - قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قصره الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على بعض أحكام المحاكم التأديبية دون غيرها - قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إعادة تنظيم المحاكم التأديبية - إجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية على إطلاقها لهذا التنظيم ألغي ضمن التنظيم السابق الذي قصر الطعن على بعض الأحكام .

الحكم

إن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة، قد وضع النظام التأديبي للعاملين بهذه الجهات، ومن ذلك أن قضي بمحاكمتهم أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون

رقم ١١٧ ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية المحاكمات التأديبية وأحال في ذلك إلى أحكام الباب الثالث من هذا القانون، وهي الأحكام التي تبين تشكيل وترتيب المحاكم التأديبية، تحدد اختصاصها، وتعيد طريق الطعن فيها وإجراءاته وأحواله، حيث تنص المادة ٣٢ منه على أن "أحكام المحاكم التأديبية نهائية، ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا، يرفع الطعن وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة، ويعتبر من نوي الشأن في حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الإدارية الموظف الصادر ضده الحكم وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام، وتضمنت المادة ٤٩ من هذا النظام أحكام عدلت بعض قواعد التأديب الواردة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه، فقد رسعت من اختصاص السلطات الرئاسية بتوقيع الجزاءات التأديبية بينما ضيقت اختصاص المحاكم التأديبية في هذا المجال، كما أسندت إلى هذه المحاكم ولاية الفصل في الطعون التي تصدر بتوقيع جزاءات تأديبية أو بالفصل في الطعون تكون نهائية، وبالنسبة إلى الأحكام التي تصدر بتوقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوي الثاني ما يعلوه فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان العامل بالحكم، ومؤدى ذلك أن النظام العاملين بالقطاع العام قد تناول بالتعديل اختصاص المحاكم التأديبية على النحو سالف البيان كما عدل قواعد الطعن في أحكام هذه المحاكم أمام المحكمة الإدارية العليا على خلاف ما يقضي به قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وذلك بأن قصر الطعن على الأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوي الثاني وما يعلوه وألغاه فيما عدا ذلك، كما جعل ميعاد الطعن ثلاثين يوما تحسب من تاريخ إعلان الحكم .

من حيث أنه إعمالا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور التي تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية، صدر قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، وتناول في العديد من أحكامه شئون المحاكم التأديبية فقضي في المادة الثالثة منه بأنها فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة، وعدل بالمادة السابعة تشكيلها بأن جعل جميع أعضائها من المستشارين أو الأعضاء الفنيين بالمجلس، وبسط في المادة ١٥

اختصاصاتها فأصبحت تشمل نظر الدعاوي التأديبية عن المخالفات الإدارية والمالية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة، والعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وما يتبعها، من وحدات، والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح، وأعضاء مجالس إدارات الشركات النقابية، وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين، والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي صدر بتحديد ما قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا كما يدخل في اختصاصها أيضا الفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية، وفي الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام من السلطات الرئاسية كما نصت المادة ٢٢ منه علي أن "أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون، ويعتبر من ذوي الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية". ونصت المادة ٢٣ علي أنه "يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية... (٢).. (١): ويكون لذوي الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم.

ومن حيث أن الثابت من استقراء نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبخاصة نصوصه المتقدمة ذكرها أن المشرع استهدف إعادة تنظيم المحاكم التأديبية تنظيمًا كاملاً يتعارض مع الأسس التي قامت عليها التشريعات السابقة الصادرة في هذا الشأن ومن بينها تلك التي تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام، إذ نص قانون مجلس الدولة علي اعتبار المحاكم المذكورة فرعا من القسم القضائي بمجلس الدولة، ترتيبا علي ذلك جعل جميع أعضائها من رجال مجلس الدولة، ومنحها اختصاصات جديدة لم تكن لها من قبل، فقد قضى بالنسبة للعاملين بالقطاع العام علي ما جري به حكم المحكمة العليا في الطعن رقم ٩ لسنة ٢ القضائية (تنازع) الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ والذي تأخذ به هذه المحكمة بأن ولاية المحاكم التأديبية تتناول فضلا عن الدعاوي التأديبية المبتدئة، الاختصاص بالفصل في الطعن في أي جزاء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية وكذلك

طلبات التعويض المترتبة علي الجزاء، وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي الخاص بإلغاء الجزاء، ذلك كله بالمخالفة لما تقضي به المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مالف الذكر ثم أرفق قانون مجلس الدولة بالمادتين ٢٢ و ٢٣ منه أن أحكام المحاكم التأديبية علي إطلاقها يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ستين يوما من تاريخ صدورها ومؤدي ذلك أن قانون مجلس الدولة الجديد قد تضمن تنظيمًا خاصًا باختصاص المحاكم التأديبية في شأن تأديب العاملين بالقطاع العام، وينظر الطعون المقدمة منهم في الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية عليهم والفصل في الطلبات المرتبطة بهذه القرارات، وأجاز القانون الطعن في أحكام المحاكم التأديبية علي إطلاقها أمام المحاكم الإدارية العليا دن ثمة تفرقة بين الأحكام الصادرة في شأن العاملين في الدولة أو في القطاع العام أو في غيرها، هذا التنظيم الخاص يتعارض في أساسه علي ما سلف بيانه مع الأحكام الخاصة التي أوردها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ المتقدم ذكره تعارضًا من مقتضاه أن تصبح أحكام القانون المذكورة المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية وبالطعن في أحكامها، ملغاة ضمنا بصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إذ كان الأمر كذلك فإن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية الذي كانت تحظره المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مالف الذكر يصبح جائزًا قانونًا طبقًا لأحكام قانون مجلس الدولة .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

المبدأ رقم (١١٧٤) - نصت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ علي الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها علي العاملين بالقطاع العام، كما حددت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون التظلم إليها من توقيع هذه الجزاءات في البنود من ٦ - ١، نصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة علي أنه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ٤ - ١ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية - المقصود بنهائية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار إليها هي قابلية الحكم للتنفيذ حتى لو طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعن بغير ذلك - الدفع بعدم

جواز نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بنهائية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية دفع غير صحيح - أساس ذلك أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة بصريح النص في المادتين ٢٢، ٢٣ علي جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية في الأحوال المبينة فيها ولم تتجه إرادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلي إلغاء طريق الطعن المذكور صراحة أو ضمناً .

الحكم

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظر الطعن بمقولة أن الحكم المطعون فيه نهائي ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه فإنه يبين من الرجوع إلي المادة ٨٢ من هذا القانون أنها أرادت في فقرتها الأولى الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها علي العاملين في شركات القطع العام كما حددت في فقرتها الثانية الجزاءات التي يجوز توقيعها علي من كان منهم شاغلاً لأحدي الوظائف العليا، ثم حددت المادة ٨٤ من ذلك النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون التظلم إليها من توقيع هذه الجزاءات فنصت علي أن " يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

"(١).....(٢).....(٣)....."

ويكون التظلم من تقع هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان العامل بالحكم ."

من حيث إن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة بصريح النص في المادتين ٢٢، ٢٣ منه علي جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال التي يكن فيها الحكم المطعون فيه مبنياً علي مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله، وفي حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي حالة صدور الحكم علي خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه ويبين من استقراء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ إن المشرع لم تتجه إرادته إلي إلغاء طريق الطعن المذكور فلم ينص القانون ثمة نصاً ناسخاً صريحاً أو ضمناً بهذا الإلغاء كما

جاءت نصوص القانون وأعماله التحضيرية واضحة الدلالة في الإبقاء على هذا الوجه من الطعن، فقد اقتضت المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في بنودها الستة على تحديد السلطة المختصة بنظر التظلم من الجزاءات الموقعة فنصت هذه المادة في البند الأول منها على أن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها شاغلوا الوظائف العليا إلى رئيس مجلس الإدارة وقضت في البند الثاني منها بأن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها رئيس مجلس الإدارة إلى رئيس مجلس إدارة الشركة أو تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر فيها، أورد كل من البندين الثالث والسادس منها أن التظلم من الجزاءات التي توقعها المحكمة التأديبية يكون أمام المحكمة الإدارية العليا، وأشار كل من البندين الرابع والخامس إلى أن التظلم من الجزاءات التي توقعها كل من مجلس الإدارة رئيس الجمعية العمومية للشركة يكون أمام المحكمة التأديبية المختصة. ومؤدي النصوص السابقة أن المشرع استهدف فحسب تنظيم مرحلة التظلم من الجزاء الموقع على العامل ترك أمر تنظيم مرحلة الطعن القضائي فيما تصدره السلطات الرئاسية سائلة الذكر من قرارات وما تصدره المحاكم التأديبية من أحكام للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وليس أدل على اتجاه المشرع إلى إجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية مما نصت عليه المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه من أن تعفي من الرسوم الطعن التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية إذ لو كان المشرع قد اتجه قصده إلى حظر هذا الطعن والاكتفاء بمرحلة التظلم لما نص فيها على رسوم الطعن. ويساند هذا النظر أن أحد أعضاء مجلس الشعب أبدى -على ما جاء بمضبطة الجلسة السادسة السبعين في ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨ ص ٢٩ عند مناقشة الفقرة الثانية من البند الخامس من المادة) ٨٤ التي أصبحت الفقرة الثانية من المادة المذكورة (ولكن الإخوة القانونيين ذكروا إن القانون العام هو الذي ينظم إجراءات الطعن ولذلك فإنه يعدل عن اقتراحه بحيث يحذف الجزء الأخير من هذه الفقرة حتى يكون هناك اتساق بين القانونيين ولم يجادل أحد فيما أثير من أن القانون العام هو الذي ينظم إجراءات الطعن، بما يفيد أن هذا المبدأ كان أمراً مسلماً لا اعتراض عليه ولا رغبة في العدول عنه وإذا كان مجلس الشعب لم يوافق على

الاقتراح الخاص بحذف الفقرة المشار إليها فإن ذلك لا ينال من سيادة المبدأ المنكور ولا يتجافي معه في شيء .

ومن حيث إن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ سالفه الذكر - من أنه "وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ٤-١ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية" ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا، ذلك أن مجرد وصف الأحكام التأديبية بأنها نهائية لا يعني في مفهوم قانون مجلس الدولة الذي أنشأ المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن في أحكامها إسباغ حصانة تعتصم هذه الأحكام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فقد نص هذا القانون في المادة ٢٢ منه علي أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك أجاز القانون في هذه المادة التالية لها، الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا، فنهائية الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ..إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك علي ما نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة، وهي بذلك تختلف عن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكم فيها التي أشارت إليها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالفه الذكر وهي تلك التي استنفدت مراحل الطعن أو انتهت مواعيد الطعن فيها بالنسبة لها لو شاء المشرع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أنف الذكر الخروج علي أحكام قانون مجلس الدولة في هذا الشأن لما أعياه النص الصريح علي عدم جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية وبهذه المثابة تكن النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظام العاملين في القطاع العام المشار إليه هي قابلية الأحكام التأديبية ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بغير ذلك ومن حيث أن هذا الفهم لنهائية الأحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار إليه يتسق مع مفهوم النهائية الذي نصت عليه هذه الفقرة للقرارات الصادرة بالبت في التظلم، ذلك أن مؤدي هذه النهائية إن قرار توقيع الجزاء استنفد مراحل إصداره والنظام منه بمعرفة السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ وذلك دون إخلال بحق الطعن فيه أمام المحاكم التأديبية إعمالا لما تقضي به المادة ٦٨ من الدستور من أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، وإن لكل مواطن حق اللجوء إلي قاضيه الطبيعي

ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عملي أو قرار إداري من رقابة القضاء، والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي إلى أن المشرع خالف حكم الدستور بالنص على حظر التقاضي بالنسبة للقرارات الصادرة بالبت في التظلمات المشار إليها حين نص في الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار إليها على أنها نهائية وهو ما لم يتجه المشرع إليه التزاما بحكم الدستور .

ومن حيث إن القول بأن نهائية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار إليها تعني عدم جواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا يؤدي إلى نتيجة غير منطقية وتفرقة شاذة تأبأها روح التشريع، وهي أن يصبح للنهائية في حكم الفقرة المذكورة معنيان متباينان أحدهما يدل على استنفاد مراحل إصدار القرار من السلطة الرئاسية وجواز الطعن فيه قضاء، ويدل الآخر على عدم جواز الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا ويصبح بهذه المثابة من صدر في حقه قرار تأديبي وتظلم منه للسلطة الرئاسية وفقا لحكم البندين ١، ٢ من المادة ٨٤ في مركز أسمى وحماية قضائية أشمل من ذلك الذي قررت المادة المذكورة في البند الرابع منها أن يكون التظلم من القرار التأديبي الصادر من السلطات الرئاسية أمام المحكمة التأديبية .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما تقدم فإنه ليس فيما تضمنته الفقرة الثالثة من البند الخامس المشار إليه من عدم النص على نهائية أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في التظلم في توقيع الجزاءات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذا البند ثمة دلالة على أن الأحكام التأديبية في التظلم من الجزاءات المشار إليها في البند الرابع من المادة المذكورة نهائية بمعنى أنه لا يجوز الطعن فيها لا دلالة في ذلك لأن المشرع قد استهدف من نهائية الأحكام التأديبية على ما سلف البيان قابليتها للتنفيذ بالرغم من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم توقف دائرة فحص الطعون تنفيذها فقد وضع المشرع في حسابه إزاء تفاوت منزلة العاملين ومركزهم الوظيفي والقيادي أثر المبادرة إلى تنفيذ الجزاءات الموقعة عليهم على حسن سير العمل فرأى أن تكون القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية بالبت في التظلم وأحكام المحاكم التأديبية قابلة للتنفيذ قبل استنفاد مراحل الطعن فيها أو فوات مواعيد هذا الطعن وذلك بالنسبة لجميع العاملين عدا رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارة الشكليات النقابية

المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من البند الخامس من المادة ٨٤، فقد رأت أن مصلحة العمل تقتضي عدم المبادرة إلى تنفيذ الجزاءات عليهم قبل أن تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بتأييدها من المحكمة الإدارية العليا أو بفوات مواعيد الطعن فيها أمام هذه المحكمة .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون النعي بعدم جواز الطعن في الحكم المطعون فيه علي غير أساس من القانون ويتمين رفضه .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٥ق - جلسة ١ / ١١ / ١٩٧٩)

المبدأ رقم (١١٧٥) - قضاء الحكم التأديبي ببراءة الطاعن مما اسند إليه بتقرير اتهام النيابة الإدارية - ارتضاء النيابة الإدارية هذا الحكم وعدم الطعن فيه - هذا القضاء أصبح حائزاً لقوة الشيء المقضي ولا يسوغ إعادة البحث في مدى سلامة الحكم المطعون فيه بشأنها - نطاق الطعن يتحدد في الاتهامات التي تضمنها تقرير الطعن والتي أدين فيها الطاعن دون سواها - لا مقتع فيما طالبت به النيابة الإدارية من التصدي للاتهامات التي حكم ببراءة الطاعن عنها - نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تقضي بأن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وله وفقاً لحكم المادة ١٧ من هذا القانون أن ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المنصوص عليها - مؤدي ذلك أن تصديق رئيس الجمهورية أو من ينيبه في ذلك أو تعقيبه علي حكم محكمة أمن الدولة هو في حقيقته قرار قضائي بوصفه تعقيباً علي حكم - اعتباره بمثابة الحكم النهائي ويحوز بالتالي قوة الشيء المقضي إلا في الحالة التي انطوت عليها المادة ١٥ من ذات القانون التي أجازت لرئيس الجمهورية بعد التصديق علي الحكم بالإدانة أن يلغي الحكم مع حفظ الدعوي أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين في المادة ١٤ وذلك ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك فيها - إذا مارس رئيس الجمهورية أو من ينيبه اختصاصه في التعقيب علي حكم محكمة أمن الدولة فيكون بذلك قد استنفد ولايته ويمتنع عليه إعادة النظر فيه .

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٣ق - جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٨٠)

المبدأ رقم (١١٧٦) - المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم

العاملين بالقطاع العام — المقصود بنهاية أحكام المحاكم التأديبية — وصف أحكام المحاكم التأديبية بأنها نهائية لا يعني عدم جواز الطعن فيها أمام مجلس الدولة — أساس ذلك: قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أجاز الطعن في هذه الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا — نهائية هذه الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بغير ذلك — مؤدي نهائية قرار الجزاء المنصوص عليها في المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام إن قرار الجزاء يستنفذ مراحله إصداره والتنظيم منه وغدا قابلاً للتنفيذ — هذه النهائية لا تخل بحق صاحب الشأن في الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية المختصة أساس ذلك المادة ٦٨ من الدستور التي تمنع حظر التقاضي .

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جري علي أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ سالف الذكر من نهائية أحكام المحاكم التأديبية لا يعني أنه لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا، ذلك أن مجرد وصف الأحكام التأديبية بأنها نهائية لا يعني في مفهوم قانون مجلس الدولة الذي أنشأ المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن أحكامها أسباع حصانة تعفي هذه الأحكام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا، فقد نص هذا القانون في المادة ٢٢ منه علي أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك أجاز القانون في هذه المادة والمادة التالية لها الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فنهائية الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك علي ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة وهي بذلك تختلف عن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه التي أشارت إليها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر وهي تلك التي استنفدت مراحله الطعن أو انتهت مواعيد الطعن فيها بالنسبة لها، وبهذه المثابة تكون النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام هي قابلية الأحكام التأديبية للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بغير ذلك وهذا الفهم لنهائية الأحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار إليها يتسق مع مفهوم

النهائية الذي نصت عليه هذه الفقرة للقرارات بالبت في التظلم، ذلك أن مؤدي هذه النهائية أن قرار توقيع الجزاء استنفذ مراحل إصداره والتظلم منه بمعرفة السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ، وذلك دون إخلال بحق الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية إعمالا لما تقضي به المادة ٦٨ من الدستور من أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، وإن لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين علي تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء وما تقضي به المادة ١٧٢ منه من أن مجلس الدولة يختص بالفصل في الدعاوي التأديبية والأخذ بغير هذا النظر من شأنه أن يؤدي إلى أن المشرع خالف حكم الدستور بالنص علي حظر التقاضي بالنسبة للقرارات الصادرة بالبت في التظلمات المشار إليها حين نص في الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار إليها علي أنها نهائية وهو ما لم يتجه إليه المشرع التزاما بحكم الدستور .

(الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٢٦ ق-جلسة ١٤/٥/١٩٨٣)

* وفي مجال مجالس التأديب :

المبدأ رقم (١١٧٧) - المحاكم التأديبية التي يطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا- تشمل في عمومها كل ما نصت القوانين علي بقائه من المجالس والهيئات التأديبية الاستئنافية .

الحكم

انه ينبغي في تفسير عبارة "المحاكم التأديبية" التي نصت المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة علي أن يطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا وقد وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة أخذها بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً لأن المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية أراد بها الاستغراق والعموم ولا شك إن ذلك العموم يتناول كل ما نصت القوانين علي بقائه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماماً ويمكن تشبيهها بالمحاكم .

(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ١١ ق- جلسة ٦/١/١٩٦٨)

المبدأ رقم (١١٧٨) - قرارات مجلس التأديب- اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون المقدمة ضدها دون محكمة القضاء الإداري .

الحكم

إن قرارات مجالس التأديب وإن كانت في حقيقتها قرارات إدارية إلا أنها أشبه ما تكون بالأحكام وقد جري قضاء هذه المحكمة علي أن يسري عليها ما يسري علي الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بحيث يكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة وقد تضمن القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ما يؤكد ذلك بالنسبة إلي القرارات التي تصدر من مجلس التأديب المنصوص عليه فيه إذ نص في المادتين ٨٠، ١٠٢ منه علي أن "تسري بالنسبة للمحاكمة أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وجاء بمذكرته الإيضاحية أن المادة ١٠٢ تضمنت تشكيل مجلس التأديب لموظفي الجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس وقد روي أن يكون من درجة واحدة تمشياً مع الوضع العام لموظفي الدولة من حيث المحاكمة فأكد هذا النص التزام قانون تنظيم الجامعات لذات الأصول العامة التي تنظم تأديب الموظفين بوجه عام من حيث قصره علي درجة واحدة أمام هيئة تتوافر فيها الضمانات وتمشياً مع هذا الأصل يجوز الطعن في قراراتها أمام المحكمة الإدارية العليا وفقاً لأحكام المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذي أحال إليه القانون المذكور وتقتضي هذه المادة بأن (أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا).

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

المبدأ رقم (١١٧٩) - قرارات هذه المجالس والهيئات تعد قرارات قضائية - إجازة عرضها علي هيئة تأديبية عليا يجعلها بمنزلة الأحكام التأديبية - قبول الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

الحكم

إن القرار الصادر من الهيئات المذكورة هو في حقيقته قرار قضائي بكل مقوماته وخصائصه وما يعرض له هذا القرار القضائي من خصومة يتصدي لحسمها ومن عقوبة يتولي إيقاعها لا شبهة في أنه يظاهر هذا النظر ومن ثم فإذا أجاز الشارع الطعن فيه أمام هيئة تأديبية عليا كان هذا القرار بمنزلة الحكم التأديبي ويسري عليه حكمه من حيث اعتباره قضاء لا يجوز الرجوع فيه أو التظلم منه وإنما يقبل الطعن فيه أمام الجهة التي يطعن أمامها في أحكام المحاكم

التأديبية وهي طبقا لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا .
(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ١١ ق-جلسة ١٩٦٨/١/٦)
المبدأ رقم (١١٨٠) - قرارات مجالس التأديب - في حقيقتها قرارات قضائية
- الطعن في القرارات الصادرة من مجالس التأديب - اختصاص المحكمة الإدارية
العليا بها .

الحكم

إن قرارات مجالس التأديب هي في حقيقتها قرارات قضائية أشبه ما تكون
بالأحكام وقد جري قضاء هذه المحكمة علي أن يسري عليها ما يسري علي
الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية فلا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة
الإدارية العليا عملا بنص المادة ٣٢ من قانون النيابة الإدارية .

(الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٧ ق-جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

المبدأ رقم (١١٨١) - (١) المحكمة الإدارية العليا - اختصاصها بقرارات
مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية علي قضاء المحكمة
الإدارية العليا السابق كان يجري علي أساس اختصاصها بنظر الطعون في
قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية علي - أساس
هذا القضاء إن قرارات مجالس التأديب وإن كانت في حقيقتها قرارات إدارية
صادرة من لجان إدارية إلا أنها أشبه ما تكون بأحكام المحاكم التأديبية التي
تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فيها - أساس ذلك : ١ - إن قرارات
مجالس التأديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جميعا تتضمن جزاءات
تأديبية في مؤخذات مسلكية تنشأ في حق العاملين الصادرة في شأنهم مراكز
قانونية جديدة ما كانت لتتأ لغيرها ٢ - اختصار مراحل التأديب حرصا علي
سرعة الفصل في المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومي ٣ - توحيد
جهة التعقيب النهائي علي الجزاءات التأديبية في جهة واحدة هي المحكمة
الإدارية العليا حتى تكون كلمتها هي القول الفصل في تأصل أحكام القانون الإداري
وتتسيق مبادئه .

(٢) نشأة المحاكم التأديبية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمنصوص عليها
بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم يبق خاضعا لنظام مجالس التأديب
التي كانت قائمة في ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سوى عدد قليل من الجهات

الإدارية التي تنظم شئونها قوانين خاصة وأصبح الكثير منها من درجة واحدة - لم تعد مبررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة الإدارية العليا السابق في هذا الشأن - لم تعد مبررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة الإدارية العليا السابق في هذا الشأن - دستور ١٩٧١ قد استحدث المادة ١٧٢ وتقضي بأن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوي التأديبية - المواد ٢٣ - ١٥ - ١٠ - ٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المستفاد من نصوص قانون مجلس الدولة إن المشرع أعاد تنظيم المساءلة التأديبية على نسق جديد وجعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قضاء وتختص بالمساءلة التأديبية للعاملين الذين يحالون إليها من النيابة الإدارية كما تختص بالطعون في الجزاءات التأديبية التي توقعها جهات العمل على العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانوني للتأديب من كل جهة - أساس ذلك حساباتها جزاءات تأديبية صادرة عن سلطة تأديبية .

(٣) تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل يجوز للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحاكم التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك : الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ والبندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ٢٧٩١ .

(٤) قرارات مجالس التأديب وإن كانت تعتبر من القرارات الإدارية الصادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري طبقا للمادة ١٠ البند ثانيا والمادة ١٣ من قانون مجلس الدولة إلا أن هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية - الأثر المترتب على ذلك : اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في هذه القرارات .

(٥) لا يغير من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ولا يجعلها أحكاما تماثل تلك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من أنه لا توقع عقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب - أساس ذلك الاستناد إلى كلمة حكم يعتبر حجة لفظية داحضة - العبرة في التفسير بالمعاني دون الألفاظ والمباني - مجالس

التأديب شأنها شأن كثير من اللجان الإدارية ذلك الاختصاص القضائي قد يرأسها أو يشترك في عضويتها عضو أو أكثر من الجهات القضائية فهي لجان إدارية لأن تشكيلها ليس قضائيا صرفا وإنما يشترك فيه عنصر من عناصر الإدارية العامة وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي .

(٦) القضاء الإداري حسم منذ نشأته موضوع تكييف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات إدارية تبني المشرع هذا التكييف في قوانين مجلس الدولة المتعاقبة بدء من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بنصه على اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي وقد آل هذا الاختصاص بالنسبة لمجالس التأديب من محكمة القضاء الإداري إلى المحكمة التأديبية المختصة .

(٧) الطعن في قرار مجلس تأديب أمام المحكمة الإدارية العليا- الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن وإحالته إلى المحكمة التأديبية المختصة -المادة ١١٠ مرافعات.

الحكم

من حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا كان قد جري على الحكم باختصاصها بنظر ما يقدم إليها من طعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليا، وقام هذا القضاء على أن قرارات مجالس التأديب وإن كانت في حقيقتها قرارات إدارية صادرة من لجان إدارية إلا أنها أشبه ما تكون بأحكام المحاكم التأديبية التي تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فيها طبقا للمادة الخامسة عشر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة، وإن هذا النظر يجد سنده القانوني في أن قرارات مجالس التأديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جميعا تتضمن جزاءات تأديبية في مؤخذات مسلكية تنشئ في حق العاملين الصادرة في شأنهم مراكز قانونية جديدة ما كانت لتتأ من غيرها كما يجد سنده من حيث الملائمة التشريعية في تقريب نظام التأديب المعمول به في مصر المستحدث بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية، وفي اختصار مراحل التأديب حرصا

علي سرعة الفصل في المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومي، وفي توحيد جهة التعقيب النهائي علي الجزاءات التأديبية في المحكمة الإدارية العليا حتى تكون كلمتها القول الفصل في تأصيل أحكام القانون الإداري وتنسيق مبادئه . ومن حيث انه بعد أن انفصلت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا، وألغيت مجالس التأديب الابتدائية والاستئنافية التي كانت تختص بالمحاكمة التأديبية للموظفين طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة وحلت محلها في هذا الاختصاص المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية، ومن بعدها المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة، ولم يبق خاضعا لنظام المساءلة أمام مجلس التأديب سوى عدد قليل من الجهات الإدارية التي تنظم شئونها قوانين خاصة، وكثير من هذه المجالس أصبح من درجة واحدة، لم تعد ثمة مبررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة السابق في هذا الشأن، وبالإضافة إلى ذلك فإن دستور جمهورية مصر العربية الصادر في الحادي عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ قد استحدث في المادة ١٧٢ منه نصا يقضي بأن «مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوي التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى» وتطبيقا لهذا النص الجديد صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة متضمنا النصوص الآتية:

المادة (٥) المادة (١٠) المادة (١٥)

المادة (٢٢) المادة (٣٢)

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن المشرع أعاد تنظيم المساءلة التأديبية للعاملين في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وذلك علي نسق جديد، جعل المحكمة التأديبية، مشكلة كلها من قضاة، تختص بالمساءلة التأديبية للعاملين الذين يحاولون إليها من النيابة الإدارية، كما تختص بالطعون في الجزاءات التأديبية التي توقعها جهات العمل المشار إليها علي العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانوني للتأديب في كل جهة بحسبانها جميعا جزاءات صادرة من سلطة تأديبية، وأحكام المحاكم التأديبية التي تصدر في الدعاوي أو الطعون التأديبية يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا من نوي الشأن الذين

حدده من القانون وفي الحالات المبينة به.

ومن حيث أنه في ضوء التنظيم الجديد للتأديب المشار إليه، تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل، يجوز للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك طبقاً لنصوص الفقرة الأخيرة من المادة ٥١، والبندين تاسعا وثالث عشر من المادة ٥١ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة السالف الإشارة إليها. ويجدر بالملاحظة أن قرارات مجالس التأديب وإن كانت تعتبر من القرارات الإدارية الصادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي، التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري طبقاً للمادة العاشرة البند ثامنا والمادة الثالثة عشر من قانون مجلس الدولة المشار إليه، إلا أن هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية، وبهذه الصفة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية طبقاً للنصوص المشار وطبقاً للقاعدة العامة في تفسير القوانين التي تقضي بأن النص الخاص يقيد النص العام، ولذا فهي تخرج تبعاً لذلك عن اختصاص محكمة القضاء الإداري التي خصها قانون مجلس الدولة بالمسائل المنصوص عليها في المادة العاشرة منه عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية.

ولا يغير من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ولا يجعلها أحكاماً تماثل تلك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى، ما نصت عليه المادة ١٦٦ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية من أنه «لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب» فمجرد الاستناد إلى كلمة حكم يعتبر حجة لفظية داحضة لما هو مسلم به من العبرة في التفسير بالمعاني دون الألفاظ والمباني، وما نصت عليه المادة ١٦٧ من القانون المذكور من تشكيل مجالس التأديب الخاص بموظفي المحاكم والنيابات برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية واشتراك عضو من النيابة العامة وعضو من الإدارة العامة (كبير الكتاب أو كبير المحضرين أو رئيس القلم الجنائي) (وواضح من هذا التشكيل غلبة العنصر القضائي، ذلك أن مجالس التأديب المشار إليه شأنها شأن كثير من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي قد يرأسها أو يشترك في عضويتها عضو أو أكثر من الهيئات القضائية مثل لجان فحص العون الانتخابية لعضوية مجلس

الشعب، فهي لجان إدارية لأن تشكيلها ليس قضائياً صرفاً وإنما يشترك فيه عنصر من الإدارة العامة، وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي، وقد حسم القضاء الإداري منذ نشأته موضوع تكييف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات إدارية، وتبني المشرع هذا التكييف في قوانين مجلس الدولة المتعاقبة بدءاً من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى القانون الحالي رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ وذلك بنصه على اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي وقد آل هذا الاختصاص بالنسبة لمجالس التأديب من محكمة القضاء الإداري إلى المحكمة التأديبية المختصة كما سلف البيان.

ومن حيث أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه خاص بموظف من غير مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم فمن ثم يكون الاختصاص بنظره للمحكمة التأديبية بالإسكندرية الخاصة بالعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادلهم، وذلك طبقاً للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ وقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الإسكندرية، ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا نوعياً بنظر الطعن المائل والأمر بإحالته إلى المحكمة التأديبية بالإسكندرية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٧٢)

في هذا الشأن يلاحظ قضاء الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤.

المبدأ رقم (١١٨٢) - الهيئات التأديبية التي تتعدد درجاتها - أدنى إلى المحاكم التأديبية منها إلى الجهات الإدارية - لا تصدر قرارات إدارية لأن القرار الإداري يجوز سحبه - تطبيق ما تقدم على الهيئات التأديبية للنقابات الطبية - انعقاد الولاية للمحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون المقدمة ضد قراراتها.

الحكم

إن الهيئات التأديبية التي تتعدد درجاتها لا يقال في شأنها إنها تصدر قرارات إدارية لأن تعدد درجاتها يجعلها مقامة في تنظيمها على قرار المحاكم التي يطعن

في أحكام درجاتها الدنيا أمام المحاكم العليا فهي بهذا الترتيب أدنى إلى المحاكم التأديبية منها إلى الجهات الإدارية - ولا شك في أن الهيئات التأديبية للنقابات الطبية وهي تتعد في بعض الفروض بهيئة محكمة نقض لا يمكن اعتبار القرار الصادر منها قراراً إدارياً لأن القرار الإداري يجوز سحبه وهذا ممتنع بالبداية بالنسبة إلى قرارات تلك الهيئات وإن لا يجوز اصطناع تفرقة لا سند لها بين مستويي لمجرد أن محل التأديب وهو فرد من الأفراد لا أحد الموظفين. فإذا كان قضاء المحكمة العليا قد اطرده على انعقاد الولاية للمحكمة العليا بنظر الطعن المقدم من الموظف العام بشأن القرارات الصادرة من مجالس التأديب الاستئنافية، فإن تغيير النظرة إلى طبيعة قرارات هذه المجالس بسبب كون الشخص محل التأديب موظفاً أو فرداً هو من الأمور التي لا تبرر هذه المغايرة في التكيف ولا تفسر هذا الانتقال غير المنطقي من كنه الحكم إلى كيف القرار الإداري.

(الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ١١ ق - ١٩٦٨/١/٦)

المبدأ رقم (١١٨٣) - القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي يصورها الرؤساء الإداريون إعمالاً لاختصاصهم التأديبية هي قرار يتظلم منها إدارياً ومن الطبيعي ألا يقوم الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية إلا من الموظفين العموميين الذين مستهم هذه القرارات - أما القرارات التي تصدر من مجالس التأديب ولا تخضع لتصديق جهة إدارية ولا يجدي التظلم منها إدارياً لعدم قابليتها للسحب أو الإلغاء الإداريين فإنها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية وإنما تأخذ حكم الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يكون لذوي الشأن حق الطعن فيها يمثل ذوي الشأن حق الطعن فيها - يمثل ذي الشأن في هذا المفهوم كل من الموظف الذي صدر في شأنه قرار مجلس التأديب والجهة التأديب والجهة الإدارية والجهة الإدارية التي إحالته إلى مجلس التأديب.

الحكم

ومن ثم أن حكم المحكمة التأديبية بأسقوط المطعون فيه قد صدر في طعن تأديبي أحيل إليها للاختصاص بموجب الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثالثة في الطعن رقم ١٧٨١ لسنة ٢٨ القضائية بجلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٨٤).

ومن حيث أن هذه المحكمة -الهيئة المشكلة طبقاً لنص المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة قد أصدرت حكمها بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ قضى فيه بأن المحكمة التي ينعقد فيها لها الاختصاص بنظر الطعون علي قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق جهات إدارية هي المحكمة العليا.

ومن حيث أن مقتضى هذا القضاء الأخير ألا تكون المحكمة التأديبية بأسبوط مختصة بنظر الطعن علي قرار مجلس التأديب موضوع للنزاع والصادر من مجلس التأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا، إلا أن اتصال تلك المحكمة بهذا الطعن إنما تم بحكم من هذه المحكمة لا يجوز إهدار حجيته أو مخالفة مقتضاه في الدعوي التي صدر فيها ومن ثم فقد كان علي تلك المحكمة أن تتصدي لنظر الطعن وأن تفصل فيه.

ومن حيث أن المحكمة التأديبية بأسبوط وقد وجب عليها نظر الطعن والفصل فيه فقد ذهب إلي قرار مجلس التأديب شأنه شأن أي قرار إداري ينطوي علي جزاء تأديبي لا يجوز الطعن عليه من جانب جهة الإدارة المنسوب إليها القرار المطعون فيه وإنما يقتصر الطعن فيه علي العامل الصادر ضده هذا القرار.

ومن حيث أن هذا الذي ذهبت إليه المحكمة التأديبية غير صحيح، لأن الطعن أمام المحكمة التأديبية في القرارات النهائية للسلطات التأديبية ينصب علي القرارات التي يصدرها الرؤساء الإداريون إعمالاً لاختصاصاتهم التأديبية، وهي قرارات تتميز للتظلم منها إدارياً ببل ويعتبر هذا التظلم شرطاً لقبول الطعن بطلب إلغائها لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة، ومن الطبيعي ألا يقوم الطعن في هذه القرارات أمام المحكمة التأديبية إلا من الموظفين العموميين الذين مستهم القرارات المذكورة باعتبارهم أصحاب المصلحة وحدهم في هذا الطعن أما القرارات التي تصدر من مجالس التأديب ولا تخضع لتصديق جهة إدارية ولا يجدي التظلم منها إدارياً لعدم قابليتها للسحب أو الإلغاء الإداريين، فإنها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية، وإنما تأخذ حكم الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي سيكون لذوي الشأن حق الطعن فيها ومثل ذوي الشأن في هذا المفهوم كلا من الموظف الذي صدر في شأنه قرار ملس التأديب والجهة الإدارية التي أحالته إلي مجلس التأديب.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خالف النظر، فإنه يكون مخالفاً للقانون

واجب الإلغاء، وتأمّر المحكمة بإعادة الطعن إلى المحكمة التأديبية بأسيوط لحكم فيه مجدداً من دائرة أخرى.

(الطعن رقم ٣٨٩٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١١)

المبدأ رقم (١١٨٤) - أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في حدود اختصاصها هي وحدها التي تنحسر عنها ولاية التعقيب المقرر للمحكمة الإدارية العليا - فمضوعها لهذا التعقيب مني جاوزت حدود اختصاصها.

الحكم

إن أحكام المحاكم التأديبية النهائية الصادرة في حدود اختصاصها المنصوص عليه في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ هي وحدها التي ينحسر عنها ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا، أما إذا جاوزت المحكمة التأديبية اختصاصها المنوه عنه وقضت فيما يختص به، فإنما حكمها في هذه الخصوصية يخضع لتعقيب المحكمة الإدارية العليا إذ حظر الطعن في تلك الأحكام جاء استثناء من الأصل المقرر في مجلس الدولة، وبالتالي ينصرف فقط إلى الأحكام الصادرة من المحكمة التأديبية في حدود اختصاصها المقرر بنظام العاملين بالقطاع العام.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه بإلغاء قرار الفصل تكون الرابطة الوظيفية وكأنها لا زالت قائمة بين العامل والجهة التي يعمل بها بكافة آثارها إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يعيد للعامل حقه في الحصول على مرتبه طوال مدة فصله تلقائياً ذلك لأن الأصل في المرتب أنه مقابل العمل ولما كان قد حيل بين العامل وبين أدائه العمل المنوط بفصله وحرمت الجهة التي يعمل بها من خدماته طوال مدة الفصل إذا ما توافرت عناصره وأركانه.

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لمرتب المدعي عليه مدة فصله وقضى بأحقية المدعي فيه على حين أنه يعتبر من عناصر التعويض عن قرار الفصل الذي قد استحقه المدعي فإن المحكمة التأديبية تكون جاوزت اختصاصها ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من استحقاق المدعي لمرتبته عن مدة فصله.

(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٦)

المبدأ رقم (١١٨٥) - تجاوز المحكمة ولايتها ينفي عن حكمها وصف أحكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

أحكام المحكمة التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي وقعتها الجهات الرئاسية أو التي تتضمن توقيع جزاءات-إذا تجاوزت المحكمة ولايتها انتفى عن حكمها وصف أحكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.

(الطعن رقم ١٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢)

المبدأ رقم (١١٨٦) - أحكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي وقعتها الجهات الرئاسية أو التي تتضمن توقيع جزاءات تجاوز المحكمة ولايتها وتوقيعها جزاءات قانونية وغير قانونية بابتداع عقوبة تحقيق السارق ينفي عن حكمها وصف أحكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية في ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ وقبل العمل بقانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ وإذا كانت المادة ٩٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ المشار إليه قد نصت على اعتبار أحكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقاً للفقرتين ثانياً وثالثاً منها نهائية وغير قابلة لأي طعن ما عدا الأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوي الثاني وما يعلوه ويجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا، إذا كان ذلك هو ما تقدم فإن تحصن أحكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا لا ينصرف إلا إلى الأحكام التي عناها المشرع في المادة سالفه الذكر دون سواها أخذاً في الاعتبار أن هذا الحظر استثناء من القاعدة الإدارية والمحاكمات التأديبية والمادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ وهي إياحة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية بصفة عامة أمام المحكمة الإدارية العليا دون ثمة تخصيص، إذ من المقرر أن النص الاستثنائي يفسر تفسيراً ضيقاً دون توسع ولما كان الأمر كذلك، وكان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوي التأديبية بالمحكمة التأديبية وناط بالنيابة الإدارية الاختصاص بإقامة الدعوي التأديبية، ولم يدخل المحكمة التأديبية وهي بصدد

الفصل في طعن مقام أمامها من أحد العاملين في جزاء موقع عليه من السلطة الرئاسية، أن تحرك الدعوي التأديبية أمامها من تلقاء نفسها وتفصل فيها، فإن المحكمة جاوزت ولايتها في هذا الشأن وخرجت عليه انتفي عن حكمها وصف الأحكام التي كانت تحصنها المادة ٩٤ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث إن المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الطعن المثار من المدعي - وهو من العاملين بالفئة العاشرة من وظائف المستوي الثالث في الجزاء الذي وقعته عليه السلطة الرئاسية بفصله من الخدمة قد نجحت في ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ إلي تأديبه وقضت بمجازاته بخفض مرتبه بمقدار جنيه واحد شهرياً مع حرمانه من المرتب خلال فترة الإبعاد عن العمل وذلك بعد أن قضت بإلغاء القرار الصادر بفصله، بالرغم من أن أمر تأديب المدعي لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانوني، كما أن نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه لم يخلو المحكمة التأديبية الاختصاص في تعديل العقوبة التي توقعها السلطة الرئاسية علي أحد العاملين وهي بصدد نظر الطعن الذي يثيره العامل في القرار التأديبي وإذا كان ما تقدم، وكانت المحكمة وهي بصدد نظر الطعن في قرار تأديب صادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص، أحلت نفسها محل السلطة الرئاسية في تقدير ملائمة الجزاء المتظلم منه وخفضت الجزاء الموقع مع تحقيق السارق وردعه دون وصم الجزاء بالتعسف لأنه لا تعسف في عقاب السارق ما دامت العقوبة في مجال النصاب القانوني المقرر، فإنها تكون قد خرجت عن حدود اختصاصها كمحكمة طعن بتوغلها علي اختصاص السلطة الرئاسية بإعادة النظر في تقدير العقوبة في الوقت الذي تصف فيه العقوبة الموقعة إنها في مجال النصاب القانوني وتبرئ موقفها من أي انحراف في استعمال السلطة وليس هذا فحسب بل لقد تجاوز الحكم العقوبات القانونية بابتداع عقوبة تحقيق السارق التي أنزلتها علي الدعي في أسبابه عندما قال أن للمحكمة أن تخفض الجزاء الموقع مع تحقيق السارق.

ومؤدي ذلك أن المحكمة نصبت نفسها في الحقيقة من الأمر محكمة تأديبية توقع ما تشاء من الجزاءات القانونية وغير القانونية ودون أن يتصل بها أمر تأديب العامل بالإجراءات التي حددها القانون علي ما سلف بيانه وإذا قضت

المحكمة في المنازعة المطروحة عليها بوصفها محكمة تأديب، فإنها بذلك تكون قد خرجت علي حدود اختصاصها، وينتقي من ثم عن حكمها وصف الأحكام التي كانت المادة ٩٤ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه تحضنها من الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ويتعين لذلك القضاء بإلغائه والتصدي لموضوع الطعن.

(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ١٨ ق - ١٩٧٨/٢/٤)

وفي مجال الطعون في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي:

المبدأ رقم (١١٨٧) - المحكمة الإدارية العليا تختص فقط بنظر الطعون المقامة في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ٣١ مكرر من القانون ٨٧١ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٧١ وهي تلك المنازعات المتعلقة بتحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولي عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء طبقاً للإقرارات المقدمة من الملاك وفقاً لأحكام القانون وذلك لترديد ما يجب الاستيلاء عليه منها.

الحكم

إن المادة ١٣ مكرراً من القانون رقم ٨٧١ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي والمعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ تنص علي أن «تشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس الدولة يختاره رئيس المجلس...وتختص هذه اللجنة دون غيرها - عند المنازعة بما يأتي:

١ - تحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولي عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء طبقاً للإقرارات المقدمة من الملاك وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليها منها.

٢ - الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولي عليها علي المنتفعين...ويجوز لذوي الشأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر بصدد تفسير هذا النص علي أن

المحكمة الإدارية العليا تختص فقط بنظر الطعون التي تقدم في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ٣١ مكرراً المشار إليها، وهي تلك المنازعات المتعلقة بتحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولي عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء طبقاً للإقرارات المقدمة من الملاك وفقاً لأحكام القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها، وبالتالي فإنه يخرج من اختصاص هذه المحكمة نظر الطعون في القرارات التي تصدر من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولي عليها على المنتفعين، وذلك لأن اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر المنازعات المشار إليها في الفقرة الثالثة بند (١) من المادة ٣١ مكرراً من القانون رقم ٨٧١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه هو اختصاص على سبيل الاستثناء من الأصل العام المقرر في قانون مجلس الدولة والذي يجعل الاختصاص بنظر الطعون في القرارات الإدارية النهائية لمحكمة القضاء الإداري.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق، أن القرار المطعون فيه صادر من اللجنة القضائية في منازعة من المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ٣١ مكرراً المشار إليها والخاصة بتوزيع الأرض المستولي عليها على المنتفعين حيث أن الطلب الأساسي في الاعتراض رقم ٩٤ لسنة ١٩٩٦ المقام من الطاعن هو الانتفاع بالمساحة محل الاعتراض بصفته مستأجراً لها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وهو ما انتهت إليه اللجنة القضائية لصالح المعارض باستمرار وضع يده على هذه الأرض على أساس أنها قائم بزراعتها لمستأجر لها. وهي المنازعات التي تختص بنظر الطعن في القرارات الصادرة فيها محكمة القضاء الإداري، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن المائل وإحالة إلى محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) للفصل فيه طبقاً لما تنص عليه المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٩٢ق - جلسة ١١/١١/١٩٨٦)

المبدأ رقم (١١٨٨) - وقف الحكم المطعون فيه عند حد الحكم بعدم قبول الدعوي شكلاً - انتهاء المحكمة الإدارية العليا إلى إلغاء هذا الحكم واختصاص

مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوي يسمح لها بالتصدي للنظر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مني تهيأت الدعوي في هذه الخصوصية للفصل فيها.

الحكم

ومن حيث إنه ولئن كان الفصل في الدعوي وقف عند الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم قبولها شكلاً وه الحكم الذي حق إلغاؤه، إلا أن هذا الإلغاء لا يحتم إعادة الدعوي إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة لمتابعة الفصل في الشق المستعجل بطلب وقف تنفيذ القرار الطعون فيه، ما دام هذا الشق قد تهيأ البت فيه سواء ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري بالمنصورة حيث قدم الأطراف ما عن لهم من مستندات ومذكرات بل قدمت هيئة مفوضي الدولة رأيها فيه وسواء انتهاء أمام المحكمة الإدارية العليا حيث تناول الأطراف في مذكراتهم موضوع الشق المستعجل علي نحو دعا الطاعن الأول في المذكرة الموقعة منه والمقدمة أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ٦١ من يناير سنة ١٩٨٩ إلى طلب الفصل في الموضوع، الأمر الذي يحدو بالمحكمة إلى التصدي لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه.

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٠)

وفي مجال اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في دعوي البطلان الأصلية بخصوص حكم من أحكامها:

المبدأ رقم (١١٨٩) - تختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية - دعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي يقف عند الحالات التي تنطوي علي عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته - لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي - أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية - الحكم يكون منصوباً علي عيب جسيم ويمثل إهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته في حالة صدوره علي من لم يعلن إطلاقاً بصحيفة الدعوي - أو علي من تم إعلانه بإجراء معدوم - وفي حالة صدور الحكم علي شخص

بدون إعلانه للجلسة المحددة لتنظر الدعوى إعلاناً صحيحاً.

الحكم

ومن حيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا علي اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابته عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية وأن دعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي يقف عند الحالات التي تتطوي علي عيب جسيم وتمثل إهدارا للمدالة يفقد فيها الحكم وظيفته وأنه لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية . (مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر عاماً، الجزء الثاني المبدأ رقم ٤١٠ - ١١٤ - ٢٤١ صفحة ١٣٨٠ وما بعدها).

ومن حيث إنه من المسلم به في فقه وقضاء قانون المرافعات أن الحكم يكون منطوياً علي عيب جسيم ويمثل إهدارا للمدالة يفقد فيها الحكم وظيفته في حالة صدوره علي من لم يعلن إطلاقاً بصحيفة الدعوي أو علي من تم إعلانه بإجراء معدوم كما إذا ثبت بحكم من القضاء تروير محضر الإعلان فقد الإعلان كيانه ووجوده وكذلك في حالة صدور الحكم علي شخص بدون إعلانه للجلسة المحددة لتنظر الدعوي إعلاناً صحيحاً.

ومن حيث إنه بناء علي ما تقدم وإذا كان الثابت من الاطلاع علي أوراق الطعن والتي لم يقدم الطاعن ما يجدها أن هذا الأخير قد أعلن بتقرير الطعن بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٠ مع شخص مقيم معه في ذات المسكن ومن ثم فإن الإعلان يكون قد تم صحيحاً عملاً بحكم المادة ١٠ من قانون المرافعات وبالتالي تكون الخصومة في الطعن قد انعقدت صحيحة. هذا فضلاً عن قيام سكرتارية المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثانية) بإخطاره في محل إقامته بجلسة ١٩٨٧/٤/٣١ أمام دائرة فحص الطعون وذلك بموجب الكتاب رقم ٥١١ المؤرخ في ١٩٨٧/٢/٢٨ ومن ثم يضحى النعي علي الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم الإعلان بتقرير

الطعن أو لعدم الإخطار بالجلسة المحددة لنظر الطعن - قائمًا على غير أساس جدير بالرفض.

(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨)

المبدأ رقم (١١٩٠) - طلب إحالة الدعوي إلى دائرة أخرى يمثل من جانب الحكومة دفعا بعدم صلاحية الدائرة للحكم في دعوي البطلان - إصدار احدي دوائر المحكمة الإدارية العليا لحكم ما ليس من شأنه أن يزيل صلاحيتها لنظر دعوي البطلان الأصلية التي تقام على هذا الحكم.

الحكم

ومن حيث إن الحاضر عن هيئة قضايا الدولة قد قرر بجلسته ١٩٩٢/٢/٧ أن الطلب الذي أبداه بإحالة الدعوي المائلة إلى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الإدارية لا يعتبر بأي حال من الأحوال رذا لهيئة المحكمة وأكد ثقته الكاملة في هيئة المحكمة وقضائها العادل، إلا أن هذه المحكمة قد جرت في قضائها على تكييف مثل هذا الطلب بأنه يمثل من جانب الحكومة دفعا بعدم صلاحية الدائرة للحكم في دعوي البطلان وأكدت المحكمة في هذا القضاء أن إصدار احدي دوائر المحكمة الإدارية العليا لحكم ما ليس من شأنه أن يزيل صلاحيتها لنظر دعوي البطلان الأصلية التي تقام على هذا الحكم إذ لا يدخل ذلك تحت أي حالة من حالات عدم الصلاحية التي نصت عليها المادة ١٤٦ مرافعات وأن الدائرة التي أصدرت الحكم -هي على النقيض مما ذهبت إليه الحكومة -المختصة دون غيرها طبقًا لما استقر عليه القضاء والفقه بنظر دعوي البطلان الأصلية على الحكم فإذا قبلتها ألغت الحكم وأحالت الطعن الذي صدر فيه الحكم الباطل إلى دائرة أخرى.

ومن حيث أنه تأسيسًا على ما سبق يتعين الالتفات عن طلب إحالة الطعن للحالي إلى دائرة أخرى للفصل فيه لعدم قيام هذا الطلب على أساس سليم من القانون.

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٣٠)

المبدأ رقم (١١٩١) - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوي البطلان الأصلية المقامة عن حكم صادر من مجلس التأديب إذا بلغ العيب المنسوب للحكم من الجسامة ما يتحدر به إلى درجة الانعدام - عدم اختصاصها بدعوي

البطلان الأصلية إذا كان الحكم بمنأى من الإلغاء ولم يشبهه عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام .

الحكم

ما يخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية العليا - دعوى البطلان الأصلية ضد الحكم الصادر من مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة ، المواد ١٠٤ ومن ١١٢ إلى ١١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة اختصاص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم لا يتناول إلغاء العقوبات التأديبية - أساس ذلك: أن ما يصدر عن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة ينطبق عليه وصف الأحكام القضائية ولا تعتبر قرارات إدارية بالمفهوم المقصود بالمادة ١٠٤ سالفة البيان - مؤدى ذلك : عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية المقامة عن حكم صادر من مجلس التأديب بمنئى من الإلغاء إذا بلغ العيب المنسوب للحكم من الجسامة ما ينحدر به إلى درجة الانعدام - يجوز فى هذه الحالة الطعن عليه بالبطلان.

(الطعن رقم ٢٦٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٥ / ٢ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٨٠٩)
المبدأ رقم (١١٩٢) - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بطلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - يكون الحكم كذلك متى تضمن إهدارا للعدالة وفقد وظيفته وانتفت عنه صفة الأحكام القضائية.

الحكم

تختص المحكمة الإدارية العليا بطلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية ، الطعن بهذه الطريقة هو استثناء يجب أن يقف عند الحالات التى تتطوى على عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتتفى عنه صفة الأحكام القضائية ، التفتت المحكمة عن طلب رد لم تكتمل عناصره لا يصلح سببا للطعن على الحكم بدعوى البطلان الأصلية.
(الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٩٣٧)
المبدأ رقم (١١٩٣) - دعوى البطلان الأصلية - أسبابها - ما يخرج عنها -

الإدعاء المجرد بالغش والتدليس.

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر على أعلى محكمة طعن بالنسبة للقضاء الإداري ولا يجوز أن يعقب عليها أو يطعن فيها إلا إذا شاب الحكم عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - الإدعاء المجرد بصدور الحكم استناداً إلى مستندات غير صحيحة طويت على تدليس وغش يحصل إلى درجة التزوير لا يكفي في حد ذاته إلى وصم الحكم بعيب ينحدر به إلى درجة الانعدام - أساس ذلك: أن للمحكمة أن تقدر صحة المستندات وسلامتها بمقتضى سلطتها التقديرية طالما أن المدعى لم يشك في صحتها أو يدعى تزويرها طبقاً للإجراءات المقررة قانوناً في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٢ق - جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٤ - س ٤٠ ص ٦٦٧)
المبدأ رقم (١١٩٤) - يجوز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية إذا شابها عيب جوهري جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفته.

الحكم

الحكم القضائي متى صدر صحيحاً يظل منتجاً لآثاره فلا سبيل لإهداره بدعوى بطلان أصلية لمساس ذلك بحجيته ، إلا أنه يجوز استثناء ، من هذا الأصل ، الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية بشرط أن يشوب الحكم عيب جوهري جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفته، قيام هذه الدعوى على أسباب موضوعية تتدرج تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله لا تمثل إهداراً للعدالة ولا تصمه بعيب ينحدر به درجة الانعدام وهي مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٦ق - جلسة ٢ / ٦ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٠٠١)
المبدأ رقم (١١٩٥) - يجوز استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية إلا أن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ مرافعات يقف عند حد الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفة الحكم بفقدانه أحد أركانه الأساسية.

الحكم

المادة ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - أجازت استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية إلا أن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ مرافعات يقف عند حد الحالات التي تتطوى على عيب جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفة الحكم بفقدانه أحد أركانه الأساسية والتي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية وأن يصدر منها بمالها من سلطة قضائية وأن يكون مكتوباً ، أما إذا قام الطعن على مسائل موضوعية تدرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله فإن هذا الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تصمه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام وهي مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

(الطعن رقم ٣٨٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٩ - س ٤٦ ص ٢٠٧١)
المبدأ رقم (١١٩٦) - المحكمة الإدارية العليا هي القوامة على إنزال حكم القانون وإرساء مبادئه وقواعده بما لا يعقب عليها في ذلك وبما لا سبيل معه إلى نسبة الخطأ الجسيم لها الذي يهوى بقضائها إلى ترك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بيناً غير مستور وثمره غلط فاضح ينبىء في وضوح عن ذاته.

الحكم

المحكمة الإدارية العليا فيما وسد لها من اختصاص هي القوامة على إنزال حكم القانون وإرساء مبادئه وقواعده بما لا يعقب عليها في ذلك وبما لا سبيل معه إلى نسبة الخطأ الجسيم لها الذي يهوى بقضائها إلى ترك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بيناً غير مستور وثمره غلط فاضح ينبىء في وضوح عن ذاته إذ إن الأصل فيما تستظهره المحكمة الإدارية العليا من حكم القانون أن يكون هو صحيح الرأي في هذا الحكم بما لا يعقب عليها فيه بحسبانها تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمحاكم مجلس الدولة والخطأ في هذه الحالة إن لم يكن كاشفاً بذاته عن أمره بما لا مجال فيه إلى خلاف بين وجهات النظر المعقولة لا يستوي ذريعة الاستهزاء بدعوى البطلان الأصلية وإهدار قضاء المحكمة الإدارية العليا .

(الطعن رقم ٢٢٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٩/٢ - س ٤٦ ص ٢٨٢١)

المطلب الثاني

ما يخرج عن نطاق اختصاص محكمة الطعن

فيما يلي نورد الأمثلة لحالات من الطعون تخرج عن نطاق اختصاص المحكمة الإدارية العليا:

المبدأ رقم (١١٩٧) - نصت المادة ١١٩ من قانون الجمارك صراحة على أن حكم المحكمة المختصة في الطعن في قرارات المدير العام للجمارك نهائي وغير قابل للطعن فيه لذلك فإن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في هذا الشأن يكون نهائياً - اتحسار ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن وذلك استثناء من أحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة.

الحكم

إن قانون الجمارك نظم إجراءات الطعن في قرارات المدير العام للجمارك بنص خاص لذلك فإن ما نص عليه يكون هو الواجب الإتيان استثناء من الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ولما كانت المادة ٩١١ أنفة الذكر صريحة في أن حكم المحكمة المختصة في الطعن في قرارات المدير العام للجمارك نهائي وغير قابل للطعن فيه لذلك فإن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في هذه الدعوى يكون نهائياً تتحسر عنه ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا استثناء من أحكام المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة.

(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ١٢ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٨)

المبدأ رقم (١١٩٨) - إدانة أحد أفراد الطائفة تأديبياً من لجنة قضائية مشكلة من أربعة قس - قرارات المحكمة أو اللجنة القضائية المشار إليها في هذا الشأن لا تغاير القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية ولا ترقى إلى مرتبة الأحكام التأديبية التي يطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

ومن حيث إن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعون التي ترفع إليها في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية في المادة ٣٢ من هذا القانون. وإذا كان قضاء هذه المحكمة جري على أن القرارات التأديبية الصادرة من مجالس

التأديب تعتبر في تطبيق المادة ٣٢ المشار إليها بمثابة الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ومن ثم يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن مناط ذلك أن يكون قرار مجلس التأديب شأنه شأن أحكام المحاكم التأديبية مما تلتزم فيه ذات الأصول العامة التي تنظم تأديب الموظفين بوجه عام من حيث إجراءاته أمام هيئة تتوافر فيها كافة الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ويستجمع أعضاؤها من أسباب الخبرة وتمثيل العناصر ما يحدو إلى الاطمئنان إلى سلامة قراراتها ويرقي بها إلى مرتبة القرارات القضائية أشبه ما تكون بالأحكام التأديبية، وعلى أن تكون تلك القرارات مما ينأي عن التعقيب من أية جهة إدارية وإلا تساوت مرتبته مع القرار الإداري الذي لا يجوز الالتجاء في شأنه مباشرة إلى المحكمة الإدارية العليا وإنما يجري الطعن فيه ابتداءً أمام المحكمة المختصة من محاكم مجلس الدولة.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن أدين تأديبياً من لجنة قضائية مشكلة من أربعة قسس سندن تشكيلها الجزء الرابع من كتاب تعاليم وقوانين كنيسة المثل المسيحي الذي أقرته هيئة المؤتمر السنوي للكنيسة في ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٥ وأياً كان الرأي قانوناً في هذا الكتاب ووجه الإلزام به، فهو سند المحاكمة التي أجريت للطاعن وأساس تشكيل اللجنة القضائية التي انبثق عنها قرار إدانته، والبادي من ذلك أن قواعد المحاكمات الكنسية التي نظمها هذا الجزء سواء عند محاكمة الراعي أو القس رئيس الدائرة، تقضي بأن تشكل المحكمة من عدد معين من القسس، كما تجيز للمتهم في جميع الأحوال أن يستأنف قضيته أمام المؤتمر السنوي الذي يكون حكمه نهائياً وفي ذلك يبين أن قرارات المحكمة أو للجنة القضائية المشار إليها لا تنزل منزلة الأحكام التأديبية التي يسوغ الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا ما دام أن تلك اللجنة لم يفرض عليها التزام الأسلوب القضائي المعمول به في المحاكم ولا يتوفر لها من ضمانات الإجراءات والتشكيل ما يندو مقرراتها إلى مرتبة القرار القضائي بكل مقوماته وخصائصه، بل أن تلك القرارات مما يجري استئنافه أمام هيئة إدارية أخرى خولت النظر فيها وتعديلها، وبهذه المثابة فإن هذه القرارات لا تغاير القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية التي يتظلم منها إدارياً ولا تختلف عنها مرتبة ولا ترقى إلى مرتبة الأحكام التأديبية التي يطعن فيها

مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا تطبيقاً لنص المادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوي. ومن حيث إن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه على المحكمة إذا قضت اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوي بحالتها إلى المحكمة المحال إليها الدعوي بنظرها وأنه لئن كان قضاء هذه المحكمة جري على أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحصل الدعوي إلى محكمة الطعن لما ينطوي عليه ذلك من غل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على الأحكام، إلا أن ذلك لا يحول دون محكمة الطعن بما لها من الهيمنة والسلطان إذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوي أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة تطبيقاً للمادة ١١٠ آنفة البيان.

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٨٨ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)

المبدأ رقم (١١٩٩) - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ مقصور على القرارات الصادرة بعد العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ عدم جواز قبول الطعن في القرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون.

الحكم

إن أحكام رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ التي أجازت الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها إنما تسري بالنسبة للقرارات الصادرة بعد العمل بالقانون في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ أخذاً بقاعدة الأثر المباشر للقانون ولا يجوز الطعن في تلك القرارات إذا كانت صادرة قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه.

(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ١٨٨ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠)

المبدأ رقم (١٢٠٠) - الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم اختصاص وإحالة.

الحكم

الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية يكون من نوي الشأن أو من

رئيس هيئة مفوضي الدولة أمام محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية ولا يكون أمام المحكمة الإدارية العليا التي ينعقد اختصاصها فحسب بنظر الطعون المقامة عن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري سواء بهيئة استئنافية إن كان الطعن مقامًا من رئيس هيئة مفوضي الدولة فحسب أو باعتبارها محكمة أول درجة فيكون الطعن من ذوي الشأن أو من رئيس هيئة مفوضي الدولة.

(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١/٨/ ١٩٧٤)

المبدأ رقم (١٢٠١) - قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا - المادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون في قرارات مجالس تأديب الطلاب - أساس ذلك : المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب والتي تعتبر بمثابة أحكام أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أي جهة أعلى لا يتوفر الشرط المتقدم في قرارات مجالس تأديب الطلاب الذي يجوز التظلم منها إلى رئيس الجامعة وفقًا لنص المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

الحكم

إن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قصر اختصاص المحكمة الإدارية العليا علي نظر الطعون المقدمة في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية ولذا يخرج عن الاختصاص بنظر الطعن المقدم إليها عن قرار مجلس تأديب الطلاب بجامعة طنطا إذ ينعقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الإداري (دائرة الأفراد) التي تختص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المقدمة من الأفراد - وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد جري علي اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس التأديب بمثابة الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن مناط هذا القضاء أن تكون تلك القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أي جهة أعلى الأمر الذي لا يتوافر في القرار المطعون فيه الذي يجوز التظلم منه أمام

رئيس الجامعة وفقاً لمقتضى المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات
رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٣)

المبدأ رقم (١٢٠٢) - ينعقد الاختصاص بنظر الطعون في الأحكام الصادرة من
المحاكم الإدارية لمحكمة القضاء الإداري وليس للمحكمة الإدارية العليا.

الحكم

تنص المادة (١٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ علي أن
تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة
١٠ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون
التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية.
ومن حيث إن مؤدي النص المتقدم أن الاختصاص بنظر الطعون في الأحكام
الصادرة من المحاكم الإدارية ينعقد لمحكمة القضاء الإداري وليس للمحكمة الإدارية
العليا.

(الطعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١/٦/١٩٨٦)

المبدأ رقم (١٢٠٣) - امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة
الإدارية العليا بعد إنذارها لتنفيذه واستمرار هذا الامتناع التكييف القانوني
السليم لدعوي المدعي إزاء ذلك هو الطعن بالإلغاء في قرار سلبي بالامتناع عن
تنفيذ حكم قضائي بهذا واجب التنفيذ - هذا الطلب من دعاوي الإلغاء التي
يختص بالفصل فيها محكمة القضاء الإداري طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٠
من قانون مجلس الدولة - عدم جواز الخروج بالدعوي عن هذا التكييف
واعتبارها أشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر.

الحكم

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه علي أن الدعوي طبقاً لطلبات
المدعي فيها تعد أشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر وبجلسة ١١
من يناير ١٩٨٦ في الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٣٠ القضائية ويكون قد خالف القانون،
ذلك أن الثابت من وقائع الدعوي والطلبات المنداة فيها أن الأمر يتعلق بما أثاره
المدعي عن امتناع الجهة الإدارية عن تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الإدارية
العليا المشار إليه بعد إنذارها بتنفيذه واستمرار هذا الامتناع بما يشكل قراراً سلبياً

ولذا أقام هذه الدعوي طالبًا وقف تنفيذ وإلغاء القرار بالامتناع عن تنفيذ هذا الحكم مع إلزام الجهة الإدارية بأن تدفع له غرامة تهديديه قدرها ألف جنيه عن كل يوم تأخير تنفيذ الحكم وبذلك تكون حقيقة هذه الطلبات طبقًا للتكييف القانوني السليم طعنًا في قرار إداري سلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ وبهذه المثابة تغدو من دعاوي الإلغاء التي تختص بالفصل فيها محكمة القضاء الإداري طبقًا لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ويجري علي أنه ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقًا للقوانين واللوائح. ولا يجوز الخروج بالدعوي عن هذا التكييف واعتبارها أشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر، إذ فضلاً عن أنه ليس في وقائع الدعوي أو فيما أبدى فيها من طلبات ما يبرر اعتبار الدعوي من قبيل إشكالات التنفيذ فقضاء هذه المحكمة قد اضطر علي أن رفع المحكوم لصالحه أشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ وصراحة حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الأشكال وإنما هي صميم وجوهر الإجبار علي التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره علي ذلك نزولاً علي حكم القانون، ولن يضيف الأشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديدًا في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان واجبان بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم) الطعون أرقام ١١٧٢ لسنة ٣٥ القضائية جلسة ٢٥ مارس ١٩٨٩ و ١٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية جلسة ٥٢ يونيه ١٩٨٨ و ٢٩٤٥ لسنة ١٣ القضائية جلسة ٢٦ مارس ١٩٨٨

ومن حيث إنه بناء علي ذلك فإن وصف الدعوي الصادر فيها الحكم المطعون فيه بأنها أشكال في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ١١ من يناير ١٩٨٦ في الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٣٠ القضائية لا أساس له من أوراق الدعوي ولا سند له من القانون ومن ثم تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل فيها باعتبارها من دعاوي الإلغاء المنصبة علي قرار إداري سلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي صادر لصالح المدعي وتقضي فيها المحكمة علي هذا الأساس وطبقاً للمبادئ والقواعد المقررة بشأن مشروعية القرارات الإدارية.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى غير هذا النظر وقضي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوي فإنه يكون قد جانبه الصواب مستوجباً الإلغاء والقضاء باختصاص محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) بنظر الدعوي وإعادتها إليها للفصل فيها.

(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١)

المبدأ رقم (١٢٠٤) - يعتبر القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة بجانب جهة القضاء الإداري بمجلس الدولة وجهة القضاء العادي - لا يختص مجلس الدولة بالتعقيب على الأحكام العسكرية الصادرة من القضاء العسكري ولا يختص كذلك بنظر المنازعة في الإجراءات التنفيذية الصادرة تنفيذاً لها لما في ذلك من مساس بالأحكام المذكورة وتعد على اختصاص القضاء العسكري بعد استنفاد طرق الطعن في أحكامه والتصديق عليها من السلطة المختصة.

الحكم

ومن حيث إن الشارع أنشأ قضاء مستقلاً قائماً بذاته هو القضاء العسكري وذلك بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية الذي حدد فيه اختصاص هذا القضاء والضبط والتحقيق وقد بين المحاكم العسكرية واختصاصها وإجراءات المحاكم والأحكام التي تصدرها والتصديق عليها وتنفيذها كما حدد هذا القانون الجرائم والعقوبات وقضت المادة ٤٠١ من القانون المذكور على تنفيذ أحكام المحاكم العسكرية بناء على طلب النيابة العسكرية بمعرفة وحدة المتهم أو الشرطة العسكرية وفقاً لأحكام هذا القانون - أما بالنسبة للمدنيين فتتولى النيابة العسكرية تنفيذها وفقاً للقانون العام ويعتبر هذا القضاء جهة قضائية مستقلة بجانب جهة القضاء الإداري بمجلس الدولة وجهة القضاء العادي، وإذ لا يختص مجلس الدولة بالتعقيب على الأحكام العسكرية الصادرة من القضاء العسكرية الصادرة من القضاء العسكري فإنه لا يختص كذلك بنظر المنازعة في الإجراءات التنفيذية الصادرة تنفيذاً لهذا الأحكام لما في ذلك من مساس بالأحكام المذكورة وتعد على اختصاص القضاء العسكري بعد استنفاد طرق الطعن في أحكامه والتصديق عليها من السلطة المختصة. وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده اتهم في القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥ جنائيات كلي الإسماعيلية باشتراكه مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير شهادة

إعفاء منسوب صدورها إلى منطقة تجنيد الزقازيق بعدم اللياقة الطبية كما أنه استعمل المحرر المزور بتقديمه إلى جوازات المنصورة لاستخراج جواز سفر له مع علمه بتزويره وبناد علي هذا الاتهام أحيل المذكور إلى المحكمة العسكرية العليا بالمنصورة فقضت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩ بعدم قبول الدعوي لرفعها بغير الطريق الذي رسمه للقانون مع إرسال الأوراق إلى النيابة العسكرية المختصة لإجراء شئونها فيها وعند رفع الحكم للتصديق عليه من الضابط المختص لإجراء أصدر قراراً بإلغاء الحكم مع إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى وأعيد نظر الاتهام أمام المحكمة العسكرية العليا من جديد والتي قضت بجلسة ١٩٨٦/٦/١٩ غيابياً بمعاقبة المتهم (المطعون ضده) بالحبس مع الشغل والنفاز لمدة سنة واحدة لما نسب إليه بقرار الاتهام مع مصادرة المحرر المزور، وبتاريخ ١٩٨٦/٨/١٣ قرر مساعد قائد ج ٢ للتصديق علي الحكم، وأعلن المطعون ضده بالحكم في ١٩٨٦/٨/٢٧ فتقدم بالتماس بتاريخ ١٩٨٦/٩/٨ فقرر للضابط الأعلى من المصدق بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٦ رفض التماس وقد قامت أجهزة أمن الدقهلية بالقبض علي المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٤ وإيداعه سجن المنصورة العمومي تنفيذاً لهذا الحكم وإذا لا يعد القبض علي المطعون ضده وإيداعه السجن من قبيل المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة إذ أنها في حقيقتها تدور حول تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا بالمنصورة والذي يخرج عن اختصاص مجلس الدولة للتعقيب عليه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر عندما قضي بوقف تنفيذ قرار القبض علي المطعون ضده وحبسه نفاذاً للحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا في القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥ فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ومن ثم يتعين للحكم بإلغائه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوي بشقيها مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات عن الدرجتين.

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٧)

المبدأ رقم (١٢٠٥) - عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية المقامة عن حكم صادر من مجلس التأديب إذا كان الحكم بمنأى من الإلغاء ولم يشبه عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام - اختصاصها إذا بلغ العيب المنسوب للحكم من الجسامة ما ينحدر به إلى درجة الانعدام .

الحكم

ما يخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية العليا - دعوى البطلان الأصلية ضد الحكم الصادر من مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة ، المواد ١٠٤ ومن ١١٢ إلى ١١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة اختصاص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم لا يتناول إلغاء العقوبات التأديبية - أساس ذلك: أن ما يصدر عن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة ينطبق عليه وصف الأحكام القضائية ولا تعتبر قرارات إدارية بالمفهوم المقصود بالمادة ١٠٤ سالفه البيان - مؤدى ذلك : عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية المقامة عن حكم صادر من مجلس التأديب بمنئى من الإلغاء إذا بلغ العيب المنسوب للحكم من الجسامة ما ينحدر به إلى درجة الاتعالم - يجوز فى هذه الحالة الطعن عليه بالبطلان.

(للطعن رقم ٢٦٤٦ لسنة ٣٧ق - جلسة ٥ / ٢ / ١٩٩٤ - من ٣٩ ص ٨٠٩)
المبدأ رقم (١٢٠٦) - عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعن بقرارات امتناع الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن تسجيل جزء من المساحة محل الانتفاع - اختصاص محكمة القضاء الإداري.

الحكم

المادة ١٣ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فى قرار للجنة القضائية للإصلاح الزراعي متى كان مثار للمنازعة الطعن فى قرار امتناع الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن تسجيل جزء من المساحة محل الانتفاع - اختصاص محكمة القضاء الإداري بهذه المنازعة .

(للطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ق - جلسة ٢٧ / ٢ / ٢٠٠١ - من ٤٦ ص ٩٦٩)

الفصل الخامس

سلطة المحكمة تجاه الطعن

الفصل الخامس

سلطة المحكمة تجاه الطعن

استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن سلطتها تجاه الطعون المقامة أمامها علي أن الطعن أمامها يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها، ويفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه^(١).

وعلي ذلك فللمحكمة الإدارية العليا أن تنزل حكم القانون علي المنازعة علي الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن أو بطلبات الخصوم ما دلم المراد هو مبدأ الشرعية نزولا علي سيادة القانون في روابط القانون العام. وإذا كانت سلطات المحكمة الإدارية العليا تجاه الطعن أمامها تختلف علي ما سلف بيانه عن سلطاته محكمة النقض في بعض مظاهر تلك السلطات فإن البحث في تطبيقات قضاء المحكمة الإدارية العليا يكشف عن حدود ونطاق سلطة المحكمة، وعلي ذلك سنخص كل مظهر من مظاهر سلطة المحكمة بمبحث مستقل.

(١) في هذا المضي: حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ٢٦٦٥ - ٢٦٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٣ وحكمها في الطعن رقم ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٥.

المبحث الأول

رقابة المحكمة لمدى جواز الطعن أمامها

المبدأ رقم (١٢٠٧) - جواز الالتجاء إلى محكمة الطعن أو عدم جوازه - طعن مقدم من هيئة مفوضي الدولة موضوعا - لا يجوز لهذه المحكمة نظر طعن آخر مقدم من الجهة الإدارية في ذات الحكم لسبق الفصل فيه.

الحكم

إذا كان الثابت أن هيئة مفوضي الدولة قد طعنت بتاريخ ٦ من إبريل ١٩٥٩ استقلالا في ذات الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات بجلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ في الدعوي رقم ١٦٦ لسنة ٥ القضائية المرفوعة من وآخرين وقيد طعن هيئة المفوضين بسجل المحكمة برقم ١٣٠ لسنة ٥ القضائية وقد نظر بجلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٠ أمام دائرة فحص الطعون التي قضت بتلك الجلسة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً فإنه يستفاد من ذلك أن الطعنين هما عن منازعة لتحديد فيها الخصوم والموضوع والسبب ومن ثم فإن حكم دائرة فحص الطعون الصادر بجلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٠ قد أنهى الخصومة على أساس رفض الطعن فلا محيص، وقد حاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه، من القضاء بعدم جواز نظر الطعن الحالي المقدم من إدارة قضايا الحكومة برقم ٨٤٦ لسنة ٥ القضائية نيابة عن مدير عام الهيئة العامة لسكك حديد الإقليم الجنوبي لسابقة الفصل في موضوع الدعوي.

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٠)

المبدأ رقم (١٢٠٨) - طعن - جواز الالتجاء إلى محكمة الطعن أو عدم جوازه - أمر متعلق بالنظام العام - وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها، ولو لم يتعرض له نوب الشان - أساس ذلك.

الحكم

من القواعد الأساسية في التشريع أنه لا يجوز إتباع طرق الطعن إلا في الأحوال التي نص عليها المشرع، وهذه القاعدة من النظام العام وإذا قرر للشارع أن رفع الطعن في ميعاده من النظام العام حطي تستقر الحقوق لدى أصحابها فمن باب أولى يكون جواز الالتجاء إلى محكمة الطعن أو عدم جوازه من الأمور التي

يتعين أن تتحقق المحكمة من تلقاء نفسها فعلي محكمة الطعن إذن أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبوله كلما تخلف شرط الصفة أو المصلحة أو كان الطعن مرفوعاً علي من تنازل عنه كذلك علي محكمة الطعن أن تقضي بعدم جواز الطعن إذا تخلف شرط من شروطه كما إذا رفع الاستئناف عن حكم يمنع المشرع استئنافه استثناء، أو كما إذا رفع طعن بالنقض أو بالتماس إعادة النظر ولم يتوافر سبب من أسباب الطعن في الحكم بهذا الطريق أو بذلك.

ومن القواعد الأساسية في التشريع كذلك أن الخصومة في الطعن هي حالة استثنائية وأن المشرع ما أجاز التظلم من الحكم إلا علي سبيل الاستثناء ومن ثم يكون اختصاص محكمة الطعن بنظره من النظام العام فجواز أو عدم جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر يتصل - ولا شك بالنظام العام مما يتعين معه التصدي له خطي ولو لم يتعرض له أي من نوي الشأن.

(الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

المبدأ رقم (١٢٠٩) - عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر.

الحكم

طرق الطعن في الأحكام سواء كانت عادية أو غير عادية مثل التماس إعادة النظر منشأها نص القانون وحده - المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اشتملت على بيان الأحكام التي يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر ولم يرد بنص المادة ٥١ جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا - يترتب على ذلك عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر - الحكم بعدم جواز التماس إعادة النظر.

(الطعن رقم ٤٥٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٢ / ٣ - س ٤٧ ص ٨٥)
المبدأ رقم (١٢١٠) - أما التماس إعادة النظر فهو من الطرق غير العادية للطعن ويرفع إلي ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس فيه ولا يقبل إلا في حالات أوردها القانون على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ مرافعات باعتباره إحدى طرق الطعن غير العادي في الأحكام ولا يجوز ولوجه حيث ييسر سلوك طريق الطعن العادي.

الحكم

المواد ١٣ و ٢٣ و ٥١ للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة -
المادة ٢٤١ من قانون المرافعات.

قانون مجلس الدولة نظم الطعن في أحكام المحاكم الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري كما نظم الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم القضاء الإداري سواء بوصفها درجة ثانية من درجات التقاضي أو بوصفها محكمة أول درجة في غير تلك الحالة أمام المحكمة الإدارية العليا والتي تبسط رقابتها على الحكم المطعون فيه لتتزل على المنازعة موضوعه صحيح حكم للقانون وهذا هو الطريق العادي للطعن في الأحكام أمام محكمة أعلى لما التماس إعادة النظر فهو من الطرق غير العادية للطعن ويرفع إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس فيه ولا يقبل إلا في حالات أوردها القانون على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ مرافعات باعتباره إحدى طرق الطعن غير العادي في الأحكام ولا يجوز ولوجه حيث يتيسر سلوك طريق الطعن العادي.

(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٢)

المبدأ رقم (١٢١١) - لا يجوز قبول طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا - الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس إعادة النظر فيه.

الحكم

ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يجوز قبول طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا، وهو ما انتهت إليه دائرة توحيد المبادئ في الطعنين رقمي ٣٣٨٢ و ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق العليا ، ومقتضاه أن الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس إعادة النظر فيه - ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن.

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٥ / ٤ / ٢٠٠٦)

المبحث الثاني

رقابة المحكمة لتكييف الدعوي

في الحكم المطعون فيه

المبدأ رقم (١٢١٢) - سلطة المحكمة في تكييف الطلبات في الدعوي الصادر فيها الحكم المطعون فيه - الطعن في حكم صادر من محكمة إدارية برفض دعوي بطلب إلغاء قرار صادر من مجلس التأديب - تضمنه بحكم اللزوم الطعن في قرار مجلس التأديب ذاته - لا ضرورة لرفع طعن جديد في القرار.

الحكم

إن الطعن الذي أقامه الطاعن في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية برفض الدعوي بطلب إلغاء قرار مجلس التأديب العالي يتضمن بحكم اللزوم الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب العالي المشار إليه، إذ يهدف به الطاعن إلى إلغاء ذلك القرار واعتباره كأن لم يكن، وقد أفصح عن ذلك في عريضة الطعن وبين أوجه البطلان وعدم المشروعية التي ينعاها على ذلك القرار ومن ثم فلا مندوحة من أن تتصدى هذه المحكمة للفصل في موضوع المنازعة دون أن يتوقف ذلك على رفع طعن جديد أمامها ما دام الطعن الحالي في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية يتضمن في حقيقة الأمر الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب العالي ويشمله.

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٧ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

المبدأ رقم (١٢١٣) - يتعين على محكمة القضاء الإداري أن تكييف طلبات المدعي تكييفاً صحيحاً في ضوء ما يستهدفه من وراء هذه الطلبات مع مراعاة أحكام النظام القانوني الذي يستند إليه في دعواه - الخطأ في التكييف سبب لإلغاء الحكم في مرحلة الطعن.

الحكم

ومن حيث إنه ولئن كان المدعي قد أقام الدعوي لابتداء أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بأن تؤدي إليه الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مبلغ ٦٧٠ جنيهاً قيمة ما يستحقه كمكافأة للدفعة الواحدة عن مدة خدمته وفوائده القانونية، إلا

لأنه وقد أحيلت الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري فإنه كان يتعين عليها أن تنزل على الطلبات في الدعوى التكييف الصحيح في ضوء ما استهدفه المدعي من وراء طلباته وبمراعاة أحكام التنظيم القانوني الذي يستند إليه في دعواه.

ومن حيث إن المادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تجري عبارتها بما يأتي: "تتشأ بالهيئة المختصة بجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص، وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا سبيل أمام المتظلم من قرار للهيئة المختصة في شأن يتعلق بمنازعات ناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إلا أن يلجأ أولاً إلى لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات المشار إليه فإن لم تجبه اللجنة إلى طلباته كان قرار هذه اللجنة دون سواء هو موضوع الطعن ومحل المنازعة أمام القضاء (حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٧ في الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٩ القضائية العليا) ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكييف الدعوى بأن لم يتبين حقيقة طلبات المدعي موضوع دعواه طبقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه، والثابت في المنازعة الماتة أن المطعون ضده كان قد تقدم بطلب مؤرخ في ١٩٧٩/٢١/٦ إلى رئيس لجنة فحص التظلمات بالهيئة، على ما سبق البيان، إلا أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لم تقم بعرض أمر النزاع على اللجنة المشار إليها، وهو ما أكدته الهيئة بعريضة الطعن وبمذكرتها المقدمة بجلسة المراقبة أمام دائرة فحص الطعون بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٨ بمقولة أن الطلب قدم إلى جهاز تسوية وصرف المعاشات في حين أن الثابت من الاطلاع على ملف التأمينات الخاص بالمطعون ضده والمقدم من الهيئة الطاعنة بجلسة المراقبة أمام هذه المحكمة بتاريخ ٦١ من يناير سنة ١٩٨٨ أن أصل الكتاب المؤرخ ١٩٧٩/٢١/٦

المرسل من المطعون ضده معنون باسم رئيس لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات كما أن مضمون الكتاب المشار إليه يكشف في عبارة واضحة عن أن مقصود الطالب عرض طلبه علي لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات وعلي ذلك فإن حقيقة طلبات المدعي في الدعوي تكون بطلب الحكم بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن عرض موضوع النزاع القائم بينه وبين الهيئة علي لجنة فحص المنازعات المشار إليها.

(الطعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٨/٣٠)

المبدأ رقم (١٢١٤) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها فتتزل علي الحكم المطعون فيه صحيح حكم القانون - للمحكمة أن تتزل علي الطلبات في الدعوي حقيقة التكييف القانوني لها - يتعين علي المحكمة ألا تحور في تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء إيدائها.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جري بأن الطعن أمامها يثير المنازعة برمتها علي الحكم المطعون فيه والقرار المطعون فيه جميعا صحيح حكم القانون. ومن حيث إنه ولئن كان للمحكمة أن تتزل علي الطلبات في الدعوي حقيقة التكييف القانوني لها إلا أنه يتعين عليها ألا تحور في تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء إيدائها وعلي ذلك فلا يكون صحيحا ما أجراه الحكم المطعون فيه من تعديل في صريح طلبات المدعين بالدعوي موضوع الطعن المائل بما يخرج بها عن صريح إرادتهم فالدعون يطلبون الحكم، علي ما سبق للبيان، بإلغاء القرارات الوزاريين للصانين من وزارة التعليم، أولهما لأصانر برقم ٢١٧٩ لسنة ١٩٥٤ بالاستيلاء علي العقار رقم ٣١ شارع هارون، وثانيهما بالتنازل عن هذا العقار للمعهد العالي للعلاج الطبيعي وما يترتب علي ذلك من آثار. وهذه الطلبات بصريح عبارتها، تكشف بذاتها، عن التكييف الصحيح الذي أراده المدعون من وراء إيدائها، وهو يعد تكييف يتفق وطبيعة قضاء المشروعية الذي يمارسه مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري، مما لا يكون معه ثمة موجب من واقع أو قانون لما أجراه الحكم المطعون فيه من تكييف

لهذه الطلبات بأنها بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن رد العقار بعد زوال حالة الضرورة مما رتب عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بقبول الدعوي شكلاً تليسياً عل بأن الدعوي بطلب إلغاء هذا القرار السلبي لا تتقيد بمواعيد الطعن.

(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٩٢)

المبدأ رقم (١٢١٥) - إحالة القضاء المستعجل الدعوي إلى محكمة القضاء الإداري مقولة عدم اختصاص القضاء المدني بفرعيه العادي والمستعجل بنظر الدعوي - لا تلتزم محكمة القضاء الإداري المحالة إليها الدعوي بالفصل فيها إلا إذا تبين لها أنها مختصة بنظرها طبقاً لقانون مجلس الدولة - علي محكمة القضاء الإداري عند بحث أمر اختصاصها إزال حقيقة التكليف القانوني لها دون أن تتقيد في ذلك بالتكليف الذي أجرته محكمة القضاء المدني يكون ما انتهى إليه محكمة القضاء الإداري من تكليف قانوني للدعوي خاضعاً للرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا - المحكمة وهي بصدد تكليف الدعوي وحقيقة الطلبات فيها يتعين عليها أن تتقصى الحقيقة للخصوم من وراء إبداء طلباتهم فيها - المحكمة لا تقف عند ظاهر اللفظ - عليها استنائه نية الخصوم وإرادتهم من وراء الدعوي والطلبات فيها وبما يتفق والاختصاص المقرر قانوناً لمجلس الدولة بهيئة قضاء.

الحكم

ومن حيث إن محكمة القضاء الإداري، التي أحيلت إليها الدعوي من القضاء المدني، لا تلتزم قانوناً بالحكم الصادر بالإحالة فلا يلزمها ذلك الحكم بالفصل في الدعوي إلا إذا تبين لها أنها مختصة بنظرها طبقاً لقانون مجلس الدولة وذلك إعمالاً لقضاء الدائرة المشكلة بالتطبيق لحكم المادة ٤٥ مكرراً من قانون مجلس الدولة (الحكم الصادر بجلسته ٧٢ من إبريل سنة ١٩٨٦ في الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ القضائية) ، ومؤدي ذلك ولازمه القانوني أن يكون علي محكمة القضاء الإداري أن تبحث أولاً أمر اختصاصها بنظر الدعوي المحالة إليها بإزالة التكليف القانوني لها دون أن تتقيد في ذلك بالتكليف الذي أجرته محكمة القضاء المدني، ويكون ما تنتهي إليه محكمة تمارسها هذه المحكمة وقد استقر قضاء هذه المحكمة علي أن المحكمة وهي بصدد تكليف الدعوي وحقيقة الطلبات فيها إنما يتعين عليها أن تتقصى النية الحقيقية للخصوم من وراء إبداء طلباتهم فيها فلا

تقف عند ظاهر اللفظ ووجه العبارة، بل عليها اسكناه حقيقة نية الخصوم وإرادتهم من وراء الدعوى والطلبات فيها وبما يتفق والاختصاص المقرر قانوناً لمجلس الدولة وقد أقام دعواه، بالطلبات المشار إليها، ابتداء أمام محكمة الأمور المستعجلة بالقضاء المدني، فإن إحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري مما يلزم معه أن تنزل تلك المحكمة على الطلبات صحيح التكييف القانوني لها وبما يتفق والاختصاص المقرر لها قانوناً.

(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)

المبدأ رقم (١٢١٦) - التكييف القانوني للدعوى وطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه إنزال حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة ، ويخضع بهذه المثابة لرقابة القضاء الذي ينبغي في هذا السبيل أن يتقصى طلبات الخصوم ويمحصها ويستجلى مراميها بها يتفق والنية الحقيقية من وراء إبدائها.

الحكم

إن التكييف القانوني للدعوى وطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه إنزال حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة ، ويخضع بهذه المثابة لرقابة القضاء الذي ينبغي في هذا السبيل أن يتقصى طلبات الخصوم ويمحصها ويستجلى مراميها بها يتفق والنية الحقيقية من وراء إبدائها ويراه القضاء أوفى بمقصود الخصوم ودون الوقوف عند ظاهر المعنى الحرفي لها.

(الطعن رقم ٦٤٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٠ - س ٤٦ ص ٣٥٩)
المبدأ رقم (١٢١٧) - التكييف الصحيح لشروط الولاية العامة المتعدية التي هي عضوية مجلس الشعب تملكه المحكمة .

الحكم

قضاء المحكمة الإدارية العليا بدائلتها المشكلة وفقاً للمادة (٥٤ مكرراً) من قانون مجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٧ / ١٢ / ٢٠٠٠ في الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٤٧ القضائية - المادة (٥) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب تشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها طبقاً للقانون - لا يجوز مع صراحة النص لاستتباط حالات أخرى غير هاتين الحالتين ، هذا الاستتباط يتناظر مع التكييف الصحيح لشروط الولاية العامة المتعدية التي هي عضوية مجلس

الشعب حيث الأصل فيها التقيد ، عدم اعتبار من تهرب من أداء الخدمة العسكرية بمثابة من أعفى من أدائها طبقاً للقانون لأنه خالف القانون وحق عليه الجزاء سواء وقع بالفعل أو لم يقع - تخلف للطاعن عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية وقيد القضية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ جنح ع شرق القاهرة ضده واقتل كافة الإجراءات القانونية في شأنه - عدم جواز قبول لورلق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب .

(الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٧/٣/٢٠٠١ - من ٤٧ ص ٥٢٩)
المبدأ رقم (١٢١٨) - تكليف الطلبات في دعوى العويض عن اعتقال - مناط القضاء بالتعويض - حقوق وحرقات دستورية .

الحكم

المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية من قرار الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية لمدة خمس سنوات للمعتقل ، قضاء محكمة القضاء الإداري بتعويض ورثة المدعى عن الأضرار الأدبية التي أصابت مورثهم من جراء الاعتقال ، قرار حرمان المدعى من مباشرة حقوقه السياسية يستند إلى سابقة اعتقاله على سند من أن قرار الاعتقال صدر فاقداً سببه ، الطعن على الحكم - حقيقة طلبات مورث المطعون ضدهم بدعواه التي أقامها أمام محكمة القضاء الإداري التي صدر عنها الحكم محل الطعن هي طلب التعويض عن الأضرار الأدبية التي أصابته من جراء حرمانه من مباشرة حقوقه السياسية كأثر مستقل بذاته ترتب على قرار اعتقاله غير المشروع - للقرار تطول مساماً بحريتين وانتقاصاً من حقين دستوريين يتساميان قدراً باعتبارهما من الحريات والحقوق الدستورية العامة وإن تمايزا - قرار الاعتقال يرتب واقعاً مادياً يتحصل في تقييد حرية المواطن كما أنه يرتب بالإضافة إلى ما سبق مساماً واقتلاً على حق دستوري آخر يتمثل في حق الاشتراك والإسهام في الحياة العامة سواء بممارسة حقوق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء أو الاشتراك في تأسيس أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية - كل من الحقين الدستوريين الذين تطاول عليهما القرار غير المشروع بالاعتقال يقتضى تعويضاً منفرداً لاختلاف حقيقة طبيعة الأضرار المترتبة على التعدي على كل منها - لا صحة لدفع المنازعة الماثلة بسند من كون مورث المطعون ضدهم سبق تعويضه عن

الأضرار المادية والأدبية التي أصابته من جراء صدور قرار اعتقاله ذلك أن البين أن هذا الحكم وقف عند التعويض عن الضرر المتمثل في تقييد الحرية دون غيره من أضرار نتجت عن المساس بحق آخر وهو الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية .

(الطعن رقم ٣٧٦٣ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢٤/٣/٢٠٠١ - من ٤٧ ص ٦٢٥ -
وأيضاً للطعن رقم ٢٨٩٤ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٤/٣/٢٠٠١ - من ٤٧ ص ٦١٩)
المبدأ رقم (١٢١٩) - التصالح مع الجمارك والذي تنقضي به الدعوى العمومية هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى العمومية ومن ذات طبيعتها فلا يعتبر قراراً إدارياً سواء كان موقف الإدارة منه إيجابياً بالموافقة على التصالح أو سلبياً برفض التصالح - التكييف القانوني الصحيح هو الحكم بإلزام جهة الإدارة برد المبالغ التي حصلت عليها من المدعى بناء على طلب التصالح المقدم منه .

الحكم

التصالح مع الجمارك والذي تنقضي به الدعوى العمومية هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى العمومية ومن ذات طبيعتها فلا يعتبر قراراً إدارياً سواء كان موقف الإدارة منه إيجابياً بالموافقة على التصالح أو سلبياً برفض التصالح إلا أنه بالنظر لكون المنازعة الماثلة تتصل مرفق عام يدار وفقاً لقواعد القانون العام وأساليبه ويتبدى فيها واضحاً وجه السلطة العامة ومظهرها - تعد هذه المنازعة بذلك إدارية مما يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وفحواها طبقاً للتكييف القانوني الصحيح هي الحكم بإلزام جهة الإدارة برد المبالغ التي حصلت عليها من المدعى بناء على طلب التصالح المقدم منه .

(الطعن رقم ٨٥٢٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ٩ / ٢ / ٢٠٠٢ - من ٤٧ ص ٩١)
المبدأ رقم (١٢٢٠) - حدود رقابة القضاء على التكييف.

الحكم

ضوابط صحة القرار التأديبي - يجب أن يكون توقيع الجزاء مسبباً - رقابة القضاء الإداري - القرار التأديبي يجب أن يقوم على سبب يبرره بحيث يقوم على حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخل جهة الإدارة بتوقيع الجزاء - رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقيق

ماديا وقانونيا - فإذا كانت منتزعة من غير أصول أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها غير صحيح كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون - لما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا كان القرار قائما على سببه متفقا وصحيح حكم القانون .
(الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٣ / ٣ - س ٤٧ ص ١٢٠)

المبحث الثالث

عدم اتساع نطاق الطعن لغير الخصومة

المطروحة أمام محكمة أول درجة

المبدأ رقم (١٢٢١) - نطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة أمام محكمة الموضوع - إغفال محكمة الموضوع الحكم في طلب قدم إليها لأول مرة وعدم تعرضها له في أسبابها - هذا الطلب يبقى معلقاً أمامها - علاجه - يكون بالرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه - لا يصلح هذا سبباً للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

ومن حيث إن المحكمة الإدارية العليا تختص بنظر الطعون التي ترفعاً إليها في أحوال بينها القانون بيان حصر ترجع كلها، علي ما يبين من المادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢، أما إلى مخالفة القانون لو خطأ في تطبيقه وتأويله، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه، أو صدور الحكم علي خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه والمحكمة وهي تقوم بهذا الاختصاص تقوم ما يقع في الأحكام من خطأ في تطبيق القانون وبهذه المثابة فإن ما يعرض عليها هو في الواقع مخاصمة للحكم النهائي الذي صدر فيها ومفاد ذلك أن نطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة أمام محكمة الموضوع، ومن ثم فلا يجوز للمدعي أن يبني طعنه علي الحكم الصادر

في الدعوي على سبب قانوني جديد لم يكن قد أبداه أو طرحه أمام محكمة الموضوع وأنه إذ كانت محكمة الموضوع قد أغفلت الحكم في طلب قدم إليها لأول مرة ولم تتعرض له في أسبابها فإن هذا الطلب يبقى معلقا أمامها وعلاج هذا الإغفال، وفقاً للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات، يكون بالرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتتها الفصل فيه إن كان له وجه، ومن ثم فهو لا يصلح سبباً للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.

(الطعن رقم ٤٠٨٣ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٩٣/١/٣٠)

المبدأ رقم (١٢٢٢) - نطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز للمدعى أن يبني طعنه على سبب قانوني جديد لم يكن قد أبداه أو طرحه أمام محكمة الموضوع .

الحكم

تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون التي ترفع إليها في أحوال بينها القانون على سبيل الحصر - المحكمة وهي تقوم بهذا الاختصاص تقوم ما يقع في الأحكام من خطأ في تطبيق القانون وبهذه المثابة فإن ما يعرض عليها في الواقع مخاصمة للحكم النهائي الذي صدر فيها - مفاد ذلك - نطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز للمدعى أن يبني طعنه على سبب قانوني جديد لم يكن قد أبداه أو طرحه أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٨٨٢٤ لسنة ٤٥ق - جلسة ٩ / ٢ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٩٢)

المبحث الرابع

تحديد نطاق الطعن بالخصوم

في الدعوي الأصلية

المبدأ رقم (١٢٢٣) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يقتصر على الخصوم في الدعوي سواء كانوا خصوما أصليين أو أدخلوا أو تدخلوا فيها دون غيرهم - أي ما كان مصلحته من بالنعي على الحكم المطعون فيه أو بتأييده - إنزال

حكم القاتون الصحيح الذي يجريه المحكمة عند نظرها الطعن لا يتحدد بما يديه الخصوم في الطعن من أسباب أو دفع أو أوجه دفاع - تجري المحكمة رقابتها وتسلط قضاءها على الطعن المعروض أمامها غير مقيدة في ذلك بما يديه الخصوم دائماً على أساس تطبيق صحيح أحكام القانون تطبيقاً سليماً على وقائع النزاع - نطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يتحدد بالخصوم في الدعوى الأصلية لا بتعدادهم - يكون لغيرهم من توافرت الشروط المقررة قانوناً لذلك أن يلجأوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بطلب التماس إعادة النظر في الحدود المقررة والشروط المحددة لذلك.

الحكم

ومن حيث إن نطاق الطعن أمام هذه المحكمة يقتصر فحسب على الخصوم في الدعوى سواء كانوا خصوماً أصليين أو أخطأوا أو تخطأوا فيها دون غيرهم ولما ما كان مصلحتهم بالنعمي على الحكم المطعون فيه أو على العكس بتأييده فإنزال حكم القاتون الصحيح الذي تجريه هذه المحكمة عند نظرها الطعن سواء عن الحكم المطعون فيه أو القرار المطعون فيه جميعاً لا يتحدد بما يديه الخصوم في الطعن من أسباب أو دفع أو أوجه دفاع بل تجري المحكمة رقابتها وتسلط قضاءها على الطعن المعروض أمامها غير مقيدة بما يديه الخصوم دائماً على أساس تطبيق صحيح أحكام القانون تطبيقاً موضوعياً سليماً على وقائع النزاع لا يتأثر بأي أمر خرج عن ذلك ومن ثم فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن نطاق الطعن أمامها يتحدد بالخصوم في الدعوى الأصلية لا بتعدادهم ويكون لغيرهم من توافرت الشروط المقررة قانوناً لذلك أن يلجأوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بطلب التماس إعادة النظر في الحدود المقررة والشروط المحددة لذلك وفقاً لنص المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة.

ومن حيث إنه يبين من عريضة الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٣٣ ق أنه لقيم من ... ولولاده ... و... بصفتهم ملاك العقار ٢٠ شارع فريد بمصر الجديدة (العقار محل النزاع) وإذا لم يثبت في الأوراق أن أولاد المالك كانوا ممثلين في الدعويين الصادر فيهما^٢ حكم المطعون فيه ومن ثم يكون الطعن المقدم منهم في هذا الحكم

هو طعن من خارج علي الخصومة لا يجوز قبوله أمام هذه المحكمة، وهو ما يتعين القضاء به.

(الطعن رقم ١٢٧٨ و ١٥١٥ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٦/٢/١٩٩٢)

المبدأ رقم (١٢٢٤) - خصومة الطعن تتحدد في أطرافها بالخصوم في الدعوى الأصلية المطعون في الحكم الصادر بشأنها فلا يكون جائزا الطعن المقدم من خارج عن الخصومة في الدعوى.

الحكم

خصومة الطعن تتحدد في أطرافها بالخصوم في الدعوى الأصلية المطعون في الحكم الصادر بشأنها فلا يكون جائزا الطعن المقدم من خارج عن الخصومة في الدعوى - اقتصر المتدخل في تدخله على إيداء أوجه دفاع تأييدا لما أبدته الجهة الإدارية الطاعنة دون أن يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي، اعتبار تدخله تدخلا انضماميا لا تثريب من قبوله طالما تحققت المصلحة المقيدة قانونا بشأنه (الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١/٢٧ / ٢٠٠١ - س ٤٧ ص ٢٩٩)

المبحث الخامس

عدم جواز إبداء طلبات جديدة

أمام محكمة الطعن

المبدأ رقم (١٢٢٥) - طلب المدعي ضم المدة التي قضاها ملاحظا باليومية -
اقتصاره علي المطالبة به في الطلب الذي قدمه لإعفائه من الرسوم القضائية -
سكوته عن ذكره بعريضة دعواه ومذكراته أو إثباته بمحاضر جلسات المحكمة الإدارية - لا يقبل منه أن يثيره لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا في صحيفة طعنه.

الحكم

إنه بالنسبة إلي المدة التي قضاها المدعي ملاحظا باليومية فإن هذه المحكمة ترى أن ضم هذه المدة اقتصر المدعي علي المطالبة بها في الطلب الذي قدمه لإعفائه من الرسوم القضائية ولكن بعد أن قبل طلب إعفائه من تلك الرسوم بالنسبة لمدد معينة علي سبيل الحصر كما سلف البيان لم يذكره في عريضة دعواه

كما لم يضمنه مذكراته أو يثبتته في محاضر جلسات المحكمة الإدارية المطعون في حكمها ومن ثم يكون غير مقبول منه أن يثيره لأول مرة أمام هذه المحكمة في صحيفة طعنه.

(الطعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

المبدأ رقم (١٢٢٦) - عدم جواز إثارة طلب جديد أمام المحكمة الإدارية العليا - إعمالاً لحكم المادة ٢٣٥ مرافعات.

الحكم

وحيث إنه عما أثاره المدعي في عريضة الطعن من أحقيته في الترقية إلى الدرجة الرابعة من ١٩٧٤ ثم إلى الثالثة من ١٩٧٧/٢١/١٣ علي أساس الجمع بين تطبيق الجدول الثاني من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأحكام الترقية طبقاً لقوانين الرسوب الوظيفي فإن المدعي لم يثر هذا الطلب في عريضة دعواه التي خلت من أية مطالب حول الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي ومن ثم فلا يسوغ له إثارة هذا الطلب ابتداءً أمام هذه المحكمة طبقاً للمادة ٢٣٥ مرافعات.

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر في صدد أحقية المدعي في الترقية إلى الدرجة الرابعة من ١٩٧٥/٢١/١٣ فمن ثم يكون قد جاء علي خلاف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)

المبدأ رقم (١٢٢٧) - المحكمة الإدارية العليا محكمة طعن - تقتصر ولايتها علي نظر الطعون في الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية والدعاوي التأديبية - ليست لها ولاية مبتدأه بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة - أي طلب يقدم إليها لأول مرة يتعين القضاء بعدم قبوله بحسبانه طلباً جديداً يفوت درجة من درجات التقاضي علي الخصوم.

الحكم

ومن حيث إنه فيما يتعلق بطلب الطاعن إلزام الجهة الإدارية بتعويض بمبلغ خمسة آلاف من الجنيهاًت جبراً لما حاق به من ضرر مادي وأدبي نتيجة فصله من الخدمة وبقائه دون عمل منذ اقتضائه عنها في ١٩٨٦/٢١/٢ تاريخ إخلاء طرفه نفاذاً للحكم الصادر ضده وحثي تاريخ صدور الحكم في الطعن الراهن،

فإن من المقرر أن المحكمة الإدارية العليا محكمة طعن تقتصر ولايتها على نظر الطعون في الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية وليس لها ولاية مبتدئة بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة، وأي طلب من هذا القبيل يعرض على المحكمة الإدارية العليا بتعين القضاء بعدم قبوله بحسب طلب جديد يفتقر من درجات التقاضي على الخصوم.

ومن حيث أن طلب التعويض عن فصل المتاعن قدم إلى المحكمة الإدارية العليا لأول مرة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله.

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٥١)

المبدأ رقم (١٢٢٨) - المحكمة الإدارية العليا محكمة طعن تقتصر ولايتها على نظر الطعون في الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية وليس لها ولاية مبتدئة بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة - إذا عرض عليها طلب جديد بتعين القضاء بعدم قبوله بحسب طلب جديد يفتقر من درجات التقاضي على الخصوم.

الحكم

المحكمة الإدارية العليا محكمة طعن تقتصر ولايتها على نظر الطعون في الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية وليس لها ولاية مبتدئة بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة ، وهو الطلب الذي يختلف عن الطالب السابق إداؤه أمام محكمة أول درجة في الموضوع أو لخصومة - إذا عرض عليها طلب جديد بتعين القضاء بعدم قبوله بحسب طلب جديد يفتقر من درجات التقاضي على الخصوم ، مطالعة المطعون ضده بتقرير طعنه بالتعويضات التي تزيد بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة لا يعتبر طلبا جديدا لاندرجه في عموم طلب التعويض عن كلفه الأضرار - أسس تلك - هذا الطلب لا يختلف موضوعا عن الطلب الأصلي - وذلك إعمالا لحكم المادة ٢/٢٢٥ من قانون التي استتكت بصراحة على قلعة عدم قبول الطلبات الجديدة أمام محكمة الطعن طلب إضافة ما يزيد عن التعويضات بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى .

(الطعن رقم ٨٢٩٢ لسنة ٤٤ ق والطعن رقم ٨٣٥٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة

٢٢/١/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٦٠١)

المبدأ رقم (١٢٢٩) - المحكمة الإدارية العليا محكمة طعن ليست لها ولاية مبتدأه بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة.

الحكم

المحكمة الإدارية العليا محكمة طعن ليست لها ولاية مبتدأه بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة - إيداء طلب جديد أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة يعين القضاء بعدم قبوله - أساس ذلك - إلا يفوت درجة من درجات التقاضي .

(الطعن رقم ٥٠٧٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ٦ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٢٠)

المبحث السادس

عدم تقييد المحكمة بما هو مطروح من أسباب أو أسانيد قانونية أو أدلة واقعية

المبدأ رقم (١٢٣٠) - عدم استناد الحكم المطعون فيه على أساس سليم لا يمنع المحكمة الإدارية العليا من إنزال حكم القانون إذا وجد سند قانوني آخر يفيد المدعي.

الحكم

إنه ولئن كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على حالة المطعون ضده لا يستند على أساس سليم، إلا أن هذا لا يمنع هذه المحكمة وهي في مجال بحثها للطعن، أن تنزل حكم القانون على وجهه السليم إن كان ثمة سند قانوني آخر يفيد منه المدعي.

(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ٨/١١/١٩٦٤)

المبدأ رقم (١٢٣١) - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية - حدوده - عدم تقييد المحكمة بالسبب الذي بني عليه الطعن.

الحكم

إن الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية لا يجوز إلا من السيد رئيس هيئة

مفوضي الدولة وذلك في حالة ما إذا صدر الحكم علي خلاف ما جري عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو في حالة ما إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره وهذا ما تقتضي به المادة ٥١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة معدلاً بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ الذي أقيم الطعن المائل أثناء العمل بأحكامه وتقابلها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الحالي ولما كان قضاء هذه المحكمة قد أطرده علي أن الطعن أمامها يفتح الباب لتزم الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بالأسباب التي يبيدها الطاعن وكان المستفاد من تقرير هذا الطعن أن سببه يقوم علي أن الفصل فيه يقتضي تقرير مبدأ في تفسير المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه لذلك فإن لهذه المحكمة في نطاق النص التشريعي الذي يستند إليه الطعن المائل - ألا تنقيد بالسبب الذي بني عليه الطعن وأن تنصدي لبحث ما إذا كان السبب الآخر قائماً حطي تنزل صحيح حكم القانون في المنازعة.

(الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٨١ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

المبدأ رقم (١٢٣٢) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يغل يدها في أعمال رقابتها في وزن الحكم بميزان القانون دون التقيد بالأسباب المبدأ بتقرير الطعن دون غيرها.

الحكم

ومن حيث إن مبني الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه حيث أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر خدمة العامل منتهية بتاريخ انقطاعه عن العمل وأن لجهة الإدارية لم تتخذ ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل وهو ما يخالف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث أن تقرير الطعن قد جاء مجهولاً بحقيقة ما قضى الحكم به حيث أورد أن المحكمة التأديبية قد قضت بجلسته ١٩٨٣/٦/٦ بعدم جواز إقامة الدعوي التأديبية علي المتهم بينما حقيقة منطوق الحكم فيه هو مجازاة ... بغرامة قدرها عشرين جنبها، كما جاءت في أسباب الطعن وفقاً لما سلف ذكره - غير متفقة مع ما انتهى إليه تقرير الطعن بالنسبة لتحديد ما يستهدف الطاعن الحكم فيه.

ومن حيث أن المستقر عليه أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يغل يدها علي أن تعمل رقابتها في وزن الحكم بميزان القانون دون التقيد بالأسباب المبدأ

بتقرير الطعن غيرها.

(الطعن رقم ٣١٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٨)

المبدأ رقم (١٢٣٣) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها - للمحكمة أن تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن - ما دام المرد هو مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون.

الحكم

جري قضاء هذه المحكمة على أن الطعن أمامها يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح أمامها الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه ومن ثم فللمحكمة أن تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن ما دام المرد هو مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون.

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣)

المبدأ رقم (١٢٣٤) - صدور حكم على خلاف حكم سابق والطعن على الحكم السابق أمام المحكمة الإدارية العليا - هذه المحكمة لا تنقيد بالحكم اللاحق عند نظرها الطعن في الحكم الأول حتى لو كان الحكم اللاحق نهائياً لا يجوز التحدي بحجية الحكم الثاني - أساس ذلك : من شأن التنقيد بالحكم الثاني أن يعلو الحكم اللاحق على ما فيه من مخالفة للقانون على حكم المحكمة الإدارية العليا الأمر الذي يتجافى مع طبائع الأشياء ويخل بنظام التدرج في أصله وغايته.

الحكم

إذا صدر حكم على خلاف حكم سابق وكان الحكم السابق مطعوناً فيه أمام المحكمة الإدارية العليا فإن هذه المحكمة لا تنقيد بالحكم اللاحق عند نظرها الطعن في الحكم الأول حتى لو كان الحكم اللاحق نهائياً لا يجوز التحدي بحجية الحكم الثاني - أساس ذلك : أن المحكمة الإدارية العليا هي أعلى درجات التقاضي في النظام القضائي الإداري والقول بغير ذلك يخل يدها في أعمال سلطة التعقيب على النزاع وهو مطروح عليها - هذه السلطة تتناول الموضوع برمته - من شأن التنقيد بالحكم الثاني أن يعلو الحكم اللاحق على ما فيه من مخالفة للقانون على حكم المحكمة الإدارية العليا الأمر الذي يتجافى مع طبائع الأشياء ويخل

بنظام التدرج في أصله وغايته.

(الطعن رقم ٣٢٩٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٢/٤ / ١٩٩٣ - س ٣٩ ص ٣٣٨)
المبدأ رقم (١٢٣٥) - تملك المحكمة الإدارية العليا أن تنزل حكم القانون
بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بحكم صادر من محكمة أدنى
حتى ولو كان نهائياً.

الحكم

المحكمة الإدارية العليا تملك أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة
الاختصاص غير مقيدة بحكم صادر من محكمة أدنى حتى ولو كان نهائياً أساس
ذلك - أن هذه المحكمة هي نهاية المطاف في نظام التدرج القضائي ولها سلطة
التعقيب على الأحكام بحرية القول بغير ذلك - يجعل حكم محكمة القضاء
الإداري يعلو على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي نتيجة لا يمكن تقبلها .

(الطعن رقم ٣٠٤٧ لسنة ٤٤ق - جلسة ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ - ٤٦ ص ٧٤٣)
المبدأ رقم (١٢٣٦) - استظهار المحكمة الإدارية العليا خطأ الحكم المطعون
فيه فيما قضى به من عدم الاختصاص لا يحجب سلطتها في التصدي لأصل
موضوع المنازعة متى كان صالحاً للحكم فيه.

الحكم

متى استظهرت المحكمة الإدارية العليا خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به
من عدم الاختصاص فلا تثريب عليها أن تتصدى لأصل موضوع المنازعة متى
كان صالحاً للحكم فيه ، ولا يعتبر تفويتاً لدرجة من درجات التقاضي ، بل إن هو
إلا تحقيقاً للعدل والنطق بكلمة القانون من هذه المحكمة التي تفرض هيمنتها على
المنازعة برمتها ، واقعا وقانونا فتكشف فيها وجه الحق وتقول بشأنها كلمة
القانون الصديق .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤١ق - جلسة ٧ / ٤ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٣٠٣)

المبحث السابع

سلطة المحكمة بالنسبة للطلبات والأحكام المرتبطة

المبدأ رقم (١٢٣٧) - تقديم الطعن للمحكمة الإدارية العليا مقصوراً على ما قضى به الحكم المطعون فيه في شقه الخاص بالتعويض دون شقه الخاص بالإلغاء - حق المحكمة الإدارية العليا في أن تتصدي للشق الأخير - أساس ذلك.

الحكم

إذا قصر رئيس هيئة مفوضي الدولة طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه على شقه الخاص بالتعويض، ولم يثر المنازعة في شقه الخاص بالإلغاء، فإن هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث في حكم القانون الصحيح بالنسبة إلى هذا الشق الأخير، لتعلق الأمر بمشروعية القرار الإداري المطعون فيه، ولا سيما إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً، وكأنا فرعين ينبعان من أصل مشترك ونتيجتين مترتبتين على أساس قانوني واحد.

(الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧)

المبدأ رقم (١٢٣٨) - شمول الحكم المطعون فيه لشقين أحدهما بالإلغاء والآخر بالتعويض - الطعن في أحد الشقين فقط أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها ما دام الطلبان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً - كلاهما يقوم على أساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار الإداري - الإلغاء هو طعن بالبطلان بطريق مباشر، والتعويض طعن بالبطلان بالطريق غير المباشر.

الحكم

إن الدعوي إذا كان ذات شقين أحدهما بالإلغاء والآخر بالتعويض فإن الطعن في شق منهما يثير المنازعة برمتها، ما دام الطلبان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً باعتبارهما يقومان على أساس قانوني واحد، هو عدم مشروعية القرار الإداري، وأن الطعن بالإلغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر، وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر، وآية ذلك أنه

لا يستقيم الحكم بالتعويض علي أساس أن القرار غير مشروع مع عدم الحكم بالإلغاء علي أساس أن القرار مشروع، إذ يؤدي ذلك قيام حكمين متعارضين متفرعين عن أساس قانوني واحد وهو ما لا يجوز، وما لا مندوحة عن التردّي فيه إذا لم يثر الطعن في أحد الشقين المنازعة برمتها، ومن ثم يجوز للمحكمة الإدارية العليا - وهي في مقام فحص الطعن المرفوع عن شق الحكم الخاص بالتعويض - أن تتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه في شقه الخاص بعدم جواز سماع طلب الإلغاء الذي لم تطعن فيه هيئة المفوضين ولكن أثاره المطعون عليه.

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

المبدأ رقم (١٢٣٩) - صدور حكمين متناقضين في موضوع واحد بين نفس الخصوم ولذات السبب - فوات مواعيد الطعن بالنسبة لأولهما، والطعن أمام المحكمة العليا في ثانيهما وهو الحكم اللاحق - لا مندوحة للمحكمة العليا من إلغاء الحكم اللاحق المطعون فيه ولو كان الحكم الأول هو الذي لم يصب الحق في قضائه، وذلك احتراماً لقوة الشيء المحكوم به - إذا فرض إن الحكم الأول هو المطعون فيه في الميعاد أمام المحكمة العليا فإنها تنزل حكم القانون عليه ، ولا يحول دون ذلك صدور الحكم الآخر اللاحق .

الحكم

إذا صدر في موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان، وكان الأخير منهما يخالف الحكم الأول الذي كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه، ثم طعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن في الأول وكان قد فات ميعاد الطعن فيه، فلا مندوحة لها من إلغاء هذا الحكم الأخير بالتطبيق للفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة، ولو كان الحكم الأول لم يصب فعلاً الحق في قضائه، وذلك احتراماً لقوة الشيء المحكوم به، والتي أصبح يعتبر الحكم بمقتضاها عنوان الحقيقة فيما قضى به أياً كانت الحقيقة الموضوعية فيه. أما إذا كان الحكم الأول هو المطعون فيه، فإن المحكمة بما لها من سلطة التعقيب عليه، تلك السلطة التي تتناول النزاع برمته تملك أن تنزل حكم القانون فيه، ولا يحول دون ذلك الحكم اللاحق الذي صدر في الخصومة من محكمة أدنى، وإلا لكان مؤدي ذلك أن تغل يد المحكمة العليا

من أعمال سلطتها في التعقيب عن النزاع وهو مطروح عليها، تلك السلطة التي تتناول الموضوع برمته كما سلف لبيان، ولكانت النتيجة العكسية أن يعطى الحكم اللاحق على ما فيه من مخالفة للقانون لكونه صادراً على خلاف حكم سابق، أما كان قضاء هذا الحكم على حكم المحكمة العليا وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي، الأمر الذي يتجافى مع طبائع الأشياء ويخل بنظام هذا التدرج في أصله وغايته، ولا جدال في أن هذه الغاية هي وضع الحد لمنع تضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم كون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي.

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٢ - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

المبدأ رقم (١٢٤٠) - اقتصر الطعن المرفوع أمام المحكمة العليا على شق الحكم المتعلق بموضوع المنازعة دون شقه الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - للمحكمة الإدارية العليا أن تثير المنازعة في الشق الأخير أيضاً.

التكسيم

إذا كان رئيس هيئة المفوضين قد اقتصر في أسباب طعنه في الحكم المطعون فيه على الناحية المقطعة منه بموضوع المنازعة، ولم يتعرض لشق الحكم الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها (إلا أن الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة فيه بمرتبها، لتفرقه المحكمة بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت به مخالفة لأكثر من الأحوال التي نص عليه والمخصوص عليها في المادة ٥١ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة، فتطويعه لتزول حكم القانون في المنازعة، ثم أنشأه بغيره ليوثر حالة من تلك الأحوال وكان سائبة في قضائه فتبقى عليه وتفرغ من الطعن.

(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٢٢ - جلسة ١٩٥٨/١١/١٨)

المبدأ رقم (١٢٤١) - طعن هيئة مفوضي الدولة - اقتصاره على الطعن في تعديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن تسوية حجة - للمحكمة الإدارية العليا أن تتصدي بحث صحة التسوية التي قضى بها الحكم لتزول حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية المنظومة باعتبارها وحدة مرتبطة.

الحكم

إنه ولئن كان طعن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة قد أقر الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الإدارية فيما قضي به من تسوية حالة المدعي باعتباره في مهنة محولجي في الدرجة (٣٠٠/١٤٠ ملیم) من بدء التعيين مع ما يترتب على ذلك من آثار وانحصرت مخالفته له في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن هذه التسوية والتي لم يلحقها التقادم الخمسي، إلا أن الطعن، وقد قام أمام هذه المحكمة، يفتح أمامها الباب لوزن الحكم المطعون فيه برمته فيما تناوله قضاؤه وإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية المطروحة باعتبارها وحدة مرتبطة غير قابلة للتجزئة. إذ أن استحقاق الفروق المالية هو نتيجة تترتب على أصل يتعين ثبوت تحققه أولاً وهو صحة التسوية التي قضي بها الحكم ومن ثم وجب للتصدي لبحث ما إذا كان المدعي يستحق تسوية حالته في المهنة والدرجة اللتين قررهما له هذا الحكم وبالأجر الذي حدده له أم لا، لمعرفة ما إذا كان يستحق أو لا يستحق فروقاً مالية تبعا لذلك، والمدة التي يستحق عنها هذه الفروق إن كان له وجه حق فيها.

(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠)

المبدأ رقم (١٢٤٢) - الطعن في حكم طلب وقف التنفيذ فيه والأمر بوقف تنفيذه بإجماع دائرة فحص الطعون - صدور حكم محكمة الموضوع بإلغاء القرار المحكوم بوقف تنفيذه أثناء نظر الطعن - لا يحول دون استمرار المحكمة العليا في الفصل فيه ما دام لم ينقض ميعاد الطعن في الحكم الموضوعي ولم يقدم دليل على تقديمه - أساس ذلك.

الحكم

إذا كانت محكمة القضاء الإداري قد قضت في الموضوع بجلسته ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠، بإلغاء القرار الصادر بتكليف المدعي بمغادرة البلاد هو وعائلته خلال مدة تنتهي في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩، وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه قبل فوات ميعاد الطعن فيه وفقاً لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه نظراً إلى عدم انقضاء هذا الميعاد حطى الآن وعدم قيام دليل على رفع طعن من جانب الحكومة في هذا الحكم الموضوعي يمكن أن يترتب عليه وقف تنفيذه ولما كان الحكم الصادر في

طلب وقف التنفيذ بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون المشار إليه هو حكم واجب التنفيذ بنص المادة ٥١ منه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعن بإجماع الآراء بغير ذلك - وقد أمرت بوقف تنفيذه فعلاً بجلسة ٦٢ من يونيه سنة ١٩٦٠ وأحالته الطعن إلى المحكمة العليا للفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ فإنه تكون ثمة - والحالة هذه - مصلحة قائمة في الفصل في موضوع هذا الطلب وموجب قانوني لذلك.

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ٢٤/٢١/١٩٦٠)

المبدأ رقم (١٢٤٣) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة - لا تنقيد في ذلك بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبيدها - الطعن في شق من الحكم - يعتبر مثيراً للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً - الادعاء بأن الطعن في الحكم اقتصر على شقه الخاص بالتعويض وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالإلغاء - لا وجه له - مثار المنازعة في الواقع مشروعية أو عدم مشروعية القرار المطعون فيه.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة جري على أن الطعن أمامها يفتح الباب لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبيدها إذ المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك أن رقابة القضاء الإداري على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فلا وجه لما ذهب إليه رئيس إدارة قضايا الحكومة من أن طعنه في الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالتعويض وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالإلغاء - لا وجه لذلك لأن مثار هذه المنازعة هي في الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري المطعون فيه، وقد قام الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بشقيه إلغاء وتعويضاً على أن القرار غير مشروع فمنها فرعان يخرجان من أصل واحد ونتيجتان مترتبتان على أساس قانوني واحد وإذا كان الطعن على القرار بالإلغاء هو طعن فيه بالبطلان

وبالطريق المباشر فإن طلب التعويض عنه علي أساس أنه غير مشروع هو طعن بالبطلان بالطريق غير المباشر ومن هنا يبين مدي ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً بحيث أن الحكم في أحدهما يؤثر في نتيجة الحكم في الآخر وأية ذلك إذا بان عند استظهار قرار إداري أنه مطابق للقانون فرفض طلب إلغائه فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسساً علي أنه خالف للقانون والعكس بالعكس وإلا لكان مؤدي القول بغير ذلك قيام حكمين متعارضين وهو ما لا يجوز فلا مندوحة من أن يعتبر الطعن في شق من الحكم مثيراً للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً كما سلف القول.

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

المبدأ رقم (١٢٤٤) - الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضي الدولة يفتح الباب أمام المحكمة لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين - الطعن المقدم من الخصوم نوي الشأن يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضر الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين أسقطوا حقهم في الطعن - علي أن الطعن القائم في شق من الحكم يثير الطعن في الشق الثاني إذا كان مترتباً علي الشق الأول ويرتبط به ارتباطاً جوهرياً - أساس ذلك : تجنب قيام حكمين متعارضين.

الحكم

لئن كان صحيحاً أن الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضي الدولة، التي ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما تتمثل فيها الحيدة القائمة لصالح القانون وحده، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين إلا أن الطعن من غير هذه الهيئة، أي من الخصوم نوي الشأن للذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم، يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضر الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين أسقطوا حقهم في الطعن. علي أنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه فإن كان هذا الشق الآخر مترتباً علي الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الشق الأول فإنه لا مندوحة

تجنباً لقيام حكمين متعارضين، من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منهما مثيراً للطعن في الشق الثاني.

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦)

المبدأ رقم (١٢٤٥) - الطعن في حكم لصدوره علي خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم فيه - المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة - امتداده إلي الحكم السابق رغم قوأت ميعاد الطعن فيه، إذا كان الحكمان قد صدرا في دعويين أقيمتا بطلب الطعن في قرار واحد، واتحد الخصوم فيهما، ثم قضت المحكمة فيهما بعدم القبول لأسباب مختلفة في كل من الحكمين - إلغاء أحد الحكمين يستتبع بالضرورة إلغاء الحكم الآخر - مثال.

الحكم

منى كانت المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل أصدرت في دعوي واحدة وبين ذات الخصوم حكمين بعدم القبول يتعارضان في الأسباب التي بنيا عليها حيث قضت في الدعوي الأول بعدم القبول لعدم التظلم من قرار وزير الداخلية بالتصديق علي قرار لجنة العمد والمشايخ وقضت في الثانية بعد أن تظلم الطاعن من هذا القرار وانتظر قوأت ميعاد التظلم بعدم القبول لمضي أكثر من ستين يوماً علي علمه بالقرار محل الطعن وبديهي أن يكون الميعاد هلي هذا النحو قد فات نتيجة عدم رد الجهة الإدارية عليه وضرورة تربص المدة المحددة للرد علي التظلم ضمناً بالرفض قبل رفع دعواه وكان مبدأ عدم جدوى التظلم من قرار وزير الداخلية بالتصديق علي قرار لجنة العمد والمشايخ لم يستقر إلا بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في ٧١ من مارس سنة ١٩٦٢ سالف الإشارة إليه وذلك عقب رفع الدعوي رقم ٢٠٢ لسنة ٨ القضائية في ٦ مارس سنة ١٩٦٢ وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة تنص علي أنه «يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية في الأحوال الآتية:

١-

٣ - إذا صدر الحكم خلافاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع.

متى كان ذلك لا يجوز أن يقف حكم هذه الفقرة الأخيرة عند حد إياحة الطعن في الحكم الثاني الذي صدر علي خلاف حكم سابق له ولو بعد فوات ميعاد الطعن فيه احتراماً لحجية الحكم الأول خاصة إذا كان هذا الأمر متعلقاً بمسألة شكلية وهي قبول الدعوي أو عدم قبولها وفي أمر دفعت فيه الحكومة وهي خصم يجب أن ينتزه في خصومته عن الأساليب التي يتبعها بعض أفراد من اللدود في الخصومة ومن اتخاذ كافة الوسائل لئلا كان نوعها لكسب الدعوي وسائر الحكومة في وجهة نظرها هيئة المفوضين ثم توج حكم المحكمة وجهة النظر هذه بقبولها ثم تعود المحكمة ذاتها فتقضي بوجهة نظر عكسية مستقاة من حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الإشارة إليه وبهذا يكون باب القضاء قد سد في وجه الطاعن من غير تقصير منه وبسبب لا دخل له فيه ونتيجة لمبادئ لم تكن قد استقرت علي نحو حاسم بل يجب أن يكون الطعن في الحكم الأخير من شأنه أن يحرك الطعن في الحكم الأول للارتباط الوثيق بينهما فالخصومة بين الطاعن ووزارة الداخلية هي بذاتها في الدعويين واحدة ويتعين من أجل ذلك تسليط رقابة هذه المحكمة علي الحكمين لبيان وجه الحق فيها ووضعاً للأمر في نصابها إذ أن إلغاء أي من الحكمين يستتبع بالضرورة إلغاء الحكم الآخر.

(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

المبدأ رقم (١٢٤٦) - الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من الخصوم ذوي الشأن، علي خلاف طعن هيئة مفوضي الدولة، يحكمه أصل مقرر هو ألا يضار الطاعن بطعنه - علي أنه في حالة وجود ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وشق آخر غير مطعون فيه فيعتبر الطعن القائم في شق منهما مثيراً للطعن في شقه الثاني - أساس ذلك: تجنب قيام حكمين تعارضين - تطبيق ذلك بالنسبة لدعوي أقيمت بطلب أصلي هو تسوية الحالة طبقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ وآخر احتياطي هو الحكم بتعويض مؤقت قضى فيها بعدم قبول الطلب الأول لرفعه بعد الميعاد وبإجابة الطلب الاحتياطي - طعن جهة الإدارة في شق الحكم الخاص بالقضاء بالتعويض المؤقت لا يثير الطعن في شقه الخاص بعدم

قبول الدعوي - عدم وجود ارتباط جوهري بينها.

الحكم

إن الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة المفوضين التي ليست طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما فيها الحيادة لصالح القانون وحده يفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين - إلا أن الطعن من الخصوم ذوي الشأن الذين إنما يطعنان لصالحهم وحدهم يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضار الطاعن بطعنه - علي أنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه بأن كان هذا الشق الأخير مترتباً علي الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في ذلك الشق الأول - فإنه لا مندوحة تجنباً لقيام حكمين نهائيين متعارضين من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منهما مثيراً للطعن في الشق الثاني.

إن طعن الوزارة في الحكم الصادر لصالح المدعي إنما ينصب علي شقه الخاص بالقضاء له بتعويض مؤقت ومن ثم فهو لا يفتح الباب لنقض ما قضى به لصالحها ضد المدعي من عدم قبول طلبه الأصلي شكلاً وهو الطلب الخاص بتسوية حالته والذي كان مطروحاً أمام المحكمة الإدارية وقعد عن الطعن في شق الحكم الصادر فيه إذ فضلاً عن ألا تضار الوزارة الطاعنة بطعنها فإنه ليس هناك ارتباط جوهري من قبيل ما سلف بيانه بين هذا الشق الذي لم يطعن فيه من الحكم وبين شقه الآخر المطعون فيه والخاص بالتعويض المؤقت - ذلك أن الحكم في الطعن بما يؤكد حق المدعي في التعويض أو بما ينفي حقه فيه لا يؤثر علي ما حكم به في طلبه الأصلي سالف الذكر من عدم قبوله شكلاً إذ أن الحكم بذلك مبني علي تكييف الطالب المذكور بأنه طلب إلغاء لقرار إداري لا طلب تسوية وعلي أنه قد رفع بعد الميعاد القانوني وذلك تعرض لمشروعية تصرف الجهة الإدارية أو عدم مشروعيتها بما قد يتعارض مع الأساس الموضوعي للذي يبني عليه الحكم بالتعويض.

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٥)

المبدأ رقم (١٢٤٧) - الحكم بعدم قبول طلب إلغاء قرار فصل المدعي شكلاً وبأحقية في طلب التعويض عن هذا القرار - عدم الطعن علي الحكم في شقه

الخاص بعدم قبول طلب الإلغاء - طعن الحكومة في الشق الخاص بطلب التعويض .. لا يثير المنازعة في الشق الخاص بطلب الإلغاء -أساس ذلك.

الحكم

إنه لا وجه لما أثارته هيئة المفوضين من أن الطعن المقدم من الحكومة في الشق الخاص بالطلب الاحتياطي بالتعويض يثير المنازعة في الشق الخاص بطلب الإلغاء والذي أضحى الحكم فيه حائزاً لقوة الأمر المقضي لعدم الطعن فيه في الميعاد، بمقولة أن الطعن أما المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمها في المنازعة غير مقيدة بطلبات الخصوم. لا وجه لهذا القول في خصوصية الدعوي الراهنة إذ أن محل أعماله هو أن يكون ثمة ارتباط جوهري بين الشق المطعون فيه من الحكم والشق غير المطعون فيه بحيث يكون الحم في أحدهما مؤثراً في نتيجة الحكم في الشق الآخر، إذ لا مندوحة عندئذ من الخروج على الأصول المقررة في التقاضي بشأن حجية الأحكام والآثار المترتبة على الطعون تنقيصاً من صدور حكمين نهائيين متعارضين في خصومة لا تقبل التبعض.

وإنه ينبغي علي ما تقدم أن الطعن من جانب الحكومة في خصوص ما قضي به ضدها من تعويض لا يفتح الباب لمراقبة ما قضي به لصالحها علي المطعون عليه من عدم القبول شكلاً بالنسبة إلي الطلب الأصلي الخاص بالإلغاء والذي سكت المدعي عن الطعن فيه في الميعاد القانوني إذ ليس ثمة ارتباط جوهري من قبيل ما سلف بيانه بين هذا الشق الذي لم يطعن فيه وبين الشق الآخر المطعون فيه والخاص بالتعويض، لأن الحكم في هذا الشق لا يؤثر علي ما حكم في طلبه الأصلي من عدم قبوله شكلاً دون التعرض لموضوع دعوي الإلغاء من حيث مشروعية أو عدم مشروعية قرار الجهة الإدارية محل الدعوي المذكورة.

(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١)

المبدأ رقم (١٢٤٨) - للمطعون ضده أن يتدارك أمام المحكمة الإدارية العليا ما يكون قد فاتته من دفاع أمام دائرة فحص الطعون - قرار الإحالة لا يتضمن في ذاته فصلاً في أمر يفوت علي نوي الشأن حقاً في الطعن علي إجراء معيب أو في إبداء ما يراه من دفاع -أثره يقتصر علي نقل الطعن من دائرة فحص الطعون إلي الدائرة الخامسة.

الحكم

إن من حق المطعون عليه - ما دامت المنازعة لم يتم الفصل فيها - أن يتدارك أمام المحكمة الإدارية العليا التي أحيل إليها الطعن ما يكون قد فاتته من دفاع أمام دائرة فحص الطعون ذلك أن قرار الإحالة، لا يتضمن في ذاته فصلاً في أمر يفوت علي ذوي الشأن حقاً في الطعن علي أي إجراء معيب أو في إيداء ما يراه من دفاع، إذ أن أثره يقتصر علي نقل الطعن من دائرة فحص الطعون إلي الدائرة الخامسة ولا يحرمه من أن يبدي أمام هذه الأخيرة ما هو متاح له مما كان متاحاً بالمثل أمام الأولي.

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٣)

المبدأ رقم (١٢٤٩) - اقتصار الطعن في الحكم علي أحد شقيه - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الشقين ما دام بينهما ارتباط - أساس ذلك - مثال.

الحكم

إنه ولئن اقتصر الطعن في الحكم علي الشق الخاص بإحالة الدعوي إلي المحكمة العليا دون الشق الخاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوي إلا أن قضاء هذه المحكمة قد استقر علي أن الطعن من هيئة المفوضين أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة من الحالات التي تعييه مما نص عليه في قانون مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون علي المنازعة دون التقيد بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها نزولاً علي سيادة القانون في روابط القانون العام أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الحالات وكان صائباً في قضائه فتبقي عليه وترفض الطعن ومن ثم فإنه مت كان ذلك وكانت هيئة المفوضين قد قصرت طعنها علي الشق الثاني من الحكم دون الشق الأول وكان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً فإنه لا مندوحة من اعتبار الطعن في الشق الثاني مثيراً للطعن في الشق الأول.

(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٧)

المبدأ رقم (١٢٥٠) - حكم حاز قوة الأمر المقضي به - لا يجوز نظر طعن آخر

عن نفس الموضوع وبين نفس الخصوم.

الحكم

متى كان الثابت أن هناك طعنين برقمي ٥٢٠، ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق يتعلقان بحكمين صدر كل منهما في طعن علي حده إلا إنهما في الواقع من الأمر يتناولان نزاعاً واحداً أقيمت بدائه دعوي واحدة هي الدعوي رقم ٥٤٤ لسنة ٤٢ ق بخصوص أحقية المدعي في صرف بدل عدوي وصدر فيها الحكم بجلسة ٩١ مارس سنة ١٩٧٩ وقد أقامت هيئة مفوضي الدولة الطعنين رقمي ٢٠ و ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق، وأصدرت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨١ حكماً في الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٦ ق ويقضي بقبول شكلاً وبرفضه موضوعاً وهو حكم نهائي حاز قوة الأمر المقضي به.

وتنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية علي أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي به تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها.

ولما كان الحكم الصادر في الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٦ ق قد حاز قوة الأمر المقضي به وأصبح حجة بما فصل فيه وأن الخصام في هذا الطعن هم بعينهم الخصام في الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق كما اتخذ فيها موضوع النزاع وهو الحق المطالب به وسببه وهو الأساس القانوني الذي يبني عليه الحق، ومن ثم أصبح ممتنعاً المجادلة في تلك الحجية إذ يعتبر ذلك الحكم عنواناً للحقيقة فيما قضى به، وعلي هذا يغدو من غير الحائز قانوناً نظر الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٢ ق لسابقة الفصل فيه وذلك عملاً بالمادة سالفه الذكر.

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢٢)

المبدأ رقم (١٢٥١) - انتهاء الخصومة ما دام قد قضى من قبل بإلغاء القرار المطعون فيه.

الحكم

ومن حيث إن الطعن المائل هو طعن بالإلغاء ينصب علي القرارين السابق

إلغاؤهما من المحكمة الإدارية العليا إلغاء كلياً كما أن الجهة الإدارية قامت بإلغائهما تنفيذاً لهذه الأحكام.

ومن حيث إنه لذلك يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبانتهاء الخصومة.

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

المبدأ رقم (١٢٥٢) - صدور حكم بالإلغاء له حجية مطلقة ويحتج به في الطعن إذا انصب على طلب إلغاء ذات القرار.

الحكم

حيث إن حكم الإلغاء له حجية مطلقة، فهو يعتد به قبل الكافة، ومن ثم فإن الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه في دعوي أخرى مت صار نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضي فيه يتمتع بحجية عينية وليست شخصية فيحتج به قبل من مثلوا في الدعوي، بل وقبل من لم يكونوا ممثلين في الدعوي أيضاً ومن ثم فإن طلب إلغاء القرار في المنازعة الماثلة بعد أن انتفى عنصر النزاع فيه يستوجب اعتبار الخصومة منتهية.

(الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

المبدأ رقم (١٢٥٣) - الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد المقرر يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتى تسلط المحكمة رقابتها على الحكمين معا لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما ووضعاً للأمور في نصابها وتحقيقاً للعدالة ونزولاً على سيادة القانون العام - لا وجه للتحدي أمام المحكمة بحجية الحكم النهائي الذي لم يطعن فيه خلال الميعاد القانوني حتى لا تغل يدها عن أعمال ولايتها في التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذي لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي بمجلس الدولة لمجرد أن الحكم الأول لم يطعن فيه إذ لا يتصور اختلاف الحكم القانوني في مسألة قانونية واحدة وحكمين قضائيين طعن في أحدهما ولم يطعن في الآخر خلال الميعاد القانوني.

الحكم

ومن حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق

القانون لأن القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ لم ينشئ وظيفة إذ يلزم لإنشائها اقتراح من الإدارة العامة للدعوة واعتماد درجة مالية لها حطي يصدر قرار بالإلحاق بها خاصة وإنه لم يصدر قرار بتحديد وظائف جديدة منذ صدور القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وبذا يكون القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ قراراً معدوماً.

ومن حيث أن الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد المقرر، يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد، حطي تسلط للمحكمة الإدارية العليا رقابتها على الحكمين معاً لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما ووضعاً للأمور في نصابها وتحقيقاً للعدالة في أصولها ونزولاً على سيادة القانون العام ولا وجه للتحدي أمامها بحجية الحكم النهائي الذي لم يطعن فيه خلال الميعاد القانوني حطي لا تغل بدها عن أعمال ولايتها في التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذي لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي بمجلس الدولة لمجرد أن الحكم الأول لم يطعن فيه، إذ لا يتصور اختلاف الحكم القانوني في مسألة قانونية واحدة بحكمين قضائيين طعن في أحدهما ولم يطعن في الآخر خلال الميعاد القانوني في مسألة مدي مشروعية قرار معين، وينبغي أن يعلو حكم المحكمة الإدارية العليا على حكم المحكمة الأدنى حطي ولو لم يطعن أمامها في هذه المسألة الأساسية التي يرد القول الفصل فيها إلى المحكمة الأعلى درجة بين محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة ولما كان الثابت أن المحكمة الإدارية العليا قد اتصلت بالمنازعة في مشروعية القرار الصادر من السيد وزير الأوقاف رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ عن طريق الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ القضائية الموجه إلى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) بجلسة ٥٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ في الدعوي رقم ٢٦٧٨ لسنة ٣٧ القضائية المقامة من المطعون ضده، والقاضي بإلغاء هذا القرار وما يترتب على ذلك من آثار، فإن هذا الطعن يثير أمامها لزماً الحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الإداري (دائرة التسويات) في جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ بما يناقض الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض الدعوي رقم ٢٦٨٩ لسنة ٣٧ القضائية المقامة بطلب إلغاء ذات القرار من جانب السيد /شريك

المطعون ضده بمقتضى القرار الصادر من السيد وزير الأوقاف برقم ٦ لسنة ١٩٨٠ سواء في حمل مفتاح المقصورة بالمسجد الدسوقي أو في الحصة له بموجب القرار الصادر من السيد وزير الأوقاف برقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ حيث سحب هذان القرارات معا بالقرار الصادر من السيد وزير الأوقاف برقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١، فلا يصح أن يتغاير الحكمان المشار إليهما في مسألة أساسية مشتركة هي مدى مشروعية القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بسحب القرارين رقمي ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ و ٦ لسنة ١٩٨٠، مما لا محل معه للاستمسك بحجية الحكم الصادر في الدعوي رقم ٢٦٩٨ لسنة ٣٧ القضائية برفض طلب إلغاء القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بمقولة عدم الطعن فيه وذلك عند نظر الطعن القائم في الحكم الصادر في الدعوي رقم ٢٦٧٨ لسنة ٣٧ القضائية بإلغاء ذات القرار طوعا لما للمحكمة الإدارية العليا من سلطة بسط رقابتها لإنزال كلمة القانون بصورة موحدة في مسألة واحدة فيزول التضارب بينهما وتتحسر المنازعة فيهما بكلمتها للعليا.

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ - س ٣٤ ص ٧٧٨)
المبدأ رقم (١٢٥٤) - الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد القانوني يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطا وثيقا ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتى تسلط المحكمة رقابتها على الحكمين معا لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما - لا يتصور اختلاف الحكم القانوني في مسألة قانونية واحدة بحكمين قضائيين طعن في أحدهما ولم يطعن في الآخر خلال الميعاد القانوني في مسألة مدى مشروعية قرار معين وينبغي أن يعلو حكم المحكمة الإدارية العليا على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يطعن فيه أمامها في هذه المسألة الأساسية التي يرد القول الفصل فيها الى المحكمة الأعلى درجة بين محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة .

الحكم

الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد القانوني يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطا وثيقا ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتى تسلط المحكمة رقابتها على الحكمين معا لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما ووضع الأمور في نصابها وتحقيقا للعدالة ونزولا على سيادة القانون العام .

لا وجه للتحدي أمام المحكمة الإدارية العليا بحجية الحكم النهائي الذي لم يطعن فيه خلال الميعاد القانوني حتى لا تغل يدها عن أعمال ولايتها في التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذي لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الإدارية العليا .

علة ذلك : لا يتصور اختلاف الحكم القانوني في مسألة قانونية واحدة بحكمين قضائيين طعن في أحدهما ولم يطعن في الآخر خلال الميعاد القانوني في مسألة مدى مشروعية قرار معين وينبغي أن يعلو حكم المحكمة الإدارية العليا على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يطعن فيه أمامها في هذه المسألة الأساسية التي يرد القول الفصل فيها إلى المحكمة الأعلى درجة بين محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة .

(الطعن رقم ٤٣٩١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٢ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٢٧)

المبحث الثامن

الطعن يطرح المنازعة برمتها أمام المحكمة

المبدأ رقم (١٢٥٥) - جواز إيداع السبب الجديد أمام المحكمة الإدارية العليا ولو لم يتعلق بالنظام العام - لا وجه للقياس على الطعن بالنقض - مرد ذلك.

الحكم

إن عدم جواز إيداع أسباب جديدة للطعن غير التي ذكرت في التقرير إلا ما كان متعلقاً منها بالنظام العام مردده في النقض المدني إلى الفقرة الثانية من المادة ٩٢٤ من قانون المرافعات وهذه الحظر لم يردده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في الطعن الإداري، فوجب أن يخضع في هذا الخصوص للأحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الأول من هذا القانون الخاص بالإجراءات أمام القسم القضائي، والمحكمة الإدارية العليا من بين فروعه، وه يتسم بذلك في المواعيد المقررة لحين إحالة القضية إلى الجلسة، وقد تسمح به المحكمة حطي بعد الإحالة على حسب المبين بالمادة ٣٠ من القانون المشار إليه.

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١ق - جلسة ١١/٥/١٩٥٥)

المبدأ رقم (١٢٥٦) - رقابة المحكمة الإدارية العليا على الحكم المطعون فيه -

هي وزن الحكم بميزان القانون فتلغيه إذا قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه، المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون تنظيم مجلس الدولة ثم تنزل حكم القانون في المنازعة وتبقى عليه وترفض الطعن إذا كان صائباً في قضائه - مثال - خطأ الحكم في فهم الواقع أو تحري قصد المدعي وما يهدف إليه من دعواه - للمحكمة أن تسلط عليه رقابتها وترد الأمر إلى نصابه الصحيح.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون، وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة أم أنه لم تقم به حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن فإذا كانت محكمة القضاء الإداري قد أخطأت في فهم الواقع أو تحري قصد المدعي وما يهدف إليه من دعواه فإن من سلطة المحكمة العليا، وقد شرح أمامها النزاع برمته، أن تسلط رقابتها عليه وترد الأمر إلى نصابه الصحيح.

(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٣)

المبدأ رقم (١٢٥٧) - مدي ولاية المحكمة الإدارية العليا علي ما يعرض عليها من الطعون - للمحكمة إترال حكم القانون علي المنازعة برمتها، غير مقيدة في ذلك بأسباب الطعن، أو طلبات الخصوم فيه، أو هيئة مفوضي الدولة - أساس ذلك.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها، ويفتح الباب أمام المحكمة العليا لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه، ومن ثم فالمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون في المنازعة علي الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن أو طلبات الخصوم فيه أو هيئة مفوضي الدولة ما دام المرد هو مبدأ المشروعية نزولاً علي سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص.

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢١/١٢)

المبدأ رقم (١٢٥٨) - رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية رقابة قانونية تسلطها عليها للتعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون - الأمر في ذلك هو عين الموضوع الذي تتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لتلك الأحكام والقرارات.

الحكم

إن الطعن أمام هذه المحكمة العليا، يفتح الباب أمامها لترم للحكم أو القرار التأديبي المطعون فيه بميزان القانون، وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبًا في قضائه أو قراره التأديبي فتبقى عليه وترفض الطعن ومن المسلم كذلك أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية أو التأديبية وما جري مجراها من قرارات المجالس التأديبية من حيث جواز الطعن فيها أمام هذه المحكمة، سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة هذه المحكمة العليا، والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق ذلك لأن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها للتعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون، وهذا بدوره هو عين الموضوع الذي ستتناوله هذه المحكمة العليا عند رقابتها القانونية لتلك الأحكام والقرارات فالنشاطان وإن اختلفا في المرتبة إلا أنهما متماثلان في الطبيعة لأن مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية.

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٣)

المبدأ رقم (١٢٥٩) - سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع أو الموضوع في دعوي الإلغاء - ليست سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو

للمحاكم الإدارية في دعوي الإلغاء سلطة قطعية في فهم الواقع أو «الموضوع»
تقتصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا، والقياس في هذا الشأن علي نظام
للقض المدني هو قياس مع الفارق.

(الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٣)

المبدأ رقم (١٢٦٠) - الطعن علي حكم أمام المحكمة الإدارية العليا - للمحكمة
أن تنزل حكم القانون الصحيح علي المنازعة - لا تنقيد في ذلك بأسباب الطعن وما
أثاره الخصوم من أوجه له.

الحكم

إنه متى طعن علي الحكم أمام هذه المحكمة فإنه يكون لها أن تنزل حكم القانون
الصحيح علي المنازعة المطروحة أمامها دون التقيد بأسباب الطعن وما أثاره
الخصوم من أوجه له.

(الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٣)

المبدأ رقم (١٢٦١) - اقتصار الطعن علي ما قضي به الحكم من قبول الدعوي
دون منازعة في الشق المتعلق بموضوعها - لا يمنع المحكمة العليا تسليط رقابتها
علي الحكم برمته - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - أثره بالنسبة للمنازعة
للمطروحة أمامها.

الحكم

لئن لم يكن الشق الموضوعي من الحكم المطعون فيه محل طعن من جانب
الحكومة لاقتصار طعنها علي ما قضي به الحكم المذكور من قبول الدعوي دون
أن ينازع في الشق المتعلق بموضوعها إلا أن هذا لا يمنع المحكمة الإدارية العليا
من تسليط رقابتها علي الحكم برمته والبحث فيما إذا كان قضاء الحكم في
الموضوع يطابق حكم القانون أو لا يطابق لتعلق الأمر بمشروعية أو عدم مشروعية
القرار الصادر بتخطي المدعي.

والطعن أمام هذه المحكمة حسبما جري عليه قضاؤها يفتح الباب أمامها لتنزل
حكم القانون علي الطلبات المقدمة في المنازعة المطروحة أمامها علي وجهه
لصحيح.

(الطعن رقم ٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٢١/١٧)

المبدأ رقم (١٢٦٢) - إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة

في الحكم المطعون فيه برمته ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون تنظيم مجلس الدولة - أساس ذلك - إذ تبين لها مشوبة الحكم بالبطلان أو أن إجراء من الإجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلا، لا تقضي بإعادة الدعوي إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو وقع أمامها الإجراء الباطل بل يتعين عليها أن تتصدي للمنازعة لكي تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح مثال.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون تنظيم مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح لم أنه لم تقم به حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه فتبقي عليه وترفض الطعن والمرد في ذلك هو إلى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في رابطة من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك أن رقابة القضاء الإداري على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فإنه إذا تبينت المحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعن المطروح عليها أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان أو أن إجراء من الإجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلا فإنها في هذه الحالة لا تقضي بإعادة الدعوي إلى المحكمة التي صدر منها الحكم أو وقع أمامها الإجراء الباطل بل يتعين عليها إعمالا للولاية التي أسبغها عليها القانون - أن تتصدي للمنازعة لكي تنزل فيها حكم القانون على الوجه الصحيح.

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٣)

المبدأ رقم (١٢٦٣) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة برمتها أمامها، فتتزل على الحكم المطعون فيه والقرار المطعون فيه حكم القانون - إنزال المحكمة على الطلبات في الدعوي حقيقة التكييف القانوني لها - عدم تحويل تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم - إذا

طلب المدعين الحكم باتعدام قرار إداري وما يترتب على ذلك من آثار قانونية وبالتعويض عما فاتهم من كسب ولحقهم من خسارة من جراء الاستيلاء على أرضهم بالمخالفة للقانون، فلا يكون ثمة موجب لتكليف هذه الطلبات بأنها إلغاء القرار السلبي بامتناع الجهة الإدارية عن تسليم الأرض محل المنازعة إليهم والتعويض عن ذلك.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جري على أن الطعن أمامها يثير المنازعة برمتها فتتزل على الحكم المطعون فيه والقرار المطعون فيه جميعاً حكم القانون الصحيح.

ومن حيث إنه ولئن كان للمحكمة أن تنزل على الطلبات في الدعوي حقيقة التكييف القانوني لها، إلا أنه يتعين عليها ألا تحور في تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء إيدائها وعلى طلك فلا يكون صحيحاً ما أجراه الحكم المطعون فيه من تعديل في صريح طلبات المدعين بتكليفها بما يخرج عن صريح إرادتهم بالخائب أن المدعين يطلبون الحكم باتعدام القرار رقم ١٥٩٩ وما يترتب على ذلك من آثار قانونية وبالتعويض عما فاتهم من كسب ولحقهم من خسارة من جراء الاستيراد على أرضهم بالمخالفة لحكم القانون، وهذه الطلبات، بصريح عبارتها، تكشف بذاتها عن التكييف الصحيح الذي أراده المدعون من وراء إيدائها وهو يعد تكييفاً يتفق وطبيعة قضاء المشروعية والتعويض الذي يمارسه مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري، مما لا يكون معه ثمة موجب من واقع أو قانون لما أجراه الحكم المطعون فيه من تكليف لهذه الطلبات بأنها بإلغاء القرار السلبي بامتناع الجهة الإدارية عن تسليم الأرض محل المنازعة إليهم والتعويض عن ذلك.

(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٣)

المبدأ رقم (١٢٦٤) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعفيه والمنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فتلغيه - ثم تنزل حكم القانون في المنازعة - أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال

وكان صائبًا في قضائه فتبقي عليه وترفض الطعن.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جري على أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها، ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون، وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه، والمنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة، فتلغيه، ثم تنزل حكم القانون في المنازعة، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال، وكان صائبًا في قضائه فتبقي عليه وترفض الطعن.

(الطعن رقم ٣١٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١١)

المبدأ رقم (١٢٦٥) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمام المحكمة العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون - مناطه - استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه - للمحكمة أن تنزل حكم القانون على المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن أو بطلبات الخصوم.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح للمنازعة في الحكم المطعون فيه بميزان القانون، وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه، ومن ثم فالمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن أو بطلبات الخصوم ما دام المراد هو مبدأ الشرعية نزولاً على سيادة القانون في روابط القانون العام، إلا أن الطعن من الخصوم نوبي الشأن الذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وأنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين أكثر من طعن بين ذات أطراف الخصوم بحيث يترتب على الحكم في أحدهما أن يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الآخر فإنه لا مندوحة تجنباً لقيام التعارض في الأحكام النهائية أن يعتبر الطعن القائم في الأول متصلاً بالطعن في الثاني ويكون والحال هذه المحكمة أن تصدر حكمها في شأن القرار الذي يعتبر هو المحل الأساسي في الدعوى

برمتها استنادا إلى حقيقة ما يهدف إليه الطاعن من طعنه.

(الطعن رقم ٢٦٦٥، ٢٦٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٣)

المبدأ رقم (١٢٦٦) - إذا ما تبينت المحكمة الإدارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى إلغائه فإنها تتصدي لموضوع الدعوي وتفصل فيه متى كان صالحا لذلك - لا تعيده إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - لا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب.

الحكم

ومن حيث إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا ما تبينت المحكمة الإدارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى إلغائه فإنها تتصدي لموضوع الدعوي وتفصل فيه متى كان صالحا لذلك ولا تعيده إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ولا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب، فالبطلان وجه من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة ولأن إلغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود، وفصل المحكمة الإدارية العليا في النزاع بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد إلغائه للبلدان ولا يوجد في طبيعة المنازعة الإدارية إلا ما يؤكد وجوب الأخذ بهذا الأصل وإعماله، ويقوم هذا القضاء في جوهره على أن الطعن في الحكم يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ولتسلط رقابتها عليه في جميع نواحيه من حيث شكله أو موضوعه لاستظهار مدى مطابقة قضائه للقانون لتعلق الأمر بموضوعية القرار موضوع المنازعة ومحل الحكم فلا تقضي بإعادة الدعوي إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو وقع منها أو أمامها الإجراء الباطل، بل تتصدي للمنازعة وتنزل عليها حكم القانون على الوجه الصحيح إذ لا مبرر لإطالة أمد النزاع والعودة بالإجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع مع احتمال تعرضه للنقض مرة ثانية، وفي هذه الإطالة إضرار لا بأطراف النزاع وحدهم بل بالنظام القضائي نفسه باتخاذ أصل تعدد الدرجات للإطالة والإضرار فترجح عليه أصل الاقتصاد في الإجراءات وقررت له الأولوية مقدار ما لمحكمة القانون من خبرة بالقانون وبالموضوع على السواء في موضوع صالح للفصل في بتهينة الفرصة لتوافر دفاع الأطراف كاملا وذلك تعجيلا للبت في الموضوع أيا كانت أسباب

نقض الحكم، لخطأ في القانون أو لمخالفة الثابت بالأوراق أو لغير ذلك فيمكن للمحكمة تصفية النزاع وحسمه لغير رجعة تجنباً لإعادة إجراءاته من جديد.

(الطعن رقم ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٥)

المبدأ رقم (١٢٦٧) - إذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى قياس عمل اللجنة على إجراءات المحكمة فإنه يكون قد ساوى بين مختلفين معتبراً أنهما مقيس ومقيس عليه حال كون كل منهما يختلف في الطبيعة والتكييف القانوني الصحيح اختلافاً يتنافر مع إعمال حكم القياس .

الحكم

المادة (٩) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب - لجنة فحص الاعتراضات - اختصاصها - لجنة إدارية تختص بنظر ما قد يعن لنوى الشأن من الالتجاء إليها بغية إنهاء المنازعة في مهدها متى كان ذلك ميسوراً - إذا أخطأت اللجنة السبيل سواء كان إجرائياً أو موضوعياً فإن لقاضي المشروعية بحكم هيئته على المنازعات الإدارية أن ينزل عليها رقابته للقضائية بوزنها بصحيح ميزان القانون ودقيق اعتبارات المشروعية - لا يعتبر تصديه لنظر موضوع المنازعة في حالة وقوع عيب إجرائي جسيم يصم عمل اللجنة بالبطلان تفويهاً لدرجة من درجات التقاضي - أساس ذلك : ليست اللجنة بقاض كما أنها ليست درجة من درجات التقاضي فلا يكون ثمة محل لقياس عملها أو ما يصدر عنها من قرارات على عمل القاضي أو وظيفة المحكمة - نتيجة ذلك : إذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى قياس عمل اللجنة على إجراءات المحكمة فإنه يكون قد ساوى بين مختلفين معتبراً أنهما مقيس ومقيس عليه حال كون كل منهما يختلف في الطبيعة والتكييف القانوني الصحيح اختلافاً يتنافر مع إعمال حكم القياس .

المادتان (٦٨) و(١٧٢) من دستور ١٩٧١ - قاضي المشروعية هو القاضي الطبيعي للفصل في كافة المنازعات الإدارية ولا يجوز دستورياً حجه عن نظرها - لا يجوز ترتيب عوائق عن نظره إياها إلا في الحدود المقررة لتنظيم حق التقاضي - هذان الحقان الدستوريان يتكاملان ولا ينفصلان ويتعاضدان ولا يتنافران .

(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٠ - س ٤٧ ص ٤٠)

المبحث التاسع

رقابة الأحكام المخالفة لقواعد الاختصاص

المبدأ رقم (١٢٦٨) - حكم المحكمة الإدارية. بعدم اختصاصها بنظر دعوي تفسير وإحالتها إلى المحكمة الإدارية العليا - لا يجوز الحجية فيما يتعلق بالشق الخاص بالإحالة ولو صار نهائياً بفوات مواعيد الطعن - أساس ذلك: إن الإحالة لا تجوز إلا بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة، وإن الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم وجري في شأنها تنازعهم - أثر ذلك - للمحكمة الإدارية العليا أن تبحث عن صحة هذه الإحالة وألا تعتد بها وأن تعتبر نفسها غير متصلة بالدعوي بناء عليها - عدم جواز هذه الإحالة ويتعين على المدعي أن يقيم دعوي التفسير بالأوضاع المقررة في المادة ٣٣٦ مرافعات.

الحكم

إن حكم المحكمة الإدارية في شطره الخاص بعدم الاختصاص ولما جاء بأسبابه من تكليف للدعوي المقامة أمامها في أنها دعوي تفسير للحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الدعوي رقم ٤٥٩ لسنة ٤ القضائية مما تختص بنظرها ذات المحكمة الإدارية العليا التي أصدرت الحكم - قد صار نهائياً بفوات ميعاد الطعن فيه وبالتالي يكون قد حاز حجية الأمر المقضي، إلا أن هذه الحجية لا تصدق على حكم المحكمة الإدارية في شطره الثاني بإحالة الدعوي بحالتها إلى هذه المحكمة لأن الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة ولأن الحجية تقضي أن تكون حجية فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم وجري في شأنها تنازعهم ومن ثم فإن هذه المحكمة وهي ليست من درجة المحكمة الإدارية تملك البحث في صحة هذه الأوضاع مع أنها صادرة من محكمة أدنى منها ولم تحز حجية الأمر المقضي، ومن حقها ألا تعتد بها وأن تعتبر نفسها غير متصلة بالدعوي بناء على هذه الحالة، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز هذه الإحالة كما يتعين على المدعي أن يقيم دعوي التفسير بالأوضاع المقررة في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

المبدأ رقم (١٢٦٩) - إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفته لقواعد الاختصاص - لا وجه لتصدي المحكمة للفصل في موضوع الدعوي.

الحكم

متى كان إلغاء الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفته لقواعد الاختصاص فإنه لا وجه لتصدي هذه المحكمة للفصل في موضوع الدعوي وذلك بالإضافة إلى أن سبيل اتصالها بهذا الموضوع لا يكون إلا عن طريق طعن في قرار مجلس التأديب يرفع إليها ممن صدر ضده هذا القرار ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥١، ٦١ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

المبدأ رقم (١٢٧٠) - المحكمة الإدارية العليا تملك عند نظر الطعن في الحكم المتعلق بالجانب المستعجل - أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة الموضوع ولو كان نهائياً - أساس ذلك.

الحكم

إنه إذا كان الحكم لا يصح أن يتغاير في مسألة أساسية مشتركة بين وجهي الخصومة المستعجل والموضوعي لتعلق ذلك الحكم بأمر جوهري وهو الاختصاص الولائي لمجلس الدولة، فلا محل إذن للاستمسك بحجية الحكم النهائي عند نظر الطعن المرفوع عن الحكم الذي قضي في الشق الخاص بوقف التنفيذ، ذلك أن المحكمة العليا بما لها من سلطة التعقيب تملك أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة أدنى في الموضوع ولو كان سائفاً إلزام المحكمة العليا بمقتضي هذا الحكم نزولاً على نهائيته في هذه الصورة، لئلا كانت للحقيقة القانونية فيه، لكن مؤدي ذلك أن تغل يد المحكمة العليا عن أعمال ولايتها في التعقيب على الحكم بحريتها، وهو بطبيعته غير قابل للاختلاف بالنسبة إلى شقي المنازعة، ولكانت النتيجة كذلك أن يعلو حكم محكمة القضاء الإداري على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتم المطاف في نظام التدرج القضائي لمجرد أن الحكم الأول كان نهائياً لامسك نوبي الشأن عن الطعن فيه اكتفاء بطعنهم في الحكم المتعلق بالجانب المستعجل وهي نتيجة لا يمكن تقبلها بحال.

وإذا كان لا يتصور عقلا اختلاف الحكم في الوجه المستعجل من المنازعة عنه في وجهها الموضوعي لتعلق الأمر بمسألة أساسية واحدة غير قابلة للنقاش وهي مسألة الاختصاص الولائي للقضاء الإداري، فإن حكم المحكمة العليا ينبغي أن يعلو على حكم المحكمة الأدنى حطي ولو لم يثر أمام المحكمة العليا صدور هذا الحكم وذلك كيلا يفترق الرأي ما بين المحكمتين العليا والدنيا في مسألة أساسية يتعين في شأنها التعويل على رأي المحكمة العليا وما دامت هذه المحكمة اتصلت بشق المنازعة المستعجل عن طريق الطعن في الحكم الصادر فيه فلا مندوحة عن تعديلها للحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الإداري في موضوع الاختصاص والتعقيب عليه بما تراه هو الحق الذي لا مرية فيه. لأنه يخشى إذا لم تجر على هذا النهج أن يصدر من المحكمة العليا حكم يتعارض مع حكم المحكمة الدنيا ولا شبهة في أن الغاية المبتغاة من ذلك هو وضع حد لتضارب الأحكام وانحسار من المنازعة في الاختصاص بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي الإداري.

وينبغي على ما سلف إيضاحه لزوم اعتبار الطعن للحاضر مثيراً لما قضي به في الموضوع ويتعين من أجل ذلك التعقيب على ما قضت به محكمة القضاء الإداري في ناحيتي النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء.

(الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢)

المبدأ رقم (١٢٧١) - تطرق حكم محكمة القضاء الإداري وهي بصدد البت في الاختصاص لبحث موضوع القرار الصادر من إدارة الجامعة بندب عضو هيئة التدريس وتلمس مناسبة إصداره والتعرض لأركانه الأساسية وانتهائه إلى أن القرار لا ينطوي على جزاء تأديبي مقتع ومن ثم فقد كان المؤدي الصحيح لهذا القضاء هو الحكم برفض الدعوي وليس بعدم الاختصاص - سلطة المحكمة الإدارية العليا أن تنزل رقابتها القانونية على الحكم على اعتبار أنه فصل فعلا في موضوع المنازعة ولم يقف عند مجرد الفصل في مسألة الاختصاص - بيان ذلك.

الحكم

لما كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد البت في الاختصاص قد طرق إلى بحث موضوع القرار وتلمس مناسبة إصداره كما عرض لأركانه الأساسية

شارحا أن سبب إصداره هو استجابة الجامعة لاقتراح الرقابة الإدارية بإبعاد المدعي عن مجال العمل في الجامعة نظرا للشائعات والأقاويل التي تردد حول مسلكه وإن الغاية منه هي تحقيق الصالح العام ومن انحراف بالسلطة ثم خلص الحكم من ذلك إلى أنه محض قرار ندب وإن الأدلة التي ساقها المدعي لا تؤدي إلى القول بأنه يخفي في طياته قرار جزاء لمل كان ذلك فإن الحكم يكون في الواقع من الأمر تصدي لموضوع المنازعة وحسمه في المسالة الفاصلة فيه بأن انتهى إلى أن القرار لا ينطوي على جزاء تأديبي مقنع ومن ثم فقد كان المؤدي الصحيح لهذا القضاء هو الحكم برفض الدعوى وليس بعدم الاختصاص وعلي ذلك يكون من سلطة المحكمة الإدارية العليا والحالة هذه أن تنزل رقابتها القانونية على الحكم المطعون فيه على اعتبار أنه فصل فعلا في موضوع المنازعة ولم يقف عند مجرد الفصل في مسألة الاختصاص ومن ثم فإن المحكمة لا تأخذ بما ذهب إليه تقرير هيئة مفوضي الدولة من إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل في موضوعها

(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣٠)

المبدأ رقم (١٢٧٢) - علي محاكم مجلس الدولة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية - أساس ذلك.

الحكم

إنه ولئن كان الطعن قد ضمن طلباته الأمر بإحالة الدعوى لمحكمة الجيزة الابتدائية فإنه لازم على محاكم مجلس الدولة علي ما قضت به المحكمة الإدارية العليا بالهيئة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجلسته ٢٧ من إبريل سنة ١٩٨٦ بأعمال حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي توجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية^(١).

(للطعن رقم ٢٩٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٧)

(١) راجع في ذلك: حكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦ / ٤ / ٢٧ .

المبدأ رقم (١٢٧٣) - إذا انتهت المحكمة الإدارية العليا إلى إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص فإنه يتعين عليها أن تعيده إلى المحكمة التي أصدرته ولا تفصل في موضوع الدعوى - أساس ذلك : ألا تفوت على ذو الشأن إحدى درجات التقاضي.

الحكم

ومن حيث أنه سبق للمحكمة الإدارية بدائلتها المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ أن قضت في الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٩٨٨/٥/١٤ بأن علي المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبين بطلان الحكم المطعون فيه وأوضحت المحكمة في أسباب الحكم المذكور أنه لا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب ؛ وفصل المحكمة العليا في النزاع بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد إلغائه للبطلان ؛ ويتعين على المحكمة الإدارية العليا إذا انتهت إلى إلغاء الحكم الطعون فيه إمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص أن تفصل فيه مباشرة ولا تعيده إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه إذا كان صالحا للفصل فيه ؛ بما مفاده أنه إذا انتهت للمحكمة الإدارية العليا إلى إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص فإنه يتعين عليها أن تعيده إلى المحكمة التي أصدرته ولا تفصل في موضوع الدعوى حتى لا تفوت على نوي الشأن إحدى درجات التقاضي ؛ وإذا كان الثابت مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد خالف قواعد الاختصاص بالنسبة لطلب التعويض عن قرار اعتقال الطعن خلال الفترة من ١٩٦٧/٧/٢٤ إلى ١٩٦٨/٥/٢٩ فمن ثم يتعين إلغاؤه وإعادة الدعوى في هذا الشق منها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مع إلزام الجهة الإدارية بمصروفه .

(الطعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٣١ ق - ١٩٨٨/١٠/٢٩ - وأيضا الطعن رقم ١٣٥٢

لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٤)

المبدأ رقم (١٢٧٤) - تملك المحكمة الإدارية العليا أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بحكم صادر من محكمة أدنى

حتى ولو كان نهائياً.

الحكم

للمحكمة الإدارية العليا تملك أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بحكم صادر من محكمة أدنى حتى ولو كان نهائياً أساس ذلك - أن هذه المحكمة هي نهاية المطاف في نظام التدرج القضائي ولها سلطة التعقيب على الأحكام بحرية القول وبغير ذلك يجعل حكم محكمة القضاء الإداري يعلو على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي نتيجة لا يمكن تقبلها .

(الطعن رقم ٣٠٤٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١/٣٠ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٧٤٣)

المبحث العاشر

رقابة الأحكام الصادرة

بعدم قبول الدعوى

المبدأ رقم (١٢٧٥) - صدور حكم بعدم قبول الدعوى بعد سبق طرح موضوع الدعوى برمته واستيفاء الدفاع بشأنه - الطعن في هذا الحكم بالمحكمة الإدارية العليا - لها أن تتصدي للفصل في الموضوع ولا وجه لإعاقته للمحكمة الأولى.

الحكم

متى كانت الدعوى المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا مهياً للفصل فيها؛ وكان موضوعها قد سبق طرحه على المحكمة التي أصدرت حكماً بعدم قبول الدعوى (وهو الحكم المطعون فيه) ؛ بعد إذ ابدى ذرو الشأن ملاحظاتهم بصدد استوفوا فيه دفاعهم ومستنداتهم ؛ فان للمحكمة الإدارية العليا أن تتصدي للفصل في هذا الموضوع ؛ ولا وجه لإعادة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة للفصل فيها من جديد .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٥٧)

المبدأ رقم (١٢٧٦) - دفع بعدم القبول - قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - تعلقه بالنظام العام .

الحكم

إن قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر يتصل

بالنظام العام ؛ مما يتعين معه التصدي للدفع والبت فيه ؛ ولو تنازل مقدمه عنه .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

المبدأ رقم (١٢٧٧) - حكم المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بعدم قبول الدعوى بإلغاء قرار لجنة العمد والمشايخ لعدم التظلم منه سلفاً - جواز تصدي المحكمة الإدارية العليا للفصل في الموضوع ما دامت المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية لم تتعرض له .

الحكم

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع المنازعة ؛ فإن من حق هذه المحكمة أن تتصدي لهذا الموضوع وتفصل فيه وهذا ما قد ارتأت ونبهت إليه الطاعن وهيئة المفوضين وقد قدم كل منهما مذكرة بوجهة نظره في موضوع الدعوى التي أصبحت صالحة للفصل فيه .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٤)

المبدأ رقم (١٢٧٨) - صدور حكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - انتهاء المحكمة إلى قبول الدعوى شكلاً لا يوجد ما يحول دون تصدي المحكمة الإدارية العليا للموضوع والفصل فيه دون الحاجة إلى إعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .

الحكم

ومن حيث إنه عن موضوع الدعوى فإن المحكمة لا ترى ما يحول دون التصدي للموضوع والفصل فيه دون ما حاجة لإعادة الدعوى مرة أخرى للمحكمة الإدارية لإعادة الفصل فيها .

(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

المبدأ رقم (١٢٧٩) - الحكم المطعون فيه وقد شبه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصدي لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة وينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته - شرط التصدي أن يكون الحكم صادراً من هيئة مشكلة تشكيلاً صحيحاً لم يقم بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى.

الحكم

ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم وإذا ثبت على الوجه الذى ملف بيانه ان أحد أعضاء هذه المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فان الحكم يكون باطلاً ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد . ولا وجه للقول بأن المحكمة الإدارية العليا تتصدى فى هذه الحالة لنظر الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الحكم المطعون فيه وقد شابه بطلان جوهري ينحدر به الى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يمتنع على المحكمة الإدارية العليا التصدى لنظر موضوع الدعوى لان ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة وينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصدي أن يكون الحكم صادراً من هيئة مشكلة تشكيلاً صحيحاً لم يقم بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذى يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري .

(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ١٨ق - جلسة ١٩٧٧ / ٦ / ٥ - س ٢٢ ص ٨٣)
المبدأ رقم (١٢٨٠) - إذا تبين للمحكمة الإدارية العليا أن النزاع فى حقيقته أمر لا يقبل التبويض بطبيعته أو التجزئة فى ذاته يحق لها أن تتصدى للفصل فى موضوع النزاع برمته دون ما تجزئة له .

الحكم

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعتبر بحكم اللزوم النزاع المطروح أمامها من جميع جوانبه سواء ما تعلق به من الناحية الشكلية كالاختصاص أو المواعيد أو من الناحية الموضوعية - إذا تبين للمحكمة الإدارية العليا أن النزاع فى حقيقته أمر لا يقبل التبويض بطبيعته أو التجزئة فى ذاته يحق لها أن تتصدى للفصل فى موضوع النزاع برمته دون ما تجزئة له .

(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٨٤ / ١٢ / ٢ - س ٣٠ ص ١٧٣)
المبدأ رقم (١٢٨١) - على المحكمة قبل التصدي لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة فى بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع

بعدم القبول ، أساس ذلك : حتى لا يحمل قضاء المحكمة في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني بالاختصاص والقبول .

الحكم

لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية الا بعد قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - الإخلال بهذا الإجراء - أثره : بطلان الحكم الصادر في الدعوى - يستثنى من ذلك الطلب العاجل بوقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه - أساس ذلك : - طابع الاستعجال الذي يتسم به هذا الطلب .

على المحكمة قبل التصدي لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم القبول - أساس ذلك : - حتى لا يحمل قضاء المحكمة في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني بالاختصاص والقبول .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٢١ / ١٩٨٥ - س ٣١ ص ٦٨٥)
المبدأ رقم (١٢٨٢) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة هو دفع متعلق بالنظام العام - يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى.

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة هو دفع متعلق بالنظام العام - يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى - يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها ولو لم يكن ثمة دفع من المدعى عليه أو من هيئة مفوض الدولة .

(الطعن رقم ٢٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٣ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١٠٧٩)
المبدأ رقم (١٢٨٣) - اختلاف الطعن بين محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا - الطعن يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا لتزن الحكم أو القرار التأديبي المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا قامت به حالة من حالات البطلان فتلغى الحكم وتعيد الدعوى لمحكمة أول درجة أو التصدي للموضوع إذا كان صالحاً للفصل فيه .

الحكم

المحكمة الإدارية العليا هي في الأصل محكمة قانون - يوجد فارق بين طبيعة النقض أمام محكمة النقض ونظيره أمام محكمة الإدارية العليا - مرد هذا الفارق هو الاختلاف بين طبيعة المنازعات التي تنشأ بين الأفراد في مجالات القانون المدني والتجاري وتلك التي تنشأ بين الأفراد والإدارة في مجالات القانون الإداري وما يتطلبه ذلك حسن سير العدالة الإدارية بما يتفق وحسن سير المرافق العامة الأمر الذي يستوجب التصدي للموضوع حتى يتحقق الحسم السريع للمنازعة الإدارية دون الإخلال بحق الدفاع أو إهدار درجة من درجات التقاضي - الطعن يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا لترن الحكم أو القرار التأديبي المطعن فيه بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا قامت به حالة من حالات البطلان فتلغى الحكم وتعيد الدعوى لمحكمة أول درجة أو التصدي للموضوع إذا كان صالحاً للفصل فيه .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦ - س ٣٤ ص ١٦٧)
المبدأ رقم (١٢٨٤) - الدفع بعدم الاختصاص من النظام العام - سلطة المحكمة الإدارية العليا في التصدي لموضوع المنازعة عوضاً عن إلغاء الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة إذا كان الحكم صادراً من محكمة غير مختصة من محاكم مجلس الدولة - حكمة ذلك - اختصار للزمن ودفعاً للمشقة عن الخصوم .

الحكم

إذا قضت محكمة الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه للصادر من محكمة غير مختصة فإن عليها أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة ، بيد أنه إذا كان صادراً من محكمة غير مختصة من محاكم مجلس الدولة فإن المحكمة الإدارية العليا عوضاً عن إلغاء الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة أن تتصدي لموضوع المنازعة - حكمة ذلك - اختصار للزمن ودفعاً للمشقة عن الخصوم .
(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٣ / ١٦ - س ٤٧ ص ١٣٧)

المبحث الحادي عشر

رقابة الأحكام الباطلة

المبدأ رقم (١٢٨٥) — بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للنظام العام يحول دون تصدي المحكمة الإدارية العليا للفصل في موضوع الدعوى — بيان ذلك^(١).

الحكم

متى ثبت أن رئيس الهيئة التي أصدرت القرار التأديبي . محل المنازعة ؛ قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى التأديبية ؛ فإن القرار المطعون فيه يكون باطلاً ومخالفاً للنظام العام ؛ ويترتب علي ذلك أن يتمتع على المحكمة الإدارية العليا ؛ حسبما جري علي ذلك قضاؤها ؛ التصدي لنظر موضوعها لما ينطوي عليه من إخلال بإجراءات التقاضي ؛ وتقويت لدرجة من درجاته ؛ علي أساس أن شرط للتصدي أن يكون الحكم صادراً من هيئة مشكلة تشكيلاً صحيحاً .

ولأنه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بفصل المطعون ضده بغير الطريق التأديبي مع الاحتفاظ بحقه في المعاش أو المكافأة فإن السير في إجراءات المحاكمة التأديبية لتوقيع أية عقوبة أصلية يصبح غير ذي موضوع ولا تسترد النيابة الإدارية سلطتها في تحريك الدعوى التأديبية إلا إذا ألغي قرار رئيس الجمهورية الصادر بفصل المطعون ضده بغير الطريق التأديبي أو في حالة سحبه .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧١)

المبدأ رقم (١٢٨٦) — حدود رقابة المحكمة الإدارية العليا علي أحكام القضاء الإداري (في مجال القرار الإداري) رقابة المحكمة علي القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها وتبحث مدي مشروعيتها ومطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون — إذا أثبتت المحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعن المطروح عليها أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان أو أن إجراء من الإجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلاً قاتلاً في هذه الحالة لا تقضي بإعادة الدعوى إلي المحكمة التي صدر منها الحكم أو وقع أمامها الجزاء الباطل بل

(١) راجع للمقارنة : المبدأ رقم (١٢٨٦) لتتلي لهذا المبدأ .

يتعين عليها التصدي إعمالاً للولاية التي أسبغها عليها القانون علي الوجه الصحيح - أساس ذلك :

إن المراد في تحديد اختصاص هذه المحكمة هو مبدأ المشروعية نزولاً علي سيادة القانون في رابطة من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص (١) .

الحكم

ومن حيث إن ما استند إليه من أن الحكم المطعون فيه قد ضيع علي الطاعن درجة من درجات التقاضي يناقض المبادئ المستقرة في قضاء هذه المحكمة من أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الحالات التي تعيبه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة علي الوجه الصحيح لم أنه لم تقم به حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن، والمراد في ذلك أن مبدأ المشروعية نزولاً علي سيادة القانون في رابطة من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك أن رقابة القضاء الإداري علي القرارات الإدارية هي رقابة قانونية يسلطها عليها ويبحث مدي مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فإنه إذا أثبتت المحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعن المطروح عليها أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان أو أن إجراء من الإجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلاً فإنها في هذه الحالة لا تقضي بإعادة الدعوة إلي المحكمة التي صدر منها الحكم أو وقع إمامها الإجراء الباطل بل يتعين عليها إعمالاً للولاية التي أسبغها عليها القانون أن تتصدي للمنازعة لكي تنزل فيها حكم القانون علي الوجه الصحيح .

ومن حيث إن للثابت من الأوراق وخاصة محضر جلسة ١٩٨٥/١/١٥ أمام المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الرابعة) أنها ذكرت في محضر الجلسة أن الطاعن تقدم بحافظة مستندات ومذكرة بد فوعه إمامها، ومن ثم فقد انتفت واقعة عدم إطلاع المحكمة علي دفاع الطاعن ومناقشته كذلك فإن الحكم المطعون فيه

(١) راجع للمفكرة : السداد رقم (١٢٨٥) السابق لهذا السداد .

لنظر موضوع الدعوى المقامة من الطاعن وفصل فيه بناء علي ما تبين له من استعراض أحكام القانون والقرارات ولجنة التطبيق علي القرار المطعون فيه، وما أحاط صدور هذه القرارات من ظروف وملابسات أوضحت بجلاء مسلك الطاعن حيال الجهة الإدارية المطعون ضدها ومدى تمسكه بالوظيفة العامة وما استظهرته المحكمة من أن الطاعن قد حاول تتبع المزايا المبينة في قانون العاملين وفي القرارات المنظمة لتوزيع الأراضي علي خريجي الزراعة والجمع بينهما والاستفادة منها فائدة مزدوجة باستمرار في الانتفاع بالأرض المسلمة إليه وحصوله في نفس الوقت علي ميزة المعاش المقابل للعجز الكامل وإذا انتهت المحكمة الإدارية العليا ألي رفض دعوى الطاعن، فانه لا تعقيب عليها فيما استظهرته من الأوراق وما انتهت إيه من نتيجة سطرته في حكمها موضوع هذا الطعن باعتباره عنوان الحقيقة الباتة في موضوع هذه الدعوى بما لا يشوب قضاءها هذا بأي عيب ينحدر به ألي درجة البطلان حيث لم ينطو هذا الحكم علي عيب جسيم ولم يهدر العدالة بالنسبة للطاعن وانه لمن غير المتصور عقلا و قانونا إهدار حكم المحكمة الإدارية العليا علي عزم أن مذكرة الطاعن قد فقدت، حيث لا صحة لهذا الزعم الذي ينفية تماما أن المحكمة الإدارية العليا قد تناولت كل ما جاء بهذه المذكرة بالرد عليه وان الحكم المطعون فيه قد طبق القانون علي كافة وقائع الدعوى المطروحة أمامها علي النحو الوارد بحيثيات الحكم ودون أن يكون الحكم مقيد بالرد علي كل جزئية ينشرها الطاعن (المدعي) في صحيفة دعواه أو مذكرة دفاعه ذلك انه يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانيا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها كما يكفي أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالا بفندها تفصيلا الواحدة تلو الاخرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع الدعوى وأسانيد الطعن علي الوجه المبين بعريضة افتتاح الدعوى واستعراض ما عقت به جهة الإدارة علي الدعوى وقام بتطبيق النصوص المتعلقة بالنزاع علي الوقائع المطروحة أمام المحكمة وخلص ألي النتيجة التي انتهى إليها فلا يكون ثمة قصور في التسبب يؤدي ألي بطلان الحكم. هذا ولا يتصور أيضا أن القول بان مبدأ تصدي المحكمة الإدارية العليا لنظر موضوع النزاع أمر يخالف العدالة وان كان يتفق وأحكام القانون ذلك أن ما يتفق مع أحكام القانون يستتبع حتما

موافقته لمبادئ العدالة طالما أن المحكمة قوامه على تطبيق أحكام القوانين السارية والتي لم يصيبها الفاء أو تعديل والتي تعبر طبقا للدستور - عن مبدأ سيادة القانون الذي يحكم كل تصرفات الإدارة ومن كل ما تقدم تخلص المحكمة إلى صحة الحكم المطعون فيه ورفض دعوى الطاعن.

(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٩)

المبدأ رقم (١٢٨٧) - صدور حكم من محكمة إدارية مجيباً المدعي إلى بعض طلباته في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ - طعن المدعي والجهة الإدارية في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري - صدور حكم من محكمة القضاء الإداري في الطعن المقدم من المدعي وعدم صدور حكمها في الطعن المقدم من الجهة الإدارية - طعن هيئة المفوضين في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا - ذلك يقتضي ضم الدعوى التي لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري إلى الطعن المنظور أمام المحكمة الإدارية العليا للحكم فيها بحكم واحد - أساس ذلك .

الحكم

إذا كان الثابت من الأوراق أن وزارة المواصلات طعنت من جانبها في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية أمام محكمة القضاء الإداري فيما قضي به من أحقية المدعي في صرف مرتب الانتقال المقرر له عن مدة أربعة أشهر التي قام فيها بالزيارات المنزلية طبقا لقرار مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية الصادرة في ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ؛ وكانت هذه الدعوى لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري حتى الآن - إذا كان الثابت هو ما تقدم ؛ فإنه ينبغي ضمها إلى الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في طعن المدعي في حكم المحكمة الإدارية المشار إليه ؛ وذلك للحكم فيها بحكم واحد - نظرا إلى وحدة الموضوع لكون الدعويين وجهي طعن عن حكم واحد . ذلك أن الطعن أما المحكمة الإدارية العليا يثير النزاع برمته في الموضوع المطروح عليها لتزيل حكم القانون فيه ؛ لما لها من سلطة التعقيب على الحكم المطعون فيه ؛ حتى لا تغل يدها عن أعمال سلطتها هذه ؛ وهي نهاية المطاف في نظام التدرج القضائي ؛ منعا من تضارب الأحكام وحسما للمنازعات بحكم يكون

الكلمة العليا لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٠)

المبدأ رقم (١٢٨٨) - بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته النظام العام يحول دون تصدي المحكمة الإدارية العليا للفصل في موضوع الدعوى - أساس ذلك: عدم الإخلال بمبدأ التقاضي على درجتين وتقويت درجة منهما.

الحكم

ومن حيث إن الثابت أن مسودة الحكم المشتعلة على منطوقة لم توقع ألا من اثنين من أعضاء الدائرة لمحكمة القضاء الإداري الثلاثية ومن ثم فإن الحكم يكون صدر باطلا طبقا لنص المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية لانطوائه على إهدار لضمانات جوهرية لنوي الشأن من المتقاضين إذا توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعات وتداولوا فيه واللذين من حق المتقاض أن يعرفهم، وبهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام تتحريه المحكمة بحكم وظيفتها وتتحكم به من تلقاء نفسها دون الحاجة إلى الدفع به .

ومن حيث أنه على ما جري به قضاء هذه المحكمة فإن بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته النظام العام يحول دون تصدي المحكمة الإدارية العليا للفصل في موضوع الدعوى لما ينطوي عليه ذلك من خلال إجراءات التقاضي، وتقويت لدرجة من درجاته (طعن رقم ٥٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٣).

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

* ولقد أكدت المحكمة الإدارية عكس هذا المبدأ مرة أخرى وهذا في المبدأ التالي:

المبدأ رقم (١٢٨٩) - على المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبينت بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى إلغائه أن تفصل في موضوع الدعوى متى كان صالحا للفصل فيه - أساس ذلك: مبدأ الاقتصاد في الإجراءات الذي يعتبر من الأصول الجوهرية في قانون المرافعات ولا يتعارض أعماله مع طبيعة المنازعات الإدارية إذ هو في حقيقته من أصول القانون الإداري الذي يقوم في جوهره بتحقيق فاعليته على سرعة الحسم في اتخاذ القرار الإداري أو في الفصل في المنازعات الإدارية - لا وجه للحجاج بمبدأ تعدد درجات التقاضي لأنه متى

كان موضوع الدعوى صالحا للفصل فيه فلا ميرر لإطالة أمد النزاع والعودة بالإجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المطعون فيه مع احتمال تعرضه للنقص مرة أخرى - لا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إغائه لغير ذلك من الأسباب فالبطلان وجه من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة - إلغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود - لا فرق في ذلك إلغاء للبطلان أو لغيره - فصل المحكمة الإدارية العليا في النزاع بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد إغائه للبطلان .

الحكم

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا جري من بداية إنشائها علي أنه متى انتهت المحكمة إلى بطلان الحكم المطعون فيه وتبينت أن الدعوى صالحة للفصل في موضوع الدعوى بنفسها، ويقوم هذا القضاء في جوهره علي أن الطعن في الحكم يفتح الباب أمامها لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وتسلط رقابتها عليه في جميع نواحيه من حيث شكله أو موضوعه لاستظهار مطابقة قضائه للقانون لتعلق الأمر بمشروعية القرار موضوع المنازعة ومحمل الحكم فلا تقضي بإعادة الدعوى إلي المحكمة التي أصدرت الحكم أو وقع أمامها الإجراء الباطل بل يتعين عليها أن تتصدي للمنازعة لتتزل حكم القانون فيها علي الوجه الصحيح وتتحدد صلاحية الدعوى للفصل فيها بتهيئة الفرصة لتوافر دفاع الطرف كاملا علي سبيل المثال: الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٠٢٠ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١ ورقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٣ ق بجلسته ١٩٥٧/٦/١٥ ورقم ١٦٤٣ لسنة ٢٠٢٣ ق بجلسته ١٩٥٧/١١/٣٢ ورقم ٩٦٩ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٤/١١/١٥ ورقم ١١١٨ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٤/١٢/٢٧ ورقم ١٢٠٧ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٦/١١/٦ ورقم ٣٤٨ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٨/١١/٣ ورقم ٢١٩ لسنة ٢٠٢١ ق بجلسته ١٩٨٠/٥/١٧ ورقم ٥٠٢ لسنة ٣١ ق بجلسته ١٩٨٧/١٠/٣١ .

ثم لتجهت بعض دوائر المحكمة الإدارية العليا بعد ذلك وفي أوقات معاصرة للأحكام السابقة إلي أنها في حالة بطلان الحكم المطعون فيه تعيد الدعوى إلي المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى. ويقوم هذا الاتجاه في جوهره علي أنه يمتنع علي المحكمة إذا انتهت إلي بطلان

الحكم للتصدي لموضوع الدعوى لما ينطوي عليه من إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت درجة من درجاته (علي سبيل المثال الحكم الصادر في الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥٠٠ بجلسة ١٩٦٠/١٠/١٥ والطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٦٠٠ بجلسة ١٩٦٠/١/٦ و ١٦٤ لسنة ١٢٠٠ بجلسة ١٩٧٠/٥/٣٢ و ٦٨١ لسنة ١٦٠٠ بجلسة ١٩٨٦/٢/٢٩ و ١١٨٣ لسنة ١٨٠٠ بجلسة ١٩٧٧/٦/٥ و ٥٠٩ لسنة ٢٩٠٠ بجلسة ١٩٨٦/١١/١ و ١٥٣٩ لسنة ٣١٠٠ بجلسة ١٩٨٦/٥/٣ و ١٠٩٥ لسنة ٣٠٠ بجلسة ١٩٨٦/١١/١).

ومن حيث انه من الأصول التي يقوم عليه القانون وتحكم أسس تطبيقه وجوب تقادي تكرار الأعمال أو الأفعال أو الإجراءات أو التدابير القانونية المحبثة لنفس الأثر القانوني، ألا ضرورة حتمية من القانون نفسه توجب ذلك التكرار أيا كانت أسبابه. وهو أصل يأخذ به تقنين المرافعات الحالي بعد ما حاول سابقه التقليل من مداه بحده من مبدأ تصدي محكمة الطعن سواء بالاستئناف أو النقض لأمر في الحكم المطعون فيه لم تشمل أسباب الطعن. فقرر إرساء لهذا المبدأ وترسيخا له عدم الحكم ببطالان الأجراء رغم النص عليه إذا ثبت تحقيق الغاية منه (م ٢/٢٠) وجواز تصحيح الإجراء الباطل ولو بعد التمسك به (م ٢٣) وتحول الإجراء الباطل وإنقاصه (م ٢٤/ ١،٢) وعدم بطالان الإجراءات السابقة علي الإجراء ولاحقة عليه إذا لم تكن مبنية عليه (٣/٢٤). ثم اخذ به كذلك في المادة ٢/٢٦٩ بإلزام المحكمة المحال إليها القضية بعد نقض الحكم لغير مخالفة قواعد الاختصاص بإتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها منعا لتكرار الطعن بالنقض لذات السبب خروجاً عما كان متبعاً من عدم وجود إلزام قانوني بإتباع حكم محكمة النقض، ثم أخذت به الفقرة الرابعة من ذات المادة بصورة أوضح فأوجبت علي محكمة النقض إذا نقض الحكم وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه أن تحكم في موضوع الدعوى كما أوجبت عليها ذلك أيضاً إذا كان الطعن للمرة الثانية ورأت المحكمة نقض الحكم. فهنا خرج التقنين عن أصل تعدد درجات التقاضي الذي يقوم عليه ألي أصل الاقتصاد في الإجراءات. لما قدره في ترجيحه في هذه الصورة من صور التنازع من الأصليين ووجوب ترجيح أحدهما وتقديمه علي الآخر. فقدر أولوية الأخير علي الأول مت كان موضوع الدعوى صالحاً للفصل فيه فلا مبرر لإطالة أمد النزاع والعودة

بالإجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المطعون فيه. مع احتمال تعرضه للنقض مرة ثانية، وفي هذه الإطالة أضرار لا بإطراف النزاع فقط بل بالنظام القضائي نفسه باتخاذ أصل تعدد الدرجات للإطالة والأضرار، فرجح عليه أصل الاقتصاد في الإجراءات وقرر له أولوية مقدرا ما لمحكمة القانون من خبرة بالقانون والموضوع على السواء في موضوع صالح للفصل فيه، تعجيلا للبت في الموضوع أي كانت أسباب نقض الحكم الخطأ في القانون أو مخالفة الثابت بالأوراق إلى غير ذلك فأيا ما كلن سبب الطعن أو النقض يمكن للمحكمة تصفية النزاع وحسمه لغير رجعة تجنباً لإعادة الإجراءات من جديد.

ومن حيث إن تطبيق أحكام تقنين المرافعات طبقاً للمادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة فيما لم يرد فيه نص في هذا الأخير، بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة، يمكن للمجلس من الأخذ بأصول المرافعات وتطبيقاتها التي لا تتعارض مع المنازعة الإدارية، ومنها أصل الاقتصاد في الإجراءات فهو اخذ بأصل جوهرى من أصول القانون وأسس تطبيقه، ولا يتعارض أعماله في الصورة التي قررتها المادة ٢٦٩/٤ مرافعات مع طبيعة النزاعات الإدارية، بل أخذت به هذه المحكمة على وتيرة متصلة منذ إنشائها ، بل ومن قبل أن يعرفه تقنين المرافعات بهذا الوضوح فهو أوجب الأعمال في نطاق القضاء الإداري، إذا هو في حقيقته من أصول القانون الإداري الذي يقوم في جوهره لتحقيق فاعليته على سرعة الحسم سواء في اتخاذ القرار الإداري أو في الفصل في المنازعة الإدارية. فإذا ما انتهت المحكمة الإدارية العليا إلى إلغاء الحكم المطعون فيه أمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص فعليها إذا كان موضوعها صالحاً للفصل فيه أن تفصل فيه مباشرة ولا تعيده إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ولا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب فالبطلان وجه من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة وإلغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود لا فرق في ذلك بين إلغائه للبطلان أو لغيره، وفصل المحكمة الإدارية العليا في النزاع بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد إلغائه للبطلان، فلا يوجد في طبيعة المنازعات الإدارية إلا ما

يؤكد بوجوب الأخذ بهذا الفصل وإعماله — لهذا يتعين علي المحكمة الإدارية العليا إذا انتهت إلي إلغاء الحكم المطعون فيه أمامها ولو لبطلانه أن تفصل في موضوع النزاع متى كان صالحا للفصل فيه.

(الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٣٣ق — جلسة ١٤/٥/١٩٨٨)

المبدأ رقم (١٢٩٠) — إذا انتهت المحكمة الإدارية العليا إلي إلغاء حكم مطعون فيه أمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص فعليها إذا كان موضوعه صالحا للفصل فيه أن تفصل فيه مباشرة ولا تعيده إلي المحكمة التي أصدرت الحكم المطعن فيه ولا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب .

الحكم

ومن حيث انه من الأصول التي يقوم عليها القانون وتحكم أسسه تطبيقه وجوب تفادي تكرار الأعمال أو الأفعال أو الإجراءات أو التدابير القانونية المندثة لنفس الأثر القانوني. ألا لضرورة حتمية من القانون نفسه توجب ذلك التكرار أيا كان أسبابه وهو أصل يأخذ به تقنين المرافعات الحالي في المادة ٢٦٩ في فقرتها الرابعة حيث أوجبت علي محكمة النقض إذا نقضت الحكم وكان الموضوع صالحا للفصل فيه أن تحكم في موضوع الدعوى كما أوجبت عليها ذلك أيضا إذا كان الطعن للمرة الثانية ورأت محكمة نقض الحكم، فهنا خرج للتقنين عن أصل تعدد درجات التقاضي الذي يقوم عليه أصل الاقتصاد في الإجراءات، لمل قدره من ترجيحه في هذه الصورة من صور التنازع بين الأصليين ووجوب ترجيح أحدهما وتقديمه علي الآخر، فقدم أولوية الأخير علي الأول مت كان موضوع الدعوى صالحا للفصل فيه.

وقد أخذت الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجلستها المنعقدة في ٩ ابريل سنة ١٩٨٨ بهذا المبدأ حيث انتهت إلي انه إذا ما انتهت المحكمة الإدارية العليا إلي إلغاء حكم مطعون فيه أمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص فعليها إذا كان الموضوع صالحا للفصل فيه أن تفصل فيه مباشرة ولا تعيده إلي المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ولا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب. ومتى كان ذلك فانه يتعين التصدي لموضوع الطعن وهو ما إذا كان القضاء الإداري يختص بنظر المنازعة التي عرضت علي محكمة القضاء

الإداري أم أن القضاء العادي هو صاحب الاختصاص بنظرها.

(الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٣٣ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٩)

المبدأ رقم (١٢٩١) — متى تبنت المحكمة الإدارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى إلغائه فإنها تتصدي لموضوع الدعوى وتفصل فيه متى كان صالحا لذلك — لا تعيده إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه — لا يختلف الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب.

الحكم

ومن حيث أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا ما تبنت المحكمة الإدارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى إلغائه فإنها تتصدي لموضوع الدعوى وتفصل فيه متى كان صالحا لذلك ولا تعيده إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ولا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب، فالإبطال وجه من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة ولأن إلغاء..... الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود، وفصل المحكمة الإدارية العليا بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد إلغائه للإبطال ولا يوجد في طبيعة المنازعة الإدارية إلا ما يؤكد بوجوب الأخذ بهذا الأصل وإعماله، ويقوم هذا القرار في جوهره على الطعن في الحكم يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ولتسلط رقبتها عليه في جميع نواحيه من حيث شكله أو موضوعه لاستظهار مدى مطابقة قضائه للقانون لتعلق الأمر بموضوعية القرار موضع المنازعة ومحل الحكم فلا تقضي بإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو وقع منها أو أمامها الإجراء الباطل، بل تتصدي للمنازعة وتنزل عليها حكم القانون على الوجه الصحيح إذ لا مبرر لإطالة النزاع والعودة بالإجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع مع احتمال تعرضه للنقض مرة أخرى، وفي هذه الإطالة إضرار بإطراف النزاع ليس لوحدهم بل بالنظام القضائي نفسه باتخاذ أصل تعدد الدرجات للإطالة والإضرار فترجع عليه أصل الاقتصاد في الإجراءات وقررت له الأولوية مقدارا ما لمحكمة القانون من خبرة بالقانون وبالموضوع على السواء في موضوع صالح للفصل فيه لتهيئة الفرصة لتوافر دفاع الأطراف كاملا وذلك تعجيلا للبت غي الموضوع أيا كانت أسباب نقض

الحكم، لخطا في القانون أو لمخالفة الثابت بالوراق أو لغير ذلك فيمكن للمحكمة تصفية النزاع وحسمه لغير رجعة تجنباً لا عادة إجراءاته من جديد.

(الطعن رقم ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٥)

المبدأ رقم (١٢٩٢) - يترتب على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون أن تعود الأوضاع إلى مسارها الصحيح وينعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا للفصل في هذا الطعن وفقاً للقواعد المنظمة لنظر الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا .

الحكم

دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقاً لقواعد نص عليها قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص دائرة فحص الطعون بأحد أمرين : إما إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لنظره وإما للحكم برفض الطعن بإجماع آراء أعضاء الدائرة - قضاء دائرة فحص الطعون بقبول الطعن شكلاً وأمرت بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه - حكم دائرة فحص الطعون في هذه الحالة قد جاوز اختصاص هذه الدائرة فيما قضى به من وقف تنفيذ للقرار المطعون فيه وإلزام المطعون ضدهم بالمصروفات - يعتبر قضاء هذه الدائرة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه قضاء في شأن لا يدخل دائرة اختصاصها ويتضمن غصبا للاختصاص الولائي للمحكمة الإدارية العليا مما يصم الحكم المطعون فيه بعيب جسيم يؤدي إلى انعدامه لصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها - يترتب على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون أن تعود الأوضاع إلى مسارها الصحيح وينعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا للفصل في هذا الطعن وفقاً للقواعد المنظمة لنظر الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا .

(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٩ ق، والطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٩ ق ، والطعن رقم

٥٢٣ لسنة ٣٩ - جلسة ١٦ / ١ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٦٨١)

المبدأ رقم (١٢٩٣) - الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابه من عيوب في الإجراءات - إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجدداً بعد استيفاء الإجراء الباطل على وجهه الصحيح - استيفاء الدعوى لعناصرها

وتهيأها للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بوجب على هذه المحكمة أن تتصدى في مثل هذه الأحوال لموضوع النزاع .

الحكم

الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابه من عيوب في الإجراءات يستتبع كأصل عام إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه مجدداً بعد استيفاء الإجراءات الباطل على وجهه الصحيح - إذ استبان من الأوراق أنها استوفت عناصرها ونهيات للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا - يتعين على هذه المحكمة أن تتصدى في مثل هذه الأحوال لموضوع النزاع .

(الطعن رقم ٦٤٠٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٤ / ٧ / ٢٠٠١)

المبحث الثاني عشر

فض النزاع السلبي

بين محاكم مجلس الدولة

المبدأ رقم (١٢٩٤) - صدور حكم من المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري - قضاء هذه المحكمة الأخيرة بدورها بعدم اختصاصها وبالإحالة إلى المحكمة الإدارية - صدور حكم المحكمة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - الطعن في هذا الحكم يكون أمام المحكمة الإدارية العليا يثير بحكم اللزوم مسألة النزاع السلبي في الاختصاص برمته - المحكمة الإدارية العليا تعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى - لا وجه للتحدي بحجية الحكم الصادر من المحكمة التي يتبين أنها مختصة والذي أصبح نهائياً بفوات مواعيد الطعن فيه - أساس ذلك - أن الحكم لم يفصل في موضوع النزاع ، فضلاً عن أنه أحد حدي النزاع السلبي في الاختصاص وهو أمر لا يقبل التجزئة.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم، قد أثار بحكم اللزوم مسألة النزاع السلبي في الاختصاص برمته بين هذه المحكمة ومحكمة القضاء الإداري، وهو أمر لا يقبل

التجزئة في ذاته، إذ جانباه هما الحكمان المتناقصان المتسلبان كلاهما من الاختصاص، فلا محيص والحالة هذه من التصدي للحكم الأول في شقه الذي تضمن فيه الحكم بعدم الاختصاص عند إنزال حكم القانون الصحيح، في هذا الأمر الذي لا يقبل التجزئة بطبيعته، وغني عن البيان إن من الأصول السليمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة، وكفالة تأدية الحقوق لأربابها إلا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعها تنازعا سلبيا فيما بينهما في هذا الاختصاص، بينما ولاية القضاء فيه معقودة بنص للقانون للجهة القضائية التي تتبعها هذه المحاكم، مما لا مندوحة معه إذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة الإدارية العليا التي تتبعها المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري من إن تضع الأمر في نصابه الصحيح، فتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوي وتحيلها إليها بحالتها لتفصل فيها ولو كانت هي المحكمة التي لم يطعن في حكمها في الميعاد. ولا وجه للتخدي عندئذ بحجية حكمها لفوات ميعاد الطعن فيه، لأن هذا الحكم لم يفصل في موضوع النزاع - في الشق الخاص بالطعن في قرار الترقية - حطي تكون له قوة الأمر المقضي في هذا الخصوص، وإنما اقتصر على النظر في الاختصاص منه إلى التسلب منه، فكان هذا الحكم - في الشق المذكور والحالة هذه احدي حدي التنازع السلبى في الاختصاص الذي حده الآخر هو الحكم المطعون فيه، وهذا التنازع السلبى هو أمر لا يقبل التجزئة كما سلف إيضاحه.

(للطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧ - س ١٣ ص ٢٩٨)
المبدأ رقم (١٢٩٥) - اختصاص المحكمة الدستورية العليا في مجال التنازع لا يشمل صور التنازع السلبى أو الإيجابى بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة - الاختصاص بفض هذا التنازع وتعين المحكمة المختصة معقود للمحكمة العليا التي تتبعها هذه المحاكم

الحكم

اختصاص المحكمة الدستورية العليا في مجال التنازع لا يشمل صور التنازع السلبى أو الإيجابى بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة - الاختصاص بفض هذا التنازع وتعين المحكمة المختصة معقود للمحكمة العليا التي تتبعها هذه المحاكم - إقامة المدعى دعوى مطالبة بالتعويض عن قرار فصل تأديبى من الخدمة - تسلب المحكمة الإدارية والمحكمة التأديبية ومحكمة القضاء الإداري

من الاختصاص بنظر الدعوى - قضاء المحكمة الإدارية العليا باختصاص المحكمة التأديبية - أساس ذلك : اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض المترتب عليه إذ يستند كل من الطالبين إلى أساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨ - س ٢٨ ص ٢٧٩)
المبدأ رقم (١٢٩٦) - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في النزاع السلبي في الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية.
الحكم

النزاع السلبي في الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية تختص بالفصل فيه المحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك : المحكمة الإدارية العليا وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي في مجلس الدولة هي التي تحدد جهة القضاء الإداري المختصة بنظر الدعوى غير مقيدة بتغليب أحد الحكّمين لسبق صدوره على الآخر أو لعدم الطعن فيه وهما لم ينهيا الخصومة في الدعوى - أساس ذلك : ألا يترك هذا النزاع السلبي بلا رقابة من جهة تعالجه وتحسمه وحتى لا يؤدي إلى الحرمان من حق التقاضي .
(الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٣ / ٤ / ٣ - س ٢٨ ص ٦٢٤)

المبحث الثالث عشر

تصحيح الأخطاء المادية

في الحكم المطعون فيه

المبدأ رقم (١٢٩٧) - تصحيح الجزاء ليس من قبيل الأخطاء المادية التي يجوز للمحكمة تصحيحها طبقاً لما تقضى به المادة ١٩١ من قانون المرافعات .
الحكم

إن الحكم المطعون فيه قضى بمجازاة الطاعن بالوقف عن العمل بغير مرتب لمدة ستة أشهر ، بالرغم مما هو ثابت بالأوراق من أنه كان قد أحيل إلى المعاش منذ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، ومن ثم فإنه يتعين تعديل الحكم المطعون فيه

بمجازاة هذا المخالف بإحدى العقوبات التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة ولا اعتداد بما أجراه رئيس المحكمة بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٠ من تصحيح الجزاء الذي قضت به المحكمة بالنسبة إلى هذا المخالف إذ أن الخطأ الذي شاب الحكم ليس من قبيل الأخطاء المادية التي يجوز للمحكمة تصحيحها طبقاً لما تقضى به المادة ١٩١ من قانون المرافعات استثناء من الأصل المقرر وهو أنه بصدور الحكم يخرج النزاع المحكوم فيه من ولاية القاضي فلا يملك سحب الحكم الذي أصدره ولا أحداث أي إضافة إليه أو تغيير فيه ، ومن ثم فإن التصحيح الذي أجراه رئيس المحكمة يعتبر اعتداء على الحكم و بالتالي إجراء عديم الأثر .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٧٣ - س ١٨ ص ١٣٩)
المبدأ رقم (١٢٩٨) - خطأ مادي في منطوق الحكم - تصحيح الخطأ طبقاً للمادة ١٩١ مرافعات - تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم - عرض الأمر أمام المحكمة الإدارية العليا بمناسبة الطعن في الحكم - تصحيح الخطأ .

الحكم

تنص المادة رقم ١٩١ من قانون المرافعات علي أن تتولي المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجري كاتب المحكمة هذا التصحيح علي نسخة الحكم الأصلية و يوقعه هو ورئيس الجلسة .
ومفاد ذلك إن تصحيح الخطأ المادي في نسخة الحكم الأصلية تتولاه المحكمة التي أصدرت هذا الحكم إما من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم .
ولئن كان ذلك إلا أنه وقد عرض هذا المر علي المحكمة الإدارية العليا بمناسبة الطعن في الحكم واستبانت المحكمة هذا الخطأ المادي فإنه لا مانع من إن تضمن حكمها الصادر في الطعن تصحيح ذلك الخطأ المادي وضعا للأمور في نصابها الصحيح .

(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٢)

المبدأ رقم (١٢٩٩) - طلب تصحيح الحكم (خطأ مادي) مرافعات المادة ١٩١ مرافعات .

الحكم

القاعدة أن المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدار الحكم في النزاع فلا يجوز لها بعدئذ العدول عنه أو التعديل فيه أو الإضافة إليه - استثناء من القاعدة المتقدمة يجوز للمحكمة أن تصحح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية - مناط أعمال هذا الاستثناء أن يكون الخطأ الذي وقع في الحكم خطأ مادياً بأن يكون في الحكم أساس يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة ويبرر بالتالي ما خالفه من خطأ مادي إذا قورن بهذا الواقع الصحيح الثابت في الحكم - لا يجوز أن يتخذ التصحيح نريعة للرجوع عن الحكم بما يمس حجته - مثال لطلب لا يعد تصحيحاً لخطأ مادي لحق منطوق الحكم وأسبابه بل يعتبر تعديلاً فيهما بما يمس حجية الشيء المحكوم به - الحكم يرفض طلب التصحيح.

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٩٠ - س ٣٥ ص ١٣٧٧)
المبدأ رقم (١٣٠٠) - الخطأ المادي برقم الدعوى لا يبطل الحكم.

الحكم

ورود خطأ مادي في رقم القضية بحكم المحكمة الإدارية العليا لا يصم الحكم بالبطلان طالما لا يؤثر بحال على حكمها .
(الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٠/١٢/٢٠٠٠ - س ٤٧ ص ٢٠١)

المبحث الرابع عشر

رقابة الطلبات والأسباب الجديدة

المقدمة من هيئة المفوضين

غير الواردة في صحيفة الطعن

المبدأ رقم (١٣٠١) - حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات أو أسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن - مناطه - حق المحكمة الإدارية العليا في التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين - أساس ذلك.

الحكم

إن الطعن إمام المحكمة العليا يفتح الباب إمام تلك المحكمة لتزن الحكم

المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه والنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة، لتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة، أم انه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال، وكان صائبا في قضائه، فتبقي عليه وترفض الطعن. ولما كان الطعن قد قام علي حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المركزة الإيضاحية للقانون المشار إليه باعتبار إن رأي هيئة المفوضين تتمثل في الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب إن تكون كلمته هي العليا فان لهذه الهيئة إن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن ما دامت تري في ذلك وجه المصلحة العامة بإنزال حكم القانون علي الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية. كما إن للمحكمة العليا إن تنزل حكم القانون علي هذا الوجه غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها، وإنما المرد هو إلي مبدأ المشروعية نزولا علي سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص.

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٥ اق والطعن رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٥ اق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٩

- والطعن رقم ١١ لسنة ١٩٥٥ اق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣١)

المبدأ رقم (١٣٠٢) - حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن - مناطه - حق المحكمة الإدارية العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين - أساس ذلك.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية طبقا للمادة ١٥ من قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون مناطه استظهار ما إذا ما كانت قد قامت به حاله أو أكثر من الأحوال التي تعييه المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة، أم انه لم تقم به أية حالة من تلم الأحوال و كان صائبا في قضائه فتبقي عليه وترفض الطعن. ولما كانت تلم المادة إذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده، سواء من تلقاء نفسه أو بناء علي طلب ذوي الشأن إن رأي هو وجها لذلك، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة

القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية، قد أقامت ذلك علي حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه باعتبار إن رأي هيئة المفوضين، (تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب هن تكون كلمته هي العليا) فانه يتفرع علي ذلك هن لهذه الهيئة إن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن مادامت تري في ذلك وجه المصلحة العامة بإنزال حكم القانون علي الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية، كما هن للمحكمة العليا هن تنزل حكم القانون علي هذا الوجه، غير مقيدة بطلبات الهيئة هو الأسباب التي تبديها، مادام المرد هو إلي مبدأ المشروعية نزولا علي سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص. ومن ثم إذ كان الثابت إن رئيس هيئة مفوضي الدولة قد قصر طعنه علي ما قضي به الحكم المطعون فيه من أحقية المدعي في تسوية مدة خدمته في مجلس بلدي الجيزة علي أساس كادر عمال الحكومة دون ما قضي به من أحقية المذكور في تطبيق هذا الكادر علي حالته اعتبارا من تاريخ حده، فان هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث في حكم القانون الصحيح بالنسبة للشق الأخير.

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة اق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣)

المبدأ رقم (١٣٠٣) - حق هيئة المفوضين في إبداء طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن - مناطه - حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات والأسباب المقدمة من هيئة المفوضين - لا وجه للقياس علي نظام النقض المدني - أساس ذلك الطعن في شق من الحكم يعتبر مثيرا للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً - مثال بالنسبة لطعن في شق الحكم الخاص بالإلغاء دون شقه الخاص بالتعويض.

الحكم

إن الطعن إمام للمحكمة العليا يفتح الباب إمامها لترن للحكم بميزان القانون، ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين أو الأسباب التي تبديها، إذ المرد هو إلي مبدأ المشروعية، نزولا علي سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص، كما انه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في رقابتها للقرارات

الإدارية سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة العليا و القياس في هذا الشأن علي نظام النقد المدني هو القياس مع الفارق، ذلك إن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية علي القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها، لتتعرف مدي مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون، وهذا بدوره هو الموضوع الذي تتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لإحكام القضاء الإداري. ومن ثم فلا وجه لما ذهب إليه رئيس هيئة المفوضين من إن طعنه في الحكم قد اقتصر علي شقه الخاص بالإلغاء. وانه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالتعويض بمقولة إن شقين منفصلان ومستقلان احدهما عن الآخر — لا وجه لذلك، لان مسار هذه المنازعة هي في الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري الصادر بفصل المدعي، وقد قام الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بشقيه — إلغاء وتعويضاً — علي إن القرار غير مشروع فهما فرعان يخرجان من أصل واحد ونتيجتان مترتبتان علي أصل قانوني واحد. وإذا كان الطعن في القرار بالإلغاء هو الطعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر، فان طلب التعويض عنه علي أساس انه غير مشروع هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر، و من هنا يبين مدي ارتباط احدهما بالآخر لارتباطا جوهريا، بحيث إن الحكم في احدهما يؤثر في نتيجة حكم الآخر، وأية ذلك إذا بان استظهار قرار إداري انه مطابق للقانون فرفض طلب إلغائه، فلا يستقيم علي انه مخالف للقانون، والعكس بالعكس، وإلا لكان مؤدي القول بغير ذلك قيام حكمين نهائيين متعارضين، وهو ما لا يجوز، فلا مندوحة من إن يعتبر الطعن في شق من الحكم مثيرا للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ارتباطا جوهريا، كما سلف القول، وهذا ما جري عليه قضاء هذه المحكمة.

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢ق — جلسة ١٩٥٦/٣/١٧)

المبدأ رقم (١٣٠٤) — حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن — مناطه — حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات والأسباب المقدمة من هيئة المفوضين — أساس ذلك.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم

المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة، لتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة، أم انه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال، وكان صائبا في قضائه، فتبقي عليه وترفض الطعن. ولما كان الطعن قد قام علي حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه، فإن للمحكمة العليا إن تنزل حكم القانون علي الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية غير مقيدة بطلبات الهيئة أو السباب التي تبديها، إنما المرد هو إلي مبدأ المشروعية نزولا عن سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص. ومن ثم إذا ثبت إن طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة قد أقر ما قضي به الحكم المطعون فيه من تعديل للتسوية التي أجرتها الإدارة للمطعون لصالحه واقتصر علي الاعتراض علي ما تضمنه خاصا بتقادم الفروق المالية الناتجة من التسوية المعدلة بمضي خمس سنوات - إذا ثبت ذلك فإن المحكمة الإدارية العليا تملك - قبل التصدي لبحث ما أثاره الطعن خاصة بالتقادم الخمسي - التثبيت أولا مما إذا كان للمطعون لصالحه أصل حق يمكن إن يرد عيه هذا التقادم أم لا.

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٧)

المبدأ رقم (١٣٠٥) - عدم تفيد المحكمة الإدارية العليا بطلبات هيئة المفوضين أو الأسباب التي تبديها في الطعن - عند إعمال هذه القاعدة بالنسبة للطلبات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذي اقتصر عليه طعن هيئة المفوضين.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون، ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين أو الأسباب التي تبديها، إلا إن هذا الأثر لا يمتد إلي المنازعات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذي اقتصر عليه طعن هيئة مفوضي الدولة.

(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

المبدأ رقم (١٣٠٦) - لهيئة المفوضين أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها أمام المحكمة في أية درجة ما دامت ترى في ذلك وجه

المصلحة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية.

الحكم

مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقوم مفوض الدولة بتهئية الدعوى للمرافعة وعليه إعداد التقرير محددًا الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبقاً - ومقتضى المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر أن يكون لاختصاص الطعن في الأحكام إلى المحاكم الأعلى لرئيس هيئة مفوضي الدولة طالما أنه وجد أن هناك من الأسباب التي اشتملتها المادة سالفه للذكر ما يوجب عليه ذلك - غنى عن البيان أن هيئة مفوضي الدولة إنما تقوم بالطعن في الأحكام ابتغاء المصلحة العامة - نتيجة ذلك : أن لهيئة المفوضين أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها أمام المحكمة في أية درجة ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية - لمفوض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهئية الطعن للمرافعة وإعداد التقرير فيه أن يبدى للرأي على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو أسباب في تقرير الطعن بإيدائه أسباباً جديدة و بطلبات أخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن - أساس ذلك : دفع المطعون ضده بعدم جواز نظر الطعن أو بعدم قبوله لانتفاء المصلحة بعد أن أقرت هيئة مفوضي الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل في طلبات المطعون ضده بعد تعديلها لا يقبل منها بعد ذلك الطعن في هذا الحكم على هذا الأساس - هذا للدفع في غير محله حقيقة بالرفض - طعن رئيس مفوضي الدولة على للحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمقولة أنه أخطأ في تطبيق القانون حين حكم باختصاصه بنظر الدعوى المطروحة - الطعن أقيم من مختص ومن نوى مصلحة قانونية .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ق - جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٢ - س ٢٧ ص ٤٣٦)

المبحث الخامس عشر

رقابة أحكام المحاكم التأديبية

المبدأ رقم (١٣٠٧) - صدور حكم من المحكمة التأديبية بعدم اختصاصها في تقرير ما يتبع في شأن مرتب العامل عن مدة وقفه - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - صدور حكم من محكمة القضاء الإداري في المنازعة ذاتها باختصاصها بالفصل فيها وعدم الطعن فيه - صدور هذا الحكم قبل الفصل في الطعن المقام عن حكم المحكمة التأديبية - لا يحوز أية حجية تقيد المحكمة الإدارية العليا .

الحكم

إن محكمة القضاء الإداري وقد قضت باختصاصها نظر دواعي المدعي بشأن طلب أحقيته في مرتبه عن مدة وقفه عن العمل وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بتقدير ما يتبع في شأن المرتب عن هذه المدة فإن هذا الحكم وقد صدر بعد إقامة الطعن المائل في حكم المحكمة التأديبية المشار إليه ودون انتظار الفصل في، فإنه لا يحوز ثمة حجية تغل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب على الحكم المطعون فيه ووزنه بميزان القانون و بالتالي فلا مندوحة أعمال لهذه السلطة من القضاء لأسباب سلطة الذكر بإلغاء الحكم المطعون فيه وبالاختصاص المحكمة التأديبية المختصة بنظر موضوع الطلب مثار المنازعة وبحالته إليها لتفصل فيه ولا وجه للتحدي عندئذ بحجية حكم محكمة القضاء الإداري المشار إليه الذي لم يطعن فيه لأن هذا الحكم صدر على الوجه المتقدم قبل الفصل في الطعن المائل ولم تتمهل المحكمة في إن تقول المحكمة الإدارية العليا كلمتها فيه باعتبارها اعلى درجات التقاضي في النظام القضائي الإداري .

(الطعن رقم ٤١٨ سنة ١٤٠٤ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)

المبدأ رقم (١٣٠٨) - نطاق الطعن على أحكام المحاكم التأديبية لا يتسع لتناولها بالموازنة والترجيح فينا أقامت عليه عقبتها واقتناعها بثبوت الذنب الإداري في حق العامل وفي تقدير الجزاء الذي يتناسب مع خطورة هذا الذنب - مناط ذلك إن يكون تكييف المحكمة التأديبية للوقائع سليما وما استخلصه

منها هو استخلاص سائع من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا - أسس ذلك .

الحكم

ومن حيث انه ولئن كان صحيحا ما ذهب إليه الدفاع عن النيابة الإدارية من إن نطاق الطعن علي الأحكام التأديبية لا يتسع لتناولها بالموازنة والترجيح فيما أقامت عليه المحكمة التأديبية عقيدتها واقتناعها بثبوت الذنب الإداري في حق العامل، وفي تقدير الجزاء الذي يتناسب مع خطورة هذا الذنب، إن ذلك وإن كان صحيحا في القانون إلا إن مناطه إن يكون تكيف المحكمة التأديبية للوقائع سليما وما استخلصه منها هو استخلاص سائع من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا ولها وجود في الأوراق، فإذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه تلك المحكمة في قضائها غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق لو كان استخلاصا لهذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة عليها فهنا يتعين للتدخل، لإعمال حكم القانون وتصحيح ما شاب تطبيقه من خطأ لان الحكم في هذه الحالة يكون غير قائم علي سببه.

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ١٤٤٠ اق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢)

المبدأ رقم (١٣٠٩) - رقابة المحكمة الإدارية العليا لا تعني استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتا ونفيا - حدود رقابتها في هذا الخصوص.

الحكم

إن رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحكمة التأديبية هي رقابة قانونية فلا تعني استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتا ونفيا إذا إن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها وهي لا تتدخل وتفرض رقابتها إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه في القضاء في الحكم المطعون فيه مستمد من أصول ثابتة في الأوراق لو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة علي المحكمة فهنا فقط يكون التدخل لتصحيح القانون لان الحكم في هذه الحالة يكون غير قائم علي سببه.

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ١٩٧٤ اق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١)

المبدأ رقم (١٣١٠) - رقابة المحكمة التأديبية علي قرارات المصاطات الرئسية التأديبية تمتد عند إلغائها إلى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صلاحاً للفصل فيه - رقابة المشروعية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا علي

قضاء الإلغاء تختلف عن ذات الرقابة على قضاء التأديب في أن عنصر الواقع الذي تستقل به الأخيرة هو عنصر الموازنة و الترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً و نفيّاً إلا إذا كان الدليل الذي اعتمده الأخير غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصه لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة.

الحكم

رقابة المحكمة التأديبية على قرارات السلطات الرئاسية التأديبية تمتد عند إلغائها إلى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحاً للفصل فيه وحينئذ عليها أن توقع الجزاء التي ترى مناسبتها - الأمر كذلك في رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية الصادرة في نطاق هذا الاختصاص - أساس ذلك : أن رقابة المشروعية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا على قضاء الإلغاء تختلف عن ذات الرقابة على قضاء التأديب في أن عنصر الواقع الذي تستقل به الأخيرة هو عنصر الموازنة و الترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً و نفيّاً إلا إذا كان الدليل الذي اعتمده الأخير غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصه لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة - بهذا المفهوم يتحدد أيضاً دور المحكمة التأديبية فهي سلطة تأديب مستقلة بنص القانون استناداً إلى ما تقضى به المادة ١٧٢ من الدستور من اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضائية في الدعاوى التأديبية وهنا ليس ثمة قرار من جهة الإدارة مباشر عليه رقابة ما وإنما هي سلطة ذاتية تخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا وهي نفس للوقف سلطة لرقابة مشروعية بالإلغاء في قرارات التأديب الصادرة من السلطات الإدارية - وإذا كانت الرقابة الأخيرة رقابة مشروعية فهي تجرى في نطاق وحدود رقابة المشروعية التي تباشرها المحكمة الإدارية العليا على المحكمة التأديبية كسلطة تأديبية وتتناول هذه الرقابة كل ما تعلق بمشروعية القرار التأديبي من كافة الأوجه بما في ذلك الإخلال الجسيم بين المخالفة الثابت ارتكابها والجزاء الموقع.

(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٩ / ٤ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١٣)

المبدأ رقم (١٣١١) - رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحكمة التأديبية هي رقابة قانونية - المحكمة الإدارية العليا لا تتدخل وتفرض رقابتها إلا إذا

كان الدليل الذي اعتمد عليه قضاء للحكم المطعون فيه غير مستنتج من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة.

الحكم

رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحكمة التأديبية هي رقابة قانونية - لا تعنى هذه الرقابة استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً ونفيّاً لأن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها - للمحكمة الإدارية العليا لا تتدخل وتفرض رقابتها إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستنتج من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة هنا فقط يكون للتدخل لتصحيح القانون لأن الحكم في هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .

(الطعن رقم ٣٤٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٢ - من ٣٧ ص ١٢٥٥)
المبدأ رقم (١٣١٢) - رقابة المحكمة الإدارية العليا لإحكام المحكمة التأديبية هي رقابة قانونية - فلا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح في أدلة ثبوت المخالفة في حق الطاعن - لا تتدخل المحكمة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه في القضاء في الحكم المطعون فيه مستمد من غير أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة.

الحكم

ومن حيث إنه علي باقي أوجه الطعن فإن رقابة المحكمة الإدارية العليا لإحكام المحكمة التأديبية هي رقابة قانونية فلا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح في أدلة ثبوت المخالفة في حق الطاعنين لا تتدخل المحكمة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه في القضاء في الحكم المطعون فيه مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق إن الطاعنين كلفوا من قبل جهة عملهم بالإعمال المسندة إليهم سواء بالبيع في حالات السفر وحالات الوصول وإتهم تسلموا السلع موضع المخالفة وكانت تحت تصرفهم بالكامل لكي يقوموا بالبيع منها وقد حددت اللائحة المالية للمؤسسة القواعد التي عليهما تباعها فإذا ما ثبت

من خلال محاضر الجرد والتي قامت بها اللجنة التي شكلت لجرد أعمال المتهمين ومن التحقيقات ومن أقوال كل منو.....و.....
إن هناك عجزا في الأصناف والسلع المسلمة إليهم بحكم عملهم وقد وقع كل منهم علي محاضر الجرد وقاموا بسداد قيمة العجز طبقا بإشعارات الخصم المودعة بالأوراق ولم يعترضوا علي ذلك فإن من شأن هذا إن يكشف علي وجه سائغ قيام الجريمة التأديبية متكاملة الأركان حيال الطاعنين وذا قضى للحكم المطعون فيه بمجازلتهم تأديبيا فانه يكون قد أصاب وجه الحق فيما انتهى إليه مت ثبت إن المحكمة التأديبية علي النحو ما تقدم وقد استخلصت النتيجة التي استخلصت إليها استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكيفا سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاءها فانم النعي عليه في هذه الحالة يكون في غير محله جديرا بالرفض .

(الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٢٢)

المبدأ رقم (١٣١٣) - الطعن في الحكم إمام المحكمة الإدارية العليا لا يعني إن تستأنف المحكمة النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتا أو نفيا إذا إن ذلك من شام المحكمة التأديبية وحدها - رقابة المحكمة الإدارية العليا لا تكون إلا إذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه المحكمة في قضائها غير مستمد من أصول ثابتة من الأوراق أو كان استخلاصها لهذا الدليل غير سائغا .

الحكم

ومن حيث انه عن السبب الأول من أسباب الطعن من انه أخطا في تطبيق القانون مع قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع فمرود عليه بان الطعن في الحكم إمام المحكمة الإدارية لا يعني إن تستأنف المحكمة النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتا ونفيا إذا إن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها وإن للرقابة هذه المحكمة لا تكون إلا إذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه هذه المحكمة في قضائها غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصها لهذا الدليل غير سائغا وإذا كان ذلك وكان الثابت إن الحكم المطعون فيه إمام قضاءه علي ما جاء بأقوال وتقدير لجنة الفحص والجرد التي شكلت لفحص عملية توزيع المعونات الأجنبية المنصرفة للوحدة الصحية بميت راضي

والذي ثبت فيه عدم توزيع المعونة بالكامل علي مستحقيها بما يقرر بمبلغ ٤٤٢٧,٥٣٣ جنيها فان النتيجة التي وصل إليها الحكم لها أصلها الثابت من الأوراق ومستخلصة استخلاصا سليما ومقبولا وبناء علي أدلة تؤدي إليه كما انه لا إلزام علي المحكمة بتتبع دفاع من المحال في دقائقه وجزئياته والرد علي كل منهما تفصيلا وحسبها أنها أوردت إجمالا الحجج والأدلة التي قامت عليها قضائها وكونت منها عقيدتها وطرححت بذلك ضمنا الأسانيد التي قام عليها الدفاع فوزن أقوال الشهود متروك لتقدير المحكمة دون إن يكون هناك وجه للمجادلة في ذلك إمام المحكمة العليا طالما إن الاستخلاص لا يتجافي مع المنطق أو القانون فقد لثبت تقرير لجنة الفحص قيام اللجنة المشكلة لتوزيع الدفعتين الخامسة لعام ١٩٨٤ ، والأولي لعام ١٩٨٥ بالإضافة إلي عمليات التوزيعات السابقة منذ عام ١٩٨٠ بتوزيع كميات اقل من المستحق لان عدد المنتفعين بالكشوف كان ٣٦٠ فردا وعدد البصمات في خانة التوقيع بالاستلام ٢٩١ فردا فقط وبذلك يكون هناك ٦٩ فردا لم يستلموا مستحقاتهم وبذلك يكون هذا السبب من أسباب الطعن في غير محله متعينا رفضه.

(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٥/١٢/٥)

المبدأ رقم (١٣١٤) - الرقابة القانونية للمحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية لا تعني استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتا ونفيا إذ إن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها.

الحكم

رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية رقابة قانونية - لا تعني استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتا ونفيا إذ إن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها - لا تتدخل المحكمة الإدارية العليا وتقرض رقابتها إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة نهائيا .

(الطعن رقم ٢٥٣٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠٠١ / ٦ / ١٦ - ص ٤٦ ص ٢١٥٩)

المبدأ رقم (١٣١٥) - طبيعة رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية.

الحكم

رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية لا تعنى أن تستأنف هذه المحكمة النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً أو نفيًا إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية أو مجلس التأديب وحده ولا يكون ثمة مجال للتدخل هذه المحكمة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه المحكمة التأديبية في قضائها أو مجلس التأديب في قراره غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصه الدليل لا تنتجها الواقعة المطروحة فهنا فقط يكون التدخل لتصحيح حكم القانون - أساس ذلك - أن الحكم أو القرار يكون غير قائم على سببه الصحيح .

(الطعن رقم ٦٧٢٠ لسنة ٤٤ ق ، والطعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٤٤ ق ، والطعن رقم ٨١٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٣ / ٣ - س ٤٧ ص ١٢١)

المبحث السادس عشر

قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه

المبدأ رقم (١٣١٦) - الطعن الذي يقام من احد الخصوم أمام المحكمة الإدارية العليا يكون محكوما بأصل مقرر هو ألا يضار الطاعن بطعنه وألا يفيد منه بحسب الأصل سواء، عدم سريان هذا المبدأ على الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا إذ أنه يفتح الباب أمام المحكمة العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القاتون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه فتلغيه ثم تنزل حكم للقاتون في المنازعة.

الحكم

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك وجه الصواب في مدي سلامة أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه لما حددها واقتصر عليها تقرير الطعن إلا أنه لما كان هذا الطعن مقدما من هيئة مفوضي الدولة فإنه يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية

العليا المطعون لديها . لتزن الحكم للمطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه فتخليه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في أقواله فتبقي عليه وترفض للطعن، وذلك دون التقيد بأسبابه التي ساقتها إليه إما حيث يكون الطعن مقدما من أحد الخصوم في الدعوة فإنه يكون محكوما بأصل مقرر هو إلا يدار الطاعن بطعنه وإلا يفيد منه بحسب الأصل — سواء.

(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ — في ذات المعني للطعن رقم ٣٦١ و ٣٥٨ لسنة ٢٦ق — بذات الجلسة)

المبدأ رقم (١٣١٧) — لا يجوز أن يضر الطاعن بطعنه .

الحكم

إن الحكم المطعون فيه قد استند عند إجرائه للتسوية التي قام بها المدعي علي معادلة الدرجات التي كان يشغلها في كادر العمال بتلك التي ورتت في كل من القانونين رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ ورقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وهذا للنظر غير سليم ذلك أنه فضلا علي أن المدعي قد سويت حالته من مقتدي إحكام القوانين لرقام ٧ لسنة ١٩٦٦ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ ، ٣٢٢ لسنة ١٩٥٦ ، ١٢٠ لسنة ١٩٥٦ واستحق بمقتضاها درجات معينة وكان يشغل — فرضا — هذه الدرجات في تواريخ سابقة علي تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ فخرج بذلك عن نطاق كادر العمال بحسبانه من نوي المؤهلات منذ تعيينه في أول يونيه سنة ١٩٢٤، فإن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ لم يأت لتسوية حالات العاملين وإنما بين فحصب كيفية نقلهم من الدرجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي كانوا فيها عند العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لدرجات هذا القانون الأخير.

ومن حيث أنه تأسيسا علي ما تقدم وإذا قضي الحكم للمطعون فيه بأحقية المدعي في منحه أو مربوط الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو علاوة من علاواتها أيهما لكبر اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ وما ترتب علي ذلك من آثار وفروق مالية ويرفض ما عدا ذلك من طلبات وكان المدعي يستحق — حسبما سلف أيضا إيضاحه — الدرجة المذكورة اعتبارا من

أول يوليو سنة ١٩٦٤ غير أنه لم يطعن في هذا الحكم بل اقتصر الطعن من جانب الجهة الإدارية ومن المقرر قانونياً أنه لا يجوز إن يضار الطاعن بطعنه ومن ثم فإنه في ضوء هذا النظر يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات .

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

المبدأ رقم (١٣١٨) - الأصل إن الطاعن لا يضار بطعنه - لا يمتد الطعن إلى ما قضي به الحكم المطعون فيه قضاءً نهائياً - عقد إداري - إخلال بالتزام عقدي - التزام المخل (عضو المنحة) بالنفقات والمرتبات التي تحملت بها الحكومة المصرية والجهة الأجنبية مقدمة المنحة .

الحكم

اطراد قضاء هذه المحكمة علي إن إخلال عضو البعثة أو المنحة بالتزامه بالخدمة الواجبة المدة التي أوجبها القانون كان للجنة التنفيذية للبعثات إن تطالبه بالمرتبات التي صرفت له في المنحة وتشمل النفقات والمرتبات التي تحملت بها الحكومة المصرية وأيضاً المصروفات التي تتحمل به الجهة الأجنبية مقدمة المنحة. أساس ذلك إن الحكم العام يسري علي عموم ما لم يقيد نص، وإن ما تقدمه الجهة الأجنبية مقدمة المنحة للمنتفع بها تقدمه في الأصل للخزانة العامة ثم يصرف منها إلي المنتفع بالمنحة الدراسية، وعلي ذلك يلتزم عضو المنحة للذي يقع منه الإخلال بالالتزام بالخدمة الواجبة المدة التي حددها القانون، يلتزم بجميع المرتبات التي صرفت له في المنحة سواء ما كان منبعه الخزانة العامة مباشرة أو الجهة الأجنبية مقدمة المنحة التي تقدم هذه المرتبات إلي الخزانة العامة ثم تصرف منها إلي المنتفع بالمنحة الدراسية بطريق غير مباشر. والأصل إن الطاعن لا يضار بطعنه، ولذلك لا يمتد هذا الطعن إلي ما قضي به الحكم المطعون فيه قضاءً نهائياً، بل يقتصر الطعن علي الأسباب الواردة بتقرير الطعن ولا يمتد الطعن إلي ما قضي به الحكم المطعون فيه للقضاء نهائياً بعدم الطعن فيه من الجهة التي صدر الحكم لصالحها .

(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢)

المبدأ رقم (١٣١٩) - من الأصول العامة في مجال المحاكمة إلا يضار طاعن بطعنه - إذا قبل الطعن وأعيدت الدعوة لإعادة المحاكمة فإن المحكمة التي

أعيدت إليها الدعوة لا يجوز لها تشديد الجزاء طالما إن الطعن في الحكم بناء على حق المحال وحده - أساس ذلك: لايجوز إن ينقلب الطعن وبالا على صاحبه.

الحكم

ومن حيث وانه ولئن كان ذلك كذلك إلا انه من الأصول العامة للمسلمة في مجال المحاكمة إلا يضار طاعن بطعنه ومؤدي ذلك انه إذا كان الطاعن قد حوكم وقضى عليه بجزاء ما فطعن في ذلك للحكم وقبل طعنه وأعيدت الدعوى لإعادة محاكمته فإن المحكمة التي أعيدت إليها الدعوى لا يجوز لها عند إعادة محاكمته تشديد الجزاء عليه طالما إن الطعن في الحكم كان بناء على طعن للمحال وحده ذلك إنا الطعن لا ينقلب بالا على صاحبه.

ومن حيث انه مت كان ما تقدم وكان الثابت إن الطعن رقم ٤٣٢٩ لسنة ٢٤ القضائية قد أقيم من الطاعن وحده أمام المحكمة الإدارية العليا في قرار مجلس التأديب الصادر بجلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ بمجازاته بالوقوف عن العمل لمدة شهرين مع وقف صرف نصف مرتبه عن كل شهر وقضت المحكمة بقبول الطعن وإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى مجلس التأديب للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى وإن مجلس التأديب عند إعادة محاكمته ولئن كان قد أدله في المخالفات المنسوبة إليه على حق واستناد صحيح حكم للقانون حسبما سبق للبيان - وإعمالا لمل انتهى عليه الحكم الصادر في الطعن المقدم منه وحده قد لوقع عليه جزاء خفض وظيفته إلى وظيفة بالدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية مع إنذاره بالفصل وهو جزاء لشد مما كان موقعا عليه بقرار مجلس التأديب الذي ألغى بناء على طعنه فلن قرار مجلس التأديب محل الطعن المائل يكون بعدم تقيده بالجزاء السابق توقيعه عليه كحد أقصى لما يجوز توقيعه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تعديله بمراعاة هذا الحد وتقدر هذه المحكمة الجزاء بوقف المحال عن العمل لمدة شهرين مع وقف صرف نصف المرتب.

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٩ - س ٣١ ص ١٤٧١)

المبدأ رقم (١٣٢٠) - مراعاة قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه .

الحكم

إن تخفيض الأجر في حكم الفقرة ٩ من المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ مرتبط بخفض الوظيفة إلى الدرجة الأدنى مباشرة كما أنه مقصور على تخفيض الأجر إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية ، وأن تخفيض الأجر في حكم الفقرة ٧ مقصور أيضاً على تخفيض الأجر في حدود علاوة بما لا يسوغ معه ما قضت به المحكمة من تخفيض أجر الطاعن إلى القدر الذي كان عليه عند بدء شغله للدرجة الثالثة أو أن هذه العقوبة ليست من بين العقوبات الواردة في المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ وبناء عليه يتعين تصحيح الجزاء الموقع بما يتفق وحكم القانون ، وترى المحكمة تعديل الجزاء الموقع على الطاعن إلى تأجيل ترقّيته عند استحقاقها لمدة سنتين و هو ما يتناسب مع ظروف وملابسات الواقعة ، والاعتبارات التي ساقتها المحكمة التأديبية وبمراعاة قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٨٧ / ٦ / ٢٠ - من ٣٢ ص ١٤٠٣)
المبدأ رقم (١٣٢١) - حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم ومجازاة الطاعن بعقوبة الإنذار المنصوص عليها قانوناً - لا تعارض بين قضاء المحكمة وقاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه - أساس ذلك : أن محكمة أول درجة عاقبت المخالف بأخف العقوبات بما أسمته خطأ التنبيه - ما أجرته المحكمة الإدارية العليا هو تصحيح قانوني لما حكمت به محكمة أول درجة بمجازاته بأقل الجزاءات المقررة قانوناً وهي الإنذار .

الحكم

اختلاف الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية - طبيعة النظام الإداري تنعكس على النظام التأديبي - النظام الإداري لا يحدد الجريمة التأديبية على النحو المستقر والمتميز في الجريمة الجنائية - أساس ذلك : تعدد وتنوع واجبات الوظائف وتعدد أساليب العاملين ومخالفة الواجبات وتحقيق المرونة للسلطة الرئاسية أو المحكمة التأديبية لتقدير صورة ومساحة المخالفة وتقدير الجزاء المناسب - لا يجوز للسلطة الرئاسية أو القضائية أن تضيف على إجراء وصف الجزاء ما لم يكن موصوفاً صراحة بأنه عقوبة تأديبية بنص القانون - مجازاة

الطاعن بعقوبة التنبيه التي لم ترد بنص القانون - حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم ومجازاته بعقوبة الإنذار المنصوص عليها قانوناً - لا تعارض بين قضاء المحكمة وقاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه - أساس ذلك : أن محكمة أول درجة عاقبت المخالف بأخف العقوبات بما أسسته خطأ التنبيه - ما أجرته المحكمة الإدارية العليا هو تصحيح قانوني لما حكمت به محكمة أول درجة بمجازاته بأقل الجزاءات المقررة قانوناً وهي الإنذار .

(الطعن رقم ٣١٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٢٢ / ١٩٨٨ - س ٣٤ ص ٣٢)
المبدأ رقم (١٣٢٢) - لا ينبغي أن يضار الطاعن بطعنه ينبغي أن يقتصر مجال المناقشة في الطعن على المخالفات التي انتهت فيها الحكم إلى ثبوت ارتكاب الطاعن لها ومجازاته عنها دون المخالفات التي قرر الحكم المطعون فيه طرحها وبراءة الطاعن منها.

للحكم

لا ينبغي أن يضار الطاعن بطعنه - لذا ينبغي عدم معاودة البحث في المخالفات التي قرر الحكم المطعون فيه طرحها وبراءة الطاعن منها وأن يقتصر مجال المناقشة في هذا الطعن على المخالفات التي انتهت فيها الحكم إلى ثبوت ارتكاب الطاعن لها ومجازاته عنها .

(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/٦/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٢٠٧)

الفصل السادس

الأحكام العامة في الطعن

الفصل السادس

الأحكام العامة في الطعن

في هذا الفصل نقدم بعض التطبيقات القضائية في مسائل متنوعة في مجال الطعن في الأحكام الإدارية نعرضها في المباحث التالية :

المبحث الأول

الأساس القانوني للإجراءات

أمام محاكم مجلس الدولة

المبدأ رقم (١٣٢٣) - المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة - أما أحكام قانون المرافعات لا تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة - إذا تعارضت هذه الأحكام نصا أو روحا مع أحكام هذا القانون سواء في الإجراءات أو في أصول التنظيم القضائي فإنها لا تطبق .

الحكم

إن المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على (تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، وذلك إذا لم يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي) وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة على أنه (..... ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلي نوى الشأن ويكون معاد للحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره إلي ثلاثة أيام) . ومفاد حكم المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة، المشار إليه وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة إما أحكام قانون المرافعات فلا تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة فإذا ما

تعارضت هذه الأحكام نصا أو روحا مع هذا القانون سواء في الإجراءات أو أصول التنظيم القضائي فإنها لا تطبق. فإذا كان الثابت أن الخصومة كانت قد انعقدت أمام المحكمة المدنية، فلا يترتب على إحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري انقضاء الخصومة بل تعقد ألي محكمة للقضاء الإداري التي أحيلت إليها الدعوى، ويكون نظرها إمامها خاضعا للأحكام المنظمة لذلك يقانون مجلس الدولة. وعلى ذلك يكون أخطار الخصوم بالجلسة المحددة بنظرها على النحو الذي ينظمه قانون مجلس الدولة في الفقرة الثانية من المادة ٣٠. وعلى ذلك وإذا تم إخطار المدعي، بتلك الدعوى (الطاعن بالطعن المائل) بالجلسة التي تحدثت لنظر دعواه إمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٨، على أحد مواطنيه المختارين له المحددين بعريضة الدعوى وهو مكتب الأستاذ ، والذي أصبح الموطن المختار الوحيد بعد إذ تنازل للمحامي الآخر وهو الأستاذ عن التوكيل الصادر له عن المدعي حسبما قرر بالذاكرة المقدمة منه إلى الأستاذ المستشار رئيس الدائرة الاستئنافية بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٨٨ قبل صدور حكم تلك المحكمة في الاستئناف المعروض عليها، فانه بتمام هذا الإخطار، الذي يتفق والإحكام المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة في هذا الشأن، تكون الإجراءات الخاصة بإخطار المدعي بتلك الجلسة (الطاعن بالطعن المائل) قد روعيت مما لا يكون معه من اثر لحضوره أو عدم حضوره بالجلسة التي تم إخطاره بها لو بأي جلسة تالية تكون قد تأجل إليها النظر في الدعوى إمام محكمة القضاء الإداري. فالعبرة بتمام الإخطار بتاريخ الجلسة صحيحا على نحو ما يتطلبه قانون مجلس الدولة، وتكون الإجراءات التالية . قد تمت صحيحة سواء حضر من تم إخطاره أو لم يحضر، وليس من إلزام قانوني على تلك المحكمة أن رأت تأجيل نظر الدعوى لجلسة تالية إن تأمر بإخطار من لم يحضر من الخصوم، مت ثبت وتحقق تمام الإخطار بالجلسة الأولى التي تم فيها نظر الدعوى ، فتتبع نظر للدعوى بالجلسات لا يستلزم إعادة الإخطار بتاريخ الجلسات، إذ تسري الإجراءات وتصح قانونا في حق الخصم، مت تم إخطاره صحيحا على نحو ما يتطلبه القانون، وإن لم يحضر الجلسة ليس من إلزام على المحكمة أن تكلف للخصم الذي قدم مذكرة أو ابدي دفعا إعلان الخصم الآخر الذي لم يحضر

بالجلسة بتلك المذكرة أو بالدفع المبدئي، إذ أنه فضلا عن عدم وجود نص في قانون مجلس الدولة يصح سنداً لهذا الإلزام ، فإن الإجراءات أمام مجلس الدولة تقوم على أساس إن الخصم، متى كان قد تم إخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوي على نحو صحيح، يعتبر حاضراً دائماً، فلا يكون له إن يقيم على هذا المسلك من جانبه أثراً قانونية سواء بوجوب إعلانه بما يقدمه غيره من الخصوم في الدعوي من مذكرات أو يبدؤه من دفوع، أو باعتبار الحكم الصادر غيابياً إذ يتأبى نظام الأحكام الغيابية مع التنظيم القضائي وطبيعة الإجراءات أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري. في خصوصية الدعوي، محل الطعن المائل ، فالثابت أنه قد تم إخطار المدعي بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، ولم يحضر المدعي بتلك الجلسة، فجعلت المحكمة نظرها لجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ حضرت هيئة قضايا الدولة نائبة عن المدعي عليهم وقدمت مذكرة ضمنيتها دفاعها وأوجه دفاعها فكان إن قررت المحكمة حجز الدعوي للحكم لجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٩ وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات لمن يشاء خلال أربعة أسابيع وبها صدر الحكم المطعون فيه. وعلى ذلك فلا يكون ثمة وجوب للنعي على الحكم المطعون فيه تأسيساً على عيوب شابت إجراءات نظر الدعوي أمام محكمة القضاء الإداري، فقد تمت الإجراءات على النحو الذي يتفق مع صحيح أحكام الإجراءات المتبعة أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٢)

المبحث الثاني

أحكام كفالة الطعن

أمام المحكمة الإدارية العليا

في مجال كفالة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فقد اتيح لهذا الموضوع إن يتكرر في شأنه عدد من الفتاوى نعرض لبعض منها .

المبدأ رقم (١٣٢٤) - كفالة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ - تنظمها

أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - نصها علي وجوب إيداع كفالة عند تقديم الطعن من ذوي الشأن وعلي مصادرة هذه الكفالة في حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن - عدم تقدير المشرع مصادرة الكفالة وعدم تراخيصه في ذلك في أية حالة أخرى - وجوب صرف الكفالة إلي الطاعن إذا أحيل الطعن من دائرة فحص الطعون إلي المحكمة الإدارية العليا، دون انتظار لصدور الحكم في الطعن.

الفتوى .

إن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ١٥ منه علي انه "يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية.

يجب علي ذوي الشأن عند التقرير بالطعن إن يودعوا خزانة المجلس كفالة قيمتها عشرة جنيهات إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الإداري أو المحكمة التأديبية العليا أو خمسة جنيهات إذا كان الحكم صادرا من إحدى المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية وتقضي دائرة فحص الطعون بصدورها في حالة الحكم برفض الطعن " . وقد جري قلم الكتاب علي رد الكفالة إلي الطاعن في حالة ما إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلي المحكمة الإدارية العليا دون انتظار لصدور الحكم فيه ورأي الجهاز المركزي للمحاسبات انه يتعين إرجاء صرف الكفالة إلي صاحبها حتي يحكم نهائيا في الطعن، وذلك لاحتمال إن يصدر الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه مما يجب معه مصادرة الكفالة وقد استطلع المجلس رأي إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية لهذا الشأن فرأت إن مسلك قلم الكتاب مطابق للقانون . ومن ثم طلب الجهاز عرض الموضوع علي الجمعية العمومية.

ومن حيث إن المشرع نظم في نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا و قرر وجوب إيداع كفالة عند تقديم الطعن من ذوي الشأن، كما نص علي مصادرة هذه الكفالة في حالة واحدة محددة، هي حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن ، ولم يقر المشرع مصادرة الكفالة ولم يرخص في ذلك في أية حالة أخرى، كحالة صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا بعد إحالة الطعن إليها بعدم قبوله أو بعدم جواز

نظره أو برفضه . ومن ثم يتعين القول بأن الكفالة إنما يجوز مصادرتها في تلك الحالة المحددة. فإذا لم تتحقق هذه الحالة بان قررت دائرة فحص العون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لا يجوز مصادرة الكفالة بعد ذلك، وتصبح هذه الإحالة سببا لأحقية الطاعن في استرداد كفالته وبالتالي لا يجوز أرجاء صرفها إليه انتظارا لصدور حكم المحكمة الإدارية العليا، لطالما إن المشرع لم يوجب علي هذه المحكمة ولم يرخص لها في مصادرة الكفالة إذا قضت بعدم قبول الطعن هو برفضه.

ومن حيث أنه مما يؤيد النتيجة المتقدمة إن إيداع كفالة عند الطعن مقصود به ضمان جدية الطعن والإقلال من الطعون التي لا تستند إلى أساس معقول، وليس من شك في أنه حيث تقرر دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا فإنما تقرر ذلك لأن الطعن جدير بالعرض عليها إما لأنه مرجح القبول أو لأن الفصل فيه يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق تقريره (وذلك حسبما تنص عليه المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة) وذلك معناه إن الطعن يقوم على أساس وتسنده اعتبارات معقولة تحتمل الأخذ بها ، ولم يكن وليد رغبة مجردة في إطالة مد النزاع أو نتيجة في الخصومة لا يسانده اعتبار جدي، وحسب الطاعن لن شاركته دائرة فحص الطعون رأيه وقدرت وجهه نظره محتملة القبول، فلا يمكن بعد ذلك القول بأن الطعن غير جدي وأنه يتعين إن تصادر الكفالة إذا لم تأخذ به المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج بنص المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات الذي ينص علي أنه "إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره حكمت علي رافعه بالمصاريف فضلا عن مصادرة الكفالة كلها أو بعضها ... " وأنه يتعين إتباع هذا النص في حالة صدور الحكم من المحكمة الإدارية العليا بعدم قبول الطعن أو بعدم جواز نظره، استنادا إلى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التي تنص علي إن " تطبق الإجراءات في هذا القانون، وتطبق أحكام قانون المرافعات .. فيما لم يرد فيه نص " - لا وجه لذلك كله، إذ إن مناط تطبيق أحكام قانون المرافعات أمام القضاء الإداري إلا يوجد نص في قانون مجلس الدولة يحكم الموضوع المعروض، وفي الحالة المماثلة يوجد المادة ١٥ في قانون مجلس الدولة الذي تضمن تنظيمًا كاملاً

للكفالة، وأوجب علي دائرة فحص الطعون مصادرتها إذا حكمت برفض الطعن، ولم يوجب ذلك علي المحكمة الإدارية العليا ولم يجزه لها إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الفحص إليها، مما يفيد بغير شك إن للمشرع رغب عن مصادرة الكفالة في غير الحالة التي حددها، وليس من قبيل التفسير السليم للقانون إن يقال إن قانون مجلس الدولة اقتصر علي تنظيم مصادرة الكفالة إمام دائرة فحص الطعون، وَاغفل هذا التنظيم إمام المحكمة الإدارية العليا، مما يتعين معه الرجوع في هذه الحالة الأخيرة إلي إحكام قانون المرافعات، وإنما الصحيح إن المشرع نظم الكفالة عند الطعن إمام المحكمة الإدارية العليا، وحدد الحالة التي يتعين فيها مصادرتها وأنه إزاء هذا التنظيم الخاص، لا يوجد محل لتطبيق قانون المرافعات... وذلك فضلا عن إن نظام الطعن بالنقض لا يخضع لنظام فحص الطعون بمعرفة دائرة خاصة قبل لحالة في المحكمة وذلك بعد صدور قانون المرافعات الجديد علي خلاف النظام الذي يقرره قانون مجلس الدولة.

وإذا كان قانون حالات وإجراءات الطعن إمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تضمن في الباب الأول منه نص المادة ١٠ الذي يوجب علي دائرة فحص الطعون إن تصدر الكفالة في حالة الحكم برفض الطعن، كما تضمن أيضا نص المادة ٢٥ الذي يوجب علي محكمة النقض مصادرة الكفالة إذا هي حكمت بعدم قبول الطعن أو برفضه- إذا كان ذلك، فإنه يلاحظ إن هذا القانون صدر هو و قانون مجلس الدولة في تاريخ واحد (٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩) ورغم ذلك غاير المشرع بينهما في حالات مصادرة الكفالة، فبينما قرر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مصادرة الكفالة في حالة الحكم برفض الطعن سواء من دائرة فحص الطعون هو من محكمة النقض، فمصر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ مصادرتها علي حالة الحكم برفض الطعن... فهي إذن مغيرة مقصودة، لا يستقيم معها القول بأن المشرع وهو يصدر قانونين في يوم واحد أراد إن يقصر تنظيم الكفالة في قانون مجلس الدولة علي احدي حالتين، تاركا الحالة الاخرى للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ينظمها بحكم الإخالة الواردة في نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، أي انه تعمد إن يترك فراغا في قانون لتستعار فيه إحكام قانون آخر صدر معه في التاريخ ذاته والذي لا شك فيه إن ذلك

الاختلاف في الحكم وظروفهما تقدم ، اختلاف مقصود يتعين التزامه والوقوف عنده .

كما يلاحظ أيضا إن الباب الأول من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقد وهو المتضمن لنص المدينين ١٠ و ٢٥ سالف الذكر ، قد ألغي برمته ، وذلك بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات وأصبح النظام القائم أمام محكمة النقض لا يشمل علي مرحلة فحص الطعون.

ومن حيث أنه بالإضافة إلي ما تقدم فإن الثابت أنه منذ إبيح بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لذوي الشأن إن يطعنوا أمام المحكمة الإدارية العليا "مع إيداع كفالة " لم تصدر هذه المحكمة حكما واحدا لمصادرة الكفالة كلها أو جزء منها . وذلك استقرار لا يجوز معه القول بوجود احتمال إن تحكم هذه المحكمة بمصادرة في حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه . وبالتالي لا يقوم محل لإرجاء صرف الكفالة للطاعن انتظارا لصدور الحكم.

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلي أنه إذ أحيل الطعن من دائرة فحص الطعون إلي المحكمة الإدارية العليا ، تعين صرف الكفالة إلي الطاعن دون الانتظار صدور الحكم في الطعن .

(ملف ٨/٥/٦٨ - جلسة ١٨/٢/١٩٧١)

المبدأ رقم (١٣٢٥) - كفالة - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - تنظيمها أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - نصها علي وجوب إيداع كفالة عند تقديم الطعن من ذوي الشأن وعلي مصادرة هذه الكفالة في حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن إذا كان الطاعن هو الحكومة أو كان شخصا تقرر إعفائه من الرسوم، وقضت دائرة فحص الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة فإنه لا يجوز مطالبة أيهما بالكفالة .

الفتوى .

إن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ١٥ منه علي أنه "يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية

يجب علي ذوي الشأن عند التقرير بالطعن إن يودعوا بخزانة المحكمة كفالة قيمتها ١٠ جنيهاً إذا كان الحكم للطعون فيه صادراً من محكمة القضاء الإداري أو المحكمة التأديبية العليا أو ٥ جنيهاً إذا كان الحكم صادراً من إحدى المحاكم الإدارية أو التأديبية وتقضي دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن وفي الحالات التي يستصدر الطاعن فيها قراراً لمفوض الدولة بإعفائه من رسوم الطعن وكذلك في الطعون التي ترفع من المحكمة . جري قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في حالة صدور حكم دائرة فحص الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة ، وعلي مطالبة الطاعن بالكفالة ، وقد رأي الجهاز المركزي للمحاسبات إن هذه المطالبة غير جائزة وإن الكفالة تستحق في تلك الحالات فستطلع مجلس الدولة رأي إدارة الفتوى برئاسة الجمهورية في هذا الشأن، حيث أفتت بأنه إذا صدر الحكم برفض الطعن ومصادرة الكفالة فإنه يتعين تنفيذ هذا الحكم بقيد الكفالة طلباً علي الطاعن سواء في ذلك إن يكون الطعن مقاماً من الحكومة أو من شخص معفي من الرسوم القضائية ، ومن ثم طلب الجهاز عرض الموضوع علي الجمعية العمومية .

من حيث إن قانون المرافعات ينص في المادة رقم ٢٥٤ منه علي أنه " يجب علي الطاعن إن يودع خزنة المحكمة التي تقدم إليها صحيفة الطعن علي سبيل الكفالة مبلغ ٢٥ جنيهاً . ويعفي من أداء الكفالة من يعفي من أداء الرسوم " وهذا الحكم بالإعفاء كان مقرراً من قبل بنص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ثم نص القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون المرافعات في مادته الأولى علي إلغاء الباب الأول من القانون سالف الذكر وهو الذي يشتمل علي نص المادة ٨ المشار إليها وإزاء هذا الحكم فإنه يتعين تحديد من يعفون من الرسوم القضائية المفروضة علي الطعون التي تقدم أمام المحكمة الإدارية العليا توصلنا إلي تحديد من يعفون من إيداع الكفالة المفروضة علي هذه الطعون .

ومن حيث إن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ينص في مادته الثالثة علي إن " تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق أحكام قانون المرافعات ... فيما لم ير فيه نص " كما ينص في مادته الرابعة علي إن " تسري القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها ... إلي إن يصدر القانون الخاص بالرسوم " وكذلك ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩

لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم إمام مجلس الدولة في مادته الثالثة علي إن تطبق الأحكام المتعلقة الرسوم القضائية في المواد المدنية بالنسبة لمل يرفع من دعاوي أو يتخذ من إجراءات وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص في لائحة الرسوم المطبقة إمام مجلس الدولة أو في هذا القرار .

ولما كانت الرسوم القضائية في المواد المدنية منظمة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فمن ثم يكون المرد في تعيين الرسوم الخاصة بالدعاوي والطعون الإدارية وأوجه الإعفاء منها ، و بالتالي أوجه الإعفاء من الكفالة ، لتلي المرسوم الخاص بتعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها إمام محكمة القضاء الإداري الصادر من ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ والي القرار الجمهوري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ ، وفيما عدي ذلك إلي إحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وإحكام قانون المرافعات .

ومن حيث إن المرسوم الصادر من ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ في المادة ٥٠ منه علي انه " لا تستحق رسوم علي الدعاوي التي ترفعها للحكومة " وهذا النص معمول به في مجلس الدولة باعتباره من الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية التي لم يرد بشأنها نص خاص في المرسوم أو في القرار سالف الذكر . ومن حيث انه يخلص مما تقدم إن الحكومة تعفي من الرسوم المقررة علي الطعون التي نرفع إمام المحكمة الإدارية العليا وكذلك يعفي منها من يقرر مفوض الدولة إعفائه لثبوت عجز عن دفعها وبشرط إن يكون طعنه محتمل الكسب ، وتبعاً لذلك يعفي كلاهما من أداء الكفالة إعمالاً لنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات، وفضلاً عن ذلك فإن اشتراط الكفالة عن الطعن مقصود به حمل المحكوم ضده علي التروي قبل إن يقيم طعنه ، فلا يقيمه علي غير أساس أو علي أسس واهمة ، ولا يقدم عليه لمجرد إطالة أمد النزاع ، وبباعت من الكيد لخصمه واللد في مخاصمته . وتلك جميعها اعتبارات تنتفي إذا كان الطعن مقدماً من الحكومة إذ باعتبارها القوامة علي الصالح العام تنتزه عن إن ترفع طعناً لغير وجه المصلحة العامة أو لغير قصد سيادة القانون وكذلك تنتفي تلك الاعتبارات إذا كان الطاعن قد قرر إعفائه من الرسوم القضائية ، باعتبار إن رغبته في الطعن قد عرضت من قبل علي هيئة قضائية ، فاستباننت جديتها وقدرت إن طعنه محتمل الكسب ، ومن ثم فانه في الحالتين يسقط الباعث الذي

حذي بالمشرع إلى تقرير الكفالة . ويستتبع ذلك اعتبار الإعفاء من الكفالة .
ومن حيث إن صدور الحكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن
ومصادرة الكفالة . يجد له محلا في شقة الخاص بالمصادرة . إذا مائة كفالة
استحقت علي الطاعن ، إما إذا لم يكن ثمة كفالة مودعة ، نتيجة كون الطاعن
معفيا منها فإن المحكمة لا يمكن أن تكون قد رمت بحكمها إلى خلق كفالة لا
وجود لها قانونيا تحمل بها الطاعن علي خلاف الواقع والقانون . وإنما ينحصر
مرمي الحكم في مصادرة الكفالة إن كانت مستحقة قانونيا علي أساس من
النصوص التي تحدد الكفالة وتوضح أحوال أدائها وحالات الإعفاء منها ، فإذا
وجدت الكفالة ، تعين مصادرتها ، إما إذا لم توجد بان كان الطاعن غير ملتزم
بها . فإنه لا يكون في المكان مصادرتها . ولا يسوغ خلقها لتتم هذه المصادرة .
لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلي انه إذا قضت دائرة فحص الطعون
برفض الطعن ومصادرة الكفالة ، وكان الطاعن هو الحكومة أو كان شخص
تقرر إعفائه من الرسوم ، فإنه لا يجوز مطالبة أي منهما بالكفالة .
(ملف ٩/٥/٦٨ - جلسة ١٨/٣/١٩٧١)

المبحث الثالث

الرسوم والمصاريف المقررة عن الطعن

المبدأ رقم (١٣٢٦) - إلزام أمر التقدير للحكومة بنصف الرسم الثابت
المفروض علي الطعن - مخالفته للقانون - أساس ذلك : حكم المادة ٥٠ من
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المتعلق بالرسوم القضائية التي تنص علي انه لا
تستحق رسوم علي الدعاوي التي ترفعها الحكومة - قضاء المحكمة الإدارية
العليا في هذا الطعن بإلزام الحكومة بنصف المصروفات يقتصر أثره علي
عناصر المصاريف المستحقة قانونا ولا يشمل الرسوم القضائية التي لا وجود
لها تبعا لعدم استحقاقها أصلا .

الحكم

ومن ناحية أخرى فقد انطوي أمر تقدير المصروفات التي تلزم بها الجهة
الإدارية سالفه الذكر علي مخالفة أخرى للقانون حين إلزامها بنصف الرسم الثابت

المقرر عن الطعن ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة قضي في المادة ٢ علي أن يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيتها علي الدعاوي التي ترفع من نوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا ونص في المادة ٣ علي أن تطبيق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية بالنسبة لما يرفع من دعاوي أو يتخذ من إجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار أو في لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة والصادر به مرسوم في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ولما كانت الرسوم القضائية في المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الذي يرجع إليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ والمرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ فإن مقتضى ذلك وجوب إعمال حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه التي تنص علي أنه لا تستحق رسوم علي الدعاوي التي ترفعها الحكومة فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ومؤدي ذلك إلا تستحق أي رسوم علي الدعاوي والطعون التي ترفعها الحكومة وبالتالي لا يصح إلزامها بنصف الرسم الثابت عن الطعن المقام عنها تحت رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٦ القضائية لأن قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا الطعن بإلزام الحكومة بنصف المصروفات يقصر أثره علي عناصر المصاريف المستحقة قانونا ولا يشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها تبعا لعدم استحقاقها أصلا .
(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

المبحث الرابع

عدم جواز الإحالة إلى محكمة الطعن

المبدأ رقم (١٣٢٧) - عدم جواز الإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا - لأن الإحالة تغل يد محكمة الطعن من أعمال سلطتها التي خولها إياها القانون في التعقيب والرقابة علي أحكام المحكمة ومنها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص والإحالة - ذلك أنه بحالة الدعوي تلتزم محكمة الطعن بحكم الإحالة إعمالا للمادة ١١٠ مرافعات - وهو ما يتعارض مع سلطتها في التعقيب علي هذا

الحكم الأمر الذي يتعارض مع نظام التدرج القضائي .

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جري على عدم جواز الإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا لان الإحالة تغل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها إياها القانون في التعقيب والرقابة على إحكام المحكمة الدني ومنها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص والإحالة ، ذلك انه بإحالة الدعوي تلتزم محكمة الطعن بحكم الإحالة إعمالا للمادة ١١٠ مرافعات وهو ما يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتعارض مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته والذي يهدف إلى وضع حد لتضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لا على درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي وبالتالي فان تلك الحالة تتعارض مع النظام العام القضائي لمحاكم مجلس الدولة والذي في القمة منه المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان الحكم الصادر من المحكمة التأديبية إذا قضي بإحالة الطعن إلى هذه المحكمة يكون قد صدر مخالفا للقانون ويتعين الحكم بإلغائه .

(الطعن رقم ٣٣٢٧ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٧)

المبحث الخامس

انقطاع سير الخصومة في الطعن

المبدأ رقم (١٣٢٨) - طعن أمام المحكمة الإدارية العليا - انقطاع سير الخصومة في الطعن بوفاة الطاعن - اثر ذلك وقف جميع مواعيد المرافعات التي مانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الإجراءات التي تحصل إثناء الانقطاع وجوب الحكم بانقطاع سير الخصومة طبقا للمواد ١٣٠ ، ١٣٢ ، ٢٧٣ من قانون المرافعات ، ما لم يكن الطعن قد تهيأ للحكم في موضوعه .

الحكم

ومن حيث انه بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ قدم المحاضر عن جهة الإدارة كتابا

مؤرخا في ١٠/١٢/١٩٨٦ يفيد وفاة الطاعن بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٠ واثبت ذلك في محضر الجلسة.

ومن حيث انه طبقا للمواد ١٣٠ ، ١٣٢ ، ٢٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة احد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كان الطعن قد تهيأ للحكم في موضوعه ، وترتب على مقاطعة الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الإجراءات التي تحصل إثناء الانقطاع . ومن ثم يتعين الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)

المبدأ رقم (١٣٢٩) - القاعدة التي تحكم الخصومة في مرحلة الطعن هي أن تلك الخصومة تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم أو متدخلين في الدعوى - ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

الحكم

القاعدة التي تحكم الخصومة في مرحلة الطعن هي أن تلك الخصومة تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم أو متدخلين في الدعوى - استثناء من تلك القاعدة العامة يقبل طلب ذي المصلحة الذي يطلب الانضمام الى أحد الخصوم في الطعن وهو الذي تكون طلباته قاصرة على تأييد الخصم الذي يطلب الانضمام إليه دون أن يتعدى ذلك إلى طلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهته طرفي الخصومة - إذا كان في طلب تدخله في الطعن لم يقتصر على مجرد إيداء أوجه دفاع لتأييد أحد الخصوم وإنما يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة فإنه على هذا النحو هو تدخل هجومي لا يجوز قبوله لأول مرة في مرحلة الطعن.

ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية

الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

إذا طلب احد الخصوم أجلا لإعلان من يقوم مقام الخصم الذي تحقق في شأنه سبب الانقطاع ، ويجب على المحكمة قبل ان تقضى بانقطاع سير الخصومة ، ان تكلفه بالإعلان خلال اجل تحدده له ، فإذا لم يقم به خلال الأجل دون عذر . قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة منذ تحقق سببه.

(الطعن رقم ٣٣٥٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٦/٢٦ / ١٩٩٦ - س ٤٢ ص ٢٣٥)
المبدأ رقم (١٣٣٠) - انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون - بطلان جميع الإجراءات اللاحقة للانقطاع ومنها الحكم الصادر في الدعوى ما لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل الانقطاع - لا يجوز لغير الخصوم التمسك بالبطلان.

الحكم

المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون - أسبابه - وفاة أحد الخصوم - فقد أهلية الخصومة - زوال صفة من كان مباشر الخصومة عنه من النائبين - أثر الانقطاع - بطلان جميع الإجراءات اللاحقة للانقطاع ومنها الحكم الصادر في الدعوى ما لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل الانقطاع - لا يجوز لغير الخصوم التمسك بالبطلان - صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها لا يتحقق إلا إذا كان الخصوم قد أخطروا إخطارا صحيحا بكافة المستندات وتمكنوا من الحضور - الدعوى الإدارية لا تعتبر مهياة للفصل في موضوعها قبل قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسببا فيها. إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها من جديد وهي مهياة بصورة محددة وواضحة للفصل فيها - يهدر الغايات الأساسية في اللجوء إلى القضاء - التي توجب الحسم العاجل للنزاع - حتي لا يتمخض عن ذلك تعويق المنازعات - المحكمة الإدارية العليا تفصل آنذاك في هذه الدعوى - أساس ذلك. (الطعن رقم ٨٣١٢ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢٤ / ٤ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٥١٥)

المبحث السادس

اعتبار الدعوي كأن لم تكن

المبدأ رقم (١٣٣١) — ترك المشرع أمر اعتبار الدعوي كأن لم تكن للسلطة الجوازية تبعاً لتقديرها لعناصر الدعوي وما إذ كانت كافية أو غير كافية للفصل فيها سواء فيما يتعلق بالمستندات أو بتنفيذ الإجراء الذي أمرت به المحكمة — ممارسة المحكمة لسلطتها في توقيع هذا الجزاء يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا من الناحيتين القانونية والموضوعية ضماناً لسلامة تطبيق القانون — عدم التزام قضايا الدولة بتقديم مذكرة شارحة خلال الأجل الذي حددته لها المحكمة — لا مبرر لإصدار حكم باعتبار الدعوي كأن لم تكن — أساس ذلك : إن المذكرة الشارحة لا تعدو إن تكون من قبيل مذكرات الدفاع التي لا يتوقف عليها الفصل في الدعوي ولا يقتضي عدم تقديمها الحكم باعتبار الدعوي كأن لم تكن .

الحكم

ومن حيث أنه طبقاً للمادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تحكم المحكمة علي من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن إيداع المستندات أو عن القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذي حددته له بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز ١٠ جنيهات ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم علي المدعي بالغرامة إن تحكم بوقف الدعوي بمدة لا تتجاوز ٦ أشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعي عليه . وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعي ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوي كأن لم تكن ، وفي تطبيق الفقرة الأخيرة من هذا النص يكون الحكم باعتبار ما إذا كانت كافية أو غير كافية للفصل فيها سواء بما يتعلق بالمستندات أو بتنفيذ الإجراءات التي أمرت بها المحكمة نجد أن ممارستها لهذه السلطة بتوقيع هذا الجزاء يخضع لرقابة هذه المحكمة من الناحيتين القانونية والموضوعية ضماناً لسلامة تطبيق القانون (حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) والثابت من وقائع هذه المنازعة أن المحكمة غير المطعون في حكمها سبق أن قضت بجلسة ١٩٨٢/٣/١٤ بوقف الدعوي لمدة ٦ أشهر لعدم تقديم الجهة الإدارية الكشف

المتضمن مفردات المبلغ المطالب به الذي سبق أن طلبته بجلية ١٩٨١/٢/١٥ وإذا تم تعجيل الدعوى بعد ذلك وقدمت الحكومة الكشف المطلوب بجلية ١٩٨٣/١/١٩ التي عجلت إليها الدعوة فيكون الحكم المطعون فيه إذا قام على أساس عدم تقديم هذا الكشف قد خالف الثابت من الأوراق واضحي بذلك مخالفا للقانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة قد طلبت بجلية ١٩٨٣/١١/٢٧ من إدارة قضايا الحكومة لتقديم مذكرة شارحة للمبلغ المطالب به ولم يقدم إليها خلال الأجل الذي حددته أذ فضلا عن أن كشف مفردات المبلغ والمقدم في الدعوى قد تضمن هذا الشرح بما أورده من بيان تفصيلي عن كل عنصر من عناصر المبلغ المطالب به فان المذكرة الشارحة التي طلبتها المحكمة لا تعدو أن تكون من قبيل مذكرات الدفاع التي لا يتوقف عليها الفصل في الدعوى ومن ثم لا يقتضي عدم تقديمها الحكم باعتبار الدعوى كان لم تكن وإذا استوفت سائر أوضاعها الشكلية وأصبحت مهية للفصل فيها موضوعا فتقص فيها هذه المحكمة وفقا لصحيح حكم القانون .

(الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦)

المبدأ رقم (١٣٣٢) - الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن يقتضى من المحكمة أن تتحقق من قيام مقتضاه وبعد تمكين المدعى من أن يقدم دفاعه بشأن تخلف مناط الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن - إذا كان للمحكمة أن تحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا عجل المدعى الدعوى بعد انتهاء مدة الوقف الجزائي وتبين أنه لم ينفذ ما أمرته به إلا أنه إذا كان تعجيل الدعوى بناء على طلب المدعى عليه أو عرض من قلم كتاب المحكمة على رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظرها دون إخطار المدعى بها وتمكينه من إثبات أنه نفذ ما أمرت به المحكمة قبل انقضاء مدة الوقف الجزائي فاته لا يجوز للمحكمة الحكم في هذه الحالة باعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الحكم

المادة رقم ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ .

سلطة المحكمة في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن سلطة جوازية - مناط استعمال المحكمة لهذه السلطة أن تتوافر الشروط القانونية لذلك - حاصل هذه

الشروط أن يكون قد سبق الحكم بوقف الدعوى لتقاعس المدعى عن تقديم المستندات أو عن اتخاذ الإجراء حسبما أمرت به المحكمة وفي الميعاد الذي حددته - الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن يقتضى من المحكمة أن تتحقق من قيام مقتضاه وبعد تمكين المدعى من أن يقدم دفاعه بشأن تخلف مناط الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن - إذا كان للمحكمة أن تحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا عجل المدعى الدعوى بعد انتهاء مدة الوقف الجزائي وتبين أنه لم ينفذ ما أمرته به إلا أنه إذا كان تعجيل الدعوى بناء على طلب المدعى عليه أو عرض من قلم كتاب المحكمة على رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظرها دون إخطار المدعى بها وتمكينه من إثبات أنه نفذ ما أمرت به المحكمة قبل انقضاء مدة الوقف الجزائي فإنه لا يجوز للمحكمة الحكم في هذه الحالة باعتبار الدعوى كأن لم تكن - سبب ذلك : الإخلال بمبدأ المواجهة وحق الدفاع - إذا قضت المحكمة في هذه الحالة باعتبار الدعوى كأن لم تكن فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٧/١ / ١٩٩٨ - س ٤٣ ص ٦٨٥)

المبحث السابع

ضوابط الحكم ببطلان الإجراءات

المبدأ رقم (١٣٣٣) - تطبيق المبادئ العامة للبطلان المقررة في قانوني مجلس الدولة والمرافعات التجارية والمدنية فإنه يتعين للقضاء ببطلان إجراء معين وبصفة خاصة في المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة - على الأخص في دعاوي الإلغاء التي تقوم على مبدأ المشروعية وسيادة القانون الذي يمثل أساس حاكما للنظام العام في الدولة بجميع سلطاته وأجهزته - إن تثبيت بيقين تحقق سبب البطلان وإن يكون منصوحا على تقريره صراحة في القانون أو إن لا تحقق الغاية من الإجراء الباطل حتى الفصل في الدعوى .

الحكم

ومن حيث إن الشركة الطاعنة تنعي بالبطلان على صحيفة الدعوى على أساس إن الدعوة خاضعة لإحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة

١٩٨٣ المعمول بها اعتباراً من ١٩٨٣/٤/١ ، بينما تم رفع الدعوي بعد ذلك بتسعة أشهر ، وان موقع الصحيفة الأستاذ .. كان في ذلك الوقت مقيداً بجدول المحامين إمام المحاكم الابتدائية كما انه كان محامياً بمعهد التخطيط القومي ولذلك ما كان يجوز له الحضور أو التوقيع صحف الدعاوي لأحاد الناس .

ومن حيث انه وفقاً للمبادئ العامة الحاكمة للإجراءات والمرافعات في الدعاوي عمومًا وبصفة خاصة أمام محاكم مجلس الدولة أن هذه الإجراءات قصد بها المشرع تنظيم وحماية النظام العام وكفالة حق الدفاع الذي هو دستوري وأساسي لكل مواطن أمام المحاكم وفقاً لنص المادة ٩٦ من الدستور سواء بالإحالة أو بالوكالة وهو مكفول للكافة بل إنه تعين أن يكفل القانون لغير القادرين مالياً اللجوء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم وذلك تفريعاً علي أن الأصل الدستوري المسلم به أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وأن الدولة تخضع للقانون) المواد ٦٤، ٦٥ من الدستور (وأنه لتحقيق ذلك يتعين أن يكون التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وهو ما تقضي به صراحة المادة ٦٨ من الدستور بل أن علي الدولة أن تكفل تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا، ويحضر النص في أي قانون علي تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

ومن حيث أنه بناء علي ما سلف بيانه فإنه بتطبيق المبادئ العامة للبطلان المقررة في قانوني مجلس الدولة والمرافعات المدنية والتجارية فإنه يتعين للقضاء ببطلان إجراء معين وبصفة خاصة في المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة وعلي الأخص في دعاوي الإلغاء التي تقوم علي مبدأ المشروعية وسيادة القانون الذي يمثل أساساً حاكماً للنظام العام في الدولة بجميع سلطاتها وأجهزتها أن تثبت بيقين تحقق سبب البطلان، وأن يكون منصوباً علي تقريره صراحة في القانون أو أن لا تتحقق الغاية من الإجراء الباطل حتي الفصل في الدعوي إذا لم يكن ينص المشرع صراحة وبصفة جازمة علي هذا البطلان.

ومن حيث أنه بناء علي ذلك فإنه حيث أن الثابت أن المشرع لم ينص علي البطلان صراحة في حالة عدم توقيع العرائض المتعلقة بالدعاوي التي تختص بها محاكم مجلس الدولة فيما عدا المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث أن الشهادتين المقدمتين قد تضمنتا بيانات يتضح منها ما يلي :أن هذه البيانات تتعلق بالأستاذالمحامي وهو محام صاحب مكتب ثابت له عنوان أوضحت الشهادتين بينما رافع الدعوي هو الأستاذ.....، كمان أن الأول لم يسبق له العمل في معهد التخطيط القومي، ومن باب أولى فلا يجوز القول بأن السيد هو المقصود بذلك لأن الشهادة الثانية السابق الإشارة إليها قد أوردت أنه لم يستدل في جدول المحامين علي هذا الاسم، والثابت في يقين هذه المحكمة أن السيد شخص آخر غير السيد.....، ولا يمكن الجزم بأنهما شخص واحد لاختلاف الاسم الرابع، كما أن التعبير الذي استخدمته الشهادة الثانية بقولها أنه لم يستدل عليه هو تعبير لا تطمئن معه المحكمة للجزم بأن الأستاذالذي أقام الدعوي وتابعها حتي صدور الحكم فيها ليس مقيدًا أصلا في أحد جداول المحامين، فالعبارة الواردة في صدر الشهادة بعدم الاستدلال لم توضح ما إذا كان عدم الاستدلال عليه قد حدث في جدول المحامين العاملين في القطاع العام أو جدول غير المشتغلين، وأمام مثل هذا الغموض في القول ومع خطورة هذه المنازعة التي تتعلق بأمر يتوقف عليه مصير عشرات تلك الآلاف من المواطنين المصريين قاطني أرض النزاع فإن المحكمة في ضوء القواعد المقررة في قانون مجلس الدولة وما تضمنه من تنظيم خاص لإجراءات رفع الدعوي ولتعلقها بالمشروعية وسيادة القانون تطرح هاتين الشهادتين غير الداليتين بوضوح وقطع ويقين علي حالة المحامي موقع العريضة مع الأخذ بظاهر الأوراق التي تفيد أن المطعون ضدهما قد تعاملتا بحسن نية مع أحد المحامين الذي أعلن عن نفسه محامياً بالاستئناف وأقام الدعوي علي هذا الأساس واستمر الأمر كذلك دون اعتراض من أحد أو ثبوت عدم توفر هذه الصفة حتي صدور الحكم الطعين مما يتعين معه حمل الأمر علي محمل الصحة والسلامة التي لا يمسها تلك الشهادات غير الدقيقة أو الحاسمة أخطرها ووزنها وتوجب التصدي بالفصل فيها لإظهار وجه الحق وإعلاء كلمة القانون وسيادته ورعاية الشرعية والمشروعية واستقرار المراكز القانونية.

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن هذا الدفع يكون غير قائم علي أساس سليم من الواقع والقانون خليق بالرفض.

(الطعن رقم ١٨٧٥ و ١٩١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٩)

المبحث الثامن

المتنازل عن الحكم

ما حكم النزول عن الحكم؟ وهل يترتب عليه النزول عن الحق الثابت به؟ وما أثر قبول الحكم على قابليته للطعن؟

أجابت عن هذه التساؤلات وغيرها المبادئ التالية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا:

المبدأ رقم (١٣٣٤) - تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يتمتع على المتنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى.

الحكم

لم يتضمن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصاً خاصاً بالتنازل عن الأحكام - وجوب الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون المرافعات - المادة ١٤٥ من قانون المرافعات تقضى بأن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به - مقتضى ذلك أن تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يتمتع على المتنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى و يقرها ما لم يكن من الأحكام المنشئة للحقوق .

(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٨١ - س ٢٦ ص ٨١٨)

المبدأ رقم (١٣٣٥) - قبول الحكم المتع من الطعن فيه - الأهلية للترمة لذلك هي أهلية التصرف.

الحكم

إن الرضاء بالحكم مؤداه النزول عن الطعن فيه، وقد يؤدي ذلك إلى النزول عن حقوق ثابتة، أو حقوق مدعي بها (احتمالية)، ومن ثم فإن الأهلية اللازمة فيمن يقبل الحكم هي أهلية التصرف في الحق ذاته موضوع المنازعة.

(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٤)

وعن مدى جواز الطعن ممن قبل الحكم:

المبدأ رقم (١٣٣٦) - لا يجوز الطعن ممن قبل الحكم - قبول الحكم قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا - يشترط في القبول المانع من الطعن أن يكون قاطع الدلالة علي رضا المحكوم به بالحكم وتنازله عن حق الطعن فيه.

الحكم

ومن حيث إنه إذا كانت المادة ٢١١ مراقعات تقضي بعدم جواز الطعن لمن قبل الحكم، وكان قبول الحكم المانع من الطعن كما يكون صريحا يكون ضمنيا، إلا أنه يشترط في القبول المانع من الطعن أن يكون قاطع الدلالة علي رضا المحكوم به بالحكم وتركه حق الطعن فيه، وليس من شك في أن مبادرة الطاعن بتنفيذ الحكم المطعون فيه بالنسبة إلي اللجنة الأولمبية المصرية بإصداره القرار رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢١ مشيرا في ديباجته إلي حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوي رقم ٩٩٣ لسنة ٣٩ ق - وناصا في مادته الثانية علي تعديل فترة المنع من الترشيح لمن سبق لهم شغل مراكز بالانتخاب من الجمعية العمومية إلي دورة انتخابية كاملة بدلا من دورتين انتخابيتين كما كان يقضي بذلك القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقرار رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٥ المقضي بوقف تنفيذه - لا شك أنص دور ذلك القرار لا يعدو أن يكون تنفيذا واجبا بقوة القانون للحكم المطعون فيه طبقا لحكم المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة ولا يمكن اعتبار هذا التنفيذ من قبيل الرضاء بالحكم والقبول به المانع من الطعن. أما بالنسبة إلي ما تضمنه القرار رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه من تعديل في نصوص المواد الماثلة من أنظمة الاتحادات الرياضية أو مناطقه أو الهيئات المشهرة بجهاز الشباب، فلا يمكن اعتبار ذلك قاطع الدلالة علي رضا المحكوم به بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه، إذ يقبل التأويل بأن الطاعن استهدف التنسيق بين الأجهزة والهيئات الرياضية الأخرى التابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة وإعادة ترتيب أوضاعها مؤقتا في ضوء ما قضى به الحكم للمطعون فيه حتي لا تتباين هذه الأوضاع إلي حين استقرار الأمر بحكم نهائي . ويرجح ذلك أن اللجنة الأولمبية عندما أقامت الدعوي رقم ٣٠٤٤ لسنة ٣٩ طعنا في الفقرة الثانية المضافة إلي المادة ٢٩ من النظام الأساسي للجنة بالقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنته من حرمان من سبق لهم شغل مناصب بالانتخاب في

مجلس إدارة اللجنة لدورتين انتخابيتين متتاليتين من الترشيح مرة أخرى لهذه المراكز إلى الأبد، وصدر الحكم لصالح اللجنة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥ بوقف تنفيذ هذه الفقرة من القرار تأسيسا على أن حكمها يتضمن حرمان المذكورين من حق من الحقوق المقررة لهم ومصادرة هذا الحق مما يخرج عن حدود السلطة التي خولها القانون للجهة الإدارية في تحديد شروط العضوية لمجلس الإدارة ووضع ضوابط لها. عندما صدر هذا الحكم بادر الطاعن إلى إصدار قراره رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٥ منقذا مقتضى الحكم ليس فقط بالنسبة إلى اللجنة الأولمبية المحكوم لها وإنما لجميع الاتحادات والمناطق والهيئات التابعة للمجلس والخاضعة لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة، الأمر الذي يدل على أن الطاعن في ضوء المواقف السابقة يرمي إلى التنسيق بين جميع الهيئات والأجهزة الخاضعة للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ في الأحكام الخاصة بضوابط الترشيح لعضوية مجالس إدارتها وبناء عليه فإنه عني هذا المعنى في مذكرته التكميلية المقدمة للمحكمة خلال المهلة المحددة لتقديم المذكرات إذ نكر أن ما قام به من تعديل أنظمة الهيئات الأخرى غير الممثلة في الحكم المطعون فيه هو تصرف قصد به منع أي خلخلة في المراكز القانونية قد تنشأ في البناء الهرمي لتلك الهيئات والتي تقع على قمتها اللجنة الأولمبية وذلك طوال المدة التي تستغرقها المنازعة القضائية والتي قد تطول إلى وقت غير معلوم بعد أن صدر حكم محكمة أول درجة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه، ومن ثم فإن التعديل الشامل لأنظمة تلك الهيئات يعبر عن حرص الجهة الإدارية على استقرار القواعد المسارية بالنسبة لتلك الهيئات انتظارا لحكم نهائي من المحكمة الإدارية العليا وبناء عليه فإنه لا يسوغ اعتبار تنفيذ مقتضى الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى تلك الهيئات وعدم قصره على اللجنة الأولمبية دليلا قاطعا على قبوله للحكم وتركه حق الطعن فيه. ومن ثم يغزو الدفع بعدم قبول الطعن لسقوط الحق فيه لا أساس له حقيقيا بالرفض.

(الطعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٣)

وعن أثر ارتضاء جهة الإدارة للحكم على الحق الثابت به وعلى حق الطعن ذاته المبدأ رقم (١٣٣٧) - ارتضاء جهة الإدارة للحكم القاضي بالأحقية في الترقية لدرجة وكيل وزارة بعدم الطعن فيه يعتبر ارتضاء من باب أولى في ذات الوقت

للحكم الطعين الصادر بالأحقية في الوظيفة الأدنى (مدير عام (بما مؤداه زوال مصلحة الجهة الإدارية في الطعن الأخير.

الحكم

وحيث أن الثابت من مطالعة الحكم الصادر في الدعوي رقم ٤٨٥٢ لسنة ٤٠ ق المشار إليها أنه إذا انتهى في منطوقة إلى القضاء بإلغاء القرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه في تخطي المدعية في الترقية لوظيفة من الدرجة العالية بمصلحة الجمارك وما يترتب علي ذلك من آثار وقد صدر الحكم بجلسة ١٠/٣/١٩٨٨ والناظر من الشهادة المقدمة من المدعي خلال مدة حيز الدعوي للحكم الصادر من قسم الجدول بالمحكمة الإدارية العليا المؤرخة في ٢٤/٥/١٩٨٨ أن الحكم المذكور لم يطعن فيه خلال المدة من ١٠/٣/١٩٨٨ وحتى ١٠/٥/١٩٨٨ وحيث أنه لما كانت المطعون ضدها قد قضى لصالحها علي موجب الحكم آنف البيان بإلغاء القرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من تخطيها في الترقية لدرجة وكيل وزارة وأن الجهة الإدارية أحجمت عن الطعن في هذا الحكم علي وجه اضحي معه الحكم نهائياً حائزاً لحجية الأمر المقضي فيه واكتسبت المطعون ضدها تبعاً لذلك مركزاً قانونياً في الوظيفة الأعلى (وكيل وزارة (حصينا من السحب عصياً علي الإلغاء لا سبيل إلي المساس به بأي وجه امتثالا لحجية ذلك الحكم ومن ثم تغدو الخصومة في الطعن الراهن غير ذات محل بحسبان أن الجهة الإدارية وقد ارتضت الحكم القاضي بأحقية المطعون ضدها في درجة وكيل وزارة بعدم الطعن فيه قد ارتضت من باب أولي في ذات الوقت الحكم الطعين الصادر بأحقيتها في الوظيفة الأدنى (مدير عام (مما مؤداه زوال مصلحة الجهة الإدارية في الطعن المائل وانحسارها من متابعتها وهو ما يقتضي له تبعاً الحكم بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة فيه.

(الطعن رقم ٣٢٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٢)

المبدأ رقم (١٣٣٨) - التنازل عن إجراءات الخصومة أو الحكم الصادر فيها أمر اختياري للمدعي - قيام الحكم والحق الثابت به إلي أن يتم التنازل عنه باختيار الصادر لصالحه الحكم وفي الوقت الذي يختاره - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به (المادة ١٤٥ مرافعات - رفع الدعوي إلي القضاء بذات الطلبات التي سبق له القضاء بشأنها وإزاء ذات الخصوم يوجب

الحكم بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الحكم فيها) المادة ١١٦ من قانون المرافعات).

الحكم

ومن حيث أن الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٢ ق ع أقيم من هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير الداخلية وذلك بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٧ عن الحكم الصادر لصالح في الدعوي رقم ٦٢١٣ لسنة ٣٨ ق بجلسة ١٩٨٦/١/٢٦ بإلزام وزير الداخلية بأن يؤدي للمدعي المذكور مبلغ خمسة آلاف وخمسمائة جنيه والمصروفات وذلك عن الأضرار التي لحقت به من جراء اعتقاله غير المشروع من ١٩٥٨/٨/٣١ حتي ١٩٦٤/٤/٤، وإذ تكشف للمدعي أنه صدر له حكم سابق بجلسة ١٩٨٥/١١/١٠ في الدعوي رقم ٣٩٤٥ لسنة ٣٨ ق ضد وزير الداخلية بمويعه بمبلغ ستة آلاف جنيه والمصروفات عن ذات القرار وفترة الاعتقال المذكورة، فإنه تقدم بطلب إلي السيد المستشار رئيس قيم القضاء الإداري بهيئة قضايا الدولة بالقاهرة برقم ٤١١٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١ وموثق لدي مأمورية الشهر العقاري بالرمل بالمحضر رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩ وتضمن تنازله في الحال والاستقبال عن الحكم الصادر لصالحه في القضية رقم ٦٢١٣ لسنة ٣٨ ق وكذلك عن أي حق يكون قد تقرر بمقتضاه، وإذا كان هذا الطلب تضمن أن الإقرار الوارد به لا يقيد إلا لتقديمه إلي المحكمة المختصة، فمن ثم لا تثريب علي الطاعن إن رفع طعنه خلال المواعيد القانونية واستوفي أوضاعه القانونية الأخرى رغم سبق تقديم الطلب المذكور وذلك لأن المتنازل قيد إقراره بتقديمه إلي المحكمة المختصة كما أن التنازل عن إجراءات الخصومة أو الحكم فيها هو أمر اختياري للمدعي ولما كانت المادة ١٤٥ مرافعات تنص علي أن «النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به» فمفاد ذلك هو قيام الحكم والحق الثابت إلي أن يتم هذا التنازل باختيار الصادر لصالحه الحكم وفي الوقت الذي يختاره، في حين أن المادة ١١٦ مرافعات تنص علي أن «الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها» كما تنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ علي أن «الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من

الحقوق ولا يجوز قبول دليل بنقص هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً. وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها «فواضح أن المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بحجية الأمر المقضي وتقضي به لتعلقه بالنظام العام دون توقف على طلب الخصوم أو تنازلهم الاختياري عن الحكم إذ أن أعمال هذه الحجية يستتبع حتماً عدم قبول الدعوي ابتداء وعدم قيامها منذ رفعها وما ترتب عليها من إجراءات وأحكام، وإذا كان الثابت مما تقدم وحدة الحق محلاً وسبباً بين المدعي ووزارة الداخلية وأن حجية الأمر المقضي توافرت للحكم الصادر بجلسة ١٩٨٥/١١/١٠ وأثناء نظر الدعوي بين ذات الخصوم المقيدة برقم ٦٢١٣ لسنة ٣٨ ق مما يجعل هذه الدعوي غير جائزة نظرها لأسباب ترجع إلى المدعي، ويتعين لذلك قبول الطعن شكلاً وإلغاء الحكم المطعون فيه وعدم قبول هذه الدعوي لسابقة الفصل فيها وإلزام المطعون ضده بالمصروفات عن درجتي التقاضي.

(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٣)

المبدأ رقم (١٣٣٩) - النزول عن الحكم يؤدي إلى النزول عن الحق الثابت به.
الحكم

النزول عن الحكم يؤدي إلى النزول عن الحق الثابت به - أثر ذلك: زوال الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - لا يكون ثمة نزاع بين طرفي الخصومة في مرحلة الطعن - تقتصر مهمة المحكمة على إثبات ذلك دون التصدي للفصل في موضوع النزاع .

(الطعن رقم ٣٢٠٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٢ - س ٣٦ ص ٦٩٢)
المبدأ رقم (١٣٤٠) - يقتصر دور المحكمة على إثبات انقضاء الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه دون التصدي للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع .

الحكم

تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يستتبع النزول عن الحق الثابت به - اثر ذلك : انقضاء الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - يقتصر دور

المحكمة على إثبات ذلك دون التصدي للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع .

(الطعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥ / ٨ / ١٩٩٧ - س ٤٢ ص ١٤٢٩)

المبحث التاسع

التنازل عن الطعن

المبدأ رقم (١٣٤١) - لا تملك الحكومة إجراء صلح أو تنازل عن دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة إلا بعد أخذ رأيها في إجراء الصلح أو التنازل - لإدارة قضايا الحكومة عدم الاعتداد برغبة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في التنازل عن أحد الطعون التي تباشرها نيابة عنها.

الحكم

وكالة إدارة قضايا الحكومة عن الحكومة والهيئات العامة في الدعاوى التي ترفع فيها وكالة قانونية - لا تملك الحكومة إجراء صلح أو تنازل عن دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة إلا بعد أخذ رأيها في إجراء الصلح أو التنازل - لإدارة قضايا الحكومة عدم الاعتداد برغبة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في التنازل عن أحد الطعون التي تباشرها نيابة عنها .

(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٨ / ٢ / ١٩٨١ - س ٢٦ ص ٥٠١)
المبدأ رقم (١٣٤٢) - تتوب هيئة قضايا الدولة عن الدولة بكامل شخصيتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها هذه النيابة القانونية لا تمنع أيا من الأشخاص الاعتبارية العامة من أن تبدي ما تراه من دفوع ودفاع باعتبارها صاحب الحق الأصيل في رفع الدعوى أو الدفاع عن نفسها في الدعوى المرفوعة عليها - قيام هيئة قضايا الدولة باسم الشخص الاعتباري بالطعن على حكم في دعوى أقامها الشخص الاعتباري وصدر فيها حكم ولم يطلب الشخص الاعتباري من هيئة قضايا الدولة الطعن على الحكم - إذا قامت الهيئة بالطعن فإنه يكون قد أقيم على غير إرادة الشخص الاعتباري - إذا طلب الشخص الاعتباري تنازله عن الطعن فلمحكمة الطعن أن تجيبه إلى طلبه.

الحكم

ومن حيث إنه عن طلب الهيئة العامة للرقابة علي الصادرة والواردات الحكم بإثبات تنازلها عن الطعن المائل المقام من إدارة قضايا الحكومة بدون مصروفات فإن هيئة قضايا الدولة تتوي عن الدولة بكامل شخصيتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من القضايا لدي المحاكم علي اختلاف أنواعها ودرجاتها . وهذه النيابة القانونية لا تمنع أيا من الأشخاص الاعتبارية العامة أن تبدي ما تراه من دفع أو دفاع باعتبارها صاحب الحق الأصل في رفع الدعوي أو للدفاع عن نفسها في الدعوي المرفوعة عليها . وإذا أقامت إدارة قضايا الحكومة الطعن بأم الهيئة دون طلب منها رغم قيام الأخيرة بمباشرة دعاها بنفسها أمام القضاء الإداري وعدم قيامها بنفسها بالطعن علي الحكم المذكور ولم تطلب من قضايا الحكومة الطعن عليه، ومن ثم فإن الطعن بالنسبة للهيئة المذكورة يكون مقاما علي غير إرادتها وإذا طلبت إثبات تنازلها عنه فإن المحكمة تجيبها إلي طلبها بدون مصروفات.

(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٣ - س ٣٣ ص ٦٩٨)
المبدأ رقم (١٣٤٣) - تنازل عن الحق في الاعتراض على الاستيلاء الذي تم من الإصلاح الزراعي على الأطيان.

الحكم

التنازل عن الاعتراض واللجوء الى اتخاذ إجراءات المطالبة بالتعويض عن الأرض المستولى عليها بما عليها من منشآت وإثبات اللجنة القضائية هذا التنازل إنما يعنى عدم المنازعة في أن الأطيان المستولى عليها هي أرض زراعية وإقرار بصحة ومشروعية استيلاء الإصلاح الزراعي عليها وأنه ليس هناك طلبات قبل الإصلاح الزراعي سوى التعويض عن هذه الأطيان الزراعية - حقيقة الواقع انه تنازل عن الحق في الاعتراض على الاستيلاء الذي تم من الإصلاح الزراعي على الأطيان - أثر ذلك : لا يجوز العودة الى الاعتراض على هذا الاستيلاء بأي اعتراض آخر خاصة وقد ترتب على التنازل وموافقة الإصلاح الزراعي عليه إجراء الاستيلاء النهائي على الأطيان إذ أصبح القرار

الصادر فى الاعتراض نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى به بفوات مواعيد الطعن فيه .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ق - جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٦ - س ٤٢ ص ٩١)
المبدأ رقم (١٣٤٤) - عدم إجازة ترك الخصومة إذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام - أساس ذلك : الحقوق المتصلة بالنظام العام ينبغي ألا تجعل مصيرها متوقفا على اتفاقات متروك أمرها لإرادة الأفراد .

الحكم

المادتان (١٤١) و(١٤٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - جواز ترك الخصومة فى كل الأحوال متى تنازل المدعى عن خصومته بدون تحفظ متخذا الشكل الذي يقضى به القانون - هذا الأصل يرد عليه استثناء لم يتضمنه نص المادة (١٤٢) من قانون المرافعات قوامه عدم إجازة الترك إذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام - أساس ذلك : الحقوق المتصلة بالنظام العام ينبغي ألا تجعل مصيرها متوقفا على اتفاقات متروك أمرها لإرادة الأفراد .

النظام العام هو مجموع المصالح الأساسية للجماعة - هو مجموع الأسس والدعامات التى تقوم عليها بناء الجماعة وكيانها - مؤدى ذلك : القواعد القانونية المتعلقة بالمصالح الأساسية للجماعة تعد قواعد أمره لا تملك الإرادة الفردية إزاءها أى سلطان أو قدرة على مخالفتها - مثال : القواعد الأمرة المتعلقة بالحقوق والحريات العامة التى تنص عليها الدساتير عادة كحرية العقيدة وحرية الرأي وحقى الترشيح والانتخاب .

المادة (٥) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب - لم يكشف المشرع بحيازة الشخص للجنسية المصرية إنما تطلب كذلك أن يكون من أب مصري - المشرع أراد فيمن يرشح نفسه للنياابة عن الشعب المصر أن يكون انتماؤه عميق الجذور فى تربة الوطن غير مشترك فى ولائه قانونا لمصر أى وطن آخر - حيازة الشخص لجنسية أخرى أجنبية معناه أن الولاء المطلق والكامل والواجب فى قلبه لمصر قد انشطر قانونا إلى ولاعين - النياابة عن الشعب تتطلب ولاء كاملا لمصر - أساس ذلك : مجلس الشعب يتولى سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية .

(الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ١١/٦ / ٢٠٠٠ - س ٤٧ ص ١١٢)

المبحث العاشر

عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة

أمام المحكمة الإدارية العليا^١

المبدأ رقم (١٣٤٥) - عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا - المادتان ٢٣ و ٥١ من القانون رقم ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة.

الحكم

مر قضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن الطعن المقدم من الخارج عن الخصومة بمرحلتين : في المرحلة الأولى - كانت الأحكام متجهة إلى جواز قيام الشخص الذي لم يكن طرفاً أو ممثلاً في الدعوي ومس الحكم الصادر فيها مصلحة له أن يطعن علي الحكم مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا - استند هذا القضاء إلى أن حكم الإلغاء يعتبر حجة علي الكافة ولا تقتصر هذه الحجية علي أطراف الخصومة اعتمد هذا الاتجاه علي اعتبارات العدالة وحسن توزيعها رفعاً للضرر الذي قد يصيب من لم يكن طرفاً في الدعوي الصادر فيها حكم الإلغاء - في المرحلة الثانية عدل قضاء المحكمة الإدارية العليا عن هذا الاتجاه مقررًا عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا تختص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر الطعن في الحدود المقررة قانوناً لالتماس إعادة النظر - أساس ذلك : أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - طعن الخارج عن الخصومة ليس من بين هذه الأحوال. (دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ -

س ٣٢ ص ١١)

المبدأ رقم (١٣٤٦) - الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس إعادة النظر فيه - كذلك فإن طعن الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر في المنازعات

(١) راجع فقهاً وقضاءً في هذا الشأن : طعن الخارج عن الخصومة في قضاء مجلس الدولة (دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا) - الدكتور المستشار/محمود ميزار حسن خليفة - رسالة دكتوراة - جامعة القاهرة - ٢٠٠٨.

الإدارية بكافة أنواعها ومنها دعوى الإلغاء ، سواء بالإلغاء أو بغير ذلك ، وغيرها من أنواع المنازعات الإدارية وكذلك المنازعة التأديبية إلى محكمة الطعن يكون غير جائز قانوناً سواء كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما يطعن فيه أمامها من أحكام أو أمام محكمة القضاء الإداري فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقاً للقانون.

الحكم

ومن حيث إن الاتجاه القضائي الأخير قد وضع في اعتباره طبيعة دعوى الإلغاء وطبيعة الحكم الصادر فيها وما هو مقرر في القوانين من أوجه الطعن وما هو متاح منها للخارج عن الخصومة الذي لم يكن طرفاً فيها . كما أن الواضح أن الاتجاه القضائي الأول قد قام على اعتبارات العدالة وحسن توزيعها رفعاً للضرر الذي قد يصيب من لم يكن طرفاً في الدعوى وفقاً لما سلف الإشارة إليه . وهذه الاعتبارات قد تحققت في الاتجاه القضائي الأخير للمحكمة الإدارية العليا حيث فتح لمن تعدى إليه أثر الحكم ولم يكن طرفاً في الدعوى الصادر فيها الحكم باب التماس إعادة النظر على الوجه المنصوص عليه في المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم في الحدود الجائز فيها قانوناً وهو ما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات وبالطريق الذي ترفع به أمامها الدعوى ووفقاً للأوضاع والإجراءات المقررة لذلك وبما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة . ومن ثم فقد زالت بحق العلة التي قام عليها الاتجاه القضائي الأول ، ما يفرض والحالة هذه الأخذ بالاتجاه القضائي الأخير للمحكمة الإدارية العليا والذي مقتضاه أن الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس إعادة النظر فيه . وكذلك فإن طعن الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر في المنازعات الإدارية بكافة أنواعها وفيها دعوى الإلغاء ، وأياً كانت الصادر سواء بالإلغاء أو بغير ذلك في دعوى الإلغاء وغيرها من أنواع المنازعات الإدارية وكذلك المنازعة التأديبية إلى محكمة الطعن يكون غيرها جائز قانوناً سواء كان الطعن أمام

المحكمة الإدارية العليا فيما يطعن فيه أمامها من أحكام أو أمام محكمة القضاء الإداري فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقاً للقانون .

(المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة

٢٩ق - جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ١١)

المبدأ رقم (١٣٤٧) - عدم جواز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها الحكم أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر الحكم إليهم - أساس ذلك : أن هذا الوجه من الطعن يندرج تحت وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري طبقاً لنص المادة " ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الحكم

المادة " ٢٤١ " من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية . ألغى المشرع الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة - أضاف قانون المرافعات المدنية والتجارية حالة اعتبار من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر - مؤدى ذلك : - عدم جواز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها الحكم أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر الحكم إليهم - أساس ذلك : أن هذا الوجه من الطعن يندرج تحت وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري طبقاً لنص المادة " ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٠ق - جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ١٣٤٠٣٢)
المبدأ رقم (١٣٤٨) - طلب إدخال الغير - عدم جوازه أمام المحكمة الإدارية العليا .

الحكم

المادتان رقم ١١٧ و ٢١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . لا يجوز أمام المحكمة الإدارية العليا إدخال من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة

القضاء الإداري ولا يجوز طعن الخارج عن الخصومة أمامها في الحكم الذي تعدى أثره إليه - أساس ذلك : عدم تفويت درجة من درجات التقاضي على خصومة بشأن ما يبيده - لا يمنع ذلك من سلوك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم للطعون فيه في الحدود المقررة قانوناً للالتماس إذا لم يكن يعلم بقيام الخصومة ولم يكن في مركز يسمح بتوقيعها - إذا كان الغير على علم بقيام الخصومة فلا يقبل منه الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طالما لم يتدخل أو يدخل طبقاً للمادة ١١٧ من قانون المرافعات - لا ينال من ذلك ما سبق أن قضت به هذه المحكمة من قبول تدخل الخارج عن الخصومة لأول مرة فيما يتصل بالطعون في قرارات عمليتي الانتخاب والترشيح لمجلسي الشعب والشورى - أساس ذلك : أن الطعن الخارج عن الخصومة بالنسبة للطعون الانتخابية يقوم على المبادئ العامة للنظام العام الدستوري التي تحتم التحقق من سلامة الإدارة الشعبية التي أسبغت على كل عضو من الأعضاء - صفته - لا ينطبق ذلك على الطعن المائل.

(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩٣ - س ٣٨ ص ٧٧٩)
المبدأ رقم (١٣٤٩) - طعن الخارج عن الخصومة - التماس إعادة النظر -
الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره - عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم.

الحكم

طعن الخارج عن الخصومة - التماس إعادة النظر ، الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره - عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم - تحديد طرق الطعن في الأحكام من عمل المشرع وحده يرد حصراً في القانون المنظم لها - المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة حددت أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي لا تسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة - قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وبذلك يكون قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا

خصوما في الدعوى التي صدر فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن تعدى اثر هذا الحكم إليهم - هذا الطعن أصبح وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري - ينصرف هذا المبدأ الى طعن الخارج عن الخصومة في الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية بكافة أنواعها.

(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق ، والطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة

١٩٩٣/١٢/١٩ - س ٣٩ ص ٤١٥)

المبدأ رقم (١٣٥٠) - إلغاء طريق الطعن في أحكام القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم - أصبح ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة بمراعاة المواعيد والأحوال التي نص عليها قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة.

الحكم

المادة (٥١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة. للمواد من ٢٤١ إلى ٢٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية. ألغى قانون المرافعات الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة - أضاف المشرع إلى أوجه التماس إعادة النظر حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها - أضيفت هذه الحالة كفقرة ثامنة للمادة (٢٤١) من قانون المرافعات - يبدأ الميعاد في هذه الحالة من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم - اثر ذلك: إلغاء طريق الطعن في أحكام القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم - أصبح ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة بمراعاة المواعيد والأحوال التي نص عليها قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة - لفظ أدخل أو تدخل الوارد في الفقرة الثامنة من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات ينصرف الى شخص كان ممثلاً في الخصومة

وليس من الغير - أساس ذلك: أن الغير هو من لم يكن طرفاً ولا ممثلاً في الخصومة - أثر ذلك: إذا أسس الملتمس التماسه على البند الثامن من المادة (٢٤١) سألقة البيان فيجب أن يكون طرفاً أو ممثلاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم الملتمس فيه - إذا كان ذلك لازماً أمام القضاء العادي فإنه ألزم بالنسبة لدعوى الإلغاء - الطبيعة العينية لهذه الدعوى تتأبى على الأخذ بطريق الطعن بالتماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم من شخص لم يكن ممثلاً في تلك الدعوى.

(الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٨ / ٥ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ١٣٣٥)
المبدأ رقم (١٣٥١) - حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل فيها المضافة إلى أوجه التماس إعادة النظر - هذه الحالة ليست في حقيقتها حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من الحكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها - التظلم من الحكم في هذه الحالة يكون أقرب إلى الالتماس منه إلى الاعتراض.

الحكم

قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى الطعن في الأحكام بطريق الاعتراض الخارج عن الخصومة وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر .

هذه الحالة ليست في حقيقتها حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من الحكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها - التظلم من الحكم في هذه الحالة يكون أقرب إلى الالتماس منه إلى الاعتراض - قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية - المشرع ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية والقرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي طبقاً لحكم البند ١ من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم أو في

الاعتراض الصادر فيه القرار أو أدخلوا أو تدخلوا في تلك الدعوى أو الاعتراض ممن يتعدى أثر الحكم أو القرار إليهم - ان ذلك أصبح وجها من أوجه التماس إعادة النظر - اثر ذلك . عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي أمام المحكمة الإدارية العليا واختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة للالتماس إعادة النظر .

(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٩ق - جلسة ٦ / ٨ / ١٩٩٦ - س ٤١ ص ١٥٩٧)
المبدأ رقم (١٣٥٢) - الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

الحكم

حدد المشرع أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي لا تسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة - حدد المشرع من ناحية أخرى - حالات الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال .

(الطعن رقم ٨٨٢٤ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢ / ٢ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٧٨)

المبحث الحادي عشر

جواز الطعن من المتدخل أو المختصم

في الدعوى

المبدأ رقم (١٣٥٣) - الحكم الصادر في الدعوى يجوز للخصم المتدخل فيه الطعن عليه - الحكم الصادر في الدعوى يتعدى أثره إلى المتدخلين لأول مرة في الطعن - يعتبر حجة عليهم.

الحكم

من حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعنة تدخلت في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه وقبلت المحكمة تدخلها وكان من المقرر فقها وقضاء قبول

الطعن من المتدخل أو المختصم في الدعوي ومن ثم فإن الطعن يكون مقاما من ذي صفة ويكون النعي بعدم قبوله غير سديد.

ومن حيث إنتدخل في الدعوي الصائر فيها الحكم المطعون فيه وقبلت المحكمة تدخله ومن ثم يغدو تدخله في الطعن المائل مقبولا.

ومن حيث أن الحكم الذي سيصدر في النزاع المائل سيتعدى أثره إلي المتدخلين لأول مرة في الطعن وهم و و ويعتبر حجة عليهم ومن ثم يتأتى قبول تدخل كل منهم خصماً منضماً إلي للطاعة في طلباتها وفقا لما جري به قضاء هذه المحكمة وعليه فإن النعي علي هذا التدخل يغدو علي غير أساس حريا بالالتفات عنه.

(الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧)

المبحث الثاني عشر

أحوال التمسك بأسباب الطعن

غير الواردة بتقرير الطعن

المبدأ رقم (١٣٥٤) - حظر المشرع في قانون المرافعات التمسك بسبب من أسباب الطعن غير تلك التي ذكرت في صحيفة الطعن ما لم تكن مبنية علي النظام العام - قانون مجلس الدولة لم يقرر هذا الحظر نزولا منه علي طبيعة المنازعات الإدارية التي تخضع لأحكام القانون العام بما يجعلها أكثر تعلقا بالنظام العام - مؤدي ذلك: أنه يجوز للطاعن استكمال أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - يجوز لهيئة مفوضي الدولة إضافة أسباب أخرى باعتبارها طرفاً محايداً ينوب عن المجتمع في الدفاع عن القانون وإعلاء كلمته.

الحكم

ومن حيث إن الطعن المائل يقوم علي أساس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ أحوال في التسبب إلي التحقيقات دون أن يناقشها ليظهر وجه الخطأ أو الصواب فيها مما ينطوي علي قصور في التسبب يبطل الحكم كما أن تقرير

هيئة مفوضي الدولة في الطعن يقوم علي أساس عدم قانونية التحقيق الذي أجري مع الطاعن نظرا للجهالة في شخصية المحقق ونظرا لأن الطاعن لم يواجه بما هو منسوب إليه.

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات حظرت التمسك بسبب من أسباب الطعن غير تلك التي ذكرت في صحيفة الطعن ما لم تكن مبنية علي النظام العام، إلا أن قانون مجلس الدولة لم يورد هذا الحظر نزولا منه علي طبيعة المنازعات الإدارية وخضوعها لأحكام القانون العام بما يجعلها تلحق بالنظام العام، فمن ثم يجوز للطاعن استكمال أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، ومن باب أولي يجوز لهيئة مفوضي الدولة إضافة أسباب أخرى باعتبارها طرفاً محايداً لا يمثل طرفاً أو آخر وإنما ينوب عن المجتمع في الدفاع عن القانون إعلاء لكلمته، وهو ما فعلته ضمن تقريرها المقدم في الطعن المائل.

(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٧ - س ٣٢ ص ٥١٤)

المبحث الثالث عشر

أثر حجية أحكام القضاء الإداري

علي رقابة المحكمة الإدارية العليا

المبدأ رقم (١٣٥٥) - متى صدر الحكم القضائي صحيحاً فإنه يظل ينتج آثاره - يمتنع بحث أسباب العوار التي تلحقه إلا عن طريق التظلم بطرق الطعن المناسبة - لا سبيل لإهدار هذه الأحكام بدعوي بطلان أصلية أو الدفع بذلك إلا إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسيم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم ويحول دون اعتباره موجوداً منذ صدوره فلا يستنفذ القاضي سلطته ولا يرتب الحكم حجية الأمر المقضي ولا يرد عليه التصحيح لأن المعدوم لا يمكن رأب صدعه.

الحكم

ومن حيث إنه باستعراض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبين أن المادة ١٤٦ منه تنص علي أن «يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوي ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية :

١.....٢.....٣.....٤.....

إذا كان قد أُنسي أو تراقع أحد الخصم في دعوي أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء، أو كان سبق له أن نظرها قاضيا أو خبير أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها.

كما تنص المادة ١٤٧ من القانون المذكور على أنه «يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو كان باتفاق للخصوم.

وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى.»

ومن حيث أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الحكم القضائي متى صدر صحيحا يظل منتجا آثاره فيمتنع بحث أسباب العوار التي تلحقه إلا عن طريق التظلم منه بالطرق المناسبة، ولا سبيل لإهدار هذه الأحكام بدعوي بطلان أصلية أو الدفع به في دعوي أخرى ومن المسلم به استثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور يمكن القول بإمكان رفع دعوي بطلان أصلية أو الدفع بذلك، إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسيم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم ويحول دون اعتباره موجودا منذ صدوره فلا يستفيد القاضي سلطته ولا يرتب الحكم حجية الأمر المقضي ولا يرد عليه التصحيح لأن المعدوم لا يمكن رأب صدعه.

(محكمة النقض في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٤ -

مجموعة المكتب الفني في خمسين عاما - الجزء الأول - المجلد الثالث - مبدأ

١٤٩٨ - صفحة ٣٥٧٧ - والطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٣

المبدأ رقم (١٣٥٦) - صدور الحكم من المحكمة العليا - صدور حكم آخر مخالف من المحكمة الأدنى في ذات النزاع - وجوب تنفيذ حكم المحكمة العليا وحده، ولو لم يثر أمامها صدور الحكم الآخر.

الحكم

إن حكم المحكمة العليا يجب أن يعلو فوق حكم المحكمة الأدنى، ما دام كلاهما قد صدر في عين موضوع النزاع، حتى ولو لم يثر أمام المحكمة العليا صدور مثل هذا الحكم، بل يجب أن ينفذ حكم المحكمة العليا وحده.

(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

المبدأ رقم (١٣٥٧) - الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري لا تقيد المحكمة الإدارية العليا لمجرد صيرورتها نهائية أو حائزة للحجية - الحجية لا تلحق إلا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها إلا مع وحدة الخصوم والمحل والسبب والطعن في حكم لصدوره علي خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه يمتد إلي الحكم السابق رغم قووات ميعاد الطعن فيه متى كان الحكم قد صدر في دعويين أقيمتا علي قرار واحد واتحد الخصوم فيها.

الحكم

ومن حيث إنه عن الوجه الأول فتتص المادة ١٢٤ من القانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ علي أنه «تكون الجمعية العمومية للنقابة العامة سنويا من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية الذين سددوا رسوم الاشتراك المستحقة عليهم أو أعفوا منها في آخر السنة السابقة علي موعد انعقاد الجمعية العمومية وقبل اجتماعها بشهر علي الأقل وتتعد الجمعية العمومية سنويا في شهر يونيه في مقر المحامين بالقاهرة . ولا يكون اجتماعها صحيحا إلا إذا حضره ثلث الأعضاء علي الأقل أو ثلاثة آلاف عضو أيهما أقل فإذا لم يتوافر هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره ألف وخمسمائة عضو من أعضائها علي الأقل فإذا لم يكتمل العدد في هذا الاجتماع أعيدت الدعوة لاجتماع يعقد خلال أسبوعين وتكرر الدعوي حتي يكتمل النصاب وفي جميع الأحوال يجوز لمجلس النقابة تأجيل انعقاد الجمعية العمومية إلي ما بعد انقضاء العطلة القضائية وتتص المادة ١٢٨ من ذات القانون علي أن للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء علي دعوة مجلس النقابة العامة أو بناء علي طلب كتابي يقدم إلي النقيب من عدد لا يقل عن خمسمائة عضو من أعضاء الجمعية العمومية يكون مصدقا علي توقيعاتهم من النقابة الفرعية المختصة ويبين في الطلب أسبابه وجدول الأعمال المقترح ويتولي النقيب توجيه الدعوة إلي الاجتماع خلال ثلاثين يوما علي الأكثر من تاريخ الطلب وإذا لم يوجه النقيب الدعوة خلال المدة المذكورة اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية بقوة القانون في اليوم التالي لانتهاء تلك المدة .» وتتص المادة ١٢٩ علي أنه «إذا كان طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية لسحب الثقة من النقيب أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس

النقابة يشترط لصحة انعقادها حضور عدد من الأعضاء لا يقل عن ألف وخمسمائة عضو وتكون رئاستها لأكثر الأعضاء سناً من غير أعضاء مجلس النقابة. «ولا شك أن هذه المحكمة وهي تفصل في الطعن المائل لا تتقيد قانوناً على أي وجه ولا بأية صورة بما تكون تضمنته أحكام سبق صدورها من محكمة القضاء الإداري في دعاوي أخرى سواء من حيث الموضوع أو طلب وقف التنفيذ والأخير حكم وقتي ينقضي أثره بالفصل في الموضوع، ولو تعلقت المسائل التي تناولتها تلك الأحكام في منازعات أخرى بمسائل تدخل ضمن موضوع المنازعة الحالية، بمناسبة الطعن على قرارات أخرى غير القرار محل المنازعة المائلة، تكون أسبابها قد تعرضت لبيان النصاب المحدد لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية في غير أحوال سحب الثقة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ من قانون المحاماة، فنهائية تلك الأحكام أو حتى حجيتها لا تقيد هذه المحكمة، إذ أن الأصل العام أن الحجية لا تلحق إلا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها مع وحدة الخصوم والمحل والسبب أخذاً بحكم المادة ١٠١ من قانون الإثبات كما سبق لهذه المحكمة أن قررت أن الطعن في حكم لصدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه يمتد إلى الحكم السابق رغم فوات ميعاد الطعن فيه إذا كان الحكمان صدرتا في دعويين أقيمتا بالطعن في قرار واحد واتحد الخصوم فيهما) الحكم الصادر بجلسة ١١ من يونيو ١٩٦٦، في الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٨ ق).

(الطعن رقم ٣٣٣٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٤ - س ٣٣ ص ١٦٠٩)

المبحث الرابع عشر

حجية أحكام المحكمة الإدارية العليا

المبدأ رقم (١٣٥٨) - يترتب على صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أن يزول كل ما كان للحكم الملغى من آثار بحيث يعود الحال إلى ما كان عليه قبل صدور هذا الحكم.

الحكم

ومن حيث إنه من المعلوم أنه يترتب على صدور حكم من المحكمة الإدارية

العليا بإلغاء حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أن يزول كل ما كان للحكم الملغى من آثار بحيث يعود الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المذكور، وتطبيقاً لذلك فإنه يترتب على إلغاء حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في الدعوي ٢٥٧٥ لسنة ٣٨ ق أن تعود أقدمية المدعي في الدعوي المذكورةفي الدرجة الأولى إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا الحكم أي يعتبر شاغلاً لهذه الدرجة اعتباراً من ١٩٨٤/٦/٢٣ وفقاً للقرار رقم ٢٩٢٨ لسنة ١٩٤٨ الصادر بترقيته إلى هذه الدرجة في حين أن زميله شاغل لهذه الدرجة اعتباراً من ١٩٨٢/٤/٦ ومن ثم يكون أسبق من المطعون ضده في ترتيب الأقدمية في تلك الدرجة.

ومن حيث إنه متى كان الأمر كما تقدم وكانت القاعدة أنه عند الترقية لوظائف الإدارة العليا التي تتم بالاختيار وفقاً لحكم المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أنه لا يجوز تخطي الأقدم بالأحدث إلا إذا كان أكفاً وأنه عند التساوي في مرتبة الكفاية يجب ترقية الأقدم، وبناء على ذلك فإنه وقد تساوى كل من الطاعن بالطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٤ ق عليا والمطعون ضده الأول في هذا الطعن في مضمار الكفاية فإنه يتعين ترقية الأقدم منهما في ترتيب الدرجة وهو الطاعن بالطعن المذكور ومن ثم يكون قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥ حين قضي بتعيينه في وظيفة مدير عام الإدارة العامة للشئون القانونية بوزارة الزراعة قد جاء متفقاً مع صحيح حكم القانون ويكون الحكم المطعون عليه إذ قضي بإلغاء ذلك القرار على النحو السالف ذكره غير قائم على أساس صحيح متعينا الحكم بإلغائه مع إلزام المطعون ضده الأول بالمصروفات.

(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/٢٨)

المبدأ رقم (١٣٥٩) - الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد القانوني يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتى تسلط المحكمة رقابتها على الحكمين معاً لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما ووضعاً للأمور في

نصابها وتحقيقا للعدالة ونزولا على سيادة القانون العام .

الحكم

لا وجه للتحدي أمام المحكمة الإدارية العليا بحجية الحكم النهائي الذي لم يطعن فيه خلال الميعاد القانوني حتى لا تغل يدها عن أعمال ولايتها في التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذي لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الإدارية العليا .

علة ذلك : لا يتصور اختلاف الحكم القانوني في مسألة قانونية واحدة بحكمين قضائيين طعن في أحدهما ولم يطعن في الآخر خلال الميعاد القانوني في مسألة مدى مشروعية قرار معين وينبغي أن يعلو حكم المحكمة الإدارية العليا على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يطعن فيه أمامها في هذه المسألة الأساسية التي يرد القول الفصل فيها إلى المحكمة الأعلى درجة بين محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة .

(الطعن رقم ٤٣٩١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٢ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٢٧)

الباب الثاني

طرق الطعن الأخرى

الباب الثاني

طرق الطعن الأخرى

إذا كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا قد استغرق معظم إجراءات الطعن المقررة في الأحكام الإدارية فإن ثمة طرق أخرى للطعن تميزت بإجراءات خاصة بها وبأوضاع تميزها وإن اشتركت مع إجراءات الطعن بوجه عام في كثير من خصائصها.

وفي هذا الباب نعرض لطرق الطعن الأخرى ومنها ما يعد طريقاً رئيسياً للطعن كالطعن الاستئنافي في أحكام المحاكم الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري، ومنها ما يعد طريقاً للطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وهو طريق التماس إعادة النظر، ومنها ما يسمى بطعن الخارج عن الخصومة ، ومنها دعوي البطلان الأصلية، ولأن هيئة مفوضي الدولة تقوم بدور خاص ومميز في الطعن علي الأحكام الإدارية فقد حرصنا علي تمييز طعونها بفصل مستقل وإن لم يكن طريقاً للطعن بالمعني الفني المقصود من طرق الطعن ، ولذلك نقسم هذا الباب إلي خمسة فصول علي النحو التالي:

الفصل الأول : الطعن الاستئنافي أمام محكمة القضاء الإداري.

الفصل الثاني : طعون هيئة مفوضي الدولة.

الفصل الثالث : التماس إعادة النظر.

الفصل الرابع : طعن الخارج عن الخصومة.

الفصل الخامس : دعوي البطلان الأصلية.

الفصل الأول
الطعن الاستئنائي
أمام محكمة القضاء الإداري

الفصل الأول

الطعن الاستئنافي

أمام محكمة القضاء الإداري

إذا كان المشرع قد خص محكمة القضاء الإداري وهي المحكمة صاحبة الاختصاص الأصلي في الفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية فإنها وبموجب المادة ١٣ من القانون المشار إليه تختص بالفصل في الطعون الاستئنافية التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية.

ولم ينظم قانون مجلس الدولة أحكاما تفصيلية لإجراءات الطعن الاستئنافي أمام محكمة القضاء الإداري، ولذلك سنعرض للأحكام الواردة بقانون مجلس الدولة بشأن هذه الطعون، وبطبيعة الحال فإن غالبية إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا المقررة بقانون مجلس الدولة تسري في خصوص الطعون الاستئنافية أمام محكمة القضاء الإداري كما تسري المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في شأن الطعن أمامها والسالف بيانها في الفصل السابق على الطعون الاستئنافية أمام محكمة القضاء الإداري.

وقد نصت المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن: «تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة ١٠ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية، كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية، ويكون الطعن من ذوي الشأن أو من رئيس هيئة مفوضي الدولة.»

وبذلك فإن قانون مجلس الدولة يكون قد اقتصر في شأن الطعون الاستئنافية المقامة أمام محكمة القضاء الإداري بأن حدد أن الطعن ينصب على «الأحكام الإدارية»، وبين من له حق الطعن أو صاحب الصفة في الطعن بأنهم هم «ذوو

الشان» و «رئيس هيئة مفوضي الدولة».

ولقد حدد المشرع في الفصل الثالث (أولاً) من قانون مجلس الدولة الإجراءات التي تتبع أمام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية، كما نص صراحة في المادة ٤٨ من القانون علي أنه «مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة إلي المحكمة الإدارية العليا يعمل أمامها بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولاً - من الباب الأول من هذا القانون» ومن ثم جعل تلك الإجراءات تسري علي الطعون المقامة أمام المحكمة الإدارية العليا، فإنه ورغم سكوت المشرع عن الإجراءات التي تتبع أمام محكمة القضاء الإداري في شأن الطعون الاستئنافية التي تقام أمامها فإن ذات الإجراءات يتعين إتباعها في الطعون الاستئنافية المشار إليها.

إحالة:

في شأن المبادئ القانونية التي تقررت بخصوص إجراءات الطعن الاستئنافي أمام محكمة القضاء الإداري من حيث التقرير بالطعن وممن يقبل الطعن وميعاد الطعن ونطاقه وسلطة محكمة القضاء الإداري حيال الطعن المقام أمامها، ومنعاً من التكرار واتساقاً مع منهج المشرع الذي أحال إلي الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا فإننا نحيل في شأن المبادئ والتطبيقات إلي ما سلف عرضه منها في الباب الأول المتعلق بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.

ونضيف في هذا المجال أن المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة قد أكدت علي أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية واجب النفاذ ولا يوقف تنفيذه إلا بصدر أمر بذلك من المحكمة فنصت علي أنه :

«...كما لا يترتب علي الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك.»

أما الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري الصادرة بهيئة استئنافية في أحكام المحاكم الإدارية فلم يجر المشرع الطعن عليها في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة إلا من «رئيس هيئة مفوضي الدولة» خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وفي أحوال محددة هي حالة إذا ما صدر الحكم علي خلاف ما جري عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وحالة إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره.

الفصل الثاني

طعون هيئة مفوضي الدولة

الفصل الثاني

طعون هيئة مفوضي الدولة

نعرض لطعون هيئة مفوضي الدولة في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة

في طعون هيئة مفوضي الدولة

استحدث قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ نظام هيئة المفوضين وجعلها جزءا من القسم القضائي ولا تزال كذلك في القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ونظام مفوضي الدولة أو الحكومة هو من الدعامات التي يقوم عليها القضاء الإداري الفرنسي. وقد أغري نجاحه بفرنسا المشرع المصري باقتباس ذلك النظم وإن كان قد خرج به عن حدوده المألوفة في فرنسا فحمل مفوضي الدولة في مصر بأعباء أقعدت بهم عن أداء وظيفتهم الحقيقية.

وقد أوضحت المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الأغراض التي من أجلها أنشئت هيئة المفوضين فذكرت أنها «تقوم على أغراض شتى من تجريد المنازعات الإدارية من لدد الخصومة الفردية، باعتبار أن الإدارة خص شريف لا ينبغي إلا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء، ومن مساعدة القضاء الإداري من ناحيتين، أحدهما أن ترفع عن عائق القضاء الإداريين مستشارين وغيرهم عبء تحضير القضايا وتجهيئتها للمرافعة حيث يتفرغوا للفصل، والأخرى تقديم مساعدة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضاء تمحيصا يضيء ما أظلم من جوانبها، ويجلو ما غمض من وقائعها برأي تتمثل في الحيدة لصالح القانون وحده...»

وكان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يخول رئيس هيئة المفوضين اختصاصا بـ

الخطورة، إذ كان يقصر عليه وحده حق الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية ومن محكمة القضاء الإداري، إلا أن هذا الوضع الغريب أثار انتقاد الفقه وسبب حرجاً بالغاً لرئيس هيئة المفوضين حيث كان يستقل وحده بإصدار قرار بعدم الطعن مما حدا بالمشروع إلى التخفيف من هذا الاختصاص المتعلق بالطعن ولذلك حددت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ طعون هيئة مفوضي الدولة بنوعين من الطعون :

أولاً - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية بالمشاركة مع ذوي الشأن:

ويتم ذلك في الأحوال الآتية:

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله.

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.

٣ - إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع.

وجعلت ميعاد الطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب القانون على رئيس هيئة مفوضي الدولة فيها الطعن في الحكم.

ثانياً - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحكمة الإدارية) بهيئة استئنافية:

وهذه الأحكام لا يجوز الطعن فيها إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة.

وأحوال الطعن في تلك الأحكام تحددت في حالتين:

١ - حالة صدور الحكم على خلاف ما جري عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا.

٢ - حالة أن يكون الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره.

ويتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم.

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية

في طعون هيئة مفوضي الدولة

نعرض فيما يلي المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في « طعون هيئة مفوضي الدولة » ، وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول

حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في تحريك

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

المبدأ رقم (١٣٦٠) - لرئيس هيئة المفوضين وحده، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن إن رأى، هو وجهاً لذلك، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية - المحكمة التشريعية لذلك تتعلق بالمصلحة العامة باعتبار أن رأى هيئة المفوضين تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كلمته هي العليا، - يتفرع عن ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها فى عريضة الطعن ما دامت ترى فى ذلك المصلحة العامة بإتزال حكم القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الإدارية.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون، وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التى تعيبه والمنصوص عليها فى تلك المادة فتلغيه، ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال، وكان صائباً فى قضائه، فتبقى عليه وترفض الطعن.

وتلك المادة إذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب نوى الشأن إن رأى هو وجهاً لذلك، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية، قد أقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة، كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين "تتمثل فيه الحيطة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا"، ويتفرع عن ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن ما دامت ترى في ذلك المصلحة العامة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية، وأن المحكمة العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو بالأسباب التي تبديها، ما دام المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص.

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ / ١١ / ١٢ - جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٥٥ - ص ١ ص ٨٥)
المبدأ رقم (١٣٦١) - لرئيس هيئة مفوضي الدولة، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب نوى الشأن، الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥.

الحكم

إن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد خولت رئيس هيئة مفوضي الدولة، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب نوى الشأن، الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة. ونص المادة المذكورة لم يخصص الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بتلك التي تصدرها تلك المحكمة في دعاوى مرفوعة إليها ابتداءً دون الأحكام التي تصدرها في دعاوى مرفوعة إليها طعنًا في قرار لجنة قضائية أو في حكم لمحكمة إدارية، بل المناط في ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر من أيهما

وقامت به حالة أو أكثر من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة المذكورة،
فالدفع، والحالة هذه، يقوم على تخصيص بغير مخصص من النص.

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٥ / ١١ / ١٩ - جلسة ١٩٥٥ / ١١ / ١٩ - س ١٤٧)
المبدأ رقم (١٣٦٢) - لرئيس هيئة المفوضين وحده، سواء من تلقاء نفسه أم
بناء على طلب ذوى الشأن إن رأى هو وجهاً لذلك، حق الطعن أمام المحكمة
العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية -
الحكمة التشريعية تتعلق بالمصلحة العامة باعتبار أن رأى هيئة المفوضين تتمثل
فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كلمته هي العليا - يتفرع
على ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها
في عريضة الطعن ما دامت ترى فى ذلك وجه المصلحة العامة بإتزال حكم
القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الإدارية.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة
القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة
١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة يفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن الحكم
المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة
أو أكثر من الأحوال التى تعيبه والمنصوص عليها فى المادة سالفه الذكر، فتلغيه
ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال
وكان صائباً فى قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن. ولما كانت تلك المادة إذ
ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده، سواء من تلقاء نفسه أم بناء على طلب ذوى
الشأن إن رأى هو وجهاً لذلك، حق الطعن أمام المحكمة العليا فى الأحكام
الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية، قد أقامت ذلك على
حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون
المشار إليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون
وحده الذى يجب أن تكون كلمته هي العليا فإنه يتفرع على ذلك أن لهذه الهيئة
أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها فى عريضة الطعن ما
دامت ترى فى ذلك وجه المصلحة العامة بإتزال حكم القانون على الوجه

الصحيح في المنازعة الإدارية، كما أن للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على هذا الوجه، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها، ما دام المرد هو إلى مبدأ الشرعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص. ومن ثم إذا كان الثابت أن رئيس هيئة مفوضي الدولة قد قصر طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من أحقية المدعى في تسوية ماضي خدمته في مجلس بلدي الجيزة على أساس أحكام كادر عمال الحكومة دون ما قضى به من أحقية المذكور في تطبيق هذا الكادر على حالته اعتباراً من تاريخ حده، فإن هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث في حكم القانون الصحيح بالنسبة للشق الأخير.

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٥ / ١٢ / ٣ - جلسة ١٩٥٥ / ١٢ / ٣ - س ١ ص ٢٢٤)
المبدأ رقم (١٣٦٣) - حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضي الدولة إما من تلقاء نفسه وإما بناء على طلب ذوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك - لا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذي يحجب ذوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذي لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك - هذا المنع لا ينصرف إلا إلى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها إذا ما شابها بطلان.

الحكم

إنه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٥ منه على أن حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضي الدولة إما من تلقاء نفسه وإما بناء على طلب ذوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك . وأوجب ألا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذي يحجب ذوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذي لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك ، إلا أن هذا المنع لا ينصرف طبقاً لما نصت عليه المادة المشار إليها إلا إلى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة

الإدارية العليا ذاتها إذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فلا مندوحة من إتاحة هذا الحق للخصم بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته .

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ق - جلسة ٩ / ٣ / ١٩٥٧ - س ٢ ص ٦٣١)
المبدأ رقم (١٣٦٤) - (١) حق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية منوط برئيس هيئة مفوضي الدولة .

(٢) لا يعنى ذلك أنه يتحتم أن توقع يده كل عريضة طعن تودع سكرتيرية المحكمة الإدارية العليا حتى لو قام بالرئيس المذكور مانع أو عذر أدى إلى قيام غيره مقامه .

(٣) الاختصاص وإن كان الأصل فيه أن يباشره صاحبه ، إلا أن الأصول العامة تقضى عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الأصل إلى من يليه ، متى قام بالأصل مانع أو عذر ، حتى لا يتعطل سير العمل .

(٤) المادة (١٦) من اللائحة الداخلية للمجلس .

(٥) لرئيس هيئة المفوضين ندب أحد معاونيه من أعضاء هيئة المفوضين للتأشير بالموافقة على الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها سواء أوقع هذا التدب كتابياً أم شفهاً .

(٦) فلا حجة في القول بأن موقع عريضة الطعن هو أحد المستشارين دون رئيس هيئة المفوضين ، لأنه كان فعلاً عند الطعن في الحكم المطعون فيه أقدم المستشارين الملحقين بهيئة مفوضي الدولة ، وهو الذي كان يتعين عليه بهذه الصفة القيام مقام رئيس الهيئة في اختصاصه بحكم الضرورة عند قيام المانع بالرئيس المذكور .

الحكم

لئن كان قانون تنظيم مجلس الدولة قد ناط في الأصل حق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية برئيس هيئة مفوضي الدولة ، إلا أن ذلك لا يعنى أنه يتحتم أن توقع يده كل عريضة طعن تودع سكرتيرية المحكمة الإدارية العليا ، حتى لو قام بالرئيس المذكور مانع أو عذر أدى إلى قيام غيره مقامه ، ذلك أن الاختصاص وإن كان الأصل فيه أن يباشره صاحبه ، إلا أن الأصول العامة تقضى عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الأصل إلى

من يليه ، متى قام بالأصيل مانع أو عذر ، حتى لا يتعطل سير العمل وقد رددت المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة هذا الأصل و نظمته ، فقضت بأنه " عند غياب الرئيس " رئيس مجلس الدولة " يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا الأقدم فالأقدم من أعضائها ، وبالنسبة إلى المحاكم الإدارية وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد لتلك المحاكم ، وفي أعمال هيئة المفوضين وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد للهيئة ثم الأقدم فالأقدم من مستشاريها " ، كما نصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على أنه " تعرض كشوف بالأحكام الصادرة من دوائر محكمة القضاء الإداري ومن المحاكم الإدارية خلال أسبوعين من تاريخ صدور الحكم على رئيس هيئة مفوضي الدولة أو من يندبه لذلك من الأعضاء ، ويكون كل كشف مشتملاً على ملاحظات المفوض الملحق بالدائرة أو بالمحكمة ورأيه في الطعن في الحكم أو عدمه وأسباب الطعن ، كما يرفق به ما يقدم من نوى الشأن من ملاحظات على الحكم . ويؤشر رئيس الهيئة أو من يندبه بالموافقة على هذه الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها ، ويكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم إلى سكرتيرية المحكمة الإدارية العليا " . وهذا النص ينظم طريقة الإنابة في مباشرة الاختصاص إلى جانب قاعدة الحلول فيه بحكم القانون ، إذ يخول رئيس هيئة المفوضين ندب أحد معاونيه من أعضاء هيئة المفوضين للتأشير بالموافقة على الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها سواء أوقع هذا الندب كتابياً أم شفهاً وهو حكم يجري على سنن الحرص على انتظام العمل و الرغبة في توقي فوات مواعيد الطعن في الأحكام ، ومن ثم فلا حجة في القول بأن موقع عريضة الطعن هو أحد المستشارين دون رئيس هيئة المفوضين ، لأنه كان فعلاً عند الطعن في الحكم المطعون فيه أقدم المستشارين الملحقين بهيئة مفوضي الدولة ، وهو الذي كان يتعين عليه بهذه الصفة القيام مقام رئيس الهيئة في اختصاصه بحكم الضرورة عند قيام المانع بالرئيس المذكور ، وبالتالي يكون هذا الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣ق - جلسة ٣٠ / ١١ / ١٩٥٧ - س ٣ ص ٢١٦)
المبدأ رقم (١٣٦٥) - الأصل أن يوقع صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رئيس هيئة مفوضي الدولة - عند قيام المانع أو العذر ينحدر هذا

الاختصاص إلى من يليه في الهيئة - لرئيس هيئة المفوضين أن يندب أحد معاونيه لاتخاذ سبيل الطعن، سواء وقع هذا الندب كتابة أو شفهيًا.

الحكم

لئن كان قانون تنظيم مجلس الدولة قد ناط في الأصل حق الطعن في محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية برئيس هيئة مفوضي الدولة، إلا أن ذلك لا يعني أنه يتحتم أن توقع يده كل عريضة طعن تودع سكرتارية المحكمة الإدارية العليا، حتي لو قام بالرئيس المذكور مانع أو عذر أدى إلى قيام غيره مقامه، ذلك أن الاختصاص وإن كان الأصل فيه أن يباشره صاحبه إلا أن الأصول العامة تقتضي عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الأصل إلى من يليه، متى قام بالأصل مانع أو عذر، حتي لا يتعطل سير العمل، وقد رددت المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة هذا الأصل العام ونظمته، فقضت بأنه «عند غياب الرئيس لرئيس مجلس الدولة (يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا الأقدم فالأقدم من أعضائها، وبالنسبة إلى المحاكم الإدارية وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد لتلك المحاكم، وفي أعمال هيئة المفوضين وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد للهيئة ثم الأقدم فالأقدم من مستشاريها»، كما نصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة علي أنه «تعرض كشوف بالأحكام الصادرة من دوائر محكمة القضاء الإداري ومن المحاكم الإدارية خلال أسبوعين من تاريخ صدور الحكم علي رئيس هيئة مفوضي الدولة أو من يندبه لذلك من الأعضاء، ويكون كل كشف مشتملا علي ملاحظات المفوض الملحق بالدائرة أو بالمحكمة ورأيه بالطعن في الحكم أو عدمه وأسباب الطعن، كما يرفق به ما يقدم من ذوي الشأن من ملاحظات علي الحكم ويؤشر رئيس الهيئة أو من يندبه بالموافقة علي هذه الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها، ويكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم إلي سكرتارية المحكمة الإدارية العليا.» وهذا النص ينظم طريقة الإنابة في مباشرة الاختصاص إلي جانب قاعدة الحلول فيه بحكم القانون، إذ يخول رئيس هيئة المفوضين ندب أحد معاونيه من أعضاء هيئة المفوضين للتأشير بالموافقة علي الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها، سواء أوقع هذا الندب كتابة أو شفهيًا، وهو حكم يجري علي سنن الحرص علي انتظام العمل والرغبة في توقي فوات

مواعيد الطعن في الأحكام، ومن ثم فلا حجة في القول بأن موقع عريضة الطعن هو أحد المستشارين دون رئيس هيئة المفوضين، لأنه كان فعلاً عند الطعن في الحكم المطعون فيه أقدم المستشارين الملحقين بهيئة مفوضي الدولة، وهو الذي كان يتعين عليه بهذه الصفة القيام مقام رئيس الهيئة في اختصاصاته بحكم الضرورة عند قيام المانع بالرئيس المذكور، وبالتالي يكون هذا الدفع في غير محله متعيناً رفضه.

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

المبدأ رقم (١٣٦٦) - لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة، وذلك في حالة ما إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا، أو في حالة ما إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره.

الحكم

إن الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية لا يجوز إلا من السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة، وذلك في حالة ما إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا، أو في حالة ما إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره وهذا ما تقتضي به المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة معدلاً بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ الذي أقيم للطعن المائل أثناء العمل بأحكامه وتقابلها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الحالي ولما كان قضاء هذه المحكمة قد اطراد على أن الطعن أمامها يفتح الباب لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بالأسباب التي يبيدها الطاعن وكان المستفاد من تقرير هذا الطعن أن سببه يقوم على أن الفصل فيه يقتضي تقرير مبدأ في تفسير المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه لذلك فإن لهذه المحكمة في نطاق النص التشريعي الذي يستند إليه الطاعن المائل - ألا تنقيد بالسبب الذي بنى عليه الطعن وأن تتصدى لبحث ما إذا كان السبب الآخر قائماً حتى تنزل صحيح حكم القانون في المنازعة .

(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤ / ١ / ٢٦ - س ١٩ ص ١١١)

المبدأ رقم (١٣٦٧) - رئيس هيئة مفوضي الدولة - هو دون غيره من أعضاء الهيئة - الذي يختص بالطعن في الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة متى شاب الحكم حالة أو أكثر من الحالات التي تجيز الطعن، أو في حالات الطعن الوجوبي - لا يقوم برئيس هيئة مفوضي الدولة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بوصف أنه كان رئيس هيئة مفوضي الدولة إبان تحضير الدعوى ، ما يفقد الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها .

الحكم

إنه عن السبب الأول من سببي الطعن والخاص ببطلان الحكم لأن رئيس الهيئة التي أصدرته كان رئيسا لهيئة مفوضي الدولة أثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتبنيها للمرافعة، فالملاحظ في هذا الصدد أنه ولئن كان رئيس هيئة مفوضي الدولة - هو دون غيره من أعضاء الهيئة - الذي يختص بالطعن في الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة متى شاب الحكم حالة أو أكثر من الحالات التي تجيز الطعن، أو في حالات الطعن الوجوبي، إلا أن تحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة وإعداد التقرير فيها يقوم به السادة مفوضو الدولة طبقا للمادة "٢٧" من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ " والتي تقابلها المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ " التي تضمنت النص على أنه " ويودع المفوض - بعد تهيئة الدعوى - تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً، ويجوز لنزوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم" . فإذا كان ذلك ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة - إبان تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة - لم يشارك في مرحلة تحضيرها أو إعداد التقرير، كما أن الشكايات التي قدمها الطاعن يتعجل فيها وضع التقرير في الدعوى رغم أنها كلها كانت بعد تحضير الدعوى وحجزها للتقرير - حسبما يبين من تلك الشكايات - فإنه لا يوجد ما يفيد أن السيد رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى، و من ثم فإنه لا يقوم بالسيد رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - بوصف أنه كان رئيس هيئة مفوضي الدولة إبان

تحضير الدعوى - ما يفقد الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك فى إصدار الحكم فيها .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٩٠ق - جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٧٦ - س ٢١ ص ٢٢٨)
المبدأ رقم (١٣٦٨) - لا مجال لإعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التى أوجبت مواعيد المسافة على طعون هيئة مفوضى الدولة - أساس ذلك: القاهرة هي مكان كل من رئيس الهيئة والمحكمة الإدارية العليا - لا وجه للقول بأن ميعاد المسافة ما بين الإسكندرية والقاهرة لمصلحة عضو هيئة المفوضين المستشار المقرر إذ أن القانون لم يجعل له أي اختصاص فى الطعن فى الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحلها القاهرة .

الحكم

الثابت بصريح نص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن رئيس هيئة مفوضى الدولة هو وحده صاحب الاختصاص فى الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا وكان مكانه القاهرة وهو ذات المكان الذى توجد فيه المحكمة الإدارية العليا - لا مجال لإعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التى أوجبت مواعيد للمسافة - المشرع قدر أن فترة الستين يوماً المنصوص عليها فى المادة ٢٣ سالف الذكر والتى يجب أن يتم خلالها الطعن كافية لمراجعة الأحكام بعد صدورها - لا وجه للقول بأن ميعاد المسافة ما بين الإسكندرية والقاهرة لمصلحة عضو هيئة المفوضين المستشار المقرر إذ أن القانون لم يجعل له أي اختصاص فى الطعن فى الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحلها القاهرة .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٨٢ - س ٢٧ ص ٦٤٤)
المبدأ رقم (١٣٦٩) - المادتان ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ و ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة - يكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس هيئة مفوضى الدولة - الأصل فى الاختصاص أن يباشره صاحبه - الأصول العامة تقضى عند الضرورة أن تتحدر مباشرة الاختصاص إلى من يليه متى قام بالأصيل مانع أو عذر حتى لا يتعطل سير

العمل - يتعين لصحة مباشرة اختصاصات الأصيل بواسطة من يحل محله ممن يلونه في العمل أو بطريق الإنابة أن تكشف ظروف الحال أن من مارس اختصاصات الأصيل كان أقدم من يلونه في العمل أو أن يثبت ندب الرئيس لواحد من معاونيه في مباشرة اختصاص محدد عند غيابه - توقيع تقرير الطعن من مستشار مساعد دون ندبه من رئيس الهيئة ووجود العديد من المستشارين الأسبق له في الأقدمية ممن يلون رئيس الهيئة - بطلان عريضة الطعن.

الحكم

إنه يبين من مطالعة الأوراق، أن تقرير الطعن موقع من الأستاذ عن نائب رئيس هيئة مفوضي الدولة، وبناء على طلب المحكمة من هيئة المفوضين إعداد تقرير تكميلي، أرسلت الهيئة إلى المستشار الأمين العام لمجلس الدولة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ تسأله بيانا عن تشكيل هيئة المفوضين في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٧٦ يشمل رئيس الهيئة وأعضائها الأسبق في الأقدمية للأستاذ المستشار الموقع على التقرير، ومن كان منهم يقوم بالعمل أو في إجازة في هذا التاريخ فأجاب الأمين العام في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ بأن أرسل صورة من قرار تشكيل الهيئة رقم ٣٠٤ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ وأن السيد الأستاذ كان مستشارا مساعدا بالدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا بهيئة المفوضين وظل سيادته بالهيئة حتى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ومن القرار المذكور يبين السيد الأستاذ كان مستشارا مساعدا بهيئة مفوضي الدولة، كما يسبقه في هيئة المفوضين عدد من المستشارين.

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، قد ناطت الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا، من غير نوي الشأن ورئيس هيئة مفوضي الدولة أو من يندبه ويؤشر عليها رئيس الهيئة من يندبه بالموافقة أو اتخاذ سبيل الطعن ويكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم إلى سكرتارية المحكمة الإدارية العليا ومفاد ذلك أنه وإن ناط قانون مجلس الدولة الطعن في الأحكام من غير نوي الشأن رئيس هيئة مفوضي الدولة، والأصل في الاختصاص أن يباشره صاحبه، إلا أن الأصول العامة تقضي عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الأصيل إلى من يليه متى قام بالأصيل مانع أو عذر حتى لا يتعطل

سير العمل، علي أنه يتعين لصحة مباشرة اختصاصات الأصل بواسطة من يحل محله ممن يلونه في العمل أو بطريق الإنابة، أن تكشف ظروف الحال عن أن من مارس اختصاص الأصل إنما كان أقدم من يلونه في العمل، أو أن يثبت ندب الرئيس لواحد من معاونيه في مباشرة لاختصاص محدد عند غيابه والعبرة في جواز الحلول في مباشرة الاختصاص هي بالحرص علي انتظام العمل والرغبة في توفي فوات مواعيد الطعن، كما أن العبرة في ضبط هذا الحلول وتقييده، بأن يكون من يمارس الاختصاص هو أقدم من يليه أو من ثبت ندبه لذلك من الأصل كتابة أو شفاهة العبرة بذلك هي بالحرص أيضا علي انتظام العمل وانضباطه في إطار التواصل الرئاسي.

ومن حيث أنه في إطار هذه المحددات لاستخدام اختصاصه والحلول محله فيه عند قيام المانع أو العذر، فإن من وقع تقرير الطعن المماثل كان يشغل وظيفة مستشار مساعد، وكان ثمة عدد من المستشارين الأسبق له في الأقدمية، ممن يلون رئيس هيئة المفوضين، كما أنه لم يثبت أن رئيس الهيئة ندب السيد المذكور في التوقيع علي تقرير الطعن، ولا أنه كان أقدم من لم يقيم بهم عذر ولا مانع من مباشرة هذا الاختصاص.

ومن حيث أنه من كل ذلك يبين للمحكمة بطلان عريضة الطعن، لتوقيع تقرير الطعن ممن لم يثبت حله محل رئيس الهيئة بحسبانه الأقدم أو المنتدب للقيام بهذا الاختصاص.

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠ - س ٢٩ ص ٩٦٢)
المبدأ رقم (١٣٧٠) - اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدواة بالطعن علي الأحكام وحدوده - هذا الاختصاص لا يجوز التفويض فيه أو أن يقوم به أي عضو من أعضاء هيئة مفوضي الدولة فإذا تم ذلك وقع احد أعضاء هيئة مفوضي الدولة علي تقرير الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا كان هذا التقرير باطلا لصدوره ممن لا يملك الحق في إقامة الطعن .

الحكم

الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة علي أحكام المحاكم الإدارية - كأصل عام لا يجوز الطعن عليها واستثناء من ذلك فقد أجاز القانون لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن علي هذه الأحكام في حالتين علي

سبيل الحصر الحالة الأولى - صدور الحكم علي خلاف ما جري عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا . الحالة الثانية - إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني جديد لم يسبق لهذه المحكمة تقريره - هذا الاختصاص لا يجوز التفويض فيه أو أن يقوم به أي عضو من أعضاء هيئة مفوضي الدولة فإذا تم ذلك ووقع احد أعضاء هيئة مفوضي الدولة علي تقرير الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا كان هذا التقرير باطلا لصدوره ممن لا يملك الحق في إقامة الطعن .

(الطعن رقم ٣٧٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٩٦ / ٦ / ٢٩ - س ٤١ ص ١٣٥١)
المبدأ رقم (١٣٧١) - اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة وحده بالطعن في الأحكام المحددة بالمادة (٢٣) من القانون دون غيره من أعضاء هيئة مفوضي الدولة - هذا الاختصاص لا يجوز التفويض فيه ويتعين أن يكون تقرير الطعن موقعاً من رئيس هيئة مفوضي الدولة ولا يجوز أن يقوم بتوقيعه أي عضو من أعضاء الهيئة نيابة عن رئيسها.

الحكم

المادة (٢٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .
الأصل هو عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية ، استثناء من ذلك أجاز القانون لرئيس هيئة مفوضي الدولة وحده الطعن في هذه الأحكام دون غيره من أعضاء هيئة مفوضي الدولة ذلك لأن هذا الاختصاص لا يجوز التفويض فيه ويتعين أن يكون تقرير الطعن موقعاً من رئيس هيئة مفوضي الدولة ولا يجوز أن يقوم بتوقيعه أي عضو من أعضاء الهيئة نيابة عن رئيسها - إذا ما تم ذلك ووقع أحد أعضاء الهيئة على تقرير الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا كان هذا التقرير باطلاً لصدوره ممن لا يملك الحق في إقامة الطعن .
(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٧ / ٣ / ٢٢ - س ٤٢ ص ٦٨١)

المطلب الثاني

منع ذوي الشأن من الطعن أمام المحكمة

في ظل قانون سنة ١٩٥٥

في ظل قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قصر المشرع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على رئيس هيئة مفوضي الدولة وحده. ومن المبادئ التي تقرر في ظل هذا القانون المبدأ التالي:

المبدأ رقم (١٣٧٢) - قصر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على رئيس هيئة المفوضين دون ذوي الشأن - منع ذوي الشأن لا ينصرف إلى طلبات إلغاء أحكام المحكمة الإدارية العليا نفسها إذا شابها بطلان لعدم صلاحية أحد مستشاريها لنظر الدعوي.

الحكم

إنه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٥ منه على أن حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضي الدولة إما من تلقاء نفسه وإما بناء على طلب ذوي الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجها لذلك، وأوجب ألا يقدم الطعن إلا عن طريق الأخير الذي يحجب ذوي الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذي لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك، إلا أن هذا المنع لا ينصرف طبقا لما نصت عليه المادة المشار إليها إلا إلى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها إذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، فلا مندوحة من إتاحة هذا الحق للخصم بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته.

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

المبدأ رقم (١٣٧٣) - لهيئة مفوضي الدولة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن ما دامت ترى في تلك المصلحة العامة بإتزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية، وأن المحكمة

العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو بالأسباب التي تبديها، ما دام المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون، وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه والمنصوص عليها في تلك المادة فتلغيه، ثم تنزل حكم القانون في المنازعة، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال، وكان صائباً في قضائه، فتبقى عليه وترفض الطعن.

وتلك المادة إذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن إن رأى هو وجهاً لذلك، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية، قد أقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة، كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا، ويتفرع عن ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن ما دامت ترى في ذلك المصلحة العامة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية، وأن المحكمة العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو بالأسباب التي تبديها، ما دام المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص.

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ١ق - جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٥٥ - س ١ ص ٨٥)
المبدأ رقم (١٣٧٤) - لرئيس هيئة مفوضي الدولة، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن، الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في القانون، سواء كانت الأحكام صادرة من محكمة القضاء الإداري في

دعاوى مرفوعة إليها ابتداء أو فى دعاوى مرفوعة إليها طعناً فى قرار لجنة قضائية أو فى حكم لمحكمة إدارية.

الحكم

إن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد خولت رئيس هيئة مفوضى الدولة، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب نوى الشأن، الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى تلك المادة. ونص المادة المذكورة لم يخصص الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بتلك التى تصدرها تلك المحكمة فى دعاوى مرفوعة إليها ابتداء دون الأحكام التى تصدرها فى دعاوى مرفوعة إليها طعناً فى قرار لجنة قضائية أو فى حكم لمحكمة إدارية، بل المناط فى ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر من أيهما وقامت به حالة أو أكثر من حالات الطعن المنصوص عليها فى المادة المذكورة، فالدفع، والحالة هذه، يقوم على تخصيص بغير مخصص من النص.

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ١ق - جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٥٥ - من ١ص ١٤٧)
المبدأ رقم (١٣٧٥) - الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها فى عريضة الطعن ما دامت ترى فى ذلك وجه المصلحة للعلمة ينزل حكم القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الإدارية، كما أن للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على هذا الوجه، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التى تبديها.

الحكم

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة يفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التى تعييه والمنصوص عليها فى المادة سالفه للذكر، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائباً فى قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن. ولما كانت تلك المادة إذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده، سواء من تلقاء نفسه أم بناء على طلب نوى

الشأن إن رأى هو وجهاً لذلك، حق الطعن أمام المحكمة العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية، قد أقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين "تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كلمته هى العليا" فإنه يتفرع على ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها فى عريضة الطعن ما دامت ترى فى ذلك وجه المصلحة العامة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الإدارية، كما أن للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على هذا الوجه، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التى تبديها، ما دام المرد هو إلى مبدأ الشرعية نزولاً على سيادة القانون فى روابط هى من روابط القانون العام التى تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص. ومن ثم إذا كان الثابت أن رئيس هيئة مفوضى الدولة قد قصر طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من أحقية المدعى فى تسوية ماضى خدمته فى مجلس بلدى الجيزة على أساس أحكام كادر عمال الحكومة دون ما قضى به من أحقية المذكور فى تطبيق هذا الكادر على حالته اعتباراً من تاريخ حده، فإن هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث فى حكم القانون الصحيح بالنسبة للشق الأخير.

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٥ / ١٢ / ٣ - جلسة ١٩٥٥ / ١٢ / ٣ - س ١ ص ٢٢٤)
المبدأ رقم (١٣٧٦) - حدود حق رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب نوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك.

الحكم

إنه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص فى المادة ١٥ منه على أن حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضى الدولة إما من تلقاء نفسه و إما بناء على طلب نوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك . وأوجب ألا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذى يحجب نوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذى لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك ، إلا أن هذا المنع لا ينصرف طبقاً لما نصت عليه المادة المشار إليها إلا إلى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء

الإداري أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها إذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية و التجارية فلا مندوحة من إتاحة هذا الحق للخصم بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته .

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٢ق - جلسة ٩ / ٣ / ١٩٥٧ - من ٢ ص ٦٣١)
المبدأ رقم (١٣٧٧) - حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن على أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - الأصول العامة تقضى عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الأصل إلى من يليه ، متى قام بالأصيل مانع أو عذر ، حتى لا يتعطل سير العمل.

الحكم

لئن كان قانون تنظيم مجلس الدولة قد ناط في الأصل حق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية برئيس هيئة مفوضي الدولة ، إلا أن ذلك لا يعنى أنه يتحتم أن توقع يده كل عريضة طعن تودع سكرتيرية المحكمة الإدارية العليا ، حتى لو قام بالرئيس المذكور مانع أو عذر أدى إلى قيام غيره مقامه ، ذلك أن الاختصاص وإن كان الأصل فيه أن يباشره صاحبه ، إلا أن الأصول العامة تقضى عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الأصل إلى من يليه ، متى قام بالأصيل مانع أو عذر ، حتى لا يتعطل سير العمل وقد ردت للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة هذا الأصل ونظمته ، فقضت بأنه " عند غياب للرئيس > رئيس مجلس الدولة < يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا الأقدم فالأقدم من أعضائها ، وبالنسبة إلى المحاكم الإدارية وكيل الإدارية وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد لتلك المحاكم ، وفي أعمال هيئة المفوضين وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد للهيئة ثم الأقدم فالأقدم من مستشاريها " ، كما نصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على أنه " تعرض كشوف بالأحكام الصادرة من دوائر محكمة القضاء الإداري ومن المحاكم الإدارية خلال أسبوعين من تاريخ صدور الحكم على رئيس هيئة مفوضي الدولة أو من يتدبه لذلك من الأعضاء ، ويكون كل كشف مشتملاً على ملاحظات المفوض الملحق بالدائرة أو بالمحكمة

ورأيه في الطعن في الحكم أو عدمه وأسباب الطعن ، كما يرفق به ما يقدم من نوى الشأن من ملاحظات على الحكم . ويؤشر رئيس الهيئة أو من يندبه بالموافقة على هذه الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها ، ويكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم إلى سكرتيرية المحكمة الإدارية العليا " . وهذا النص ينظم طريقة الإنابة في مباشرة الاختصاص إلى جانب قاعدة الحلول فيه بحكم القانون ، إذ يخول رئيس هيئة المفوضين نذب أحد معاونيه من أعضاء هيئة المفوضين للتأشير بالموافقة على الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها سواء أوقع هذا النذب كتابياً أم شفهاً وهو حكم يجرى على سنن الحرص على انتظام العمل والرغبة في توقي فوات مواعيد الطعن في الأحكام ، ومن ثم فلا حجة في القول بأن موقع عريضة الطعن هو أحد المستشارين دون رئيس هيئة المفوضين ، لأنه كان فعلاً عند الضعن في الحكم المطعون فيه أقدم المستشارين الملحقين بهيئة مفوضي الدولة ، وهو الذي كان يتعين عليه بهذه الصفة القيام مقام رئيس الهيئة في اختصاصه بحكم الضرورة عند قيام المانع بالرئيس المذكور ، وبالتالي يكون هذا الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣ق - جلسة ٣٠ / ١١ / ١٩٥٧ - س ٣ ص ٢١٦)

المطلب الثالث

نطاق حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن

علي أحكام محكمة القضاء الإداري

المنعقدة بهيئة استئنافية

المبدأ رقم (١٣٧٨) - الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية، الأصل أنها أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثاني درجة، غير أنه لاعتبارات خاصة أجاز المشرع لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في هذه الأحكام في حالتين فقط - ١: أن يكون الحكم قد صدر علي خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا - ٢: أن يكون الفصل في الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة يستلزم تقرير مبدأ قانوني من المحكمة الإدارية

العليا لم يسبق لها تقريره - طعن هيئة مفوضي الدولة في حكم من هذه الأحكام لغير هذين السببين - أثره الحكم بعدم جواز الطعن.

الحكم

ومن حيث إن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه «لما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جري عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره ومؤدي ذلك أن الأحكام التي تصدر من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية هي أحكام نهائية بصبان أنها صادرة من محكمة ثان درجة غير أن المشرع لاعتبارات خاصة قدرها أجاز الطعن في تلك الأحكام وجعل الحق في إقامته مقصورا على رئيس هيئة مفوضي الدولة وحده دون غيره من الأخصام، وفي ذات الوقت لم يجعل هذا الحق مطلقا من كل قيد بل حصره في حالتين لا ثالث لهما، أولهما أن يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية قد صدر على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وذلك تحقيقا لاستقرار الأحكام وعدم تضاربها.

وثانيهما أن يكون الفصل في الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة يستلزم تقرير مبدأ قانوني من المحكمة الإدارية العليا لم يسبق لها أن قررت.

ومن حيث أن للثابت من تقرير الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة أنه انصب على أن الحكم المطعون فيه خالف الواقع في الأوراق إذ أن البين من حافظة المستندات التي قدمها المدعي أمام المحكمة الإدارية لوزارة المالية أنه قدم طلبا لضم مدة خدمته السابقة في الميعاد الذي استلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكذلك على خلاف ما استظهره الحكم المطعون فيه ويستند قضاءه على أساسه والواضح أن هذا الوجه من الطعن لا يندرج البتة تحت أي من الحالتين سالفتي الذكر اللتين تخول أحدهما لرئيس هيئة مفوضي الدولة للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم يكون الطعن المائل مقاما في غير الأحوال التي

أجازها القانون لرئيس هيئة مفوضي الدولة، وهذا ما لا يجوز.

(الطعن رقم ٣٢٣٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٤)

المبدأ رقم (١٣٧٩) - أحكام محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية هي أحكام نهائية لا يجوز لذوي الشأن الطعن فيها - يجوز لهيئة مفوضي الدولة الطعن فيها في حاليتين اثنتين هما: أن يكون الحكم الاستئنافي قد صدر علي خلاف ما جرت به أحكام المحكمة الإدارية العليا أو أن يكون الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق من هذه المحكمة - أساس ذلك: حرص المشرع ألا يقوم التعارض بين مبادئ تقررها أحكام نهائية للقضاء الإداري بهيئة استئنافية وبين ما تجري عليه المحكمة الإدارية العليا - إذ كانت أوجه الطعن التي أثارها هيئة مفوضي الدولة لم تتصل بحالة من حالتي الطعن في الأحكام الاستئنافية بل كانت أوجه الطعن هي التعقيب علي الحكم المطعون عليه من حيث ثبوت الوقائع المنتجة في الدعوي أو عدم ثبوتها تكون هيئة مفوضي الدولة قد جاوزت في طعنها الحالتين الاستثنائيتين - الحكم بعدم قبول الطعن.

الحكم

إن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر له القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت علي أن " أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية، فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم، وذلك إذا صدر الحكم علي خلاف ما جري عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره ".

ومفاد ذلك أن أحكام محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية، أحكام نهائية لا يجوز لذوي الشأن الطعن فيها وأنه استثناء من الأحكام النهائية التي تنسم بها هذه الأحكام أجاز لهيئة مفوضي الدولة الطعن فيها في حاليتين اثنتين محدودتين هما أن يكون الحكم الاستئنافي قد صدر علي خلاف ما جرت به أحكام المحكمة الإدارية العليا، أو أن يكون الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق من هذه المحكمة وهما حالتان

استثنائيتان لا يسوغ التوسع فيهما، وهما مما تتعلقان بمبادئ المحكمة الإدارية العليا تأكيدا للقائم فيها أو تقريراً للجديد فيها، بحسبان أن ما تجري عليه المحكمة الإدارية العليا هو ما يتعين على محاكم مجلس الدولة إتباعه، ضماناً لاستقرار الأوضاع القانونية والمراكز المختلفة، وتبياناً لوجه الحق في شتى القضايا للقانون الإداري. وحرصاً من المشرع ألا يقوم للتعارض بين مبادئ تقررها أحكام نهائية للقضاء الإداري بهيئته الاستئنافية، وبين ما تجري عليه المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث أن مناط استخدام هيئة مفوضي الدولة سلطتها في الطعن على الأحكام النهائية التي تصدرها محكمة القضاء الإداري بهيئتها الاستئنافية، هو أن يكون الحكم الاستئنافي المطعون فيه صدر مخالفاً لما جري عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو أن يكون مشتملاً على مبدأ قانوني غير مسبوق في قضاء هذه المحكمة. وعلة إناطة هذه السلطة بهيئة مفوضي الدولة، هو هيمنة ما تقرره المحكمة الإدارية العليا من مبادئ في قضائها على وجوه التفسير والتطبيق التي تتبعها محاكم مجلس الدولة عامة، حرصاً على اتساق الأحكام وانسجام المبادئ القانونية وصدورها جميعاً في مشرب قانوني واحد. هي علة تدور فيها سلطة هيئة المفوضين في الطعن في الأحكام الاستئنافية وجوداً وعدماً.

ومن حيث أنه ثبت للمحكمة، أن وجوه الطعن التي أثارتها هيئة مفوضي الدولة في الحالة المعروضة، لم تتصل بحالة من حالتها للطعن في الأحكام الاستئنافية التي حددتها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ سالفه البيان، إنما اتصلت هذه الوجوه بوزن المحكمة للدليل ويمدي تحققها من ثبوت إنذار الجهة الإدارية للمدعي بإنهاء خدمته في فترة لقطاعه عن العمل، وباستخلاصها من سياق الدعوي للقرائن الموضوعية التي تفيد أو لا تفيد في الواقع حصول الإنذار وهي كلها وجوه تدخل في جانب التحقيق الموضوعي لحقائق الدعوي، دون أن تقترب من مجال تقرير مبدأ قانوني مخالف لقضاء المحكمة الإدارية أو غير مسبوق فيها. والحال أن تقرير الطعن قد أعلن إلى الجهة الإدارية، وأنها أخطرت بتاريخ جلسة الثاني من أبريل سنة ١٩٨٠ بما يفيد أن مسلك المحكمة في إجراءات الدعوي كان سليماً ولم يحد عن المستقر في أصول المرافعات، وبما لا وجه معه للقول بأن المحكمة تلتزم بأن تطلب من الهيئة المطعون ضدها بطريق الاتصال المباشر، ما دامت المحكمة قد طالبت الهيئة بما رأته منتجاً في ثبوت وقائع

الدعوي، بما أصدرته من قرارات في هذا الشأن في جلساتها العلنية وبإتاحة العديد من الفرص للهيئة لتقديم هذه البيانات.

ولا تثريب علي المحكمة بعد ذلك إن هي استخلصت من تقاعس الهيئة عن تقديم البيانات، ما لطمأنت إليه في وزن الدليل والتثبت من الوقائع ما دامت قد صحت إجراءات الدعوي، فإن ما استخلصته المحكمة من واقع الحال بشأنها، ليس من شأنه أن يجرح قضاء سابقا للمحكمة الإدارية العليا، ولا أن يقضي تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق.

ومن حيث أنه تبين مما سبق أن جوانب الطعن التي قام بها تقرير هيئة مفوضي الدولة، إنما تتعلق بالتعقيب علي حكم المحكمة المطعون عليه من حيث الوقائع المنتجة في الدعوي أو عدم ثبوتها برأيا كان وجه الصواب في هذا الأمر فإن هيئة المفوضين قد جاوزت في طعنها المائل، الحالتين الاستثنائيتين المحددتين في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة، للطعن علي أحكام محكمة القضاء الإداري بهيئتها الاستئنافية. الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن. (الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ - س ٢٩ ص ١٠٦٠)

المبدأ رقم (١٣٨٠) - المحكمة الإدارية العليا - طعن - تقرير الطعن وأسبابه - الأصل أن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثاني درجة غير أنه لاعتبارات خاصة أجاز المشرع لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في هذه الأحكام في حالتين فقط .

الحكم

الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية - الأصل أنها أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثاني درجة غير أنه لاعتبارات خاصة أجاز المشرع لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في هذه الأحكام في حالتين فقط:

١- أن يكون الحكم قد صدر على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا .

٢- أن يكون الفصل في الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة يستلزم تقرير مبدأ قانوني من المحكمة الإدارية العليا لم يسبق لها تقريره - طعن

هيئة مفوضي الدولة في حكم من هذه الأحكام لغير هذين السببين - أثره
- الحكم بعدم جواز الطعن .

(الطعن رقم ٣٢٣٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٨٤ / ٦ / ٢٤ - س ٢٩ ص ١٣٣٢)
المبدأ رقم (١٣٨١) - يتقيد الطعن المقدم من هيئة مفوضي الدولة في أحكام
القضاء الإداري بهيئة استئنافية أمام المحكمة الإدارية العليا بالحالتين
المنصوص عليهما بالمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة - أثر ذلك: أن الطعن
المقام في غير هاتين الحالتين يترتب عليه الحكم بعدم جواز نظر الطعن.

الحكم

ومن حيث إن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٣ من قانون مجلس الدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يقضي بأن الأحكام الصادرة من محكمة
القضاء الإداري في الطعون المقدمة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية، لا يجوز
الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال
ستين يوما من تاريخ صدور للحكم، وذلك إذا صدر الحكم علي خلاف ما جري
عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا، أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير
مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جري علي أن طعن هيئة مفوضي الدولة
في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية أمام المحكمة
الإدارية العليا لغير الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٢٣ من قانون مجلس
الدولة المشار إليه يترتب عليه الحكم بعدم جواز نظر الطعن.

ومن حيث أنه علي الوجه الأول من أوجه الطعن، المتعلق بمخالفة الحكم
المطعون فيه لما جري عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن النصاب
المالي المطلوب للترشيح للعمدية فالثابت أن الحكم المطعون فيه قد استند إلي ما
جري عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا بالنسبة لبحث توافر ملكية هذا النصاب
وأورد ذات العبارات المدونة بأسباب حكمها الصادر بجلطة ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٠
في الطعن رقم ٨٤٨ / ٥ ق - الذي استند إليه تقرير الطعن - إلا أن الحكم
المطعون فيه استخلص دلائل جدية التصرف استخلاصا غير سائغ لو من أصول
لا تنتجها في نظر الطاعن ، وهي مسألة إذ تتعلق باستخلاص المحكمة لدلائل
جدية التصرف فإنها تعتبر مسألة واقع تقدرها محكمة الموضوع ومن ثم فلا

يندرج ضمن الحالة الأولى من حالي الطعن المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة المشار إليه .
(الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٢ - س ٣٣ ص ١٧٢٠)

المطلب الرابع

حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن

في أحكام المحكمة التأديبية

بناء على طلب العامل المفصول

المبدأ رقم (١٣٨٢) - المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - على رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب العامل المفصول إن يقيم الطعن في حالات الفصل من الخدمة - طعن هيئة مفوضي الدولة بدون طلب من العامل المفصول يترتب على بطلان التقرير .

الحكم

من حيث إن السيد المستشار هيئة مفوضي الدولة قد أقام طعنه على أساس أن القانون أوجب الطعن في الأحكام الصادرة بالفصل من الخدمة .
من حيث إن المادة ٢٢ من قانون رقم ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية و يكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون و يعتبر من نوى الشأن في الطعن ، وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة .

ومن حيث إن أوراق الطعن المائل قد خلت مما يفيد تقدم السيدة المفصولة بطلب من هذا الشأن إلى هيئة مفوضي الدولة ، كما لم يشير بتقرير الطعن إلى مثل هذا الطلب ، ومن ثم فلا يمكن ، والأمر كذلك حمل تقرير الطعن تأسيساً على النص المذكور .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٣/ ٤/ ٩)

المبدأ رقم (١٣٨٣) - اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن

الجوازي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية كما أن اختصاصه في إقامة الطعن وجوبا إذا ما طلب العامل المفضل ذلك مقصور على حالة العامل المفضل بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها - نتيجة ذلك : أنه يخرج من دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوي في ذلك أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من خدمة أم بغير هذه العقوبة أو إن يكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرار صادر من أحد المجالس التأديبية عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

الحكم

المستفاد من حكم المادتين ٢٢، ٢٣ من قانون الدولة في مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية كما أن اختصاصه في إقامة الطعن وجوبا إذا ما طلب العامل المفضل ذلك مقصور على حالة العامل المفضل بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها - نتيجة ذلك : أنه يخرج من دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوي في ذلك أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من خدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرار صادر من أحد المجالس التأديبية عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

من حيث إن قيام رئيس هيئة مفوضي الدولة بالطعن في قرار مجلس التأديب المشار إليه بناء على طلب العامل المفضل من الخدمة يثير بلائ ذي بدء البحث في مدى اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في إقامة هذا الطعن في ضوء حكم المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي جاءت ناسخة لحكم المادة ٣٢ من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية و المحاكمات التأديبية التي أُسند إليها العمل المنكور في تقرير طعنه .

ومن حيث أن المستفاد من استقراء حكم المادتين ٢٢ ، ٣٢ ، من قانون مجلس الدولة سالف الذكر أن اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور كذلك على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية كما إن اختصاصه في إقامة الطعن وجوبا إذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور كذلك على حالة العامل المفصول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها . ومن ثم يخرج عن دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوي في ذلك إن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو يكون العامل قد طالب رئيس هيئة مفوضي الدولة بالطعن فيها أم لم يطلب وعليه هذا الحكم في جميع الحالات المشار إليها واضحة و هي إن هيئة مفوضي الدولة بحكم نظامها القانون لا هيمنة لها على القرارات الصادرة من مجالس التأديب لأنه لا اختصاص لها في متابعة أعمال هذه القرارات خلال مواعيد الطعن المقررة قانونا . ولما كان الأصل إن لا تكيف إلا بمقدور واقتصر سلطانها وفقا لإحكام قانون مجلس الدولة على مجرد إبداء الرأي القانوني فيها وذلك بعد إن يتصل أمر الطعن فيها من طرفي الخصومة بالمحكم المختصة .

ولا يسوغ التفرقة في هذا الشأن بين قرارات مجالس التأديب الصادرة بالفصل من الخدمة وتلك الصادرة بعقوبة ادني فيلزم رئيس هيئة مفوضي الدولة بالطعن في الأولى إذا طلب العامل ذلك بينما لا يملك في الثانية ثمة ولاية وذلك بمنقولة إن المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر أو جبت على رئيس هيئة مفوضي الدولة الطاعن بناء على طلب العامل المفصول لا يسوغ ذلك لأن سلطة رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الوجوبي المنصوص عليه في هذه المادة وسلطته في الطعن الجوازي المنصوص عليه في المادة ٢٣ منقولة في الحالتين بأحكام المحاكم التأديبية والأصل إن الاصطلاح القانوني لا يحمل في ذات التشريع إلا على معنى واحد وبالتالي في نص المادة ٢٢ سالف الذكر معنى موسعا يشمل قرارات المجالس التأديبية على خلاف تفسير ذات العبارات في المادة ٢٣ المشار إليها بما ينطوي على تفرقة غير مستساغة بين متمثلين الأمر الذي يتعين معه في الحاليين قصر ولاية رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن

الوجوبى والجوازي على أحكام المحاكم التأديبية دون قرارات المجالس التأديبية التراما بمدلول عبارة أحكام التأديبية واللغة في عدم ذكر قرارات مجالس التأديب سالف الذكر والمثار لاستدلال بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من إن يكون الطعن في القرارات مجالس التأديب أمام المحاكم الإدارية العليا شأن أحكام المحاكم التأديبية للقول بوجوب التسويات بين قرارات مجالس التأديب في مجال الطعن فيها لا مثار لذلك لان الاعتبارات التجارية بصفة خاصة والتي تتفق مع تعدد مراحل الطعن في قرارات مجالس التأديب هي التي حدثت بالمحكمة الإدارية العليا إلى هذا قرارات مجالس التأديب هي التي حدثت بالمحكمة التأديبية في خصوصية الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا وإذ كان قضاء المحكمة الإدارية العليا لم يسو تماما بين قرارات مجالس التأديب وبين الأحكام التأديبية وكان لا يوجد ثمة مبرر من قانون لمدل هذه بعدم الاختصاص المقرر لرئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن في أحكام المحاكم التأديبية بل وكانت النصوص القانونية على ما سلف بيانه تقضى بغير ذلك فإنه ينتفي تبعا لذلك مبرر تخويل رئيس هيئة مفوضي الدولة سلطة الطعن في قرارات المجلس التأديبية . ويكون طعنه والأمر كذلك فيها صادرا من غير ذي صفة قانونا.

من حيث انه لما كان الأمر كما تقدم فقد تعين القضاء بعدم قبول الطعن المائل لرفعه من غير ذي صفة قانونا .

(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢ / ٢ / ٦ - من ٢٧ ص ٣٠٠)
المبدأ رقم (١٣٨٤) - طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة في حالات الفصل من الخدمة يتم بناء على طلب العامل المفصول - الطعن بدون طلب من العامل المفصول يترتب عليه بطلان التقرير.

الحكم

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - على رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب العامل المفصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الخدمة - طعن هيئة مفوضي الدولة بدون طلب من العامل المفصول يترتب عليه بطلان التقرير.

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٣ / ٤ / ٩ - من ٢٨ ص ٣١)
المبدأ رقم (١٣٨٥) - طعن هيئة مفوضي الدولة في قرار رئيس مجلس إدارة

البنك الاهلي بفصل عاملة من المستوى الثالث - استناد الطعن إلى انه وان كان قرار فصل عاملة قد صدر من غير مختص - إلا أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العلم والصادر بعد توقيع العقوبة قد أجاز لرئيس مجلس الإدارة هذه السلطة من شأن ذلك تصحيح عيب القرار المطعون فيه - رفض طعن الهيئة تأسيسا على أن الطعن أصبح لا سند له بعد إلغاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ وحل محله القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي أناط بالمحكمة التأديبية دون غيرها سلطة توقيع الفصل .

الحكم

انه ولئن كان قرار فصل المطعون ضدها قد صدر من غير مختص في تاريخ اتخاذه . إلا انه وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين شاغلي المستوى الثالث . فان من شأن ذلك تصحيح القرار المطعون فيه . إلا انه لما كان هذا الذي استند إليه الهيئة قد أضحى ولا سند له بعد أن ألغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه وحل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وناط بالمحكمة التأديبية دون غيرها سلطة توقيع عقوبة الفصل في حالة المعروضة فمن ثم يتضح عدم زوال عيب عدم الاختصاص عن القرار فيه لما تضمنه من غصب لسلطة المحكمة التأديبية .

(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢١ / ١ / ١٩٨٤)

المطلب الخامس

مدى حق رئيس هيئة مفوضي الدولة

في الطعن على قرارات مجالس التأديب

أمام المحاكم الإدارية العليا

المبدأ رقم (١٣٨٦) - اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارية والمحاكم التأديبية كما أن اختصاصه في إقامة الطعن وجوبا إذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور على حالة العامل المفصول

بحكم صادر من المحكمة التأديبية دون غيرها - نتيجة ذلك : انه يخرج من دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوي في ذلك إن تكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة في قرار صادر من أحد المجالس التأديبية عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير صفة .

الحكم

من حيث إن قيام هيئة مفوضي الدولة بالطعن في قرار مجلس التأديب المشار إليه بناء على طلب العامل المفصول من الخدمة يثير بادئ ذي بدء البحث في مدى اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في إقامة هذا للطعن في ضوء حكم المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة للصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية التي استند إليها العامل المذكور في تبرير طعنه .

ومن حيث إن الاستفادة من استقراء حكم المادتين ٢٢ ، ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر أن اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن للجولزي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية كما إن اختصاصه في إقامة الطعن وجوبا إذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور كذلك على حالة للعامل المفصول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها . ومن ثم تخرج عن دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العامل قد رئيس هيئة مفوضي الدولة بالطعن فيها أم لم يطلب وعلّة هذا الحكم نظامها القانوني لا هيمنة لها من متابعة أعمال هذه المجالس ولا تعقيب على قراراتها وبالتالي يستحيل عليها تناول بحث مشروعية هذه القرارات خلال مواعيد الطعن المقررة قانونا . ولما كان الأصل أن لا تكليف إلا بمقتور لذلك فقد سلطتها وفقا لإحكام قانون الدولة على مجرد إبداء الرأي القانوني فيها وذلك بعد أن يتصل أمر الطاعن فيها من طرفي الخصومة بالمحكمة المختصة .

ولا يسوغ التفرقة في هذا الشأن بين قرارات مجالس التأديب الصادرة بالفصل من الخدمة وتلك الصادرة بعقوبة أدنى فيلزم رئيس هيئة مفوضي الدولة بالطعن

في الأولى إذا طلب العامل ذلك بينما لا يملك في ذلك الثانية ثمة ولاية وذلك بمنقولة أن المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر أوجب رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن بناء على طلب العامل المفصول لا يسوغ ذلك لأن سلطة رئيس مفوضي الطعن للواجب المنصوص عليه من هذه المادة وسلطته في الطعن الجوازي المنصوص عليه في المادة ٢٣ منوطة في الحالتين بأحكام المحكمة التأديبية والأصل إن الاصطلاح القانوني لا يحمل في ذات التشريع إلا على معنى واحد وبالتالي ينبو على منطلق التفسير السليم تحمل عبارة أحكام المحكمة التأديبية في نص المادة ٢٢ سالف الذكر معنى موسعا يشمل قرارات المجالس التأديبية على خلاف تفسير ذات العبارات في المادة ٢٣ المشار إليها بما ينطوي على تفرقة غير مستساغة بين مئاثنتين الأمر الذي بتعين معه في الحالتين قصر ولاية رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الوجوبي والجوازي على أحكام المحكمة التأديبية دون قرارات المجلس التأديبية التزاما بمنطوق عبارة أحكام المحاكم التأديبية للقول بوجوب التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا شأن أحكام التأديبية للقول بوجوب التسوية بين قرارات مجلس التأديب في التقاضي والسرعة المتطلبة في الفصل في المنازعات الإدارية بصفة خاصة والتي تتنافى مع تعدد مراحل الطعن في قرارات مجالس التأديب هي التي حدثت بالمحكمة الإدارية العليا إلى هذا القضاء فاعتبرت قرارات مجالس التأديب بمثابة الأحكام التأديبية في الخصوصية للطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا وإذا كان قضاء المحكمة الإدارية العليا لم يسو تماما بين قرارات مجلس التأديب وبين الأحكام التأديبية وكان لا يوجد ثمة من قانون لمثل هذه التسوية بعدم إلا اختصاص المقرر لرئيس هيئة مفوضي الدولة في للطعن في أحكام المحاكم التأديبية بل وكانت النصوص القانونية على ما سلف بيانه تقضى بغير ذلك فإنه ينتفي تبعا لذلك مبرر تخويل رئيس هيئة مفوضي الدولة سلطة الطعن في القرارات الصادرة من المجالس التأديبية بل وكانت للنصوص القانونية على ما سلف بيانه سلطة الطعن في قرارات المجالس للتأديبية ، ويكون طعنه والأمر كذلك فيما صادرا من غير ذي صفة قانونا .

ومن حيث انه لما كان الأمر كما تقدم فقد تعين القضاء بعدم قبول الطعن المائل لرفعه من غير صفة قانونية .

(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٦)

المطلب السادس

مدى حق هيئة مفوضي الدولة في تقديم طلبات

أو أسباب جديدة غير التي تضمنها تقرير الطعن

المبدأ رقم (١٣٨٧) - مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقوم مفوض الدولة بتهينة الدعوى المرافعة وعليه إعداد التقرير محددًا الوقائع و المسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبقاً - ومقتضى المادة ٢٣ من القانون سالف الفكر أن يكون اختصاص الطعن في الأحكام إلى المحاكم الأعلى لرئيس هيئة مفوضي الدولة - نتيجة ذلك: أن لهيئة المفوضين أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها أمام المحكمة في أية درجة ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة يقتل حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية - لمفوض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهينة الطعن للمرافعة أن يبدى رأيه في تقريره على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو أسباب في تقرير الطعن بإبداء أسباب جديدة وبطلبات أخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن - دفع للمطعون ضده بعد جواز نظر الطعن أو بعد قبوله لانتفاء المصلحة بعد أن أقرت هيئة مفوضي الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل في طلبات المطعون ضده بعد تعديل لا يقبل منها بعد ذلك الطعن في هذا الأساس - هذا الدفع في غير محله ويعتبر حقيقاً بالرفض .

الحكم

من حيث إن المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأنه يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري وذلك في الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت المحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو الخطأ في

تطبيقه أو تأويله . ٢ - ٣ -

ويكون لنوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم . وتجرى المادة ١٧ من القانون المشار إليه كالاتي :

تتولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى ، وتهيئتها للمرافعة ، ولمفوض الدولة في سبيل تهيئة الدعوى ... ويودع المفوض بعد إتمام الدعوى تقرير يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها ويبدى رأيه مسببا ويجوز لنوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم . ومقتضى ذلك أن مفوض الدولة يهيئ الدعوى للمرافعة وعليه إعداد التقرير محددًا الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها للنزاع ويبدى رأيه مسببا .

وغنى عن البيان أن هيئة مفوضي الدولة إنما تقوم بالطعن في الأحكام ابتغاء المصلحة العامة باعتبار أن رأى الهيئة يتمثل فيه الحجة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا ، ويتفرع على ذلك أن لهذه الهيئة أن تقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهيئة الطعن للمرافعة وإعداد التقرير الطعن ، بإبدائه أسبابا جديدة وطلبات أخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن . كل ذلك ابتغاء للمصلحة العامة ما دام المراد هو إلى مبدأ المشروعية نزلا على سيادة القانون في روابط القانون العام ، فإذا جاء رئيس هيئة مفوضي الدولة وطعن في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري بمقولة أنه أخطأ في تطبيق القانون حين حكم باختصاصه وبنظر الدعوى المطروحة - والاختصاص من النظام العام ويكون يدلؤه ولأول مرة في أية مرحلة من مراحل الدعوى كما يمكن للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها - فإن الطعن يكون قد أقيم من مختص ومن نوى مصلحة قانونية وبالتالي يكون الدفع الذي أبداه المطعون ضده في غير محله حقيقيا بالرفض .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٢)

يلاحظ أن طعون هيئة مفوضي الدولة قد استثيت من قاعدة عدم القبول في حالة تقديم الطاعن بطلبات جديدة لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا لم تتمنها عريضة الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري للمحكمة التي بينها الحكم ، وقد قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ القضائية بجلسة

١٠/١/١٩٨٢ بأنه متى كان طلب الطاعن تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على حالته هو طلب جديد يتقدم به لأول مرة أمام المحاكم الإدارية العليا، وكان يتبين أن يكون ضمن طلباته في العريضة أمام محكمة القضاء الادلري الأمر الذي لم يحدث ، ومن ثم فانه لا يقبل عملا بالمادة ٢٣٥ مرافعات ، كما قضت في الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٤ القضائية بجلسة ١ / ٦ / ١٩٨٢ بأن المطعون ضده بدوره لا يجوز إن يتقدم في الطعن المقام من خصمه بطلبات جديدة لصالحه .

المطلب السابع

مدى حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في إعداد

التقارير بالرأي القانوني في الدعاوى والطعون

نعرض في هذا البند أحد المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ولا نجد لها سنداً من القواعد والأصول المقررة وهو لا يمثل مبدأ متواتراً يمكن التأكيد عليه بما يهون من أمر ذلك الخروج الذي نعتقه .

وذلك أن هيئة مفوضي الدولة تأخذ مكانها الراسخ في قلب القسم القضائي لمجلس الدولة وفقاً لحكم المادة ٣ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وتؤلف من أحد نواب رئيس المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وتؤلف من أحد نواب رئيس المجلس رئيساً وعدد كاف من المستشارين وغيرهم (المادة ٦) ونظمت دور واختصاصات هيئة مفوضي الدولة العديد من المواد وأنها للمادة ١٧ التي ناطت بمفوض الدولة بإداع تقرير بالرأي القانوني في الدعوى ، واستقرت المبادئ على حق رئيس هيئة مفوضي الدولة وفقاً لحقه في الطعن على أحكام المحاكم الإدارية ومحاكم القضاء الإداري منعقدة بهيئة استئنافية أن يودع تقرير بالرأي القانوني في الطعن ، إلا أن الحكم محل التعليق لم يجر لرئيس هيئة مفوضي الدولة إعداد تقرير بالرأي القانوني في الدعاوى بشكل عام وقصر ذلك الحق على الفرد صاحب الولاية وفقاً لحركة التنقلات وتوزيع العمل بهيئة مفوضي الدولة ، وأنكر على رئيس الهيئة دوره القضائي في هذا الأمر ، وذلك انه ولئن كان الرئيس لا يوزع على أحد نواب الهيئة إلا أن ذلك لا ينفي عنه

الولاية القضائية ولا يحيله رئيساً إدارياً فحسب ، فإذا ذهبنا مع المستقر في هذا الشأن إلى أن مفوضي الدولة يحل بعضهم محل البعض في التمثيل أمام دوائر المحاكم فإن تصدى رئيس هيئة مفوضي الدولة لاعداد تقرير في دعوى أو أخرى لا يفقد صلاحيته إعداد التقرير فهو يملك الإلحاق والندب المؤقت لضرورة يراها وهو لا يكلف بإصدار قرارات مكتوبة في هذا الشأن ، ومن ثم جاز ذلك القول - لأى من دوائر الهيئة وأن يعد التقرير بالرأي القانوني فيما دون أن يكون للمحكمة إن تنكر عليه ذلك ، وبطبيعة الحال ، فإن الأمر قد يختلف فيما لو أعد رئيس الهيئة تقرير بالرأي معارضا أو مخالفا لتقرير الدائرة المعتمدة منها ومن رئيسها بأسلوب المداولة المتعارف عليه أو ادخل التعديلات بالحذف أو الإضافة على ذلك التقرير ، إلا أن الحكم محل التعليق لم يشر إلى ذلك من قريب أو بعيد ، ولعل عدم تواتر مثل هذا الحكم وظروف إصداره تجعل منه شروداً عن الاتجاه الصحيح لا يمثل مبدأ بالمعنى الفني لفكرة المبدأ المستقر .

وفيما يلي نعرض لهذا الحكم وملخص لما قرر :

المبدأ رقم (١٣٨٨) - لا يسوغ لرئيس هيئة مفوضي الدولة ، لمجرد هذه الصفة ، أن يعدل أو يلغى أو يحذف أو يضيف تقرير إلى أية دعوى في أية محكمة لأنه ليس صاحب الولاية العامة في تحضير الدعاوى الإدارية وتهيئتها للمرافعة وإيداع الرأي القلنوني باسم الهيئة فيها - الالتفات عن التقرير المعد من رئيس هيئة مفوضي الدولة لصدوره من غير ذي ولاية قضائية في كتابة أي تقرير قضائي ولا يغير من ذلك إقرار مفوض الدولة صاحب الولاية بمحضر الجلسة للتقرير بعد تقديمه.

الحكم

من حيث إنه يبين بوضوح من النصوص سالفه البيان إن هيئة مفوضي الدولة لها كيان قانوني مميز عن المحاكم بمجلس الدولة وهي وإن كانت لها الاختصاص كهيئة في تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة إلا أن هذا الاختصاص كهيئة في تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة إلا إن هذا الاختصاص منوط بمفوضي الدولة الذين يختصون بصريح النصوص بالفصل في طلبات الإعفاء من الرسوم وبتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء هذا التحضير والتهيئة للمرافعة ويتولون في هذا الصدد تكليف الأطراف بإيداع المستندات والأوراق المتعلقة

بالدعاوى أو الطعون التي ينظرونها وتوقيع الغرامات عند الحاجة استيفاء لتلك المستندات والأوراق ، وكما قصر المشرع هذه الاختصاصات على " مفوضي الدولة " فإنه أيضا قصر واجب إيداع تقرير مسبب بالرأي القانوني عليه دون غيره وذلك باعتبار أنه كما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة منذ إنشاء الهيئة سنة ١٩٥٥ ، فإن مفوض الدولة يتحدد ولايته بحسب توزيعه في العمل بهيئة مفوضي الدولة وفقا للقواعد المقررة في قانون مجلس الدولة ولائحته الداخلية وبصفة خاصة وفقا لإحكام المادتين ٦٨ مكرر ١ ، ٧٨ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حيث يتحدد ولاية واختصاص كل مفوض الدولة في الحركة السنوية للتنقلات بموافقة المجلس الخاص للمجلس من حيث الإلحاق بالهيئة ، ثم يصدر قرار من رئيس المجلس بناء على ما يعرضه رئيس هيئة مفوضي الدولة بتوزيع المفوضين أمام محكمة مجلس بناء على ما يعرضه رئيس هيئة مفوضي الدولة بتوزيع المفوضين أمام محاكم مجلس الدولة وبمراعاة الحد الأدنى لللازم في درجة كل منهم وفقا لما قضى به القانون ، وبالتالي فإنه لا يسوغ لأى من المفوضين لدى محكمة معينة أن يتولى عمل زميل له في آخر أو في دائرة من دوائر المحاكم و ذلك ما لم تتبع الإجراءات القانونية اللازمة لتحديد ولايته واختصاصه أما بطريقة الإلحاق أو التندب المؤقت وللضرورات التي يستلزمها ذلك ، كما أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المفروض جزء من التشكيل القضائي والقانوني للمحاكم التي تبطل جلساتها وإجراءاتها ما لم يحصرها مفوض الدولة المختص ، كما أنه في ذات الوقت بمجرد تحديد اختصاص مفوضي الدولة فإنه يستمد ولايته بالنسبة للدعوى الإدارية من القانون ذاته ، وليس من رئيس مجلس الدولة أو رئيس هيئة مفوضي الدولة ومن ثم فإنه يخضع للقواعد التي حددها القانون لصلاحيه القضاء وردهم ، ويؤدي واجبه على استقلال كامل ولا يخضع في جملة القضائي البحث المتصل برأيه القانوني للمسبب في الدعوى لتوجيهات من رئيس هيئة مفوضي الدولة أو من رئيس مجلس الدولة أو غيرهم من المستشارين الإقدام أو الأعلى درجة منه مهما علت مرتبتهم أو زادت أقدميتهم ذلك أنه يشارك في مباشرة القضية القانونية وحده في الدعوى و بغير تقرير في الدعاوى الموضوعية يبطل الحكم الصادر فيها ، ومن ثم فهو يباشر ولايته في حدود القانون على استقلال تام كالقضاء ، ولا سلطان

عليه في قضائه لغير القانون ولا يجوز ولاية سلطة داخل مجلس الدولة أو خارجها التدخل في عمله القضائي المتعلق بشئون العدالة الدارية بمحاكم مجلس الدولة وفقا لصريح نص المادة ١٦٦ من الدستور .

ومن حيث انه بناء على ما سلف بيانه من أسس ومبادئ يقوم عليها نظام محاكم الدولة وهيئة مفوضي الدولة ، فان الثار المرتب على ذلك لا يسوغ لرئيس هيئة قضايا الدولة ، فان الآثار المترتبة على ذلك لا يسوغ لرئيس هيئة مفوضي الدولة بمجرد هذه الصفة أن يعدل أو يلغى أو يحذف أو يضيف تقارير إلى أية دعوى في أية محكمة لأنه ليس صاحب الولاية العامة في تحضير الدعوى الإدارية وتهيئتها للمرافعة وإيداع الرأي القانوني باسم الهيئة فيها و المفوضون مهما تعددوا مرؤوسيه إداريا فيما يتعلق بها الولاية باعتبارهم وكلاء له كما هو الشأن بصريح نصوص القانون بالنسبة للنائب العام حيث ينص قانون الجزاءات الجنائية صراحة على أن تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوة الجنائية ومباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون ... الخ ، وبالتالي للنائب العام بحسب الأصل ولاية الدعوة العمومية وله في الوقت أن يتولاها بنفسه وهو ما ليس مقررًا في نصوص قانون مجلس الدولة لرئيس هيئة مفوضي الدولة حيث نصت المادة ٢٢ من قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر على أن رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن في الحالات الفصل من الوظيفة كما نصت المادة ٢٣ من ذات القانون على أن يكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة وذلك في الأحوال المبينة في الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، ورئيس هيئة مفوضي الدولة رئيس إدارة لأعضاء الهيئة والعاملين فيها يشرف بصفة عاجلة على سير العمل وتنظيمه وهو سلطة طعن في الأحكام على النحو الذي حدده القانون وليس له ولاية قضائية في إعداد وتحضير القضايا وإيداع الرأي فيها أمام المحكمة الإدارية العليا أو غيرها .

ومن حيث انه بناء على ذلك وعلى انه لم يتم صدور التقريرين التاليين المودعين من رئيس هيئة مفوضي الدولة وإعدادهما من مفوض الدولة لدى هذه المحكمة صاحب الولاية القضائية والقانونية في إعدادها الطعن وتحضيره وإيداع

الرأي القانوني مسبباً فيه للمحكمة بتقرير مودع ملف الطعن بأنه وباعتباره صادراً عن ضميره وحده بحكم ولايته القضائية بحيث يكون مسئولاً عن إعداده وتقديمه على استقلال عن أية إرادة أو سلطة أخرى داخل مجلس الدولة أو خارجه ومن ثم فإنه إذ لم يصدر هذين التقريرين عن المفوض صاحب الولاية القضائية أمام هذه المحكمة دائماً أو صدرا من غير ذي ولاية قضائية في كتابة أي تقرير قضائي في هذا الطعن فإنه يبين من ذلك أن إقرار مفوض الدولة صاحب الولاية بعد تقديمها في محضر جلسة تالية لإيداع ذي ولاية للطعن يكونان معدومي الأثر قانونياً لمخالفتهما للنظام العام القضائي لمحكمة مجلس الدولة وهيئة مفوضي الدولة .

(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٣)

المطلب الثامن

نطاق سلطة المحكمة الإدارية العليا تجاه

طعون هيئة مفوضي الدولة

المبدأ رقم (١٣٨٩) - الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضي الدولة، التي ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما تتمثل فيها الحيدة التامة لصالح القانون وحده ، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن للحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين - الطعن من غير هذه الهيئة، أي من الخصوم نوى الشأن الذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم ، يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضار الطاعن بطعنه.

الحكم

إنه ولئن كان صحيحاً أن الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضي الدولة، التي ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما تتمثل فيها الحيدة التامة لصالح القانون وحده ، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن للحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين . إلا أن الطعن من غير هذه الهيئة ، أي من الخصوم نوى الشأن

الذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم ، يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين أسقطوا حقهم في الطعن . على أنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه - فإن كان هذا الشق الآخر مترتباً على الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الشق الأول ، فإنه لا مندوحة تجنباً لقيام حكمين متعارضين ، من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منهما مثيراً للطعن في الشق الثاني .

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٨٢ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٦ - س ١٠ ص ١٧٢٣)
المبدأ رقم (١٣٩٠) - الطعن المقدم من هيئة مفوضي الدولة يطرح على المحكمة المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها و يفتح الباب أمامها لتزن الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار صحيح حكمه و إنزاله دون التقيد بأسباب الحكم .

الحكم

ومن حيث إنه عن الوجه الثاني للطعن والمتعلق بالتعويض فإنه لئن كان خطأ الجهة الإدارية أضحي ثابتاً قيامها بسبب إصدارها هذا القرار المنعدم بما يعتق مسئوليتها عن الأضرار الأدبية والمادية التي تكون قد لحقت المدعى من جراء ذلك إلا أنه يتعين ألا يكون حق المدعى في المطالبة بهذا التعويض قد سقط بالقادم ولما كانت المادة ١٧٢ من التقنين المدني تنص على أنه " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حالة بانقضاء خمسة عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع " ووفقاً لحكم النص تسقط الدعوى بالتقادم بقصر المدتين المنصوص عليها من يوم وقوع الضرر .

ومن حيث متى كان ذلك وكان الثابت أن المدعى قد علم بما يكون قد وقع من ضرر، سواء كان مادياً أو أدبياً، من جراء قرار فصله منذ تاريخ العمل به أي منذ ١٩٥٤/١٠/١٨ ولم يقم دعواه بطلب التعويض عنه إلا في ١٩٧٧/٧/١٦، أي بعد انقضاء أكثر من عشرين سنة على تاريخ وقوع الضرر وعلمه به وبالشخص المسئول عنه، كما لم يقم من الأوراق ما يفيد أنه قد قطع هذا التقادم بأي إجراء

قُطِعَ له أو أن ثمة مانع مادي أو أدبي حال دون قطعه فإنه علي هذا النحو يكون حق المدعي في طلب التعويض قد سقط بالتقادم لمضي المدة المقررة قانوناً للمطالبة به دون قطعها قانوناً أو بالمطالبة.

ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق هذا الشق.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجري علي أن طعن هيئة مفوضي الدولة - كما هو شأن الطعن المائل أمامها يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه لاستظهار صحيح حكمه وإنزاله عليه دون التقيّد بأسباب هذا الحكم.

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٣ - من ٣١ ص ٣٢١)

المطلب التاسع

أثر طعون هيئة مفوضي الدولة

علي طعون الخصوم ذوي الشأن

للمبدأ رقم (١٣٩١) - في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه - فإن كان هذا الشق الآخر مترتباً علي الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الشق الأول - فإنه لا مندوحة تجنباً لقيام حكمين متعارضين ، من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منهما مثيراً للطعن في الشق الثاني .

الحكم

إنه ولئن كان صحيحاً أن الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضي الدولة، التي ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما تتمثل فيها الحيدة التامة لصالح للقانون وحده ، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين . إلا أن الطعن من غير هذه الهيئة ، أي من الخصوم ذوي الشأن الذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم ، يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام و هو ألا يضار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم

الذين أسقطوا حقهم في الطعن . على أنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه - فإن كان هذا الشق الآخر مترتباً على الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الشق الأول - فإنه لا مندوحة تجنباً لقيام حكمين متعارضين ، من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منهما مثيراً للطعن في الشق الثاني .

(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٨ق - جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٦٥ - س ١٠ ص ١٧٢٣)
المبدأ رقم (١٣٩٢) - الطعن المقدم للمحكمة العليا من هيئة المفوضين التي ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما تتمثل فيها الحيدة لصالح القانون وحده - بينما الطعن من الخصوم ذوي الشأن الذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضر الطاعن بطعنه.

الحكم

إن الطعن المقدم للمحكمة العليا من هيئة المفوضين - التي ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما تتمثل فيها الحيدة لصالح القانون وحده - يفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين - إلا أن الطعن من الخصوم ذوي الشأن الذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضر الطاعن بطعنه - على أنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه بأن كان هذا الشق الأخير مترتباً على الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في ذلك الشق الأول - فإنه لا مندوحة تجنباً لقيام حكمين نهائيين متعارضين من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منهما مثيراً للطعن في الشق الثاني .

إن طعن الوزارة في الحكم الصادر لصالح المدعى إنما ينصب على شقه الخاص بالقضاء له بتعويض مؤقت ومن ثم فهو لا يفتح الباب لنقض ما قضى به لصالحها ضد المدعى من عدم قبول طلبه الأصلي شكلاً وهو الطلب الخاص بتسوية حالته والذي كان مطروحاً أمام المحكمة الإدارية وقعد عن الطعن في شق الحكم الصادر فيه إذ فضلاً عن ألا تضار الوزارة الطاعنة بطعنها فإنه ليس هناك

ارتباط جوهرى من قبيل ما سلف بيانه بين هذا الشق الذى لم يطعن فيه من الحكم وبين شقه الآخر المطعون فيه والخاص بالتعويض المؤقت - ذلك أن الحكم فى الطعن بما يؤكد به فى طلبه الأصلي سالف الذكر من عدم قبوله شكلا إذ أن الحكم بذلك مبنى على تكييف الطالب المذكور بأنه طلب إلغاء لقرار إداري لا طلب تسوية وعلى أنه قد رفع بعد الميعاد وذلك دون تعرض لمشروعية تصرف الجهة الإدارية أو عدم مشروعيته بما قد يتعارض مع الأسس الموضوع الذى يبنى عليه الحكم بالتعويض .

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٩٩ق - جلسة ٥ / ١١ / ١٩٦٦ - ص ١٢ ص ٢١)
المبدأ رقم (١٣٩٣) - الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من الخصوم نوي الشأن، على خلاف طعن هيئة مفوضي الدولة، يحكمه أصل مقرر هو ألا يضار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه أي من المحكوم عليهم الذين أسقطوا حقهم في الطعن. أما الطعن المقدم لها من هيئة مفوضي الدولة فيفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة - أساس ذلك.

الحكم

تطبيقا للقواعد التي تقدم بيانها كان يتعين تثبيت إعانة غلاء المعيشة للمطعون ضده على أساس المرتب المحدد لمؤهله آنف الذكر وهو عشرة جنيهات، ولكن الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك انتهى إلى تثبيت الإعانة على أساس تسعة جنيهات فقط إلا أنه وقد اقتصر للطعن على الحكومة وحدها دون هيئة المفوضين ولم يطعن ضده في الحكم بحيث أصبح نهائيا في حقه ولما كان الأصل أن الطاعن لا يضار من طعنه فإنه يتعين إقرار الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من استحقاق المطعون ضده في تثبيت إعانة غلاء المعيشة على أساس راتب شهري قدره تسعة جنيهات مما يجعل طعن الحكومة الذي يقوم على تثبيت الإعانة على أساس ثمانية جنيهات ونصف فقط في غير محله ومتعين الرفض.

إن هذا النظر لا يعتبر عدولا عما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا من قبل من أن الطعن أمامها يفتح الباب أمام تلك المحكمة لترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة لم أنه لم تقم به أية حالة

من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه فتبقي عليه وترفض الطعن.
إذ أن هذا المبدأ الذي أرسته المحكمة الإدارية العليا قد صدر في أول الأمر في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة والذي جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن أن رأي رئيس الهيئة وجهاً لذلك حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية باعتبار أن رأيها تتمثل فيه الحيطة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا. ذلك لأن هيئة المفوضين لا تمثل الحكومة ولا تتطرق باسمها وإنما تنحصر وظيفتها في الدفاع عن القانون ولذلك فإنها قد تتخذ في طعنها موقفاً ضد الإدارة لأن مصلحة الدولة في أن يسود حكم القانون ولو أدى ذلك إلى الحكم ضد الإدارة فهيئة المفوضين أشبه إلى حد ما بالنيابة العمومية الأمانة على الدعوي الجنائية.

وهذا النظر لا يصدق على الطعون التي ترفع من الخصوم وحدهم والتي أجازها لأول مرة القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة والتي يتحتم أن يتحدد نطاقها ومصلحة الطاعن وحده ولو كان الجهة الإدارية بحيث لا يسوغ أن يضار الخصم بطعنه ولا يستفيد من طعنها وحدها الخصم الذي ارتضي حكم فصار نهائياً في حقه. لأنه لا يتصور قيام نيابة قانونية بين الجهة الإدارية وبين خصمها كما هو الشأن بالنسبة إلى هيئة المفوضين والتي تعتبر نائبة عن المجتمع ومن بينه خصوم الدعوي.

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

المطلب العاشر

أثر تنفيذ الإدارة للحكم المطعون عليه

من رئيس هيئة مفوضي الدولة

المبدأ رقم (١٣٩٤) - طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة في الحكم - تنفيذه من جانب الإدارة قبل نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة - لا ينهي الخصومة في الطعن - أساس ذلك.

الحكم

إنه عن انتهاء الخصومة فإنه فوق أن الحكومة لم تقرر عدم الاستمرار في الطعن، فإن الثابت من مطالعة القرار رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر من السيد وزير للمواصلات، أنه ولئن كان للقرار قد أشار في ديباجة الحكم للمطعون فيه ونص في المادة الأولى منه علي إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي للمدعي، إلا أن هذا القرار صادر بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ أي في وقت لم يكن قد عمل فيه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ والذي نص فيه علي أن يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره، وهو القانون الذي استحدث وقف التنفيذ كأثر من أثر رفع الطعن في الأحكام إلي المحكمة الإدارية العليا، ومن ثم فإن الحكم للمطعون فيه كان وقت صدور القرار الوزاري رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩، واجب التنفيذ علي الرغم من الطعن فيه من السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة، فلا يصح والحالة هذه أن يستفاد من إصدار القرار الوزاري رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ الحكم للمطعون فيه لأن الجهة الإدارية المختصة قد قبلت هذا الحكم، فقد كانت مجبرة علي تنفيذه طعن فيه أو لم يطعن، هذا بالإضافة إلي أنها لم تكن قد أعلنت بالطعن المرفوع من السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة قبل إصدار القرار المذكور، إذ هي أعلنت بعريضة الطعن في ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٩، فلا مندوحة مع كل أولئك من اعتبار الخصومة قائمة.

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

المطلب الحادي عشر

مدى حق هيئة مفوضي الدولة

في النزول عن طعنها

المبدأ رقم (١٣٩٥) - هيئة مفوضي الدولة - حقها وحدها في تحريك الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - متى تحرك الطعن لا تملك الهيئة للنزول عنه، بل يكون ذلك من حق الخصوم وحدهم.

الحكم

لئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة، قد جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها -سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن إذا رأي رئيس الهيئة وجها لذلك- حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية باعتبار أن رأيها تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا، إلا أن الهيئة متى حركت المنازعة بهذا الطعن استمرت معتبرة قائمة بين أطرافها، فلا تملك الهيئة التصرف في الحقوق المتنازع عليها فيها، أو في مصير المنازعة بترك الخصومة في الطعن، بل يظل ذلك من شأن الخصوم وحدهم، تفصل فيه المحكمة طبقا للقانون.

(الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

المبدأ رقم (١٣٩٦) - (١). طعن هيئة مفوضي الدولة في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا بمفردها دون أي من أطراف الخصومة في الدعوي - مدي حق المدعي في الدعوي الأصلية التنازل عن مطالبة الجهة الإدارية المدعي عليها بما يدعيه في مرحلة الطعن - جائز.

(٢) تنازل المطعون لصالحه أمام المحكمة الإدارية العليا وهو المدعي في الدعوي الأصلية عن مخاصمة الجهة الإدارية المدعي عليها - أثر هذا التنازل - صيرورة الحكم المطعون فيه الصادر برفض دعواه نهائيا قبل هذا المطعون لصالحه، لأن نزوله يعني قبول ذلك الحكم - ليس لهذا النزول أثر رجعي.

(٣) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية في مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضي الدولة وحدها - تكيف هذا النزول لا يعتبر من قبيل ترك الخصومة لأن المدعي لم يكن طاعنا، والطعن مائل أمام المحكمة العليا من قبل هيئة المفوضين وحدها.

(٤) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية في مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضي الدولة وحدها - أثر هذا النزول على الخصوم الآخرين وهم جهة الإدارة وبعض الأشخاص - ليس له أثر بالنسبة لهؤلاء ويظل الطعن منظورا أمام المحكمة الإدارية العليا بالنسبة إليهم.

الحكم

إن أول ما تلاحظه هذه المحكمة علي التنازل الذي أبداه الحاضر عن المطعون لصالحه (المدعي) (حسبما هو ثابت بمحضر جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ أنه بعد أن استهلكه بالإشارة إلي موضوع وسبب دعواه الصادر فيها الحكم المطعون فيه موضحا أنه عبارة عن طلب القضاء له بالتعويض عن ضرر أصابه نتيجة لصدور قرار من السيد وزير المالية وقرارات من لجنتي بورصة العقود وبورصة مينا البصل) (المدعي عليهم الأول والثاني والثالث) وأنه لختصم شركتي فرغلي والتجارة في المحاصيل المصرية (المدعي عليهما الرابع والخامس) (بحسبان أنهما اقتضيا منه الفروق المترتبة علي تلك القرارات فتتهي المدعي إلي تقرير تنازله عن مخاصمة وزارة الاقتصاد، وعدم توجيه أية طلبات إليها لرد الفروق التي يطالب بها الشركتين المذكورتين، وذلك لأنهما هما اللتان قبضتا تلك الفروق، واللذان يعتبرهما المدعي مسئولتين عن ردها وليس من شك في أن هذا التنازل هنا بمفهوم عبارته الواضحة محدودة بانحصاره في نطاق الخصومة في الطعن أمام هذه المحكمة العليا ولا يمكن أن يكون له أثر رجعي ويترتب علي ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه بعد التنازل نهائيا في حق المدعي إذ معني التنازل قبول المتنازل لهذا الحكم الصادر في الدعوي برفضها، وتسليم منه به ولا يجوز أن يعتبر التنازل هنا من قبيل ترك الخصومة، ذلك لأن ترك الخصومة الماثلة أمام هذه المحكمة إنما ترجع في أساسها إلي الطعن المرفوع من هيئة المفوضين ولصالح القانون والعدالة الإدارية حسبما تراه الهيئة رافعة الطعن، ومن ثم يكون ترك الخصومة من حقها وحدها كما أنه لا يتصور مطلقا أن تخرج الوزارة من الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا، ويظل بعد ذلك الأفراد وحدهم ماثلين أمامها في دعوي سببها التعويض عن تنفيذ قرارات إدارية ملغاة، وخاصة بعد أن قرر المدعي المتنازل في محضر جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ أن مبني دعواه هذه المطالبة برد الفروق للمالية وكذلك لا يجوز للمدعي وهو أمام هذه المحكمة العليا أن يغير سبب دعواه الأصلية فتصبح دعوي عقد بعد أن كانت أمام محكمة القضاء الإداري دعوي تعويض عن قرار إداري معيب ولا يغير من الأمر شيئا كون الوزارة لم تر مانعا من قبول تنازل المدعي عن مخاصمتها وعدم مطالبته بأي تعويض أو فروق نتيجة للقرارات

الإدارية السالف الإشارة إليها وقد تمسك باقي المدعي عليهم بعدم قبول التنازل عن مخاصمة الحكومة المبدئي من المدعي، ويتضح من جماع ما تقدم أن طلب المتنازل غير مقبول، ولا يقوم علي سند من القانون وخلق بإطراحه جانباً.

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

المبدأ رقم (١٣٩٧) - أنط القانون بهيئة مفوضي الدولة الطعن علي أحكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم اعتبار الهيئة طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف في الحقوق المتنازع عليها وفي مصير المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة بذلك طبقاً للقانون - أساس ذلك: (تطبيقاً) : إعلان الشركة للمدعي عليها قبولها الحكم المطعون فيه والصادر من المحكمة التأديبية بإلغاء قرار فصل المدعي عليه وإعلانه للعمل مع مجازاته بتخفيض فئته الوظيفية فئة واحدة وتخفيض مرتبه جنيهين شهرياً - طعن هيئة مفوضي الدولة علي هذا الحكم - قضاء المحكمة الإدارية العليا باعتبار الخصومة غير ذات موضوع ومنتهية.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جري علي أنه ولئن كان القانون قد أنط بهيئة مفوضي الدولة الطعن في أحكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن هذه الهيئة ليست طرفاً ذي مصلحة شخصية في المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف في الحقوق المتنازع عليه وفي مصير المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة في ذلك طبقاً للقانون.

ومن حيث غن الشركة المدعي عليها وقد أعلنت قبولها للحكم المطعون فيه وعدم تمسكها بالطعن فإن الخصومة في هذه الحالة تكون قد أصبحت غير ذات موضوع - ومن ثم يتعين الحكم باعتبارها منتهية.

(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)

المبدأ رقم (١٣٩٨) - صدور حكم من المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوي

شكلاً لعدم التظلم - طعن هيئة مفوضي الدولة تأسيساً علي أن نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يشترط التظلم من الجزاءات الموقعة علي العاملين بالقطاع العام كشرط لقبول الطعن فيها - عدم اعتبار هيئة مفوضي الدولة طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة فهي لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة بل تظل المنازعة مستمرة وقائمة بين أطرافها ويظل المتصرف في الحقوق المتنازع عليها وفي مصير المنازعة من شأن الخصوم وحدهم.

الحكم

إن عناصر هذه المنازعة حسبما يتضح من الأوراق يتحصل في أن السيد / قد أقام للطعن رقم ٥٨ لسنة ٢١ قضائية أمام المحكمة التأديبية بالإسكندرية يطلب منها إلغاء الجزاء الموقع عليه من شركة الملح والصودا المصرية التي كان يعمل بها، وبجلسة ١٩٨٠/١٠/٢٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي شكلاً لعدم التظلم.

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة قد أقامت للطعن المقل في الحكم المشار إليه طالبة إلغاءه، وأقامت طعنها علي أنه طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه لا يشترط التظلم من الجزاءات الموقعة علي العاملين بالقطاع العام كشرط لقبول الطعن فيها.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر علي عدم اعتبار هيئة مفوضي الدولة في خصوص الطعون المقامة منها طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة، فهي لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة، بل تظل المنازعة مستمرة وقائمة من طرفها ويظل المتصرف في الحقوق المتنازع عليها وفي مصير المنازعة من شأن الخصوم وحدهم، وتتصل المحكمة في ذلك طبقاً للقانون.

ومن حيث إنه لذلك فإنه ولئن كانت هيئة مفوضي الدولة هي التي أقامت هذا الطعن، إلا أنه وقد قرر المدعي في الدعوي المطعون في الحكم الصادر فيها بتنازله عن الطعن وهو الذي يمكن أن يفيد من هذا الطعن، ولم يعترض علي ذلك

الطرف الآخر، لذلك تكون المنازعة في الطعن المائل قد أصبحت غير ذات موضوع بعد أن قرر من أقام الدعوي محل الطعن بتركه للخصومة فيها.
(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

الفصل الثالث

التماس إعادة النظر

الفصل الثالث

التماس إعادة النظر

نصت المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه:

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم.

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض إن كان له وجه.

ولقد وردت أحكام التماس إعادة النظر في قانون المرافعات المدنية والتجارية في المواد من ٢٤١ إلى ٢٤٧ منه.

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل إلى ستة مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول - الالتماس طريق طعن غير عادي.
- المبحث الثاني - المحكمة التي يرفع أمامها الالتماس.
- المبحث الثالث - الأحكام القابلة لالتماس إعادة النظر.
- المبحث الرابع - ميعاد الالتماس.
- المبحث الخامس - إجراءات التماس إعادة النظر والحكم فيه.
- المبحث السادس - أسباب التماس إعادة النظر.

وسنعرض لكل منها في ضوء أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وبما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة محل الالتماس وعرض أهم المبادئ القانونية التي قررها قضاء مجلس الدولة في شأنه وذلك في كل مبحث على حدة.

المبحث الأول

الالتماس طريق طعن غير عادي

أجازت المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة للطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية علي حسب الأحوال وبغير تعرض مع طبيعة المنازعة الإدارية وروابط للقانون العام.

ولذلك فإن طريق الطعن بالتماس إعادة النظر وفقاً لأحكام قانون المرافعات هو طريق غير عادي للطعن في الحكم النهائي يرفع إلي ذات المحكمة التي أصدرته إذا توافر سبب من الأسباب التي حددها القانون علي سبيل الحصر. ولا يجوز التماس إعادة النظر إلا في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية وفقاً لحكم المادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، سواء أكانت صادرة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية أو المحاكم الجزئية بشرط أن تكون صادرة من محاكم الدرجة الأولى في حدود نصابها الإنتهائي لو تكون صادرة من محاكم الدرجة الثانية في استئناف أحكام محاكم الدرجة الأولى وإما لا يجوز الطعن بالتماس إعادة النظر في الأحكام الابتدائية ولو بعد فوات ميعاد الاستئناف.

وإذا صدر حكم أثناء سير الدعوي مما يجيز للقانون الطعن فيه فوراً عملاً بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، فمن الجائز للطعن فيه بالتماس إعادة النظر علي استقلال وقبل صدور الحكم المنهي للخصومة بشرط أن يكون من الأحكام الإنتهائية عملاً بالقاعدة المتقدمة. إلا أنه يلاحظ أن الأحكام الوقتية، في رأي، لا تقبل الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر علي أنه من الجائز تعديلها والرجوع فيها من جانب المحكمة التي أصدرتها بأن يطرح عليها النزاع من جديد بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوي بغير حاجة إلي الطعن فيها بطريق التماس^(١)

(١) انظر في تفصيل ذلك : الدكتور أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية - الطبعة الرابعة عشر - منشأة المعارف بالإسكندرية - ص ٨٧٨ وما بعدها، وأيضاً الدكتور فتحي ولي - المرجع السابق - ص ٢٢ وما بعدها.

أما إذا كان الحكم الصادر أثناء سير الدعوي مما لا يقبل الطعن فيه فور صدوره، فالأصل أنه لا يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة.

ويلاحظ أن المطاعن التي تشوب الحكم الفرعي لا يجوز الطعن بها في الحكم في الموضوع فعند النظر في شروط قبول طريق من طرق الطعن غير العادية يجب مراعاة ذلك في كل حكم علي حدة أو في كل جزء من أجزاء الحكم في نفس الدعوي، وكون الحكم مستوجبا للطعن فيه لا يؤثر علي حكم آخر، إلا إذا كان الحكم الثاني مترتبا علي صدور الحكم الأول.

وقد منع المشرع الطعن بالتماس إعادة النظر في الأحكام التي تصدر برفض الالتماس والأحكام التي تصدر في موضوع الدعوي بعد قبول الالتماس، ويقال تعبيراً عن هذه القاعدة أن الالتماس بعد الالتماس لا يجوز، ولا يجوز الطعن بالالتماس مرة ثانية في حكم سبق للطعن فيه بالالتماس ولو كان الطعن الثاني مبنياً علي سبب آخر.

*** المبادئ القانونية في «الالتماس بإعادة النظر طريق غير عادي للطعن في الحكم النهائي:»**

*** من المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري في بأكورة أحكامها المبدأ التالي:**

المبدأ رقم (١٣٩٩) - دعوي البطلان الأصلية عدم جواز الطعن فيها علي الأحكام - لا يجوز الطعن إلا بطرق الطعن العادية وغير العادية المنصوص عليها في القانون - لا يقبل الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ويجري في شأن هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به التي تقضي بأن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة علي الكافة..

الحكم

لا يجوز للمدعي أن يرفع دعوي بطلان أصلية في الحكم الصادر ضده لأنه لا بطلان في الأحكام ولا سبيل إذن للوصول إلي إصلاح ما شابها من عيب إلا حيثما يكون باب الطعن العادي أو غير العادي فيها لا يزال مفتوحا وإذا كان

بعض الفقهاء قد قال بجواز رفع دعوي أصلية بالبطلان في الأحكام المعدومة فإن الحكم المطعون فيه في هذه الدعوي لا يعتبر ، إذا صح ما يزعمه المدعي من وقائع وهي عدم صحة التوكيل، من الأحكام المعدومة بل من الأحكام القابلة للإبطال وهي التي توجد وتنتج آثارها إلى أن يحكم ببطلانها عن طريق إحدى طرق الطعن العادية وغير العادية ويؤكد هذه القاعدة ويبروز ذلك المعنى ما قضت به المادة ٩ من قانون مجلس الدولة من أنه لا يقبل الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ويجري في شأن هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به التي تقضي بأن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة علي الكافة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٦ - ٥٤١ - جلسة ١٩٥٣/٤/٢١ -
٩٥٠/٥٣٩/٧ -)

ومن مبادئ المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن:

المبدأ رقم (١٤٠٠) - تنقسم طرق الطعن في الأحكام طبقاً لقانون المرافعات إلى قسمين أولهما طرق الطعن العادية وثانيهما طرق الطعن غير العادية ومنها التماس إعادة النظر.

الحكم

إن طرق الطعن في الأحكام طبقاً لأحكام قانون المرافعات تنقسم إلى نوعين الأول طرق الطعن العادية وهي المعارضة والاستئناف والثاني طرق الطعن غير العادية وهي التماس إعادة النظر والنقض ومن المقرر أنه لا يجوز استخدام الطرق غير العادية للطعن في الأحكام إلا بعد استنفاد الطرق العادية فإذا كان الحكم قابلاً للاستئناف وجب الطعن فيه بالاستئناف أولاً قبل الطعن فيه بالنقض أو بالتماس إعادة النظر ، ولا يجوز تنفيذ الأحكام بحسب الأصل إذا كان الطعن فيها بالطرق العادية ما زال مفتوحاً أما الطعن بالطرق غير العادية فالأصل أنه لا يوقف التنفيذ ويرفع التماس إعادة النظر إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المقدم عنه الالتماس إذا توافر سبب من الأسباب التي أوردتها قانون المرافعات على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ منه ، ويكون الالتماس بإعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية إذ لا يقصد بالالتماس طرح الخصومة برمتها من

جديد أمام المحكمة كما هو الشأن في حالة الطعن بالطرق العادية ولكن يقصد به طرح العيوب التي أستاذ إليها الطاعن في طعنه ولذلك يرفع الالتماس طبقاً للمادة ٢٤٣ مرافعات أمام نفس المحكمة التي أصدرت الحكم باعتبار أنه ليس تجريباً للحكم الصادر فيها وإلا لما جاز لها أن تفصل في الخصومة من جديد بعد أن أبدت الرأي فيها ولكنه عرض لأسباب جديد تجيز الالتماس وظهرت بعد الحكم ومن شأنها لو كانت تحت بصر المحكمة قبل صدوره لأثرت في الحكم المرفوع بشأنه الالتماس ، ويخلص من هذا التصوير للطعن بطريق التماس إعادة النظر أنه لا يجوز للطعن من جديد في الحكم الصادر برفض الالتماس أو في الموضوع بعد قبول الالتماس لأن المفروض أن الطعن بالالتماس كطريق غير عادي للطعن قد رفع بعد إستنفاد الطرق العادية للطعن في الأحكام وفي هذا تقول المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات أن الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس أي أن الطعن بإلتماس إعادة النظر لا يقصد به فتح باب الطعن من جديد طبقاً لطرق الطعن العادية في الأحكام ولكن المقصود به تمكين صاحب الالتماس من أن يعرض على المحكمة السبب الجديد الذي يجيز له التقدم بالتماسه وصدور حكم نهائي من المحكمة إما برفض الالتماس أو في الموضوع بعد قبول الالتماس ولا يجوز بعد ذلك الطعن في أي من هذين الحكمين .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٠ - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٥ -

س ١٩ ص ٤٣٦)

المبدأ رقم (١٤٠١) - إلتماس إعادة النظر هو طريق طعن غير عادي قصد به المشرع إتاحة الفرصة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم لتدارك ما اعتور الحكم وتصحيحه إن كان لذلك محل وفي حدود الحالة التي انبني عليها الالتماس.

الحكم

ومن حيث إن إلتماس إعادة النظر هو طريق من طرق الطعن غير العادية قصد به المشرع أن يتيح الفرصة لأن تعيد المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس فيه النظر في ذلك الحكم، في الأحوال التي أجاز فيها المشرع اللجوء إلى هذا الطريق من طرق الطعن، بغية تدارك ما اعتور الحكم وتصحيحه إذا كان لذلك مجال وفي حدود الحالة التي انبني عليها الالتماس.

ومن ثم فإنه يلتزم والحال كذلك عدم الحيلولة دون أن يتاح لتلك المحكمة مصادرة للنظر فيما قضت به بما يتعين معه إعادة التماس إليها لتتظرو.

(الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٠)

المبدأ رقم (١٤٠٢) - التماس إعادة النظر بوصفه طريق طعن استثنائي في الأحكام مختلف عن دعوي البطلان الأصلية سواء في الأسباب التي يقوم عليها كل منهما أو في الإجراءات التي تتبع لدى نظرها - مؤدي تلك :إذا تبين للمتلتمس أثناء نظر التماسه أمام المحكمة الإدارية العليا أن التماسه غير جائز قبوله فليس له أن يعيد تصوير طعنه علي أنه من قبيل دعوي البطلان الأصلية.

الحكم

ومن حيث إنه لا حجة فيما ذهب إليه المتلمس في مذكرته للمقدمة بجملة ١٩٨٥/١١/١٩ من أنه أقام التماسه باعتباره يمثل دعوي بطلان أصلية لبلوغ العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه درجة الانعدام لعدم إعلان الطاعن علي موطنه القانوني وليس محله المختار لعدم وجود محاميه داخل البلاد في هذه الفترة، فإنه فضلا عن كون التماس إعادة للنظر بوصفه طريق طعن استثنائي في الأحكام يختلف عن دعوي البطلان الأصلية سواء في الأسباب التي يقوم عليها كل منهما أو في الإجراءات التي تتبع لدى نظرها، بحيث أنه لا وجه للخلط بين هذين الطريقتين المنفصلين لمراجعة الأحكام، فإن المتلمس قد حدد منذ البداية أن طلباته قد اتجهت إلي إقامة التماس إعادة للنظر في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٦٦٧ لسنة ٢٦ ق، وذلك في حالة محددة من حالات الطعن بطريق التماس إعادة النظر، وهي الحالة المبينة بالبند (١) من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات حيث نصت علي أن «لخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة نهائية في الأحوال الآتية:

١ - إذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم. «...فلذا ما تبين للمتلمس في سياق إجراءات الخصومة أن التماسه غير جائز قبوله، فليس له أن يعيد تصوير طعنه علي أنه من قبيل دعوي البطلان الأصلية ويبيئه علي سبب آخر هو بطلان الحكم المتلمس إعادة النظر فيه الذي يصل إلي

درجة الانعدام بمقولة أن الأخطار بحضور الجلسات قد وجه إلي موطن الطاعن المختار أي مكتب محاميه ولم يوجه إليه علي موطنه شخصيًا، وخاصة وأن الثابت هو حضور من يمثل الطاعن في جلسات المرافعة أمام دائرة فحص الطعون وتقديمه لمذكرة بدفاعه، الأمر الذي يوجب الالتفات عما يثيره الملتمس في هذا الشأن.

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠)

المبدأ رقم (١٤٠٣) - تنقسم طرق الطعن في الأحكام إلى نوعين : طرق طعن عادية وطرق طعن غير عادية - الطرق العادية هي المعارضة والاستئناف ولم يحصر المشرع أسباب الطعن بشأنها - والطرق غير العادية وهي النقض والتماس إعادة النظر ولا يجوز ولوجهما إلا لأسباب معينة حصرها القانون - إذا لم يبين الطاعن طعنه على سبب منها رفض طعنه شكلاً حتى لو كان الحكم مشوباً بعيوب أخرى .

الحكم

دعوى البطلان الأصلية هي دعوى ترفع في حالات انعدام الحكم - إذا بلغ العيب المنسوب للحكم درجة الانعدام جاز إقامة هذه الدعوى أما إذا لم يبلغ هذه الدرجة فلا تجوز إقامتها احتراماً لما للأحكام من حجية - هذه الدعوى لها طبيعة خاصة وتوجه ضد أحكام نهائية لا يجوز المساس بحجيتها وبذلك تقترب من طرق الطعن غير العادية كالتماس إعادة النظر - إذا كانت القاعدة هي عدم جواز الطعن بالإلتماس في حكم سبق الطعن فيه بهذا الطريق فهذه القاعدة مهيأة للتطبيق بالنسبة لدعوى البطلان الأصلية ولو لم يجر بها نص خاص - لا وجه للقول بأن دعوى البطلان الأصلية هي دعوى وليست طعناً فالغرض من القاعدة السابقة هو تحقيق الاستقرار في الأحكام ووضع حد للنقاضي سواء تعلق الأمر بدعوى أو بطعن كما أن تطبيق هذه القاعدة جائز سواء جرى بها نص خاص أو لم يجر .

(الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤ - س ٣٥ ص ١٢٢٣)
المبدأ رقم (١٤٠٤) - لا يجوز اللجوء إلى التماس إعادة النظر إذا تيسر سلوك طريق الطعن العادي - أساس ذلك: أنه يجب استيفاء طرق الطعن العادية قبل

اللجوء إلى طرق الطعن غير العادية.

الحكم

المادة ٢٤١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - للمادة (٤٤) من قانون الإجراءات الجنائية المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

التماس إعادة النظر هو طريق طعن غير عادي يرفع إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتبس فيه إذا توافرت إحدى الحالات التي أوردها القانون على سبيل الحصر - لا يجوز اللجوء إلى التماس إعادة النظر إذا تيسر سلوك طريق الطعن العادي - أساس ذلك: أنه يجب استيفاء طرق الطعن العادية قبل اللجوء إلى طرق الطعن غير العادية .

(للطعن رقم ١١٦ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩٢/٧/١٩ - س ٣٧ ص ١٨٥١)
المبدأ رقم (١٤٠٥) - عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر.

الحكم

المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ طرق الطعن في الأحكام سواء كانت عادية أو غير عادية مثل التماس إعادة النظر منشأها نص القانون وحده - المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة اشتملت على بيان الأحكام التي يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر لم يرد بنص المادة ٥١ أحكام المحكمة الإدارية العليا - يترتب على ذلك عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر - الحكم بعدم جواز التماس إعادة النظر.

(للطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٢ / ٣ - س ٤٧ ص ٨٥)

المبحث الثاني

المحكمة التي يرفع أمامها الالتماس

يرفع التماس إعادة النظر إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه علي اعتبار أن المقصود منه هو مجرد تنبيه المحكمة لتصحيح الحكم الذي

أصدرته عن سهو غير متعمد منها أو بسبب فعل المحكوم له دون أن يشف الطعن عن تجريحه للحكم الصادر من المحكمة ، وعلى ذلك يتعين رفع الالتماس إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم ولا يرفع إلى محكمة أعلى منها كما لا يرفع إلى محكمة أخرى من نفس درجتها (١).

المبادئ القانونية في « المحكمة التي يرفع أمامها الالتماس: »

المبدأ رقم (١٤٠٦) - المحكمة التي يرفع إليها الطعن هي ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بالتماس إعادة النظر - دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية - تختص بالنظر في الطعن في حكمها بالتماس إعادة النظر ولا تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر هذا الطعن.

الحكم

من المقرر أن المحكمة التي يرفع إليها الطعن هي ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بالتماس إعادة النظر ، وتعتبر دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية ، ومن ثم يترتب على ذلك اختصاصها بالنظر في الطعن في حكمها بالتماس إعادة النظر ، ولا تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر هذا الطعن.

إن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغاير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقاً لقواعد نص عليها القانون وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان بذاته ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكمها في الطعن رقمي ٩٥٢١ لسنة ١٠ القضائية و ٦٩٥١ لسنة ١٠ القضائية الملتبس فيهما هي المختصة بنظر الالتماس المرفوع عنهما، وهو ما يقتضي الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوي وإحالتها إلى دائرة فحص الطعون المختصة.

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٧)

المبدأ رقم (١٤٠٧) - التماس إعادة النظر يرفع إلى ذات المحكمة التي أصدرت

(١) أنظر : الدكتور /أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص. ٨٧٩

الحكم المطعون فيه متى توافر سبب من أسباب الالتماس المحددة حصراً بقانون المرافعات.

الحكم

يرفع للتماس إعادة النظر إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المقدم عنه الالتماس إذا توافر سبب من الأسباب التي أوردتها قانون المرافعات على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ منه، ويكون الالتماس بإعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية إذ لا يقصد بالالتماس طرح الخصومة برمتها من جديد أمام المحكمة كما هو الشأن في حالة الطعن بالطرق العادية ولكن يقصد به طرح العيوب التي استند إليها الطاعن في طعنه، ولذلك يرفع الالتماس طبقاً للمادة ٢٤٣ مرافعات أمام نفس المحكمة التي أصدرت الحكم باعتبار أنه ليس تجريحاً للحكم الصادر فيها وإلا لما جاز لها أن تفصل في الخصومة من جديد بعد أن أبنت الرأس فيها ولكنه عرض لأسباب جديدة تجيز الالتماس وظهرت بعد الحكم ومن شأنها لو كانت تحت بصر المحكمة قبل صدوره لأثرت في الحكم المرفوع بشأنه الالتماس -استناداً إلى ما تقدم: لا يجوز للطعن من جديد في الحكم الصادر برفض الالتماس أو في الموضوع بعد قبول الالتماس لأن المفروض أن الطعن بالالتماس كطريق غير عادي للطعن قد رفع بعد استفاد الطرق العادية للطعن في الأحكام.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٩١ ق - القضية رقم ١٩/٨٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٥)
المبدأ رقم (١٤٠٨) - يرفع التماس إعادة النظر إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المقدم عنه الالتماس إذا توافر سبب من الأسباب التي أوردتها قانون المرافعات على سبيل الحصر - يكون الالتماس في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية - لا يقصد بالالتماس طرح الخصومة برمتها من جديد أمام المحكمة كما هو الحال في الطعن بالطرق العادية - يقصد بالالتماس طرح العيوب التي استند إليها الطاعن وعرض أسباب جديدة تجيز الالتماس ظهرت بعد الحكم ولو كانت تحت بصر المحكمة قبل صدوره لأثرت في الحكم المرفوع بشأنه الالتماس - لا يجوز الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الالتماس.

الحكم

المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المواد من ٢٤١ إلى ٢٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

يرفع التماس إعادة النظر الى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المقدم عنه الالتماس إذا توافر سبب من الأسباب التي أوردها قانون المرافعات على سبيل الحصر - يكون الالتماس في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية - لا يقصد بالالتماس طرح الخصومة برمتها من جديد أمام المحكمة كما هو الحال في الطعن بالطرق العادية - يقصد بالالتماس طرح العيوب الذي استند اليها الطاعن وعرض أسباب جديدة تجيز الالتماس ظهرت بعد الحكم ولو كانت تحت بصر المحكمة قبل صدوره لأثرت في الحكم المرفوع بشأنه الالتماس - لا يجوز الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الالتماس - أساس ذلك : ان الالتماس طريق طعن غير عادي يرفع بعد استنفاد الطرق العادية للطعن في الأحكام او بعد صيرورتها نهائيا بفوات ميعاد الطعن عليها حتى لا يتخذ الالتماس وسيلة لفتح باب الطعن من جديد طبقا لطرق الطعن العادية وهو ما لا يقصده المشرع من التماس إعادة النظر - الحكم الصادر في الالتماس لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن - الطعن على الحكم الصادر في الالتماس يقتضى الحكم بعدم جواز نظره .

(الطعن رقم ٢٨٣٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٩٥/٦/٣ - س ٤٠ ص ١٨٥٥)
المبدأ رقم (١٤٠٩) - يرفع التماس إعادة النظر الى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المقدم عنه الالتماس - الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

الحكم

من المقرر أن الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم

حدد المشرع أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي لا تسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة - حدد المشرع من ناحية أخرى - حالات الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في المواعيد والأحوال

المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات
الجنائية حسب الأحوال

(الطعن رقم ٨٨٢٤ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢ / ٢ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٧٨)

المبحث الثالث

الأحكام القابلة للتماس إعادة النظر

نعرض لهذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول

تحديد الأحكام القابلة للتماس إعادة النظر

الأحكام التي تقبل الطعن عليها بالتماس إعادة النظر تختلف في أحكام قانون
المرافعات المدنية والتجارية عنها في قانون مجلس الدولة بحسب اختلاف للنظام
القضائي لكل منهما.

ففي قانون المرافعات فإن كل حكم يصدر غير قابل للطعن بالاستئناف، يقبل
الطعن بالتماس إعادة النظر، ويمتوي أن يكون الحكم قابلا للطعن بالنقض أو
غير قابل له، وعلي هذا فإن الأحكام التي تقبل إعادة النظر هي^(١).

(أ) الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى سواء كانت
المحكمة ابتدائية أو جزئية فإذا كان الحكم قد صدر قابلا للطعن
بالاستئناف، وفوت المحكوم عليه ميعاد الاستئناف، أو نزل عنه، فليس
له التماس إعادة النظر.

(ب) الأحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية.

وهذه الأحكام تقبل إعادة النظر أيًا كانت طبيعتها سواء كانت أحكام إلزام أو
تقريرية أو منشئة، وأيًا كان مضمونها سواء كانت بقبول الدعوي أو بعدم قبولها
أو رفضها، وسواء صدرت منهية للخصومة أو غير منهية لها مع ملاحظة قاعدة
عدم جواز الطعن في هذه الأخيرة إلا مع الحكم المنهي وما يرد عليها من

(١) راجع في تفصيل ذلك: الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ٨٢٤ وما بعدها.

استثناءات ومن ناحية أخرى، تقبل هذه الأحكام إعادة النظر سواء صدرت من محكمة عادية أو من محكمة استئنائية. علي أن الأحكام النهائية لا تقبل إعادة النظر في حالتين:

أ - إذا صدرت في دعوي وقتية، وذلك لما للحكم الوقتي من حجية وقتية وأثر لا يتعلق بالموضوع.

ب - إذا صدر الحكم بعد التماس إعادة النظر.

كذلك من المقرر أن الأحكام الصادرة من محكمة النقض لا تقبل الطعن بالتماس إعادة النظر، إذ هي لا تقبل الطعن بأي طريق.

وفي قانون مجلس الدولة فإن الأحكام الجائز الطعن عليها بطريق التماس بإعادة النظر هي الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري، والأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية، وأحكام المحاكم التأديبية.

ولا يجوز الطعن بطريق التماس عادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية العليا^(١) إلا أنه ورغم أن دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا لم يرد النص علي جواز الطعن أمامها بطريق التماس إعادة النظر في أحكامها فقد قررت المحكمة الإدارية العليا أن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل علي نحو يغاير تشكيلها وتصدر أحكامها علي استقلال طبقاً لقواعد نص عليها القانون وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان بذاته، ورتبت علي ذلك اختصاصها بنظر الالتماس بإعادة النظر في الأحكام التي تصدر منها^(٢).

المطلب الثاني

التطبيقات القضائية في الأحكام القابلة

لالتماس إعادة النظر

نعرض للمبادئ القانونية في « الأحكام القابلة لالتماس إعادة النظر » في الفروع التالية:

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٦/١٢٦٥ قى - جلسة - ١٩٩٠/٦/٢٤ ص ٣٥. ٢٠٠٤

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا - للطعن رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٩١ قى - جلسة. ١٩٦٨/٢/١٧

الفرع الأول

الالتماس بإعادة النظر في أحكام محكمة

القضاء الإداري والمحكم الإدارية

من مبادئ محكمة القضاء الإداري في هذا الشأن ما يلي:

المبدأ رقم (١٤١٠) - أحكام محكمة القضاء الإداري - عدم جواز الطعن فيها إلا بالتماس إعادة النظر - الدعوي الأصلية ببطلان الحكم - عدم قبولها.

الحكم

إن طلب بطلان الحكم بناء على الادعاء بقصور يشوبه وفقاً لنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات لا يكون بطريق الدعوي الأصلية وإنما يكون بالطرق المقررة قانوناً للطعن في الأحكام وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الجديد إذ قالت «وغني عن البيان أن التمسك بهذا البطلان يكون بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض بحسب القواعد المقررة لذلك»، يترتب على هذا أنه إذا استغلفت طرق الطعن هذه أو كان الحكم غير قابل للطعن أصلاً، كما هو الشأن في أحكام هذه المحكمة، كان الحكم بمنجاة من أي إلغاء أو سحب، وهذه نتيجة مترتبة على طبيعة الحكم الانتهائي بحكم كونه غير قابل للتعقيب. وعندما يري الشارع فتح طريق الطعن في مثل هذه الأحكام استثناء فإنه ينص على ذلك صراحة كما فعل فيما يتعلق بأحكام محكمة النقض في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤١٤ من قانون المرافعات وهي بطلان الحكم لعدم صلاحية القاضي، وهذا استثناء من الأصل الذي يجعل أحكام النقض بمنجي من الطعن لكونها خاتمة المطاف على النحو الذي ورد في المذكرة الإيضاحية في هذا الخصوص، وإن احتمال الخطأ في الأحكام الانتهائية وإن كان جائزاً إلا أنه من الناحية الأخرى فإن دواعي الاستقرار التي تقتضيها المصلحة العامة تقتضي وضع حد للنزاع، كما أن إياحة الطعن فيها يؤدي إلى التسلسل وهو محل.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٢٨٧-٦-١٩٥٢/١٢/٣٠ - ٢٤٢/١٥٣/٧)

المبدأ رقم (١٤١١) - الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري -

لم يكن مقبولا في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ إلا بطريق التماس إعادة النظر -عدم قبول الدعوي ببطلان حكم صادر في فترة العمل بالقانون المذكور-

الحكم

إن الحكم الذي يطلب المدعي ببطلانه قد صدر من محكمة القضاء الإداري في ٨ من مارس سنة ١٩٥٥، فهو بذلك يخضع لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي قرر في المادة ٩ منه بأن لا يقبل الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وتجرى في شأن هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به، علي أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة علي الكافة، وعلي ذلك فإن الدعوي المرفوعة من المدعي ببطلان ذلك الحكم تكون غير مقبولة طبقاً لحكم المادة (٩) سالفه الذكر وإزاء حكم المادة ٩ سالفه الذكر لا تقبل دعوي بطلان ذلك الحكم وقانون مجلس الدولة لم يقرر اختصاصها لهذه المحكمة للفصل في مثل هذه الدعوي. علي أنه بصدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تقرر لاختصاص المحكمة الإدارية العليا بالفصل فيما قد يطعن أمامها من الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم، وذلك عملاً بحكم البند ١ من المادة ٥١ من القانون المشار إليه وكان من الممكن إعمال حكم هذه المادة علي موضوع دعوي البطلان هذه إن كان لذلك محل، طالما أن ميعاد رفع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا كان مفتوحاً بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٥ المن كان يملك الطعن قانوناً.

(حكم محكمة القضاء الإداري (١١/٢٩٩/٤٧٠ - ١٦/٥/١٩٥٧ - ٩-١-١٦٥ -)

الفرع الثاني

الالتماس بإعادة النظر في

أحكام المحاكم التأديبية

المبدأ رقم (١٤١٢) - المشرع حدد في المادة ١٥ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق إعادة النظر تعداداً علي سبيل

الحصر - كافة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية والتأديبية يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر - لا يجوز الاستناد إلى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تقضي بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا - أسس ذلك :امتناع الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالتماس إعادة النظر قبل الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مؤداه امتناع الطعن في هذه الأحكام بطريق التماس إعادة النظر بصفة مطلقة.

الحكم

إنه باستقراء القوانين المتعاقبة الصادرة بتنظيم مجلس الدولة يبين أن المشرع حرص على النص على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بطريق التماس إعادة النظر.

وكان هذا الطعن هو طريق الطعن الوحيد الذي أتاحه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لنزوي الشأن إذ نصت المادة الثامنة منه على أنه «لا يقبل الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية» وبذلك الحكم نصت المادة التاسعة من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩.

وبصدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ لأول مرة المحكمة الإدارية العليا ونظم طريق الطعن أمامها في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية، حرص المشرع على النص على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية عن طريق التماس إعادة النظر فنص في المادة ١٦ منه على أنه «يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر» وبذلك الحكم جري نص المادة ٩١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة، كما أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة جري نص المادة ٥١ منه في فقرتها الأولى بالآتي «يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض

مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم.»

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن المشرع عدد في المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق إعادة النظر تعدادا على سبيل الحصر ولم ينص على الإحالة في بيان تلك الأحكام إلى قانون المرافعات أو قانون الإجراءات الجنائية اللذان ينصان على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهازية) مادة ٢٤١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية.

ومن حيث أن مقتضى ذلك أن كافة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية والمحاكم الإدارية يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر، ومن ثم لا حجة فيما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لا يجوز التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية استنادا إلى أنها لا تصدر بصفة انتهازية وكان يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا، ذلك أن المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صريحة في جواز الطعن في هذه الأحكام بطريق التماس إعادة النظر دون اشتراط أن تتصف بالنتهاية حتي يجري عليها هذا الوجه من أوجه الطعن بطريق التماس إعادة النظر فضلا عن أن أحكام هذه المحاكم هي أحكام نهائية طبقا لنص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة والتي تنص على أن «أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون» كما أن القول بامتناع الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالتماس إعادة النظر قبل الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مؤداه امتناع الطعن في هذه الأحكام بصفة مطلقة، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يجوز الطعن على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر، ومن ثم تكون المحكمة قد أهدرت صريح نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة المشار إليها.

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضي بعدم جواز التماس إعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في الدعوي رقم ٦٢ لسنة ١٨ القضائية، وذلك على خلاف نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة من ثم يكون الحكم المشار إليه قد صدر مخالفا للقانون متعنت الإلغاء.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع الالتماس، ومن ثم يتعين إعادة الدعوي إلى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى.

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٤)

المبدأ رقم (١٤١٣) - قانون مجلس الدولة أحال في شأن التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية إلى الأحكام المقررة في هذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية - نطاق هذه الإحالة ينحصر في أمرين : أولهما : المواعيد وثانيهما : أحوال الالتماس - ما عدا ذلك من قواعد مقررة في قانون مجلس الدولة حرص علي ترك الباب مفتوحاً في هذا الشأن علي نحو لا يغلق القضاء التأديبي في حالة التماس إعادة النظر بكل ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية وذلك تقديرًا للاختلاف من حيث التنظيم وطبيعة الخصومة بين القضائيين الجنائي والتأديبي ، أسلوب التماس إعادة النظر في حالة ظهور وقائع أو أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه يتم من خلال عملية مركبة من اجرائين أولهما : انفراد النائب العلم بالإجراء وثانيهما : نظر الطلب بواسطة اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات - هذه الإجراءات لا تنطبق إلا علي القضاء الجنائي - مؤدي ذلك : عدم الالتزام بتلك الإجراءات أمام القضاء الذي يختلف في تشكيله وتنظيمه عن القضاء الجنائي -أساس ذلك : أن قانون مجلس الدولة أشار إلي تطبيق قواعد قانون الإجراءات الجنائية بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة أمام المحاكم الصادرة في الدعوي التأديبية قياساً علي حكم المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

الحكم

ومن حيث إن مبني الطعن أن الحكم المطعون فيه قد شابه الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ذلك أن المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة عندما أحالت إلي قانون الإجراءات الجنائية قصدت الإحالة علي المواعيد والأصول المنصوص عليها فيه وذلك دون الأوضاع المبينة به.

ومفاد ذلك عدم التقيد بالأوضاع التي رسمها قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فلا لزوم أن يلجأ صاحب الشأن إلي مدير عام النيابة الإدارية قياساً علي قانون

الإجراءات الجنائية وإنما له أن يسعى مباشرة إلى المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم طالبا منها إعادة النظر في ذلك الحكم.

ومن حيث أنه بالاطلاع على قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يبين أن المادة ٥١ منه تنص على أنه «يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم.....».

ومفاد أحكام هذه المادة أن قانون مجلس الدولة أحال في شأن التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية إلى الأحكام المقررة في هذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعوي التأديبية المبتدأ حسبما جري عليه قضاء هذه المحكمة وفقا للمواعيد والأحوال التي أجاز فيها قانون الإجراءات الجنائية ذلك. أي أن قانون مجلس الدولة لم يخضع التماس إعادة النظر في هذه الأحكام، عندما أحال إلى قانون الإجراءات الجنائية إلا لأمرين هما: أولا: المواعيد، وثانيا: الأحوال، أما فيما عدا ذلك من الأمور التي يكون قانون الإجراءات الجنائية قد أوردها في هذا الصدد فإنه لم يشر إليها، بل بالإضافة إلى ذلك، فقد حرص قانون مجلس الدولة على أن يترك الباب مفتوحا في هذا الشأن على نحو يسمح ألا تغل يد القضاء التأديبي في حالة التماس إعادة النظر بكل ما ينص عليه قانون الإجراءات الجنائية وذلك تقديرا منه للمغايرة القائمة بين القضاء الجنائي من حيث تنظيماته نظرا لطبيعته وبين القضاء التأديبي. وآية ذلك ما نص عليه في عجز الفقرة التي أحالت إلى قانون الإجراءات الجنائية بقوله «وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المعروضة أمام هذه المحاكم.»

وترتيبا على ذلك فإن للقضاء التأديبي في حالة التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة في الدعاوي التأديبية لا يلتزم على نحو مطلق بكل ما ورد بشأنه في قانون الإجراءات الجنائية وإنما بمراعاة المواعيد والأحوال المنصوص عليها فيه تبقى للمحاكم التأديبية السلطة التقديرية في أعمال ما يستقيم إعماله منها

علي الدعوي التأديبية وفقاً لطبيعة وأوضاع القضاء التأديبي وإهمال ما لا يستقيم إعماله منها بالالتفات عنها.

ومن حيث أنه بالرجوع إلي قانون الإجراءات يبين أن المادة ٤٤١ منه تنص علي أنه يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح في الأحوال الآتية:

١ ٢ ٣ ٤

٥ إذا حدثت أو ظهرت بعد للحكم وقائع أو إذا قُسمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه . وهذه الحالة هي التي بالاستناد إليها قدم الملتمس التماسه إلي المحكمة التأديبية التي أصدرت فيه الحكم محل الطعن المائل إعمالاً لحكم المادة ١ من قانون مجلس الدولة التي أحالت في شأن بيان الأحوال التي يجوز فيها التماس إعادة النظر إلي قانون الإجراءات علي النحو السابق تفصيله.

ومن حيث أن المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات تنص علي أنه في الحالة الخامسة من المادة (٤٤١ أي الحالة المنوه عنها (يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده من تلقاء نفسه أو بناء علي طلب أصحاب الشأن وإذا رأي محلا له يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأي لزوما لإجرائها إلي لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها ويجب أن يبين في الطلب الواقعة والورقة التي يستند عليها.

وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع علي الأوراق واستيفائه لما تراه في التحقيق وتأمراً بإحالة إلي محكمة النقض إذا رأت قبوله.

ولا يقبل الطعن بأي وجه في القرار الصادر من النائب العام أو الأمر الصادر من اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله،

والمستفاد من حكم هذه المادة أن التماس إعادة النظر بالنسبة لحالة ظهور وقائع أو أوراق للمحاكم لم تكن معلومة وقت المحاكمة ومن شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه يتم من خلال عملية مركبة من إجراءين أولهما أن للنائب العام منفرد سواء كان من تلقاء نفسه وبناء علي طلب ذوي الشأن بحق طلبه دون تعقيب عليه فإذا تم هذا الإجراء لا بد وأن يتم بإجراء آخر وهو أن تنتظره اللجنة

المشكلة علي النحو المبين بهذه المادة لتقرر قبوله من عدمه وتأمر بإحالته في حالة القبول.

ومن حيث إن البين مما سلف أن أسلوب التماس إعادة النظر بالنسبة لهذه الحالة قد نظمته قانون الإجراءات الجنائية على نحو لا يتأتى إعماله إلا في ظل وجود التنظيمات والتشكيلات القضائية المبينة به. بما يترتب على ذلك من عدم وجوب الالتزام بهذا الأسلوب وإتباعه بالنسبة لجهة قضائية أخرى، شأن القضاء التأديبي، حال عدم وجود مثل هذه المنظمات والتشكيلات القضائية لديها. وهذا هو المعنى المتبادر من عبارة وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم التي اختتم بها المشرع نص الفقرة الأولى من المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة السابق الإشارة إليه. ولعل الهدف من ذلك واضحا جليا وهو عدم وصد هذا الطريق من الطعون غير العادية في الأحكام الصادرة في الدعوى التأديبية لمجرد عدم إمكانية إتباع الأسلوب المقرر بشأنه في قانون الإجراءات الجنائية. هذا ولا يستقيم القول كما ذهب إلى ذلك للحكم المطعون فيه -أنه يتعين إعمالا لأحكام قانون مجلس الدولة أن ينفرد مدير عام النيابة الإدارية بحق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة في الدعوى التأديبية قياسا على حكم المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي ناطت في هذه الحالة بالنائب العام دون غيره حق تقديم هذا الطلب. ذلك أنه إلى جانب أن قانون مجلس الدولة لم يستلزم إتباع الأسلوب والإجراءات المنصوص عليها بالنسبة للتماس إعادة النظر في قانون الإجراءات الجنائية إذ أن النص جاء قاصرا في هذه الخصوصية على المواعيد والأحوال دون الإشارة إلى الإجراءات فإنه لا يستساغ تجزئه ما قد يكون فورا من أساليب لذلك في هذا القانون الأخير على نحو تقتصر على أحد إجراءات هذا الأسلوب دون عداه لا سيما إذا كان هذا الإجراء ليس من شأنه وحده أن يؤدي إلى اتصال التماس إعادة النظر بعلم المحكمة، إذ كما سبق البيان، حق النائب العام في طلب التماس إعادة النظر لا يترتب عليه وحده إحالته إلى المحكمة ما لم يصانفه الأمر الصادر من اللجنة المشكلة طبقا لحكم المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الطعن وإحالته للمحكمة وترتبيا على ذلك فإنه لا محل لإعمال حكم المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للحالة الحالية -كما هو الشأن في موضوع التماس الصادر بشأنه الحكم

المطعون فيه - على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في الدعوى التأديبية. وترتبطا على ذلك، وإذا ذهب الحكم المطعون عليه غير هذا المذهب فله يكون قد جانب الصواب وأخطأ في تطبيق القانون وتفسيره مما يتعين معه الحكم بإلغائه.

(الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٠)

المبدأ رقم (١٤١٤) - التماس إعادة النظر - جواز الالتماس رغم الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وصدور حكمها برفض الطعن مؤداه صيرورة الحكم باتا إلا أن ذلك لا يحول دون التماس إعادة النظر في ذلك الحكم أمام المحكمة التأديبية التي أصدرته لتحقيق إحدى الحالات التي تجيز التماس إعادة النظر - أسس ذلك:

الحكم

المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . أجاز المشرع التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية الحائزة لقوة الأمر المقضي وذلك في حالات معينة رأى فيها أن يقين الحقيقة القانونية المستمدة من قوة الأمر المقضي للأحكام النهائية قد أحاطته شكوك جدية وواقعية من شأنها لو صححت أن تعصف بهذا اليقين - التماس إعادة النظر لا يتضمن في حقيقته طعنا على الحكم في الظروف التي صدر فيها وإنما هو طلب لإعادة النظر في الحكم لظهور وقائع أو أوراق لو كانت أمام المحكمة وقت صدور الحكم لتغير يقينا وجه هذا الحكم - يتعين ملاحظة الفرق بين التماس إعادة النظر وبين النقض باعتبار أن نقض الحكم هو هجوم على الحكم وطعن فيه لخطأ قانوني شاب أسبابه أو منطوقه - لكل من الطعن بالنقض والتماس إعادة النظر أسبابه الموضوعية - مؤدى ذلك: أن أحدهما لا يغنى عن الآخر - ولوج أحدهما لا يحول دون ولوج الآخر - أسس ذلك: أن صيرورة الحكم النهائي باتا بصدور حكم للنقض فيه لا يحول دون التماس إعادة النظر في ذلك الحكم - أثر ذلك: أن الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وصدور حكمها برفض الطعن مؤدى صيرورة الحكم باتا إلا أن ذلك لا يحول دون التماس إعادة النظر في ذلك الحكم أمام المحكمة التأديبية التي أصدرته لتحقيق إحدى الحالات التي تجيز التماس إعادة النظر - أساس ذلك: أن الالتماس بطبيعته لا يتضمن طعنا في الحكم الملتمس فيه وإنما هو

طلب بإعادة النظر في الحكم لظهور حقائق بعد الحكم لو كانت قائمة وقت الحكم لما صدر هذا الحكم - مؤدى ذلك: أن بحث الالتماس من قبل المحكمة مصدرة الحكم الملتمس فيه لا يعد تعويض بالحكم برفض الطعن فيه - القول بغير ذلك معناه أن يصبح نص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة الذى أجاز التماس إعادة النظر فى أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والتأديبية عبثاً - أساس ذلك: أن افتراض ظهور الحالات التى يجيز التماس إعادة النظر فى وقت لازال ميعاد الطعن مفتوحاً أمام المحكمة الإدارية العليا سيوجب على المضرور من الحكم اللجوء إلى تلك المحكمة باعتبارها محكمة قانون وموضوع دون حاجة إلى التماس إعادة النظر ، فإن الفرض الغالب ظهور حالات الالتماس بعد صيرورة باتاً برفض الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم اللجوء للالتماس معناه عدم وجود حكم إداري أو تأديبي يجوز أن يكون محلاً للالتماس إعادة النظر فيه .

(الطعن رقم ٣٣٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٩٤ - س ٤٠ ص ٨٩)
المبدأ رقم (١٤١٥) - قانون مجلس الدولة أحال فى شأن التماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية إلى الأحكام المقررة فى هذا الشأن فى قانون الإجراءات الجنائية - نطاق هذه الإحالة يقتصر على أمرين أولهما : المواعيد ، وثانيهما : أحوال الالتماس - لا يشترط جهل المتهم بالواقعة الجديدة وقت الحكم بالإدانة ويكتفى بأن تكون هذه الواقع مجهولة من المحكمة حتى ولو كان المتهم يعلم بها ولم يتقدم بها لأى سبب فاته ومن باب أولى تتوافر هذه الحالة من حالات التماس إعادة النظر اذا كان المتهم لم يستطع تقديم هذه الواقعة الجديدة أو الدليل الجديد بسبب يخرج عن إرادته .

الحكم

المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية

قانون مجلس الدولة أحال فى شأن التماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية إلى الأحكام المقررة فى هذا الشأن فى قانون الإجراءات الجنائية وإن نطاق هذه الإحالة يقتصر على أمرين أولهما : المواعيد ، وثانيهما : أحوال الالتماس - فى خصوص الحالة المتعلقة بظهور وقائع أو أوراق لم تكن

معلومة وقت المحاكمة تثبت براءة المحكوم عليه اختلف الفقه فى مدى لشرائط ان تكون الواقعة او الأوراق الجديدة مجهولة من المحكمة والمتهم معا لم يكفى أن تكون مجهولة من المحكمة فقط حتى ولو كان المتهم يعلم بها وقت الحكم ، لخذ القضاء الفرنسى بهذا الرأي الأخير وأيد هذا جانب من الفقه المصرى مبينا أن تغليب المصلحة الاجتماعية فى إظهار الحقيقة المطلقة وإصلاح الخطأ القضائى يقتضى الأخذ بهذا الرأي ، هذا بالإضافة الى أن طلب إعادة النظر باعتباره طعنا فى الحكم لا يبحث الا فى خطأ المحكمة لا فى خطأ المحكوم عليه ، وإذا فيكفى لقبول الطعن ان المحكمة لم تعلم بالواقعة الجديدة - وإذا كان للرأي المرجح لا يشترط جهل المتهم بالواقعة الجديدة وقت الحكم بالإدانة ويكتفى بأن تكون هذه الواقع مجهولة من المحكمة حتى ولو كان المتهم يعلم بها ولم يتقدم بها لأى سبب فإنه ومن باب أولى تتوافر هذه الحالة من حالات التماس إعادة النظر اذا كان المتهم لم يستطع تقديم هذه الواقعة الجديدة أو الدليل الجديد بسبب يخرج عن إرادته .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٩٧ / ٧ / ١٢ - ص ٤٢ ص ١٣٢٧)

الفرع الثالث

عدم جواز التماس إعادة النظر

في أحكام المحكمة الإدارية العليا

استقرت مبادئ المحكمة الإدارية العليا على عدم جواز التماس إعادة النظر فى أحكام المحكمة الإدارية العليا .
وكما سلف البيان فقد أجازت المحكمة الإدارية العليا للطعن فى أحكام دائرة فحص الطعون باعتبارها محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا ، لذلك نعرض للمبادئ المتعددة التى حسمت أمر عدم جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية بطريق التماس إعادة النظر .
المبدأ رقم (١٤١٦) - دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية -
يترتب على ذلك اختصاصها بالنظر فى الطعن فى حكمها بالتماس إعادة النظر -
لا تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر هذا الطعن .

الحكم

إن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقاً لقواعد نص عليها القانون وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان بذاته ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكمها في الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ١٠ القضائية و ١٥٩٦ لسنة ١٠ القضائية الملتبس فيهما هي المختصة بنظر الالتماس المرفوع عنهما، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى دائرة فحص الطعون المختصة.

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٧)

المبدأ رقم (١٤١٧) - الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا - عدم جواز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر - أساس ذلك وأثره - عدم جواز قبول الالتماس وإلزام الملتبس بالمصروفات دون الغرامة.

الحكم

إن المادة ١٩ فقرة أولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة نصت على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية، ومفاد هذا النص - بمفهوم المخالفة - أنه لا يقبل الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر.

إذا كان الحكم الملتبس فيه غير قابل للطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الالتماس وإلزام الملتبس بالمصروفات ولا وجه للحكم على الملتبس بالغرامة في هذه الحالة.

(الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢)

المبدأ رقم (١٤١٨) - القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة - نص المادة ١٩ منه على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر - مفاد هذا النص عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

نصت الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أنه "يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر، في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية". ومفاد هذا النص، بمفهوم المخالفة، على النهج الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة، أنه لا يجوز قبول الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر.

(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٥)

المبدأ رقم (١٤١٩) - الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر - لا وجه للحكم على الملتمس بالغرامة إذا ما قضى بعدم قبول التماس.

الحكم

إن المادة ١٩ فقرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة كانت تنص على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقد أورد قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذات الحكم فنص في الفقرة الأولى من المادة ٥١ منه على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر، ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظر التماس مع إلزام الملتمس بمصروفاته، ولا وجه للحكم على الملتمس بالغرامة، لأن الحكم بالغرامة لا يكون إلا عند الحكم برفض التماس أو عدم قبوله فإذا قضت المحكمة بعدم جواز التماس دون التصدي لبحث موضوعه، فلا يكون هناك ثمة وجه للحكم بالغرامة.

(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٦)

المبدأ رقم (١٤٢٠) - أحكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر - الحكم بعدم جواز نظر التماس - لا وجه للحكم على

الملتمس بالغرامة - الحكم بالغرامة لا يكون إلا عند الحكم بعدم قبول الالتماس أو رفضه.

الحكم

يبين من استعراض التطور التشريعي للنصوص التي تنظم المحكمة الإدارية العليا وتبين اختصاصاتها- إن المشرع قد أنشأ هذه المحكمة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لتكون خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية على القضاء الإداري وناط بها مهمة التعقيب النهائي على جميع الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري، واتساقاً مع ذلك فقد نص في المادة ١٥ من ذلك القانون على أنه لا يقبل الطعن في أحكام هذه المحكمة بطريق التماس إعادة النظر، وقد سكت القانونان التاليان لمجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الحالي عن إيراد نص مماثل لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وإنما ورد فيهما النص على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك في الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعمول به حالياً، ومن ثم فإنه لما كانت المحكمة الإدارية العليا لم تتبدل منزلتها في هذين القانونين عما كانت عليه في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه إذ ما برحت على رأس القضاء الإداري ونهاية المطاف فيه، فقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل القانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن أحكام المحكمة الإدارية العليا كانت وما زالت لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر وذلك بمفهوم المخالفة لنص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الالتماس مع إلزام الملتمس بالمصروفات طبقاً للمادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، ولا وجه للحكم على الملتمس بالغرامة لأن الحكم بالغرامة لا يكون إلا عند الحكم بعدم قبول الالتماس أو برفضه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة، فإذا قضت المحكمة بعدم جواز الالتماس دون التصدي لبحث

موضوعة فلا يكون ثمة وجه للحكم بالغرامة.

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)

المبدأ رقم (١٤٢١) - أحكام المحكمة الإدارية العليا لا سبى الطعن بطريق التماس إعادة النظر - أساس ذلك: الاستناد إلى مفهوم المخالفة من نص المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المحكمة الإدارية العليا باعتبارها على رأس المحاكم التي تتكون منها جهة القضاء الإداري هي خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية على القضاء الإداري - أثر ذلك: اعتبار أحكامها بمنجاة من الطعن عليها بطريق التماس إعادة النظر.

الحكم

ومن حيث إن مبنى التماس إعادة النظر في الحكم المشار إليه أنه قد صدر بناء على غش من الخصم حيث انتهز فرصة عدم وجود محامى الطاعن وهو الدكتور... في مصر لأسباب سياسية، وأدخل الغش على المحكمة دون أن يكون الملتمس ممثلاً في الدعوى، واستطرد المدعى أن أسباب التماسه تخلص في أن المحكمة قد فسرت نص البند الأول من شروط المزايدة الذي يقضى بوجوب أن يخطر الطرف الذي يرغب في تجديد عقد استغلال الكازينو الطرف الآخر بذلك بخطاب بعلم الوصول قبل انتهائه، بحيث عدلت عن عبارة النص الواضحة إلى استخلاص عدم الرغبة في التجديد من أمور أخرى غير الخطاب المذكور، كما أن الأمور التي اعتمدت عليها المحكمة للقول بأن ثمة رغبة من الملتمس في عدم التجديد لا تفيد ذلك.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن أحكامها لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر، وذلك استناداً إلى المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حيث تقضى بأنه "يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم" فالمحكمة الإدارية العليا باعتبارها على رأس المحاكم التي يتكون منها جهة القضاء الإداري وهي خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية على القضاء

الادارى، تكون أحكامها بمنجاة من الطعن عليها بطريق التماس إعادة النظر، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز نظر الالتماس مع إلزام الملتمس بمصروفاته.

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠)

المبدأ رقم (١٤٢٢) - أحكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل التماس إعادة النظر ولا تملك أية محكمة التعقيب على قضائها بأية صورة من الصور ولا ترزع قرينة الصحة التي تظل تلازمها إلا بحكم يصدر من نفس المحكمة التي أصدرتها في دعوى بطلان أصلية مبتدأه قائمة بذاتها.

الحكم

ومتى كان الثابت أن المطعون ضده (المدعى عليه في هذه الدعوى) قدم مذكرات دفاعه قبل فتح باب المرافعة بجلسة ١٩٨٩/٣/٤ التي حجز فيها الطعن للحكم آخر الجلسة فلا يكون هناك إخلال بحق الدفاع كما تكون الهيئة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي أصدرت الحكم وبالتالي يكون النعي على الحكم بالانعدام أو البطلان غير قائم على سند من القانون، هذا بالإضافة إلى أن أحكام المحكمة الإدارية العليا وهي على قمة محاكم مجلس الدولة لا يجوز الطعن فيها بأي طريقة من طرق الطعن وأحكامها لا تقبل التماس إعادة النظر ولا تملك أية محكمة التعقيب على قضائها بأية صورة من الصور ولا تتزعزع قرينة الصحة التي تظل تلازمها إلا بحكم يصدر من نفس المحكمة التي أصدرتها في دعوى بطلان أصلية مبتدأه بذاتها أما بالنسبة إلى ما ورد بمذكرة الدفاع من أن المحكمة قد أثبتت على خلاف الحقيقة إنها سمعت الإيضاحات رغم عدم حضور أي من الخصوم جلسة ١٩٨٩/٣/٤ فمردود عليه بأن الإيضاحات تسمعها المحكمة من أول جلسة حتى آخر جلسة كما أنها يمكن أن تبدى من السيد مفوض الدولة الذي يشترك مع هيئة المحكمة الإدارية العليا إذ يعد لغوا لا طائل من ورائه...

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يضحى الدفع بعدم الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى في غير محله ويتعين الالتفات عنه لعدم قيامه على سند سليم من القانون كما يكون الادعاء بانعدام الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٣٤ القضائية المشار إليه بمنأى عن صحيح حكم القانون ويتعين إهداره في هذه المنازعة.

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

المبدأ رقم (١٤٢٣) - أحكام المحكمة الإدارية العليا في ظل القانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر - وذلك بمفهوم المخالفة لنص المادتين ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن مجلس الدولة - هذه المحكمة باعتبارها خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية على القضاء الإداري لا يجوز الطعن في أحكامها بالتماس إعادة النظر - وقد كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنص صراحة على عدم جواز مثل هذا الطعن - الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية يجوز الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم.

الحكم

ومن حيث إن حقيقة التكيف لطلب الطاعة في ضوء الأسباب التي بني عليها وهي نسبة الغش إلى الحكومة باعتبارها خصمه في الدعوى والطعون سالفة الذكر وأن هذا الغش كان من شأنه التأثير في الحكم الصادر ضدها وبرفض دعواها، إنما هو من قبيل التماس إعادة النظر لوقوع غش من الخصم عملاً بالمادة ٢٤١ مرافعات، وقد نصت المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه "يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية" كما تنص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه "يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية" كما تنص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه "يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو

قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم... ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض إن كان له وجه" ومفاد ذلك أن هذين النصين قد سكتا عن أجازة الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر كما خلا هذان القانونان من نص مماثل لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وكان يقضى بأنه لا يجوز الطعن في أحكام هذه المحكمة بطريق التماس إعادة النظر، إلا أن ذلك المسلك ليس من شأنه التبديل في منزلة تلك المحكمة باعتبارها خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الإداري وأن المشرع ناط بها - ومنذ إنشائها - مهمة التعقيب النهائي على جميع الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة، وقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل القانونين رقمي ٥٥ لسنة ١٩٥٩ و ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن أحكام المحكمة الإدارية العليا كانت وما زالت لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر وذلك بمفهوم المخالفة لنص المادتين ١٩ و ٥١ سالف الذكر.

(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

المبدأ رقم (١٤٢٤) - طرق الطعن في الأحكام سواء كانت عادية أم غير عادية (مثل التماس إعادة النظر) ينشئها نص القانون وحده - عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية العليا لعدم النص عليها.

الحكم

ومن حيث إنه عن الطلب الاحتياطي الكلى، بقبول هذا الالتماس شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الملتصق فيه والقضاء مجددا بوقف تنفيذ القرارين المطعون فيهما، فإن المادة ١/٥١ من قانون مجلس الدولة المشار إليه تنص على أنه: "يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم".

ومن حيث إن من المسلم فقها وقضاء إن طرق الطعن في الأحكام، سواء كانت عادية أم غير عادية، مثل التماس إعادة النظر، إنما ينشئها نص القانون وحده، ومن ثم فإن عبارة نص الفقرة الأولى من المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة، المشار إليها، إذ اشتملت على بيان الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر، دون أن تورد بينها أحكام المحكمة الإدارية العليا، فلا ريب في عدم جواز الطعن فيها بهذا الطريق، وهو ما جرى به قضاء المحكمة واضطر، منذ إنشائها، في ظل قوانين مجلس الدولة المتعاقبة، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز هذا الطلب.

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٤ - س ٣٥ ص ٢٠٠٤)
المبدأ رقم (١٤٢٥) - عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا.
الحكم

مفاد حكم المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أنه لا يجوز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا - الحكم بعدم جواز التماس إعادة النظر .
(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٦ - س ٤٧ ص ١٣٨)
المبدأ رقم (١٤٢٦) - عدم اشتغال المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة على بيان الطعن بالتماس إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية العليا - يترتب على ذلك عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر.

الحكم

المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ طرق الطعن في الأحكام سواء كانت عادية أو غير عادية مثل التماس إعادة النظر منشأها نص القانون وحده - المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة اشتملت على بيان الأحكام التي يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر لم يرد بنص المادة ٥١ أحكام المحكمة الإدارية العليا - يترتب على ذلك عدم جواز الطعن في أحكام

المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر - الحكم بعدم جواز التماس إعادة النظر .

(الطعن رقم ٤٥٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٢ / ٣ - س ٤٧ ص ٨٥)

الفرع الرابع

طعن المتدخل والخارج عن الخصومة

بالتماس إعادة النظر^١

المبدأ رقم (١٤٢٧) - المادة ٢٤١ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية - ألغى المشرع الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة - أضاف قانون المرافعات المدنية والتجارية حالة اعتبار من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر - مؤدى ذلك: - عدم جواز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها الحكم أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر الحكم إليهم - أساس ذلك: إن هذا الوجه من الطعن يندرج تحت وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الحكم

ومن حيث إن الطاعن لم يكن مختصا في الدعوى التي صدر فيها حكم محكمة القضاء الإداري رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٨٣ وإن تعدى إليه أثر الحكم .
ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمه القانون القائم قبله في المادة ٤٥٠ وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكون قد أدخل أو تدخل فيها

(١) أنظر في المزيد من الأحكام واتجاهات الفقه : طعن الخارج عن الخصومة في قضاء مجلس الدولة - دراسة مقارنة

بين مصر وفرنسا - الدكتور المستشار/محمود مزار حسن خليفة - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - ٢٠٠٨

إلى أوجه التماس إعادة النظر، لما أورده في منكرته الإيضاحية من أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة، وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض.

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم إلغاء طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوماً في الدعوى التي صدر فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم، إذ أن ذلك أصبح وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري وفقاً لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال، وذلك فيما يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة.

ومن حيث أنه اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فإن الأحكام الصادرة لا يقبل الاعتراض عليها وإنما يقبل الالتماس بطريق إعادة النظر إذا توافرت شرائطه من ناحية الإجراءات والمواعيد.

ومن حيث إن المحكمة الإدارية العليا (دائرة توحيد المبادئ) قضت بجلسة ١٢/٤/١٩٨٧ بعدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا، وباختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة قانوناً لالتماس إعادة النظر.

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على موضوع الطعن المائل يتعين الحكم بعدم جواز الطعن من السيد/..... أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسة ٢٤/٢/١٩٨٣ لسنة ٣٥ القضائية، واختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة قانوناً لالتماس إعادة النظر.

(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٨٧)

المبدأ رقم (١٤٢٨) - متى لم يكن طالب التدخل طرفاً في الخصومة التي

انتهت بالحكم المطعون فيه، يتعين الحكم بعدم قبول تدخله ابتداء أمام المحكمة الإدارية العليا، مع إلزامه مصروفات التدخل المذكور - نطاق الطعن يتحدد بالخصوم في الدعوى الأصلية ولا يتعداهم - ويكون لغيرهم متى توافرت فيهم الشروط المقررة قانوناً لذلك أن يلجأوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بطلب التماس إعادة النظر في الحدود المقررة والشروط المحددة لذلك.

الحكم

متى كان مناط الإلغاء تسليط الرقابة القضائية على مشروعية القرار المطعون فيه في ضوء صحيح حكم القانون، فلا عبرة بأوجه الدفاع التي تعرض أو تبدى إذ يقوم عمل القاضي على تطبيق صحيح حكم القانون تطبيقاً موضوعياً على القرار غير متأثر بأي أمر خارج عن ذلك فيتحتّم أمام عينية الخصومة في الإلغاء الالتفات عن أي اعتراض على الحكم الصادر في دعوى الإلغاء ممن لم يكن طرفاً بها أو ممثلاً فيها. وأنه ولئن كان قضاء الدائرة المشكلة بالتطبيق لحكم المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة في الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ القضائية و ٣١٥٥ لسنة ٣١ القضائية الصادر بجلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٧ يتعلق أساساً بمدى جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا، إلا أن ما قام عليه ذلك القضاء من أسباب مؤداها الصحيح عدم قبول التدخل ابتداء، أمام المحكمة الإدارية العليا ممن لم يكن خصماً في الدعوى، سواء كان خصماً أصلياً أو أدخل أو تدخل فيها. فنطاق الطعن يتحدد بالخصوم في الدعوى الأصلية لا يتعداهم ويكون لغيرهم، متى توافرت فيهم الشروط المقررة قانوناً لذلك، أن يلجأوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بطلب التماس إعادة النظر في الحدود المقررة والشروط المحددة لذلك. فقد أوردت الدائرة، في أسباب قضائها المشار إليه، أنه ليس لمن لم يكن طرفاً في حكم حق الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا ويقوم ذلك على الطبيعة العينية لدعوى الإلغاء وطبيعة الحكم الصادر فيها. فالطبيعة العينية للدعوى وبور قاضي الإلغاء في تحقيق المشروعية استمداداً من صحيح تطبيق أحكام القانون، كل ذلك مما يجعل التدخل، ولو كان انضماماً لا يهدف به المتدخل إلا الانضمام إلى أحد الخصوم الأصليين لمساعدته في دفاعه، غير متفق مع أصول التقاضي أمام هذه

المحكمة التي تنظر الطعون المقامة أمامها من نوى الشأن وهم وحدهم الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، فنطاق الخصومة في الطعن يقتصر وحسب على الخصوم في الدعوى، سواء كانوا خصوما أصليين أو أدخلوا أو تدخلوا فيها دون غيرهم وأيا ما كان وجه مصلحتهم بالنعي على الحكم المطعون فيه أو على العكس بتأييده، فإنزال حكم القانون الصحيح الذي تجريه هذه المحكمة عند نظرها الطعن، سواء على الحكم المطعون فيه أو القرار المطعون فيه جميعا، لا يتحدد بما يبيده الخصوم وإنما استمدادا دقيقا وتطبيقا ملتزما بأحكام القانون. وعلى ذلك فقد سبق لهذه المحكمة القضاء بأنه متى كان طالب التدخل لم يكن طرفا في الخصومة التي انتهت بالحكم المطعون فيه فيتعين الحكم بعدم قبول تدخله مع إلزامه مصروفات الطلب - (الحكم الصادر بجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٨٦ في الطعن رقم ٢٩٧٩ لسنة ٣٠ القضائية).

(الطعن رقم ٢٢٧٩ و ٤٢٠٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

المبدأ رقم (١٤٢٩) - يجوز الطعن من الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا - يختص بنظرها المحكمة التي أصدرت الحكم وهي محكمة القضاء الإداري إذا توافرت شروط اعتبارها التماس إعادة النظر - يجب التفرقة في هذا الشأن بين التدخل الانضمامي والتدخل الخصامي - فالتدخل الانضمامي يهدف فيه المتدخل من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام إلى أحد الخصوم - التدخل الخصامي يقصد به المتدخل المطالبة بحق نفسه بشرط أن يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية - التدخل الخصامي هو غير الجائز قبوله لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

ومن حيث أنه عن الدفع المبدئي من المطعون ضده بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة السيد/.... رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بسبب إحالته للمعاش في ١٩٨٦/١١/٦ وبالتالي انتهى تفويضه لهيئة قضايا الدولة التي أقامت الطعن، فمردود عليه أن رئيس مجلس إدارة الهيئة عندما فوض هيئة قضايا الدولة لإقامة هذا الطعن فوضها بصفته الوظيفية وليس بصفته الشخصية، ولأن انتهاء خدمته لا يؤثر على صحة هذا التفويض واستمرار يته فيظل قائما بعد تعيين رئيس جديد لمجلس إدارة الهيئة ومنتجا لآثاره، طالما لم

يصدر من صاحب الصفة الجديد إرادة صريحة في العدول أو إلغاء هذا التفويض ومن ثم تكون الخصومة قائمة ويكون الدفع بانقطاع سيرها لا سند له من القانون. ومن حيث أنه عند الدفع المبدئي من المطعون ضده بعدم قبول تدخل السيد/..... على أساس أنه لم يتدخل في الدعوى الأصلية وإنما تدخله جاء ابتداء أمام المحكمة الإدارية العليا فإنه ولئن كانت المحكمة الإدارية العليا الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٢٩ ق العليا و٣١٥٥ لسنة ٣١ ق عليا قد انتهت إلى أنه (لا يجوز الطعن من الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري محل اعتراض الطاعن من الخارج عن الخصومة، وإنما يختص بنظرها المحكمة التي أصدرت الحكم وهي محكمة القضاء الإداري إذا ما توافرت شروط اعتبارها التماس بإعادة النظر طبقا للأحكام المنظمة لهذا الالتماس أنه ولئن كان ذلك -إلا أنه يجب التفرقة في هذا الشأن ببيان التدخل الانضمامي والتدخل الخصامي، فالأول يهدف فيه المتدخل من تدخله المحافظة على حقوقه، عن طريق الانضمام لأحد الخصوم كالحالة المعروضة حيث كان التدخل من المطعون على ترقيته خصما منضمّا للهيئة الطاعنة في طلبها رفض الدعوى ولم يطلب لنفسه حقا مستقلا عن حق الخصم المنضم إليه، أما التدخل الخصامي فيقصد به المتدخل المطالبة بحق لنفسه بشرط أن يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية. وهذا النوع الأخير من التدخل هو غير جائز قبوله لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا وفقا لما انتهت إليه الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٢٩ ق عليا و٣١٥٥ لسنة ٣١ ق عليا قد انتهت إلى أنه (لا يجوز الطعن من الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري محل اعتراض الطاعن من الخارج عن الخصومة، وإنما يختص بنظرها المحكمة التي أصدرت الحكم وهي محكمة القضاء الإداري إذا ما توافرت شروط اعتبارها التماس بإعادة النظر طبقا للأحكام المنظمة لهذا الالتماس أنه ولئن كان ذلك -إلا أنه يجب التفرقة في هذا الشأن بين التدخل الانضمامي والتدخل الخصامي، فالأول يهدف فيه المتدخل من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام لأحد الخصوم

كالحالة المعروضة حيث كان التدخل من المطعون على ترقيته خصماً منضمّاً للهيئة الطاعنة في طلبها رفض الدعوى ولم يطلب لنفسه حقاً مستقلاً عن حق الخصم المنضم إليه، أما التدخل الخصمي فيقصد به التدخل المطالبة بحق لنفسه بشرط أن يكون مرتبطاً بالدعوى الأصلية، وهذا النوع الأخير من التدخل هو غير الجائز قبوله لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا وفقاً لما انتهت إليه الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، ومتى كان ذلك وكان تدخل السيد/.... تدخلاً انضمامياً للهيئة القومية للتأمين والمعاشات في طلبها رفض الدعوى فإنه ليس ثمة مانع من قبوله.

(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

المبدأ رقم (١٤٣٠) - لا يجوز للخارج عن الخصومة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

الحكم

الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

- حدد المشرع أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي لا تسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة - حدد المشرع من ناحية أخرى - حالات الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال

(الطعن رقم ٨٨٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢ / ٢ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٧٨)

المبحث الرابع

ميعاد التماس بإعادة النظر

ميعاد التماس بإعادة النظر هو أربعون يوماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم عملاً بالمادة ٢١٣ مرافعات، إلا أن الواقعة التي يبدأ منها ميعاد التماس إعادة

النظر وفقا للمادة ٢٤٢ مرافعات تختلف باختلاف سبب الالتماس^(١):

(أ) فإذا كان أحد الأسباب الثلاثة الأولى، فإن الميعاد يبدأ من اليوم الذي ظهر فيه الغش، أو الذي ظهر فيه الغش، أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على شاهد الزور، أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة (١/٢٤٢). ولا يقصد بظهور الورقة المحتجزة حيازة الملتمس لها حيازة مادية وإنما يكفي أن تتكشف له الورقة وتصبح في متناول يده بحيث يمكنه الاطلاع عليها.

(ب) وإذا كان السبب هو القضاء بأكثر أو بما لم يطلبه الخصوم أو كون المنطوق مناقضا بعضه لبعض، بدأ الميعاد -تطبيقا للقواعد العامة- من صدور الحكم.

(ج) وإذا كان السبب هو صدور حكم على من لم يمثل تمثيلا صحيحا، فيبدأ الميعاد من إعلان الحكم إلى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا (مادة ٢/٢٤٢)، أو إلى عليه نفسه إذا لم يعد في حاجة إلى هذا التمثيل.

(د) وإذا كان السبب هو غش أو تواطؤ أو إهمال جسيم من "ممثل" من امتدت إليه حجية الحكم، بدأ الميعاد من ظهور هذا الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم (مادة ٣/٢٤٢).

على أنه يلاحظ أنه أيا كان سبب الالتماس -باستثناء الحالة الأخيرة- فإن الميعاد لا يبدأ ، وفقا للقواعد العامة ، إلا من إعلان الحكم في الحالات التي لا يبدأ الميعاد إلا من هذا الإعلان، إذا كان هذا الإعلان قد حدث بعد اكتشاف الواقعة سبب الالتماس. فإذا انقضى ميعاد الالتماس سقط الحق فيه وفقا للقواعد العامة. كما يسقط هذا الحق أيضا في حالة قبول الحكم. على أن هذا القبول لا ينتج أثره إلا إذا كان لاحقا لظهور العيب سبب الالتماس.

ولا توجد مشاكل قانونية تذكر في شأن الميعاد يمكن عرض تطبيقات متعددة لها.

وفي هذا الصدد كانت محكمة القضاء الإداري قد قررت بعض المبادئ في

(١) أنظر: الدكتور/فتحي والي -المرجع السابق- ص ٨٣٥ وما بعدها، والدكتور/ أحمد أبو الوفا -المرجع السابق- ص ٨٨٥ وما بعدها.

ظل المادة (٤١٨) مرافعات قديم حيث كان ميعاد الالتماس هو ثلاثون يوما ومن هذه المبادئ:

المبدأ رقم (١٤٣١) - ميعاد الالتماس في حالة الغش أو احتجاز الأوراق - مادة ٤١٨ مرافعات (قديم).

الحكم

ميعاد الالتماس المبني على الغش أو احتجاز أوراق إنما يبدأ وفقا للمادة ٤١٨ مرافعات من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحجوزة، فإذا ادعى الملتمس أنه رفع التماسه بمجرد حصوله على صورة هذه الأوراق ولم تقدم الحكومة دليلا على حصوله عليها قبل رفعه الالتماس بأكثر من ثلاثين يوما فيعتبر الالتماس مرفوعا في ميعاده.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٥٠-٥-١٩٥٢/١/١-٢٤٣/٧٨/٦)

المبدأ رقم (١٤٣٢) - يبدأ ميعاد الالتماس من يوم إعلان الحكم - عدم إعلانه - بقاء الميعاد مفتوحا.

الحكم

من المقرر إن إعلان الحكم شرط لازم لسريان ميعاد الالتماس وهو ثلاثون يوما تبثدي من تاريخ الإعلان فإذا لم يعلن الحكم فإن باب الالتماس يظل مفتوحا ما بقي الحكم بغير إعلان.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٠٩-٤-١٩٥٢/٦/١٠-١١٧١/٤٩٧/٦)

المبحث الخامس

إجراءات التماس إعادة النظر والحكم فيه

يرفع الالتماس أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى، ويجب أن تشمل صحيفته على بيان الحكم الملتمس فيه وتاريخه وأسباب الالتماس وإلا كانت باطلة^(١) (م ٢٤٣).

ولا يقبل الالتماس الفرعي. وذلك لأن القانون لم يصرح جوازه كما فعل

(١) انظر: للدكتور/ أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص ٨٨٦ وما بعدها - وأيضا: الدكتور/ فتحي والي -

المرجع السابق - ص ٨٣٤ وما بعدها.

بالنسبة للاستئناف الفرعي، ولأن الأصل ألا يقبل الطعن في الأحكام إلا في الميعاد الذي حدده القانون (م ٢١٥).

ولا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم (م ٢٤٤).

وقد استحدث القانون الجديد ما قرره في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ وهي تنص على أنه "ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنتظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه. ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المطعون عليه".

ونبين هذه الإجراءات في مطلبين:

المطلب الأول

إعلان الالتماس

وبعد رفع الالتماس يجب إعلانه إلى المطعون ضده وفقاً لقواعد إعلان صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة، وفي المواعيد المحددة لها. وهو ما يعني أن الالتماس يجوز اعتباره كأن لم يكن إذا لم يعلن إلى المطعون ضده خلال ثلاثة أشهر من رفع الالتماس.

وسواء تعلق الأمر برفع الالتماس أو بإعلانه، فإنه يجب -إذا كان السبب هو السبب الأخير من أسباب الالتماس- أن يوجه الطعن ويعلن إلى كل من "ممثل" الطاعن وخصمه في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه. فلا يكفي توجيهه أو إعلانه إلى هذا الخصم وحده^(١).

المطلب الثاني

مراحل خصومة الالتماس

تنتظر خصومة الالتماس على مرحلتين الأولى^(٢) قبول الالتماس، والثانية

(١) الدكتور/ فتحي والي -المرجع السابق- ص ٨٣٦.

(٢) أنظر في تفصيل ذلك: الدكتور/ أحمد أبو الوفا -المرجع السابق- ص ٨٨٦ وما بعدها -الدكتور/ فتحي والي- المرجع السابق ص ٨٣٧ وما بعدها.

الفصل في موضوعه ونعرض لهما في فرعين نتلوهما بفرع ثالث في تطبيقاتها القضائية:

الفرع الأول

مرحلة قبول الالتماس

وفي هذه المرحلة ينحصر نطاق القضية في البحث في قبول الطعن أو عدم قبوله أو رفضه. فتبحث المحكمة فيما إذا كان الطعن قد رفع خلال الميعاد وفي الشكل القانوني، وما إذا كان ، بين الأسباب التي تشتمل عليها الصحيفة، يوجد سبب يبرر إعادة النظر، وما إذا كان بين السبب والحكم المطعون فيه رابطة سببية بحيث أنه لولا الغش أو إخفاء المستند... الخ ما صدر الحكم على النحو الذي صدر به. فليس للقاضي أو الخصوم ، في هذه المرحلة ، مناقشة القضية التي صدر فيها الحكم سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون. والأصل أن ينحصر البحث في أسباب إعادة النظر التي تشتمل عليها الصحيفة، ولكن تطبيقاً لمبدأ الاقتصاد في الإجراءات يرى بعض الفقهاء أنه يجوز للطاعن التمسك - أثناء هذه المرحلة - بأسباب جديدة لإعادة النظر، وذلك حتى لا يضطر إلى التمسك بها في خصومة لاحقة. على أنه يجب لهذا أن يكون ميعاد الطعن بالنسبة لهذه الأسباب لا يزال قائماً. وإذا رأت المحكمة قبول الطعن، فإنها تحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وتحدد جلسة للمرافعة في الموضوع، ولا حاجة لإعلان الخصوم بها. أما إذا رأت المحكمة عدم قبول الطعن أو رفضه، فإنها تحكم بذلك. وفي حالة الرفض يجب على المحكمة إلزام الملتمس بغرامة لا تقل عن ثلاثين جنياً ولا تجاوز مائه جنياً^(١) إلا إذا كان سبب الالتماس هو أحد السببين الأخيرين في المادة ٢٤١، فعندئذ يجب عليها مصادرة الكفالة المقدمة من الملتمس كلها أو بعضها، ولا يخل هذا بحق الملتمس ضده في التعويض إن كان له وجه (مادة ٢٤٦).

(١) تم تعديل قيمة الغرامة باللقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢.

الفرع الثاني

مرحلة الفصل في موضوع الالتماس

وتبدأ هذه المرحلة فقط إذا انتهت المرحلة السابقة بحكم بقبول إعادة النظر، ووفقا للمادة ٢٤٥ للمحكمة أن تفصل بحكم واحد في قبول الالتماس وفي الموضوع إذا كان الخصوم قد قدموا أمامها طلباتهم فيه. فإذا رأت المحكمة أن الفصل في الموضوع يحتاج إلى تحقيق جديد فإنها تقبل إعادة النظر، وتؤجل نظر الموضوع.

ولأن الهدف من هذه المرحلة هو إصدار حكم يحل محل الحكم الذي ألغى بقبول إعادة النظر، فإن القضية في هذه المرحلة تكون بنفس النطاق الذي كانت عليه قضية الموضوع قبل إصدار الحكم الملغى. ونتيجة لهذا: ١- تبقى عناصر هذه القضية التي لم يمسها هذا الحكم كما هي. فتبقى أدلة الإثبات المقدمة فيها والسقوط الذي تحقق والمراكز الإجرائية التي للخصوم. ٢- للخصوم نفس السلطات التي كانت لهم قبل إصدار الحكم، فلهم التقدم بوقائع وأدلة جديدة، كما أن لهم التمسك بأوجه دفاع ودفع جديدة. ٣- تكون للمحكمة نفس السلطات التي لها عند بحث الموضوع. ويكون لها أن تصدر تقديرا مغايرا للتقدير الذي اشتمل عليه الحكم المطعون فيه سواء من حيث تقدير الواقع أو من حيث تقدير القانون. والحكم الصادر برفض التماس إعادة النظر أو في الموضوع لا يقبل الطعن إلا بنفس طرق الطعن التي كان يقبلها الحكم المطعون فيه. وذلك باستثناء الطعن بالتماس إعادة النظر. فلا يجوز الطعن في أيهما بهذا الطريق (مادة ٢٤٧)، ما لم يكن الطعن مقدما من خصم الملتمس^(١).

الفرع الثالث

التطبيقات القضائية لمراحل خصومة الالتماس

نعرض فيما يلي لأهم المبادئ القانونية التي تقررت في "إجراءات ومراحل خصومة التماس إعادة النظر".

(١) راجع في ذلك: الدكتور/ فتحي والي -المرجع السابق- ص ٨٣٧ وما بعدها.

المبدأ رقم (١٤٣٣) - التماس إعادة النظر - خضوع الطعن في الأحكام لقانوني المرافعات المدنية والتجارية أو الإجراءات الجنائية بحسب الأحوال- خضوع الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام التي تصدر من المحاكم التأديبية في الدعاوى التأديبية المبتدأ لقانون الإجراءات الجنائية بوصف أن هذه الأحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية- خضوع الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام التي تصدر في دعاوى إلغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو في الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار أن هذه الأحكام تنتمي بحسب الأصل، وبحسب طبيعة المنازعة الصادرة فيها الحكم إلى قضاء الإلغاء.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم. ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تجاوز ثلاثين جنيتها فضلا عن التعويض إن كان له وجه. ومن حيث إن ولاية المحاكم التأديبية كانت قبل العمل بأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تتناول فقط الدعاوى التأديبية المبتدأ، أما الطعون التي توجه إلى القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فقد كانت تختص بنظرها محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بحسب الأحوال، وبصدور قانون مجلس الدولة المشار إليه، أصبحت المحاكم التأديبية المبتدأ التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي، كما تتناول الطعن على أي جزاء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة المشار إليه، وهي الطعون المباشرة، وكذلك طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء التأديبي والطلبات الأخرى المتعلقة بإلغاء الجزاء بوصفها

طعون غير مباشرة، ولازم ذلك أن الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في الدعاوى التأديبية المبتدأ يخضع لأحكام قانون الإجراءات الجنائية بوصف إن هذه الأحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية، أما الطعن بطريق التماس إعادة النظر في أحكام هذه المحاكم التي تصدر في دعاوى إلغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو في الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات، فإنه يخضع لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار أن هذه الأحكام تنتمي بحسب الأصل وبحسب طبيعة المنازعة الصادر فيها الحكم، إلى قضاء الإلغاء، وشأنها في ذلك شأن الأحكام التي تصدر من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بإلغاء القرارات الإدارية النهائية والتعويض عنها.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن طعن المدعى بالتماس إعادة النظر كان عن الحكم الصادر برفض الدعوى التي أقامها أمام ذات المحكمة لإلغاء قرار السلطة الرئاسية بفصله، فمن ثم يخضع هذا الالتماس لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي حدد حصرا في المادة ٢٤١ منه الأحوال التي لا يجوز فيها الطعن بطريق التماس إعادة النظر ومن بينها "إذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم".

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦) - س ١٠ ص ٢٣)
المبدأ رقم (١٤٣٤) - الخصومة في التماس إعادة النظر تمر بمرحلتين: ١- الأولى تنظر فيها المحكمة في قبول الالتماس. ٢- الحكم في موضوع الدعوى تنتهي المرحلة الثانية بحكم في موضوع الدعوى يحل محل الحكم الذي ألغى بقبول الالتماس - وذلك ما لم تنته الخصومة قبل الفصل في موضوع الدعوى بسبب من الأسباب المنهية للخصومة قبل الفصل في موضوعها أو انقضائها بالتقادم - لا يوجد مانع قانونا من أن تحكم المحكمة في قبول الالتماس وفي موضوع الدعوى بحكم واحد - وذلك بشرط أن يكون الخصم قد أبدوا طلباتهم فيه وترافعوا في الموضوع - إذا حكم برفض الالتماس موضوعا حكم على الملتزم بالغرامة والتعويضات إن كان لها وجه.

الحكم

ومن حيث أنه من المبادئ العامة المستقرة في الطعن بالتماس إعادة النظر أن

الخصومة في التماس إعادة النظر تمر بمرحلتين، الأولى وفيها تنتظر المحكمة في قبول الالتماس، أي تنتظر فيما إذا كان الالتماس قد رفع في الميعاد، عن حكم قابل للالتماس ومستندا على سبب من الأسباب الثمانية التي ذكرها القانون في المادة ٢٤١ مرافعات، وتنتهي هذه المرحلة أما بحكم بعدم قبول الالتماس، وفي هذه الحالة ينتهي الأمر عند هذا الحد، ويحكم على الملتمس بالغرامة والتعويضات إن كان لها وجه، وإما الحكم بقبول الالتماس وفي هذه الحالة يلغى الحكم المطعون فيه كله أو جزؤه الذي قبل فيه الالتماس وتعود الخصومة إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه وبهذا الحكم بقبول الالتماس في مرحلتها الثانية وهي مرحلة الحكم في موضوع الدعوى، وفيها تحدد المحكمة جلسة المرافعة في موضوع الدعوى والحكم فيها دون حاجة إلى إعلان جديد (م ٢٤٥ مرافعات) وتنتهي هذه المرحلة بحكم في موضوع الدعوى يحل محل الحكم الذي ألغى بقبول الالتماس وذلك ما لم تنته الخصومة قبل الفصل في موضوعها أو انقضائها بالتقادم، ولكن لا مانع قانونا من أن تحكم المحكمة في قبول الالتماس وفي موضوع الدعوى بحكم واحد بشرط أن يكون الخصوم قد أبدوا طلباتهم فيه وترافعوا في الموضوع أو مكنوا من ذلك (م ٢٤٥ مرافعات) فإذا حكم برفض الالتماس موضوعا حكم على الملتمس بالغرامة والتعويضات إن كان لها وجه.

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢٧)

المبحث السادس

أسباب التماس إعادة النظر

نعرض لهذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول

حصر أسباب الالتماس

حدد المشرع أسباب إعادة النظر على سبيل الحصر، وذلك خروجاً على الأصل المقرر من أن المحكمة متى فصلت في نزاع فلا يجوز لها إعادة النظر فيه، وبذلك أجاز المشرع للمحكمة استثناء في حالات محددة حصراً تصحيح

حكمها رجوعاً إلى الحق والعدل، وذلك بالرغم أيضاً من أن التماس إعادة النظر بحسب الأصل هو طريق لمواجهة أخطاء الواقع إلا أن المشرع في المادة (٢٤١) جعل من أسباب التماس عيوباً لا تتعلق بتقدير الوقائع وإنما تتعلق بخطأ في الإجراء.

*** وأسباب التماس إعادة النظر تتحدد في ثمانية أسباب ^(١) نعرض لكل منها في فرع مستقل:**

الفرع الأول

وقوع غش من الخصم كان من شأنه

التأثير في الحكم

والغش يشمل كل أنواع التليس والمفاجأة والوسائل التي تستعمل بواسطة خصم في مواجهة خصم آخر بقصد تضليل المحكمة وإيقاعها في الخطأ كما إذا منع الخصم وصول الإعلان إلى من أعلن إليه أو إذا اتفق مع محامى خصمه على خيانة موكله، أو إذا استعمل وسائل الإكراه ليمنع خصمه من إيداء دفاعه أو إذا حلف اليمين المتممة كذبا. فيشترط إذن حتى يتحقق هذا السبب من أسباب التماس إعادة النظر:

- (أ) أن يكون قد وقع غش بالمعنى المتقدم.
- (ب) وأن يصدر من المحكوم له شخصياً فلا يعتد بالغش الصادر من شخص غير المحكوم له إذا لم يكن شريكاً معه.
- (ج) وأن يحص الغش في مواجهة المحكوم عليه.
- (د) وأن يكون قد أثر على حكم المحكمة.
- (هـ) وألا يكون المحكوم عليه عالماً بذلك الغش أثناء الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.
- (و) ألا تكون الخصومة السابقة قد تعرضت لهذا الغش وتناولته الحكم الصادر فيها.

(١) أنظر في ذلك: الدكتور/ أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - ص ٨٧٩ وما بعدها - أيضاً: الدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٨٢٧ وما بعدها.

الفرع الثاني

قيام الحكم المطعون فيه على ورقة

ثبت تزويرها بإقرار الخصم أو بحكم القضاء

يشترط ليتحقق هذا السبب من أسباب الالتماس:

- (أ) أن يبنى الحكم المطعون فيه على ورقة مزورة بحيث تكون الورقة ذات تأثير كلي على ما ورد في الحكم المطعون فيه ولولا وجودها واعتقاد المحكمة بصحتها ورقة مزورة وإنما لم يبين عليها الحكم فلا يقبل الالتماس، وإذا بني الحكم ما قضت لمصلحة المتمسك بها، فإذا قدمت في الخصومة التي صدر فيها الحكم على ورقة مزورة وعلى أدلة أخرى فلا يقبل الالتماس إذا ثبت أن الحكم بني على أسباب أخرى وأنه لم يكن للورقة المزورة شأن كبير في هذا الصدد. وإذا حكم ابتدائياً بناء على ورقة مزورة ثم تأيد الحكم أو ألغى في الاستئناف بناء على أسباب أخرى قاطعة في الدعوى فلا سبيل إلى الالتماس لأن الورقة المزورة لم تكن أساس الحكم النهائي المطعون فيه، وإذا ثبت تزوير الورقة في تاريخها لا موضوعها فلا يقبل الالتماس إذا كان هذا التاريخ لا يؤثر في الحكم النهائي الصادر في موضوع الدعوى.
- (ب) أن يثبت تزوير الورقة بإقرار المزور أو بحكم من القضاء بتزويرها.
- (ج) أن يثبت التزوير بإحدى هاتين الطريقتين بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل رفع الالتماس إذ لا يقبل إذا كان بغرض السعي إلى إثبات التزوير.

الفرع الثالث

قيام الحكم على شهادة قضي

بعد صدوره بأنها مزورة

ويشترط لقبول الالتماس في هذه الحالة:

- (أ) أن يبنى الحكم المطعون فيه على شهادة شاهد بحيث تكون هذه الشهادة

ذات تأثير كلى على ما ورد في الحكم المطعون فيه ولولا اعتقاد المحكمة بصحتها ما قضت باتجاه الرأي الذي نحت إليه.

(ب) أن يثبت تزوير الشهادة بحكم من القضاء يصدر بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل رفع الالتماس، فلا يقبل الالتماس إذا كان بغرض السعي إلى إثبات تزوير الشهادة.

الفرع الرابع

حصول الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها

كما إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بإلزام الشخص بدفع مبلغ معين لأنه لم يقدم مخالصة كانت تحت يد خصمه ثم تحصل عليها بعد صدور الحكم عليه. ويشترط لقبول الالتماس في هذه الحالة:

- (أ) أن تكون الورقة التي حصل عليها الملتمس قاطعة في الدعوى بحيث أنه لو كانت قد قدمت فيها لتغير حتما رأى المحكمة فيما قضت به.
- (ب) أن تكون الورقة قد حجزت أثناء نظر القضية بفعل الخصم الآخر. ويتعين أن تكون الورقة قد حجزت حجزا ماديا بمعرفته فمجرد السكوت عن الإشارة إليها أو حجزها بمعرفة شخص خارج عن الخصومة بغير تواطؤ مع المحكوم له لا يجيز الالتماس. كذلك لا يقبل الالتماس إذا حجزها خصم في الدعوى لا شأن له بما قضى به الحكم الملتمس فيه. وقيل، في رأى، أنه يشترط أن يكون الحجز بقصد الغش، وقيل في رأى آخر أنه لا يشترط الغش، وبهذا يتميز هذا السبب عن السبب الأول من أسباب الالتماس، إذ لو اشترط الغش في هذه الحالة لما كان هناك ما يدعو إلى إيراد هذا السبب من أسباب الالتماس.
- (ج) ألا يكون الملتمس على علم بوجود الورقة تحت يد خصمه، فإذا كان عالما بوجودها تحت يد خصمه ولم يطلب منه تقديمها فلا يقبل الالتماس.
- (د) أن يحصل الملتمس بعد صدور الحكم المطعون فيه على الورقة بحيث تكون تحت يده وقت رفع الالتماس.

الفرع الخامس

قضاء الحكم المطعون فيه بشيء لم يطلبه

الخصوم أو بأكثر مما طلبوه

الأصل إن المحكمة لا تقضى إلا فيما يطلب منها القضاء به فيتعين عليها أن تلتزم في حكمها حدود الطلب المقدم إليها ولا تقضى بأكثر مما طلب منها، فإذا سهت المحكمة أو أخطأت عن غير قصد وقضت في طلب لم يقدم لها أو قضت بأكثر مما طلب منها فلا يعتبر ذلك سببا يبرر تجريح حكمها بطرح النزاع من جديد أمام محكمة عليا وإنما رأى المشرع إلا حرج في طرح النزاع أمامها من جديد لتفصل في حدود ما قدم إليها من طلبات، ويرفع التظلم من الحكم بطريق التماس إعادة النظر.

ويلاحظ إن القانون القديم (الاهلي والمختلط) كان يجيز الطعن في الحكم بالتماس إعادة النظر إذا أغفلت المحكمة الحكم في طلب موضوعي، إنما جاء القانون الجديد ولم يجز الطعن في مثل هذا الحكم بطريق التماس وإنما أجاز لصاحب الشأن من الخصوم أن يكلف خصمه بالحضور أمام المحكمة لنظر الطلب الذي أغفلته والحكم فيه (م ١٩٣). ولا يتقيد الطالب بأي ميعاد من المواعيد في هذا الصدد.

الفرع السادس

تناقض منطوق الحكم ببعضه لبعض

ومثال هذه الحالة أن تقضى المحكمة ببطلان عمل الخبير وتستند في ذات الوقت إلى ما جاء بتقريره أو أن تقضى بالمقاصة وتحكم في ذات الوقت بإلزام المدعى عليه بدفع الدين.

والعبرة أن يتناقض المنطوق ببعضه مع البعض الآخر. فلا يعتد في هذا الصدد بالتناقض بين حكمين كل منهم حائز لقوة الشيء المحكوم به، ولا يعتد بالتناقض بين منطوق الحكم وأسبابه ولا يعتد بالتناقض بين بعض أسباب الحكم والبعض الآخر، وإن كان هذا التناقض قد يؤدي إلى اعتبار الحكم خاليا من

الأسباب التي تبرره فيعتبر باطلا ويكون من الجائز عندئذ الطعن فيه بطرق الطعن المقررة لذلك.

الفرع السابع

صدور الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري

لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى

فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية

وفقاً لحكم المادة ٢٤١/٧ مرافعات فإن النص ينطبق في حالة عدم التمثيل على وجه الإطلاق، وينطبق النص في حالة تقصير من يمثل المحكوم عليه في الدفاع عنه ما دام تمثيله له صحيحاً. ويندرج تحت حكم الفقرة السابعة من المادة ٢٤١ حالة حضور القاصر الجلسة ومباشرة الخصومة دون الوصي عليه، كما يندرج فيها أيضاً حالة عدم حضور ممثل الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو عدم حضور الوصي على الإنن الذي قد يستوجبه القانون لرفع الدعوى أو لإجراء الدفاع فيها ما لم ينص القانون على جزاء خاص في هذه الأحوال. وينطبق النص المتقدم أيضاً إذا أعلن بالخصومة من يمثل ناقص الأهلية أو من في حكمه ومع ذلك تخلف عن الحضور وصدر الحكم عليه في غيبته وذلك لأن ناقص الأهلية يعتبر غير ممثل في هذه الحالة امتناع ممثله عن مباشرة مهمته على وجه الإطلاق. ولا يقبل الالتماس في كل هذه الأحوال إلا من ناقص الأهلية أو من في حكمه الذي لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى.

الفرع الثامن

لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه

ولم يكن قد أدخل أو تدخل بشرط إثبات غش

من كان يمثل أو تواقنه أو إهماله الجسيم

وهذا السبب كان الحالة الأولى من حالتني اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها عملا بالمادة ٤٥٠ من القانون السابق. ولقد ألغى القانون الجديد هذا التظلم ونقل إحدى حالتني في فصل الالتماس كسبب له وذلك في المادة ٨/٢٤١ مرافعات.

ويشترط في هذه الحالة أن يكون الحكم حجة على شخص لم يكن طرفا في الخصومة بشخصه، فلا يقبل الالتماس إن من مدعى عليه تغيب عن الحضور في جميع الجلسات أو ممن تدخل في الخصومة تدخلًا انضماميًا أو اختصاميًا، ولا يجوز الالتماس ممن أدخل في الخصومة بناء على طلب أحد الخصومة بناء على طلب أحد الخصوم أو بناء على أمر من المحكمة، ولا يقبل ممن لا يسرى عليه الحكم الصادر في الدعوى وحسبه أن يدفع بانتفاء حجيتة في مواجهته. ويشترط القانون أن يثبت الملتمس غش من كان يمثل أو تواقنه أو إهماله الجسيم ومثال الغش أن يخفى الخصم مستندات هامة في الدعوى أو أن يحلف اليمين المتممة كذبا ، ومثال الإهمال الجسيم أن يهمل في موالاة إجراءات الخصومة فيحكم باعتبارها كان لم تكن أو بسقوطها، أو يهمل في إيداء دفعات شكلية أو دفع بعدم القبول، إذا كان قبولها من شأنه أن يؤثر على أصل الحق أو الامتناع عن التمسك بالبطلان. ويشترط أن يكون الحكم الملتمس فيه صادرا بعد نشوء العلاقة القانونية بين الملتمس والمحكوم عليه.

المطلب الثاني

التطبيقات القضائية في أسباب الالتماس

نعرض للمبادئ القانونية في "أسباب الالتماس بإعادة النظر" وذلك في الفروع التالية:

الفرع الأول

حالة وقوع غش من الخصم أثر في الحكم

* من المبادئ العامة التي تحكم ورود أسباب الالتماس بإعادة النظر على سبيل الحصر والتي قررتها والتي قررتها محكمة القضاء الإداري:

المبدأ رقم (١٤٣٥) - أوجه التماس إعادة النظر - واردة على سبيل الحصر في المادة ٤١٧ مرافعات قديم (المادة ٢٤١ مرافعات الحالي).

الحكم

إذا كانت أوجه الالتماس التي يستند إليها الملتمس في تأييد الالتماس وطلب قبوله لا تنطبق على أي أوجه الالتماس التي حددها القانون على سبيل الحصر في المادة ٤١٧ من قانون المرافعات، وهي في مجموعها مناقضة موضوعياً لوقائع الدعوى وأدلتها فإنها لا تصلح أساساً لقبول الالتماس.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٠-٥-١٨/١٢/١٩٥١-١٦٩/٦١/٦)

المبدأ رقم (١٤٣٦) - أسباب التماس إعادة النظر واردة في المادة ٤١٧ مرافعات قديم (م ٢٤١) مرافعات على سبيل الحصر - القصور في أسباب الحكم أو الخطأ في فهم الواقع ليس من بينها.

الحكم

إذا كان الثابت أن كل ما ينهض المدعى على الحكم هو قصور في الأسباب وخطأ في فهم الواقع، فإن هذا لا يعتبر وجهاً من أوجه الالتماس، ومن ثم تكون الأسباب التي أقام الملتمس التماسه عليها لا تصلح وجهاً له ويكون غير جائز قبوله، إذ أن التماس إعادة النظر هو طريق استثنائي للطعن ولذلك وردت أسبابه في المادة ٤١٧ من قانون المرافعات، على سبيل الحصر، فلا يجوز التوسع فيها، وليس في تلك الأسباب ما ينخرج تحته هذه الوقائع التي أقام الملتمس عليها التماسه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٤٠٤-٦-٣/١/١٩٥٥-٢٠٧/١٦٣/٩)

***ومن المبادئ القانونية المتعلقة بحالة وقوع غش من الخصم من شأنه التأثير في الحكم:**

المبدأ رقم (١٤٣٧) - الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر - تأسيسه على إخفاء ما وقع على ما هي الملتمس عن مدة الخدمة المطلوب بضمها في المعاش من استقطاع - عدم اعتبار ذلك دليلاً كافياً لتوافر الغش - أساس ذلك.

الحكم

إذا كان الثابت أن الملتمس يبنى التماسه بإعادة النظر على أنه وقع غش من الملتمس ضدها كان من شأنه التأثير في الحكم الذي صدر بإلغاء قرار اللجنة القضائية المطعون فيه، وهذا الغش هو إخفاؤها ما قد وقع على ماهية الملتمس عن مدة الخدمة المطالب بضمها في المعاش من استقطاع طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢، وهذا ثابت من ملف خدمته، فإنه فضلاً عن أنه يبين من أوراق التظلم والحكم الملتمس فيه والمذكرات المقدمة فيهما - إن الملتمس لم يطلب من الملتمس ضدها تقرير هذه الواقعة أو تقديم ملف خدمته، فإن عدم تقديم هذه البيانات بفرض صحتها - لم يكن عن تعمد من الملتمس ضدها، لعدم اقتضاء المقام تقديمها أو مناقشة موضوعها، إذ لم يطلب الملتمس من الوزارة تقديم هذه الأوراق. كما أن الواقعة التي يستند إليها الملتمس لم تكن خافية عليه وقت رفع الدعوى، إذ أن الاستقطاع يظهر حتماً من راتب الموظف بمجرد حدوثه، فيتعذر عليه الادعاء بعدم معرفته بالأثر المادي لهذا الاستقطاع مما يجعل ادعاء العلم به بعد صدور الحكم فيه غير مقبول، وبخاصة أنه لم يبين في التماسه ما يفسر ذلك.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٩٢٥-٩-١-٤/١٩٧٥-١١-٣٢٥/٣٣٠)

المبدأ رقم (١٤٣٨) - الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر هو الذي يتم بعمل احتيالي يقوم به الملتمس ضده وينطوي على تدليس يعمد إليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها تأثيراً فعالاً.

الحكم

إن الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر بالمعنى الذي قصده المادة ٤١٧ من قانون المرافعات هو الذي يتم بعمل احتيالي يقوم به الملتمس ضده وينطوي على تدليس يعمد إليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها تأثيراً فعالاً فتتصور الباطل حقاً بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الغش ضد الملتمس الذي

يجهل أن هناك غشا وكان يستحيل عليه بحضه -ومن المتفق عليه أيضا أنه يجب إلا يكون الغش معلوما، أثناء سير الدعوى فإذا اطلع الملتمس على عمل خصمه ولم يناقشه أو كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبد دفاعا في النقطة التي يتظلم منها فلا محل للالتماس لأن هذا الطريق غير العادي للطعن ليس وجها يتمسك به الخصم المهمل الذي يمكنه أن يتراجع عن نفسه، كما أنه يجب إن يكون من شأن الغش التأثير في الحكم بحيث لولاها لما خسر الملتمس دعواه ولو علمت به المحكمة لاتجه حكمها اتجاهها آخر فلا تأثير للغش إذا كانت الوقائع التي تناولها لم تعتمد عليها المحكمة في حكمها ولم يكن من شأنها أن تؤثر في رأيها إذا ثبتت لها حقيقتها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٤٦٠-٧-١٤/٢/١٩٥٤-٨/٣٤٠/٦٦٧)

المبدأ رقم (١٤٣٩) - الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر يلزم لتوافره أن يكون من المستحيل كشف حقيقته للمحكمة، وأن يكون من شأن أو الحيل التي يتكون منها أنه لولاها لما خسر المحكوم عليه الدعوى.

الحكم

إن الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة نهائية هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة التي يعمد إليها الخصم ليخدع بها المحكمة ويؤثر بذلك في عقيدتها فتصور الباطل صحيحا وتحكم بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الغش ضد الملتمس الذي كان يجهل أن هناك غشا طوال نظر الدعوى وكان يستحيل أن يكشف حقيقته للمحكمة وأن يتخذ ما يحضه أو يزيل أثره ويلزم أن يكون من شأن الوسائل أو الحيل التي يتكون منها الغش أنه لولاها لما خسر المحكوم عليه الدعوى، فمجرد إنكار المدعى عليه دعوى خصمه وتقننه في أساليب دفاعه لا يكفي لاعتباره غشا مجيزا للالتماس لأن هذا ليس طريق طعن عادي يتدارك به الخصم ما فاتته من دفاع أو يتوصل به إلى تصحيح ما يعيبه على الحكم الملتمس إعادة النظر ففيه من خطأ في تقدير الواقع أو في تطبيق القانون ولا سيما إذا كانت الوقائع المقول بانطوائها على الغش مطروحة على المحكمة لتحقيقها وتمحيصها وكان استخلاص النتائج فيها خاضعا لتقديرها وكان الخصم في مركز يسمح له بمناقشة خصمه في هذه الوقائع ومراقبة عمله والدفاع عن النقطة التي يتظلم منها بالتماسه كما يجب أن يكون الغش مؤثرا في

رأى المحكمة بحيث لو علمت بحقيقته لاتخذ حكمها وجهة أخرى فلا تأثير للغش إذا كانت الوقائع التي تناولها لم تعتمد عليها المحكمة في حكمها أو لم يكن من شأنها أن تؤثر في رأيها ولو ثبت لها حقيقتها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٤٨٠-٤-١/٤-١٩٥٣-٧-٤٧٥/٨٠٥)
المبدأ رقم (١٤٤٠) - للغش الذي يجيز التماس إعادة النظر أركان ثلاثة - ماهيتها.

الحكم

من المتفق عليه فقها وقضاء إن الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام طبقا للمادة ٤١٧ من قانون المرافعات لا يوجد إلا بتوافر أركان ثلاثة (الأول) حصول غش من أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى باستعمال طرق احتيالية لإخفاء الحقيقة وتضليل المحكمة (الثاني) أن يكون هذا الغش مجهولا من الخصم أثناء المرافعة في الدعوى فيتم خفيه بحيث يستحيل على الخصم دفعه سواء أكانت الاستحالة مادية أو أدبية (الثالث) أن يكون الغش قد أثر على المحكمة في حكمها وبعبارة أخرى أن يكون الحكم قد بني على الوقائع المكنوبة التي لفقها الخصم لإخخال الغش على المحكمة دون سواها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٢٨٩-٦-٢١/٥-١٩٥٣-٧-٦٧٢/١٢٨١)
المبدأ رقم (١٤٤١) - المادة ٤١٧ من قانون المرافعات - الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام - هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة والعمل الاحتياالي الذي يعمد إليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها - مجرد إنكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه - لا يعتبر في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للغش - علم الملتمس بوجود هذه الأوراق تحت يد خصمه - عدم طلب إلزامه بتقديمها وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - يجعل الطعن بالالتماس غير مقبول - مثال ذلك - عدم قبول التماس إعادة النظر إذا كان الملتمس ينسب إلى الإدارة حبس أوراق التحقيق في حين أنه لم يكن قد طلب إلزام الإدارة بتقديمها.

الحكم

إن الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة وكذلك كل عمل احتيالي يعمد إليه الخصم ليخدع المحكمة

ويؤثر بذلك في اعتقادها، ومن المتفق عليه أن مجرد إنكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه هذا المستند - لو صح إنكاره أو عدم تقديمه كان مؤثرا في الحكم - لا يعد في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام. وهذا واضح من أن المادة ٤١٧ من قانون المرافعات التي حددت أوجه الالتماس قد جعلت حصول الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها، سببا مستقلا من الأسباب التي تجيز الالتماس وطبيعي أنها ما كانت لتتص على هذه الحالة لو أن حيلولة الخصم دون تقديم أوراق قاطعة في الدعوى كانت من قبيل الغش المنصوص عليه في الفقرة الأولى منها وفضلا عن ذلك فإن القانون قد رسم في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وما بعدها الإجراءات التي تتبع لإلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده مما يقطع بأن عدم تقديم خصم لورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده لا يعتبر من قبيل الغش الذي قصده المادة ٤١٧ مرافعات في فقرتها الأولى والذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام، وذلك بمراعاة أن الحكومة كما ظهر من الأوراق لم تكلف بتقديم أوراق تلك التحقيقات حتى يمكن القول بأنها امتنعت عن تقديمها أو حالت دون ذلك.

أما استناد المدعى في التماسه إلى أن الوزارة حبست أوراق التحقيق بالجزاء الموقع عليه في حين إن هذه الأوراق لو قدمت لكان لها أثر في الدعوى وإلى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات والتي تقضى بأنه "إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها" فمردود بأنه لا مكان قبول التماس إعادة النظر في الحكم طبقا لهذا الوجه يجب أن تكون الأوراق المحجوزة قاطعة في الدعوى بحيث أنها لو كانت قدمت للمحكمة قبل الفصل في الدعوى لتغير وجه الحكم فيها وأظن يكون الخصم هو الذي حال دون تقديمها إلى المحكمة، وأن يكون الملتمس جاهلا بوجود تلك الورقة تحت يد خصمه - أما إذا كان عالما بوجودها ولم يطلب إلزامه بتقديمها وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فلا يقبل منه الطعن بالالتماس.

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٥ - س ٥ ص ٥٢٣)

المبدأ رقم (١٤٤٢) - شروط الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر .

الحكم

الغش الذي يبنى عليه الالتماس طبقاً للمادة ٤١٧ من قانون المرافعات هو الذي يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ولم يتح للمحكمة أن تتحرز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدحضه وتبويرها في حقيقة شأنه لجهله به أي أنه يشترط لتوافر الغش الذي يجيز الالتماس أن لا تكون الوقائع المدعى بها سبق عرضها ومناقشتها أمام محكمة الموضوع . فإذا كان للثابت بالحكم إن الكشف الرسمي قولم الغش المدعى به قد سبق تقديمه من المطعون ضده في مواجهة الطاعن أمام محكمة الموضوع قبل إصدار حكمها الملتمس فيه وأن الطاعن قد عرض لهذا المستند وقام بمناقشته وكان العدول عند تعديل الطلبات لا يعتبر غشاً متى تم وفقاً للقانون فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم وقوع غش من المطعون عليه أثر في الحكم لم يخالف القانون .

(نقض مدني - الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤ من ١٧ ص ٤٦٧)
المبدأ رقم (١٤٤٣) - الغش الذي يجيز قبول التماس إعادة النظر بالمعنى المقصود من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات يشترط فيه أن يتم بعمل احتيالي يقوم به الملتمس ضده ينطوي على تدليس يعمد إليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في عقيدتها فتحكم بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الغش ضد خصمه الذي كان يجهل أن هناك غشاً وكان يستحيل عليه كشفه أو دحضه - لا وجه للالتماس إذا كان الملتمس قد اطلع على أعمال خصمه ولم يناقشها أو كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفاته ولم يبين دفاعه في المسائل التي يتظلم منها - أساس ذلك - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إن الغش الذي يجيز قبول التماس إعادة النظر بالمعنى المقصود من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات، يشترط فيه أن يتم بعمل احتيالي يقوم به الملتمس ضده، وينطوي على تدليس يعمد إليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في عقيدتها فتحكم بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الغش ضد خصمه الذي كان يجهل إن هناك غشاً، وكان يستحيل عليه كشفه أو دحضه، ومن ثم فإن الغش الذي يعتد به كسبب من أسباب الالتماس هو الذي يكون خافياً على الملتمس أثناء سير الدعوى وغير معروف له، فإذا كان مطلعاً على أعمال خصمه ولم يناقشها

أو كان في وسعه تتبين غشه وسكت عنه ولم يكشف عن حقيقته للمحكمة، أو كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفاته ولم يبين أوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم فيها، فإنه لا وجه للالتماس.

ومن حيث أنه انكشف للمحكمة من أوراق الدعوى رقم ١١٥ لسنة ٧ -المطعون في الحكم الصادر منها بالتماس إعادة النظر- إن الشركة المدعى عليها بأن أودعت حافظة بمستنداتها انطوت على صورة قرار فصل الدعوى، ومحضر اجتماع اللجنة الثلاثية المؤرخ في ١٨ من يناير سنة ١٩٧٣ التي نظرت طلب إنهاء خدمة المدعى، وملف خدمته، والتحقيق الإداري الذي أجرى في شأن الواقعة التي أسندت إلى المدعى مرفقا به مذكرة ذلك التحقيق، وكان ذلك بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٧٣ التي حضر فيها محامي المدعى، ومفاد ما تقدم إن دفاع الشركة وأسانيدها كانت مبسطة لدى المحكمة في غير استخفاء أو تضليل وكانت المحكمة على علم تام من واقع تلك المستندات - بعدم التجاء الشركة إلى النيابة العامة ولم تدع الشركة خلاف ذلك، واكتفت المحكمة في تكوين عقيدتها بما أظهره التحقيق الإداري في هذا الصدد، فمن ثم تنهار أسانيد المدعى عن حصول غش من الشركة تأثر به الحكم يسوغ التماس إعادة النظر، ولا وجه لما يثيره المدعى في التماس إعادة النظر من أسانيد مؤداها إن الشركة المدعى عليها اغتصبت سلطة النيابة العامة فأسندت إليه التزوير، كما إنها لم تبرز أسانيدها في ثبوت الواقعة مع جهله القراءة والكتابة لو إن التحقيق شابه نقص لأن كل هذه الأسانيد لا تعدو أن تكون تعييا للحكم الملتبس فيه قوامه عدم صحة ما انتهت إليه المحكمة من رفض دعواه، ولئن جاز أن تكون سببا من أسباب الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا فإنها لا تشكل حالة من أحوال التماس إعادة النظر طبقا للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات، كذلك فإن قول المدعى إن من مثله في الدعوى لم يناقش دفاع الشركة أو يرد عليه فإن ذلك يتصل بعلاقة المدعى بمحاميه ولا يعد غشا في حكم المادة ٢٤١ مرافعات.

ومن حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب وقضى بعدم قبول التماس، فإنه يكون متفقا والقانون، كما إن ما انتهى إليه الحكم المشار إليه من تغريم المدعى ثلاثة جنيهاً يتفق مع ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة التي أجازت عند الحكم بعدم قبول التماس أو

رفضه الحكم على الطاعن بغرامة لا تجاوز ثلاثين جنيها، ومن ثم يكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القاتون يتعين رفضه.
(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦)

الفرع الثاني

حالاتي حصول إقرار بتزوير الأوراق

التي بني عليها الحكم أو القضاء بتزويرها

أو شهادة حكم فيما بعد بتزويرها

وهاتين الحالتين كما سلف للبيان نصت عليهما المادة ٢٤١ في الفقرتين ٢، ٣ وقوامهما أن الحكم المطعون عليه يكون قد استند إلى دليل ثبت فسادا. ويفترض لقيام أي من الحالتين ^(١):

(١) أن تكون أدلة الإثبات التي قام عليها الحكم والتي ثبت فسادها هي أوراق عرقية أو رسمية أو شهادة شاهد وليست أدلة أخرى كالخبرة أو حلف اليمين أو الإقرار.

(٢) أن يكون الحكم قد بني على هذا الدليل.

(٣) أن يثبت تزوير الدليل، ويكون هذا للثبوت بالنسبة للمحررات بصور حكم بالتزوير مدنيا كلن أو جنائيا، أو بإقرار من محرر الورقة بتزويرها. أما بالنسبة لشهادة الشهود فيثبت بحكم بأنها مزورة ولا يكفي مجرد الإقرار.

(٤) أن يثبت هذا للتزوير في تاريخ لاحق لصدور الحكم الملتصق بإعادة النظر فيه وقبل رفع الالتماس.

^(١) راجع في ذلك: الدكتور/ فتحي والي - المرجع السابق - ص ٨٢٩.

الفرع الثالث

حالة حصول الملتمس على أوراق قاطعة

في الدعوى بعد صدور الحكم

كان خصمه قد حال دون تقديمها

وهذه الحالة كما سلف البيان نصت عليها المادة ٢٤١ في الفقرة (٤) منها. وفيما يلي المبادئ التي تقررت في شأن هذه الحالة: المبدأ رقم (١٤٤٤) - من أسباب التماس إعادة النظر حصول الملتمس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها - مثل: الطلب الذي اشترط قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - تقديمه في ميعاد معين لضم مدد الخدمة السابقة يعتبر ورقة قاطعة في دعوى ضم هذه المدد - خلو ملف خدمة الموظف من هذا الطلب وامتناع الإدارة عن تقديم إحدى الأوراق التي أرشد عنها وتشير إلى ما يفيد تقديمه في الميعاد القانوني - يجعل الالتماس مقبولا.

الحكم

إن طلب ضم مدد الخدمة السابقة الذي اشترط قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ تقديمه في ميعاد معين لحساب هذه المدد يعتبر بمثابة ورقة قاطعة في الدعوى، إذ يحسم النزاع بخصوص موضوع ضم مدة الخدمة السابقة ولو كان تحت نظر المحكمة لتغير حتما وجه الحكم في الدعوى الملتمس فيها، وهذه الورقة الأصل فيها أن تكون تحت يد الإدارة المختصة بحفظ كل ما يتعلق بالموظف من أوراق وبيانات ومستندات خاصة بحياته الوظيفية، وقد جاء الملف الذي قدمته الإدارة للمحكمة خاليا من الطلب المذكور مما أدى إلى الحكم برفض الدعوى، ولما كان المدعى جريا وراء تحقيق مصلحته الخاصة بضم مدة خدمته السابقة قد سعى إلى مختلف الملفات التي يمكنه الاستدلال منها على وجود الطلب المقدم منه لضم مدة خدمته السابقة وقد وجد بدفتر أرشيف محطة حلوان المعمول به من ١٩ من مارس سنة ١٩٤٧ إلى ١٣ من مارس ١٩٤٧ إلى ١٣ من مارس سنة ١٩٤٨ ودفتر الأرشيف الخاص برئاسة القوات الجوية بمصر الجديدة

المذكورة بعريضة الدعوى ما يدل على تقديمه طلب الضم في الميعاد القانوني الذي ينتهي في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧، إذ أن خطاب قائد ورشة محطة حلوان المؤرخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ المرسل لقائد محطة حلوان الجوية يتضمن أن طلب الضم مرفق به، وقد امتنعت الإدارة عن إيداع الملفات المذكورة رغم عقد حوالي خمس عشرة جلسة تحضير لهذا الخصوص ابتداء من ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ إلى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ وتوقيع الغرامة القانونية على الوزارة، ومن ثم فانه يتبين من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى وأخذا بنص المادة ٢٥٧ من قانون المرافعات - أن الطالب قد تقدم بطلب لضم مدة خدمته السابقة قبل ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧، وانه لم يتمكن من الحصول عليه واثبات وجوده إلا بعد أن قضى برفض دعواه السابقة - مما يتعين معه معاملته على أساسه وقبول الالتماس المقدم منه في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٤٤ لسنة ٦ القضائية تأسيسا على حصوله على ورقة قاطعة بعد صدور الحكم كان خصمه قد حال دون تقديمها طبقا لنص المادة ١٧٤ من قانون المرافعات في فقرتها الرابعة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٨٢٨ - ١٠ - ١٩٦٠ / ٥ / ٩ - ١٤ / ١٧٨ / ٢٩٩)

المبدأ رقم (١٤٤٥) - واقعة لم تكن خافية على المدعى أثناء المرافعة - أو تظلمات وشكاوى يقول انه قدمها للوزارة بفرض وجودها ما كانت لتؤثر في الحكم - بناء الالتماس على ذلك - رفضه.

الحكم

إذا كانت الواقعة التي بزعمها المدعى لم تكن خافية عليه أثناء المرافعة، بحيث يتعذر عليه كشفها وتمحيصها وعلاوة على ذلك فالتظلمات والشكاوى التي يقول انه قدمها لوزارة الداخلية بفرض وجودها تحت نظر المحكمة، ما كانت لتؤثر في الحكم، أو تغير وجهة النظر فيه، فان بناء الالتماس على هذا السبب يكون غير أساس سليم.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٥٥٣ - ٣ - ١٩٥١ / ٢ / ١٥ - ٥ / ١٣٩ / ٩٠٨)

المبدأ رقم (١٤٤٦) - يشترط في الأوراق التي تعتبر سببا لالتماس إعادة النظر أن تكون قاطعة في الدعوى بحيث لو كانت قدمت للمحكمة قبل إصدار حكمها لتغير وجه الرأي فيها.

الحكم

إن الأوراق التي تكون سببا في التماس إعادة النظر هي الأوراق القاطعة في الدعوى والتي لو كانت قدمت للمحكمة قبل إصدار حكمها لتغير مجرى القضية ولصدر الحكم لصالح الملتبس وحال الخصم دون تقديمها أثناء المرافعة بقصد الغش والأضرار وتكون مجهولة للملتبس أثناء نظر القضية وحصل عليها بعد صدور الحكم فيها، فإذا كانت الأوراق المقول بحجزها ليس قاطعة في الدعوى ولم تكن مجهولة لدى الملتبس بدليل تكليف الحكومة إيداعها عند النظر في طلب المعافاة فمن ثم لا يصلح هذا السبب أساسا للطعن في الحكم بطريق الالتماس.

(حكم محكمة القضاء الادارى - ١٢٨٩-٦-٢١/٥/١٩٥٣-١٩٥٣/٧-٢٨١/٦٧٢/٧)

المبدأ رقم (١٤٤٧) - يشترط في الأوراق التي تجيز الالتماس بإعادة النظر أن تكون محجوزة بفعل الخصم مؤثرة في الدعوى.

الحكم

إن التماس إعادة النظر استنادا إلى البند الرابع من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات وهو صورة ما إذا حصل الملتبس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها مقصود به أن تكون الأوراق المحجوزة بفعل الخصم مؤثرة في الدعوى أي لو أنها كانت قدمت لترتب على تقديمها نجاح الملتبس في طلباته كلها أو بعضها كما يجب أن يكون الخصم قد أخفى الورقة القاطعة عمدا وحال دون تقديمها.

(حكم محكمة القضاء الادارى - ٨٤٠-٤-١/٤/١٩٥٣-١٩٥٣/٧-٨٠٥/٤٧٥/٧)

المبدأ رقم (١٤٤٨) - من الأوجه التي تجيز التماس إعادة النظر حصول الملتبس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها - الفقرة الرابعة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات - الفتوى الصادرة من إدارة الرأي للوزارة المدعى عليها في موضوع مماثل لموضوع الدعوى - لا تعتبر ورقة قاطعة في الدعوى - عدم تقديم الوزارة لها - لا يجيز الالتماس - سند ذلك.

الحكم

إن ما يستند إليه الملتبس من أنه حصل بعد صدور الحكم على فتوى لقسم الرأي لوزارة الأشغال في خصوص حالات مماثلة للنزاع المعروض وإن هذه

الفتوى كانت تحت يد الوزارة وقد أخفتها رغم إنها قاطعة في الدعوى ولو كانت تحت نظر المحكمة لتغير وجه الرأي في الدعوى لأن ما يستند إليه الملتمس في ذلك مردود بأن هذه الفتوى فضلا عن أنه لم يقدّم دليل من الأوراق على أن الحكومة قد حالت دون تقديمها، وإنها تعمدت إخفاءها فهي مجرد رأي استشاري، وقد تأخذ أو لا تأخذ الجهة الإدارية بمقتضاها، كما أن المحكمة لا تتقيد بها، بل تنزل حكم القانون على واقعات الدعوى بحسب ما تبين بها من مستنداتها وأوراقها، ومن ثم فلا يستساغ القول بأن فتوى قسم الرأي بوزارة الأشغال تعتبر ورقة قاطعة في الدعوى تجيز الطعن في الحكم بالالتماس إذا حل الخصم دون تقديمها، ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الالتماس غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٢٥٤٧ - ٩ - ١١/١ - ١٩٥٧ - ١١/١١ - ١٤٠/٩٨/١١)
المبدأ رقم (١٤٤٩) - المادة ١٧٤ - من قانون المرافعات - الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام - هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة والعمل الاحتيالي الذي يعتمد إليه الخصوم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها - مجرد إنكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه - لا يعتبر في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للغش - علم الملتمس بوجود هذه الأوراق تحت يد خصمه - عدم طلب إلزامه بتقديمها وفقا لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات - يجعل الطعن بالالتماس غير مقبول - مثال ذلك: عدم قبول التماس إعادة النظر إذا كان الملتمس ينسب إلى الإدارة حبس أوراق التحقيق في حين أنه لم يكن قد طلب إلزام الإدارة بتقديمها.

الحكم

إن الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة وكذلك كل عمل احتيالي يعتمد إليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر بذلك في اعتقادها، ومن المتفق عليه أن مجرد إنكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه هذا المستند - لو صح أن إنكاره أو عدم تقديمه كان مؤثرا في الحكم - لا يعد في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام. وهذا واضح من أن المادة ١٧٤ من قانون المرافعات التي حددت أوجه الالتماس قد جعلت حصول الملتمس بعد صدور

الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها، سببا مستقلا من الأسباب التي تجيز الالتماس وطبيعي إنها ما كانت لتتص على هذه الحالة أو أن حيلولة الخصم دون تقديم أوراق قاطعة في الدعوى كانت من قبيل الغش المنصوص عليه في الفقرة الأولى منها وفضلا عن ذلك فإن القانون قد رسم في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وما بعدها الإجراءات التي تتبع لإلزام خصم بتقديم ورقة تحت يده لا يعتبر من قبيل الغش الذي قصده المادة ٤١٧ مرافعات في فقرتها الأولى والذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام، وذلك بمراعاة أن الحكومة كما ظهر من الأوراق لم تكلف بتقديم أوراق تلك التحقيقات حتى يمكن القول بأنها امتنعت عن تقديمها أو حالت دون ذلك.

أما استناد المدعى في التماسه إلى أن الوزارة حبست أوراق التحقيق بالجزاء الموقع عليه في حين أن هذه الأوراق لو قدمت لكان لها أثر في الدعوى، وإلى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات والتي تقضى بأنه "إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها" فمردود بأنه لا مكان قبول التماس إعادة النظر في الحكم طبقا لهذا الوجه يجب أن تكون الأوراق المحجوزة قاطعة في الدعوى بحيث إنها لو كانت وريت للمحكمة قبل الفصل في الدعوى لتغير وجه الحكم فيها وأن يكون الخصم هو الذي حال دون تقديمها إلى المحكمة، وأن يكون الملتمس جاهلا بوجود تلك الورقة تحت يد خصمه - أما إذا كان عالما بوجودها ولم يطلب إلزامه بتقديمها وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فلا يقبل منه الطعن بالالتماس.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٥ - ص ٥

ص ٥٢٣)

الفرع الرابع

حالة قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم

أو بأكثر مما طلبوه

المبدأ رقم (١٤٥٠) - طلبات يعتبر القضاء بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم - هي الطلبات المقررة للحقوق لا المؤدية لإثباتها أو نفيها - حكم بتعيين خير أو الإحالة إلى التحقيق لا يعتبر حكماً بشيء معين من طلبات الخصوم ولا يجوز الالتماس - طعن ببطلان انتخاب عضو مجلس مديرية - عدم اشتغال العريضة على سبب خاص بالإقامة - ضم الطعنين لاتحادهما موضوعاً ولأنهما ضد شخص واحد - الحكم ببطلان الانتخاب بسبب عدم الإقامة - لا يجوز الطعن فيه بطريق الالتماس بدعوى أنه حكم بما لم يطلبه الخصوم.

الحكم

إن الطلبات التي يعتبر القضاء بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم، هي الطلبات المقررة للحقوق لا المؤدية لإثبات الحقوق أو نفيها - وبمعنى آخر هي الطلبات التي يقصد بها الخصوم الحكم لهم بشيء معين لا الأدلة التي يقدمونها لإثبات طلباتهم. فإذا قضت المحكمة بغير طلب من الخصوم بتعيين خير، أو الإحالة إلى التحقيق، أو بقبول دليل في الدعوى لم يتقدم به الخصوم فلا وجه للالتماس.

فإذا قدم (أ) طعناً ببطلان انتخاب (ب) عضواً بمجلس مديرية لأسباب ذكرها في عريضة الطعن وليس من بينها السبب الخاص بالإقامة. وقدم (ج) طعناً آخر ببطلان انتخاب (ب) أيضاً لأسباب ذكرها في عريضة طعنه من بينها عدم إقامة (ب) في دائرته الانتخابية والاتحاد للطعنين من حيث الموضوع ومن حيث المطعون ضده فلهذا قضت المحكمة بضم طعن (أ) إلى الطعن (ج) والحكم فيها بحكم واحد، ثم قضت بعد ذلك في الموضوع ببطلان انتخاب (ب) لما تكشف لها من صحة السبب الخاص بالإقامة. فإن ذلك لا يجوز الالتماس في الحكم الصادر ببطلان الانتخاب بمقولة أنه قضى بطلبات لم يطلبها (أ) في عريضة طعنه.

إذ أن (أ) لم يطلب من المحكمة في العريضة وفي الجلسة سوى إبطال انتخاب (ب) وهو ما قضت به ولا يعترض على ذلك بما استقر عليه قضاء محكمة

القضاء الإداري من ضرورة ذكر أسباب الطعن في العريضة وعدم الأخذ بالأسباب الأخرى التي يتقدم بها الطاعن في العريضة وعدم الأخذ بالأسباب الأخرى التي يتقدم بها الطاعن بعد ذلك وبعد فوات ميعاد الطعن، ذلك لأن عدم الأخذ بهذه القاعدة القانونية، بفرض حصوله لا يؤدي إلى جواز الالتماس في الحكم المطعون فيه بمقولة أنه قضى بما لم يطلبه الطاعن. وعلاوة على ذلك فإنه يترتب على ضم الطعنين لبعضهما لاتحاد الموضوع أن يستفيد (أ) من أسباب الطعن المقدم من (ج) وله لذلك كل الحق في أن يعاون هذا الأخير في إثباتها، وأن يقدم للمحكمة الأوراق والمستندات الدالة عليها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٢٩٦-٢-٤/١٩٤٨-٢/١١٥/٦٤٧)

المبدأ رقم (١٤٥١) - الاختلاف في تفسير نص قانوني أو الخطأ فيه لا يجيز الالتماس.

الحكم

إن المحكمة إذ فسرت كادر العمال بأنها تسمح للموظف الذي ليس من العمال بالإفادة من كادر الفئة الثالثة للصناع الممتازين إذا نجح في الامتحان أمام اللجنة المختصة متى جادلته المصلحة في وجه كفايته لمثل هذه الفئة حتى لا تكون إفادته من الكادر المذكور متى توافرت فيه الشروط الأخرى رهينة بأهواء الرؤساء وتحكمهم في التقدير فهو عين التفسير الذي رده الملتبس في صحيفة دعواه الأصلية وعلاوة على ذلك فإنه سواء أكان هذا هو التفسير الصحيح للقانون أم إن الصحيح هو التفسير الآخر الذي مؤداه إن شرط الامتحان غير لازم فإن الأمر لا يعدو أن يكون اختلافا في التفسير للنص القانوني والخطأ فيه لو صح في الجدل - لا يكون وجها للالتماس باعتباره قضاء بما لم يطلبه الخصوم.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣٦٤-٤-٣١/١٢/١٩٥٢-٧/١٥٤/٢٤٤)

المبدأ رقم (١٤٥٢) - الفرق بين التماس إعادة النظر وبين الطعن بالنقض - القضاء بما لم يطلبه الخصوم تعريفه - يجيز الطعن بالنقض لا بالتماس إعادة النظر.

الحكم

إن الطلبات التي يعتبر القضاء بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم هي الطلبات المقررة للحقوق لا المؤدية لإثبات الحقوق أو نفيها، وبمعنى آخر هي الطلبات

التي يقصد بها الخصوم الحكم لهم بشيء معين لا الأدلة التي يقدمونها لإثبات طلباتهم ولا أي طلب يستند إلى نص قانوني فلا يعتبر إنها حكمت بما لم يطلبه الخصوم. والقول بخلاف ذلك فيه خلط كبير بين التماس إعادة النظر وبين النقض إذ ولو إن كلا منهما طريق استثنائي للطعن في الأحكام الانتهائية وكل منهما يؤدي إلى نتيجة واحدة هي إلغاء الحكم المطعون فيه إلا إنها يختلفان في أن أولهما يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم الانتهائي باعتبار أن حكمها صدر على خلاف الحقيقة لخطأ في الموضوع غير مقصود منها أو كان ناتجا مما فعله الخصم لتضليلها وبالاختصار للأسباب الواردة على سبيل الحصر في المادة ٤١٧ من قانون المرافعات أما ثانيهما فيرفع إلى محكمة أعلى من التي أصدرت الحكم المطعون فيه على أساس خطأ منهم في الإجراءات أو في الحكم أو للخطأ في تطبيق القانون.

(حكم محكمة القضاء الادلري - ٣٦٤-٤-٣١/١٢/١٩٥٢-٢٤٤/١٥٤/٧)
المبدأ رقم (١٤٥٣) - الحكم بشيء لم يطلبه الخصم - من أسباب قبول التماس - مثال.

الحكم

إذا كان الثابت أن الملتزمين انتهيا في طلباتهما في الدعوى السابقة إلى طلب إلغاء القرار الصادر من وزير العدل إلغاء جزئيا فيما تضمنه من اعتبار ترقيتهما للدرجة السادسة سارية من تاريخ صدوره وأحققيتهما في أن تكون ترقيتهما لهذه الدرجة من تاريخ سابق على صدور القرار سالف الذكر، وقد استند في هذا الطلب إلى أن الدرجتين اللتين رقا إليها من درجات التنسيق، وانه طبقا لقواعد التنسيق يجب إرجاع ترقيتهما إلى التاريخ الذي عيناه وهو سابق على تاريخ صدور القرار بالترقية، وكان النزاع بينهما وبين الحكومة منحصرأ أخيرا في تعرف حقيقة الدرجة التي رقا إليها، وهل هي من الدرجات التنسيقية حتى يرجع تاريخ ترقيتهما إلى التاريخ الذي عيناه أم هي من الدرجات العادية التي يعتبر تاريخ الترقية إليها هو تاريخ القرار الصادر بها - إذا كان الثابت هو ما تقدم، ومع ذلك فقد قضت المحكمة في حكمها الملتمس أن الدعوى تتضمن طعنا بالإلغاء في قرارات مضت عليها المواعيد المقررة للطعن بالإلغاء، وهي قرارات خاصة بترقية زملاء للملتزمين فإنها تكون قد تجاوزت حدود الطلبات

المعروضة عليها، وفصلت فيما لم يطلب منها، ومن ثم فإن التماس بإعادة النظر يكون مقبولا لقيامه على سبب قانوني هو الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم مما لم يندرج في الحالات التي نصت عليها المادة ٤١٧ مراقعات.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٤٩٥-٨-٢٤/٤/١٩٥٥-١٩٥٥/٩-٤١٧/٤١٧)
المبدأ رقم (١٤٥٤) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - تأسيسه على أن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصم وهي إحدى حالات التماس إعادة النظر - جوازها.

الحكم

إن الحكم المطعون فيه، إذ قضى بما لم يطلبه صاحب الشأن، إنما أقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية خاطئة مما يجيز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لأوضاع المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة، استناداً إلى خطئه في تطبيق القاعدة المشار إليها. هذا إلى أن المراكز القانونية في مجال القانون العام إنما تستمد من قواعد تنظيمية مردها إلى القوانين واللوائح التي يتعين على القاضي الإداري إنزال حكمها على الوجه الصحيح في المنازعة المطروحة عليه، ومن ثم يتعين رفض الدفع المؤسس على القول بأن الحكم المطعون فيه وقد قضى للمدعى بأكثر مما طلبه، فما كان يجوز الطعن فيه إلا بطريق التماس إعادة النظر بالتطبيق للمادة ٤١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي أحالت إليها المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة.

(الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٥٧)

المبدأ رقم (١٤٥٥) - المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة إليها ومن ثم لا يجوز لها أن تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه وإلا كان حكمها محلاً للطعن، وهذه القاعدة الأصولية لا تتعارض نصاً أو روحاً مع أحكام قانون مجلس الدولة.

الحكم

إن من القواعد المقررة في فقه قانون المرافعات أن المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة إليها ومن ثم لا يجوز لها أن تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه وإلا كان حكمها محلاً للطعن، وهذه القاعدة الأصولية لا تتعارض نصاً أو روحاً مع أحكام قانون مجلس الدولة كما لا تتعارض مع ما

سبق أن قررت هذه المحكمة من أنه متى اتصلت ولاية القضاء الإداري بالمنازعة الإدارية فإنه ينزل عليها حكم القانون غير متقيد في ذلك بطلبات الخصوم ما دام المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام وتختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص، ذلك أن المنازعة في هذه الدعوى لا تثور حول استخلاص حكم من أحكام القانون أو مدى تطبيقه حتى يقال أن للمحكمة أن تنزل حكم القانون الصحيح على المنازعة غير مقيدة بطلبات الخصوم فيها، وإنما تثور المنازعة حول مسألة موضوعية بحثة هي المطالبة بأجزأ أو ما هو في حكمه اعتباراً من تاريخ معين حدده المدعى في صحيفة دعواه بعد أن أوضح أن حقه في هذا الأجر لم يكن محل منازعة قبل هذا التاريخ إذ أنه تقاضاه فعلاً .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٠ اق - جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٦٩ - س ١٤ ص ٥٣٠)
المبدأ رقم (١٤٥٦) - التصدي لاستظهار المراكز القانونية للمطعون على ترقيةهم ومدى موافقتها لصحيح القانون يعتبر من صميم واجبات المحكمة بحسبانه مما يتعين التطرق إليه بحكم اللزوم - الفصل في هذه المسألة الأولية لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

الحكم

حدود سلطة المحكمة بالنسبة للقرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية - عاملون مدنيون بالنولة - ترقية .
لا تثريب على المحكمة وهي بصدد أعمال ولايتها في نطاق تسليط رقابة المشروعية على قرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية ان هي تصدت لاستظهار المراكز القانونية للمطعون على ترقيةهم ومدى موافقتها لصحيح القانون - يعتبر ذلك من صميم واجباتها بحسبانه مما يتعين التطرق إليه بحكم اللزوم - الفصل في هذه المسألة الأولية لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٣٣ اق - جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٦٧٥)

الفرع الخامس

حالة التناقض في منطوق الحكم

المبدأ رقم (١٤٥٧) - أسباب تؤدي إلى رفض الدعوى موضوعا - والمنطوق عدم قبول الطعن موضوعا - لا يجيز الالتماس.

الحكم

إذا كانت أسباب الحكم الملتبس فيه قد تؤدي إلى الحكم برفض الدعوى موضوعا لا عدم قبول الطعن موضوعا كما جاء في المنطوق فإن ذلك لا يصلح هو الآخر أساسا للطعن في الحكم بطريق التماس إعادة النظر.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣٤٦-٢-١٦/٦/١٩٤٨-١٤٥/٢-٨٢٣)

المبدأ رقم (١٤٥٨) - تأسيس إعادة النظر على وجود تناقض بين الأسباب والمنطوق - الحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية - ليس من مقتضاه ترقية المدعى.

الحكم

إذا كان يبين من الحكم المرفوع منه الالتماس أنه لا يوجد تناقض بين منطوقه وأسبابه كما يزعم المدعى فقد تضمنت الأسباب مبدأ استقرت عليه الأحكام تحقيقا لمبدأ استقلال محكمة القضاء الإداري عن السلطة الإدارية العامة وإنما قام تحقيقا لمبدأ استقلال محكمة القضاء الإداري عن السلطة الإدارية العامة وإنما قام الزعم بوجود التناقض بين الحكم وأسبابه على فهم خاطئ لهذا المنطوق إذ أن مقتضاه إلغاء القرار الصادر بالترقية إلغاء مجردا فتشعر الدرجة والوظيفة تبعا لهذا الإلغاء وكان من آثاره ومتى شغرت الدرجة والوظيفة لزم أن تقوم الإدارة بإجراء الترقية إليها وإعمال المفاضلة والاختيار بين المرشحين لها ولا تبدأ رقابة المحكمة إلا إذا قامت السلطة الإدارية بالمفاضلة بين المرشحين للوظيفة واختارت أحدهم للترقية إلى الدرجة المخصصة لها ولكن المدعى يريد من المحكمة أن تحل محل السلطة الإدارية العامة في أمر من اختصاصها البت فيه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٥٩١-٦-٢٥/٦/١٩٥٣-٨٨١/٧-١٨١٨)

المبدأ رقم (١٤٥٩) - التناقض الذي يجيز التماس إعادة النظر قد يكون بين الأسباب والمنطوق - مناط ذلك.

الحكم

انه وإن كان نص الفقرة السادسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات تقضى -جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر- أن يقع التناقض في منطوق الحكم، بأن يكون مناقضا بعضه بعضا. غير انه من المقرر أن من أسباب الحكم ما يفصل في النزاع وما يتصل اتصالا مباشرا بمنطوقه بحيث يعتبر جزءا متما للمنطوق، ومثل هذه الأسباب تأخذ حكم المنطوق، ويرد عليها ما يرد عليه من دفع وطعون، كالدفع بقوة الشيء المقضي به، والطعن بالالتماس فيما إذا قضى في الأسباب بما لم يطلبه الخصوم، أو لما يقع من تناقض بين منطوق الحكم والأسباب المتصلة مباشرة بالمنطوق لاعتبارها ، كما تقدم ، جزءا منه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١١٢٥-٩-٢/٥/١٩٥٦-١٠/٣٣٥/٣٢٢)

المبدأ رقم (١٤٦٠) - العبرة بتناقض المنطوق بعضه مع البعض الآخر - لا يعتد بالتناقض في الأسباب أو بينها وبين المنطوق.

الحكم

إن التناقض الذي يبنى عليه قانونا جواز التماس - طبقا للفقرة السادسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات- إنما هو التناقض في نفس منطوق الحكم، بحيث يستحيل مع وجود التناقض تنفيذ الحكم ولا عبرة في هذا للصدد بما يوجد من تناقض في أسباب الحكم ولا بما يوجد في ذلك بين الأسباب والمنطوق، وهذا هو ما استقر عليه رأى القضاء حتى في ظل قانون المرافعات القديم، حيث نصت الفقرة السادسة من المادة ٣٧٢ منه على أن من أسباب التماس أن يكون (الحكم) مناقضا بعضه لبعض، وكان الإجماع على أن التناقض المقصود من هذا النص هو للتناقض في منطوق الحكم، لأن ذلك هو المستفاد من الترجمة الفرنسية للمادة ٣٧٢ من قانون المرافعات المصري، ومن الفقرة السابعة من المادة ٤٨ من قانون المرافعات الفرنسي التي نقلت منها حرفيا المادة ٣٧٢ للمذكورة وقد أزيلت المادة ٤١٧ من قانون المرافعات الجديد هذا اللبس بالنص صراحة على أن ما يجيز التماس هو التناقض الموجود في منطوق الحكم، لأن العلة في قيام هذا السبب من أسباب التماس انه لا يمكن مع وجود التناقض في المنطوق تنفيذ الحكم. ومن ثم فلا اعتداد بما يثيره الملتمس من أن بعض ما جاء في أسباب

الحكم الملتزم فيه لا يتفق مع البعض الآخر أو مع النتيجة التي انتهى إليها الحكم في منطوقه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ١٥٩٠-٦-١-٤/١٩٥٦-١٠/٢٨٦/٢٧٢)
المبدأ رقم (١٤٦١) - يتعين ارتباط الأسباب بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً إذا وقع الحكم في تناقض ظاهر وجسيم بين الحثيات والمنطوق فإنه يغدو مخالفاً للقانون مما يعيبه قانوناً ويوجب القضاء بإلغائه .

الحكم

من المبادئ العامة الأساسية للنظام العام القضائي ضرورة صدور الأحكام القضائية مسببة على نحو يرتبط معه منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من ناحية الواقع والقانون بحيث يتمكن أطراف الخصومة من معرفة السند الواقعي والأساسي القانوني الذي أقام عليه القاضي حكمه وفصله في النزاع على الوجه الذي أورده بمنطوق حكمه ، وبالتالي يكون لكل منهم مباشرة حقه في الطعن على الحكم وإيداء دفاعه بشأن ما أورده من منطوق وما قام عليه من أسباب أمام محكمة الطعن على نحو تتمكن معه من مباشرة ولايتها القضائية في مراجعة الأحكام المطعون فيها أمامها ووزنها بميزان الحق والعدل بما هو ثابت فيها من منطوق وأسباب محددة وواضحة ويكون استخلاص محكمة الطعن لفهم القضاء الوارد بالحكم المطعون فيه بالرجوع إلى منطوق الحكم لأن القاضي في المنطوق يعبر عما حكم به بألفاظ صريحة واضحة ، أما أسباب الحكم فالمقصود منها في الأصل بيان الحجج التي أقيمت للقاضي بما قضى به وجعلته يسلك في فهم الدعوى السبيل الذي ارتاح إليه فهي تشمل الحجج القانونية والأدلة الواقعية التي بنى عليها الحكم - يتعين ارتباط الأسباب بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً إذا وقع الحكم في تناقض ظاهر وجسيم بين الحثيات والمنطوق فإنه يغدو مخالفاً للقانون مما يعيبه قانوناً ويوجب القضاء بإلغائه .

(الطعن رقم ٤٢٢٢ لسنة ٤٢ق - جلسة ٢٦/٥/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٩٣٣)

الفرع السادس

حالة صدور الحكم على شخص طبيعي أو

اعتباري لم يمثل تمثيلاً صحيحاً في الدعوى

المبدأ رقم (١٤٦٢) - الفرق بين انعدام التمثيل وإغفال الإعلان - الأول هو المقصود من الوجه السابع من وجوه الالتماس - الأوجه مبينة على سبيل الحصر.

الحكم

المعنى المفهوم من نص المادة ٤١٧ من قانون المرافعات يتحصل في إن يكون الخصم في الدعوى هو أحد هؤلاء المذكورين في الوجه السابع ويعلن في شخص غير ممثل قانوناً كأن يعلن ناقص الأهلية في شخص غير الولي أو الوصي أو القيم أو تعلن جهة الوقف في شخص غير ناظرة، أو يعلن شخص من أشخاص القانون للعام أو أحد الأشخاص للمعنوية في شخص غير مديره أو ذي للصفة القانونية في تمثيله وليس معنى النص أن يكون الممثل للقانوني الذي يمثل الشخص تمثيلاً صحيحاً هو بالذات الذي أدخل خصماً في الدعوى ولكن أغفل إعلانه في مرحلة من مراحل التقاضي، والفرق واضح بين انعدام التمثيل وإغفال الإعلان، وانعدام التمثيل هو وحده المعنى المقصود من الوجه السابع من وجوه التماس إعادة النظر المبينة على سبيل الحصر في المادة.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٢٣٤ - ٥ - ١٩٥١/٢/٢١ - ١١٤٧/٣٧٠/٥)

المبدأ رقم (١٤٦٣) - إغفال الإعلان والسير في إجراءات الدعوى دون مراعاته يترتب عليه بطلان الإجراءات وبطلان الحكم ، لقيامه على إجراءات باطلة .

الحكم

يعتبر الإعلان إجراء جوهرياً في الدعوى وتكمن أهميته في تمكين نوى الشأن من المثل أمام المحكمة لإبداء دفاعهم - يترتب على إغفال الإعلان وقوع عيب شكلي في الإجراءات - إغفال الإعلان والسير في إجراءات الدعوى دون

مراعاته يترتب عليه بطلان الإجراءات وبطلان الحكم ، لقيامه على إجراءات باطلة .

(الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٨٥ / ٧ / ٣ - س ٣٠ ص ١٤٠٤)

الفرع السابع

حالة الحكم الصادر في الدعوى

باعتباره حجة على من لم يكن أدخل

أو تدخل فيها بتواطؤ أو إهمال جسيم ممن كان يمثله

المبدأ رقم (١٤٦٤) - قانون المرافعات المدنية والتجارية أضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر - اعتباره في حقيقته تظلم مقدم ضد الحكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها - أثر ذلك: أن الاعتراض المقدم من الغير في أحكام محكمة القضاء الإداري التي لم يكن طرفاً فيها وكانت حجة عليه أصبح وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٤١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه: ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم.

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية أضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها في أوجه التماس إعادة النظر، باعتبارها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة إن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى التماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض المقدم من الغير في أحكام محكمة

القضاء الادارى التي لم يكن طرفا فيها وكانت حجة عليه، بذلك أصبح وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الادارى وفقا لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة المشار إليها.

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/٨/١٩٨٥ - والطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣/١٥/١٩٨٦)

المبدأ رقم (١٤٦٥) - أضاف المشرع إلى أوجه التماس إعادة النظر حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها - أضيفت هذه الحالة كفقرة ثامنة للمادة (٢٤١) من قانون المرافعات - يبدأ الميعاد في هذه الحالة من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم - اثر ذلك: إلغاء طريق الطعن في أحكام القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم - أصبح ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة بمراعاة للمواعيد والأحوال التي نص عليها قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة - التماس إعادة النظر - أثر عدم قبوله على الإشكال في التنفيذ المرفوع من الملتمس.

الحكم

المادة (٥١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة. المواد من ٢٤١ الى ٢٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ألغى قانون المرافعات الطعن في الأحكام بطريق اعتراض للخارج عن الخصومة - أضاف المشرع إلى أوجه التماس إعادة النظر حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها - أضيفت هذه الحالة كفقرة ثامنة للمادة (٢٤١) من قانون المرافعات - يبدأ الميعاد في هذه الحالة من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم - اثر ذلك: إلغاء طريق الطعن في أحكام القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم - أصبح ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء

الإداري طبقاً لنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة بمراعاة المواعيد والأحوال التي نص عليها قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة - لفظ أدخل أو تدخل الوارد في الفقرة الثامنة من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات ينصرف الى شخص كان ممثلاً في الخصومة وليس من الغير - أساس ذلك: أن الغير هو من لم يكن طرفاً ولا ممثلاً في الخصومة - أثر ذلك: إذا أسس الملتمس التماسه على البند الثامن من المادة (٢٤١) سالفه البيان فيجب أن يكون طرفاً أو ممثلاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم الملتمس فيه - إذا كان ذلك لازماً أمام القضاء العادي فإنه ألزم بالنسبة لدعوى الإلغاء - الطبيعة العينية لهذه الدعوى تتأبى على الأخذ بطريق الطعن بالتماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم من شخص لم يكن ممثلاً في تلك الدعوى .

يترتب على الحكم بعدم قبوله التماس إعادة النظر في الدعوى الموضوعية عدم وجود نزاع موضوعي يستهدف وقف تنفيذ الحكم الصادر فيه بالإشكال في التنفيذ - الإشكال في هذه الحالة لا ينصب على إجراء وقتي وإنما طلب الفصل في الموضوع وهو ما لم تشرع من أجله إشكالات التنفيذ - أثر ذلك: رفض الإشكال في التنفيذ .

(الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٨ / ٥ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ١٣٣٥)

الفصل الرابع

طعن الخارج عن الخصومة

الفصل الرابع

طعن الخارج عن الخصومة^١

هل يجوز للشخص الذي لم يكن طرفاً أو ممثلاً في الدعوى، وممن للحكم الصادر فيها مصلحة له أن يطعن على الحكم مباشرة أمام محكمة الطعن، وخاصة المحكمة الإدارية العليا؟

لقد مر قضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن طعن الخارج عن الخصومة بمرحلتين اختلفت فيهما اتجاهاتها بين الجواز وعدم الجواز، فقد كانت المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات الملغى تقر حالة الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة حتى جاء قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فألغى ذلك الطريق من طرق الطعن، وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر، وأورد في مذكرته الإيضاحية أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة، وإنما هي تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض.

ولقد ظهر اتجاهان في قضاء مجلس الدولة في شأن طعن الخارج عن الخصومة أولهما أجاز الطعن للخارج عن الخصومة مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا، وثانيهما لم يجز الطعن أمامها حتى جاءت دائرة توحيد المبادئ (الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) لتفصل في هذا الاختلاف بحكمها الصادر بجلسة ١٢ من إبريل سنة ١٩٨٧ بعدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا، وباختصاص المحكمة التي تصدر الحكم بنظر الطعن في الحدود المقررة قانوناً لالتماس إعادة النظر، وتواترت بعد ذلك الأحكام والمبادئ

(١) راجع في ذلك : طعن الخارج عن الخصومة في قضاء مجلس الدولة (دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا) - الدكتور المستشار/محمود ميزل حسن خليفة - رسالة دكتوراة - جامعة القاهرة -

القانونية مؤكدة استقرار ذلك الاتجاه.

وفيما يلي نعرض لكل من الاتجاهين في مبحث مستقل:

المبحث الأول: مرحلة جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا.

المبحث الثاني: مرحلة عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا.

ونعرض لكل مبحث على حدة:

المبحث الأول

مرحلة جواز طعن الخارج عن الخصومة

أمام المحكمة الإدارية العليا

استقر الاتجاه الأول القائل بجواز طعن الخارج عن الخصومة مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا فترة من الزمن في ظل قانون المرافعات الملغى وفترة أخرى بعد صدور قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، إلا أن الملاحظ أن محكمة القضاء الإداري في بواكير أحكامها لم تعترف بطريق الطعن من الخارج عن الخصومة أمام قضاء مجلس الدولة رغم وجود نص المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات، واستبعدت تطبيقها على روابط القانون العام، لذلك سنبداً عرض التطبيقات القضائية لهذا الاتجاه بعرض ذلك المبدأ الذي قرره محكمة القضاء الإداري بجلستها في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩ ثم نعبه ببيان أهم المبادئ التي أجازت للخارج عن الخصومة الطعن مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك في مطلبين:

المطلب الأول

الاتجاه السائد في التطبيق القضائي

من المبادئ القانونية التي قررت عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة شروداً عن المبدأ السائد في المرحلة الأولى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩، ونعرض له فيما يلي:

المبدأ رقم (١٤٦٦) - الطعن في أحكام المحاكم الإدارية أو محكمة القضاء الإداري - الطعن بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة - لا يجوز - أساس ذلك اختلاف روابط القانون العام عن روابط القانون الخاص.

الحكم

إن روابط القانون العام تختلف طبيعة وحكما عن روابط القانون الخاص بحسب المسائل التي يعالجها كل منهما، فلا يسرى على الدعوى الإدارية ما يسرى على الدعوى الداخلة في نطاق القانون الخاص من إجراءات تضمنها

قانون المرافعات وهو من القوانين الخاصة إلا إذا نص على ذلك صراحة أو كان تطبيق نصوص هذا القانون الخاص لا يتعارض مع ماهية العمل الإداري أو طبيعته. ومن المعلوم أن الخصومة الإدارية في دعاوى الطعن بالإلغاء هي خصومة عينية تنصب على القرار في ذاته بصرف النظر عن أشخاص المرفعين به، ولهذا فقد نص القانون على أن الأحكام الصادرة فيها تعتبر حجة على الكافة سواء أدخل منهم في الدعوى أو تدخل فيها أو لم يدخل أو لم يتدخل، وإذا كان المشرع قد وضع حكما في المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات يتلاءم وطبيعة المنازعات الخاصة مقتضاها أنه يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثل أو تواطؤه أو إهماله الجسيم فإن الأخذ بهذا الحكم في مجالات القانون الإداري يتعارض مع طبيعة المنازعات الإدارية وما وضع لها من أحكام. ومن المعلوم أن الخاص يقيد العام، فإذا كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد حدد طرق الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ولم يضع حكمه على غير ذلك الذي ورد في قانون المرافعات، فإنه لا يجوز قائلونا الأخذ من باب القياس بما ورد في هذه المواد وتطبيقه على المنازعات الإدارية لتتفرع مع طبيعتها.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٤٤٩-١١-٢٩/١/١٩٥٩-١٣/١٦٠/١٦٨)

المطلب الثاني

الاتجاه السائد في التطبيق القضائي

من المبادئ القانونية في "عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة" التي أكتت الاتجاه السائد في هذه المرحلة بجواز طعن الخارج عن الخصومة مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا المبادئ التالية:

المبدأ رقم (١٤٦٧) - الأشخاص الذين يجوز لهم الطعن في حكم الإلغاء أمام المحكمة الإدارية العليا - منهم الغير الذي تعدى أثر الحكم إلى المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة بطريقة مباشرة، وكل من يتعين أن يكون طرفا أصليا في المنازعة ولكن لم توجه إليه ولم يكن في مركز يسمح له

بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب - تمكينه من الطعن في الحكم رفعا لضرر تنفيذه عنه، مادام قد استغلق عليه سبيل الطعن فيه أمام محكمة أخرى - حساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من تاريخ علمه بالحكم - أساس ذلك - مثال بالنسبة لأجازة الطعن لصاحب الصيدلية قضى بإلغاء قرار الترخيص بفتحها ولم يتدخل في المنازعة أمام محكمة القضاء الإداري لعدم علمه بها.

الحكم

إن الحكم الذي يصدر بالإلغاء يعتبر حجة على الكافة وليست حجته نسبية تقتصر على طرفي الخصومة دون غيرهما وإنما حجته مطلقة تتعدى إلى الغير أيضا وذلك وفقا لما حرصت على تأكيده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة، إلا أنه من الأصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك صدور حكم حاز حجية الأمر المقضي بمقولة أن حكم الإلغاء يكتسب حجية عينية تسرى على الكافة متى كان أثر هذا الحكم يتعدى أطراف الخصومة وهم ذوو الشأن الممثلون فيها الذين عناهم نص المادتين ٣٣، ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بالنسبة إليهم بستين يوما من تاريخ إصدار الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة حقوقا ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي كان يتعين أن يكون أحد للطرفين الأصليين في المنازعة ومع ذلك لم توجه إليه ولم يكن مركزه يسمح له بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب - إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير، الذي لم يكن طرفا في المنازعة، وذلك بتمكينه من التداعي بالطعن في هذا الحكم من تاريخ علمه به حتى يجد له قاضيا يسمع دفاعه وينصفه إن كان ذا حق في ظلامته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى، وذلك كي لا يخلق عليه نهائيا وهو الحسن للنية الأجنبية عن المنازعة التي صدر فيها الحكم سبيل اللجوء إلى القضاء والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء إلى القضاء تظلما من حكم في منازعة لم يكن طرفا فيها. ولم يعلم بها ومست آثار هذا الحكم حقوقا له.

وبناء على ما تقدم يكون للطاعن مصلحة حقيقية في المنازعة الحقيقية في

المنازعة باعتباره صاحب الصيدلية التي قضى بإلغاء القرار الصادر بالتأريض بفتحها، وهو لم يختصم ولم يتدخل أمام القضاء الإداري لعدم علمه بها وقتئذ ويتعدى أثر هذا الحكم إليه، فمن ثم وتأسيسا على ما تقدم، يجوز له الطعن في الحكم المشار إليه خلال ستين يوما من تاريخ علمه به.

(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

المبدأ رقم (١٤٦٨) - الطعن في الحكم الصادر في دعوى الإلغاء ممن قبل خصما منضما للجهة الإدارية حتى أصيل لا تبغي متى صدر الحكم في موجهته ماسا بمركزه القانوني - لا يغير من ذلك قبول الخصم الأصيل الحكم أو إن الحكم لم يلزم الخصم المنضم بالمصروفات.

الحكم

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تدخل في الخصومة وهي قائمة أمام المحكمة، وتقرر قبوله خصما منضما للجامعة في طلب رفض الدعوى، لأن الحكم الذي يصدر فيه قد يؤثر على المركز القانوني الذي ترتب له بالقرارات المطعون فيها، وبذلك تتاح له الفرصة في تبيان وجهة نظره، شأنه في ذلك شأن الخصوم الأصليين في الدعوى، وبهذه الصلة كان له حق الاطلاع وتبادل المذكرات، فإذا ما صدر الحكم بعد ذلك في موجهته ماسا مصلحة قانونية ومادية له كان من حقه التظلم منه بالطريق الذي رسمه القانون، ولا يعترض عليه بأن حقه في الطعن لا يقوم ما دام الخصم الأصيل قد قبل بالحكم، ذلك إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن للشخص الذي مس الحكم الصادر في دعوى الإلغاء مصلحة له قانونية أو مادية، حق الطعن فيه بكافة طرق الطعن المقررة قانونا حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها، والطاعن وقد ألغيت ترقية بالحكم المطعون فيه فانه بذلك يكون قد حكم عليه ولا ينفي هذه الصفة عنه أن الحكم لم يلزمه بمصاريف لأن الخصومة في دعاوى الإلغاء هي خصومة عينية مردها القانون، فليس بشرط لقيامها إعلان من تناولتهم القرارات الإدارية المطلوب إلغاؤها، بل يكفي فيها إعلان الجهة الإدارية المطلوب إلغاؤها، بل يكفي فيها إعلان الجهة الإدارية مصدرة القرار والمتسببة فيه وإن الحكم الذي يصدر فيها يعتبر بحكم القانون حجة على الكافة، وعلى ذلك إذا أصدرت الجهة الإدارية قرارا بترقيه الطاعن ثم رفع شأنه دعوى صدر فيها حكم مغاير لوجهة نظر

الإدارة فإن الذي خسر الدعوى هو الجهة الإدارية وليس الطاعن، ومن ثم فيتعين إلزامها وحدها بالمصروفات مع بقاء حق من ألغيت ترقيته في الطعن في هذا الحكم دون التقييد بقبول الجهة الإدارية من عدمه وحقه في ذلك هو حق الأصل وليس تبعيا. ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة.

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨)

المبدأ رقم (١٤٦٩) - طعن الخارج عن الخصومة في قرار صادر بتنفيذ حكم بالإلغاء يتعدى أثره إليه - جائز - لا يحول دون ذلك أن يكون حكم الإلغاء قد حاز قوة الشيء المقضي بعدم الطعن عليه من أطراف الخصومة.

الحكم

إن حكم الإلغاء يعتبر حجة على الكافة وليست حجته نسبية تقتصر على طرفي الخصومة دون غيرهما وإنما حجته مطلقة تتعدى إلى الغير أيضا وذلك وفقا لما حرصت على تأييده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة إلا أنه من الأصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك صدور حكم جاوز قوة الشيء المقضي بمقولة أن حكم الإلغاء يكتسب حجية عينية تسرى على الكافة ما دام هذا الحكم يتعدى أطراف الخصومة وهم ذوى الشأن الذين عناهم نص المادتين ٣٣، ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بالنسبة إليهم بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوقا ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي يتعين أن يكون أحد الطرفين الأصليين في المنازعة ومع ذلك لم توجه إليه ولم يكن مركزه يسمح بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذي لم يكن طرفا في المنازعة وذلك بتمكينه من التداعي بالطعن في هذا الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له قاضيا يسمع دفاعه وينصفه إذا كان ذا حق في ظلماته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى وذلك لكي لا يخلق عليه نهائيا وهو حسن النية الأجنبى عن المنازعة التي صدر فيها الحكم - سبيل الالتجاء إلى القضاء والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء إلى القضاء

تظلم من حكم في منازعة لم يكن طرفا فيها ولم يعلم بها وتمس آثار هذا الحكم حقوقا له.

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

المبدأ رقم (١٤٧٠) - الطعن في حكا الإلغاء - يجوز للغير الذي تعدى أثر الحكم إلى المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة وذلك إذا لم يعلم بقيام الخصومة ولم يكن في مركز يسمح له بتوقعها - حسب ميعاد الطعن في هذه الحالة من تاريخ علمه بالحكم - أما إذا كان الغير يعلم بقيام الخصومة أو كان في مركز قانوني يسمح له بتوقعها فاته لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم - المعول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علما يقينيا وليس علم وكيله وإن كان وكلا بالخصومة.

الحكم

سبق لهذه المحكمة أن قضت بحكمها الصادر في الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٧ القضائية بجلسته ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بأن حكم الإلغاء يعتبر حجة على الكافة ليس حجته نسبية تقتصر على طرفي الخصومة دون غيرهما وإنما حجته مطلقة تتعدى إلى الغير أيضا وفقا لما حرصت على تأييده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة إلا أنه من الأصول المسلمة التي تقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك صدور حكم حاز قوة الشيء المقضي به بمقولة أن حكم الإلغاء يكتسب حجة عينية تسرى على الكافة ما دام هذا الحكم يتعدى أطراف الخصومة ومنهم نوى الشأن الذين عناهم نص المادتين ٢٣، ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة والتي يقابلها نص المادتين ٢٣، ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوق ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي كان يتعين أن يكون أحد الخصوم الأصليين في المنازعة ومع ذلك لم توجه إليه ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذي لم يكن طرفا في المنازعة وذلك بتمكينه من التداعي بالطعن في هذا الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له قاضيا يسمع دفاعه ويتصفه إذا كان ذا حق

في ظلماته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى. والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقي من حق اللجوء إلى القضاء متظلما من حكم في منازعة لم يكن طرفا فيها ولم يعلم بها وتمس آثار هذا الحكم حقوقا له.

ومن حيث أنه يؤخذ مما سلف أن هذه المحكمة أقرت بحق الخارج عن الخصومة في الطعن على الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره عليه وذلك إذا لم يعلم بقيام الخصومة أو لم يكن في مركز يسمح بتوقعها وفي هذه الحالة تحسب مواعيد الطعن من تاريخ علمه بالحكم أما إذا كان الغير يعلم بقيام الخصومة أو كان في مركز قانوني يسمح بتوقعها فإنه لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري إذ في هذه الحالة يكون هذا الغير قد فوت على نفسه فرصة عرض ظلماته على جهة القضاء وإذا كانت اعتبارات حسن توزيع العدالة تسوغ إفساح المجال للغير ممن يتعدى أثر الحكم إليه ولم يعلم بقيام الخصومة للطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا فإن هذه الاعتبارات ذاتها تأبى مساندة هذا الغير الذي علم بالخصومة ووقف حيالها موقف المتربص فإن صدر الحكم لصالحه سكت وإن صدر ضد مصلحته نازع فيه وطعن عليه.

والمعول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علما يقينيا بالخصومة ولا يحتاج في هذا الصدد بعلم وكيله حتى ولو كان وكيلًا بالخصومة باعتبار أن العلم اليقيني لا يتوافر من مجرد علم الوكيل بقيام المنازعة طالما أنه لم يثبت أن هذا الوكيل أخطر موكله بالنزاع وما هيته وحدوده.

(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢)

المبدأ رقم (١٤٧١) - تقرير حق كل من يس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلا - حكم الإلغاء حجة على الكافة وليس له حجية نسبية.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢١ القضائية المقدم من شركة الإسكندرية للتوكيلات الملاحية بمقولة أنه لا يسوغ الطعن في الحكم إلا من المحكوم عليه وأنه لم يصدر قضاء ضد هذه الشركة يجيز لها حق الطعن مضافا إليه انتفاء مصلحتها أصلا فيه فالثابت في هذا الصدد إن الشركة الطاعنة

من شركات القطاع العام التي تمتعن أعمال الوكالة البحرية ومن ثم تشخص مصلحتها محققة في التمسك بقصر هذه الأعمال على شركات القطاع العام وحرمان الشركة المطعون ضدها من ممارستها وبهذه المثابة تدخلت اتضاميا في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري إلى جانب وزارة النقل البحري بطلب الحكم برفض دعوى إلغاء القرار للطعين الصادر بقصر مزولة أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام وعدم السماح للشركة المطعون ضدها بمباشرتها بالنسبة إلى السفن الأجنبية وقد تضمنت أسباب الحكم المطعون عليه أن المادة ١٢٦ مرافعات أجازت لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى منضما إلى أحد الخصوم وأنه يتعين قبول التدخل المبدي من شركة الإسكندرية للتوكيلات الملاحية - وأيا كان الرأي فيما تقدم وعلى فرض إغفال الحكم للطعين النص على قبول طلب التدخل برغم أن أسبابه على ما تقدم بيانها تعد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكملا له فإن قضاء هذه المحكمة جرى على تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلا مقدرا بأن حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجية نسبية. وعليه فإنه وقد شخصت مصلحة الشركة الطاعنة في الطعن على ما تقدم بيانه وأقامت طعنها في الميعاد فقد تعين قبول هذا الطعن شكلا ورفض الدفع المبدي بعدم القبول.

(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٦)

المبدأ رقم (١٤٧٢) - حكم وقتي - الطعن في الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ - حق الخارج عن الخصومة في الطعن في الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره عليه - الطاعن يكون ذا صفة ومصلحة في الطعن - عدم ثبوت العلم اليقيني بصدور الحكم إلى حين إيداع تقرير الطعن وخلو الأوراق مما يحض قول الطاعن بأنه لم يعلن به إلا من هذا التاريخ - استيفاء الطعن أوضاعه الشكلية - عدم الطعن في الحكم الصادر في الموضوع خلال الميعاد القانوني أي خلال ستين يوما من تاريخ صدور صدره بعد ثبوت العلم اليقيني بصدوره يتحصن هذا الحكم في مواجهته - نتيجة ذلك أن الطعن في الحكم الوقتي لا

يتعدى أثره إلى الحكم في الموضوع - صدور الحكم في الموضوع يترتب عليه زوال الحكم الوقتي من الوجود- يترتب على ذلك اعتبار الخصومة منتهية في الطعن.

الحكم

ومن حيث إن الطاعن في الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق عليا لم يكن أحد أطراف الدعوى رقم ٣٦٨ لسنة ٢٥ ق ولم يصدر الحكم في مواجهته كما أنه أودع تقرير طعنه بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٣ في الحكم الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ -إلا أنه نظرا لأن من حق الخارج عن الخصومة أن يطعن في الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره عليه- فإن الطاعن يكون ذا صفة ومصلحة في الطعن ومن ناحية أخرى فإنه نظرا لأن العلم اليقيني بصدور الحكم المشار إليه لم يثبت على وجه القطع إلى حين إيداع تقرير الطعن وليس في الأوراق ما يحض قول الطاعن أنه لم يعلن به إلا في هذا التاريخ -فإن الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية.

ومن حيث أنه بالنسبة للطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق فإن تقريره أودع بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٧٦ أي خلال ستين يوما من صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٧٦ فإنه يكون مقبولا شكلا.

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق فإنه موجه إلى الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وقد حدد لنظره جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ وأخطر الطاعن بالجلسة وفيها نظر الطعن مع الطعن الآخر رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق الموجه إلى الحكم الصادر بإلغاء القرار، وفيها قررت المحكمة ضم الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق إلى الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق ليصدر فيها حكم واحد. ثم نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا مع الأمر الذي يفترض معه علم الطاعن في الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق بالحكم الصادر في موضوع الدعوى وبالطعن فيه.

ومن حيث إن الطاعن في الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق لم يطعن في الحكم الصادر في الموضوع خلال الميعاد القانوني بعد تحقق قرينة العلم اليقيني المشار إليها، فإن هذا الحكم يكون قد تحصن في مواجهته.

ومن حيث إن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو بطبيعته حكم وقتي

يظل محتفظا بمقوماته إلى أن يصدر الحكم في الموضوع فإذا صدر هذا الحكم زال الحكم الوقتي من الوجود وبالتالي فإن الطعن على الحكم الوقتي لا يتعدى أثره إلى حكم الموضوع - الأمر الذي يتعين معه اعتبارا الخصومة في الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق منتهية.

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق، ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣)

المبحث الثاني

مرحلة عدم جواز طعن

الخارج عن الخصومة

نعرض للاتجاه الثاني القائل بعدم جواز طعن الخارج عن الخصومة مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا في مطلبين:

المطلب الأول - اتجاه عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة قبل حكم دائرة توحيد المبادئ

المطلب الثاني - اتجاه عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة في ظل حكم دائرة توحيد المبادئ

ونعرض لأهم المبادئ القانونية التي تقررت في هذا الشأن في كل مطلب على حدة:

المطلب الأول

اتجاه عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة

قبل حكم دائرة توحيد المبادئ

على الرغم من مضي وقت طويل منذ العمل بقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي ألغى حالة اعتراض الخارج عن الخصومة من بين حالات الطعن التي كانت مقررة بالمادة (٤٥٠) ليدرجها ضمن حالات التماس إعادة النظر المقررة بالمادة (٢٤١) منه فقد ظلت العديد من الأحكام على اتجاهها السائد حينذاك بالسماح للخارج عن الخصومة بالطعن مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا حتى جاء حكم المحكمة الإدارية العليا بجلستها في ١ من يوليو سنة ١٩٧٩ (الطعن رقم ١٨٥ لسنة ١٨ القضائية) ليبلور الاتجاه الثاني والذي أبدته دائرة توحيد المبادئ فيما بعد، ولذلك نعرض لمبادئ ذلك الاتجاه في هذا الفرع ونبدأها بالحكم المشار إليه.

المبدأ رقم (١٤٧٣) - صدور حكم من محكمة القضاء الإداري بعد نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية - تعدى أثر هذا الحكم إلى الغير الذي لم يكن طرفاً في الدعوى ولم يعلم بها ولم يتدخل فيها - لا يكون أمام الغير في هذه الحالة سوى أن يسلك ما شرعه القانون لتفادي آثار الحكم أو التظلم منه باعتباره خارجاً عن الخصومة وهذا التظلم سبيله القانوني هو التماس إعادة النظر في الحكم أمام المحكمة التي أصدرته - عدم جواز الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وفقاً لما كان يتبع في مثل هذه الحالة قبل نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه.

الحكم

ومن حيث إن قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمته القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمته القانون القائم قبله في المادة ٤٥٠ وأضاف حالة اعتراض حيث يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو

تدخل فيها (م ٤٥٠/١) إلى أوجه التماس إعادة النظر لما أورده في مذكرته الإيضاحية من أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض وهذا التبرير لإلغاء نظام اعتراض الخارج عن الخصومة وجعل هذه الحالة سبباً لالتماس إعادة النظر في الحكم يتفق مع ما قالت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها السابق الإشارة إليه من أنه تظلم من حكم في منازعة لم يكن طرفاً فيها "وبهذا يكون هذا القانون قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوماً في الدعوى التي صدر فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر الحكم إليهم إذ أن ذلك أصبح وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري وفقاً لما تنصص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة من أنه "يجوز الطعن في الأحكام الصادرة منها بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية" وهو وجه لم يكن قائماً عندما أجازت المحكمة الإدارية العليا للغير ممن يتعدى إليه أثر الحكم الطعن أمامها في أحكام محكمة القضاء الإداري مما كان محمولاً -حسبما ورد في أسباب حكمها على أنه لا طريق أمام هذا الغير عندئذ للتداعي والتظلم من الحكم إلا بالطعن فيه أمامها حيث يستغلق عليه سبيل للطعن فيه أمام محكمة أخرى. ويفتح باب الطعن أمام الغير بطريق التماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم (المادة ٤٣ مرافعات) بالطريق الذي ترفع به أمامها الدعوى ووفقاً للأوضاع المقررة لذلك لم يعد الموجب لأجازه للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رأساً ممن تعدى إليه أثر الحكم ولرداء. وطبقاً للمادة ٣٠١ من قانون المرافعات فإن الحكم الذي يصدر بعد نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يقبل الاعتراض وإنما يقبل الالتماس بطريق إعادة النظر في مثل هذه الحالة إن توفرت شرائط قبوله ابتداءً وتبعاً لذلك لا يكون لمن لم يكن طرفاً في حكم حق الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لمثل هذا الوجه بل على الخارج من الخصومة أن يسلك ما شرعه القانون لتفادي آثار الحكم والتظلم منه وهذا التظلم سبيله القانوني وهو التماس إعادة النظر في الحكم أمام المحكمة التي أصدرته

وليس وجها أو سببا للطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ممن لم يكن طرفا فيه كما أن الطعن في مثل هذه الحالة ومع مراعاة طبيعة دعوي الإلغاء وحقيقة الخصوم فيها لا يعد متصلا بعيب من العيوب التي تجعل الحكم قابلا للطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا علي ما نص عليه في المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعنين وإحالتهم إلى محكمة القضاء الإداري .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٨٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٧/١)

المبدأ رقم (١٤٧٤) - اعتراض الخارج عن الخصومة لا يجوز أن يكون إلا بطريق التماس إعادة النظر الذي يقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم، وليس المحكمة الإدارية العليا .

الحكم

مر قضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن الطعن المقدم من الخارج عن الخصومة بمرحلتين :

في المرحلة الأولى :كانت الأحكام متجهة إلى جواز قيام الشخص الذي لم يكن طرفا أو ممثلا في الدعوي، ومس الحكم الصادر فيها مصلحة له أن يطعن علي الحكم مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا وقد استند هذا القضاء علي أن حكم الإلغاء يعتبر حجة علي الكافة، ولا تقتصر هذه الحجة علي أطراف الخصومة . واعتمد هذا الاتجاه علي اعتبارات العدالة وحسن توزيعها رفعا للضرر الذي قد يصيب من لم يكن طرفا في الدعوي الصادر فيها حكم الإلغاء .

وفي المرحلة الثانية :عدل قضاء المحكمة الإدارية العليا عن هذا الاتجاه مقررًا عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا، وتختص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر الطعن في الحدود المقررة قانونا لالتماس إعادة النظر وأساس ذلك أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، وليس طعن الخارج عن الخصومة من بين هذه الأحوال .

وعلي ذلك، تختص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر الطعن في الحدود المقررة قانونا لالتماس إعادة النظر، ويكون الاعتراض المقدم من الغير في

أحكام القضاء الإداري التي لم يكن طرفا فيها وكانت حجة عليه وجها من وجوه التماس إعادة النظر .

ويكون من مقتضي ذلك أيضا انه إذا تبين للملتمس أثناء نظر التماسه أمام المحكمة الإدارية العليا إن التماسه غير جائز قبوله، لما سبق إيراد من أسباب، فليس له أن يعيد تصوير طعنه علي انه من قبيل دعوي البطلان الأصلية.
(الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٢ق- جلسة - ١٩٨٥/١١/٣٠ والطعن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)

المبدأ رقم (١٤٧٥) - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز إلا لمن كان طرفا في الخصومة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه فلتكون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة - المشرع أضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوي حجة عليه ولم يكن قد أدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة للنظر - التماس إعادة النظر في هذه الحالة في حقيقته ليس حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هو نظلم من حكم شخص يعتبر ممثلا في الخصومة ولم يكن خصما ظاهرا فيما - أساس ذلك: التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس منه في هذه الحالة منه إلى الاعتراض - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم محكمة القضاء الإداري عن طريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي لم يكن طرفا فيها - أثره: الحكم بعدم قبول الطعن .

الحكم

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يكونا مختصمين في مرحلة التقاضي أمام محكمة القضاء الإداري التي انتهت بالحكم المطعون فيه، وبالتالي فإنه ليا ما كان وجه المصلحة اللذين يبيدانه لقبول طعنهما، فإنه من المقرر أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز إلا لمن كان طرفا في الخصومة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بحكميها الصادرين في الطعنين رقمي ١٨٥ لسنة ١٨ق و ٢٠٤٩ لسنة ٢٨ ق بجلستي ١٩٧٩/٧/١ و ١٩٨٥/١٢/٧ علي التوالي بأن قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمته القانون القائم قبله في المادة ٥٠؛ وأضاف حالة

اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوي حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها (م ١/٤٥٠) إلى أوجه التماس إعادة النظر لما أورده في مذكرته الإيضاحية من أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة، وإنما هي تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة ولم يكن خصماً ظاهراً فيها، فيكون تظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض، وبهذا يكون القانون قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوماً في الدعوي التي صدر فيها أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر الحكم إليهم، إذ أنه أصبح وجهها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام القضاء الإداري وفقاً لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة، وبناء على ما تقدم يكون الطعن المائل غير مقبول لرفعه ممن لم يكن طرفاً في الخصومة التي انتهت بضدور الحكم المطعون فيه، وفي هذا المقام تنص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية... وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة أي إن أحكام محكمة القضاء الإداري تقبل بمقتضى هذا النص الطعن بطريق التماس إعادة النظر، هذا فضلاً عن أن قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد ألغى طريق الطعن الخارج عن الخصومة من بين طرق التظلم من الأحكام، وبالتالي فلا وجه للأخذ به في مجال القضاء الإداري ويكون الطعن المائل غير مقبول، ويتعين الحكم بذلك وإلزام الطاعنين بالمصروفات.

(الطعن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٥)

المطلب الثاني

اتجاه عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة

في ظل حكم دائرة توحيد المبادئ

حسنت دائرة توحيد المبادئ "الدائرة المشكلة وفقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة معدلاً بالقانون رقم ١٣٦

لسنة ١٩٨٤" الخلاف وتعدد الاتجاهات حول مدى جواز طعن الخارج عن الخصومة وأصدرت حكمها في الطعنين المقيد أولهما برقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ القضائية المنضم إلي الطعن رقم ٣٣٨٢ لسنة ٢٩ القضائية، والمقيد ثانيهما برقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ القضائية بجلسة ١٢ من إبريل سنة ١٩٨٧ منتهية إلي المبدأ التالي الذي تضمنه منطوق الحكم :

المبدأ رقم (١٤٧٦) - عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا، واختصاص المحكمة التي تصدر الحكم بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة للتماس إعادة النظر .

الحكم^(١)

ومن حيث إن الخلاف المعروض يدور حول ما إذا كان من الجائز لمن لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري أن يطعن علي الحكم الصادر فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة متى كانت له مصلحة قانونية أو مادية مسها ذلك الحكم أم من المتعين عليه أن يسلك طريق الطعن بالتماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

ومن حيث أنه بتتبع قضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن الخلاف المتقدم تبين أنها اتجهت تارة إلي الأخذ بعدم جواز لجوء من لم يكن طرفا في الخصومة إلي الطعن علي الحكم الصادر فيها من القضاء الإداري أمامها مباشرة وإنما يتعين عليه أن يسلك طريق الطعن بالتماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم ومن أمثلة قضاء المحكمة الإدارية العليا المعبرة عن الاتجاه الأول حكمها في الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ١٥ ق علي الصادر بجلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٧٣ والذي ذهب فيه إلي أنه ولئن كان حكم الإلغاء يعتبر حجة علي الكفاية وليست حجة نسبية تقتصر علي طرفي الخصومة دون غيرهما وإنما حجته مطلقة تتعدي إلي الغير أيضا وفقا لما حرصت علي تأييده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة إلا أنه من الأصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك صدور حكم حاز قوة الشئ المقضي بمقولة أن حكم الإلغاء يكتسب حجة عينية تسري علي الكفاية ما دام هذا الحكم يتعدي أطراف الخصومة ومنهم ذوي الشأن الذين عناهم نص

(١) نعرض لقرار كبير من الحكم بالتفصيل لأهميته في بيان كل من الاتجاهين وما استقر عليه .

المادتين ١٥ و ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة والتي يقابلهما نص المادتين ٢٣ و ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوق ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي كان يتعين أن يكون أحد الطرفين الأصليين في المنازعة ومع ذلك لم توجه إليه ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب، إذ لا مناص من رفع الضرر الذي يصيبه من تنفيذ الحكم الذي لم يكن طرفا فيه، وذلك بتمكينه من التداعي بالطعن في هذا الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له قاضيا يسمع دفاعه وينصفه إذا كان ذا حق في ظلماته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى، والقول بغير ذلك فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقي من حق اللجوء إلي القضاء متطلما من حكم في منازعة لم يكن طرفا فيها ولم يعلم بها وتمس آثار هذا الحكم حقوقيات له، ويؤخذ مما سبق أن هذه المحكمة قد أقرت بحق الخارج عن الخصومة في الطعن علي الحكم الذي يصدر وتعدّي أثره إليه وذلك إذا لم يعلن بقيام الخصومة أو لم يكن في مركز يسمح بتوقعها، وفي هذه الحالة تحسب مواعيد الطعن من تاريخ علمه بالحكم. أما إذا كان الغير يعلم بقيام الخصومة أو كان في مركز يسمح بتوقعها فلا يقبل منه الطعن علي الحكم طالما لم يتدخل في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري، إذ في هذه الحالة يكون الغير قد فوت علي نفسه فرصة عرض ظلماته علي جهة القضاء، وإذا كانت اعتبارات حسن توزيع العدالة تسوغ إفساح المجال للغير ممن يتعدّي أثر الحكم إليه ولم يعلم بقيام الخصومة الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا، فإن هذه الاعتبارات ذاتها تأبي مساندة هذا الغير الذي علم بالخصومة ووقف حيالها موقف المتربص فإن صدر الحكم لصالحه سكت، وإن صدر ضده الحكم نازع فيه وطعن عليه . والمعول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علما يقينيا بالخصومة .

ومن حيث إن الواضح مما تقدم أن ركيزة وأساس هذا الاتجاه الأول إنما تقوم علي اعتبارات العدالة وحسن توزيعها رفعا للضرر الذي قد يصيب من لم يكن طرفا في الدعوي الصادر فيها حكم الإلغاء وذلك علي الوجه وبالقيود التي بينها ذلك القضاء، والتي من بينها وكما هو واضح من الأسباب أن يكون قد استغلق

عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى، ومن ثم مكنه هذا القضاء للمحكمة الإدارية العليا من التداعي بالطعن أمامها في ذلك الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له قاضيا يسمع دفاعه وينصفه إذا كان ذا حق في ظلماته .

ومن حيث إن تقدير الاتجاه الذي أقر بحق الخارج عن الخصومة في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ينبغي أن يتم بمراعاة ما هو مقرر من حجية مطلقة لحكم الإلغاء ومن أن تحديد طرق الطعن في الأحكام هو عمل من أعمال المشرع يرد حصرا في القانون المنظم لها المحدد لوسائلها .

ومن حيث إن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنصص على أن تسري في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة . ذلك أن الخصومة في دعوي الإلغاء هي خصومة عينية مناطها رقابة شرعية للقرار الإداري في ذاته ووزنه بميزان القانون فلما أن يسفر الفحص عن شرعيته فترفض الدعوي أو تنقرر عدم مشروعيتها فيحكم بإلغائه . والحكم الصادر بالإلغاء يعدمه في ذاته فينقض ذات وجوده ولهذا ينعدم وينقضي وجوده ويزول بالنسبة لكل الناس من كان قد صدر لصالحه أو ضده، من أفاده ومن أضر به، من طعن عليه ومن لم يطعن عليه، من كان طرفا في دعوي مهاجمة للقرار ومن لم يكن، ولما كانت الأسباب التي أسندت إليه مهاجمته ولهذا كان الحكم بالإلغاء حجة على الكافة لأنه يقوم على تقرير عدم مشروعية للقرار من حيث هو في ذاته بغض النظر عن المصالح التي يمسها نفعا وضرا، بينما الحكم الصادر في دعوي غير دعوي يصدر في خصومة ذاتية تتعلق بمصالح أطرافه فتكون له حجية نسبية مقصورة على هذه الأطراف وإذا كان مؤدي الحجة المطلقة لحكم الإلغاء سريته في مواجهة كافة الناس سواء في ذلك من طعن على القرار المقضي بإلغائه ومن لم يطعن عليه فنصر هذه الحجة على من كان طرفا في دعوي مهاجمة دون من لم يكن طرفا أو ممثلا فيها هو حد لإطلاق الحجة لا يجوز إلا استنادا إلى نص صريح في القانون الذي قرر الحجة المطلقة صدورا من عينية الطعن . فليست العبرة بمصلحة من تمكن أو مكن من الدفاع عن هذه المصلحة بالطعن على القرار أو بطلب من تمكن أو مكن من الدفاع عن هذه المصلحة بالطعن على القرار أو بطلب رفض الطعن عليه، وإنما العبرة في جوهر الأمر وحقيقته

بمطابقة القرار للقانون وهذا أمر لا يتأثر فحصه إلا بحكم القانون فهو معياره الوحيد ومناطه الذي لا يختلف باختلاف المصالح المتعارضة في القرار لمن يطبق في شأنهم أو يسري عليهم قمتي كان محل رقابة القرار فحص مشروعته، ومعياريها مطابقته للقانون، فلا عبرة بأوجه الدفاع التي تعرض أو تبحث، إذ يقوم عمل القاضي علي دقيق تطبيق صحيح القانون تطبيقا موضوعيا علي القرار لا يتأثر بأي أمر خارج عن ذلك ويتحتم أمام هذه الحجية المطلقة الناشئة عن عينية الخصومة الالتفات عن أي اعتراض علي الحكم الصادر في دعوي الإلغاء ممن لم يكن طرفا فيها إذ من شأن ذلك جحد هذه الحجية المطلقة وجعلها نسبية بقصرها علي أطراف الدعوي وحدهم حين يكون لكل من خارج عن الخصومة الأصلية ولم يكن طرفا أو ممثلا فيها الطعن علي الحكم الصادر فيها أمام محكمة الطعن عند علمه اليقيني بالحكم الصادر فيها، خاصة وأن ذلك يتيح تسلسل الطعن إلي غير نهاية بتعدد أصحاب المصالح التي يمسها القرار المطعون فيه إيجابا أو سلبا، فيضيف إلي فقد الحجية المطلقة عدم الاستقرار المطلق للقرار والاستقرار اعتبار قانوني يقوم علي أساسه تنظيم الطعن وتحديد أمدته وليس اعتبارا عمليا فقط، بل أن التسلسل ينقض اعتبارات العدالة ذاتها التي كانت أساس الاتجاه الأول ومبتغاة وبذلك فإن هذا الاتجاه وإن بان في ظاهره محققا لقدر من العدالة إلا أنه في جوهره هادم لها ماحق إياها .

ومن حيث أنه وإن صح ذلك بالنسبة لحكم الإلغاء ومداه فإنه سواء بالنسبة إلي كافة الأحكام سواء بالإلغاء أو بغير ذلك وفي كافة المنازعات الإدارية وحتى التأديبية منها فالمقرر أن تحديد طرق الطعن في الأحكام هو عمل المشرع وحده يرد حرا في القانون المنظم لها وقد حددت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، وهي لا تسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة فالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز إلا لمن كان طرفا في الخصومة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه وإذا كان طعن الخارج عن الخصومة نوعا من اعتراض الخارج عن الخصومة الذي كان ينظمه قانون المرافعات السابق في فصل مستقل وألغي في قانون المرافعات الحالي الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فلا سند في استبقائه بعد هذا الإلغاء في صورة طعن الخارج عن الخصومة إلي المحكمة الأعلى المختصة بنظر الطعن علي

الحكم المطعون فيه والذي لم يكن الخارج عن الخصومة طرفا أو ممثلا في الدعوي التي انتهت بصدوره خاصة وأن اعتراض الخارج عن الخصومة كان قبل إلغائه يقدم إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم وليس أمام محكمة الطعن . فلا يجوز إعادته إلى الحياة في صورة الطعن إلى محكمة الطعن بعد أن لم يعد جائزا أمام المحكمة التي أصدرت الحكم محل الاعتراض وبذلك يبدو واضحا تعارض الاتجاه القضائي الذي أقر قبول طعن الخارج عن الخصومة أمام محكمة النقض وهي الحالة المعروضة المحكمة الإدارية العليا مع مبدأ تفرد المشرع وحده بتحديد طرق الطعن في الأحكام علي سبيل الحصر، ويؤكد ذلك أن تعبير ذو الشأن الذي له حق الطعن علي الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا للمادة ٢/٢٣ من قانون مجلس الدولة نظيرا في ذلك لرئيس هيئة مفوضي الدولة، إنما يقصد به ذا الشأن في الحكم وفي الطعن عليه وليس في القرار محل الحكم المطعون فيه ولا يمكن أن تتصرف عبارة ذي الشأن إلي من لم يكن ذا شأن في الدعوي التي صدر فيها الحكم المطعون عليه فذو الشأن هو من كان طرفا في الدعوي ويقطع بذلك أن المشرع حينما أراد أن يخرج عن هذا المدلول في تحديد ذي الشأن ويتوسع فيه في المادة ٢/٢٢ من قانون مجلس الدولة اعتبر من ذوي الشأن في الطعن علي أحكام المحاكم التأديبية، بالإضافة إلي المتهم وهيئة مفوضي الدولة وهما ذوا الشأن طبقا للمادة ٢/٢٣، الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية ونص علي هذا الاعتبار صراحة، ولو اتسعت عبارة ذوي الشأن لهم علي غير مقتضي ما تقدم لما احتاج المشرع إلي النص الصريح الخاص لتقرير اعتبارهم من ذوي الشأن خاصة وأن مدير النيابة الإدارية هو الطرف الأصلي في الدعوي التأديبية الذي يقيمها ويتولي الادعاء طرفا فيها ممثلا للصالح العام، ومثله الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات اللذين يتعين إقامة الدعوي التأديبية بناء علي طلبهم، ولا شك أن هذا يقطع بأن مدلول عبارة ذوي الشأن الوارد في المادة ٢/٢٣ هم ذوي الشأن في الدعوي الذين كانوا طرفا فيها وفي الحكم الصادر فيها بذاته أو بمن يمثله قانونا، ولا تتصرف عبارة ذوي الشأن إلي كل من يدعي له مصلحة في القرار المطعون فيه محل الدعوي الصادر فيها الحكم سواء بطلب إلغائه أو برفض طلب الإلغاء وليس كل من يدعي مصلحة مسها الحكم بوجه أو بآخر

سواء في دعوي الإلغاء أو غيرها من أنواع المنازعات الأخرى التي يتولاها قضاء مجلس الدولة ومما لا شك فيه أن تدارك الاعتبارات المتقدم ذكرها التي أحاطت بالاتجاه الأول الممثل في حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ١٥ القضائية بجلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٧٣ وما سبقه من قضاء في الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٧ القضائية بجلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ يحتم الأخذ بما ذهب إليه الاتجاه القضائي الآخر القائل بعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة ممن لم يكن طرفاً في الدعوي ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها وإنما يتعين عليه في هذه الحالة متى مس الحكم مصلحة له أن يلجأ إلى طريق الطعن بالتماس إعادة للنظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وهو الاتجاه المتمثل في الحكم الصادر تمن المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٥ لسنة ١٨ القضائية حيث ذهب فيه إلى أن قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمه القانون القائم قبله في المادة ٤٥٠؛ وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوي حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها (مادة ١/٤٥٠) إلى أوجه التماس إعادة النظر لما أورده في مذكرته الإيضاحية من أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض وهذا التبرير لإلغاء نظام اعتراض الخارج عن هذه الخصومة وجعل هذه الحالة سبباً لالتماس إعادة النظر في الحكم يتفق مع ما قالت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها السابق الإشارة إليه من أنه «تظلم من حكم في منازعة لم يكن طرفاً فيها» وبهذا يكون هذا القانون - أي قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوماً في الدعوي التي صدر فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم إذ أن ذلك أصبح وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري وفقاً لما تنصص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٢ من أنه «يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة». وهو وجه لم يكن قائماً عندما أجازت للغير ممن يتعدى إليه أثر الحكم للطعن أمامها في أحكام محكمة القضاء الإداري مما كان محمولاً -حسبما ورد بأسباب حكمها- على أنه لا طريق أمام هذا الغير عندئذ للداعي أو التظلم من الحكم إلا بالطعن فيه أمامها حيث يستغرق عليه سبيل الطعن فيه أمام محكمة أخرى ويفتح الباب للطعن أمام الغير بطريق التماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم وهو ما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات وبالطريق الذي ترفع به أمامها الدعوي ووفقاً للإجراءات والأوضاع المقررة لذلك ومن ثم فإنه لم يعد بعد ذلك موجب لأجازة للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رأساً ممن يتعدى إليه أثر الحكم لانتفاء العلة التي قالت بها المحكمة الإدارية العليا في أحكامها السابقة وطبقاً للمادة ١ و ٣ من قانون المرافعات فإن الحكم الذي يصدر بعد نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يقبل الاعتراض وإنما يقبل التماس بطريق إعادة النظر في مثل هذه الحالة إذا توافرت شرائطه من ناحية الإجراءات والمواعيد وتبعاً لذلك لا يكون لمن لم يكن طرفاً في حكم حق الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لمثل هذا الوجه بل على الخارج عن الخصومة أن يسلك ما شرعه القانون لتقاضي آثار الحكم والتظلم منه وهذا التظلم سبيله القانوني هو التماس إعادة النظر في الحكم أمام المحكمة التي أصدرته وهو ليس وجهاً أو سبباً للطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ممن لم يكن طرفاً فيه. كما أن الطعن في مثل هذه الحالة ومع مراعاة طبيعة المنازعة الإدارية ودعوي الإلغاء وحقيقة الخصوم فيما لا يعد متصلاً بعيب من العيوب التي تجعل الحكم قابلاً للطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا على ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة. وقد انتهت المحكمة الإدارية العليا لما تقدم إلى الحكم بعدم اختصاصها بنظر الطعنين وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص.

ومن حيث إن الاتجاه القضائي الأخير قد وضع في اعتباره طبيعة دعوي

الإلغاء وطبيعة الحكم الصادر فيها وما هو مقرر في القوانين من أوجه الطعن وما هو متاح للخارج عن الخصومة الذي لم يكن طرفاً فيها كما أن الواضح أن الاتجاه القضائي الأول إنما قام علي اعتبارات العدالة وحسن توزيعها رفعاً للضرر الذي قد يصيب من لم يكن طرفاً في الدعوي وفقاً لما سلفت الإشارة إليه . وهذه الاعتبارات قد تحققت في الاتجاه القضائي الأخير للمحكمة الإدارية العليا حيث فتح لمن تعدي إليه أثر الحكم ولم يكن طرفاً في الدعوي الصادر فيها الحكم باب التماس إعادة النظر علي الوجه المنصوص عليه في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم في الحدود الجائز فيها قانوناً وهو ما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات وبلا طريق الذي ترفع به أمامها الدعوي ووفقاً للأوضاع والإجراءات المقررة لذلك وبما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة ومن ثم فقد زالت بحق العلة التي قام عليها الاتجاه القضائي الأول، مما يفرض والحالة هذه الأخذ بالاتجاه القضائي الأخير للمحكمة الإدارية العليا والذي مقتضاه أن الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدي أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر فيه وبذلك فإن طعن الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر في المنازعات الإدارية بكافة أنواعها وفيها دعوي الإلغاء وغيرها من أنواع المنازعات الإدارية وكذلك المنازعة التأديبية إلي محكمة الطعن يكون غير جائز قانوناً سواء كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقاً للقانون وبتطبيق ذلك علي موضوع الطعون المحالة إلي هذه الهيئة يتعين تقرير عدم جواز الطعن من الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري محل اعتراض الطاعن الخارج عن الخصومة وإنما تختص بنظرها المحكمة التي أصدرت الحكم وهي محكمة القضاء الإداري إذا ما توافرت شروط اعتبارها التماساً بإعادة النظر طبقاً لأحكام القانون المتضمنة لهذا التماس لهذا يتعين إعادة الطعون إلي محكمة التماس المختصة أصلاً بنظر مثل هذا التماس لتتظرو متى توافرت الشروط والقيود المقررة قانوناً لذلك. وهو ما تضحى معه المحكمة الإدارية العليا غير المختصة بنظر كل من الطعنين رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ القضائية ورقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ القضائية باعتبارهما طبقاً للتكليف القانوني السليم مجرد التماس إعادة نظر في

الحكمين الصادرين من محكمة القضاء الإداري رقم ٢٣٣ لسنة ٣٦ القضائية ورقم ١٦٥ لسنة ٣٥ القضائية والتي ينقذ لها الاختصاص بنظر الالتماس ويتعين علي هذه الهيئة إعادة الطعون إلي الدائرة المختصة لتقضي بذلك ويسري ذلك علي الطعون المرفوعة عن أحكام المحاكم التأديبية وكذلك المرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري في أحكام المحاكم الإدارية.

(حكم دائرة توحيد المبادئ - الدائرة المشكلة وفقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ - في الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق المنضم للطعن رقم ٣٣٨٢ لسنة ٢٩ ق و ٣١٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)

ولقد تواترت من بعد ذلك أحكام المحكمة الإدارية العليا مؤكدة سيادة هذا الاتجاه ومن المبادئ التي قررتها تالية لحكم توحيد المبادئ المبدأ التالي:

المبدأ رقم (١٤٧٧) - لا يجوز للخارج عن الخصومة أن يطعن في الحكم الذي تعدي أكثره إليه أمام المحكمة الإدارية العليا - يجب عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر طبقاً لنص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جري بأن الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدي إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم تأسيساً علي أنه طبقاً لنص المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن الأحكام الصادرة في دعوي الإلغاء تكون حجة علي الكافة وأن مؤدي هذه الحجية لحكم الإلغاء سريانه في مواجهة كافة الناس سواء في ذلك من طعن علي القرار المقضي بإلغائه ومن لم يطعن عليه إذ أن قصر هذه الحجية علي من كان طرفاً في دعوي مهاجمة القرار دون من لم يكن طرفاً أو ممثلاً فيها هو حد لإطلاق الحجية لا يجوز إلا استناداً إلي نص صريح في القانون، كذلك فإن تحديد طرق الطعن في الأحكام عمل المشرع وحده يرد حصراً في القانون المنظم لها وقد حددت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة المشار إليه أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي لا تسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة فالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز إلا لمن كان طرفاً في

الخصومة التي انتهت بصدور الحكم المطعون فيه وكذلك فقد ألغى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمته القانون القائم قبله في المادة ٤٥٠ منه وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوي حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلي أوجه التماس إعادة النظر، وبهذا يكون قانون المرافعات قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قانون الغير ممن لم يكونوا خصومًا في الدعوي التي صدر فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن تعدي أثر هذا الحكم إليهم إذ أن ذلك أصبح وجهًا من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري، ووفقًا لما تنصص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة فإنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري، ووفقًا لما تنصص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة فإنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة.

ومن حيث أنه بناء علي ما تقدم وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يكن طرفًا في الخصومة التي انتهت بصدور الحكم المطعون فيه ولم يكن قد تدخل أو أدخل فيها فإنه يعتبر خارجًا عن الخصومة الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة - ١٩٨٧/١٢/٢٧ وأيضًا الطعن الإداري دائرة الترقيات لنظيره في الحدود المقررة لالتماس إعادة النظر وأبقت للفصل في مصروفات.

(الطعن رقم ٣٣٨٢ و ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة - ١٩٨٧/١٢/٢٧ وأيضًا الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة - ١٩٨٧/٥/٢٤ - من ٣٢ ص ١٣٤٠)

المبدأ رقم (١٤٧٨) - طلب إدخال الغير - عدم جوازه أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يجوز أمام المحكمة الإدارية العليا إدخال من لم يكن طرفًا في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري ولا يجوز طعن الخارج عن الخصومة

درجات التقاضي على خصومة بشأن ما يبيده - لا يمنع ذلك من سلوك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه في الحدود المقررة قانوناً للالتماس إذا لم يكن يعلم بقيام الخصومة ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها.

الحكم

المادتان رقم ١١٧ و ٢١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . لا يجوز أمام المحكمة الإدارية العليا إدخال من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري ولا يجوز طعن الخارج عن الخصومة أمامها في الحكم الذي تعدى أثره إليه - أساس ذلك : عدم تقويت درجة من درجات التقاضي على خصومة بشأن ما يبيده - لا يمنع ذلك من سلوك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه في الحدود المقررة قانوناً للالتماس إذا لم يكن يعلم بقيام الخصومة ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها - إذا كان الغير على علم بقيام الخصومة فلا يقبل منه الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طالما لم يتدخل أو يدخل طبقاً للمادة ١١٧ من قانون المرافعات - لا ينال من ذلك ما سبق أن قضت به هذه المحكمة من قبول تدخل الخارج عن الخصومة لأول مرة فيما يتصل بالطعون في قرارات عمليتي الانتخاب والترشيح لمجلسي الشعب والشورى - أساس ذلك : أن الطعن الخارج عن الخصومة بالنسبة للطعون الانتخابية يقوم على المبادئ العامة للنظام العام الدستوري التي تحتم التحقق من سلامة الإدارة الشعبية التي أسبغت على كل عضو من الأعضاء - صفته - لا ينطبق ذلك على الطعن المائل .

(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩٣ - من ٣٨ ص ٧٧٩)
المبدأ رقم (١٤٧٩) - طعن الخارج عن الخصومة - التماس إعادة النظر -
الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره - عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم.

الحكم

تحديد طرق الطعن في الأحكام من عمل المشرع وحده يرد حصراً في القانون المنظم لها - المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة حددت أحوال الطعن أمام

المحكمة الإدارية العليا وهي لا تسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة ، قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن فى الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وبذلك يكون قد ألغى طريق الطعن فى أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما فى الدعوى التى صدر فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن تعدى أثر هذا الحكم إليهم - هذا الطعن أصبح وجها من وجوه التماس إعادة النظر فى أحكام محكمة القضاء الإداري - ينصرف هذا المبدأ إلى طعن الخارج عن الخصومة فى الأحكام الصادرة فى المنازعات الإدارية بكافة أنواعها.

(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق ، والطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٤ ق - جلسة

١٩ / ١٢ / ١٩٩٣ - س ٣٩ ص ٤١٥)

المبدأ رقم (١٤٨٠) - لا يجوز أمام المحكمة الإدارية العليا إدخال من لم يكن طرفاً فى الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري ولا يجوز طعن الخارج عن الخصومة أمامها فى الحكم الذى تعدى أثره إليه - أساس ذلك : عدم تفويت درجة من درجات التقاضي على خصومة بشأن ما يبيده - لا يمنع ذلك من سلوك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه فى الحدود المقررة قانوناً للتماس إذا لم يكن يعلم بقيام الخصومة ولم يكن فى مركز يسمح بتوقيعها.

الحكم

المادة (٥١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - للمواد من ٢٤١ إلى ٢٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ألغى قانون المرافعات الطعن فى الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة ، أضاف المشرع إلى أوجه التماس إعادة النظر حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها ، أضيفت هذه الحالة كفقرة ثامنة للمادة (٢٤١) من قانون المرافعات ، يبدأ الميعاد فى هذه الحالة من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم ، أثر ذلك : إلغاء طريق الطعن فى أحكام القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما فى الدعوى التى أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم حيث أصبح ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر فى أحكام

محكمة القضاء الإداري طبقاً لنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة بمراعاة المواعيد والأحوال التي نص عليها قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة - لفظ أدخل أو تدخل الوارد في الفقرة الثامنة من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات ينصرف إلى شخص كان ممثلاً في الخصومة وليس من الغير - أسس ذلك: أن الغير هو من لم يكن طرفاً ولا ممثلاً في الخصومة - أثر ذلك: إذا أسس الملتمس التماسه على البند الثامن من المادة (٢٤١) سالفة البيان فيجب أن يكون طرفاً أو ممثلاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم الملتمس فيه - إذا كان ذلك لازماً أمام القضاء العادي فإنه ألزم بالنسبة لدعوى الإلغاء - الطبيعة العينية لهذه الدعوى تتأبى على الأخذ بطريق الطعن بالتماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم من شخص لم يكن ممثلاً في تلك الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٣٤٤ ق - جلسة ٨ / ٥ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ١٣٣٥)
المبدأ رقم (١٤٨١) - حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل فيها ليست في حقيقتها حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من الحكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها.

الحكم

قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى الطعن في الأحكام بطريق الاعتراض الخارج عن الخصومة وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر .

هذه الحالة ليست في حقيقتها حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من الحكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها - التظلم من الحكم في هذه الحالة يكون أقرب إلى التماس منه إلى الاعتراض - قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية - المشرع الغي طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية والقرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي طبقاً لحكم البند ١ من الفقرة الثالثة من المادة ١٣

مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها الحكم أو في الاعتراض الصادر فيه القرار أو ادخلوا أو تدخلوا في تلك الدعوى أو الاعتراض ممن يتعدى اثر الحكم أو القرار إليهم - إن ذلك أصبح وجها من أوجه التماس إعادة النظر - اثر ذلك . عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي أمام المحكمة الإدارية العليا واختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة للالتماس إعادة النظر .

(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٦ / ٨ / ١٩٩٦ - س ٤١ ص ١٥٩٧)
المبدأ رقم (١٤٨٢) - الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

الحكم

حدد المشرع أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي لا تسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة - حدد المشرع من ناحية أخرى - حالات الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال

(الطعن رقم ٨٨٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢ / ٢ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ٧٨)

الفصل الخامس

دعوى البطلان الأصلية

الفصل الخامس

دعوي البطلان الأصلية

نعرض لدعوي البطلان الأصلية في مبحثين:

المبحث الأول

الأحكام العامة

في دعوي البطلان الأصلية

دعوي البطلان الأصلية لا تمثل طريقاً من طرق الطعن المتعارف عليها قانوناً، وإنما هي دعوي ترفع في حالات انعدام الحكم عندما يبلغ العيب المنسوب للحكم درجة الانعدام، أما إذا لم يبلغ العيب هذه الدرجة فلا يجوز إقامتها اعتباراً لما للأحكام من حجية وقوة، بل يطعن فيها وفقاً لقواعد الطعن وطرقه المقررة. فالأصل أن الحكم الصادر من محكمة النقض وكذلك الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا لا يقبل الطعن بأي طريق، حتى ولو كان حكم لأيهما قد خالف أحكاماً سابقة به دون إحالة هيئة المواد المدنية التجارية بالنسبة لمحكمة النقض أو دون إحالة إلى الدائرة المنصوص عليها في المادة (٥٤) مكرراً من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤. وإذا كانت أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية تخضع للطعن فيها وفقاً لطرق الطعن المقررة ومن ثم تخضع كذلك لدعوي البطلان الأصلية، فإن التساؤل قد ثار حول مدى جواز رفع دعوي أصلية ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض أو من المحكمة الإدارية العليا. فذهب البعض إلى عدم جواز هذا علي أساس عدم تصور أن تصدر أي من محكمتي النقض أو الإدارية العليا حكماً معيب بعيب يبرر رفع هذه الدعوي، وعدم وجود محكمة أعلى من محكمتي النقض والإدارية العليا يمكن رفع الدعوي أمامها.

ولكن الرأي الغالب هو أنه يمكن رفع دعوي بطلان أصلية ضد حكم النقض لو حكم المحكمة الإدارية العليا^(١).

وقد أشار المشرع المصري إلى حالة صدور حكم النقض مع توافر عدم الصلاحية في أحد المستشارين الذين أصدروا الحكم في المادة (٢/٧٤١) من قانون المرافعات والتي تسري على المحكمة الإدارية العليا والتي نصت على أنه "وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى".

ولكن ليس هذا هو السبب الوحيد، فيمكن الطعن لأي سبب من الأسباب التي يمكن من أجلها رفع دعوي بطلان أي حكم^(٢).

ولقد قضت المحكمة الإدارية العليا باختصاصها بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابته عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي البطلان الأصلية^(٣).

وترفع دعوي البطلان الأصلية أمام المحكمة التي أصدرت الحكم ولو تغير اختصاصها بالطلبات التي كانت الدعوي مرفوعة بها، ولا تنقيد هذه الدعوي بأي ميعاد حيث يمكن رفعها في أي وقت، وولايتها شكلية بحتة لا تتعدي فحص عيوب الحكم وأسباب انعدامه ولا يكون لها أن تنظر في موضوعها، فإذا قبلتها ألغى الحكم وأحالت الطعن الذي صدر فيه الحكم الباطل إلى دائرة أخرى لنظره وفقاً لحكم المادة (٢/١٤٧) مرافعات سالفه البيان.

(١) انظر في ذلك: الدكتور/فتحى والي - المرجع السابق - ص ٩١٤ وما بعدها.

(٢) يراجع عكس ذلك: حكم محكمة النقض - مدني - جلسة - ١٩٧٢/٤/٢٠ المجموعة ج - ٢٢ ص ٩ - حشر

إليه: الدكتور/فتحى والي - المرجع السابق - ص ٩١٤ ملش (٤).

(٣) المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٦ اق - القضية رقم ١٥٠٤/١٤ اق - جلسة - ١٩٧٠/١١/٢١ وحكمها في

الطعن رقم ١٣٤ السنة ١٣ اق - جلسة ٢٢/٥/٣٩٩١.

المبحث الثاني

التطبيقات القضائية

في دعوي البطلان الأصلية

المبادئ القانونية في (دعوي البطلان الأصلية) :

أرست محكمة القضاء الإداري في بواكير أحكامها مبدأ هاماً في قبول الدعوي الأصلية ببطلان الأحكام وميزت الأحكام الباطلة والأحكام المدعومة، ونعرض له فيما يلي:

المبدأ رقم (١٤٨٣) - قبول الدعوي الأصلية ببطلان الحكم - متى تقبل - التفرقة بين الأحكام التي البطلان والأحكام المدعومة، قبولها في الثانية دون الأولى.

الحكم

إنه وإن كان من المقرر فقهاً وقضاً إنه لا بطلان في الأحكام سواء بدعوي مبتدأ، أو بطريق الدفع في دعوي قائمة إلا أن هذا ينصرف إلى الأحكام التي وإن كان يعتورها البطلان إلا أنها موجودة ومنتجة لآثارها ما لم يقض ببطلانها أما الأحكام المدعومة وهي التي تعتبر غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوني فقد أجاز الطعن فيها بالبطلان بدعوي أصلية أو بدفع في دعوي قائمة، وما من شك في أن البطلان المبني على المادة ٩٤٣ من قانون المرافعات لا يجعل للحكم معدوماً بل هو قائم وإن شابه البطلان ومن ثم فلا سبيل إلى الطعن فيه إلا بإحدى الطرق المقررة للطعن في الأحكام العادية أو غير عادية فإن استغلت أو كان للحكم غير قابل لها فقد أصبح بمنجي من أي سحب أو إلغاء وكان الطعن بطريق الدعوي الأصلية بالبطلان غير مقبول.

(حكم محكمة القضاء الإداري - ٣٨٧ - ٦ - ٢٤٢/١٥٣/٧ - ١٩٥٢/١٢/٣٠)

ومن مبادئ المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن:

المبدأ رقم (١٤٨٤) - عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي - ورود عدة استثناءات على هذه القاعدة منها الأحكام التي تصدر ضد شخص بدون إعلانه لحضور الجلسة المحددة لتظر الدعوي إعلاناً صحيحاً.

الحكم

إنه ولئن كان لا يجوز أن يطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي وإنه إذا كان الحكم باطلا وانقضت مواعيد الطعن فيه أو استنفذت اعتبر صحيحاً من كل الوجوه ولا يجوز بأي حال من الأحوال التمسك بأي وجه من أوجه بطلانه طبقاً للقاعدة إلا أن هذه القاعدة تخضع لعدة استثناءات وهي:

- ١- الأحكام التي تصدر من فرد أو أفراد عاديين ليس لهم ولاية للقضاء.
 - ٢- الأحكام الصادرة من محكمة لا وظيفة لها أو علا خلاف القواعد الأساسية للموضوعية للنظام القضائي.
 - ٣- القرارات القضائية التي لا تفصل في منازعة ما ولو اتخذت شكل الأحكام كالحكم الصادر بـرسو المزلد.
 - ٤- الأحكام التي تصدر في الدعوي في مواجهة شخص بدون إعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوي إعلاناً صحيحاً أو ضد شخص متوفي، ففي هذه الحالة وأشباهاها يكون الحكم باطلاً لبناؤه على إجراءات باطلة.
- (الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٥ق - جلسة (١٩٦١/٢/١٨))

المبدأ رقم (١٤٨٥) - دعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا - اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية.

الحكم

إن هذه المحكمة تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية.

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٤ق - جلسة (١٩٧٠/١١/٢١))

المبدأ رقم (١٤٨٦) - دعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية يقف عند الحالات التي تتطوي على عيب وتمثل إهدار للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته.

الحكم

إذا أجاز استثناء الطعن بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ السنة - ١٩٦٨ يجب أن يقف عند الحالات التي تتطوي

علي عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته.

(الطعن رقم ١٥٠٤ لسنة ١٤٤١ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)

المبدأ رقم (١٤٨٧) - لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية - توافر سبب من أسباب عدم الصلاحية في أحد أعضاء المحكمة الذين لم يشتركوا في إصدار الحكم أو المداولة فيه، وكذا في مفوضو الدولة لدى المحكمة لا يؤدي إلى بطلان الحكم نظراً لأن عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عند أعضائها على النصاب الذي تصدر به أحكام المحكمة، كذلك فإن المفوض لا يشترك في الفصل في الدعوي ولا يقضي بشئ فيها.

الحكم

ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى أن يكون للقاضي غير صالح لنظر الدعوي ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم إذا كان له مصلحة في الدعوي القائمة (المادة ١٤٦) أو يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في تلك الحال ولو تم باتفاق الخصوم وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى (المادة ١٤٧) أو يبين القانون في المادة ١٤٨ الأسباب التي تجيز طلب رد القاضي وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٣ علي أن تتبع القواعد والإجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة إذا كانت طرفاً منضماً لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين ١٤٦ أو ١٤٨ وقد جري قضاء هذه المحكمة علي تطبيق أصول تلك الأحكام من قانون المرافعات علي ما تصدره محكمة القضاء الإداري لتعلقها بأسس النظام القضائي وما تقتضيه من اطمئنان الخصوم إلي حيدة القاضي ومن نأي به عن مظنة الشبهة وزاد هذا القضاء في الاحتياط فسوي بين أعضاء تلك المحاكم الذين يقضون في الدعوي ومفوض الدولة الذي يقوم بتحضيرها وإيداء الرأي القانوني فيها وقضي ببطلان الحكم إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم

الصلاحية للفصل في الدعوي التي صدر فيها.

ومن حيث أن أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها إلا أن تنقضي عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي لو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية وإذا كانت أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر من يجلسون معه في الدائرة التي يترأسها عدد أعضائها علي النصاب الذي تصدر به أحكامها كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذي يقوم بمفوض الدولة لدي المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام وإذا يبين من الاطلاع علي أوراق الحكم أن السيد... لم يشارك نشئ في نظر الطعنين ولا في إصدار الحكم فيها ولا المداولة فيه كما لم يثبت اشتراك السيد المستشار..... في الحكم وهو لم يشارك في تقدير كفاية الطاعن ما ساقه المدعي من دلائل لا تفيد في إثبات شيء من هذا الاشتراك وهي تتفق وما يجري عليه العمل في توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من السادة المستشارين فلا يكون ثم أحد ممن أصدروا الحكم المطعون فيه قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الطعنين المشار إليهما ولا يلحق بالحكم البطلان مما قام من عدم الصلاحية بالمفوض الذي أعد التقريرين بالرأي القانوني في الطعنين ولا مما قام من ذلك بالمفوض الذي حضر جلسات المحكمة عند الفصل فيها وذلك أن أحدًا من المفوضين لا يقوم بهذا الفصل ولا يقضي نشئ منه وإذا كان ما أخذه الطاعن علي قضاء الحكم قد اقتصر علي اجتهاد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه وليس في دعم رد الحكم علي بعض من وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية ما يعتبر عيبًا جسيمًا يتم الحكم بالبطلان الأصلي ولا يكون به ما يجيز التعرض للحكم المطعون فيه ويكون الطعن لا سند له من القانون ويتعين رفضه.

(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٧/٦/١٩٧٩)

المبدأ رقم (١٤٨٨) - انقضاء مواعيد الطعن في الحكم الباطل اعتبار الحكم بمنجي من الإلغاء - عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق دعوي البطلان الأصلية - نص المادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ علي أن يبلغ قلم كاتب المحكمة تاريخ الجلسة إلي نوي الشئ

ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام علي الأقل - عدم مراعاة هذا الميعاد وإن كان يؤدي إلي عيب شكلي في الإجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً إلا أن سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطريق الطعن المقرر قانوناً لا رفع دعوي مبتدأه بالبطلان - أساس ذلك :إن هذه الوسيلة الاستثنائية يجب أن تقف عند حد الحالات التي تنطوي علي عيب جسيم يمثل إهدار العدالة يفقد فيها الحكم وظيفته كحكم بفقدانه أحد أركانه الأساسية وهذا الأمر غير متحقق في هذه الحالة.

الحكم

ومن حيث إنه عن تحديد وسيلة التمسك بهذا البطلان فمن الجدير بالذكر إنه وإن كان من المقرر فقها وقضاء إنه لا بطلان في الحكم سواء بدعوي مبتدأ أو بطريق الدفع في دعوي قائمة إلا أن هذا ينصرف إلي الحكم الذي وإن كان يعترضه البطلان إلا أنه موجود ومنتج لكل آثاره ما لم يقض ببطلانه بإحدى الطرق المقررة لذلك قانوناً - أما الحكم المعدوم وهو الذي تجرد من الأركان الأساسية للحكم والتي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية وأن يصدر بما لها من سلطة قضائية، أي في الخصومة وأن يكون مكتوباً، فهذا الحكم يعتبر غير موجود وغير منتج لأي أثر قانوني ولا يلزم الطعن فيه للتمسك بانعدامه وإنما يكفي إنكاره عند التمسك بما اشتمل عليه من قضاء، كما يجوز الطعن فيه بالبطلان بدعوي أصلية أو بدفع في دعوي قائمة.

ومن حيث إنه علي هدي ذلك وإذ كان الثابت من الأوراق أن الادعوي الفرعية وإن كانت الجهة الإدارية لم تتبع في شأن إقامتها الطريق القانوني السليم إلا أن الجلي في الأمر أن الطاعن ووكيله علما بها من المذكرة التي تسلم صورتها الوكيل أمام مفوض الدولة بجلسة التحضير المنعقدة في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٧ وقام بالرد عليها مما يغدو من المتعذر معه اعتبار الحكم الصادر فيها منعداً فاقداً طبيعته كحكم بل يعتبر في الحقيقة قد شابه وجهه من أوجه البطلان مما يجوز معه الطعن فيه أمام هذه المحكمة تطبيقاً للمادة ١٥/٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر التي تقضي بجواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري «إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.» وعلي ذلك وإذ كان الثابت أيضاً أن

الطاعن قد علم في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بهذا الحكم عند إعلانه بقائمة الرسوم الصادرة في شأنه، وقد استغلق أمامه الطعن لقوات مواعيده المقررة ومن ثم فلا يجوز له بدع ذلك رفع دعوي بطلان أصلية لأن الحكم أصبح بمنجي من الإلغاء.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بما أثاره الطاعن بشأن عدم إخطاره بأي من جلستي المرافعة في الدعوي رقم ١٨٤ لسنة ٢١ القضائية إلي أن صدر الحكم فيها بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦٩ فالثابت من الاطلاع علي دفتر صادر محكمة القضاء الإداري (الأرشفيف) في الفترة من ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ حتى ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٨ أن سكرتارية محكمة القضاء الإداري أرست إلي وكيل الطاعن (الأستاذ المحامي) إخطارا في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ برقم ٣١٧١ لإبلاغه بتاريخ جلسة الأول من ديسمبر سنة ١٩٦٨ وهي تاريخ أو جلسة في المرافعة. (وإنه وأن كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه تقضي بأن يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلي ذوي الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام علي الأقل وكان الواضح أن الإخطار تم لأقل من ثمانية أيام، إلا أنه يلاحظ إن عدم مراعاة هذه المدة وإن كان يؤدي إلي وقوع عيب شكلي في الإجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا إلا أن سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانونا لا رفع دعوي مبتداه بالبطلان إذ أن ولوج هذه الوسيلة الاستثنائية يجب أن يقف عند حد الحالات التي تنطوي علي عيب جسيم يمثل إهدارا للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته كحكم بفقدانه أحد أركانه الأساسية علي ما تقدم بيانه وهو الأمر غير المتحقق.

ومن حيث أنه تأسيسا علي كل ما سلف وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلي عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الدعوي رقم ١٨٤ لسنة ٢١ القضائية بطريق دعوي البطلان الأصلية فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم برفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات.

(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٧)

المبدأ رقم (١٤٨٩) - لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم يمثل إهدارا للعدالة يفقد الحكم وظيفته وتقوم علي

أساسه دعوي البطلان الأصلية لاشتراك أعضاء دائرة فحص الطعون في نظر الطعن أمام الدائرة الخماسية بالمحكمة الإدارية العليا - الحكم بعدم جواز قبول الطعن - المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - القرار الذي تصدره دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لا ينفذ النزاع بل ينقله تلقائيًا برمته من الدائرة الثلاثية إلى الدائرة الخماسية لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الأولى إلى الدائرة الثلاثية - إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي - الآثار المترتبة على ذلك: القرار الصادر من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة الموضوعية الخماسية لا يمنع من اشتراك في إصداره من المستشارين من الاشتراك في تشكيل الدائرة الخماسية بالمحكمة الإدارية العليا - عبارة من اشتراك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة تشمل كل أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة تشمل كل أعضاء هذه الدائرة بما فيها رئيسها.

الحكم

إنه يجدر التنويه بادئ ذي بدء إلى أنه لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم يمثل أهدار للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته وتقوم به دعوي البطلان الأصلية.

ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنصص على أنه يكون مقر المحكمة الإدارية العليا في القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتنصص المادة ٤٤ من ذات القانون على أن ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ويقدم الطعن من نوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة... وتنصص المادة ٤٦ منه على أن تنتظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع إيضاحات مفوض الدولة إذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الإدارية العليا أما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن

الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قراراً بإحالة إليها أما إذا رأت بإجماع الآراء أنه غير مقبول شكلاً أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه... وتتص المادة ٤٧ من القانون المشار إليه على أن «تسري القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على الطعن أمام دائرة فحص الطعون ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشتراك من أعضاء فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة».

ومن حيث أنه يبين من جماع هذه النصوص إن المنازعة المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتابها وتنتهي بحكم يصدر من هذه المحكمة أما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشاري المحكمة الإدارية العليا وأما من أحدي دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه الدائرة أو من تلك فإنه في كل من الحالتين يعتبر حكماً صادراً من المحكمة الإدارية العليا فإذا رأت دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء أن الطعن غير مقبول شكلاً أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه ويعتبر حكماً في هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا أما إذا رأت أن الطعن مرجح القبول أو أن الفصل فيه يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره فإنها تصدر قراراً بإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا وقرارها في هذه الحالة لا ينهي النزاع بل ينقله تلقائيًا برمته إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الأولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك إلى الدائرة الخامسة لتستمر في نظرها إلى أن تنتهي بحكم يصدر فيها، وإذا كانت المنازعة لا تنتهي بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالإحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحيلت إليها فإن إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي.

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن القرار الصادر من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لا يمنع من اشتراك في إصداره من المستشارين من الاشتراك في تشكيل دائرة المحكمة الإدارية العليا التي

تصدر الحكم فيه وهذا ما نص عليه المشرع صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر التي أجازت أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة وإذا كانت القاعدة في تفسير النصوص القانونية أن المطلق يؤخذ على إطلاقه ما لم يوجد ما يقيد ذلك فإن عبارة من اشترك من أعضاء فحص الطعون باعتبارها قد جاءت عامة ومطلقة فإنها تشمل كل أعضاء هذه الدائرة بما فيهم رئيسها الذي هو في الأصل أقدم عضو فيها أسندت إليه رئاستها وعلى ذلك فلا وجه لما يثيره المدعي من قصر هذا الحكم على حالة بعض أعضاء دائرة فحص الطعون دون غالبيتهم أو على الأعضاء فقط دون الرئيس فهو ما لا يؤدي إليه سياق النص ولا تسنده علته ولا قواعد التفسير وبالتالي يكون الطعن فيه بدعوي البطلان غير جائز القبول.

(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

المبدأ رقم (١٤٩٠) - أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر من أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري ولا يجوز أن يعقب عليها أو يطعن فيها إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية - يشترط لقبول دعوي البطلان الأصلية أن توجه إلى حكم صادر من محكمة تتبع جهة قضائية بما لها من سلطة قضائية.

الحكم

ومن حيث إن الطاعن يطعن في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بدعوي بطلان أقامها مستندا إلى أن ثمة بطلانا وقع في الإجراءات أثر في الحكم المطعون فيه، كما أن هناك إخلالا بحق الدفاع وإهدارا للعدالة والمصلحة العامة. ومن حيث أن القاعدة أن للحكم القضائي متى صدر صحيحا يظل منتجا لآثاره فيمتنع بحث أسباب العوار التي تلحقه إلا عن طريق الطعن فيه بطرق الطعن التي حددها القانون على سبيل الحصر، فإذا كان الطعن عليه غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهداره بدعوي بطلان أصلية لمساس ذلك بحجيته، وإن كان قد أجاز استثناء من هذا الأصل الطعن بدعوي بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية، إلا أن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ مرافعات يقف عند الحالات التي تنطوي على

عيب جوهري جسيم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم يفقدان أحد أركانه الأساسية والتي حاصليها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية وأن يصدر بها لها من سلطة قضائية أي في خصومة وأن يكون مكتوباً.

ومن حيث أن أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها إلا أن انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يشوب الحكم عيب جسيم يقوم به دعوي بطلان أصلية.

ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن، فإن الثابت من ملف الطعن أن الدكتور هو الذي أودع صحيفة الدعوي رقم ٣٢٠٠ لسنة ٢٧ق بتاريخ ١٨٩١/٨/٢١ استناداً إلى توكيل رسمي عام برقم ٣٠٢٧ لسنة ٦٨ توثيق السيدة عن الطاعن، تحدد لنظرها أمام الدائرة الأولى عليا جلسة ٢٨٩١/٥/٦٢ ... الخ. (حتى حازت الدعوي للحكم لجلسة ٨ من يناير سنة ٨٩١٤ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن المدعي مثل في الدعوي بوكيل عنه طوال فترة تداولها حتى تم حجزها علي النحو السابق بيانه، فمن ثم تكون الإجراءات قد تمت طبقاً لأحكام القانون ولا مطعن عليها، وعما أثاره الطاعن من أن أوراق وملف الدعوي وظاهر الحال تدل بوضوح علي انتهاء وكالة الدكتور منذ سفره وانتقال هذه الوكالة إلي الأستاذ فهو دفاع غير صحيح ولا أساس له ذلك أن تحديد من يمثل المدعي أمام المحكمة أمر يملكه المدعي وحده ووكالة الدكتور عن المدعي أمر ثابت بملف الدعوي ولا يوجد ما يفيد انتهاء هذه الوكالة أو إنهاء الأصيل لها بل أن استمرار حضور محام عنه بغير استمرار للوكالة وبالتالي يكون حضور محام عنه عن المدعي صحيح ولا غبار عليه، وحضور الأستاذ عن المدعي بعض الجلسات بمقتضي توكيل خاص لا يدل بذاته ولا يجوز أن يستفاد منه قصر الوكالة عليه وإنهاء وكالة الدكتور إذ لا مانع من حضور أكثر من محام عن المدعي كما هو الحال في الطعن المائل، ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن لا أساس له من القانون واجب التنفيذ.

ومن حيث أنه عن باقي أسباب الطعن فلا تخرج عن أن تتعلق وموضوع الطعن من حيث تأويل القانون وتطبيقه مقصود منها المساس بما قام عليه الحكم

المطعون فيه لا غناء منها، وليست مما يعتبر جسيمًا يجيز التعرض للحكم ويصمه بالبطلان بكافة بيانها.

(الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٦)

المبدأ رقم (١٤٩١) - حصر المشرع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة - المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري - أحكام هذه المحكمة بأنه ولا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن - لا سبيل إلى الطعن في أحكام هذه المحكمة إلا استثناء بدعوي البطلان الأصلية - لا يتأتى ذلك إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقدانه صفته كحكم - إذا كان الطاعن يهدف بدعوي البطلان الأصلية إعادة مناقشة ما قام عليه قضاء الحكم المطعون فيه ويؤسسها على أمور كلها تتعلق بتطبيق القانون وتأويله فلا تتوافر شروط دعوي البطلان الأصلية.

الحكم

ومن حيث إن الشارع حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة ولا يجري بحث أسباب العوار التي قد تلحق هذه الأحكام إلا بالطعن فيها بطرق الطعن المناسبة لها ولما كانت المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري وأحكامها بآلة فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن.

ولا سبيل للطعن في تلك الأحكام بصفة استثنائية إلا بدعوي البطلان الأصلية. وهذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات - لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقدانه صفته كحكم والتي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية وأن يصدر بما لها من سلطة قضائية في خصومة وأن يكون مكتوباً.

ومن حيث إنه عن الأسباب التي أقام عليها الطاعن دعوي البطلان الأصلية والمشار إليها آنفاً فإنها تتعلق بتأويل القانون وتطبيقه وتهدف إلى إعادة مناقشة ما قام عليه قضاء الحكم المطعون فيه الأمر الذي لا تتوافر معه شرائط دعوي البطلان الأصلية إذ ليس فيما ذكره الطاعن ما يجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقده كحكم، ومن ثم يتعين الحكم برفض الطلب الأصلي ببطلانه.

وإذ كان الأمر كذلك فلا مجال لبحث الطلب الاحتياطي الكلي ذلك أن نظر أي من هذين الطلبين يرتكز علي الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه وهو ما رفضته المحكمة لتعاود المحكمة نظر الطعن الذي صدر فيه الحكم المذكور وتقضي برفضها أو الحكم بأي منهما.

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم برفض الدعوي وإلزام المدعي بالمصروفات.

(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

المبدأ رقم (١٤٩٢) - خلو قانون مجلس الدولة من تنظيم الطعن بالبطلان في أحكام المحكمة الإدارية العليا - يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية - من الأسباب التي تؤدي إلى البطلان صدور حكم من قاض غير صالح لنظر الدعوي لتحقيق حالة من حالات عدم الصلاحية المقررة قانونا.

الحكم

ومن حيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنصص علي أن:

" تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم للقضائي".

ومن حيث أن المادة ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنصص علي أنه يقع باطلا عمل القاضي أو قضائي في الأحوال المتقدمة (مادة ١٤٦) ولو تم باتفاق الخصوم وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى.

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تنصص علي أنه:

يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوي ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية:

-إذا كان وكيل لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيا عليه أو قيما.

-إذا كان قد أفتي أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوي أو كتب فيها ولو كان ذلك

قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها.

ومن حيث أن الطعن المائل يتأسس على عدم صلاحية بعض مستشاري المحكمة الإدارية العليا للفصل في طلبات الرد، فضلاً على عدم مراعاة إجراءات الإعلان بتحديد تاريخ الجلسات، وهي الأسباب التي تجيز قبول دعوي البطلان الأصلية، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوي غير قائم على أساس من القانون.

(الطعن رقم ٤٢٢٣ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)

المبدأ رقم (١٤٩٣) - تختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية - إذا كان المشرع قد أجاز استثناء الطعن بدعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته - لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقترب الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية.

الحكم

ومن حيث أن الطعن المائل ينصب على الحكم ببطلان حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٢٩ ق المقام من الطاعن طعنًا على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري (دائرة الجزاءات) (بجلسة ١٩٨٣/٢/٢) في الدعوي رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ق.

ومن حيث أن المستقر في قضاء هذه المحكمة أنها تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية وأنه إذا أجاز استثناء الطعن بدعوي بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم

وظيفته وأنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا إلا أن إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية وإذا كان ما أخذه الطاعن علي قضاء الحكم قد اقتصر علي اجتهاد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه وليس في عدم رد الحكم علي بعض من وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية مما لا يعتبر عيباً جسيماً يصم الحكم بالبطلان الأصلي ولا يكون مما يجيز التعرض للحكم المطعون فيه ويكون الطعن لا سند له من القانون ويتعين رفضه.

(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٩)

المبدأ رقم (١٤٩٤) - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوي البطلان الأصلية المرفوعة ضد حكم صادر منها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة.

الحكم

تختص المحكمة الإدارية العليا بدعوي البطلان الأصلية المرفوعة ضد حكم صادر منها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة ، ولا وجه للقول بصدر حكم من هذه المحكمة في غير خصومة للدعاء ببطلانه متى ثبت أن الحاضر عن الخصم طلب الاستمرار في نظر الطعن ونظرته المحكمة في حدود ولايتها.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة - ١٩٨٩/٥/٢٠ اراجع

تفاصيل الحكم بالمبدأ التالي مباشرة الذي يتعلق بذات الحكم)

المبدأ رقم (١٤٩٥) - إذا شاب الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أو إحدي المحاكم التأديبية عيب يصم بالبطلان أو بطلان في الإجراءات أثر في هذا الحكم فإنه يطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو التأديبية بالتماس إعادة النظر في الأحوال والمواعيد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية بحسب الأحوال - الطعن بالبطلان في أحكام المحكمة الإدارية العليا لتوافر العيب الجسيم المؤدي لذلك البطلان لم ينص المشرع عليه - يتعين أن تتوافر للأحكام وصف الأحكام القضائية وأن لا ينحدر الأمر بها إلي فقدانها الأركان الأساسية لصحة وعدم بطلان الأحكام - لا سبيل إلي إزالة الحكم الباطل من الوجود القانوني إلا

باللجوء إلى القضاء إعمالاً لسيادة القانون وتحقيقاً للعدالة - في حالة وقوع بطلان في الإجراءات أو الأحكام يؤدي إلى بطلان أحكام المحكمة الإدارية العليا فإنها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة ومحكمة الطعن والرقابة العليا لتلك المحاكم بأنواعها المختلفة يتعين إقامة الطعن بالبطلان أمام ذات المحكمة وطلب إلغاء الحكم الباطل علي أن تفصل فيه هيئة أخرى غير من صدر عنها الحكم الباطل.

الحكم

ومن حيث إنه طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة فإنه يطعن في أحكام المحاكم التأديبية أو محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في هذا الحكم ولم يتضمن القرار بالقانون المذكور تنظيمًا لرفع دعيو البطلان الأصلية في أحكام المحكمة الإدارية ذاتها إذا ما صدرت هذه الأحكام فاقدة لأركانها الجوهرية بحيث يعترها البطلان كما أنه في الوقت الذي عني فيه المشرع بالنص في المادة ٥١ علي جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بالتماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية بحسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم وذلك في المادة ٥١ منه ثم عالج بنص المادة ٥٤ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بواسطة الدائرة المختارة من الجمعية العمومية للمحكمة الإدارية العليا حسم أمر تعارض الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الإدارية العليا وكذلك تعارض المبادئ الصادرة من دائرة واحدة منها فإنه لم ينص المشرع علي الطعن بالبطلان في أحكام تلك المحكمة لو توفر العيب الجسيم المؤدي لذلك البطلان وقد عني المشرع في ذات الوقت بالنص علي أن أحكام دائرة فحص الطعون التي تصدر بإجماع الآراء برفض الطعن في الأحوال التي حددها نص المادة ٤٦ لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن كما عني بالنص علي الأحكام والقواعد التي تسري في شأن رد مستشار المحكمة الإدارية العليا في المادة ٥٣.

ومن حيث إنه إذ نص هذا القرار بقانون في المادة ٣ منه علي أن تطبق أحكام

قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي.

ومن حيث إنه رغم نهائية أحكام المحكمة الإدارية العليا وعدم جواز الطعن عليها أمام أية محكمة أخرى فإن تلك الأحكام يتعين أن تتوافر لها وصف الأحكام القضائية وأن لا ينزل وينحدر الأمر بها إلى فقدانها الأركان الأساسية لصحة وعدم بطلان الأحكام ومنها علي سبيل المثال الحالات التي أورد المشرع في قانون تنظيم مجلس الدولة أو في قانون المرافعات النص الصريح علي بطلان الحكم في حالة توفرها وفي هذه الأحوال فإنه لا سبيل لإقرار العدالة وإزالة الحكم الباطل من الوجود القضائي والقانوني إلا باللجوء إلى القضاء إعمالاً لسيادة القانون وتحقيقاً للعدالة يؤكد حسمه ذلك أن المشرع قد نص في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات علي أنه إذا وقع البطلان المنصوص عليه في المادة ١٤٦ من ذلك القانون والذي قضى المشرع ببطلان عمل القاضي أو قضاءه صراحة وفي كل الأحوال ولو باتفاق الخصوم في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ وكان الحكم الباطل صادرًا من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم الباطل وإعادة نظر الطعن أمام محكمة أخرى ومن ثم فإنه في حالة وقوع بطلان في الإجراءات أو الأحكام يؤدي إلى بطلان أحكام المحكمة الإدارية العليا فإنها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة ومحكمة الطعن والرقابة العليا لتلك المحاكم بأنواعها المختلفة يتعين إقامة الطعن بالبطلان أمام ذات المحكمة وطلب إلغاء الحكم الباطل علي أن تفصل فيه هيئة أخرى غير من صدر عنها الحكم الباطل.

ومن حيث إنه بناء علي ذلك فإن هذه المحكمة تختص بالفصل في دعاوي البطلان الأصلية لأي حكم صادر منها إذا ما شابه عيب جسيم في الإجراءات أو في ذات الحكم يوجب بطلانه ويبرر إقامة دعوي بطلان أصلية، وذلك إذا شاب الحكم عيب منصوص عليه في قانون مجلس الدولة أو قانون المرافعات المدنية يرتب المشرع علي توافره، بطلان الحكم بالنص الصريح كما في المواد (١٦٧)، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨/٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية (إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية، وهو ما ينزل بالحكم إلي مرتبة العدم والذي يتحقق بتخلف أحد الأركان الأساسية لوجود المحكمة ولولايتها أو أحد الأركان الجوهرية

للحكم القضائي ومن ذلك أن يصدر حكم من أفراد ليس لهم ولاية القضاء أو غير صالحين لنظر الدعوي أو من تشكيل غير مكتمل أو إذا صدر الحكم دون انعقاد الخصومة وقيام منازعة ولو اتخذ شكل الأحكام (المواد ١٤٦، ١٤٧ مرافعات).

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أنه أثناء نظر الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٢٩ القضائية وبجلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ وأمام دائرة فحص الطعون قرر وكيل الطاعة أنها أعيدت إلى العمل واستلمت العمل إلا أنها لم تتسلم أجزائها عن مدة الإيقاف وتأجل نظر الطعن لجلسة ١٩٨٥/٢/١٣ الترد الجهة الإدارية المطعون ضدها، وبذلك الجلسة حضر الأستاذ عن الجهة الإدارية المطعون ضدها، وبذلك الجلسة حضر الأستاذ عن الجهة الإدارية وأقر بأن الجهة الإدارية قامت بسحب القرار المطعون فيه وتطلب اعتبار الخصومة منتهية في الطعن وقدم حافظة مستندات بذات التاريخ تضمنت صورة لمستند وحيد صادر عن مديرية التربية والتعليم في ١٩٨٤/١٠/٢١ ومذيل بتبليغ لناظر مدرسة التجارة الثانوية بنات في ١٩٨٤/١٠/٢١.

ومن حيث أنه بجلسة ١٩٨٥/٤/١٣ أمام المحكمة الإدارية العليا قرر الحاضر مع الطاعة أنه يطلب إلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار وأن قيام الجهة الإدارية بإعادة الطاعة إلى العمل لا يعني إجابة طلباتها لأن ذلك لم يتضمن إلغاء القرار المطعون فيه والآثار المترتبة عليه، وهو ما قررت معه المحكمة إصدار الحكم في الطعن بجلسة ١٩٨٥/٥/٤ والذي صدر برفض الطعن موضوعا وفقا لما سلف من بيان.

ومن حيث أن مبني دعوي البطلان الأصلية صدور حكم المحكمة الإدارية العليا في غير خصومة لا يسانده أساس من الواقع والقانون، ذلك أن المحكمة ملتزمة في قضائها بتصفية كل نزاع يقوم على أي عنصر من عناصر الدعوي أو الطعن، وأنه وإن كانت الجهة الإدارية قد قررت بإعادة الطاعة إلى العمل، فإن الحاضر مع الطاعة طلب الاستمرار في نظر الطعن ابتغاء إلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار المطعون فيه، ولما كانت المحكمة ملتزمة في قضائها ببحث ما يطلبه الخصوم طالما كان داخلا في إطار ولايتها، فإن القول بانتهاء الخصومة بناء على ما قرره الجهة الإدارية المطعون ضدها لا يكون له سند ويحضه طلب الطاعة بالاستمرار في نظر الطعن بغية إلغاء الحكم المطعون فيه

والإلغاء كل آثار القرار الصادر بانتهاء خدمتها مما تكون معه الخصومة قائمة ومستمرة أمام المحكمة الإدارية العليا التي تلتزم بتحقيق الطلبات في الطعن وإصدار حكمها بحسم النزاع بما يتفق مع صحيح الواقع والقانون.

ومن حيث إنه من جانب آخر فقد تبين من المستند الذي قدمته الجهة الإدارية بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٣ إن إعادة الطاعنة إلى العمل بسحب مديرية التربية والتعليم بالمنيا لقرارها الصادر في ١٩٨١/٤/٢٩ بإحالة الطاعنة إلى المعاش بناء على موافقة السيد المحافظ في - ١٩٨٤/٩/٢٨ أن هذا القرار قد استند كما جاء بكتاب المديرية المؤرخ ١٩٨٤/١٠/٢١ إلى فتوي السيد مفوض الدولة بمحافضة المنيا في ذلك الوقت بأحقيتها في الاستمرار في العمل حتى تاريخ إحالتها إلى المعاش الذي يتم تحديده بتاريخ ميلادها في ١٩٢٩/٣/٢٩ وذلك إلى أن يتم الفصل في الطعن المقدم أمام المحكمة الإدارية العليا تحت رقم ١٦١٢ لسنة ٢٩ ق.ع.

ومن حيث أن صحيح القانون أن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري نافذة بمجرد صدورها، ولا يترتب على الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك وذلك مقرر بالنص الصريح في المادة ٥٠ من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فإنه ما كان للجهة الإدارية وفقاً لصحيح أحكام القانون أن تقوم باغتصاب اختصاص مقصور على دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا على غير أساس أو سند له أية صلة بالمشروعية أو القانون فتوقف الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري لحين الفصل في الطعن المقام ضده أمام المحكمة الإدارية العليا سيما وإن جهة الإدارة لم ترفض أصلاً إنهاء هذا النزاع وخاصة في موضوع يحسمه مباشرة ويحدد مركز العاجل بشأنه بالنص الصريح الحاكم في القانون على نحو لا محل فيه لأي تقدير للسلطة الرئاسية لأنه يتعلق بالنظام العام الإداري وهو انتهاء خدمة العامل لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش ويكون قرار الإدارة في هذا الشأن مشوباً بالغصب ومعدو من لا يعتد به عديم الأثر قانوناً ذلك لأن القرار الإداري لا يستطيع أن ينشئ حقاً أو يهدره بالمخالفة لصريح الأحكام الآمرة للقانون والمتعلقة بالنظام العام القضائي والنظام العام الإداري وبالمساس بحجية حكم صادر من محكمة القضاء الإداري لم يلحقه إلغاء أو تعديل من المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث أنه ف ضلاً عما تقدم فإن ما تضمنه كتاب الإدارة من إعادة الطاعة إلى عملها وحتى يصدر الحكم في الطعن المعروض أمام المحكمة الإدارية العليا ذلك الكتاب لم تكن تقصد به الإدارة إجابة الطاعة لطلباتها بل أن ما صدر من الإدارة هو في حقيقته محض إجراء مؤقت بإعادة الطاعة إلى العمل لحين الفصل في الطعن المقام أمام المحكمة الإدارية العليا، وهو ما رفضه فضلاً عن ذلك، الطاعة إذ طلبت الاستمرار في نظر الطعن وهو كما سلف البيان إجراء مشوب بغصب السلطة والمخالفة الجسيمة للقانون ويتعارض مع الشرعية وسيادة القانون الاعتداد بأي أثر له ما دام لا يتحقق إلا بالتسليم بهذا الغصب أو المخالفة الجسيمة للقانون.

ومن حيث أنه لا يسوغ قانوناً تكليف الدعوي المائلة بأنها دعوي بالتماس إعادة النظر في الحكم المطعون فيه استناداً لأحكام المادة ٢٤١ من قانون المرافعات إذ ستبدو معني الدعوي النعي علي الحكم بأنه قضي في غير خصومة علي الإطلاق وليس مبني البطلان المدعي به لهذا الحكم أنه قضي بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما يطلبه هؤلاء الخصوم وهي الحالة الواردة بالبند (٦)، ٧، (٨ من المادة ٢٤١ أنفة الذكر كما أن هذه الدعوي لا تعد ضمن الحالات الأخرى الواردة بهذه المادة.

ومن حيث أنه بناء عما تقدم تكون الخصومة قائمة ومستمرة أمام المحكمة الإدارية العليا، ويكون النعي عني حكم المحكمة الإدارية العليا بدعوي البطلان الأصلية المائلة بصدر الحكم في الطعن في غير خصومة - هذا النعي لا يستند إلي أساس سليم من الواقع أو القانون ويكون التكليف السليم لهذه الدعوي بالبطلان أنها طعن في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا لا يجوز قبوله شكلاً لعدم جواز الطعن علي أحكام تلك المحكمة قانوناً مما يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطعن شكلاً.

(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٠)

المبدأ رقم (١٤٩٦) - لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية.

الحكم

لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن

إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم يمثل إهدارا للعدالة يفقد معه الحكم وظيفته ومقوماته وتقوم علي أساسه دعوي البطلان الأصلية أما إذا قام الطعن علي مسائل موضوعية تتدرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله فإن هذه الأسباب لا تمثل إهدارا للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تصمه بأي عيب ينحدر به إلي درجة الانعدام وهو مناط قبول دعوي البطلان الأصلية.

(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١)

المبدأ رقم (١٤٩٧) - دعوي البطلان الأصلية هي دعوي ترفع في حالة ما إذا بلغ العيب المنسوب للحكم درجة الانعدام - إذا لم يبلغ هذه الدرجة لا يجوز إقامتها اعتبارا لما للأحكام من حجية - المادة ١٤٧ من قانون المرافعات - يجوز استثناء الطعن بدعوي بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية - في غير الحالات المنصوص عليها يقف عند الحالات التي تنطوي علي عيب جسيم وتمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته - دعوي البطلان الأصلية دعوي لها طبيعة خاصة توجه ضد أحكام نهائية لا يجوز المساس بحجيتها - تقترب بذلك من طرق الطعن غير العادية كالتماس إعادة النظر - عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق وتعد هذه القاعدة من القواعد الأساسية واجبة الإلتباع علي إطلاقها ولو لم يجر بها نص خاص في القانون - تقوم هذه القاعدة علي أساس جوهري يهدف إلي استقرار الأحكام ووضع حد للتقاضي وتطبيق هذه القاعدة بالنسبة لدعوي البطلان الأصلية ولو لم يجر بها نص خاص في القانون بصدد هذه الدعوي - إذا قضي في دعوي البطلان الأصلية فإنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في هذا الشأن من جديد لدواعي الاستقرار التي تقتضيها المصلحة العامة من وضع حد للتقاضي - إباحة الطعن في هذه الأحكام يؤدي إلي تسلسل المنازعات ويترتب علي ذلك إرهاق للقضاء بدعوي سبق له حسمها بأحكام نهائية وإهدار الوقت والمال دون جدوى - يصعب نسبة البطلان للمرة الثانية لحكم خاص إذا كان صادراً من محكمة أعلى مرتبة مثل المحكمة الإدارية العليا - تطبيق هذه القاعدة في صدد التماس إعادة النظر بدعوي أو طعن - ورود نص خاص

بهذه القاعدة في صدد التماس إعادة النظر لا تحول دون تطبيقها بالنسبة لدعوي البطلان الثانية عدم ورود نص خاص بها في صدد دعوي البطلان ما دام أن هذه القاعدة مقررة ولم يجر بها أصلاً نص في القانون.

الحكم

ومن حيث إن طرق الطعن في الأحكام تنقسم إلى نوعين طرق عادية وطرق غير عادية ، فالمعارضة والاستئناف طريقان عاديان والتماس إعادة النظر والنقض طريقا طعن غير عاديين ولهذه التفرقة نتائج عملية منها إن القانون لم يحصر أسباب الطعن بطريق عادي فقد أجاز سلوكه أيًا كان نوع العيب المنسوب إلى الحكم فمن الجائز الطعن فيه بدعوي أن المحكمة قد أخطأت في استخلاص الوقائع أو في تقديرها وأخطأت في تطبيق القانون علي الوقائع المستخلصة وطبقت قاعدة قانونية غير المتعين أعمالها أو لأن الإجراءات التي سبقت إصدار الحكم مشوبة بالبطلان أو لأن الحكم نفسه مشوب بالبطلان لعدم مراعاة الأوضاع التي نص عليها القانون عند النطق به أو عند تحريره أو إيداعه أما بالنسبة لطرق الطعن غير العادية فلا يجوز ولوجها إلا لأسباب معينة حصرها القانون فإذا كان العيب المنسوب إلى الحكم مما يندرج تحت سبب من أسباب الطعن في الحكم بطريق غير عادي فإن من الجائز الطعن بهذا الطريق فالمشرع مثلاً حدد أسباب معينة لجواز الطعن في الحكم بطريق التماس إعادة النظر فإن لم يبنِ الطاعن طعنه علي سبب من هذه الأسباب رفض شكلاً ولو كان الحكم مشوباً بعيبٍ آخرى.

ومن حيث أن دعوي البطلان الأصلية هي دعوي ترفع في حالات انعدام الحكم فإذا بلغ العيب المنسوب للحكم درجة الانعدام جاز إقامة هذه الدعوي أما إذا لم يبلغ هذه الدرجة فلا يجوز إقامتها اعتباراً لما للأحكام من حجية.

ومن حيث أنه إذا أجاز استثناء الطعن بدعوي بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي، فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي علي عيب جسيم وتمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

ومن حيث أن دعوي البطلان الأصلية علي النحو السالف الذكر وإن كانت دعوي لها طبيعة خاصة توجه ضد أحكام نهائية لا يجوز المساس بحجيتها فإنها

تقترب بذلك من طرق الطعن غير العادية كالتماس إعادة النظر.
ومن حيث إن قانون المرافعات ينص في المادة ٢٤٧ على أن «الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوي بعد قبوله لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس.» والقاعدة التي أتى بها هذا النص من عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق هي قاعدة أساسية واجبة الإلتزام علي إطلاقها ولو لم يجر بها نص خاص في القانون وتقوم علي أساس جوهري من قواعد المرافعات يهدف إلي استقرار الأحكام ووضع حد للنقاضي.

ومن حيث أنه وإن كانت القاعدة سالفة الذكر ورد بها نص خاص بالنسبة لالتماس إعادة النظر فإنها مهيأة للتطبيق بالنسبة لدعوي البطلان الأصلية ولو لم يجر بها نص خاص في القانون بصدد هذه الدعوي فإذا قضي في دعوي البطلان الأصلية فإنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في هذا الشأن من جديد لأن دواعي الاستقرار التي تقتضيها المصلحة العامة تقتضي وضع حد للنقاضي كما أن إباحة الطعن في هذه الأحكام يؤدي إلي تسلسل المنازعات بما يترتب عليه ذلك من إرهاق للقضاء بدعوي سبق له حسمها بأحكام نهائية، فضلا عن إهدار الوقت والمال دون جدوى لأنه يصعب نسبة البطلان للمرة الثانية لحكم، خاصة إذا كان صادرا من محكمة تقف في سلم ترتيب درجات التقاضي خفي أعلي مرتبة، كما هو الحال بالنسبة للمحكمة الإدارية العليا ومحكمة النقض.

ومن حيث إنه لا يغير مما سبق ما يمكن أن يثار من أن دعوي البطلان الأصلية ما هي إلا دعوي وليست طريق طعن كالتماس إعادة النظر وبالتالي لا يسري في شأنها ما يسري علي التماس إعادة النظر ما يثار علي النحو السابق لا يغير مما سبق لأن تطبيق القاعدة سالفة الذكر لا يرتبط بما إذا كان الأمر يتعلق بدعوي أو بطعن وإنما يقوم علي أساس من استقرار الأحكام ووضع حد للنقاضي سواء تعلق الأمر بدعوي أو بطعن كما أن تطبيق هذه القاعدة جائز سواء جري بها نص خاص في القانون أو لم يجر. وعلي ذلك فإنه وإن ورد بهذه القاعدة نص خاص في صدد التماس إعادة النظر فإنه لا يحول دون تطبيقها بالنسبة لدعوي البطلان الثانية عدم ورود نص خاص بها في صدد دعوي البطلان ما دام أن هذه القاعدة مقررة ولو لم يجر بها أصلا نص في القانون.

ومن حيث أنه لما سبق، فإن الدعوي الماثلة، وهي دعوة بطلان ثانية، تكون غير مقبولة.

(الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤)

المبدأ رقم (١٤٩٨) - أحكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض - يجوز للخصم أن يطلب إلى محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر منها إذا قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى تخسري هذه الإجراءات إذا وقع بطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب - للمحكمة الإدارية العليا سلطة الفصل في النزاع دون ثمة ما يدعو إلى إعادته إلى محكمة أول درجة الصادر منها الحكم.

الحكم

ومن حيث إن المحكمة الإدارية العليا قد استقر قضاؤها أيضاً على أنه ولئن كانت أحكام المحكمة الإدارية العليا خاتمة المطاف فيما يعرض من أفضية علي القضاء الإداري ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض - وإذا كان الشارع قد أجاز للخصم أن يطلب إلى محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر منها إذا قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فإن مثل هذه الوسيلة ينبغي إتاحتها للخصم إذا ما وقع البطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب وذلك لوحدة العلة التي تقوم على حكمة جوهرية هي توفير ضمانات أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء.

ومن حيث إنه على هدي ما تقدم وإذا كان الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن الطاعن سبق أن أقام الدعوي رقم ٦٨٩ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة القضاء الإداري (دائرة العقود الإدارية والتعويضات) وتحدد لنظرها أمام هذه الدائرة جلسة . ١٩٨٣/٩/٢٥ وتداول نظرها بعد ذلك أمامها على النحو المبين بمحاضر جلساتها، وبجلسة ١٩٨٤/١/٢٢ قررت الدائرة برئاسة السيد الأستاذ المستشار / عرض الدعوي على السيد الأستاذ المستشار /نائب رئيس مجلس الدولة

ورئيس محكمة القضاء الإداري لإحالتها إلى دائرة أخرى لوجود مانع لدى الدائرة من الفصل فيها، وبناء على ذلك أحييت الدعوي إلى دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري وتداول نظرها أمامها إلى أن قضت بجلسة ١٩٨٥/١/٢٠ بعدم جواز نظر الدعوي (الدعويين المضمومتين رقمي ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ ق و ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق) (سبق الفصل فيها، وذلك على النحو السالف بيانه تفصيلاً).

ولما كان الثابت من الأوراق أن حكم محكمة القضاء الإداري سالف الذكر كان محل الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا المشار إليه آنفاً. وإذا كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٨٦/٢/٨ والطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ سالف الذكر أن السيد الأستاذ المستشار كان عضواً في دائرة منازعات الأفراد والعقود الإدارية والتعويضات التي أصدرت ذلك الحكم ومن ثم يكون قد قام بالسيد الأستاذ المستشار/سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا لسبق تنحيه عن نظر الدعوي رقم ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ للقضائية إداري محل الطعن المذكور.

ومن حيث أنه ولئن كانت أسباب عدم الصلاحية سواء نتيجة ظروف عدم الصلاحية الحتمية أو نتيجة ظروف عدم الصلاحية التقديرية، والمنصوص عليها سواء في قانون السلطة القضائية أو قانون المرافعات كلها تعتبر أسباباً شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي قام به سبب عدم الصلاحية، ولا يمتد إلى أعضاء المحكمة الآخرين فكل أسباب عدم الصلاحية شخصية إلا أن الثابت أن دائرة العقود الإدارية والتعويضات بمحكمة القضاء الإداري برئاسة السيد الأستاذ المستشار/قررت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٤/١/٢٢ وجود مانع لدى الدائرة من الفصل في الدعوي. إلا أنها لم تسبب قرارها هذا، فقد خلا محضر الجلسة من أية إشارة إلى المانع الذي قام لدى هذه الدائرة وحال بينها وبين صلاحيتها للفصل في تلك الدعوي، كما لم يتضمن محضر الجلسة أيضاً أسماء أي من السادة أعضاء الدائرة الذين قام بهم سبب عدم الصلاحية ومن ثم فإن المانع الذي قام لدى الدائرة يشمل والحالة هذه جميع السادة المستشارين الأعضاء بها. ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإنه يكون قد قام في أحد السادة المستشارين الذين شاركوا في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق وهو السيد الأستاذ المستشار/سبب من أسباب عدم الصلاحية

للفصل في ذلك الطعن الأمر الذي يتعين معه القضاء ببطلان ذلك الحكم.

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٣)

المبدأ رقم (١٤٩٩) - لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن باعتبارها أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها - لا يقبل طعن منها إلا إذا انتفت عن أحكامها صفة الأحكام القضائية - إذا اقتصر الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا على مناقشة الأدلة التي استند إليها الحكم وعلى موضوع الطعن من حيث تأويل القانون وتطبيقه وليست مما يعتبر عيباً جسيماً أو قام الطعن على مسائل موضوعية تدرج كلها تحت الخطأ في تفسير القانون وتأويله أو متى صدر الحكم على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضي به - إن هذه الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تعيبه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام مما يجعل الطعن فيه بعد ذلك غير مقبول.

الحكم

ومن حيث إنه عن الطعن بالبطلان على حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٣٠ ق الصادر بجلسة ١٩٨٦/٣/٣٠ فالأصل السائد أنه لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن باعتبارها أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن منها إلا إذا انتفت عن أحكامها صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أي أن يعيب الحكم بعيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته أما إذا اقتصر الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا على مناقشة الأدلة التي استند إليها الحكم وعلى موضوع الطعن من حيث تأويل القانون وتطبيقه وليست مما يعتبر عيباً جسيماً أو قام الطعن على مسائل موضوعية تدرج كلها تحت الخطأ في تفسير القانون وتأويله أو متى صدر الحكم على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضي به فإن هذه الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تمسه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام مما يجعل الطعن فيه بعد ذلك غير مقبول.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطعنين المائلين قائمين على حجة

أساسية هي قول الطاعن أنه قدم للمحكمة الإدارية العليا الأدلة الرسمية الدامغة علي أنه أقدم من آخر المدعين إلي درجة مدير عام في تاريخ صدور قرار الترقية رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨١ وأن جهة الإدلة لم تقدم أي دليل ينحض ذلك فإن ذلك القول لا يعدو أن يكون مجادلة معادة حول الأدلة التي طرحها أطراف الخصومة علي المحكمة وأنها فصلت فيها برأي لم يعتد بأدلة الطاعن ومن ثم لا يعتبر مسلك المحكمة منطويًا علي عيب جسيم أو إهدار العدالة ولا ينحدر بالحكم إلي درجة الانعدام ومن ثم لا يكون هناك وجه للطعن بالبطلان بدعوي البطلان الأصلية علي حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسة ٣٠/٣/١٩٨٦ في الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٣٠ قضائية ويتعين الحكم برفض الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٣ قضائية وألزم الطاعن المصروفات.

(الطعن رقم ١٩٨٣ و ١٩٨٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٩٢)

المبدأ رقم (١٥٠٠) - اختصاص المحكمة الإدارية العليا في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية - استثناء الطعن بدعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي في غير الحالات التي نص عليها المشرع - كما نص علي أن الطعن يقف عند الحالات التي تنطوي علي عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتتفي عنه صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم من تشكيل غير مكتمل - أساس ذلك : المادة ٧٤١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جري علي أنها تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر عنها إذا شابه عيب جسيم وسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية، وأنه إذا اعتبر استثناء الطعن بدعوي البطلان الأصلية للصادرة بصفة انتهائي، فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع، كما نص في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي علي عيب جسيم، وتمثل إهدارا للعدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتتفي عنه صفة الأحكام القضائية ومن ذلك أن يصدر الحكم من تشكيل غير مكتمل أما إذا كان ما يأخذه الطاعن علي الحكم لا يعتبر عيبا جسيما يصم الحكم بالبطلان

الأصلي فإنه لا يجوز التعرض للحكم المطعون فيه ويكون الطعن في هذا الحالة، لا سند له من القانون، ويتعين رفضه.

ومن حيث إنه بناءً على ذلك فإنه لما كان الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لبطلان محضري جلستي ١٩٨٣/١٢/٢٥ و ١٩٨٤/١/٢٩ لعدم توقيعهما من السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثانية) الخاصة بالطعن رقمي ١٨٥٨ و ٢١٧٣ لسنة ٢٧ قضائية الصادر فيهما الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت بجلستي ١٩٨٣/١٢/٢٥ حجز الطعن للحكم بجلستي ١٩٨٤/١/٢٩ وصرحت بمذكرات لمن يشاء خلال أسبوعين ثم قررت بجلستي ١٩٨٤/١/٢٩ مد أجل النطق بالحكم لجلستي ١٩٨٤/٢/٢٦، لإتمام المداولة وبها قررت إعادة الطعن للمرافعة لجلستي ١٩٨٤/٤/١٥ المناقشة الخصوم، وفيها قررت حجز الطعن للحكم بجلستي ١٩٨٤/٤/٢٩، حيث صدر الحكم المطعون فيه والبين أن جميع محاضر الجلسات قد حررت ووقعت من كاتب الجلسة كما وقعها السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة فيما عدا محضري جلستي ١٩٨٣/١٢/٢٥ و ١٩٨٤/١/٢٩ غير أن عدم توقيعيه لهذين المحضرين لا يترتب عليه بطلان الحكم ذلك لأنه ولئن كانت المادة ٢٥ من قانون المرافعات أوجبت أن يحضر مع القاضي في جميع الجلسات وفي جميع إجراءات الإثبات كاتب المحضر ويوقعه مع القاضي وإلا كان العمل باطلاً، إلا أن الواضح من هذا النص أنه لم يقرر البطلان لعدم توقيع رئيس الدائرة علي محضر الجلسة هذا إلي أن الطاعن لم يبين مصلحته في وجه التمسك ببطلان محضري الجلسة المذكورين ومن ثم فإن الوجه الأول من وجهي النعي علي الحكم بالبطلان يكون علي غير أساس، ويتعين الالتفات عنه.

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني للنعي علي الحكم بالبطلان فإن الأصل أن الإجراءات قد روعيت وعلي من يدعي علي خلاف ذلك أن يقيم الدليل، فمن ثم ولما كان البين من مسودة الحكم المطعون فيها أنها تحمل ثلاثة توقيعات جهة اليمين، وتوقيعاً رابعاً جهة اليسار وبين هذه التوقيعات يوجد فراغ به أثر لتوقيع بدا محوه، وأن التوقيع الذي محي من مسودة الحكم تم محوه كذلك من ورقة الرول الخاصة بالسيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة، وإذا لم يقدم الطاعن ما يثبت أن محو توقيع السيد الأستاذ المستشار العضو الخامس بالدائرة التي

أصدرت الحكم المطعون فيه كان سابقاً علي صدور الحكم فإن نعي الطاعن علي الحكم بالبطلان لهذا السبب، يكون غير قائم كذلك علي سند من القانون حرياً بالرفض.

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٢ - س ٣٨ ص ١٢٤٥)
المبدأ رقم (١٥٠١) - أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فلا يجوز الطعن فيها الا بدعوى البطلان في حالتين : إذا انتفت عن الحكم صفته القضائية كأن يصدر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أن يقترن بعيب جسيم يفقد الحكم معه صفته ومقوماته .

الحكم

الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده احد الخصوم اذا كان قد أفتى أو ترفع عن احد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدلى بشهادة فيها - مفاد عدم صلاحية القاضي هو ان الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل الى جانب الخصم الذي حصل الإفتاء أو الكتابة لمصلحته كما ان فيه إظهار لرأى القاضي وقد يأنف من التحرر منه - منع القاضي من نظر الدعوى التي أدلى فيها بشهادة يتمشى مع ان القاضي لا يجوز ان يقضى بناء على معلوماته الشخصية - علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً هي الخشية من ان يلتزم برأيه الذي كشف عنه عمله المتقدم ويأنف من التحرر منه فيتأثم قضاؤه - أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فلا يجوز الطعن فيها إلا بدعوى البطلان في حالتين : إذا انتفت عن الحكم صفته القضائية كأن يصدر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو ان يقترن بعيب جسيم يفقد الحكم معه صفته ومقوماته - إذا كان ما سبق ان أفتى به المستشار وقت ان كان رئيساً لإدارة الفتوى قبل ان ينضم لتشكيل المحكمة الادارية العليا هو تحديد سعر الصرف هل يحسب من تاريخ وقوع الضرر ام تاريخ صدور الحكم فان هذا الرأي لا يتعلق بأصل استحقاق الطاعن في

التعويض عن النقل المفاجئ المقرر للعاملين بوزارة الخارجية وهو أمر سابق ومنبت الصلة عن كيفية حساب التعويض مقوما على أساس سعر الصرف - نتيجة ذلك : فقدان شرط عدم الصلاحية الذي يحول دون نظر الطعن - الحكم برفض الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ١١/٩/١٩٩٣ - من ٣٨ ص ١٧١١)
المبدأ رقم (١٥٠٢) - عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية المقامة عن حكم صادر من مجلس التأديب بمنأى عن الإلغاء - أما إذا بلغ العيب المنسوب للحكم من الجسامة ما ينحدر به إلى درجة الانعدام فيجوز في هذه الحالة الطعن عليه بالبطلان .

الحكم

دعوى بطلان أصلية ضد حكم صادر من مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة المواد ١٠٤ ومن ١١٢ إلى ١١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة اختصاص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم ولا يتناول إلغاء العقوبات التأديبية وأساس ذلك أن ما يصدر عن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة ينطبق عليه وصف الأحكام القضائية ولا تعتبر قرارات إدارية بالمفهوم المقصود بالمادة ١٠٤ سالفه البيان ، ومؤدى ذلك عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية المقامة عن حكم صادر من مجلس التأديب بمنأى عن الإلغاء ، أما إذا بلغ العيب المنسوب للحكم من الجسامة ما ينحدر به إلى درجة الانعدام فيجوز في هذه الحالة الطعن عليه بالبطلان .

(الطعن رقم ٢٦٤٦ لسنة ٣٧ق - جلسة ٥ / ٢ / ١٩٩٤ - من ٣٩ ص ٨٠٩)
المبدأ رقم (١٥٠٣) - تختص المحكمة الإدارية العليا بطلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - الطعن بهذه الطريقة هو استثناء يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتتفنى عنه صفة الأحكام القضائية - التفات المحكمة عن طلب رد لم تكتمل عناصره لا يصلح سبيل

للطعن على الحكم بدعوى البطلان الأصلية .

الحكم

وفقاً للمواد ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٥ و ١٦٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فإن طلب الرد ليس إجراءً من إجراءات الدعوى أو مرحلة من مراحلها ، ولكن طلب الرد هو سبيل لمنع القاضي عن نظر الدعوى بادعاء أنه غير صالح لها لقيام سبب من أسباب الرد الواردة في القانون على سبيل الحصر ، ويترتب على تقديم طلب الرد وقف الخصومة الأصلية المطلوب رد القاضي عن نظرها إلى أن يحكم في طلب الرد نهائياً ، ويتم الوقف بقوة القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك ويمتنع على القاضي وعلى الخصوم في تلك الدعوى القيام بأي نشاط إجرائي فيها ، ويختص بنظر طلب رد المستشار بالمحكمة الإدارية العليا إحدى دوائرها غير الدائرة التي يكون المطلوب رد عضو فيها ، وإذا حكم برد القاضي فإنه يصبح غير صالح لنظر الدعوى فإذا نظرها كان حكمه باطلاً ، والأثر الواقف لا يترتب إلا إذا قدم طلب الرد إلى قلم كتاب المحكمة التي يتبعها القاضي المطلوب رده ، ويجب أن يكون الطلب موقعاً من الطالب أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ، كما يجب أن يشمل الرد على أسبابه وأن تكون من بين الأسباب التي أوردها قانون المرافعات في المادة ١٤٨ حصراً ، وأن يرفق به ما قد يوجد من أوراق أو مستندات مؤيدة له وعلى طالب الرد أن يودع مع التقرير بالرد مائتين وخمسين جنيتها وأن يقدم طلب الرد قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى - إذا قدم بعد ذلك فلا يترتب عليه وقف الدعوى - تقديم طلب إلى الرئيس مجلس الدولة بمجرد التلويع برد هيئة المحكمة بكاملها لا يصلح طلباً للرد بالمدلول المشار إليه .

(الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٩٤ / ٢ / ١٩ - س ٣٩ ص ٩٣٧)
المبدأ رقم (١٥٠٤) - دعوى البطلان الأصلية - أسبابها - ما يخرج عنها -
الإدعاء المجرد بالقش والتدليس لا يكفي في حد ذاته إلى وصم الحكم بعيب ينحدر به إلى درجة الانعدام .

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر على أعلى محكمة طعن بالنسبة للقضاء الإداري ولا يجوز أن يعقب عليها أو يطعن فيها إلا إذا شاب الحكم عيب جسيم

يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية ، وعلى ذلك فإن الإدعاء المجرد بصدور الحكم استناداً إلى مستندات غير صحيحة طويت على تدليس وغش يصل إلى درجة التزوير لا يكفي في حد ذاته إلى وصم الحكم بعيب ينحدر به إلى درجة الانعدام وأساس ذلك أن للمحكمة أن تقدر صحة المستندات وسلامتها بمقتضى سلطتها التقديرية طالما أن المدعى لم يشكك في صحتها أو يدعى تزويرها طبقاً للإجراءات المقررة قانوناً في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٩٤ - س ٤٠ ص ٦٦٧)
المبدأ رقم (١٥٠٥) - لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية - مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

الحكم

لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بان شاب الحكم عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة ويفقد معه الحكم وظيفته ومقوماته وتقوم على أساسه دعوى البطلان الأصلية دون أن يتعدى ذلك إلى الطعن على مسائل موضوعية تندرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله بحسبان تلك الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة ولا تعيب الحكم على نحو ينحدر به إلى درجة الانعدام وهي مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

وفقاً للمادة (١٧٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية لم يقرر المشرع بطلان الحكم لمجرد النقص أو الخطأ في بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم - يشترط للبطلان أن يكون النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم يشكك في حقيقتهم واتصالهم بالمنازعة.

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ٥/٢٣ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٨١٣)
المبدأ رقم (١٥٠٦) - دعوى البطلان الأصلية هي طريق طعن استثنائي في الأحكام الصادرة بصفه انتهائية في غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات - لا سبيل إلى إهدار أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا بدعوى البطلان الأصلية .

الحكم

المحكمة الإدارية العليا تستوي على القمة في مدراج التنظيم القضائي لمجلس الدولة - لا سبيل إلى إهدار أحكامها إلا بدعوى البطلان الأصلية - دعوى البطلان الأصلية هي طريق طعن استثنائي في الأحكام الصادرة بصفه انتهائية في غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات - هذه الدعوى يجب أن تقف عند الحالات التي تطوي على عيب جسيم يمثل إهدار للعدالة على نحو يفقد معه الحكم وظيفته وأن يكون الخطأ الذي شاب الحكم ثمرة غلط فاضح يكشف بذاته عن أمره ويقلب ميزان العدالة على نحو لا يستقيم معه سوى صدور حكم يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح.

ورود خطأ مادي في رقم القضية بحكم المحكمة الإدارية العليا لا يصم الحكم بالبطلان طالما لا يؤثر بحال على حكمها.

(الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٠ - س ٤٧ ص ٢٠١)
المبدأ رقم (١٥٠٧) - أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري وأحكامها باتة فلا يجوز قاتونا أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفه الأحكام القضائية بان يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب الصلاحية أو أن يقرن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .

الحكم

إن الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل إلى جانب الخصم الذي حصل ذلك لمصلحته ، كما أن فيه إظهار لرأي القاضي وقد يأنف عن التحرر منه ، ولذلك فإن علة عدم صلاحية القاضي في نظر الدعوى التي أدلى فيها بشهادة هو أن القاضي لا يجوز أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية ، كما أن عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً علته الخشية من أن يلتزم برأيه فيتأثر قضاؤه ، وفي كل هذه الأحوال يشترط في القاضي خلو ذهنه عن موضوع الدعوى .

إن أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى متعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الطعن ، ذلك أن أحكام المحكمة الإدارية العليا

هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري وأحكامها باثة فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ، ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب الصلاحية أو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .

الحكم يصدر ويوجد بالفصل والنطق به وإيداع مسودته المشتملة على أسبابه، ويجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذه بموجب مسودته عملاً بحكم المادة ٢٨٦ من قانون المرافعات ، وميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم وليس من تاريخ تحرير نسخته الأصلية التي يتم تحريرها بعد جلسة النطق بالحكم ويتم توقيعها من كاتب الجلسة ورئيس المحكمة وغاية ذلك توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه.

(الطعن رقم ٥٨٢٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ - من ٤٦ ص ٧٦٣)
المبدأ رقم (١٥٠٨) - الحكم القضائي متى صدر صحيحاً يظل منتجاً لآثاره -
لا سبيل لإهداره بدعوى بطلان أصلية لمساس ذلك بحجيته - أجز استثناء -
من هذا الأصل - الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة
انتهاية .

الحكم

شرط هذا الاستثناء والطعن على حكم المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية هو أن يصيب كيان الحكم عيب جوهري جسيم يفقده صفته ، والثابت قيام هذه الدعوى على أسباب موضوعية تتدرج تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله ومن ثم لا تمثل إهداراً للعدالة ولا تصم الحكم بعيب ينحدر به درجة الانعدام التي هي مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٦ق - جلسة ٢ / ٦ / ٢٠٠١ - من ٤٦ ص ٢٠٠١)
المبدأ رقم (١٥٠٩) - استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهاية يقف عند حد الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفة الحكم بفقدانه أحد أركانه الأساسية.

الحكم

المادة ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - أجازت استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية إلا أن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ مرافعات يقف عند حد الحالات التي تتطوي على عيب جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفة الحكم بفقدانه أحد أركانه الأساسية والتي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية وأن يصدر منها بمالها من سلطة قضائية وأن يكون مكتوباً ، أما إذا قام الطعن على مسائل موضوعية تتدرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله فإن هذا الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تصمه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام وهي مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

(الطعن رقم ٣٨٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٩ / ٦ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٠٧١)
المبدأ رقم (١٥١٠) - الخطأ الجسيم الذي ينسب لحكم المحكمة الإدارية العليا الذي يهوى بقضائها إلى ترك البطلان ، لا يستوي ذريعة لاستتهاض دعوى البطلان الأصلية وإهدار قضاء المحكمة الإدارية العليا ، إلا إذا كان هذا الخطأ بيناً غير مستور وثمره غلط فاضح ينبئ في وضوح عن ذاته .

الحكم

المحكمة الإدارية فيما وسد لها من اختصاص هي القوامة على إنزال حكم القانون وإرساء مبادئه وقواعده بما لا معقب عليها في ذلك وبما لا سبيل معه إلى نسبة الخطأ الجسيم لها الذي يهوى بقضائها إلى ترك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بيناً غير مستور وثمره غلط فاضح ينبئ في وضوح عن ذاته إذ أن الأصل فيما تستظهره المحكمة الإدارية العليا من حكم القانون أن يكون هو صحيح الرأي في هذا الحكم بما لا معقب عليها فيه بحسبانها تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمحاكم مجلس الدولة ، والخطأ في هذه الحالة إن لم يكن كاشفاً بذاته عن أمره بما لا مجال فيه إلى خلاف بين وجهات النظر المعقولة لا يستوي ذريعة لاستتهاض دعوى البطلان الأصلية وإهدار قضاء المحكمة الإدارية العليا .
(الطعن رقم ٢٢٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢ / ٩ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٨٢١)
المبدأ رقم (١٥١١) - مناط قبول دعوى البطلان الأصلية - ان تقف هذه

الدعوى عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته .

الحكم

المحكمة الإدارية العليا تستوي على القمة في مدارك التنظيم القضائي لمجلس الدولة ، فلا يكون من سبيل إلى إهدار أحكامها إلا استثناء محصنا بدعوى البطلان الأصلية - وهي دعوى لها طبيعة خاصة توجه إلى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية وطريق طعن استثنائي .

في غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية - يجب أن تقف هذه الدعوى عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تصمه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام وهي مناط قبول دعوى البطلان الأصلية.

(الطعن رقم ٢٩٨٠ لسنة ٤٤ق - جلسة ٥ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ١٢)
المبدأ رقم (١٥١٢) - دعوى البطلان الأصلية - المادة (١٤٧) من قانون المرافعات - دعوى لها طبيعة خاصة توجه إلى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية وطريق طعن استثنائي .

الحكم

المحكمة الإدارية العليا تستوي على القمة في مدارك التنظيم القضائي لمجلس الدولة ، فلا يكون من سبيل إلى إهدار أحكامها إلا استثناء محصنا بدعوى البطلان الأصلية - وهي دعوى لها طبيعة خاصة توجه إلى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية وطريق طعن استثنائي .

في غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية - يجب أن تقف هذه الدعوى عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تصمه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام وهي مناط قبول دعوى البطلان الأصلية.

(الطعن رقم ٢٣١٥ لسنة ٤٤ق - جلسة ٥ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٤٧ ص ١٢)
المبدأ رقم (١٥١٣) - المحكمة الإدارية العليا بما ومد لها من اختصاص في الرقابة على أحكام مجلس الدولة تحقيقاً للشرعية وسيادة القانون، وبما تحمله من أمانة القضاء وعظيم رسالته بغير معقب على أحكامها تستوي على القمة

في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة، فلا يكون من سبيل إلا إهدار أحكامها إلا بدعوى البطلان الأصلية وهي طريق طعن استثنائي في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية غير قابلة للطعن بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً، وفي غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية يجب تقف هذه الدعوى عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة على نحو يفقد الحكم وظيفته وبه تتزعزع قرينه الصحة التي تلازمه.

الحكم

ومن حيث إن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المحكمة الإدارية العليا بما وسد لها من اختصاص في الرقابة على أحكام مجلس الدولة تحقيقاً للشرعية وسيادة القانون، وبما تحمله من أمانة القضاء وعظيم رسالته بغير معقب على أحكامها تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة، فلا يكون من سبيل إلا إهدار أحكامها إلا بدعوى البطلان الأصلية وهي طريق طعن استثنائي في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية غير قابلة للطعن بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً، وفي غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية يجب تقف هذه الدعوى عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة على نحو يفقد الحكم وظيفته وبه تتزعزع قرينه الصحة التي تلازمه، ويجب أن يكون الخطأ الذي شاب الحكم ثمرة غلط فاضح يكشف بذاته عن أمره ويقلب ميزان العدالة على نحو لا تستقيم معه سوى بصدور حكم يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح. ومثال ما يستهض دعوى البطلان الأصلية إذا ما قام بأحد أعضاء المحكمة سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى لو أن يعيب الحكم ما يفقده مقوماته كحكم. أما إذا اقتصر الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا على مناقشة الأدلة التي استند إليها الحكم وعلى موضوع الطعن من حيث اجتهاد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه وليست مما يعتبر عيباً جسيماً أو قام الطعن على مسائل موضوعية تتدرج كلها تحت الخطأ في تفسير القانون أو تأويله أو متى صدر الحكم على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضي به، فإن هذه الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم

وظيفته بالتالي لا تمسه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام مما يجعل الطعن فيه بعد ذلك غير مقبول.

ومن حيث إن كل ما ساقه الطاعن من أوجه نعي في تقرير الطعن لا يصلح في ذاته سبباً أو أساساً لدعوى البطلان الأصلية لكونه، إذا صح جدلاً من الأسباب الموضوعية التي تدرج تحت احتمالات الخطأ أو الصواب في تحصيل الواقع وتفسير القانون وتأويله، وهو ما لا يشكل بذاته إهداراً للعدالة من شأنه أن يفقد معه الحكم وظيفته، كما لا يصم الحكم المطعون فيه بالانعدام الذي هو مناط قبول دعوى البطلان الأصلية فمن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن دعوى البطلان الأصلية ليست ولا يجب أن تكون مجالاً أو مناسبة لمعاودة المجادلة فيما قضى به الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا التي تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة باعتباره قاضي الموضوعية الناطق بكلمة الحق والقانون.

وبالبناء على ما تقدم يكون الطعن بالبطلان المائل على غير أساس سليم من القانون خليقاً بالرفض .

(الطعن رقم ٧٣١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١ / ١ / ٢٠٠٦)

المبدأ رقم (١٥١٤) - دعوى البطلان الأصلية - أحكامها وطبيعتها - دعوى البطلان الأصلية لا تتقيد بمواعيد الطعن المنصوص عليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة سواء ما أقيم منها استناداً إلى أحد الأسباب المنصوص عليها في قانون المرافعات أو غيرها من الأسباب - الاختصاص بنظرها يكون لذات الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان أو الدائرة الاحتياطية لها في حالة ما إذا رأت الدائرة المطعون في حكمها بدعوى البطلان عدم ملائمة نظر دعوى البطلان.

الحكم

في حالة إقامة دعوى بطلان أصلية ضد حكم ما فالأصل أن الاختصاص بنظرها يكون لذات الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان أو الدائرة الاحتياطية لها في حالة ما إذا رأت الدائرة المطعون في حكمها بدعوى البطلان عدم ملائمة نظر دعوى البطلان - المحكمة الإدارية العليا تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة فلا يكون من سبيل إلى إهدار

أحكامها إلا استثناء محضاً بدعوى البطلان الأصلية، وهي دعوى لها طبيعة خاصة توجه إلى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية وطريق طعن استثنائي، وفي غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية، والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتعملها في مجال ما يقام من دعاوى بطلان أصلية عن أحكام صادرة منها، فيجب أن تنف هذه الدعوى عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة على نحو يفقد معها الحكم صفته كحكم، وبه تخل قرينة الصحة التي تلحق به قانوناً، فلا يصبح عنواناً للحقيقة ولا يتحقق به أن يكون هو عين الحقيقة وحق اليقين — يجب أن يكون الخطأ الذي شاب الحكم ثمرة غلط فاضح يكشف بذاته عن أمره ويقلب ميزان العدالة على نحو لا يستقيم معه سوى صدور حكم من نفس المحكمة تعيد فيه الأمور إلى نصابها الصحيح .

(الطعن رقم ١٤٦١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٠٠٦/٧/٣ - س ٥٢ ج - ١ ص ٦٥)

المبدأ رقم (١٥١٥) - دعوى البطلان الأصلية - الطعن على جداول الانتخاب - عدم جواز الطعن على تلك الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يحول ذلك دون اللجوء إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم، حال كونه باتاً، بدعوى البطلان الأصلية إذا توافر مناطها.

الحكم

طعن الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر في المنازعات الإدارية بجميع أنواعها، ومنها دعوى الإلغاء، وكذلك المنازعة التأديبية إلى محكمة الطعن، يكون غير جائز، سواء كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما يطعن فيه أمامها، أو أمام محكمة القضاء الإداري فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقاً للقانون

المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، المعدل أخيراً بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥.

المشرع أتاح لكل من أهمل قيد اسمه في جداول الانتخاب بغير حق، أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيد، أو توافرت فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحرير الجداول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد، وذلك بطلب كتابي إلى مدير أمن المحافظة، كما أعطى المشرع لكل ناخب مقيد اسمه في أحد جداول الانتخاب أن يطلب قيد اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من قيد بغير حق أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد وذلك كله في

موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر مارس من كل عام، وناط المشرع باللجنة المنصوص عليها في القانون مهمة الفصل في الطلبات المشار إليها في المدة التي حددها، وأوجب على اللجنة إبلاغ قراراتها إلى ذوي الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها، وأجاز لمن رفض طلبه أو تقرر حذف اسمه الطعن في قرار اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري المختصة بغير رسوم - تكون الأحكام الصادرة في هذا الشأن أحكاماً باتة أغلق المشرع بصدد كل أنواع الطعون أياً كان سبب الطعن - أثر ذلك - عدم جواز الطعن على تلك الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يحول ذلك دون اللجوء إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم، حال كونه باتاً، بدعوى البطلان الأصلية إذا توافر مناطها.

(الطعن رقم ٤٩٤٢ لسنة ٥٢ - جلسة ٦ / ١ / ٢٠٠٧ - ٥٢ ج ١ ص ٢٨٦)

فهرس ومحتويات
الكتاب الخامس
الأحكام الإدارية
وطرق الطعن فيها
في قضاء مجلس الدولة

فهرس ومحتويات
الكتاب الخامس
الأحكام الإدارية
وطرق الطعن فيها
في قضاء مجلس الدولة

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٩ | الجزء الأول الأحكام الإدارية |
| ١٣ | الباب الأول مقومات الحكم في الدعوى |
| ١٧ | الفصل الأول المدافلة وإصدار الحكم |
| ١٩ | المبحث الأول - الأحكام العامة في المدافلة وإصدار الحكم |
| ١٩ | المطلب الأول - المقصود بالمدافلة |
| ١٩ | المطلب الثاني - شروط سلامة المدافلة |
| ٢١ | المبحث الثاني - للتطبيقات القضائية في المدافلة وإصدار الحكم |
| ٣٩ | الفصل الثاني شكل الحكم |
| ٤١ | المبحث الأول - الأحكام العامة في شكل الحكم |
| ٤١ | المطلب الأول - النطق بالحكم |
| ٤٣ | المطلب الثاني - كتابة الحكم |
| ٤٣ | الفرع الأول - لغة كتابة الأحكام القضائية |

| | |
|----|---|
| ٤٣ | - أقسام لغة الأحكام القضائية |
| ٤٤ | - هيكل الحكم القضائي |
| ٤٥ | الفرع الثاني - مسودة الحكم |
| ٤٦ | الفرع الثالث - نسخة الحكم الأصلية |
| ٤٦ | - البيانات الواجب توافرها في نسخة الحكم الأصلية |
| ٤٨ | المبحث الثاني - التطبيقات القضائية في شكل الحكم |
| ٤٩ | المطلب الأول - المشكلات العملية في بيانات الحكم |
| ٥٢ | المطلب الثاني - المشكلات العملية في مسودة الحكم |
| ٦٤ | المطلب الثالث - كتابة مسودة الحكم بالكمبيوتر |
| ٦٤ | الفرع الأول - المبادئ المستقرة قبل حكم دائرة توحيد المبادئ |
| ٦٤ | - بطلان الأحكام المكتوب مسودتها بالحاسب الآلي |
| ٦٦ | الفرع الثاني - موقف الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع |
| ٧١ | الفرع الثالث - حكم دائرة توحيد المبادئ في كتابة الأحكام بالكمبيوتر |
| ٧٢ | - جواز كتابة مسودة الحكم بواسطة جهاز الكمبيوتر: |
| ٨٠ | المطلب الرابع - المشكلات العملية في نسخة الحكم الأصلية |
| ٨٥ | الفصل الثالث تسبيب الحكم |
| ٨٧ | المبحث الأول - الأحكام العامة في تسبيب الأحكام |
| ٨٧ | المطلب الأول - ورود الأسباب في ورقة الحكم |

| | |
|-----|--|
| ٨٨ | المطلب الثاني - عدم قيام الأسباب على علم القاضي |
| ٨٨ | المطلب الثالث - كفاية الأسباب |
| ٩٠ | المطلب الرابع - عدم تناقض الأسباب |
| ٩٠ | المبحث الثاني - التطبيقات القضائية في تسبيب الأحكام |
| ١٠٧ | الفصل الرابع إغفال الفصل في بعض الطلبات |
| ١٠٩ | المبحث الأول - الأحكام العامة في إغفال الفصل في بعض الطلبات |
| ١١٠ | المبحث الثاني - التطبيقات القضائية في إغفال الفصل في بعض الطلبات |
| ١١٥ | الفصل الخامس ضياع الحكم |
| ١١٧ | المبحث الأول - الأحكام العامة في ضياع الحكم |
| ١١٧ | المبحث الثاني - التطبيقات القضائية في ضياع الحكم |
| ١١٨ | المطلب الأول - أثر ضياع الحكم |
| ١٢٠ | المطلب الثاني - طلب الصورة التنفيذية الثانية |
| ١٢٥ | الفصل السادس التنازل عن الحكم |
| ١٢٧ | المبحث الأول - الأحكام العامة في التنازل عن الحكم |
| ١٢٨ | المبحث الثاني - التطبيقات القضائية في التنازل عن الحكم |
| ١٣٩ | الباب الثاني تصحيح الأحكام وتفسيرها |
| ١٤٣ | الفصل الأول تصحيح الأحكام |
| ١٤٥ | المبحث الأول - الأحكام العامة في تصحيح الأحكام |
| ١٤٧ | المبحث الثاني - التطبيقات القضائية في تصحيح الأحكام |
| ١٦١ | الفصل الثاني تفسير الأحكام |

| | |
|-----|---|
| ١٦٣ | المبحث الأول - الأحكام العامة في تفسير الأحكام |
| ١٦٥ | المبحث الثاني - التطبيقات القضائية في تفسير الأحكام |
| ١٩٣ | الباب الثالث بطلان الأحكام |
| ١٩٧ | الفصل الأول الأحكام العامة في بطلان الأحكام |
| ٢٠١ | الفصل الثاني التطبيقات القضائية في بطلان الأحكام |
| ٢٠٣ | المبحث الأول - حالات بطلان الأحكام |
| ٢٠٣ | المطلب الأول - إغفال الإعلان بالجلسة |
| ٢٢٧ | المطلب الثاني - عدم إيداع تقرير مفوض الدولة |
| ٢٢٩ | - المقارنة بين (مفوض الدولة) و (قاضي التحضير) |
| ٢٤٨ | المطلب الثالث - عدم إيداع مسودة الحكم |
| ٢٥٩ | المطلب الرابع - صدور الحكم في جلسة سرية |
| ٢٦٤ | المطلب الخامس - خلو الحكم من الأسباب أو القصور أو التناقض في الأسباب مع المنطوق |
| ٢٧٧ | المطلب السادس - التناقض بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية |
| ٢٨٢ | المطلب السابع - الإحالة في تسبيب حكم إلى حكم آخر |
| ٢٩١ | المطلب الثامن - عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الأصلية |
| ٢٩٥ | المطلب التاسع - عدم توقيع أعضاء المحكمة |
| ٣٠٦ | المطلب العاشر - توقيع القضاة بغير اللغة العربية على الحكم |

| | |
|-----|---|
| ٣٠٨ | المطلب الحادي عشر - زيادة من اشتركوا في إصدار الحكم عن العدد المقرر |
| ٣١١ | المطلب الثاني عشر - الاشتراك في المداولة وإصدار الحكم دون سماع المرافعة |
| ٣٢١ | المطلب الثالث عشر - عدم صلاحية أحد الأعضاء |
| ٣٦٦ | المطلب الرابع عشر - خلو الحكم أو خطؤه في بيان أسماء القضاة مع خلو محضر الجلسة من بيان الأسماء |
| ٣٦٩ | المطلب الخامس عشر - الإخلال بحق الدفاع والمرافعة |
| ٣٧٦ | ** تطبيقات في أحوال توفر " حق الدفاع " أو تخلفه |
| ٣٧٦ | - مناهة أعمال حق الدفاع سبق وجود الاختصاص القضائي |
| ٣٧٧ | - حق الدفاع في مجال القرارات التأديبية |
| ٣٧٨ | - الإعلان بقرار الإحالة إجراء جوهري يتصل بحق الدفاع |
| ٣٩٠ | - المبادئ العامة المتفرعة عن حق الدفاع |
| ٣٩٣ | - حق الدفاع من الأصول العامة الواجبة لإقامة العدل وتحقيق سيادة القانون . |
| ٣٩٥ | - القصور في تسبيب الأحكام إهدار لحق الدفاع |
| ٣٩٥ | - حق الدفاع والمساواة فيما بين المتقاضين |
| ٣٩٦ | - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول |
| ٣٩٧ | ** مبادئ المحكمة الدستورية العليا في حق الدفاع والمرافعة |
| ٣٩٧ | - حق الدفاع أصالة حق دستوري سابق على الحق في اختيار محام |
| ٣٩٧ | - الحق في اختيار محام للدفاع عن المدعى أو المدعى عليه أو المتهم |
| ٣٩٨ | - حق الدفاع ضمانه جوهري لازمة |
| ٤٠٠ | - ارتباط حق الدفاع بالقيم التي تؤمن بها الأمم المختلفة |
| ٤٠٠ | - حق الدفاع واقتضاء الترضية القضائية |
| ٤٠١ | - الصلة الوثيقة بين حق الدفاع والخصومة القضائية |
| ٤٠٢ | - حق الدفاع ودور المحامين |

| | |
|-----|--|
| ٤٠٢ | — حق الدفاع يشمل حق المحامي في الدفاع دون تعويق |
| ٤٠٣ | — حق الدفاع يشمل الحق في مشورة محام والحق في تحض أدلة الاتهام |
| ٤٠٣ | — الحق في محاكمة منصفة |
| ٤٠٤ | — الحق في المحاكمة المنصفة وضمانتي افتراض البراءة وحق الدفاع |
| ٤٠٥ | — حق الدفاع أحد الأركان الجوهرية لمبدأ سيادة القانون |
| ٤٠٦ | المطلب السادس عشر — إلزام خصم غير ممثل في الدعوى أو القضاء بما لم يطلبه الخصوم |
| ٤٠٨ | المطلب السابع عشر — إغفال حلف الخبير أو الشهود اليمين |
| ٤١٢ | المبحث الثاني — حالات لا تبطل فيها الأحكام |
| ٤١٢ | المطلب الأول — الأخطاء المادية |
| ٤١٦ | المطلب الثاني — عدم الإخطار بميعاد الجلسة ثم الحضور بها |
| ٤٢٣ | المطلب الثالث — عدم توقيع محاضر الجلسات من رئيس الجلسة |
| ٤٢٥ | المطلب الرابع — عدم ثبوت الاشتراك في إبداء الرأي مسبقاً في ذات الدعوى كمفوض |
| ٤٢٨ | المطلب الخامس — عدم الالتزاع بتعقب دفاع وحجج الخصوم وتفنيدها |
| ٤٣٤ | المطلب السادس — سهو المحكمة عن نكر تقديم مذكرة بدفاع الطاعن |
| ٤٣٥ | المطلب السابع — النقص أو الخطأ غير المخل في بيانات الخصوم |
| ٤٤٣ | المطلب الثامن — عدم تسبب الحكم بتدب خبير |
| ٤٤٤ | المطلب التاسع — ورود منطوق الحكم في ورقة مستقلة |

| | |
|-----|---|
| ٤٥٠ | المطلب العاشر - الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة وإصدار الحكم |
| ٤٥٢ | المطلب الحادي عشر - إعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون إعادة الإعلان |
| ٤٥٨ | المطلب الثاني عشر - ثبوت صلاحية القاضي لنظر الدعوى |
| ٤٦٨ | المطلب الثالث عشر - قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد بكاتب الجلسة |
| ٤٦٩ | المطلب الرابع عشر - ضم دعويين للارتباط وتكملة أسباب الحكم في إحداها بأسبابه في الأخرى |
| ٤٧١ | المطلب الخامس عشر - إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة بقرار وليس بحكم |
| ٤٧٣ | المبحث الثالث - آثار بطلان الأحكام |
| ٤٨١ | الباب الرابع حجية الأحكام وقوة الأمر المقضي |
| ٤٨٥ | الفصل الأول ماهية حجية الأمر المقضي والتمييز بينها وبين غيرها |
| ٤٨٧ | المبحث الأول - المقصود بحجية الأمر المقضي |
| ٤٨٨ | المبحث الثاني - التمييز بين حجية الأمر المقضي وقوة الأمر المقضي |
| ٤٨٩ | المبحث الثالث - التمييز بين حجية الأمر المقضي واستنفاد سلطة القاضي لمسألة معينة |
| ٤٩٠ | المبحث الرابع - التمييز بين حجية الأمر المقضي والقوة التنفيذية |
| ٤٩٣ | الفصل الثاني شروط حجية الأمر المقضي |
| ٤٩٥ | المبحث الأول - الأحكام العامة في شروط حجية الأمر المقضي |

| | |
|-----|--|
| ٤٩٦ | المبحث الثاني - للتطبيقات القضائية في شروط حجية الأمر المقضي |
| ٤٩٦ | المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في شروط حجية الأمر المقضي |
| ٥٠٠ | المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في شروط حجية الأمر المقضي |
| ٥٠٧ | الفصل الثالث نطاق حجية الأمر المقضي وأثرها |
| ٥٠٩ | المبحث الأول - تعلق حجية الأمر المقضي بالنظام العام |
| ٥١٠ | المبحث الثاني - الأحكام الحائزة لحجية الأمر المقضي كاشفة للحقوق |
| ٥١١ | المبحث الثالث - شمول قوة الأمر المقضي للمنطوق والأسباب |
| ٥١٣ | المبحث الرابع - امتداد حجية الأحكام إلى الخصوم وخلفهم العام والخاص |
| ٥١٤ | المبحث الخامس - عدم إثارة أو قبول دليل ينقض حجية الأمر المقضي |
| ٥١٦ | المبحث السادس - حجية الحكم بالإلغاء |
| ٥١٦ | المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في حجية الحكم بالإلغاء |
| ٥٢١ | المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في حجية الحكم بالإلغاء |
| ٥٢٥ | المبحث السابع - حجية الحكم الجنائي في الدعوى الإدارية |
| ٥٢٥ | المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في حجية الحكم الجنائي في الدعوى الإدارية |
| ٥٢٨ | المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في حجية الحكم الجنائي في الدعوى الإدارية |
| ٥٣١ | المبحث الثامن - التمييز بين قوة الأمر المقضي وأثر الحكم |

| | |
|-----|---|
| ٥٣٣ | الفصل الرابع حجية الأمر المقضي وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها |
| ٥٩٣ | الباب الخامس تنفيذ الأحكام الإدارية |
| ٥٩٧ | الفصل الأول مقومات تنفيذ الأحكام الإدارية |
| ٥٩٩ | المبحث الأول - القوة التنفيذية للأحكام الإدارية |
| ٦٠٠ | المطلب الأول - الأحكام الصادرة في دعاوى الإلغاء |
| ٦٠٠ | الفرع الأول - الأحكام الصادرة برفض الإلغاء |
| ٦٠١ | الفرع الثاني - الأحكام الصادرة بالإلغاء |
| ٦٠٢ | المطلب الثاني - الأحكام الصادرة في دعاوى القضاء الكامل |
| ٦٠٢ | المبحث الثاني - الصيغة التنفيذية للحكم |
| ٦٠٣ | المطلب الأول - مضمون الصيغة التنفيذية |
| ٦٠٤ | المطلب الثاني - وظيفة الصيغة التنفيذية |
| ٦٠٥ | المبحث الثالث - الصورة التنفيذية للحكم |
| ٦٠٥ | المطلب الأول - تسليم الصورة التنفيذية |
| ٦٠٥ | الفرع الأول - تذييل الصورة التنفيذية بالصيغة التنفيذية |
| ٦٠٦ | الفرع الثاني - تسليم الصورة التنفيذية للخصم |
| ٦٠٦ | الفرع الثالث - الامتناع عن إعطاء الصورة التنفيذية |
| ٦٠٦ | الفرع الرابع - ضياع الصورة التنفيذية الأولى |
| ٦٠٧ | المطلب الثاني - التنفيذ بدون الصورة التنفيذية |
| ٦٠٩ | الفصل الثاني كيفية تنفيذ الأحكام الإدارية |

| | |
|-----|---|
| ٦١٢ | المبحث الأول - كيفية تنفيذ أحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية |
| ٦١٣ | المطلب الأول - التنفيذ بالإعلان والتنفيذ بالمسودة |
| ٦١٤ | المطلب الثاني - أثر الطعن على نفاذ الحكم |
| ٦١٤ | المطلب الثالث - علاقة الحكم بوقف التنفيذ بالحكم في المطلب الموضوعي |
| ٦١٥ | الفرع الأول - تأثير الحكم بوقف التنفيذ على حكم الإلغاء |
| ٦١٦ | الفرع الثاني - تأثير الحكم بالإلغاء على الحكم بوقف التنفيذ |
| ٦١٨ | المبحث الثاني - كيفية تنفيذ أحكام إلغاء القرارات الإدارية |
| ٦١٩ | المطلب الأول - إجراءات تنفيذ أحكام الإلغاء |
| ٦٢٣ | المطلب الثاني - نطاق تنفيذ حكم الإلغاء |
| ٦٢٣ | الفرع الأول - مقتضيات تنفيذ حكم الإلغاء |
| ٦٢٦ | الفرع الثاني - مدى الحاجة لصدور قرار بتنفيذ حكم الإلغاء |
| ٦٣١ | المطلب الثالث - تنفيذ أحكام رفض الإلغاء |
| ٦٣٣ | المطلب الرابع - تنفيذ الحكم بإلغاء اللوائح |
| ٦٣٤ | المطلب الخامس - تنفيذ الحكم بإلغاء القرارات الإيجابية والسلبية |
| ٦٣٤ | الفرع الأول - تنفيذ الحكم بإلغاء القرارات الإيجابية |
| ٦٣٥ | الفرع الثاني - تنفيذ الحكم بإلغاء القرارات السلبية |
| ٦٣٦ | المطلب السادس - أثر الحكم بالإلغاء على القرارات التبعية والمتمائلة |
| ٦٣٦ | الفرع الأول - القرارات التبعية |
| ٦٤٠ | الفرع الثاني - القرارات المتمائلة |

| | |
|-----|--|
| ٦٤٢ | المطلب السابع - تنفيذ حكم الإلغاء المشوب بعدم المشروعية الشكلية |
| ٦٤٤ | المطلب الثامن - تنفيذ حكم الإلغاء المشوب بعدم المشروعية الموضوعية |
| ٦٤٩ | المطلب التاسع - تنفيذ أحكام إلغاء قرارات التعيين والترقية |
| ٦٥٠ | الفرع الأول - كيفية تنفيذ الحكم |
| ٦٥٥ | الفرع الثاني - الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم |
| ٦٥٥ | أولا - أعمال الوظيفة قبل التنفيذ وبعده |
| ٦٥٦ | ثانيا - مدة الخدمة قبل التنفيذ |
| ٦٥٦ | ثالثا - الحقوق والفروق والمزايا المالية |
| ٦٥٩ | المطلب العاشر - تنفيذ أحكام إلغاء قرارات إنهاء الخدمة |
| ٦٦٠ | الفرع الأول - كيفية تنفيذ الحكم |
| ٦٦٥ | الفرع الثاني - الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم |
| ٦٦٦ | أولا - أعمال الوظيفة قبل صدور الحكم |
| ٦٦٦ | ثانيا - مدة الخدمة قبل تنفيذ الحكم |
| ٦٦٩ | ثالثا - الحقوق والفروق الفردية والمزايا المالية |
| ٦٧٢ | المطلب الحادي عشر - تنفيذ أحكام إلغاء قرارات التخطي في الترقية |
| ٦٧٢ | الفرع الأول - كيفية تنفيذ الحكم |
| ٦٧٤ | أولا - تنفيذ حكم إلغاء التخطي فسي الترقية بالأقدمية: |

| | |
|-----|--|
| ٦٧٤ | ثانياً - تنفيذ حكم إلغاء التخطي في الترقية بالاختيار: |
| ٦٧٨ | ثالثاً - تنفيذ أحكام الإلغاء المجرد لقرارات التخطي في الترقية: |
| ٦٨٢ | الفرع الثاني - الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم |
| ٦٨٢ | * الحق في الفروق والمزايا المالية |
| ٦٨٧ | الفصل الثالث جزاءات الامتناع عن تنفيذ الأحكام |
| ٦٩٠ | المبحث الأول - دعوى إلغاء قرار الامتناع عن تنفيذ الحكم |
| ٦٩٥ | المبحث الثاني - دعوى التعويض |
| ٧٠٣ | المبحث الثالث - المسؤولية التأديبية |
| ٧٠٤ | المبحث الرابع - المسؤولية الجنائية |
| ٧٠٧ | الفصل الرابع التطبيقات القضائية في تنفيذ الأحكام |
| ٧٠٩ | المبحث الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في تنفيذ الأحكام |
| ٧٢٦ | المبحث الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في تنفيذ الأحكام |
| ٧٧١ | الباب السادس إشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية |
| ٧٧٥ | الفصل الأول ماهية إشكالات التنفيذ |
| ٧٧٨ | المبحث الأول - التمييز بين منازعات التنفيذ الوقتية ومنازعات التنفيذ الموضوعية |
| ٧٧٨ | المبحث الثاني - التمييز بين إشكالات التنفيذ ووقف التنفيذ أمام محكمة الطعن |
| ٧٧٩ | المطلب الأول - مرحلة الأثر الواقف للطعن في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ |

| | |
|-----|--|
| ٧٧٩ | ** مرحلة عدم اختصاص القضاء الإداري بنظر إشكالات التنفيذ دون إحالة إلى أي جهة |
| ٧٨١ | المطلب الثاني - مرحلة الخلط بين نظامي إشكالات التنفيذ ووقف تنفيذ الأحكام |
| ٧٨٣ | المطلب الثالث - مرحلة سريان نظام إشكالات التنفيذ على أحكام مجلس الدولة |
| ٧٨٧ | الفصل الثاني الاختصاص بإشكالات التنفيذ |
| ٧٩٣ | الفصل الثالث شروط قبول إشكالات التنفيذ |
| ٧٩٥ | المبحث الأول - أن يكون الإشكال قد رفع قبل تمام التنفيذ |
| ٧٩٨ | المبحث الثاني - أن يكون مبنى الإشكال وقائع لاحقة على صدور الحكم |
| ٧٩٩ | المبحث الثالث - أن يكون المطلوب إجراء وقتي أو تحفظي لا يمس موضوع الحق |
| ٨٠١ | الفصل الرابع الأثر المترتب على إشكالات التنفيذ |
| ٨٠٧ | الفصل الخامس إساءة استعمال الحق في الإشكال في التنفيذ |
| ٨٠٩ | المبحث الأول - موقف المشرع من إساءة استعمال الحق |
| ٨١١ | المبحث الثاني - موقف القضاء من إساءة استعمال الحق |
| ٨١٧ | المبحث الثالث - سبل مواجهة إساءة استعمال الحق |
| ٨١٩ | الفصل السادس التطبيقات القضائية في إشكالات التنفيذ |
| ٨٢١ | المبحث الأول - الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ |
| ٨٢١ | المطلب الأول - الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ في قضاء المحكمة الإدارية العليا |

| | |
|-----|--|
| ٨٣٩ | المطلب الثاني — الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ في قضاء المحكمة الدستورية العليا |
| ٨٤١ | المبحث الثاني — شروط قبول إشكالات التنفيذ |
| ٨٥٦ | المبحث الثالث — الإشكال المقابل أو الإشكال العكسي |
| ٨٧٩ | الباب السابع مصرفات الدعوى |
| ٨٨٣ | الفصل الأول الأحكام العامة في مصرفات الدعوى |
| ٨٨٦ | المبحث الأول — التزام الخاسر بدفع مصرفات الدعوى |
| ٨٨٩ | المبحث الثاني — استثناءات قاعدة إلزام الخاسر بالمصرفات |
| ٨٩٠ | المبحث الثالث — تقدير مصرفات الدعوى |
| ٨٩٣ | الفصل الثاني التطبيقات القضائية في مصرفات الدعوى |
| ٨٩٥ | المبحث الأول — مبادئ محكمة القضاء الإداري في مصرفات الدعوى |
| ٩٠٠ | المبحث الثاني — مبادئ المحكمة الإدارية العليا في مصرفات الدعوى |
| ٩٢٥ | الباب الثامن رسوم الدعوى |
| ٩٢٩ | الفصل الأول الأحكام العامة في رسوم الدعوى |
| ٩٣٣ | الفصل الثاني التطبيقات القضائية في رسوم الدعوى |
| ٩٣٥ | المبحث الأول — مبادئ المحكمة الإدارية العليا في رسوم الدعوى |
| ٩٦٢ | المبحث الثاني — مبادئ الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في رسوم الدعوى |

| | |
|------|--|
| ٩٨٧ | الجزء الثاني الطعن في الأحكام الإدارية |
| ٩٩٥ | الباب الأول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا |
| ٩٩٩ | الفصل الأول مكاتبة المحكمة الإدارية العليا وطبيعتها |
| ١٠٠٢ | المبحث الأول - المحكمة الإدارية العليا قمة التدرج القضائي لمجلس الدولة |
| ١٠٠٤ | المبحث الثاني - طبيعة دائرة فحص الطعون في مجال الطعن |
| ١٠٢٠ | المبحث الثالث - طبيعة دائرة توحيد المبادئ في مجال الطعن |
| ١٠٢٨ | المبحث الرابع - تميز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا عنه أمام محكمة النقض |
| ١٠٣٢ | المبحث الخامس : طبيعة الأحكام الصادرة في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٠٤١ | الفصل الثاني إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٠٤٥ | المبحث الأول - طبيعة إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٠٤٧ | المبحث الثاني - التقرير بالطعن |
| ١٠٧٤ | المبحث الثالث - الصفة في الطعن |
| ١٠٩٤ | المبحث الرابع - المصلحة في الطعن |
| ١١٠٩ | الفصل الثالث ميعاد الطعن |
| ١١١٤ | المبحث الأول - بدء سريان ميعاد الطعن |
| ١١١٤ | المطلب الأول - كيفية حساب ميعاد الطعن |
| ١١١٦ | المطلب الثاني - حالات بدء سريان الطعن |
| ١١٣٠ | المبحث الثاني - امتداد ميعاد الطعن |
| ١١٣٧ | المبحث الثالث - انقطاع ميعاد الطعن |

| | |
|------|---|
| ١١٤٥ | المبحث الرابع - وقف ميعاد الطعن |
| ١١٥٣ | الفصل الرابع نطاق الطعن |
| ١١٥٦ | المبحث الأول - عدم جواز الطعن استقلالا في الأحكام غير المنهية للخصومة |
| ١١٥٦ | المطلب الأول - عدم قابلية الأحكام غير المنهية للخصومة للطعن عليها استقلالا |
| ١١٥٧ | المطلب الثاني - استثناءات الطعن استقلالا في الأحكام غير المنهية للخصومة |
| ١١٥٨ | - الأحكام الوقتية |
| ١١٥٨ | - الأحكام الصادرة بوقف الخصومة |
| ١١٥٨ | - أحكام الإلزام القابلة للتنفيذ الجبري ولو في أحد الطلبات عند تعددها أو في جزء من الطلب |
| ١١٥٨ | المطلب الثالث - التطبيقات القضائية في طعون الأحكام غير المنهية للخصومة |
| ١١٧٦ | المبحث الثاني - نطاق اختصاص المحكمة بالطعن |
| ١١٧٧ | المطلب الأول - ما يندرج في نطاق اختصاص المحكمة |
| ١٢١٤ | المطلب الثاني - ما يخرج عن نطاق اختصاص المحكمة |
| ١٢٢٣ | الفصل الخامس سلطة المحكمة تجاه الطعن |
| ١٢٢٦ | المبحث الأول - رقابة المحكمة لمدي جواز الطعن أمامها |
| ١٢٢٩ | المبحث الثاني - رقابة المحكمة لتكييف الدعوي في الحكم المطعون فيه |
| ١٢٣٦ | المبحث الثالث - عدم اتساع نطاق الطعن لغير الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة |
| ١٢٣٧ | المبحث الرابع - تحديد نطاق الطعن بالخصوم في الدعوي الأصلية |
| ١٢٣٩ | المبحث الخامس - عدم جواز إيداء طلبات جديدة أمام محكمة الطعن |

| | |
|------|--|
| ١٢٤٢ | المبحث السادس — عدم تقيد المحكمة بما هو مطروح من أسباب أو أسانيد قانونية أو أدلة واقعية |
| ١٢٤٦ | المبحث السابع — سلطة المحكمة بالنسبة للطلبات والأحكام المرتبطة |
| ١٢٦١ | المبحث الثامن — الطعن يطرح المنازعة برمتها أمام المحكمة |
| ١٢٧٠ | المبحث التاسع — رقابة الأحكام المخالفة لقواعد الاختصاص |
| ١٢٧٥ | المبحث العاشر — رقابة الأحكام الصادرة بعدم قبول الدعوى |
| ١٢٨٠ | المبحث الحادي عشر — رقابة الأحكام الباطلة |
| ١٢٩١ | المبحث الثاني عشر — فض النزاع السلبي بين محاكم مجلس الدولة |
| ١٢٩٣ | المبحث الثالث عشر — تصحيح الأخطاء المادية في الحكم المطعون فيه |
| ١٢٩٥ | المبحث الرابع عشر — رقابة الطلبات والأسباب الجديدة المقدمة من هيئة المفوضين غير الواردة في صحيفة الطعن |
| ١٣٠١ | المبحث الخامس عشر — رقابة أحكام المحاكم التأديبية |
| ١٣٠٧ | المبحث السادس عشر — قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه |
| ١٣١٣ | الفصل السادس الأحكام العامة في الطعن |
| ١٣١٥ | المبحث الأول — الأساس القانوني للإجراءات أمام محاكم مجلس الدولة |
| ١٣١٧ | المبحث الثاني — أحكام كفالة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٣٢٤ | المبحث الثالث — الرسوم والمصاريف المقررة عن الطعن |
| ١٣٢٥ | المبحث الرابع — عدم جواز الإحالة إلى محكمة الطعن |
| ١٣٢٦ | المبحث الخامس — انقطاع سير الخصومة في الطعن |
| ١٣٢٩ | المبحث السادس — اعتبار الدعوى كأن لم تكن |
| ١٣٣١ | المبحث السابع — ضوابط الحكم ببطالان الإجراءات |
| ١٣٣٤ | المبحث الثامن — التنازل عن الحكم |
| ١٣٤٠ | المبحث التاسع — التنازل عن الطعن |
| ١٣٤٣ | المبحث العاشر — عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٣٤٩ | المبحث الحادي عشر — جواز الطعن من المتدخل أو المختصم في الدعوى |

| | |
|------|---|
| ١٣٥٠ | المبحث الثاني عشر - أحوال التمسك بأسباب الطعن غير الواردة بتقرير الطعن |
| ١٣٥١ | المبحث الثالث عشر - أثر حجية أحكام القضاء الإداري على رقابة المحكمة الإدارية العليا |
| ١٣٥٤ | المبحث الرابع عشر - حجية أحكام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٣٥٧ | الباب الثاني طرق الطعن الأخرى |
| ١٣٦١ | الفصل الأول الطعن الاستئنافي أمام محكمة القضاء الإداري |
| ١٣٦٥ | الفصل الثاني طعون هيئة مفوضي الدولة |
| ١٣٦٧ | المبحث الأول - الأحكام العامة في طعون هيئة مفوضي الدولة |
| ١٣٦٩ | المبحث الثاني - التطبيقات القضائية في طعون هيئة مفوضي الدولة |
| ١٣٦٩ | المطلب الأول - حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في تحريك الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٣٨٢ | المطلب الثاني - منع ذوي الشأن من الطعن أمام المحكمة في ظل قانون سنة ١٩٥٥ |
| ١٣٨٧ | المطلب الثالث - نطاق حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن على أحكام محكمة القضاء الإداري المنعقدة بهيئة استئنافية |
| ١٣٩٣ | المطلب الرابع - حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن في أحكام المحكمة التأديبية بناء على طلب العامل المفصول |
| ١٣٩٧ | المطلب الخامس - مدى حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن على قرارات مجالس التأديب أمام المحاكم الإدارية العليا |

| | |
|------|--|
| ١٤٠٠ | المطلب السادس — مدى حق هيئة مفوضي الدولة في تقديم طلبات — أو أسباب جديدة غير التي تضمنها تقرير الطعن |
| ١٤٠٢ | المطلب السابع — مدى حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في إعداد التقارير بالرأي القانوني في الدعاوى والطعون |
| ١٤٠٦ | المطلب الثامن — نطاق سلطة المحكمة الإدارية العليا تجاه طعون هيئة مفوضي الدولة |
| ١٤٠٨ | المطلب التاسع — أثر طعون هيئة مفوضي الدولة على طعون الخصوم ذوي الشأن |
| ١٤١١ | المطلب العاشر — أثر تنفيذ الإدارة للحكم المطعون عليه من رئيس هيئة مفوضي الدولة |
| ١٤١٢ | المطلب الحادي عشر — مدى حق هيئة مفوضي الدولة في النزول عن طعنها |
| ١٤١٩ | الفصل الثالث التماس إعادة النظر |
| ١٤٢٢ | المبحث الأول — الالتماس طريق طعن غير عادي |
| ١٤٢٨ | المبحث الثاني — المحكمة التي يرفع أمامها الالتماس |
| ١٤٣٢ | المبحث الثالث — الأحكام القابلة لالتماس إعادة للنظر |
| ١٤٣٢ | المطلب الأول — تحديد الأحكام القابلة لالتماس إعادة النظر |
| ١٤٣٣ | المطلب الثاني — التطبيقات القضائية في الأحكام القابلة لالتماس إعادة النظر |
| ١٤٣٤ | الفرع الأول — الالتماس بإعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية |

| | |
|------|--|
| ١٤٣٥ | الفرع الثاني - الالتماس بإعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية |
| ١٤٤٤ | الفرع الثالث - عدم جواز الالتماس بإعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٤٥٣ | الفرع الرابع - طعن المتدخل والخارج عن الخصومة بالتماس إعادة النظر |
| ١٤٥٨ | المبحث الرابع - ميعاد الالتماس بإعادة النظر |
| ١٤٦٠ | المبحث الخامس - إجراءات التماس إعادة النظر والحكم فيه |
| ١٤٦١ | المطلب الأول - إعلان الالتماس |
| ١٤٦١ | المطلب الثاني - مراحل خصومة الالتماس |
| ١٤٦٢ | الفرع الأول - مرحلة قبول الالتماس |
| ١٤٦٣ | الفرع الثاني - مرحلة الفصل في موضوع الالتماس |
| ١٤٦٣ | الفرع الثالث - التطبيقات القضائية لمراحل خصومة الالتماس |
| ١٤٦٦ | المبحث السادس - أسباب التماس إعادة النظر |
| ١٤٦٦ | المطلب الأول - حصر أسباب الالتماس |
| ١٤٦٧ | الفرع الأول - وقوع غش من الخصم كان من شأنه التأثير في الحكم |
| ١٤٦٨ | الفرع الثاني - قيام الحكم المطعون فيه على ورقة ثبت تزويرها بإقرار الخصم أو بحكم القضاء |
| ١٤٦٨ | الفرع الثالث - قيام الحكم على شهادة قضى بعد صدوره بأنها مزورة |
| ١٤٦٩ | الفرع الرابع - حصول الملتزم بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها |

| | |
|------|---|
| ١٤٧٠ | الفرع الخامس - قضاء الحكم المطعون فيه بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه |
| ١٤٧٠ | الفرع السادس - تناقض منطوق الحكم ببعضه لبعض |
| ١٤٧١ | الفرع السابع - صدور الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية |
| ١٤٧٢ | الفرع الثامن - لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل بشرط إثبات غش من كان يمثلته أو تولطته أو إهماله الجسيم |
| ١٤٧٢ | المطلب الثاني - التطبيقات القضائية في أسباب الالتماس |
| ١٤٧٣ | الفرع الأول - حالة وقوع غش من الخصم أثر في الحكم |
| ١٤٨٠ | الفرع الثاني - حالتى حصول إقرار بتزوير الأوراق التي بني عليها الحكم أو القضاء بتزويرها أو شهادة حكم فيما بعد بتزويرها |
| ١٤٨١ | الفرع الثالث - حالة حصول الملتمس على أوراق قاطعة في الدعوى بعد صدور الحكم كان خصمه قد حال دون تقديمها |
| ١٤٨٦ | الفرع الرابع - حالة قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه |
| ١٤٩١ | الفرع الخامس - حالة التناقض في منطوق الحكم |
| ١٤٩٤ | الفرع السادس - حالة صدور الحكم على شخص |

| | |
|------|--|
| ١٤٩٥ | طبيعي أو اعتباري لم يمثل تمثيلاً صحیحاً في الدعوى الفرع السابع - حالة الحكم الصادر في الدعوى باعتباره حجة على من لم يكن أدخل أو تدخل فيها بتواطؤ أو إهمال جسيم ممن كان يمثل |
| ١٤٩٩ | الفصل الرابع طعن الخارج عن الخصومة |
| ١٥٠٣ | المبحث الأول - مرحلة جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٥٠٣ | المطلب الأول - الاتجاه الشاردي للتطبيق القضائي |
| ١٥٠٤ | المطلب الثاني - الاتجاه السائد في التطبيق القضائي |
| ١٥١٢ | المبحث الثاني - مرحلة عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا |
| ١٥١٣ | المطلب الأول - اتجاه عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة قبل حكم دائرة توحيد المبادئ |
| ١٥١٧ | المطلب الثاني - اتجاه عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة في ظل حكم دائرة توحيد المبادئ |
| ١٥٢٣ | الفصل الخامس دعوى البطلان الأصلية |
| ١٥٢٥ | المبحث الأول - الأحكام العامة في دعوى البطلان الأصلية |
| ١٥٢٧ | المبحث الثاني - للتطبيقات القضائية في دعوى البطلان الأصلية |





٤٨ شارع جودة رأس التين - الاسكندرية
تليفون: ٤٨٧٥٩٣٦

 Bibliotheca Alexandrina



0743873